

« (الجزء الأول) »

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة المصنف

خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح

للقية ابن مالك في النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبى

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الاتصارى

تغمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

« (وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن) »

« (الامام المتقن الشيخ يس بن زين) »

« (الدين العليمى الحصى رحمه الله) »

« (طبع) »

(على ذمة كبر العائلة المهدية)

(وشركاه)

« (الطبعة الثانية) »

(الطبعة الاولى المهدية)

(سنة ١٣٢٥ هـ جريه)

(قوله شهادة مخلص) معلول مطلق معلول لاشهد (قوله في توحيد) لعله تعجيد أو تحميد فتوشى ولا ضرورة لذلك لفظة ما عبرية
 الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبده) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنهم ما خبر بعد خبر ونصبهم على الحال وهو ضلي الله
 عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد ووجه أنه أي أنه أشرف وأعظم من جهة الخلق
 للعبيد بمعنى أنهم ان قوبلوا كلهم جلتهم بهذا الفرد الجامع لا كمال البشرى رجع عليهم كما ذكره الامام الرازي على ما نقل الطونسي
 قد حورنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من
 الخلق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الابداد
 كما في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً والفقير يحتمل أن يكون صيغة بالغة أي كثير الفقر وان يكون
 صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الحنفى) أي المبالغ فيه من حقيقت به بالكسر بالغت في اكرامه (قوله الرباني) نسبة الى رب على غير قياس
 (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم القلب على الاسم أولان لقبه أشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند
 الحاجة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتداد اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد
 الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو في بعض كتبه ورأيت بخطه في الحواشي ٣ والتذكير ذكره السيوطي في حسن
 المحاضرة والصفدي في

المحاضرة والصفدي في
 تاريخه أعيان العصر
 وهذا على ما في بعض
 النسخ والذي في النسخ
 الصحيحة أي محمد عبد الله
 جمال الدين بن يوسف
 (قوله ينسج) بكسر
 السين وضمها مضارع
 نسج اذا ضم اللحمة الى
 السدى على وجه يحكم
 به تداخلها وتشبه
 المصنف بالثوب الرفيع
 في يدبغ صنعه وتقرده
 بحسن أسلوبه استعارة
 بالكناية وثابت المتوال له
 استعارة تخيلية والنسج

شهادة مخلص في توحيد وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبده صلى الله عليه
 وسلم وعلى آله وصحبه وحنوده (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الأزهرى
 عامه الله بلطفه الحنفى وأجره على عوائده الحنفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألقىة ابن مالك في
 علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تعتمد
 الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموضع عند جميع الاخوان لم يأت أحدهما ولم ينسج ناسج على
 منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يعزل للوجود في هذا النحو وشكله غير انه يحتاج الى شرح
 يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لصنعه في
 المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما بين مراده ويظهر مفاده فتقصت هذه
 الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذ لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتاب الى نفسه مجاز كقولهم
 بنى الأمير الجحاز وليس هو الباني بنفسه وانما يأمر العبد من أبناء جنسه وكنتم أنت المشار اليها
 تمثلت بين يديه وخاطبت بهذا الخطب فانفض وبادر للجواب فاستغثت رب العباد وشمرت
 ساعد الاجتهاد وشرحت حته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسرارها وخباياه وباح سرها المكتوم وجمع
 شمله باصالة المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحة بعشرة أمور مهمة مشتملة على
 فوائد جمة أحدها اني رزقت شرحي بشرحه حتى صار كالتنبي الواحد لا يعجز بينهما الا صاحب بصر أو
 بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه السيرة ثانيا التي تتبعته أصوله التي أخذ منها ورعها

ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة الحقيقية تبعية وفي الصحاح وعلان نسيج وحده
 أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رقيقا عمل على منواله سدى
 لعدة أثواب (قوله في هذا النحو وشكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير انه) بيان للداعي لشرحه مع انه بالصفة
 المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ يسفرا من باب ضرب أي كشفت وأوضحته
 وشبه المسائل الحقيقية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب
 الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الأمير الجحاز) هو الطريق وما ألفت
 (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسر على النهر المسمى بالشريعة بنى سلطانا برقوقا جسرا) بعدل والتمام له مطيعه
 مجاز في الحقيقة للبرابا وأمر بالسؤال على الشريعة (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دلائل على تأنر الذي بحاجة على الشرح
 وقوله بعد ذلك واستغفر الله عما يقع لي في الخلال دون أن يقول وقع يقتضي تقديمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى
 الحلبي بقوله انما التصريح شرح قصر الشرح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في
 القلب كالنور في العين

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وينت عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع أنه أهم من الأول كانه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله اني طبقت الشرح على النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كافي قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه من مفعول الأول وقوله فيما يأتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الأول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسألونك عن الالهة أو ما في معناها نحو فاسأل به خبيراً بناء على أن الباء بمعنى عن وإن مجرورها المفعول الثاني وأنه كذلك البصرون وتأولوا الآية على أن الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سأله بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به متعلق بخبير اقال البيضاوي به متعلق بأسأل أو بخبير اقال المولى سعدى أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنارع في المفعول المتوسط على القول بجواز فيه لان المجرور متعلق بهما لا متاع تواردهما ملين على معمول ٤ واحداً وما ذكره هنا يظهر ما ذكر في سورة النبا قائمهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم

كلامه بكلامه ومن فوائده ذلك بيان قصده ومراعاة ثالثها انني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائده ذلك تفيد ما أطلقه رابعها انني كتبت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائلة الا قليلاً لم أطلقه بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائده ذلك معرفة كونه ظريفاً حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على ما بقى المدعى خامسها انني ضبطت الاقفاط الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائده ذلك الامن من التحريف وحفظ ما فيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائده ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعتها انني ذكرت حجج المتكلمين وقوة الترجيح ومن فوائده ذلك العلم بما يقبى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائده ذلك كينها في الاذهان والحزم بمعرفة ثاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائده ذلك معرفة ما عليه التحويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمد عليها من اجابته ومن فوائده ذلك معرفة كونها من عند باه أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطغوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عشر على شيء مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصقع عن عشرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود دوانه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن واقفاً وعلى أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان يخرج بابي الاسود وأدب عبد المطلب مروان ثم خلف أباه الاسود نجسة فقرأوا لهم عنيسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيل الله به الله بن عامر بن كريز فسمى معدان الفيل وسمى ابنة عنيسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا أبي الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرى وعيسى

كانت مرصداً للطاغين ما تأو جوهه ما بها أن تعلق الطاغين بما تأو مرصداً فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجوية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به إشارة الى شدته بحيث ظهر على الحسد وقال النوشري الحسد ظلم ذي النعمة يمتنى زوالها عنه وضرورتها الى الحسد شبهه بالداء الذي يقسده الجلد والمذاخير بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كالجين النساء (قوله اذا عشر الخ) اذا ظرف يتعلق

باسأل وعشر عليه أي أطلق به العشر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عشر ا كعشر لا وعشورا كعقودا وطغى في تجاوز الحسد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يابى اللام وواوياً يقال طغى يطغى ويطغوا طغيانا وزاة القدم من وجهه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وضد ما لا ينبغي والمعنى اذا عشرت على شيء حاولت فيه الضراب فقلت عنه بغير اختياره الباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية توبين القلم والقسم الجنس المضارع وتعر يفهما باللام للدلالة عن انه أر يدبهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محن النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انساناً لانه عهد اليه فنتسى فعلية فاصله نسيان أفعلان حذف ياؤه تخفيفاً لدليل تصغيره على أن نسياناً وبعد حذف الياء وزنه أفعلان لا فعلان (قوله العدواني) قال في لب الباب العدواني بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

(قوله ابن أجد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله القراهيدي) بفتح عين وكسر الهمزة وتحتية ساكنة ومهملة كافي قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو المصواب كافي القاموس خلافاً لتصریح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجمة وكذا في الباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة إلى قراهيد بن من الأزدي سياتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصریح بان القراهيد بالدال المهملة وان الخليل بنسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها في (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والجمال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان كل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلاً لقلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحب ماله الكثرة وان كل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر أو

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد القراهيدي ثم سيبويه والنكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفياً وبصرياً ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأنخس الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف النكسائي القراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن دوستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعده هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرمالی ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولدرجته الله بالقاهرة الفخر وسعة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبع مائة واه من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قبل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والعطور وشرح ماها وشرح لمحة في حيان وأحكام لوهو حتى وانتصاب لغة وفضلا وجرافي قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا واهم جراك كل منها في جزء لطيف وشرح مانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التعليل والتذكرة في خمسة عشر جزءاً والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى «(بسم الله الرحمن الرحيم)» اقتداء بالقرآن العظيم وعمل بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبقراً أي ذاهب البركة واه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحافظة عبد القادر الراوي والتوفيق بينهما حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم أي مقطوع البركة يمكن ان يراد بكل منهما الذكر لان كلاهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث التسمية على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد لله على الابتداء الإضافي وهو ما بعد التسمية ولم يعكس لان حديث التسمية أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المتوال وإضافة اسم الى الله قبل من

هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمرة استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو ثباته للمشبه استعارة تخيلية وذ كرميلاً المشبه به وهو والابتداء والاجزاء في التشبيه البليغ في قوله فهو أبقراً ترشيحاً ما باق على حقيقة أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجزاء مثلاً على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والمحافظة الراوي) يضم الراء نسبة

الى رها مدينته ومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافظا هر الر واثنين ان ذهاب الاجزمية لا يتخاص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء أحدهما ابتداء حقيقياً كما هو المتبادر من الابتداء وتلك الابتداء لا تنح (قوله لان كلاهما الخ) أي فليس المراد بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما أو غيرهما فهو من جنس المقيد على المطلق بالتعاقب وقد حصل جنس المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيداً بقيد من متنافيين اما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان القيد يتعارضان فيساوئان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يقيدان ذهاب البركة لا يتوقف على احدي الصيغتين فضلاً عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد التسمية) بحيث لا يسبقه شيء فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداهة بها وهذا الجواب يقيدان ذهاب الاجزمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولاهما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم التسمية بأنها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بصفته العزّة وأعلم ان شبه التعارض بين الحديثين مبنية على تحية أمور الأول كون اليد حقيقياً وان معنى بدء الشيء بالشئ تصديره وجعله قبل

كل عمل يعمل فيه ولا شك ان هذا المعنى اذا حصل في بداءة أمر ذي بال بشئ من البسمة والمجدة لا يمكن ان يحصل في تلك البداءة بالآخر الثاني ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء بتلك الامور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسمة والمجدة الخامس ان المراد من البسمة والمجدة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة كما يمكن ان يمنع منعاً مستنداً الى سنده يقوى به افتراق الناظرين في دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلماً كما أماسل كان الاول ان فتقر برهما ان التعارض انما يلزم اذا كان المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي وكان أمراً غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقي وفي الآخر الاضافي مقبلاً الى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال او في جميعهما ابتداءً اضافياً مقبلاً الى نفس ذلك الأمر ذي البال او المراد به فيهما البدء العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذا ان الجوابان وان كانا في جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثاني أوضح لان اطلاق لفظ البدء على العرفي أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على الحقيقي او اضافي او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسماً من مادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا تسمح لان تفسير الأمر ذي البال بماله شرف حسي او شرعي او عقلي يقتضي ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعي لقدرة من الامتداد والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى بدءاً أمر ذي بال كالبداية الواقعة بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء كرم من البسمة والمجدة عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظر الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهم لسياق الأحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفاً عليهما والاول جبان يفوت بقواتهما وليس كذلك لانه بعد جعل البدء على ما تقدم لوجعلت الباء للاستعانة والملازمة او جعلت صلة للبدء وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذي ذكر الجحاني والعمل الاركاني والتحرير الباني وتقديم المجدة خاصة في العمل الاركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فاجل البدء في الكل أو بعضها على أحد الهامل المتقدمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فانه لا يتم ذلك سواء جعل البدء على أحد المعنيين أو جعل البدء على مطلق التقديم أماعدم تمامه على التقدير الاول وهو الذي جعل مسلماً كالثاني فلان السالكين استندوا في منع التدافع تارة الى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملازمة وقد ذكر وان الملازمة تعم وقوع الابتداء بالثاني على وجه الجزئية وقد ذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذي بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء ان التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم بيان امكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة بشئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خرطالة ادلان مبني هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقياً وأن يكون أمر اعتماداً وأن لا يكون العدول عن العرفي الممتد الخامس لمادة الشبهة غير موجه ولا شك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين ان يمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لا يخرج منهما الا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلان المراد من الملازمة المعدودة من معاني الباء هو معنى المصاحبة المعية والمانعة وحينئذ ما أن يكون المراد بالان الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فاتهم بطلونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فاتهم بطلونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لان زمان المصاحبة للتحديد هو زمان التكلم بجملة الحمد و زمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتعابير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للتحديد يكون هذا الزمان متأخراً بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقيق معناه باللغوي المراد هنا الا به ولان كلام البسمة والمجدة زمان في لتركيبه من أجزاء زمانية هي الحروف وكل ما هو زمان في منع أن يكون آتياً فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارناً لتحقيق الحمد الذي هو زمان في كون الابتداء أيضاً زمانياً فلا يتصور أن يكون هو أن الابتداء فضلاً على أن يكون هذا الا أن المصاحبة مع البسمة والمجدة على ان ما ذكره البعض لا يستقيم في الافعال التي تشغل اللسان عن الملازمة بشئ آخر حال ملازمة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو منافى للاستغراق الذي نطقته كلمة كل في كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما في المسلك الاول فتقديره أن يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصراً في التحديد بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكين لهذا المسلك لبعض منها من غير ارادتها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسمة والمجدة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة كما ان التحديد وحده وجود في الادر كان فانهما وجود الحمد أربعاً وانما وجود التسمية ثلثاً فيحصل اثنا عشر

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كتابهما بحسب العبارة أو الكتاب لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والمجدة بل المراد ان ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضا مقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وقيمة ما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على انها اضافية بانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقد لا ينشئ المراد انه مثله في العموم والخصوص وان كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو اللفظ اسم (قوله لا رشاد حسن الاداء) لان في اسقاطها بهام القسم وحيث ان المراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبنى على هذين القولين مشكلة منطقية وهي ان جملة البسملة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقد يرتبط الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتدئ أو أولف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد ان الكلية هي التي موضوعها كلي ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالوضع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيدز يد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشر كين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى المشر كون محكوم على قرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى بخصوصية والظاهر محجى الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التدبر ابتدائي أو تاليفي وتخصيص الابتداء بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظا المجلاة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مقيدا للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة

للحمد (قوله رأى
المعتراة) اختار الامام
الرازي والبرهان الجعيري
وعليه فلا حاجة الى
الجواب (قوله وقيل
لاولا) أي لامتغايران
ولاغدير متغايرين
وعليه يحتاج للجواب

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم محجى به لا رشاد حسن الاداء وقيل
الاسم هنا معنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم
اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتراة والثاني قول الاشعري وقيل
لاولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى الى الشافعي رضي الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك
ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال
الامام الرازي انما نجد شيئا معتداه في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله اعلم على الذات
المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسرانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما شهد به تمسكات الفريقين
لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى قل الله اعلم بغيره تعالى سبوح اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول
الثالث فانما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فاعلوه تارة عينها كالمجلاة وتارة غير او ذلك في المشتق ان كان اسم صفة توجد أثرها في الغير
كالتالي من صفات الفعل وتارة لا عينها ولا غير او ذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل
(قوله والتحقيق ان الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر
بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد
من الاسم مسماه لان نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسباً للمسمى دون الاسم كما في سبوح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك
دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسباً للاسم دون المسمى فهو له
الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرد في الخارج والاسماء
استقيمت التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حروف في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله سر رناه في حواشي
الفاكي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغني في شرح الشعراوية والواضح له هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وقفا قال ابن
الحمام اه وفي دعوى الاتفاق كمال علم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه
فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع المجلاة بانه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن القائمة التي نقلها القرطبي
في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السماوات من السمة فانه ذكر ان القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان
في الاول بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحيز مصدر له بكسر اللام

وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من الاله لان الصيغ ان الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلا ن) ذكر بعضهم
 أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واهل لان استقهاهم
 ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي مترادف لل لازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال
 ان الصفة المشبهة لا تبني من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال
 آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تنفذ المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه الواو عبارة بعض من كتب على
 البيضاء وى فان قلت اذا جعل المتعدي لازما فالحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لا فائدة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل
 بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة رهما مبنيا من فعل بالضم قال اهل الصنف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما
 جبل عليه الانسان أو صار ملكة بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاء وى والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل
 الفعل والحرف فلا ينافي وصفيهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لا فائدة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه
 انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلا منها وفعيل وان عدله سيدونه منها فاعلموا اذا عمل
 النصب ولم يعمل ذلك في السمة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة
 لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وهذا التقرير علم صحة
 قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة بمعنى والرحيم مثله وان
 كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك
 ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم مما راجعتهما مع التامل

(فائدة) نقل الدماميني
 عن بعض المتأخرين ان
 صيغ المبالغة في صفات
 الله كغفور وغفار من
 الجاز وعل ذلك بان
 المبالغة ان تثبت الشيء
 أكثر مما هو بان المبالغة
 انما تكون في صفات

وافعال الالف واللام عليه وتقخم لانه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلا ن من رحم بال كسر
 كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة
 الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من
 رحم أيضا كريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى
 هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك
 وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لله الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم
 والوصف لا يكون الا باللسان فيكون موزنا خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون يازا نعمة وغيرها

تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة وشبهه أن
 تكون غلطاً من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهى هنا مجاز عن الانعام)
 فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز أن يكون مجازاً عن ارادة الانعام من اطلاق اسم
 المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف
 على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايته التى هى فعل أو ارادة فعل كما لا مبدؤهما الذى هو انفعال وضح كون
 ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعد دولاً تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهى كلام
 التلخيص خلاف الأمرين هذا وقال الامام السكوتى في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزخشرى من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز
 قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وطلال باجاء الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفي عنه
 حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله
 تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا لمخلقة لا فى محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل
 الحمد قيدا للتأليف حالاً من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكانه قال ما نسبنا ومتبرك باسم الله الرحمن الرحيم قائلاً الحمد لله (قوله بالجميل
 الاختيارى) يوهى انه يشترط في الحمود به كونه اختيارياً وهو مردود كما قال السيد وانما المشروط كونه اختيارياً بالحمود عليه فلو قال
 كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانهم يتعرض للحمود به لاستلزام
 الوصف له (قوله يازا نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافاً للظاهر كلامه الا أنى (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى الذى كور فلا
 يشترط في الحمود عليه أن يكون خصوص الانعام

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمر على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد أي لأجل أنعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية بخصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه ما يعني أو (قوله ومنعته النعمة) أي الانعام لا المنعم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحيث تدور هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما في ثناء بالسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بالسان لأعلى نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة ما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحمد أعم على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة للعموم والخصوص المطلق إذا الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي إن لم يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة إلى الحمد ودان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة للعموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في

الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفسري أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حره في حواشي السنوسية

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل لا ينفي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورد اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فيشكل منهما أعم وأخص من الآخر وجه في الفضائل جدد فقط وفي أفعال القلب والحوارح شكر فقط وفي فعل اللسان ما زاء الانعام جدد وشكر الحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحمد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقيده بكون المنعم منعم على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد والحمد أن صرف العبد لجميع ما أحسن الله به الشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فصل من الثلاثة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وجد وشكر لغويان وجد وشكر عرفيان وجد لغوي وشكر عرفي وجد عرفي وشكر لغوي ويثبت للباري توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظر إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في أقر بأسماء ذلك

(٢ تصريح ل) فتنبه له (قوله والشكر أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي) قوله لا اختصاص تعلقه بالباري أي لأنه لا يكون إلاه تعالى (قوله ولتقيده بكونه منعم على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فإن متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له وغيره ولا يقيده بكون المنعم منعم على الحمد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقريه الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة الفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فأجاب بما ذكره انتهى وهو ما خوذ من كلام شيخنا اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذا لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر الشاذة مسدأ فاعلها وأصل الحمد لله حدث الله جدوا والفعلية دلالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التبدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور ولا يطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكره هي حكمة بداعة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجملة (قوله نظر الكون المقام مقام الحمد) أي مقام إفادة الحمد لإفادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المجال قدم لفظ الجملة كقوله تعالى فلا الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لا تاتقول

استفادته منها بمغونة شئ آخر بقى أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالمجد عرضي والاول ان لم يقدم في الاعتبار على الثاني
فالتساوي لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بان كلامهما يرجع
بقصد المتكلم ألا ترى أنه قدم بعضهم المجد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار
ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأن في المجد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله
تعالى وعلى كونها الجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والاخر اذ تابعة ومن ثم كان جعلها
عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالمعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والاخر اذ تابعة لها الدخولها في ضمن الاخر اذ فردا الحقيقة
هو الحقيقة مع الشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد الحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق
فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يمكن
مختصا به تعالى (قوله على الاول) أي كون اللام في الله لذلك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو
المجد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في الله للتعليل (قوله جميع المحامد) نية ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة الى أن الخبر على
هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالمجد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن المجد
مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن المجد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ)
هذا السؤال لا يراد لان معنى

من معنى اللام ولا يقههم
مسن الكلام قيام
الحجوات بذاته (قوله)
قلت المصدر الخ قال
شيخنا العلامة الغنيمي
رحمه الله تعالى في شرح
الشعر اوبية بعد نقل
هذا الجواب عن
الكافي جى وأجاب بعض
الافاضل بان المجد
ما هو من المصدر المبني
للمجهول فالكسابة له
تعالى الحمدوية انتهى

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل في المجد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في الله لذلك
أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثاني جميع
المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم في الجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق
العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه ربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربة وهي
تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق
على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ مملكته
(العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالم لكونه علما على حدوثه وافتقاره
الى موجود قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أولاه يتوجه الى عالم كل زمان ووجه
مالوا وأولياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطلق عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك
التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لم أن يكون المفسر دأوسع دلالة من الجمع
لان العالم اسم اساسي لله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

والمبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن الحمدوية الناشئة
عن حمد الخلق صفة حادث كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يميزون كون المصدر مبني للمجهول (قوله)
صفة (أي مشبهة) (قوله من ربه) أي بمعنى ساسة قال في المصباح ورب زيد الامر بامن باب قتل ساسه وقيام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة
مشبهة مصونة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما هو مجيى الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى
وبضم المضارع عزير ولذا استشهد به البيضاوى كالكشف بقولهما كقولهم تم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو في الاصل
مصدر بمعنى التربة) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة
المشترك وكان الاولى ترك قوله في الاصل هذا أو ذكره في الاول أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوى الثاني
وقدم معكس ما فعل الشارح كالكشف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظ فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل
المتعدي لازما (قوله للبالغة) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من
استعماله مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم محرى الصفة
وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في اعرابه
(قوله لو كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا
بخير) أي فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناه بالغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهاج أول كتاب الصلاة هي لغة عام

أول الكتاب وقال أوله انهم من الله رجة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوة حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركها فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانه عطاف عائد المرص عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرجعة صلاة لاشتغالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المستمهلة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتغالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلي عليه وقوله واردة الخيرة لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرجعة في حقهم مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد اذ ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لاحاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لخصوصه له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لانه لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلي عليه واردة الخيرة (والسلام) التحية وجمع بينهما امثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحد ههما عن الآخر ولو خفا (الائتمان الاكلان) نعمتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعمل وأصله يسود فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى المحل الذي لا يستقره غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول جديا تشديدا يسمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله الحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليحبه * فذوالعرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ما خرد من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع والهمز من النبا وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقاؤه) أي دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (المجملين) جمع مجمل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحده من لفظه واختلاف في أفعاله من قبله عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال الثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القرائن في التصغير

الاكلان) قيل هما بمعنى الغرض من الجمع بينهما الاطراب وقيل التمام نقص الذات والكان نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الآن تنزاه الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستقره) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله الحمودة) قال الدوشري قال بعضهم لو قال لكثرة جد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة جديا فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله جديا تشديدا هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المضطلع عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وفتحها اسم آله فهو بدل لوجوده تفسير الشارح بمحتملها (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسيأتي في جوع التكسير ونظيره هجان فعلم هذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقديره واجعل كلامنا لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أفعاله على وزن أفعاله (قوله من الغرة) أي ماخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الأصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الأصل أيضا على الشيء الذي عجمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشبه الخلق والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك الحال زائد على نور بنية البدن وظاهر هذا يحصل ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

وسلم لا يزال مترقيا فيه
وصلاة الله تعالى عليه
تزيده قربا (قوله ولو خفا)
فمن قال بذلك الغزالي
والزبن العراقي وهو
الموافق لاطلاق غيرهما
كرهية الافراد ووجهه على
خلاف الاولى يحتاج الى
نقل صريح عن أحد بيان
الافراد في الخط غسب
مكرره وعلم من قوله ولو
خطا الرعد على من اعتذر
عن ترك السلام باحتمال
انه أتى به لفظا فان ذلك
انما يدفع الكراهة اللفظية
لا الخطية (قوله الايمان)

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذ الاصلي لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليبر جمع اليه بقراءة أو رأى أو نحوه وقد يجب ان يراعى
المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيدويه مع قول الشارح وكلاهما مسوغ وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال
سمعت اعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهل فان قيل لو كان أول أصلاً لآل لنتق به العربي فقال أول وأوائل أعجيب بانه انما لم
ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو حركه وقعت أثر فتحه لا ينطق بها فجاز ان يكونا عند الكسائي مادتين
مختلفتين كما قال الدماميني وجاز ان يكون آل أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله
فقال الشافعي الخ) انما فسر الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحريم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فلا نسب أن يراد به جميع
أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد لا يحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان
اسم الجنس المضاف بقيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عام لهما الصلاة والسلام
المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البديل على
قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضاً عاملاً في سلام وهذا مما تأماه القواعد والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثاني
فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملاً فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان
المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى وأقول لا مانع من جعل كلام الشارح على أن

الكلام من عطف الجمل
بل يتعين جعل كلامه
على ذلك حيث كان
المتبادر منه اذ كذا
يصح ذلك الابهذاً أيضاً
يلزم على كون العامل
الصلاة والسلام المذكورين
عمل المصدر مفعولاً
بالاجنبي وهو الخبر أعني
قوله على سيدنا وقد تقدم
امتناعه (قوله مفيدان
لتقوية عامليهما) يفهم
منه ان ذلك من باب المفعول

من قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسوغ ولكن
الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني
عبد مناف لانهم أهلوه أو آل أمر دينهم اليه وقبل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب
وعطف العصب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقهم (أجمعين) تو كيد معنوي مفيد
للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسم مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية
عامليهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي ببقاء (السموات) جمع سماوات على غير
قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هاشم
وجعت أرض جمع المذكر السالم شذوذاً (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط
صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط أهو وحى هنا مجرمة عن التفصيل كما نص عليه في المعنى في أما
زيد فنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل
مخالف لما ذكرنا من النقلين معاً (بعد) ظرف زمان كثير او مكان قليلا تقول في الزمان حاز زيد بعد عمر و

المطلق المؤكد وهو مخالف لما سياتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضرباً شديداً ليس مؤكداً اللهم الا ان يقال وفي
التقوية والتقدير يوجدان في المبين للتعريف والعدد وهو يناق في ظاهر قول الناطم تو كيداً أو نوعاً يبين أو عدده ووجه المناقاة انه جعل
ما ذكر أقساماً للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه
زائدة وهمزة بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى
هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط
فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجب ان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة
عليه بل هي دالة على استلزام أمر لا آخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال
اما موضوعا لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء شيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول
العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سياتي للشارح أول قوله حرف شرطية قوله أي متضمن معنى الشرط
ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرطية لانه تابع للمصنف وكلامه
أما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيجمل انه بيان لما في غالب أحوالها في خصوص هذا الموضع وقوله هذه إشارة إلى لفظه
ايمان حيث هي على ان اسم الإشارة ليس في كلام مكي أو بناه على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل عما يقتضي ثبوت ذلك لها دائماً
ويقدر لها معادل اذ لم يوجد في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائماً حفيد السعد (قوله ومكان قليلاً)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل بزم (قوله فهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للآزم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بقاء له بجعلت متضمنة فلا بد ان يلزم على نصبه على ما ذكره شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل الممال لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما اقامة المقيم لانه بالتاويل بما ذكره متحدثان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل اقامة (قوله او بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البذل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قولها خير ما للآ (قوله ويمنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يحجب بالدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا ان يقال سلهم ومستهحق جري مجرى الجوامد لا لهم ما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتذكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعايل بذلك

(قوله والالهام ما يلي في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الاعلى قال تعالى فالحسمها فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بامه الملك وبالنقش في الروع كقوله عليه السلام ان للملائكة وان للشیطان لمة وان روح القدس نقت في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهام الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كانه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مبني على ان الالهام يكون في

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولا كان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد ما فاعل فعل الشرط المقدر وقيل اما الناصب اتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيدي به فعلى الاول اما نافية عن الفعل معني لا عملا وعلى الثاني نافية معني وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد (جد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبند او يكون شرط والقاء لازمة غالبا في تضمنت اما معني الابتداء او الشرط لزمها القاء ولصوق الاسم اقامة للآزم وهو القاء ولصوق الاسم مقام المزموم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة (مستحق الحمد ومهمه) نعمان لله لمجرد المدح ووضح نعت المعرفة بهما لاله الدوام والاستمرار فاضافة محضة او بدلان ويمنع جعلهما عطفا على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما أو للتخصيص المستدعي عمومًا وكلاهما متفق هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلي في الروع يضم الراعي وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الاتحاد قال الله تعالى انا انشأناهم انشاء أي أوجدناهم ايجادا والخلق بمعنى الخلق والاعدام والافناء والافناء لا ينفذ ولا يخلق ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على جد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق يفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجيا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجنس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو متبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لاني البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليفه وصفيه) نعت ل محمد والتحليل الذي خلصت بحبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه وأحبابه) معطوفات على

الحسب والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فالحسمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسماء مصدرين كما ان يقال المراد انهما على طريقه لانه حقيقة كما يدل عليه اتمام المظن سبيل (قوله بالمنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قولا والذي نعت به العقل والعقل لا ينعى أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اضافة بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجنس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرجينة البرد (قوله وهو متبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا لا بأس بتغيير سير واقهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقتباس مجرد الاختلاص كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قواها وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالظاهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة نظر الاقامه والافاضة الى النكرة معنوية بتمديد التخصيص كما

يأتي في باب الإضافة وقوله خلافاً لابي البقاء قد سبق أبا البقاء إلى ذلك ابن السراج والقارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أول رد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثاً يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بعلي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حبيب كخدن إذا لجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل كسكريم الأماشذ من نحو شهيدوا وشهاد وشريف وأشراف (قوله الجنس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجنس مضارعاً كينون ويناون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقاً ومن المضارع الخيل معقودين وأصيها الخير (قوله بضرب من المحاز) أي محاز الحذف وبهذا المحاز يتوصل إلى دفع أشكال آخر وهو أن مضمون الجزء هنا هو كون كتاب الخلاصة بالوصاف الآتية ثابتاً بعد أول محمد فإلزامه بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسم إن والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال إن إن ولكن لا يعملان في الحال والأظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف إليه هنا موجود لأنه كبعض المضاف إليه مستقوطة المضاف وإغناؤه عنه وأن يقال فإن الخلاصة

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافاً للجوهرى ونظيره شاهد وأشهد وفي التنزيل ويوم يقوم الأشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والآخراب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيهما غلظة ويطلق على الانصار وكل المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الأول فله قوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الآخراب والاحباب نوع من الجنس اللاحق (فإن كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالغناء وصح ذلك على ضربين المحاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور معمول وأقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك أن كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب يدل من كتاب وبالجر يدل من خلاصة فمنسوية إلى ألف بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للأصدر والعجز عند العروضين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المستعمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام أعراباً وبناء وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الأعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب أن نصب وللخلاصة أن خفض (الامام) مجرور بإضافة نظم إليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والبناء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الأعراب وفي كلامه مخالفة لأصلين

أوانه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فأنظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لأنه يطلق على ما يشمل اثني عشر علماً كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله أعراباً وبناء) لا يخفى أن هذا تعريفاً للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول يدل قوله أعراباً وبناء أفراداً وتركيباً ودعوى أن الضمير في حده عائداً على الموصوف بدون صفة خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بمحذوف ما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القلندر ألفاً كنهى فلا نعيد وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور واتحادهما والفرق بينهما اعتباراً كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بأن شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البديل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعونه بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسباً إلى أبياتي بلد الأندلسي أقليهما الدمشقي منشأ ودار أوبدمشق توفي في ثمان عشر شعبان سنة اثنين وسبعين وستمائة وولد سنة ست مائة أو إحدى وستمائة وورثاه ابن النحاس بقوله

أحدهما

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ أَنْ جَرَتْ بِلْ أَدْمَعِي * جَرَّاحِيَا كَيْهَا النَجِيعُ الْبَقَائِي فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نَعَيْتَ لِي * فَتَدَفَّقَتْ بَدْمَائِي أَجْفَائِي
لَكِنْ يَهْوَنُ مَا أَجْنُ مِنَ الْأَسَى * عِلْمِي يَهْلِكُهُ إِلَى رِضْوَانِ (قَوْلُهُ إِنْ النِّعْتَ إِذَا قَدِمَ) أَطْلَقَ النِّعْتَ فَيَشْمَلُ نِعْتَ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكْرَةَ
فَقَوْلُ الْمَوْضِعِ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ وَنِعْتَ النِّكْرَةُ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهَا اتَّصَبَ عَلَى الْحَالِ مَعْنَاهُ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ قَالَ الرِّضِيُّ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ
مَرَرْتُ بِظَرِيفٍ رَجُلٍ وَالْمَحَاصِلُ أَنَّ النِّعْتَ حَيْثُ كَانَ صَالِحًا لِلْمَبَاشَرَةِ الْعَامِلِ وَتَقَدَّمَ أَعْرَبُ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً
وَجَائِزِيَةً ذَلِكَ وَجَائِزًا عَرَابَهُ حَالًا إِنْ كَانَ نِكْرَةً وَيَنْظُرُ مَا الْأَوَّلَى فَقَوْلُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْقَوَاعِدِ لَا نِعْتَ الْمَعْرِفَةَ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهَا أَعْرَبُ
بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ لَيْسَ لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ النِّكْرَةِ أَذْهَى يَجُوزُ فِيهَا ذَلِكَ أَيْضًا وَإِنْ يَكُونُ حَالًا بَلْ ذَكَرَ الْمَعْرِفَةَ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّبِعُ فِيهَا (قَوْلُهُ
أَوْ قَعُ فِي النَّفْسِ) أَيْ نَحْوُ الْوَاجِبِ فِي خُصُوصِ هَذَا اللَّقَبِ هَذِهِ النِّكْرَةُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ النِّكْرَةَ تَأْتِي فِيهَا سَبْقُ الذِّمِّ أَيْضًا وَبَعْضُهُمْ
خَصَّهُ بِغَيْرِ اللَّقَبِ الَّذِي اشْتَهَرَ الْإِنْسَانُ بِهِ أَمَّا مَا اشْتَهَرَ بِهِ الْإِنْسَانُ عَرَفَا كَالْقَابِ الْخُلُقَافَانِ يَقْدَمُ عَلَى الْأَسْمِ لِأَشْتِهَارِهِ كَمَا أَسْلَفْنَا (قَوْلُهُ
عَلَى أَنْ ذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيمُ اللَّقَبِ مُطْلَقًا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خُصُوصُ هَذَا اللَّقَبِ أَيْ كَوْنُهُ لِلْمَدْحِ عَلَى الْأَسْمِ لِقَعْوَفِهِ أَنْ هَذَا لَا يَنَاقِي أَنَّ الْوَاجِبَ
عَلَى الْأَفْصَحِ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ عَلَى الْأَسْمِ فَلَا وَجْهَ لِمَجْعَلِهِ عِلَاوَةً (قَوْلُهُ لَتَخَالَفَهُمَا أَصَافَتُونَعْنَا) هـ فَإِنَّ الْمُبْتَدَأَ مُضَافًا وَالْخَبَرَ مَنَعُوتٌ وَمَعَ
قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ هَذَا

النِّعْتَ يَصِحُّ الْأَخْبَارُ
بِهِ يَجْعَلُ التَّنْوِينَ لِلتَّعْظِيمِ
وَكَاثَهُ قَالَ فَإِنَّ كِتَابَ
الْمُخْلَصَةِ كِتَابُ عَظِيمٍ
(قَوْلُهُ فَمَا خَبَرْتَانِ) قَالَ
الدُّنُوشِيُّ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ
قَوْلَهُ كِتَابٌ قَبْلَهُ لَا يَصِحُّ
كَوْنُهُ خَبَرًا لِعَدَمِ الْقَائِدَةِ
فِي الْأَخْبَارِ بِهِ الْأَنْ يَقَالُ
التَّنْوِينَ لِلتَّعْظِيمِ وَكَأَنَّهُ
قَالَ فَإِنَّ كِتَابَ الْمُخْلَصَةِ
كِتَابُ عَظِيمٍ أَوْ وَجْهُ
النَّظَرِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الشَّارِحَ
يَجْعَلُ مَسْوُوعَ الْأَخْبَارِ
بِكِتَابٍ عَنْ كِتَابٍ
اِخْتِلَافَهُمَا أَصَافَةً وَوَصْفًا

أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَمَامَ الْعَلَامَةَ نَعْتَانِ لِحَالِ الدِّينِ وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهُ فَقَدِمَهُمَا وَالنِّعْتَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَنَعُوتِ
وَالثَّانِي أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَاللَّقَبُ وَجِبَ عَلَى الْأَفْصَحِ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ عَنِ الْأَسْمِ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ وَهَذَا قَدِمَ
اللَّقَبُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْجَوَابُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ النِّعْتَ إِذَا قَدِمَ وَكَانَ صَالِحًا لِلْمَبَاشَرَةِ الْعَامِلِ فَانْهَ يَعْزِبُ بِحَسَبِ
مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ وَيَجْعَلُ الْمَنَعُوتَ بَدَلًا وَيَصِيرُ الْمَتَّبِعُ قَابِلًا وَأَضْمَحَتِ النِّعْتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِلَى صِرَاطِ
الْعِزِّ الرَّحْمَنِ اللَّهُ فِي قِرَاعَةِ الْحَقِّضِ وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي أَنَّ هَذَا اللَّقَبُ مَسْوُوعٌ لِلْمَدْحِ فَذَا جَرَى لِقَعْوَفِ الْمَدْحِ
أَوْ لَا تَشَوَّقَتْ النَّفْسُ إِلَى الْمَدْحِ فَذَا ذَكَرَ الْمَدْحُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ أَوْ قَعُ فِي النَّفْسِ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لِقَعْوَةِ كَمَا
سَيَأْتِي (كِتَابٌ) خَبَرَانِ وَصَحَّ الْأَخْبَارُ بِكِتَابٍ هُنَّ كِتَابُ وَانْ تَسَاوَى الْفُظَا لَتَخَالَفَهُمَا أَصَافَةً وَنَعْتًا (صَغُرَ
حَجْمًا وَغَزَرَ عِلْمًا) بَضْمٌ عَيْنِ الْفَعْلَيْنِ وَقَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِمَا رَجَعَ إِلَى كِتَابٍ وَالْجَمْلَتَانِ نَعْتَ
لِلكِتَابِ وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُمَا تَجْمِيعٌ يَحْوِلُ عَنِ الْفَاعِلِ وَالْأَصْلُ كِتَابٌ صَغُرَ حَجْمُهُ وَغَزَرَ عِلْمُهُ هَذَا إِنْ كَانَ
بَاقِيَيْنِ عَلَى أَصْلِهِمَا مِنْ أَفَادَةِ الْأَخْبَارِ وَإِنْ كَانَ حَوْلًا إِلَى مَعْنَى الْمَدْحِ عَلَى حِدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى وَحَسُنْتَ
مَرْتَفَقًا فَمَا خَبَرْتَانِ لَا نَعْتَ لِكِتَابٍ لِأَنَّ الْجَمْلَةَ الْأَنْشَائِيَّةَ يَجْزِيهَا وَلَا يَنْعَتُ وَالصَّغَرُ الْقِلَّةُ وَالْحَجْمُ الْكَثْرَةُ
يَقَالُ لَيْسَ لِمَرْفَقِهِ حَجْمٌ أَيْ تَنَوُّعٌ وَالْغَزَارَةُ الْكَثْرَةُ وَبَيْنَ الصَّغَرِ وَالْغَزَارَةِ تَنَوُّعٌ مِنَ الطَّبَاقِ (غَرَّ) بِالْمَنْصَبِ
عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ الْمَخْرُجِ عَمَّا دَخَلَ فِي حُكْمِ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ وَاخْتَلَفَ فِي نَصْبِهَا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ فَقَالَ ابْنُ
عَصْفُورٍ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَقَالَ الْفَارُسِيُّ عَلَى الْحَالِيَةِ وَقَالَ ابْنُ الْبَازِ فِيهِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَبْكَانِ
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَتَحَةً غَيْرَ هُنَا بِنَائِيَّةٍ لِأَنَّ غَيْرَ إِذَا أَضْمِغَتْ لِمَنْ جَارَ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ كَقَوْلِهِ
لِيَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطْقَتْ * حَامِيَةً فِي خُصُوصِ ذَاتِ أَوْ قَالَ

وَإِذَا جَعَلْتَ جَمْلَةً صَغُرَ حَجْمًا وَغَزَرَ عِلْمًا خَبَرَ الْكِتَابَ الْأَوَّلَ لِأَصْفَةِ كِتَابِ الثَّانِي فَإِنَّ مَسْوُوعَ الْأَخْبَارِ وَالْجَوَابَ بِعِيدٍ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ
لَا نَعْتَ لِمَنْ يَجْعَلُ عَلَى التَّنْوِينِ بِالْمَدْحِ (قَوْلُهُ الْمَخْرُجُ عَمَّا دَخَلَ فِي حُكْمِ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ) أَيْ مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَوْنِهِ صَغُرَ حَجْمًا
وَوُجُودُهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَصْلًا ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ عِيَاوَهُ وَهُوَ أَنْ يُولَغَ فِي اخْتِصَارِهِ حَتَّى قَارِبَ أَنْ يَعْدَمَ مِنَ الْإِلْغَاظِ الَّتِي لَا تَكَادُ تَقْهَمُ إِلَّا بَعْدَ الْعَمَلِ
الشَّدِيدِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَسْتِثْنَاءَ مُتَصِلًا بِالصَّغَرِ أَعْمَمٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَارِبَ أَنْ يَعْدَمَ مِنَ الْإِلْغَاظِ أَوْ لَا فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْأَعْيَابُ
وَاحِدٌ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِلْغَاظِ لَكِنْ قَالَ الرِّقَائِيُّ هَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ كَوْنُ الْأَسْتِثْنَاءِ مُتَصِلًا بِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ السَّابِقِ الَّذِي هُوَ الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ
وَكَوْنُهُ قَارِبَ أَنْ يَعْدَمَ مِنَ الْإِلْغَاظِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي نَصْبِهَا) ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِأَطْرَادِهِ فِي تَحْوِيلِ الْقَوْمِ
أَخْوَلَ غَيْرَ زَيْدٍ فَانْ لَا يَظْهَرُ هُنَا عَامِلٌ غَيْرُ التَّمَامِ وَهُوَ عَامِلٌ مَعْنَوِي كَالْأَبْتِدَاءِ وَالْتَّجَرُّدِ وَيُمْكِنُ إِجْدَاؤُ قَوْلِهِ بِمَجْمَعِ بَيْنِ الْأَقْوَالِ وَهُوَ
أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهَا عَلَى التَّمَامِ فِي كُلِّ حَالٍ وَعَلَى الْحَالِ أَوْ التَّشْبِيهِ الَّذِي كَوْنُ حَيْثُ وَجَدَ عَامِلٌ صَالِحٌ لِلْعَمَلِ فِي الْحَالِ أَوْ الظَّرْفِ (قَوْلُهُ وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ فَتَحَةً) الْمَقَابِلَةُ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ وَصْفِ الْمَخْرُجَةِ وَالْأَفْهَمِي عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا وَجْهُ الثَّلَاثَةِ لَا مَوَاقِفَ
كَأَنَّهُ مَبْنِيَّةٌ فَهِيَ يَجْعَلُ أَعْرَابُهَا لَا بِهَا اسْمٌ (قَوْلُهُ كَقَوْلِهِ لِيَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا) أَيْ فَإِنَّ الشَّاهِدَ فَتَحَ غَيْرَ مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ يَمْنَعُ لَا أَصَافَتُهَا إِلَى الْمَنْبَى
وَهُوَ الْمَخْرُفُ أَهْنَى أَنْ يَذَكَرَ الرِّضِيُّ وَذَلِكَ يَجْعَلُ مَا لَا يَلَا فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَوَاشِي فَلَمْ

برد أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأن ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر إلى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها
 لا المصدر المنسب ليرد أنه مغرب واندفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقصة والاول قال ثم العقل (قوله والاعراض) نظم
 ذلك بعضهم فقال والغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بغت الارب ونظمه أيضاً فقال
 ولغز كرطب وعنق * والعقل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أي أبين به مفردات الفاظه) تفسير أحل بابين محتمل أمرين كونه
 مجازاً أم سلاً وكونه استعارة تبعية كما نره السعد في نطق الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة مجازاً أم سلاً باعتبارين وبيان
 هنا أنه محتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحيل ويحتمل أنه أراد يسهل به. ين لانه يلزم من الحيل البيان لانه يشيب عن
 الحيل البيان فينبه على علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذا الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضاً أن يكون في الكلام

قاله في المعنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير لكتاب (لا فرط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد
 يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الاعراض) جمع لغز يضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب
 يقال ألغز في كلامه إذا عي مراده والاسم الغز كالرطب والغز كالقفل حكاهما الدماميني
 فله وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طائيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا
 قضيت له والمساعدة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لخدوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه
 في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه
 اشهر (يساره) أي يخاذبه وقيل يمشي مشيه (وبباريه) أي يعارضه ويقبل فعله (أحل به ألفاظه)
 أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحل) أي أفنكث (به
 تراكميه) أي مركبانه (وأفصح) أي أهدب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكتاب
 ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ومنه المساء العذب (بموارده) جمع موردة بالماء
 وهي في الأصل طرق الماء الطاء المهملة (وأعتل) أي أمتع من العقل وهو المنع (بشوارده) جمع شاردة
 أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة وشخها بذكر صفة ملائمة للاستعار
 منه وهو العقل (ولأخلى) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من
 شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي
 مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر أيضاً لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير)
 أنا (فيه إلى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للنظام وغيره كقوله في باب الجواز خلافاً لابن مالك (أو
 نقد) بالذال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردوداً على جميع المسلمين على
 الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بعد الهمزة من الأولى محتمل أن يكون بمعنى أمتع فيتعدى إلى
 اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمتع أخذاً (جهداً) ويحتمل أن يكون
 بمعنى أقصر فيكون قاصراً وانما يتعدى بإسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فأنصب
 وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فآل الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبينه
 (وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل
 والحرف حيث جعلها أقساماً للكلمة لا للكلم (وترتيبها) وهو كثير ومنه ما فعل في باب فائس الفاعل

استعارة بالسكناء بان
 شبهت الالفاظ بالاشياء
 التي عقد عليها ما يمنع
 الوصول اليها وأثبت
 لها الحيل على جهة
 الاستعارة التخيلية وهذا
 الاحتمال متعين عند
 السكاكي المنكر للاستعارة
 التبعية (قوله بفتح الياء)
 قيل عليه هذا معلوماً
 الحاجة للتنبيه عليه
 وأجيب بأنه التنبيه على أن
 أوضح فعل لا اسم تفضيل
 لانه لا مدح في حل أوضح
 المعاني وفيه أن هذه النكتة
 لا تطرد في ضبط الشارح
 مبانية إذ لا محال لتوهم
 أن الفتح اسم تفضيل
 (قوله وفيه استعارة) أي
 تصريحاً لانه أطلق لفظ
 المشبه به وهو الشوارد على
 المشبه وهو ما تضمنته
 الالفية (قوله وكل شاهد
 مثال ولا عكس) أي

فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه أن أراد أن الشاهد يذكر لاثبات
 القاعدة فقط والمثال لا يوضحها فقط فهما متباينان وإن أراد أن كلامهما يجوز أن يكون كذلك ولما جازله الآخر فبينهما عموم
 وخصوص وجهي وكلام الشارح ما خوز من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لا يزال الضمير
 المستتر قائم مع أنه معلوم وقيل دفع توهم أن أشير فعل مضارع مبني للجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة إلى ذلك يعني في صرح
 المصنف بما أشير فيها إليه (قوله ولم أزعجها) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيه ما من أراد الاطلاع عليه
 فليرجع إليه (قوله ثم حذف الجار فأنصب) فيه نظر فإن ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه على كونه بمعنى أقصر فيكون
 جهداً غير محمول لا منصوباً بإسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

(قوله لا رب غيره) اعلم أن لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفته يكون الخبر بعلمها منقياً عن جميع أفراد الاسم وغير هذا لا يصح أن يكون خبر اللان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منقبة عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغاير الله بل عينه في عينه أن يكون غير صفة الرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الأرباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول الاخير) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئاً تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة منخوذة على السطح أو حكماً وبجواز نحو عليه دين فالدين للزومه وتحملة كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها رتبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتماً تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اهـ ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بأن شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير إليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به إلى أعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه وإلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفاً معاً وعلى التدرج فيه احتمال ولا يتعين هذا الأعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وإن يجعل مفعولاً به لفعل محذوف أي أفهم أو خذ ولا يجوز كونه مفعولاً به لاسم فعل أي هالك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً والرفع أولى لأن فيه إبقاء لركن الاستناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل أن ما قد قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولا نهم لما يتممون التراجم يصرحون به فان قيل كيف يشار إلى غير مشار إليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السرا في بانها وضعت غير مشارها لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك ووردته الفارسي في التذكرة بأنه يقتضي أعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بأن الشيء إذا سلب وصفه فلا كثيراً يبقى عليه حكمه ١٧ كتاب التسمية فانه بقيت عليه المصدورية ولا يخرج عن ذلك الا قليلاً

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك) ليتطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسالك وهو طريق السالك (وبالله أعتصم) أي أمتنع (وأساله العصمة) أي المنع (عما يصم) بفتح اليماء وكسر الصاد المهملة من الوصم يسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مأمول الاخير) عليه توكلت واليه أنيب أي أرجع قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

وأجاب آخرون بأنه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار إلى الباب مع أنه غائب لأنه متوقع قريب

(٣ تصريح ل) ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالوحدوق مثله أي أمر الله أي يأتي بدليل فلا تستعجلوه وكل من دخل شيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشاف يقال شربت القمام إذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الأبواب إنما وضع غير مشار به ليشار به إذا وجد ما آر يد من الإشارة إلى الخطأ لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها الجواز أن يخلو كيف من الدلالة على الحال وأن من الدلالة على المكان وهو وأمان المكنى الذي يدلان عليه وإنما معناه لا قريب وتزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يمد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وإنما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقيم بعد إذ بها أنها من قرب أقامت بمنزلة ما قد وقع وأقيم وإنما وضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وإنما قد رشح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصرين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتألف منها اهـ ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان وفحواه لكن تقدير شرح أولى لتصر محبه في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوسيع على التوضيح وقال صاحب الحاشية قد رشح المصنف لفظ شرح دون لفظة هذا إشارة منه إلى عسر الحذف أنه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديماً وحديثاً يستكثرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك بأبع ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الادب في مسئلة تجوية فحصل لي أكثر من لفظ الموضوع والحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحوي تستعمل فيها مجازاة ومساومات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حل كل صناعة في المعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة في أخرى

أشياء يكون مجهول المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليمه حدوداً لنحو وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة برادها الكشف التام عن حقيقة الحدود وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحتززون عما يحتززون عنه أهل العقلية من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك ومثاله في كتب النحويين جهة متاخري المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير أعراب إذا العامل في المعطوف عليه ليس بقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصباية واحدة قاله السيف الحنفى فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام أجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قواه الأسماء مثل ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وهذا أظهر صحة تقدير الشارح ماهية تانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبين الإنسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبين الإنسان بالضاحت ومن وجوه تبين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى أن الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائده على غير من هو له فكان حقه البروز قال التركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) نصيته تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه امر اصطلاحى لا حجري فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا تتقاء الدس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء إلى ما يلائمه ويقصاوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع يباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الاتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لاهتمامه من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سوذا وجزأه العلماء أعشارا وأنجاسا وأخرابا (قوله والتألف والتأليف وقوع الالف الخ) هذا بالنسبة إلى التأليف تفسير باللازم وللتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المنكبت وتعليقه الشيخ بأنه انما

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف وقوع الالف والتناسيب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

يحسن لو اعتبرت الالف والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح مشهور الآن يراد بالالف والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب

والترتيب والتأليف فراجع وانما لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بتألف وما دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الآن يجاب بان يتألف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك لما يقتضى القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلائلها صريحاً على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكان وجه هذا التوجيه جل الصيغة على المطاوعة لئلا يكتفى بالمعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا في الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور رأى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات الحقيقية ما يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأى متبويه أولان محل منع محى الحال من المبتدأ اذا كان مبتدأ في الحال والاصل وليس الكلام مبتدأ في الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وضح محى الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيته والجملة مترددة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما يجوز به بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت لهذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلاً (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر خبر كصراستعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس والقول الكلام أو كل لفظ منطوقه اللسان قام أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم من خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول أشهر في صرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أى في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع للجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهمل أو لا إلى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكل قول تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما صح في اللفظ وقل مجازى فيه حقيقى فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفياً بنفسه يشمل أموراً الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبراً عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت
 كلاماً لقيامها مقام الكلام واعتراضه المصنف بان هذا اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ما ذكره والاشارة وما يفهم من حال
 الشيء ما في النفس من المعاني قال المصنف ان العبارة عنها مفيدة وهو ما خفف من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازي وقيل
 انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلاح عليه حيث ذكر أن الكلام
 لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي متقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام
 بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) قال
 الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموماً وخصوصاً وجهياً
 (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقاً الذي من مصادقانه كلام الله عندهم عبارة عما ذكره وقول بعضهم الكلام
 عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظر الاشهر بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله
 عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطة
 كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناطم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن
 الجواب بانها تكون للابسة وتكون بمعنى عند ومنه شارة رقد الحلب وحينئذ نفني كلام الناطم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه
 أمران) أي لازائد عليهما ما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والترتيب والقصد للافادة على ما سيأتي أو لعدم
 تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب
 عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضاً بان المجتمع فيه مجموع الأمرين
 والمجتمع كل واحد منهما

وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى
 القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عن) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة)
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفاً
 ومظروفاً حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناطم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في
 الاصل مصدر لفظت الرمي الدقيق اذا رمت الى خارج (والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

والمجتمع كل واحد منهما
 ولا مانع من كون الجزء
 مظروفاً للكل (قوله
 أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة) أي
 قدرة وهو المؤتسب به
 والمقتدى به كما تقول في

البيضة عشرون مناخيد أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غير ما قاله اسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف
 المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم تشبهاً به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في
 الخرف (قوله لان هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة فقط) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمتن انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع
 المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال ابن نويرة لو قال ذلك لكان باطلاً لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان
 يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلاف ما يجب بان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر)
 قيد بقوله في الاصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الثاني ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل
 الرمي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل
 الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاماً الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم دفع
 القرينة حادثة وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقاً وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ
 في اللغة الرمي من القم لا الرمي مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه
 واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرمي الدقيق ثم استعمل في الرمي من القم والمعنيان مصدران وقيد في الاول باصل اللغة لانه
 الموضوع له وأما غير مفعول اليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازاً
 أي من حيث خصوص كون الرمي من القم اما من حيث عموم كونه رمياً فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعاً
 (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ملذ كر
 ابتداء وبعده جعله بمعنى الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل
 الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين
 يعني المصدر المذكور ويعني الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من القم) هذا يقتضي ان اللفظ خاص بما يخرج من القم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من القم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من القم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتيسير الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوائى في الحواشى أو بحضرة المصنف على ما في التوشيح وسلمه بان نحووا والعطف يسمى لفظا قطعوا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فلا حسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عموم ومشتمل عليه من جهة خصوصه ببقى أن قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردود وذهب بعضهم الى انها لفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هي حروف اب ت وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام الفاظ كالاستناد اليها والعطف عليها وما كيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما في حقيقة ومجازة ان استعمل فيها مجعلا أو في مجازة فقط ان استعمل في معنى شامل لها بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النجاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاق الاسم السبب على السبب) هو الرمى واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى في تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالذوال الاربع واعتراض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ فلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الخنفي ان هذا هو

المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أى وضعها بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بخسيرة

من القم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كالفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على السبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد هنا) (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المركب

كالمعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان لان الافعال في التعاريف لا تدل على اقتران زمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهورة فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجهة الواقعة خبرا أو وصفا أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الا كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحيكى بنى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة يرجع بان السكوت خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلوا الصفة من جائد والثاني ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر لشيء آخر) أى انتظاراتا ما كالاتظار الذي يبقى مع المستند بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح في الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معاوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم لتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك كرر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظاراتا لم لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاستناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودينر مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاستناد فيه اذا استند اليه فيمغير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجري عليه أحكام الكلمة وان كان مهمل أو أمما لقول بان تقديره لفظ جسق فليس بحامم للشبهة بالكيفية فانه يبقى الاشكال في انه مضاف اليه لا يكون الاسما اذ هو كل اسم تشبى الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتعريف الكلام لاجزوا ان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزم بوضوح به الرضى فقد استشكله السيد الصغرى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد ربطا إحدى الكامتين بالآخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطلقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس باللفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة وذلك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة في التعريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسروقة فانه مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقدير (تنبيه) يعرف المفيدون الافادة مع أن التعبير بها اذ هي التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أحسن من مصدره الذي اشتق منه وتعرف بالاختصاص يستلزم تعريف الأعم فخصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) هذا يعلم أن ما يلفظ به المحدثون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصد ويعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطي في التوضيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بأذكرة ولم يتعرض لاشتراط ان قصد لا يصح محاولا بلو يحامع ان رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذوذ وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطوق تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم بثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الأخير نحو السماء فوقنا والارض حارة قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذي تجزئ في هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك المصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذوذ ولا هو مفسر المفيد بتفسير يشتمله كما صنع في التعليقة ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره

الرضي والساطعي في
الاختصار عن ابن مالك
حيث اشترطه في التسهيل
ولم يشترطه في الالفية
بأنه قد يكون رأه حسن
تصنيفها على خلاف
ما رآه حال تصنيف
التسهيل قال ولا يعد

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجه اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهي الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس باللفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاصناف نحو غلام والمرجى كعبدك والاسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للخاطب كالسما فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

هذا فقد يكون للعالم المحدث نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام صراج الدين البلقيني في كتاب الملمات بردا للمهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام مترتبة مما أجيب بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسوع موجود في الخارج فكيف يكون اعتبارا بأجيب بان اللفظ يكون مسوعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الامسموعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن اللفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنو شري فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر افاد بمعنى دل فلا يصح جعلها على اللفظ ولا جعله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح جعل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقي ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فيبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكبت يشتمل من غير المفيد المحال نحو جملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمي وقد راد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حبان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد الخاطب ما يجعله أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يحمله أحد وقال الأصمغاني في مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

فان قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك احيانا بان المراد بالمفيد ان يكون بحيث يفهم منه معنى يصح
 السكوت عليه وان كان حاصله عند السامع واثبت سلم اشتراط عدم حصوله عنده ليكن في ظن المتكلم لاقى نفس الامر فان قلنا
 لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلومه لكل احد قلت لا يلزم ان يكون المدرك منتهقا سادسا فيجوز ان
 يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وايضا مثل هذه الضروريات عائدة الى المحسوس باحدى الحواس
 الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك المحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان
 يكون مقيدا عند كل احد اقول قوله وايضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجري في مثل الجزء اقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر
 قال ابو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح ان يقال زيد قائم كما ان النار حارة واعلم ان قضية كون المعلوم للخطاب غير مقيدان
 الفائدة المعتمدة في الكلام غير المعتمدة في باب الابتداء لان صنيعةهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعروفة مطلقا ولو فيما لا يحل
 ويعد غاية البعد الحكم بجهة الابتداء المقترضة لجهة الترتيب مع ارجاعه عن الكلام اصطلاحا الا ان يخص عنده من يشترط
 الفائدة الجديدة بما اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعةهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحيا مع عدم صحة
 الابتداء واما فيصح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح
 الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم
 اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أي ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أي
 العرفي لا الوضع بمعنى القصد لانه مرآة لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية انه لا يحتاج
 الى الوضع العربي احتراز عن الكلام العربي وما دلت على عدم ضرورة وضع اللفظ لها كدلالة ما غلام زيد على ان زيد غلاما فقدر
 (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح انها وضعية وما ذكره دليل على مدعاه غير مثبت لانه

لا يلزم من الفهم بالضرورة
 أن تكون دلالة الكلام
 عقلية لجواز الفهم بوضع
 الواضع مع العقل وقد
 صرح بعض المحققين من
 ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
 لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرا به الخ خصوص فهم بالضرورة
 معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة افعال واسم فعل واسم ان فعل
 وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف الكلام) خيرا

المناطقة عند تقسيم الدلالة في وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل كان
 فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله باعرا به الخ خصوص فهم بالضرورة
 اعراب بل على طريق التعريف انه لا يدل على ذلك لان الدلالة على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربي انما هو الحركات الاعرابية
 ولا يرد على تقييد الاعراب بالخ خصوص انه لو اعرابه باعرا بخطابان نصب القاعل في قام زيد يفهم بالضرورة معناه لان الغرض انما
 هو الاحتراز عن صورة التعدد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله يفهم بالضرورة) أي العقل (قوله وصور تاليف الكلام
 ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتألف من أكثر مما ذكره ويقتضي عليه سبعة وهي
 تألف من اسم ووجه كزيد يقوم أبوه وثامنة وهي من صور الاقل وهي تألفه من حرف واسم نحو الاماء لان ألا التي للثني لا خبر لها
 لا لفظا ولا تقديرا وانما يتم الكلام بذلك جملا على معناه وهو آتني ما والاثمان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذي
 هو الكلام والقاعدة ان المميز أضيف اليه المعدود ويجوز معه الاثمان بالتاء وتتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه)
 أي الشرط وجوابه ما ذكره تبع المصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط
 والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فانه قيد الاستناد المعتبر في الكلام بالمقصود لانه واخر ج بذلك
 الاستناد الذي في الجملة القسمية لانها التوكيد لجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال بجزء الشرط وجواب
 القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق
 أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الضد والكذب انما يتعلق بالنسبة التي بينهما
 لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتي ضربا فانه قد لا يوجد منك ضرب الخطاب أصلا
 ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث
 يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما يتألف الخ) ما فيه من صدرية ومن ابتدائية
 أي وأقل ما يتألف الكلام ناشئ من اسمين أو كثر منهما وبقى للاقل صورة قدمناها قال في شرط القطر وما صرح به من

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بنقصهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه يعنى ابن
الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللغوي لا حاجة لقوله أقل نظر المساقلة ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد
عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالسند اليه والمسند فقط وهما اما كاتمان أو ما يجري
مجرهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده ما يجري مجراها
ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يردان طرفيهما لا يصح التعبير عنهما بكلمتين
وقال السيد الصفوى الأوجه ان المحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أى لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال
يحصل منه الامن بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والا فلا تألف
وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الاعداد عنهما اقلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من
حيث هو والمتألف منه الآخر ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم
الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكماً (قوله
مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المقرر ذو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاماً ما نحو أقام الزيدان ووجه
ذلك حررنا في حواشى الفاكهى والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أى بقوله فان الوصف الخ وفي تعليل المصنف مثل أبوه على الاسمين
يزيد أخوك وتعبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذار زيد والجواب ان الاسم الثالث حى به لبيان
الاسم الثانى وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثانى ولا حظ الثالث في ٢٣ ذلك قال والمشاخ أن يشاح في ذار زيد

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيئات العقيق أو حكماً (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر
في حكم الاسم المقرر يدل على أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه
المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد
(ومنه) أى من التأليف من فعل واسم (استقيم فانه) أى فان استقيم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف
(من فعل الامر المتطوق به) وهو استقيم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بان) ولا
يجوز التلقاؤه وانما فصله بقوله ومنه لا مورأحدها التنبيه على انه مثال لامن تتميم الحد خلافاً للشارح
والمكودى ثانياً لانه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجذر أن مذكورين أو أحدهما ثالثاً لانه لا فرق
في الكلام بين الاخبار والاتساع اربعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون
الضمير واجب الاستئثار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الاصح خامساً الرد على

أيضاً لان التنوين حرف
معنى فالمثال السالم ذا أجد
ببقى انه انما يتم كون
الاسمين بمجرد هما
نفس الكلام بناء على ان
الاسناد شرط لاجزاء على
ما مر ولا يصح الجواب عنه
وما قبله بان المراد من
اسمين ملفوظين لانه
يندفع مع قوله ومنه

استقيم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك مجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المقيد
حبذا وهى كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذافاعل ومما قيل ان هذه الحكمة خبر عن الخصوص على بعض الأقوال وانما زاد
الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجى وكان ينبغي أن يزيد أيضاً يا زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند
الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل يدل على ان الكلام لا يدق به عن مسند ومسند اليه هو المحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة
تلتحق المنادى وهى من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما فى معناه ليشترط به وان يا عمال والمحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة
وأما كون يا زيد انشاء أو ادعوى أو خبر فلا يصح كونها بمعنى قد فوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوى المتساويين
في معنى في جميع الاحكام (قوله أى التألف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذى هو الكلام أى متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من
خلف مضاف أى تألف استقيم (قوله المقدر بان) أى المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت يا زيدا فلا يقدر به لا يقال لا بد
من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقاً للقدر له صحت التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتها ما بالاصال والانفصال لان
المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمسانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله
بقوله ومنه لا مور) هذه الامور كلها غير الاول لا يشترط أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله
لامن تتمم الحد خلافاً للشارح والمكودى) ظاهره أنهم يجعلوا مثلاً وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتمم الحد
بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثلاً مجرداً أو مثلاً متمم للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما به عليه المصنف
لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف التامة والشارح والمكودى جعلاه تقييداً لبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد
(قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط في حق قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لتفى كلامه

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه وما ذكره امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلى أثبتة بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على هذه كلمة اه أي اتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يتفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلام أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً أو تبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسيتاقي ما ينبغي عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أي جواز اسم أو اللانث في قولنا فيه بعدوا الجمع يغلب عليه التانيث واستدل أيضاً بتصغيره على كليم ولو كان جعلاً كان في التصغير مردوداً الى الواحد فيصغر على كليمه لا على كليم وبعضهم يوقعه في غير الاحد عشر واستدل الحامي على انه اسم جنس بتذكيره وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جعلاً لوجب التانيث وردبانه لادلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذاً من قول الرضي وأما اسم الجمع فيعضه واجب التانيث كالابل والخيول والغنم قال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتانيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اعرافاً ظاهراً وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اعرافاً ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انتعرت النخل وانتعرت النخل وانتعرت وانتعرت وانتعرت وهذا

صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتانيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظراً الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناطم باستقامته بسبب لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجوده لا وجوده ودوران المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظاً بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضاراً لانها معه ولا ليس قاله الموضح في شرح اللبحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجميع خلافاً لما وقع في شرح الشنور لانه يجوز تذكير ضمير هو الجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم لان له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

للأنواع

الرجال والطلحات فعلت وتعمل وفاعله تنظر الى طريقان معنى الجماعة على اللفظ

اه وهذا قطعاً في جواز تذكير الضمير في الوصف اذا فرق قطعاً بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقاً من انه موضوع للماهية من حيث هي وهو الراضي الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضاع جمعي استعمالاً فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك متناقض لكونه جعلاً لكن يرد انه يلزم كونه مجازاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمال في الجنس في ضمن افراد ثلاثاً فكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المند كور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ نفرد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صناعياً بحسب الوضع القليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعاً للماهية من حيث هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أما من يجعله موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً كما بنى الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الامع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجرداً عن معنى الواحد لكن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبني على الأول حيث قال في قوله تعالى انما الله واحد ان الهمال بمعنى الجنسية والوحدة قليلاً (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه نظر لانه لا يستغاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفيد كونه جمعاً من قوله واخذت كلمة فان الواحد يكون للجمع ولا اسمه ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدأ وما بعده خبره واذا الاصل تاخير الخبر لا يقال يعاوضه أن الاصل في الخبر الافراد لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد ولو قوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم أصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكماً وقوله الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكماً والجملة مفرد حكماً (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون التكلم مبتدأ وخبراً عنه بما قبله أي والتكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم إلى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكل إلى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئياً له اذ الاسم وحده ليس كذا الباقي وأجيب باختصار الشق الثاني وحل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان التكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسام الكل إلى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف أو اسم وفعل وحرف واسم وفعل وكفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حل على معنى والتكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى جوع في هذه الأنواع متفقة النوع أو مبيعة كان تعسفاً على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضع الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحدة

فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان معناه ثلاثة افراد فصاعداً من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعداً أسماء أو أفعالا أو حروفاً أو مبيعة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في معناه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

للأنواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعاً من قوله واحدة كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضع عن ذلك وجعل الأقسام الثلاثة خبراً للمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحدة كلمة) خبراً ثانياً عن الكلم وقال واحدة بتدكير الضمير تبعاً للناظم ولو قال واحدة تابعاً لابن معطى لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز متخلخلة وأما قوله وتخل منقعر (وهي أي الكلمة جنس تحت ثلاثة أنواع) (لاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلاً ليست واحداً من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والأفعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهذه الأنواع الثلاثة لأنها لو كانت جنساً لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فينشد يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام ما يفرق

(٤ تصریح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقوله الكلمة قول مفرد وبقوله الكلمة لفظ وضع لغني مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ما صدقته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف الخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعاً لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المرادة في قوله واحدة كلمة فيصير التفسير واحداً كلمة أي واحداً فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة من اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم إلى ذلك فتأمل بقي أنه على ما عدل إليه الموضع يكون قوله واحدة كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد بما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبراً ثانياً) قال الزرقاني أي في كلام الموضع لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضع لم يجعل الأقسام خبراً للمبتدأ محذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضع ومحمّل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبراً ثانياً باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدأه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسياتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنى ما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بان أحدهما ليس حكماً بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع ذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني يسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الأجسام قاله القسرا في أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذا فرقنا بين البحر

وحاصل ما قاله القرآني ان فرق تحقيق المعاني ومضارعه يفرق بسكون القاء وفرق مشدد في الأجرام ومضارعه يفرق بفتح القاء (قوله ككاهة) قال الزقاني كاهة كنسوة وكه مفردا لا كاه اه وهذا يخالف لقول غيره الكاهة تنوع من البات وهي بفتح الكاف وكذا الكاه (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) أيضا لمجموع قوله والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجرب بالمجاورة أو هو منصوب وزسم بالألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالة على المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ما قبلها صادقا بها وبالا كثر منها الكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلاق الموضع اسم الجنس الخ وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلم والكلم مما يفرق بينهما وبين واحده التاء والتاء في المفرد لا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لمخرج نحو كاهة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعني ما التاء في مفرد (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمعة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال

لا حاجة لذلك لان التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتامل (قوله وبهذا التقدير سقط ما قيل الخ) والشرطية والشرطية متناهيان لان الشرط داخل والشرط خارج وحاصل وجسه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفي بان المراد بالشرط ما لا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوي وهذا ولك أن تمدح كونه اعتبارهم ان الافادة شرط بل هي كاللفظ شرط لان

بينه وبين مفرد بالتاء والتاء في مفرد كطوب ورطوبة وما يفرق بينهما وبين مفرد بالتاء والتاء في الجمع ككاهة وكاهة وما يفرق بينهما وبين مفرد بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلاق الموضع اسم الجنس وأراد الاول لغيبته ويبدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يبدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظ تاء التانيث فقل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (ابن وابنة) وهي الطوبى النبتة (و) من المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبتة) وليس نظيره نحو كاهة كما يبدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركه ولا نحو زنج وزنجي كما يبدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركه فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لمخرج نحو كاهة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمعة من المجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ (والافادة) وبهذا التقدير سقط ما قيل أنه جعل الافادة أولا شرطاً وهذا شرطاً (و) من (أنه) قد يتالف (من كلمتين) (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الاحاد أي من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الرابع (وما) من وجهه (وخصوصاً من وجهه) فالكلم أهم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قامز بد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقيام زيدا والكلام أهم من جهة اللفظ لانطلاقه على

الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة

عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تثبت من أمور ثلاثة كراثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لانه لا يبدل على جماعة لان اثنين خافوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي * فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والافادته * قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المادرك منتقيا لها اذا تعاقب جوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه هدم حصوله عند السامع فيخبر به وايضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى علم ما ذكر قلته در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطبائع فلم يحمل في التعليم جانب النفي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحاً يعتبر فيه التركيب كالكلام والافتقار ينطلق على كلمتين وركبتا تركيب الاعراب أولاً وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحاً من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعداً مطلقاً سواء ركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو وبكر قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصانع في شرحه على الافية واعلم أن

المركب

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المر ك ب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتر كين من ثلاث وأعم منه بأشراط
 القائمة هذه بمارته (قوله فنحوز بدقام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله أحداها أن ذكر هذه
 النسبة قال الخلو في الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره تعريفة والغرض من التعريف تعيين
 المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلام وزيادة في شرحه لانه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلام وما هو كذلك لا يقال
 ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معرف ضمين الخ) اعلم ان المعروف ضمين هنا ماهية الكلام والكلم والعرضان
 الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فاكثرت الافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلام والمصادقات ثلاث صور قد أفلح
 المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلق
 والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية خالصة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم
 الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ
 الذي يطلق عليه لفظ الكلام أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلام (قوله الثالثة ان
 ما صدق الاجتماع الخ) لا بأس بامتناع هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم
 دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انها يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

أمران اللفظ والافادة
 تركب من ثلاث كلمات
 وعدم تباينهما بحسب
 الذات قادح في حديهما
 بان يقال انهما غير مميزين
 لانهما غير جامعين ولا
 مانعين فيكونان فاسدين
 مثلا كل من حسد
 الكلام والكلم صادق
 على نحو قد أفلح
 المؤمنون فلم يكن حسد
 الكلام يميزه ولا مانعا
 من دخول فرد الكلام فيه

المر ك ب من كلمتين فاكثروا أخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحوز بدقام أبوه كلام
 لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأبوه (بل الاربعة) بالمعنى
 أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعه لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام)
 لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام
 لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الخلو في عدم من فضول
 الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من
 معرفة أمور معرف وضمين وعارضين وثلاث مصادقات ومادة ومتعلق وهذا البحث معزل عن موضوع
 الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم في الكلام راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ
 وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول
 الكلام أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المر ك ب من
 كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ما صدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد
 الآخر والمتغيران في المفهوم ينبغي ان يتغيرا في المصادق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات
 مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

وكذا حد الكلام هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر في الامور التي
 تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مغيرة ومانع من دخول غيره
 مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مقبدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من
 أفراد الكلام مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراد وخارج عن حده فهو من أفراد وليس من أفراد ودخل في حده
 وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما التباين بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك
 أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجهد ايرادها ليجتاج الى الجواب لانه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاثة ولا في الكلام
 عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدايل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ
 قول وليس المراد بخصوص القول مصدر ابل مادته الشاملة للأفعال المتصرفه منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو
 كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما ارادة الكلام والثاني ارادة الكلام (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو
 المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض المحاشي وشمل تعريفة المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن
 المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقة من الكلام ومباينة للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب
 مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ جيكا أبو حيان في باب ظن من التسهيل وخزم به أبو البقاء في الباب

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلاق القول في الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طالحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعنى الجميع عبارة رديئة لانه أعم الجميع لا يطلو أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معاً في حالة واحدة وذلك محال لانهما تقيضان واطلاق اللفظ الواحد على التقيضين معاً في حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والتأهر انه مبني على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركاً بين التقيضين كوجود الشيء وانتقائه اذ لو جاز وضع لفظهما لم يقدسما عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما معاً ثم يبحث عن المراد منهما وما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد اللفظ معاً في اللفظ الواحد بل هو سبب اختيار المصنف جعل عم أقفل تفضيل لأفعال ما ضياع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعنى الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحاً محالاً يعنى غيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفته منه الالف كفى بروا الاصل بارفسا ولا يكونه أقفل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيل الخ) هذا التشكيل مبني على ان المركبات ليست موضوعاً

وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مدسوط في التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العصفه فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ لا يوجب تعيين الاول تعيين اللفظ بنفسه لا على هذا الوضع في

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لا نطلقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لا نطلقه على المركب من كلمتين فاكثروا (و) من (الكلمة) لا نطلقه على المفرد المركب (عموماً مطلقاً) لصدقه على الكلام والكلمة والكلمة وانفرادها في مثل غلام زيد فانه ليس كلاماً لعدم الفائدة ولا كمالاً لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموماً من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلمة والكلمة بدون القول فكلاماً ووجدوا واحداً منهما وجد القول ولا عكس وفيه إيماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم أقفل تفضيل أصله أعم حذفته الهمزة ضرورية كما حذفته تخفيفاً من خير وشروى هنا تشكيل وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى الطبيعية كما في فانه يدل على ألم الصدود دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلمة والكلمة وان أراد مطلق الدلالة فدخل نحو أخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كدبر فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى في شرح التسهيل فضلاً عن أن يسمى قولاً ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قول الشافعي يحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو وقولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضاً عن أبى الحسنين البصري من الاصوليين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام فنحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلانها كلمة) هو قائلها أى ان مقالة من قال رب أرجعون لعلى أعجل

المجاز أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه لا على المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعمله فيه بالمناسبة صالحاً لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بأزاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي فاعلم ان لا بد من العلاقة باعتبار نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض أهول عمل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعتراض لا يكفيه الاحتمال بخلاف الجيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح الملح ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للجهتد نظري وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النسوي بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحيث قد كان ينبغي للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالة عقلية (قوله والمهمل كدبر) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلاً عن ان يسمى قولاً) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولاً فضلاً عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلاً عن منسوب بفعل محذوف أبداً بتوسط بين أعلى وأدنى للتبنيه بنى الأدنى واستبعاداً على نفي الأعلى واستحالة فيقع بعد نفي صريح أو ضمنى كما في تقاصرت أهم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند سيبويه) سياقي الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جازئ (قوله مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضى انها تطلق على

الكلام الذي ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشا به بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقولها السهو في شرح الاثرية (قوله لا قليل كما يشهد الخ) ظاهره ان غرض الموضع الاعتراض على الناظم وفي التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكره في تعليقه من ان قد في كلام الناظم للتكثير واقعا اعتراض من اعتراض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فمنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردائها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرة تهذيب التقليل من غير ارادة شئ منها بل اراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم ان الشارح مسبق بقوله وان ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لانه لا يصدق عليه الاسم في الجملة واما اللام في قوله عن الفعل والحرف فالحقيقة او الشمول بل لا ريب اهو حاصل ما اشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأي المعانيين أي الحقيقة في ضمن بعض الافراد وانه قال يتميز بعض افراد الاسم من حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي ان لا يكون هذا الكلام الاسهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تميز للجنس قطعاً لوجوده في ضمنه فاستأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يحجب بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجزئها اعم من ان يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الآخرين هذا ويردانه يلزم على ارادة العهد الذهني ان

صاحبا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
 * ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة بالشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في
 الورد (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم * وكما تم بها كلام قديوم * لانه قد شعر بالتقليل في عرف
 المصنفين كما ذكره الموضع في باب الامالة وان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثير في
 نفسه لانه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

(فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار اليها في النظم بقوله
 بالجر والتنوين والندا والاسم (احداها الجر) وهو في الاصل مصدر جر (وليس المراد به) في
 النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر
 دخول حرف الجر اه وكما قال الموضع في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أي حرف الجر (قديوم) في اللفظ على ما ليس

يكون تعريفا بالاختصاص
 وقد جوزه بعضهم (قوله
 لانه يدخل في اللفظ الخ)
 أخذ المصنف هذا من
 شرح العمدة للناظم
 لكن قال في تعليقه ان
 ذكر حرف الجر يرجح
 بان على والكاف يستدل
 على اسميتهما بدخول
 حرف الجر لا بالكسرة

التي هي الجرور جحه شارح اللب أيضا لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا
 بتأويل كذا في التوشيح وقال اللقاني الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما ليلى بنام صاحبه * اذ قوله من ان قمت
 مدخول من اسم تاو ولا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون
 اسما بل في حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما في حكمه أيضا يقال كما دخل حرف الجر في هذا
 وجد الجر لانه في محل جر فلا نية لا تمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ في محل جر انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا
 أو تقديرافا لجر لم يتحقق في الاسم الجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول
 الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اهو ما ذكره
 من ان الجر لا يتحقق في الاسم الجرور محلا ياتي عن ابن قديم خلافا هذا وفي كلام المصنف اشارة كما قال اللقاني الى وجوب اطراد
 العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي علامة عند انتفاءها بخلاف
 التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس جدا كان أو رسم أي تعريفها بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان
 التعريف بالرسم تعريف به وهو فيجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم
 ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقوله لك مثلا الاسم الخ هذا لا يشعن ان يكون معنى
 التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز ان يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو ومعناه اخذ هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو
 ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وهي غير ظاهرة قليلا

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حيث نزلت في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخل في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم عالج في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجحر أولى من التعبير بحرف الجحر ليشاؤول الجحر بالحرف والجحر بالاضافة (قوله فليتأمل) قال الدنوشري تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد حرف الجحر أى دخوله في اللفظ أى اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل بخالف لما أسلفه من الإشارة الى جوازها الى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيد الدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لابد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني دلالة الاول لكان له وجه وهذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجحر على ما ليس باسم أصلا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذ من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدثها

عامل الجحر) قال ابن قد نفيه نظر لان الكسرة التي يحدثها عامل الجحر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحيث قد برده عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلنا ولذا قالوا انه مبتدأ في قوله وأن تصوموا خيرا لكم قال وأيضا رد عليه الكسرة في نحو سلمت فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجحر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل

باسم) على التقديم والتأخير والاصل قدي دخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل (نحو عجيبت من أن قمت) فدخل حرف الجحر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجحر (الكسرة التي يحدثها عامل الجحر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدار يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجحر (حرفا) نحو مرتت بريد (أم اضافة) نحو غلام زين (أم تبعية) نحو مرتت بريد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (فدا جمعت في البسمة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرجح الرحيم مجرور ان بالتبعية للموصوف وهذا هو الجارى على الالسنه والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجز المضاف اليه بالمضاف وفاقا للسيديو وقال في شرح الشذور وانما أذكر الجحر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البديل وقال في شرح الملحمة في باب الجحر ورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجحر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كما أن زيد الفاضل رأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجحر بالمجاورة وبالتوهم لانهما بر جعان عند التحقيق الى الجحر بالمضاف والجحر بالحرف كما قاله في شرح الملحمة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني الجحر ورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حيث نزل مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تليق الاخر) أى تتبعه

الاسم وحيث نزل داخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم او نظر (اللفظ) فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجحر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدئ المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجحر التقديرى والمجلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدئ ان موضع الجملة (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة إشارة الى قول نحوى الخجاز (٣) في قوله المسماة رفع السطور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع هو قال السيف الخفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجحر لان الكسرة هي الاصل فلاقتصار عليها لا يضر واعتراضهما في التوشيح بما عترض ابن قدي فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكتفى هذا عند في التمييز وكذا الياء رهاق نحو تفعلين فلا يكتفى عنده في التمييز وان كان كل عماد كرم مختص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدئ فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكنية التي هي التشبيه المضمرة في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقة لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نية بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار (٣) قوله في قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قوله يعنى في حاشيته اه

أصله كما قال العجتي فأن رفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين ثون ساكنة تالحق أو آخر الاسماء المشمكة
وتصحیح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نوناً ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نوناً كما أن التنوين
مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلًا وليس التنوين هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد هذا وهذا يطر في الحروف تقول
سنت الكلمة أي ألحقته بها سينا وكوفتها أي ألحقته بها كافا اه (قوله لفظاً لا خطاً) أي بقوله لا خطاً بعد قوله ثبت لفظاً لأن
التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج إلى إخراج الثبوت في الخط لما صرح
به من قوله لا خطاً ولذلك كان هو المخرج كما يرشد إلى ذلك قوله فيما يأتي ويقول لا خطاً فخرج به المخرج وحينئذ قد ذكر قوله لفظاً ليس
للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها إذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضاً ما كان قوله ثبت لفظاً لا يعلم منه
محترز وهو ثبوتها خطاً ما تقدم من اجتماعه مع أي بقوله لا خطاً بياناً لمحترزه لكن بعد هذا قوله ويقول لا خطاً لا يلو كان اللفظ
هو المخرج لكان يقول ويقول لفظاً هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من
الألف أيضاً واللام يحتاج لغيره كبد في نحو لفسقن ومن عم كائن المصنف لم يحتاج لذلك ٣١ ولا يردها يزيد في الوقف حيث

تكتب بعوضها لأن
السقوط خطاً يكفي في
بعض الأحوال كالدرج
هنا وليس في العبارة زيادة
على ذلك وفيه أن وجهه
الإيراد الثبوت في الخط
والمنصوب الموقوف عليه
يثبت فيه الألف حتى في
الدرج فكان الأولى أن
يقول كحالة الرفع والمجر
(قوله ويقيد عدم الخط
أيضاً) يريد أن قيد
عدم الخط بغنى عن قيد
الأخر وفيه أن اغناء
المتأخر عن المتقدم لا يضر
قال السيف الحنفى في
حاشيته هذه كلها تخرج

(لفظاً لا خطاً) غير تو كيد فخرج بقيد السكون) ويقيد عدم الخط أيضاً (النون) الأولى (في ضيق
للاطقي) وهو الذي يحى مع الضيف متطفاً قاله في القاموس (و) النون الأولى في (دعش للرتش)
لتحر كها وصلوا وثبوتها خطاً وهاتان النونان المتحر كتان زائدتان فيهما اللام الحاق بمحذوفين وما بعدهما
تنوين وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا
انظر (و) خرج (بقيد) الحق (الأخر) ويقيد عدم الخط أيضاً (النون) في انكسر ومنكسر) لا لها لالحق
الأخر وثبتت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فإن الميم أول
الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لأننا نقول أن التنوين لحق الألف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين
قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخر اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كيدا (و) خرج (بقول
لفظاً لا خطاً) النون اللاحقة لا آخر القوافي وستأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لا آخر الأفعال تو كيدا
لها المصورة نونا والنون اللاحقة لا آخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أجد انطلق لثبوتها في الخط فلا
حاجة إلى زيادة الحديث في حد التنوين ولا يكون جزء غير هذا ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد
بالأحق التبعية (و) خرج (بقول لغير تو كيدون نحو لفسقن) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا
لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فاتها تصور نونا فثبتت في الخط فخرج بقوله
لا خطاً ومن ثم قيل أن الموضع ضرب بالتم على قوله (وتضربن يا قوم وتضربن يا هند) بضم الباء في
الأول وكسر هاء في الثاني من نسخة تلميذه الزبلي عند القراء عليه ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة
ولا عرج عليها في المعنى وغيره (أنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التامكين)

بقيد لا خطاً فلا حاجة إلى إخراجها بقيد آخر قال والحسبي أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت
لفظاً لا خطاً ولا يخفى أن لا يكون لفظاً من لا خطاً إذا ثبت لفظاً وخطاً يصدق أنه ثبت لفظاً كون المراد لفظاً فقط لا دليل عليه فسقط
قوله في التوسيع أن قول والده نون تالحق لفظاً أخصر (قوله لتحر كها وصل) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تالحق الآخر لأن
هذه نفس الآخر الآن يقال ما كانت اللام الحاق كانت كها ليست آخر حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض أفراد التنوين الخ)
أي فلا يكون تعريف التنوين جامعاً وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل التنوين في نحو يضربون وقفاً فانها ليست ساكنة أصالة وكذلك
التنوين في نحو الزيدان والزيدون وقفاً فلا يكون التعريف مانعاً عما ذكر أن يقال إنما يثبت النون في ما ذكر تثبت
خطاً فهي خارجة بقوله لا خطاً (قوله لأننا نقول التنوين لحق الألف الخ) أجيب أيضاً بأن الميم كها هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها
آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الألف أنه غير مسلم وإنما لحق الهمزة
فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لأنها متحركة وقال بعض مشايخنا أن الهمزة مع التنوين حذفوا وألحقوا به تنوين آخر فالتقى مع الألف
فحذفت الألف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فإنه أل أمره إلى ذلك ثم لا يخفى أن إعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة
لأنه إنما لحق الهمزة (قوله والأولى التامكين الخ) فيه نظر لأن تنوين التامكين مركب إضافي منقول وقوله لئلا يكتفى بقصد به بيان

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالامكانية (قوله وهو اللاحق لفظاً) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة المنصرفه ولو أريد مطلق اللحق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالب الماياتى من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظاً اللاحق تقديرافانه لا يختص بل يكون فى غير المنصرف كما سيأتى فى باب الاضافة من أنه يحذف ما فى المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد ومقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجهها ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل فى المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفه فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحق للاسماء المعربة المنصرفه بكونه غالباً الاحتراز عن اللاحق تقدير الاسماء المعربة المنصرفه لاعتبار اللاحق تقدير الغير المعربة المنصرفه التى لحقها تقدير من غير الغالب حينئذ الخارج بقوله لفظاً غالب الاسماء شئ واحد فاحد التقييد لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفه وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هى قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفه تحقيقى كاطلاق الكاتب على القابل لاكتبا به مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف فى كون ذلك اطلاقاً حقيقياً وقال بعضهم وجه كون المذكرات قابلة للتنوين انها منصرفه لعدم وجود العلتين المانعيتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منعه من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفه حقيقة اصطلاحية

لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال فى التوشيح وأورد عليه فحوصه لوسمى به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب فى أماليه بأنه لا يخلو ما أن يسمى بضم المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علماً ولا يرد

والاولى التمكين مصدر تمكن لقوله بعد تمكنه والوصف متمكن لا يمكن ويسمى تنوين الامكانية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً غالب الاسماء المعربة المنصرفه معرفة (كزيدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاءه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدة الدلالة) بثبوت الدال (على خفة الاسم) بكونه معرباً منصرفاً (و) على (تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شهاقو يا (فينى ولا) يشبه (الفعل) فى فرعتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياساً فى باب العلم لم يختم بويه وسما على باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفى اسم الصوت (تقول سيمويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك) أى اسمه سيمويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة يسكون الياء المشناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استردت مخاطبك) أى طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصاً ما) أى شخص كان (اسمه سيمويه أو) أردت (استراة من حديث ما) أى حديث

حينئذ وان كان الثانى فلا يخلو اما ان تحكيه أولاً فان حكيت ثبت فى التنوين محكيه وهو على كسرة فنقول هذا صوره ورأيت كان صه وحررت بضمه كما لوسميت بسيمويه منوناً فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكيه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعر به ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجرى مجرى هند تحفته وأن يقال هو مصر وف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحر كفهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك فى مثل يدوم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولاً (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضى وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يقيد فائدتين كاللف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يقيد التنكير أيضاً فاذا سميت به محض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدلل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشرى ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعد ما يخلقه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشرى حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد فى الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرف بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصاً بهما لوجوده فى أسماء الاجناس فربما قيل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخوله ما ليس بواحد منهما فالتنكير اشتقيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت

هذا الذي ذكره آخر من اثبات الواسطة بين النكرة والمعروفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيمته في جمع الجوامع وقرئته في شرحه وفي الاشياء والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب في ظنه من لا اطلاع له لا وجوده (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدوشري هذا بمنزلة عماتن فيم عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل امر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتكثيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدم معرفة باتفاق تامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدوشري فيه فان أسماء الاصوات المحكي بها ليست معرفة أو نكرة وعن صريح بأنها ليست أسماء الملاجى وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محكي بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتشكيك في هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه في ٣٢ مقابلة وقائم مقامه وقال الزرقاني

محصل ما فهمه السارح
عن الرضى ان التنوين
في جمع المؤنث قائم مقام
التنوين الذي في مفردة
وحينئذ للتنوين والتنوين
متساويان في قيام كل
منهما مقام التنوين
الذي في مفردة فان
المقابلة مع ان كلام
الرضي ليس كذلك اذ
قال عقب ذكره يكون
التنوين في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم مانصه
فالنون في جمع المذكر
قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط

كان (نوتنهما) فقلت سيمويه وانه بالتنوين فيهما فيمويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وانه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بالعهدي أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاحب الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نوتنها كانت نكرة مبهمه ودلت على معنى مبهم قاله الثماني النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالفاء وتاء فريدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للرعي لثبوته فيما فيه فرعتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصب اردوديان الكسرة عوضت منها وقال شارح الباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء في الجمع بل غير ها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بمافي مفردة التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقدير الكندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجمع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لا لتمام على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تقويل من العوض والتعويض فعل الفاعل

(هـ تصرح ل) وهو كونه علامة لتتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لمكنهم حظوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب كرتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيت الضمير المحرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعتان كعرفات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيت واعتراض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي انه يجوز ترك التنوين امام الجمع بالكسرة أو الفتحة والحق ان تكون ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام السارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجهه بالفتحة (قوله مردود) قال الدوشري قد رد هذا الرد بقرار حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل اه وهن خبر بالتنوين وقيل انه نائبة عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حالى الرفع والمجرى ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والرجل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وحمل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قول الزرقاني لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدوشري لعل وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشيء عوضا عن شيء آخر

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم للزمان واذا للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوي الحجاز وقال السيف الحنفى في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جواز وغواش أى لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف إليه ما مفرد نحو كل وبعض وأما جملة وهو اللاحق لآخر (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظريته في حواشى القا هي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أو رد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخرى ستأتى في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الأسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الأعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافي بالنسبة للترنم والغالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان مناقيان لقول الشارح فقط وفي التوسيع تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في اطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف في اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الايضاح متى أطلق التنوين فإخباره تنوين الصرف أى التمكن فاذا أريد تغييره من التنوينات ففقد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام اذا أطلقت فإخباره ألتى للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اه وهذا قد يعطى أن التنوين حقيقة في الأول مجازي

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدمامي ولم يذكر هنا العوض من مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعنا عن اضافة مع أنه ذكره في المعنى لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع اضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الألف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المعنى أنه لا صرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لئلا تلحق على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المعنى على هذه الأربعة (تنوين الترنم) أى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيان الترنم يحصل بالتنوين نفسها لأنها حرف أغن وكذا قال شارح الباب انما يحى به لوجود الترنم وذلك لأن حرف العلة ملحق في الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللع الكاملة وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح السكاكية

حقيقة في الأول مجازي
الباقى لأن التقييد شأن
المجازات وقد لا يعطيه
بدليل ما ذكره في الألف
واللام فانها في الموصولة
حقيقة بلا شك وقد يتايد
الأول بما ذكره صاحب
الباب من أن التنوين
الخاص بالاسم ثلاثة
وأسقط المقابلة ووجهه
شارحه بأنه يرى أنه
داخل في التمكن وذكر
ابن الحاجب في شرح

منظومه الواقية مانعه ونعني بالتنوين تنوين التمكن والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكن وهذا كله وان لم يرجع فقيه دلالة على أن تنوين التمكن هو الأصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المعنى وفي الاشتباه والنظائر أن كل باب ذى أدوات فقيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام وبأصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكن أصل أدوات التنوين اه أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تامل وانما عو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم توجه أن يسئل هل هي حقيقة في التمكن مجازي غيره أو موضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أى المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أى ترك الترنم والاضافة لادنى ملازمة (قوله أبدل منها) قال الدنو شرى فيه تانيث الضمير اراجع لحرف العلة لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مودة اه ويرد على الجواب الثاني أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدأ التانيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لأن ذلك في حروف التهجى كالباء والجم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال اضافة لادنى ملازمة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أى بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يأتوا إلا بشيئة أو ضجاء أى ضجى يومها فالعشية لا ضجى لها ٣ بيان بالأصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللغاني أي آخر القوافي مقرنة ما سبق وفيه أشكال إذا آخرها على ما سيصرح به حرف المد فتشوين الترخيم
 يالحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك إذا التنوين يبدل من حرف المد للاحق به (قوله فالحق العروض والقافية) كان
 غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعراض المصرية والافكييف يصح التمثيل بقوله
 * أقل اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللغاني فيه أي قواه أقل الخ شاهدان
 والتمثيل بهما مبني على أن كل مصرع بيت والافالشاهد في أصابن فقط أدلة فيه هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر القاء
 بمعنى قارب ويروي أرف وهو كافد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبرا ولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين

متناقضين والظاهر أن
 المصنف عبر أولا بترك
 المضاف موافقة لقول ابن
 مالك في شرح الكافية
 وأنى نأيا بالمضاف موافقة
 لشيخه حيث قال لا بد
 من الاتيان بالمضاف دفعا
 للإيهام أشارة إلى جواز
 الأمرين وبه يعلم أن ابن
 مالك أشار إلى أسلكه في
 شرح العمدة والتسهيل
 إلى جواز الأمرين ولم
 يجمع بين قولين مختلفين
 وقال الحفيد * فإن قيل
 بين هذا أي قواه لترك
 الترخيم وبين قواه أولا
 تنوين السترنم تخالف
 * قيل معنى قوله تنوين
 الترخيم أي الترخيم الحاصل
 من الخيشوم ومعنى قواه
 لترك الترخيم أي السترنم
 الحاصل من أحد حروف
 الاطلاق فلا تخالف
 (قوله زيادة على الوزن)
 حال لا مقبول له لأن

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي
 قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو
 الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركات وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الأحرف المصرية
 وهي التي غيرت لتوازي ضررها عند حذف حرف الاطلاق (كقواه) وهو خبر
 (أقل اللوم عاذل والعتابا) * وقولي ان أصبت لقد أصابن (فالحق العروض والقافية وهما العتابان
 وأصابن) (الأصل العتابا وأصابا في التنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقل أمر من
 الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط
 محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطق بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل
 الحرف كقول المابغة أفد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالتنا وكان قد
 الأصل قدى في التنوين بدلا من الياء (ترك الترخيم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن
 الترخيم وهو التغيغ اغما يحصل بالحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في
 مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا تهم يدعون القوافي على خالها
 في الترخيم فعبرا ولا بتنوين الترخيم موافقة لأن مالك في شرح العمدة نظر إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه
 وثانيا بترك الترخيم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف
 الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (و زاد
 بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي
 التي يكون حرف رويها ساكتا ليس حرف مد والاعراض المصرية (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت
 كالحزم معجمتين في أوله (ومن ثم سمي غالبا) وسمى الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن
 الحاجب انه انما سمي غالبا لقلته ونفاها السيراقي والزجاج زعم أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ابذا نا
 بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهم الاخفش والعروضيون
 وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صهوب ومثد واختار ابن الحاجب القتح جملا
 على حركة ما قبل نون التوكيد كما غير يا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت
 بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد
 مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلاف مثبتوه تنوين في فائدته فقال ابن يعيش فائدة الترخيم أيضا ورد

الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غالبا) على
 لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الأصل في حركة التثنية
 الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا ما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غالبا لقلته) وقوله فيهما ياتي واختار ابن الحاجب حاصله
 انه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضر يا وان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان
 ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة
 وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فتثبت وكذلك قياس التنوين أولى لا محاد جنسهما ولا سيما يكونان في الاسم والنون
 لا تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضر بالتركيب كفي خيبة هشم لا لتقاء الساكنين بدليل والله لا تضرين وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

قومن واقعدن بخلاف فحوقم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنو شري قديقال أن ما ذكره ضده فان التنوين فيه
أما على عدم الوقف وعدم التنوين أماره عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لانه نظيره
من كل وجه فليتامل (قوله وقام الاعاق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المحترقن المحترق مهب الرياح
أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح وانصد أنه لا آيس به والاحتجى بالتاء المثناة والمهملة البرذومة
انهم جن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترم لا العالي اذ هو بدل من الالف لان أصاه انهما كما ينبغي عن ذلك بقية
الآيات وصدر هذا المصراع وهو ماهاج اشجاناوشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناطم من أنه ماهاج ماهاج العيون الذرفا *
فان عجز هذا من طلل أمسي يحاكي المصفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلاحوا على أن
التنوين هو المعروف بما تقدم ولا يلزم اثبات ذلك الا ان يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل
هذا يرجع الى الاختلاف

على من جعله قسم تنوين الترم وقال الجرجاني في حق اماره على الوقف ان لا يسمي التنوين *
أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في حق الوقف *
التنوين انما يلحق الكلم اذا ريد بترك الوقف ويصل آخر البيت الاول والبيت الثاني
والجرجاني هو الاول وهذا التنوين ينسب الاسم كقول روية *
والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحى انهمجن * والحرف (كقوله) وهو روي على ما قيل
(قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقير امعد ما قالت وان) فلحق العروض والقافية زيادة على حذف
الوزن والمعنى قالت بنات العم ياسلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقير امعد ما قالت رضيت به وان
كان فقير امعد ما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والعالي على أقوال أحدها انهما تنوينان
لهما خصوصيات منها جامعة آل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يدل
منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معر وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان العالي نون ان فحذفت الهمة
والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة تبغه ابنه في نكت الحاجبة (انهما) ليسا بتنوين
بل هما (نونان زيدا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كأريد نون ضيقن) لا طقيلي (في
الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شيء لثبوتها
مع آل) كالتنوين المحترقن (وفي الفعل) كما صابن وانهمجن (وفي الحرف) كقدن وان أول الامثلة للترنم
وثانيهما للعالي (وفي الخط والوقف) ولحذفهما في الوصل (وليس شيء من أقسام التنوين كذلك) وعلى
هذا التقرير (فلا يردان على من أطلق) من التنوينين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة
أنه يسميها تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سايعا واما ما وهما
تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عتير وفي المنادى المضموم كقوله
* سلام الله يا مطر عليها * وقاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاية أبو زيد وعاشرا
وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بقوله لبينة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الجبار وقد
جعلها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض والمنكرزد * ورنم اضطرغال واحك ما همزا

ومن لا يسمى ما ذكر
تنوين يقول اصطلاحوا
على أن التنوين اسم لما
عرفناه لا غير فليتامل
وقال الشهاب القاسمي
في حواشي اللقاني لقائل
أن يقول الحقائق
الاصطلاحية ليست أمورا
حقيقية واقعة حتى
تطابق الواقع تارة وتخالفه
أخرى بل هي أمور اعتبارية
فأي فرد اعتبر تلك
الحقيقة كان منها وأي
فرد لم يعتبرها فليس
منها ولا تعاق للواقع
بذلك وحينئذ فمن يقول
ان تنوين الترنم والعالي

من التنوين يكونان عنده تنوين حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاح
في قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس
بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير
وان كان أول المعرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعث كالنكرة المجهولة فيكون أول المعرفة لان التنوين كالكاف في افادة
البعد والبعث كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كالثلاث انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بقوله لبينة) الغرض
من هذا ان التسمية وقعت بالمتنوع من غير اعتبار حر كمعينة (قوله والمنكرزد) قال الزرقاني أي زعمه على التنوين الثلاثة فتصير أربعة
والسبعة الباقية وقوله ما همز الاشارة الى تنوين المهمل وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زيدا شاذ الى شيء ويحتاج انه دخل في
الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسمين واحدا

افراد تكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تفوين الصنف بتفوين ما لا ينصرف وتسمى تفوين المنادى تفوين الزيادة فيكون قوله
 وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويحجب بان هذا مصدر سماي لا قياسي وقد
 صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطلق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم
 ما في نظير هذه العبارة في البحر (قوله قليل ياقبها الخ) رد المصنف في التعليقة الجوابين بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان
 ما دخلت ياء في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفها لان من يعرف الاسم من غيره وورد بعضهم
 الاول بانه كما لا ينادى الا الاسماء لا ينبيه الا الاسماء لان التنبيه يستدعي منها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل
 لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللغوي ان قلت النداء هو الدعاء
 وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى

مدلولها قلت المنادى
 المفسر بها مأخوذ من نودي
 لا من نادی والمراد بندايتها
 كون مدلولها منادى
 أي مدعو انتهى وحاصل
 جواب الاشكال الاول
 ان النداء هنا مصدر نودي
 المجهول لتكون العلامة
 راجعة للفظ لا المعنوم والا
 فانت ذلك لكن يرد عليه
 أن مذهب البصريين أن
 المصدر الصريح لا يكون
 من المجهول دفعا للبس
 وأجاب الشهاب القاسمي
 عن الاشكال الثاني بقوله
 لك أن تقول الكلمة
 نفسها مناداة اصطلاحا
 (قوله أي مطلوبوا اقبالها)
 أي اقبال مدلولها على ما
 وقد يرد على المصنف انه
 على عدم جعلهم العلامة
 كون الاسم مفعولا به مع

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمدغم كسر النون وضمها (وليس المراد به) أي بالنداء
 (دخول حرف النداء) كما هو منه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
 يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
 (نحو يا ليت قومي) والثاني نحو (ألا يا سجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا
 ويبتدىء اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقل ياقبها حرف تنبيه لا لنداء وقيل للنداء والمنادى
 محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله
 ألا يا سلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مطلوبوا اقبالها بحرف مخصوص (نحو
 يا أيها الرجل) ويا أيها المرأة (ويا قل) بضم القاء واللام ويا قلته بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
 بمعنى يا زيد ويا هذ قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخالق حكاه سيديويه
 والاعفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا مالا مان للشم الذي الاصل الشحيح النفس وانما خض
 هذه الاسماء بالذكرة لانه لا ينداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكرة الا كونها مناداة العلامة
 (الرابعة) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالقوس) من غير العقلاء (والاعلام)
 من العقلاء (فاما) آل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
 الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما يقال الموضع
 عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن
 مروان (ما أنت بالحكم الترضي حكومته) ولا الاصيل ولا ذي الرأي والمجدل
 فادخل آل على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بفتحين الحكم بحكمه الخصمان في الامر والترضي
 بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على التيا به عن الفاعل والذي سوغ دخول آل
 على ترضي وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
 من أن يقول المرضى قيل وقد سبقت الى هذا التوجيه سيديويه ثم ابن السراج وأما آل الاستفهامية فقد

ان كونه منادى انما يختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما بان كونه تدخل
 مفعول به علامة تحقيق لا يدركه المبتدى ولا شك ان كون الكلمة مناداة أي مطلوبوا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف
 النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذلك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن
 كون دخولها على المضارع ضرورة مع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوضيح يعني على
 رأي الناظم والا فقد صرح بمخالفته في المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس في كلام
 المصنف ما يقتضي أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا
 الا بتكليف العلامة دخولها دخول لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضي حكومته)
 كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفعول أو لا محل لها لاطلاق أن جلة موصولة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره
 بسطناه في حواشي القاموس (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لا يقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر

وقد قال ابن الخباز انما يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الأول ان المؤنث المجازي لا يجب ثابته عام له المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدرية فعناء الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هذا وفي قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لافرق بين الاسناد المعنوي) هو ان تنسب الكلمة للمعناه أو قوله واللفظي هو ان تنسب لها مالا لفظها وهذا مذهب الجمهور ورجى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره وورد على الرضى في جعله الاسناد في هذين معنويا وان المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسه بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعاً الثبوتها في المهمات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائه من المبادئ فاذا أردت أن تحكم على لفظ ما ثبت له في نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلاً مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دال على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك اذا حكمت على لفظه بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عاياه الانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستقاده من غيره والمقصود

انه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً للمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكراً متعلق المحرف أحوالها اذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يجمع لما قاله السيد ويقول بئس له فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المعنى من غلط النحاة في قولهم الفعل لا يخبر عنه

تدخل على الفعل الماضي فحوال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) أى الى الاسم من قوله يتهير الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه) أى حكماً (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كفى) نسبة القيام الى تاء (قمت) كفى نسبة الايمان الى (أتاني) قولك أنا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لافرق بين تاء المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون السند اليه فاعلاً أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلاً أو وصفاً ثم لافرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي في فحوز يد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذا لا يسند الى الفعل والمحرف الامحكوما باسميتهما قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكماً * فاحك أو أعرب واجعلها اسماً

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الأعراب ترفعها على الابتداء (فصل ينجلي الفعل) ويتضح عن قسيميه الاسم والمحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله بتأفعلت وأنت وبأفعلت ونون أقبلان (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والاراد ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الاراد

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والمحرف في معناه ما قد بر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الأعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزداد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر ان لو اوان ليتاعناء * فشدد الواو أى ان قوله لو وليت عبثاً لافائدة فيه أنشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضي ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحاً هو ماضى عليه الرضى وقال في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما أشبهها وفي التسهيل وان كان ماضى به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرفي لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحاً فهو من وعن أعربته كيدودم ولم تضعف وفي أعرابه نظره على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه الوضعي في البناء الا أن يكون بني ذلك على عدم اعتبار هو وظاهر قول سيديويه (قوله واجعلها اسماً) أى أجعل ثالث الاداة التي نسبت لها الحكم اسماً للاسناد اليها والاسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدلي عن قول الناظم تاء فعلت اما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك الجواز أن يقرأ أفعلت بفتح التاء وكسر ها وضمها ولا مرجح لاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الخفي الاضافة في قوله تاء الفاعل بياناً والمراد بالفاعل المعنوي فلا يردان هذا يصدق على التام من قولك ما قام الأنت من جهة ما منسوبة الى أن التي هي الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والاراد وانهما اتفاقاً

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي
 وأما الجواب عن الأيراد فاصل جواب الشارح ان المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف
 الخفي أن لا يراد معنى على أن المراد تاء منسوبة إلى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما ل الجوابين
 واحد وملحظهما مختلف فالشارح قد رقى العبارة مضافا والمهشي جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبة نحو تباركت) قال في التوسيع
 فيه إيماء إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاظها نعم وبش كذا انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك قال
 العجيسي في شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاظ تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد
 ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتاء ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث
 الساكنة) قال العجيسي زاد الامين المحلى المنسوب معناها إلى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن محورية وتثبت قال فان
 قلت فإوجه تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصهما بالماضى والماضى
 مقدم على غيره من الأفعال اذ كل حادث مسبوق باراد قال تعالى انما أمرنا شيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فوقع الماضى الذى
 هو أراد أو لا وياء افعلى ونون أقبلن يشتركان فيهما المضارع والأمر فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أنت قلت لانها
 لا تلحق في وجه من الوجوه إلا الفعل وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وتثبت وأيضا فان تاء فعلت أحسن كنى
 الاستناد دون تاء أنت كذا في التوسيع وليتأمل قوله وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ
 فان هذا لا يتصور الامع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بجر كة الأعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة

فلا بد يصدق على أن من قولك ما قام الأنت انها فعل لانها منسوبة إلى الفاعل مع أن أن هي الفاعل
 وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبة نحو
 تباركت) بفتح التاء وأحسن بكتس التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الاصل (كقامت
 وقعت) ولا الالتفات إلى عروض الحرف كتحققت أمة بنقل حركة الهززة إلى التاء وقالت امرأت العزيز
 وقالتا تينا طائعين بكتس التاء في الاولى وفتحها في الثانية لا لتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بجر كة
 الأعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحرك كبجر كة البناء فقد اتصل بالحرف فحولات وتثبت
 وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبها تين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم)
 من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كآبى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

بجر كة البناء أخذ من
 المرادى وقد علمت انه
 لا حاجة اليه لعدم ورود
 ربث وتثبت على ما زاده
 المحلى فلعل المصنف
 يوافق (قوله فتختص
 بالاسم كقائمة) أى اذا
 كانت في الآخر أو الكلام
 في التاء المحضة للتانيث

فلا يراد ان المتحرك كة بجر كة بناء تكون في الأفعال أولا كتقوم هندا لانها لحقت أولا وتدل
 على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبها تين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس
 ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل فان قيل فان لم يقع لهما فقد قاما به فيكون
 فاعلا قلت فيكون حيث شذافيا أو منقيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان في الرد بالتاء الساكنة نظر اذ تاء التانيث هي
 الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيهم من الفاعل كقامت هندا وغيره كقائمة والتاء اللاحقة للأفعال الاربعة ليست كذلك أما
 ليس وعسى فلان رفوعهما ليس موصوفين معناهما كرام وأما نعم وبش فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن
 وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية
 ورجاؤها ونعم وبش لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لما كلة لفظ ما بعده فافاد الخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده
 انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بان المراد بناء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على
 التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نعم وبش انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من
 بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم نافي وراج فتمام أقول ويمكن أن يجاب في تاء
 الخطابية بان معنى ليس الاتقاء وهو قائم بالمر فروع نحو ماتت هندا ومن قال معناها النفي مراده الاتقاء لان المصدر كثير المراد به الحاصل
 به والمراد بانيات الفاعل نفسه أو فردا قصوديا حكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أ والبقاء في الباب أما ليس فمن البصريين
 (٣) هكذا يابى بالاصل الذي يابى بناول الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو
 ذلك تأمل اه

من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها التثنية بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية ها أو في الجمع ها أو أبو على
يشير اليه في كتبه كثير أو يقوى ذلك أنها لا تبدل على زمان وانها تنفي كما تنفي ما وانهم شبهوها بها في ابدال عماها بدخول الاعلى المخبر في
قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما
ويبدل على انها فعل جواز قديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقدم عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قواه لقبولهما التامين) ولا اتصال
الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سباني في بابهما ان في نقل الخلاف فيهما طر يقين وفي التبيين لابي البقاء قال
الكوفيون هـ السمان وهما في الاصل صفة لوصوف محذوف كأنك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف
الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه
أحده اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي زعموا رجلا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا أو ضمير على شريطة التفسير كما كان ذلك
في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون
في الاسماء فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وتمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل
على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويبدل على الفرق بينهما ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تانيث الفاعل كدلالة التاء

في قامت والتاء في ربت
وتمت تدل على تانيث
السكامة في نفسها الاعلى
التانيث في غيرها وحكم
لات حكم ربت ولذلك
وقف عليها قوم بالماء
فقالوا لا ولم يقف أحد
على نعمت بالماء فان
قيل لمحق التاء بنعم غير
لازم بل يجوز ان يقال نعم
المرأة هند قيل ودخولها
أحسن وأما حذفها فلان
المرأة في معنى الجنس
فكان التذكير لذلك
على ان المحجة في جواز

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيون قياسا على اصل بجامع التبرج والصحيح ان ليس
وعسى فعلا ن لقبولهما التامين المذكورين نقول لست وليست وعسى وعسى (وبالعلامة الثانية)
فقط وهي تاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالقراء (اسمية نعم وبئس) لدخول
حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بينت والله ما هي بنعم الولد قول آخر وقد سار
الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بش العير وتاويلهما المانعون على حذف الموصوف
وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بش العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يبدل وبالعلامتين كما أتى قبلها
لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة
(الثالثة ماء ضمير المؤنثة الخطابية كقوى) يا هند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالتنخسري (ان
هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فاعلين) للامرفهات بمعنى ناول وتعال بمعنى آقبل والصحيح
انهما فعلا أمر للذكر لانهما على الطلب لقبولهما بالماء الخطابية تقول هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام
وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالحذف من هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام
الالف كافي اخش العلاء (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفا
ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رتبة

(٦ تصحيح ل) دخولها في وجوبه (تنبيه) قال ابن ابار في شرح الفصول
اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تانيث فاعله لان الفعل لا يقبل التانيث لان مدلوله المصدر الذي هو
جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التانيث هي الحقيقة التي لها فرج وبازائه ذكر كأم أو بقرة ونعجة وناقة
وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث الحقيقي حل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث الفعل
تانيثا لفظيا قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه أماره التانيث فيصدق بها تانيثه وتانيث غيره ولو لا ذلك لكان قولهم أنت
الفعل خطأ (قواه فهاب بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيد افعيه مذهب ان اسم للفعل مسماه أعطو كسر آخر ههرا من الساكنين
ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبه الفعل والمذهب الثاني ويعزى الى الخليل انه فعل والماء في أوام بدل من همزة آتي يثاقي
ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقول هات وهاتي وهاتي وهاتي وفي التنزيل هاتوا برهاتكم انتهى وقال ابن خطيب
المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الاعلى صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي لسا عي بمعنى عاطي
وتصرفه كتصرفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الافعال قال الله ما يعطى وما يهاتي أي وما يأخذ قال وقيل أصله
آت قلبت همزة هاء ولا يقال فيه الا هات بكسر التاء انه أمر من هاتي كعاطي (قوله وهو رتبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أفا تلتن
كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أي رجل من العرب

أمة له فلما حبلت جحدتها فأنشأت تقول أريت أن جاءت به أملودا * مر جلاو بليس البرودا * أقائلون أحضري شهودا * فظلت من شر اللادة كيدا * كالذتربي صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكوني في كتاب أشعاره ذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرو رة وأورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائل أن أحضري الشهود أو قال إنما جسرته على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله

وما أدري وفاني كل ظن * أسلمني إلى قومي شراني (فواه ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار الشهود منه وذلك لأن الاستفهام في قوله أقائل أنكارى وجه أنكار ذلك أن كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضرة وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في تون أنا) أي بعد تسكين التنوين لأنه نقلت اليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط ذلك لأن الحذف على الأول اعتبارا طي وهو غير قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لأن المحذوف له كلمة وجود (قواه وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواني فيه أمور أحدها ما ذكره أنه يعتبر في المقيس الخ فيه نظرا من وجهين الأول أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه في علمه المحكم لا في غيرهما وقد ذكر بعضهم ٤٢ أن القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع

وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع مما يطول الثاني سلمناه ذكره لكن نقول أن الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر لأن ابن عامر قرأ بآيات الالف وصلا ووقفا والباقيون يحذفونها وصلا وبآياتها ووقفا وكفي ذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه ثانياً أن في إعطاء ما ذكره نظر الجواز أن المتكلم يرد من نفسه

أريت أن جاءت به أملودا * مر جلاو بليس البرودا (أقائلون أحضروا الشهودا) فضرورة قاصرة أي دخول نون التوكيد على قائلين مع أنه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع فجاء أقولون وأيت أصله أريت حذف منه الهمزة الثانية تخفيفا والاول ملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجم الذي شعره بين الجموعة والسبوطه يقول أخبرني أن جاءت هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أمر أنت باحضار الشهود ولقد قدزك كاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لا نسلم أن في قوله أقائلون توكيد ابالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة باعتبار ما ثم أدغم التنوين في تون أنا على حد قوله تعالى لكننا هو الله ربنا قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين في تون أنا والاول قصر المساقفة عليهم ما اعتراض من وجهين أحدهما أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه وهما ليس كذلك لأن الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما إذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق والواحق فلا على أن المعنى قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه مجرى أقولون انتهى ويؤخذ منه أن الوصف هنا مستند إلى ضمير جماعة الذكور بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك

فصل

نفسا خطيبا * وثالثها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص في ذلك فإن الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وإن لم تبشره وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فإن كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعنا وطاعة والافه وحمل توقف واقتصر الدنو شري على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط ما يلي المقيس في عمله المحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على أن الشارح سياتي في كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حدوان أمر أقفاقت من بعلا انتهى وصدر كلامه بهم أنه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ما سياتي للشارح كذلك أن هل يستكان من كل وجه لأن ان مختصة اختصا صاغير مقيد بحال (قوله على أن العيني الخ) قد يقال العيني إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلين إذ يحتمل الأفراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال الدماميني مانعه وهما بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الأمر فإنه أحق الأفعال بهذه النون أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرط هذا مما لم أره في نصافيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلون ولم أقف عليه مضبوطة كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم أن العرب لا يبنونه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يستل حينئذ لم أعرب مع قيام المقضي للبناء انتهى وهو صريح في أنه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بناءه على الفتح حينئذ بأن النون إنما دخلت له شبيه بالمضارع لفظا ومعني والأصل في الأسماء الإعراب فبقى على أصله مع أنه لا ضرورة في بناءه

بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المضاف عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السيف الحنفى
 تساهل في تغييره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من
 عدم قبول هذه العلامات عدم قبول جميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتسمير لان من علاماته
 الاسناد وهو علامة ممنوية خفية وعبر في الفعل بـجـل لان علاماته كلها الغظية ظاهرة وعبر في الحرف بـعـرف لان علامته بسيطة
 والمعرف يتعلق بالاسماء وهذا اقول الناصر اللقاني كان عليه ان يز يدقدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناطم ولم يدل على نفي
 الحرفية دليل أى كان تقع الكلمة أحدر كنى الاسناد فانها حينئذ تنفي عنها الحرفية وتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل
 والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوص بكنف فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد في
 اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قطفلا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجرحى في المعنى عن بعض العرب على كيف
 تبسيع الاحمر بن لانا نقول الجرح عند المصنف ليس دخول حرف الجرح بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة قولوه محلا (قوله
 ولا غيرها) ليس فيه حواله على مجهول لان الوقف بين الغيروي بقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات مالا يتقبل
 شيئا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف وان دفع ان في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع مع انعكاس العلامة
 وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه مالم تكن العلامة شاملة بقي انه ٤٣ أورد على معرفة الحرف بما ذكر

الدور لان علامات الاسم
 والفعل حروف وكانه
 قيل يعرف الحرف بان
 لا يقبل شيئا من الحروف
 ودفع بانه لم يعنون في
 علامات الاسم والفعل
 بعنوان الحرفية بل عين
 ألفاظا مخصوصة (قوله
 وتعبيره بالمثل مجاز)
 هذا بناء على افتراق
 الجمع في المبتدأ والنهاية
 والذي حققه السغد
 انهما يفترقان في النهاية
 فلا مجاز هنا (قوله حيث
 لم يكن في حيزه فاعل) أى

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) * المذكورة للاسم والفعل
 لا غيرها والى اشار الناطم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجرح
 (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء
 الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه
 ا فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا (كهل) حيث لم يكن في حيزه فاعل فانها تدخل
 على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في حيزه فاعل فتختص به اما صريح نحو هل قام
 زيد (وهل يقوم) واما تقدير نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على
 حد وان امرأة خافت عند جهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا اختصاص
 هل بالفعل اذا كان في حيزه اوجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيد اضربه ومنها
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولاوات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء
 فيعمل فيها) الجرح (كفى نحو وفي الارض آيات) للوقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع
 كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل
 فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كمن تحول ينال الله محومها ومنها ما يختص
 بالافعال ولا يعمل فيها كقد والتسين وسوف

كما اشار اليها بالمثل (قوله فتختص بالفعل) أى فتكون داخله عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها داخله على اسم (قوله ومنها
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أى على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل
 ان يعمل العمل الخاص به ولو لم يكن على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها
 لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت بليس اختصت بالاسم
 وأجيب بان ما العامة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لاوان وأمالات فهي لاوان فيها لا بالغة وتدخل على الفعل
 حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أى على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال
 الأشموني وانما علمت ان أى واخواتها النصب دون الجزم خلا على لا التافيه للجنس لانها جمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام
 التعريف) أى لتزبلها منزلة الجزم ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيهه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني
 يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول برده عليه ان واخواتها تختص بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما
 عام لان خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم يشبه بالفعل بعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا
 ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لان اسم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الاسما
 وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الأشموني في شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف
 المختصة بالاسماء قال وانما لم يعمل الجزم لانه كرفي بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أى على خلاف الاصل كقد

والسين وسوف أي لتزِيلها منزلة الحزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالحزء (تنبيه) * يحصل أن أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكر واشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على القاسمي (قوله والفعل جنس) أي اضاف فلا ينافي أنه نوع من الكلمة كما اشار إليه اللغاني والأظهر أن المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا) قال في الغرة * فإن قيل لم يسمي الفعل مضارعا للمشابهة الاسم ولم يسموا ما لا ينصرف مضارعا للمشابهة الفعل ولم يسموا أيضا الاسم المبني مضارعا للمشابهة الحرف * فالجواب أن الاسم خرج عن بابه إلى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فخرناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فإن الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا ٤٤ وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو أنه قال * فإن قيل لما شابه الفعل

الاسم اعطيتهموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتهموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبع بعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هـ - ان الاعراب انما هو معنى وهو تغير آخر الكلمة لتغير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلها قامت على ذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هي التي يتبع بعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال

(فصل وانعل) * بكسر القاء من حيث هو فعل (جنس تحت ثلثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاختفاس باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضع في المفتي وقواء وسياقي تغريه (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسياقي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لأن يلي لم يان يقع بعدها من غير فصل) (نحو لم يقع ولم يشم) وهذه العلامة أن تقع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقواء * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والافصح فيه) أي في يشم (فتح السين) مضارع شمم بكسر الميم (لاضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شمت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل أنه جاء من باني فرج وفرج ونصر بنصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر بنصر وقال أنه خطأ اهـ والصواب وروده عن حكاة القراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا للمشابهة للاسم) المصوغ للقاعل من جهة اللفظ والمعنى أمام من جهة اللفظ فلجريا به عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا في تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعين محالها بعد الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحان والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعته انتهى فلهذا اقتصر عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن ينجلي بالاولا في الحجة له حصل له التقديم على إقرانه (ومتي دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحول أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غذا واما الفعل (كأوف وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فأوه اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة فائنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بترائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالقاع مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

أو سعيدي الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابهة الحرف السكون أولا ليتبع بعض واعطى المشابهة للاسماء بعض الحركات * فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فإن التصغير ضرورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فاتهم آسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا والافعال حروف تختص بها فاحدث فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجب الاعراب (قوله ومتي دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللغاني ينتقض بنحو ما في يازيد فانما ثابتة عن ادعوه هي حرف الان براد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر الان الواضع وضع باليداعها الجواب إلى جميع أن براد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا تقضي بها

(قوله وهذا ان كان مستقوا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواقي لا نسلم انه قياس في اللغة لجواز ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم ان القياس في اللغة يمتنع ولو سلم انه يمتنع لكن لا يمتنع مطابعا في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع فيه عليه ابن جماعة في غير ذلك وقال ابن الانباري هو في القياس محل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم ان تكون أسماء) الاولى فيلزم ان لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء هـ لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

تقرير الدور واضح لانه
عرف الامر بان يدل على
الامر وجه الدفع ما قاله
المصنف في التعليقة ان
الامر المعروف هو الامر
الاصطلاحي وهو لفظ
والامر المعروف به هو الامر
اللغوي وهو طلب الفعل
واللفظ والمعنى غير ان في
ان المصنف اورد على
علامة الامر المذكورة
افعل في التعجب كقولك
أحسن بزيد فانه فعل أمر
مع انه لا يفهم منه الامر
وأجاب بان شرط العلامة
صحة الاطراد لا الانعكاس
وقال فان قلت فهل يمكن
ان يجاب عنه بان ينبغي
ان يفعل في التعجب أمر
للخاطب بان يتعجب
ولان فيه ضميرا مستترا
وحينئذ فلا اشكال لانه
يدل على الطلب ويقبل
نون التوكيد كقوله
* فاحر به من طول فقر
واحريا *
أراد آخر بان يدل النون
في الوقف انما قلنا لان
هذا وان كان قولا ليعوم
من النجاة الآن الناظم

فهو اما واء أو ياء أو ألف والقاء فيهن مشددة والالف امام مخددة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس
أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثابة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه
ست وفتح القاء وكسر هاء بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة في بالامالة
وان كانت مفتوحة فالقاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة
اف بالامالة والسابعة افا بهاء السكت فهذه السبع مكملات الاربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي)
(ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (يقول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تبارك يا الله
وعسى أنا ولست (أرداء التانيث الساكنة كنعم وبش وعسى وليس) تقول نعمت وبشست وعسى
ولست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أو ما اليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين
وبعدم تكرير تبارك ونعم وبش على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبش بتاء التانيث كما أو ما
اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت
بمعنى تاء التانيث بلحاظها نعم وبش كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك وفي شرح الأجرمية للشهاب
البيضاوي ان تبارك يقبل التاءين تقول تبارك يا الله وتبارك يا الله اه وهذا ان كان مسموعا
فذلك والافالفة لا تثبت بالقياس وامتنعنا من تعبير الموضع بالتاءين ان أل في التاء في قول الناظم وماضي
الافعال بالتاء للعهد المتقدم في قوله بتأفعلت وآت (ومتي دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو
الحديث المقترن بالزمان الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيأت وشتان بمعنى بعدوا فترق)
فهيات بمعنى بعدوا وشتان بمعنى افترقا وفي هيات أربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب
لا يقال يشكل عليه أفعلى في التعجب وماء عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وجب في المدح فاتها أفعال
ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم ان تكون أسماء لا نأقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشأ
من استعجالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر) والامر وعلامته
ان يقبل نون التوكيد مع دلالة على الامر (أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع
فان دلالة على الطلب نشأت من اللام لامن الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (فحقوقوم) فانه دل على
الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت
كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذي هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو
ليس جئت وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت)
كلمة (على الامر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو
* صبراني عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو
كلا بمعنى الله (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) في قول الناظم
والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الامساوياة قولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال النوشري جعل العلامة هنا
وفيما تقدم في المضارع والامر من عكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شأها فليتنظر وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه في
علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالالف الوصل وأدرك بالالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول
وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الأنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال المحقق لا نسلم أنها تدل على الأمر بل على الزدع والجر وليس بامر (قوله فان اسميته ما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق
 أسميتهما والمراد هنا اسميته بالفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقي أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو
 نزال ودراك لانه أفاد أن الدلائل على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود في دراك ونزال فلا محذور في
 ترك التمثيل بهما وورد اللقائي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يقضي الى بطلان العلامة التي
 ذكرها الحرف لصده حينئذ عليها وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبل التعريف بالاعم وقد أحاطه القدماء لانه بقيد التميز في الجملة
 وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى يفتقر الحال بين ما علمت
 اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل في بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولاً واحداً وهو أن ما دل على الطلب
 ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أي لان الناظم ذكر من أسماء الفعل
 الامر فقط والموضع زاد الماضي والمضارع (قوله ومفهومي الخ) معطوف على الاقسام أي وحيث تم مفهومي علامة الامر وذلك لان
 علامته مشتتة على قديين بين الناظم مفهوم أحد الالذين فقط وتم الموضع بيان القيد الثاني (قوله التي أعقلها) صفة للاشياء
 المتيم بها (هذا باب شرح المعرب والمبني) * مرقى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما
 قدم) قال الزرقاني * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب
 وهو يفهم منه لانه خلافة فسكانه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصليته وهل يحى بها المجرى والوصل والربط

فلا جواب لها في اللفظ
 ولا في التقدير أو هي مع
 ذلك شرطية فيقدر
 جوابها أو لا يحتاج مع
 كونها شرطية الى جواب
 فيه كلام مضطرب للسعد
 يتناه في حواشي المختصر
 في بحث تقييد المسند
 بالشرط * وأجيب عما
 أشار اليه الشارح من
 الاعتراض بان معرفة

(فان اسميتهما) أي اسمية صه وحيث (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (لاهما يقبلان التنوين)
 تقول صه وحيث لا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للوضع أن لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين
 فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة
 الامر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيهما والله دره حيث تم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع
 ومفهومي علامة الامر التي أعقلها الناظم

*(هذا باب شرح المعرب والمبني) شرح (المبني) *

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة
 المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلاً وتقريراً (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار
 به الى أن في كلام الناظم حذفاً والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فقههم شقي وسعيد فاندفع
 الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء آخر وهو لم يذكره

ضرب

المشتق انما توقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به

والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلاً يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريباً في حكم الاسماء قبل
 التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها
 (قوله تاصيلاً وتقريراً) أي باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أم قبله فقبل موقوفة لا معربة ولا مبنيّة يجري
 عليه ابن الحاجب اعتباراً بالحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزحشرى اعتباراً بالمجرد صلاحية استحقاق الاعراب
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحاً للمعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة
 فان ذلك لا يحصل الا بإجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ولذا يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معربة وقيل مبنيّة للشبه الالهي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك
 هذا القيد وقال الدوشري لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أم قبله فهي مبنيّة اه وقال الزرقاني قيد بذلك
 لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يحى منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقاً يكفي
 عني القسمين فيه مطلقاً ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك
 قال الشارح فيما يأتي وهو ما تغير آخره فغير بالماضي اه وفيه نظر لما ر من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معرباً وجود الاعراب
 بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف في الاسماء قبل
 التركيب الاسماء التي لم تشبه الحرف شبيهاً متفقاً عليه كالضميرات أما هي فجنسية فتنبه اه (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

الاعتراض ان دفع مجرد تشديد رومنه ثانيا وفيه نظر لان رومنه لا اشعار له بخصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المتصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كادل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بانه لما ذكر ان المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرّب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما واعل المصنف قدر ضربان في كلامه أخذ من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الرابع فالمتجه أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال اذا الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يندى عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن الرجوع ابتناء على الرابع وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا النوع بل يناسب الاصل بمعنى الرابع لانه كما ان المعرب راجع في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تبين المعاني المعنوية عليه فالبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به في قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصل المذكور وذلك فائدة أي فائدة ولوعبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمل اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعرابية مع انهم عرّحوها بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الاصل فاقراده وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الاخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثني

في النصب والجر والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة مجازا حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا يسمى أمكن والاسمى غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تقتصر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبنى) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شهاقروا يا بنييه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأشبه) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جثنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاءقت) أي كالتاء من قات (فاتها) في حال الكسر (شبيهة بنحواء

قال المبنى ما تناسب (قوله وأشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوى المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفعول وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحدا أنه موجب للبناء فيجيب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوى والغلبة يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من المورديات قوى فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرطا اعتباره تاضله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معني في وغير مع تضمن الا فاما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم مقتضى البناء اضافتها الى مبنى وجعل البناء في الثاني أولى له للاحية غير فيه لم يلزم محل الاختلاف الاول والثاني تقول أي وباني يصح وقوع الاستثناء الفرع بعدهما (قوله وضابطه المنطق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فانما اخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مقرر حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تميزه عاماما لم يميزه على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا فائدة (قوله أو حرفين) قال اللقاني بردها مع فاتها منصوبة نظرا فأوحالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيئويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء الاعرابية قد رقيها ان أفرقت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اه وأجاب في الجمع بانها أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أبا التزم الاضافة والمعارض شبه الحرف انما هو لزمها فانظر حاشيتنا على الاية فانما استعملت هنا على أبحاث بقية (قوله أي كالتاء من قات) جعل

إضافة التاء إلى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لا دفي ملاسقة وانها على معنى اللام اذا التاء
ليست جزء من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر
لان الشبه الرضحي متمم بالكية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن عما هنا لانه لم يجعل ذلك
من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقاني الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو
بدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل في نحو جاء أخوك (قوله بالتعصر كما سيأتي) قال في معاني

ومن النقص قولهم إبان
وأخاف فقواه هنا بالقصر
سهو (قوله بل شبه آخر)
وهو الشبه المجردى أو
الافتقارى أو اختلاف
صيغها لاختلاف معانيها
والصحيح ان بناءها للشبه
الوضعي وبناء نحو نحن
بطريق الجمل لان أصل
الضمائر ان تكون على
حرف أو حرفين (قوله
ان يتضمن الاسم الخ)
قال الدونشري المعتبر في
التضمن بحسب الوضع
فالتضمن العارض
لا يوجب البناء فلذلك لم
يبن الظروف مع انها
متضمنة معنى في التركيب
اه ومر نحوه عن المصنف
ويرد عليه المتأدى فالاولى
ان يقال المعتبر التضمن
اللازم بان يتوقف عليه
المعنى الذي قصد عند
التضمن فيخرج
الظرف ويدخل المتأدى
وتفصيل المقال ينظر
في حواشي الفاكهى
(قوله أي من المعاني التي
تؤدى بالحروف) أي

الحرف (مطلقا) ولامه (مع الظاهر غير المستغاث) (و) في حال الفتح شبهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي
حال الضم شبهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذ لم تكن محذوفة من أم أين ذكرها في شرح
الشدور في الحروف المبينة على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كنامن قناتها) أي فان نا
(شبهة بنحو قدويل) وما ولا وقال الشاطبي نافي قوله جئتكم موضوعا على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا
أوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيويوه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس ثانيا حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه
اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانها موضوعان على حرفين فاشبهاهل ويل ثم قال فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فإشار
اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبهة الحرف فليس اطلاقه
بسددها ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فأجاب بقوله (وانما أعرب
نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو
بدليل) قولهم في التثنية (أبوان وأخوان) بردها لنون والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما
موضوعان على ثلاثة أحرف وأما إبان وأخاف من غير رد فتثنية أبوا وأخافا القصر كما سيأتي * فان قيل لم
يبنيا الشبهما بالحروف الموضوعات على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور
لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجسد
بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في
بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوي في متى وفي
هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني
التي تؤدي بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له
حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم
فعلن (نحو متى تقم أقم وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت شرطا (شبهة في) تادية (المعنى)
وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا
تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبهة في) تادية (المعنى)
وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال
أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبه بالحرف ومع ذلك فهم ما معربان فأشار الى جوابه بقوله (وانما
أعربت أي الشرطية في نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فإى اسم شرط جازم منصوب على
المفعولية بقضيت وقدمت لان لما الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما اوجه فلا عدوان على

وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة وله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها
لقواه وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل
حذف بعض المعطوف لان لا من تتمه وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم
ملاقاته للسؤال لان عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدونشري ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقصور للفهم
فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان ال في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلا نقض بفهم
وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفهم بانه المتكلم (قوله وانما أعربت أي)

قال الزرقاني أي وجوباً وفي كلام الشنقي في حاشيته على المغني ما يدل على أن الأعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قدوفيه شيء (قوله)
 لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة (خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة) لأنها لا تضاف إلى المفرد وهي مبنية لأن اضافتها
 غير لازمة وهذا لم يما في قول الزرقاني التقييد بالزوم لأجل ما هنا والافلاضافة كافية وذلك لأن اسم المفرد مبنى لتضمنه معنى
 من وهذا العلة موجودة في المضاف والشبيهة مع أنه معرب قال ملاجى لم يبين المضاف ولا المضارع له لا راء. اضافة ترجع جانب
 الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الأصل أعني الأعراب اهـ وعلل ابن مالك اعراب أي بما ذكر وبأنها بمعنى بعض
 أن أضيفت إلى مفرد وكل أن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود في لدن فأنها ملازمة للاضافة بل هي أقوى
 من أي فيها فأنها لا تنقل عنها القضا وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب لدن كان هي مبنية وأجاب شيخ
 الاسلام السراج البغدادي بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحيث قد لم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظه معربة بخلاف
 أي وبأن لدن بنيت لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعن اختلاف عند فأنها لا تلزم استعمال واحد أو تكون
 لا بداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فإن الشيء لو اختلف لا يقوى أن
 يعارض شيئاً بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظاً ومعنى أوله لفظاً لا معنى فبصير إلى ما هو الأصل في الاسماء
 وهو الأعراب وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحاً عند شبروها بما عاربوه أو بلغتهم قرأ

أبو بكر عن عاصم لينذر
 بأساً شديداً من لدنه إلا أنه
 أسكن الدال وأشبهها ضمة
 فلا يراد لا يعل إلا يراد
 على ما جاء في أكثر اللغات
 لا أن تقول يكفي مثل ذلك
 التعليل مجيى الأعراب
 وأما القلة والكثرة فلا
 تعلل لأن هذا بحسب
 أواقع وبأن لدن وإن
 كانت بمعنى عند لكن
 عند من الظروف العامة
 التصرف وليس لها في
 الأعراب من التصرف

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فاي الفريقين أحق) بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين يقين
 مضاف إليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) إلى المفرد
 وفي بعض النسخ ملازمتهما بالأفراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من
 خصائص الاسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع الحرف (نحو هنا) من أسماء الإشارة
 لما كان (فأنها متضمنة لعني الإشارة) أي لمعنى هو الإشارة فلاضافة بيانية لشجر رالك (وهذا المعنى)
 الذي هو الإشارة (لم تضع العرب له حرفاً يدل عليه) ولكنه من المعاني التي من حدها أن تؤدي بالحروف
 (لأنه) أي معنى الإشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه)
 الموضوع له المسماة بالتنبيه بالقصر (فهنا) أي تضمينها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي
 لفظ هنا (أعني الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدي به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لأنه
 كالتنبيه والترجي إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع نحو هذا فوضعوا
 للتنبيه ها والخطاب الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها
 ولم يبعدها (وإنما أعرب هذان بهاتين) من أسماء الإشارة (مع تضمنها معنى الإشارة لضعف الشبه بما
 عارضه من مجيئها على صورة المثنى والتنبيه من خصائص الاسماء) وهذا القول ملحق من قولين فإن

(٧ تصریح ل) ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضياً زوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اهـ وعلل
 الشهاب الاسمى قوة الشبه في لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوية وهو تضمنها معنى الانلاصة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه
 اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفاً يدل عليه) قد وضعت له لام العهد لأنها لا إشارة إلى معهود بين المتكلم والخطاب
 وهي حرف غايته أنها لا إشارة ذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك أن الإشارة تسببه بين المشار
 والمشار إليه كما أن الخطاب تسببه بين الخطاطب والخطاب والتنبيه تسببه بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه أن
 يؤدي بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلاهما مستقل بالمفهومية (قوله ها للتنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه
 لأنه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكروا أضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى أن لهاهاء تكون
 للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الأولى مستحقة أو ربما لتضمنها يجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه
 من مجيئها على صورة المثنى) قال في الجمع وأما ما يزيدان فإنه جار لانه شبه الأعراب التي ترى أنه يتبع لفظه كالعرب اهـ والظاهر أن يجب
 بأنه ورد فيه سبب انضمام إلى التنبيه بخلاف هذان وهاتان فإنه ورد فيه سبب الأعراب أعني أنه في فعل بالوارد في الموضعين لقوته
 (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي أوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه معني حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه
 موهوم بالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيلحق تقدير التكثير وفيه اهـ وقال اللغوي أن في قوله على صورة المثنى

إشارة إلى ان تشبيههما الحقيقة هذان وهتيان بقلب ألف ذواتاياه كالغتيان فتشبههما هنا بحذف ألف ذواتا فهما على صورة المثني لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة الالف الاعراب لا ألف ذواتا (قوله كان ينوب وكان يقتصر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهبية وقال اللقاني مثالا لطريقه لا لان يلزم اذا النياية والافتقار لا اشعار فيهما بالزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النياية عنه و يوم في يوم يتفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أي لازم ذلك اهـ فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النياية عن الفعل اليه * قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قد رزأ عليه محتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدتوشري اعلم ان الفعل المنسوب في جواب النفي بر د على وجهين أحدهما ان يقدر النفي منصبا على الاول فينتقي الثاني لان الاول سبب له والثاني ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فلا اعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على ان النفي منصبا على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفي منصبا على الاول . . وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا بد منه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعنف الظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع

من قال بانهما معربان قال بتشبيهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جي بهما على صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التشبيه قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور في حالة الرفع وضعاً على صيغة المثني المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعاً على صيغة المثني المجرور والمنسوب فقواه أولاً وانما أعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مبنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانياً لحيث هما على صورة المثني يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تشبيهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه بالاستعمال) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم وكنياية عن الفعل بلا * تائرو كافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظاً أو محلاً فاما قول زهير ولتعم حشوا الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر فن الاستناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلواقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبهة الا في لكفاء ولكنه حاول شرح قول النظم بلاتأثير الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضمير تشبيه عائد على النياية والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنياية أصليت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عاينه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيد بعدم التأثير كما ينبغي عنه قوله الناشئ عنه التأثير فيرجع ذلك الى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفي الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس يلزم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه وقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قواه مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لا معلقا وهو المناسب لكونها ثابتة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكره كالتواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تتأثر بالعوامل أم لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجع (قواه كما فعل في المشبهة) هو أيت وأهل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التأثير في الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة بالجمع بينهما (قوله سلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه مجواب لوفاء السلامة مما نقله الشاطبي مسيبة عن حذف بلا تأثير وعدم ورود المصدر

النائب عن فعله مسبب عن جعل التاميل قيداً في النيابة عن الفعل كالاقتضار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه أن عند
الاعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء فيقول الأمر إلى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطاً لنفسه اهـ وقال الزرقاني
وجهه معنى كونه محالاً أن ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك أن تحصيل الحاصل محال إذا كان الحاصل متعذراً تحصيله لكون التحصيل
أنما يكون لغير موجود والله أعلم به وأقول الاستحالة إنما تظهر إذا قيد التأثير بكونه في اللفظ فلو قيل المراد بلا تأثير لفظاً أو محلاً
وهو ما جرى عليه الشارح أولاً لم يكن محالاً لأنه يصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظاً ومحلاً وهذا كناية
عن عدم دخول العوامل إذا لم يكن لها تأثير أحد الأمرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه
العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لأنه يدخل عليه العوامل تقديره أو لاحتاجه إلى قيد الأصل في النيابة في إخراجها وجعل الالف في أصل
للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر أن الموضع أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يقتصر الخ) قال اللقاني برده عليه لفظ القول مراد به
حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطالبة الجملة ٥١ غير لازم فليتأمل (قوله متصلاً)

قال اللقاني برده عليه ذو
الطائفة والذين عند
من أعربهم ما قال الشهاب
القاسمي قد يجب بيان
الكلام باعتبار لغة
الجمهور وقال الدنوشري
يمكن رده بأن إعرابهما
قليلاً فلا يردان وهو
يرجع لجواب الشهاب
(قوله إلى جملة) قال
الدنوشري أو ما قام
مقامها كالوصف في آل
الموصولة أو عوض منها
كالتسوية في (قوله
من المصدر النائب) أي
ومن الأوصاف فحواها
لضارب زيدا وأقام
الزيدان فاتها وإن نابت
عن الفعل إذا أصل
الذي ضرب زيدا ويقوم
الزيدان ليكنها متأثر

وهذا يعني بلا تأثير لا محصول اهـ فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه
وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن
لا يكون معرباً وهذا محال انتهى وما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض
التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عن الفعل متصلة في المرتجعات ومنزلة منزلة
المتصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما
نائب عن الفعل والاختلاف في فليتامل (وكان يقتصر) الاسم (افتقاراً متصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية
(فالاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيئات وصفه وأوه) من أسماء الأفعال
(فاتها) أي فإن هيئات وصفه وأوه (ناتبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف
والنشر على الترتيب فهيات ناتبة عن فعل ماض وهو بعد وصفه ناتبة عن فعل أمر وهو أسكت وأوه ناتبة
عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتأثر به)
على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل
(فاشربت) من الحرف (ليت ولعل مثلاً) ألا ترى أنهما نائبان (عن الفعل فليتامل) (عن أتمنى و) لعل
ناتبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلاً فضلاً عن أن يتأثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التأثير
من المصدر النائب عن فعله فحوضر باقي قولك ضرب باز يدافانه) أي ضرباً (نائب عن ضرب وهو مع هذا)
أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لأنه) منصوب بالفعل المحذوف وجوباً والتقدير ضرب ضرباً كما
أنه إذا ناب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد
(و) في النصب (كرهت ضرب عرو و) في المحض (عجبت من ضرب به) وبهذا التقدير يندفع ما قيل أن
التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يقتضيه افتقاراً متصلاً إلى جملة (كأنواذا) من ظروف
الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث إلى العمائم نادراً (و) كالذي وإلى من (الموصولات
ألا ترى أنك تقول جئتكم أذفلايتم معنى أذحتي تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيراً لا مثلاً لأنه نائب عن الفعل في الجملة اهـ
وبيان أنه جعله تنظيراً أنه قال كما أنه إذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد بعبارة مكي أما قوله
ضرباً في ضرباً زيداً فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب قتل
المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثراً
بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رجه الله وقد مر ح بالمقصود المذكور رجه الله ودره فأحسن
مافهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه أن أراد مع كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد
مع عدمه فذلك لا يضر والأورد عليه رويداً فانه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك
أمهل زيداً رويداً فانه تامل ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كأن واضحاً اهـ وعليه فيقدر التنظير بعينه
قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث إلى العمائم نادراً) إشارة إلى قول الشاعر

وتطعنهم تحت الجبا فخص بهم بقية المواضي حيث لي العمائم وسياتي في باب الاضافة قول العمائم شذها على الرأس قال الحميد
فان قالت ان اذا ملازمان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما عربت أي ملازمتها الاضافة قلت اضافة ما كلا
اضافة لانهم مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تدوير الافعال فكانت مفعولاً من اه وقد اشار الشارح فيما تقدم الى ذلك
حيث قد قول المصنف ان ايا الشرطية واما الاستفهامية اعراباً ملازمتها الاضافة بقوله الى المفرد (قواه باسرها) قال الدنوشي أي
بجميعها لان الاسرعة القيد واذا ذهب القيد بقيد فقد ذهب بحملته فاستعملوا باسرها في معنى بحملته (قوله واحترز بذكر الاصاله
الخ) لم يقل الشارح بعد احترزه هو بياناً للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقاً فاعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قواه واحترز
بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد اوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال
يحتمل قوله أصلاً ثلاثة أوجه أحدها أن يحترزه بما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المهمة اذا أضيفت الى الجمل
فجاء على حين عانت المشيب فالبناء هنا لاضافته لبنى لا افتقاره المعارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكام
البناء في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوز وبهذا يحجب عما يورد على قواه ومعرب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل
والمفعول الى ما يقوم به
معناها أعني القاعلية
والمفعولية وكافتقار
رجل وقع الى الجملة
بعدهما في رجل بفعل
البحر بل أنتم قوم تجهلون
وثانيها أن يحترزه بما
يعارض الافتقار عما
عن البناء كافتقار أي فاته
يعارض يلزم اضافة
وانها معني كل اذا أضيفت
الى نكرة ومعني بعض اذا
أضيفت الى معرفة وثالثها
أن يكون ذكره تأكيداً لما
قرره من الاصول رافعاً لما
عساه يتجاوز به أي أصل
ما ذكرته قاصلاً وقرره

الظروف والموصولات فاعلم ان شئت المحرور في اسرها في افتقارها في اضافة معناها الى ذكر متعلقها
افتقاراً متصلاً الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معنى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصاله)
المستفادة من قول الناظم أصلاً (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصائمين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع
خير هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده هي الفعل ومفعولاه وفاعله (والمضاف)
أبداً (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في اضافة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)
ويزه في بعضها (الآتي انك تقول صمت يوماً) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوماً) اذا أخبرت عن
الايحاد (لا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء
المصادر (وعند) من الظروف (فانها مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة
(قول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعرابنا به على المصدر بقول الظرفية والناصب لسبحان
فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور
وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل فيستعمل مضافاً غير مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه
فقل سبحان من زيد أي براءته منه كقواه سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره
الف ونون انتهى بحروفه واما استعماله عند غير مضافة كقواه

كل عندك عندي * لا يساوي نصف عندي

فن كلام المولدين وليس يلحق بخلاف البحر يرى بل كل كلمة كرت مرادها باللفظها فإشأن أن تتصرف
تصرف الاسماء وأعراب ويحكي أصلها فانه في المعنى ثم استشعر اعتراضا بالالذين واللتين وأيامن
الموصولات معرب بفتح انهاء فقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقواه (وانما أعراب اللذان واللتان وأي

تقرر او يرجع الجوابين المتقدمين صلاحية ما جواباً لما يعترض به ويرجع الثالث كونه أوفق لما في كتب الموصولة
الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول ظمراً الى عدم تقدير الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذا افتقارهما ليس اليها
ولان التقيد بها لو ذكر يكون متأخراً عن قيد الاصاله كما في كلام المصنف فيصيح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيء التقيد
بالافتقار اليها والوجه الثاني لاجابة اليه لمحصل الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أو لا مدني (قواه في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب
فسياتي في الشرح انه على البناء وجهان البصريين يجعلون الفتحة اعراباً مثلها في صمت يوم الخميس والترموا لذلك أن تكون الإشارة
ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والالزم كون الشيء ظرفاً لنفسه (قواه من نحو سبحان) قال الدنوشي قال البيضاوي
سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التزويه وقد يستعمل علماء فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قواه وقال الفخر الرازي) قال
الدنوشي سابق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الامضافا والجواب أن هذا إذا فلا يرد نقضاً انتهى وبالبيت نقص
اللقاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات التاب قاله الأعشى يجوز به علقمة بن علاثة لما صرته
لعامر بن الطفيل صدره * قد قلبت لاجاء في فخره * ومعني سبحان من علقمة الفاخر أي براءته من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء
المعجمة لا بالجيم كما في الدنوشي وغيره (قوله وليس يلحق) اللحن تغيير الاعراب فاعلم انه على مثل هذا يجوز

(قواه متعلق بعارضة) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بياناً لما جعله حالاً منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقاً بمحذوف لا بعارضة فليتأمل (قواه وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قواه من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد لا اسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لاجوازه هذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات القصيدة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلاً في كلام البلقيني والجواب المذکور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعياً انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قواه في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبهه في كونه لا عاملاً ولا معمولاً (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائداً الى الفعل (قوله وأما ما سلم) قدر أماً لدخول القاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيهاً بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمه لعدم كونها فعلاً مضارعاً الا أن يقال هو وان كان ماضياً لفظاً فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقدير ما مع قوله لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير ان عندهم وقد يقال ٣٥ المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أضل وما سلم مهما

يكن من شيء فما سلم وما عوض عن مهمما ويكن ويحل منع أي حيان من حذف أدوات شرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن برادته حيث كانت أما عوضاً فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعراض الأشد وذا اذا لا يختصر المختصر (قوله ما سلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي

الموصوات في نحو ضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جلة أساء صلة تامة فسقط القول بان أياها مبنيّة على التثنية لا صافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ومضى كان خبر جلة امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المحي) بيان لما يتعلق بعارضة (على صورة التثنية) متعلق بالمحى وهو راجع الى الذين والذين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الالهامي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسروقة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الاصوات في قول النظم وكنية عن الفعل بلا تأثير فقال لانه تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وجعل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (توعدان ما يظهر اعرايه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضاً) بالنصب (ومرت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرايه كالقبي) من المصور (تقول جاء القبي) بضمه مقدرة على

القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلاً أو تشابهته شها غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شها غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبهه من الحروف وقواه * ومعرب الاسماء ما قد سلمنا * لانهم لا يجريان مجرى المحذوف للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتعيين الناظم بقواه مدني فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقتراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا فائده به * قلت لا يلزم من جعل المشتق على المشتق جعل موافقة جعل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي التخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهى أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البديت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي انه فائدة أخرى وهي الاشارة الى فج سارعة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدة لتصريح معنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه بخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراه تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة (انتهى وهو في غاية الحسن) (قوله ما يظهر اعرايه) أي يصح أن يظهر اعرايه فلا يثنائي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلاً

(قوله من ست) قال الدنوشري ذكر غير في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبة عبد الله الدنوشري بقوله
 سماسم واسم سما كذا سما * وزد سمة وائلث أوائل كلها * (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على
 قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما أن الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدنوشري المراد بالأصل هنا الغالب أما ينبغي أن
 يكون الشيء عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن
 يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن اللغاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر أن البناء
 زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وبجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده
 لكان أولى لأن الأعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لأن
 الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر ٥٤ بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال إن النحويين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه
 استواء الكل عند الحويين
 نظرو في حاشية الفاكي
 ما ينبغي مراجعته (قوله
 و بناؤه على الفتح) قال
 الدنوشري مبني على أن
 البناء معنوي وأما على
 القول بأنه لفظي فكان
 يقول و بناؤه فتحة (قوله
 في الجملة) قال الدنوشري
 ينظر ما المراد بالجملة هنا
 انتهى وفيه ما تعرفه
 (قوله لوقوعه صفة الخ)
 قال الدنوشري الواقع صفة
 الخ الساغى ورفوعه
 لا هو وحده في كلامه
 يجوز وبعضهم قال إنما
 بني الماضي على حركة
 لتلايل في ما كان في
 نحو قال وطرده في الباقي
 انتهى * أقول يندفع
 هذا بقوله في الجملة فإن

الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومرت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في
 تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كدي وهى) أى سما (لغة في الاسم)
 من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسر هاء من غير قصر
 وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسر هاء والى ذلك أشار الناظم بقوله
 ومعرّب الاسماء مقدسما * من شبه الحرف كارض وسما
 بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسماك) أى
 ما اسمك (حكاء صاحب الافصح) فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه
 مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلاذ يحتمل كسر هاء وبعضهم استدلل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن
 خالد القناني نسبة إلى القناني بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا وهو ليس بنص
 في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) أثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه
 لانه) أى سما (منصوب منون فيحتمل أن الأصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو
 أسماك (فتح) أى نصب على أنه مفعول ثان لاسماك لانه معنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول في يد)
 إذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثارك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإثاره اياك
 بالفضل فاضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل
 * (فصل) * (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل) في الأفعال إذا لم تعثورها معان تفتقر
 في تغييرها إلى أعراب (و) ضرب (معرّب وهو بخلافه) أى بخلاف المبني وهو الفرع (فالْمبْنِي) من الأفعال
 (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بناؤه على الفتح) للصفة ثلاثيا كان (كضرب) أو
 رباعيا كدحرج أو خماسيا كإطلاق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهة
 المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبر أو مالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى
 الفتح لثقله (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أو جبه

معناه أن المشابهة على طريق الإجمال
 فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل أن المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين
 صدرهما وكون كل من الفعلين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين قد بر (قوله وأما ضربت
 الخ) حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدرا للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمي وغزا فالماضي مبني على الفتح لفظا أو تقدير أوليس
 مبنيًا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضرب بالاعلى المقدروا الظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مرت
 يغلامى لأن حركة المناسبة في نحو غلامى سابقة على دخول العامل في نحو مرت بغلامى فلم يمكن إلا التقدير ونظيره أن يضربا على مذهب
 سيبويه من أعراب الأمثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضرب بالانها موجود في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل
 ولم يفتح الفعل لمناسبة بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها متحرك (فالسكون فيه) أى ما ذكر من ضربت ونحوه

كراهتهم

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غير نحو أكرميت مثلاً وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمقدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتألف الفاعل وقوله لأن تألف الفاعل) اقتصاره في الموضوعين على التألف غير واضح لأن ذلك لا يختص بهما بل يشمل نحو ضربين وغيره وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيهما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الأربع هي كالكلمة الواحدة لا أنها مطروقة فيهما هو كالكلمة فيأزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب أن المظروف إنما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مفعوله) لوجهه مضافاً إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كلاماً مناسباً للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبني على الفتح نحو حاضر بن أقول زاد بعضهم لاجتماع هذا قوله لو كان معرباً وقد حذرنا بالمقام في حاشية الفاكي (قوله المبدوء ببناء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للخطاب فيناسب أخذهم من المبدوء ببناء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) إنما تبعها دفعاً للتباس بالمضارع المرفوع في الوقف هـ وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

لكن حمل عليه * فإن قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فإن ذلك يؤدي إلى أن الشيء يلتبس بنفسه * قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لأن الأمر معني فحقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معني فلم يكن حقه أن يؤدي بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدي بالحرف هو المعنى السائد على خلاف الأصل وأما المعنى الذي

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتألف الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لأن تألف الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبة الواو (و) النوع (الثاني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور النصارى والى هذا الإشارة بقوله * وفعل أمر ومضي بتيا * وبناءهما مختلف فالماضي بناءً على الفتح كما تقدم (و) الأمر (بنائه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء ببناء الخطاب (ففتحوا ضرب مبني على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحووا ضربوا) واضربوا واضرب (مبني على حذف النون) لأن مضارعهما يجزم بحذف النون نحو لم تضربوا ولم تضربوا (ونحووا غز) واخس وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعهما يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخس ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخس مبني على حذف الالف وأرم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وانما حذف حذفاً مستمراً في نحو قم واقعدوا الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المعنى ويقولهم أقول لأن الأمر معني فحقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخوال انتهى انتهى وقد دل عليه بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولاهم قد علقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي تقضي حوائج المسلمين وكقراءة بعضهم فبت ذلك فلتقرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولا تتركوا تقول اغز واخس وارم واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعث وأقسمت وقيمت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحديث

على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدي بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وهذا يجب عما يقال المضي معني والاستقبال معني ويؤيدان بغير الحرف (قوله ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لأم العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولاهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني إن قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفاً مستمراً أو أين الاستمرار مع الذكروا الجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعدوا لا شك أنها تذكروا مع ذلك أصلاً وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرور وقوادراً والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لأنه إذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا إليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معرباً (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني أن قم مثلاً فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لأنه لو كان عارضاً لكان له حالتان كبعت مثلاً وهذا ليس له إلا حالة واحدة وكيف يكون فعلاً مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا إشكال

فإن أفعال الأفعال إنما قلنا بشجردها عن الزمان من حيث هي انشاء الأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائه وهذه الخبيثة ليست هي جهة كونه فعلا بل فعالية باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لا دلالة له بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا إذا تأنيان الانشاء لا يخله من زمان حالي كما ذهب إليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشك لنا بقوله زمان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند إلى الخطاب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحيد متنفذ لا إنشاء نوعا إنشاء حدث مستند إلى غير الخطاب كبعث وهذا حالي وليست الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وإنشاء حدث مستند إلى الخطاب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث اسناد حدثه إلى الخطاب المأمور به ومستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي وإذا لم يثبت له دلالة على الغلب كان مضارعا وإذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قولا نون الاناث) مراده بها الموضوع أصالة للاناث وإن استعملت للذكر مجازا في شمل نحو ويرجعن من دارن بجر الحقائق (قوله كالماضي) قال الزرقاني واجمع لقوله مبنى لاؤه على السكون لما تقدم من أن الماضي مبنى على الفتح مطلقا وقال الدتوشري أشار به يعني بقوله كالماضي إلى أن علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وإن كان سكون الماضي يختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه أنه اتصل به ما لا يتصل بمثله بالأسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواءهما في أصالة

السكون وعروض الحركة
فإن قيل أي حاجة إلى
الحمل على الماضي وهذا
علل بأصالة السكون
للبناء قلت لما استحق
المضارع الأعراب التي
أصله الحركة ونبت مع نون
التوكيد على حركة
على أن الحركة هي المنظور
إليها والسكون يأتي منه
اعتباره فاذا خرج عن
الحركة فمع نون الاناث

فتشكل فعليته وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المعنى وهذا ما وعدناه عند تقسيم الأفعال (والمعرب) من الأفعال (المضارع نحو يقوم) زيد (سكن) لا مطلقا على الأصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث) من (نون التوكيد المباشرة) وإلى ذلك الإشارة بقوله * وأعرابوا مضارعا أن عربا * من نون توكيد مباشرة ومن * نون اناث (فانه مع نون الاناث مبنى على) الأصح (على السكون) كالماضي (نحو المخلقات يتربصن) وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الاناث معرب تقدير (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الأصح وقيل لا بشرط المباشرة فتحولت بلون مبنى أيضا وقيل الجمع معرب تقدير (أو المختار أنه مع المباشرة مبنى) (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب نجمة فشر وهذا الفصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو و أو و جمع أو يا مخاطبة لم يحكم على الأصح بنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أي المضارع (معرب معها تقدير انحولت بلون) مضارع بلا يملو مبنى للجهول مسند لجماعة لأنه كور من البلاء وهو التجرب به أصله قبل التوكيد لتبلون كتصرون يواوين الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما أن

احتسب إلى وجه آخر أنه لا يكفي بأن يتمسك بأن الأصل في البناء السكون انتهى وليخفنا الغنيمى توجيهه بقول
للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية ألفا كفى (قوله وذهب السهيلي إلى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون أعرابه
مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الأعراب (قوله وقيل لا بشرط المباشرة) قال الدتوشري ينظر على هذا القول على ما ذابني
نحو لتبلون انتهى يأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقدير) بشكل بنحو ولا يصح ذلك فإن أعرابه ليس تقدير فكيف قال
تقدير (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجهول على أنه مبنى لتركيبه مع النون والأعراب لا يكون في الوسط والنون حرف
لاحظ في الأعراب في الجرا مبنين انتهى وهي أولى من كلام الشارح لأن التركيب ليس من أسباب البناء بل إنما يصلح سببا
للأعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لأصل البناء لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعلى لكن قال الشهاب
القاسمى أنه علة البناء كونه على الفتح وإنما احتاج لتعليل بنائه لأن الأعراب فيه كالماتصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه
فكانه خرج من الأصل وإنما شبهه تركيبه معها بتركيب نجمة عشر لا بتركيب معدي كرب ونحوه لأن معدي كرب كلمتان ركبنا وصار قاف
كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد الفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين
والنون على التوكيد فهما نظير نجمة عشر لأن المعنى فيه متعدد دلالة بنائه نجمة عشر وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سياق في باب لا
الثانية للجنس أنهم جوزوا في وصف اسمها لذكر الفتح والواو الالف والموصوف ركبنا قبل دخول لافها قليل هنا أن الفعل ركب
مع القادلي قبل دخول النون ثم دخلت النون قوله للجهول قال الدتوشري الجهول هو القادلي والمفعول ليس بجهول ففعل معنى قولهم

الجهول الجهول فاعله (قوله لتوالي النونات) أي التي ليست كلها أصولاً فلا يرد اجتماعها في جنس (قوله مغرباً مع نون التوكيد لفظاً) قال الدونشري أشار بقوله لفظاً إلى أن قول المصنف فيما سبق مغرباً معها تقدير امشكل بالنسبة لقوله فاماترين فليتامل فان اعرابه ليس تقدير ياوسياقي في كلامه (قوله لتلايلتس الخ) أن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لأن حركاتها مع الواحد الفتح قبل الجواب أن الكسر لا يكون إلا بعد الألف فاذا زال الفرجع للفتح والالتباس حال الوقف أو لتلايل يغفل عن الآخر (قوله فخر كت النون) فيه نظرفان الذي حركت ليس النون الساكنة التي التفتت مع الألف لاهامدغمة بل المحركة هو النون الثانية (قوله وقد تبين أن الأعراب التقديرية الخ) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في ثبوت بقوله فاماترين ولا تبق أن لا هو مغرب تقريراً ثم ذكر ما حصله أن المصنف لم يقصد التمثيل بهما هو بصدده بل بهما ٥٧ على أن عموم قوله فانه يعرب معهما

تقدير غير مراد وقال اللغاني قال الرضي أعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم أنه مبني لتركيب مع النون ولا اعراب في الوسط أما النون فحرف ولا حظ له في الأعراب وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف نحو هل تضر بان أو الواو نحو هل تضر بون أو الياء نحو هل تضر بين لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمخدوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضر بين وتضر بين تخشون وتخشين فالسند إلى أحد الحرف الثلاثة مغرب مقدور الأعراب لا اشتغال بحاله بحركة الفرق ففان قيل فإذا كانت معرباً به فلم

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقبلت ألقا وعلى التقديرين التثني ساكنان الواو وان على التقدير الأول والألف والواو على التقدير الثاني فحذفت أول الساكنين فصارت تلبون بوزن تقعون ثم أكد بالثقله فصارت تلبون بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات فالتثني ساكنان والجمع ونون التوكيد المدغمة وتعد حذفت أحدهما فحركت الواو بحركة تجانسا وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألقا لتحررها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة بثبوت لاهامدغمة الرفع بخلاف ما إذا حذفت للحازم فان اضار معرب مع نون التوكيد لفظاً فخر (فاماترين) أصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهززة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهززة فصارت ترين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقبلت أنا وعلى التقديرين التثني ساكنان حذفت أولهما كما في فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الحازم وهو أن الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصارت فاماتري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتثني ساكنان باء الخطاب ونون التوكيد وتعد حذفت أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسا وهي الكسرة إلى آخر ما ترى في تلبون (و) نحو (و) لا تبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصارت لا تبعان ثم أكد بالثقله فالتثني ساكنان الألف ونون التوكيد المدغمة ولم يحرك حذفت الألف لتلايلتس بالواحد ولا تحرك يكها لأنها لا تقبل الحركة لم يحرك حذفت النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف هذه أمثلة غير المباشرة لفظاً وأما غير المباشرة تقدير فافهم ولا يصدونك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للحازم وهو لا الناهية فصارت يصدونك ثم أكد بالثقله فالتثني ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصارت لا يصدونك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظاً لأنها لم تباشره في الأصل لأن الواو والمخدوفة فاصلة بينهما تقدير أو الضابط أن الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه إذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه إذا أكد بالنون يمسق على اعرابه لفظاً أو تقدير الوجود الفاصل لفظاً أو تقدير أو قد تبين بما قررنا أن الأعراب التقديرية في تلبون خاصة بخلاف فاماترين ولا

(٨ تصريح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضر بان وتضر بون وتضر بين لما اشتغل محل الأعراب أي لام الكلمة بالحركة المناسبة للحروف التي هي ضمائر هقلت كراهة لا اجتماع النونات وانما لم يذكر الأعراب عنده هؤلاء على نون التوكيد كما دار على باء النسب وناه التانيث لمشابهة ما للتونين والأعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها بقلب اللغاني تحولت فمعن انتهى وبه يظهر أن الموضع ما شبع بالنظم على القول الثالث وان قوله فخر معها تقدير اجميع على عموم وهو أن اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان محضته في ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون في المثالين الأخيرين انما دخلت بعد دخول الحازم فيهما واستثقتا مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصرف العزى فالأعراب فيهما لفظي لا تقديري فليتامل والحاصل أن كونها معربين تقدير مبني على دخول الحازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه لكنه غير متعين لأنه كان دخول تقدير قبل التأكيد كما قيل به بل بانه الحق لأن النون انما يؤكدها بعد الطلب وما أثبت به وقول الرضي حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكى ما في الحركة الفارقة بين المفرد المذكور وجمع الذكور والمحاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال الارشاذ
 الفعل المضارع اذا حقه نون التوكيد الثقيلة او الخفيفة بنى على الفتحة اذا كان مفردا ومثني واما اذا كان جمعا فبنى على الضمة ثم قال
 واما بناء الفعل المضارع المشتمل على تشنية الفاعل وجمعه فلا شغل آخر ما في الحركة التي هي اخف الالف والواو وسقوط النون لنون
 التوكيد فان قيل اذا عرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
 التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لم يزد في الثقل في النون
 الثقيلة وجل الخفيفة عليها باني انه يشكك بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن ان يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
 واما الياء فحرف ولا حظ له في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكدها بعد الطلب وما شبهه في التسهيل بعد ان ذكر
 الامور التي يؤكدها المضارع مانعه وربما أكد المضارع خاليا بما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرى عن سائر الامور
 على قلة نظما ونشرا (قوله وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف الخ) اجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فحيث
 استحققت الحروف البناء لم اتصافها به وهذا انما يقتضي تصحيح قول النظم لان كلام المصنف احسن منه والظاهر في الجواب ان في
 كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) (قوله وانواع البناء الخ) قال الدوشري لم يفرق
 رحمه الله في التعبير في جاني ٥٨ الاعراب والبناء فغير في الموضوعين بانواع وابتدأ بالحاجب رحمه الله فرق بينهما فغير في جانب

اعراب الاسم بالانواع وفي
 جانب بنائه بالانقلاب
 ووجهه العجود وانى بانه
 انما يقبل الحركات الوقف
 والبناء انواع لقصد
 ما يكون لها جند اشاملا
 نظر الى الاصل اذا الاصل
 ان يكون البناء منحصرا
 في واحد وهو السكون
 فلما كان من حق البناء
 ان لا يشمل هذه الاشياء
 نظرا الى الاصل لم يطلق
 عليها اسم الانواع رعاية
 لمجانس الاصل وكون

تبعان فانه فيه الفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تصرف ولا يعتقب
 عليها من المعاني ما يحتاج معها الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبناء
 اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفي
 الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
 ما جى به البيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين
 (فصل) (وانواع البناء اربعة) لازا، عليها (احدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
 (والاصل في المبني ان يسكنه) ونما كان الاصل في البناء السكون لحقيقته واستحبابه بالاصل وهو عدم
 الحركة فلا ينبغي عليها الا السبب كاللقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاءت
 وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كاول وكشبهها بالاعراب كضرب
 (ويسمى) عدم الحركة (ايضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولحقته دخل في الكلم الثلاث)
 الحرف والفعل والاسم في الحرف (نحو هل و) في الفعل (نحو قم و) في الاسم (نحو كم) بدأ بالحرف
 لتوغل في البناء وتبني بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون)
 لمصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا والواصلتين الى

طرق

ما ذكر أنواع البناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته

وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا واما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله اربعة ما بني على حرف
 كالتنادي واسم لا وما بني على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
 الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قديدي الحصر أخذ من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
 وما ورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا و اجاب عنه فقال يقتض هذا الحصر بناء الامر والتنادي واسم لا التبرئة
 على ما سيذكر في ابوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية فقات الاصال والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
 سيجي فاية امل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقول الناطم ومنه فهو
 فتح الخ ايجاد من تعبير المصنف لا شعاع قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فانه ان
 يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال في انواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
 ان يسكن التمكن فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لحقيقته) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
 للابتداء بها كلام الابتداء) يعني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن
 والظاهر ان يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم لم يعملوا بهذا السبب الا بحاله حالما اعراب و بناء وكان عليه ان يذكر أسباب خصوص

كل حركة من فتح وكسر وضم ووه - أو ضحاذا في حواشي القاموس والافية (قوله ولتقلها أو ثقل الفعل لم يدخل فيه) قال اللطافي
 هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربها عارضة مناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا
 في الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به أو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتجرل فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره
 انه مبني على الفتح لفظا لا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقدير او هو ظاهر واقتصر في جميع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال
 ولا يكونان بمعنى الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح المسامى وجودهما فيه نحو ع و س
 ورد يضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على المحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل
 التراما) قال الدنوشي أى المعين اما دلالة على فاعل منافية لمطابقة انتهى واقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما
 قال السيد الصفوى ان الحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل
 للفاعل لا لاحتياجه اليه فاذا اذنبى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم اذا سلم دلالة على فاعل معين كيف يصح انه يدل على
 فاعل مامطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما (فصل) (قوله
 الاعراب لغة البيان) قال الزوقاني في المحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشي ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخرى
 اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي

٥٩

فقد ادعى بعضهم انه
 لا يناسبه من المعاني
 اللغوية الا البيان وان
 كانت تلك الدعوى
 ممنوعة كما بناء في حاشية
 الانا كهي وذكر الدنوشي
 انه يطلق في اللغة على
 ستمعان الاول اعرب
 أى بان الثانى يقال
 اعرب أى احاد الثالث
 يقال اعرب أى أحسن
 الرابع التغير يقال
 اعرب أى غير الخامس
 يقال اعرب أى ازال اعرب
 الشئ وهو فساد السادس

طرفي الشقة والثاني انما يحصل بالعضة الواحدة المجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا
 في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوفو) في الفعل (نحو قامو) في الاسم (نحو) (أبن والنوعان الآخران
 وهما الكسر والضم) ثقلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدي العضتين أو كليهما
 (وثقل الفعل) دلالة على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التراما (لم يدخل فيه) لئلا يجمع بين
 ثقلين (ودخل في الحرف والاسم) لثقلهما على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر)
 الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم (نحو) (أمس) عند الحجاز بين بشرطه الا في (و)
 الضم في الحرف والاسم (نحو من في لغة من جربها أو رفع فان المجازة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم)
 وسياتي ايضا في باب حروف الجر وإلى أنواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم
 ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كائن أمس حيث والساكن كم
 وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضمما لانه ينشأ من ضم الشقين أو لانه
 دفعهما ثانيا وسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحن الاسفل الى اسفل انجرار اقويا وسمى
 الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما روم مقدرة كتقدير الضم في
 ياسميويه والفتح في نحو لا في الاعلى والكسر في نحو هو لا محال الوقف
 (فصل الاعراب) لغة البيان واصطلاحات تغير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

يقال اعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد أتت في الاسموفى المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغير أو آخر الكلم الخ) قال الدنوشي
 اعترض عليه بوجوه منها أى التغير فعل الفاعل والاعراب وصف السكامة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة
 والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني للنعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أو آخر كذلك
 اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا لا لزوم على اللزوم فالمدار على وجود
 العامل لا على تعدد المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوى
 كالتغير والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجزد طالبا ومنها ان قوله لفظا أو تقدير لا يصح أن يكون تفضيلا للتغير لان التغير
 لا يلفظه ولا تقدير ولا يصح أن يكون تفضيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوى كالا بتداء والجواب انه تفصيل للتغير باعتبار ما يدل عليه
 ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسياتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن
 هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعتراض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم
 والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للجهول لا يقول به
 البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بان الاضافة تأتي لسانا في اللام فلا حاجة في جعل أو آخر للجنس للاكتساب من المضاف
 اليه المعروف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا بالاسناد بالتركيبة من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الخواشي الشترائية وحاصل ذلك ان الباء لا سينية والمراد التنبؤ في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكرناه في شروط العامل الزائد يتناول التعريف لان الباء مثلاً في محسب درهم حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة لكن يبقى النقص بعامل الفعل لان المعنى يقتضي الاعراب لا يوجد فيه الا ان قبل اعراب الفعل بطريق الاضافة وان المعاني المفتقرة للاعراب معنوية وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المعنوية في لانا كل السمت تشرب اللبن فلي تأمل اقواه بحالها لعامل الخ) قال الدنوشي ليس المراد بكونه محله ان يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أولئك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قواه في آخر مجاز به لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كاللف المثنى والمراد بكونه فيه ان تكون معه فيصالح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر اقله اء بعده وهو الذي اختاره الرضى (قوله والسكون) قال الدنوشي عد السكون من الاعراب لللفظي فيه تسامح وكاشم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة المقنونة أو ما يلفظه وقال أيضاً جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة تعظيماً تسمع واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف . وقال أيضاً قوله ما يتعلق به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون

والحذف ليس لفظاً
الحركة وما بعدها صفة
للحرف فلا يكون لفظاً
ويصح أن يقال فيها هي
أمر لفظي أي منسوب إلى
الاعتزال بكونه صفة له
(قوله ولم يعتد به) أما إذا
اعتد به فالاعراب ظاهر
لانه بالحذف وفي قوله إذا
كان الابدال الخ بحث لانه
يؤهم ان الابدال اذا كان
يعد دخول المجازم لا يكون
مقدراً وليس كذلك
(قوله والمراد بالعامل
الخ) قال الدنوشي
اعترض بأنه لم ينسب
العمل لجاء مثلاً ولم
ينسب للفاعلية والجواب
ان جاء مثلاً أمر ظاهر

تقدرا على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (محله
العامل) المقتضى له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث
ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالانثار الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون ومناوب عنها
والمراد بالظاهر ما تنقظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما تنوي
الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتي وكما تنوي الواو في نحو مسلمي رفعاً وكما تنوي النون في نحو
امتلون وكما تنوي حذف الحركة في نحو لم يقر إذا كان الابدال قبل دخول المجازم ولم يعتد به والمراد
بالعامل ما به يحدث المعنى الموجب للاعراب والمراد بالآخر الكلمة ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازاً
كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأناؤه) الدخلة تحته (أربعة
رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع
بالتجريد (و) النصب نحو (ان زيداً ان يقوم) فزيد منصوب ان ويقوم منصوب بلن (وجز) مختص
بمعنى (في اسم نحو) مرت (يزيد) فزيد اسم محروم بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقوم) فعل
محزوم ولم وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعراباً * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالحركة * قد خصص الفعل بان ينجز ما
(ولهذه الأنواع الأربعة التي هي الرفع والنصب والجزم والعلامات) جمع علامة بمعنى علم
أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماء الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع
ما يقال ان في كلامه تناقضاً وذلك انه جعل الاعراب أولاً نفس الحركات ومناوب عنها بقوله
أثر الخ وجعلها ثانياً علامات الاعراب بقوله (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (أصول

بمخالف الفاعلية فانها أرفق اه وفي الارشاد واصله يعني الاختلاف للعامل للديران (قوله والمراد بالكلمة تهن الخ) وهي
هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرار (قوله وجز في اسم) قال الدنوشي اعترض بأنه تكرار
لانه ذكر أولاً ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لم ينسبه
الاختصاص وذكر هناك لغرض كونه نوعاً من الازراب ومختصاً بالاسم وان لم يما سبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله يختص بمعنى في
فعل ان قات هذا مخالف لقول النجاة قاطبة بالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهر او يمكن ان يكون معنى
كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشي اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقليل علامات لا علامات
لان الالف والتاء يرادان على المفرد والقرض ان مفرد علم تأمل وقال الله في ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم
واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا يعينه عليها (قوله تناقضاً) قال الاشعري ولا
منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها أثر اجليبه العامل وعلامات اعراب من جهة
الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والاعراب ليست علامات
للجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويحجب بان هذا من الأنواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

(قوله وهي الضمة الخ) قال الاقناني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء في الكامة قولا خفيا في استحالة تحول هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه اعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل في الامة اعراب والافان كان لازما في بناء والافغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخاض من السكونين فليعامل اه وفي قوله فانه ان كان لعامل فعلا لامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الناعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والافان كان لازما في بناء ان حركات ما عدا الالف خردة يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالالف او ما هو بمنزلة واعلم انهم اختلفوا في ان حركات الاعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الجمع والخلاف لفظي لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطر بعم من واقعه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا نظري يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبارا فيها انه بسبب العامل انها ذات على ما ذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدنوشري علة تحمل باب الاسماء الستة وكان الاولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثني والجمع أعربا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى ليكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كروا استبداد الفرع بذلك ففعلوا الاعراب بالحروف في هذه المفردات وانما اختاروا ان تكون ستة لان

وهي الضمة للرفع) نحو جاز يد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مرت بريد) وحذف الحركة للجرم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم)
 فرفع بضم وانصب بفتح وجر * كسرا كذا كذا الله عبده يسر واجزم بتسكين
 (وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء واحدة تنوب عن حذف الحرف كقوهي حذف حرف العلة أو حذف النون والياء اشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة ابواب) متفرقة * (الباب الاول) *

المشار اليه بقول النظم

وارفع الواو وانصب بالالف * واجر ياءا من الاسماء اصف
 من ذاك نوان صيغة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذا وهن
 وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة
 عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهي ذو معنى صاحب) لا بمعنى الذي (الفم اذا فارقه الميم)
 لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة
 جعل أولها قولاً لا يخصص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقين ذوي الذي كرتساويهما في لزوم

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلامها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغي ايراد في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولدا والدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبق من الاسئلة المشهورة في المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي القاموس (قوله والقم) قال الدنوشري أصل قم فوه على وزن فعل بفتح القاء وسكون العين اه وقول المصنف والقم اذا فارقه الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي انها لا تستقيم لو جهن أحدهما ان القم هذه اللفظة تعينها الوجود لها مع مقارفة الميم لان الوجود مع مقارفة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والالف خزان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة القم نفسها والمعرب الاعراب المسد كورة لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني قولك وقال وفيك فالحكموم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخوات الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو (٢) قوله في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله في الهامش وبق الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وليحذر

قريب منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدي الى ثلاثة رأى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ بمنافعه كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بان لا رأى وعلم لا وجود لهما مع رأى وأعلم كما لا وجود للفهم مع مفارقة الميم اهـ وأجيب بان المراد بالفهم ما يدل على مشناه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعاني لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي طاهرة لشرف الاب وبليته الاخ ولزم تاخير الحم (قوله يشترط في غير ذوان - تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني * فان قلت هلا قال وفي غير الفهم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت لكنه لا يلزم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة وليكونها لغير الياء الا في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذوان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفهم بلا ميم دون ذو أو يضاف لما عبر بالفهم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن إطلاق الاشتراط بالنسبة لمفليتا مل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذا قال الدنوشري قديقال ان بينه وبين قواعده والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

وقوله وخرجه الخ يقتضي انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح مخريج أي الحسن قوطبة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ عليه اشرح أبو النجاء اللغوي كان خشنا كان يقول بعد شوق كلام أي الحسن

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذولا تضاف لياء المتكلم وفوتضاف اليها قل هذا الخط عن درجة ذو وأخره والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما في الذ كر قبل الميم وأخر الميم لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو قوله أخ) فأنحرف على الابتداء وخرجه في الجار والمجرور قبل (و) والنصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجرح نحو (و بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاءه بعرابا بالحروف مع انه مفعول فاجاب بقوله (فاما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فتاة) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المعنوية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة عمر حجة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفعول على حرفين اذا الف هي المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (لياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاجوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو أنتي هرون) فأنحرف على الابتداء

والى هذا أشار الموضع بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أي التجاء فشاذا لا يقاس عليه أو الاضافة وعلامة منوية أي خطا لمن سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الخضر في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكأله أرادوا الحق بها وكون ذلك بلا شرط والافسياني في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام فالثاني انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غير غفل عنه الناظرون في المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وما صله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فقدر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فان فيه خفاء والذي يظهر لي ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه الخضر في حاشيته وحاصله وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فواذا لم يضاف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم يتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه قائل

(قوله تسع وتسعون نعمة) رأيت بخط بعض الفضلاء مائضة نعمة تميز ونقل عن شيخنا الشنوائى ان العامل في نعمة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحر وفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرفع لا بهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعمة تسع وتسعون والرفع لا بهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله) وما يحتمل الاوجه الثلاثة (الح) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة كما قال اللقاني (قوله) وجوابه أنه يغتفر (الح) هذا الاعتذار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ ذهابا في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف ان الواو انقردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فاعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه ما عارض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فان اللبس ما مون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلهما الرفع وهو ليس

معطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرقة والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولا مهابا وبالسكون عند الخليل ولا مهابا (قوله) حالة اقصر ادها قال الدنوشى يحترزه عن حالة تنبيه أو جعلها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يربطها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالباً ومن غير الغالب أنا لله ذوبكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا

وعلا مرفعه ضمة مقدرة على الخافض من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعمة فانى يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لا أملك الانفسى وأخى) فانى يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعهم من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضع بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى لوجه الثانى أن يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفسه فهو على هذا من عطف الجملى وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثانى ان يكون معطوفا على نفس وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المحرورة باضافة نفس الياء وهذا الوجه لا يميزه جهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتنبيه والجمع تبعاً لاصوله حيث اقتصر على قوله وشروط ذا الاعراب ان يصفن لا * ليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة أفرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها خاصة والاشتراط تخصيص ما ليس بمحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى وأخواته (لزمها الواو) في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجر (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى فاما كرام وهرون رأيتهم (فحسى من ذى عندهم ما كفايتا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معربا ورواه غيرهما بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في البحر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يحز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمرة شذوذا الى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم (قوله فاما كرام الح) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم ما يكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ الحاشية وعليه شرح التبريزى الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولاً لفعل محذوف مبنى للفعول أى فاما تقصد كرام كما قدرنا في قوله لا تجزى ان منفس أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما اتى في قولك جاء اما زيدوا ما عمرو وان الاسم خبر مبتدأ محذوف أى فالتاس اما كرام بدليل قوله واما التام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذى زعموا بالجلتان أتيتهم وعذرهم صفتان وقوله فحسى البتة أى فكافى من عطائهم ما يكفينى لحاجتى أى لا أتبغى منهم زبانا على الحاجة ولولا هذا التاويل لفقد الاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا قايلا في البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالطرف كما وصل به الذى في جا الذى عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذ لا قائل بالفرق

(قوله الخوف فم الصائم) الخوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام راحة المسك للخوف في الاخرة فتطاولوا به مسلم الخوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والاخرة لباروا السمعاني من حديث جابر أعطيت أمي خمس خصال ثم قال وثانيها أنهم يمسون وخوف أعواهم أي طيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم حين يخاف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخاف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفاً شاع به على صاحبه * (فصل) * (قوله والا فصح في المن النقص) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في المن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاها عن أبي البقاء في الباب والاندلسي في شرح المغصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قوله من هو أن لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومرت بهنيك وهنوان فيجرب به مجرى الأب اه ومن خطه نقلت ١٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي

إذا رأيت الرجل يتعزى بعزاه الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنواحم ن عن أبي فان صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والا فلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه بمقتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعجب في الأكثر لكن المصدر ساكن

محالة الجرح لانه محل السماع (واذا لم تقارق الميم القم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفر د أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم في القم حالة الاضافة للضرورة فتحو * يصبح ظمآن وفي البحر فقه * خلافا للقباسي وورده قوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم أي طيب عند الله من ريح المسك * (فصل والا فصح في المن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (في عرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في المن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاه الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضع في شرح شواهد ابن الناطم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من اتسبب واتسمى وهو الذي يقول يا فلان لتخرج الناس معي الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزأ به ولا تحييه الى القتال الذي أراد أي تمسك بذكر أبيك الذي اتسبب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا فحييت ولا تكنوا أي لا تذكر واكنية الذكر وهو المن بل اذكر واه صريح اسم الذكر وهو الاب وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعد هاتون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل المن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا اه وهذا من ورأيت هنام ورت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل * عايستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضع في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ والحكم) وهو المراد بقول النظم * وفي أبونا اليه يتدر * فتقول هذا أبك وأخك ورجك ورأيت أبك وأخك ورجك ومرت بتابك وأخك ورجك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رواية يمدح عدى بن حاتم الطائي (بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابهه فساظم) فاه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فساظم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فساظم في وضع الشبه في موضعه وقيل فساظم أبوه

ومن باب منع لغة قديمة وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في حين أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع وإذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لا أعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذا الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتامل اه ولا وجه للامرب التامل مع اشتها ما ذكر من التأويل * (قوله باباه اقتدى عدى) قيل ان كان هراثم شيلا فسلم أو استشهدا فقيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقور لا نظر لهذا الا * مال ابعدو ثله لا يتأني الاستشهاد (قوله) وقيل فساظم أبوه (قائه الميدا في) قال المصنف يرد وقول اللحياني ان اسم الشرط عن تاويلهم الم عبد اليه ضمير من خبره اه واللحياني يكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى الحيا في أبو قبيلة ٣ قوله انه أعض الخ هكنا في النسخ وليحذر

﴿الباب الثاني﴾ (قوله من أبواب النيبات) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب عن هذا وبأول لا يجوز ناب عنه نياية قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثني الخ) قال اللغوي هذا الحد صادق بالضمير في أنتم ألقائكم وبأثنين واثنين اذهى معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأ وأمرأة هو يمكن أن يحيا بان المراد بقريته ما اشتهر من شروط المثني عن اثنين معربين فلا يراد بالضمير وظاهران المراد اثنين من لفظه فلا يراد اثنين واثنين أن ذكر رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين واثنين وقال الدونشري معنى لاثني لشخصين أما مذكرين أو مؤنثين أو مؤنثات أو مؤنثات أو مؤنثات تعريف المتعاطفين وتذكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال لزرقي في جنح... وإذا نسي صنوا التيس بالجمع المذكر والقرائن تميز بين ذلك وفي كون ذلك من الالباس نظروا وناما هو من الاجمال والفرق بينهما ان في الاول يشاد الفهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يشاد الى شيء بل يقف لاستواء الامر من عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناطم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان عليهما لان شفعهما مقابل الفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني) هو جدي بعد هذا في بعض النسخ وغايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه قال الدونشري وجه التجوز أنه أطلق الاب مثلا على الام ٦٦ ثم ثني ولكن فيه حيث تدل على حقيقة ومجاز ويأتي انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب

الاب والآخر والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

﴿الباب الثاني﴾

من أبواب النيبات (المثني) هو في الاصل المعطوف من ثبوت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثني وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاثني لاثني لاثني أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتثنية اسم للشئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي أراد ان النحويين يسمون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني وغايته ان هذا مثني في أصله تجوزاه هو صرح المرادى بأنه ملحق بالمثني ودخل فيه أيضا تشنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزبدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (المندان) المسلمتان وتشنية الجمع المكسر كالجملان وتشنية اسم الجمع كالزبدان وتسمية اسم الجنس كالغنمان ثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشئ في أول أحواله وهو الرفع واقتراها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التشنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجري وينصب بالياء المقنوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثني مع قوله وتختلف اليافى جميعها الالف * جروا ونصب ما بعد فتح قد ألف

اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتشنية الجمع) قال الزقاني هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط (قوله وتشنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تشنية هذه الأمور المذكرة وشروط الافراد التي يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه واحد شرطا في صحة التشنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فذلك كان تشنية اسم الجمع أكثر

من تشنية الجمع قال ومن تشنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فثنين يوم التقي الجمع ان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قبل علامة الاعراب لا تكون الابدغام الكلمة وأنتم أبرزتم في الاسماء الستة والمثني والجمع وحضورها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكامل حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحر كات فلا بد أن يكون على حروفها الآخر ومحل الحزكة بعد الحرف فتكون الحزكة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحر وف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحزكة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه معارن له كما قال السخاوي في نوحيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثني على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثني العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل * أجيب بان المثني لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكل من يعقل وما لا يعقل واحد في المثني ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه محتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افرقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدونشري وجه ذلك عنده انه

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ عند موصلة كذا ومثل مذهب في المثني مذهب في الجمع على حده ويبتل مذهب الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولنظر هل يمكن الفرق على مذهب اولاه وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدان ومررت بالزيدن قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يشي الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يشي أن لا يكون اسما يراد به الاسم عراقي كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغني عن تثنيتهما بسنة ومثانية ولا لفظ كل وبعض ولا تشي الكنابات عن الاعلام نحو فلان وفلان لا تقبل التنكير لانهما لا تقبل الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يشي المثني الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثني والجمعوع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتراط الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثني والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به اذا اعراب اعرابهما اللزوم المحذور فيه فان اعرابا تحرركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يشي المبني) قال الدنوشري ليس من تثنيته يازيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثني والجمع لا من تثنية المبني وجمعه وامانان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لا لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد بسبب الاعراب وهو التثنية على المبني في اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لانهما يات على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يدفع قول الزرقاني وأما نحو يازيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان ياء انما دخلت على مثني وجمع فان قيل كل من المثني والجمع معارض البناء

ويشترط في كل ما يشي عند الاكثر من ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يشي المثني ولا الجمعوع على حده ولا الجمع الذي لا يتغير في الاحاد الا في الاعراب فلا يشي المبني وأما نحو ذان وتان واللتان فصيغ موضوعة للثني وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يشي المركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يشي العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يشي الخامس اتفاق اللفظة وأما نحو الابوان للاب والام من باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يشي المشتركون ولا الحقيقة والحجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فساد السابع أن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فلا يشي سواء لانهم استغنوا بتثنيته عن تثنيته فقالوا ان ولم يقولوا سوا آن وأن لا يستغني عما لحق بالمثني عن تثنيته فلا يشي اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يشي الشمس ولا القمر وأما قولهم القمر أن للشمس والقمر من باب المحازفة استوفى هذه الشروط فهو مثني حقيقة يعرب بالالف رفعاً وبالياء جر أو نصباً على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائماً ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجزاء للمثني مجرى المفرد قاله المرادى في شرح التسهيل (و) المثني الحقيقي (جاءوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألقاظ) اقتصر عليها في النظم (اثني واثنتين) في لغة الحجازيين واثنتين في لغة التميميين (مطلقاً)

فيما ذاته مبنية لا اختصاصها بالاسماء المعربة فباللها هو مبني بطريق العروض فاجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لو جودها في الافعال وحينئذ في قول الموضع فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثني) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يشي المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقيدي كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يشي كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذومضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله من باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبيننا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازاً وجود علاقة المراد بقياسيته (قوله ولم يقولوا سوا آن) أي في الكثير فلا ينافي انه سماع سوا آن (قوله من باب المحاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمحاز سابقاً فليتام (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن جويه في ملحق رأيه موضع يعرف به ان

أفد حبيباً منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغنانى في خدمه خالان لولاهما * ما كنت مقتوناً بعثمان قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعين والجواب ان بعضهم يجعل المثني بالالف مطلقاً انتهى (قوله وجاءوا عليه أربعة ألقاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه جعل ما ذكر على المثني الحقيقي مع ان العرب نصقوا بهما معاصرين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلاً وغيره فرع محمول على هذا الأصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يتأق ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب مانصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنين كما جرى في المتن الحقيقي وأما كلا وكتافن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سياتي في كلامه (قوله الى ضمير تشنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافة ضميرهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكتافهما وفي النظر نظر انتهى وخرج الضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اننا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل محاقبه منزلة الجزء فيلزم اجتماع تشنيين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التشنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يتوخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التشنية اذا أريد بالاثنيين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد نسبة الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح الملححة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد بانحادهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالماضف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بمالك أو غيره كعبدى المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما الآن ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى السكينة بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين

فتعاروا ثلثهما انه يشكل بما أجازته الشارح وغيره من جاء الزيدان تقسأهما الان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منهاها معنى الذات وبان من أجازتم أجازها ومن منع هنا منع هناك لانه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها ورابعها انه يجوز جامع في رجلان اثنين وفي القرآن اثنين اثنين فلو كان لفظ

سواء أفر دأور كما مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمير ويمتنع اضافة ضمير تشنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأقان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التشنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح الملححة (وكلا وكتا) شرطان يكونا (مضامين لمضمير) تقول جاء في الرجلان كلاهما والمرأقان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأقين كليهما ومرت بالرجلين كليهما والمرأقين كليهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاجوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصورة تقول جاء في كلا الرجلين وكتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكتا المرأتين ومرت بكلا الرجلين وكتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كاف عصا وألف كاتا كالف حبل ووزن كلا فعلى كهي وألفها قيل عن واو لقلبها في كاتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التشنية عند سيبويه اذا سمى بها وزن كاتا فعلى كذكري وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جنى او ياء وهو اختيار أبي على والفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمير هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقا ان أحدهما الأعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الأعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلخارث حكاهما القراء ويلحق ايضا بالثني ما سمى به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويحذف وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلما فيعرب بأعراب ما لا ينصرف العلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

اثنين متحد المعنى مع المتن لا يمتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخامسها ان الاسم المتضام معني المتضاميين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كاتا للتانيث وتأوه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محتلفة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ومجاوب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو لقلبها قاء الخ) قال الدنوشري ينظره الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو ما ذكره أبو على في كاتا انتهى ورأيت بخط المصنف مانصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاث عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لثلاث تختلف مع كاتا فان لامها عن واو مثل تجاه وراث ونبت وأخت لا عن ياء كثنان اذ لا تأتي له وأما الامالة فلا كسرة أول الرجوع اليها عبر او نصب او ألف كاتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لانه والتاء للتانيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعمل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على انما أبدلوا لام كاتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا لا ترى انهم قالوا أحسد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة)

قال الدوشري قد يقال كيف تدخل ال مع انه علم * قلت دخلت ضرورة (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذي على هجاءين) قال الدوشري أي على حرفين وهما الواو والياء في غيره وقد يقال الهجا أن الواو والنون رفعوا والياء والنون نصبوا جراً (قوله كالزبدون) قال الدوشري مثل هذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا كما قد قولنا من غير عطف أخرج زبدون زبدون زبدون ولا كما قد يخرج زبدون زبدون زبدون بشرط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الأعراب والأفراد والتكثير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحدها كقاء بمحذ المثنى لانه يعلم من المقابلة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه أن هذا الحديث تناول الجمع المكسر فلا بد من زيادته ولم يتغير بناء مفردة ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تكثير مفردة أولاً * قلت وهو عجيب فإن الشارح في شرح الأزهري في باب الفاعل نص على تكثيره (قوله وهو معرب خلاف الزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبني وبناءه على الواو في جاء الزبدون وعلى الياء في رأيت الزبدون ومررت بالزبدون (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة) (قوله لوجهين) أحدهما أن المثنى الخ هذان الوجهان غير ما أشار إليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وخصاله أنهم أبوهما الفتح قبل ثاء المثنى أشعاراً بأنها منقلبة عن الألف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الألف وهذا أولى من ٢٩ الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح

نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه إشارة إلى أن الفرق إنما يحصل بمجموع الأمرين وهو كذلك وإنه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع إذا دخله أهلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للإضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف في نحو مصطفي

* ألا ياديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تشية سبع (الباب الثالث) *

من أبواب النيباء (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزبدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثالي مع الجار مرفوعاً لانه أول أحواله وهو معرب خلاف الزجاج (قوله برفع الواو) المضموم ما قبلها الفظ انحوا جاء الزبدون أو تقدر انحوا أنتم الاعلون (ويجوز نصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظ انحور رأيت الزبدون ومررت بالزبدون أو تقدر انحور رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبياجر وانصب * سالم جمع عام ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانه أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فإرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح مع ابن جني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

تحذف في الجمع وتقلب التشية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجرو والنصب المصطفين بياو واحدة وفي المثنى المصطفين بياين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الإشارة بهذا الجمع تختمل أن تعود إلى جمع المذكر السالم في قوله بآب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجرو والنصب بالياء في قوله فانه ترفع الخ وأي كان فهو منقوض أما الأول فان أهلاً ووبلاً ونحوهما بمتناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلا مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلأن الأنواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان قيل نختار الثاني ولا نقض بالأنواع المذكورة لانهما محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحمل على المسكول في وجوب الزكاة لساواته له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالجاء الأنواع الثلاثة في ذلك الأعراب يتوقف على وجود شرطه فيها وإذا لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى ويمكن أن يختار الأول والثاني والمشار إليه جمع المذكر السالم أصالة أو الذي برفع الواو ويجوز نصب أصالة والقرينة على ذلك قوله وجلاو على هذا الجمع الخ وإن كثيراً من الجماعة يقولون باب جمع المذكر السالم وما أحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في القياس الأصولي لا النحوي فان الشرط فيهما إنما هو التساوي في علة الحكم فقط كما هو الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

تقدمت في المتن فاتها شروط هذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرط واحد وهو عدم الترتيب كما يأتي وقال اللغاني الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا آتينانا طائعين ولا يخرج منه منزلة العاقل عن ذلك أي عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقاني قال بعض شراح الألفية الخلو من تاء التانيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين انتهى وسياتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدنوشري مرآة بناء التانيث الموضوعه وان لم تستعمل فيه ليصح استخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتا كيد المباعدة وقال أيضا لو سمي مذكرة بثمة وعدة محذوفت لامه أو فاءه جاز جعله بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحق عدد حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبت عنه في حاشية القاموس (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقاني وفيه اشارة الى عدم اصلها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا نسلم الهزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتي ولو سلمت في الجمع التيسر بالمفرد عند الاضافة نحو عندى جراء القوم (قوله فلو كان نحو ز ينباخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص ز ينبا بالذكري شعرا ان حائض لو وصف به مذكرة لا يجمع وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشري قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا يجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون مذكرة والباري جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمدكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف به كبر ولا تانيث وقال كان المناسب ان يقول او ينزل منزله كما في التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتزيله منزلة من يعقل ثم ان كلاما من التذكري والعقل بالنسبة الى الصفة

يكفي فيه البعض قال الرضي واعلم ان التذكري غالب للمؤنث فيكون البعض مذكرة نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا آتينانا طائعين وفيه مخالفة

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لامن الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجمع فيها مع اعلام التانيث والتذكري ولو حذف التاء التيسر بالجر دمها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كجبل وحجراء علمين لرجلين فانها ما يجمعان هذا الجمع محذوف المقصورة وقلب الممدودة واو افعال المجلون والحراوون الشرط (الثاني ان يكون لمدكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو ز ينبا) لاصفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يتيسر جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو ز ينبا علما لمذكرة جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم التيسر فلو كان نحو زيد علما لامرأة متنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقل (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق عالما لكاب وسابق صفة لغرس) لعدم العقل فلو كان واشق عالما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

لما مر عن اللغاني وما ذكره عن الرضي صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى

كل

ان بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وهذا رد السمين على أي البقاء في اغراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظر الى أن شرط الجمع ان يكون مفرد عاقل بالفعل وما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون أماعلم) قال الدنوشري اعترضه الدماميني بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم في الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاءه والجواب ان العلم شرط في جواز ايراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضا حجة انهم شرطوا في مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التذكير فلم يزم أنه اذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشتر المصنف ولا الشارح في هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة في المتن في هذا الجمع وبان هذا الايضاح قول الدماميني في سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسال ما أمر شرطه وجوده * لا مرقم تقض النجاة برده فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أيتم حصول الحكم الا ببقائه (قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانه بضد بيان وجه اشتراط العلمية لبيان الثمرة لترتبة على اشتراطها به على ذلك شيئا آخر لا يكر الشراوى وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع اجمعة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالنسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكره قال الحفيد في تعليل اشتراط التذكير وذلك للنسبة بين ما من حيث ان السلامة في الجمع أشرف من التذكير كما ان المذكر أشرف من

المؤنت انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لشرائط العقل (قوله ولا ترجيا) قال الثاني يحمل على ما تناول العذني
 خمسة عشر والا يتعص به كلامه وقال لو قال جزؤه الثاني مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع
 و برق البصر شرق (قوله فانه يجمع أول المتضايقين) قال الزرقاني دون الثاني وانما لم يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلك اذا تعدد هو
 الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع يجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد)
 قال الدنوشري أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعامل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر
 العامل انتهى فتأمل ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد فان قلت أجمع في باب التوكيد لذي يجمع بالواو والتون من أى التقييلين
 أهو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا الى أصله لانه في الأصل أفعل تفضيل
 وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قراءة لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء)
 قال الدنوشري يشكك بدو بمعنى صاحب فانها تجميع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انما تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في
 التاء بقاء صيغة المذكر على حاله حال ادخال التاء وقد يقال أن ذل ليست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذومال فهو ملحق
 بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل للفعل اذا لم يحجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع
 أنه لا يجمع فلوزا باطراد كما زاده ابن المصنف سلم من هذا ولكن هو مراده بقريته قوله فلا يجمع هذا الجمع خرج وصبر وراى وفى
 قوله ولكن هو مراده بقريته الخ نظر اذا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ في الحواشي أن ابن المصنف احتز

بقوله باطراد من نحو
 مسكين وميقان ورجل
 جيد وذميم فاتهم قالوا
 مسكين وميقان توجيئة
 وذميمة ولكن لا يطرده
 ذلك في نظائرهن (قوله
 المقصود بهما معنى التانيث)
 قال الزرقاني مقتضى هذا
 التقييد خروج نحو علام
 ونساب فانهما وان قبل التاء
 لكن ليست التاء التي يقصد

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يحبر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير
 مركب تركيبا ولا مزجا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) عامما اتفاقا لان المحكى
 لا يغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فهما تشبيها بالمحكى في التركيب وقيل
 يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جازوا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فتم من يالحق العلامة بآخره
 فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف وبه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول
 المتضايقين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلاموز يدو غلامى زيد وعن الكوفيين ا جازة
 جمعها معا فيقال غلاموا الزيدى وغلامى الزيدى يكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على
 التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التي (تقبل
 التاء) المقصود بهما معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما تأكيد المبالغة
 لا قصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء لكونها (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء

بها معنى التانيث وحينئذ قلوا قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام
 ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بهما معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة تخرج بقيد الخلو من تاء
 التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع
 نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو ملحمة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن
 أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدى فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء قلت كيفية اخرجهما به أنه يصدق
 عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بهما التانيث بل يقصد بهما تأكيد المبالغة ونقل الدماميني
 عن شرح التسهيل عن الموضع في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطاً وانما هو بيان محل ما يجمع
 هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأى فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث مع
 انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابة ونسبائى في صيغة المبالغة أنه يجوز
 أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أنا فى أنهم مرتون عرضى * وقد يقال ضربايون ومضرايون الخ فليتأمل هذا المقام عني أن
 ينجلي عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولها لها فافرض في الاستعمال
 ومدار هذا الجمع على قبول مفردة اذا كان وضعا قد بر (قوله لا قصد معنى التانيث) قال الزرقاني بل لتانيث اللفظ لان وضعها
 للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتقاء القبول المذكور يصدق
 بصورتين كونه ذا مؤنت ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنت له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

وان لم تقبل الصفة الثانية فبشرط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي بما هو صفة خاصة بالمد كرفاته يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس يقابل للتاء ولا دال على المقاضاة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون افضل لان افضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظرا لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قواه نحو جرح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبسع موصوفه في الغالب (قواه لان جرح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جرح وصبور اكان حسنا اه ونصب جرح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقليل جرح يحون في المذكر جرح يحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على

الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما يقال اسم جمع صاحب لان صاحب صفة وأول وليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الجمع ان يكون الجمع أز يد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البذل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البذل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع

المذكورة (فجواثم) من المجرى (ومذنب) من المريد تقول قائمة ومذنبه (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (افضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جرح) بمعنى جرح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأجر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جرحا وصبورانما يستوي في المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأجر مؤنثه جراء فلا يقال جرح يحون وصبورون وسكرانون وأجرون كما لا يقال جرح يحات وصبورات وسكرانات وجراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

(فصل وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تجميع نبيه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلوانه أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جوع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جعالة لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جعالة هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضع هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التبريل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممتها بعشر فتم سبقات به أربعين ليلة فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مشكينا ذرعا سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخيه تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جوع تكسير) تغير فيها بناء الواحيد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة بنون كما يقال في تشيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تشيته لعله تصري يفية أدت الى حذف

لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جوع تكسير) قال الزرقاني من جوع التكسير ذو ولا نه جمع ذو فهو من الهمزة جملة الملاحقات (قواه وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا للبعد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جمعه جمع تكسير (قواه ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذف لامه التخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحدوف لعله كالتأنيث فلم تات الهمزة وأما التشنية فلورجعت الواو لم يكن هنالك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلوحذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها القاسكون ما بعدها كما في بيان ولوحذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان السكف بخلاف بنون فليست امل وقال بعضهم ان الهمزة ان الجمع لما كان ثقيل لا تخفف بخذف الهمزة بخلاف التشنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جوع التكسير الاعجميين ونحوه من كل منسوب حذف ياءه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولوتر لسانه

على بعض الأئمة من وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهزة وقول الشاعر تهذنا فاعدا رويدا * متى كنا لملك مقبولا
فانه جمع منسوب وأصله أنجمي والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند
البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتون جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقري نفق فحذفت ياء
النسب انتهى بتصرف في آخره هذا كلام الدتوشى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصريفة لعلها والله تعالى أعلم
الاتقال من الكسر الى الضم لان الساكن جاز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظرقان الانتقال المذكور ولو وجد كان له نظير نحو
المشمس أو أنا قول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من أنان وقيل ثمان التليس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا
القال غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذا الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) أى
وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس
ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنتين لخروجهما على الضابط
وكان الاحسن التصريح بانخرجهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى
وهو حسن والتصریح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذهم وتوجيه شذوذهم بما ذكره قاله المكودي وكثير من شراح
الافية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني نظره فانه شائع لا مطرد مع انه ينافى قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع
الاطراد فيه ما اتفقت فيه

الشرط مناف له قال في
التسهيل وشرحه قوله أعرب
من هذا الجمع غير مستوفى
الشرط فسموع أى
يقصر فيه على مورد
السماع ثم قال وشاع هذا
الاستعمال أى الجمع بالواو
والنون أو الياء والنون
فيما لم يكسر عما حذفت
لامه وعوض الخ انتهى
ويمكن أن يجاب بان المراد
بالاطراد الاطراد اللغوى

الهزة (واحرون) بكسر الهزة وحكى يونس فتحها أيضا وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود فخرية كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرية كما يفهم من قول الجوهري
كانه جمع أحرية وعلى هذا يشكك المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
أصله وهو أحرية فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا
(وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكوتهما وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق اعواد منبر
الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولا مهاو أو هوا لقولهم
سنوات وسنات (وبابه) الجارى على سنته وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم
(ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسير اعراب الحركات (فكوعضة وعضين)
وأصل عضه عضه بالهاء من العض وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله
عضوم من قولهم عضيته تعضية اذا فرته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المقرق فعلى
الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيه وعلى الثاني واو ويدل به جمعها على عضوات فكل من

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والافكان
يعبر بالقله كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم ان جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوفى الشروط قليل فيشمل ما قلناه
من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع
غير مستوفى الشروط فسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال
فيما لم يكسر من المعوض لانه هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التنافي بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذ من شيخه اللقاني فانه قال
عنه قول المتنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما اتفقت فيه الشروط
متناف له وفي قوله ومن كلامه علم الخ نظر لان ما خرج عن الضابط مما لم يكسر عما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما
صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل لما يقتضى ان ما خرج عن الضابط مستوع ودل لا يستلزم القلة لما عرف ان من المسموع ما هو
شائع فلا يلزم ان يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما ما خرج عن باب سنين والخاصل ان ما خرج
عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ فسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين
الذي صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوها بالشذوذ دون
أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين بقوله ولم يكسر تكسير اعراب
ما حركات) قال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي حذبه باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثي حذفت لامه وعوض

لهاهاه الثاني استكنه مكسر فاجاب بما ذكر (قوله لم يثبت الخ) كم معمول للثبت وعقد تمييز لكم (قوله فسا الذين الخ) اسم استقهاهم مبتدأ والذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أي مسرعين حول الشوعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعز بن صفة الخ) مبنى على ان الوصف بوصف واعرابه مكي حال من الذين أيضا (قوله وشذلدون) قال الدنوشري مثله رقاة ورقون وهي الدراهم المضروبة فهي محذوفة الفاء كلمة فجمعها ٧٤ بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثله وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع

أوراق ووراق كالرقعة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثنين وعز بن (قوله وهي المساوي في السن) قال الدنوشري في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لالديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاقى تغليط العرب وهم أهل اللسان ضاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجهها للغلط وقد يقال الواو التي هي الفاء ردت في التصغير ولكن هي في غير محلها بعد ياء التصغير وقلت ياء وأدغمت في ياء التصغير وسبب قلب اياءه واجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا

التصغير والجمع يردان الشيء الى أصله (وعز وعز بن) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعز بن الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليها الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم التاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبي من ثبتت أي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء وأما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يشوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام أيضا من ثبتت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور هاء نحو وعزة ومضمومة هاء نحو وثبة فان كان مفتوح الفاء كسرت فآؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عشرين وعز بن وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثنين بضم التاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعزة في التثنية (قال الله تعالى لم يثبت في الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جر الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء قبل الذين كفروا قبلها مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعز بن صفة المهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التثنية لابل بالالف والتسعة نحو وانقر واثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو مرة لعدم الحذف ولا في نحو قاعدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلها ما وعدوزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاسه ثقلت الكسرة على الواو فثقلت الى ما بعدها ثم حذف الواو وعوض منها الهاء وشذلدون جمع لدة وأصلها ولدوهي المساوي في السن فان كانا علمين لم يذكر جمع هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (في نحو يد ودم) لعدم التعويض من لاهما المحذوفة وأصلها ما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختار ما بن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجار بردي وحذفت لاهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبوز وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبوز وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما هو لم يعوض منها شيء (ولا) يجوز ذلك (في اسم وأخت وبنيت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها همزة في أوله وأما أخت وبنيت فظاهر كلاهما هنا ان أصلهما أخو وبنو حذفت لاهما وعوض منها فاءا لتانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب بحرف ورة وهاء التانيث بوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنيت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا تاء لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضع عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها التانيث وسياتي قول ان التاء فيهما لا الحاق بجذع وقل الحاقا لثني في باثلاثي (وشذ بنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنون لان مؤنثه بنت ولم تر هذه

وجه الحكم بالغلط والقلب الممكن في كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعاه اعتدى الغلط على اقرار التاء اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحذر ذلك (قوله وضعفه الجار بردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل واجال أولا (قوله فاعلم سمو) قال الزرقاني وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلها أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ينظرهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر ياء بنو (قوله ولا تاء لا تبدل في الوقف هاء) قال الدنوشري أقول صلاته عدم ابدائها

المذكور لا يقتضي أنها ليست للتأنيث كما في منلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجدها
 الهاء بعدها تنقص قولهم شوها بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك أنهم
 قالوا في يدع أنه فتح حرف الحلق وحل عليه يذر لشار كتبه في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصدهم التأنيث أي
 يكون عوض الهمزة وجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جوع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه
 مسامحة إذا غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هـ هذا الجمع كونه مرد
 بمعنى الوصف كقولهم

الحمد لله أهل الحمد وكونه
 في الواقع للعقلاء هـ وفيه
 أن أهل الوصف لم يستوف
 أيضا الشروط لأنه لا يقبل
 الفاء ولا يدل على التفضيل
 (قوله قال الله تعالى ان
 كتاب الابرار الخ) في
 الاستدلال بالآية على كون
 علي بن اسماعيل على الجنة نظر
 إذا ظاهر منها أن علي بن
 اسم الكتاب المرقوم الآن
 يقال ان في الآية حذف
 مضاف أي محمل كتاب
 بدليل ان كتاب الابرار لفي
 علي بن وقال الراغب قيل
 هو اسم أشرف الجنان كما أن
 سجين هو أشرف النيران
 وقيل بل ذلك في الحقيقة
 اسم سكانها وهذا أقرب
 إلى العربية إذا كان هذا
 الجمع يخص الناطقين
 والواحد على ومعناه أن
 الابرار في جنة هؤلاء
 فيكون كقوله أولئك الذين
 أنعم الله عليهم الآية (قوله
 ويجوز في هذا النوع)
 قال الدنوشري ظاهره ان

التاء تلحق مؤنثا ولا مذكره محذوف الواو الجوهرى (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشقة) وان كانا
 محذوفين للام معرضا عنها هاء التأنيث (لأنهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت
 (على شياهو) شقة كسرت (على شقاء) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصفة فلما لقيت
 الواو والهاء لزم انفتاحها فأنقلب ألفا فصارت شاة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث
 وأصل شياهو شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شقة شقه فحذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض
 منها هاء التأنيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شوية وشقية وتكسيرا هما على شياه وشقاء
 والتصغير والتكثير يردان الاشياء إلى أصولها وزعم قوم أن لام شقة واو لقولهم في الجمع شقوات قال
 الجوهرى ولا دليل على صحته وإنما لم يجمع بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرا هما عن تصغيرهما
 وشذّبون جمع طيبة فانهم كسروها على طبا ولا ما واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء
 المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبوة لقولهم ظبوة إذا أصبته بالظبة (و) النوع
 (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جوع تصحيح لم تستوف الشروط) المقدمة في الاسم (والصفة كاملون)
 جمع أهل وهم العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلاؤه ابلاليسا علمين ولا صفتين
 ولان وابل الغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفة موصفة جمع أهل في
 التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهلهم أبدا
 (و) النوع (الرابع) ما سمي به من هذا الجمع (المستوفى للشروط) (و) من (ما ألقى به) (فالثاني) (كعليون)
 فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي علي بن وما أدرى ما عليون
 وهو في الأصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزوى عن
 تونس أن واحدا علي بن على وعليه وهى الغرفة (و) الأول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعربان
 بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حيثئذ (ويجوز في هذا النوع)
 المسمى به (أن يجرى) في الاعراب (يجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء)
 في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول
 هذا زيد بن وعلي بن ورأيت زيدا وعلينا ومرت زيدا وعلي بن وعلي بن فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعراب
 اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومرت بقنسرين وإطلاقه تبع للنظم في قوله
 ومثل حين قد رددنا الباب محمول على المنصرف بقريضة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين إلى التشبيه
 بغسلين لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زائدتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب
 بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف
 ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والافلا يعرب بالحركات (قوله تبع للنظم في قوله ومثل حين قد ردد) قال الدنوشري فيه نظر
 لان كلام الناطم في باب سنين لا في ما سمي به أو في جميع الملاحظات لاني ما سمي به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناطم في غير
 حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيرها إلى قول المصنف وبعضهم يجرى يدين وباب سنين الخ
 لأنه شرح لقول الناطم المذكور (قوله ذا زائدتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزائدتين والافالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما
 من الكامة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحافظي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسسته

فخرج منه شيء فهو غسيل أي فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل
يعربون لكان أولى لأن فونه زائدة وقد عاب هو على السير في تمثيله بزيتون لاصالة تونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود
ليفيدا المثلية لزوم الياعوقد جمع هنا بينهما (قوله هذا باسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد باسم
كصاحب أو عالم ولا نظيره سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للشايخ والصداع البلغمي
والزكام وذرس حقيق يابس على الشعر الأسود يبيضه وشرب أقية من ماء حقيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نرف الارحام انتهى قال بعضهم
وما قاله الشارح في باسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم
جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد بالواحد باسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام في ما سمي به ودخول الالف انما هو
على ما هو اسم جنس للنبات الخوص على انه يجوز التسمية بما فيه ال والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالمطرون (قوله عربون) قال
الدنوشري قال الدنوشري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضمة العين واسكان

الراء وعرب بان بالضم
والاسكان أيضا وابدال
العين همزة مع الثلاثة
ومن تحن العوام عربون
بفتح العين واسكان
الراء و مراد الموضع اللغة
الاولى وظاهر كلام
الموضح انه لا يمنع الصرف
مطلقا بل ينون وينبغي
تقييده بغير نحو الهمجي
ككافي الوجه الذي قبله
وكان ينبغي للشارح ذكر
وقد يقال الشارح أشار
الى ذلك بقوله ويحتمل
أن يكون من باب هرون
(قوله منونة) أي ان
خلت من مانع للتونين
ككافي المثال (قوله ويقدر
الاعراب) قال الدنوشري

للعلمية وشبه العجسة كحمدون قالوا هذا باسمعون يضم النون من غير تنوين أو مجرى مجرى
(عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على
النون) حال كونها (منونة) فنقول هذا يزيدونا ومرت بزيتون (كقوله)
طال ليلى وبت كالمجنون * (واعترتي الموم بالمطرون)
بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ومحمتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في
حواشي الصحاح انه لا يذهب الخزازي رداعلى الجوهرى حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت
الانصارى والمطرون بالميم والطاء المهملة وموضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ما طر
مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تازمه لواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح
من كلام العرب وتظهر هذه من يلزم المثني الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد
ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد تربت في دير خراب عند المطرون
(ولها بالمطرون اذا * أكل النمل الذي جمع)
الرواية بفتح النون في المطرون وتقدم انه اسم موضع أو رده في الصحاح في فصل النون من باب الراء
بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر ل ل القتح قاله الموضح في
الحواشي والماء من لهاتعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرقه في البيت بعده
والباء الظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرقه وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل
يخزن ما يجمعه تحت الأرض ايا كلة أيام الشتاء والخرقه بكسر الخاء المعجمة ما يخترق من الثمر أي
يحتنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بينين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجري غسيلين) في لزوم الياء
والحركات على النون منونة فالباء على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم القراء ولا تسقط

الظاهر في المثني حيث أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو
ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه
الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبتته المصنف من أن
أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحذر ذلك ونظيره ل يجوز كون بالمطرون خبرا عن خرقه
ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام
عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالمطرون متعلق
بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو كما تقول لي في مصر خرقه فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قواه وقت أكل
النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن اجح لامد كوروا لافالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الايتان بالواو دفع توهم
اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو قبلها الياء على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق
فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية
(قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينتظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا وانما تنون النون على لغة

بني ثم فهل يعزب بالحركات الثلاث على النون أو يعزب عليها اعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينو به بحركة بالكسرة وظاهر كلام القراء أنه يذعه الصرف فيجرب بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعزبون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلانه مكرر مع ما تقدم واما ثانيا فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر يجعل لامها واوا دائما

ويكون ذلك محسوبا عنهم (قوله ولو كان) (الذهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرة عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في فهمه فليتأمل (قوله وهذا) أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصدها قاله شرح النظم (قوله ضار بين القباب) قال الدنوشري نقل الدماميني عن ابن ابي ازيه مجتمعا ان الاصل ضار بين القباب فحذف اللام وبقي القباب مجرورا بهامع حذفها وورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن ابي ازيه اورد تضاده وليس كذلك لانه بعد ان ذكر

النون للاضافة (قال) (أحد اولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه) (وكان لنا أبو حسن علي * أبا براون نحن له بنين) الرواية بنين بالباء والاعراب على النون (وقال) (الصمت بن عبد الله بن الطفيل دعاني من نجد فان سنينه) * لعين بن ناسيبا وشيئا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه بالفتحة لا الياء والالقاء فان سنينه محذوف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعزبون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذهب من الكلمة ولو كان الذهب موجودا كان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه أتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلقظ الاثنين على عادتهم وشيئا بكسر الشين جمع أشدب وهو طح من الحرو بالياء ومردا حال من مفعول شيئا (وبعضهم) أي النجاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الباء والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم و) (في كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرده (ويخرج عليها قوله)

ربحي عرندس ذي طلال * (لا يزالون ضار بين القباب) الرواية ضار بين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضار بين معرب بالفتحة على النون كمساكن لا بالياء والاحذف النون للاضافة وقيل ضار بين وورديانه محتمل أن يكون الاصل ضار بين ضار في القباب فحذف الباء الذي هو ضار في دلالة المبدل منه وهو ضار بين عليه قاله في المعنى ويحتمل أن يكون الاصل ضار بين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضار بين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدي اليامين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشدید القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة المحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم وماذا تبغني الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعرابوبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله نزاة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخر كما يفعل في قتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) * في حكم حركات نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها في النظم بقوله ونوع مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسرة نطق ونون ماثي والمأحق به * بعكس ذلك استعماله فائتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجود لنا في الثاني من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمر ويل ضارب عمر فان قدمت فقلت زيد لعمر وضارب جازا انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب * (فصل) * (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشري توجيهه حسن وأما توجيهه تقديم الجمع فلشرفه لا لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي أمثون

المتنى والجمهور فالذى يقوى هذى انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير متضادة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذى المعنى يكون على خمسة اقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكبير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتكبير قد أسقط التنوين للتنا في نحو يا زيد يا رجل بخلاف النون في نحو يا زيد يا زيدا ولا يسقط النون ولا مسلمات لانها ليست للممكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعاً وجراً في الوقف بخلاف النون فانها متحركة وبأسكال المتحرك يكتفى في الوقف وان كان الحرف الآخر كافاً كان ذلك بعد حركات الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الفهم والكسر وقاب ألقاب بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة اقسام ان أراد التنوين المشهور والمخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة اقسام كما ر (قواه وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ لم يعرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التي هي مقابلة للالف في الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع قد) قال الدماميني واحدة قد يضم القاف وتقله عن الصحاح وتقل عن شيخنا الكمال الدميري انه بالبدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشري في نظر فانه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرغوث باؤه مثله والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثه والجمع براغيث ومن أسمائه القند والقند والجمع قدان بالكسر والاهمال يوزن كان والقدان بالكسر وتشديد المهملة قال الرازي بأبى أرقى القدان فالنوم لا تالفه العينان

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبى أرقى القدان * فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقدان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قدنوه وهو البرغوث (وقتها بعد الياء لغة)

لبنى أسد حكاها القراء (كقوله) وهو جيد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوزين استقلت عشية) * فاهي اللمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوزين تشبيهة أحوزي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر

الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوزي

الراعي المسمى بالرعاية الضابط لماولى وأراد بالاحوزيين هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وقاعل

استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجوع عنه على

جناحين فأيضا ههنا الراءى اللمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها

وبعد الالف في لغة من يلزم المتنى الا ان في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينان) * ومنخرين أشبهنا طيبانا

أشبهه ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينان تشبيهة عين وأما طيبانا بفتح الطاء

المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبيهة ظني خلافا للهروي (وقيل)

هذا البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هول رجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة

وظاهر كلام الموضع ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين فانها

محذولة عن المتنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه (ونون الجمع)

السالم للذكر وما جل عليه مفتوحة بعد الواو والياء لا خفة لان الجمع أثقل من المتنى (وكسر هاجا ثري

الشعر بعد الياء كقواه وهو جرح لا سحيم خلافا للجوهري

انتهى بحروفه لكن ليس في الناموس الا القدان بكسر القاف وبالدال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام عرفنا

السيوطي انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميري وانه عزاه لابن سيده في قدوة ولزم من ذلك الاهمال في قدان وانظر

قول السيوطي يقال للثوث برغوثه مع قول أبي حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم يميز بين مذكر ومؤنثه (قوله في لغة

من يلزم الخ) أي لاقى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الا ان على الاثر انه يطابق (قوله

أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان في البيت شاهدا على رده هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين

بالياء قبل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المتنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة

(قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قواه وظاهر كلام الموضع الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في

اثنين واثنين فلا ترد ولا شك يعتر به بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكور فهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو

أبعد بعدد توهم ساقط لان الكلام في التشبيه التي هي من اقسام الاسماء وأما ذال قوله حكم خاص واسم مستقبل وباب معر فلا يحتول

أرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم أحسنه الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك والتوهم في كلام
الشارح وإنما أراد الشارح أن ظاهر كلام الموضع أن الفتح يجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب المثني بالحروف وإنما قال إن
ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثني الألف كما حل الشارح الكلام عليه في ما مر ومعلوم أن الأعراب على تلك اللغة يحركون كات مقدرة
على الألف كالمقصود قائل (قوله وقابله الموضع هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضع وقد يقال لا تناقض
لأنه هناك عن غير موهنا اختار أنه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جاز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه أنه
ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهد (الباب الرابع) (قوله بالف وتاء) قال الدمايني أي لا أوليتهما به من حيث أن كلا منهما
جاء للتانيث والجماعة أما مجيئ الألف للتانيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيئ التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي
نحو كلمة فانهما جمع كم وكامة وعكس تخمة ونخم أهو في شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ إنما دلوا على الجمع في هذا النوع
بالألف والتاء لغرض الجمعية والتانيث المجازي فيه ولأن كلام من الحرفين قديلا ٧٩ على كل من المعنيين كما في رجال

وسلمى وضاربة
والجمالة * قلت أما
في التانيث فسلم وأما
في الجمع فغير مسلم لأن
التانيث يكون بالتاء
والألف فيخالف الجمع
فلا يفهم من التاء
والألف وإنما يفهم
من أبنية المجموع
انتهى وذكر المصنف
في الحواشي للتاء اثني
عشر معنى ولم يذكر منها
الدلالة على الجمعية
لكن في المصباح في مادة
جل وجعه جال واجال
وجاله بالهاء وياقي قريبا
ما يؤيده هذا وقد دم
المصنف الألف لتقدمها

عرفنا جعفر أوبى أبيه * (وأذكرنا زعانف آخرين)
الرواية بكسر النون من آخرين وهو جميع آخر بفتح الخاء يعني مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن
ربيع وزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل القاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
القصور وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو صحيح
وماذا أتيتني الشعر أعني * (وقد جاوزت حد الأربعين)
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف رأي ابن مالك فحارة حكم عليه بأنه مجرور وبالكسرة وتارة بأنه مجرور
بالياء وكسر النون على لغة وقابله الموضع هنا فاستشهد به أولا على الأعراب بالكسرة وثانيا على كسر
النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في شعر ولا شعر لعدم التجانس
(الباب الرابع) *

من أبواب النيباء (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط
(كهنات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحجرات
أو بالألف المقصورة كحبيبات أو الممدودة كحجرات أو يكون مسماها مذكر كاصطبلات ولا فرق بين
أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبيبات
وحجرات أو صحر اوات فالأول حركة وسطه والثاني قايت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واو ولهذا عدل
الموضع عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع
المذكر وما سلم فيه المقرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيباء عن الفتحة جلالا للنصب على
الحرف كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الأصل وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الأعراب
بالحروف لعلها مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخر حروف تصلح للأعراب (نحو خلق الله السموات)

في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني إن كانت الباء لا لبسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد
مزيدتين لا بد منه احتراز عن نحو أيبات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من
قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قاطم في لغة من ينه (قوله أو بالألف المقصورة كحبيبات أو الممدودة كحجرات) قال الدنوشري يستثنى
فعلان كسكري فلا يقال سكريات وفعلاء أفعال كحمراف فلا يقال حمر اوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو
قياس قول الكوفيين في المذكر وحمل الخلاف ما دام باقيين على الوصفية فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بخلاف (قوله أو تغيرت
الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ يصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مقردوهي ممنوعة وقوله
قبله أو يكون مسماها لو عبر بدله بقوله وإن يكون لكن أحسن لأن بين لا تصاف إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ يحذف
في أو يكون نصبه بدل اشتغال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع يعني المجموع في قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله فأن نصبه
بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء (قوله جلالا للنصب على البحر) قال الدنوشري علل أيضا جل النصيب
على البحر بأن البحر وز والمنصوب فضلتان فليالم يكن لأحدهما علامة تخصه جل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا ينصرف

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدوشري ينظر هل يائي على كلامه في بنات وبنات فيكون مفردا على قوله (قوله وردبانه يلزم الجمع الخ) رده اللغاني بان التاء فيه لمحض التانيث لا للعوض عن اللام لانه حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو اوسع ط قوله وردو اتي بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله اولا وليس الوارد الخ فتأمل (قوله والمطر في الجمع الخ) قال الدوشري يخرج بقواد مقرونة بالتاء نحو سكري وجراء ونحو صبور وصفة المؤنث وحائض وطامث من اوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء كخروج وجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضر اوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحوبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة الفاظ شقة وامة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير ونادر خود وخودات وسماوسات ولا يقال دارودارات شمس وشمسات والشارح كلامه في المطر فلا يرد عليه ذلك اهـ ونظم الدوشري ذلك فقال وكل ما ائت بالتاء يجمع * بالالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة الفاظها لن تنكرا شاة ولفظ امة ثم الشقة * فجمعها بما مضى لن تعرفه وذكر في الجمع ان الذي يجمع بالالف والتاء خمسة انواع وتبعه الفاكهسي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على ان في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال اجد ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عد منهما (٢) الاول قسما برأسه واما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه ايضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالالف كجبل

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر المساقاة من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردودا للام خلافا لاني على في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أولغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا قصار لغات وردبانه يلزم الجمع بين العوض والمعووض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفقا فنحو اعتسكت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الباء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطر دمن الجمع بالالف والتاء المزبدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علم المذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

أو صخر أو يعدد خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حيث نزل على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواجدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

(١١ تصرح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحدا معدودات معدودة لان معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر وأخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قول بل الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يراعى هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت أن قول بل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه يائي على أحوال * ثلاثة تدرج بالمثال ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلماء وتارة تحتسمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مسين كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع دل عليها صفة الايام * بانحر في أشرف الكلام وليس من ذات صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر ما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد (٢) قوله اللذين عد منهما الخ هكذا في النسخ وليحرم

(قوله وحمل على هذا الجمع شيئا ن الخ) قال الزرقاني ظاهرة فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالالف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا عراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسرة في الاء واللاتة ونحوها اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعان وقوله أو معربا عراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بأبقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله أصله ربما يشعر بأنه مفرد وهو مناف لقوله أولات اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الالف والتاء فيه زائدتان لأن كونهما حقا بالجمع لا يقتضي أصالتها ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يشوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا الماسر مجتمع ألفان فيلزم حذف أحدهما ومحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغم في نونها) قال الدنوشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها قليتا مل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمع وأجاب بعضهم بأنه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع فليتامل اه (قوله

فليتامل اه (قوله وبانه لو كان تذكرا الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانا لا نسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها للحج المحال من التذكير في الفصيح كما في الاثر صلي النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلي وراعى رجال قياما

كدرهمات (وحمل على هذا الجمع شيئا ن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحدة في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المتردتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو وبعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين (و) الثاني (ماسمى به من ذلك) الجمع ونما الحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقوله مدغم عرفات مبارك فيها ينصب مبارك على المحال ولو كان تذكرا لجرى عليه صفة وبانه لو كان تذكرا لخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه موقف تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها الخري بالفتح وهي جمع أذرة وأذرة جمع ذراع في لغة من ذكره قال أبو القتيح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الأصل للقابلة فاستحب بعد التسمية (وبعضهم

ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول

البعض أو في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويجههما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما تون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للقابلة قال الشهاب القاضى وقوله لأن تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنون وان فرض أن التنوين للتمكن حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقوله مع أن حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستحباب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح أن قوله تنوينها من اذرعات روي بأوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هنالك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد كونه ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه إلا أنه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيا بقعن الفتحة وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الأول اه وقال في حواشي الحميد وقد وجه الحميد كلام من جره بالكسرة وتلوه تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعات أحدهما بحذف التنوين لانه لا ينصرف

محول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جوفان راعينا الجمع اتبعنا ضمة جوفان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جوفان محمولا على نصبه فراجع هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين فحذف الالف المشبهة في الصورة فراعنا ما لا ينصرف واعرب به في حالة النصب بالكسرة مراعاة جمع المؤنث السالم اه فعلم انه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا يند في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه انما انهم ان البعض الاول لا يعرب اعراب ما لا ينصرف بل يعرب اعراب افعاله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم ان البعض الاول لا يمنع الصرف أي لا يحذف من المنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل ان ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة اوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرب اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرب اعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن خطبه نقلت (قوله يعرب على ما كان عليه) قال الدونشري الظاهر انه ضمن يعرب معنى يمتنع فعداه يعلى (قوله وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف) أي للعامة والتأنيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد تحت جابان التاء للجمع فهي كالواو وكالا فلابد ان يمنع الصرف وانما الوجه ان يعرب بالضم والكسرة كما كان وزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذي ينبغي ان لا يجوز اذا لوجه له حيث نزل نصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتأنيث قطعا وكونها

تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنوينها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك في تسهيله بين القولين وجعل الرابع مرجوحا وبالعكس وقال الزنجشري في فاذا افضم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب انه لا يكون تأنيثا بالتاء التي في لفظها لانها

يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجزى بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسالك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل في المسألة ثلاثة اوجه (وروايا لوجه الثلاثة قوله) وهو امر والقيس الكندي في محبوبته (تنويرها من اذرعات وأهلها * يشرب أدنى دارها نظرا على) الرواية بجذر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه بالفتحة بلا تنوين ومعنى تنويرها نظرت الى نارها بقلي من اذرعات وأنا بالشام وأهلها يشرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يشرب بن عبيد وفي السبعة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكافية عن قوله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناطم وما بتا وألف قد جمع * يكسر في الجرو وفي النصب معا كذا أولات والذي اسما قد جعل * كاذرعات في هذا أيضا قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيباء (ما لا ينصرف) أي ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه طائفتان) فرعيتان (من)

ليست للتأنيث وانما هي والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء اختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لان التاء التي هي بدل من واو اختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأت تقديرها وقال ابن الجوزي الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التثنية مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مبارك فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاءت الحال من واستصعب الزنجشري تأنيثها وليس شي لانه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظرا على) قال الدونشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظرا على وينظر معنى البيت من شواهد العري وقوله وأهلها يشرب كناية عن أي هي يشرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظرا على أي الراي منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره فونظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي مبتدأ وقوله نظرا على خبره وأراد أن القرى من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظرا على أي يرتفع انتهى وهذا ما خوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أي ذوة نظرا ليصح الجمل (قوله وأنا بالشام) أي لكوني باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات *(الباب الخامس)* (قوله وهو ما فيه طائفتان) قال الدونشري انما اكتفوا بعبارة واحدة في بناء الاسم وهي مشابة الحرف من وجه واحد لان مشابة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابة الاسم للحرف فانه ظاهرة

قوية انتهى وبها من نسخة بخط كاتب الأصل اعلم أولاً أن قول النحاة أن الشيء القلبي علة الكذا لا ينشأ عنه أنه موجب له بل
 المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لنسبته بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح
 الأصوليين موجب العلة وإياه عن المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى
 العلتين وتسميتهن أيضاً الكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلّة مجاز لأن كل واحد منهما جزء علة لعلّة قائمة أذا اجتماع العلتين
 يحصل الحكم فالعلّة التامة إذا جموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما اه رضى مع اصلاح خلل فيه
 ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لعلّة مستقلة الجواب عما يقال أن جعل معلول العلتين الفرعية علة أشكال أن الفرعية
 تحصل بعلّة واحدة وكانت الأخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكال أنه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل
 وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الأول ويحجب بأن إحدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة
 والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل، الفرعية بجهتين لا تتحقق إلا بعلتين ويجب أحدهما الفرعية بجهة
 والأخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحد منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان
 المعترتان فلا يرد على الجحد وهندوسلاسل ومسلمات علم مؤنث فأنهما منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر
 أحدهما في هندلعارضة خفة اللفظ ولا الجمعية في سلاسل التناسب ولا التانث في مسلمات لما عرفت عن الزخشي والمبرد أو رعاية
 لحالته الأصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعتين في تعريف ما لا ينصرف لزم الدور وتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان
 غير منصرف ثم أن نحو سلاسل ٨٤ وهذه ذات غير منصرف على المختار ولهذا ل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

للضرورة أو التناسب
 بالمعنى اللغوي أي يجوز
 العدول به عن ذلك الحكم
 أو على حذف مضاف أي
 ويجوز جريان حكم صرفه
 وانما يقال يجوز صرف
 ما لا ينصرف للضرورة
 مثلاً إذا قصر ما لا ينصرف
 بما لا يدخله الكسر
 والتنوين للسبب كما قاله
 النحاة فاندفع تنظير

عال (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلاً أنت معرفة ركب وزد بحجة فالوصف قد كلاً

وسياق شرح ذلك في باب معقوداه والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم عاتان منها (كاحسن) فإن فيه
 الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منصرف (كساجد وسجرات) فإن صيغة منتهى
 الجموع بمنزلة جمعين والتانث بالالف بمنزلة التانث فكل من صيغة منتهى الجموع والالف التانث
 قائم مقام عاتين (فإن جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فخيوا باحسن منها) ونحو أعتكفت في مساجد
 (الآن أضيف) لفظاً (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقدير نحو أبدأ بذا من أول في رواية
 من جره بالكسرة لا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته ال معرفة كانت نحو وأنتم عاكفون
 في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائث يخفف الحوائث بالكسرة لدخول
 ال الموصولة عليه وهي جمع حائث وأما الدخلة على الصفة المشبهة (كلاعى والاصم) واليقظان

الرضي فيه بأن الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال قائما

الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويؤول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللغائي قال خذ
 غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه القائل للعلمائين لو اختلفت المذكورة وحدها عدم الانصراف بأشياء ال الاسم على ذلك
 وحدها الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الأخير من تعريف عدم الوجود بكسره ويرد النقص بنحو ونوح ولوط على طرد أولهما
 وعكس ثانياً ما وفيه مخالفة ما سياتى من أن الصرف تنوين الامكانية قد برهنته انتهى ويمكن أن يحجب بأنه لا ضرر في تعريف عدم الخ
 في انهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدم تقرر من أن المراد عاتان معبرتان ولا مخالفة بين ما هنا
 وبين ما سياتى لأن تنوين الامكانية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتأمل (قوله فان جره بالفتحة)
 قال اللغائي منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالالف وتاء والملاحق به على أنه معرب بأعراب أصله انتهى وقد يحجب بأن هذا ونحوه
 من الأعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسبويه كما بيناه في حواشي اللفية وقال الدنوشري فان قيل لم جل الجرح
 على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن الجرح وروا المنصوب فضلتان في الكلام فلم لم يكن بدمن الحمل جل أحدهما على
 الآخر كافي المثني والجموع وان الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الأقرب منه (قوله الآن أضيف) قال الدنوشري
 قال بعضهم ان فيه متوحة لأن المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بأنه هنا منقطع فتكسر ان على أنه منقطع ولو فتحت انتهى وقال
 اللغائي هو استثناء متصل وقضيته أن الأمثلة المذكورة في الاستثناء من تنوعه من الصرف حين الاضافة ودخول ال لام وهو كذلك
 (قوله وهن الشافيات الحوائث) بعض بيت للفرزدق وأوله أتاها ما قتلى وما في دماها يشفاء يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرتها

بالسبوق وانما هن الشافيات لانه لولاها لما سقطت الدماء (قوله فاتها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثله لأوصوالة بالداخل على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض المحقق على المصنف وأجاب بانه يكفي لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مبارك كاشديدا) قال الزرقاني أي في حال كونه مبارك كاشديدا فاعله فاعل بشديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارث وشده بحيث يقوى تحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية المدح واللامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقضاه كلام المصنف كما مر عن اللغائي اهـ (الباب السادس) (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبين فان تفعلان صالح لهما والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل جملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر ولا يؤنث الفعل نظر اللفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرح حوايه في باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب ثانيته (فائدة) عدد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين في المخاطبتين والافهي سبعة كما عرفت ووضح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين فسق يفعلان

بالتحتية اثنان وفي يفعلون
بالتحتية أيضا اثنان وفي
تفعلان بالفوقية أربعة
تفعلان بازيدان أو
يا هندان والهندان
تفعلان وتفعلان الهندان
والتاسع والعاشر يفعلون
وتفعلن بالفوقية فيهما
ولا يكون الواو والياء
فيهما الا ضميرين وذكر
المكودي انها تكون ثمانية
انتهى وأقول قوله قد يقال
الاولى ان تعد سبعة الخ
سببه اليه الشهاب
القاسمي والعجب من
الشارح انه صرح بالغائبتين

فاتها حرف تعريف على الاصح كافي المعنى وغيره لاموصولة أو زائدة كقوله
رأيت الولد بن يزيد مبارك * شديدا باعباء الخلافة كاهله
يخفف اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قد رفيه الشيعون
فصار نكرة ثم أدخل عليه ال التعريف كما قال الموضع في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت
لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن بني أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين
المهمة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثانة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة
الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله يحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار
الناظم بقوله وجر بالفتح ما لا ينصرف * ما لم يضاف أو يلب بعد ال ردف
واذا دخله أن أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه
فهو باق على منع صرفه والاصرف والاختار

(الباب السادس)
من أبواب النيبات (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعياتها كما ان الاسماء الستة أسماء
باعياتها وانما هي أمثلة يكتب بها عن كل فعل كان مترتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبتين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضع في شرح الاحمة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف
اثنين) بالتاء للمخاطبتين (نحو تفعلان) بازيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو
الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (تفعلان أو و اوجع) بالتاء للمخاطبتين (نحو) أنتم

بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدتها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان
ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الحرازة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية الى الالف
والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح
والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها في الالف بالتقديم
والتاخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين قباصل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللغائي
التعريف للساهية وكل للافراد وأيضا كل تنههم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله في عبارة أخرى فيه تصدير الحمد
بكل وهو مغل بصدق الحمد على الحدود الذي هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول
والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الا بيان بها التصريح بان الحمد طرد منه كس من أول الامر وفي شرح الحامي في التوابع كلام
يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعتها انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وبعبارة الختام التي أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع
كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد والافراد فلهذا هو دواب الحقيقة
(٢) قول المحشي وأيضا قد عدتها الخ حرر هذه العبارة فلعلمها غير ظاهرة اهـ

التابع والمخدم دخول كل وهو ثان أعرب بأعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدث على كل أفراد
المحدث فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدث فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حـ جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنبه
كالنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللغوي منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان أعربها بالجر كات مقدرة كما أشار إليه
الموضع في هامر بقوله فانه معرب معها تقدير اوضح به الرضى على ما سبق انتهى وتقل بعض الافاضل ان النحر اوى أجاب بان ما ذكره
خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة اذا حروف تقدر كالحركات وسياق تصريح الشارح بذلك أول الفصل الا في (قوله
يثبتون النون) قال الدونشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذا العبارة لاجل المقابلة في النصب والجرم بالحذف وجعلوا
معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالباً لان الساكن اذا حرك قال كسر أهلي وقري في
الشواذ اتعدا في فتحها وتفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت
بعد الواو والياء فتحة تشبها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبها بنون التثنية (قوله وجرمها ونصبها بحذفها) قال الدونشري
وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله ٨٦ أبيت أسرى وتبقي تدلكي * شعرك بالعنبر والمسك الذي

(تفعلون و) بالياء الغائبين نحوهم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أبت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون
الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيبي (فان رفعها
يثبتون النون وجرمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجرم على النصب لان النصب محمول على الجرم كما جعل النصب على الجر في المثني
والمجموع على حده لان الجرم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين
كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون
لانه يؤدي الى اجتماع واوين ففعلوا النون علامة للرفع لاهاشبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وجعلوا تفعلان وتفعلين على يفعلون
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون
ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بـان والنون لم تحذف فاشارة الى جوابه بقوله (وأما الا ان
يعفون قالوا ولا م الكلمة) لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعفون (والنون ضمير النسوة) عائداً على المطلقات
لانون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل بتر بطن) لامعرب (ووزنه
يفعلان) فالعين فاؤه والقاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون قالوا) فيه (ضمير)
الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يعفون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يعفون
(فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا في التزول (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تعفوا
وأصله تعفوا) بواو من الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى
ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

وانما حذف لا تها فرع
عن الضمة والضمة
تحذف تخفيفاً في بارئكم
وينصرف وما يشعركم
فالواو تحذف النون مع انها
فرع لكانت آمنة من
حذف لم يامن منه الاصل
صرح بذلك النووي في
كتاب له سماه رؤس
المسائل انتهى وقال
المصنف في الحواشي وقد
تحذف تخفيفاً وذلك على
ضربين واجب تحسون
التوكيد نحو ولا يصدنك
عن آيات الله وأما ترين
وأما يبلغن عندك وجائر
وهو ضربان كثير وذلك
لنون الوقاية نحو أفغير

الله فاروق فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم
انتهى وقوله انون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لاتون الوقاية وهو الاصح كما يأتي (قوله لاهاشبيهة بالواو) عبارة المصنف
في الحواشي لان النون شذوذة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم في اء واو والياء وزيت ساكنة ثالثة في نحو جحشغل
كما زيدت واو فدوكس وباء سميدع و ألف عدا فرو وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد
(قوله وجعلوا تفعلان الخ) الحامل له على التحمل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولاً ان يزيد علامة
الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في يفعلان لانه يؤدي الى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل بحمل الامر اب وهو اللام
بالجر كة المناسبة لجر العلة لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع
لمشابهة في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع كالاسم المثني
والجاء وع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخوه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدونشري يجوز ان يكون مظنة فيه
هو اسم كان وهما خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون ههنا هو الاسم وهو المطابق للقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه
مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين النظائر وهي أبواب النيباء (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعتل لأن المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيمخشي أولم يعمل كيدغوه يرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمه من يحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء للتصوير أي فان جزمه من يصور يحذف الآخر (قوة ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيًا بعيد جدًّا والأقرب أنه معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيديويه) قال الدنوشري الجازم وهو على متعلق محذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على

هذا المحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لما الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحواز وجد الجازم حروف تشبه الحركات وهي حروف العلة فذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج يجوز أن يوجه قول سيديويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق
لينة اللبس كلبس الخرتق
الخرتق يكسر الخاء
المعجمة وسكون
الراء ولما لا ريب والدل

يفتح الدال وتشديد اللام الغنغ ومثله الدال والمونق بكسر النون من أتق يؤنق من الاتق يفتحون وهو الاعجاب وقيل ان لاتاقية ليست بجازمة والواو والحاء والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضاها وحذف احدي التامين من ترضى ومن تعلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدرة وذلك ظاهر على مذهب سيديويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واخذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فاما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدِّم وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لو وجود الحروف والظاهر اهمال الجازم واشيخ مشايخنا الشنوافي في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشمووني وأظننته ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وانما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه قوله وقيل هذه الاحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة واختلاف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال اللقاني

الناظم بقوله واجعل لنحوي فعلان النونا * رفعا وتدعين وتسالونا

* وحذفها للجزم والنصب اسمه *

(الباب السابع)

من أبواب النيباء وهو مخاطبتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (الف كيمخشي أو ياء كيمرئ أو واو كيدعوا فان جزمه من يحذف الآخر) نيباء عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلى ذلك بيان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالذواء المسهل ان وجد فضله أزالها والآخر من قوى البدن وذهب سيديويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيديويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة الجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تعلق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجوزبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم ياتيك والاتباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل يحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والاتباء جمع نيا وهو الخبر وتنمى يفتح التاء المثناة من فوق من غبت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون التاقية ذات اللين

يفتح الدال وتشديد اللام الغنغ ومثله الدال والمونق بكسر النون من أتق يؤنق من الاتق يفتحون وهو الاعجاب وقيل ان لاتاقية ليست بجازمة والواو والحاء والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضاها وحذف احدي التامين من ترضى ومن تعلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدرة وذلك ظاهر على مذهب سيديويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واخذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فاما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدِّم وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لو وجود الحروف والظاهر اهمال الجازم واشيخ مشايخنا الشنوافي في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشمووني وأظننته ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وانما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه قوله وقيل هذه الاحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة واختلاف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال اللقاني

وأنتمى بمعنى تزيد يقال نعى الشيء يسمى إذا زاد (قوله كما في ياركم) قال الدنوشري هو مثله في مطلق التمسكين لأنه ليس في ياركم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) فقد قد ابن جني في الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل وأجاء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر في الأول نحو اقتتل القوم واشتموا فهذه أشباه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلى الأجل فإنه لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة وإظهاره نحو اقتتل واشتموا مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقوله هاء الله أجرى مجرى دانه وشانه وكذلك قراءة من قرأوا لا تناجوا وحتى إذا دار كوافها قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف وقوله في المرأة ٨٨ والكفاءة إذا خففت الهمزة المرأة والكفاءة كنت ذاكرت الشيخ أباعلى هذا بضع عشرة سنة

فقال هذا إنما يجوز في المنفصل قلت له فانت أبدأ تسكر رد كجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملائكة من بنى اسرائيل يسكنون الرء (قنوا ولا واقبل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شربهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وفعل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتواري فيه والمراد الاخبار عن نفسه بأنه يشرب بلائهم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط

وروى قلاص بفتح القاف وضم اللام الناقصة الشابة بدل لبون وبنوز ياد الر يسع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضرووب بالافت متعلق بتمنى لقربه ويجوز أن يكون ما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى أنه من يتقى ويصبر) يثبت الياء من يتقى وتسكين يصبر (في قراءة قبيل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجهم (ف قيل من موصولة) لا شرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (أما التوالي حرركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والقاء والهمزة) من فان كما ياركم يأسكان الرء تغزى بالالكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيهما هو كالكلمة الواحدة وأما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر القاء وضم العين فسكن لأنه بناء مهمل وهم يحققون مضموم العين إذا كان مستعملا فبالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقف * أنامن الله ولا واغل

فتزل رب غ من اشرب غير منزلة عضدوسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمن تستكثر بثسكين تستكثر مع أنه مرفوع باجتماع السبعة وكقراءة تافع محياي ومحياي يسكون باء محياي وصللا (وأما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعدمها وإيهامها) ولكن مدخولها مستقبلا سنبالما بعده ولهذا دخلت القاف في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقى أما الشباع فلام الفعل حذف للجازم وأما على اجراء المتصل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركات المقدورة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة (تنبيه) ما من حذف حرف العلة للجزم فهو ما إذا كان أصليا فانه (إذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كقراءة) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقراء) مضارع أقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (وضوء) مضارع وضوء بضم الصاد بمعنى حسن وجل (فان كان الأبدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة تحذف حركاتها الجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبله قياسي (و يمتنع حينئذ) أى حين إذا تبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لأنه يقاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الأبدال فلا تحذف شيئا آخر (وان كان) الأبدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة عن الأبدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتدال بالعارض) وله الأبدال

هنا

دون الجزاء اختيار وقد يجاب بأن الضعف هو الوقف على ذلك لا قدره قال الشهاب هذا ليس

بشرط بل صله لا أن يقال في معنى الشرط كامل (قوله فهو ما إذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالأصلي ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيشي إذا لاف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجزم أولا والاول أولى لأن ذلك لا يتقيد بالجازم كراس بشر وسؤالي غير ذلك (قوله وابدال الهمزة الخ) ايضاح لسلام الموضوع غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدور والظاهر أن السكون حينئذ مقدور على الهمزة دون الألف عكس ما يأتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد بالخ) قال الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف والهمزة المقلوبة الفامتلا انتهى والظاهر الاول بل لوجه الثاني (فصل) (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشري كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتم ما أحل بذكر المصنف والتمه تكون بعد التسم وقد يجب إنبائه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وأن كانت الحركات هي الأصل في الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى (قوله نحو جاء مسلمي) قال الدنوشري قال... سعيديان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق أتت من النكتة ومن هامش نسخة بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكور السالم اذا أضيف الى كلاء أولها ساكن كان اعرابه تقديرها في الاحوال الثلاثة نحو جاءني صاحب القوم ومرت بصاحبي القوم وكذا انتهى في الرفع فقط تقول جاءني غلاما الرجل ولعل الشارح لم ينتفت الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشري لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد به قوله الثقيلة لاجل الالف والالف الخفية مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضممة والكسرة الخ) قال الدنوشري هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كوسي فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة أصالة أو نائبة عن الكسرة

الا ان أضيف كوسى بني اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضممة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فيقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الا ان أضيف كجوارى الأمير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه يقدريه الحركات الثلاث في الجملة في الموضعين انتهى لقالي وما ذكره

هنا (وعدمه) أي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصل وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصل لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) في كلامهم وعليه الاكثر ونفى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للثبات وما ذكره من جوار الابدال والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

(فصل) (قوله تقدر الواو رفعا في جمع المذكور السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاءهم مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا استند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو كدبان النون الثقيلة نحو تلباؤن تلباؤن لبانين) وتقدر الحركات الثلاث تعذرا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما الفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما الفه منتهية عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاورتها لثلاث في الثاني (وسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (معتلا)

(١٢ تصحيح ل)

في الاول مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت ال في الاسم المعرب لانه متغراق فان أريد بها الحركات الثلاث في المقصور وبالضممة والكسرة في المنقوص الاصل منها دون النائب فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ما ذكر وان أريد بالاعم من الاصل والنائب فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين كما بينه اللقاني في قوله أخرى قال الشهابي والظاهر ان قول اللفية الاعراب فيه قد راجع الى علم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجز وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة تنصب وجريه وانما أقوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك النصب تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشري المراد بالزوم في الالف والياء لزوم وجودهما في أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى أو تقدر كفتى لسببه يخرج بخروج ما فيه الالف والياء العارضان بسبب اتصلاهما عن همزة كالمقراو كالمعري اسم مفعول وقابل من أقران التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجوار النطق بالهمزة أي هي الالف لقالي انتهى وقال الشهابي للقاسمي أقول يمكن أن يجب بان لزوم وجودهما لفظا وتقدرا أو لباعية ذلك الاستعمال الذي باعتبارها وبخت الالف فتقبل الالف والياء العارضان بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل أو في الجملة وايضا ذلكان للمعري اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثاني ابدانها ألف باعتبار استعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والانتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف في أميت أياها فانه باعتبار هذا الاستعمال الذي

وثبت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها في ذلك الاستعمال تستعطف في غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضى وسمى نحو القتي والعصاة مقصورا لكونه ضد الممدود وكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطرادوا أيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامى مبنى والمقصود من التاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدتوشى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدتوشى اقتصر المصنف

على اخراج نحو يخشى ويرى لانه محل التوهم لو جسد التقدير فيه بالفعل وتم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتسم الشارح أى يذكر الحذف ولا اعصابه لالفاظا ولا تقديرا (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في لكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدتوشى ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر ولوان واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أشموني اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعراب اعراب التضايقين نحو قالى قلا ومعدى كرب

لكون آخر حرف علة (ومقصودا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه بالقصر المنع أول لكونه منع الممد والمقصود ببقائه الممد ودفعه الى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء القتي والمصطفى ورأيت القتي والمصطفى ومررت بالقتي والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لا آخر المعرب وهو الاصح والافبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الاحوال الثلاثة (مكسور ما قبلها نحو المرقى) من فريد الثلاثى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخر حرف علة (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وتظهر فيه بعضها أول لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرقى وقاضى والحذف نقص وكلا التعليين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو القتي حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور الفعل (فخو يخشى) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرى) والحرف نحو في آخره ياء لازمة وخرج المعرب في حديهما المبنى نحو ذاقوا والذى والى (و) خرج (بذكر اللزوم) في الالف (نحو رأيت أحوال) في الياء نحو (مررت بأخيكت) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشترائط الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (فخو ظي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهو معتل من الاسماء * كالمصطفى والمرقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرنا والثانى منقوص ثم قال * ورفع بنوى كذا أيضا يجز * (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى في الاول مرفوع وفي الثانى منصوب تقدير افهما ومثلها متصلين بهاء الضمير اوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعوه ويرى) فيدعو ويرى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه وما تبعه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لاننا قد زدنا في الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتل الاول وعليه جرى في النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف * أو واو أو ياء فاعتلا عرف

فالالف أنوفه غير الحزم

ثم قال * والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) تحتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنبى عليه في النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدع ويرى * وفي الياء في الاسم وهو المنبى عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضى ان يرى وان يغزو) وليس في العربية اسم مرتجل عربى في آخره او لازمة وقبلها ضمة

هذا

قال في الجمع بلا خلاف وهل لو قدر ان آخر الجزء الاول منه واو

يكون كالياء الظاهر نعم بى ان ألف لى تقلب ياء نحو ليدع ويرى وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوا في الواو والياء) قال الاقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمة العائليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان القاضى ومن الفعل نحو لن يرى وقد نيه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

(هذا باب النكرة والمعرفة) قال العصام في حواشي الجامي أثنى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقديمهما (قوله اسماء مصدرين) قال الدنوشري قال المحفد النكرة والمعرفة مصدران في الأصل ثم نقلوا وسمى بهما نوعان من الاسماء ويتامل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام المحفد بناء على أن نكرة ته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرة ته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أو مانعة مخلولا حقيقة لاجتماع التعريف والتكثير في الاسم الواحد كما يعرف بالاجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة قال التعريف والتكثير اجتماعهما وان كانا باعتبار من (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام فهو ما ومن واسنة بهما وقال الزرقاني أشار بذلك إلى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو وصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظرو قوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغيا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أول أو قد أسقطه فيما يأتي في قوله حيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مرعاة لفظي الشمس (قوله وبخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوعدة في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ٩١ ما يقبلها فيشير الشارح إلى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط

هذا (باب النكرة والمعرفة)

وهما في الأصل اسماء مصدرين لنكرة ته وعرفته فتنه لا وسمى بهما الاسم المتكرر والاسم المعروف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا كذا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا تها ربا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما يخاف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيتون وعمر ونامسا وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قرأ ما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شمس وقوام وجودهم كاتما قار فان العرب تنسب اليهما التمدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقة هما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وهذه الليلة أكثر نورا من ليلة أول ذلك الشهر وبخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل ال المؤثرة للتعريف

فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن اسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوعدة في الابهام قد بان تعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل ال أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان

معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض منع القبول بسبب القرام ان واضح الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حادا أو سمالا بد أن يكون مطردا منعكسا مع بعضهم يجوز التعريف بالاختصاص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناطم غير معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير التكرارات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل الخ لكن يرد أنه يصير الغير بهما لانه ما لم يعرف النكرة بمحدد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة باعتبار اعتباراتها عطفه لوصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله (عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما مفرد والحق أنه متواطئ أي موضوع عامني واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عماد على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل ال) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة عماد كرا لا يشمل ما لا تدخل عليه ال لتوعدة في الابهام نحو غير فاتهم صر حوايان ال لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فالة التعريف عنها حادثة وكذا لا يشمل نحو بعض وجز فان ال لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست تكرر ان وان حكمها بحكم التكرارات وما يوجب في عبارة بعضهم انها تكرر ان فهو يجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكره فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويحجب كما قال بعض المشايخ فانها تقبل ال المؤثرة للتعريف فان ال الموضوعات مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة للمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثر في غيرها ولا وديحباب أيضا عن ذلك بجوابين الاول انها واقعة موقع ذات وقع منها المحدث والذات تقبل ال المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني انه في بعض الاحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا اريد بها المضي فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة ماملة
 وانصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا و اكرمتها فانه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضي انه نكرة والصحيح انه
 معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل ال هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه وياق عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول
 بمعنى ما يقبل ال وقد علل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل من غير من الرجال واجاب الشهاب عن ابراهيم بان الضمير
 ليس واقعا موقع رجلا المتقدم مجرد دلل باعتبار كونه صار معه ودافعه عناء الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال وادرد اللقاني ايضا ان
 قوا والثاني ما يقع الخ صادق مع لم الخمس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه فمعرفة قال الشهاب لك ان تقول اسامة
 لا يطلق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد كما مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت اسامة
 واقع موقع الحقيقة المعينة الموجود في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال (قوله حيوان مذكور غير عاقل) قال الدنوشري صريحه ان
 الفرس لا يطلق على الاتشي وان سماه لغة الذ كرا الاتشي وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع
 على الذ كرا والاتشي فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذ كرفرس والاتشي فريسة على القياس ثم قال قال ابن التباري وربما
 بنوا الاتشي على الذ كرفقا الواو افرسة وحكا ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الاتشي والذ كرا من غير

تجوز الله المؤنث تذكيرها
 ولو اريد المؤنث ويأتي في
 التصغير مد فرس من
 الثلاثي المؤنث العاري
 من الماء الذي لا يرد بانيا
 في التصغير مع عدم اللبس
 شبنوذا وقال حفيد
 السعدان فرسا مؤنث
 سماعا (قوله لا قد
 تنويعي الخ) قال الدنوشري
 فيه نظر لان الرضى
 صرح بان ذو تتحمل
 الضمير لكونها بمعنى
 صاحب فما بالك بصاحب
 نفسه وغايه امره انه صار

كرجل) حيوان مذكور عاقل (وفرس) حيوان مذكور غير عاقل (ونار) مؤنث غير حيوان (وكتاب)
 مذكور غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار
 والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة
 للتعريف نحو ذى) بمعنى صاحب (ومن) يفتح الميم معنى انسان (وما) بمعنى شيء (في قولك ردت برجل
 ذى مال و) ردت (بمن معجب لك و) ردت (بسم معجبالك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة
 ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولا كنهها واقعة موقع ما يقبلها
 اما ذو (فاتها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول صاحب وليست ال
 فيه موصولة لانه قد تنويعي فيه بمعناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك
 لا يعمل لا تقول ردت برجل صاحب أخوه عمر اقاله الشاطبي في باب المبتدا (و) اما من فانها نكرة
 موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل ال فتقول الانسان (و) اما ما فانها نكرة موصوفة
 ايضا واقعة موقع (شيء) وشي يقبل ال فتقول الشيء فمل للعاقل وما لغرمو كذلك اذا استعمل في
 الشرط والاستفهام فمعناها في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام أى انسان وأى شيء
 فانسان وشي يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قاله كذلك أن وكيف فانها واقعة موقع قولك في
 أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان ال اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما
 الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل ال ولا كنه

من الصفة المشبهة لعدم دلالة على الحدوث والتحقق أن يقال أن صاحب
 ان كان بمعنى مصاحب قال الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والافه موصوفة مشبهة وال الداخلة عليه معرفة له ويتحمل
 الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله قال موصولة غير
 مؤثرة تعريفا بخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن النافس
 عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التي غابت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا ينبغي ان ذو موصولة لا وصف
 بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمي قال الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان
 المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار مضافه الاسم العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى
 المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك
 ردت الخ مع ان ابا حيان انما عترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسماء معناه ما يقبل ال وماذا كره الشاطبي
 لا يتكفي في دفعه كما لا ينبغي ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شيء وأى شيء والاطهر في الجواب انهما في الاستفهام والشرطية
 انسان وشي ولا يشترط تساوى في معنى الحرف لانهما لم يوصفا بذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شيء) قال الدنوشري يفهم
 منه أنه لا يضر في قولهم أو يقع موقع ما يقبل ال الخ مخالفة فان التعليق ثابت فيهما فمن فيه (قوله ومكان وجا) قال الزرقاني أى

اللفظان هما من جهة الواقع موقع أين وكيف وكيف ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فان صفتين واقع في مكان طلب سكوت مالا في مكان سكوت كما قال لقوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللغاني معناه وقد يراد ان القسم الثاني من النكرة وهو مالا يقبل ال المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبله الا يشترط في الواقع موقده مرادته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعان موقع كل انسان وكل شيء ولا شك ان التعليق المقصود فانت منهما حينئذ وكذلك الاسماء اللازمة للتكثير كما حدو عرب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلار بنجل أوحى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والافقه مذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي معنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزريعة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الأحكام خصوصية ليست في الواحد يقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطيرو والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالانسان دون غيرهم قال وباقي الأحاديث في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعدوا أحدكم بكم وكما في خلافهم فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه أحسب ان لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فاما منكم من أحد ولا فضل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للفراد والجمع به قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه خارجين بخلاف الواحد والاحد لا جمع من لفظه وهو الاحدون والاحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد ممتنع الدخول في الضرب ٩٣ والعدد والقسمه وفي شيء من الحساب

مخلاف الواحد اه
ملخصا وقد تلخص من
كلامه سبعة فروق اه
وسكت عن بيان ما يعرف
به كون أحد بمعنى واحد
وفي المطول في بحث
تقديم المسنة اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التكثير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والافقه مذهب الجمهور ان أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال وكذلك نحو أحد وديار وعرب وكثير من الاسماء اللازمة للنفي فانه انكرات ولا يقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلار بنجل أوحى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شيء ثم وجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلامها هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفه) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

أئمة اللغة ذكروا ان أحد اذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الايجاب الامح كل قال النحوي ان الذي همزته لا يكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز القاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه قوله لا يستعمل في الايجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد في قل هو الله أحد فان أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق ومالم تكن همزته كالتأنيل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار إليه القمري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال وأه الواو المفتوحة فلا يقابل تحفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة ناء والاصل وناه لانه من الوتن وهو البطل قال ابن السراج وأسماء اقم امرأة لانه في الاصل وسما من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحد ان كان ما خوذ من الوحدة كالمستعمل في العدد فنحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو ومالا فلا واقعة صاره على المستعمل في العدد ليس له ضمير بدليل ما بعد ولا صنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الأفعال فراجع ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبعاد ذكره الشارح يتدفع ما أوردناه اللغاني على الحمد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى انسان مراخيه بمعنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتكثير قلت مسلم ولا كنه يقبل ال في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعرب وقد يقال التكثير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لاني معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري يخالف لك كلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلام الخ) قال الدنوشري في نظر هذا المراد ان كلام من ذلك يقابل نظيره في المعارف شيء يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيئا يقابل لشيء وهكذا الى آخرها فليتام له اه وعلى الاخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شيء لشيء كذا الباقي

(قوله لا يحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يغني مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري مشكل على حد المعرفة بما ذكر اسم الفاعل والمفعول غير الماضيين فان ال الداخلة عليهما معرفة لا معرفة قيد خالان في حد المعرفة لصدقه عليهما لا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فلي تأمل اه وقد مر الجواب وقد اورد اللغاني ذلك ولم يقيد بقواه غير الماضيين بل بقواه المجرد من ان وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد التكررة فان كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا او واقع عليه وايجب عنه وقال اولاً اعلم ان القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقص بالمعرف بال ثم قال واشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لتصميم على انهما مع ال في صورة الاسم الا ان يحجب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شيء وهو ان يكونا حينئذ مجازا لاجتماع عن موضعهما وقواه كالضارب رأس الجاني قال الشهاب انظر فان هذه اضافة الى المفعول ومثلها القضية وكتب على قواه فان كلا منهما واقع الخ) اقول لا يخفى ان قولنا شيء ثابت الضرب او واقع عليه يقبل ال المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل ال فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد التكررة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شيء بشرط ايهامه وحدث ولا يقبل ال ٩٤ والحاصل ان معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلاً

للتعريف بخلاف نو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المتأقاة في لفظها فاعمل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه اهم من ان تدل عليه مجردة كما في ال الحرفية او عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرف والعباس والحسن انما ارادوا ان يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني ان يكون لفظه موافقاً للمعنى الصفة فيه او ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كاء وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يحريه بحري زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قواه انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفها في تعريفها فليس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد التنكير (قوله واقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان واما هو فقد ذهب الى ان من المعارف اقسامان وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من هذا فيقال زيد مادعك الى كذا فيقال لقاول والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل التنكير المالم تقوم حجة واضحة على خلافه ولاهما قائمتان مقام أي انسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكيرهما مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امرهم (قوله كأننا وهم) كان المناسب ان يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رديان الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشيء لا يعرفه فان قيل مشترك الازام في الغلام قلنا لا لانها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لاهل التفارق بحال (قوله او مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الجواشي ذهب أبو علي الى ان تعريف الموصول بال وردد من وما ونحوهما واجب بانها في معنى ما فيه ال وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير ال واجب بان تعريفها بال اضافة قوله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى ال أنهم ما في معنى

للتعريف بخلاف نو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المتأقاة في لفظها فاعمل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه اهم من ان تدل عليه مجردة كما في ال الحرفية او عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرف والعباس

والحسن انما ارادوا ان يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني ان يكون لفظه موافقاً للمعنى الصفة فيه او ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كاء وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يحريه بحري زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قواه انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفها في تعريفها فليس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد التنكير (قوله واقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان واما هو فقد ذهب الى ان من المعارف اقسامان وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من هذا فيقال زيد مادعك الى كذا فيقال لقاول والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل التنكير المالم تقوم حجة واضحة على خلافه ولاهما قائمتان مقام أي انسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكيرهما مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امرهم (قوله كأننا وهم) كان المناسب ان يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رديان الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشيء لا يعرفه فان قيل مشترك الازام في الغلام قلنا لا لانها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لاهل التفارق بحال (قوله او مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الجواشي ذهب أبو علي الى ان تعريف الموصول بال وردد من وما ونحوهما واجب بانها في معنى ما فيه ال وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير ال واجب بان تعريفها بال اضافة قوله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى ال أنهم ما في معنى

الذي والى لان ال فيهما معترضا في أي فاسد لانيها على معنى الذي ولو كانت مضافة ثم ما أحاط به عن أي لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذي يراه هو في أي انها تضاف لتكره فهو حينئذ تكرر ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى ال لان ال والأضافة لا يجتمعان والثاني انه قرر أولا عن أي على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف مال فكيف يجب من أي بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما في قول الشارح ان ال في ما ومن مقدرة قواه ان تعريف أي بالأضافة الآن يكون كلامه في أي على غير قول أي على فليحذر قائله والمشهور في تعريف الموصول قولاً ما بال أو بالعهد الذي في الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشري فيه إشارة الى ان الناظم رحمه الله عليه انما تركه في المثال والافهود داخل في عموم قواه وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل يازيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعشى يار جلا (قواه وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته وولي ضمير الخطاب لانه يدل على المراد بنفسه وبوجه مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضر أو غائب على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطي لان أفعول التفضيل لا يبنى من التعريف بل يابته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره سواء كان خاصاً أو عرضاً له اشتراط في كلام الرضى نقلاً عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أي الذي لم يتفق له مشاركون ولم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيت

ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقاني أي فلا يشبهه مفسره وقال الدنوشري وذلك نحو زيد رأيت فلوت قدسدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلمته تطرق اليه الابهام وتنقض تمكنه في التعريف (قوله ثم المشاربه) قال الدنوشري هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب

أو بالأضافة كأي (كالذي) للذكر (والتي) للمؤنث (و) الخامس (ذوالاداة) للذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة) السادس (المضاف) اضافة محضة (الواحد منها) أي من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحاً (كأبني غلامي و) السابع المزيد على قول النظم كم وذي وهندوا بني والغلام والذي (المنادى) المنكر المقصود (فخو يار جل لعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا يحرف تعريفه مني قال في التسهيل أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير الخطاب ثم العلم ثم ضمير العائب السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو تسمية ثم المشاربه والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذوالاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذوالاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فعمل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً فحصل ثلاثة أقوال

١ (فصل في المضمرة) بفتح الميم الثانية (المضمرة) اسم مفعول من أضمه رته اذا أخفيتها وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمرة على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنية لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلاخير في اللغات من دونها ستر

٢ فالضمير والكتابة بالاصطلاحين (اسمان بالموضع) لتعيين مسماه وهو اما (المتكلم كأي) بزيادة

لا بن السراج واحتجوا بان الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرفها حسي وعقلي وتعرفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان الاعتبار انما هو زيادة في الوضوح والعلم أزيد وضوحاً لا سيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بال وقيل ذوالاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لو وقع صفة له في قواه تعالى من أنزل الكتاب الذي طاعه موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بذل أو مقطوع أو الكتاب علم الغلبة للتورية (قوله فانه في مرتبة العلم) قال الدنوشري أي لتلايق القول بان المضمرة أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتعصّل ثلاثة أقوال) حكى في الافصاح رابعاً وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى ال (فصل) ٣ (قواه توسع) قال الدنوشري توسع فيه واطلاق المضمرة عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمرة) لم يقل بمعنى المضمرة كما قلناه أي معقود لانه المناسب لقولهم المضمرة ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ايحي منه اسم مفعول بزيادة مضمرة (قوله لانه ليس باسم صريح) أي بهذا المعنى المذكور فلا ينافي انه صريح بمعنى انه ليس مؤولاً بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير في باب المية أو الفاعل صريحاً بمعنى انه ليس مؤولاً (قوله وضع المتكلم الخ) قال اللقاني ان أراد فقط فيه وقيماً بعده كان المحذوف جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو اياها فان الحروف اللاحقة له خارجة عن

حقيقته كاسيائي وان اراد اعم من ان يوضع لذلك وحده اوله ولغيره كان قوله او الخطاب تارة المستدر كأي مستغني عنه قال الشهاب القاسمي قوله وان اراد اعم قامت تختار هذا ونمى الاستدراك المذكور لان قوله او الخطاب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كالمسبق والثاني تعيين ما وضع للخطاب تارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا فان قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله او الخطاب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه كان كذلك انبى على ما يكون للغائب الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه بما سيذكره * (تنبيه) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فان هي ليس غير مضمير باتفاق وليس هو للغائب بل ان بالحضرة وكذا ما أبت استاجره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شان آخر حاضر معد قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضورا أو منزلة منزلة أحدهما * قلت انما يحدث الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضورا باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير المفسر لضمير الغائب أما مصرح به أو مستغني بحضور مدلوله حسا أو علما فالحسن نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي وبأبت استاجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدا ان على ما قبلهما فالضمير في قال عائدا على يوسف والضمير في هي عائدا على قوله يا هالك سوأولما كنت عن نفسها بقولها يا هالك ولم تقل بي كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني ولا أشار اليها بقوله هذراودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء عايرز

الالف عند البصريين وباصالتهما عند الكوفيين (أو الخطاب كانت) بزيادة التاء عند البصريين وباصالتهما عند الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله فالذي غيبة أو حضور * كانت وهو سيم بالضمير (أو الخطاب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره الخطاب (كقوما) للخطابين (وقاما) للغائبين (وتوموا وقاموا وبن) ياهنداء والهنداء تن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ماله صورة في اللفظ) به (كتاقت) وكاف أ كرمك وهما غلامه فكل من التاء وال كاف والهاء يلفظ بصورته (والى مستتر

الاسم في صورة ضمير الغائب تاديه امع الملك وحياء منه وعندي ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح عما قاله شيخنا رحمه الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصية عند

حاشية قول المدعي للحاكم على هذا كذا في قول المدعي عليه هو يعلم انه لا حيلة له على الضمير في هو انما هو حضور مدلوله حسا لا لقوله لي هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قوله يا أبت استاجره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا تعقيب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استاجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة لكون صاحب الضمير حاضر عند الخطاب فاعتقد أن المفسر يستغني عنه بحضور مدلوله حسا فخرى الضمير بجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قررره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فقامت لوجوه ما قررره الشيخ ابن مالك ولا يتشبه شي ذلك على ما قررره شيخنا لانه وان أمكنه القول في الاثنين المذكورين فلا يشبه مع في غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني نرجح به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي أن يراد باللفظ ما يعبر المذكر كور والمقدر لتناول الحد البارز لهذا فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه وهذا الحذف المستتر بالعمدة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التعمد بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلائل * أضعف من دلائلنا (قوله والى مستتر) سمي بذلك لانه استغني عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناظم فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا الآن حقيقة لا يظهر أبدا وانما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاثبات بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فبسه واجب الحذف ومنه جاز الحذف اذ لفظه الحذف لا يفهم منه سانه كان ظاهرا ثم خفي

مخلاف لفظة الاستتار والاختفاء إذ كل منهما مطاوع لسريته وأخفيته أي فعلت به هذا بعد أن لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم
 أتكلأ على فهم المراد ثم إن سلمنا قصد هما إليه فعلى قصد آخر وهو أن الضمائر المتصلة أصلا أن تبرز وتظهر في النطق لما تقرر
 في الغالب من حالها إذ هي من قبيل الالفاظ فاعلم أنه لا يجوز أن يكون اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما إياهما) قال الدنوشي أي
 بالضمير منفصلا مع إمكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليس إياهما كان حسنا اهـ ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله أن
 عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما يعني الأذنين من الوجه وقد خرج أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على
 حد ليس الطيب المستعمل وتلك بفضل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لأنه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله إن الإهمال فيه لغة
 تميم بأن ليس إنما تهمل عندهم إذا انتقض النفي قال وأما إذا لم ينتقض فلا ظن أحد من العرب (٢) على أنه اضمر في ليس ضميرشان
 والجاء من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله
 وليس منها شفاء النفس مبذول وذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث
 لأن قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا لاعتناء المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف إن النفي إذا لم ينتقض
 لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله إن الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي
 فيه ولم يذكر في المغنى القول بأن ليس في البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال
 ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شاذية (قوله وينقسم البارز إلى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه أن المستتر ليس بم متصل إذا
 اتصل قسم من البارز الواقع قسم المستتر وقسم قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما ٩٧ والجواب أن المتصل الذي

هو قسم من البارز وقسم
 للمستتر نوع خاص من
 المتصل لا مفهوم المتصل
 فإذن أن يكون المفهوم
 الواقع على ذلك النوع
 أهم منه صادقاً وبالمستتر
 فلم يلزم من كون المستتر
 متصلاً كون القسم قسماً
 وقد صرح الرضي وغيره

وهو بخلافه) أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كالضمير) المقدري (أقوم
 و) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما اللفظا يعبر به عنهما ولكن لصيق العبارة عبر عنهما
 بلفظ الضمير المنفصل تعليماً للبتدئين وليس هما إياهما على الحقيقة (وينقسم البارز إلى متصل)
 بعامه (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعده إكفاء بني وكاف أكرمك وهاء سلبه وياؤه) وهذا معنى
 قول النظم
 وذو اتصال منه مالا يتبدا * ولا يلي إلا اختياراً أبدا
 كإياء والكاف من إني أكرمك * وإياء والها من سلبه ماملث
 وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومجاليه الثلاثة من الرفع
 والنصب والجر فإلياء من إني للتكلم ومجاليه الجر والكاف من أكرمك للمخاطب ومجاليه النصب وإلياء من

(١٣ تصریح ل) يكون المستتر منفصلاً وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية
 تتفاوت إلى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم إلى تعريض الخ لأن التعريض لا يختص بالكناية فردد عليه بأن قسم
 الشيء يجوز أن يكون أهم منه كما في قولك الأبيض أما حيوان أو غيره والحيوان أهم من الأبيض اهـ ويأتي في كلام الشارح إشارة لكون
 ما هنا يدل على أن المستتر ليس بم متصل وإن ما في باب العطف يدل على أنه منه وأنه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار
 إليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده أن كون القسم أهم خلاف الأصل فانظر كلامه
 آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله مالا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني
 هذا الحديث يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر فإنه قد روي في استقامت بآيت وحكموا بأنه يبرز في زيد هنا ضار بها هو حتى صرح
 ابن الناطم بأن هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المشي والمجموع كضربتهم وضربتهم وضربتهم فان ذلك يمكن افتتاح
 النطق به ووقعه بعد لا كما لا يخفى وقد يجاب بأن التقدير بآيت لصيق العبارة وبأن البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناطم بل فاعل للفاعل
 المستتر وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والخروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل
 لكونه حرفاً واحداً من أفعال الجز منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء
 فقط وفي هم ضربوا كلمة هم جميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسير دعائيت في كلام المصنف قريباً إشارة إلى ما
 ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اهـ وقال الزرقاني ما في قوله مالا يفتتح واقع على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل
 التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيماً البارز (قوله كإياء والكاف) قول الناطم كإياء والكاف فيه نكتة وهي الإشارة
 (٢) قوله فلا ظن أحد من العرب على أنه الخ هكذا في النسخ ولعل الظن أحد من العرب يعنيه أو نحو ذلك فلا يحرر

الى ترتيب الضمة اثر في الاعرفية لانه مثل بايني أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثني بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في
الرتبة ثم عقبها بقوله عليه وهو مشتمل على الماء التي هي ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله وأما
قوله وما نبالي الخ) قال الدنوشري قال الموضع في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المحوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الالهنا
محمولة على غير فاعل الضمير معها كما يتصل في نحو ما لكم من اله غيره كما جاورها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد
في المقتضب والمجرحاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الافه هذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله
الآتري ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ودعليه بانفصاله منها اذا كان ضمير المخوسر واياك ولا تقول سرتول فان قلت
هذا مقتض لان يتصل الضمير بالاداء في القصيص قلت هو لازم ان قيل الاله العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى
في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظرا لان الاستثناء المفرغ لا عمل لافيهما بعد ما انتهى واقتصر من كلام الموضع على وجهين
وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال او ان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل بالضمير به نحو انك

ولعلك فقد قال في شرح
الشواهد وانما سهلت
وصله في الضرورة ثلاثة
أمور وذ كرهذين
والثالث الوجه الثاني
عما نقله الدنوشري وقد
يجاب عما ذكره من النظر
بان الموضع لم يدع ان
الاعمال في كل استثناء
بل مراده في غير المفرغ
ويكون المفرغ محل على
غيره (قوله فحذف ايا) قال
الدنوشري مجوزة هذا
الوجه من كلام الموضع
غير ظاهر لانه ساق هذا
البيت شاهد على وقوع
المضمر المتصل بعد
الافكان ينبغي الاختصار
على الوجه الثاني ولكنه

سليه للخطاطبة ومحلها رفع على القاعلية والماء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل
ان الياء والكاف والماء لا يبتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الاياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل وما
الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى
الاكثرات وجار تناخير كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول
نبالي وهي مفر دلا جلة والاحرف ايجابي والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى
منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا تكترث بعدم مجاورته أحد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع
المتصل بعد الامطلقا ومنعه المبرد مطلقا وان شدمكان الاك سوالو يحتاج الى الجواب عن قول الشاعر
أعوذ برب العرش من فتنة بعت * على فالى عوض الاما نصير

فاوقع الماء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) في النطق (ويقع
بعدا) وذلك (نحو أنا تقول) في ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الاانا) وتقسيمه
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه الى متصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين
فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه ان
كلام من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبني
الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل) بحسب مواقع
الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة اقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة)
أحدها (الناء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحرركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

الدالة

ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال

الدنوشري بوجه انه اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجو باختلاف ما لو اختلف فيه نظر (قوله ويحتاج
الى الجواب) قال الدنوشري قد يجاب بان له أن يدعى ان الماء ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحق لا بالهذوقة (قوله ويقع
بعدا) قال الدنوشري يدعى هذا الضمير في قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير
فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المناقاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى
ان المستر ليس بم متصل لما عرفت فيما مر عن اللقاني وما في العطف انه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك
فتأمل ولا تظهر أن يجاب بان ما هنا مشي على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستر من المتصل قولين (قوله فقط) قال
بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء في كلام المتن داخله على المقصور عليه على
الاستعمال الاصل (قوله وهو خمسة) قال اللقاني ان قلت المستر على ما تقر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على
حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه
المصنف على ان المستر مختص بمحل الرفع غير بيا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاء ليعلم ناء المتكلم والمخاطب قال اللغاني وتبينها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف ذالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشرى اخترز به على ألف في نحو يا حرسيا فأنها في محل جراتتهى واحترزا أيضا عن الألف المنقلبة عن الياء في المثنى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فأنها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشرى حضر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والألف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الموامع قبل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كماء التانيث في قامت لاضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهه المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وحيى بعلامات للفرق كما حى بالتاء وشبهه الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ووردت بآثارها لو كانت حرفا لكانت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ وثبتت الياء في التثنية كماء

التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق في آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء لم يحل الخلاف في غيرها القوة فيها باتفاق المازني والاختش (قوله فأنها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشرى قد يقال أنه مردود بنحو قولك ضربني حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وإن كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللغاني قياسه مشترك فيه لأن فعله انما يتعدى إلى المفعول به بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركتنا في كذا فهو مشترك فيه

الدالة على اثنين أو اثنين (كقما) وقامت (و) نالها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء الخطابية) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعم أنها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كقومن ونخرج بقيد الخطابية ياء المتكلم فأنها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم) نحو ربي أكرمني (قالباء من ربي في محل جر بإضافة رب الياء وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بآ كرم (و) ثانيها (كاف الخطاب) بفتح الطاء (نحو ما ودعت ربك) فالكاف من ودعت في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة رب الياء (و) ثالثها (هاء الغائب) نحو قال له صاحبه وهو يحاوره (فالماء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بإضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية) يحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين الحال) (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو ناخضة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنأتي ربنا في محل جر بإضافة رب الياء وفي اتنا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كما عرف بنا فانتنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترض على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجرا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة تابل الياء وكلمة هم كذلك) فأنهما يقعان في الحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء في الرفع (قومي) في النصب (أكرمني) في الجر (غلامي) تقول في هم في الرفع (هم فعلاوا) في النصب (أنهم) في الجر (لهم مال) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير سديد) بالسبب المهملة لأن المدعى أن يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أوردته ليس كذلك (لأن ياء الخطابية غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما أن ياء الخطابية مختلف في اسميتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني أن ياء الخطابية موضوعة للمؤنث ويا المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث غير المذكور (و) لأن الضمير (المتصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فأتتني الأيراد وثبت المراد (والفاظ الضمائر كلها مبنية)

لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشرى ينبغي أن يقيد بالاصالة لثلاث ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاى ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والماء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف الخطاب) قال اللغاني عبر بالكاف تنبيه على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشرى أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للحال الثلاثة نحو ضربني حسن وأكرمني وغلامي (قوله لأن ياء الخطابية الخ) قال اللغاني حاصله أن المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولوا اتحاد المعنى كالضميرين المختلفين وضلا وفصلا وتغاير اللفظين ما بالبساطة والتركيب كما روياما بتغاير المعنيين ولوا اتحاد اللفظ كياءى الخطابية والمتكلم (قوله موضوعة للذكر) قال الدنوشرى هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد أن ياء الخطابية موضوعة للمؤنث فقط ويا المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللذكر وفيه نظر إذ لا يلزم آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيه على أن محاسنها مبنية كما

مر لقاى قال الدوشى وفيه نظرو قال اللقاى كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء المصريح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما في الزمان
المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سيأتي في قول النظم واخترنا متلوف فعل بنينا انتهى قال الدوشى قال بعض الافاضل وقد يقال
ان في عبارة الموضع حسنا من جهة انها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به
فاذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذي ذكره الموضع انتهى * وأقول قد
يقال ان الحكم على كل مضمير بوجوب البناء لا يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشيء في محله فاذا وجب شيء لشيء اعطاه
ايما انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات واسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضته
شبه الحرف فيه بما يقتضى اعرابه كما تقدم وبحاجبان الحكم فيها انما هو على طريق الاجال ولا يصح ان يقال كل موصول مبنى وهكذا
والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من اول بحث المبنى وتوسطها في بحث المضمير دون تقدمها عليه او
تأخرها عنه بيناه في حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدوشى أى ولا يضرب اشتباه صيغ المحرور بصيغ المنصوب كما
لا يضرب اشتباه المنصب بالمحرر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة
لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذي أكرمت تريد أكرمته واقض
ما أنت قاض أى قاضيه وفي ذلك استتار ضمير المنصب والمحرر واجب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما
والحاصل ان المستتر في حكم الحاضر الملقوظ به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملقوظا به ثم تركه وأهمل فليس في حكم الحاضر

والدليل عليه انك اذا
سميت بضرب ذى الضمير
المستتر حكى كما تحكى
الجل ومنها ضربته واذا
سميت بالمحذوف منه
الضمير اختصارا والاصل
ضربته أعرب (قوله
المرفوع بام الواحد الخ)
قال اللقاى اعلم ان لهم
عبارات منها قول المصنف
فيما مر مواقع الاعراب
ومحل الرفع بالاضافة

وجوب ذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمير له البناء يجب * واختلف في سبب بنائها فقل
شبه الحرف في المعنى لان كل مضمير مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف
وقيل شبه الحرف في الوضع لان أكثر المضميرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل
شبه الحرف في الافتقار لان المضمير لا تتم دلالة على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرهما وقيل شبه
الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغه لا اختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابرار بضمير بعينه
بل يكون في ضمير الرفع والنصب والمحرر (ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) وينقسم المستتر الى
قسمين (مستتر وجوباً وهو) المختص عليه في النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة قوله
* كافعل أو وافق تغيباً اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ملا يخافه) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير
منفصل وهو المرفوع بام الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحد والمتى والجمع
فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوموا وقوموا وقن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء ببناء خطاب الواحد
كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بباء الغائبة نحو هنت تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قوله محلهم محله رفع مثلاً يحمل الرفع على

المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب أو اوع حقيقة في الاثر
المتقدم فان قيل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظاً أو تقدير اوسمى معرباً بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل
والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلاً للفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل حيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت
الاضافة بيانية أى مواقع هي الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه محقق اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ
الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالمحل فهو محقق الاسناد أيضاً وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح
أى عطف على كذا باظهار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مفيد لامر من الاقراد والتذكير وحيث زيادة الشارح المذكر
مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الحواشي * فان قيل هلاز عتم في اسكن أنت وزوجك أنت القاعل * قلت لان الضمير المرفوع
لا يقع الا جنب عامله الفعلي منفصلاً عنه لغير سبب ولانك تقول في التثنية والجمع اضربا انتموا واضربوا انتم ولا تقول اضربا انتموا ولا
أضربا انتم ولان القاعل لا يحذف ويجوز لك في اضربا انتم ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخوذتى اذ
قد كبر يوماً في الهدى فكبر * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير ياك ان العامل لا يحذف ان تقل
ضميره الذي كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وبيد المسيح وهذا من غريب العرب استتار الضمير في الضمير ونسبها انه
بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عدوا والمصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذراً للمصنف عدهما انتهى
وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلاً عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز ميبويه في هو من ان يعمل هو

بناء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشري ينبغي أن يفيد ذلك بما إذا كان الفعل مدكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * ومن لا يجرم عيس منا مروعا وكما في قول الآخر إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد أن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل ينفصل ويرز (قوله أو ماعدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أو أنسب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصح الابتاويل أحسن العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أول في قوله كخلا الخ بالواو وثاني في قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ بالواو في بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشري براد عليه قول آخر وهو أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الأمر دلالة فلا يكون هناك فعل نحو أقوم أخوتك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفاكه في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشري إن قلت إنما تر كالمصنف لدخوله في المرفوع بامر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فإن المستتر في المصدر للذكرين مخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو ف ضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده قال شيخنا ١٠١ الغنيمي رحمه الله ونظر إذا جعلنا

سبحان نائبا عن اللفظ

بالفعل هل فيه ضمير

مستتر تقديره أنا أو المصدر

لا يستتر فيه الا ضمير

المخاطب * (تنبيهه) *

قال الدنوشري عما يستتر

فيه الفاعل وجوبانهم

وبش وما جرى مجراهما

في بعض المواضع انتهى

وسياق تصریح الشارح

بذلك في باب نعم وبش

وبقي انهم ذكروا في فن لا

زريق المال ان زريق

فاعل باندل (قوله وباسم

الفعل الخ) فيه اشارة الى

ان هيئات معطوف على قائم

بناء خطاب الواحد والثنائية والجمع فانه يرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتضمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونسبته (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا) ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكذا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كذا السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بافعل في التعجب أو بافعل في التفضيل) (أو) (كما أحسن الزيد بن) بفتح الدال وكسر هاء (و) الثاني نحو (هم أحسن أنا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا أو أنا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كآه) أي أتوجه (وتزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ف ضرب الرقاب فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فانه قد رفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مردت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فاعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا بشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الي مستتر جواز أو هو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو ز يد قام) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي إما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو (زيد مضروب أو) صفة مشبهة نحو (زيد حسن) أو أمثلة المبالغة نحو (زيد ضارب أو مضروب أو ضارب أو ضرب) (و) باسم الفعل الماضي نحو (زيد هيات) أي بعد الضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال ف هيئات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيئات العقيق وهو حيث نضمن تا كيدا الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت عما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الأفعال يشعر بانها تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أو لا فهذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الاضافة تصریح بان أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضي منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهذا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيهه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذوذ هيئت لك اسم فعل ماض بمعنى هيئات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الأفعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في هيئات تقديره هي ويقرر هيئات بكون التام وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليقعلن مع انه انما قال والله لا فعلن ويحتمل ان فيه ضمير مستتر تقديره أنا جواز أن قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جواز قلت ذلك ممنوع ألا ترى اني قولك أنا قائم أو قائما قائم أو قائما في كل ضمير مستتر جواز تقديره أنا في الاول وانما في الثاني فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائم تقديره أنت وأنت ما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وانما أو جليل قائم هو اقلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدأ لا بد أن تكون على وفق من تعود اليه غائب

لغائب ومخاطب مخاطب ومتكلم له كلام نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي أعراب كان انتهى وهو مقبولة
شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت
لك أو لا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر
والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في إثباته مجرد المسند
والمستند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن
قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه في تاديه معناه بل في رفع عامله أياه فمعنى وجوب الاستتار

مستتر جواز أو إذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو
الضمير المنفصل (الآثر أنه يجوز) في القصيص (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الأهو)
فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الأ (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلاقرب وهذا الحكم جار في
الضمير المنفصل إلى الظرف وسد يله إذا وقع عاصفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مرت برجل أما ملك أوق
مجلسك وجاء الذي عندك أوق في الدار وزيد خلفك أوق في المسجد وجاء زيد فوق فرس أوق على جدار وقد يجب
إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد صار به هو (تنبيه هذا التقسيم)
للضمير إلى مستتر وجوبا وجواز (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل
(وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهما هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر
الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز إبرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر أو
الضمير المنفصل في غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد
قام أبوه أو ما قام الأهو فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو إلى ضميره المحصور بالهذا تقرير
كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر هو ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن
نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الآن يقع النظر
عن خصوصية المسند اليه والثاني أنه نفي أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في
هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون تو كيدا ونقل المرادى عنه أيضا في شرح
التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلا وأن يكون تو كيدا وكذلك إذا
جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر
الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو ما أن يريدوا بجواز
الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذرو الثاني بخالف لما أصروه من القواعد وهو
أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم
(أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر
(كقام) وهيئات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (إلى قسمين) أحدهما

وجوازه عندهم وجوب
كون المرفوع العامل
ضمير مستتر أو جوازه
لا وجوب كون الاستتار
في الضمير المستتر واجبا
وجائزا إذ ليس لنا ضمير
متصف بالاستتار ويجوز
ظهوره فقول المصنف إذ
الاستتار الخ إن أراد وجوب
الاستتار بمعناه عندهم
منع وإن أراد بمعناه عنده
كان مشاحفة في الاصطلاح
على أن التقسيم بالمعنى
الذي بيناه هو معنى
التقسيم الذي جعله
التحقيق لافرق بينهما
الابا اعتباران القسم في
تقسيمهم هو الضمير
المستتر باعتبار العامل
وفي تقسيمه عكسه
فليتأمل (قوله يكون
فاعلا باتفاق الخ) قال
الزرقاني الذي عند الرضى
أنه تأكيد إذا قال مانصه
وأما في نحو زيد عمرو
صار به هو فالمنفصل ليس

بفاعل بل تأكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن
الاتصال متعذرا فإن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قاذح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو أنه إذا أمكن
الاتصال الخ) أي وهو هنا يمكن بالاثبات بالضمير مستترا والمتعذر إنما هو الإبراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري
منعوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني واعلم أنهم وضعوا الجمع المذكور صيغة تخصه
وجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني إنما يكن المجرور والامتضالا لأن
المتصل هو الذي كالجزء الأخير لعماله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيبيع فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعماله من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الاصاله والا فقد يقع ما ذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا المنصوب كما سيأتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادي نحو يا أنت فانه في محل نصب الا أن يقال أن ذلك شاذ فلا بد من نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سمينا به فعل القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن ينبنى وعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند القراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مر كبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعزاب ما لا ينصرف للعلمية وشبهه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التأتا وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزها الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفتن وفائدة ذلك ١٠٣ ما قدمنا من انه اشارة الى أن الباع في كلام المصنف داخل على

المصنف داخل على المقصود عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعة ان كلاما أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقاني فهي كايا (قوله المذكر) التقييده هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كما رقتبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاختص ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم قاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تصاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزها الى غيره (وهو أنا) للتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعه) ففرع أنا واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأتموا وأتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهن وهن) وتعليله ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا ان الضمير هو الههزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الجر كقوله مذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لها حروف خطاب وذهب القراء الى ان أنت بكامله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرتان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكي عن القارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزها الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا) ما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغنية وتذكير وقائيد وافراد وتثنية وجمع (نحو اياي للتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفروعه) تسعة ففرع اياه (اينا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (وايا كما واياكم وايا كن (و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياها واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ بأسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان الواحق لها حروف تكلم وخطاب وغنية) وهو مذهب سيديويه واسقش كل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدها لا تدل على ذلك وأجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بباء التانيث ومقابل المختار مذهب احدها مذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان الواحق هي الضمائر وكذا اعماد أي زيادة يعتمد عليها الواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني مذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتضى لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطله وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الا لكون ايا ضمير لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها بكرة والازداد وضوحا كازدياده بالصيغة نحو قوله * علازينا يوم النقرار أس زبدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك الخوج الى زيادة الضمير وأما التزام اضافة الشيء الى نفسه فنلتزمها معتدلين بما اعتد به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال * قلت الذي اعتد به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلها ما أهم عما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

الحريري انه ز يادين متقد وقال العتي المراد به متقد (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد اولئك القوم قومه جبا اليه ما يرى من تقاصرهم عن قومه اول ما يسمعه من الثناء عليهم والذ كر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض مارد به في المعنى على ابن مالك لجملة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المعنى وقد يقال مراد المصنف في المعنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وباللغة بقي أن يكون ما قاله ابن مالك مراد او قال أيضا في شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندى أن يكون

فاعل يزيد ضمير الذ كر ويكون هم المتفصل تا كيد لهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد (قوله ويجوز في فاذا كرههم) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز في فاذا كرههم الرفع عطفا على أصحاب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالتسوية الى المعمول ونظيره ما أتينا فتحدثنا الا في الدار (قوله في بيت قبله) وهو اني حلقت ولم أحلف على

فند فناء بيت من الساعين معمر القند بفتحين الكذب وفناء ظرف حلقت وما بينهما اعتراض ومعمر صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهار ير بمعنى الشدائد) قال الدوشري قال القراء أصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اه

(الاي ز يدهم جبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المتفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد تضمنت * (اياهم الارض في دهر الدهار ير)

فاوقع الضمير المنصوب المتفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرتهم قومي الا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي جبا الى ويبدل عليه انه وجد في أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول أول ليزيد وجبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فذوق المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المعنى وحامله على ذلك ظنه أن الضمير ينسعى واحدا وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولاء اده اده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه جبا اليه لا يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذا كرههم الت نصب في جواب النفي والرفع بالعطف على أصحاب قاله الموضح في شرح الشواهد والباق في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلقت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملوك والاموات ما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم

* بين فراعى وجهه الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعا وعمل الثاني وضمنت الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بايد انهم والارض فاعل ضمننت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهار ير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتأت فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصر كم نحن كستم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجيبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصر اياكم فان كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطابقة عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمر وضاربه هو أو ان يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينقل علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل
أي فان ضللت لم ينقل علمك أو ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فالتيت لا تنقلك أحد وقصيدة * تكون واياها هيا ماثلا بعدى
أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو ان يلي اما المكسورة الممزوجة المشددة الميم نحو ما أنا وأما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لا يا * لك فرني فلن أزال مطيعا

(١٤ تصریح ل)

وينظر تكرير الراي والشارح كلامه يقتضي أن الدهار ير هي الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للنصب) أي سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجيبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما لو أخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله لقد كان جميل حقايقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلي اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على انهما لام فارقة وفيما سياتي في باب ان تبعا للمصنف على انهما لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمهر في جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الذئبي شري حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعاً حادي عشر وهو أن يكون عاملاً معنوياً وهو لا يبدأ بنحو أنت تقوم ولعل استقام الشارح له لأن كون عاملاً معنوياً بالنسبة متفقاً عليه وأيضاً قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول فإن قيل كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو ما يقوم أنا أو أنت لا يكون غائباً ولو سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا أو أنت لا يكون غائباً ولو سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم أنا أو أنت فيضيق بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني ولما قيل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور قائل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السيباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٢ الشاعر المتقدم فليتامل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن

يقال ذلك ضرورة لأنه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يأت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولما قيل أن يقول ما أدعى فحتمه يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدافع أو مثلي من أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الخالي إلى أن ما ارتكبه ضرورة وخيئت فلا دليل فيه (قوله إذا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزالي قد يوجب ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك وما أنت أو أن ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوعة ان اتحدت رتبة نحو ظننتي اياي وسياقي أو أن يتقدم الضمير على عامله نحو اياك تعبد أو يتأخر عن عامله و (يلي الا) لفظاً (نحو أمراً أن لا تعبدوا الاياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق أنا الذي ائذ الحامي الذمار (وأنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لأن) أنا ولي الا في المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحسابهم أنا) أو عما نال في أحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح جملة على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال انما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا أو كيدا وليست مأموصولة وأنا خبر ان إذا ضرورة وفي العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على أنه لا يرى المحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجزة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامى الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحامية وهي الدفع والذمار بكسر الهمزة والفتح حقيقة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه عما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولا يأتى ما خوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة والحسب بالسكون العدد والتجريد الشئ المعدود وعلى القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة الغرور (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه إذا تآلى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (ممثلان) يجوز فيهما الانفصال مع تآلى الاتصال وهما المشار إليهما في النظم بقوله وصل أو فصل هاهنا مثليه وما أشبهه في كنهه الخلف انتهى كذا في حاشيته (أحدهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله وقد قدم الأخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بأن المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار إليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرهما وزاد (مرفوعاً) في المطول تعليل آخر وهو أن قوله أنا الذي أدافع دليل على أن الغرض الأخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذي أدافع أنا قال الغزالي قوله لأن قوله أنا الذي أدافع دليل الخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبراً عنه في هذا الكلام فلو جعل مأموصولة كما ذكر كان مخبراً فلا يتحسن أي كان المدافع حينئذ مبتدأ أو أنا خبر أو قد جعل أنا أو لا مبتدأ (قوله إلى لفظاً) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامى الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظراً لأنه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فضلاً مساوياً لذلك ففيه تعريف الشئ بما ساو به ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أن في المضمرة للجنس لا للعهد الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لأن المراد بالضامير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقد قدم الأخص الخ) قال السيباطي قول الناظم وقد من ما شئت في انفصال معناه ان

لهكذا قال بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكم الله) قال المصنف في
 الخواشي في الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سئلني وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة
 همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي * فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مفعول للفعل كالخبر * قلنا
 لا نسلم ان رأي النامية تعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقاني يقال رجل برأي صادق وان حال بكسر الهمزة والقياس
 فتحها لانه من حال يخال (قوله أو احدى اخواتها) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في هدم الهوامع أما
 اخوات كان فيتم فيهما الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اياي وايا * لئلا يتخشي رقيباً انتهى وقال الزرقاني قال المصنف
 يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكون الا استثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد في الجامع اه
 من النكت أقول في مفهوم قوله أو احدى ١٠٨ اخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الجمع الذي نقله الدنوشري من

أنى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبته أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى
 سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء الدواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد
 المعجمة وهو المحذور والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو
 المحذور ضافه من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبته اياه حيث فصل الضمير
 الثاني (و) الارجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك الناظم فقال واتصالاً
 اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاءه التزويل قال الله تعالى اذ يريكم الله وورد به الشعر
 (كقوله بلغت صنع امرئ برأ خالكة) * اذ لم تنزل لا كتساب الحمد مبتدرا
 المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوباً) بان كان
 أو احدى اخواتها) سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك تفرقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنهه أو كانه
 زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) في
 الترجيح في نحو خلتني فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل
 وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر
 رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فليكن تسلط عليه) وان لا يكنه
 فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي
 (لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير
 ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى
 مرفوعاً وجب الوصل فنحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير
 الثاني (غير أعرف) أي غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فع تقديم غير
 الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقد من ما شئت في انفصال * (نحو أعطاه اياه أو)
 اعطاه (ايأى) فان كلاماً من ضمير المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك ايأى) لان
 ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه * اراهمنى الباطل شيطانا *
 فنادر والاصل اراهم الباطل ايأى شيطانا والمعنى ارى الباطل القوم انى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

تعين الفصل في جميع
 اخوات كان ومن اطلاق
 القول في ليس ولا يكون
 من غير تقييد بحالة
 الاستثناء فليحذر (قوله
 سواء كان قبله ضمير)
 قال السنباطي في شرط
 لجواز الوجهين أن يكون
 المتقدم أعرف والا
 فيجب الفصل كما يفهم
 من قول الناظم وقدم
 الأخص ويظهر ملاحظة
 ما قدمناه (قوله وعند
 الناظم الخ) قال
 الدنوشري قال بعضهم
 ما رجحه في الالفية ورجح
 في التسهيل التفصيل
 وهو الفصل في باب ظن
 والوصل في باب كان
 وقرى بان الضمير في
 خلتني قد حجزه عن
 الفعل منصوب آخر بخلافه
 في كنهه فانه لم يحجزه الا

مرفوع والمرفوع بمن الفعل فكان الفعل مباشرة فهو مشبه بهاء ضربه ولان الوارد عن العرب
 من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مقاعيل اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت ان
 كان بهضا ظاهراً او كان المضمراً واحداً وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكذا أعطيت أو ثان وثالث فكذلك ظننت فليتامل
 (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعاً وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى
 الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعاً فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أي من
 انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقاني ذكر المحترز أيضاً
 بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترزه الا عرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدراً أو اسم مفعول أو اسم
 فاعل فالاتصال الثاني شاذ اذا كان أزياً أو مساوياً فنحو ضرب بهوك وضرب بهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشري

تراد عليه ما قال القراء وهو تعين الانفصال الآن يكون الاول مثني أو ضمير جماعة كور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهم مال والغلمان أعطيتهم مولد ووافق الكسائي القراءه و زاد جواز الاتصال والاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الاول للإشارة الى ان ثم مستعملة في الإشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعه للإشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس إشارة الى بيان مجاز آخر مبني على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رساله أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفراد الخ) قال الزرقاني أي أو أفراد أو ثنية أو أفراد أو جمعاً أو ثنية وجمعاً (قوله أو لهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأن قاعدة باب أعطي ان يكون المفعول الاول فاعلام من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثني المفعول الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضميري الخطاب يمكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظاً فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكما فلتخبرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لجهة تعدد الخ) قال السباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري التكلم وضميري الخطاب فلا يصح فيه

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهم مولد ولكن الانفصال عند راجع (ومن ثم) يفتح الماء المثلثة أي من هنا أي من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا التحدث الرتبة) بان يكونا التكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً هو ذلك (نحو) قول العبد لسيدته (ملكنتي اياي و) قول السيد لعبده (ملكنتك اياك و) قول السيد اذا أخبر شخصاً انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصول ان كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيراً وتانياً وأفراداً أو ثنية وجمعاً وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الاحسان بسط و بهجة * (أنالهما فقوا أكرم وارد)

بسط بمعنى يشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره في المجرور باللام قبله و بهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط و أنال فعل ماض متعدي لاثنين أولهما ضمير التثنية الزاجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه و أتى به متصلاً والاكثر أنالهما اياه بالانفصال و فقا بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري التكلم و ضميري الخطاب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لا اتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتني ولا علمتينا ولا ظننتكما و صرح الاختلاف في ضميري الغيبة لجهة تعدد مدلوليهما نحو جارية يزيدا عطيتها او أعطيتها وهاو احترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيداً عطيتها اياه

(فصل) قدمضي في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء التكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فتنبى بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معهن نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز يشا وورجحان الشبوت وورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أو ليست وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل

ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغير المدلولان بيان ذلك ان نافي علمتني للتكلم ومعه غير نون الياء فيها للتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبني فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضاً وذكرها المرادي في الجني الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذي يغد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكسب الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضر بين ونحو قل ادعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكامتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضر بين

أى وقومى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة
 الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلحق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلن فانها لا تشبه الجر لان
 ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصارت الالف عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال الهشبي شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل
 أما فيه نحو دعورمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طرد الباب أو تحمّل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كان
 الاغراب كذلك فانه يظهر تارقو بقدر آخرى اه و قوله والمقدرة أى ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم
 رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة كما قاله وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير
 الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو رنى أكرمى
 و ياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما ١١٠ سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

التباس ياء المتكلم
 والثاني التباس أمر المذكر
 بامر المؤنثة فلما صحبت
 النون الياء مع فعل الامر
 صحبتها مع أخويه ومع
 اسم الفعل وجوباً بالبدل
 لحاقها على نصب الياء
 ومحقت ان وأخواتها
 جواز شبهها بالافعال
 وتقل السيوطى عن
 الناظم انها سميت نون
 الوقاية لانها تقي الفعل
 من التباسها بالاسم
 المضاف الى ياء المتكلم
 اذ لو قيل في ضربى ضربى
 لا تبس بالضرب وهو
 العسل الأبيض الغليظ
 اه وما ذكره شيخ الاسلام
 في تقدير الكسرة في نحو
 دعاذ كره الرضى فانه
 قال ودخولها في نحو
 أعطاني ويعطينى أما

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعاني) في الماضي (ويكرمى) في المضارع
 (واعطى) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما ترد بين الفعلية والحرفية (قام القوم
 ما خلا في وماعدا في وحاشاني) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة
 أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجع فتثبت النون قال

(عل الندامى ماعدا في فاني) * بكل الذي يهوى ندى مولى

والندامى جمع ندمان وهو تدميم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل يتمل ومولع بفتح اللام
 بمعنى مغرى خبران والمعنى عل الندامى ملا مجاوز الى غيرى وأما أنا فلا أمل فاني مغرى بكل ما يهواه
 ندى (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرني الى عفو الله وما
 أحسنى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس
 (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه
 ان انساناً يهدده (عليه رجلاً ليسنى) حكاه سيوطيه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلاً
 مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل و ياء المتكلم خبره (أى يلزم رجلاً غيرى)
 وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرر ون بلام الامر
 كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكاك ان أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون
 نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا بالجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم
 وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنى هو قول البصرى وهو مبني على ان أفعلى في التعجب فعل
 ماض (وأما تجوز ال كوفي ما أحسنى) بخذف نون الوقاية سماعاً كما في شرح الكافية (فبنى على قوله ان
 أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسنه ورد بان التصغير فيه
 شاذ وأما تجوز بعضهم ليسى بخذف نون الوقاية من ليس بنحوه فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤية
 عدت قومي كعديد الطيس * (ان ذهب القوم الكرام ليسى)

طرد الباب واما السكون الكسر مقدراً على

الالف والياء لولا النون كما في عطاى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك
 ونزال فاجاب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويوزل عند عدمه كما ان الجر يوجد عند
 عامه ويوزل عند عدمه ولو كسر دراك مثلاً لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن
 أفعالا) قال اللغاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلا في وماعدا في اذا ظاهر في ذلك ان ما مصدرية لازائدة وما المصدرية لا يليها الا
 الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوذ انه ماخوذ من غير ثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لانه لم يفتح من الثلاثى
 وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقره خلافاً لاكثرهم ثبوت فقر وفقر بمعنى أفقر ولا حجة في قول من خفي
 عليه ما ظهر لغيره (قوله اذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذهنا للفتا جاءه وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل
 اذهب القوم ليسى بل وصفهم بانهم كرام

(قوله وأما نحو تماروني ونحو جوني الخ) قال الزرقاني في حقه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن المحجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونون التوكيد فهي واجبة معها فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربون ونون التوكيد نحو اضربون ونون الرفع مع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وتضربني لتكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يؤهم كما قاله الشهاب القاسمي ان

الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء دون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لمحصل الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله بذلك) قال الزرقاني من ذلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا يخرجه (قوله بلا أثر) ان اراد لفظا وتقديره فممنوع أو لفظا فقط فممنوع لكنه لا يضر اذا كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو تلبون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من ذرا كني وما بعده والباء للابتنه (قوله الحياتي) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي ضالحا (قوله فباليتي اذا الخ) اذا ظرف

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليس قد نظم) والعديد كالعدد يقال هم عديد الشري أي عدد الشري والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوابا على البعض المفهوم من القوم وباء الملة كالم متصل به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله * وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تماروني) ونحو جوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع (والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب وتوالي الامثال في تحولاتها ونون غير ذلك نحو قوله * أبيت أسري وتبتي تديكي * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو ونحو ما مر كم حذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجرم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا به باوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع سلامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذف لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيدي على النظم (فنحو دراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما (وعليكني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهززة (و) الثاني (بمعنى أتركني) الثالث (بمعنى ألزمني) بوصل الهززة فيهما (وأما ليت) المشار اليها بقول النظم * وليتي فشا (فنحو باليتي قدمت الحياتي) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن علامها ميسرة ما رأي من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحير الراهب في شأنه (فباليتي اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت أو لهم ولو حا باسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتي بآيات نون الوقاية (وقال القراء يجوز) اختيارا (ليتني) بآيات النون (وليتي) بحذفها (وان نصبها للفعل) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعل أبلغ الأسباب أكثر من الآيات) لها (قوله) وهو حاتم ابن عدي الطائي وقيل حطاط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأته عذلة على انفاقه مالها (أرني جوادا مات هزلا لعلني) * أرني ماتين أو بخيلا خلدا والمعنى أرني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا خلدا لم يمت لعلني أرني ماتين وحاصله ان انفاق المال لا يمت الكرم لهزاله ولا امساكه يخلد البخل في الدنيا (و) آيات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتني وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (فجعل ليتني نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) (بجعل لعلني ضرورة) مع انه نادرا بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لا يسه في قوله وليتي قدرا وخالفه في الثانية في قوله ومع لعل أعكس وانما كان الأكثر في لعل التجرد لانها شبهة بحذف

مضمن معنى الشرط وما زاد وكان تامة وو لجت خبر ليت أو و لجت جواب وجهه اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما يده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل أعكس) قال السجاطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادرا مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تعليقه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والقرآن لا يقتضي الغلط لانه كثير اما يخالفهما وهو أهل الخلق فلهما لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تعليقه في لعل

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصها لعل الخ فيه نظر ظاهر مثل ما قلناه فلي تأمل (قوله بقية اخوات) قال الذنوشي لو حذف

الحرف في تعليق ما بعدهما بما قبلها كما في قولك تب لعلك تغلغ بخلاف ليست فانهما شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدهما بما قبلها (وان نصها بقية اخوات ليست ولعل) واليهما أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبههما بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض الوجهان تساقطا واستوى الامر ان (كقوله) وهو قيس بن الملوّج (وانى على ليلى لزارواتى) * على ذلك فيما بيننا مستديهما

فانى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردهما منها أولا وازار خبران وهو بزاى ثم راء منقوص من ز ريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلى وانى مستديهما على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كاذنى لم أركب جوادا للذة * ويجوز كاذنى وكقوله تعالى ولكنى أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكنى عن حبها العميد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ما المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الافى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله في النظم واضطرار اخفقا * منى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله) أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عجلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهيمزة وبالسین المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتعت) نون الوقاية (فحولى وبى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فيهن وانما امتعت النون فى لى وفى لانها مبنيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبنياء على السكون فان سكونه الاصل لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجزوا باب الفعل مجرى واحد اوجلاوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها فى ذلك بل تفتح بياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقشیر واسمه المنيرة بن الاسود لقب بالاقيسر لانه كان أجزر الوجه أقسر (فى فتيه جعلوا الصليب المهم * حاشاى انى مسلم معذور)

بعين مهملة وذل معجزة أى مقطوع العذرة وهى قلقة الذكر ويقال فيه مختون من الحتان وهو قطع قلقة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لبن أو قط أو قد) مما آخرها كن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لبن بمعنى عند وقط وقديعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان معناه عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسينويه) لما ساقى (وعطاب بن الناطم) فى شرح النظم (فعل الحذف فى قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثلهما) أى الحذف والاثبات فى لبن وقط وقد (قد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومحققا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأه من السبعة من عدا نافعوا عاصما من رواية أبى بكر عن عوا والتخفيف هو القليل وقرأه نافع وأبو بكر (و) روى (فى حديث النار) بالاضافة (قطى قطى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) جيس بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيبين قدنى) باثبات نون الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولت ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو ما نحو من اللقانى (قوله) وهى ان الخ قال الذنوشي اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكان فالأمر ظاهر وإذا قيل انى قائم مثلا بنونين فقط فاختلف فى المذوقة فليل هى الاولى لانهما لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الاخيرة لانها التى بها تنهى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف فى من وعن ضرورة وفى قد وقط قليل لا ضرورة فاقضى التعليل كونه ضرورة فى الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يلىق بها التصرف بتغير أو آخرها بخلاف الاسماء (قوله لانها مبنيان على الكسر) قال الزرقانى أى وحيث كانا مبنيين عليه فلا محصل للنون * فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبني على

الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملة فوجب الدال فيه النون (قوله ولت ان تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قيدا كيدا للياء لانه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد اخرج) قال الزرقاني أي من كلام الموضع حيث قال وان خفصها
 * (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما يصرح به اه
 قال الشهاب القاسمي فان اراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى اخرج تعريف علم الشخص فقط فهو غير ما تنوع لدخول علم الجنس وان
 اراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر
 الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو علم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم
 الاشخاص لفظا وهو علم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس
 لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك
 كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض افراد النكرة كشمس وقرقها ما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فاجواب أن المراد بالتعيين
 بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود
 ذلك اه وقال السنباطي

قوله يعين مسماه يعني
 يدل على أن مسماه متعين
 والا فقد يسترض بأن
 مسماه معين فيلزم على
 هذه العبارة تخصيص
 الحاصل أو ان مسماه معين
 بعد اتمام وهو باطل وقال
 أيضا يخرج منه العلم
 العارض الاشتراك كزيد
 مسمى به كل من جماعة
 فانه لا يدل على مسماه
 حيث لا أن يقال هو
 دال على ذلك في الاصل
 وعروض ذلك به لا عبرة
 به (قوله تعيينا مطلقا) قال
 السنباطي لم يقل الشارح
 احترازاً عن التعيين في
 الذهن لان المصنف يرى
 أن لا تعيين الا في الخارج

الدال ثم الحق بقاء الغلبة لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا المناسبة الياء قاله الموضع في شرح
 الشواهد والتعيين تشبيه خيب يضم الحاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف
 وهو من باب التغليب كالقمر بن وأراد به ماعبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي
 خبيب وقيل هو ماعبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروي الحبيبين بكر الباء على ارادة الجمع
 وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم
 وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني المحذف أيضا قدني
 وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما الركان الاسمي فعلمين بمعنى يكنى لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة
 لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لاجازة ولو كانت قد وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا
 (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدني وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أي وأخي) لعدم
 السكون * (هذا باب العلم) *

يفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
 مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا
 (تخرج بذكر التعيين التكرات) كرجل فانه لا يعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
 مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لانه عرض في المسمى وهو الافراد في الوجود
 الخارجي (وخرج) بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها المسمياتها ليس تعيينا مطلقا
 بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (الآتري ان ذا الالف واللام) لا انما يعين مسماه
 مادامت فيه أل فاذا فارقت فارقته (التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما
 يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

(١٥ تصريح ل) كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل
 بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم
 احتياجه في دلالة على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود
 والمخرج للذكر لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماه بالوضع وان كان غير
 الوضع الاول فليتامل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل
 على تعيين مسماه بقرينة الافراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردودا ذلا دلالة
 له على تعيين أصلا وانما هو كلى لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي الخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطي ايضاح هذا المحل يحتاج
 الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضمه اجزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضمه اجزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضمه كليا
 استعمالا القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضمه كليا استعمالا لاجل الاستحالة كون جزئي آلة للملاحظة كليه والقسم الثالث هو الالفاظ
 الكلية الموضوعات فمفاهيمها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلى واستعماله كذلك فان وضعه لاحظا بوضعه القدر المشترك بين الافراد

واسمعه بالاطلاق على كل حصة حصية من ماصدقته قلت أو كثرت باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملتها كذا لثوالا هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكرنا الثاني المصمرات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الاطلاق فيحصل معه التعيين بقرينة فانما مثلا موضوع لطلق متكام على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذ كر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لفرد مذ كر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين مخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به

العموم البدلي لا الشمولي (قوله فهو غير معرفة مجازا) اعلم مراده غير معرفة معني وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة (فصل) * (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللغوي هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السبكي في هذه العبارة شيء اه أي لان قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقال لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول متقول عن اسم النهر الصغير جماعة من الناس سموه منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالبائل) قال اللغوي لا يخفى انها من أولى العلم اذا القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشدقم) قال الزرقاني هو البذل المعجمة قاله مكى في حاشيته اه وقال المصنف الخواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجع وهو البليغ الشجاعة ولهذا كنهه الشجاع في قوله والشجاع الشجع اه وصنيع القاموس يقتضي انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باعت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قس به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري كحل علم مؤنت يصرف ولا يصرف كهند (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالعلمية قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرجح وقال المنقسم اليهما الخ والعلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (فصل) ويتقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرجح) من الارتيال يعني الابتكار قيل كانه ما خوذ من قولهم ارتجى الشيء اذا فعه فاقام على رجليه من غير أن يقعد ويتر وي (وهو) في كلام

سبويه (قوله كشدقم) قال الزرقاني هو البذل المعجمة قاله مكى في حاشيته اه وقال المصنف الخواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجع وهو البليغ الشجاعة ولهذا كنهه الشجاع في قوله والشجاع الشجع اه وصنيع القاموس يقتضي انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باعت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قس به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري كحل علم مؤنت يصرف ولا يصرف كهند (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالعلمية قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرجح وقال المنقسم اليهما الخ والعلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

(قوله وقعس) كذا مثل الزنجشري قال المصنف وقال الخوارزمي الوقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ونحجب قال الدوشري قال بعض شراح المفصل ونحجب مفعول من الحب كقرومقرو ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقده كيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر ميمته لقدم مفعول عما فؤوه واو وفي التنزيل موعده كم يوم الزينة وكذا الكلام على موطب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألغا مكفاره وقد نقل انه اسم رجل غير متصرف للعلمية والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذ من جهة قلب لامه التي هي باء الى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه خيت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الانعام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كافي سيدوميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس انه انما صبح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يجعل لاعلال الفعل اه وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بقل ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يفتح أو يفتح ما يعل أو اعلال ما يفتح اه فانظر حاشيتنا

سيبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يأت من ذلك ان وقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو وقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ود ودفصل همزة الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لأمرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والسعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسما قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ماله نظيره فالاول نحو غطفان وعمران ومحمدان ووقعس وحنثف فان نظير هانروان وسرحان وزندان وجعفر وعندس والثاني نحو محجب وموهب وموطب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامدا والاسم الجامد (اما) ان يكون (محدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الأصل مصدر زاد برز يزداد وزيادة (وفضل) وهو في الأصل مصدر فضل بفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الأصل اسم جنس للحيوان المقترس (وثور) بالمثلثة فانه في الأصل الفعل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما الفاعل كحرث) فانه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرق (وحسن) بفتح المهملة فانه في الأصل صفة مشبهة من حسن (أولم فول كمنصور) فانه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومجد) فانه في الأصل اسم مفعول من جد يشد يدا الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمر) بتشديد الميم لغرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام أو امر كاصمت لبريقه قال الرضي وكسر الميم منهو المسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ

ع على القامح (قوله) استعمل قبل العلمية الخ) بانه لا بد في العلم من ان يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه اشعار بخصائصه وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع ان المرتجل مانق بل لا مناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدوشري هو تعريض غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل

من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية وان خلا من سابق استعمال * كدحج فانسبه لا رتجال وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف المحصور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كاسامة علما للشخص (قوله لغرس) قال الدوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضع في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (قائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجادوه وازاو حطيا بيا مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل س ع ق و كلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أباجاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو از الرجل أي مات وخطى من خط يخط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشت ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كافي عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما لفظا اذ اكتبها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبريقه)

اصبت بكسر الهمزة والميم مع ان المسحوق في الامر الضم اما لان مقتضى فعل يحكي عند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن
 الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغبر لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهى (قوله كاطرقا) قال الدنوشى
 هو من جملته بيت هو على اطرقا باليات الخيا م الا الثمام والا العصى وعلى اطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وباليات الخيام
 منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على اطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام
 ثبت يسديه جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجد وهى أعواد تنصب فتظل (قوله وعن سيبويه
 الخ) قال الدنوشى يناق ذلك ظاهر اقول الموضع في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى ولا يضر على هذا
 الجمل بما نقلت عنه وهذا لا يناق ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ (فصل) * (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ)
 لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذا الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله
 ولعل وجه صنيع الموضع ان من تنمة التقسيم الى الاسم الخ انها اذا كانت مفردين يضاف الاول الى الثانى وهذا فرع عن معرفة ان
 العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما
 بيناه في حواشى الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول وم تجل على هذا التقسيم أيضا قد بدروا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته
 للنظم في الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ
 المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجاز اه
 وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهى في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة

الحروف قاله الفخر الرازى في شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلمها
 ظاهر (كتاب قرناها) أى ذواتنا شعرها أو فاعلمها مضمرا بارز كاطرقا ومستتر كزيد من قوله بنى يزيد
 بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمجموع) من العرب كما قاله في
 شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (فاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له
 على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في
 قوله ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسعاد وأد
 (وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل في الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان
 الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقى لا مقصود
 (فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأد (وهند) وسعاد (والى
 مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادى) وهو كل كلمتين اسندتا احدهما الى الاخرى

أنواع الخ) قال السنباطى
 اعترضه أبو حيان بان ثم
 أشياء كثيرة تسمى بها
 فصارت أعسلا ما وهى
 مركبة وقد عبرت من
 اسناد وإضافة وخرج كما
 اذا سميت بما تركب
 من حرفين نحو انما أو حرف
 واسم وأجاب ناظر الجيش
 بان المراد ذكر العلم الذى
 استعملته العرب ووقع في

كلامها ولا شك ان الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم (كبرق
 ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم يستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من
 التسهيل لذلك فقال في باب التسمية بلفظ كائن ما كان لماسمى به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف
 واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجمل ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل
 أعرابه فراجعوه وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان
 مشبه بتركيب الاسناد فاكفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد
 ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصورا فيبقى الكلام في المركب العددي والظاهر
 انه من المزمع وان كان تعريف المزمع لا يتناول به بحسب الظاهر وسيأتى انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزمع الذى ذكره
 المصنف والناظم وقال اللقاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز ان يريد شيخنا قسح الله تعالى في مسدته
 بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله فهو ضربين زينا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء
 على ان المراد الاسنادى الاصلى بدليل قوله وحكمه المحكاية والافلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب
 وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بل انزعاه وقوله والافلا حكاية هنا مبني على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما فرغ عن التسهيل
 والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادى) قال اللقاني ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال
 الشهاب القاسمى قضيته انه يحكى بعد العلمية وفي الرضى في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحذر اه وياتى كلام الرضى قريبا

(قوله وهذا النوع مبنى) لا يفتي انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بأنه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الاصح فهو مقرب تقدير الكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شرار علمان قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعان مبنى الاصل وان كانت أجزاءها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كما عليك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرار مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصا راعاه تقديره فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اه فكان الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربة مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقدير أو واجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية كما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيدولز يد اذا لاسماء بعده هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيديويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد أو ما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكما واخما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولامن الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى (وحكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتقلب (وقال) روبة في حكاية الفعل المستند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالى بنى يزيد) * ظلما علينا لم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضمير امر فوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وبجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرغ منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبتت بمعنى اخبرت متعدد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثاني وبنى يزيد عطف بيان عليه ووجهة لهم فديد بالفاء بمعنى صباح في موضع المفعول الثالث أى فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بقدي لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول اناو زيد فعلنا ولا تقول فعلا

فتاومرت بقميت بالتنو بن والمحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالسكمتين الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنى وهل يدخلا في نحو فتاومرت فحقه نظر ولا يبعد الدخول اخذ من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيه قال جامعنا ورأيت فتاومرت بقمنا وظاهر التعليل خروج نحو قاما ان لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد اخ) أى لانه قدره منقولان من قولك المال يزيد ولو قدر منقولان من قولك يزيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبنى بدل أو صفة ويرجح الثاني ان البديل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعات باعتبار أنفسها كزيد وغيره وان الصفة حقه ان تكون بالاسماء الموضوعات باعتبار ما معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بان اخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقولهم فديد مفرغ لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما المحال فلان صاحبها أما ضمير لم فيؤدى الى تقديم المحال على عامله المعنوى والا كثرون ينعونه مطلقا وأما اخوالى فيؤدى الى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممعنع ولا يقال يزيد صاحب حكايته يقوم على ان صاحبها حال من زيد بل على انه حال من ضمير يتسوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لتبئ وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممعنع في المحال مع شبهها بالطرف فالظن بالظن أو لا قد يذيلزم تقديم معمول المصدر عليه والا كثرون ينعونه في الطرف فالظن بغيره اه ومن خطه رجه الله فقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال البعد جواز ذلك في الطرف وشبهه وتفصيل المقام حررنا في حاشية الحق صر في الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد مؤداه ابن الحاجب بان الرواية انما صححت بالبناء آخر الحروف وبان يزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حداثيات كائنات * كسيت بروديني تزيد الادرع قوله في حداثيات حال لا متعلق ببعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللغوي أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خير بان هذا المحذ لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فاي تامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السيباطي قدره قيل قول المتن فحكم الخ إشارة الى ان الفاء لتفصيل شيء مقدور وليست للتفريق كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريق وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتأمل (قوله في حكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي مما تر كيبه العلمية كعدي كرب وبعلي بك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بيني الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدأ بالتركيب الصوري كما اعتدبه في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبني على وجهه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما

ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب لاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا تنصب معدى كرب في النصب انتهى قوله والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت

والجاري على الاستثناء بني يزيد بالياء آخر الحروف وأوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المشناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يزيد يزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاة فان كلاما من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء القوقانية (و) اما (مركب فرجى) وهو كل كلمتين تزلت نائيهما منزلة تاء التانيث عما قبلها) في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه في حكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء عما قبله كما نقل الاعراب عما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء عما قبلها (كبعلي بك وحضر موت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعلى و بك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كعدي كرب) لرجل (وقال فلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كرمى ومشى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يغرب بالضمه) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الأشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجزمى أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع واللام يقبل لان القياس البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اضافته تقتضى صرفا تامل ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي واصله في تعريف المزجي الا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب ما لا ينصرف تجويز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللغوي هذا الصنيع يقتضى ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المختوم بغرويه معرب بجملة والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمع في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم هذا ان بغرويه تم أعربا أحسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى جلته (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والأشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانها تسمى تسمية عن معناه المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تر كيبه العلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيت ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه وعمرت جاءويه تامل

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغريويه تم اعرابا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب مالا ينصرف من بيان كونه عامما كما اظهر ذلك أو احواله على ما يأتى فى باب مالا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذاتى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وما تقر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضع لكن كلامه مبني على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تر كيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقدير او يجب ابتعاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لمخصوص الاعراب أو عمومها وان لم يزد من دور ان الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو بعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل فى الصرف وتر كيه وذكر لهذا احكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجزاؤها مجرى معدي كى رب فى وجهى التركيب والاضافة الأعطف النسق فان حرف العطف مانع منها وتقل قبل ذلك من س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لمخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومها أى فى الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى به جاعلى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجز مع عامل الجز كما لا يخفى اذا المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغريويه تم اعرابا * (وأما مركب (اضافى وهو الغالب) فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة) وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين عما قبله) فى ان الجزء الاول جار مجزوء الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجرو وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحاكمه أن مجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا ومجرا (ومجر) بالبناء للفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما يمزج ركبنا * ذا ان بغريويه تم اعرابا * وشاع فى الاعلام ذو الاضافة

(فضل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* واسماأتى وكنية ولقبا * (فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كآبى بكر) بن أبى قحافة

تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذا العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علماء زيد قائم ورأيت زيدا قائم ومررت بزيدا قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقاء على ما كانا قبل التسمية عاميه فتأمل وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى يخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الاعلام المركبة) قال السباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافى بالغلبة يخالف قوله الا فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سياتى الغلبة المطلقة وهى الغلبة المقيدة وهى النسبة أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتامل (قوله معنى يخفض) قال السباطى أى لا معنى الجريان كما قد يتوهم ولأن تقول لا اشتباه بينهما فى اللفظ ولا فى الخط الآن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التامية قطعت من الكاتب (فصل) * (قوله وكنية) قال الدوشيرى والكنية بضم أوله وكسره وجنح الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنى أى سترت وعرضت كالكنية بسواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى به بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تائف أن تخاطبها بما لها وقد يكتفى الشخص بالاولاد الذين له كافي الحسن لامير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى في الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولدا اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللغوي وصف المذكور من الكاشمة فهو جزم من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التابث في المركب لافيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللغوي عبر باليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فيبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخير واللقب في نحو أبي بكر وأما الاسم فيبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة قويلازمه أن محمدا وأحmada ومنصورا ألقاب لأسماء واللازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابو ان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعر بمدح أو ذم أو مصدر باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أمير أفریقیة في تلقبه بأبي القاسم مع النهي فأجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقوله فيبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقاتل أن يمنعه فان نحو محمدا ما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر جدا الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابن دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسر ها وا نفا فتحت تبعا للضارع والها معوض من الواو والوضع الذي من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسيد جبريل هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبو لهب شاة فدخل يده في أنف الناقة وجعل يحجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيثة بقوله

قوم هم الانف والانتاب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفي فخرج جمع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ورجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداها وهو الغالب كزيد وعمر) وفرق الابهرى في حواشي العضب بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الالهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصده ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بمدح ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون

نحو محمدا لقباً وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وان اعتبار

لان

الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب مانعه قلت أخرجه مطلقاً ممنوعاً اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لا أخرجه على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفي حواشي المطول للقري في الكلام على تعريف المستدالية بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأي الفضل وأي جهل لا يضرو قوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضب قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الاصل لان ذلك قد يقصد به مدح وقوله الاصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال الشهاب لم يمتثل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثاني لامن الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وقع الهاء نسبة الى أبهر قال في المشترك هو بفتح الهاء وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراه مهملة بليدة قرب زنجبان وقرية باصميهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن التباري على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يندأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكتة قال عقبه في هذا تخصيص لا إطلاق

وجوب تأخير اللقب وقدح لما عمل الرضي به انتهى والذي عمل به الرضي كون اللقب أشهر لان فيه العالمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لغي عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة ما نصه ولك أن تجيب باننا لانسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلاً أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شيء ويمكن اجراء ذلك في مثل قوله تعالى اسمه

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير انسان كبطلة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد اسماء الاصل وذلك ما دون تناخره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كز يذرين العابدين) أو أنف الناقة وهذا امر اذا الناظم بقوله

* وآخرن ذا ان سواء صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أو وس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما

(أنا بن زريقاً ورو وحدى) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو زريقاً على الاسم وهو عمرو وزريقاً بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على زريقاً أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى فرقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لاهمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أو وس بذلك أنه كريم الطرفين نسبتاً للجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابي اخباراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(أقسم بالله أبو حفص عمر)

مامسها من لقب ولادبر * فاعقروا اللهم ان كان فخر

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه أن نأقني قد نعتت فاجلني فقال له عمر كذبت وأقني أن يحمله وحلف على ذلك فأنشده ذلك يقال نعت البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رقى خفه ودبر البعير اذا حني فكأنه تفسيره ويقال فجر اذا حنت في عيینه (وقال حسان) بن ثابت يري في سعد بن معاذ رضي الله عنه

(وما اهترع عرش الله من أجل هالك * سمعناه الا لسعد أي عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في كاحه فتألم قليلاً ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهترع العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاءني أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شيء وهو قوله * وآخرن ذا ان سواء صحبا وذلك يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأي عبد الله أنف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلاً ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لانه عيسى فالظاهر الذي لا ينبغي غيبه أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر في اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتاً ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلاً منه أو عطف بيان عليه كما قرر في محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقاني هذا التعليل يقتضي وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضي صرح بالاول في النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التي من افراد اللقب

(١٦ - تصرح ل) كأي الخبير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوباً ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك (قوله من زريقاً) قال اللقاني بالف التانيث الممدودة وحذفت الهمة للوزن أنظر ابن الناظم في باب التانيث انتهى أي لانه قال في أوزان الالف الممدودة وفيه ياء كزريقاً اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنياطي ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله في شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنياطي يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مضافة الى اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا مضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تا كيدا لمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير مخصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتقصيل المقام يطلب من حاشيته تنافي الالفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المبتداهما جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضع أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالإضافة متمتعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مقردا والثاني بخلافه كزيد بن العابد بن وقال اللغاني موجه المنع الاضافة لانهما لا تكون الامن لفظين مقدرين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظر الا فراد المعلن في كافي هذا صاحب ومالك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الابهام في هذا المعنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مقردا والثاني مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير

في قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكره وبقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الالفية ولا يكونان الامضافين أو الاول مضافا والثاني مقردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الامضافين أو الاول مضافا والثاني مقردا وحكمهما ما سبق أيضا فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شاملا للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا في اختلاف القسم

تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة * وذا جعل آخر اذا سما صاحب * فالاشارة بهذا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولت أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الاول مقردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كزيد بن العابد بن) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مقردا (كعبد الله كرز) يضم السكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعنا الثاني للاول) في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعه من التبعية اما برفعه خبر المبتدأ المحذوف أو بنصبه مفعولا به) (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاعني عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما وررت بعبد الله زين العابدين بحجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجرا الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الامضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والاخر مقردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأر كالحرف ثقبه أو كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

الاخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويدين في التقرير ان الصحيح هذه الحالة لا تتصور الا في كذا وكذا قلت لما يلزم عليه من تشبث الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون اقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحتها * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجرى الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراجع الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدنوشري على بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة ملح الاصل فليتامل ووجه بعضهم بقوله ولعل وجهه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفة * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبرة باصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبنى الكلام في نحو الزرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف والتلام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

لاضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شيء انتهى
 كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ما بقدر يعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الاضافة في المسئلة الثانية
 أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لتقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدوشي غاية ان التاويل
 المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي
 في باب الاضافة انه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد
 وقوله انما أول الخ غير واضح في نحو كتب لي سعيد كز فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويحجب بان قوله وانما أول الخ بالنظر
 للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح لنسبته للاسم كالمثال المذكور
 أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما ثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى
 الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثني الالف) قال الدوشي رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان
 كما قال كانت مكسورة فليتامل انتهى قال اللقاني الشاهد في حديث رفعه اذا المثني المسمى به يعرف بأعراب أصله وقال الشهاب ان لم
 يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثني المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذي الاداة)
 قال اللقاني بين في ما مر ان
 تعيين ماعدا العلم من ذي
 الاداة وغيره مقيد بالجمع
 في تعريف علم الجنس بين
 عدم القيد وتعيين ذي
 الاداة جمع بين متناقيين
 وقد يحجب بان قوله تعيين
 ذي الاداة أصله تعيينا مثل
 تعيين ذي الاداة والمماثلة
 بينهما في الوقوع على معنى
 واحد وهو الحقيقة أو الفرد
 الحاضر انتهى أي وان
 اقرق بان التعيين في العلم
 الجنسي مستقادم من
 جوهريه وفي محسوب

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجهور البصريين بوجوب هذا الوجه) وهو الاضافة (و)
 وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلاننا أولنا الى الثاني لزم
 اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فاللزم مثله لوجوب مغايرة المتضايقين (و) أما السماع من العرب
 فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى واقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والالقاء
 عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فبني جاعني سعيد كز بالاضافة جاعني
 مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعروض للسناد اليه والسناد اليه
 انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بانه محتمل أن يكون جاعني لغة من
 يلزم المثني الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله
 وان يكونا مفردين فاضف * حتما والاتباع الذي رد

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك
 الالتزام فما كان جواز الجبر فهو جواب الموجب
 (فصل في العلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية
 أو ذي الاداة (المحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية

أل منهلوقا أيضا علم ان أل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها الواحد منهم من الحقيقة
 كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة فهو هذا في المعنى كالسكرة وان كان في اللفظ
 كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي فنحو عالم الغيب والشهادة وجميع الامير الصاغة وهذا كله في التلخيص
 وشروجه وقد يأتي المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما في الكتاب وتبعه الشيخ المحلى في شرح جمع الجوامع واعلم ان
 علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعيينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية
 كقولك ان لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليها المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية
 المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشاربها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول
 المصنف تعيين ذي الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو المحضورية زيادة على ما ذكره
 وكان قوله في الفرق ويشبه السكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معين
 أو مبهما كان قوله أو المحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد منهم فقط دون غيره
 وكان المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتامل وقوله كان قوله بعد أو المحضورية زيادة قال الشهاب عليه رجة الرجم الوهاب لان
 تعريف المحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد

لعمري أو مبهم وكان الإشارة إلى الفرد الحاضر زائد على ما ذكر فليتامل مع أنه يقال حينئذ أيضاً إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعيينه الخارجي فهو مشكل جداً إذ علم الجنس ليس موضوعاً لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في ذهنه في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضاً لا مكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في آل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللغوي في بحثه لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شيء إنما تحمّل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول ومسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشرى أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره منات هنا (قوله في جارية) قال الزرقاني قال في الصحاح جارية أن دويبة وهو فعلا ن من قبل أن العرب ١٢٤ لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعلاً لاصرفته انتهى أي لأن النون أصلية (قوله أجيب

بأن الإعلام الجنسية) قضيته أن الإعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فأنظر حاشيتنا على الالفية (قوله لأنه شائع في جنسه) قال اللغوي هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح إلى المناقاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر إن أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلى لأنه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازاً وإنما حقيقة إطلاقه عليه من

(اسماء أجراء) من الجرأة وهي الشدة (من تعالى فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الأسد أجراء من الثعلب وأل في) الأسد والثعلب (هذه للجنس) لا للعهد إذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الأداة الحضورية (هذه اسما مفعلاً فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بمنزلة قولك هذا الأسد مقبلاً وأل في) الأسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس * فإن قيل كيف يقول هذا الأسد مشيراً إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فأنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء لا أسداً بعينه قال سيمويه إذا قلت هذا أبو الحريث أنما تريد هذا الأسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد ذلك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم الآن قصد فيه ما الشيعاء في المسئلة لأن المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأمون بالشيعاء (و) يمتنع (من الصرف) وهو التثنية فلا يجزى بالكسرة ولا ينون (إن كان ذاسبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث) اللفظي (في إمامة وجماعة) وكزيادة الالف والنون في جارية (وكوزن الفعل في بنات أو بر) علماً على ضرب من السكامة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كرهه الرافضة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبهة من الذئب وشبهة من الثعلب طويل الخالب والافطار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه * قلت أجيب عنهما أن الإعلام الجنسية الإضافة يجري على جزئها الثاني حكمه ما لو كان علماً واحداً قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مقترس بل المقترس (ويبدأ به ويأتي الحال منه) بلام وسوغ فيه (كما تقدم في المثاليين) السابقين وهما أسامة أجراء من تعالى وهذا أسامة مقبلاً (و يشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما أن النكرة تنحصر بجل كذلك فظهر من كلامه أولاً أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعروف بالجنسية وأما أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

حيث اشتبه العلم بالماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الأفراد إذ لم يطلق العلم الماهية في ضمنها مع أن مثل ذلك جار في علم الشخص فإنه يطلق مجازاً على رسوله وكتابه وأقرب ما يصحح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالمطلق على الحقيقة مستقلاً بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطي بعد أن ذكر أن الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل إن اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الأول اعتباري مانعه وأعلم أن كلام الموضع أولاً يوافق القول الأول وكلامه آخر لا يوافق واحداً منهما فإن يقيدان كلام من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الأشخاص لفظاً وهو علم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو هم أي أعم استعمالاً أي أن علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا أسامة أو إن رأيت أسامة ففقر منه أو أسامة أجراء من تعالى

(قوله وينقسم علم الجنس
الخ) ذكر المصنف في
الحواشي انه لم يقع التغليب
في العلم الجنسي (قوله
قال الموضح الخ) فيه
اشارة الى انه مخالف لقوله
هنا الثاني اعيان تؤلف
(قوله ورد جعله علما)
قال الرضى ولا دليل على
علميته لانه اكثر ما يستعمل
مضافا فلا يكون علما
واذا لم يقع فجاء منونا
في الشعر كقوله
سبحانه ثم سجدنا نعوده
وقبلنا سجد الجودي والجد
وقد جاء اللام كقوله
سبحانك اللهم ذو السبحان
قالوا دليل علميته قوله
سبحان من علقمة الفاخر
ولا منع من ان يقال حذف
المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وابقى المضاف على
حاله مراعاة لغلب احواله
اعني التجرد عن التبين
كقوله
بخالطن سلمى خياشم وفا
انتهى وقوله لانه اكثر
ما يستعمل مضافا قال
الشهاب قد يقال لا يمنع من
علميته لانه انما يضاف
بعد قصد تذكيره كعلم
الشخص الا ان يقال
اضافة الاعلام قليلة فيعد
كونه علما مع ان اكثر
احواله الاضافة
(باب أسماء الاشارة) *

عاملا أو أسدا معاملة الذكر وأسامة معاملة المعركة ذلك على افتراق مدلوليهما والالزم التحكم قبل الاثر
يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطلق بها
شخص ما وعموم من حيث هي كاية مجردة عن الواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم
الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها علم الجنس كاسمها من حيث خصوصها وعمومها
تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من
غير اعتبار قديمها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن افسادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم
ووضع البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم

(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع
سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته
أبو الحرت (وثعالة) للشعلب وكنيته أبو الحصبين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و)
الحشرات تحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله
من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للشعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كيان بن بيان) بفتح أو لمها وتشديد الياء المثناة تحت (للجهول العين)
وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سبيده
ما أدري أي هي بن هي هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان الجهولات مستصعبة خفية
لا هيئة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولد بن لادم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف
صلمة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبي المضأ) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء)
بفتح الدال المهملة وسكون العين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاجق) لان العرب اذا جحوا أنسافا قالوا له
يا أبا الدغفاء ولدها فقار أي شيلا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفهما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في
حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه
بحقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التزيين ينصب
كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله
ابن اياز ورد جعله علما ملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف
وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة علما (للعذر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله
اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم * الى العذر أسعى من شبابهم المراد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سمو التسبيح بسبحان والعذر بكيسان اسمها غير منصرفين
والسبب الواحد وهو الالف والنون حائل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت
والسين المهملة وكسر الراء علما (للبيرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعنا * نخرج معاقالت وعاما وقابله

(وبخار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الواو حدة
وتشديد الراء علما (للبيرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابغة

انا اقفن من خطيتنا بيرة * فملت بيرة واحتملت بخار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله بيرة للبيرة * كذا بخار علما للفجرة

(هذا باب أسماء الاشارات) *

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخرج ما عد اسم الإشارة والاعتراض بان المضممرات وجميع المظهرات داخله في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضممر يشار به الى ما عاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان إشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة قال واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل في الحد وإشارة اليه حسية لان مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء الحدود ولا يلزم من توقف الحدود على الحد توقف جزء الحدود أيضا عليه اذ بما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أي أحاد مجتمعة قوله امام ذكر أو مؤنث قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتان تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره الا ان يجعلوا واقعين على شيء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فالفرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقاني قوله فالفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما في اللفظ كزيد والزيدان لافي المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذي يأتي ثبتت نعمى على المجران غائبة * سقيا ورعا بالذالك الغائب الزاري فقال الزمخشري الإشارة للصيغة مثل ذلك الكتاب فيقال قبل بال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذالك الشخص أو الانسان انتهى وقد شار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتي في كلام الشارح والى كل شيء وذلك في هذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنياطي ١٢٦ يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحدوف ياء فهو من باب جي وقيل هو الواو

والمحدوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شيء فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافي ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصله ذي

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والمشار اليه اما واحد او اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدا فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصبح ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرا أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصبح ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية (فالفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذا همزة مكسورة بعد الالف وذاؤه مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر * في كف قرم باجله صور

بروي بكسر الهماء وضمها وفي كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهماء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لازائدة خلافا للكوقيين وهو ثلاثي الاصل حذف لامه على الاصح لا غينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللفرد المؤنث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

حذفت الياء الاخيرة قصار ذي فقلبت ألفا قصار
ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة قلامه أيضا
باء وأصله ذي بلاتنو بن لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتبارا ما كالدوم وقيل هو ساكن العين وهي المحذوفة تسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكان الأولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحدوف اللام كما سيأتي فالالف منقلبة عن العين فيجب ان يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها واما اللام فلا يجوز حيث ان يكون واو والثلا يلزم كون العين ياء واللام واو وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليجرد وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الافعال لان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتكثير وأسماء الإشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تامل (قوله وللفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشري انما كان للذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للذكر على ما في الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فتناسب ان يدل على الأكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويحجب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان أفراد المؤنث أكثر منه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار نساء

(قوله وثى) ذكر الدنوشرى هنا فافاد شين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة فى التاء ما والياء حذف التاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان فى الاستعمال الامع ها التنبيه والكاف فتقول ها تيك ولا يجوز عنده فى ولاها فى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تبدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فحاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لابن معطى (قوله ونه) فان قلت ها تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظاهرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسيع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا التلاية وهم ان المراد الزمان لا الصلاة والغرض ان المراد الصلاة قاله الصغار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى ان يأتى فيها ما قيل فى ذافلي جرد (قوله واللام داخله على مبتدأ محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحر ان خبر هذا لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثانى اللام داخله على مبتدأ محذوف أيضا انتهى ويقوله وعلى الوجه الثانى يتدفع قول بعض الفضلاء يشكك على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا ان يقال تشبيه ابان العامة (قوله وألف المفرد لا قلب) لعسل المراد باللف المفرد هذه الالف الموجودة والافسان ألف المفردان قلب اللغافى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم ان القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكلمة حالة واحدة وأما

القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ما لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويرى أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد فانه بعض شيون خفا (قوله ومجمعه ما) قال اللقاني أى مجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وثى) بكسر أو لمها وسكون ثانيهما (وذوته) بأشباع الكسرة (وذوته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لترك الاشباع (وذوته) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى المحواشى التسهيلية الاشارة ذوات التاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة انتهى وقابلف (ولثنى) القرية (ذان) فى التذكير (وتان) فى التأنيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحوان هذان) بالالف وتشديدون ان (لسا حان مؤول) وقاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حدان يكثري ما خوذ واللام داخله على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان معنى نعم وهى لا تعمل شيلا لاسا حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فاتهم لا يقبلون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والمجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية محذوف لاجتماع الالفين وألف المفرد لا قلب ياء أو على انه جى به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالة التاء على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (ومجمعهما) فى التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (عدودا عند الحجازيين) فهو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسدد كذلك القراء فى

من قول المصنف ومجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه جل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره فهو على هذا مسمى ابن الناظم لان قوله بذالمفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق توهم التساوى وزعم الجوهري وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف خاوذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده فى القرآن وعادته الاهتمام عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الأدوات لمن يعقل أولا لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا يتعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى فنحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وقر كما على القرب فمثل هذا ينبغي عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أولا لان كلامهم فى ذلك يجري مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف البحر وقلمائت كالم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والله فى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكروا فى مقابلة تقييده والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله تمدودا مصورا) قال اللقاني حالان من أولا موجبه محالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلي وانما قالوا أولا معدودا وأولى مصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمدولا قصر النظر الى أن لفظ أولى أقصر من لفظ أولا الممدودة

انتهى قال الرضي وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل فعمل على الياء لا سماعا كتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الأول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحي بالياء مع أن أصلهما واو من ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه واو أيضا وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء وربما تشبعت الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلأ على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلأ بحذف ألف هاء وقلب همزة أولاء واو (قوله ويجوز في ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والارجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب إذا قلنا الانغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه إرادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني أن قلت الضم يوهم أنه أمر ١٢٨ الجماعة مع أن الأمر هنا للواحد فالجواب أن هنا ما يرشد إلى المراد وهو خطاب الواحد في

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لا بد للنعته من كونه مشتقا بل هو مبني على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه (فصل) *

(قوله محققة) قال اللقاني الماء عائدة على المشاربه لا الياء وإن كان هو المذكور وقال قوله محققة كاف أطلق فيتناول ذي فنقول ذلك وفي الرضي وأما ذلك فقد أوردتها الرنجشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذلك فإنه خطأ (قوله لأن أسماء الإشارة لا تصاف) يعني أن الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الأعراب ولا يظهر إلا كونه جارا بإضافة اسم الإشارة إليها

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ثم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الأيام)

فاشار بأولئك الأيام وهي الأيعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعدم متعلق بحذف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الطرفين وبحجورده والتقدير كائنة بعد مقارفة منزلة اللواء واللواء مدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والأيام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذ كرو لا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

بذ المفرد مذكر أشرف * بذى ونه في فاعلى الانشأ اقتصر

وذا ن تان للثنى المرتفع * وفي سواه ذين تين اذكر قطع

وبأولى أشرف مجمع مطلقا * والمد أولى

(فصل) * ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا محققة كاف حرفية) لأن أسماء الإشارة لا تصاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية قالوا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك وذلك وإذا كان كذا كن (ومن غير الغالب) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك وعظيمة في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها لا ما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الافى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) (الافى الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الافى ما سبقتهها) التثنية بالاف غير مهموزة وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله * واللام أن قدمت هاء متعنة *

وهو لا يقبل الاضافة لازمة التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الالفية وقال الرضي يؤيد كون

الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الأمرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما * (تنبيه) * قال المصنف وقد جاء هذا يعني الأفراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبعض من وصفت إلى فيه * لسانى معشر عنه أنود

ولست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالكن يقول أنه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقيقة رجالكن وهذا أثر في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيه ما سبقتهها التنبيه) قال اللقاني يقتضى قوله ويشار إلى المكان الحجازي دخولها في إشارة المفرد المؤنث وذكر الرضي منها

ثالث وهي كثيرة وثالث بفتح التاء وثالث ثلثا قليلا (قوله وبنوهم لا يأتون الخ) وقوله احترازاً من لغتهم يقصره غير التميميين
 إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللغائي اعترضه بعضهم بأنه لا يلتزم مع مفهوم قوله وفي الجمع في لغتهم مده وأجيب
 بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجاوز في اسم الإشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضي وكذلك
 يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظر إلى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة
 كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال وكذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلك الذي لم تنته
 فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو

المشير انتهى وقوله من
 باب عظمة المشار اليه أو
 المشير أي هما معا كما هو
 الظاهر (قوله كقول لييد
 وسؤال الخ) قال المصنف
 قبل وكقوله
 وبيننا القتيير جوأمورا
 كثيرة

أقنى قدر من دون ذلك متاح
 قلنا قد يكون التقدير من
 دون ذلك الرجاء فلا يسلم
 ان التقدير دون أولئك
 الامور (قوله كيف لييد)
 قال الزرقاني جملة مقسمة
 أو مستأنفة استئنافاً بيانياً

(فصل)

(قوله ويشار إلى المكان
 الخ) قال اللغائي معناه ان
 الامكنة يشار لها بهذه
 الاسماء زيادة على ما تقدم
 نص عليه الرضي انتهى
 وعبارة الرضي يعني ان
 ههنا ألفاظاً مختصة
 بالإشارة إلى المكان فقط

وبنوهم لا يأتون باللام مطلقاً) لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفرع عنهم وتقييد الجمع بلغة من
 مده احترازاً من لغتهم يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسديفاهم يأتون باللام قال شاعرهم
 أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يغط الضليل الأول الكا

والأشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الأشائب وهم الأخطا من الناس والضليل
 بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قرى
 وبعدي لا غير تبع فيه الناطم وخالفه في شرح الملحقة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو
 بعيدا فالمفرد المذكر ذا القريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد ولثناه ذان القريب وذاتك بتخفيف
 الذون للمتوسط وذاتك بتشديد هاء البعيد وجميعه أول القريب بمد ويقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولئك
 بالمد للبعيد وللقرى المثنى وذى القريب وتيسك للمتوسط وتلك للبعيد ولثناه فان القريب وتلك
 بالتخفيف للمتوسط وتلك بتشديد البعيد وجميعه أول القريب وأولئك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى
 وقد يتجاوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة والنسبة إلى المسمى فالاول نيابة ذى البعيد عن ذى القريب
 نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للآخرين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أي بين الغرض
 والبكر والثاني كقول لييد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لييد

ولا ينوب ما للآخرين أو الجماعة عما للواحد

(فصل ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (هنا) مجردة عن هاء التثنية (أوهنا) مقرونة بها
 التثنية (فحوانا ههنا فاعدون) يشار (للبعيد) بالفاظ (هناك) مجردة عن هاء التثنية (أوهناك)
 مقرونة بها التثنية ممن غير لام (أوهناك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح
 الهاء وتشديد النون وأصلها ههنا بثلاث نونات أبدلت الثلاثة ألفا لكسرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء
 وتشديد النون والكلام فيها كاتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافي وأنشد لذي الرمة
 ههنا وههنا ومن ههنا من ههنا * ذات الشماثل والايان هينوم

(أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة
 فالتقى ساكنان حذفت ألفها الالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أوهم) بفتح المثلثة وتشديد الميم ونيت
 على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستئصال الكسرة مع التضعيف (نحووا أرلنا
 ثم الآخر) وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف
 والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

(١٧ تصرح ل)

والمد كورة قيل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف
 المكان القريب إشارة إلى أن قول الناطم ذانى المكان من اضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه في تقديم المجرور المقضى لاختصاص
 هنا وبما بعده بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار بها إلى غيره لأنه لا يشار اليه بغيرها المسمى عن الرضي لكن لا بد من تقييد المكان
 بكونه ظرفاً للفعل بخلاف ما يرد كونه ظرفاً لآخر مجرى الأشخاص فلا يشار اليه به هنا واخوانه كما حررنا في حاشية الاقيسة (قوله
 أوهناك) قال الزرقاني أي ولا يجوز هنا الحاق هاء التثنية لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدمها التثنية (قوله أوهنا) قال الزرقاني
 قال الرضي وقد يذهب هنا المشددة الكاف ولا يذهب ثم وقوله أي القائل ثم خطأ (قوله أوهم) مبينة على الفتح في محل نصب

(هذاباب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقاني يرتد على هذا المحذومزة التسوية فتحوشوا واهلهم انذارهم قال الشهاب القاسمي اجاب اطال الله بقاءه في الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع همزة التنوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله اول) أي رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني أي صبح أن يؤول ان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقاني فيه دوران العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويحجب بان المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به (قوله ولم يحتاج الى عائد) قال الرضي ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جهة خبرية على قول الاكثر نحو أمرت ان تم وبعضهم بقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرت ان قلت لك تم انتهى قال الزرقاني ظاهر قوله ولم يحتاج الى عائدانه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به كامل ١٣٠ ٥ ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما يأتي في الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال

الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكي الموضع في المعنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين ورد ههما فراجعه فالتخلاف كما هو جارفي الامر جارفي الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني أي سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو ما دمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر في المعنى بالزمانية قال وعدلت عن قولي

لا مفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب منها وإلى المتوسط بينهما وإلى البعيد بينهما لك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله وبهنا أو ههنا أشر الى * داني المكان وبه السكاف صلا في البعد أو بشمفه أو ههنا * أو بهنا لك انطقن أو ههنا *(هذاباب الموصول)*

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفي) موصول (اسمي) الموصول (الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتاج الى عائد (وهو ستة ان) المقتوحة همزة المشددة النون وتوصل بحمزة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجو وحكم الاسم فيما قاله في المعنى وحكم المحقة من الثقبلة حكم المشددة في ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبحمزة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضع في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا وتقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه القارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يشير الله عباده قاله الموضع في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي ياليت من يمنع المعروف بمنعه * حتى يذوق رجال مرما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية فوضيح ما به مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أي أنزلنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثال ما (بما سوا يوم الحساب) أي بنسبائهم اياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (لوأحدهم لو يعمر) أي التعمير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) أي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذف النون على لغة أو ان الاصل

ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا محذوف أي كل وقت اضاءة والمحذوف كالمحذوف لا يسمى ظرفا (قوله لمتصرف) قال الدنوشري الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذا قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح نالك وهو مشكل على ما تقدم من أن عداو خلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام ان كل فعل وقع صلا لما التزم مضيه (قوله والذي) أي حين الاستغناء بالمصدر والافهوه اسمي قال اللقاني ويشكل على كون الذي حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضي الخ) قال الدنوشري قال بعضهم ادا فاضل الرضي بكونها اسمان ان المحل لما ورا الموضع بكونها موصولا حرقيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايقين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بضمهم حرف عن قال وهي هنا كناية تمنهم.

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أصره في شرح الشواهد تاكيداً وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلاً لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر قيل ولا جهة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتاً بمعنى الكاملين أنظر المراتى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى في هذا الكتاب والافهى أكثر من ثمانية فأنظر التسهيل (قوله للعالم) عدل إليه معن العاقل لا مطلقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثل والعجب كيف لا يتعاشرون عن لفظ المذكر أيضاً مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف أن الذى يطلق على الباري جل وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذى لوصفه تعالى بالم بر دوصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذى وغيره من الموصولات المهمات

كالخصوص الذي خاصه، وحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاصه أو قال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاصه باعتبار معناه أو أنه أو وقع الذي على الجمع كقوله

وان الذي خانت يغلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أوان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح الملحّة (و) الموصول
(الاسمي) كل اسم افتقر الى الوصل بحملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائذ
أو خالفه قال الموضح في شذوذه وهو (ضربان نص) في معناه لا يتجاوز إلى غيره (ومشترك) بين معان
مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها المفرد المذكر الذي للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم
(وغيره) بالجر فالعالم المتزه عن الذكور والانوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو
والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم توعدون) والمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها
فالأول (فحق قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها) والثاني (نحو ما ولا هم عن قبيلتهم التي كانوا عليها)
فأوقع التي على القبلية وهي غير عاقلة ولك في ياءى الذي التي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات
تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امام مكسورة أو جارية نحو جوه الاعراب وعلى
الحذف فيكون الحرف الذي قبلها امام مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنة فلهذه الخمس لغات في
الذي والتي (وتشبيها للذان واللتان) بالالف (رفعوا الذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا
ونصباً) تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا وررت بالذين قاما واللتين
قامتا وتشبيهاً بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تشبيهما) في (تشبيه ذواتنا) السابقين في
بحث الاشارة (أن يقال) في تشبيه الذي (اللدان) باثبات الياء مخففة (و) في تشبيه التي (اللتان) باثبات
الياء مخففة (و) في تشبيه ذان (بقلب الالف ياء) (و) في تشبيه تان (بتيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) في
تشبيه القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء) كما يقال في تشبيه فتى من المعرب المقصور
فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تشبيه المبني (كالذي وذان) (و) تشبيه (المعرب) كالقاضى وفتى
فحذفوا (الحرف الآخر) وهو الياء من الذي والتي والالف من ذان وتان وأثبتوه في القاضى وفتى ففرقوا
بين المعرب والمبني في التشبيه (كما فرقوا) بينهما (في التصغير اذ قالوا) في تصغير الذي والتي وذان وتان (الذي
اللتان وذيان وتيان فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذان واللتان والذيان واللتان من ذيان وتيان
على فتحة) الذي كان قبل التصغير (وزادوا ألفاً في الآخر) في الالفاظ الاربعة (موضا عن ضمة
تصغير) التي تكون في أول المصغرو من العرب من يقول اللذان واللتان بضم اللام فيجمع في التصغير

الرضى وقد تشديدا وهما فتحوا الذي والتي فاذا تشديدا أعر بت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كلفى أى ولا وجهه لاعراب
المشدد اذ ليس التشديد موجب لاعراب وعند بعضهم بيني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وأن أغناك الالذي تنال به العلا وتصطفيه * لا قرب أقربيه وللصق وحكي الزمخشري انه
أى المشدد يبنى على الضمة كقبيل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري انه يبنى على الضم كقبيل
ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم بأعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى
والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى رفوعين أو ذوى رفح عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى)

هو وابه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لغة الابدلاباء مخففة من الذي
فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا لتعويض من المحذوف صحيح رديانه لا معنى حيث دل الاستغناء بل صار الامر الى

ان اللذان تشنية الذي وحذفت الياء في التثنية مع ان دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة بل هي لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه للتثنية على ان الحذف من المفرد واما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان له مخففة من لدن (قوله تعويض من المحذوف) قال اللقاني قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل في التصغير دون في التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بشميم وقيس في أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف في المصغر حرف وخرقه في الكبير حرف فقط (قوله ويلحرت) قال اللقاني أصله بنوا الحرت فرخم في غير النداء بحذف النون والواو (قوله في حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقاني قوله يحذفون النون يعني رفعه وغيره بدليل قوله وتلخص ان في نون

بن الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبع للنظم من ان اللذان واللتان تشنية الذي والتي مخالف لقول الناطم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذين والياء واللت كذلك عن تشنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تشهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تشنية للمعرب نحو عاشوراء وخنفسان تشنية عاشوراء وخنفساء حكاية القراء عن العرب وحيث ثبى الموصول واهم الاشارة فمهور العرب يخفف النون فيهما (وتيم وقه) تشديد النون فيهما تعويض من المحذوف) منهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذاوتا (أو تا كيد الفرق) بين تشنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناطم بقوله

والنون ان تشددا فلا ملامه * والنون من ذين وتين شدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا (ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجز والنصب (خلافا للمصريين) في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين احدي ابنتي هاتين بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في اللذين والجز في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان باتيانهما منكم فذانك برهاتان) بالتشديد فيهما فتجوز احداهما ومنع الاخرى تحكم (ويلحرت بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصير الموصول اطوله بالصلة لكونهما كالشي الواحد (قال) الفرزدق

(أبني كليب ان عني اللذان) * قتلا الملوكة وفكسكا الاغلا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن ربوع وعني بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخا لأمه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوكة وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتان ولدت عيم) * لقيت فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للبتدا وهو ما وتم قبيلة وصميم معني خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما عيم لقيت فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أخته واسمه غياث ابن غوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفي نون الاشارة اعتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا وغيره) أي لغير العاقل (قليل الاثبات) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضع في شرح اللجة (مقصورا) على الأشهر كقوله رأيت بني عبي الا لي يخذلونني * على حدثان الدهر اذ يتقلب (وقد عمد) كقوله أفي الله للشم الا لاء كما بهم * سيوف أجاد القين يوما صقلاها

وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجني الوصل أيامنا الا لي * حزن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) في الاحوال الثلاثة فهو مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجمع المتمكنة بخلاف المتني فانه جار على سنن المثناة

الموصول (قول وتلخص ان في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجرى على سنن المتمكنة) المجموع (أي لان مفرد ليس يعلم ولا حقيقة ولا يكفي في كونه على سنن دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تعليل على غيره ولا حاجة في اثباتها لانه الآن شأن الجمع ان يكون واحدا لعدم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

الذان واللتان تثنية اللذان لا على ما قاله المصنف من انه ما تثنية الذي والتي وان الياء حذفتا لانها حينئذ لم يجز يا على سنن
التثنية لفظا قال بعض الفضلاء وايضا الذي عام والذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثني بمن يعقل وايضا
من شرط التثنية الاعراب ومعلوم ان الذي ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لا معنى اعتبروا

الجمع هنا لا في الذي مر
وهو موجود في الجميع
بل وفي التثنية ايضا
والعجب من الشارح
حيث قال وهي مبنية وان
كان الجمع من خصائص
الاسماء لان الذين
مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجز على سنن
الجموع وسكت عن هذا
المعنى هذا مع قرب ما بينهما
(قوله وقد يتقارض الالائي
واللائي) قال اللقاني
ويعين المراد منهما يعود
الضمير اليهما من الصلة (قوله
من عنده علم الكتاب) هم
مؤمنوا اليهود والنصارى
(قوله ان ينزل الخ) قال
الدمايني وهذا التزيل
اعسم من ان يكون من
المتكلم او من غيره كافي
قوله ومن أضل الالية
وحقيقة المسئلة انه متى
نسب الى المسمى شي من
ذلك الكلام شأنه ان
لا ينسب نفيها ولا اثباتها الا
الى العلاء أجرى عليه حكم
العاقل وأما كون المعتقد
لذلك المتكلم أو المخاطب
أو غيرهما فلا مدخل له
فيما نحن فيه البته (قوله
فاوقع من على سرب القطا)

المتكلمة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذان (بالواو رفعاً) ورأيت الذين ووردت الذين بالياء نحو انصبوا
وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل)
بالتصغير فيهما وأول الشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذان صبحوا الصبا) * يوم النخيل غارة ملحا
فنحن مبتدأ واللذان خبره والنخيل تصغير نخيل بالنون والحاء المعجمة موضع بالشام وغارة مقول
لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (ولجمع المؤنث
اللائي واللائي) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف يا وهما) اجترأ بالكسرة فيقال اللات واللات واللاء الى هذه
الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذي الاثنى التي * والياء اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه أو اوه السلامه
جمع الذي الائي الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعاً نطقا * باللات واللاء التي قد جمعا
(وقد يتقارض الائي واللائي) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) بنون ليلى قيس بن الملوح
(محاجبا خب الائي كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
فاوقع الائي مكان اللائي (أي حب اللائي) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم
(فا أبأونا بأمن منبه * علينا اللاء قدمه ذو الخجورا)

فاوقع اللاء مكان الائي بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والائي بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك
عدل الموضع فقال (أي الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس أبأونا الذين أصلا حواشانا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهديا كثر امتنا علينا من هذا المدح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله
* واللاء كالذين نزلوا وقعا * (والموصول) (المشترك ستة من) يفتح الميم (وما وأي) يفتح الهمزة
وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما إذا أي كما
ولكل منها كلام يخصها (فأما من قاتها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم
الكتاب) تكون (لغيره) أي غير العالم على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت
عليه من غير العالم (منزله) أي منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من
لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعبر جناحه * لعل الى من قد هويت أطير
فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي
(الاعم صبا حاتها الطلل البالي) * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذف منه الالف والنون تحقيقا
وصباحا منصوبا على ظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صبا حاتها في المساء عم مساء فكأنهم
قالوا أنعم الله في صباحك ومساءلك ويعمن أصله ينعم من حذف منه النون الاولى والنون الساكنة في
آخره التوكيد ومن فاعل يعمن والعصر ضمير يعمن العصر يفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

قال الدنو شري هو على تقدير مضاف أي على واحد سرب القطا لان من انما هي واقعة على القطا لا على السرب ولو قال فاوقع من على
القطا لكان أصوب ولم يقل في الالية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنو شري لو قال
ومن عادة العرب في تحياتهم الخ كان أولى فليتأمل (قوله في صياحك) في بعض النسخ اسقاط لفظ في

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غير نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العزيز
عبد السلام هذه الآية مشككة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال أنهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر
من الله لأنهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا انهم لم يقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين
كالقجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما ساد في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم أنهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى
وأجاب شيخ الاسلام ذكره في فتح ١٣٤ الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى جارت عندهم أصلا في

العبادة والخلق فرعا
جاء الانكار هلى وفق
ذلك ليفهموا المراحلى
معتقدهم انتهى فتامله
(قوله كالمثال الاول) قد
يقال فيه نظر لان من
لا يخلق شامل لاشياء
كثيرة مما لا يعقل
كالاصنام والاوثان الا
أن يقال ان أفراد العقلاء
أكثر وقال الزرقاني
الكثرة والقلة ليسا باعتبار
الأفراد بل باعتبار الأنواع
كما لا يخفى (قوله ويحتمل
عندى) هذا يجري في
المسائلين الاولين أيضا
ويمكن أن يعم كلام
الشارح (قوله ما عندكم
ينقد) قال الزرقاني أى
ما عندكم من متاع الدنيا
ينقد أى يفتى ولقائل ان
يقول متاع الدنيا يشمل
الرفيق وهو مما يعقل
(قوله ولا نوع من يعقل)
زاد بعضهم كونها لا حاد
من يعقل نحو ولا أنتم
عابدون ما أعبدوا أجيب
بانها مصدرية فانظر

في القلة على أعصرو في الكثرة على عصور والخلق الى نعته (فداء الاصنام) في قوله تعالى يدعون من دون
الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطا هل من يعبر جناحه * (و) نداء
(الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة
وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من
على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق)
فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الا دميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيئا (ونحو ألم تر
أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في
الأرض) فانه يشمل الا دميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشى على رجلين
فانه يشمل الا دمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول
أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة
(الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقتصر) غير العاقل (به) أى بالعاقل (في عموم فصل بمن)
الموصولة (نحو من يمشى على بطنه ومن يمشى على أربع لا قترانها بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله
تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى
على أربع فوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشى على رجلين فانه يشمل الا دمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل
عن وهو من يمشى على بطنه ومن يمشى على أربع فانها اختلطت بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة
اسم لما يلب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والادابة الارض
تا كل منسائه ويحتمل عندى أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع
يمشى على بطنه ومنهم نوع يمشى على رجلين ومنهم نوع يمشى على أربع على حد ومن الناس من يعبد
الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها
والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل
وحدهم) ما عندكم ينقد (أى الذى عندكم ينقد) (و) قد تكون (له) أى لما لا يعقل (مع العاقل نحو
سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لأنواع من يعقل) هذه
عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفراسي ولصفات من يعقل ومثاله عند ابن عصفور
وابن مالك (نحو فانكحو أماتاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين مشكك فيهما أما الاول فرد ابن
الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلا يصبغ أن يقال أنكحو
الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للسوات لا للصفات نفيه الموضع في الحواشي وتكون ما

حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثاله الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين
الخ) قال الدنوشري فيه نظرا ما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد
أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصبغ أن يقال أنكحو الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ
يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلى المقول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة فلا ينكح الكلى وانما ينكح الأفراد وكأنه قال
فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلا يصبغ هذا مردودا الى صرف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله وللبحث فيه مجال) قال السباطي لعل وجهه ان مقتضى التنزيل انه لا يعقل الابهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقة وان كانت صفة مبهمة للعلم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن ابي البقاء ان ما يعنى الذى لانه لم يصبر عن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام ابي البقاء ان المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من باع أو ان العقل عاقل وان يكون المراد به التميز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشف وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعدي عن استعمات كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أى أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة بآى صفة أردتم من البكر والثيرب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك على الجملة اذالم يكن للتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فحمله متعلقا بالتحكم من غير أن يعتبر وصفا اذ اعل على ذلك فانه يأتى بما فهو لما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقل ولا نحو أى نذرت لك ما في بطي محررا المراد انها جعلت ما في بطنها وثمره فوادها خادما للسجود لم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكرته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

ما ظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كائنما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذالم تكن موصولة فلا يتساقى الآن تكون استفهامية وههنا ما منع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدور فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة

(للبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شعبا) بفتح الموحدة وبالهاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (أنظر الى ما ظهر) وكذا لو علمت انسانا يتهمون تدري أذكر هو أم أنشى قال ابن مالك في شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك ما في بطي وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (خالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاء في تقدير الذى هو فاضل جاء في (ويرده قوله) وهو غسان اذا ما لقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا واذا اتقى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالاضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعل من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى عندهم موصولة ويعلم معنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور أن اياها استفهامية منصوبة ينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابيه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو) لنترعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين (في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين) قال أبو حيان في شرح التسهيل (وسال الكسائي) في حلقه يونس

لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للجرو ر بعل محذوف أى فسلم على شخص مقول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنم الولد ومالى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أى فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويل الآية أما الخليل فعملها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لنترعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد أما يونس فعملها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليها ما قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا يعلق ولا يضم قول بينهما وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقدير يرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فقام له فان خالفه أشكل عليه تقديرهم في ما هي بنم الولد ونحوه فليحذر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشري قضيةه أن تعربها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعربها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتها وكل منهما يفيد ما لا يفيد الاخر فتعرب بالاضافة بيل ابهام ما وقعت عليه وتعرب بالصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضى وأيامضا للمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيةه أن تعربها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيةه هذا ممنوع لان فى أى ابهام من جهة نوعها ومن جهة نفسها فى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسها انتهى وفي حاشيتها على الفا كهى ما لا يستغنى عن مراجعتها (قوله ان اياها وضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليق بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقائى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظرا لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبني الشخص الذى وقع منه القيام كائنما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبني الشخص الخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعيينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فايأمل (قوله وقد توثت) اذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابي عمرو ومجتبانان فيهما التاميث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبهه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعذر والتعريف

بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشدشها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبني أيهن قامت (قوله ما تبين لي أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتعليل مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهور بين فان ما أجيب به من هاهنا من جهة الخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بأنه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج

(لم لا يجوز أعجبني أيهم قام) فمتنع من ذلك فقبل له فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن اياها وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكانت قلت يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام كائنما كان ولو قلت أعجبني أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فانحرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الامتناع والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد توثت وتثنى وتجمع) ههنا بعضهم فتقول أية وآيان وآيتان وآيون وآيات (و) على الحالين (هى معرفة فقبل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضاف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل و يونس والاختش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناطم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبني على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناطم بقوله وأعربت ما لم تضاف * وصدر وصلها ضميرا محذوفا (نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينا ثناها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول تنزع فقال الخليل محذوف والتقدير لتزعم الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت تنزع عن العمل فيها وقال الكسائى والاختش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك فى المعنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كأرويت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعانوي يعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالحجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

لدلالة الاضافة عليه لاقتدار المضاف لمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تاثير من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لانسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفا كهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أى وجملة الاستفهام مستأنفة قال فى المعنى وذلك على قولهما يجوز زيادة من فى الإيجاب (قوله ورد ذلك فى المعنى) قال الزرقاني أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وانه لا يجوز لاضرر من القاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو القاسق وأنه لم يشتمل زيادة من فى الإيجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أى وخروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلتها ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بأفعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعتراض السنباطى على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

يكون المحرور محدثا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما آل الخ) قال اللغاني قال الرضي كان حق الأعراب أن ينوز على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الالكاتبة بمعنى غير انتهى وأقول يشكك على ذلك أن آل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مختص من ذلك إلا بان يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوالم وفي الرضي إشارة الىه قال أن أصل الضارب والمضروب والضرب فكذا هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيرة الفعل

في صورة الاسم الفعل المبني

للفاعل في صورة اسم

الفاعل والمبني للفعل في

صورة اسم المفعول لأن

المعنيين متقاربان إذ معنى

زيد ضارب زيد ضرب

أو يضربوز يد مضروب

أي ضرب أو يضرب (قوله

نحو ان المصدقين الخ)

محل كونها موصولة في

نحو ذلك حيث لا عهد ولا

فهي حرف تعريف اتفاقا

نحو جاء محسن فأكرمته

الحسن قاله الرضي وعمراده

حيث لا عهد خارجي والا

فالصلة لا بد أن تكون

معهودة بالعهد الذهني

(قوله وسكتت عن الصفة

الخ) الاظهر انه سكتت

عنها هنا حالة على ما يأتي

قريباً في بحث صلة آل

من ذكرها وللإشارة

للخلاف فيها (قوله

والمشهور بناؤها على

سكون الواو) قال

وبذلك احتج من قال بأعرابها مطلقا (وأما آل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلتها اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلتها اسم مفعول وسكتت عن الصفة المشبهة فنحو الحسن لأن آل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المعنى (وليست) آل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا لما زني) في أحد قوليه (ومن واقعته) ويردها نهالاتيول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف وربان محذوف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن) الاخفش وهو ثانی في قول المازني وحجتهم ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجاء نحو جاء الرجل وهي مع الجاء معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويحجب بالفرق بينهما مع المشتق داخلة على الفعل تقدير الان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وآل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الأعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بالاشتراط ولو كانت معرفة لكأنبت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع آل (وأما فخرنا خاصة بطيئ) وذلك مستقادم من قول الناطم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تجرب) بالمحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخض ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقهسي

فاما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفايتنا

فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحسن وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثني أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان النساء أي وجدى * (ويشري ذو حقرت وذو طوبيت)

فاتي بذو مفرقة مذكورة مع انها واقعة على البشروهي مؤنثة ويحتمل انه راى معنى القاييب وهو مذكر والمفر معروف والطي من طويت البشر اذا بنيت بالحجارة (وقد توثت وتثنى وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثني المذكر ثوا قاما وفي مثني المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذووقاموا وفي جمع المؤنث ذواتقن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيئ على

(١٨ - تصرح ل)

الدنو شري عبارة السيوطي في همع الجوامع وذو في لغة طيئ الى ان قال وهي

مبنية على الواو وهذا قد يناقى عبارة الشارح الآن يقال معنى كلام السيوطي انها لازمة سكون بدليل مقابلة بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد توثت وتثنى وتجمع) قال اللغاني مع الأعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الأعراب أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكي اعرابها أي ذات وذوات فخصها بذلك ولم يحزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذوات جرده (قوله وفي مثني المذكر ذوا الخ) قال اللغاني فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله في اثني فان كلامه ما يختم بالنون * (تنبيه) * ظاهر كلام الرضي ان تصرفها بخصوص بحال الأعراب وكلام المصنف قد يقتضي أنه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليعبر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السنياطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن

قال أولاً عند بعض طيبي ويعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيبي يكون قوله حكاه جلة معطوفة على قوله وقد ثبوت الخ بحذف
 سوف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بثنتيتها وجعها) وتانيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطي فيه تسميع كما هو ظاهر (قوله
 ذوات ينهضن) قال الدنوشي نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفاً وتشكيهاً
 فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لا ينقأ انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمر بن الأبيحوزان ذوات
 في البيت بمعنى صاحبات معربة خبراً ١٣٨ لم يندم محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

صاحبات ويكون مما
 أضيف إليه الفعل بتأويل
 المصدر كقولهم اذهب
 بنى سلم أي بنى سلامة
 فيكون التقدير ذوات
 نهوض على حذف المضاف
 إليه فالتقدير ذوات سبق
 (قوله وأصل ناقصة نوقه)
 لأن ألفها منقلبة عن واو
 لقولهم استنوق الجمل
 وقولهم في العدد الكثيرون
 ولو كانت باء لكسروا
 الأول لتسلم الياء كما في قولهم
 عيس (قوله على أيتق)
 نقل في التوشيح عن
 المصنف أصل أيتق أنوق
 ثم قيل جندقوا العين
 وعوضوا الياء فوزنه
 أيقل وقيل قدموا العين
 لتسلم من الضم ثم أبدلوا
 مبالغة في التخفيف فوزنه
 أعقل وقيل قدموا اللام
 على العين فصارت أنقوا ثم
 أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم
 قدموا الياء على الفاء فوزنه
 أفعل ثم أعقل اه واقصر
 على القول الوسط لأن خير
 الأمور أوسطها (قوله ان

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الإطلاق (ابن مالك) في شرح
 التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بثنتيتها وجعها قال الشاطبي والمردود دعائه إنما هو الإطلاق
 في جميع لغة طيبي وأما كون ذوات ثني وتجمع وثبوت عند بعض طيبي فهو ثابت اه قال القراء في لغات
 القرآن وما قالوا هذان ذوات تعرف وهؤلاء ذوات تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل
 حال وفي ثنتيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن
 مالك (كلهم حكى) عن بعض طيبي (ذات للقردة وذوات لجمعها مضمومتين) على أنهما موصولان
 مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقاً
 وقال في النظم وكأني أيضاً لديهم ذات * وموضع اللاتي أتي ذوات

(كقوله) وهو رجل من بني طيبي كما قال القراء في لغات القرآن سمعنا أعرابياً من طيبي يسأل ويقول
 (بالفضل ذوة فضلكم الله والكرامة ذات أكرمكم الله) فبني ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة
 إلى ما قبلها وحذف الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو لمحوه
 والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأني يشير إلى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في
 الرزق قاله الموضع في الحواشي (وقوله) وهو روية
 جمعها من أيتق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق)
 فبني ذوات على الضم والهاء في جمعها للنون المدكورة في بيت قبله والايق بتقديم الياء المثناة تحت
 الساكنة على النون المضمومة جمع ناقصة وأصل ناقصة نوقه فحركات الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء وتجمع
 في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصارت أنوق ثم قلبت الواو ياء فصارت أيتق ويجمع أيتق على أياتق
 والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين
 (وحكى) في ذات وذوات (أعرابهما) بالحركات (أعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى
 الأول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعرابنا نونا لعدم الإضافة
 فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتاً قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول
 جاءني ذوات قن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قن ومررت بذوات قن بالكرمة مع التنوين جرأون صبا
 قاله الموضع في الحواشي (وأما إذا شرط موصوليتها ثلاثاً أموراً أحدها أن لا تكون للإشارة) لأنها
 إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والمفرد لا يصلح أن
 يكون صلة لغيره (و) الأمر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤه على وجهين أحدهما
 حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما في
 نحو ما إذا صنعت) فيصير ان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

لا تكون للإشارة) قال اللغوي لا يخفى أن دأماً مشترك بين الإشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الأصوليون على المقدمة
 صحة إطلاق المشترك على معنييه مع حقيقة على الجميع وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون للإشارة إنما ينبغي على المرجوح
 إذا استحالة في اجتماع معنيين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويحجب بان اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار
 إليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغيره (قوله فيصير ان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام الخ)
 قال الإماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وإن كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الألف أقول ماذا أفعل ماذا أقول بعض
الصحابة فكان ماذا فراجعهم من هناك انتهى وعلى هذا يخرج ما وقع في الكشف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

في شعر ابن المرحل وكان
ماذا فأتاكم ما بن أبي الربيع
فصنف في الرد عليه
مصنفا وأنشد لنفسه
غاب قوم كان ماذا
ليت شعري لم هذا
وإذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن
مالك) قال الدوشري
ينظر على مذهب
الكوفيين وابن مالك هل
لذا عراب أو لا وهل تغيد
شيأ أو لا (قوله إلا أن
يقال الخ) قال السباطي
فعل هذا فالمقصود
إثباته وتفيده زيادة
الابهام لأصل الابهام
وحاصله أن ما أكثر ابهاما

من من فاشبهت ذا في
زيادة الابهام وقوله
والمرجع في ذلك الخ
كانه كالاستدراك على
قوله إلا أن يقال الخ أي وإن
أمكن أن يصح العرق
بما ذكر فالمرجع في ذلك
إلى السماع وكلاهما
مسموع (قوله ابن
مفرغ قال المصنف في
شرح الشواهد بالغاء
والعين المعجمة كان
واهن على شرب سقاء
كبير ففرغه) قوله لأن

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت (كما قدرها كذلك) أي مركبة من ما لا انهما في محل جر (من
قال) لسائل عن شيء (عما إذا تسأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فأثبت الألف) من ما (لتوسطها) في
اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذف الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذف
ألفها لتطرفها نحو عم يسألون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما
يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف وصيغت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف
لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الغاء عند الكوفيين
وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخلها فـ كانت فـات ما صنعت والبصريون
لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء وسكت عن الغاء ما مع من لئلا يلبس بغيرها ما أن تكون
من وذا مركبتين وخصوصا ذلك بما وذا لأن ما أكثر ابهاما فحسن أن يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك أظهر لاعتناها ويجوز على قول الكوفيين زيادة الأسماء كونها زائدة ومن معولا في نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المعنى وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من إذا لم تلغ في الكلام
(و) الام (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الأصح) عندهم لأن
كلا منهما الاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذا ما فيهما من الابهام بخلاف من فاتها لا ابهام
فيها الاختصاص بها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات
الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لاحقاق من دونهما وأما الثاني فلأن ما مختصة بما لا يعقل كما أن من
مختصة بمن يعقل الآن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما
مسموع فالأول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(الآنسألان المرء ماذا يحاول) * أفحس في قضى أم ضلال وباطل
أنشده سيبويه فامتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب
والنحس بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان فحبه إذا مات والمراد به
هنا النذر والمعنى الآنسألان المرء الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو
يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عاذ الهذلي كما قال ابن مالك
أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني ألا إن قلبي لدى الظاعنين * حزين (فن ذاب عزى الحزينا)
أنشده ابن مالك فن مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يعزى الحزينا صلة والظاعنين جمع ظاعن من
ظعن إذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولة ذات تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو
يزيد بن مفرغ الحميري عدى ما العباد عليك أماره * (أمنت وهذا تحمليين ملحق)
وتقرير الحقيقة أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف
وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي والذي تحمليينه طليق وعندنا) معشر البصريين (إن هذا اسم
إشارة) على أصله لا موصول لأنها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهي
(جاءة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمول لاك)
وعدى بفتح العين والهاء والسين المهملات اسم صوت لجر البغل وعباده هو ابن زياد بن أبي سفيان

ها التنبيه الخ) قال الدوشري فيه نظر إذا لم يعلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن
المواضع التي استدلل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل (قوله وتحملين
حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحمليين خبر وروايته ليس المراد الأخبار بانه محمول

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعاق حرف ثوبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتهما
 (قوله وتتمير الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومها وقال السباطي ذكر هذا توطئة
 للإشارة الى ما سيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولما اقتصر على ما ذكره هنا وعم في الاول كان أولى لكن قصداً
 يجعل الكلام في شيء واحد لا يخلو في المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامر ان قال في
 الكشف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالد بن جلال على لفظ من

ومعناه يعني انه أفرد
 الضمير في يدخله باعتبار
 لفظ من وجع الوصف
 الواقع حالاً من ضمير
 يدخله المنصوب باعتبار
 معناه ولعل الحكمة في
 جمع الوصف أولاً بذلك
 الاعتبار وافراده ثانياً
 باعتبار اللفظ في صيغة
 الجمع من الاشعار
 بالاجتماع المستلزم
 للتأني في النظم
 وما في الافراد من الاشعار
 بالوحدة المستلزم للوحدة
 زيادة في التعذيب كما ذكره
 المولى أبو السعود وأخذه
 برمته ابن جرير في بعض
 رسائله ونسبه لنفسه
 ونحو ما قاله أبو السعود
 ما نقله عنه بلعيذه المقرئ
 وذكر ابن لب انه عرض
 ذلك على شيخه ابن الحفار
 فأجاب بانه تعالى لما ذكر
 في الاول جنات متعددة
 لاجنة واحدة وقال يدخله
 والضمير المنصوب في
 يدخله وان كان مجموعاً
 في المعنى فهو في اللفظ

وكان يزيد بكثرة من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفربه ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامه ثم اطال
 سجنه فكاهوا فيه معاوية فامراخا راجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما العباد عليك
 اماراة البيت وامارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء
 الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك يمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول
 ويمينك صلة أي وما التي يمينك وعندنا ان يمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم
 الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمر لك لانت الليث أكرم اهله * وأقدم من افنائها الاضائل
 كانه قال لانت الذي أكرم اهله فأكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يا دارمية بالعاليا عفا السند * فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جارة نحو هذا رجل
 ضربته فضر بته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيان من ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان
 على غاية الاحسان

(فصل) هو يقتصر كل الموصولات الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها الالهة انواقص
 لا يتم معناها الا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئها المتأخر وكما
 لا تقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
 متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا زاهدين فيهم من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية
 عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشتبهة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير
 وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتهما لا ضمير فيهما فاسقط ما قيل ان قول النظم
 وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لا تقي مشتبهة

يتم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان
 مطابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظاً ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ
 مذكراً أو أريديه غير ذلك نحو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع
 اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من
 سالتك ولا تقل من سالتك أو قبح نحو من هي جراء أملك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق
 فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمة
 * وسعادتي أضناك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها ان
 تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع
 وصلة الى وصف المعارف بالجل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معاً

خبرية
 فجاء خالد بن لرفع هذا الابهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحاً ما لا ينافي الثانية فتذكر فيها نارا مفردة
 فناسبها الافراد في خالدا (قواه أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعي اللفظ لزم الاخبار بموثق عن مذكر
 فروع المعنى بكسر كاف أملك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال
 الزرقاني أي لانه معضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

(قوله معهود) أي معلومة للخاطب ثم قال ويشكل تفسير المعهود بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم مخصوصا وكونها معهودة شرط قال الزقاني وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا يناق كونه عاما أي شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا في مقام التهويل الخ) قال الزقاني اعلم ان المهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المهمة من المعهود ليس كما ينبغي اذ المهمة معلومة للخاطب على سبيل الابهام أي الاجمال ولومن الكلام الذي قيل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي ما قارن الخ) قال الزقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثبيت القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة في ذلك ان الجملة الطلبية ما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعني بشأنها وقد ذكر ١٤١ اللقاني ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام

ولم يبين نكتته هذوفي تعريف الشارح للطلبية نظرا لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا يجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب في الانشاء وان القسمة ثنائية وتشليتها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزقاني أي بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أي استعمالهم لها فهي انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان في اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر في التضعيف نظرا (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ)

خبرية (معهود) للخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بضمون الصلة (الا في مقام التهويل والتعظيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهود كجاء الذي قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والمهمة نحو فغشيه من اليم) أي البحر (ماغشيه) أي الذي غشيه أمر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي يشق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته فخوفنا وحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) في الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهي ما قارن لفظها معناها (كعبتك) فلا تقل جاء العبد الذي بعثك فاصدا انشاء البيم (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تاتى بوجود معناها عن وجود لفظها أمر اكانت أو نهيا (كأضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذي أضربه ولا تضربه لان كلاما من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجيبة فلاها انشائية نظر الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما هي بها مجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلا ما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أوحى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمنازلة بالدعاء على القظة الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وشس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الظرف المكاني والجار والمجرور والتامان) والمراد بالتامان فيهم بمجرد ذكر ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذي عندك و) جاء (الذي في الدار وتعلقهما باستقر محمد وفا) وجوبا وبذلك أشبه الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك اذا ليم معناه ما لا يترك متعلق خاص جائز الذي كره نحو جاء الذي سكن مكانا والذي ريك والى ذلك أشار الناظم بقوله

قال الزقاني أي لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء موقى ليبطئن لام القسم (قوله نظر الى حالة الاستعمال) قال الزقاني الاستعمال مقابل الوضع يعني انها وضعت لان تكون خبرية فلا يمكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علق الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكاني) قال الزقاني قيد بذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمخدوف وجوبا وذلك المكاني دون الزماني وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف في المتعلق بمخدوف وجوبا وذلك فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال في المعنى قال ابن عيسى وانما لم يحذف في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمخدوف على قرأه بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقله ذال واطر ادهذا (قوله أفلا يسم معناه ما لا يترك متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمي فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظة متعلقة بصحح الوصل به تم ان كان متعلقه عاما وجبت حذفه أو خاصا وجبت ذكره والنافض مالا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صرح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتأمل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الاعراب خلافا للدمامي لا انها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غير هاء عند صاحب

المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدمامي فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد في ما عدا نحو قوله اني لك لينذر من نيرانها فاصطل

وقوله من القوم الرسول الله منهم لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السباطي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن

وجه أو شبهها الذي وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخاصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لافيهام في الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد حبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم * وصفة صريحة صلة آل * (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعينت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضع في المعنى ان آل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأ بطح) مذكور بظاهرها في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض التسعة (وأجوع) مذكور بجره فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصارت مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تقيت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضمير انتهى فلا توصل بها آل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) آل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو الفرزدق خطا بالرجل من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم لترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والمجدل فادخل آل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم * وكونها بمعرب الافعال قل * وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يخيرونه اختيارا والجمهور يمنعونوه ويخصونه بالضرورة قال قول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرج تحت ألف ابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا لهذا قال لممكن من أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يوارد على محل واحد والخم يقتضين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والمجدل يقتضين شدة الخصومة

(فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة آل فالاول كقوله نحن الآلى فاجع جو * عكس وجههم اليها

أي نحن الآلى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد التيا والى أي بعد الخطة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا اليوهـم وانها بلغت من الشدة مبلغا تقصرت العبارة عن كنهه

الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتأمل (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المعنى ان الكوفيين والاختفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذي أنزل اليك وأنزل اليك أي والذي أنزل اليك وأما المحرف في فسياتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قواه أو قصد الإبهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الآلى الخ) أي بدليل فاجع جو عكس قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جوفه الدمامي

(و يجوز)

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعاً للنظم الذي ذكر فيه بظرفي التبعية للكلام على أي والمثنى تبعية تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة المحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازاً) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن بقي المصنف لم يذكر في المحترقات عدم حذف الضمير الواقع خبراً ولا تم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحتمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً أو أما خبراً إن حكمه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما المجازية فلا يحذف أصلاً لضعف عملها (قوله المقيد للاختصاص) قال الدوشري فيه نظروا لا تسلم أن الضمير هنا مقيد للاختصاص فتأمل انتهى وقال السباطي أي لانه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند إليه (قوله وفيه بعد) قال الدوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فجعلت في الظرف ضميراً يرجع على الذي وأبدلت السماء منه كان على ١٤٣ ضعف لأن الغرض الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء

والارض وكان أيضاً فاسداً من وجه آخر وهو قوله وفي الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعاً عنه وكان المعنى ان في الارض اله انتهى وقد ذكر المصنف في المعنى في بحث ان في الباب الثاني انه لا يعرف أن البديل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التكرار عليه ومراعاة انه لا يتكرر والمبديل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر في نحو لا عمرهم الا القتي الا العلوان المحتار في

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبراً عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدأ) فانه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازاً والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فإذا حذف الضمير) المنفصل المقيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذا بقي بعد المحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبو أن يختزل ان صلح الباقي لو صلح مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصول على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها قاض (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و غير أي نحو) (وهو الذي في السماء اله) فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أي هو اله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك تضمنته الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المعنى (ولا يكثر المحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (الان طالت الصلة) اما معمول الخبر أو بغيره سواء تقدم معمول على المحذوف وهو الذي في السماء اله أو فاعلاً نحو قولهم ما أتانا الذي فاعل لكسوا أحكامه التحليل ويستنتى من اشتراط الطول لاسمياً زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لامي الذي هو زيد يحذف العائد

الأول الرفع على البديل والثاني بدل لان المبدال منه فيه متعدد فالقتي بدل من الضمير والعلا بدل من القتي واذا لم يتكرر البديل الا بديل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيداً للاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما ذكره الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البديل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمنع المطلق ولا يمنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسألة تعدد البديل كلام للدمايني في شرح الخرزجية نخصنا الغرض منه في جاشية الآلفية في الديباجة (قوله ولا يكثر المحذف في صلة غير أي) قال الدوشري الفرق بين أي وغيرها أن ملازمها للاضافة لفظاً ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز المحذف عنده انتهى وقضية أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول المحفد وانما شرط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة المحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تمام على أحسنه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لأفعلا ماضيا وفتحته أعراب لابتداء وهي علامة الجر وهذا الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة يعن قاب الدنو شري مجزوم عن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتم كم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلا نيتم كم قوله بدليل الخ قال الدنو شري أقول هذا الدليل فيه بل قديدي أنه دليل كونها موصولا اسميالا المراد بالسرو والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الأسرار والأجهار وهو صحيح أيضا فليأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة أنك إذا حذفته احتمل أن يكون الأكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت أسوة أدبه لأن المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيد السوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمع في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره فلا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال

وجوبه ولم تطل الصلة وهو مقدس وليس بشاذو ذلك لاهم نزولوا اسميا منزلة الاستثنائية فتناسب أن لا يصرح بعدها بحماة فان قلت لاسميها زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالنعته كقوله * ولا سيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله وفي * ذا الحذف أبان غير أي يقتضي أن يستطل وصل (وشذ قراءتهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءته ابن أبي عملة والضحاك ورؤية بن العجاج مثالا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله من يعن بالجدل ينطق بماسقه) * ولا يحد عن سبيل الحسب والكرم أي بما هو وسفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم هنيئ بحاجتك أعني بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتنى بحصول الحدو ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو وسفه ولا يعدل عن طريق الحسب والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة (يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قايلا فقال وإن لم يستطل فالحذف نزل (ويجوز حذف) العائد (المنضوب) أن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سر كم وعلا نيتم كم بدليل أنه قد جاء مصر حابه في مكان آخر هو يعلم سر كم وجهر كم قيل وشرط جواز حذف العائد المنضوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلوكان غير متعين لم يجز حذفه نحو

الشهاب القاسمي توجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه ان أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم أن دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لأن هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يؤت ابتداء العائد واحد أو يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحذر انتهى

والظاهر أن هذا إنما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لأعلى وأعلل به المصنف فتأمل * (تنبيه) جاء بقي شروط حذف العائد المنضوب ذكرها شراح الألفية والنكت وفيها نزاع أشربنا له في حاشية الألفية منها أن لا يؤكدها في الفارسي على الزجاج في أن هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الإغفال لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافي به قال المصنف في الحواشي وهذا ذاب القارضي والذي نهج له هذا الطريق الأخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيت زيدا رأيت بالحذف وإن الحذف لا يجوز في الذي رأيت نفسه زيدا لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفته أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يحصى وكذا صرح ابن جني ويبقى النظر في هذان خبران يحذف نحو أن مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء مخالفون لسبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الأخفش في الصلة صحيح لأن المقبضى للحذف هو الطول والأقل لا حذف في خبر المبتدأ والاول الطول والألفية ما في الخبر من التمهيد فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكده ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأن ما حذف لا يلحقه التاكيد ثابت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك أن تقول طرد الخ كذا بالأصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتأمل اه

(قوله قال الموضع في الحواشي وفيه نظرا) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعيناً الخ
 فالاعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت
 في داره زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو مع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي
 ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم أنه في داره ومع ذلك كره يعلم أنه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما)
 قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معاً ظاهر وذلك لأن الموصول ما اقتصر
 إلى صلة وعائده وانما يقتصر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلاً وان كان لا رجح تقديره منفصلاً
 لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيمكن فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك آياه (قوله لانه منفصل)
 نقل اللطاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلاً بعد الانحواء الذي ما ضربت آياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم بما أي أعطيتهم آياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب آياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل
 نصب أي الذي أنا ضارب به انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجي المنفصل الخ وقال المحقيد بعد قول المصنف بخلاف جاء
 الذي آياه أكرمت لانه منفصل تقدم لفائدة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لفائدة المحصر كما في ضيع الزيدان الذي آياه
 أعطيتهم فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لفائدة المحصر لا كونه بعداً لا
 وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية ألفا كهى وفي شرح بابت سعاد عند قوله فلا يغير ذلك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي
 وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) ١٤٥ قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وارد

على قوله يوقع في الباسه
 بالمتصل وذلك لانه
 حذف ههنا مع انه يوقع
 في الباسه بالمتصل وما
 جوزه الرضى من نحو ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم
 أي أعطيتهم آياه مثل
 الآية الشريفة اه وفي
 جواب التساؤل بحث

جاء الذي أكرمت في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضع في الحواشي
 وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً انتهى وشرط الفعل أن
 يكون تاماً فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله
 ما الله موليك فضل فاحدنه به) * فالذي غيره نفع ولا ضرر
 فاموصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب
 بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي آياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع في
 الباسه بالمتصل ومفوت به قصد به من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند النحويين وانما حذف
 منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى وما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم آياه لان تقديره متصل لا يلزم منه

(١٩ تصرح ل)

لانه لا يصلح جواباً عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلاً إلا أن يكون مراده أن هذا
 المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقاً لا على
 ما ذهب إليه الرضى من انه يمتنع إذا كان منفصلاً بعد الاكتمال أشار إليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بابت سعاد من انه
 انما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بابت سعاد لكون الانفصال لغرض
 وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولاً اسمياً أو حرفياً ومنته متعللاًثنين محذوفين والتقدير ما منته أو
 منته آياه على كونها موصولاً اسمياً أو منته آياه بالوصل على كونها موصولاً حرفياً وأوردانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا
 على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي آياه أكرمت أو ما أكرمت آياه ما نصه انما امتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال
 الثاني مستلزم لحذف الأفيوهم نفي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فأنما يقادراً ذهن إلى تقديره مؤخر على الاصل فيفوت الغرض الذي
 فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوي متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو وما
 رزقناهم ينفقون وتقريره انه إذا قدر وما رزقناهم مؤخر لزم اتصال الضمير من المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضمير الغيبة يمتنع في
 ضميرهما ولا يحسن حمل التثنية على القليل وان قدر رزقناهم آياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد
 المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة
 اتصالاً وهي اللغة القليلة لعلهم يانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما نقله المصنف انه رأه بخط

العز النسائي من السؤال المذکور لكن في قوله تعالى فاكهين بما آتاهم زينتهم اذا كانت موصولة والجواب ان الاتصال ممنوع في اللفظ للتبع وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قواه وهو قليل) قال الزرقاني أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضع) فيه انه لم يقله في المثال وانما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش في المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح اخذ منه ونقل اللقائي كلام المكي قال وفيه بحث اذا التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائداً لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائداً ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضي نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما في غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد الالف لا يمنع أي

اتصال الضمير من المتحدین الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الاشد وذو أني مثالين أحدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان (أو) الذي (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية آل خفية والضمير اذا كان مذکوراً يدل على اسميتها ناصفاً اذا حذف فأت هذا المعنى وهم بصددها تنصيص على اسميتها قاله قريب الموضع في حاشيته هذا الكتاب وهو سهولان العائد المنصوب ليس عائداً على آل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها ناصفاً وانما هو عائداً على الذي كما يفيد العطف باو والعائد الى آل انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بالان كان عائداً على غير آل كالمثال المذکور جاز حذفه وان كان عائداً على آل فهو جاز في الضاربه زيداً متع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله ما المستقر الهوى مجود عاقبة) * ولو أتبع له صقوبلا كدر حذف العائد الى آل المنصوب بالوصف وما نافية والمستقر بالسين الملهة والقاء الزاي بمعنى المستخف اسم ما والحجود خبرها ان كانت خجارية وأتبع بالبناء للفعل يتأمة مشناة فوق قيا مشناة تحت فاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستقر الهوى مجود عاقبة ولو قدر له صغو خالص من السكر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداً بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردى جداً وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلى * في عائده متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تقرير ان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافاً للنسائي (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذي أنت قاضيه حذف العائد على ما هو موصول اسمي قال الموضع في الحواشي وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أي اقض قضاءً أو مدة قضائك دليل انما تقتضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذا حذف ما بوصف خفضاً * كانت قاض بعد أمر من قضى (بخلاف جاء الذي قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

من حذفه ولعل هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن ان يحاسب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطفاً على آياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي آياه أكرمت والتقدير جاء الذي الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل المساعاة لال والفاعل المستتر عائده لغير آل مما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جواباً عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال لتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الامران الصلة جازية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إبراز الفاعل مطلقاً ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف

اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جواً بالقول القائل من الضاربه زيد وانما كافر ضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الله خالداً كغيره على المصنف بالسهر قليلاً من انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصباً للعائد تقدير) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلوقال ناصباً للعائد محلاً كان مناسباً وأجيب بان النصب لما كان عارضاً على الاصل وهو الجرح سماه تقدير بالذلك (قوله قال الموضع في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم ولو لم يكن الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أي فاقض قضاءً قال أبو حيان ليس مجعاً عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبردها الكلام وكيف يردها على الناس بالا قول الوهبة وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى

(قوله الجور بالجر) قال اللقاني قال الرضي وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد من حذف الجار ايضا فلا يبقى حرف جر بلا جر وروى فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى استجد لنا امرنا أي بامرنا به أي بامرنا به وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به أي باظهاره قال فقلت لها والذى حج حاتم * أخونك عهدا التي غير خوان ثم قال وروى بالحذف الجور وروى ان لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وان احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بالاخفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيضع حذفه ومذهب سيديويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف ١٤٧ حرف الجر قياسا ينافي كل موضع والجوز له هنا استطالة

وانما يجوز حذفه فيمن لانه ليس منصوبا بتقدير (و) يجوز حذف العائد (الجور بالجر) ان كان في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدامادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والجور كان في الكلام ما يدل عليه ما وذلك معنى قول النظم * كذا الذي جرم الموصول جر (نحو وشرب مما تشربون) فالوصول وهو ما جر وجر من التبعية وهي متعلقة يشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور من التبعية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير (لا تركن الى الامر الذي ركنت) * ابنا يعصر حين اضطرها القدر

فالوصول بالموصول وهو الامر مجرور بالي المعدية وهي متعلقة بتر كتن والعائد المحذوف مجرور بالي المعدية وهي متعلقة بر كنت والتقدير لا تركن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للوصول كذا في نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفقا فيهما معنى فقط حالت في الذي حالت به فيجوز حذف الضمير الجور وبالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه التي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حبة * فبح الآن منها بالذي أنت بالبح أي به ابتداه أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي

ومن حسد يحو على قومي * (وأي الدهر دولم يحسدوني) فاي استفهامية مبتدأ وخبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ووجه لم يحسدوني صلتهما والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقلنا عليه الضمير الجور وروى كما تقول أعجبنى اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم متعاضدا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قنبايان الحذف ليس على التدرج كما يقول به الامام سيديويه أما اذا قلنا انه على التدرج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أول اصدار الضمير منصوبا على المفعول به

والصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجر وروى بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله يحذفها أي الكلمة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى وياتي قصر يساقى كلام الشارح التخصيص لهذا الخلاف (قوله من الذي تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا الان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يضح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه ومن مشى على عدم الجواز

الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المعنى ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على الزنجشري في تجويزه انه مبنى على مذهب من يجيز ان يكون المصدر يراد به ان والفعل المبني للفعل والاصح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعمله منعه التباسه بالذي يراد به ان والفعل المبني للفعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة عريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة (تبيينه) يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا يؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاحراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور وقوله تعالى في يونس فاكانوا يؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا يؤمنوا به كذبوا به فاتفق المتعلقان معنى ويمكن ان يقال قد يعدي قوله تعالى ليؤمنوا بالياء يؤمن نقيض يكذب فاجراء مجرأ لانهم قد يحملون الشيء على

ثانيه كما يحيل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد المحرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجزان لم يضر * كحذف ما سبق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حيث نذلس بلبس وهو خلاف ما مر عن الرضى في المحرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه بلبس محذور غبت الخ) هذا اجمال لا الباس وباقى الفرق بينهما في باب الفاعل * (هذا باب المعرفة بالاداة) * ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين ان المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيمويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدنا على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيمويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث

توسعاف كما قال وأى الدهر قولم يحسدوني ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أى به حذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية التريفة موصول حرفي ولا حذف (و) شذأ أيضا (قوله) وهو راجل من بني همدان

وان لسانى شهدة يشتق بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أى عليه أنشده القارص وشهادة بضم الشين المعجمة العسل بضمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيهما تبدأ أو علقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مروا العلقم الخنظل ووجه صبه الله صله من المحرورة وعلى والعائد على من محذوف مجرور وعلى وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل والشهد يشتق به الناس وانه مثل الخنظل في المראה على من سلطه الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) المحرور بقى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الحمد الى العائد المحرور وعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المحرور محصورا نحو مرت بالذى ما مرت الابه اذا ما مرت به أو كان نائباً عن الفاعل نحو مرت بالذى مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مرت بالذى مرت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبتم فيما رغبتم فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرفة بالاداة) * قال في التسهيل

(وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضع في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين وثقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرفة أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بما وضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرفة أل والالف أصل والثاني ان المعرفة أل والالف زائدة والثالث ان المعرفة أل واللام وحدها انتهى وأسقط مذهب رابع وهو ان المعرفة الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فمحة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاجر ينقل حركة همزة

لا يغدر رابعا فيعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارعه الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يتدفع قول اللغاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذا لمعنى لان أل يجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعبير يف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التى تنافى الاصل الزيادة على الشئ لا فيه دليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك

(قوله فيثبتونها مع حركة له بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالسكان لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها وقال ابن الناطم المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو الأخرى والاولى ومثله في المرادى وحاصله ان ورش لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الاشد وذو في النشر خلافاً (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدائل ما قالوه في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدّة تشبه ما سترسالة في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لان دعوى أن الألف أصل سالم من ذلك ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه التحليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة و مرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلبس بهمزة ١٤٩ الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو

التسهيل وذلك ثمود
لوقوع الفرع حيث
لا يقع الاصل (قوله وانما
كانت الخ) قال الدوشري
بيانه ان اللام لما كان
يكثراً ادغامها خففت
فكانت أولى لكثرة دورانها
وأشبهت التنوين من
حيث الادغام في حرف
والاظهار في آخر (قوله
فهى لبيان الحقيقة)
قال اللقاني يتقضى بنحو
قولك ادخل السوق
حيث لا عهد في سوق
خاص أي ادخل سوقاً
فان كلاً لا يختلف ال فيه
واللام فيه ليست للحقيقة
بل المراد بدخولها فرد
مبهم فليتامل انتهى
ويمكن أن يجاب بان ال
فيه ما تقضى به للحقيقة في
الحقيقة لكن جلت على

أجر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما
يقولون قدى ويثبتونها مسهلة في نحو الأخرى والاولى ومثله في المرادى وحاصله ان ورش لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الاشد وذو في النشر خلافاً (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدائل ما قالوه في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدّة تشبه ما سترسالة في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لان دعوى أن الألف أصل سالم من ذلك ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه التحليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة و مرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلبس بهمزة ١٤٩ الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو
التسهيل وذلك ثمود
لوقوع الفرع حيث
لا يقع الاصل (قوله وانما
كانت الخ) قال الدوشري
بيانه ان اللام لما كان
يكثراً ادغامها خففت
فكانت أولى لكثرة دورانها
وأشبهت التنوين من
حيث الادغام في حرف
والاظهار في آخر (قوله
فهى لبيان الحقيقة)
قال اللقاني يتقضى بنحو
قولك ادخل السوق
حيث لا عهد في سوق
خاص أي ادخل سوقاً
فان كلاً لا يختلف ال فيه
واللام فيه ليست للحقيقة
بل المراد بدخولها فرد
مبهم فليتامل انتهى
ويمكن أن يجاب بان ال
فيه ما تقضى به للحقيقة في
الحقيقة لكن جلت على

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فاشمول خصائص الجنس)
قال اللقاني هذا بيان لمحصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع
لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علماني ان ال لخصائص الجنس على الشمول اذا تميز طبق المميز
افراد وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان ال في نحو الجنس أي
الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المستند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقاً نحو زيد الامير أو مبالغة كما فيه
نحو عمر والشجاع اهـ ونحوه الدوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية
واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه
انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد
منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيد قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علم أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) معقول له

(قوله الفراء) قال في القاموس كجبل وسحاب جارا الوحش وقال الهروي القرامقصور جارا الوحش (قوله وأل في الصائغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الذا على الصفة الصرحة موصولة عالم يقصد بالصفة الثبوت والافهـى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع وموقعه (قوله أو علمي) قال اللغاني العلمي هو العهدى اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشي الى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك ففعل المصنف عبر عنه بدهنى فليحذر (فصل) * (قوله أي غير معرفة) قال اللغاني أي ليس المراد بازاء الصالح السقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى في علم) قال اللغاني ١٥٠ فيه اشارة الى ان جزء العلم والاقبال كالا خلة على علم (قوله وفي القاموس الخ)

قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طبريكنى بما ذكر (قوله والبس) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه اليساوى من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسمى اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجب بان الشاذ قد يلحق بالهوز

على معنى انك اجتمع فيك ما افرق في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف القرا وقال ابن هانئ وليس على الله عسئذكر * أن يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي فتوجب الامير الصائغة أي صائغة بلده أو مملكته فان كلاً تخلف الاداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صائغة بلداً اميراً أو صائغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام في آل المعرفة وآل في الصائغة موصول على الاصح (وأما عهديه) وهي ثلاثة أنواع أيضاً (ووجه المحصر أن يقال (العهد اذكرى) بكسر الهمزة والميم المعجمة وهي التي يتقدم بصاحبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعضى فرعون الرسول) وفائدتها التنبه على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكر التوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما الغتان بمعنى حكايا السوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لصاحبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذهما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مضحوبها حاضرا (نحو اليوم) كملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمي مكانه ومثله باليوم كملت * (فصل وقد ترد آل زائدة أي غير معرفة) * وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتى في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الميم وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طبريكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت ثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلبس السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

للضرورة كما ذكره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللغاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول هربى وهو علم ليشوع ففى موسى عليهما السلام على ما ذكره وافين خالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعبيا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أي الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعرضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله في خالف ذلك قولهم الخ قد يجب بان قولهم المذكور بالنظر للتدقيق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على أن ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الاعلام الخ اسما والوالدان ومن ينزل منزلهم ما كذا قرر في درسه انتهى أقول نفس السعد في التلويح على أن الاعلام لا ينسب للعدون

أخرى وقول النجاة أن بعض الأعلام أعجمى معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على وزنه فلا اشكال على كل حال (قوله شجرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عزي) قال الدوشري بضم العين منادى من خمد حذفت ألفه (قوله اسم إشارة) قال الدوشري فيه نظرو عبارة غيره وهو اسم للزمان الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلافاً مقتضى كلام المصنف لأنه جعل آل في الآن قسم التي في العلم وقال بعد هذه ١٥١ معارف بالعلمية والإشارة

والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولاً مقابلاً لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجاوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السباطي وأجاب عنه الشسني بأن المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءاً من اللفظ أو دللت على معنى غير التعريف أم لا تدل على شيء أم لا انتهى أقول واليه الإشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليأمل انتهى وفيه أن ما أشار إليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما هو حاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها آل بآرائه وجواب الشسني لا يلاقيه والأقرب الجواب بأن المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعية لمعنى لا فيها على ما مر صدر

فعلوه وثنا وكانت طاوئة مشددة فحقت والعزي كانت لعطفان وهي شجرة أصلها نائيت الأعز وبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عزي كقرانك لا سبعانك * أنى رأيت الله قد أهانك ورجع فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العز ولن تعبد أبداً (أو) كالتى (في) اسم (إشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال القارسي لتضمنه حرف التعريف وآل فيه زائدة (وفاق الزجاج والناظم) في قوله

وقد تراد لازماً كالكلمات * والآن والذين ثم اللاتي

(أو) كالتى (في موصول وهو الذى والى وقرؤعهما) من التشبيه والتجميع قال في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة (لأنه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف آل وغيرهما من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلمية) كما في الأربعة الأولى واعترض الدماميني القول بزيادة آل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ آل وما بعدهما فهي جزء من العلم كالجزء من جمع ومثله هذا لا يقال بأنه زائدة انتهى (والإشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لانهما (أما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكما وعسا قلا * (ولقد جنيتك عن بنات الأوبر)

أفشد ابن جنى وأصل جنيتك جنيتك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعاً وأكما بفتح الهزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كم كقلس وهو أيضاً واحد كمة كجبهة وعسا قلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملة وهو الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عسا قيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمة صغار مرغبة رديئة الطعم وهي أول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كمة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري رأيتك أن عرفت بوجوهنا * صدقت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو) وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صدقت عنا وطابت نفسك عن قتلتنا صدقت عرا والشاهد في زيادة آل الداخلية على بنات أوبر في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهم (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكماة (والنفس عيبر) واجب التكثير عند البصريين (فلا يقلان التعريف) قال الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا اضطرار كبنات الأوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى

الباب (قوله والإشارة كما في الآن) وليست زيادة آل في الآن مبنية على أنه متضمن حرف العريف فقط ليراد أن هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال في التلخيص (قوله لأن بنات أوبر علم) أي كما أن ابن أوبر وبنات أوبر علما فاندفع ما ردد أن بنات أوبر علم وهو إذا جمع بنوي تكثيره فإذا كان مضافاً تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللقاني (قوله فلا يقلان التعريف) قال اللقاني قد يرد لزوم أن لا يكون التمييز تكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة إذ يصدق عليه قول الناظم في التكررة والمعرفة وغير معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا لا يراد أن المراد بقول آل في تعريف التكررة قبلها في نفس جمع

فقطع النظر عن كونه غير لا يتقبلها وإنما منعه من القبول وقوعه غير العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللغاني اعلم أن قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أو لو اذ ذلك بوصف نكرة يفيد المراد هو مترتبين (قوله فالسابق منها محال) سياقي في باب المحال ان المحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدب وان لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق ما سبق مطلقا أول في حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاولا والاولى والاوليان والاوليات

(ويلاحظ بذلك ما زيد) في النشر (شذوذ نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منها محال واللاحق مغطوف وأل فيه ما زائدة لان المحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالغاء الدلالة على الترتيب التعقي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أو أل على وزن أفعل قلبت الهززة الثانية واوا ثم أذغمت الواو في الواو لا اجتماع المثليين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فينشئ يكون منصرا فامتنونا ومنه قولهم أولا وآخر أو الثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة للتحاليل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل أل قد يلحق أصله) وهو التنكير (قد دخل عليه أل) للتحاليل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء القاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بمكبرة أو مصغرة (وهباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حرته بالدم فان قلت في كلام الموضع مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة وليد دخولها على منقول من مصدر وليد دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للتحاليل الصفة تبع للنظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا * للتحاليل ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكرنا وحذفه ستين فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانها يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جيلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيجهما ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيهما الحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (في نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

المدح قال الشهاب القاسمي يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد (رأيت المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن التفضيل كبيرا فليتأمل (قوله كقوله أيا جيلي نعمان) فيه ان نعمان في البيت يفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) فذلك لأن أن تسمي ولداك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للتحاليل لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللغاني لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع وفي نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك باد في تأمل قال الشهاب القاسمي وجهة كما أفاد في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التي تجري في أسبق كلها تجري فيه وان كان أول ما حقا باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في أحكام ملحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الرازي وماليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز للتحاليل نحو الاسد في المسمى باسم والكاتب في المسمى بكتب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الالغلبة كما يأتي انتهى وقوله معنى

أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل الالموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها معربا لأفعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ الالمعرف فقبول الاصل المألوف لها غير شرط في هذا النوع أي الالمزيدة للصل الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل والداخله عليه موصولة أشار إلى ذلك اللقاني * (فصل) * (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعني العهدية كما في المغني الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرى لا المعرف بال العهدية اذا لم يستحق لها هو الفرد المعهودين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده في ضمن جميع أفراد أو في فرد منهم فلا يتناسب ان يغلب على بعض الافراد الا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولا للفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذا ما من فردا لا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثرا استعماله ١٥٣ في بعض المعهودات صار علمه له بالغلبة وبهذا يسقط

(وأيت الوليد بن يزيد مبارك) * شديدا بأعيان الخلافة كاهله
(فضرورة) دخول ال على يزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل في الوليد للصل الصفة وقيل أل في يزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله
علازيدنا يوم النقي رأس زيدكم * بابتض ماضى الشفرتين يمان
حكاه في المغني ولم يتعقبه واعتدى فيه نظرا لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر
(فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامس (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصارت تروى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فانه في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة معني التي تضاف اليها الحجرة فيقال حجرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيفة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله
وقد يصر علما بالغلبة * مضافا او محبوبا أل كالعقبة
(وأل هذه لازمة) دائما (الافى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء أو الاضافة لا يجامعان أل

بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا تتقاء كون هذا المعرف بلام العهد مشترك بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا في فرد مخصوص (قوله حتى التحقق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علما لانه التحق بها في رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم في رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان الحقوق في العلمية لافى التعريف ثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

(٢٠. بصرح ل) المضاف وان الذي صار علما المركب (قوله قيل وهذا التفسير داخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه في هذا الاسم من هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وخينئذ في تريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظره (قوله الافي نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في أل الزائدة في علم قارنت ان الازمة ولم يستثن نداءا ولا غيره وقد استثنى ههنا النداء أو الاضافة ونحوه يرها قليلا فان كان الاطلاق في الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مراد ايل كان المراد الاستثناء فيجوز أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق في موضع التقييد وبذلك الاحتمال ان السمين في اعرابه في سورة الانعام ههنا الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الا بابت وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبية ومن حيث انه يشمل ال في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضع فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافته المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنتين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا لفرد المتأخر منه اذا سم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر * (هذا باب المبتدأ والخبر) قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرحاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصاً انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلة مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلة صفة موصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والبايعني في والمعنى انما حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالاقتراح أيضاً وأجيب بان هذا التامير

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله وهو حذف ال ذي ان تنادوا تصف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) ال هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول النظم وفي غيرهما قد تحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عتيق طالعاً) حكاية ابن الاعرابي وعتيق فيقول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعتيق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاية سيبويه ومحكي الحال منه في القصص بوضع فساد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كما تحرث ثم غلبت فصارت كالديبران * (هذا باب المبتدأ والخبر)

ولم يحذف الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاد خبر * وحده الموضع بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة) أي بمنزلة المجرّد (مخبر عنه أو وصف رافع

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا تسلّم ذلك بل هو سلب على وجه العذول اذ النسبة ايجابية كقولك الجهاد لاحي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لانفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم

والاقتراح فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور لمكتفي ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرّد عن ماهية العوامل اللفظية فلا بد ما ذكره أصله وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ليخرج نحو زيد جواباً لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجرداً عن العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً تقديراً واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رافع الآخر وعلى مذهبه يراى أيضاً غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا المحدث غير جامع لجميع افراد المحدث ودان نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيسه مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً لمكتفي به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبراً عنه ولا وصفاً الخ وقوله أو وصف ليس معطوفاً على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التسمية على اعتبار التجرد شرطاً فيه أيضاً فليست على ما اذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفي به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرّد في الوصف فقد ياتي في غير نحو لا تولك ان تفعل فقد أعربوا تولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحذر صبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل تولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعيدة مغنيّة عن خبره وأشار لقول

آخراته تجعل خبرا انتهى هذا وقال القاني قوله أو وصف رافع لكتفي به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فتأمل وقد يجاب بأن مرفوع لاهية غير مكتفي به كما تاتي الإشارة اليه انتهى ويندفع ما أو ود من أصله يجعله معطوفا على خبر عنه أي محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغني صرح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف بحرف دلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلة كما أشار اليه الشارح وكان ينبغي له أن يشير الى حذف بحرف دو كانه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على خبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفي به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفي به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجهه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بأن يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما في أفاثم الزيدان ونحوه تأمله (قوله لمكتفي به) قال بعضهم من مظهر كاقاثم الزيدان أو مضمير بارز كاقاثم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمي أنظر ما ياتي من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بأن غير مبتدأ مع أن الوصف الذي أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا معيت شيخنا قرر ما حمله أن معقول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترضاً قول المصنف ١٥٥ الا في الخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض

على زمن في غير ماسوف
على زمن فانه خبر لا نائب
الفاعل عنه الثالثة
مع مبتدأ أو هو غير الوصف
المذكور مع انه ليس
خبراً ويجاب بأن غير مبتدأ
في اللفظ والمبتدأ في الحقيقة
هو ماسوف اذ هو في معنى
ما ماسوف فلا يصدق مع
مبتدأ غير الوصف بل مع
مبتدأ هو الوصف انتهى
حاصل ما علقناه من
تقديره في الدرس أطال
الله بقاءه (قوله ميسن

لمكتفي به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد العظيم والاقرار لا الاخبار وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذي عثرته) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو) وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سوا عليهم أن نذرهم أم لم تنذرهم) فان نذرهم مبتدأ وهو في تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسوا خبر مقدم والتقدير انذارك وعلمه سوا عليهم ووصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أن نذرهم وتأليه مبتدأ وسوا خبر الان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعدي خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقوله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثموتها في أن تراه قاله الموضع في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبيل في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبيل بدون وجود حرف مصدر في باب التسوية شاذ في غيرها (والجحد) عن العوامل اللفظية (كاملنا) للصرح المأثور به (والذي عثرته الجحد) عن العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم ايمانه) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيدة (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال في قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسوا خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبراً في قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الأخير مبني على أن النكرة المختصة بصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الدنوشري بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سوا خبراً مقدماً هو الصحيح وقول الأكثر وقال كثير ان سوا خبر ان وأأن نذرهم فاعل حجة الاولين ان سوا ليس بصيغة في أصل الوضع فاجزأه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة في الأصل لكان تقدير الكلام فاعلاً أحسن ألا ترى أن قولك مرتب برجل قائم أبوه أحسن من قولك مرتب برجل سواه وأبوه أحسن من قولك برجل سواه وهو وأبوه فلذلك كان جعل هو ما خبراً مقدماً أولى من جعله خبراً لان لا يكون عاملاً (قوله ومنع الفارسي الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما وأعله ما من أن سوا خبر ان وأأن نذرهم فاعل (قوله وأجيب بأن الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق في علمت أيهم في الدار قلت ذاك استفهام اذ المعنى علمت جواب أيهم في الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشري قال إليه ما مبني في شرح التسهيل في باب القسم لان سلم أن السبيل بدون حرف مصدرى شاذ في غير ما على الاطلاق وانما يكون شاذاً اذا لم يطر في

باب أما إذا أطر في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً كالحجاء التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئت في حين زكبي الأمير أي حين زكوبه
وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم تنفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة
يصير في الظاهر اسماً معطوفاً على فعل وهو ممتنع في تصديدهم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى
وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قواه أن السبيل بدون حرف مصدرى مطرد في باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم أن السبيل
بدون ساكن لأن همزة التسوية حرف مصدرى فيكون السبيل مع ما بعده ما هو المانع من تعدادهما من حروف المصدر بل هي أقوى
من لو مثل لا نهالاً تقارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبيل بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن ورفع
الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدره فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبيل غير شاذ في قوله
شاذ وقعة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ وغير فاعلاً أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف
الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر مثل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فذلك ما هو بمنزلة انتهى وفيه رد لكلام صاحب
الكشاف وتبع المصنف أبو حيان ١٥٦ في الرد عليه بذلك ولتبريل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا
يشئ ولا يجمع وسيأتي في
باب حروف الجر أن خبر
المبتدأ محذوف أي لكم
لا جملة يرزقكم لأن هل
لا تدخل على مبتدأ خبره
فعل الأشدوذا وانما جملة
يرزقكم صفة واعتبار
التوصيف لجر تصور
النسب في الالتيات فان
الاستفهام للانكار وكم
من مستحيل يفرض
ليعلم امتناعه على أوضح
وجه (تنبيه) * قال
الدنوشري من المبتدأ
المقرون بالحرف الزائد
قولهم ناهيك بزيد فزيد
مبتدأ مؤخر وناهيك خبر
مقدم لمعنى أن زيدا

مادخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (فحسبك درهم) لا فرق في ذلك
بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لأن وجود) الحرف
(الزائد كلا وجود منه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (يا أيكم المفتون)
فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند
الانقش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازائدة والمعنى على
الاول أيكم المفتون أي المفتون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي المفتون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو
ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم
والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول
وحجة الاول أن أغراء الغائب شاذ فان عليه إذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليس لمزم والشئ الواحد لا
يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك إذا كان المراد به الغائب والمراد
هنا المخاطب وانما هي بالضمير غائبة على اعظم من والاقهول للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري
في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أي المغوار من ذلك قريب *
ونحو رب رجل صالح لقية فجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبه الحرف الزائد
في كونها لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمنسوب (نحو أقام هذا) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد
الكحل منه في عين غيره وما قرشي أبواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك
مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سنداً للخبر
وسياق في باب لا (وتخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزل) من أنبأ ما الأفعال (فانه لا مخبر عنه ولا

ناهيك عن غير ما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك
المبتدأ المضمرة في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا أكرام * في قول من زعم أن الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد
كان واستمر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن الزيدى وان كانت لكيرة * قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة
لم يعمل فيها شئ وانما استمر فيها استقباحا لظاهره لوبي (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام
عن المفتون من الفريقين لاعتبار مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقية) قال الدنوشري لو مثل بربر رجل كريمة قائم
كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدأ والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولاً على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك)
قال الدنوشري فيه نظر أما أولاهو مخالف لقوله في باب لانه نائب عن الفاعل وأما ثانياً فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم بنولك أن
تفعل كذا أي حقل أن تفعل وينبغي لك وأصله من تناول كائنك قلت تناولك كذا وكذا وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك
انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنوال مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس تناولك وما نولك هذا الفعل أي لا
ينبغي لك أن تتناولوه وتأخذوه أي ان خبر لا مرفوع أعني عن الخبر وان صح أيضاً وكان أبو حيان لم يخط ذلك فقال ما قال عما هو مخبر عنه في

باب لا تأخذ كره الشارح (قوله غير مكتفي به) أي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر
 زيد فقل أقام أبو فانه يكتفي به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقام أبو زيد وصرح الرضي في نحو أقام هما بعد ذكر الزيد بن بان
 الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فز يدمبتا مؤخر الخ) قال الدنوشي ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن
 خبره والجملة خبر عن زيد بنظير زيد قام أبواه (قوله وفي الا كفاء بالفاعل) قال الدنوشي كان الاولى ابداله بالرفوع كما هو ظاهر أي
 فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما ذلك بشرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغني في باب أعمال اسم الفاعل
 (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد

الاستتار) قال الدنوشي
 يفهم من هذا الجواب أن
 الزمخشري وابن الحجاب
 قائلان بجواز كون المرفوع
 ضمير منفصلا والمنقول
 عنهما خلاف ذلك وإذا
 رفع الوصف ضمير مستترا
 فلا يكون مبتدأ بالاتفاق
 قال بعضهم الا في مستلئين
 الاولى نحو أقام وضارب زيد
 إذا عملنا الثاني فقام مبتدا
 والضمير المستتر فيه أغنى
 عن الخبر الثانية نحو أقام
 الزيدان أم ذاهبان إذا
 لم يجعل ذاهبان خبرا
 لمبتدا محذوف أي هما
 ذاهبان بل يجعل معطوفا
 على ما قبله فيكون مبتدا
 والفاعل مستتر فيه أغنى
 عن الخبر لكونه ضميرا
 مستترا فليتامل انتهى
 وكلام المغني في باب المبتدا
 من الباب الخامس
 صريح في وجوب الشارح
 لانه نقل أن الكوفيين
 أوجبوا في نحو أقام
 أنت ابتدائية الضمير ثم

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع
 مكتفي به (نحو أقام أبواه زيدان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفي به) في حصول الفائدة مع قطع
 النظر عن زيد (فز يدمبتا) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور)
 وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نبي أو استفهام) عليهم ما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء
 بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم
 فالنفي بالحرف (نحو قوله خليلي ما واف بعهدى أنتما) * إذا لم تكونا لي على من أقطع
 فمأنافية وواف مبتدا وأنتما فاعل سدمسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحجاب حيث شرطوا
 أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضع في شرح الشذو وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار
 والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل بقام سدمسد خبر ليس قاله ابن
 عقيل (و) النفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقام مضاف اليه والزيدان فاعل بقام سدمسد
 خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قام قاله ابن عقيل أيضا والنفي في المغني كالنفي
 الصريح نحو انما قام الزيدان لانه في قوة قولك ما قام الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام
 بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو قوله

(أقاطن قوم سلما) أم نوبواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا
 فقاطن مبتدا من قطن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سدمسد الخبر والظعن السير والاستفهام
 بالاسم نحو كيف جالس العمران وإنما يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام
 الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وأول مبتدا والثاني * فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام النفي * وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا (خلاف للاختش
 والكوفيين) في اجازتهم وقوعه مبتدا من ضمير أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولاحجة لهم في نحو) قول
 بعض الطائيين (خير بنو لوب) فلا تلب مغليا * مقالة لمي إذا الطير مرت

(خلاف للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خير (خبر مقدما)
 وبنو لوب مبتدا مؤخر (والمصاحح الاخبار به) أي بخير مع كونه مقردا (عن الجمع) وهو بنو لوب (لانه)
 أي خير (على) وزن (فعل) وفعل على وزن المصدر كسهيل والمصدر بخير به عن المفرد والمثنى
 والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولوب بكسر اللام وسكون الهاء

قال ووافقهم ابن الحجاب ووجه ان نقل في أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن أراغب أنت عن آلهي يا ابراهيم ان
 أنت مبتدا فاعلم أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قابل الضمير مطاقا مستترا أو بارزا (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مساححة لكونه ليس مبتدا
 لخروجهم من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سدمسد خبرها وكذا يقال في ما الحجازية ثم
 انه مراد انهم قالوا في باب التواسخ لا تدخل على مبتدا أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدا الخ) فيه مساححة لان المبتدا حينئذ ليس
 وصفا لالتاويل بل أو باعته بالان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجوزهم فيما
 إذا تطابق الوصف وما بعده أفرادا الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقاني قد يناقش بان الملائكة جمع فكيف

قيوول بالجماعة وهي مقر مؤنث وهو قد يخبر عنه بقيل كما في ان رجعة الله قريب من المحسنين ويؤلف أجرى مجزى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى ثابته المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكره في باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وايضا فقد سلف عن المعنى أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لا يهاجمه أن الجهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمر فروع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشي فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والقرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افراد على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة معني مثل أقامان زيد فلا يجوز اذا لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ ما بعده تعينت ابتدائية) قال الدنوشي هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان

يكون مفردا وما بعده معني
الثانية أن يكون مفردا
وما بعده مجموعا والثالثة
والرابعة أن يكون مجموعا
أو معني وما بعده مفرد
الخامسة والسادسة أن
يكون معني وما بعده مجموعا
أو بالعكس ففي الاربعة
الاخيرة الكلام غير صحيح
من أصله وفي الاولين
الكلام صحيح وهو محتمل
كلامه ولم يبال بشمول
كلامه للاربع للعلم
ببطلانها تمامل انتهى
(قوله تعينت ابتدائية)
قال الدنوشي أخذ من
اللقاني محل ذلك في غير
نحو ما أفضل منك
الزبدان فافضل خبر مقدم
وان كان ما بعده معني
(قوله تعينت خبرية)

حي من الازدقان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استقهاام فما
سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات * فان
قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماد على شيء
كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو قائم أولو الرشد
(واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية وجوب الخبرية وجواز الامرين
وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو أقام أخواك) فقام مبتدأ وأخواك فاعله
سدمس خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخر أو قائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان
طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبرية نحو أقامان
أخواك وأقامون أخوتك) بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف في خبر مقدم والمرفوع بعده
مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف في خبر مقدم فاعلا سدمس خبرا لان الوصف اذا رفع
ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع
التكثير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذ كير او تانبثا (احتملها)
أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقام أخواك) وأقامه أخوتك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما
بعده فاعلا سدمس خبرا ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان
الاصل في المقدم الابتدائية عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وإلى
هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وهذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبعا استقرار
(وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (الاسناد وارتنفاع الخبر بالمبتدأ) عند
سيويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالمبتدأ
فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل
العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط طلبا كان طالبا

قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به في القامع
(قوله وان طابقه في الافراد احتملها) قال الدنوشي محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين
ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تانيه بحيث لا سند له الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في
نحو أرغب أنت عن آلهي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجبار متعلق وينتقص أيضا بنحو أقام
عندك هند فان الوصف مبتدأ لا خبرا انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملها (قوله أقام أخواك) قال الدنوشي
وعبد الغفور محشي شرح ملاحي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقام رجل قال شيخنا ولا وجه لساقاله بل يجوز أن
يكون رجلا مبتدأ وقام خبر مقدم (قوله أقام أخواك) قال الدنوشي توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقام
زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد أو جاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل
الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا ليس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والحبیب الشمتي
وتحري الفرق بين الاجال والليس يطلب من حواشينا على الفاكي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشي هذا صايق على

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلاً في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لانه مجرد الالاسناد (قوله واعترض بان المبتدأ الخ) قال
الدنوشي فيه نظر لان الرفع لا يوجب المبتدأ وانما هو صلة لان المبتدأ هو آل الموصولة ولكن ظهر اعراضها فيما بعدها لكونها على
صورة الحرف كما هو معزوف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشي فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذا
هما متغايران مفهومهما والمحكم به غير المحكوم عليه قطعاً وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضاً لان مدار العمل
على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكره عاملاً انما هو باعتبار الاعتبار وقوله فلان اجتماع عاملين الخ
مردود أيضاً بان هذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل قاتل الخ (قوله وعن الكوفيين انهما ترفعان)
قال الدنوشي قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم انهما ترفعان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن
يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً ١٥٩ قالوا ولازمهم أن لا ينصب المبتدأ اذا

دخلت عليه ان وأيضاً
فاننا نقول زيد قائم فقام
قد رفع ضمير استترافيه
فان كان قائم هو الذي
رفع زيداً أيضاً فقد رفع
العامل الواحد شيئين
على غير وجه الاشتراك
ويلازمهم ان يتخلوا قائم من
الضمير لانه قد رفع اسماً
ظاهر أو من قال انهما أي
المبتدأ والابتداء رفعاً الخبر
بالنار ومثل هذا القدر والماء
وذلك ان النار تعمل في
القدر فتحمي ثم انهما
يقنصران على العمل في
الماء واحدهما (قوله قد
يكون نفس المبتدأ في المعنى
نحو زيد أخوك الخ)
والظاهر انه أراد بكونه
نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه
ليس خلافاً كما في نحو زيد
عند ما أخبر به بظرف

للجواب عمل فيه عند ما تفتت وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد رفع الفاعل نحو
القائم أبوه صاحبك فلو كان زافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر وأجبت بان
الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر
محكوماً به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء
رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتضى لما هو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا)
ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجته من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى
حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند ما تفتت وهذه الاقوال الثلاثة لا تتعن البصريين (وعن
الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجته ان كل واحد منهما يفتقر الى
الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه كما ان أبا الشرطية عاملاً في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو
أما تذهبوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الأول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد
أخوك فلو رفع الآخر زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين
وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولغظي لا يبعد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من
المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفاً من وجه واحد اذ كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك
الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المبرورة ونحو اثنان ثلاث فأنها وان تجردت فلا
اسناد معها فليست مبتدأ وتوابعات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله

فصل والخبر هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمعلقه (القائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف
المذكور) في قوله أو وصف رافع مكتفي به (خروج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام
زيد (فانه) وان حصلت به القائدة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو
هيأت العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور ونحو الزيدان من قولك
أقام الزيدان فانه وان حصلت به القائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

على ما سياتي في مسألة الاخبار بالظرف والافكون الخبر نفس المبتدأ مفهومه لا يصح وما صدقاً لا بد منه على ما سياتي في الكلام على كون
الجملة الواقعة خبراً ولا يتأتى هذا التاويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشي فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع
أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال الاتاني ان قلت يلزم من هذا
التعريف الدور اذا الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه خبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم
اذا المراد من الخبر الاخبار اللغوي فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة عما هو معلوم البتة ضروره ولا على نحو شعري شعري عما كان
الخبر فيه عن المبتدأ قلت يصدق اذا القائدة في الأول حاصله باصل الوضع وفي الثاني بتاويل شعري الا ان هو شعري الذي تعهدتم
اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جار مثذاهبة اذ لا تحصل القائدة به مع مبتدأه لاشتماله على ضمير
الغائب انتهى ويمكن أن يحجب عن الدور غير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمعلقه)
أي كافي صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وفيه ان يندأ أو صلة ليتحل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم مجاهلون فان الذي

ثم القائده الصفة لا الخبر ويحمل انه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول اهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسم فيه الحد للخبر وقد اجبت عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتعلق القائده أي مع المبتدأ بقريته ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر بصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قدر عليه من ان التعريف يشمل كلام من فعل الفاعل مثلاً والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقريته قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرودا ماجلة) قال الدنوشي ان قلت الطرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة والذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال نارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلت من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الأول لا يمنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن التباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلم * صاليتا نار لوعة وغرام * ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقهم الله رزقا حسنا ولا مصدر بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فعناه ينوي القيام غدا والبتة الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وقاويله

فاسد لانه لا يتأتى في نحو وما تدري نفس الاية اذا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غدو دعواه عدم السماع باطله هذا التمرين ثوب يقول فلما رآه آمنأهان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل وفي البيت زد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منع ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * كخبر الجزء المتعلق القائده * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثني والجمع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال * ومفردا ياتي ويأتي جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأ إذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال يشعر بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجاع كصاحب فانه وان كان يشعر بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد اما جامد فارغ (الا ان أول الجامد) المشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسدا إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضممار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول مشتق أم لا (واما مشتق) وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقلتم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

والقصة وخبر كان والخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان معناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لا خص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطول في نحو طوي للزمن فانه يلزم الابتداءية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعدا ونحو اذ هما في الغار وخبر المبتدأ الواقع بعدا الشرطية نحو ولوا أنهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى انه ليس جامدا والخلاف الا في النسبة الى تحمّل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لارائدة والناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضرب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنفي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب المثل فليس معناه ما ذكر وان كان يشعر بذلك (قوله اذا أريد به شجاع) قال اللغاني يعني اما اذا أريد به شجاعة وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلاما فيه وان تحمّل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد وجهه ترده بين المفردان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فليظهر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أغنى لفظا وأسود لانا رفع في تحمّل ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللغاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يحق ان منتهى ينحوي زيدا وعمر وعاطية

هو فان الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيد أعلي ان مثالي الموضح في الوصف الجارتي على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضمير عائد على المبتدأ أعني من مبتدئه فلولم يقيده بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدوشري فاذا قلت زيد قائم وهو كان تأكيداً لافعال لكن أجاز سيبويه في مثله ان يكون تأكيداً وان يكون فاعلاً كما نقله الدماميني * (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقة فعله قال في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وقاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه قاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقي كتوله * والعين بالاعتماد الجادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل امرأه أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدأ أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسماً الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الاعلى نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد ومشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفرداً لا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعاً كفعل التفضيل فان كان بمن فهو في معنى الجمع أو مضافاً الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيرهم لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجزى لا تأويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتأويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الآن

وان * يشق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضميره مستتر عائد على المبتدأ او الالف قائمان والواو في قائمون حرفان دلان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (الان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبراً (على) مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (لغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظاً لانه خبر عنه فلولم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

(٢١ تصريح ل)

رفع الظاهر) قال اللغوي ينتقض بنحو زيد قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعاً بقائم لا مبتدأ أى بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا تأكيداً لفاعل المستتر وتقل الحفيد عن الرضى انه تأكيداً وجهه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوا سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الآن يقال يحصل اللبس نظراً لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلاً اه وفيه نظر لانه انما جعل لبيان المخالفة المقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور مؤكده لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان اراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس في قوله كون الاصل في الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بينا في حواشي الالفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسئلة ان تعلم ان ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكامل والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعات لثلاثة الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيداً كرمه أو تكرمه أو تكبره وفي الماضي زيداً كرمته أو أهنته أو أهانته أو ما الوصف فانه فاقد للامر من جميعاً فاحتيج فيه الى الابرار تقول زيد مكرم أنا أو أنت أو نحن ولولا الابرار لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف في شرح الايضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الابرار أحدها الالباس ورده وجوب الابرار عند البصر بين في نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلا يوجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة في هذا النوع الطرد كالعلة في مكرم ونعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجري على غير من هو له فانما اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جارياً على غير من

هو له وجب الابرار لثلاثه مخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ من التحميل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها لتجري الصفة على من هي له وليكنهم اخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا لشيء بعد ان كان خبرا غيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياتي في كلام الشارح في باب عطف النسق انصرح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشري يقتضى بظاها جواز ابرازها حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشموقي من امتناع الابرار للالباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اه وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يقل بظاها كلام الرضى من ان البارز تاكيد ١٦٢ مستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب

ببأنون محمد فامسرا
ببأنوها وان كان مضافا
قلت يمنع منه ان بانوها
ماض مجرد من آل فلا
يعمل فلا يفسر عاملا لكن
التحقيق ان بانوها محتمل
فيه الضمير ان يكون
منصوبا على المفعولية
ومجردا على الاضافة لان
مذهب سيبويه ان الصفة
المقرونة بال أو المجردة منها
اذا وقعت ثمانية أو مجموعة
واتصل بها ضمير وجب
تجريد هاء من النون وجاز
في الضمير بعدها الجر
والنصب نقله عنه الرضى
وأشار اليه الموضح في باب
الاضافة اذا قرر هذا فلا
مافع من ان الوصف في
البيت يراد به الدوام
والاستمرار فيكون بمنزلة

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربه هي) فتاء التانيث في ضاربه تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم الابرار مطلقا طرد الباب وجرى على ذلك الناظم فقال
وأبرزنه مطلقا حيث تلا * مالم يلبس معناه له محصلا
(والسكوفي انما يلتزم الابرار عند الالباس) خاصة (تمسكك بنحو قوله قومي ذرا الجذب بانوها) وقد علمت * بكنسه ذلك عندنا وقحطان
وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا الجذب مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا الجذب وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا الجذب والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا الجذب وهو في المعنى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لأبنية ولو ببرز لقليل على اللغة الفصحى بانها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة كلوني البراغيت بانوها هم ولا جهة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرا الجذب منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المدكور والتقدير بانوها ذرا الجذب بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشيء أعلاه والجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانئون أعلل فاضون وحذفت النون للاضافة وقال العين من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبنونه ويبنينه قاله الجوهري اه فان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبنون أو يبين فقياسه بآئن همزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بانئون لا بانون (والجملة اما بنفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرباط) يربطها بالمبتدأ والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن ايام معني اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذ قدر هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا

الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببانون مفسرا بالمدكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجب ان يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان اللف مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشوا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بانفس ذات الشيء قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الجمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكانها تول عمرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرباط) قال الدنوشري يفهم ان الرباط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رباط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رباط على ما تحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرباط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معني الجملة

المبين في باب القضية فقيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وانما الشأن مضمون الجملة الذي هو مقرر ذو الظاهر في المثال انه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدةانية وان جعل مضمون الجملة الذي هو مقرر ذو كل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك المضمون الجملة الذي هو مقرر ذو كَيْفَ تتجه هذه الفارقة ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض المحاميع كلاما لا بأس بآراءه وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الاخلاص لا يهاهي هو يعني به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره أقول يمكن أن يقال على وجه تشديد الاذهان أن أريد أنها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والايجاد بحسب المصادق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذا مصادق ضمير الشأن أعني من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبوعها تصر يحتمل ان ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي ان مصادق ضمير الشأن مقرر ومصادق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المقر دبر كب : فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم باطل فكذلك الملزوم : قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا بمقرر مصادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرا فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن : قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمقرر وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للافضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا الحل من الاشكال فقد تأملت مع غنيته عن بعض التأمل فوجدته كلاما مفرقا لا طائل تحته يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءهم لم يجد شيئا مأثورا فلما أفدته في مجلس المفاوضات من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشأن فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعة لا يقولون به ولا ان يقال في ذاته

١٦٣

الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم ان ضمير الشأن راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد

يكون ضمير الشأن محاضرا وانما يكون ضمير غيبة مقرر الجملة بعده خبر به مصرح بخبر أي اقل ان كان بلافظ التذكير سمي ضمير الشأن وان كان بلافظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فغير مقرر وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (وتحرفا ذاهي شاخصه أبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ و شاخصه خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر ووجهة أبصار الذين كفروا شاخصه في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصه فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وقد قدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاخصه كما قال الكسائي فالخبر مقرر (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الضعيف لوسلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه اصلا وبيان ان دعوى القاضي رحمه الله انما هو العينية بحسب المصادق لما علمت مما سبق وان يلزم من العينية بحسب المصادق ان تكون صفة تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى ان كلاما من الاشاعة والمعتزلة يعترفون بحجة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدأ والخبر متحدان بحسب المصادق مع اعترافهم اجمعين بحجة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في المصادق بقول الاشاعة ان الصفة ليست عين الذات الجميلة ويقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه الحق قون لا محذور فيه عند فريد التامل الا ان قول الاشاعة هو الظاهر فينبغي المصير اليه والتعويل عليه وهذا التحزير ظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب المصادق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاستغال بهم العيال وقد كتبنا له ولا ناموسي افندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا الحل : (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبد وكلنا لك عيب لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحفا حق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عيب مقدم مغرض بين المبتدأ وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو فائد على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري ان يكون أحد بدل من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدل من هو وأحد خبر هو (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف جذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصه لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكي وقال اللقاني لم يقل اذا

قد رهي ضمير القصة لان ذلك متعين ان يجعله عائدا على ما في الذهن وابصاره لا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه
 باجني من التابع اه و مراده بالاجني شاخصة الذي هو خبره هي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للبند اولا
 يكون اجنبا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال
 الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقواه اذا قدره ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمدا يلزم
 عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا ان يقال ان من أعرب ذلك لا يشترط ما ذكره و كون هي ضمير الابصار
 خلاف الظاهر وعليه فحاشية خبره هي وابصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا ابصار الذين كفروا هي خاشعة نظير
 قواه هندية قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المعنى في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى
 نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أو هو منه ذلك في الظاهر والالكان مضارعا
 للضاف فيجب تنوينه فحولا حافظا للقرآن عند كل مصدر متعدي بحرف الجزم يجوز أن يجعل المحرور خبرا عنه مثبتا كان أو منقيا
 (قوله وهو اما ضميره) قال الهدي انما اكتفي في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء
 بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو
 أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يقيد عدم اشتراط الربط بالواو لاجل عدم الربط بها
 قد بره قال المحقق لائل أن يقول ١٦٤ ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا عما هي خبر عنه أعني

من رابط جملة الصلة
 بالموصول وكذا من
 الجملة الواقعة حالا أو صفة
 وأجيب بانه لما كان
 الاخبار بالجملة أكثر
 من الوصف والوصل
 والحال ناسب أن يكون
 رابطها أعني من رابط
 كل لان الشيء اذا كثر
 في الكلام ناسب أن
 يأتي على أنحاء مختلفة

حسي) فنطقي مبتدا والله حسي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق
 المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار
 بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه فحولا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قاله الدماميني
 والمرادى (وأما غيره) أي غير المبتدا في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له)
 والى ذلك الاشارة بقول الناطم ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقته له (وذلك بان تشمل على اسم
 بعناه) أي بمعنى المبتدا (وهو) أي الاسم المشتملة عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدا حال كون
 الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) بجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما ما الله
 (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدا أول ومنوان
 مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أي منوان منه بدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر
 المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المحرور وعن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

الحسي)

اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في
 الخبر دونها لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها مختلف في الربط ولعل المرجح السماع وقد
 بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك
 قال الموضح في المعنى الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوف مرفوعا فنحو ان هذا ان لساحرا ان اذا قدر له ما ساحر ان اه ولعله
 انما خص المحرور والمنصوب تبعا للموضع في المتن والاف كما يكون منصوبا ومجرورا ا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح
 لانه كان عليه ان يتم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكرسيتين أي الكر منهن والفرق بينهما ان منه حال
 من الضمير المستكن في بسيتين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان قلت عملا بالقاعدة
 من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل التكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة
 بخلاف صفة فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما انظر الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقرا أو مستقرا فلهذا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل
 المستقر معناه الذي استقر فيقضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين
 فهو زين لانه لا تمنعه فاعرفه ويحوزان يكون منه متعلقا بسيتين تعاقب المعنوية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا
 العلامة الغنيمي تعمله الله يغفر له ودعوى ان ال في المستقر موصولة بخالف لما عرفت السعد من ان ال الداخلة على الوصف المراد به
 الثبوت لا التعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما ثبتوا على ذلك في خواشي المطول عند قول التلخيص فالقصة في المفرد

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقر بالانصب كالجاءة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فما وحي بين الجملة في الفعلية بل بين الجملة لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أعقلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المعنى (قوله في كل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه وتقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الاديب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والتأعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ماسيناق (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله ونخص ابن الحاج الخ) يشكك عليه واباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المعنى قال الدماميني فيه نظر لان الذين يمسون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا يتقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال اننا لنضيق أحر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله

أو تشتمل الجملة على اسم بالفظه) قال الدنوشري قال في المعنى والثالث إعادة المبتدأ بانظروا أكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم نحو الحاققة ما الحاققة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أدى الموت يشبه الموت شيء
نغص الموت ذا الغنى والغنى

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمرة في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول فحوز يد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب الباب والتنغيص التكدير

الحسن) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسن من الفعل والقاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابطين هما الضمير المقدر المنصوب بوعده على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو إشارة اليه) أي الى المبتدأ (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانية لا تابعا للباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو وخبر خبره خبر الاول والرابطين هما الإشارة الى المبتدأ ونخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآيات أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للعارض ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالتخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرها) أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بعنائه (نحو والذين يمسون بالكتاب الآية) وقامها وأقاموا الصلاة اننا لنضيق أحر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلاة وجملة اننا لنضيق أحر المصلحين خبر المبتدأ والرابطين هما إعادة المبتدأ بعنائه فان المصلحين هم الذين يمسون بالكتاب في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما أجورون قاله في المعنى (أو) تشتمل الجملة (على اسم بالفظه) أي بلفظ المبتدأ (ومعناه نحو الحاققة ما الحاققة) فالحاققة الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاققة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاققة الاولى والرابطين بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدأ (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابطين بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة ألا ليت شعري هل الى أم معمر سبيل (فاما الضمير عنها فلا صبرا) فالضمير مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابطين بينهما العموم الذي في اسم لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلا لا يقال زيد قام هذا او زيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ بعنائه فقد تقدم رده وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

يقال نغص الله عليه العيش تنغيضا أي كدره وروى يسبق مكان يشبه (قوله فحوز يد قام أبو طاهر ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ففعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يتدرج فيه هو لم يحتج الى ضمير فحوز يد قام الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على أفراد كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى ذكر اللفظي دما ميني (قوله) فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ماسيناق في مسوغات الابتداء بالبكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بماعدا الضمير ولو شاك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا لورد على الربط بالإشارة كذا وهكذا نعم الربط في إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرّر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ردمع كون الذين مبتدأ فهذا ليس ردا لكون إعادة المبتدأ بعنائه وانما هو

وبذلكون الذين مبتدأوهذا الرد أخذ من المعنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأوهن هناك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت في بطلان الدلالة وأما هنا فاساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح وداعبر هذا فلم يتقدم له شيء غيره * (فصل) * (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المعنى ما قرره شيخنا من غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليهما بأنه خبر إلا إذا كان

موضعا في أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقه ما الحاقه قاله الشاطبي وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهذه نعمت النساء وأما ما الصبر عنها فلا صبرا في باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مراد إذا مراد أنه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن كل شيء قاله في المعنى

* (فصل) * ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو والحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجواب ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضع تبعا لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل أن يكون فعلا (و) (الصحيح عند جمهور البصريين) أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسما مقروفا فكل من القرينين استند إلى أصل صحيح ورجع الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أمان في الدار فزيد اللهم مكرفي آياتنا لان اما لا تفصل من القاء الاسم مفردا أو جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا تلزم الافعال على الاصح وقال الموضع في المعنى والحق عندي انه لا يرجع تقديره اسمه ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو مستقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعمانه رفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المعنى ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (قوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا للفؤادى ولا الدهر لاهما منصوبان ولا الضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والمحذف متنافيان ولا اسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للحل قد زال بدخول الناصخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين أن يكون توكيد الضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير محذوف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء الا اذا تأخر عن المبتدأ أما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتمم للفائدة * وفيما سياتي من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن العين والتأمان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ما يتعلقان بخاص لم يقم عليه قرينة أخذ من كلام الشارح المقيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لو جود الفائدة (قوله لان التوكيد والمحذف متنافيان) فيه نظر كما مر في باب الموصول (قوله لان الطالب للحل الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول يجوز ان يكون توكيد الفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو الوجهي بعد الخبر اذا العطف وغيره سواء كان في الرضى

المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر محذوف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق في خطه إشارة إلى الشيخ ناصر الدين والصفوى وذهبهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقاني أى في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشري ظاهر كلامه أن الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بأن الظرف المستقر محكوم لجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فانه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم ووالرفع في نحو مزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قديقال ترك المصنف كالناظم هذا

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لافان كان غير متصرف
فحوز يد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع أرجح فحوا أنت معنى مكان قريب ودارك مني عيني
وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف أمام المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أنت مني
فومكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجح فحوز يد خلفك انتهى من الرضى (قوله ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال
الدنوشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم العين مطلقاً بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو
أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير
المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المتكرر وجهه في نحو الصوم في يوم أو يوم ما خلا فالله كوفين ثم قال وان كان الزمان معرفة
عن الصوم فحوز يوم الجمعة لم يكن إلا الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لافي أكثر الزمان سواء كان الزمان
معرفة أو منكراً فالأغلب نصبه أو وجهه بني اتفاقاً من القرينين فحوا الخروج يوماً أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج
أشهر معلومات فإزالتنا كيداً من الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار للكلام الرضى وقد نقله
اللغاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائد فعلية عطا لعتة (تنبيه) قال
المصنف في حواشي ابن الناطم كالجبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبذل ورد

١٦٧

إذا ثبتت بدلا من مريم
وليس بشيء أدل من تلازم
بين صحة الخبرية وصحة
البديلية يقول سرق
زيد ثوبه فيصبح ولا يجوز
زيد ثوبه انتهى ومراعاة
بديلية الاشتمال ونحوها
لا كل من كل لأنها
تلازم الخبرية فتدبر
(قوله فلا فائدة في الاخبار
الخ) لا يجب بناء على
اعتبار القاعدة الجديدة
بل يجوز أن يكون مبنياً

على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكّد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع
المتأخر انتهى ولأن تقول إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع
فلا يتم التقریب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخبر أمامك ولا يخبر
(بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحدث غير مستمر (فحوا الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان
الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طالع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر
(بالزمان) عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل
حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار
(بالزمان) عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون
المبتدأ عاماً والزمان خاصاً) أما بالاضافة (فحوا نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحية في نفسه
لكل متكلم ادلا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف فحوا
نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف
العلمية والعجمة لأنه شهر رومي (واليوم خبر والليالي لالهلال) بنصب اليوم والليالي (ف) التاويل فيها

على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن مجهول وأن يسأل عنه وتقصد أفادته
واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الأسماء لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء
من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولأن تقصد أفادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد بخلاف تلك
باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللغاني
اعلم أن الرضى جعل العين الخبرية بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدد وقتادون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول
كالورد الثاني كقولهم اليوم خبر وقضيت ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان
خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لازمان مخصوص بالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم
وجه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى
أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الافية في الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان
خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بنى ثم قال وإذا وصفت الظرف ثم جرته بنى جاز وقوعه
خبر الجثة فنحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه أنه عند الوصف والجري لا يشترط كون المبتدأ عاماً وكلام
الشارح يوهم خلافه وجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجزئي (قوله لصلاحية في نفسه الخ) بهذا
يندفع قول اللغاني ان كون المبتدأ عاماً لا يظهر له معنى موجه ولا مستنبط في كلام الأئمة والمعول عليه ما في الرضى انتهى وتسبقه

لذلك الدمامي فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى أن مثل
نحن أنا الصلاحية لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع إلا في نحو الرطب في تموز ونحن في شهر كذا وأنا في يوم طيب انتهى فإشارة
إلى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافاً لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون
الضمير كنحن * (فصل) * (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ أن يكون
معلوماً لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولاً لأن الحكم بالعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه
يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر (قوله
كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان وسياق أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا
ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذوم منذ إذا وقع مبتدأين كما سياتي في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدوشري
متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عند رجل درهم كاهو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الدار رجل إذا لم يرد ليس

واجب بتقدير مضاف كما قاله القارني و (الأصل خروج الورد) في أيام (و) اليوم (شرب خمر) الليلة
(رؤية الهلال) فالأخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول
القائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجاعقو وافقه المصنف الناظم فقال
ولا يكون اسم زمان خبراً * من جئته وان يفد فخبراً

والصحيح المنع مطلقاً وما ورد من ذلك في قول
* (فصل ولا يبدأ بنكرة) * لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالباً (إلا أن حصلت به فائدة كأن
يخبر عنها مختص) بما يصلح للأخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجزور) بدل من مختص أو
عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة
أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع اليأس الخبر بالصفة صرح بذلك في المعنى فالظرف (نحو
ولدينا غريد) والمجزور (نحو) وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء
بهما الأخبار عنهما بظرف ومجزور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للأخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بنكرة * ما لم تقدم كعند زيد غمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقوات الاختصاص والتقدم معاً (ولا) يجوز (عند رجل
ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للأخبار عنه (أو) كانت (تتوفاً نحو ما رجل قائم) ومثله في النظم
بقوله فاخل أنما فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة
لأن النكرة في سياق النفي تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعروف بال
الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاماً نحو أله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل في فيكم فإله وفتي مبتدآن
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

مختص بما يصلح للأخبار
كاهو واضح ويمكن أن
يجاب بأنه إذا اكتفى
بالمختص بما ذكر فلان
يكفي بالذي يصلح
الأخبار عنه أولى وقوله
نعت لمختص مبني على
صحة وصف الوصف فإن
لم يقل به كان هو صفة
للو صوف بقوله مختص
وقوله أو عطف بيان
عليه قد رديان عطف
البيان لا يكون في
المشتقات ولا شك أن
لفظ مجزور مشتق انتهى
ومما ينبغى التنبيه له أن
الشارح أشار بما صنفه
إلى إصلاح عبارة المصنف
لأنه يقتضي إجازة عند

رجل درهم إذا ظرف مختص لقولهم أن الإضافة إلى النكرة تفيد تخصيص حتى قيل الصواب
قول المعنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجزور يصلح كل منهما للأخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدوشري قد يقال لا نسلم أنه لا دخل
له في التسويغ فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لأن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضي لو لم يعلم كون
رجل ما فإشفاق لدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطال الله
بنيته في الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لأن الأخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما لا
أن يقال الأخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو متنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول
القائدة وقد اهتمت بخصوصها (قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدوشري هذا لا ينطبق على قوله أله مع الله لأنه لا نكار لا للسؤال
ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار
الصفة ووجه الشبه أن المستفهم منها في العموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة
فيه يعني الاستفهام وفي النفي بتعين المبتدأ إذا النفي والاستفهام متعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا إنكارى انتهى قال الشهاب

القاسمي الآن الاستفهام هنا لا ينحصر في الإنكارى كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الاختصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لانه أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكرناه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكارى فشمولى لانه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد وأجاب بان مزيد ليس مصدر ابل وصف لمحدوف أى هل شئ مزيد أى يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محدوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتجلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لا تافاطعون بان المراد المقاصلة بين الجنس لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما لاصفة والذى ضعفه انه اذا صح جسم حتى في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخض منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت واعبد ١٦٩ خير باسقاط الصفة لم يحز قلت

هو مستقيم في الاعراب وهو الذى تريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عيب خبير من عيب قلت نعم الآن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء القياس من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدوشى وذكروا بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو المهمزة المعادلة تام نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ووصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخبر خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذف الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) فنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محدوفة (أى منوان منه وطائفة من غيركم) بدايل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسوية نحو أو الحال كما قاله في المعنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سواء أولو دخير من حسناء عقيم) فسواء المبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محدوف (أى امرأة سواء) فحذف الموصوف وأقيمت صفتهم مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخبر خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الخبر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الخبر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليلة فمسن مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل برين ولا بدنى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاورد على الظرف والخبر وعند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما جار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان

(٢٢ تصریح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدوشى قديقال لانسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدوشى ذكره في الاحياء بلفظ سوداء ولودخير من حسناء لا بدل قال العراقي في تخریجه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح ذكره في النهاية كالذى ذكره الموضح وقال السواء القبيحة يقال رجل أسوأ وأمرأة سوءا وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهرى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدوشى هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صبح ذلك في نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالى النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل المضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجبر بسبب وصف المضافة (قوله كتبهن) قال الدوشى تبعه اللقاني من غير عزوله أى أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتيب والكتيب وهو القرص سابق على اليوم واليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

قال في هذا التقدير خبر ثانياً (قوله ويقاس) قال اللقاني فيه إشارة إلى أن الصور المقدس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولاً بان يخبر عنها مختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم المحصر (قوله كم رجلا في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التمييز لأن التسوية حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقاني (قوله فحقوا قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي اعتذر عن وقوعه نكرة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه بالأولى أن يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قول ولشبهه قالي لولا الخ) قال اللقاني لأن لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف تنفي في الجملة لكن قد يقال إن حرف التنفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذ الدنوشرى ومسح لفظه * (فصل) * (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقاني أعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً أو باعتبار حكم هذه الحالات ثلاث أحوال وجوب التأخر وجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز إذا لاصل عدم الوجوب والمانع فالمنصف أن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذهى حالتان لا غير وأن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول أحداها وجوب التأخر وذلك في

موجود دفعه - ذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لمحصل الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضع (ما أشبهها) في المعنى فيقاس على لادينازيد وعلى أبصارهم غشاوة (فحقوا قصدك غلامه رجل و) على آله مع الله فحقوا (كم رجلا في الدار و) على ما رجلا في الدار فحقوا (قوله لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة) * لما استقلت مطاياهن للظعن (و) على ولعبد مؤمن خير فحقوا (رجل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو البحر العاملة الرفع فحقوا قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما قيس عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والجور و) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبهه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو آله (و) لشبهه (قالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل فيمار رجل (و) لشبهه (المصغر) وهو رجل (ب) الاسم (الموصوف) وهو له بد مؤمن لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ ولف وتشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقمس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاختبار بالنكرة غير المقيدة بعبالناظم ومن ذلك التسوية بالنعته فحقوا قوله تعالى بل أنتم قوم تقتنون ذكره الموضع في شرح بآنت سعاد * (فصل والخبر ثلاث حالات أحداها التأخر وهو الأصل) * وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والأصل في الأخبار أن تؤخر * لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعاقبه فيكون حقيق الخبر التأخير لأنه محكوم به (كزيدي قائم ويجب) فأخير الخبر (في أربع مسائل أحداها

أربع مسائل لأن قوله أحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم أن قوله أحداها التأخر أن أراد بالتأخر فيه الجائر كان قوله الثالثة جواز الأمرين تكراراً وإن أراد الواجب كان تكراراً مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذا لاصل هو التأخر من حيث هو لا يقيد كونه واجباً وكذا قوله

كزيدي قائم لا يصح التمهيل به إذا التأخير فيه جائز وأن أراد التأخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائر والواجب فلا يصح جعل أن الحالة الثالثة أعني جواز التقدم والتأخر مقابلة لما أولاً فلا أن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتأخر بل يجامعه وأما ثانياً فلا أن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعي أن المتأخر الجائر قسم لطلق المتأخر وقسم الشيء لا يكون قسيماً له وغاية ما يتمحل أن يقال قوله أحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير أحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب ببيان لموضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم إذا كان مذوم منذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيتهم مذومين وما من منذ شهران خلا فاللرجاج فانه جعل مذوم منذ خبراً مقدماً وما من مذوم منذ متأخراً وهو ضعيف من جهة اللفظ لأن يؤمن نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر نحو زيد زهير شعير أو أبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبراً عنه بالذي وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاود الضمير مطابقة في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيداً وأنت رجل تضرب زيداً وأنت الذي تضرب زيداً أو أنا الذي أضرب زيداً فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافاً للسكسائي انتهى ما خلاصه ذكره

بمسئله المبتدأ المشبه بالخبر عجيب لخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد أضر به وزيد أهلا
تضر به أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقرة قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو
مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخير خبره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر
ضمير شان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان خلوحامض لانه سياقي انه لا يجوز تقديمه ما ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا
كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخير خبره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدأ) قال اللقاني أي اكسائه
بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا فمبنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ أو شك انه يعتقد انه إذا الخوف
يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يراد نحو قولك زيد رجل صالح إذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدأ بل
يردد فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يراد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقص بنحو
أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدأ أو ما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقص به ان التجويز الثاني
يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فلا التباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقديم
الخبر معه في الآية ووجه دفع النقص أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ أو ما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده
مبتدأ فليتأمل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فغيره انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير
إليه شيخنا ببقاء الله تعالى انه لا لبس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيئا من المراد وغيره
والتجويز انما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية
ههنا في مخالفة الأصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتها الأصل من ان الأصل في عامل الفاعل
أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر افليتأمل (قوله أو متساو بين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك إذا كانا متساويين
وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد يجاز

عند سيبويه أن يكون
الخبر او مبتدأ لكن جوازهما
يدل على أن التقديم عند
سبويه لا يمنع لان الظاهر

ان يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو (نكرتين) (متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة)
تغير أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلام من هذين الجزأين صالح لان خبر عنه
بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم
التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في رتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين
من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شرح الكافية من صرح
بان المراد بالتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا في رتبة التعريف وبان المراد بالتساويين
المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أز يد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فكثر
والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان
قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للحق المتأمل
لما في نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وانما آخر لا شتمه الله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا
على ارادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره
يصلحان للائتماء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك اننا لم نقدر محذوفنا ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام
والاجاج خلافة والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الاجاز او الأصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن
الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود

منه وقال الراعي في الاجوبة المرسية على الاسئلة النحوية أن هذا مبنى على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله

فالزمن حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا
عنه وبالعكس يجب عما أورده ابن هشام بان ما يتجزأ منه لا صورته في الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن
لا بعدن وجهه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامة بعدن وجهه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا
ان النصب من تغيير الروايات وانهم اختلفوا في توجيهه فقل على ترع الخافض أما الياء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بالخبر
وتقدير الكاف أبعدهم النصف لفقد الدلالة على التشبيه بالجر فاما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يزدي عليه ان نحو أقام زيد يجوز في زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم بحجور التقديم مع خوف التباس انتهى وقال الدوشري مثل خوف التباس بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد للفاعل نحو أنأقت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بتقدير هو اسم فعل كذلك نحو زدي هيأت انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك كل على هذا قولهم في نحو نعم رجلا زيدا زيدا مبتدأ والحال قبله خبر لان التباس مامون لكون فاعل نعم لا يكون الا معر فبال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمي فان قلت لم امتنع التقديم لثوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلفتين بأفاداة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله

بنونا بنوا بنائنا) وبنائنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الأبناء مشبهون بالأبناء فبنوا بنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنوا بنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه وضعف ان يكون على عكس التشبيه للبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم الا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبنائنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو خبره خبر الأول والأباعد نعت الرجال (المسئلة الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا تلبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا لظاهر أو ضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبو هو) الثاني نحو (أحوالك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبو زيد وقام أحوالك وهذا التخييد لا بد منه في قول النظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * (المسئلة الثالثة أن يقتصر) الخبر (بالا معني نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معني اذا التقدير ما أنت النذير (أو) يقتصر بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما روي الى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا (فاما قوله) وهو الكمييت بن زيد

فيا رب هل الابلت النصر يرتجي * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالافظا والاصل وهل المعول الاعليك وهل النصر الابلت ولا يجوز أن يكون المعول رفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك فكما لا يقال هل الاقام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولي المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فاما مبتدأ وسوغ الابتداء بهما فافيهما من معنى التعجب وأحسن زيد خبره (ومن في الدار) فن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقيم أقم معه) فن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد زيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيهما لازم الصدور الى ذلك اشار الناظم بقوله * أولا زم الصدر (أو مشبهابه) أي

انتهى وفيه انه مبني على ان الاسمية والى خبرها فعل تقدير الثبوت والتحقيق خلافة كافي حواشي المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرورة فيه ومثله كثير في الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الالفية ويبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقاني ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو قائم زيد وما قائم زيدا بتدائية زيد وفاعلية فهم غير مباليين بالتباس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية

ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقي ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف التباس المذكور وهو سبب الوجوب لاموضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ويحجب بان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبهابه) قال اللقاني الضمير في معاذ على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو غير معطوف على نفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو غير معطوف عليه وهو بنفسه باجنبي وهو قوله أو مشبه بالكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

(قوله متقدما) قال اللقاني مقتضاه ١٧٤ امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المعنى مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن

الحاجب لام الابتداء
يجب معها المبتدأ انتهى
وفيه أيضا اللام الابتداء
الصدرية ولهذا منعت من
أن يتقدم عليها المبتدأ نحو
لقائم زيد (قوله أم
الحليس الخ) تصغير
حلس وهو كساء رقيق
يكون تحت البرذعة وأم
الحليس كنية الأقان ولعل
هذه المرأة كتبت بذلك
ومن في قوله من اللحم للبدل
(قوله غلام من يقيم أقم
معه) قال اللقاني غلام في
هذا التركيب مبتدأ
مستحق للتصدر لا كنسابة
الشرطية لاضافته لاسم
الشرط وضعا وهو من
وقوله يقيم هذه الجملة شرط
لغلام لأن وكذا قوله أقم
معه جواب لغلام لأن
والحاصل أن اسم الشرط
صار في هذا التركيب هو
المضاف والجملة أن له لا
للمضاف إليه فاعلم ذلك
والمعنى أن يقيم غلام شخص
وقت معه أي مع ذلك
الغلام انتهى قال الشهاب
ومقتضاه أن الجازم هو
المضاف في ذلك فليحذر
انتهى ولا يخفى في بعده
ومخالفته للقواعد
والشواهد (قوله في أربع
مسائل) بقي خامسة وهي
إذا وقع مذوم منذ اسمين

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتي في قوله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتي في صلته وجلة قوله
درهم خبره وهو واجب التأخير (فإن المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإيهامه
(واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتي (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو جلة الخبر
كما أن الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتقييد التنصيص
على أن استحقاق الدوهم مسبب عن الأتيان فلولم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمال الإقرار (أو) يكون
مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (أما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو
لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من
تأخيره (فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله * أو كان مسندا الذي لام ابتداء (فأما قوله) وهو رتبة

(أم الحليس لعجز شهره) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(و) اللام داخله على مبتدأ محذوف (والتقدير لم يعمور) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمنع دخول اللام
في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف (واللام زائدة) لالام الابتداء كقوله
خالي لانت ومن جر خاله * ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المعنى وإذا أراد الالام بين التقديرين
فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لأن لا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون
ذلك الغير الذي في الصدر (متأخرا عنه) أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ (نحو
غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقيم أقم
معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل
عندك) قال مبتدأ كم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم
وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجيبة ومن الاستفهامية والشرطية
وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولا لام الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقى عليه ضمير الشأن
نحو قل هو الله أحد فإنه يلزم صدر الكلام والأخبار بالمثل وإذا أخبر عنه بحملة لا يجوز أن تقدم عليه
(الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل) أيضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم
وإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (أحدها) أن يقع تأخير في لبس ظاهر نحو في الدار رجل
في الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا
(وقصدك غلاما رجلا) فغلامه قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن
مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي أنت فاضل) فعندي خبر مقدم وأنت فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا
يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فإن تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندك أنت فاضل (يوقع في
التياس أن المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي
بمعنى لعل) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير أنت فاضل عندك فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي
وصلتها مبتدأ أو الظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق
بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندك
وهذا التباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول
خبرهما عليها (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعدها) الشرطية المفتوحة المحمزة المشددة الميم

(قوله)

وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخير في لبس) أي فقول الناظم ونحو عندي درهم

كنابة عن ذلك وليس قاضيا على مسألة الأخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدونشيري فيه نظر إذا لا نطق بالمكسورة غيره

بالمقشوحه فاني يثا في اللبس ولو قال بدل قوله افظا كتابة لكان احسن ويحمل على ما اذا لم يثبت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط)
قال الدنوشري مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلة الجملة (قوله فاما ان كان من المقرين فروح) قال المصنف في
رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدلل بها على ذلك لان الاصل عند النجاة هما ما يمكن من شيء
فان كان من المقرين فجزاؤه روح وروح وروحان فحذفت مهملا ووجه شرطها واثبتت عنهما ما قصارت اما فان كان ففروا من ذلك لوجهين
أحدهما ان الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الغاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما
أخرجوها في باب الشرط من العطف حذفتوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شيء مما في خبرها عليها اصلاحا لفظا فقدمت
جملة الشرط الثاني لانها كالجزم الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتم فلا تقهر فصارت اما فان كان من المقرين فروح فحذفت الغاء التي في
جواب اما الثاني لئلا يتقيا فان فتاخص ان جواب اما ليس محذوف بل مقدما ١٧٥ بعضه على الغاء فلا اعتراض انتهى

وأراد بالبعض الذي
استدل بالآية على
اعتراض الشرط على
الشرط الشيخ الامام تقي
الدين السبكي وقد انتصر
له ولده التاج في الاشباه
والنظائر فقال وغاط من
تعقب كلام الوالد من
أهل العصر زعم أن
الغاء يجب تقديرها في
لفظ الشرط الثاني وهو ان
والشرط الثاني وجوابه
جواب الشرط الاول ووجه
غاطه انه لما اعتقد تحتم
تقدير الغاء زعم ان الشرط
الثاني وجوابه جواب
الشرط الاول ودخول الغاء
غير مسلم الا ان يكون
الشرط الثاني وجوابه
جوابا وذلك محل النزاع
بل الصواب ان الجواب
جواب الاول وقد استشهد
سيمويه على الاعتراض

(قوله) عندي اصطبار (واما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كاديريني)
فاما اني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفرق يتعلق بجزع لانه منتمية من
الجزع بقدر تحتم وهو تقيض الصبر وقلوب جحد جرح وروح خبر اني جزع على حد اما زيد في الدار ويريني
من ريت القلم اذا نحتته وأصل البري القطع والمعنى واما جزع يوم الفرق فلاجل وجد قارب ان ينحلي
وانما جاز ماخر الخبر عن المبتداهنا (لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لأن كلا منهما
مع معموليها جملة قامة مستقلة واما لا تفصل من الغاء محمولة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقرين فروح (وتأخيرها) أي الخبر عن المبتدأ (في الامثلة) الثلاثة
(الاول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع في لباس الخبر بالصفة)
لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة تختص بها طلبا حيثما فلو تآخر الخبر فيها لتوهم انه صفة
لان الجملة وشبهها بعد التكرار صفات فالترم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله
ونحو عندي درهم ولي وطر * ملترم فيه تقدم الخبر
(وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو وابل مسمى عنده لان النكرة) وهي أجل (قد وصفت بسمى) فضعف
طلبها للظرف (فكان الظاهر في الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفي الكشاف ان
تقديم المبتداهنا واجب لان المعنى واي أجل مسمى عنده تعظيم الشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى
وجب التقديم **المسئلة الثانية** مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترب المبتدأ بالافظا نحو ما لنا الا اتباع
أحمد) صلى الله عليه وسلم فلما خبر مقدم واتباع أجد مبتدأ مؤخر (أو) يقترب بالا (معنى نحو وانما عندك زيد)
فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم
* وخبر المحصور قد بدأ **المسئلة الثالثة** أن يكون الخبر (لازم الصدريه) بنفسه (نحو أن زيد) أو
بغيره اما تقدم عليه نحو لقا ثم زيد (أو) متآخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أي الصدريه
(نحو صديقه أي يوم سفره) فصديقه خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف اليه وسفره مبتدأ مؤخر
والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * **المسئلة الرابعة** ان يعود ضمير متصل
بالمبتدأ على بعض (متعلق) الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب

بالآية (قوله وتأخيرها) قال الدنوشري ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاث مع تقديمه لها قلت
لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى بها وظاهر (قوله الثانية أن يقترب المبتدأ بالا الخ) قال الدنوشري
ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدأ بقاء الجزاء نحو واما في الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم إشارة نحو ههنا زيد ثم عمرو وكذا اذا
كان الخبر كالمخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منهم مع تقديم الخبر لا يفهم منهم مع التأخير نحو لله درك اذ لو آخر لم يفهم منه التعجب
وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل دار ينوسعدا انتهى بالمعنى من شرح الفية السيوطي (قوله نحو لقا ثم زيد) قال في المعنى ما تضمنه
واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقا ثم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز وفي أمالي ابن
الحاجب لا لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى في كلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء
لا يدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن في كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف جزع في

الحواشي أن الناطم أحترز بقوله عليه ما إذا أعاد على بقضه فقيه تفصيل وقد بينا في حواشي الألفية بوجه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والافية على ما بيناه في تلك الحاشية إذا لا يجب التقديم في عند هذ بنعلها الغرض (قوله أهابلك اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينسب على قاعدة صديق زيد وزيد صديق لان الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديق زيد فانا لا يمكن أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فابقى الآن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديق زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الجيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والمملء المالى مثل لك الحمد ملء ١٧٦ السموات كذا في التذكرة للصف من خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد

يتمتع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشأن فانه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى (قوله فنحوم من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما هيه نارأى هي نار قل أن أنبئكم بشر من ذلك النارأى هي النار وبعدفاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين أي هو ويقل بعد اذا العجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا بابتداء (قوله دنف) قال الدنوشري

خبره مقدم ولا يجوز تأخيرها ثلاثا يعود الهاء المتصلة بافعالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر ورتبه التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا أعاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الا صغر مولى المهدي مخاطب امرأة أهابلك اجلالا وما بلك قدرة * على (ولكن ملء عين جيبها) قل خبر مقدم وجيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لثلاثا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيدا الى ذلك أشار الناطم بقوله كذا اذا أعاد عليه مضمرا * مما به عنه مبينا خبره ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك في ما فقد فيه موجهما كقوله زيد قائم فيترجع تأخيرها على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المسانع والى ذلك أشار الناطم بقوله * وجوزوا التقديم اذا ضررا * (فصل) * وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه * والى ذلك أشار الناطم بقوله * وحذف ما يعلم جازر * (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدأ جواز فنحوم من عمل صالحا فانفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جواز العلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واسأته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وأسأته مصدران ما خوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناطم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه انعرف (وأما حذفه) أي المبتدأ (وجوابا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لخبر مدح نحو الحمد لله

الدنف المشرف على الهلال ويجوز

الجيد

فتح نونه فيكون مصدر لا يتنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل يتنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنقان وقوم دنقون وامرأة دنقة ونساء دنقات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا أشرقت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استنهام عن حال الشيء لاعن ذاته كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وينيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حكة لثلاثا يلتقي ساكنان وكانت فتحة الهمزة والاطهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا يدل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصيغة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالس حال من ضمير كيف لا يعمى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطى وهي في نحو كيف جاز يد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير هل على أي حالة وعلى أي هيئة جاءوا أجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجواب الخ)

قال الدوشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله) حتى به بدلا من اللفظ الخ قال اللقاني إذا كان المقام للفعل لأن المبتدأ في هذا ونحوه هو أخرى أو شاني والشان هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيد إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى إلى ضمير الشان لا يخبر عنه إلا الجملة (قوله) فيقتلونه قال الدوشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها يحذف النون وهو منضوب بان مضمرة وان وصلتها في محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقاني هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج إليه إذا كان الكلام فيها واقع فيه الخصوص من

الخبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما قليلا مل (قوله) أو محذوف على رأي ابن عصفور (أي زيد الممدوح) والمحذف حينئذ واجب كما في الباب الخامس من المغني وفيه أن قول ابن عصفور مردود بأنه لم يسد شي مسدده (قوله ومن ذلك) قال اللقاني إنما غير الأسلوب لأن ما تقدم ضوابط كلية وهذا إنما هو في ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لأنها كالأمثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدوشري فائدة يجب حذف المبتدأ أيضا بعد المصدر المبين فاعمله أو مفعوله بحرف نحو شكرالك وجزعالك أي دعائي للشك قال الرضي في شرح الكافية والجار والمجرور بعده المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي

الحجيد أو ذم نحو أو عوذ بالله من أيايس عدو المؤمنين أو ترحم فخور رب بعبدك المسكين) برفع الحجيد وعدو المسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحجيد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم قصدوا إنشاء الملاح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا المناصب لآوهم الأخبار وأجروا الرفع في وجوب المحذف مجرى النصب واحتراز بقوله ليجرد مدح الخ من أن يكون النعت للابيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بصدر جري به) أي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله

فقلت حنان ما أتى بك ههنا) * أذن نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا بالانها من المصادر التي جى بها بدلا من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا جلا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائدة على المرأة المعهودة والمعنى أنى أحسن عليك أي شئ جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وإنما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) في أفادة الملاح (أو بشس) في أفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أي عن نعم وبشس (نحو نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو إذا قدرا) أي زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أو بشس الرجل فسأل عن المخصوص بالملاح أو الذم من هو فقيل له هو زيد وعمرو أما إذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأي ابن عصفور فليس مما نحن فيه (فان كان المخصوص (مقدما) على نعم أو بشس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو وبشس الرجل (فبتدأ) أي فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما ما العموم الذي في الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدأ وجوبا (قوله من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أي مذكور كزيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولأن زيد ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام والمغنى على التقديرين أن شخصا ذكر زيد أو هو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيد ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والترم حذف الرفع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير الخاطب وإذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوبا (قوله في ذمتي لا فعلان) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا بالند جواب القسم مسدده

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله أن جعلنا ما يعني الذي وأما المبينة للثكرة فهي صفة لها كالموجعلنا ما في الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الرقاني أي عن الثاني ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد الاسم دون المسمى (قوله لست بدجواب القسم مسدده) هذا يوهم أن حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شي مسدده كالجهر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المقدمة أن شيئا مسددا المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر أن الخبر يحذف الفاعلة

فأعني بشأنه فاشترط في وجوب ذلك سدشي مسده فثامل (قوله أي في ذمى ميثاق أو عهد) قال الدنوشري إن قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لافعلن ونحوه أجب ببيان المعنى في ذمته متعلق الميثاق مثلاً والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين والنذور الذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لا حاجة إليه على ما حققه الشارح فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجز أن لوجود ما يدل عليهما كقولات نعم في جواب من قال أريد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم واللائي لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

(أي في ذمى ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جواراً فنحو خرجت فاذا الأسد) فالأسد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً (أي حاضر) لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائماً وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازاً للدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائماً (ويقال من عندك فبقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً للدلالة خبر من عليه (أي عندي) وإليه أشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندك * ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم الأعلى ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسأل به مسالك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لأن التأخير يوجب الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب انتهى * فإن قلت إذا قدر الخبر متأخراً فاسوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جواباً للاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوباً في) أربع (مسائل أحدها أن يكون) الخبر (كوناً مطلقاً والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالطلاق التقييد بما رزائلي على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن كان امتناع الجواب لخبره وجود المبتدأ فالخبر كونه مطلقاً (فحلولاً لا يزيد لا كرمك) فالأكرام تمتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوباً وهو كونه مطلقاً (أي لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب بمعنى رزائلي وجود المبتدأ فالخبر كونه مقيداً كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لم تكن تريد لولا إحسان زيد إلى لم تكن فالحال تمتنع لإحسان زيد فالخبر كونه مقيداً بالإحسان وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً لأنه مع لوم يقتضي لولا أذهى دالة على امتناع لوجود المدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يشك في أن وجود زيد يمنع من الأكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوه محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالباً حذف الخبر * ختم (فلو كان) الخبر (كوناً مقيداً) بمعنى رزائلي الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالماً ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو كونه مقيداً لوجود زيد مقيداً بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيته فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطاباً للعائشة رضي الله عنها (لولا قومك حديثاً بعدك لكفرت بك) لبيت الكعبة على قواعد إبراهيم (وحكاية في المعنى بلقظ لولا قومك حديثاً بعدك لسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وخبره وهو كونه مقيداً بحديثه (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف أنه لا حذف في الآية فأنظر حاشيتنا على الآية طاشيتنا على الآية (قوله في أربع مسائل) يراود عليها خبر ما التعجبية عند الاختفش فإن ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوباً وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المعنى (قوله حديث عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقبته انتهى فقوله في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهد أي لقيه وأدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل على الأول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها القوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم في الإسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضافتدبر والله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدروا الأصل لولا قومك حديثاً وانقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز ذلك كبريان المحذوف إذا سد شي مسده فيكون المحذوف واجباً وهو ناقص سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب المحذوف لاجرازه كما قال به الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك أن لا نسلم أنه سد مسده

(نحو)

إذا لم يكن لقيه وأدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل على الأول ومعنى عهد بكفر

هو أن قومها القوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم في الإسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضافتدبر والله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدروا الأصل لولا قومك حديثاً وانقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز ذلك كبريان المحذوف إذا سد شي مسده فيكون المحذوف واجباً وهو ناقص سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب المحذوف لاجرازه كما قال به الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك أن لا نسلم أنه سد مسده

لان سده مسنده اتمها و اذا كان الخبر عاما و اما اذا كان خاصا فهو مقصود و رايي فهو كالمذکور فلا يسد هذا وقع في المذاكرة (قوله اذ من شأن الخ) بهذا يندفع تنظير اللقائي وجود الدليل عند حذفه قال اذا المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حيايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالنا ماسلم وهو مشكل اذا اللفظ لا يقبل ذلك التقرير فان قيل انه تقرير بمعنى لم يناسب السياق ولم يوافق ويبنى ان يكون المراد منه ان زيد في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضائق أي مسالة زيد الخ خبر محذوف أي موجودة قوله سالنا ماسلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ماسلم لا يناسب كونه من خبر الحال ولا يناسب الا كونه في خبر لولا قليتا مل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد باللعن هنا ارتكاب الخطا

(نحو لولا انصار زيد جوهر ماسلم) فمؤخر خبر انصار وهو كون مقيدا بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر ان يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف (يذيب الرعب منه كل غضب * فلول الغمد يسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيدا بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه ويذيب تقيض يحمد ومغناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل غضب مقعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاء معجمة ساكنة فوحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايحاد السيلان والماء في يمسكه عائدة على كل غضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولان اغداها تمسكها السالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والثلوبين وابن مالك واليه أشار في النظم بقوله غالب (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالنا ماسلم (لولا مسالة زيد ايانا أي موجودة) ويقال في لولا انصار زيد جوهر ماسلم لولا حماية انصار زيد اياه أي موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلول الغمد يسكه قال الموضح في المعنى وايس يعني التلحين يحيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتغال من الغمد على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناطم في من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانتا وعرض عليه في تقديره ان أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الراجعة للخبر والاصل فلولان الغمد يسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه خلا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكر ون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المعنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حدثان قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياق المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويقسم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمر ك) يقتض العين من عمر الرجل

هنا ارتكاب الخطا
اللعن في الاعراب لا تنقائه
ثم ظاهر قوله ولحنوا ان
الجمهور جميعهم وقع منهم
ذلك في المعنى ولحن
جماعة ممن أطلق وجوب
حذف الخبر المعري في
قوله في صفة سيف يذيب
الخ انتهى فافهم ان
الملحن بعض منهم لا الجميع
(قوله لاحتمال تقدير
يمسكه بدل الخ) خرجته
بعضهم على ان يمسكه
حال وعاملها الفعل الذي
تابت عنه لا وهو أولى من
اعمال كأن في قوله كأنه
خارجا من جنب صفحته
البيت وهو مبني على قول
الكوفيين ان المرفوع بعد
لولا فاعل بفعل محذوف
تابت عنه لا (قوله انه يلزم
منه حذف بعض الاسم
الخ) وجه ذلك ان سيبويه
قد ران واقظ كانت ولا شك
ان كانت بعض الصلة
وبعضها الاخر لفظ شولا
لانه خبر كان وهذا يندفع

نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بغيره ولو كان هذا اذ لم يصح اضمماران في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا اضمارها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الاربعة عماله محل صرح باستثناءاتها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر وان كان هو تابع للنظم في تخريج فحين الاولون الا آخرون بيده كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر يضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمر ك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضعف العين وهذا ليس بيمين وإنما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال إذا فادار الأربين كون المحذوف المبتدأ والخبر كان الأولى حذف المبتدأ لأن الخبر محط القائل على أحد القولين (قوله لأنه إذا دار الخ) ولأن لفظ عمر ك إنما وضع ليستعمل مقسما ١٨٠ به وإذا جعل خبر الم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

قال اللغوي اعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية قبل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر والتي تعني المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييده مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على أنه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو أن ضربت زيداً قائماً (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره أن الشرط العمل ولو بلا إضافة فهو ضرب عمرا قائما بلا إضافة واشترط الرضي الإضافة فقال ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم في الإضافة دون اشتراطها بدليل أن الإضافة في أخطب ما يكون الأمير قائما ليست إلى شيء منهما والمراد بالاضافة النسبة كخبر بذلك الجاهي فلا

بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحياة أي وحياتك (لا فعلن وأمين الله) بفتح الهمزة يضم الميم من اليمين وهو البركة أي وبركة الله (لا فعلن) فعمر ك وأمين الله مبتدأ ن حذف خبراهما وجوبا (أي لعمر ك قسمي وأمين الله يعني) وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسددا (فإن قلت عهد الله لا فعلن جازا إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمر ك لا فعلن أن يقدر لقسمي عمر ك فيكون من حذف المبتدأ) والاول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والاول أو من الاعجاز والاول وآخر فالحمل على الاول أولى لأنها هي محل التغيير غالباً ولأن دخول اللام على شيء واحد اقطاراً وتقديرا أولى من جعلها داخلية في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نص يمين إذا استقر * المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرف سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها (و) إلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعدوا وعينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو بمقام مع ولو جى جمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمر ووأردت الاخبار باقترانها جارا حذفه) أي الخبر اعتماذا على أن السامع يفهم من اقتصاره على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا إلى الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فإن ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب الفتى العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاختفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته) وذلك كلام قام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة أن يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفسر) بكسر السين (الضمير) بالتثنية متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبر عن المبتدأ المذكور نحو ضربت زيداً قائما) فضررتي مبتدأ وهو مصدره مضاف إلى فاعله وزيد مفعوله وقائم حال من ضمير يفسر زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضررتي لأن الخبر ووصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربت قائما واما مصدر أمثول ونحو أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا إلى المصدر المذكور نحو أكثر شررتي السويقي ملتوتا) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (إلى) شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الأمير قائما) فخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

يردان الإضافة إلى الفاعل والمفعول لا يمكن وإنما لا تتصور في المصدر المؤول نحو أن ضربت زيداً قائما وتوهم بعض الفضلاء أخطب أن الإضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا أن معنى ضررتي زيداً قائما حصر الضرب في حال القيام فقال ذلك لأن إضافة المصدر إلى معموله تفيد الاستغراق إذا لم تقم قرينة مخصوص على أنه يراد عليه أن المصدر المضاف إلى المفعول لم يشترط فيه الإضافة إلى المعرفة نحو عليه رجل هو أعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في اقتضاها هذه البكر شابة بقي أنه إذا أضيف إلى كليم ما نحو ضاربنا ومضاربنا فلا

بعد كما قال الشهاب في حواشي الجاهلي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها في محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان اريد الماضي الخ) بتي انه قد نزل الحال أو الاستمرار وانه لا يقدر اذا لاتها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا يتنافى كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سياتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربني زيد قائما شديدا) أنت خير بان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهر او لم يفارقه الا بزيادة شديدا الذي هو الخبر وزادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مستوعف لحذف الخبر لا مدخل لهافي كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك

لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر ان يقول الشارح بعدم مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما طامنا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر فنحوضر في الخوعته احترزا للموضع بقوله عاملا في اسم الخ وما احترز عنه الموضع بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضع في الحواشي ويستفاد منه ان الفرق اعتباري حيث قال مانصه لا بد ان يشترط في تلك الحال ان لا يكون مقدرا كونها معمولة للبدء ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة غيلا من مدرجي متروحا على بابها فخر جي مبتدأ ومضاف اليه المادرج هنام صدور لا ظرف لعماله في متروحا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان اريد الماعنى (أو اذا كان) ان اريد المستقبل (عند) سيديويهو (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذا كان فاصل خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلهما مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتونا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الوجهين أحدهما التزام تنكيره فاتهم لا يقولون ضربني زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بقالوا وموقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الانخفص) واختاره الناظم في التسهيل لقلة المحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربني زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شري السويق ملتونا بملئتونا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والماء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفان الاول غير مرضي عند سيديويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفوره انما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانهما بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربني زيدا قائما وضربني زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوب السد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقيل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا

واحترز الموضع بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربني زيدا قائما شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربني فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كاملا وكونه فاعلا في المعنى فهو قيام زيدنا كما قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صححت فانه (لا يجوز ضربني زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديدا (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضممار وهو مشكل غايته أن يكون راجعا كما في زيد ضربته (وشد قوله) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طامعه موله أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحية الخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذ من وجهين أحدهما: ان نصب مع صلاحية الحال للخبرية

اشتراطه الناظم بقوله وقيل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذا لا يخبر عن المصدر قبل عامه بمعمولة (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية لم يوافق عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربني زيدا اذا كان شديدا أو ضربته شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكتفى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال فنحوضر في زيداه وقائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدأ ومعتوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلايه نحو زيد والريح يماريان زيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب بعقارها

بخلاف منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريهما في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالة عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يباريان ورد بعدم اطراده في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره بلبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بلبان عطف جاز اتفاقا * (فصل) * (قوله أي ناثر) قال الدنوشي تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان المعبر عند ابن الناطم في اتحاد المبتدأ اتحاد بحسب الاصطلاح فيدالك في البيت مبتدأ واحد قطعاً وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد كذا المعبر عنده في تعدد الخبر تعدد بحسب الأحكام اللفظية فلو حاض خبران قطعاً لا خبر واحد والالزام أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رده قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا يتأق الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعبر اذا سئل عن وجه الرفع ١٨٤ في حلوله لا يسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

انهما بمعنى خبر لا انهما في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناطم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضع في الثالث لان الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناطم ان التعدد أعين من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناطم

والثاني أن الحال ليست من ضمير مفعول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالتقوؤ وأشد منه قرابة على كرم الله وجهه ونحن عصبية بالنصب مع اقتفاء المصدرية بالكاية فمعصية حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبية * (فصل والاصح جواز تعدد الخبر) * انظروا معنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناطم بقوله * وأخبروا باثنين أو بأكثر * عن واحد سواء اتفقا فراداً أو جملة أو اختلفاً فالاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينشره والثاني نحو زيد قام ضحكاً وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كبن عصفور (يدعي تقدير هو الثاني) من الخبر بن (أو) يدعي (أنه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاختيار بكل منهما) على اتحاد لوجود التعدد لفظاً ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناطم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفه على ما قيل

(يدالك يدخيره ايرتجى * وأخرى لا عداها عاظه) بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة (لان يدالك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حديثه لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل يعطف وغير عطف منتهى عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناطم أيضاً (من نحو قولهم الرمان حلوا حامض) بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه أن يكون الخبر عنه مشتملاً على طرف من كل من الخبرين لاعلمهما معاً ألا ترى ان المزليس تام الحلاوة ولا تام الحامضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمنع (العطف) الثاني على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا وحامض خلافاً للفرسي في أحد قوليه (و) يمنع أيضاً ان يتوسط المبتدأ بينهما (وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الأكثرين) قاله في البديع فلا يقال حلوا الرمان حامض ولا حلوا حامض

جعلاه من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بنا على أن التعدد لا يطلق الاعلى الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشي قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناطم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما عترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد تعدد ما هو له واستشهدا بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفه على ما قيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يدالك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما رد بهد امكان أن يرد بان الثاني تابع كافي الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحاً والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحاً لا معنى اذا المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشي هو وصف على خلاف القياس وقياسه حيض مثل صغره فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء وقد فرقه بالضم يفرقه فهو قاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فربه وحيض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحامضة الصريحين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحامضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بينين ولا اشكال ان

الرمان

هذه المعنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليشمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الزمان متصفاً بكل من الصفتين على الاتفراد كما في زيد قائم قاعدة علمانه (قوله في حذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في ويكم حينئذ داخل على مبتدأ مقدرة فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر (تبعة) يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يوثق بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعيان من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضرر بتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قوله اذالم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنقان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع * (فائدة) لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها تنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبر ماضيا الامع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح الملحمة ونقل بعد ذلك عن جمع الموامع أن اشتراط الاقتران بقدر مذهب الكوفيين وان حججهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا

١٨٣

واشتراط قد لانها تعرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط للدخول ليس على الماضي أن يكون اسما ضمير الشأن كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بهيچ فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا متنازع وصف الشيء بمناقضة ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه جوقة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مرتب بالضارب العاقل وزد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بالاخلاف قاله الموضع في شرح بانث سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعنين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والقارسي ثالثها وتظهر ثمره الخلاف في جعلهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلوا مض زمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف الواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدأ وبقى خبرا هما معطفا أحدهما على الآخر (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ) اذالم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

عنهما بالماضي تناقض فالجواب انها تنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضى ومما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لتعريفه في أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمنع نحو يكون زيد يقوم مثل هذه العلة سواء وجهه وهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتقييد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وابت وكذا ينبغي أن يمنعوا أصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان خبيثه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العبد واني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الآن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده القاضل التفتازاني على النجاة وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من المخالفة في نقل المنع لما في الجمع ولا طلاق العبد واني قد مر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما يلزم الابتدائية لشموله ما لم ينصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوي للؤمن بما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما يلزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل الفرق بين طوي للؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لانه والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الابدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضي أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف
فالحق أن المراد بالزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يشن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم مجوده أشبه الحرف والنواسخ
لا تدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) جواز الجهور ورفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله إذا امت الخ
واختلف في تخرجه ففيل في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما هو قال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة
(قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطلب والافهوعطف متغاير وقد يقال الانشاء
والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبها بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب
قوله تشبها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبها
بمشبها فتدبر (قوله وقاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)
الاصح ان وزنها فعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم وروايته لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل

(قوله لا تكون لآخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالآخوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبيت يبيتا ويبيتا ويبيتة أي يفعله ليل لا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوم ما قاذانام ليل لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم قليلا بل ويجوز على هذا أن يقال بات يزيد

كالخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا يزيد والخامس ككحوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وقاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجاز لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم القراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزاء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء تشبها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لور وذهم مضمرا ومعرفة وجامدا لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالحكيمة بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كررت يزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله * ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صائلا الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لآخواتها كما سيأتي (وأسمى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو و كان ربك قديرا) وأمسيت خلافا لصيغته بنعمته اخوانا وأضحى يمزق أنوائى وظل وجههم مسودا وأبيت ريان الجفون وصار الشعر رخيضا وليس مصر وفا (و القسم الثاني ما يعمل) أي هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفى) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نفى أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال ويرح وفتى وانقل) وانما اشتراطوا فيه ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فغنى مازال يزيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال يزيد الا قائما كما يجوز ما كان

نائما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من المعتل العين * (تنبيه) * ذكر في التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شيء فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضى يبات فعل مكسور الغين كخاف يخاف لافعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في يناله (قوله وأبيت) إشارة الى قول الشريف الرضي وأبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة المسوع والهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والمجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والمخاطب مستفاد من التاء الاولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المعنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللغوي أي بلا في الماضي أو بطن في المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمحل وتردأى لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله لن ترالوا كذلككم ثم لازا * بتاكم خالدا خلود الجبال وابن مالك وغيرهم لم يشبوا ذلك وقالوا لا وجه في البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المعنى وشرح القطر

ابن قسّمور وقال ان الحجة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدُّبُشَرِيُّ ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
 حراجيج لا تنقل الامناخة * عن الخسف أو ترمى بها بلد اقرا والخسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبنت الريبة على غير علف

ثم استعمل في كل ما ذل
 قال الشاعر
 ولا يقيم على ضمير راديه
 الا الاذلان غير الحى والوتد
 هذا على الخسف مربوط
 برمته

وذا شبح فلا يرمى له أحد
 انتهى وفيه نظر لانه
 لا يظهر الاستشهاد بهذا
 البيت فقد قال في المغنى ان
 الاصمعي وابن جني جلا
 الا فيه على الزيادة وقيل
 انه غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية الا
 بالتنبؤ من أى شخص أو قيل
 غير ذلك فانظر كلام المغنى
 (قوله كل) قال الزرقاني
 ينزاعه ليس وينقل
 ويحتمل أن يكون ليس

مهما جلا على ما ويحتمل
 أن يكون اسمه ضميرشان
 ومعنى البيت لم يزل كل
 ذى عقاف واقلال وقناعة
 غنيا وعز يز اوأخذ من
 العيني وبقي أنه يحتمل ان
 يكون كل اسم ليس

مؤخرا وجملة ينقل من
 اسمها المستر العائد على
 كل لتقدمه رتبة وخبرها
 وهو ذاتنى خبر ليس
 (قوله ألا يا أسلمى الخ)
 اعترض بأنه أراد الدعاء
 لها فدعا عليها بالخراب

زيند الا قام هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء الى ذلك أشار الناظم بقوله
 وهذه الاربعة * لشبه نفي أولنقى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيقال فعل
 مضارع والواو واسمه ومختلفين خبره (ان نبرج عليه ما كفين) فنبرج مضارع برفع واسمه مستتر فيه
 وجوابا وكفين خبره ولو اقتصصر على المثال الثاني كفاء ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع
 ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تقتو) تذكروا يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي
 (فقلت عمن الله أبر - قاعدا) * ولو قطعوا رأسى لذيلى وأوصالى
 (اذا اصل لا تقتو ولا أبرح) ولا ينقاس حذف الناقى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه
 جواب قسم وكون الناقى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمن يروى بالرفع على انه مبتدأ
 حذف خبره أى عمن الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل
 الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحال ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة
 ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لأبرح ومثالها بعد النفى بالامم للنفى قوله
 غير منقل أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله
 ليس ينقل ذاتنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل فنوع
 ومثالها بالفعل المعارض للنفى قوله

فما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو محجبا
 فان قلنا خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما السابقة ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أيبت أزال أستغفر
 الله أى لا أزال قاله القراء وجهه ان من أى شي لم يقعله والاباء مستلزم للنفى ولهذا صاغ بعد أى تفرغ
 الاستثناء قاله الموضح في الحوامى (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرامو * ت) فتسبانه ضلال مبين
 صاح مريم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهى واسم تزل مستتر فيه او جوابا تقديره
 أنت وذا كرامو خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا أسلمى يادارى على البلا * (ولا زال منها بجوع تلك القطر)
 فالقطر اسم زال مؤخر ومنها لا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منها لا بجوع تلك والأحرف استفتاح وبها
 حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤكدا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه
 واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارى بالسلامة ومى اسم امرأة
 وليس ترقيم مية كما قد يتوهم وعلى للصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجوعاء
 تأنيث الجوع رمة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما
 فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب واستمرار النفع به وانما قام النهى والدعاء بلام مقام النفى لان
 المطلوب بهما ترك الفعل وترك النفى (وقيدت زال بما غنى يزال احتراز من) زال (ماضى يزال)
 بفتح الياء (فانه فعل تام متعدي الى ففعول) واحد وزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول
 زل ضائلك من معرك أى ميز بعضهما من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

(٢٤ تصرح ل)

وأجاب المصنف في شرح بانث سهاذ بأنه احتراز أولا بقوله أسلمى وان زال
 وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يضلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به
 الفعل لا تركه الا أن يقال انه ترك أضده وعلى بعده يأتي في الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقال ثم ان الانتقال معنى زال ما في يزال أيضا وقوله ومعناه الاستمرار ابراهيم انه معناه بواسطة النفي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها الانتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله نعمت الحية دفعت منتصر * على العدا في سبيل المجد والكرم ١٨٦ فشكل لانه ان قدر حال الحال نكرة أو خبرا فاما رفع دام الاسم وتنصب بعدا ظرفية والجواب

باختيار الاول وأل زائدة مثل أي خرجن الأعز منها الأذل (قوله وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدوشري يفهم ان ما وجد هنا النسبة هي النائية عن الظرف فاي فافهم من قوله لنيا بتهاعن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن في الأفعال الناقصة ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسبات لطاوعه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) (قوله ودام) قال الشهاب المراد به ان ثبت ببقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللقاني ليس هو معنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لان سلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم في بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أم وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذلك لاطلاق ما وما

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزول فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتفتتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدولا قضور وليس له مصدر وحكى الكسائي والقراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفرغاني غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزال فعل على هذا عينها ما يزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العقل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فاما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحياء خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تقول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي مدة دامي حيا) وسميت ما هذه مصدرية لانهما تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيا بتهاعن الظرف (وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فذو المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عن في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئت صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المعنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كن دام مسبوقا * كأعط مادمت مصياد رهما

فلو كانت مامه مدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي رفوعها منصوب فهو حال نحو يعجني مادمت صحيحا أي يعجني دوامك صحيحا ولو لم تذكرا أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا قدم فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الخروف في انها لا يفهم معناها الا بدكر متعلقها (ودام عند القراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة للظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم ودام ودوام فن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأحواتها) الثلاثة فتى وبرح وانتقلت (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها التثنية وهو لا يدخل الامر (ولامصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقيل من المتأخرين (فانهم أتبعوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصدرا قد صدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحي وأمسى وأصبح الاضجاع والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللمتصاري في هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما لا يضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون بوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلا بد من وضعه استعمال أم لا (قوله وقيل من المتأخرين) فيه تنكيته على المتن قال اللقاني لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مرجح الشارح بين عند لفظ الاقدمين لفظ جمهور وفي التنكيته فتأمل (قوله ما الماضي) قال اللقاني من اقامة الظاهر مقام المضمرة والاصل ما هما اذا القسمين هما الماضي المتصرف تصرفا ناقصا والماضي المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كوتوار بانين أي من جهة المعنى لا تحتمل فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجار وبعبارة أخرى ان كونوا بانين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال في المعنى) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا

مشكل لان كونه لا يوصف

لا يقتضي تنزيهه منزلة

الضمير فكم من الاسماء

مالا يوصف ولم يحمله بمثابه

الضمير ثم الحكم على هذا

المصدر المسموك من ان

وصلها المعرف بالاضافة

سواء أضيف الى الضمير

أو الى غيره بحكم الضمير

يقتضي ان المضاف الى ذي

الاداة مثله بمثابه الضمير

ولم يقله أحد في ما علمت

ثم تخصيص ان وان

المصدريتين بهذا الحكم

دون بقية الأحرف المصدرية

ليس بظاهر وقع للمصنف

في الباب الخامس في النوع

الثاني من الجهة السادسة

ان قال والحرف المصدرى

وصلته في ذلك معرفة فلا

يقع صفة للذكر ولم يخصه

بان وان ثم قوله المقدرتين

بمصدر معرف يقتضي انهما

لو كانتا مقدرتين بمصدر

منكر لم يثبت لهما حكم

الضمير كما اذا قيل أعجبنى

ما صنع رجل حسن على

ان تجعل الصفة للمصدر

المقدر أى صنع رجل

حسن وفي جواز مثله نظر

فما له انتهى وأستفيد

منه ان تقديرهما بالمصدر

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضي منه استعمالا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك مضارع كان وأصله وأكون حذف الضمة للجازم والواو لا لتقاء

الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوابا وبغيا خبره وأعله بغويا اجتمع فيه الواو والياء

وسبقت أحدهما بالساكن فقلت الواو وأدغمت الياء في الياء وقلت الضمة كسرة (والامر نحو

كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لا لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو

الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزال التقاء الساكنين والواو واسمه

وحجارة خبره ومثله كوتوار بانين ولو مثل به مكان حسنا (والمصدر كقوله)

يبدل وحلم ساد في قومه القتي * (وكونك أبا عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب ويا خبره من جهة تقصانه والاصل

وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أنى البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر

كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائه والبدل بالذال المعجمة العطاء

والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من فخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى الشاشة كائنا * أخاك) اذا لم تلقه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جواز تقديره هو وأخاك خبره والشاشة بفتح الموحدة وشينين

معجمتين طلاقة الوجه وتلقه بالفاء بمعنى تجدد متعدي لاثنين وفي التنزيل ألحقوا آباءهم صالحين ومنجدا

بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيده في الطرف مكنون فيه قاله أبو حيان

(وقوله) وهو الحسين بن مظير الاسدي

(قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا ووجهه أحبك خبره

(فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولا بن معطى

في دام) نص عليه في ألفيته قبل ولم يعرف غيره والجميع الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم

* وفي جميعها توسط الخبر * آخر * (قال الله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم

ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينهما ما وبين اسمها اذا لم يتقدم

عليها (وقرأ جزء وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم ينصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها

مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المعنى ان

رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا الان وأن

المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال

الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والمزم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن

معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المعنى في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان

يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو ارسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى

انه يلزم حينئذ فصل العامل أى منغصة من معموله أى بادكار يا جنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يوجب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا

ضرورة مع الاعراب الذي قاله السارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللغاني والجميع

في جانه واحدة بين مراعاة الانظ في لذاته بالتد كير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لادراكه فيه خلافا للشهاب وسياقي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يقم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير رفوع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بأنه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدم مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناطم لذلك بقوله وأتيت مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر النكت * (فصل) * ١٨٨ (قوله وتقدم أخبارهن جائز) (رمثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك

نحوكم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقديم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الأمور الثلاثة وتوابعها تقديم أسماء الثن وكأنه لعدم صورته اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ أو تحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان رفوع هذه الأفعال مشبهة للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فإن البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ما ذكره جائز عند البصريين ونعميرهم (قوله وتقرير الحجة منه

في السببي المرفوع الآن يكون لا يرا، وأولى منه قول الآخر

مادام حاقظ سري من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الآن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر فحذو وما كان صلاتهم عند البيت الامكان) أي صغيرا وكخفاء اعرابها نحو كان موسى قتال وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمنع وقسم يجب

* (فصل) * وتقدم أخبارهن (جائز) عند البصريين اذا عريت عما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء اباكم كانوا يعبدون: بأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولا بالخبر كان وقد تقدم ما عليها وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك القاري وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا ريدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فجازوا تقديم المعمول ولم يميزوا تقديم العامل وفي التستريل فاما اليقيم فلا تقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أملا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة المحرف المصدر لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما وداه على الضواب ان قلنا ان الموصول المحرف ما يفصل من صلتة معمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يحرك فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً قاله الموضح في حواشيه وحكي الناطم الاتفاق على المنع فقال * وكل سبقه دام حظر * (و) (الا خبر) ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناطم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وحجتهم انهم (قاسوها على عي) وخبر عي لا يتقدم عليها اتفاقا والجماع بينهما الجود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والقراء وابن برهان والرخشري والشلويين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم ياتيهم معمول لمعروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصرفها خبرها وتقدم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عاملة قلولا ان الخبر وهو مصرفها يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمانع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجب (بان المعمول ظرف فيشع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصرفها جلة جالية أو كدة أو مستأنفة أو بان يوم

الخ) قال الدنوشري ان قل هل يجب بان الظرف متعلق بليس

في نفسها فيخرج ذلك عن محل التنازع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالأفعال المتناصرة لانها تبدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ما خص من كلام الاتفاق في وأقول في المتن في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان بمعنى الظرف والجار والمجرور بالفعل المتناقص من زعم انه لا تبدل على الحدث منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الاليس اه ومراده انها دالة عليه استعمال الاليس ولا ينافي ان ليس تبدل عليه وضعها ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم بقوله ويؤخذ منه الخ نسبة اليه القائل والشهاب القاسمي وقد تنازع فيه بأنه لا يلزم من اعتقار تقديم الفضيلة اعتقار تقديم العدة

كما تأتي في ما المجازية تقوم الإشارة إليه قريبا (قوله لا نفيها المحاب) رأيت فخلا المصنف في بعض الأوراق وقد تقدم على ينتهي
 الزمة السابق في كلام الدنوشي وهو * حارجي مع ما تنقل الامناحه * ما نضه ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون
 في الموجب والكلام هنا موجب لان زوال النفي كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعتراض بعض اصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه
 الايجاب فينبغي ان يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمتنع في نحو ما كان زيد قائما لنفي وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي ان يزول
 اعتباره فاحاط به بعض اصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معني وهي الاثبات فلم يحجز التقديم نظرا الى جهة
 اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعني واعتراض وقال فلم اعتبرتم جهة المعني في الاستثناء فاعتصموا وجهة اللفظ في التقديم
 فاعتصموا وهالا عكستم واعتبرتم جهة المعني في التقديم فاعتصموا وجهة اللفظ في الاستثناء فاعتصموا وجهة المعني في التقديم فاعتصموا وجهة اللفظ في التقديم
 والنفي موجود في اللفظ فملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي ١٨٩ فلم يحجزه والاستثناء امر ينظر فيه الى

عموم المستثنى منه واخراج
 ما اريد اخرج من مفهومه
 فهو اخرج من معنى الاول
 فملنا الحكم المعنوي وهو
 امتناع الاستثناء على الحكم
 المعني وهو كون معني
 الكلام الايجاب (قوله
 ويرده قوله على السن خيرا
 لا يزال) هذا صريح في
 ان لا ليست كما ومنه ان
 وقال الرضي ان كما وية حصل
 من كلامه امتناع التوسط
 اتفاقا في ما وان وغيرهما
 بخلاف المفهوم من المصنف
 وعلى الرضي ذلك بان
 حروف النفي لما لا زمت
 تلك الافعال صارت
 كبعض حروفها قال الشهاب
 ولا خفاء في اختصاص
 هذا التعليل بما يلزم
 النفي من زال واخواتها
 دون غيرها ولا في انه

في محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لاضافته الى جملة ما تيسر وليس مصر وفاخيره (واذا نفي الفعل
 بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطيا في
 العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند
 البصريين والقراء) من الكوفيين لانهم من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله
 * كذا سبق خبر ما النافية * (وأجاز به بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على
 اخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه
 يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير
 اعتبارا باصل الوضع (وعلم القراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرده قوله) وهو المفلوط القريني
 ورج القتي للخير ما ان رأيت * (على السن خيرا لا يزال زيد)
 فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال زيد خيرا وارجأ من الرجاء والقي الشاب يقال قتي
 فهو قتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كما زاد عمره
 فوجه الخير وما يحتمل أن تكون مصدرة ظرفية وزيدت ان بعدها الشبه في اللفظ بما النافية وجرم
 به في المعني ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف
 * (فصل) ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول (ظرفا أو) جارا
 (و) مجرورا (للتوسع) نحو كان عندك أو في المسجد (يدمغتكفا) والاصل كان زيد مغمغكا عندك أو في
 المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله
 ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أو حرف جر
 (فان لم يكن) المعمول (أحدهما فمهور البصريين بمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين
 اسمها باجتي منها (والكوفيون يحجزون مطلقا) لان معمول معمولة في معنى معمولها (وفصل ابن
 السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان
 طعامك آكل زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالحجز منه (ومنعه وان تقدم وحده نحو كان طعامك

يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحزر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها
 الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نيه على ذلك الشاطبي كما نقله
 ابن غازي * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة
 للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقدم المعمول الظرفي ليس حسنا
 مطلقا ولذا سأل الرنخشي في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي انصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر
 ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدم في أفصح كلام وأعربه قالت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات
 الباري سبحانه وهذا المعني مصبه مور كره هو هذا الظرف فكان لذلك أهمل شي وأعلمناه وأحقه بالتقديم وأجراه (قوله لما في ذلك من
 الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الا في اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول ان اريد
 اجني من العامل ويؤخذ من كونه اجنيباً منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليها لانه اجنيباً منها اذا فرقي

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدونشري فيه نظروا لها وهو من باب التشبيه البليغ محذوف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه ان المسئلة ذات خلاف ومختار السعدون نحو انه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التعليل في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو انشبت المذبة اظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا في الحمام وهذا كله مما يعرفه من اه أقل عارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي ١٩٠ نقل عنه انه نظري كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقا لا في كونها تصر محكية (قوله) وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته (قوله) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجارة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أي والتقدير بماء عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان البناء الداخلة على الموصول متعلقة بهذا جاون والبناء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى عما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الادوات قامة) قال الدونشري فائدة اختلف في كان وكائنا في لاضرته

زيدا كلا) اذا يفصل بين الفعل ومفعوله باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى في شرح التسهيل (واحتج المكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنأ هذا جاون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا) وجه الحجج منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقدولى كان مع مفعول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قنأ هذا جاون المعجمة جمع قنأ بضم القاء وقنأ خبر مبتدأ محذوف أي هم قنأ هذا جاون جمع هذا ج بفتح الجيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جريروا إذا الفرزدق بهذا البيت هجور هجور وشبههم بالقنأ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مراد به الشأن) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمرة الشأن اسما وان وقع * موهما استبان أنه امتنع (أوراجع الى ما) الموصولة (وعليه من فعلية مبتدأ) وعود خبره وياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخرج الأخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله)

بأنت فؤدى ذات الخال سائلة * فالعيش ان حملى عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مراد به الشأن (الظهور نصب الخبر) وهو سائلة لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحدهم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سائلة لك

(فصل) قد استعمل هذه الافعال تامة أي مستعنية بمفعولها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما رفع يكتفى * وتبعه في التوضيح وهو مخالف لما ذهب سيدي به وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالة على الحدوث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما يثبت الخبر ناقصا المسمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتفى بمفعوله وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدوث وتجبر الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح (نحو فصبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي (نحو خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا

كائنا ما كان فقال الغارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائنا أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبره كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضرته كائنا الذي كان اياه وكائنا طال من مفعول لاضرته وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما تارة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفا كهي (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد يكون بمعنى فعل مبدئ محذوف كان الصوف بمعنى غزاه (قوله هو النزول ليلا) قال الدونشري

لم يقيد به آخره وصرح السيد بقيد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات النوم أو بهم فتسعد بنفسها أو بالباء
(قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذى العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال
(قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عزيت صدره وإذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا احتمال
أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف انهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك
قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيلا انهم لم ينكروا ذلك بعدما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف
قال أبو طاهر جزء في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لانه يوافق الحال
ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلقى عملها ولا يلقى معنى المضى فيها قلت هذا خطأ لان الذى يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعاً
بل ولا يلزم القائل بالانغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافاً للبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أى

موضع وجد الفعل بمعنى
الاسم هذا محال قال ولكن
الوجه ان كان من قصد
الخبر الا ان عن حالهم لانهم
أكبر اذ ذلك في وقت كونه
في المهد فكانه قال أكبروا
تكلم صبي كائن في المهد
طفلاً فيكون الكون من
لفظ الخبر لا من لفظهم كقول
الخطيب يصف الرياض
يظل بها الشيخ الذي
كان قائماً

يذهب على عوج اه تحركات
قلم بل قائماً قبل ديبه بل
وقت ديبه فذكر الكون
من لفظ الخبر (قوله لتعين
الزمان فيهما الخ) قال
الدنوشري فيه نظران
تعين الزمان فيه لا يقتضى
ما ذكر على أن الامر الزمان
فيه معين وقوله أحدهما

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بنى أى عرس بها (وقوله) وهو
امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافاً لمن زعمه
(وبات وباتت له ليلة) * كناية ذى العائر الارمد

أى وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد
صفة له مخضعة على الأول وكاشفة على الثاني (وقالوبات بالقوم أى تزل بهم ليلاً) ظل بمعنى دام
واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أى دام ظله) وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أى دخلنا
في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر إليك أى انتقل وبمعنى رجع نحو ألى الله تصير الامور
أى ترجع ورجع بمعنى ذهب نحو وإذا قال موسى لفته لا أبرح أى لا أذهب وأنتقل بمعنى انفصل نحو
فككت الخاتم فانتقل أى انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان آخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا
الباب استعملت تامة وناقصة (الان ثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً (وهى فتى
و زال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنقص فى * فتى ليس زال دائماً فتى وذهب أبو حيان فى نكته الى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن
وذهب أبو على فى الحلية إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينتقل عنه وذهب
الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى الفتى ليس الجمل *
(فصل) * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضى (لتعين
الزمان فيه دون المضارع) (وشد قول أم عقيل) بن أبى طالب وهى ترقصه
(أنت تكون ما جندبيل) * اذا تهب شمال بلبيل

أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك فانت مبتدأ وما جندب خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل
من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ربح تهب من ناحية القطب ولبيل كقتيل بمعنى
مبالغة (و الشرط الثانى كونها بين شيئين) متلازمين (ليس جاراً ومجروراً) وليس المراد بزيادتها انها

كونها بلفظ الماضى مع قوله أو لا تختص كان فيه ركائز وتهافت اذا لاولى يغنى عن الثانى وعلى السيد عبد الله اختصاص الزيادة
بلفظ الماضى بخفته (قوله بين شيئين) أى لافى الابتداء لان البداهة تكون بالوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها
الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضى وجه الله فى كونها زائدة مطلقاً لا لنها على معنى وفى نحو

* على كان المسومة العرب * ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال اللغاني زيادتها ما بان لا تقيد شيئا لا محض التاكيد وهو معنى
زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله * على كان المسومة العرب * وأما بان تبدل على الزمان للمناغى ولم تعمل نحو ما كان أحسن
زيداً قال الرضى فى تسميتها زائدة نظراً لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازاً لعدم عملها وانما جازان لا تعملها مع انها غير زائدة
لانها كانت تعمل لادلائها على الحدث المطلق لادلائها على الزمان الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من
الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب رفوعاً ولا متصوفاً وذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو
مذهب بنيوي وذهب أبو على الى أنها لافاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

(قوله ولذلك كثرت زيادتها من ما التعجبية الخ) قال الدونشري فائدة قال بعضهم زليت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان في الماضي وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها ام الافعال فلا تنقل عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على الملحمة باختصار (قوله من السمة وهي العلامة) قال الدونشري يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الغاء اللهم الا ان يبنى القلب المكاني فليتامل اه وفي بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يغفل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب انزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

لا تدل على معنى البتة بل انها لم يثبت بها الاسناد والافهى دالة على الماضي ولذلك كثرت زيادتها من ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدا بين المبتدأ وخبره (و) قد تراد بين الفعل ومفعوله (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله) جياذني أبي بكر تسامى * (على كان المسومة العرب) أشده القراءه زاد كان بين الجار والمجرور وهو ما كالشيء الواحد والجياذ جمع جيد وتسامى أصله تسامى حذفته إحدى التامين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعرب بكسر العين المهملة تغت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها سلامة وتركت في المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تراد كان في حشوكم * كان أصح علم من تقدما (وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا حرت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وآثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزيادة بل هي الناقصة والواو واسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بغضة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والتحليل حيث ذهبوا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهم الزيادة فيها والذي فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخرج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كالم يمنع من الغامض ان اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي فيها تو كيد لنا في ثلثاته مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا بالتحليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكن لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مفعولة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مرت برجل معه مقرر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تراد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد اتصل بغير عامله في الضرورة فنحو قوله

* ان لا يجاورنا الاكديار * والاصل الاياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني التحليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما أراد بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فحي بقوله كانوا لنا كيد ما فهم من الماضي قبل دخولها فاطلق التحليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه ينفصل حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمنع أيضا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرانهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلا لفظا لثلايق الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير تو كيد ليست ترف لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكره وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ان تحذف) قال اللغاني هذا خاص بمسألة كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن سيبويه في قوله ولو تمر من أن تقديرة ولو يكون غندنا تمر (قوله دال عليها) فديقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفعولاً منصوباً وأما اذا كان جازماً لمجروراً أو جلة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتي في باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان را كبا وان ماشيا) قال الدنوشي جعله اللغاني حالاً لا خبراً وقال التقدير ان سرت را كبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظراً لان فيه تعليق المفصل على الجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انساناً فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيتين لا مجموعهما

بذلك ان يكون ممثلاً اذا
أني باحدهما مسرعاً (قوله
وان بقية اما) قال
الدنوشي فديقال بقية
أم لان اللهم الآن يكون
أصلها ان ماشاً أدغم (قوله
بأعمالهم) قال اللغاني فيه
حذف مضاف أي
محذوف أعمالهم اذا الأعمال
محذوف عليها لا بها (قوله
وفيه رد على التسهيل
الخ) قال الشهاب القاسمي
أقول وفيه نظر اذا نزل
ان مراد المصنف ان
الاسم هو الاسم الظاهر
المذكور أعني عملهم بل
الاسم ضمير مستتر في
كان عائد على العمل
على ان تقدير المصنف
لا ينهض حجة على التسهيل
(قوله أي ان كان عملهم
خيراً) قال اللغاني لا
يتعين ذلك لجواز تقدير
ان عملوا (قوله أي ان
كان في عملهم الخ) قال

ز ندظنفت عالم هذا ما في المغنى مرتباً (ومنها) أي من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك)
الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً (ويبقى الخبر)
دال عليها (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانها من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فيحذف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم
أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون في الامهات ما لا يتسعون في غيرها والى ذلك
أشار الناظم بقوله ويحذفونها ويسعون الخبر * وبعد ان ولو كثيراً اذا اشهر
(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنوينية (قوله مسرعاً ان را كبا وان ماشيا) أي ان كنت را كبا
وان كنت ماشياً (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالمًا أبداً وان مظلوماً)
أي ان كنت ظالمًا وان كنت مظلوماً وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضممار كان وانما اقتصبا على
الحال وان بقية اما وهذا البيت قاله ليلى الاخيلية (وقوله الناس محزونون بأعمالهم ان خيراً نفيروا ان
شراً فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوف مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف (أي
ان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شراً فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم
كان بكونه ضميراً وهو معدود من مفعولاته (ويجوز ان خير نفيروا) وان شراً فشر برفع الاول على انه اسم
لكان المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أي ان كان في عملهم خير
فيجزون خيراً ويجزون نصيبهما) معاً بتقدير ان كان عملهم خيراً فيجزون خيراً (ورفعهما) معاً بتقدير ان
كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الواجهة الاربعية (أرجحها) لان فيه اضممار كان
واسمها بعد ان و اضممار المبتدأ بعدفاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني أضعفها) لان فيه
حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد وذلك لم يذكر سيبويه
(و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشاويين هما متكافئان يعني على حد
سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من
نصبهما ومثال ان غير التنوينية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا
(ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتماً من حديد) أي التمس شيئاً ولو كان
ما التمس خاتماً من حديد (وقوله) لا يامن الدهر فوبخى ولو ملكاً * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

(٢٥ تصريح ل)

اللغاني فيه أمر ان لا اول تقدير الجزاء معضار عامقرونا بالقاع والثاني ان تقدير
في عملهم منظور فيه اه وقال الدماميني وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الضميمة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف
من جهة المعنى اذ معني ان كان في عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المسكلم ان كان نفس عمله خيراً لانهم أعمالاً وفي تلك
الاعمال خير وقديدهم هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان في عملهم خير مثلهم فيها دار الجند (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا
تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فاما ذكره هنا ليني عليه ما بعده (قوله وقال
ابن عصفور الخ) قال الدنوشي وجه أحسنية الرفع عنه على النصب ان في النصب حذفاً أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر
اه وقال الدماميني اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثاني خيراً من نصب الاول لاستروائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بان

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى الأقباحين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاسيما في الأضمار وضعف نصب الثاني بانك أضمرت جله وفي رفع الأول لم تضمر جله ويوضحه أن سيديويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال التنوين في نفسه نظرا لأن آخره لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال التنوين راجع لسائلة لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في نصب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع سائلة واختلاف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقل مصدر سالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي سائل بغيرها وجمع شول كرا كع ور كع وقيل ما قاله الشارح أنها جمع سائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وقدير جمع الأول بأنه روي من لدشول بالتحقير وأجيب بأن التقدير من لدشول أن شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد رجح الثاني برواية الجرمي من لدشولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولا بغير التنوين لكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

أي ولو كان صاحب البني ملكا إذا جنود كثيرة وقولهم ألا تحشف ولو تمرا وفيه سمارد على أي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعدلوا على مما قبلها ولا أعظم فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعظم من الحشف (وتقول) فيما إذا كان ما بعدلوا مندرجا فيما قبلها لا أعظم ولا أعلى على ما مثل به سيديويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا) فإن الطعام أعظم من التمر (وجوز سيديويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون أن ولو) الشرطيتين (قوله) * من لدشولا إلى التلاها * قدره سيديويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع سائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أو ما السائل بلاها فهي الناقة التي تشول بذنبها اللقاح ولا ين لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كرا كع ور كع والاقلام مصدر أتلت الناقة إذا تلاحق ولها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوبة بأولادها وانما قدره سيديويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقلا في المعنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيديويه في تقديره أن أذلم يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيديويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما قرئ منه وقع فيه الوجه (الثاني أن تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو وضعف ولهذا ضعف ولو تمروا خير برفعهما) الوجه (الثالث أن تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (ويكثر ذلك) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معاول وما قبله معاله مقدمة عليه (وأصل انطلقت لأن كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعايلية (وما بعدها) المحرور بها (على أن نطقت للاختصاص) عند البيانين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفه) الأبعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جواز امطرادوا لا فقد تحذف أن بشذوذ في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المعنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والافهو مطرد كما قرئ في باب المبتدأ في تسميع بالمعدي (قوله أن ما قرئ منه الخ) قال التنوين الذي قرئ منه أن لدن لا يضاف للجمل (قوله أن تحذف مع خبرها) أما حذف الخبر وحده فنقص في المعنى في بحث الحذف على أنه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكاف بلا دليل لا مكان أن يدعي أن أمنا ثابتة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهما يذ كر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي يذ كر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما يجوزوه في أمنا لما نريد عالم أي مهما نذ كر شخصا في حالة كونه عالما أي مذ كورا لعلم فز يد عالم ويدل على ما ذكرنا محي الفاء بعد المنصوب في نحو * فان قومي لم تأكلهم الضبيع * فانه منافي لما قرره فتأمل اه قال التنوين قوله أما أنت منطلقا انطلقت بر دما زعمه ووجه الرد أن أمنا هذه تلزم الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه أن يجمع بما قال وزعم أنه أقل تكلفا بما قالوه وهو جائز في بعض المواطن عما فيه فاء (قوله عند البيانين الخ) لأوجه لتخصيص الاختصاص بالبيانين والاهتمام بالنحوين بل كل ثبت كلا

(قوله ثم حذف كان لذلك) قال الدنوشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما أنت فليتأمل (قوله أي لأن كنت ذات نفرت) قال اللقاني لا يخفى أن تقدير نفرت يورث في التركيب

١٩٥

أن يقال نفرت لكونك ذات نفرت لأن قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفرت فاني مثلا ذون نفرت اذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على بقومك وتفرق وهذا يتبادى يكون اما نائبة عن مهمما كما قرأ وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قومي الخ تعاملا المحذوف أي ولا اعتبار بقومك بذلك فان قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع أن يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالتعريف فانه شاهد ومثال المحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي أن كنت لا تفعل) قال اللقاني لا يجوز إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر أن ما مر يذم لنا كيدان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنقيها هو الشرط فاما أداة شرط

حذفت اللام) الجارة (الاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف كان لذلك) الاختصار (فان فصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصار ما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أبا خراشة أما أنت ذات نفرت) * فان قومي لم تأكلهم الضبع (أي لأن كنت ذات نفرت ثم حذف) نفرت وهو (متعلق الجار) لأن وما بعدها وأبا خراشة منادى مقط منصرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحي كسر هاو براعمه له وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه مخفاف بخاء معجمة مضمومة وفاء من خفيقتين بينهما ألف والنفر يفتح النون والفاء الهمزة والضمير على وزن المضارع السين المذبذبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف وورث بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شبيهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لأن الثاني مستحق بالاول فهو مسبق عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والخبر هذا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم أن كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلقته ووجهه أن ما انابت في اللفظ نابت في المعنى وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (يلونها) أي بدون أن المصدرية (قوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزوم الرحالة أن تميل ميملا (قال سيبويه أراد أن زمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوف والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة ترج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للر كض الشديدي وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل وميملا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع أن تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان الشرطية) في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غير ما عوض (عن كان واسمها) أدغمت نون ان فيهما التقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجار بردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من امام مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معني أمالها وان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لأن كنت تحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلت النون ميملا وأدغمت في الميم اه كلام الجار بردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما أنت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلها جائر فانه الخضر اوى وحكي الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائر فتقول أنا آتية وان أي وان كان جائر اقتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يأسلني وائن * كان فقير امعدما قالت وائن

أي وان كان فقير امعدما ولا يجوز هذا المحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الامور المختصة

مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله فليقلها فلست لها بكف * والايعل مفرق الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غير وهذا معني واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام ١٩٦ يكون يجوز حذفها لانه في مقام عذ خواص كان لا يكون ولا يفيد ما ذكره الا بتأويل

بها كان (أن لام مضارعها) وهي التون (يجوز حذفها) تحقيقا وصالا وبقا نص على ذلك ابن خروف
والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو
ولم ألك بغيا) وان تلك حسنة يضاعفها أصلاهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون
له عاقبة الدار وتكون لكما الكبير لانه لا تتقاء المجزمت فيهما) لان الاول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف
نحو (تكونوا من بعده قوموا صالحين لان جزمهم يحذف النون) بالعطف على يخل المجزوم في جواب الامر
وانما تحذف نون تكون فيهن لانهما حركات في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المتعاسية
فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فاتها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها واعتداد
الصوت بها فتحذف كما يحذف في جماع انما تكون اعرابا مثلهن وتتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف
(نحو أن يكنه فلان تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضماء تراد الاشياء الى
أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله يا غفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله
بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة فقال
الموضح في شرح القطر (وخالف في هذا) الاخير (يونس) بن جبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة
العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكنا بحقوقه) وهو المختار بن صخر الاسدي

(فان لم تلك المرأة أبيت وسامة) * فقد أبيت المرأة جهة ضيغ

فحذف النون مع ملاقة الساكن والمرأة بكسر الميم ومداهمزة آله الرؤية فكأنه نظروا وجهه فيها فلم يره
حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغ وهو الاسد والوسامة يفتح الواو والحسن والجمال (و) هذا البيت (جمله
الجماعة) المعتدون في المنع بطلاق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي
فلمست بآتيه ولا أستطيعه * (ولا استقي ان كان مأولك ذاقصل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به القراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرححت الهمزة
للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المعنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في
سفره فذكر انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل للثمن أخ يعني نفسه بواسيت بطعامه بغير من ولا يخل
فقال له الذئب دعوتني الى شئ لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاستقي منه

* (فصل في ما اولوات وان المعملات عمل ليس تشبيهها بها في النفي) *

(أما ما فاعملها المجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف
النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط وأما نصب الثاني فعلى
اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر
ونصب باسقاط الخافض وأهمها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أنهم لم يولوا ليس جملا عليها
فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المعنى (و) لا يعملها المجازيون مطلقا بل (لا عملها ياها)
عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقرن اسمها بان الزائدة) فان أقرن بها بطل عملها وجوبا عند
البصريين (كقوله) بني غدا نتما ان أتم ذهب * ولا صريف ولكن أتم خرف

كما قال اللقاني (قوله
لا تتقاء المجزمت) قال اللقاني
لا يخفى ان شرط المجزمت
يخرج به أيضا النسوة لم تكن
فأثبات اذهومني فليس
بمجزوم وان دخل عليه
المجازم (قوله تراد الاشياء
الى أصولها) أي تراد الاشياء
التي استعملت على غير
الأصل الى أصولها
المستعملة فلا تنقض
بنحو يلك ودمك لان
أصله غير مستعمل الا أنه
يشكل عليه رد الياء في يد
ودم في التصغير حيث
قال يدي ودمي اذ لو لم يكن
مستعملا لم يرد اليه شئ
(فصل في ما اولوات وان)
(قوله في النفي) أشار به
الى الجامع في الاتحاق
المذكور فان قلت هذا
قياس في اللغة وهو ممتنع
قلت لا نسلم انه قياس
بجواز أن يكون ذلك من
قبيل الاستقراء وما ذكر
محققا ولو سلم فلان سلم انه
ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا
بل في المدلولات اما في
الاحكام كما هنا فلا يمتنع
قاله العزيز جماعة (قوله)
فان المنقول عنهم الخ)
يؤيده أنهم قالوا ان
المرفوع بعد كان ليس
مرفوعا لكن يلزم عليه ان
ما لم تعمل شيئا فينا في

أصل الكلام لانه مقروض في توجيه لغة المجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزأين بعدها
مبتدأ وخبر ولم تعمل فيها شيئا (قوله لا عملها ياها) قال اللقاني أضاف الاعمال الى ضمير المجازيين إشارة الى ان أعمال غيرهم

قد يوجدون الشروط أو بعض أعمال الفرزدق أياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لو قال المرفوع بعدها كان أولى إذا مقترن بها ليس باسم لها (قوله لازائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ أن الزائدة تفصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائدة في كلامهم هو المستوفى لخص التاكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق إذا العمل للأولى في الوجهين اهـ وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام التاكيد والكلام لالتاكيد خصوص ما بخلاف النافية فإنها تخصيص ما ١٩٧ فيبينهما فرق فليراجع هل الأمر

كذلك اهـ وقال الدنوشي

قوله لازائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونه نافية مؤكدة لما لها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفى خبرها) قال اللقاني إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فإذا وجد

صح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به فإنه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعدة ما زيد قائما لا في الدار اهـ ثم إن الشرط إنما هو عدم الانتقاض بغير غير أما إذا انتقض بها فيجب النصيب نحو ما زيد غير قائم بنصيب غير وجوب وجوز الاخفش الرفع (قوله فن باب ما زيد الاسير) أي خلافا لابن الناطم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا

برفع ذهب على الإهمال وانما لم يعمل حينئذ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهب بالنصب فتخرج على أن نافية مقو كدما) لا مؤسدة لأن نفى النفي إيجاب (لا زائدة) كافة لما وهذا التخرج إنما يتشبه على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هي النافية حتى بها بعد ما تو كيدا وهو مردود فإن العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والخبر فية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغداة بضم الغين المعجمة وبالذال المهملة والنون قبل ما الثانية حتى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخرف يفتح الخاء والراء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الأجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طير وشوى بالار حتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفى خبرها بالان) فان انتقض بطل عملها كبطالان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الامجنوننا بالاهله وما صاحب الحاجات الامعذبا

(فن باب) المفعول المطلق الواقع عاملا المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد (ما زيد الاسير أي) ما زيد (الاسير سير أو التقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) قال الدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعاملا يدور محذوف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلهة لها نحو ضربته سوطا (و) كذا القول في وما صاحب الحاجات الامعذبا فإنه في تقدير (الا يعذب معذبا أي تعذبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لأن معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيويه فلا لانه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد به الأصل عدم التأويل وأنشد ابن مالك أرى الدهر الامجنونا هو حكم بزيادة الا واعترضه في المعنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفية هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول القراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفى الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدة اوليكن قاعدة على انه خبر مبتدأ محذوف) أي بل هو قاعدة ولكن هو قاعدة (ولم يحز) في قاعدة (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أولكن والواقع بعدهما (موجب) يفتح الجيم أي مثبت وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

بعد الإيجاب) أي لانه مخصوص بالاوسيات في باب المفعول المطلق ان المحصور بالان وانما يحذف عاملا وجوبا فنحو ما أنت الاسير أو انما أنت سير فان دفع ما يتوهم ان الوقوع في الإيجاب لا يقتضي النصب فنحو ما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بالف واما ما زيدتين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبدا القاهر والرحشري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفى الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لا انتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قائم أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد

انتقض فيه النفي يدل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لقظا ومعنى كما يأتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسي خبر مقدم) قال الدنوشي هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أوصفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

ورفع معطوف بل كن أو يدل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل وأجاز المبرد كون بل ناقله معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد فاعلا بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفرع وان كان ظرفا أو جار أو مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم مامسى من أعتب) فسي خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكي الجرمي مامسى من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعرب الذي عاد الى مسرته بعد ما أساءك (وقوله وما خذل قومي فان خضع للعدى) * ولكن اذا ادعواهم فهمهم فخذل بتشديد الذا ل المعجمة جمع خذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فام اقوله) وهو الفرزدق فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبم قريش (واذا ما مثلهم بشر) بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر (مثلهم مبتدأ ولكن بنى) على الفتح (لابهامه مع اضافته للبنى) وهو الضمير والمبهم المضاف للبنى يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه الحق مثل ما أنكم تنطقون لقد قطع بينكم في) قرارة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية الحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لا يتوهم ان ذلك خاص بلقطة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافته مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلهم قاله المبرد وروى أن حذف عامل الحال اذا كان مغتوبا ممتنع قاله في المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جذري في وجهه ثم برى منه فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو نراحم ابن الجرح العقبلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافي منى أنا عارف) والاصل ما أنا عارف كل من وافي منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مراحمنا اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

بنى لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثالا خالفت المهمات في انها تنفي وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلالن كل في الباب الرابع من المعنى (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاستند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليضع عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم

فقدما

مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لاحروفه هل يأتي

وان جعلنا العامل متعلقا بالجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويقوم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

بقوله وان لم يكن ظرفا ويسبق الكلام في معمول اسمها هل يعتمد على الاسم مطلقا وان كان ظرفا او جارا ومجرورا (قوله وانما قول النابغة) قال الزرقاني الاحسن ان يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أى لامثلى باغيا قد دخل لا نكرة لان مثالا لا تعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأتى به من فروع لا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أى بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعليقة الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما استلزمه العلية من معنى الخفاء في القائل فكانه قيل قد خفي حتى لم يطع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجع في بحث أن المكسورة المسمرة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صداح) قال في المغنى ١٩٩ وانما لم يقدر وهما مهملتان والرفع بالابتداء لانها حيثئذ

واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ وروبان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فردبان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يتدفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقوله

فقدما فسأل عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من نى فقال أنا لا أعرف كل من وافي منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (قوله) باهية حزم لذوان كنت آمنا * (فكل حين من توالي مواليا) والاصل فامن توالي مواليا كل حين فنافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء والاصل ما أنت معنيا في وفهم منه أن المعمول اذ لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما الافعال فما ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعد الشرط الاول) وهو أن لا يقترب اسم بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* في التكررات أعلمت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا * وقول المتنبي * فلا تجدم مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعان للمعمول ما (والغالب) في (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جند طرفة بن العبد (من صدعن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله) تعرف فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر عما قضى الله واقيا) فتعريف فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك نسبة عليه في المعنى وشئ اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشئ أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملقا والواقى الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترب اسمها بان (لان ان لا تراد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لا تافصلها لا) النافية (ثم زيت) عليها (الناء) لتأنيث اللفظ

يا يؤمن للحرب اتي * وضعت أراها طفاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمه ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول المتنبي مخوز أن تكون لاقى البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصفة فتأمل (قوله لان أن لا تراد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الازهبة للهروي انها تراد بعد لا وأنشد عليه باظنا الربيع لان زلت ذابجل * من المقنص والقنص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تراد بعد لا ان الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في شرولا في نظم فتأمل (قوله أولهما) فيه نظرا لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعها
 لأن تاء التانيث ساكنة وضعها وحركت هنا للتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعها (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة
 يمين في اللغات واشتهر لات حين وأيضا يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقولون قاء وان ولات هنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركه أو انفتاح
 ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ببدال شاذ كما في سدت فان أصله سدس قاله اللماميني (قوله وعملها الجاع من العرب) قال
 الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوبا وحينئذ
 فلا يناق في قول الشارح وفيه
 بخلاف عند النحاة لقائي
 اه وأراد أن اللقائي أشار
 لذلك لان ذلك نص
 كلامه كما يعرف بمراجعته
 (قوله فزعم القراء أن
 لات الخ) قال الرضي وليس
 بشئ اذ لو كان حرف جر
 محر غير أو ان واختصاص
 الجار لبعض المجرورات
 نادر وأيضاً لو كان جاراً
 لكان لا بد له من فعل
 (قوله وهو شمر دل) قال
 الدنوشري الذي في شرح
 ديوان الحماسة للتبريزي
 انه عبد الله التيمي ابن أبي
 أيوب وقال لمقام مبتدأ وهو
 مضاف الى ضمير النفس
 ففر من الكسرة وبعدها
 ياء الى الفتحة فانقلبت
 ألفاً ولوروى لهن عليك
 مجاز ويكون جارياً على
 أصله وعليك في موضع
 الخبر واللام في اللفظة متعلق
 بمادل عليه لهن فيقول
 لي عليك حسرة شديدة
 من أجل رجل نابه ريب
 الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجر طرف ليعني وينبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه النون
 قال حين ليس مجر في القرآن أو ينفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس قبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهة
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كانه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس مجر وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة
 بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 ركونه خبراً لا لتسوية (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقائي فيه نظراً اذا اظهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

أول المبالغة في معناه أولهما وخصت بنى الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت ووريت لان لا محمولة
 على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا
 فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث
 وحركت لا لتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك لانها لا النافية والتاء
 الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى يليت بمعنى ينقص
 استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان
 حكاهما في المعنى (وعملها الجاع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل
 شيواً وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش
 وعنه أيضاً أنها تعمل عمل ان فتنبص الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس
 وترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معمو وليهما اسمى زمان وحذف أحدهما
 والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحوولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها
 محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم)
 وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولا ت حين مناص (مرفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس
 حين فرار حينها لم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز
 البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في
 أصله وقرئ أيضاً ولا ت حين مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات تستعمل حرفاً جارياً الاسم الزمان
 خاصة كما ان مندوم مذ كذلك فتحصل في حين ثلاث قرات آت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة
 أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية لللات أن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة
 عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً اما على الاسمية لللات أن كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان
 كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه
 واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما لللات في سوى حين عمل
 (فاما قوله) وهو شمر دل الليثي لهن عليك للهفة من خائف جوارك (حين لات مجر
 فار تفاع مجر على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقدراً (أو على الفاعلية) بفعل
 محذوف (والتقدير حين لات له مجر) على الابتدائية (أو يحصل مجر) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم
 دخولها على الزمان) ومجر بالجمع اسم فاعل من أجاز (ومثله) في افعال لات (قوله) وهو الاعشى مينون
 (لات هنا ذكرى جيرة) أو من جاء منها بطائف الاحوال

(اذا المبتدأ هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (زمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد
 الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجر طرف ليعني وينبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه النون
 قال حين ليس مجر في القرآن أو ينفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس قبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهة
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كانه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس مجر وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة
 بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 ركونه خبراً لا لتسوية (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقائي فيه نظراً اذا اظهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

ليس هذا المحين حين ذكرى جبيرة وهن في الأصل طرف مكان استعير للزمان اه قال الدوشري وكون هنا طرف زمان يلزم عليه
 إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقروى جبيرة مكبرا فهو يفتح الجيم وكسر الواوحدة * (فصل)
 (قوله وتزاد الباء) آخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناطم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على
 أعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بهذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدي معناه إلى الغير
 لانها لا تدخل على معنى لدلائلها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وانظروا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال
 الدوشري قال الرضي ولا

يمنع دخول الباء في خبر ليس
 غير نقض النفي بالاولئك
 لان الباء لا تأكيد النفي
 فلا تدخل بعد انتقاصه
 انتهى ومنه يعلم ان الباء
 لا تزاد بعد ما التسمية ولا
 الحجازية الفارقة شرطا غير
 مذكور وذلك مستفاد من
 قول المصنف وخبر ما كما
 هو قضية عطف ما على
 ليس وأشار إليه الشارح
 بتقديره وفي خبر وقال
 اللقاني قال الرضي ونحو قوله
 لو انك ما حسن خلقت حر
 وما بالحر أنت ولا الخلق
 دليل على جواز تقديم الخبر
 المنصوب دون المرفوع
 وعلى هذا بنى أبو علي
 والرخشي امتناع دخولها
 على خبر التسمية وأجازه
 الاخفش وهو الوجه لانها
 تدخل بعدما المكفوفة
 بان اتفاق نحو ما ان زيد
 بقم (قوله لرفع توهم
 الاثبات) أي فيتوهم
 السامع ان ليس زيدا قائما
 كان زيدا قائما لعدم سماعه

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح
 الواو حدة والراء معصم جيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن خزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قاتل هذا
 البيت وأومن عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاء من بطائف الاهوال والبطائف الذي يطرق
 بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكانه رآها وهي غصبي ففرغ من ذلك والاهوال جمع
 هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها سادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو
 لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المنة تامة تحت وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما
 والاهوال النسبة إليها على وعلى غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي
 وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى
 المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الأجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك
 النحاس ونقل ابن مالك عن الأجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خير من أحد
 الا بالعافية) وان ذلك نافع ولا ضارك وان قائما أي ان أنافئنا (وكقراءة سعيد) بن جبيرة (ان الذين
 تدعون من دون الله عبادة أمثالكم) يسكون نون ان ونصب عبادة وخرجها بعضهم على انها ان المخنقة من
 الثقبلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو مخترع
 على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستولي على أحد) * الأعلى أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما
 الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين
 لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا قائما فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا
 ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محسوب ليس الاستثنائية كحسوب الافك لا تقول ما زيد الا بقائم لا
 تقول قاموا ليس بزيدا كما تزاد الباء في خبر ليس ترادف اسمها اذا تكرر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
 البربان تولوا وجوهكم بنصب البروقوله أليس عجيبا بان الفتى * يصاب يبعض الذي في يديه
 وهذا من الغريب كما قال في المعنى (و) ترادف الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ
 مني كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 (وكن لي شفيعا يوم لا نؤشفاعة * بمن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في معن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق الواة وهو مفعول مطلق
 أي بمن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلوا والمعنى يوم لا صاحب شفاعاة غنيا شيئا فقام الظاهر
 مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذ لم يجعل الباء معني في

(٢٦ تصريح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظروا القياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم
 تدخل معها الا لبيان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للثنى لان ظاهر ضيعه
 ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدي بقعد لانه لم ترد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي
 وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدحها نسيه تغليب أو يجوز باعتبار الأصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة
 التصنيف ان يقول وكان زيدت في خبر لا العامة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس ان يكون منقيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه في القيام عن كل فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذي بعده النار منسوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتماد عليه أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصود في القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل

لكون مسعى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معني مكشوف وما يقال من ان التصدم من التركيب انما هو تنفي الخيرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيهي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيهي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع مانصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده انما ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأزدي

(وان مدت الابد الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذا جشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا لا تقصيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أخي والخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدي بقعد

فزاد الباء في قعد وهو المفعول الثاني لوجد والقعد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وقتحها الضعيف (و) تزداد الباء (يندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي فان تناءنها حقة لا تلاقها * فانك مما أحدثت بالحرب

فزاد الباء في المحرب وهو خبر ان وتنام الناي وهو البعد والهاء في عناء عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا خليلي رايتي على أم جندب * لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى الستة وجعلها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد والمحرب بكسر الراء من التجرب وهو الاختيار (و) في قوله ولكن أجز الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المتددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجزاهن لوفعته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق بهجوه حريرا وكليار هطه ويرميهم باتيان الاتن بالمشناة اثاث الخير كما ان بني فرادة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولي عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أونعت له والذذيذ نعت العيش واقول باللقاف ارتفع وأقردت باللقاف والراء سكنت وذات وفي الواقت الزاهد المقلول المتجاني المستوفز وفي أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولي قال القراء هو ان يرفع مقعدته ويتجاني قليلا وأنشد

* لما رأيتني خلقا مقوليا * أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم وروي الاهل أخو عيش لذذيذ بدائم وعليه كون الباء زائدة في خبر البتة الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شرح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استغفها ما وجدنا وشرطا وأمرأوتوبية وتقريرا ومعنى قد واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنقبة فقال

وبعد ما وليس جربا بالخبر * وبعدا ونفي كان قد يجبر

(وانما دخلت في خبر ان) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر عن باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيته محل الاول أولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خيرا انتهى وأقول في هذا الاخير نظروا المسامحة من صحة قولها لا بخير الخ خصوص ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ربما زيدت في الحال المنقبة نحو ما جاء في زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدأ بعد هل نحو زيد بخارج

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللغوي رجعه الى ذلك اي قول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال
 الدنوشري اذا لمعني اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأي هنا علمية وقد يقال ان الباعلم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه
 * (هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللغوي فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة تحقيقها اي البعض
 الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لينا في ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على
 ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تعليميا كالعمرين والقمرين اذا
 تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على
 ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت
 في اطلاق الكلمة عليها

ولم يغلب اسم على اسم
 كالانتمى انتهى بقى ان
 دعوى اللغوي ان ذكر التثنية
 استطرادا لينا في ان
 الباب له محل نظر فام اذا
 الاستطراد ذكر الذي في غير
 محله لمناسبة فكيف
 يكون استطرادا والمحل
 له ودعواه ان التعبير
 بافعال المقاربة من التغليب
 لا يخلو عن خرازة لان
 التغليب لا بد له من علاقة
 وفي تحية يقها هنا خفاها
 لا يظهر هنا شرف ولا خفة
 وذلك ظاهر ولا كثرة لان
 افعال الشروع أكثر فتدبر
 ومن هنا يظهر أيضا
 التوقف في كون المجاز
 مرسل علاقته السكينة
 والجزئية لان الشرطي
 تلك العلاقة ان يكون
 لذلك الجزء من بين الاجزاء

بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحاً به في موضع آخر كقوله
 تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لما مع ما في خبرها فليست حينئذ من
 النوادر وهي نظير ما أجاز الزجاج من قولك ما ظننت ان أحداً يقام لي ما كان في معنى ليس في ظني أحد
 بقائم * (هذا باب أفعال المقاربة)
 (وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زمينة
 القوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة)
 بثلاث (على قرب الخبر) للسمي باسمها (وهو ثلاثة كادوكرب) بفتح الراء وكسر ها (وأوشك
 و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى
 مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسي وحري) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن
 طريقت في كتاب الافعال وانكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محته (وأخلوق) بخاء معجمة ووقاف (و)
 النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير)
 وانها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسر ها وطبقت بكسر
 الموحدة (وجعل) وهب (وعاق) وهمل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان)
 من رفع الاسم ونصب الخبر (الأن خبره من يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذجيته
 مفردا) عن الجملة (بعد كادوعسي) وأوشك (كقوله) وهو ثابت بن جابر
 (قابت الى فهم وما كدت آيا) * وكم مثلها فارقتها وهي تصغر
 فاتي بخبر كاد مفردا وهو آيا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروي وما كنت آيا وأبت بفهم الهمزة
 وسكون الواو قد بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فخر بن عمرو بن قيس بن
 عيلان وكم خبر ية ومثلا تمير مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصغر من صفر
 الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصغر
 (وقولهم) في المثل (عسي الغوير أبوسا) فأبوسا جمع يؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسي وهو مفرد
 لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة وانتهت
 بذلك الجزء من بين الاجزاء

مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يحجب باذكرنا في حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصبح المجاز المذكور
 والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللغوي فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدالة عارض للوضع لا موضوعا (قوله
 وهي كاد) قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نعت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في
 المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه منه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسي ربه ان مطلقا كن للتخويف
 لا للتخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافا وقال انها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي
 على) أي وقال ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان دليل قوله والتقدير ان يكون أبوسا وبدليل قول
 المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمارا ان يكون في قوله كل أخ مقارقه أخوه * (لعمري أبيتك الا القرقدان
 لان فيه اضمار الموصول الخبر في وقدرا لصفة انتهى) ورمما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لا

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما برز اعلايه معاملة من جهة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذي صوبه في المعنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه آخر كلام المعنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المعنى من جهة الاقوال الغير المحسنة فتنبه له (قوله وقال في المعنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المعنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبوسا أو ياتي بابوس

أن يكون أبوسا وقال الاصل في خبر يصير محذوف وقيل مقعول به والتقدير عسي الغور ياتي بابوس حذف الناصب والجار توسعا وتلخيصا ان أبوسا خبر عسي أو لكان أو لصار أو مقعول به قال الموضع في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبوسا فيكون مقعولا مطلقا على حذف فظ في مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المعنى الصواب انه محذوف فيه كاد أي يكون أبوسا لان في ذلك ابقاء لما على الاستعمال الاصل في انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغور تصغير غار بالعين المعجمة وأصل هذا المثل في ما قيل أن الزبانية قالت اقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعها الرجال وكان الغور وهو ماء له كلب على طريقة عسي الغور أبوسا يريد لعل الشرياء يتكلم من قبل الغور فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خمر نيسان تخيرتها * ترياقة توشك فقر العظام

أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح: قد يقال انه على حذف كان أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فظفقه من أفا الخبر) فعل (محذوف) لدلالة مددرة عليه ومسحا مقعول مطلق لا خبر (أي) فظفقه (بمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سيأتي في باب وفي قوله وشذجته مفردة بعد كاد عسي تقييد لقول النظم

ككان كاد عسي لكن ندر * غيره ضارح لهذا خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذجته) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضع في شرح الشواهد ويروي ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار مرتعها بفتح القاف وهي اما جمع كور يضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرثوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعيا وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رعت بالقرب منها قال ابن مالك كون في ما له على الجملة توقيف لجعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حدا جازة الاخفش فنبذت زيد قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ما خوذ انتهى واعترضه الموضع في الحواشي بان أفعال التصيير لا تلي (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور) أحدها ان يكون رافعا للضمير الاسم الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان رفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمري (وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فانهض نهض الشارب السهل وقوله) وهو ذو الرمة (وأسميه حتى كاد يما أبته * تكلمني أحجاره وملاعبه

لانه لم يتعرض لشي من تلك الاقوال وكيف يضع ان يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعديل لان في جميع ذلك ابقاء لما على الاستعمال الاصل في من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فقبه مخطا على خا ط هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المعنى بان فيه مجيء الخبر بعد عسي بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله) وأصل هذا المثل الخ قال ابن قدامة في قنعة الاربيب في تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزبانية هذا محصل ما أطل به الدنو شري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي متصرا

عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزبانية تكلمت به ثم لا وهذا أحسن لان الزبانية في ما زعموا (فتشوى) كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب ثمنت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنو شري قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذا لا مانع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنو شري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشروع فليتامل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله اذالم يشتغل الخ (قوله يدلان من اسمي جعل) قال اللغوي انما يتيم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البديل واما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا تمام له انتهى وان اراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم وليكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان اراد ظاهر كلام المصنف فمنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبداية ومن المعلوم ان البديل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شيء وهو ان الجملة بالبداية اغنت عن خبر جعل او كاد الاولين كما سدد البديل سدد الجزأين في نحو عسى زيدان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البديل كما قاله في بحث ان ورده في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البديل لانه وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البديل واسمها انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عائد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على امر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنوا في كلامه وذلك لانه قد رماية بتضي ان يشقني رافع الضمير ٢٠٥ المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا

يكلمني رافع الضمير المتكلم واحجاره بدل منه ولا يخفى فسادا ونحو القته لقول المصنف ان البديل من اسمي جعل وكاد (قواه وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى بدل عن الخبر فتأمل (قواه وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

فتوبي في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (يدلان من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان يشقني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يشقني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه لانه المقصود بالضمير والمتمم عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويلات أخر ذكرها الخضر اوى تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في خبر) عسى خاصة أن يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (قوله) وهو القرزدق حين هرب من الحجاج لما توقعده بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يباغ جهده اذا نحن جاوزنا حيز زياد)

بروي بنصب جهده على المفعولية يباغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليبدل على الحجاز أو الاستقبال (وشدني جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما ما فعل الرجل اذالم يستطع ان يخرج أرسل (رسولا) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا المأر من محسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجهدها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فأنه هو انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاتقال مقام السبب وهو النهوض نهض الشارب التمل أي الشوان وهو يفتح انشاء وكسر الميم المعنى وقد جعلت نهض نهض التمل لا يقال ثوبي ايأي فقدم ذكر السبب الثاني ما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرية باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرج جملة على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور رانه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يشقني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا مجرد لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نقس الثوب فلا بد ان يتقاني رافع الضمير الثوب والثوب المذكر كور بعد بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الرباط فليحذر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشي ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشي فيه نظرم وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المعنى من ان عامل اذا شرطها لا جوابا والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذاله محل من الاعراب وفيه وقفة فليتأمل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما ذكره قد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرر وبأذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لانه ثم رأيت الشيخ الشنوري في شرح الأجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللغوي ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلامه ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل مضارع كان حالا مستقبلا اذا فاعال الشرع تستلزم كون اخبارها خاصة حال الشرع قلت الشرع انما يلزم منه حالة

الجزء الذي وقع به الشروع في جواز اعتبار الاستقبال فيما أعد ذلك الجزء وظرفه (قوله مقر ونايان) قال اللغاني لا يخفى ان الحرف المضدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشترط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في

٢٠٦

بالمصدر وهو ما هي عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور أن هنا لا تقول بالمصدر وانما هي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا كما بيناه في حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قال ابن عصفور وفي الجمع قال الشهاب القاسمي فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخي قلت الاصل في الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لاهما في معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تقول بالمصدر انتهى وباقى ان السين تدخل في خبر عسي (قوله حري واخلاق) قال اللغاني ووجه ما قاله الرضي ان اصلها حري زيد بان يفعل واخلاق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطفا يخصفان) قال الدنوشري قد تاق طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفا أي لزم لزوما

مالك حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرية اذا قال في الموضع في الحواشي الضوابط ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه له كونها ماضيا للشذوذ ولذا لم يقل أحد في ما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ماقت يشتمل على ثوبين * شاذ من جهة التصدير اذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقر ونايان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجي (حري واخلاق) لان الفعل المترجي وقوعه قد يتراخي حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حري زيد ان ياتي واخلاق السماء ان تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حري أمر زيد الاتيان واخلاق أمر السماء الامطار أو حري زيد صاحب الاتيان واخلاق السماء صاحبة الامطار يكسر المشعرة وكذا البواقي (وأن يكون الفعل مجردا منها) أي من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع ونحو وطفا يخصفان) لانه لا يدخل في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال (والغالب في خبر عسي) (و) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بان لان عسي من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعروا ما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجي احتمالا عسي قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشاويين وتلا مذهب ابن الضائع والابدي وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسي الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسي زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاذب يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للقاربة كما ذهب اليه الموضع هنا تبع النظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسي (نحو عسي ربكم أن يرجكم) في أوشك نحو (قوله) ولو سئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا وخبر اوشك وهو مقر ونايان وفيه رد على الاصحى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قيل كقوله) وهو هدية بن خشرم العذري

(عسي الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فخرج قريب)

فيكون خبر عسي وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وأمسيت قال في الموضع تبع اليمين الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها تدعى الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن ابي زيد ان يكون قامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة اقريب ثم قدم عليه فانما تصب حلا في متعلقه وحذف وفيه ضمير وازار بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا فيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخفى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسي ان يرفع الضمير أو السببي (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقي

(يوشك)

(قوله والغالب في خبر عسي الخ) قال

الدنوشري قال بعض شراح الفقه ابن معطي وقد أدخلت السين في خبر عسي لما شاركتها في الاستقبال قال الشاعر
 عسي طيبي من طيبي بعد هذه * ستطفي غلات الكلي والجوانح وكادوكرب بالعكس قال اللغاني يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فرمن منيته في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالقاء فالقاء من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من أن ومن فرمن منيته هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر العين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافق الموت في بعض غفلاته (وكادوكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لأنهم ما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب عن الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقتربان غالباً بل اقتربا بان نظر إلى أصلهما (فن الغالب قواه تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كاحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواء يذوب) * حين قال الوشاة همد غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجده والوشاة جمع واش من وثى به إذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوباً همد غضوب عليك (ومن القائل قواه) يرثى ميتاً (كانت النفس أن تفيض عليه) * انغدا حشور يطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وتأتيه ياء مشناة تحت وثالته ضامة معجمة على لغة تميم ومثالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاط الميت يغيظ فيظا إذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثى وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المشناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برود نوع من الثياب والمراد بهما الكفن يروى مذنوى بالثالثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقتربان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تنقطع بتاء من حذفت أحداهما وسبق يتعدى إلى اثنين أولهما الماء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلول المشغول بالماء والأحلام بالحاء المهملة الفعول والظما بالمشالة العطش (ولم يذ كر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بان وتجرده منها أر بعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلوق وإليه الإشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلاً * خبرها احتمايان متصلاً * وأزمو اخلوق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم

* وترك ان مع ذى الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامران الغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانياً بقوله

* وبعد أوشك انتغان نزر * وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كادوكرب وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً * وكاد الامر فيه مكسا * ويقول ثانياً * وهشك كاد في الأصح كرا *

(فصل وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي الأربعة استعمالها مضارع وهو كاد وعينها واو جاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الأول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكادزيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منبت الأسباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على أنها يائية العين

لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما انهى موضوعاً للاسراع المنغضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للفعول وليس مبنيًا للفعول كذا قيل

(فعل)

(قوله وعينها واو) قال الدوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناساً من العرب يقولون كيدزيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتأمل

(قوله كضرب) قال اللقاني الاحسن ٢٠٨ كجلس وكغرف للوازنة في الفعل والمصدر انتهى ولما زاد الشارح قوله وفرح بفرح

لما سبقت طفق المكسور
القاء لفرح في المصدر لا لعلم
كما سياتي ان مصدرها طفقا
كفر حال كمن كان عليه
ان يفعل كذلك أولا فيقول
يقعد قول المصنف
كضرب يضرب وجلس
يجلس (قوله بالذي أنا
كأند) قال الدنوشي قال
الغنيمة جملة أنا كأند
صلة الموصول والعائد
محذوف تقديره كأند
وأنت خبير بان كأند حينئذ
ناقص وخبره لا يكون
مفردا فلو قدر أنا كأندا
فعله لكان حسنا فإيتامل
(قوله وقد ثبت عن
الموضع الخ) إلا أنه لم يغير
ما وقع هنا لأنه كان قد شاع
هذا الكتاب بقي أنه على
تقدير صحة كأند قال ابن
مالك لا دليل في البيت لأنه
لم ينصب وإذا لم ينصب فلم
لا يجوز ان يكون اسم
فاعل لكاد التامة كما في
كرب فالاعتراض باق إلا
أن هذا يتوقف على أن
كان تكون تامة (قوله
واستعمل مصدر لاثنين
قال اللقاني يرد عليه حري
فانه استعمل المصدر كما
نقلناه عن الرضى الآن
يريد حري يفتح الراء فلا يرد
عليه لأنه مصدر حري
بكسرها (قوله وتختص

بقولهم لا أفعل ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة إلى مجيئ الياء للتخفيف
اتهي (وأوشك كقواه * يوشك من فر من منيته * أنشد سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا) وهو
أكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الأصمعي وأبا علي أنكرا مجيئ ماضيها وهو المحجوجان بما تقدم
واقبلته لم يمثل أكثر النحويين لها إلا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفى) بفتح
العين في الماضي وكسر هاء في المضارع (كضرب يضرب وطفى يطفى) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح بفرح
(وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (إذا شرب الماء مجيء) وفيه مشدود ووقع الماضي
خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منبت الالباب وعسى
أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره أنه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقت
الواو والياء على لامة قاله قريب الموضوع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال
* واستعملوا مضارعا لا وشكا * وكانا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثوهي كاد قاله الناظم) في شرح
الكافية (وأشده عليه) قول كبير بالياء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسي يوم الرجام واتي * يقينا (لرهن بالذي أنا كأند)
فكاد بضرورة الياء المشناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسي بالتصريح الحزن والرجام بكسر الراء
المهمله وبالجم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى رهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا
عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبني ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت إلى المسكارم فاعجل
فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم
فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فأنك موشك أن لا تراها) * وتعدودون غاضرة العوادي
فوشك اسم فاعل وأوشك وتعدو مضارع عدا إذا جاوز وغاضرة بغير فضاد معجمتين جارية أم البنين
بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوادي الدهر فاعل تعدو
(والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالياء الموحدة من المكابد والعمل وهو اسم) للفاعل (غير
جاء على الفعل) لان فعله كابد بقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابدا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن
السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضع انه رجح لقول الناظم
أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقت مدة على مخالفته وذكرت
ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معها انتهى (و) الصواب (أن كارب في البيت الثاني اسم
فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه
برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعما لان ناقصة وقامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو
كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد إذا ضيقته على المقيد
(واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفقا) كعودا (عن قال طفق بالفتح) ان
قياسه الفعول (وطفقا) بفتح حين كفرحا (عن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتح حين (وقالوا كاد
كودا) كقال قول (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقاله وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود
للنذري حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضع في الحواشي

(فصل وتختص عسى وأخس لوق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن

عسى الخ) قال اللقاني يشك على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين
على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يشي ولا يجمع نحو من حري ان يفعل انتهى وقد يجاب بان حري مصدر واقع على الوصف أي حري

وخرى فهو مستعمل لضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقوله المصدر لا يحمل ضمير امعناه اذا استعمل في الحديث فثامه (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشري فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون بآي ضيعة ٢٠٩ للمضارع كانت (قوله مستغنى به

عن الخبر الاستغناء) عن الشيء فرغ الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا محتاج الى خبر منصوب لكان اظهر وقال الدنوشري لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أي والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام في هذه الحالة وهي حالة ما اذا اسندت الى ان والفعل فلا ينافي انه أسلف ان قرب تكون تامة بمعنى قرب بقي انه سيأتي في باب ظن ان حسب وزعم يشعان على ان وصلتها فتسند مسد الجواز ان فها قليل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تكرر) قال الرضي يجوز ان يكون الفعلان متنازهين في شياء وقد أعمل الثاني (قوله وينبني على هذا) فرعان الخ أي على محيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر في هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى ان تكرر هو اشيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا اشيا وهو شر لكم (وينبني على هذا) الاصل (فرعان) أحدهما انه اذا تقدم على أحدها من اسم هو المسند اليه (الفعل) في المعنى وتأخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم (المتقدم عليها) فتكون (عسى) مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله وجرى عسى أو ارفع مضمرها بها اذا اسم قبلها قد ذكر (ويظهر أثر) هذين (التقديرين في) حال (الثاني والثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) في عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ (والزيدان عسيان يقومان) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوم ما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا ان يقوموا) كذلك (والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى هند (عسى) ان تفلح والزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (في) الامثلة (الجميع) وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مرفوعة في موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الاقبح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسمع من نساء عسى ان يكن خيرا منهن) (والفرع) الثاني انه اذا ولي أحدها ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيدان (الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخر الا غير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير) العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسند الى ذلك الاسم) المتأخر (وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثاني انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلو بين هذا الوجه) الثاني (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد) أبو سعيد (السيرافي) وأبو علي (الفارسي) ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في حال (الثاني والثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) في الفعل المقرون بان (عسى ان يقوموا أخوالك) فآخوالك اسم عسى مؤخر وان يقوموا في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فآخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتانث لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما واجب تانيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا ياتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيحكي في باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧- تصريح ل) الفصل والحاصل ان هذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثاني انه اذا ولي الخ) قال اللغاني ينقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يعثلك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير الثاني محتج فيه ثم نقل عن الرضي ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف في الجهة

الخامسة من المعنى على ذلك وثقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وددادأب السلامة اللقاني ينقل عن الرضى ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشائها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضى الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الرخصى والمعنى هل قادرتم ان لا تقابلوا بعنى أتوقع حينكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير وثابت ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدل بدخول الاستفهام عليها بوقوعها خبر الان في قوله انى عسيتم صائغا وهذا الدليل فيه لانه على ٢١٠ اضممار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظر الى ان الموضع للقلة)

هذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من وضع جمع الكسرة قبل بظاهرة على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فسادونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من اشقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الغناء تقتضى تعقيب التنصب والرفع للدخول على الجزأين معاً أى وقوعهما بعدها والحال ان التنصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخوالك وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوةك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى به عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيد (و) في المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تذكير وتانيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوب الكل من الفعلين فلا ياتي فيهما تقدم لان قول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحدا الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عسى بكذا مثل شج من شجى (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمهر (خلافا للفارسي) في اجازته الكسر مطلقا فيجوز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو واو نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسيتنا بفتح السين وكسرها في الجميع وهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وتغيره بالفتح وهو المختار) بحريته على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار النظم بقوله والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن * (هذا باب الاحرف الثمانية) *

عبر بالاحرف نظر الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيمويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا فنحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأمين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكلم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا فنحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل

للاول والثاني للاول (قواه غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشرط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصروا أعم لانه أسقط ههنا ما يلزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج بشرط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الضديق والكنب كالأمرو والنهي والدعاء والتمنى ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا يلهمهم من ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيبوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتعني والترجي وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه (٢) قول الخشعي قوله نظر الى ان الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بايد ينظر الى ان هذا العدد للقلة

دخولهن

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تأتي في ما الحجاز يقول لا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبة لا يلزم اطرافها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشي قيل الاتسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويقيم من قوله فهم المجرى تدو كيد النسبة انها تفيد مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بهيل ذكره اللغاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفى الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بجن أو بالمصدر فيعديه بنى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها قاتل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشي يخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما اتوقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بداه أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يو جه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما شام من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففى التعريف المذكور نظرم من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه يخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتأمل وعند التامل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض الجواميع قال شيخنا يعني أبا بكر السنواني في حاشية الاحرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على

دخولن وهو المبتدأ ولكل من القر يقين حجة فحجة البصر بين ان هذه الاحرف شهابا كان الناقصة في لزوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستغناء عنهما فعملن عملهما معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على القرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لما جاز أن يابها وينبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر وسياتي (ف) الحرف (الاول والثاني أن) المسكورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفى الشك عنها) (نفي) (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهم المجرى تدو كيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهم ما لنفي الشك عنها وان كان منكرها فهم ما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو الاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كرم لان من شيمه الشجاع الكرم فنقول (لكنه بخيل) ونقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكرم فتقول لكنه كرم وليكونها الاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفه على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذا الضمير في نفيه عائد على ما فان قلت ما ل العبارة بين حيث تدوا احد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ويرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفى المثبت وينفى النفي فيصير مثبتا قلت يمكن أن يحجب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدي العبارة بنى نفي عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارة في الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كرم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كرم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يوثق بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازماله فافاد بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كرم ويصح بقولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارة بنى نفيه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الها في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيوهم انه كرم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة سيرة في آخره بالتمثيل فليتأمل (قوله وليكونها الاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهرا الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان قل في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تعدد الإشارات اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحريك أحدهما

تحرك الاخر لكنه لا يتاقى في قوله ما هذا اسود لكنه ابيض اذ لا يتوهم من نفي السواد نفي البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجز) قال اللغاني مبني على صرف أهل العربية من ان لولا دلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المنطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تأليها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفي كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهجرة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى السكافي كما في الجماعي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

اللغاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسدان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكّد ثم قدمت الكاف اذنا بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملا جامي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كانت قائم لان الخبر هو الاسم والثني لا يشبه

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا سا كن أو ضداله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجاهني) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع الجهي لان لو اذا أدخلت على مثبت نفيه فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجز) فا كدت بل كن ما أفادته لومن الامتناع وهي بسببطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنهم اركبوا من لا وان والكاف زائدة بينهما لا التشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا أسدا أو جارعا الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه فقيه تشبيه مؤكّد بكان (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كاسدا أو كالحمار فقد دمت الكاف على أن يدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعاق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حاجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا لاظن فيه ما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسماءها نحو كان زيدا قعداء يقعدا وفي الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدينار ولم تكن خلافا لابي الحسنين الاتصاري ولا للنفي نحو كانك نك دال عليها أي ما أنت دال عليه خلافا للفقاري (و) الحرف (الخامس ليت وهي التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي ما لا فاجح منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب الجهي والحاصل أن التمني

ينفصل ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيهه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بابتدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قائم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسما واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حوارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللغاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد به لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب الجهي) هذا ما لم يكن قصده الا أن لا من الامور فان

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقتراحها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لمصالح الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للخاطب

نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذا الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي ما معناه ان لعل في كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله فهل منه) قدي وقف في ذلك ويقال كل من الامرين لا دخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهب على رجائك) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير الخاطب وغير نفسه بالترجي قوله تجيز اسمها أي وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الامتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء) المحبوب نحو (لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصر يبرز) لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (والاشفاق في الشيء) المكروه نحو فلعلك باخع نفسك أي قابل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعل أبلغ الاسباب اسباب السموات فهل منها وافل قاله في المعنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرت (قال الاخفش) والكسائي (و) ثاني لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش ربيعة قول الرجل لصاحبه (افرغ علك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لتتغدى ولا تأخذ انتهى (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المعنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للخاطبين أي اذهب على رجائك كما انتهى (قال الكوفيون) ثاني لعل (للاستفهام) قال في المعنى ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكي) انتهى وعلى هذا فالقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أن يزكي والمعنى لا تدري جواباً الله يحدث وما يدريك جواباً أن يزكي قاله قريب الموضح في حاشيته وهذا ان المغنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل أي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المعنى فقال ما نصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتربل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعاقب يعامل وقوله قريب خبر بذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغة) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالجديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحصري وكان ترجي ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها (فقلت عساها نار كاس) وعلمها * تشكي فأتى نحوها فاعادها

فالهاء المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فترجى اراءه من الخوارج فقبل له فيها فقال أردعنا عن مذهبنا فغلبت هي عليه وأصلته عن مذهب أهل السنة (ولي نفس تنازعني اذا ما) * أقول لعل على او عساني

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتاعك أو عساكا * فالكاف اسم وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد بها تجيز ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤية وهو عجز بيت وصدره * تقول بنتي قداني أنا كاس * وبعده قوله * فاستنزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قداني أنا كاس أي قدحان وقت رجائك الى من تاتمس منه لا تنفقه وقوله يا ابتاعك أي ان سافرت أصبت ما فتح لاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستنزم الله أي استنخره في العزم على الرجوع ودع قولك عسا أي لا أحظي بشي اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شرح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لأن هن الصدر إلا أن المفتوحة وليكن ما حلت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لأن التوسط يذهب الخ) والتنبيه على قرعيتها عن كان ولم يحتج إلى ذلك في ما المهمولة على ليس لما مر (قوله والا أن كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه أن الحرف إذا كان غير لاوعسى يجوز التوسط مطلقا وإذا كان الخبر ظرفا أوجار أو مجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل إنما ٢١٤ يجوز إذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أوجار أو مجرورا فكان المناسب

أن لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط أداة الاستثناء وأن قوله أن عنده نداء عليها أي ما كان في الاسم ضمير يعود إلى بعض متعلق الخبر بقي أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو أن زيد الذي الدار لقيد كون اللام داخلته على الخبر فتلخص أن للخبر الظرف في ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللغائي لقائل أن يقول أن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعدفاء الجزاء فانها تنفتح جواز الانها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ بقدره خبر كما ينبغي وأن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكرناه مع تقدير شيء فالمانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجب أن الجمل المرفوعة بأن أن أريد بها ارادة

مذهب سيبويه وذهب المبرد والقاسمي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخر أو رد قولهما بامر من أحدهما أداته إلى كون خبر عسى اسما مقدرا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني أن من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب به دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير أن ما لا وان ولدا وذهب الاخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقالت عساها ناز كاس برفع ناز (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين اذنصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وقال السيرافي) بكسر السين (ونقف) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته) سواء كان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لأن السراج) ونعاب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل أن عمل لعل حرف والافعل فعل وحمل الخلاف في عسى الجمادة أما عسى المتصرف فانه فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحياه وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لالناقية للجنس وستاتي) في باب معقوله بعدهذا (و) هذه الحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهم (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أوجار أو مجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم أنهم إذا تر كواشيلا يعودون إليه قال

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الأن كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لأن شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) إلا أن كان الخبر (ظرفا أوجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو أن لذي أنكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (أن في ذلك عبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو أن عند هند عبيدها وان في الدار مال الكها واغثروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما الكثرة هما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الحرف لأنه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس وإلى جواز التوسط بالظرف وعدله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الاتي الذي * كليت فيها أو هنا غير البذى

ولا يلي هذه الحرف معمول خبرها إلا أن كان ظرفا أوجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا (فصل) تتعين أن المكسورة وهي الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها) تتعين (أن المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) واليه أشار الناظم بقوله وهمزان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك اكسر

(و يجوزان) بالف التثنية أي ويجوزان المكسورة والمفتوحة (ان صرح الاعتبار ان)

نسبة استنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدروفيه نظرا إذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجب أن يكتف المصدر وحده بتعين الكسر لاغنيائه عن التقدير لأنه بحسب الاحتراز عن التقدير منهما أمكن لأن الاختصار منهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته أنه لم يشر إلى ضابط جواز الأمرين والتحقيق خلافه كما بيناه في

خاصية الالفيه (قوله وهما سد الخ) فلا اعتبار ان كما قال اللقاني بمعنى الاعتبار ان (قوله وهو ثعين) أي لا فهم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا ان الدخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التاكيد كقولك أخرج فان زيدا الخارج قال الرضي وتكسر أيضا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المسكورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المسكورة فهما سواء في المعنى اهـ وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعظم من المعلقة اذا المعلقة خاصة بأفعال القلوب اهـ وقال الحفيد اعلم ان المصنف سبذ كفيما يجوز فيه الامر ان انه اذا كان المبتدأ قولاً ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسياتي انها اذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو واعتقد زيدا انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال هذه داخلة في الابتداء

حكمها على حدها قاله ابن الناطم في زيدانه قائم وسياتي (قوله في الابتداء) قال اللقاني أي ابتداء الكلام التجرد للسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجي على الرضي فكسرت ابتداء أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان في وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل فتقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع عليه تقديمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اهـ وسياتي في كلام الشارح في مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه) ألا ان أولياء الله

وهما اسد المصدر مسدها ومسدها معمولة لها وعدمه (فالاول) وهو تعيين ان المسكورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسدها معمولة لها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذا وقعت اصارت مبتدأ بالخبر لان المفتوحة في تاويل مقرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ايلة متعلق بانزلنا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أي من الابتداء الحكيم (ألا ان أولياء الله) لان الواقعة بعد ألا الاستقضية واقعة في الابتداء حكما (أو) تقع (تالية حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أولاد كجئت اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذا لا يضافان الا الى الجملة وفتح ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (الموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفتوحة لتنوء) فاموصول اسمي ووجب كسر ان بعدها الوقوعها في صدر الصلة وصله الموصول غير أن يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معمولة لها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسر هاء في نحو عجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قوله لا أفعله ما أن حرام مكانه) بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقدير (اذا التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان حرام مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول المحرف في الظرف والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حرام مكانه وحرام بكسر الحاء المهملة وبالراء الميملة على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض عسرو ويؤنث ويذكر فعلى التذكير بصرف وعلى التانيث يمنع والتسكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثاني نحو أقسمت ان زيد قائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال أي صمد الله) لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنت فاضل ونحو أقول ان زيدا فاعل فانها في الاول التعليل أي لانت فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخر جئت ربك من بيتك بالحق وان فر يقامن المؤمنين لكارهون) بجملة ان ومعمولة لها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيدا

قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية حيث) قال اللقاني قد ذكر وان حيث تضاف قليلا الى مقرد وعليه فالمصدر مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني غم الشارح في الموصول لا يخل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حرام مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم ان مع الموصول المحرف لا يكون مفتوحة لعدم تلوه الموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا والالهي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معمولة لها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدونشري الظاهر انه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لا فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذا لم تجز فسياتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى ان المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يعنى عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مثولة بمصدر معرفة) قال الدونشري هذا على املافة غير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغني واعلم انهم حكموا بالان وان المقدس من مصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهم ما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضي بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقدم من جواب الشارح لا وجه له (قوله) وأما وما أرسلنا قبلك الخ المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذي قبلها ولا يظهر ذلك هنا

وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذي قبلها (قوله على أن ابن الجباز الخ) أى قاله كسر لوقوعها بعد الالام واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الحرفين الحالية واللام والالام اذا ما وقع من تعدد الاسباب وأي فريضة لبعضها على الآخر حتى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الالام أو ما أقران الخبر باللام بعد ودونها كما سياتي في كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع في الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله) بعد عامل علق قال الزرقاني ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا الجواب ان يشهد عني يعلم حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال

فاضل ولم تقم ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا تكون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الجباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الانحوماء يعجبني فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مرت برجل انه فاضل) لان الوقع يؤدي الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانما تقع نحو مرت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكافرون) لانها لو وقعت لزم تسليط العامل عليها ولا م الابتداء لمصدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ تنبها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف تو كيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما وقعت في نحو علمت أن زيد القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسياق انها لا تدخل عليه الامع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبر عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممنوع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى واليهوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) جملة ان ومنهم وليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلاً نحو كلاً ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسر يح العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية فنحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشي من ذلك نحو ان زيد فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلية في قوله أو لان تقع في الابتداء واقصر لناظم على ستتم مواضع فقال

فا كسر في الابتداء وفي بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالمقول أو حلت محل * حال كثرته وانى ذوا مل

* وكسر وان بعد فعل علما * باللام (والثاني) وهو تعين أن المفتوحة (في) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومعمولها (وهي ان تقع فاعلة نحو أو لم يفهم أنا أنزلنا) أى انزلنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أنكم أشركتم) أى اشرأكم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (ثابتة عن الفاعل نحو قل أوحي الى أنه استمع) أى استماع نقر (أو) تقع (مبتدا) في الحال أو في الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم المحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيديويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثاني نحو كان هندي انك فاضل والفرق بين

قوله

ما المانع من ذلك على حدسي زيد أن يقوم وما الفرق بين ان الخفقة الثون وان المشددة والاطهر

ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبني على ما قبله كما أشار اليه ابن الناطم ووجهه انه في قوة ان زيداً منطلق (قوله) ان يسد المصدر الخ) انما جبر بالمصدر دون المقر دلان العبرة به بدليل انها تكرر واقعة موقع المقر في نحو وحسب زيد انه فاضل (قوله) فاعلة قال اللدوشي هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزاء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلها لان وحدها تأمل وهو نظير من أنت زيد ونحو جاء القوم والاراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلاً وكذا يقال فيما بعده (قوله) وقال المطرزي الخ) قال اللدوشي ظاهر

كلام المطرزي ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنه ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله
 قلولا انه الخ) قال اللقاني عنه من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذ كر بعد لا ولا واما على قول غيرهم فما المانع
 من ذكره والكسر غاية ذكره اهـ ومراده غيرهم من يقول ان ما به دلولا مبتدئا وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما مامنا من يقول انه
 فاعل وهم المبردون من ذكره معه الشارح فوجب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور
 وهو وجوب سد المصدر مسدان ومعه وليها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذ كر في ذلك (قوله ولا صادق
 عليه خبرها) يعني به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع

من تقديره والدليل عليه
 قرينة المقام (قوله
 فتحتاج الى خبر) أي
 فيقال حق أو باطل (قوله
 لا يخبر عنه بالفضل) اذ
 أول القول بالمقول وجعل
 على حذف مضاف أي
 مقولي دال فضله لا يظهر
 للنع وجه الا انه تكلف
 وقال اللقاني أي مقولي
 هذا اللفظ المذكور وهو
 انه فاضل بالخبر مراد به
 التركيب المحكي بصورة
 ما وقع فلا يصح فتح
 الهمزة لاقتضائه المصدر
 الذي هو الفضل ومعلوم
 ان الفضل ليس بمقول
 وانما المقول اللفظ
 ويقرينة هذا المتكلم
 كانه قال أولا ان زيدا
 فاضل يكسر الهمزة
 لوقوعها ابتداء ثم أراد
 الاخبار بما تنطبق به على
 صورته فقال قولي أو مقولي
 انه فاضل (قوله لان الخبر

قوله أولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدئا انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة
 مستقلة واذا وقعت مبتدئا تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء يحتاج الى الخبر ومنه
 عند سيبويه (قلولا انه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج خبر لا شتمال صلتها على المسند والمُسند اليه
 وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبردون الزاج والكوفيون الى
 انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في ولوا أنهم صبروا فانه في
 المعنى (أو) تقع (خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر ان
 (فجوابه) (انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على
 اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما تحت لسد المصدر مسدها ومسدها معموليها
 والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك ولم يحز كسرهما على ان تكون مع معموليها جملة خبرا بها عن
 اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو
 يعود على غير فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولي انه فاضل) فيجب كسرهما لانها وقعت خبرا عن قولي
 ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
 لا غير اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تنمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها
 لقساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيدانه حق) فيجب كسرهما أيضا لان
 خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان
 رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يقيد لان الخبر لا بد ان
 يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق
 عليه نحو قولي انه حق اظهر انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعها أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف
 نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الامفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير
 ظرف (نحو انه حق مثل ما أنكم تنطقون) فتل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة أي مثل نطقكم لان
 المجرور بالمضاف حقه لا افراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في
 حيث واذا (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما ان تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذ كروا نعمتي
 التي أنعمت عليكم و أني فضلتكم) فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذ كروا نعمتي
 وتفضيلي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ بعدكم الله احدي الطائفتين أنهما لكم) فانها لكم بدل اشتمال

(٢٨ تصریح ل) لابد ان يستفاد منه الخ قال الدنوشري ينبغي ان يعال امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشيء عليه
 اذ يصير التدبر اعتقاد زيد كونه حقا وحقية ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدأ لا قدر زائد
 عليه اهـ وتحت بغير خطه مانعه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا والحقية مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله
 الى غير ظرف) قال الدنوشري فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يحاج بان الى في كلامه بمعنى مع كقوله
 تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أي ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقاني لم
 يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف في هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تاويلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فغير في هذه
 بالمجرور بالاضافة وفي تلك بالتالية لا بالمجرور تنبيه على ذلك فلم يحتاج الى الاشارة ناعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عدم

تأبى والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولله المبحى الفتح في القرآن الامسوقا بان المفتوحة (قوله وكنتم اري زيد الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سالت عنه فاذا انه عبيد فن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا بدل الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه ما حذف الفاعل وأتىب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضا

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اما كن المفردات لا اماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع احوال) تقع بعدفاء الجزاء نحو (فانه غفور رحيم من قوله تعالى) (من عمل منكم سوءا فبجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعدفاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالتعقران والرجعة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرجعة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشرف فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثاني) ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراجه والمجموع والبعثة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بعتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المقابلة (قوله) وكنتم اري زيد كما قيل سيدا * (اذا انه عبيد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبيد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدأ محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لزممة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغ ففتحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبيد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع السكر الموضع (الثالث) ان تقع في موضع التعليل نحو (انه هو البر الرحيم من قوله تعالى) انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأنا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقدير افتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بياى فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (ليتك ان الحمد والتعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجلة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضع في شرح بياى سعاد والكسر اختيار أبى

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فاجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبنى للجهول غلب استعماله لم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصریح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملا جامى في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم لم يقل ومثله لييك باسقاط الضمير عطفًا على مثل وصل قلت المقصود ان لييك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يقيد الاول ومثل يقيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعى) قال الدنوشري ينظر ماوجه اختيار الشافعى الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعى انما اختار الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا يخالف بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثر يتبع على ما قال الخطاى كما نقله الامام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطاى الفتح رواية العامة اه وهو يقيدان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمرو ابن عباس ومأقاله صاحب الكشف من ان الكسر اختيار أبى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعي في شرح الكون من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد للثناء والظاهر ان جله لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم ان النووي وكثير من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله ان الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لمخصوصها ومن حيث ايهاه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهاه التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثير اما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم الا ان يقال الايهاه في الفتح أقوى للزوم التعليل اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعى على الاسنوى في نقله عن الزخشرى ان الشافعى رضى الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعى رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزخشرى أى لان أصحابه أدرى باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بيق انه يرد على ٢١٩ ما عبر به المصنف في شرح بانث سعاد

ان الدمامنى نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المعنى عن السعد أن جل الكلام على جله أولى من جملة على جلتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام في الامالى الملى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من الحج الاحسن عند المقسمين الثانى دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم تعلم ان الاخبار بالملزمة على العبادة لا يصح فى العبادة الماضية وانما يصح الوعد فى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

خليفة والفتح اختيار الشافعى قاله في الكشف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤية (أو تخلفى بربك العلى * انى أبو ذالك الصبي) يروى بكسر ان وفتحها (فالکسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تخلفى باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفردة وجواب القسم لا يكون الاجلة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا سيما اذا الاصل في الجواب أن يكون مذكورا لا مذكورا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكر اللام أولم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (فحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا قائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام فحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبوه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبر اعنها بقول والمقاتل) للقولين شخص (واحد نحو قولى انى أجد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فحجت فالقول على حقيقة من المصدرية أى قولى جدد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى انى أجد الله قاله الموضع في حواشيه على التسهيل ومن خذه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانه اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولو اتقى القول الاول فحجت) وجوبا (نحو على انى أجد الله) لا ما خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير على حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل في الحمد اذا لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيدا لان المحصول لا يكون أحد من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقنا اعتقاد زيدانه حق والجامع

لانه اذا بقى له شئ من الرضى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة له صومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتد كبر الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناطم والظاهر ووجه نسخة بعدها بتد كبر الضمير وهو عائد على أن الإشارة الى أن سبب الكسرة تأخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لو لا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف القرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملائكة والجن واعلم أن الحكم على الانسان بأنه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغو الا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة فى

أجدوه ولا يصح لانه ليس يعمل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذلك بالمعنى المصدري (قواه نحو ان لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجنس أن لا تجوع ولا تطعم ولا تعري ولا تضحي للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب في الآية جنسا خبر من هذا وذلك أن الجوع تعري الباطن من الغذاء والعري تعري الظاهر من الغشاء فأنس في الآية بين التعريين وكذلك الظاهر الباطن والضحي وهو الظهور للشمس حر الظاهر فأنس بالجمع بين التعريين اه وفي البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع في باب التوهم ان العلبي حكى في التمهة ان سيف الدولة بن جردان اعترض على المتنبي في قوله وقف وما في الموت شئ لواقف * كانت في جفن الردي وهوناشم تمريك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وتغرل باسم ٢٢٠ وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز

الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله صكاني لم أركب جواد اللذة ولم أبطن كاعبادات خلخال ولم اسب الزق الروي ولم أقل مخيل كرى كرة بعد افعال وتلاقوه تعالى مثل القريرين كالاعى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وأنك لا تطعمها فيها ولا تضحي وذكرا يبل على أنه توهم فيهما عدم الملاعة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعى والبصير والاصم والسميع لقصد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلى ومعاني وضاد بينهما يصح

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الآن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو اتبني القول الثاني او) وجد القولان ولكن (اختلف الفائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولي اني مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسها في المعنى فلا تحتاج لرابض ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورد المحنان والقول مورد اللسان (و) الثاني نحو (قولي ان زيد ايمحمد الله) فالكسر على ما قبله ولا يصح الفتح لقصد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولي جديدا لانه لا جديدي غير قائم بالمتكلم فكيف يستند المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقه بمقدور صالح للعطف عليه نحو ان لا تجوع فيها ولا تعري وأنك لا تطعمها فيها ولا تضحي قرأنا نافع وأبو بكر بالكسر) في وانك لا تطعمها (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظم واجتزأ بقوله صالح للعطف عليه ن نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي مالا وفضل عمري وفيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية فنحورض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة ألا الاستفهامية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة فنحورضت أمورك حتى انك فاضل) حتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جربها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجرح عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجرح فادخل الجار عليها وأما فتحها في النصب فللعطفها على المقول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهزلة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل قال كسر على أنها) أي أما (حرف استفهام) فتكون حرفا واحدا (منزلة ألا) الاستفهامية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على أنها) مركبة من هزلة الاستفهام وما العامة بمعنى شئ وصار بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهزلة على حقها على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضع في الحواشي (وهو قليل) فالهزلة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما

السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تطعمها لوجب أن يقال وأنك لا تعري فيها ولا تضحي والتضحي البروز للشمس بغير سترة معناه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعري وفي نظم الآية ضم نبي العري لنبي الجوع لتطمئن النفس بسدا للجوع وستر العورة للذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبها الجملة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الكل على الشرب أو جبت البلاغة فاخذت التلماعن الجوع وتقدمه على التضحي لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخذ كذا التضحي كما تأخذ كذا العري عن الجوع لان التضحي من جنس العري والظمان من جنس الجوع وانما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضحي مشروط بان البروز للشمس وقت الضحي والانتقال من الاخص الى الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهزلة للاستفهام الخ) قال الدوشيري هذا بظاهره ينافي قوله أولا

انتصب

والفتح على انهما مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحد الغني عن رجه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكامتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري ينظر ما عراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لانافية للجنس وجزم اسمه او هو مبني على الفتح والمعنى لا بد من الايمان وقوله لا تنك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال القراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثيرا استعملها حتى صارت بمنزلة حقان قول لاجرم لا تنك (فصل) * (قوله وتسمى اللام المرحلة) وانما لم ترحل في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وتوسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

كونه ما معنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكره الا ان يقال مدار اللفظ على تكرير اللفظ بعينه او مرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقاني احتري بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكن ما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض في ذلك الشمني بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المعنى والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد حينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة في قولك

انتصب عليها حق في قوله
أحقا ان جبرتنا استقلوا * فنيئنا ونيتهم فريق
تقديره في حق وقد جاء صرحا في قوله * في حق مواساقي أخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيمويه والجمهور فهي بمنزلة ما في ومن آياته أنك ترى الأرض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلة ما في أولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيمويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعاله عند المبرد وابن مالك وورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم) والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح عند سيمويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد وورده القراء بان لا تزداد في أول الكلام وعمله في المعنى بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تقييد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجزم عند سيمويه معنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن مما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيمويه حكاه في المعنى عن قطرب (و) الفتح (عند القراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لرجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن القراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه القراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليهين فيقول لاجرم لا تنك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك ذاهب بكسر ان واقتصر الناطم من ذلك على قوله
بعد اذا جاءه أو قسم * لالام بعده بوجهين نهي
مع تلاؤفا للجزا وذا يطرده * في نحو خير القول اني أحد
(فصل) وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيد القائم وتسمى اللام المرحلة والمرحلة بالقاف والقاف والقاف بنونهم يقولون زحلولة بالقاف وأهل اللغة زحلولة بالقاف سميت بذلك لان أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلولة اللام دون ان لتلاية تقدم

جاء القوم نسبة إلى الهجاء إلى القول وكلهم قدأ كذلك يعني أن الهجاء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا قائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المعنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور للنكر والمنكر لما كان المؤكد بالفتح عنده فكانه سابق والتأكيد ليس في الابتداء ووردنا على ان السكاكي ادعى ان سبب افتدائها المحصر ان التأكيد دوما كذلك فاجتمع تأكيدان فافتدت المحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين تأكيدين أو ياتو كيد للنسبة كافي قراءة الألباء السجودوا ان قلنا ان باليست داخله على منادى فانه قد اجتمع فيه اذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني واورده عليه أيضا نحو سوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقدم اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب ٢ قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي يابدينها وتحرر هذه العبارة

من ذلك الشئ بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيدة وتقديم وتأخير (قوله لتلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصاله والاخا له صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلها للام) أي الأعلى ما قاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيد اوجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا هو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا في المانع كون ما بعده حجة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينهما وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

أي كون القصص اسما بخلاف نحن نعم لا يدخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لام سواء على لام تشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفى الاستواء لا يلزم منه نفى المشابهة فنقيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفى المشابهة أولا فانه يلزم منه نفى الاستواء لا يلزم منه نفى المشابهة فنقيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفى المشابهة أولا فانه يلزم منه نفى الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لتلا يتوالى حرفا تو كيد)

معه ولها عليها وانما ندع ان الاصل ان لزيد اقام لتلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك لي علم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك اعلى خلق عظيم) وان زيد عندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحن ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لدينا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث العكلى (واعلم ان تسليمنا وترك * للام تشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المتني وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المتني ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا يغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخو سواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه من غير اعن اثنين (و) بخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لتلا يتوالى حرفا تو كيد ولا اذا كان متغيا لتلا يجمع بين متماثلين في نحو لم وان ولما ولا وحل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيد النعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيد (لعمري أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجماد كالا اسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بعينه

الثاني

نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك فنحو انه على رجعه لقادر (قوله لتلا يتوالى حرفا تو كيد) أي ان واللام (قوله لتلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته ان الفراء يقول ان نعم فعل وفي الشذور انه يقول ان نعم ويثبش اسمان (قوله مما بدل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما بدل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المعنى في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجمادة مما بدل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسي على خلافه وجه كون عسي للانشاء ليس المراد الاخبار عن ترجيح سابق

(قوله والفرق لائح) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلاف في اسميتها بخلاف عسي فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسي وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا اشارة لقول ابن مالك وقد تليها مع قدح الخ لكن هذا لا يقيدهم بالفرق بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا فالفعل من لعسي أن يقوم ونعم الرجل للنشأ وزمن وقوعه على فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجاهل بخوان زيد العبي ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجاهل للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعالجه بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المعنى) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المعنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف تحفظه يحفظه الشارح مقويا بالحفظه فالجواب ان الظاهر من خبره بذلك انه اطلع عليه من ذكره فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله حتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تتعلق لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معموليه اسادة مسد

رفع خبر لان وهي مع معموليه اسادة مسد المقبولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا ان اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المنكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيسره للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط

الثاني والفرق لائح) وأجاز الجمهور ان زيد التقدم لشبه الماضي المقرون بقدر المضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبهه بالاسم ومشابهة المشابهة (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء بخلاف صاحب الترشيع) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزفي بنعير معجزة مقتوحة وزاى سا كنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيد القام بدون قد ظاهرة (في العرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصري والكوفي) اتفاقا (على منعها ان قدوت) اللام (للا ابتداء) لا للقسم (والذي تحفظه) نحن وهو المنقول في المعنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشام) الضرير من الكوفيين (أجازها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم حتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم أو الصواب عند الكسائي وهشام الكبير اه كلام المعنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بئله الكسائي ويشترط في الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الاثير (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تنمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط) أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيد العمر اضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيد عمره يومئذ تخير وقد تدخل عليها مع احكي الكسائي والقرء من كلام العرب اني ابي محمد الله لصالح وذلك قليل أجازها المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما تمت دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدور ما أمكن (و) (بخلاف) (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الاثمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وقرئ ابن ولاد

في الخبر) قال بعض الفضلاء والترقي الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتأتى اذا تخير في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يوجب من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الجمع وحينئذ فنقل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر به خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا ان تاته ياتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتثنية على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف فتبينها على الاعتراض على ابن الناطم لانه شرط لدخولها على الخبر ان لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازها المبرد الخ) قضيتها ان خلاف المبرد والزمج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع بدخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو معمولاً له نحو ان زيد القيام قائما وان زيدا احسانا نورا فهو مندرج في عموم قولهم انما تدخل على معمول الخبر وينبغي ان

يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الأسماء قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينهما وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرقان التمييز كالحال بناء على الأصح عند ابن مالك أنه لا يجوز نيابة عن الفاعل (قول وزيدا أجله أحرز) مثل المثالين لأن الأول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لأنه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف في نحو كنت أنت الرقيب لأن الضمير لا ينعيت ولعل المراد أن ما ذكر أصل وضعه وقال في المعنى أن التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لأنه اسم في المعنى) بيانه أن هو في ٢٢٤ قوله تعالى أن هذا هو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم أن وقس عليه لكن يرد أن هذا

أنما يظهر لو كان اسم أن في مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام في اسم أن أنما تدخل إذا تقدم عليه الخبر وأبعد بعيد أن يعطى حكم شيء مطلقا لكونه في معنى شيء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشيء لا يقيد فليتامل (قوله ولا التفتات لمن يحجز تقديمه الخ) إذا الحق أنه لا يتقدم على المبتدأ وقال الدوشري قوله ولا التفتات الخ يحتاج إلى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح أنه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع أن شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه أن كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد أن المكسورة دليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ما ذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شيء نعم أن أجاز أحدان هو لقائم زيدا يحتاج إلى الرفع فتدبر (قوله لأن ضمير الفصل لا محل له من

بينه وبين الطرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الطرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينهما وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو أن زيدا الطعام ما كول (و) بخلاف (أن زيدا عمر اضرب) لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاحقش) من البصريين والقراء من الكوفيين (في هذه) المسئلة الأخيرة وحجتهم أن المانع أنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فأما المفعول فاسم وحجة المانع أن دخول اللام على المفعول فرع دخوله على العامل فكيف يتفرع عن غير أصل قال الموضع في الحواشي وينبغي أن يجري خلاف في أن زيدا طعامك قدأ كل فإن خطابا يمنع دخول اللام على قدو بعد القول عندي قول الاحقش والقراء دليل إجازة البصريين زيدا عمر وضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فجازوا تقديم المفعول وأن لم يحجزوا تقديم العامل لأن المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذا هنا (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد أن (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر أمان عن الخبر نحو أن في ذلك لعبرة أو عن معموله) أي الخبر إذا كان المفعول ظرفا نحو أن عندك زيدا مقيم أو جارا أو مجرورا (نحو أن في الدار زيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر أن على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا منعه ابن عقيل في أول باب أن فقال لا يجوز أن يقال أن بك زيدا وأنت وان عندك زيدا جالس ثم قال وأجاز به بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمدا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لأنه يفصل بين الخبر والنعت وإنما دخله اللام لأنه مقول للخبر لرفعته توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفتات لمن يحجز تقديمه مع الخبر فهو القائم زيد على أن الأصل زيدا هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر وأما أصله المبتدأ والخبر (نحو أن هذا هو القصص الحق) هذا إذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ أو ما بعد خبره والخبر خبره فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الأعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد أن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصفا مجرودا من قدو إلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو أني لوزر
ولا يلى ذى اللام ما قصد نفيا * ولأمن الأفعال ما كر ضيا
وقصد إليهم مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا
والثاني الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير
الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

الأعراب) قال الدماميني هذا مشكل من جهة أن الاسم الواقع في التوكيد لا بد له من أعراب قال ولا يدفع هذا التنظير فصل باسماء الأفعال بل ما ورد على الأول رد على الثاني وكذا القول في أل الموصولة انتهى أي لأن المصنف في المعنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضي أنها لا محل لها وفيه وقفة لأنهم قالوا ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا أن لها أعرابا لما ظهر (قوله والحاصل أن لام الابتداء الخ) قال الدوشري ولا تدخل على غير ما ذكر إلا في ضرورة هكذا قالوا أنكم صرخوا فيما يأتي في بحث أن المكسورة المحققة أن اللام التي بعدها متداها هي لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخلة على خبر المبتدأ في نحو أن زيدا القائم

فالأوجب تقييد إطلاقهم هنا بما قالوه هناك فليشتمل * (فصل) * (قوله من الجمل ٢٢٥ الأسمية) قال الدنوشري إنما قيد بذلك

لأن الكيف يقتضي أنه
لولا الكاف لعمل العامل
عمله وذلك إنما يتحقق في
الأسمية والظاهر من
عبارتهم أنها كاف متطلقة
(قوله فمثال الخ) قال
الدنوشري تقديره فيه
نظير أديب ير التقدير
فمثال ان وان مثل قل الخ
وهذا كما ترى يكاد ان
يكون لا معنى له فتأمل
(قوله ولكن ما يقضي)
قال الدنوشري ينظر ما
المانع من كون ما في قوله
ولكن ما موصولا حرفيا
ويكون المصدر المبتدأ
بمعنى اسم المفعول (قوله
ويجوز أفعالها) قال في
الزرقاني أي وعلى الأعمال
فيجوز ليتها زيدا ألقاه
ويمنع على ضمها فعل
على شريطة التفسير لأن
ذلك يخرجها عن
الاختصاص الاعتدال
أي الربيع فظاهر (قوله
وحذف صدر الصلة الخ)
فيه رد على قوله في المعنى
ان احتمال كون ما موصولة
ضعيف لحذف الضمير
المرفوع في صلة غير أي
مع عدم طول الصلة
وسهل ذلك تضمنه بقاء
الأعمال (قوله يحتمل
أوله الأفعال) قال الزرقاني
أي من شرعت الدواب

(فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الحرف) المتقدمة (الاعسي ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل
بان وان وكان وليكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الأسمية (وتهيئها
للدخول على الجمل) الفعلية قال في المعنى وتسمى ما الكافة العمل والنصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة
فمثال ان وان (فحقول انما هو حي الى انما الحكم الواحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي
الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله
* لعلمنا أضاعت لك النار الحجار المقيدا * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لخدمته * (بخلاف
قوله) فوالله ما فارقتمكم قال يا لکم * (ولكن ما يقضي فسوف يكون)

فاسم موصول لازمة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها
ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في
الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد
والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الحرف لزوال اختصاصها (الا لیت فتبقى على اختصاصها) بالجمل
الأسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وظاهر القزويني فانها ما أجاز اليتها قام زيد (ويجوز أفعالها)
استعملها بالاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (أعمالها) جملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو
النابعة الذبياني (قالت أليتها هذا الحمام لنا) * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروي برفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال والنصب على الأعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب
الأعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام
نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل
هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام شرع واد التمد
فسيبويه قال قوله كما ذكرت * تسع وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعحت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحى وهى زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان
لها قطعة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلي فقالت

ليت الحمام لي * الى حمامتي ونصفه قد به * ثم الحمام مية

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا
ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شرع وشرع يحتمل أوله الأعجم والاهمال
وبصفة الافراد وهو واردوا التمد بفتح المثناة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد (وندر
الأعمال في انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيدا والاختفاء والكسائي عن العرب سمعا (وهل يمنع
قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهى أن المفتوحة وكان
ولعل ولكن وقوفامع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاختفاء (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما
(مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة فاذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزنجشري وابن مالك
(أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطم ان لعل
ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقرينها من ليت لان
الكلام مع ما ارغبر خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل * أعمالها وقد بقي العمل

(٢٩ تصريح ل)

في المساء شرع شرعا وشرعوا دخالت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا
الثاني أمدخ في حدة البصر وأبلغ في أصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله ان الربيع الخ) قال الدوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر القصول الثلاثة مع ان التشبيهه أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالرياح مطر فيه يكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرحى والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكروا غيرهم في ذلك منعوا ولا حاجة والاصل الجواز اذا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيد استحسنهما شماء لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئية نحو لا غلام رجل في الدار الا زيدا انتهى وقوله والاصل الجواز اذا فارق يخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسئلة كانت سبب عي الأهل لم سأل به بعض فحاشا عصره لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتسكف الجواب وكان أرمدا فتزل المسألة عينية انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل الارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحرق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن جملة على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا ينفذ ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى منه في قوله انا لانضيق أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا لظاهر افعاله على وجه لم يشد لا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبوت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا التأييد بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم ان الزائل بالنسخ وانه لا يتأني بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف

المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله ان الزيد استحسنهما

(فصل) يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجي الخبر وبعده كقوله (وهو روضة

(ان الربيع الجود والخريف) يدأبى العباس والصيوف)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجي الخبر وهو يدأبى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجي الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالذال المطر الغزير وروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالرياح والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابي العباس السقاح أول الخلقاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيهه بذي بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيوف وحقيقة التشبيه أن تقول يدأبى العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل اسماء هذه الاحرف (بشرطين

شما الله ما هل يازم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبي الذي هو الخبر وهذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة مذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على المعطف فاما ان تأتي للمعطوف بالخبر فظاهر ان نحو ان زيدا قائم وعمر وكذا أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولغاؤل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمر المعطوف على محل زيد وله خبره قدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا انتفاء الفساد الا في بيانه قريبا حينئذ اما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعلا لنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لا يحيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذهب أحدها انه مرفوع بالاستدعاء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما علمت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشي من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوف ومثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالاستدعاء والخبر محذوف أو اعتقد انه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما علمت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

فما إلى هذا المذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لانه ما تقدم عليه انا بحرف العطف مكانه ولم يقدر واذا كان الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعووض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده في اللفظ الا مفردا انتهى وهو يخالف ما قاله الرضى ووافق ما قاله شيخنا بقوله ولما قل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليقه فتأمل ثم عرضت قولي مراد الرضى الخ على شيخنا الجبرقي فوافق عليه وقول ابي حيان ولم يقدر واذا كان الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير المذكور بدليل في اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله انا بحرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتامل (تنبيه) يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما في المعنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يحز في أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كان وليت ولعل لا يغيرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر ان تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة لا يمنع أي جملة كانت الا ان يقال انها تغير الجملة انشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتامل (قوله بل على انه مبتدأ الخ) قال اللقاني برده انه لو كان صحيحا لم يختص بالحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير اهل المعاني ولتعين ان الجملة اذا قدمت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة اذا المعطوف لا يتقدم فليتامل انتهى وياتي في كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء وياتي ما فيه للشهاب ثم هو ليس بخائر عند اهل المعاني اتفاقا ولا مطلقا كما ياتي في المعنى وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أوليكن (مما لا يغير معنى الجملة) (شخوات الله برى من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو برى (وقوله) فن يلم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجبية ولاب) فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله) وما قصرت في التسمية خولة * (ولكن عبي الطيب الاصل والخال) فعطف الخال على محل عبي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا

والمحقق بان لکن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود الخبر زاي الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برى عوا الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مفعول (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفعول على مفعول سواه معطوف على الضمير المستتر في برى أي برى وهو ورسوله لوجود الفصل بالمجرور والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصيغة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالماضي اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرفع) محل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنع عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود الرفع محل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان أو أن وليكن والعامل اللفظي يطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فباوجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أوليكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

بالحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما اشار اليه الشارح وقوله ولتعين ان الجملة الخ مبني على ما نقله يد عن الرضى لا على ما قاله المصنف وياتي عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال ان وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما افتاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فباوجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك بهر محانم أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمي واقول لا يخفى ما فيه اما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بان سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسمين ان خبرها الا ان يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

الجل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجل فلانه انما يأتي على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمل انتهى وأقول بقي انه بردي على قوله فلتلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلتلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدلت بها الكسائي والقراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك كما يأتي عن اللقاني الإشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الآن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلم يشترط المحققون ما شرطوه لافضي الى جعل ذلك منها قويا وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلتلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا يلزم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير

الخ) قال الدنوشي قال السيد عبد الله في شرح لب الباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد الفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان وليكن وان قبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله القراء (قوله تمسكنا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني كيف يتمسك به القراء وهو يدل على تقييد ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسبباتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بالسنن وهم المتأفقون والوجهان في تأييد الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد بأهل الكتاب آمنوا بجملة أي بامن بمومي وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوا والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فن يك أمسي الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت مقامه تقديره من يكس بالمدينة فليس فاني لا أمسي بها لاني غير عازم على الارتفاع وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل ان يكون كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما عرابه تقديره يري على ما قدمه

الخ) قال الدنوشي قال السيد عبد الله في شرح لب الباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد الفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان وليكن وان قبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه

لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله القراء (قوله تمسكنا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني كيف يتمسك به القراء وهو يدل على تقييد ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسبباتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بالسنن وهم المتأفقون والوجهان في تأييد الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد بأهل الكتاب آمنوا بجملة أي بامن بمومي وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوا والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فن يك أمسي الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت مقامه تقديره من يكس بالمدينة فليس فاني لا أمسي بها لاني غير عازم على الارتفاع وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل ان يكون كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما عرابه تقديره يري على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه إيحاء إلى أن التعبير بـ **تخلف** الأعراب أنسب به عليه لئلا يقال هذا، العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ تظهر التخالف ثم إنه سكت عما يقول القراء في مثل قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الأعراب ولعله يلتجئ إلى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانست سعاد وأعلم أن ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة أنه يحيز أن القى وزيد ذاهبان برفع ز يدل على عدم التخالف اللفظي فإن أعراب الاسم خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والقراء لأن الرفع للخبر عندهما في باب أن هو رافعه في باب المبتدأ إلا أنه مشكل أما على القول بالرفع وهو المشهور وعن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب أن كما نقله الشاطبي عنهم فلا يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا تواردا عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فاهربا منه وقعاقية (و) ما تمسك به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابثون محذوف (أي والصابثون) والنصاري (كذلك) والاصل والله أعلم أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابثون والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابثون وخبران محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وإن لم تبوحا باهوى دنقان)

محذوف خبران لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنق أي مريض وأنتما دنقان والتوجيه الأول أجود لأن المحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (وبتعيين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فاني وقيارها الغريب) والاصل فاني لغريب وقيارها غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو المحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا أن قدرت زائدة مثلها في قوله أم الحليس لعجوز شهر به) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني بصير التقدير فاني غريب وقيارها غريب (و) بتعيين التوجيه (الثاني) وهو المحذف من الأول (في قوله تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع والتقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لأنها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (إلا أن قدرت) الواو والتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فاتها التعظيم الواحد فخطاب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الأول أيضا بصير التقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قالت أجاب عنه

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللغاني لا يخفى أن الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من التبعية مكان الأولى ما في الرضى من أن الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال إن الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وإنما جاز ذلك كما جاز جعت وفخشاغية ونميمة (قوله وتعين التوجيه الأول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي فهو غريب تأمل (قوله فاتها التعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر إذ لم يسمع أنافئون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المعنى (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني إنها بتركة تكرير الفعل أي أرجحي أرجحي

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن اللفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذا رجة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا صحة له بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع تواردها على معنيتين على معمول واحد تام (قوله على ان الاصل وانت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرج على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلا استدعائه ان المقدرا ما كذا لفظا محله معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعدو أمامي فجملة وانت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادروا ما الحذف من الاول فلا استدعائه ثمنى انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليمنى وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان التمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وياتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا يخرج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لردهم ٢٣٠ ما قلناه به يلزم عليه انه ثمنى في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها أنيس

في المعنى فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الأتقيين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو أنت وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيد او عمرو في الدار فإجازة باتفاق قاله الموضع في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط القراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان او أن أول لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج (باليتمى وأنت يا ليس * في بلد ليس بها أنيس) فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو يا المتكلم وليس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره (ان الاصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا يخرج ابن مالك وهو على ندور أو فإجازة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو عن نص على ذلك فقال في باب الحال * ونذكر * نحو سعيد مستقر في هجر * وشرحه الموضع بقوله يجوز بقوله توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فإنا مبتدأ وأنت منطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد حذف أنا اه (فصل * تخفف ان المكسورة لتقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها الزوال اختصاصها بنحو وان كل لما جميعا يينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أى مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعتهم وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

والمراد خلافه لا اناسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا أن يقال قدم ضرورة (قوله) وأبعد منه قول بعضهم الخ لان فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني ان قات هل يجوز في المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضى ومنع أبو على في المكسورة المحذوفة المهملة من تقدير ضمير شان

بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضى المهملة أى بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو على هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديد هاء فمضى معنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر موطن لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشري سؤال في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جارية صاحبها واستشكاوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنتين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملائمة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارية فاضافة باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فإذا اتاه ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فإقاله الزمخشري مشكلا لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تشديد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو نعتاه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

واليه

ما قاله الدوشري هو معنى كلام القدر ومجيء الخبر موطناً لمرشائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعماله) قال الدوشري فان قلت لم قل العمل
 هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم

٢٣١

واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلاهما يوفيهما) ربك أعملهم في قراءتنا
 وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقلية وكلا اسمها واللام في لسا لام الابتداء وما موصولة
 خبر ان وليوفيهما جواب لقسم محذوف وجلة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلاهما يوفيهما والله
 ليوفيهما وقيل ما تكره موصوفة وجلة القسم وجوابه صلة مسددة الصفة والتقدير وان كلاهما يوفيهما
 عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد قائم بتخفيف ان
 ورفع زيد فلو لا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما احيى باللام ارتفع التوهم (و) هذه
 اللام (قد تعني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفي (نحو ان زيد ان يقوم) ومنه
 ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة فيجب حينئذ ترك اللام كما في المعنى لان الخبر المنفي لا تدخل عليه
 لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو
 الطرماح واسمه المحكم بن حكيم أنا ابن أبيه الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن)
 ولو قال لكانت باللام لمجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا متع وأبأن جمع آب
 كقضاء جمع قاض من أبي اذا امتنع والضم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للاحى
 والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراد معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقلية (فعل) فشرطه أن يكون ناسخاً ورعاً فحذف شرط النسخ
 كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج
 بذلك مادام ولا فرق في النسخ بين الماضي والمضارع لأنه (كثير كونه مضارعاً ناسخاً وان يكاد
 الذين كقر واليرلقونك) بابصارهم (وان نظمت لمن الكاذبين وأكثرت منه) أى من المضارع (كونه
 ماضياً ناسخاً ونحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لغاسقين) وقد دخل اللام حينئذ
 على الجزاء الثاني من معمولي النسخ أما دخول ان على النسخ فلا لها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ
 والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لثلاث
 تقارب محلها بالكلية ألا ترى أنهم اذا دخلت على النسخ كان مقتضاها موفراً عليهم اذا الجز أن مذكور ان
 بعده مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي النسخ فكما دخل على خبرها لانك اذا قلت
 ان كان زيد قائماً فعنده ان زيد قائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظاً ومعنى
 فقد صدوا به بتخفيفها أن يدخلوها على مشابهاها ويقاس على النوعين اتفاقاً ولا يميز جمهور البصريين
 دخولها على غير النسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضياً غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة
 بنت زيد العدو يقابنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمر بن جوء وزقاتل الزبير بن العوام يوم
 الجمل (شلت يمينك ان قلت مسلماً) * حلت عليك عقوبة المعتمد

فادخلت ان المخففة على قلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها
 أخباراً ومعناه الدعا وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أى على ان قلت مسلماً (ان قام لا ما وان تعد زيد
 خلافاً للاخفش) فانه أجازته كما قاله في المعنى وزاد هنا (والقوفيين) وهو يوههم انهم يميزون تخفيف ان
 المكسورة ويدخلونها على نحو قام وتعدو ذلك مخالف لقراءتهم فانهم لا يميزون تخفيف ان المكسورة

الا ثبات بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لمجاز) قال الدوشري يرده ما مر أنها
 لا تدخل على الماضي الا بعد خلافاً للاخفش ولشام فانه يجوز عندهما ما ضمها رقد والجوهر ويردها

مع ان العلة في الموضوعين
 زوال اختصاص قلت
 يمكن أن يقال ان الزوال
 هناك أقوى لكونه بواسطة
 أمر أجنبي عنها وهو
 ما بخلافه هنا فانه بواسطة
 اسقاط بعضها ابن قاسم
 (قوله وما موصولة) قال
 الدوشري وذكر الرضى
 ان ما زائدة أى بها فاصلة
 بين لام الابتداء ولام القسم
 (قوله سدت مسد الصفة)
 قال الدوشري يقتضى ان
 ذلك ليس صفة وليس
 كذلك الا أن يقال المراد
 بالصفة في كلامهم المفردة
 (قوله وتلزم لام الابتداء
 بعد المهمة) قال الدوشري
 واذا علمت لا تلزم اللام
 قيل لعدم اللبس وهذا
 غير ظاهر من خفاء اعراب
 الاسم انتهى ويؤيد
 قول بعضهم مثل المهمة
 العامة اذا خفي اعراب
 الاسم بان كان مبنياً أو
 مقصوداً (قوله نحو وان
 زيد ان يقوم) ظاهره ان
 القرينة هنا لفظية لا غير
 وقال اللقاني ينبغي ان
 يراد بان في هذا المثال
 النفي لوجوده في الخبر اذ لو
 أريد به نفي النفي لمجيء
 بالاثبات انتهى وحاصله
 ان فيه قرينة معنوية
 لكن قد يمنع ما قاله بان

اللهم الآن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح اب الباب السيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فعمل النقل عنهم - مختلف (قوله ولا راجعاً الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر * (فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري القاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها)

قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ بعض مقصود به الماضي والامر والمكسورة لا تشبهه الا الامر كجد وفرق الرضي بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مضربة بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كاتبها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد كان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءة نافع

ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان ابستم لقليل احكامها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يخالف به ان جاء مخاطباً قد دخلت على الماضي غير الناسخ (وأندرم منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) بان يكون مضارعاً غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (قوله ان يزنك لنفسك وان يشينك ليه) ولا يقاس عليه اتفاقاً والحاصل ان اللام بعد ان المحققة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد ان يقوم والثالث نحو ان زيداً قائماً بالاعمال ومذكره من ان اللام لا ابتداء قال به سيبويه والاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غير اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الاصل ولا راجعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلماً وأجيب بان الفعل والقاعل بمنزلة الشيء الواحد هو - ما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلماء - نزلة ان قتلته لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الذي كان خبراً في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولاً ظاهراً كان أو مضمراً منفصلاً كما مر فان اجتمع القاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميراً متصلاً فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام لا ابتداء كمرت ان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقاً أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخاً فلا * تلقية غالباً بان دي موصلاً

* (فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) * وجوباً ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً) لا مظهراً (محدوفاً) لا مذكوراً سواء كان للسان أم لاهة دابن مالك لان ان المكسورة ثبتت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد روى اعمالها في المضمرة لئلا ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا انه لا يكون الا للسان (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوباً تحت عمر وذى الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وأنت هناك تكون الشمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكوراً والربيع ربيعان ربيع الشهر ووربيع الازمة فربيع الشهر شهران بعد صفر ووربيع الازمة ربيعان أو هما ما يأتي فيه النور والكاهن والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمة والغيث الكلا أو المطر والمريع اما يقتض الميم ان جعل الغيث اسماً للكلا أي خضيب واما بضمها ان جعل اسماً للمطر يقال مع الوادي وأمره المطر والشمال بكسر الشاء المثناة الغيث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتغالها على المسند والمُسند اليه بمحاذقة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفواصل) من القواصل الآتية امامع الاسمية فلانه جي بعد ان باسم وخبر كما جي بهما بعد المثقلة العامة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبّهه بالجامد في عدم التصرف ف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وأخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان يورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قواه وهو الصحيح) قضيته ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المعنى في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعدم الاول خبر ان وضمير الشأن ثم قال وينبغي ان يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبر ان المنة وحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقواه تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ ان غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاء الله خير اقيم من فتح الهمة اذ لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شأن ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدروا الخامسة انها او اما انك (قوله ويجب الفصل في غيرهن الخ) فان الاتفاق ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور اجيب بانه التمييز بين المصدرية والخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية فولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا ولا التي فعلها جامدا ودعا لم يحتاج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتج الى فاصل بالسين اوسوف او قد قال الرضي او يحرف نفي نحو علمت ان لم يقوم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شي اضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لوبل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وعن مخرج ما ايضا بن مالك (قوله اولئلا يلبس الخ) قد يستدل بان الفصل ارفع الالباس لا للتعويض بل لزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت اهملت تلبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض ٢٣٣ هناك مع حذف احدا النونين والاسم لكن كون الفصل

لرفع الالباس لا يخلو عن نظر كما ياتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكاف في تأويله فانه قد ينازع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف احدي النونين والاسم وغاية الامر انه في الاسم

تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ليكون عوضا عما حذف فوام انه وهو احد النونين والاسم اولئلا يلبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقدر) لانها تقرب الماضي من الحال (نحو ونعلم ان قد صدقنا أو تنفيس نحو علم ان سيكون أو نفي بلا أولن أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسب ان لا قام زيد ومثال لن (أحسب ان لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أحسب ان ليره أحد أو نحو) وان لو استقاموا (ان لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل امام ثبت أو متني وكل منهما اما ماض أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمتني ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أولم أو لا أو ما لوفاتها في الامتناع شبهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تر كه) أي الفصل بواحد منها (قوله

علموا ان يؤملون) بخاد لرا * قبل ان يسألوا باعظم سؤال والقياس علموا ان أسئؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقواه تعالى قال قد أو تيت سؤلك يا موسى أي قد

(٣٠ تصرح ل) جي بعدها باسم وخبر كما يجابهما بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا لا كثيرا يتخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذ التغيير ان موجودا بالنسبة لما لم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الامر انها مجالا على الاسم لشبههما له في الوجود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان لا نسب مجازا لما سلف ان يقول ولما لم يسد شي مسدا الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبههما له في الوجود (قوله أو نفي بلا) قال الدتوشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد الخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لابين المصدرية والفعل لانها اكثر دورا في ساق الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد الخففة فان كانت الخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما شيان لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز ان تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فصدية بالخففة اما ان لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غير ما تأكيد دفع الالباس وقال الزرقاني قوله لئلا يلبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيدان لا الداخلة بعد الخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحذر

المقام * (فصل) * (قوله في معنى اعمالها) أي وجوبها (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللغوي ظاهر الاشارة على جواز الثبوت
 عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اهـ (قوله أي كأن مكانها) قال الدونشري أي في مكانها من عكس التشبيه
 للباينة أي انها جارية جدا فاذا دخلت في مكان فكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدونشري
 يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدأ وتعطو خبره والحكمة خبران ويلزم على ذلك الابتداء بالذكرة من غير
 مسوغ (قوله شجر العضاء) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال في المصباح العضاء ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن) قال

الدونشري لا يتعين ذلك
 بل يجوز رجوع الضمير
 للوجه أو المصدر (تنبيه)
 لم يتعرض المصنف تبعا
 للنظم في هذا الباب
 لجواز حذف الخبر ولا غيره
 مما ذكره في باب كان
 ويتصور الحذف هنا
 على سبعة أوجه باب كان
 وان لم يتعرضوا هناك
 لها كلها لان المحذوف
 اما الاداة أو الاسم أو الخبر
 أو اثبات منها أو الثلاثة
 ثم ذلك اما جاز أو واجب
 فتصير الصور أربعة عشر
 وتفصيل أحوالها في
 الجواز وعدمه وبيان ما
 سمع من كلام العرب
 منه وما لم يسمع مما لم أر من
 حام حوله وقد نصوا على
 حذف الخبر كثيرا وان
 سبوا به عقده بابا فقام
 باب ان ما لا وان ولذا قال
 الشنواني في حواشي المتن
 لم ينصوا على عمل هذه
 الحروف محذوفة والمتبادر
 منه ان المراد حذفها اما

أو ثبت مسئولا (ولم يذكر لو في القواعد الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم
 وان تحذف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
 وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصرفه محتجا
 فالاحسن الفصل بقدر ونفي او * تنقيس اولو وقليل ذكر لو

وقول ابن الناطم ان الفصل بها (أي بلو) قليل وهم) يفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضع
 وقع له القسمة التي فيها ورعما فصلت بلو فاعترض عليها والافالذي قاله ابن الناطم في شرح النظم في
 غالب النسخ ما نصه وأثر النحويين لم يذكر والفصل بين ان المحففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار
 الناطم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضع فليست
 * (فصل) * وتحذف كأن في معنى أيضا اعمالها) استصحب بالاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
 خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناطم بقوله

ونحفت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا يضاروي

(كقوله) وهو روية (كأن ورديه رشاء خلب) فوردييه وهما عرقان في الرقية اسم كان ورشاء بكسر
 الراء والمخبرها وهو مفرد لامتنى وصحح الصغاني انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الخبل والخلب بضم
 الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخاب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باغث بالوحدة
 فالمعجمة فالملثثة ابن صريم بالتصغير الشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو أرقم بن علياء وقال
 صاحب المقدم هو علياء بن أرقم الشكري يذكر امرأته وعملها

ويوما توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بروي بالرفع) ظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أي كأنها) ظبية (و) بروي (بالنصب) ظبية
 (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و) بروي (بالجر) ظبية (على ان
 الاصل كظبية وزيدان بينهما) أي بين الكاف ومجرورها وعليه من فحمة تعطو وصفة لظبية والموافاة
 الاثبات والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسم وهو الحسن يقال
 فلان قسم الوجه ومقسم أوجه أي حسنه وتعطو أي تتناول وعداه بالي لتضمنه معنى عيل والوارق اسم
 فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق أي صار ذا ورق وروي ناصر السلم والنصرة الحسن والبهجة والسلم
 بفتح تين شجر العضاء له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليقه
 في ان المحففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أي كأنه وهذا البيت رواه

وحدوها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدماميني انه قال في أين شر كائي الذين كتم ترعمون ان التقدير سيمويه
 ترعمون أنهم شر كائي وأقول ليس في ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف في المعنى
 وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياقي في أول باب الاستثناء ان الكسائي ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام
 القوم الا زيدا الا ان زيد لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وطلان العمل ورفع الاسم كما في أختها الساكنة
 النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان في الارتشاف في الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المباركة
 اليزيدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضيهار ان دلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

خبرهم زيد اه وفيه نص على اضممار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السقاقي عن أبي البقاء ردها بان لا تضمم وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عام لمن انه بعيد * (هذا باب لا العامة عمل ان) * (قوله وأفردت بياب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخل في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها المخالفة لما في بعض الاحكام (قوله فلا انا كيد النفي) كذا قال الناطم وتعقب بان يجوز زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طريقه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية

سببويه هكذا وروا غير وهو صدر مشرق النحر والمغني على الاول رب وجه يلوح لونه وتديا صاحبه كحقيق في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلا على الحر * بفتح ذورها كان قد ألما

فصل بين كان وألما بقدر المول الفرع يقال حاله الامر يهول اذا أفرعه وظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمخذور من المخذر وهو ما يخاف منه والماض من الالمام وهو انزول يقال ألم به امر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليما بن لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاختف جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسجد من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص * (هذا باب لا العامة عمل ان المشددة) *

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كاذبة ما كانت لان كل من برأته فقد نقيت عنه شيا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعدمها بالتخصيص وتسمى النافية للجنس وأفردت بياب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمسايتها لاسم من أربعة أوجه أحدها ان كلاما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما التاكيد فلا تاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا تقيضة ان والثاني يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما ماله صدر الكلام ولكونه لا محالة على أن في العمل انخطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهر واسم ان يكون مظهر او مضمرة ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لازائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسمه (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

لا تاكيد فيه وللفقري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لتاكيد الاثبات) ذكر في المغني في ما في الكلام على سبب أفادة انما المحصر ان ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عدي بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عدها من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يعني عن هذا اشراط التنكير (قوله لا يجوز ان يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الجمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا أجني قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو مجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أراد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وان يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشببه وخمينثد فغده من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصرا يح في ان لا نفي الجنس ناصرا يعني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

والتجرد عدي وليس المراد انهما اجتماعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستقادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فهي كونه لتاكيد النفي انها ترجع طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيدان لا تدل على تاكيد أصل حيث جعلوا لا ريب فيه عما

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الآن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها
 الدما ميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم وعراده البعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان
 قلت هل هذا الشرط من عن قواه النكرة لاستلزامه ان الجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بالجنسية فاخرجه بقوله نكرة
 (قوله وقدر) قال الدنوشي معناه ان النكرة متضمنة معنى من لا انها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص في الجنس (قوله وان
 يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينقض بنحو لا أباه ولا غلامى له ولا مسلمى له فانه جائز بدون شذوذ مع انها
 مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهه وراثة و قد يحاب بانها نكرة صورة
 فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعيف ابن مالك باموره انها قولهم لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين
 الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقدير افان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان
 في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجرح هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل
 ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والآخر بالاضافة
 حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف
 والاب والآخر اذا أضيف الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أى تقل التضعيف لاجل الادغام في
 ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهى الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوى ثم

تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أى فلو فصلت بين
 الالف وياء المتكلم أمن
 التضعيف المستعمل
 فاعادوا اللام المحذوفة
 كما يعيدونها في الاضافة
 الى غير ياء المتكلم نقل
 من كلام من ذهب الى
 ان لا أبالك وشبهه الاسماء
 المضافة وفي العسرة لم
 يفعلوا ذلك مع غير اللام
 من حروف الجسر اه

تسكن الواو وتقلبها ياء
 فتقول أى فلو فصلت بين
 الالف وياء المتكلم أمن
 التضعيف المستعمل
 فاعادوا اللام المحذوفة
 كما يعيدونها في الاضافة
 الى غير ياء المتكلم نقل
 من كلام من ذهب الى
 ان لا أبالك وشبهه الاسماء
 المضافة وفي العسرة لم
 يفعلوا ذلك مع غير اللام
 من حروف الجسر اه

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والجور باللام في موضع الصفة لها فتعلق
 بمحذوف وشبهه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثني والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد
 يؤول غير هذا الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملة ما بعد نزع ما فيه أو في ما أضيف اليه من ألف ولا م وقال في الشرح قدر
 قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثال وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد
 من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فمنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو
 بكيت على زيد ولا زيد مثله * برى من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو رده مثل
 لم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصره لكم وأما
 التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك مسميات كثيرة كافي حسن وقيصر فتقديره بما ذكر
 كذب قال الصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون
 من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير ان المثلية في العقل والحواس والمثلية المثلية في الخلق
 مانعه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أباجسن لها ولا مثل أى حسن فقال لو صح تقدير مثل لم
 يقع مثل خبرا للآ في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فيبطل تقدير مثل في هذا البيت
 فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلام من المثاليين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة
 والمثلية مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شمعة ولا سوداء شمعة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشي قد يقال انها أحط مرتبة
 قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحذر

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا الادما ميني فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فانك بهذه اهـ وكلام المعنى يشعربان المراد ٢٣٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف

بين البصريين (قوله) لانها غير مركبة (عدم التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها الا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقاني ظاهره انه مرفوع بالمبتدأ وهذا لا يتأق الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أي لا في اللفظ ولا في المحل وأما اذا قلنا انها عاملة في المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيدي به مشكل لانه يرى ان خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جني سألت أبا علي فقلت الزائد لم أولا فقال لم تأت زائدة في كلامهم فيجب ان يكون لا هي الزائدة (قوله وقعت لابن عامل ومعمول الخ) قال الدنوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المسراد بقولهم

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيدي به انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لاقى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمجازي والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء عسما (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفرض زدي به جوعمر بن هبيرة الفزاري

(لو لم تكن غطقان لا ذنوب لها * اذا اللام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستنداد منها مستفاد من لولان لو شرطها بمنع والقرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات قدل على اثبات الذنوب لفظان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منقيا بعد دخول لولو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة بشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا غير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (فحو لا رجل قائما) فالنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور فحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والمحصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمال نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا أردت نفي الواحد ميرته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لابن عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيئا (خفوض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (فحو جئت بلا زادو غضبت من لاشئ) بالجر فيها بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفيها وان ما بعدها خفوض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسمونها زائدة ويعنون بذلك انها مفعلة بترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شئ بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب فحو لانهما عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا ومار كبت معها في موضع جولاها جار مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القند وقال في الخطاير ان لا نصبت شئ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي على وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منقصة لاسمها أهملت) وجوبا (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في صورتين مع العاطف أي كون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم أو لان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال به ما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (فحو لا زيد في الدار ولا عمر و فحو لا فيها غول) ولا هم عنها يترفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لانولك ان تفعل و) في قوله

أشياء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائفة من شأننا شائفي

للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشياء مضارع شاء مستند للتركيب ومما وصل في موضع نصب على المفعولية بشاء وشئت

ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشري مراده بذلك حيولة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خفوض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظهري فما بعد الكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشري الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها في ما حكاها عن الخطاير ان حتى يحسن التقابل

بالتون ماضيه لذمن باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيت (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيا) قال الدنوشري أي فتحه الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه يفتح لان الحركه الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويبدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المعنى أن كلام من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر النسخ الخ) ٢٢٩ قال الدنوشري صريحه أن قولهم له نفس أماره جلة وقعت خبرا

عن ما وهذا يناهيه ما قدمت يداه من ان ما اذا بطل فيها بطل عملهم اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالهم مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالجلي

خبر ما أن يقترب بالا يجوز فيه الواو حيث خلا وذا مخالف لما قدرنا وبين أهل العلم قد تقررا من أن ما اذا بالابطال نفي لها فانها لا تعمل اه بقي ان كلام الشارح صريح في أن لا تعمل مع انتقاض النفي وبرشحه أنه لم يذ كر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام في شرح الكافية بأشتر اطلاق ذلك وهو القياس وسيأتي

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذه وهو اسم لاول الشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لأربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجر فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لا يجر أصحابنا الفتح الاشيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كنون زيد فلا ينافي البناء بزم به ابن مالك في سبيل المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وقابله ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركه ليست له بل لجمع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضع في المعنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامر من مبني على الخلاف في حركة اسم لا فن قال هي اعراب وحذف تنوينه لتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفي بن كسر ومن قال هي بناء كجهمور البصري بن فتح (و) بنى (على البناء ان كان متني أو مجموعا على حده) أي على حد المتني وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (قوله تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لوراد المنون تتابع

قال الفين بكسر الهمزة تشبيه ألف اسم لامبني على الياء ومتعا بالبناء للفعل خبرها وتعزأ من التعزية وهي التحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (قوله يحشر الناس لابنين ولا ا * باء) الا وقد علمت شئون

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لامبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد علمت شئون بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشئون جمع شأن وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر النسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أماره وليست حال خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضع في باب الحال وذهب المسبرد الى أن المتني والمجموع على حدة في باب لامعربان بناء على أن التشبيه والجمع عارضا للتضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يازيدان ويازيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفسر داخلف في علة (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال الألامن سبيل الى هند) واختار هذا القول ابن عصفور وعلة بان تركيب الاسم مع الحذف قليل والبناء للتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد علمت شئون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجوز اقتران الماضي التالي بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول الذين هم اعله البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المار كورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المسبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المسبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المتني والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التشبيه على المتني وهو الذي واتي لان الوارد له قوة ولم يعرب الذين لانه ليس على نسق المجموع

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لا مكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه محكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدعى بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراهم قال انهما دكبان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حذف قوله فتولي قلامهم ثم نادى * أظلم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المنة (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين نور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا بألي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفة بقوله (ما اتصل به الخ)

واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو ولا نفسها الا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجاءة وثوباءاتهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأه وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله * أنور ما أصيدكم أم نورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لا صيد وأما كم فعلى التوسع بالسقاط اللام والمعنى أصيدكم نور أم نورين (وأما المضاف وشبهه فمعر بان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علماء قوت وأما لا بألي فاللام زائدة لتأكيد كيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام زائدة للصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا وشبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا بألي بالالف مع الاضافة الى بناء المتكلم (والمراد بشبهه) أى شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيل يحافله محمود ولا طالبا عاجلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجمع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبر بها وفعله في الاول فاعل قبيل حاله صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالبا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالبا عاجلا بلا تنوين أجروا في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله في المعنى (فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أى فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاجل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلامة (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على افعال لا هل ليس كالأية) المتقدمة (في قراءة الباقرين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشموله للمعوت اذا نعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري جل الحديث على ما ذكره غير متعين يجوز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده وهو مانع من كلام المعنى في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصر بين تمتع ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اهـ وهذا مبنى على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومنافيه فتنبيهه لا وتعل اللقاني عن الرضى ما يستفاد منه الجواب بأبسط من ذلك فقال قوله في معنى ان قامت فاصنع في مثل قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم قلت في الرضى ان انظر بعد النفي لا يتعلق بالنفي بل محذوف وهو خبر واليوم في الآية مفعول عليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة اذا المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالنفي وكل مصدر متعد بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منقيا كقوله لا تمكالك عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصلية في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلية في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلية سواه صلى في الجامع أو غيره * (فصل)

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجوز النجاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والاف الظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوا رؤساء كما قاله (قوله على الراعي) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن لوردى وغيره ان القافية وان الرواية اتسع الخرق على الراقع (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك ٢٤١ جالس وقعد زيد فاعلاجهما لان العاملين متماثلان

مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل باحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليس كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب المحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لاني الموضوعين أو لا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ما نغاة لتكررها) قال الزرقاني المنة هي التي كانت عاملة عمل ان والغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى ما قاله الاعلى الاول وهو انها ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني في يجوز ان يقدر لكل من لا والى والثانية خبر ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد لهما

وهو عبيد الراعي بن حصين وما هجر تلك حتى قلت عانة * (لاناقة لي في هذا ولاجل) ويرفع ناقة وجل والمعنى وما تركت حتى تبرا تمني وقلت صر ببالا ناقة لي ولاجل وهو منه لى ضربه لبراعتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا العمر كم الصغار بعينه * (لا أم لي ان كان ذاك ولا أب) واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاخر ونسبه الأصفهاني الى ضمرة ابن ضمره وقال الصغار بفتح الصاد الذل وبعينه تو كيدله والباء زائدة (وقوله) وهو جرير بن جوع غير بن عامر بن مصصة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيصة من قيس

بأي بلا عامر بن عامر * وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر) بأي متعاق بمحذوف والتمه ذر بأي بلا تفتخرون وذنابي يضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف بامو حدة مفتوحة أي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة (فلانعو ولا تأثم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثم من أثمته اذا قلت له أئمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم أحد لا حد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأييد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس (لانسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الواجهة الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم وركب المقر دقا تحاكلا * حول ولا قوة والثان اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مرفوعا وان رفعت أو لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لاني مع كبة مع اسمها كما لو انقردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر مامع أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فمما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وقائمان ويجوز أيضا عندنا ان يقدر لكل واحدة منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة وجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت في لا الناصبة اسمها في يجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان في يجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شئ واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فبعدهما مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدهما مرفوعا بها وعلى الوجهين فانه خبر عن الاسمين ان

(٣١٠ تصرح ل) عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقي انه قد يقال ما المانع من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهذا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لانه في لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بالفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بالفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجوز المصنف في المعنى زيد في الدار وعمر بخلاف زيد قائمان وهو فليجزر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

قد رت عامة عمل ليس قلنا خبر عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للامرين معا وقوله تكرار أي زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملقاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي ان قيل هذا لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملا مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدوشري فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بان ثبت مع ان ما بعدهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدهما معطوف) قال الدوشري ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احتراز عما

اذ لم يقدر معطوفا واستفتح (قوله والابتداء) هذا مبني على ان العامل في خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغي ان يقول والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند سيبويه لان خبر لا العامة عمل ان مرفوع والعامة عمل ليس منصوب (قوله

قدرت لا الثانية تكرار الاولى وما بعدهما معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس قلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمر وقائم ولا يكون خبرا عنهما التلازم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردهما على معمول واحد قاله في المعنى في مسألة لا رجل ولا امرأة برفعهما أو أفتتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدهما معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما ما خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لثلاث تجمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي مانعة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدهما منصوب منون (وهو أضعفها) لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الفرة (خصه يونس وجاعة) من النحويين (بالضرورة كتون المادى) المفرد المعرفه وجهه الزخشي منصوبا على اضاها فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما طرد في لابتداء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا واحد او يجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الواجهة الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الانعاء والرفع على الاعمال ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك لوجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجهها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الانعاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين

وهي مانعة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال وجهها الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع والاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد الزم ان يكون خبرا واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع ولي حرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل اجمال في الحال عليه ويلزمه الاجمال في الحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر في الحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدوشري قد يقال هذا يناق ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدأ لهما كان مرفوعا به قبل

دخولها وينظر ذلك (قوله عطف على محل لا الأولى) قال الدنوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطف على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشري قد يقال الا صوب الا تيان باذلا اذا الا أن يقال ان اذا هنا للماضي اه وأتى بالضمير مفعولا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتاز را على لفظ هو مفعولا والعجب ان العيني لم يوجه الافراد في الضمير وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعالى اذا را أو تجارة أو هو انقضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

في الآية اما لان العطف باو او على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق (فصل) *

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللغاني هذا الضابط صادق بنحو باردة في لاماء باردا اذا بنيت ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين ويناقضه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد توقف فيه من حيث ان كلا منهما مال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراد من غير بانهم اركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى

وجها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وحاز في الثاني النصب) عطف على محل الاول (والرفع) عطف على محل لامع اسمها او امتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك (فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجذر ارتدى وتاز را (بروي وابنا بالنصب) ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاختش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشادة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا يبيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعته ذى الفصل انتهى

(فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) * متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) في الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيئها) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهم لا (مثل لائحة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب له البناء لانه من معنى من فصارا كأنهم امعاتضوا معنى من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحه فتحة اعراب وحذف تنوينه للشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لعل النكرة) الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالمحل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حكة البناء هنا شبهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لعلها مع لا) لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مرتب رجل لا ظرف ولا كزيم قال الرضي جعل حرف النتي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (فحولا رجل ظرف فيها) هذا من أمثلة التحليل فيجوز فيه لا رجل ظرف يفتح ظرف ولا رجل ظرفا بنصبه لا رجل ظرف برفع وبنصبه لا رجلين ظرفين وظرفان ولا رجال ظرفين وظرفون يستوي فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هتدات طريقته لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كأمروا والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني بالفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضم حرف السكالم الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البديل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف يباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و(لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظي أو بديل (خطا) لان الماء الثاني لما وصف وتقييد بتقييد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

الكاهنين (قوله لائحة عشر) قال الدنوشري فان قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حكة بناء غير حكة الاصلية لاجل لا أولا قلت مقتضى النظائر التقدير ان تلك ذهبت وخلفت حكة البناء لاجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحه فتحة اعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لعل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لعلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظي خطا) قال اللغاني وجه الخطأ ان التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه وهذا واجب بناء التاكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجب بان

الواجب إعادة المادة وأصل المعنى لا الهية وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ايش المانع من ان التأكيد اللفظي هنا إعادة الاول بعينه اذا التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يثبت ٢٤٤ بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يبين ان المراد به مقيد لا مطلق

قلنا اذا لا يضر لانه كما يبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد يبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتعديده هو أيضا فليتامس (قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في نسقها بالناسية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت الفكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور وهي حال موطئة لأنها ذكرت توطئة للنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا وهو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشراسويا (قوله وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما أن اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصارا بمنزلة كلمة تور كبا مع لا فلا يرد ان في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لا مكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التذكير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشي ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشيبه مرفوعان بخلاف أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

كونه تو كيد اله ولا بد لانه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممنوع وقال أبو حيان وتكرر بالانكسار هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا واعترضه الموضع في الحواشي بأنه انما جيء بالحامد توطئة للحال ليجري على منهوته اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جازم بدضا كما انه على حذف الموصوف وهما لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فافائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيلنا فعليه عندنا أو) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سقر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريفا أو لا ماء عندنا ما باردا امتنع الفتح) فيمن لانه يستدعي التركيب وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيًا قال ابن خروف المحل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومقدرا نعتا لمبني يلى * فافتح وانصب أو ارفع تعدل

وغير ما يلى وغير المقدرد * لاتين وانصبه أو ارفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشيبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشيبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بما للنعت ذى الفصل انتهى

وصنيع الموضع أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقواه (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعها - ما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أي له - مل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لامع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمر وفيها) فزيد وعمر وبدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا) لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه أنهم يتقرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضع عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انها لا يقعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما

(فصل) واذا دخلت همزة الاستفهام على لا * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو لا غلام سقر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الأرجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرر نحو الأرجل والاحباء بالوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقواه) وهو قيس بن الملوخ على ما قيل (ألا اصطبارا لسلامي أم لها جلد) * اذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لا مكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التذكير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشي ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشيبه مرفوعان بخلاف أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لا قاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمي أم لها تجلج
وتثبت وكفى عن الموت بما ذكر تسامية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع يدل الماضي (وهو) نادر وبقاء
الحرفين على معنيهما (قليل حتى توهم) ابو علي (الشلو بين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قاص بالعير والقصاص بكسر
القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلو بين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد
واو بين الباء الموحدة والقاف ولا هم مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا
(التوبيخ) والابتكار (كقوله

ألا رعوأملن ولت شيبته) * وأذنت بعشيب بعده هرم

فلا حرف توبيخ وارعوأملن مصدر ارعوى برعوى أي انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن
يقال أرعوى فلان عن القبيح أي أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشيبة الشباب قال في المثل
والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة
اتتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء أذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين
يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعتدته الدماميني فقال اعلم ان المفيد للابتكار التوبيخ
هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد لابق على حاله ففي البيت عدم الارعواء ثابت والتوبيخ
مسلط على ذلك وحيث قد فهمنا حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد
الابتكار التوبيخ وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الابتكار التوبيخ على النفي (وتارة يراد بهما
التمني كقوله

ألا هرولي مستطاع رجوعه) * فسيرأب ما أثبات يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المنة تحت وسكون الراء وفي آخره باع موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح
منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثبات بمثناة بعد الهمزة الاولى أي أفست ويد الغفلات فيه
استعارة بالكناية واستعارة تخيلية استعار للغفلات يدا تشبهان يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون
الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في الأهذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و)
المعتمد (عند سيويه والتحليل ان الأهذه) ملاحظا مع معنى الفعل والحرف فهي (بمترأة أتمنى فلا خبر لها)
كما ان أتمنى لا خبر له (وبمترأة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغائها اذا تكررت) كما ان ليت
كذلك لان ليت لا تر كب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيني ان كان
مقدرا أو يعرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني) والمبرد في علاها كالجردة من همزة
الاستفهام فلها عندهما مركبة ماله مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله
واستدلالا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع ما خبر لا لا واما صفة لا اسمها مراعاة محلها مع
اسمها لا لاهل اسمها فقط والاتصاف وعلاهما فمرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم
أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رديانه (لادليل لها في
البيت) أي الذي استدلاله (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لا لا (أو صفة) لا اسمها (ورجوعه فاعلا)
على حذف مضاف أي فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخر
والجمله) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولي واذا طرقة هذا الاحتمال سقط منه
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار إليها في النظم بقوله

وأعطى لامع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في الا الى التمني من عدم
الخبر ومنع مراعاة لا واسمها
والغائها اذا تكررت (قوله
وأدخل اذا الخ) قال
الدنوشري فيه نظرقان
المعنى على الاستقبال
فالمضارع واقع في محله لا
في موقع الماضي (قوله
وأجاب الشمني) لا يخفى
ان جوابه لا يلقى جعل
البيت شاهدا للقسم الذي
أريد فيه بالحرفين التوبيخ
وجعل مقابلا لما يكون
فيه الحرفان باقيين على
معناهما

(قوله وإذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخرا بان ولم يتعرضوا للحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناطم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا علمك أي لا بأس عليك وتحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أعير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروي لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أعير من الله وترجم قوله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيئا وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة

الآية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العزبن عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعايل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان جعلناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتمي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا من عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع الخ) أي ركب الخبر مع لاقال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للاعلى هذا لكان المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي

الآية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العزبن عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعايل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان جعلناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتمي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا من عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع الخ) أي ركب الخبر مع لاقال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للاعلى هذا لكان المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي

شرع في ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد لا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسم يعمو الفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية (نحو ألا يوم ياتيهم ليس مصر وفاقهم) فالادخاله على ليس تقدير الان يوم منصوب بمصر وفاقهم من تأخير والاصل ألا ليس مصر وفاقهم يوم ياتيهم (و) (ترد لا) (عرضية) يسكون الراء (وتحضيضية) بحامهم ملة وضادين معجمتين (فتختصان ب) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية (نحو ألا تقتلون قوما نكثوا أيمانهم) وانما اختصاصا بفعلية لان الطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانه الثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناه الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أعير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (تحذفه كثير نحو فلا قوت) أي لهم (قالوا لا ضمير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهري (و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذان تل ابن مالك وثقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيدويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه المجازيون اذا كان مع الانحوالا اله الا الله أي لنا وفي الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في جزئه لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله المبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة المحصورة قدم الخبر على الاسم وركب مع لا كركب المبتدا معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا وال خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الاذوال انقار ولا قى الاعلى نغله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد يرجع قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكبة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنبه ما مفعولين) * هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمر افانه لا يقال زيد عمر والا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك بظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمر اقبين خلافة وذهب القراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه

المعنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوزه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا لا يبنى كونه مكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المقر غرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي على التكررة (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر) * (قوله فتنبه ما مفعولين) * (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي يمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد دليل انه يقال ظننت زيدا عمر اقبين خلافة فالظن المذكر لتشبيهه به اه وأجيب الكافي عن بانه

ثم اقول بمعنى غلبت الشبهة المسمى بزیده مسمى بغيره وكما ان قولك زيد حاتم مثا قولك زيد حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جلة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي اصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضمير الخ) لا حاجة لقوله وضمير بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجماعة كثيرة ابل اجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل القراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري ٢٤٧ أي ليس هذا شأن الحال دائما

وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لا عين (قوله واليه اشار الساطم الخ) كما اشار الى ذلك اشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله أعني رأيي الخ (قوله وجدوا لني) قال اللقاني دلالتهم على اليقين بالانتماء قال الرضي واما لاثباته الشيء على صفة وهو وجدوا لني وعدم ان أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعامه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد اشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري (فائدة) لا يستعمل ألني الا ان يدا وقال ويكون ألني بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم أقيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جلة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعني رأى خال عامت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عند * حجاج دري وجعل اللذ كما اعتقد وهب تعلم (ونقسم) هذا القسم المتعدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجدوا لني وتعلم يعني اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخبر مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجي عوجد العلم لان من وجد الشيء على حقيقة فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألقوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياردين يسار (تعلم شقاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشقاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسند مسند المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسنود اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بهم السين (فقلت تعلم ان للصيد غرة) * والاصحها فانك قائله فان يفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جلة شرطية والهاء في تصنيغها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قائله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الاخر

(دريت الوفي العهد يا عمر فاعتبط) * فان اعتباطا بالوفاء جيد

ودريت بمعنى للفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفا مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجزء على الاضافة وعرو منادى مخرج محذوف التاء وفاقطبت جواب شرط مقدر أي ان در يشه فاعتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) دري (هذا ان يتعدى بالباء) نحو دريت بزيدا فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به (فضمير الخطابين مفعوله الاول والخبر وبالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو نجسة جعل وحجا وعند وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فاللائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو عقيم بن مقبل وقيل ابن ابي سنبل الاعرابي

عند السير في وقال قوله في الاية تجدوه أي تتيقنوه لا يعني أصاب والالم ينصب مفعولين بل واحد فقط وكذا ألني (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجي وجد يعني علم غير مفرغ على غيره (قوله فانك قائله) قال الزرقاني أي صائده أي قائله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاعتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اعتبط مع انه ينبغي ان يكون هو المعتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه اردت فمما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها القول بان الشيء على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجاب فهو فهم الظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخاتقة) قال الدنوشري ينظر هل ثقة صفة لا خافية كون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححه بخطه مجرورا وكذا رأيت مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعيني عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله أملت بمعنى نزلت) قال الدنوشري هذا معنى مجازي اذا لامس حقيقة الزيارة الحقيقية يقال ألم به اذا زارته بآوة حقيقة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال في الصحاح الامام النزول وقد ألم به أي نزل به ولم يتعرض لاستعمال الامام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال نزول في الاما أي في بعض الاحاسين وفي الاساس ألم به نزل وزورني لما ما أي غيبتهم قال ومن المجاز لم شعثه أي أصلح حاله فعلم ان الامام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشري قال في الصحاح وهبني فعلت ذلك أي أحسنني وأعددتني ولا يقال هب اني اه وكان عليه ان ينه على ان الشارح أشار لرد تبعها للغي فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديبه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيد قائم لمن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا جارا (قوله واقفراد الضمير الخ) قال الدنوشري

قف على افراد الضمير وتشبته بعد العطف باو اه أقول الذي نص عليه المصنف في حواشي الالفية كما نقل عنه المنكبت أول باب النكرة والمعرفة ان أواتى للشيء والابهام يقر دبعدها الضمير والتي للتوزيع يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى به ما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من معنى اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى به ما الظاهر ان الجواب قاله أولى به ما ولا يرد ذلك تشبيه الضمير كما قد توهموا الان أو بالتوزيع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية القاموس في باب العطف (قوله رأي) قال الدنوشري يعني المبني للفاعل وأما رأي المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل رأي الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا لعمل الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أرى بمعنى أهلمت

(قد كنت أحجوا بأعمرو وأخاتقة) * حتى أملت بناو ما ملات فابا عمرو ومفعوله الاول وأخاتقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل أملت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصاري رضى الله عنه (فلا تعدوا المولى شريكا في الغنى) * ولكنما المولى شريكا في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكا مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولي (فقلت أبحرني بأخالد * والافهني امرأ هالكا) فباء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا كانت امرأ والاقل في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كافي المسئلة المجارية في الفرائض هب ان أبانا كان جارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس (زعمتني شيخا ولسيت بشيخ) * انما الشيوخ من يدب ديبا فباء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب ديبا يدب في المشي درجارد (والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) يتشديد أي مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) واقفراد الضمير في مثل هذا أفصح من تشبته لان العطف فيه باو وهو رأي البصريين والتشبيهة رأي الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن ينعتوا) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة (وقد زعمت اني تغرت بعدها) * ومن ذا الذي باعرا لا يتغير وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأي وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثاني لليقين (و) كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أي بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثون وحسب وخال) فالرجحان (قوله ظننتك ان شئت لظي الحرب صاليا) * فعددت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولفظي الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهمة الانهزام والجهن يقال عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد عرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا للحرب اذا أوقدت نارها فاقامت فيمن كان منهنزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أي يتيقنون ذلك (و) الرجحان في حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابي

(وكذا) قف على افراد الضمير وتشبته بعد العطف باو اه أقول الذي نص عليه المصنف في حواشي الالفية كما نقل عنه المنكبت أول باب النكرة والمعرفة ان أواتى للشيء والابهام يقر دبعدها الضمير والتي للتوزيع يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى به ما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من معنى اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى به ما الظاهر ان الجواب قاله أولى به ما ولا يرد ذلك تشبيه الضمير كما قد توهموا الان أو بالتوزيع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية القاموس في باب العطف (قوله رأي) قال الدنوشري يعني المبني للفاعل وأما رأي المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل رأي الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا لعمل الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أرى بمعنى أهلمت

(قوله وكنّا حسينا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعنا فقتلوا في الجحيم لاق ذلك وهذا يضرب للثقل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدتوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحقه وهذا البيت من أبيات في الحجة وبعد هذا البيت فلما القينا عصبية تغلبية * يقودون جردا في الاعنة ضمرا

سقيناهم كاسا سقونا بثلثها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما أقرعنا النبع بالنبع بضمه * يبعض أبت عيدانه ان تكسرا وهذه الأبيات من أحد المصنفات (قوله وما لا استطاع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلحن أصحابه أن ٢٤٩ يقولون ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما

كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار انتهى المقصود منه وما كان يلحنه هذا البعض لأصحابه أشار إليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة مقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامي في باب الموصول في إعراب ما إذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فغني علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو

(وكنّا حسينا كل بيضاء شحمة) * عشية لا فينا جذام وجيرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وجير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو وليد العامري (حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخبر مفعوله الثاني ولم يثن لأنه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير رباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرم فوع فعل محذوف بفسره أصبح وثاقلا بمعنى تقيلا لخبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالأرواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلا كالجادات (و) الرجحان في خال (كقوله) أخطاك ان لم تغضض الطرف ذاهوي * يسومك ما لا استطاع من الوجد أخطاك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذاهوي مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجلة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا استطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتي زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم حجة الام أنشد خلف الأحمر من الكوفيين وباء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو يفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزم المبتلى وفي نسخة ظمنا بالطاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشققي قال في الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتي معترض بين الثاني وهو ما والتمني وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التافوخ خبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وجوة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلتي نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو وشدة القراق * (تنبيهان) * أثنان (الاول ترد علم بمعنى عرف) (ثاني ترد) (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملتزمة (و) (ترد رأي) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب) (ترد) (حجبا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الأفعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أي

(٣٢ تصریح ل) موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحدا المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو الدساتط قال في شرح المطالع ومن هنا سمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتأمل ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان المعنى تأثير في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والاخر متعدي كضاء وأظلم وقدمه ذلك بابا في الخاضع وذكرنا في حاشية الألفية في باب التعدى وال لزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الألفاظ المتعلقة وأوهم أنهم يعجزان فيهما وليس كذلك فاصغى

المصنف أحسن وأشار بمخالفة له للاعتراض عليه (قوله وتقول رأي أبو حنيفة الخ) قال اللغائي لأدليل فيه على أن رأي هذه متعديا إلى واحد دائما يجوز أن تتعدى تارة ٢٥٠ إلى مقعولين كقولك رأي أبو حنيفة كذا حالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظر ثم قال اللغائي وتارة إلى واحد وهو مصدر ثاني هذين المقعولين مضافا إلى أولهما كقولك رأي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدي إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلا ن وانما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف قد نظر إلى المعنيين المذكورين (قوله ومعني ضربت فتخور رأيت الصيد) الأولى اسقاط الضمير بأن يقول ومعني ضرب ثم الأولى أن يقول ومعني ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتي وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبي والظلم من شيم النفوس فان تجد ذاعة قلعة لا يظلم وتأتي وجد أيضا بمعنى خزن تقول وجدز يدعي محبوبه أي خزن عليه ومصدره الوجد ومعني حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتعدي إلى واحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالنظام المشابه أي بهم (و) ثالثها (تقول رأي أبو حنيفة حل كذا ورأي الشافعي حرمة) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمة (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويت وقصدته (وترد وجد بمعنى خزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجدز يد إذا خزن أو حقد ويختلفان في المصدر فصدر وجد بمعنى خزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موحدة (وتأتي هذه الأفعال) الخمسة (و) بقية أفعال الباب لعان أخر غير قلبية فلا تتعدى (مفعولين) فتأتي علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأي بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته ومعني أشار فتخور رأي زيد كذا أي أشار به ومعني ضرب فتخور رأيت الصيد أي ضربت رثته وتأتي حجاب بمعنى غلب في الحاجة فتخور حجاب زيد عمر أي غلبه في الحاجة ومعني رد نحو حجبت السائل إذا ردته ومعني ساق فتخور حجوت الأبل أي سقتها ومعني كتم ومعني حفظ فتخور حجوت الحديث أي كتمته وحفظته ومعني أقام فتخور حجاب مكة أي أقام بها ومعني بخل يقال حجاب مال أي بخل به ومعني وقف كقوله ففهن يعتكفن به إذا حجاب أي إذا وقف وتأتي وجد بمعنى أصاب فتخور وجد زيد ضالته أي أصابها ومعني استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي عدم بمعنى حسب بفتح السين فتخور عدمت المال أي حسبته بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل فتخور زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأتابه زعيم وفي الحديث الزعيم غارم ومعني رأس بالهمز وتر كخور زعم زيدا إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم ومعني قال كقول أبي زيد الطائي

بالهف نفسي أن كان الذي زعموا * خقا وماذا يريد القوم تلهيني
أي أن كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري ومعني سمع وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمعت وهزلت ومعني طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم أي طمع في غير مطمع وتأتي دري بمعنى خدع فتخور دري الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى اجر لونه وابتيض يقال حسب الرجل إذا اجر لونه وابتيض كالبرص وتأتي خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه ومعني ظلع بالنظام المشابه يقال خال الفرس أي عجز في مشيه وغير ذلك (وانما لم نختار زعمنا لأنها تشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (الحقوار رأي الحلمية برأي العلمية في التعدي لاثنتين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى إني أرا في أعصر عمر افاري عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجلة أعصر خرا المفعول الثاني (و) كقوله (وهو عمرو بن أجرة الباهلي يذكر جماعة من قومه بحقوا بالشام فرأهم في منامه (أراهم رفقتي) حتى إذا ما * تخاف في الليل وانخزل انخزالا فالله والميم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسر هاء مفعول ثان والرفقة الجماعة يزلون جلة ويرتحلون جلة وسماو رفقة لا رفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى إذا ما تخاف في الليل وانخزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأي الرؤيا أنهم ما علما * طالب مقعولين من قبل انتهى
وذهب بعضهم إلى أن رأي الحلمية لا تنصب مقعولين وإن ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعتراض بأن الرفقة الرفقاء وهم الخاطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالأضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأي الحلمية لا يدخلها الغامول لا تعليق خلافا للشاطبي (و) (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تأويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

يقصد به الجنة والوجد وفي الحديث مطل ذي الوجد ظلم وأعل الجدة كما أعل يجد والاصل الوحدة لأنه مصدر وجد (قوله وإلى هذا أشار الناظم بقوله ولرأي الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لثلا

يشوهم خبرياتهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث انعممولا هذه الأفعال متغايران مفهومها وخارجا فلا يصح ان يدعى كونها مبتدأ وخبر الوجود اتحادهما خارجا بين لث ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعلوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممنوع انتهى ويحجب بان نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجدله الغني وكذا المعلوم موجودا إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الاوقات انتهى والبعض الذي نقل عنه هو اللقاني وأما ما أحاب به فقد ذكره المناطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السيد في شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يعني لان الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يحجب عن البحث بأنه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولا لها الامتغايرين مفهومها وخارجا فهو ممنوع وسند المنع بنحو قوله تعالى وتر كنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فان ترك هنامن أفعال التصيير مع صدق أحدهم مفعولها على الآخر واتحادهما معه خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويصدق معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولا لها كذلك فسلم ولا يضر لان أفعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها عليه حاله الغالب ولأنه المراد هنا والاف قد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمر الاعلى وجه التشبيه أي ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه مقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي مما يتعين ان يكون من هذا ان يذم من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكذلك الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا للنبذ لان الظرف لابد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنايذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد ان لا يخلو مطلقا عن نظره وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان جهة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد (تقع مصدر الالبصر به خلافا لخريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لهذا ذلك لانه لا يخلو مطلقا عن نظره وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان جهة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد (تقع مصدر الالبصر به خلافا لخريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لهذا ذلك لانه لا يخلو مطلقا عن نظره وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان جهة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر وما تقر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل المحسني يكون لهما بخل لا يبعد غير المحسني يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قتل زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان قد قتل فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر في شرح المنهاج ولما ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرف الفعل حسي متعذر ان يكون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه أجنبى من الظرف المحسني فاكتمى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجع الشينخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل في القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمة وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت فهل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسي طال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة المحسني في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقر من صدقه مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذوا اتخذ) قال الدنوشري فيهما خلاف فقيسل (٢) قارة يتعديان الى مفعول واحد بنحو قوله تعالى كذل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صيروا صار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيدا عمرا لما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أي نقلتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو في أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشي فقيسل قارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا فقيس سقط ولعله فقيسل هما من الاخذ كما قاله الجوهري اوليس سامة بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال في الرد على الجوهري بما محصله في القاموس ثم قارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وقارة ويعد كما مثل به الموضح فخر راه

فلما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت القضة خلخالاً والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنث زبداً عالمي صيرته عالمًا قال ابن مالك ولا عرفه مسموعاً (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشي قال بعضهم اختلغوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثاني منصوباً على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد ورينته حتى إذا ما تركته * أخطا القوم واستغنى عن المسخ شارب (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشي أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا ويعلم ذلك بتقطيعة (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا بالث حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الدنوشي في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وإن النون من ضاري حذفت للإضافة إلى أحد ولم يضر وجوده من لانهاجر من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كذلك شيء واليناسب

لما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تا كيد مثل الأولى إذا لمؤكدة بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله فذاك) قال الدنوشي القداء بعد إذا كسر ويقصر إذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الدنوشي قد يتوقف في كون وهبني الله فذاك مثلاً (فصل) (قوله لهذه الأفعال) قال اللقاني المراد به مجموعها لا جميعاً لما علمت من أن التعليق لا يجري في الظن ومراد فاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الانعاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في

والتي كصيرا * أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً

(قال الله تعالى فجعلناه هباءً منثوراً) فالهام مفعوله الأول وهباء مفعوله الثاني ومثور انعت هباء وقال الله تعالى (لو ردونكم من بعد إيمانكم كفاراً) حسداً فالكاف والميم مفعول أول وكفاراً مفعول ثان وحسداً مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فإبراهيم مفعول أول وخليلاً مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غراراً ثمهم دايلاً) * وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغسار يضم العين المعجمة وتحقيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم وادقاه العيني وأنشده الموضع محتوماً بنون وقال أنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البتة وقد لا مفعول ثان وأثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه فاعل وفروا ويعجزوني راجع إلى بني الحنظلية في البيت قبله وفي معنى إلى واللام في ليعجزوني للتعليل (وقال) ربيعة بن العجاج

ولعبت طيرهم أبابيل * (فصبروا مثل كعصف ما كول)

وهو من السريع مستعملان مستعملان مفعولات مرتين والواو في صبروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايقين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف اسماً أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موقراً عليها ما إذا جعلت حرفاً زائداً وجعل مثل مضافاً إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا أن يقال نزل منزله الجز من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تو كيداً فاقاله في المعنى في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرعاً كل حبه وبق تبته قال الفراء وزق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فذاك) أي صيرني حكاة ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول وفذاك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا ملازم للضي) لأنه إنما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها

(فصل) هذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الأعمال وهو الأصل وهو واقع في أفعال هذا الباب

الظن انتهى لكن منه في الظن قول

(الجميع)

ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجعته ثم قال اللقاني ثم قول المصنف لهذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخرى خاصة في الرضي ومن خواصها أيضاً دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت أن زيداً قائم ولا تقول أعطيت أن زيداً درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزيها سادة مسداً من هم مفعولاً فعل القلب كما يقول بعضهم لأن ان المفتوحة مع جزيها في تقدير مفرد في جميع المواضع بل الأولى أن يقال ان الاسم المنصوب بين في نحو علمت زيداً قائماً ساداً مسداً مع اسمها وخبرها ويقيد أن فائدتها اذهمة بابتدأ المصدر بلا آله المصدرية انتهى وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أوماً الحق بتلك الأفعال قال ابن الناطم وقد ألقى بأفعال القلوب في التعليق غير هانحو نظروا وبصروا وفكروا وسألو واستنبوا في قوله تعالى فلينظر أيها الركي طعاماً فانظري ماذا تار من فسبصروا ويصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا وما يصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبونك أحق هو ومنه ما حكاه سيوطي رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فرى ههنا وقول الشاعر

ومن أنتم أناستنا من أنتم * وريحكم من أي ربح الأعاصير علق فيه نسي لانه ضد علم انتهى وهو ما خوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشار كهن يعني الأفعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظروا وبصروا تفكروا وسالوا ووافقهم أو قاربهم لا مالم يقاربهم خلافا لـ يونس وقد علق نسي وفيه ان الملحق بأفعال القلوب أصالة الأفعال الأربعة الأولى والباقي لما وافقتهم وتقاربهم وليتأمل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست مما ألحق وان يونس يحيز الألفاق في غير ما ذكر واقصر في المعنى على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا وأما بصاحبهم من جنة فليتنظر أيها أركي طعاما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الأفعال ليست من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصريح بيري البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما لا يتجدد في المعنى الردي عليه بان من التعليق لنزاع من كل شيعة أيهم لان نزاع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية عماله محل من الأعراب ووجه عدم اتجاه الردي عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الردي عليه بما يوافق عليه الآن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها لافي كون الآية من التعليق بقي ان نظرا الى عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للألفاق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المعنى في كلامه على الجملة الثانية عماله محل بعد ان قسم الجملة المتعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما وذكر الخلاف في مسألة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال انما جاز تعليقه فعل البولي لما في الاختيار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجهها واسمع مع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مانصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يحيز التعليق في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فليجرب المقام (قوله

لضعف العامل بتوسطه)
قال الدونشري اذا توسطت
هذه الأفعال بين
المفعولين ففي هذه الحالة
أنت بالخيار في الأعمال

(الجميع) الجماد منها والمتصرف والقلبي والتصبيري ويختص المحكان الباقيان بالقلبي المتصرف
(و) الحكم (الثاني) الالغاء وهو ابطال العمل لظفا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو
تاخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم) (التاخر نحو) (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري
أبالا راجيز يا ابن اللؤم توعدني * (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

والالغاء ان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيًا تعين الأعمال نحو لزيد لم أظن قائمًا ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولي أن نحو وبين سوف ومحبوبها نحو قوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فاجنة الفردوس أقبلت بتبني * ولكن دعاك الخير أخسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الأفعال شيء فان كان لام التأكيد تعين الالغاء نحو ان زيد الظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أظن زيدا منطلقا لأعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمول ولا لهذه الأفعال نحو أين ظن زيدا قائمًا أو متى ظن زيدا قائمًا فان جعلته معمولين لقائم قائم بالخيار ان شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألقيت ولم تبين الكلام على الظن فقلت أو لا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لظن لم يحجز الالغاء كما قال سيمويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدر والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) وقد قل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل القالب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرًا أبو من هو وجوز به بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام مع الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لا تفاهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائمًا انتهى قال الشهاب قوله لا تفاهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائمًا مانا فية ولعل هو اسمها وقائمًا خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تاخره) قال الدونشري قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الالغاء والأعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلونقي تعين الأعمال نحو لزيد قائمًا أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تاتي بالظن المنقي وأما شرط الأعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلودخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائمًا ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيسما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملة بين طلبا وخبرًا والعطف نظير التثنية فهو والحوال تطلب الابتداء ألا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ (٢) ولا يمنع النصب على ان (٢) قوله ولا يمنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا بقرره اهـ

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى إلى قوله لن تراها البيت تقديره ألا وانت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استقهامية
إذا لمرة داخله على توعدني أي أتوعدني بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوي أغنى فعل القلب
تقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الأعمال (قوله وشجالك مفعوله
الثاني) قال الدماميني الشجاء يطلق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشأ في الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل

ظعن الاحبة ومفارقتهم
شجاءه أي حزنا باعتبار أن
ذلك سبب فيه وعلى الثاني
يكون استعارة شبه مفارقة
الاحبة بما يعترض في
الحلق من عظم وغيره من
جهة أن كلا منهما مؤثر
للالم والتأذي المقضى إلى
الهلاك (قوله وهو لام
الابتداء الخ) قال اللقاني
أن قلت برده عليه عدم
اطراد العلة في تعليق
هذه الحروف وهي أنها
لا تدخل الأعلى جملة لأن
لام الابتداء لا تدخل على
المفرد نحو أن زيد قائم
قلت قد صرحوا بأن
الأصل فيها التقدم
وأصله لئن زيدا قائم
أنزلت اللام لأصلاح
اللفظ قاله الرضى انتهى
وقال الدنوشرى ويبعدان
تكون من شرطية وماله
من خلاق جواب القسم
لما ضمير (قوله ولقد علمت
الخ) قال اللقاني يعني أن
التعليق سبب دخولها
على القسم وجوابه الفعل
وفي الرضى وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد
بها القصائد المجرزة الجارية على بحر الرجز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء
فهو من أذى ما يهيج به وقد بالغ هذا الشاعر في هجور وبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابتداء للوم
إشارة إلى أن ذلك غير رتبة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره مفعلة الضعف والمعنى
أتوعدني يا ابن اللوم بالأراجيز وفيها اللوم والخور (وقال) أبو سيدة الديري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجري علينا غناهما

(هما سيدان يزعمان) وانما * يسوداننا ان يسرت غناهما

فأخر برعهم عن المبتدأ والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيداننا
وانما يكونان كذلك اذا أيمرت غناهما بما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغناء)
العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط
بالعكس) فالأعمال فيه أقوى من أعماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي
الاعاء والأعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء
له فلكل منهما مرجع قاله أبو حيان (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل
ومرفوعه فمقوم ظننت زيلفانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضر أوى وأبو حيان وشاهد
الجواز قوله * شجالك أظن ربع الظاعنين * يروي رفع ربع على الفاعلية وينصبه على أنه مفعول أول
وشجالك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع قاله في المغني واعترض باننا لا نسلم أن شجالك
فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول
مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث) التعليق وهو ابطال
العمل لفظا لمخالفة معناه (صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لأنه ابطال في اللفظ مع تعلق العام - ل في
الحل وتقدير أعماله والمانع من أعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو
لقد علمه والمن اشتراه الآية) وتماها ماله في الآية آخره من خلاق من مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة
اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وماتافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن
زائدة وجملة ماله في الآية آخره من خلاق خبر من والرابطة بينهما الضمير المحرور باللام وجملة من وخبره في
محال نصب مععلق منها العامل بلازم الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها في باب
أن فرغ الخبر لانه مؤخره من تقديم لأصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو
ليبدع على ما قيل (ولقد علمت لتأتين منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها

قاله في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب مععلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكده الكلام لأن فيه اللام المفيدة
للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واتني * قسما إليك مع الصدود لأميل انتهى وقضيته ان النافي
جواب علم لكونه قسما لاجواب قسم مقدور كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بمن
ثم وعلمت أي هم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق
دخول المعلق على جملة ابتداء بل اذا قصد التعليق جازا لدخول على الفعلية فليتامل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم قد يشكل هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف يتعلق عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد كان المصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المتعلقة أو يكون هو احد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناطم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول نال استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو نال لام ابتداء أو القسم أول أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن مانصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكانه في خبر الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ونحوه من الرضى وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهو - ذافي الجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح فمعالان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما علل به الناطم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المتعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صديحة أي يوم سئل لان المضاف الى ماله المصدر له حكمه وهو صديحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المعنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية ماله محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو وقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف معنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد

في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت
زيدا أبوه قائم فاضطرب
كلام الزمخشري في ذلك
فقال في قوله تعالى
ليلوكم أيكم أحسن
عملا في سورة هود
انما جاز تعليقه فعل

القسم لاجلة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل
لها محل فيثنايان ولهذا قال أبو حيان وأكثرا أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولا م
القسم لا تعلق كقوله لقد علمت أسدا ننا * لهم يوم نصر لنعم النصير
بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا يقوم بفتح ان انتهى وفي المعنى ان أفعال
القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لثا بين منيتي * انتهى فان خرج
لام لثاين عن كونها القسم (وما النافية فتحو لقد علمت ما هو لا ينطقون) فثا نافية وهو لا مبتدأ
وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية
(ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم مطلق به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملقوظ

البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملائ لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما سدمسدمنصو به جميعا كعلمت أي ما عرو ولا ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لا فترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أن زيدا منطلقا والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مسووط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المعنى (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناطم في باب اعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة الحالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هو لا ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الالغال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هو لا ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لا جزائها بل لا محل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تبيينه بان يكون في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أي المعلق آخر النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيدا قائم وما زيدا في الدار ولا عمرو ولا رجلا في الدار كما الاستفهام ولا م الابتداء وما وان النافيتان فلزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلا تها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازمة نحو لها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان علمه تعليقه هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المعنى في بحث اذا في أثناء كلام مانصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ماله الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فصيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقوم جاعلا زادا وقوله الان قرطاعا على حالة * الا تني كيد لا كيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لمحلها محل أدوات الصدر والاقلاو عليه اعتمد سببويه انتهى المقصود منه وقد

كر رمي مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم * كذا سبق خبر ما النافية * على ان غير ما من أدوات النفي لا تصدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لم يمع الفعل بمنزلة الجزم منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم يفعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت خوف النفي على الكلام الموجب نفسه لتردد على المتكلم به فاذا قلت ذلك بتغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي بقاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما ان ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل آتت بلان يفعل كانه جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كانه جوابا عن سيفعل كالجملة الواحدة فكذلك ان يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلة وما وضع كالجملة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصل اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فاتها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عاينه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرهما وهذا معنى قوله في

الكتاب في أبواب الاشتغال
فاذا قلت زيدا لم أضرب
وزيدا ان أضرب لم يكن
فيه الا نصب لانك
لم توقع به ولم وان شيا يجوز
لك ان تقدمه قبلهما
فيكون على غير حاله
بعدهما قال ولن أضرب
هي كقوله سا ضرب كما ان
لم أضرب نفي ضربت وهو
تفسير ابن عصفور وابن
الصائغ لكلام الامام
وهو أولى ما يفسره وقد
فسره السيراقي والفارسي
وابن خروف على غير ذلك
فعلبك في الشروح
واكن القاعدة في نفسها

به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معانيها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما وصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية) أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو انعلم أي الخزين (أحصى) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء محذوف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنهما نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما رواه الخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبوم من زيد او الخ خبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضله) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي منقلب مفعول مطلق منصوب ينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر الملاحظات أشار الناظم بقوله * والترم التعليق قبل نفي ما *
وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انختم
(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلاهما داخل على وجه ادهما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد تغير معنى الفعل الذي دخل عليه فوجب ان يتغير حكمه وقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لاف الظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها أو تبسح في لا قول السيراقي وابن اليتباري في جواز التقديم عليهما مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدتوشري هنا ما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجهه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ورده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذلهما صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال الديكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صائته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأه مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي اظهور أثرها في الأغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو واحدات الشيء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة

(قوله وأتى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالعليق الخ) المشار إليه أمر أن عدم دخول الألفاء والتعليق في ما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة إلى الأول في تعلم أنه ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشية على الألفية (قوله ولتصار يفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدران قلنا أنه أصل الفعل وقد يقال أنه يشمله انتهى لكن العاؤه واجب مع التوسط والتأخر لأن المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بده ٢٥٧ وعمر أجالسا ونصب الجزأين فيه

يقضي أن عمر اعطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيدان الظاهر أن كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فإنه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر أنه عطف على محل المعاق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي أن المعاق انما عاق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا أعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله وللكان تدعى أن البكا مفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الأصل

اثنان هب وتعلم) فانه ما يلزم أن الأمر والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالعليق والالغاما * من قبل هب والأمر هب قد ألزما كذا تعلم واعترض بأن تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الأهب) من أفعال التصيير فانه ملازم للضى كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصار يفهن ما هن) من الأعمال والالغاما والتعليق (تقول في الأعمال) المضارع (أظن زيدا قائما) لاسم الفاعل (أظن زيد عمر قائما) تقول (في الالغاء) المضارع مع التوسط (زيد أظن قائم) مع التأخر (زيد قائم أظن) مع التوسط للوصف (زيد أظن قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجهه أن أظن متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أظن فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم) واناظن ما زيد قائم) وقسم على ذلك بقية التصاريح والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الأعمال والالغاما والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كما له ركن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمى الالغاما والتعليق (ان الفرق بين الالغاما والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل المنغى لا عمل له البتة) لافي اللفظ ولا في المحل (و) ان (العامل المماق له عمل في المحل) لافي اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيدا قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) غير (عطف على المحل) أي محل جملة زيد قائم قائم في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لا منتهى العطف على محلها بالنصب وفي هذا المأثر فائدتان أحدهما أنه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بعلق غير الاستفهام ثلاثه ما هب أحدها السبويه والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للغة لا موضع لها أيضا لان الأفعال أنفسمها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اه الفائدة الثانية أنه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيدا قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيدا قائم وعمر ولا ن مطلب هذه الأفعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والافلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجهات القلب حتى تولت) فعطف موجهات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولكن تدعى أن البكا مفعول وان ما زائدة وان الأصل ولا أدري موجهات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجهات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجهات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الأول فالمغني وما كنت أدري أي شيء البكا وصح عطف موجهات على محل الجملة لانه يؤدي

(٣٣ تصریح ل) ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو ان الأصل بالعطف باو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فاعل الواو في أكثر النسخ يعني أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الأول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المفعول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لازائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انفردت * بعطف عامل زال قديمي * معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجهات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقال اللغاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني أي ما هي والالزم عمل أدري في المقر وذلك لا يجوز وبين لك ان المعطوف
جاءه قول الرضي فلا يمنع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلقة عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضي مع ما مر عن
الدنوشري في الكلام على نسخة ٢٥٨ وعمر اجالسا (قوله أني وجدت) يقتضيه الممزة اسم صار وقول العيني فاعل

صار مجاز (قوله وعلى هذا اجل سبويه الخ) فان قلت فهذا لا كسرت ان في قوله اني رأيت ملاك الشيمة الادب قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان المتوسط الخ) قال اللغاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فاكثرت في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون الماتى به لا محل له من الاعراب لتسكته غير دفع الابهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضي وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتصقا اذ المعتبر في تركيب الكلام الكلام واجزائه معا عاده ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط في قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك اني ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمل (قوله مقتض أيضا) قال اللغاني بوجه انه قسم الاول ولو حذف أيضا لفيده انه أهم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بمقابله قاضيا توسط العامل (بأي كان أولى اذ لا اقتضاة توسط في الالغاء كما مر) (فصل) (قوله بالاجاع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجاع هنا والخلاف فيها بعد قلت الفرق بينهما ان مضى منهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القاب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال اقل (فلا يجوز) معه الاعمال (فحوظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء يجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع المتوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله وجوز الالغاء في الابتداء (خلافا للكوفيين والاختفش) فاتهم أجازوا الالغاء مع التقدم فحوظننت زيدا قائما برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة كذا أدبت حتى صار من خلقي (انني وجدت ملاك الشيمة الادب) برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الجملة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير أرجو وأمل ان تدومودتها * وما أخل لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المحرور قبله مع تقدم أخل بكسر الممزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك والدينا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا ما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المعنى وعلى هذا اجل سبويه قوله * وأخل اني لاحق مستثبع * بكسر ان على تقدير اني لللاحق (و) الوجه (الثاني) أن يكون من الالغاء لان المتوسط المبيع للالغاء ليس (هو) المتوسط بين العمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء المتوسط بين العمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول واخا في البيت الثاني (قد سبق) بمقدم عليه اما وجدت فقد سبق (باني و) أما أخل فقد سبق (بما التافية) بخار الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدروا الاعمال لتقدمه على العمولين (و) الوجه (الثالث) أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشأن والاصل (انني وجدت) ما (أخاله) فحذف ضمير الشأن منهما (كما حذف في قولهم) أي العرب (ان بك زيدا مأخوذا) والاصل انه والى الوجه الاول واثالث أشار الناظم بقوله وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء * في موههم الغاء ما تقدم

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهدي في الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاه والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلاتهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو اليامن اني منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقدرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدر ادا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف المحذف فن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لانه يستعمل في مواطن التفعيم والمحذف مناف لذلك (فصل) * ويجوز بالاجاع حذف المفعولين (لافعال القلوب) (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (فحو أن شر كافي الذين كنتم ترعون وقوله) وهو الكمية يمدح أهل البيت

حذف أيضا لفيده انه أهم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بمقابله قاضيا توسط العامل (بأي كان أولى اذ لا اقتضاة توسط في الالغاء كما مر) (فصل) (قوله بالاجاع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجاع هنا والخلاف فيها بعد قلت الفرق بينهما ان مضى منهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما ما اقتصرار حيث امتنع اجتماع واختصار حيث اختلف فيه كما سيأتي أن ذلك القرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى حجبهم عارا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ترى أن جلت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان جلت على الظن فيكون تكرار مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون ههنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسددهما بمنزلة ما حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسددهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتياط انتهى وأقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المعنى الخامس قولهم في أين شركائ الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء على دليل وما نرى معكم شعاع كم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريح بل على ان وصلت اولها ولم يقع في التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وبين ما أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يتخلف في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذلك فأنما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتعصر كما في ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمله في الذهب في الذهاب فذلك ههنا هو الظن كأنك قلت ذلك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدللك على انه الظن أنك لو قلت خلت زيداً وأرى زيداً لم يجز انتهى وفيه أيضاً أن الاشارة الى المصدر ٢٥٩ لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال

سبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظننت كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلة ما في قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكانت ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة في المثال السابق ان لم تجعل للصدر والياء في المثال الثاني ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار

(بأي كتاب أم بآية سنة * ترى حجبهم عارا على وتحسب)
 حذف في الآية مفعولاً لا تزعمون وفي البيت مفعولاً لا تحسب لدليل ما قبلهما علىهما (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي حجبهم (عاراً على) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معاً لا في حذف ما يسد مسددهما (وأما حذفهما اقتصاراً أي لغير دليل فعن سيبويه) فيمنع نقل ابن مالك (و) عن (الاختص) والجزمي وابن خروف وشيخنا ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقاً) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجبتهم في ذلك ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص * ولقد علمت لتأمين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلة ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الأكثرين الاجازة مطلقاً) لحي ذلك في أفعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنه ويرى ما تعتقده حقاً أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو (ظننت ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبراً يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقة فقد جعله من المحذف الاقتصاري

على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معاً (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم حذفه في الباب الخامس من المعنى فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمن وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال في المعنى ان أفعال القلوب لا قادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف في الفرق الاول بين الالتعاض والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جواباً له لكن لا يخفى أن سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننت ظن السوء) قال الدنوشري لم يسن الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننت ان لن يتقلب الرسول والمؤمنون الى أهلهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصاراً لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كون مثلاً مشكلاً (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقل ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من المحذف الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقة من الاختصاري والظاهر ان المحذف فيهما اختصاري لان الدليل أعظم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحال بان يكون المعنى مرشداً اليهما فليتأمل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللغاني نحوه فقال جعله الرضي من المحذف اختصاراً قال أي يخل مسموعه صادقة وفيه نظر لان تقدير المفعولين

صديق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لا يخفى ويجوز ذكره بسم لا يكفي دليل لا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون
صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشى لا مانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظره في اللقاني وأيد النظر
بكلام الرضى ويأتى فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما لم يخز الاقتصار على أحدهما لان
الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصودا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل
زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضلته ثم أخبرت عن ذلك المحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلما اقتضت على
زيد ضيعة معزى كلامك ولما اقتضت على فاضل ضيعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازته الجمهور) في شرح ابن الناطم
عكس ما نقله المصنف لانه قال وانما الاقتصار على أحدهما جائزا اذ دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا
يحسن الخ) أى على قراءة تحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبر مفعول ثان فان قيل أصل
مفعولى حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك فى الآية لعدم صحة الجمل قلت فى الآية إيجاز والتقدير ولا تحسبن من يحل الذين يدخلون بما
آتاهم الله من فضله هو خير لهم وان كانت الآية فى اليهود كان التقدير ولا تحسبن من يحل الذين يدخلون باظهار ما آتاهم الله فى التوراة
من نعم محمد صلى الله عليه وسلم هو خير لهم وقوله بعد سيطون ما يحلوا به أى اثم ما يحلوا باظهاره (قوله

٢٦٠

من نعم محمد صلى الله عليه وسلم هو

وكقوله وهو عنزة ولقد
نزلت الخ جعله الرضى
على ما نقل اللقاني من
الحذف اقتصارا وقال
التقدير فلا تنظى شيئا غير
نزلت ونقل عن القراء
ووجه اللقاني كون جعل
الحذف اقتصارا انه ذكر
الحذف اختصارا بعد
ذلك وقد يقال هذا
التوجيه انما هو فى
كلام الرضى ولا يلزم ان
يكون القراء جعله من
ذلك لان غاية ما نقله
الرضى عن القراء
انه من حذف أحد
المفعولين وكلام الرضى

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنيرى تفضيل فقال (يجوز فى أفعال الظن) لكثرة السماع
فيها (دون أفعال العلم) وعن أبى العلاء ادريس يجوز فى ظن من حال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى
الباقى ونسبه لسبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أى لا غير دليل لان المفعولين هنا
أصلهما المبتدأ والخبر فكلاهما يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ
فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناطم بقوله
ولا يخز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول
(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أى لا دليل (قنعه) أبو اسحق (ابن ملاكون) من المغاربة وطائفة
وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأى
الجملة فلما تكرر طابه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف
فى جواز حذفه اذ دل عليه دليل (وأجازته الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خير لهم تقديره ولا يحسبن الذين يدخلون ما يدخلون به هو خير لهم حذف المفعول
الأول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنزة العيسى (ولقد نزلت فلا تنظى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم)
تقديره فلا تنظى غيره منى واقعا حذف المفعول الثانى والتاء فى نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب
المكرم مفتوحة (فرع) * اذا قلبت زيدا ظنته قائما قال التقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظنته قائما
وعند ابن ملاكون وموافقيه اهتمت زيدا ظنته قائما أولا يستقاله الموضع فى الحواشى * (فائدة) * هذا
الخلاف فى الحذف وعدمه مجر داصطلاح عند النحويين وليس من الحذف فى شئ عند البيهقيين لان

لا يقدح فى الاجماع نعم ان ثبت عن القراء كان قادحا فليحذر هذا ولو قيل ان قوله منى هو المفعول الثانى تنازعه غرض
قوله نزلت وتنظى ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمى أنظر على تقدير الجمهور أى حاجة لتقدير قائما بعد
ظننته أيضا وهلا اكتفى ظننت المذكور بأحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملاكون الخ) وجه عدول
ابن ملاكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليه ولولا دليل وهذا لو قدر يلزم حذف ثانى المفعولين وهو قائما (قوله مجرد
اصطلاح) قال الشهاب القاسمى فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفى الباب الخامس من المغنى بيان انه قد يظن ان الشئ من باب
الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنتين من يسمع يخل أى يكن منه
خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام مجردا يقع وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو وقع عليه فيجاء به صدره سند
الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام مجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى
اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا الغرض نزلة بما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الرى ولا تقرّبوا الرى وتقولان ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذى اذالم يذكر بمفعوله قيل

محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المعنى
 انما اعترض عليهم اطلاق المحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعالى قوله فعول تمثيل لان مثل ذلك تعالى قوله فعول به ومن هذا القسم
 يظهر النظر في قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ونما يؤثر بالنظر انه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى أين
 شمر كائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى جهنم عارا عليلك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة
 هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تنظي غيره * منى منزلة الحب المكرم اذا لم يحال لتوهم تنزيل الفعل هنا
 منزلة اللازم وقول المصنف في المعنى أى اذا وقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم اذ لو كان منهم لم يصح أن
 يمثل به المحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تهديد الرء عليهم والتوطئة لتحقيقه * (مبنيان) * الاول قال ابن الناطم أشار الناطم
 الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فإثر اذا دل عليهم ما ديل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت
 مقتصر عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يحز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول محذف لفظا
 فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيد مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لدل عليه دليل عطف الخاص
 على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام
 الانصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الظاهر انه من عطف المباني وان المقصود بيان ان المحذف
 جائز في مواضع منها اذ دل عليهم ما ديل لانها حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا ٢٦١ أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل

كما اذا قيد بالظرف لان
 العلة في امتناع المحذف
 هو انه لا فائدة في الاخبار
 بمجرد الظن لا العلم بان كل
 أحد لا يخلو عن ظن واذا
 قيد الفعل على حصاة
 الفائدة لان الظن المقيد
 غير معلوم ومنها ما اذا
 أريد العموم لان ثبوت
 الظن على العموم غير
 معلوم والمعلوم قد يحذف
 لقصد العموم كما تقدم
 في المعاني ومنها ما اذا

غرض التكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند
 الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان
 يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال
 في القاصر انه حذف منه شيء وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما
 * (فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل
 القول في جزأيه شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فخر آها معه كالمفعولين في
 باب أعطيت فصيح أن ينصب بهما وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيهما
 مفعولين لانه لم يقتضيهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة
 لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناطم (وسايم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سايم بن
 منصور بن عكرمة بن خفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول
 مجرى الظن (ويعملونه فيها) أى في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا)
 من غير شرط من الشروط الاتية (وعليه بروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع المحذف في المواضع المذكورة
 وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه يقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا يترك المفعول وقد يحمل على
 ما اذا كان الفعل بمجرد مفعول واحد بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثاني فراجع
 والوجه الاول * الثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع رفوعها والظاهر جواز الدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيد قائما
 * (فصل) * (قوله تحكي الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشري يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى
 الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظا عبارة عن زيد وثالثها
 أن يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فقلت تقول زيد قائم لفظا فنصب هذه الثلاثة لانه لا يست
 أعيان الا انما ظاهرها كية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد به الكلام فإثر اتفاقا كقلت شعرا
 أو معنى كلمة كزيد أو قام أو هل فمتنع اجاها وهذا فيه الرد على الرضى فليحذر ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا
 عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكاية ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرقوعا وخامسها مفرد
 غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام
 قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعني ان اجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا اذ القول قد
 يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يحكى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد لهيا أو لظنا

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أي كيف تعتقد في الحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين
 اه ونقل الشهاب القاسمي في بعض المواضع كلام الرضي المذكور وقال إلى أن قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى
 يقيد أن القول الجاري مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسياقي حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاو بن الخ) قال
 الدنوشري فسر اللقائي شاو بن بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السابقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول
 العيني شاو بن ثنية شاو وهو التبع يقال عدا شاو أي طلقا (قوله وهزير الرميح دويها عند دويها) أو عنده زها الأشجار كما في الصحاح
 وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر ربائب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشري الظاهر انه كتمر وتمره اسم جمع لا جمع
 (قوله اذا قلت اني آيب الخ) قال ٢٦٢ الدنوشري ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العيني ما حصله ان هذا البيت من قصيدة

يحدج بها بعيره وان أهل
 بلدة كلام اضافي منصوب
 بآيب وأصله آيب إلى
 أهل بيته يقال آبت إلى
 بني فلان اذا أتيتهم ليلا
 ووضع جواب اذا والباء
 في بها بمعنى في والضمير
 راجع للبلدة والضمير في
 عنه للبعير والولية بفتح
 الواو وكسر اللام وتشديد
 الياء البرذعة أو ما يوضع
 تحتها والباء في بالهجر بمعنى
 في والهجر بفتح الهاء
 نصف النهار عند اشتداد
 الحر (قوله لانها لم تقو قوة
 المضارع) دعوى لا دليل
 عليها وقال الدنوشري
 وما ذكره الشارح هنا من
 بيان وجه اشتراط هذه
 الشروط غير واضح فليحذر
 (قوله لان الأعمال انما
 يكون مع فعل الخطاب)
 لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاو بن وابتل عطقه * تقول هزير الرميح مرت باثاب
 بالنصب) لهرير على انه مفعول أول للقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاو بن ثنية شاو يسكون
 الهمز وهو السابق وذنبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزير الرميح دويها
 عند دويها والا ثاب بفتح الهمز بين وسكون الثاء المثناة وفي آخره باء موحدة جمع أثابة وهي نوع من
 الشجر (وقوله) وهو الخطيئة يصف جلا

(اذا قلت اني آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر
 بالفتح لاني على اتهام معمولة لها سدت مستد مفعولي قلت وآيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب
 والضمير في عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي
 توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد
 الحر وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم (وغيرهم يشترط) في
 أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف
 والماضي والأمر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السير في)
 بكسر السين (قلت بالخطاب) سوى به (الكوفي قل) فيجوز عن قولهما أعمال الماضي المسند إلى تاء
 الخطاب وفعل الأمر فتحوا قلت زيدا منطلقا وقول زيدا منطلقا لجامع الاسناد إلى ضمير الخطاب (و) يشترط
 في المضارع (اسناده للخطاب) لان الأعمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا
 يجوز أعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقبل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا عمرا
 منطلقا لما لم يسم ولم يقل واسناده للخطاب وسوى به السير في الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن
 المضارع (كونه حالا قاله الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (في تقول الدار تجمعنا)
 أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط
 الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعنا وأجاب به بل استفهمه عن وقوع ظنه لانه ظنه
 في الحال اه وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الأعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من الخطاب تقول
 وانما استفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقائي في توجيه الرد نصها لان
 متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال والالم يستفهمه عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه
 بحث اذا القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويحجب بأي وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان
 متى ظرف لتجمعنا) قال اللقائي يعني ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا
 وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولما قل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو
 الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك
 في الهمزة وأمروا على ما فيه كما سيأتي ان شاء الله تعالى لا يحرف لاموضع لها من الأعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

والاستفهام عن مشاغل الفعل نحو أتقول زيداً قائماً ومن تقول أخاه قائماً واجهالاً تقول ٢٦٣ البنية فالمراد وقوعه بعد الاستفهام

وان لم يكن مستفهما عنه
اهو به يعلم سقوط النظر
الذي ذكره الشارح وقول
الناظم ان ولي مستفهما
به ولم يقل ان كان مستفهما
عنه مرشدا الى ما قاله
الداميني وكذا قول
المصنف كونه بعد
الاستفهام فتدبر ولم يذكر
الشارح عسلة اشتراط
الاستفهام فليحذر فاعمل
بها ينكشف الحال هل
الشرط في القول ان يكون
مستفهما عنه أو وقوعه
بعد الاستفهام (قوله علام
تقول) قال الدوشري
الاستفهام هنا داخل على
سبب القول لاعلى القول
فيعلم انه لا فرق (قوله
وأطعن بضم العين) قال
الدوشري اقتصار الشارح
على ضم العين في مضارع
طعن بالرمح وغيره لعله
لكونه الاكثر الاشهر
فقد جوز القاموس فيه
الضم والفتح وعبارته
طعن بالرمح كعنه ونصره
طعناضربه وزجره فهو
مطعون وطعين والجمع
طعن بالضم وفيه بالقول
طعنا وطعانا (قوله
والعمل فيما عداه لهذا
الظاهر) تقدم له عند
الكلام على حسب ما قد
يخاله فليتامس (قوله
قال السهيلي ويشترط

تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لم يشترط
الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفرع
عليه (و) يشترط في المضارع المستند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سماع
الكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم
والتاخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجي

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي) * اذا انالم اطعن اذا الخيل كرت
فعلام جار ومجرور والمجرور على والمجرور ما الاستفهامية قوله كن حذفتم أفعال دخول الجار عليه سا والرمح
بالنصب مفعول أول ووجه: يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن
بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن بفتح العين يقال طعن بضم العين يطعن بفتح العين
محذوف بفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن انالم أطعن واذا كرت الخيل كرت
(قال سيبويه والاختفش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب
(كونهما متصلين) من غير طائرين بينهما (فلو قلت أنت تقول) زيد منطلق (فالمسكاية) واجبة
(وخولقا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير
فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين
في نصبهما ورد بان الحكم انما هو لئلا كوروا المضمير فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل
فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضع في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه
نقلت وعلى هذا يشكك قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا محذوف والنصب) للمفعول
(بذلك المحذوف حازا اتفاقا) فليتامس (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف)
زمانى أو مكانى (أو مجرورا ومعمولا القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم يفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما
فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف
والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني
ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل
بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكافى كقولك أصدقك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك
أتى الدار تقول زيدا مقبلا (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميته بن زيد الاسدي

(أجهالاً تقول بنى لؤى) * لعمر أبيك أم متجاهلينا
فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الاول
والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى
أتظن بنى لؤى جهالا أم مظهر بن الجهل حين استعملوا أهر اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر
مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أتسرعا تقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير
(قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول زيدا عمر ومنطلقا) برفعهما قال
لأنك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه
يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب زعمه عنه المرادى بتعليقه في شرح التسهيل وأقره

أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجاوز الحكاية الخ) قال اللغاني يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحيداً فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال البماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجري مجرى الاسماء قلت وكذا مقاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجري مجرى الاسماء

في حكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدونشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللغاني بفتح الميم ماضيا لا بصمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا ينفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجاوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرفع) على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معامذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا العمر الله اسرائيل فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة أتت عنده هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائيل لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حاجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقى المضاف اليه على جر لانه غير منصرف العلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا جرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول للمسمى واحدا قال في النهاية نعم وبحت الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) *

بالنصب بدلا من مقاعيل ولم يقل ثلاثة مقاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين يجمع السلامة لان مفعولا اسم لفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنتين) وانما اقتصر عليهما وقوفاهما السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فتمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصر واذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمر أفاذا لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازة قوم منهم طرد الباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وما ضمن معناهما من نبا) بتشديد الموحدة (وأبنا وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

المتعدين بالنصب) (قوله المتعديان لاثنتين) قال اللغاني نعت لعلم ورأى اخترزبه عن أعلم ورأى الذين أصلهما (وحدث) علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجي من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال الله في اشارة الى فرق بينهما وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الا خبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبروا ونبأوا وحدث ولم يستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأوا لاثنتين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالها باعمال المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبؤ والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعديا الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالحجج انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لقول المصنف ضمن معناهما ثم عميل المصنف بقوله اذير يكهم الله اشارة الى أن أرى أعلم من أرى القلبية

والعلمية في الرضى وألحق بعضهم أرى العلمية بأعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يبدؤا بسماع انتهى وقد جرى
الشارح على التقييد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما في قول النابتة) ٢٦٥ أى يجوز زرع عنب عمر بن خويلد

(قوله والسقاها كاسمها)

متدأ وخبر وأراد

السقاها كاسمها قبيح

فكذلك المسمى بهذا

الاسم قبيح لأن السقاها

ينكر فعله بكرة اسمه

(قوله وقول الاعشى) أى

مدح قيس بن معد يكرب

(قوله كما زعموا) صفة

لمصدر محذوف أى لم أبله

بلوا مثل الذى زعموا

أى قالوا وما موصولة

والعائد محذوف أى كما

زعموا فيه كذا قال العيني

وفيه نظرا لأنه يلزم حذف

العائد المحرور بحرف

لم يجر الموصول بمثله قال

ويجوز أن تكون مصدرية

أى كزعمهم فيه (قوله

ومعنى لم أبله أجره) من

بلوته بلوا إذا أجرته واختبرته

(قوله بمصر) صفة لقوله

أهل وقوله أعودها جملة

وقعت حالا (قوله أن

تعودني) أى بان تعودني

والباء تتعلق بخبرنا وإن

مصدرية والمعنى ليس

عليك بأس بسبب عيادتك

أباى وقت غيابي عليك

(قوله وإن فيه سلامة من

التضمن الخ) التوسع

الذى هو نزع الخافض

كذلك بل قديقال التضمن

أولى لتكثير المعنى الحاصل

به ولا به قيل بأنه قياسى

شخصا فقد علم فيصيح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب للقياسى

وحدث) بتشديد الدال (فحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى
والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو
مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما
أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصريته وحسرات حال والمعتزلة
يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه يمكن عندنا فاتهم إذا أبصروها حسرات فقد
علموها كذلك والذى نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى العلمية سماعا نحو (أذير يكهم
الله في منامك قليلا ولو أراكمهم كثير الفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والله المفعول ثان وقليلا
في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الجوزي حيث قال لم أظفر بفعل متعدد
لثلاثة الأوهومبنى للفعول كما في قول النابتة

نبئت زريعة والسقاها كاسمها * يهذى إلى غرائب الأشعار

فالثالث نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزريعة مفعول ثان وجهلة يهذى إلى مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

فالثام مفعوله الأول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله أجره وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير
وخبرت سوداء الغميم ريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالثام المفعول الأول وسوداء الثاني وريضة الثالث والغميم بالعين المعجمة موضع من بلاد غطفان
وقول رجل من بني كلاب وما عليك إذا أخبرتني دنقا * وقاب بعلك يوما إن تعودني

فالثام المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنقا الثالث والدنف المريفى وقول الحرث بن خفاف
البشكري أو منعتهم ما تسألون فن * حدثتوه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجنيح مبنى
للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

إلى ثلاثة رأى وعلمنا * عدوا إذا صار أرى وأعلمنا

وكأرى السابق بما خبرنا * حدث أنبا كذا خبرنا

ثم قال

وقال الناظم في شرح التسهيل أن أولى من ذلك يعنى من نصب نبا وأخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منها
على نزع الخافض كما في آية التعريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصر عليه وكما قال سيبويه

في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه جلا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من
التضمن الذى هو خلاف الأصل اه (ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه

(كأعلمت كبشك سمينة) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من
أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم

به بمجرد إعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع
وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا

يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوين
أنه يجوز الاقتصار عليهم ما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

(٣٤ تصريح ل) فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فاته لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم أنك إذا أعلمت
شخصا فقد علم فيصيح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب للقياسى

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه عن ذكره السيوطي في نكتته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة حينئذ عديم الدليل بلا خلاف ويجوز عدم وجوده بلا خلاف اهـ وقد جزم الرضی أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال ٢٦٦ من الهاء المجرورة بمنع مؤ ولا يذا اقتصارا لا يقتصر إذا لم يقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

المحذوف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذا المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضی اذ هو كقول مفعولي أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذذاك الخ) قال الرضی وليس ما قال بشي لان أعماله بالنسبة الى شي والتاؤه وتعليقه بالنسبة الى شي آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أي بالمفعولين الأخيرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان) عبارة غيره فاذا بني الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الامر فوعان بلا منصوب

حذف الثلاثة دليل وغيره وان لم يجز في باب ظن المحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وطلعت لا فائدة له لان الانسان لا يتخلو عن العلم أو ظن وأما الاعلام فانه يتخلو منه اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وماله مفعولي علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء كان مبنيًا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشافعي ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لانه لا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيع لا تلغى أعلم وأخواتها لان منصوباتها لا ينبغي منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها وأخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان ينعقد من مابعد او خبر ولم يؤثر فيهما شيئا (ولنا) من الادلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ما غاة لتوسطها مبني للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرا في الله أمتنع عاهم) * وأدأف مستكني وأسمع واهب

فانت مبتدأ وأمتنع خبره وأدأف ملغاة لتوسطها مبني للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مرقم كل مرق انكم لنفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجه انكم لنفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرتان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه مجدي والتقدير اذا مرقم تجدون وجه الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعد ها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرر بالقاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

حذار بكسر الراء مهم فعل بمعنى احذرو نبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجه انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرتان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم متحببون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذايريكموهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا فقايل لا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسافي المحذف) لهما اول واحد هما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

لا

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله

حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الامنصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيئا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيًا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكل

ما يأتي من جملة الدليل حذا وقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمقدور فلا ينافي ما يأتي قريبا ان كيف تحي الموتى في موضع نصب على انها مفعول ثان لا رنى (قوله انما يحفظ الخ) قال اللغاني انما يرد هذا على من أثبت لعلم معينين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الامعنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالترام الخ) أجاب المنسكت بان ما قاله مبنى على ما اختاره في التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى في المتعدى الى واحد كالقاصر لا به حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنسكت الا ان المنسكت جعل مناط الجواب ان ذلك ٢٦٧ مذهب الناطم والمصنف التزمه

والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنسكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناطم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللغاني يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أي لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفي الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منه والثاني مذهب الانحس (قوله وبإدعاء ان الرؤية هنا علمية) يعني وبإدعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطرار

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناطم بقوله وان تعدى الواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثاني منهما كثنائي اثني كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد في قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفي منع الالتقاء والتعليق) في المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المتبدا والخبر (قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما يحفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثاني ان أرى البصر به سمع تعليقا بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو رب أرنى كيف يحيى الموتى) فإرنى فعلل دعاء وباء المتكلم مفعوله الاول وكيف يحيى الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعولة الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لاني حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالترام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبنة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع في المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه هداية فسه فسقط القول بأنه انما يحفظ نقلها بالتضعيف بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثاني (بإدعاء ان الرؤية هنا) أي في أرنى كيف يحيى الموتى (علمية) لا بصرية كما قال المحقق في ألم ترالى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكر في سورة النساء قولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف يحيى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احياء تلك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لانهم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسني كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بمحاو لم أره مسطورا فان صرح سقط النظر الثاني وصرح عموم قول الناطم والثاني منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغتمن أو وجد الفعل واصطلاح (اسم) صريح ظاهر أو مضمهر بارز أو مستتر (أو ما في تاويله)

المنحصر (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف يحيى في تاويل مصدر) لك ان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من انه لا يقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سائل ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سياتي صرح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لانهم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا لبونس فجرد عدم التسليم لا ينبغي قتال (هذا باب الفاعل) * (قوله لغتمن أو وجد الفعل) قال الزرقاني في هذا شيء لان ال في الفاعل لا عهد الذكري والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغتمن انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك ومميزا من باعتبار معنيته أو حي له محالين كذلك أو خبرين كما

هنا كان استخدما و مثلوا لهذا النوع يقول بعضهم بمثل الغزاة اشراقا و ملتفتا ولا شئت ان الفاعل من حيث هو مشترك و آخر
 عنه يانه من اوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي و يانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أي الاسم) أي الصريح و كان ينبغي
 للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار و صفه بكونه صريحا و قال الثاني ما واقعة على لفظ وفي
 لا ظرفية و تاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤولة بالاسم و مثله في ذلك ما بعده و لو قال بدل
 ذلك و ما يؤول به كان أظهر و أخصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع الالفاظ الى الاسم في الاول و الفعل في الثاني
 بأي وجه لا يعرف في الذي هو ترجيع بالسبب من الفعل و حرف مصدر و الا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجاه كاعجني قام زيد و فاعل
 المصدر و الوصف و اسم الفعل و الظرف و المجرور لكن يرد على الحمد أن اسم كان و أخواتها و ما تصرف منها و الجاه المراد بها معناه
 اذا أسند الفعل الى مضمون منها نحو و لم يهد لهم كاهلكنا قبلهم من القرون أي أو لم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان الحمد
 صادق عليهم ما بدون الحدود و قد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه و بان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا
 ننقل الكلام الى مضمون اسمها و خبرها حينئذ انتهى و بما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الآتي
 ان المؤول ما اقترن بسابك و قواه و فاعل المصدر أي لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبب و قد أجاب الشارح عن اليراد الاول
 بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه و هو التام و يجاب عن الثاني بان الصحيح ان فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهدى أي أو لم
 يهد لهم الهدى و قال القاسمي قد ينزع ٢٦٨ في الامر الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل و قوله تعالى و تبين لكم كيف فعلنا بهم

ففاعل تبين مضمون كيف
 فعلنا كما نه قيل و تبين لكم
 كيفية فعلنا و في قوله
 تعالى أو لم يهد لهم كاهلكنا
 انه على تاويل أو لم يهد لهم
 كثرة اهلا كنا و جاز الاسناد
 في هذا الباب باعتبار
 التاويل كما جاز في باب
 المبتدأ نحو سواء عليهم
 أن نذرتهم أم لم تنذرهم
 انتهى فانظر قوله و جاز
 الاسناد الخ فانه يشعر بان

أي الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما في تاويله) أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في
 تاويله على المسند اليه (أصل المثل) في التقديم (و) أصل (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو
 تبارك الله) والمضمر البارز نحو تبارك يا الله والمستتر نحو أقوم و قم (والمؤول به) أي بالاسم ما اقترن
 به سابك لفظا أو تقدير أو السابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أي أنزلنا لم يان
 للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب اليالي * أي ذهابها ولا يقدر من
 هذه الحرف الآن خاصة نحو و ما راعني الا سير أي أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر
 فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الحرف الثلاثة عند البصر بين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في
 نحو ثم بداهم من بعد ما رآوا الايات ليس جنته حيث أولوا اليه جنته بالسجن يفتح السين على انه فاعل بدا
 لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير مستتر افيه راجعا الى المصدر المفهوم منه و التقدير ثم بداهم بداء كما
 جاء مصر حابه في قول الشاعر * بدالي من تلك القلوص بداء * و اليه ذهب المبرد ومن وافقه (و الفاعل كما
 مثلنا) من نحو تبارك الله أو لم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (آتي زيد و نعم الفتى ولا فرق) في

الفاعل الجاه لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشري مراد بالاسناد في هذا المقام ذلك
 مطلق الربط و التعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد في شمل ذلك نحو ان قام زيد فاعل الصفات في بعض الاحوال و فاعل
 المصدر و نحو ذلك و قال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه و قدم عليه على جهة قيامه لما أورد عليه
 المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو التحقيق الذي هو المصدر و أيا ما كان ففيه اشكال
 لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول و التحقيق لا يحتاج معه الى قوله أو ما في تاويله و يمكن ان يجاب بان المراد
 بالفعل الاصطلاحي و الضمير في قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقاني سيأتي ذكره في الاحكام و أخذ في الحمد دور و قد
 يجاب بان الماخوذ في الحمد و تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده و الماخوذ حكم المازد به و جوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان
 الحكم و متعلقه أي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا و خارجا نعم ينسب دفع الدور ان يكون الحمد لفظيا أي
 بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم و جهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى و قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع لزوم
 الدور لا مكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل قائله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن
 السابك في غيره فانه أعم (قوله دون لو وكي) لانه لا بد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الودع فاعله يطلب لو و ما بعدها مفعولا نحو
 يودأ حدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كي اللام الجادة لفظا أو تقدير افتكون كي بمدخولها مجرورين محسلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ)
 احترز بقوله فاعل عن المبتدأ فانه يقدر من غير سابك في باب التسوية

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا إلى تسميم الحد وهو أن المسند لما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ والعطف بأو يدل على هذا وجه ذلك أن الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنوشري ومحسن أن يكون إناك أنت وزيدا أن تخرجنا غزا وقد نظمته يقول من جملة أبيات ابن أبي ماضي في وصفه له رفع بهواه استنار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التاكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللغاني ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجاءد) كنعم (والمقول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه)
فختلف في تاويل مختلف وألوانه فاعل وصح أعماله لاعتماد على موصوف محذوف والتقدير صنف
مختلف ألوانه (و) لا فرق بين في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منير أوجهه) في قولك أتى
زيد منير أوجهه وهو المشار إليه في التظم بقوله

الفاعل الذي كرفع أتى * زيد منبرا وجهه نعم الفتى

ما رأيت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

الواو واذا غماها في اليا ع فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتقلب ياء وتدغم وعلى
أصلية الذات لانها نقابة عن الالف فلا يتأني فيها ذلك والقول الآخر انها ليست محفزة واستدل بضم
يضم اذا كان الثالث مضموما واما الالف فلما كسرت في ادموأمر الان أصله ارميو فليس الثالث مضموما (قوله
الزرقاني وجه اخر ان قرأه مصدر المني للجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن
إلهاميني وقد وجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد

يمكن أن يقال ان الثوب رفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسامر منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن
 الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو
 المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف
 في شرح بيانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان البناء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في
 بعض كتبه وهو من الحسن يمكن ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعمل خيرا ينسب عليه أي امتق الله ولي فعل خيرا أو قول تفسير كفى

على هذا القول بما كتفى
 غير صحيح انما فعل كفى
 حينئذ ضمير المخاطب وكفى
 ماض وهو لا يرفع ضمير
 المخاطب المستتر (قوله
 وقوعه بعد المسند) قال
 الدنوشري يلزم عليه الدور
 لانه جعله حكما وأخذ
 الحكم في التعريف يلزمه
 الدور وأجيب بانه
 تعريف لفظي والتعريف
 اللفظي هو الذي يقصد
 به تعيين صورة حاصلة
 من بين سائر الصور بانها
 المرادة بلفظ كذا وكذا
 الغضنفر الاسد قال السيد
 في شرح المفتاح اه وهو
 ماخوذ من كلام اللقاني
 السابق عند قوله مقدم
 وقال بعضهم انما ذكر
 المصنف هذا الحكم مع
 علامه من الحدوطة لما
 بعده (قوله ما ظاهره)
 قال الدنوشري ما في كلامه
 واقعة على اللفظ الذي
 يتوهم انه فاعل تقدم (قوله
 وجب تقدير الفاعل الخ)

سمع من كلامهم خرق الثوب المسامرو كسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة
 قياسا مظهر داواسة اتس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات
 وفيه نظر لا مكان جملة على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجزأ لفظا باضافة المصدر
 نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجزأ
 باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء
 مبتدأ مؤخر ومن قبله الرجل خبر مقدم وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله
 وسيأتي ان اسم المصدر غير العلم والميعى انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجزأ (عن أو
 الباء الزائدة) أو اللام الزائدة فالأول (نحو) أن تقولوا ما جاءنا من بشير (أي ما جاءنا بشير) (و) الثاني (نحو)
 كفى بالله شهيدا) أي كفى الله الثالث نحو هيأت هيأت ما توعدون أي هيأت ما توعدون (الحكم
 الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحمد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة
 لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضمير المستترا)
 في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر رفوع على الفاعلية
 عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام فاعله خبر زيد (وأما فعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد
 من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد
 استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة
 لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للآخفش
 والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعت به بالمرور
 بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية وتناسبا والفاعلية (في نحو) أبشر يهدوننا (فبشر مجوز أن
 يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستقهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل
 محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أي يهدينا بشرا يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الممزة دخولها
 على الافعال (و) جاز الامران في (أنتم تخلقونه) فأنتم مجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن
 يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل أن تخلقون تخلقونه فحذف الفعل احتراماً عن
 العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصلا على ما هو القانون عند حذف
 العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستقهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية مخالفاً في
 عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال
 الموضع في المعنى وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي أم
 نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل
 المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

قال اللقاني علته ماسيأتي من ان الفاعل لا بد منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سيأتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل
 الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرر ومتابعيه يقولون يرجعها على الفاعلية اه وقال الدنوشري لعل
 الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الواو اما لا يستثنى واما العطف
 الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الايتين ظاهره
 انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة
 في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لانه نظر لشيء الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أنتم

تخلقونه ثم جمع الفاعلية و مرجع الابدائية فتعارضا فاقطاعا وحيداً فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقواه انتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام اقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذا استفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو امر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فانها امر لغوي وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاء (قواه التؤدة) قال الدنوشري تفسيره الوثيد بالتؤدة وبالرزانة والتأني فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوثيد (قوله ضرورة) قال اللغاني في المغني عن ابن السيدان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في ثرو ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفي فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلوا الجملة من رابط والتقدير تكافؤ (قوله لثم كنه الخ) هذا مبني على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عندهم متدوحة

لا ما وقع في الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقاني أي والعامل مقدر أي يمشي (قوله كما مرفي بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر بظهر أما اذا قدر بيبكون كما في المغني فلا شدوذ أي مشيها يكون وثيدا أي يوجد (قوله فقيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمة هذا وقال اللغاني وجه ضعف البديل انه في قوة احلاله محل البديل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أي شيء أي مثبتا كائن المشي للجمال وثيدا وفيه بحث اذ يغتفر في الشيء حال كونه تابعا لما لا يغتفر فيه حال كونه غير

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسك بنحو قول الزباء) بفتح الزاء والباء الموحدة المشددين والمملكة الحزيرة وتعد من ملوك الطوائف (مال الجمال مشيها وثيدا) أجند لا يحتمل ان أم حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وثيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوثيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المتدو وهو المدعي ووثيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعتها باعشنة تحت فدا ل مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفي القاموس الوثيد الرزانة والتأني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تتبع تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدا حذف خبره) لسد الحال منه (أي يظهر وثيدا كقولهم حكمتك مسطحا) فكم ك مبتدا حذف خبره لسد الحال منه (أي حكمتك لك مبتدا قيل أو مشيها بديل من ضمير الطرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستعارة وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء والجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائدا على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجرح على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابدائية فتخرج على شاذ كما مرفي بابه وأما الابدال من الضمير فلا نه اما بديل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقدير او على تقدير تسكفه فقيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الطرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن به مرة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل الغلدين قلت فائدة تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (فحق قام زيد والزيدان قاما قذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع الى المذكور) متقدم على المسند (كز يد قام كما مرفي في الحكم الثاني في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير) كالحديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي

تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما أمرتني به أن أعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله على الله تعالى به فتاماه (قوله انه لا بد منه) قال اللغاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا يستغنى بالمبني للمفعول ولا بالملكوف بما الكائنة عن طلب الفاعل وهو قول وكثير وطال مكفوفه بما ولكنه يستغنى بالفاعل المحذوف لعله تصريعية فحوا قوم اضربن وباهندا ضربن اه ويمكن أن يحجب بان المحذوف لعله كالتأني وما في في كلام الشارح انه يطر د حذفه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي التلغظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهرا او ضمير (قوله والا فهو ضمير) أي فالله المذكور تو كيدا في نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يرني) قال اللغاني الاقرب انه ظرف لمؤمن أي لا يرني وهو مؤمن حين يرني لا يسي في اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته العلم الضروري بذلك الا أن في

تقدم الظرف على واو الحال شيان واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ما في خبرها (قوله أي الشارب) قال اللغاني قد
 يقال أن الزاني في قوله لا يزني الزاني نعت للمؤمن محذوفاً فالضمير في شرب يرجع إليه مجرداً عن صفته الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن
 (قوله لمادل عليه الكلام) قال اللغاني أي بقرينة السياق اذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح
 (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال في كلام المصنف رفوع عطف على الكلام وقال اللغاني يصح ذلك
 والجرح عطف على ما هو وأصبح معنى وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللغاني
 لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق أقوله والافهوض ضمير مستتر وما ذكره في الأمثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال
 اللغاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جلت حتى فيه على أنها استثناء كالعائبة كقوله
 ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل لكان ما بعده فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل
 والمعنى فان كان لا يرضيك الآن ٢٧٢ تردني أي ردك أي أي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ

على هذا إلى آخر القولة
 (قوله أي إذا كان هو الخ)
 كذا قدر الناظم في موضعين
 ولا تقدير كل منهما
 في كل من المثالين قاله
 الأشموني وقوله في تقدير
 الثاني وان كان هو أي
 ما تشاهده من أي الحال
 الذي تشاهده من فيه
 إشارة إلى عطف قوله
 قبله أو الحال المشاهدة
 على مادل عليه الكلام
 لا على الكلام فتأمل
 وقوله ويطرد حذف
 الفاعل في أربعة مواضع
 قال الزرقاني بقي عليه
 موضع خامس وهو فاعل
 فعل الجماعة المؤكد
 بالنون نحو ولا يصدنك
 اه وقوله فاعل الجماعة

يشرب ضمير مستتر رفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا
 يشرب هو أي الشارب) لأن يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس برافع
 إلى الزاني لفساد المعنى (أو راجع) لمادل عليه الكلام (أو دل عليه) الحال المشاهدة (فالاول) نحو كلام
 إذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر رفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام
 (أي إذا بلغت) هي أي (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غدا
 فأتني) بنصيب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه
 (فان كان لا يرضيك حين تردني * إلى قطري) لا أخالك راضياً
 ففي كان فيهما ضمير مستتر رفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي إذا كان هو أي ما نحن
 الآن عليه من سلامة) في غده في المثال (و) في البيت (فان كان هو أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر
 على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال
 ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوباً على الظرفية متعلقاً بكان ولا
 يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكي سيبويه إذا كان غداً بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل أن
 النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطري يفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر
 الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر
 فهم منه أنه
 لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية
 والتحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضى
 الأمر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الأهندوني أفعل يكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله
 نحو أسمعهم وأبصروني المصدر نحو أو أطعمهم في يوم ذي مسغبة يثيما الحكم (الرابع) أنه يصح حذف

أي وفاعل فعل الخطاب المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدونشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامساً بقولي (فعله)
 يعجب ومصدر واستثنا * وباب نائبها يستغنى عن فاعل لفظاً كذا إذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه وبقي موضع
 سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو * فتلقها رجل رجل * والاصل فتلقها الناس رجالاً رجلاً حذف الفاعل وأقيم الحالان
 مقامه وصار كالشيء الواحد نحو حلو طامض في قولك الرمان حلو طامض وسابع وهو نحو ما قام وقوله لا يبدلانه من الحذف لأن
 التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو متني عن غيره مثبته (قوله وفي المصدر نحو أو أطعم
 الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمراً لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندى أنه في
 مثل ذلك يتحمله لأن الجماد إذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما في باب المتدا فالصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين
 ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن أطعم في تاويل أن يطعم وهذا تاويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع) أنه يصح قدم
 هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية
 (قوله وقطري يفتح القاف الخ) قال الدونشري هكذا في بعض النسخ وبعضها يفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحذر الجمع والتأنيث

(قوله ومنه قوله مجازاً الخ) قال اللغائي ان قلت ما الداعي الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مقردا على مثله قلت هو ان بل الواو
بين مقردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد النفي لما بعدها ومحال نفي كل وجود وثبوت أعظمه فتعين انها
بين جملتين لغرض ابطال الاولى السابقة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لا عظم فليتامل اهويه تعرف وجه فصل المصنف البيت
عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشي فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن
الله فلا استفهام محقق بالمعنى المذكور وأما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام ولغائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل
هذا الكلام الخ) عبارة اللغائي قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بان

٢٧٣

فعل (هـ) جوازاً (ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جواباً (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف
دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) لي مطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو
جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعرف قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من
التجلد وهو التصبر على المموم ونحوها ولم يعرف بالعين والراء المهملة من عراه الامر اذا غشيته وقلبه
مفعول يعرف ووشي فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق)
أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جواباً لمن قال هل جاء أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لغوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سالتهم من خلقهم
ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا
الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجواب يكون جواباً عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو
متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل
محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم المحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك
كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قد جاء لا فائدة
الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامه على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية
في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به
استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للفعل قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأني
بكر يسبح له فيها بالغدو والاتصال رجال) فيسبح مضارع مبني للفعل وله نائب الفاعل وأوجبه
الخفاف للحفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو أولى بما بعده والاتصال
جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل ويجمع أصل على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه
مدخول الاستفهام المندردو كأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاتصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه
رجال ثم حذف الفعل لانهما يسبح المبني للفعل به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني
للفعل لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسر هاء فالوقف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور
فلا ينافي ذلك كون السؤال
مقدراً مقروصاً * فان
قلت كيف يقابل المقدر
* قلت مراده بالمقدر
ما لا يتحقق له عند تحقق
الجواب اه وقد أشار
الشارح الى هذا السؤال
وجوابه فيما مر في تفسير
قول المصنف محقق كما
عرفته والسيد مع السعد
بحث اجاب عنه الحفيد
فانظر حواشي المختصر
(قوله والدليل الخ) لم لا
يجوز ان يكون الله فاعلاً
بين جملتين محذوفاً على حد
أبشر يهدونا للمتقدم (قوله
وما يقال فائله الدماميني
(قوله لان الفاعل لا يتقدم)
هذا التباس في فهم كلام
أهل المعاني فانه ليس
المراد بقولهم تقديم المسند
اليه يفيد الاختصاص انه
كان مؤخر او قدم على انه
فاعل على حاله بل المراد ان

(٢٥ تصريح ل)

المسند اليه اذا أتى به مقدماً كما في الآية وضح ان يكون فاعلاً معني
أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظاً فلا ينافي انها مطابقة
للمعنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد أم عمر والى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان محبي الجواب جملة
فعلية في يقولن خلقهن العزيز العليم إشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترب بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام
من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما ما هو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار
فليس السؤال للاجمل اسمية وترك المطابقة إشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي ان لا يقع
شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والاتصال جمع الخ) قال الدنوشي قد ألغزت في ذلك فقلت

أفدني أيها النحوي جعاً * له جمع محي بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للأدواق بادي وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها اسماعيلية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله

وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال أبو عبيدة هو مهمل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي

(ليكن يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطبيع الطوائع

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال ويبكيه ضارع وزيد نائب فاعل يبكى المهزوم بلام الأمر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك للعرف من غير وسيلة وتطبيع من الأطاحة وهي الإذهاب والأهلال والطوائع جمع مطيخة على غير قياس كل واقع جمع ملخة والقياس المطاوع والملاقح ومن تعاليل متعلقة بمختبط وما صدر به والمعنى ليكن يزيد رجلاً ذليلاً وموقع معروف لأجل إذهاب المنايا يزيد ويروي ليكن ببناء الفعل للفاعل وزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما الأولى فن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمد وأما الثانية فن جهة عدم المحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفاقا للجرحي) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكن الياء ليس منسوباً وإنما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهم من البصريين أجاز أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو ببناء المفعول فيهما ومذهب الجهم وأنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) ببناء المفعول (في المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لا حتمه للفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجل زيد) فإنه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للفعولية لأن الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظم قيل زيد أي يعظمهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زيد في جواب من قرا (أو استلزمه) أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قباه) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق (غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والنجر)

فالنجر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له النجر لأن أحلت) انريد (يستلزم حلت) النجر دوخكي أن الكسافي شئ بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع النجر في هذا البيت فقال باضمار فعل أي وحلت النجر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً لا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالنجر يدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والقاء آخر مستقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب النجر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب النجر وأكل اللحم الطري (أو فسر) أي فسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

خبر مبتدأ محذوف) رده في المعنى في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد أن أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيمن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذف أخبارها قلب كما قال الدماميني والأصل أخبار حذف مبتدآت ها ونوزع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الأول أبو حيان الخ) قال الدوشري الحق عندي طريقة نائلة وهي تجوز الوجهين جميعاً (قوله لأن أحلت الخ) قال اللقاني فيه بحث إذا حلت تعلق بعبيطات لا بالنجر فالذي يستلزمه حل العبيطات لا النجر فليأمل ولو جعل النجر ولو كان مرفوعاً غطى على عبيطات وان كان منصوباً على التوهم أي توهم أنه قيل غداة حلت عبيطات السدائف * فكان جيداً نظير بدالي أي لست مدرك ما مضى *

البيت المشهور وقال

الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لأنه ليس مرادهم أن أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالنجر واسناده إليه لأنه والتقدير لا حاجة إلى ذلك بل المراد استلزامه في الجملة لأن المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده الخصوص ألا ترى أنهم يستدلون في باب الأكتفاء بتقدير شئ في كلام لو وجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك إلا أن لا يستلزم وجوده في الأول باعتبار تعلقه به

(قوله المحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرفع لا النقص (قوله مع تشنيته ووجهه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاما واوقن قلت التشنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتشنية الفعل ووجهه المحاق الفعل حرف التشنية والجمع وياتي بعده بالفاعل مظهر أو مضمرا مشي أو مجعوعا فظهر ان الفعل يوجد مطلقا (قوله فكذا تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسب منها ومن تقول مجرور بالكاف والمجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخوالك والاصل فتقول قام أخوالك قولا كقولك قام أخوك وقواه كذلك الإشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تأكيد على انك تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخوالك الخ) فديقان أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لها كثير ومنه أي الله شئت وقد مر في باب المبتدأ والخبر انه انما يتنوع بتقديم الخبر النعل اذا كان رافعا للضمير المبتدأ المستر لا البارز ٢٧٥ لانه لا لبس لمضمف لغة المحاق علامة التشنية والجمع وهو مشكل

والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوذ وتقدم الخلاف فيهما (و) المحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو عن رتبة (يوجد مع تشنيته ووجهه كما يوجد مع افراده فكذا تقول قام أخوك) أو أقام أخوك (كذلك تقول قام أخوالك) وأقام أخوالك (وقام أخوتك) وأقام أخوتك (وقام نسوتك) وأقام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخوالك وقاما أخوتك وقام نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تشنية الوصف ووجهه فالترمز بتوحيد المسند فاعلم ان الياهم وهذا هو الفرق بين التشنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامة التشنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تنسب بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليه أشار الناظم بقوله (وجد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كقار الشهدا (وحكي البصريون عن طيبي) وحكي (بعضهم عن أزدشنوة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حنيفة من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوة وأزدعنان وأزد السراة واختلف في تسميته أزد أو أسد اذ قيل لانه كان كثيرا لعطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدي الى كذا أو أزدى الى كذا وقيل لانه كان كثيرا النكاح والازدوال اسد النكاح وشنوة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك) ريتي نسوتك وضرباني أخوالك) وفي الحديث أو مخر جي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخر جك قومك والاصل أو مخر جوى هم فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى للثا وواقبه)

فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعينان نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التشنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند طرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذاواقبه حال من المضاف اليه وهو الكاف

التشنية والجمع فان لمعاني الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها انتهى ويرد عليه انه قد يسعى بالماضي والجمع فعلا منهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليست امل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدنوشري أو بديل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكي بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد بعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكي عدل عن قوله وحكموا عنهم المحاق الفعل علامة التشنية والجمع الى ما عبر به اذ المحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويلان الا تيان من الصحيح ومقابلته وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيبي لجواز أن يكون ذلك لغة طيبي وأزدشنوة وان الحاكى له عن طيبي جميعهم وعن أزدشنوة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به الفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح النحويين في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عينه فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذا العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال
العيني فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى
هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالبناء عطف على أولى الاول كرر لانه كيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه
قولان أحدهما فعلى والالف فيه للحاق بالتانيث والثانى أقبل وهو على القولين هنا وذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى
النوادر هى أولات بالتاء غير مصر وف لانه صار عامه الا وعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ أولك الخبر والثانى ان
يكون اسما للفعل مبنيا ومغناه ويكسر بعد شروك تبين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من لم يبن بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان
الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سياتى فى باب (قوله وبعدوه أهل الذى الخ) قال الدنو شمرى الجمع بين هذا
والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اخذ لالف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا
العيني وفى يثيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذى * أضحت ارجل المناقب

نتج الربيع محاسنا

ألقحها غر السحاب

راقت ورق نسيمها

فحكت لنا صور الحباب

حضر الشراب فلم يطم

شرب الشراب وأنت غيب

اتهى ولا يخفى ان أبا

فسراس من المولدين

فالعرض من كلامه

التمثيل لا الاستشهاد

وان كان خلاف المتبادر

من كلام المصنف وغيره

حيث أدرجوا هذا البيت

مع الشواهد (قوله ألقحها

غر السحاب) ضمن

ألقحها معنى أولد فعدله

الى ضمير المحاسن ومحاسنا

مفعول ثانى لنتج قال

اللقاني وفى كل من قوله

نتج الربيع وألقحها

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكتابة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك
وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع قتلى عيناء عند
قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلوموتنى فى اشتراء النخيل * ل أهلى) فكلهم ألوم

فأهلى فاعل يلوموتنى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه معند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله
وحذف فاعله ويروى اشتراقتى التخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح
الواو غير مهموز مخبر وهو اسم تفضيل من لم يبن بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل

ويروى وكلهم يعذل وبعد وأهل الذى باع يلحونه * كالحصى البائع الاول

(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحها غر السحاب

فعر جمع غرام مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألقحه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحاب

جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كسأو جمع مسوأ على غير قياس والوصف

فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الالف والتاء دون النون نحو ألقحها

الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان

طبيى وأزدشونة (دلوا بها على التمنية والجمع) تذكيرا وتائيدا (كأدل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت

على التانيث) بجمع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه

ولعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبها وهذا بالتاء التى يظهر ونها فى قالت فلانة فكأنهم

أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناطم

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مستند

(لأنها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر

(والتأخير) للبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) ببدل كل من كل (و) الصحيح

ايضا

استعارتان احدهما مكتوبة والاخرى تخيلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان

وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخيل وشبه غر السحاب بالفعل من الحيوان فى ادراش كالمطر والنطقة فى آخر كالربيع
والاثنى من الحيوان وهذا كناية وأثبت للقاح الذى هو الايلاد تخيل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتعين
عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنو شمرى كلامه مردود
بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على
غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل
المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جوع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك
وصف بالمفردات انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جواز او المطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثير ما لا يعقل الا فى افراد وفيه ما عداه
المطابقة وهذا وحذف المصنف نعت المفردين ليدل على ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لانهما ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وان كان له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نقول أن أبو البقاء حيث جعل من ذلك أمما يبالغ عندك الكبير
أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما يتقدير أو يبالغ
كلاهما أو التقدير يبالغ أحدهما أو كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالد في وبالوالذين احسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن
تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أن يحذف وجهه أخوك لأن بدل الكل تقرير للبدل منه وما يبدان بأنه على ظاهره
وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناول اللفظ وعلام بان الاول ليس مراد به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله)
وتقديم الخبر الخ قال اللقاني يعني أن الراعيين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعياتهم واللازم اطل باتفاق وفيه نظر اذ
اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند التقديم ان الظاهر مبتدأ

أو بدل ولزوم الاسناد الى
الضمير خاص بهم قطعاً
(قوله وأحققرهم وأهونهم
عليه) قال الدنوشري
الظاهر أن أحقرهم وما
بعده منصوبان العطف
على محل جلة شرهم الفقير
لانها مفعول ثان وتذكير
ضمير عليه باعتبار ان
الناس اسم جمع (قوله
لاجل فقره) قال الزرقاني
اشارة الى ان الضمير في عليه

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافاً
لراعي ذلك) بكسر مع الجمع أي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدأ وتولن زعم أنها ابدال ولن زعم
امتناع هذه اللغة مع التعاطفات وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة
(ان ذلك لغة اقوم عيتين وتقدم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني
يحييهما جميع العرب و (لا يختصان بلغة قوم باعياتهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وإنما كان
الصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع التعاطفات (لحي وقوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات برثى مصعب
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مع دوحيم)
فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع التعاطفين وهم امم بعد دوحيم والمارقين الخوارج من
مرك السهم من الرمية فربما اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاء يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم
تنصره على غده والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والجم القريب وقواد
وهو عز وة بن الورد يمدح الغني ويذم الفقير

ذريتي للغني أسمي فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحققرهم وأهونهم عليه * (وان كان له نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كان مع التعاطفين وهما نسب وخير بكسر الحاء المعجمة أي الكرم
والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان
على الخضر اوى حيث قال لا تعلم أحدًا يحير فاما زيد وعمر ولا قاموا زيد وعمر ووبر وقال الموضح في
الغني وليس الرديشي لأنه يمنع التخرج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل
(انه ان كان مؤنثاً أنت فعله تمام كنه في آخر الماضي) جامداً كان أو متصرفاً تاماً كان أو ناقصاً وذلك
مستفاد من قول النظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى (وبناء المضارعة في أول المضارع)
ولم يتعرض له في النظم (وموجب ذلك) التانيث (في مستلثين احدهما أن يكون) الفاعل (ضميراً
متصلاً) لغائبة حقيقة التانيث أو مجازية ومعنى تحقيق التانيث ماله فرج والمجازي خلافاً لحقيقة
(كهند قامت أو تقوم) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وإنما وجب تانيث الفعل في ذلك لثلاث
يتوهم ان ثم فاعلام ذكره منتظرا اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلعت قرنها (بمخلاف الضمير

ما هو أهم من المجازي وكون التاء في أول المضارع التانيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له
على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق ممنوعة
وانما يصح في حروف المما في ادلا شئ في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وباء النسب ونحوها على المعاني ولهذا اقيدت في التسهيل
خدا الكلمة بمستقل (قوله ضمير متصل) قال اللقاني محتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلاً أي لا يمكن أن
يفتح به النطق أو منفصلاً ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاختصاص في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله
ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانيث في المثال المذكور على
الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقة التانيث)
قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان ربما

(قوله ما قام أو ما يقوم الاهی) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومما ذكر الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لموجب التذكير في ما قام أو يقوم الاهی ولم يجوز الأمران بناء على ما يأتي عن الناطم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بالأو أي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قواه بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التانيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيته على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بالانحوا غلام ههنا حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد رد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل ههنا قامت احتمل أن المعنى قامت أمهات لا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد الباب (قوله وفي هذا التأويل نظر لان المسامحة) قد يقال لا مانع من اعتبار الامرین ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وك

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروض الافراح للبهاء السبكي في آخر احوال المسند اليه أهمل المصنف يعني الخطيب القزويني أمور من آتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالأولى لتفخيمه كقوله تعالى فن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض اقبل ابقالها لانه أراد تفخيم الأرض فعبّر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك أنه لا شذوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير للغائب مع ذكر اعلى الصحيح بخلاف ابن كيسان

المنفصل نحو) ههنا (ما قام) الاهی (أو ما يقوم الاهی) والشمس ما طلع الاهی أو ما يطلع الاهی فالتذكير واجب في التثنية لعدم التوهم المذکور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضمير امتصلا للمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناطم بقوله * ومع ضمير ذي الجاز في شعروقه * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضانا فعتين فلا فترقة ودقت ودقها * (ولا أرض اقبل ابقالها) وكان القياس اقبلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام الشرقي يظل الشمس طلوع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمرة والظاهرة واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول اقبلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه انما ثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثّل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان أن الاصل حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى اقبلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على أن قائله مجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لان وجود الهاء في ابقالها ياباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة مدح بهار هط قيس بن معديكرب وزير يدب عبد الدار الحارثي فامات ريني وليمة * (فان الحوادث أودى بها) وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمع بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمجمة والحوادث جمع حادثات والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثنان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقي) التانيث نحو اقلت اقلت اقلت اقلت (والى هاتين المسئلتين أشار الناطم بقوله) وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

في المؤنث المجازي أما اذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ (قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لا يضر الوزن لان القافية مؤسدة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هي الحرف الاخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي) التانيث) قال الزرقاني هو على ما قال الشارح ما كان من الحيوان بازا تذكرك كما رآه ونعجته وأما ان انتهى ومما به الشارح ابن الناطم ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقوله الشارح ههنا ما له فرج أشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشري المراد بالحرف فيه الفرج قال في المصباح الحرف بالكسر فرج المرأة والاصل حرج فحذف الحاء التي هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على حرج ويجمع على احواج والتصغير وجع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد جعل استعمال يبدو من غير تعويض قال الشاعر كل امرئ يحمي حره * أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون الخرف في كلام ابن مالك من الخفيف ويجوز أن يكون من المشدود فو خفف لضرورة الشعر وكلام المضايح يدل على أنه مختص بفسر المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله أنه انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله أنه ينقاس على قلة) قال الدنوشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان في ذلك على الأصح لاستغراق الأفراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسياتي ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكرنا الجهر ومنها كشجر وتمر كما يستجى (قوله المحقق) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به في القطر لاخراج المجازي نحو مطلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الايمان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قاله المامني وان نوقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف أنه لم يتعرض ٢٧٩ بهذا ذلك المجازي المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالمحقق مع قوله

الا في الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الاليتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات الغم لانه جمع تكسير كبتين خلا فان وهم فيه عسكا بتثنيه في القطر لما جمع بالف وتاء فريدتين باصطفي البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعمن أن يكون سالما أو غير سالم وسياتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناعوا أحدهما وهذا يندفع ما يأتي عن اللقائي من المنازعة في استشهاده ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعد العرب (وهو ردي لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قديما في بلا فصل أنه ينقاس على قلة (وانما جازي) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسياتي ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مسثلين احدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الحنظلي يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخطل أم سوء) * على باب استهسا صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصاري والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضرو وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا للحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعدهن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في * فحواتي القاضي بنت الواقف (والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبته (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهندلان ما بعد الاليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الاوذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذ كروا لذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الاهند (وأنشد) الاخفش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربه ودم * في حر بنا الابنات العم) فيمنات العم فاعل برئت وأشبه مع وجود الفصل بالا (وجوز ابن مالك في النشر) على قلة فقال والحذف مع فصل بالافضلا * كماز كالافتاة ابن العلاء

(قوله جمع شامة) قال الدنوشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كمنهم وتخمه جعل الغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعدهن الفاعل) لواقصر على ذلك ان كان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فاللزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعووض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشري قال اللقائي هذا البيت لا يصح شاهد على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي يجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة لا تية وأقول اذا كان الفصل بالجمع المؤنث الحقيقي المذكور منع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقائي فيه تغييرا لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوز ابن مالك الخ) قال اللقائي وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

لغيره كسواء في الاول وأخذ في الثاني وأشيء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللغوي أي الجمعي بدليل قوله لا هن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللغوي ان قلت يلزم على طرده هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورد ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن قلت الجماعة لفظ مفرع مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها ما عدا اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له و مراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدونشري رد التمثيل بذلالتة ان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والالزم كون المفرد أوسع دائرة

(وقرى ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو جهم وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعه من التابعين (فأصبحوا لا ترى الامسا كنهم) بضم التاء من ترى ورفع مسأكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجعت بالتاء لم يتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب) مع اسم الجنس نحو (أوردت الشجر) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أوردت الشجر) ومع اسم الجمع المذكور نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال تسوة) مع الجمع المكسر المذكور نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاني في جانب التذكير بالنسبة لربها على ترتيب اللف وفي جانب التانيث محتاطا بقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبها وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما يجب التانيث مع المؤنث المجازي لا مع احدى ما أن التانيث غير حقيق فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكور فيحمل عليه كما حمل المذكور على المؤنث في جاءني كتاب زيد أي صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتامع جمع سوى السالم من * مذكر كالتامع احدى اللين

(الآن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجب التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلق المؤمنون (و) أوجب (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيويو وجمهور البصريين (خلافا لكوئين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للقارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامر من ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكور وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمننت به بنو اسرائيل) فانت الفعل مع جمع تصحيح المذكور (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي) * والطاهرون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى خزن من مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجبت بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذا الاصل بنو فذقت لاهه وزيد عليه واوونون في التذكير والفتوات في التانيث فلما لم يسلم فيهما بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

لفظا الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تام نحو العرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما في الجبايات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم جعل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا أن المقدر في حكم الموجد الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللغوي قضيتة ان نحو جاءت الجبلينات يجوز عنده في التذكير وهو محل نظر (قوله اذا الاصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار اصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمطعين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جوع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبرة الصحاح العرب بجبل من الناس والنسبة اليهم عربي بين العرب وبهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر القصيح الاعراب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمع لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدونشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المذكور انتهى وذكرك الرضي غير ما تراه لان ابن الحاجب مضي على مذهب القارسي وعبرة الرضي وكان قياس هذا ان يمي التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتني) قال الدونشري فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا إلى آل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدونشري قد رده هذا النظر بأن آل إنما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فالفيها موصولة لآلها للحدوث والمعنى إذا جاءك اللاتي تجدد منهن الإيمان وحدث بعدان لم يكن (قوله أن يتصل الخ) قال اللقاني قالوا لو لم يكن ذلك هو الأصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد وقضية كلام المصنف أن ما ذكره هو الأصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم أن الأصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى أنه خلاف ذلك وأنه مخالف للأصل أي الراجح (قوله أن يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لمحصل ٢٨١ اللبس حيث قد وخوف اللبس

بانتفاء القرينة اللفظية

كضرب زيد عمر وقتلت

سلمى عيسى وأكرم

موسى الطريف عيسى

والمعنوية كأرضعت

الصغرى الكبرى وأكل

الكهشرى موسى ووقع

في خط الشهاب القاسمي

وغيره تقديم الفاعل في

أمثلة القرينة اللفظية

والمناسب للمقام فأخبره

وتقديم المفعول كما وقع

في أمثلة القرينة المعنوية

وقوله ولا الفعل أي كافي

عيسى ضرب موسى فإنه

يتوهم أن عيسى مبتدأ

والفاعل ضميره وموسى

مفعول كما يأتي في كلام

الشارح آخر الباب (قوله

وخالفهم ابن الحاج الخ)

لم يحز ابن الحاج ولا غيره

الخلاف في مسئلة وجوب

تقديم المبتدأ على الخبر

إذا خيف اللبس فليُنظر

وجهه هذا وقال اللقاني

تعبير فيهما إماما تغير منهنما كبنتين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك) المؤمنات (الفصل) بالمفعول وهو السكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أولان الأصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملةته (أولان آل) في المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتني وهي) أي اللاتني (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قيل وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر أما الأول فلأن الفصل بغير الالزام لا يرجع فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجبه مرجوح وأما الثاني فلأنه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لأن الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلأن آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجديد وسكت الموضع بعمال النظم عن إسناد الفعل إلى المثني وحكمه حكم مفرد فان كان المذكور يجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وإن كان لمؤنث وجبت تأنيث فعله فتحوالات الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (أن الأصل فيه أن يتصل بفعله) لأنه منزل منه منزلة خبره (ثم يبيى المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك في متصل المفعول بالفعل ثم يبيى الفاعل بعدهما (وقد يتأخر الفعل والفاعل) (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلية تحت قول النظم

والأصل في الفاعل أن يتصلا * والأصل في المفعول أن يتفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل * وقد يبيى المفعول قبل الفعل
(فما جواز الأصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أي الأصل (في مسئلتين أحدهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تغير الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بأن يكونا موصولين أو أشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلية تحت قول النظم * وأخر المفعول أن ليس حذر * فيتعين في هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والتأخر) كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في تقديمه على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيدي به شيء من هذه

(٣٦ تصريح ل)

يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا لاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجال بل من اللبس اذا لاجال ان لا يتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلامهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فقامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكون كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل ولزومه ياباه لانهما جعللا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجال فقال والفرق بين اللبس والاجال * مما به يتم في الاقوال فاللفظان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس وأما الحمل * فربما يفهم من يعقل وذلك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواء بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد * فاحقه نظاما أعظم القوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تساوىتا تعرضا ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فأي فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشي وقد يقال تجوز الوجهين في الآية مبني على صحة كون كل منهما محكما عليه ولم يعلم مراد الله في ذلك فإزاء الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تأمل انتهى بقي ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقاني وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض في الاجال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقاني ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أي من وقع عليه فعل الفاعل فلي تأمل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل المحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع الارتفاع

الاغراض الواهية (عجبا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على غير مع وجود اللبس (وبان الاجال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرض في الاجال كما ان لهم غرض في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمر (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصدا ضربا سدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل (وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الأصوليين وادعة عند النحويين فلا يمنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كاختار ومنقاد فأنهما مجملان لتردد ههما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للعترة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي اسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أي اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كما كتبت الكمثرى المجلى جازا لتقديمه لا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما تحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمر ومع جواز أن يكون عمر ومضرب والشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضارب بالشخص آخر ولم يحز أن يكون عمر ومضرب بالشخص آخر (وكذا المحصر بالاعند) أي موسى (الجزولي وجاعة) من المتأخرين فأنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالانحوصار ضرب زيد الاعرا (وأجاز البصريون والكسائي والقراء ابن التباري) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع (على الفاعل كقوله) وهو دعبيل بن علي الخزاعي

(ولم أجد في الإجماع قواديه) ولم يسئل عن ليلى بال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جاعل الفاعل وهو قواديه والجماع هنا الاسراع والجوح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرد شيئا (وقوله) وهو مجنون بني عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فإزاد الاضعف ما لي كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (ويغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمحرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

اللبس وهذا المقدار منتف في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئا * وهو لان التقدير في ما ضرب الا عمر ازيد ما ضرب احدا أحد الا عمر ازيد كما قاله في المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يحيزه ولهذا رد في المغني في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وحال من فاعل يحاورونك (قوله وهو دعبيل) في القاموس دعبيل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعي رافضي (قوله فقدم الجار والمحرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

الفاعل وهو وشيعة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيع بالجم شجر الرماح والخط موضع باليمام وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لاها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعي تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لأن الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمير لا يخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود المضمير على متاخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وآخر المنصوب وذكر كلا ما يتعلق بذلك وسياتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدونشري عبارة الرضي في هذا

المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معمولة الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الازيد أحد أو تابع للمستثنى نحو ما جاء في الازيد أحد أو تابع للمستثنى زيد الظريف أو معمول غير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الاموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت برخا في ذلك مطلقا التابع وذا كرا مسألة كون ما بعد الا معمول لغير العامل في المستثنى ما قبل الا لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها تلبي الامل في غير مستثنى كذلك أثبتا مامنه مستثنى وتابعا في فكذا قد قاله في المعنى نقلا عن التسهيل ذاك المعنى وجوز الرضي قدرا أيتكا اذ لم يكن الا الردي بلا تكا وبعد المسئلة محتاجة الى التجرير فلتخررا انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الاخيرة فان

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم وشيعة بالشين المعجمة والجم جمع وشيعة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ونعرب بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المعنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الازيد أحد أو تابع له نحو ما قام أحد الازيد أحد أو تابع له هذه الثلاثة معمولة لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الايات ليس واقع في مركزه الاصل لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقدير بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والابحار ضرب غلامه زيد او الى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالاً أو بانما انحصر * آخر وقد سبق ان قصد ظاهر

(و اما توسط المفعول بين الفعل والفاعل) جواز اخذ هو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) نعم فاعل ورده مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل ورده مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه (و اما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مستثنى احدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم ورده فاعل مؤخر وجوباً ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوباً وانما وجب تقديم المفعول فيما تلاي عود المضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يحيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في ثرو لا) في (شعروا جاز فيهم) ما لا يخفى وابن جني (من البصرين) (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النشر بقولهم ضربوني وضربت قومك بأعمال الثاني حكاه سيديويه وأجازة البصريون في ضربته زيداً ابداً لا زيداً من الهاء باجتماع حكاها بن كيسان وكلاهما فيهما في ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عنى عدي بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فر به فاعل وهو متصل بضمير عائدا الى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقبل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند ملئت الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جواز في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان

صاحبا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله في مستثنى) قياس ما ياتي في التنبيه أن تكون ثلاثة نالها أن يكون المفعول ضمير امتصلا والفاعل ظاهر نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللغاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التأخر وأما انه يوجب التوسط فلا يل مجوزه ويجوز التقديم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل ادولاً يمنعان من التقديم أو لا عليهما أو على الفعل فقط

واجب هذا وجهه وقال الله تعالى ويمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالترتيب واجب بخير فصيح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال الاقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال الاقاني مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالاكثر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

اذ يصير المعنى مع تقديم
الفاعل حصر الفعل في
الفاعل المعين المتبني
بالمفعول المعين فمعنى
ما ضرب عمر الازيدان
عمر لم يضربه الازيد ومعنى
ما ضرب الازيد عمر ان
الضرب لم يقع من أحد
الامن زيدا فانه وقع منه
ملازمة عمر (قوله وغير
الكسائي قدر المنصوب
والجور والحق) قال في المظول
آخر باب القصر بعد ان
اعترض تقدير عامل المرفوع
كما نرى يصح هذا فيما
اذا قدر المرفوع وآخر
المنصوب ومن هذا قيل ان
عمر في قولنا ما ضرب الا
زيد عمر منصوب بمضمر
كانه قيل ما وقع ضرب
الامن زيد ثم قيل من
ضرب فقيل عمر أي ضرب
عمر ا قال المصنف وفيه
نظرا لاقتضائه القصر في
الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب
لا بهامه استفهام عن
جميع من وقع عليه الفعل
حتى انك اذا قلت ضربت
زيدا وعمر او بكر ا فقل

لجميعهما على خلاف الاصل اذا الاصل والكثير الشائع تقدم مضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره
حتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه كما استثنى بيع العرايا بخير صها تقرأ الى
الجذ انما هو خارج عن القواعد الى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحو زان نوره الشجر * (والمسئلة
(الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل باثما) باتفاق (نحو انما
يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيرها فإلزم توسط المفعول والمعنى
ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا المحصور بالاعند غير الكسائي) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور
بالا نحو ما ضرب عمر الازيد (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله
ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لثيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب
بالعين المهمة من العيب والاثم هنا البخل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الواحدة في
آخره همزة غير معدود الجبان ومقابل البطل وهو الشجاع (وقوله)
فنبثهم عذبا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على الجور والباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحد
أحد النار الا الله ونبتهم مبنى للمفعول ومضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل ومضمير الغائبين
مفعوله الثاني وجهة عذوب في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذوب الا المفعول الثالث خلافا
للعيني (وقوله) فلم يدرك الله ما هيبت لنا * عشية انا الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيبت والاصل فلم يدرك ما هيبت لنا الا الله وعشية منصوب
على الظرفية والا انا بغير همزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر
الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم
ذر عليها التيلة مرفوع على الفاعلية بهيبت وغير الكسائي قدر المنصوب والجور وغير المحصورين في
هذه الايات ونحوها عام لا قدر قيل فعل ذي كرم عاب وقيل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيبت
دري بنا على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مسئلتى او مسئلتى منه أو قايح له كما تقدم تمثيله
وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو باثما المحصور * آخر وقد سبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جواز افتحوفر يقا كذبتهم وفر يقاتقتلون) ففر يقا فمهما
مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيرها (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا (في مسئلتين احدهما ان يكون) المفعول (عما له الصدر) كأن يكون اسم
استفهام (نحو فاي آيات الله تنكرون) فاي مفعول مقدم لتكررون أو اسم شرط نحو (أيام تدعوا) فله
الاسماء الحسنى فاي اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بيا فكل منهما عامل في

لثمن ضربت لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمر وفي المثال المذكور
مضرو بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فذعنوا ذلك لاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر فن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال اننا ملتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خير بيان تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الخذف وان لم يذكر الشارح هنا

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللغوي هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمر أو لا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب
لوزيد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر لم ير هذا قليلاً انتهى وكان الأحسن أن يقول فلوقال المصنف بدل قوله
وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم ير هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيد أو آخر فيه
اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم أنه لا فرق في المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه
طرفاً كاملاً المصنف أو غيره كما في أما زيد فاكس جبة والاصل أما فاكس زيداً جبة وأنه إذا كان ظرفاً يجوز تقديم المفعول به وتأخير
الظرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتب بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لأن القرض

الفصل بين أما والفاء وإنما
نبيها على ذلك لتردد
بعضهم فيه (قوله فالجواب
أنها لا تمنع فيما بعدها
الخ) لا يظهر أن يقال أنها
لا تمنع عمل ما بعدها فيما
قبلها حقيقة وهذا ليس
قبلها حقيقة لأن رتبة
التأخير ونظير ذلك أن
المفعول إذا كان له الصدر
يتقدم على عامله وأما
دعوى أن حقها أن تدخل
على المفعول المتقدم ففيه
نظر لأن حقها أنما هو
الدخول على صورة الجملة
وتقديم المفعول لا ينافي
صدارتها كما علمت فتدبر
(قوله متصلين) لا يظهر
فروق بين المتصلين
والمنفصلين بل قد يقال
لا يتصور اشتراط كونه
لاحصر في أحدهما إلا إذا
عم في الضمير لأن الحصر
أنما يكون في المنفصلين
أو المنفصل أحدهما وهو
المحصور فيه فكان الأولى
لشارح أن يجعل قيد

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد
الفاء الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة) (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير
المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما
ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما ايئيم فلا تقهر) وإنما وجب تقديم المفعول فيهما أحذرا
من أن تلي الفاء أما المقولة أو المقدرة تفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول فالجواب أنها لا تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في
مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه لأنها مؤخره من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم
لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلت إلى الفعل حذراً من إيلائها أما (بخلاف) ما إذا كان للفعل
منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتب بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو
أما اليوم فاضرب زيداً) فالعامل وهو فعل الأمر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف
وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبيه) يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل
والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولاحصر في أحدهما واجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو
الأصل فيهما (كضربته) فالتا فاعل والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هتأخر الاتصال في
الفاعل (وإذا كان المضمير) المتصل (أحدهما فإن كان) المضمير (مفعولاً) والظاهر فاعلاً (وجب)
في المضمير (وصلة) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لأنه لو قدم الفاعل
والحالة هذه وجب أن يوثق بالضمير مقصوداً مع إمكان اتصاله (وان كان) المضمير (فاعلاً) والظاهر
مفعولاً (وجب) في المضمير (وصلة) بالفعل (و) وجب أما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو
تقديمه) عليه (على الفعل) معاً (كضربت زيداً وضربت) حذراً من ارتكاب الانفصال مع
التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (بوجه امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيداً
ضربت (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيداً (ومسئلة ضرب موسى
عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول إن لبس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر

فاتمضى أنه لا يجوز زيداً ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب
ما ذكرنا) من جواز نحو زيداً ضربت إذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى
مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضع من أول الحكم السابع
إلى ههنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

كونهما منفصلين مستفاد من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم
الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه اكتفاء بخلاف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع
وسياتي في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقية قوله وما بالاً أو بآلما المحصر
آخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرده عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضر الفاعل غير منحصر ما كان من
الفاعلين ضمير منفصل غير محصور فانتك إذا قلت ضربت زيداً أما عمرو وأما أنا أو أكرمت زيداً أو قلت ان أكرمت زيداً وان أهانتك
له وهذا كله مما أشبهه قد أضر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضاً عما أورده المصنف بأن
مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل إيراد مسئلة التقديم بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل مع شمول

ما قبلها والاول هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم
أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين من الناظم لا ينافي دعوى المصنف
بان في كلامه إيهام التساوي لانه لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعبير المصنف بالإيهام دون
الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وانه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى انه اذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب
توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تظم هذه الصورة الى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسأله ثالثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد
قبسما مستقلا والله أعلم بالصواب (هذا باب النائب عن الفاعل) * (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في أحكام الفاعل انه
لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تاويل ما تقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجعل به)

نظرفيه المصنف بان
الجعل به انما يقتضى أن
لا يصرح باسم الفاعل
لان يحذف وتقصيه
وما يتعلق به يطلب من
حاشيتنا على الفا كهي
(قوله أو تعرض لفظي)
قال اللقاني اعلم أن الغرض
من الفعل هو ما قصد
حصوله منه وفائدته
ما يترتب حصوله عليه
قصد الفاعل أولا
في تصادق في الفائدة
المقصودة بالفعل كتعلم
المتنطق لمحصل عصمة
الذهن عن الخطا في الفكر
ويشترط كل منهما اذا قصد
بالفعل غير فائدته جهلا
بالمقصود غرض لا فائدة
والترتب على الفعل
فائدة لا غرض كتعلم النحو
للعصمة المذكورة فهي
غرض غير فائدة وعصمة

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول
في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتصبا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم
المفعول على عامه في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الغاء بشرطه وانه
يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه
يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة
واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك
* (هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثله هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف
الفاعل للجعل به كسرقي المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو تعرض لفظي) كالايجاز فهو قوله تعالى
بمثل ما عوقبتم به وكأصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته جنت سيرته فانه لو قال جد الناس سيرته
لا اختلبت السجعة قاله الموضع في شرح القطر وغيره (كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون
ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد
(علقته عرضا وعلقته رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى على في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال
خلقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة
وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعليق عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم
علقها عرضا اذا هوى امرأة أى اعترضت لى فعلقتهما من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما مر
به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ايها الرجل
وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو) لغرض (معنوى)
كان لا يتعلق بذكره غرض (أى قصد) نحو فان أحضرتم واذ احببتم اذا قيل لكم تفسحوا (اذ ليس الغرض
من هذه الأفعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه
في رفعه وعديته وجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزم منه وعدم حذفه

اللسان عن الخطا في المثال فائدة لا غرض اذا تقر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وثانث
اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوى) قال اللقاني أى معنى يشار اليه ثم ذكر هذه العلل
الثلاث لا يفيد المحصر فلا يرد التفسير بغيرها لعم الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا
(قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضنا
قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضنا (قوله وجوب التأخير الخ) قال الدنوشى لم يعبر في الاولين بالوجوب وكان
الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لان الرفع الذى في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذى في الفاعل وأشار
بقوله واحد الى انه لا يجوز تعدد كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازى كاسناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازى
كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ما خوذ من كلام اللقاني فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعندية والتأخر كان أحسن اذ كل
من الثلاث واجب والنسبة في مطلق الرفع والعندية لا في رفع الفاعل وعديته وقال قوله واحدة اشارة الى معنى آخر ناب عنه

فيه وهو متع التعداد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائب عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بنى له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملازمة مجازوله ملازمة شتى بلا بس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بنى له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسرف فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بنى له يستلزم تنزيهه منزلة ما بنى له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للجهول الى المفعول به فإنه الى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الوجه التبعية ٢٨٧ وتذيقا لمراد الشارح البيان اللغوي وهو لا يناق

التبعية انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعه قوليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالحجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهي التبعية الثاني ان المراد البيان اللغوي والنعت مبين للنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعية ان المراد نيابة الاربعة نيابة على سبيل البديل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلها معتل القاموا غنا حصنها الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي يلزم الجارله طريقة واحدة في الاستعمال

(وقائيد الفعل لتأنيده) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فذف الفاعل للعلم به وأنوب المفعول به مناه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلا وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائزا لتقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول أو لا فالاول (نحو ولما سقط في أيديهم) الثاني نحو (قولك سير يزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه أبو علي (الرندي) بالراء والنون) النائب ضمير المصدر (المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدي (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال من زيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلمالم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذا لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ أو كل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كسبل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ فنحو يذوقهم وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له فنحو ضربت هند فثبت بهذه الالال الاربعة ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير يزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينصبوا المصدر لانها منه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينوب المصدر الظاهر فضحية أولى بالرفع لكونه أشد اهما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لناس من الاجوبة (انه انما سار اعى محل يظهر) اعراه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومذخوله ظرف فالاول

كذوب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذ كر ابن اياز ان الباء الحالية في نحو خرج زيد بنياه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان مع من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما استعرفه في بابه انتهى وأقول سيباني في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب بوجهه (قوله بالراء) أي المضمومة تسببة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة تسببة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذا لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) إشارة الى رد ما قاله الحفيدان عدم نيابة المصدر هناك لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن برده عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما بقي في قوله وهو قال سمي يخل عاملا ويتعلل وقد بر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لانه يوجه

المحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص به بل الماصر حوا في باب المصداق انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصداق محلا والماصر حوا في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرح حوا في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المحرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله فحولست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظالم فان الرفع يظهر في الفاعل اذا اضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الاشدوذا) قال الدوشري الجمع بينهما وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تحق

على أرباب الذوق ويمكن أن يكون قوله الاشدوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم يجز من دون عدنان والدا * ودون مغدا الخ ويدعي ان الطرف يشمل نحو تجدد وخين شذوذا فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت فجداتي الفصيح قنامل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في ضمير يعود الى المكاف لاننا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير بحريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين

(فحولست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون مغدا فترعت العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها بالنصب تتجدد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد من دون عدنان (بخلاف) المحرور بحرف أصلى مغدا (فحوررت يزيد القاضل بالنصب) اتباعا لمحل المحرور والمنصوب على المفعولية (أومر يزيد القاضل بالرفع) اتباعا لمحل المحرور والمرفوع على النيابة عن القاضل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكى الاشدوذا فلا تقل (فحوررت يزيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مرز يد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا عثرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل فحذف فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المحرور بحرف أصلى (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض القائلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ النائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأه نذلو قيل هي نعم امرأه لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شيء من الخبر ونحو انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان المحرور بالحرف الزائد كلاجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا ترادف في الإيجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان في ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحدم بغنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو م يند فلانه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزله الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منهم كإثاء المشاة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المحرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل محرور بحرف زائد فبالك اذا كان محروراً بحرف أصلى هذا تقرير كلام الموضع وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أثني بتانيث الفعل مع ان فاعله

قل ليس لانه يحتمل أن يكون عنه فاتباع الفاعل وقدم على رأيهم لانه لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميراً يتحمله مسؤولا فلا لباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأي شيء كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه بما يان يقول بعد فراقه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو يان يقول بعد كلام المصنف المذکور هذا إشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه يتفق الخ ومثله به نظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأه نذلو قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يحجب

نعمه يجمع وروده فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما أراد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المستند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف قبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور ويجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهر افقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيلا للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اتم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالاختصاص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نغمة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاق كلام الشارح

فليحذر ربي ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو فن عني له من اخيه شي تبه عليه المنكت وفيه نظرا فأنظر حاشيتنا على الاقنية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويظهر منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز تباينه عن الفاعل لعدم ايهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهمل بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قيم وقعد

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفي مضمن معنى اكفف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفي ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالضمير أي كفي الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصر بين وهو منهم بخلاف الكوفيين (الثالث) بما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصقة أو غيرها (فخوفا اذا نفخ في الصور نغمة واحدة) فنغمة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مفعولا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لم يكن نائب فاعل فعلة المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تنوع سببها ان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعلة المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تنوع سببها (ويعتبر سير سير لعدم القائدة) اذا المصدر المبهمل مستفاد من الفعل فيتجده معنى المستند والمستند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل القائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ايهاما من ظاهره (خلافا لما أجازوه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا جالس بالبناء للفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمير المصدر مجرى مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والاصح المنع (وأما قوله) وهو امر والقيس الكندي (وقالت متى يخل عليك ويعتلى) * يسؤل وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل بيمتثل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة (المغني ويعتلى) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد ما لم يقده الفعل لانه انما يدل على مصدر تكرر محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكور قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للوصفات للدليل كقوله تعالى فلانقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافع لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي أجازوه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤل من الاساعة جواب الشرط الاول وتدريب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

(٣٧ تصرح ل) فتضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز ان يكون النائب في البيت المجرور بعلى وحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا ان يقال يجوز ذلك لدليل لاسيما اذا كان مما لا يحذف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تنجس لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولم يستدل المحيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلى أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدريب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر غيب هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط ووقفه لان التقدير وان يكشف غرامك تعيد وهذا مجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

وأن يكشف غرامك بالوصال تعد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطاب اه وفي
المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشموني في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال
غيرهما فتحة بناء) أي لاضافته ٢٩٠ لمبني كافي لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد السفاقي قول الحوفي قام الطرف وهو

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعله اعتذره عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (بوجه
وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا
مذكورة (و) بذلك بوجه أيضا (قوله) وهو طرفه من العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الطرف فيهما لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينهم ومنادون ذلك أن يكون الطرف في
موضع رفع مع فتحة ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني فتحة أعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو
المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينهم بالرفع وكما روي
* وباشرت حدا الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك بوجه
أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضي حياء ويغضي من مهابته) * فأيكم الاحسين يمتهم

فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته
(لكنه مفعول له) قاله ابن جني فيما كتب على الجاسسة وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال
والجمهور على منع نيابة المفعول به خلافا للاخفش وضعفه قال الخنواف وعنه المنع أن المفعول له مبني
على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفرعاء (الرابع) عما
ينوب عن الفاعل (طرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان) المكانى
نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام طرفان متصرفان لانهم يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية
والفعلية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمنع نيابة نحو عندك
ومعك وشم) بفتح المثناة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا شم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع
نيابة (نحو مكانا وزمانا إذا لم يقيد) بتقدير يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان
الفعل يدل على مطلق المكان والزمان الترامي في الاول ووضع في الثاني فان قيل ابوصف مثلا جاز نيابتهما
نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة باختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على
خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والطرف أشار الناظم بقوله

وقابل من طرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابته شري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وطرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول
انما ينوب بعد أن يقدم مفعولا به مجازا فاذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه
من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول
به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

بينهم مقام الفاعل بانه كان
يلزم رفعه كقراءة من قرأ
لقد تقطع بينهم ثم قال
لا يقال بنى لاضافته الى
مضمرو وموضع رفع لان
الاضافة الى المضمرة لا تسوغ
البناء مطلقا والاحراز
مررت بغلامك ولا فائل
به بل له مواضع مخصوصة
اه ووجه الرد ان هذا من
تلك المواضع ولذا قرئ
تقطع بينهم بالفتح (قوله
بالعلمية في الاول) قال
الدنوشى ظاهره ان
رمضان وحده علم على
الشهر وهو خلاف ما صرح
به البيضاوى في تفسير
قوله تعالى شهر رمضان
الذى أنزل فيه القرآن
والشهر من الشهر ورمضان
مصدر رمض اذا احترق
فاضتق اليه الشهر وجعل
علما ومنع من الصرف
للعلمية والالف والنون
وانما قلنا ظاهره الخ
لا احتمال انه موافق
للبيضاوى فيما قال من انه
جزء العلم لا علم ولكنه نسب
مالم يكل للجزء حيث قال
بالعلمية في الاول فنسب
العلمية اليه وهو وصف
لشهر رمضان لا رمضان
والكن ذكر بعض المشايخ

جعفر

ان الشهر له علمان شهر رمضان وما قاله البيضاوى أقعد فليتامل (قوله لامتناع رفعهن) قال

الدينوشى أى لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذا المعقول ان المجرى من لا يجعل الطرف متصرفا
أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بشوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر أنه لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضع في شرح التطريح) قال الدنو شري أو وضع منه ما قاله في شرح الشواهد فاما القراءة فلا دليل لهم فيها الجواز أن يكون الأصل ليجزى الله العزير أن قوماً كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لا يعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفر للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنما نائب المفعول الثاني في باب كساجاترة عند أمن اللبس وهذا منها ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لأن دلالة

الفعل على المكان الالتزام

وعلى الزمان بالتضمن

والأولى أنه حذف المكان

شبهه بالمفعول به في بعد

دلالة الفعل عليه (قوله

وغير النائب الخ) قال

اللقاني يرد على عمومه توابع

النائب كنعته وتوكيده

وعطفه مع أن رفعها

واجب قال الدنو شري

وأجاب شيخنا الشنوا في بانه

يمكن أن يقال إن ذلك معلوم

من باب التوابع فإنه ذكر

فيه أنه بحسب متبوعه

في التسهيل وغير الفاعل

وشبهه النائب واجب نصبه

والمصنف اقتصر على ما ذكر

لعلم كل من بابه ثم رأيت

بعضهم قال في شرحه على

الافية فإن قلت كان

ينبغي أن يقول وما سوى

الفاعل والمشبّه والنائب

عنه كما ذكر في التسهيل

فإن هذه الثلاثة مرفوعة

فالجواب أنه عني بالرافع

رافع النائب لا الفعل مطلقا

فلم يحتج إلى ذكر الفاعل

ولا المشبّه (قوله لفظا)

قال اللقاني يقابل محلا

جعفر ليجزى قوماً كانوا يكسبون) فبني مجزى للمفعول وأنبأ المجرور بالباع عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماً مقسداً على النائب الثاني كضرب في الدار زيداً (و) أجازته (الانقش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني (و) (قوله)

وإنما يرضي المنيب ربه * (مادام معنياً بذكر قلبه)

فعنياً اسم مفعول من عني بحاجتك أصله معنوى كضروب أعل بقلب الواو يا وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور وبالياء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخر أو هو قلبه (و) (نحو) (قوله)

وهو رؤية (لم يعن بالعلياء السيد) * ولا شفي ذا النفي إلا زهدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عني يكذا وبالياء نائب الفاعل وسيداً مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول الناظم وتقديره شمل مذهب الكوفيين والانقش وأجاب جمهور البصريين عن

البيتين بأنهم اضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضع في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضمير مستتر في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله يغفر وأى ليجزى

الغفران قوماً وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز اه وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطى

المجرور (مسألة) وغير النائب عما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظاً إن كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب

الظرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب) عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو أعطى زيد ديناراً وأعطى ديناراً زيداً) ويسمى المفعول

المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلاً إن كان) غير النائب (جاراً ومجروراً نحو فإذا تنفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو

في الصور (وعليه ذلك) النصب الواجب لفظاً أو محلاً ما عدا النائب (إن الفاعل لا يكون إلا واحداً فكذلك نائبه) لا يكون إلا واحداً فينصب ما عداه إلى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجدداً أو يرافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً فيه مذهب ابن أصحابهما الأول ويعزى لسيدويه

(فصل) وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول واحد (فتيابة الأولى جائزة اتفاقاً ونياً بآية الثالث متممة اتفاقاً نقله) ابن هشام (الخضر اوى) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب أن بعضهم أجازوه أن لم يلبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشاً سمينا) فتقول أعلم زيدا كبشاً سميناً قاله أبو حيان

فيندخل فيه التقديرى كأعلمت موسى قائماً لكنه يتنقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائماً (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنو شري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله إذا كان المنصوب من المفعولين خبراً في الأصل نحو علم زيدا قائماً أو هو أعم

فليتأمل والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو يرافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنو شري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معني هذا القول إذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفاً من الكلام أو مذكوراً ويمكن

أن يقال كما قال مولانا حسين بن إبراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الداهيين إلى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

ويكون ذلك من قبيل العامل ٢٩٢ المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدونشري ان اراد به ان المسند اليه

في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان اراد به ان المقدم في نحو اعطى زيد عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفع مع مجاز) قال الدونشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا او لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدونشري الظاهر انهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدونشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بازوم عود الضمير منه الى الاول المتأخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتأخر وان كان بعد النيابة رتبة التأخير على اننا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشح ان ابن طلحة آجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدونشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة

في النكت الحسن وقال الشاطبي آجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني والزعم ان الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما ما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر النظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيبقى فيه الخلاف الا في فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمر امتنع) نيابته (اتفاقا) لللباس تقدم أو تأخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يثبت الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو ولتوهم أن عمرا أخذ وزيدا ما خذوا والفرص العكس وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيد أخذ ابدا ودرهما ما خذ ابدا (وقيل) يتمتع (مطلقا) طرد الباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معني (وقيل يتمتع) نيابة الثاني (ان لم يعتد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفع مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسحور وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يتمتع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيدا درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معني (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقل عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمو لا اعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان جملة أم لا وسواء كان نكرة والاول معرفة أم لا (للباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيدا هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) في الثاني (كونه مشتملا وهو حينئذ) أي حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيد فاقى قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي) وابن هشام (الخضراوي) وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيد ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدونشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باقي على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم يلبس وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسندا اليه بكل

اعتبار على أن الاخبار عن التسمية بالمعرفة في باب التسخ جازر فليتامل (قوله اجماع اطلاق الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان
المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وإنما
المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فإذا قلت فلننت زيداً فإجماعاً فالمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد وذلك جوازاً أن يكون
الفاعل والمفعول ضميرين لسمى واحد كان أولى لا يهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحاً وليس كذلك بل اطلاق المفعولين
عليهما حقيقة عرفية غير متعاشية عنهما في عرفهم وأما في نفس الامر فليسام مفعولين ٢٩٣ وإنما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل

(قوله بما كان متلبساً به)
قال الدنوشري أي من
كونه عمدة ووجوب رفعه
وتأخيره وغير ذلك من
الاحكام الثابتة للفاعل
(قوله كانت تسمى جوا)
قال الدنوشري ربما يفهم
ان تسميتها بذلك هجرت
فليتامل (قوله والمراد
أعيان القبيلة) قال
الدنوشري أي والمراد به
أي بصميمهما (قوله الاولان
مسلمان) قال الدنوشري
غير مسلم فقديقال دعواه
الاتفاق على نيابة الثاني
من باب كساناشئة عن عدم
الاعتداد بالخالف وكثيراً
ما يقع ذلك للمصنفين وعدم
اشتراط أن لا يكون الثاني
من باب ظن جلف ولا شبهها
للاستغناء عنه بما تقرق
باب الفاعل انه لا يكون
الاسما اما صريحاً او اما
مؤولاً ونائبه مثله (قوله
أحسندهما الخ) قال
الدنوشري قديقال عليه
ان عدم تعرض الناظم
مؤهم كما ذكره

في كان رجل زيداً والبيان واحد قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب اعلم أجازة قوم) منهم الجزولي
والثواري في التوطئة وتلميذهما ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (اذالم يلبس فيمتنع أعلم زيداً
عمرو قائماً) (ومنعه قوم منهم الحضراوي والابدي) بضم المجرز وتشديد الموحدة نسبة الى أئمة بلاد
بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لجملة اطلاق
المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبساً به (و) أما المفعولان (الاخيران)
فاصلاهما (مبتدأ وخبر شها) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع
انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجوا أصبحت) * كراما موالها لهما صميمها

فالتاء هي المفعول الاول نائباً عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول
الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنشأ باعتبار القبيلة وكراماً خبراً أصبحت
وموالها فاعل كراماً وما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لثما والجو يقتض الحزم وتشديد الواو اليهام
كانت تسمى جوا والكريم الشريف والشيخ ضده وصميم الشيء خالص والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها
والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليامة موالها كرام ورؤساؤها لثام (وقد تبين) مما
ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسا واشترط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث
باب أعلم (ان في النظم أمورا) غير مناسبة (وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث
لا لبس) فانه قال وباتفاق قدينبوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن
(وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال

في باب ظن وأرى المنع اشهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائز) بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول
(ولامع المختلف فيه) وهو اقامة الثاني (ولعل هذا) الصنيع المؤهم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم
(حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين
أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً وذلك لان الثالث في باب أعلم هو
الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً فيه شائبة تكرار والثاني
ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن
الحضراوي فلا ينسب حاكياً الى غلط غاية ما في الباب ان حاكياً الاتفاق لم يقف على الاختلاف
* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء كان ماضياً أو مضارعاً والى ذلك
أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بمتاء زائدة)
معتادة سواء كانت للطاوعة أم لا فالثاني (كتضاربو) الاول نحو (تعلم) وتخرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

الموضح وان كان تعرضه له التزاماً فاعلم ان الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدنوشري قد يرد بان حكاية ابن الناظم
الاتفاق على منع اقامة الثاني تدل على عدم ثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقاً بما ذكر لا يدفع عنه وضمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل
بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثاني الماضي الخ) قال بعضهم انما ضموا الثاني مما أوله تاء زائدة لانه
لو بقي مقتوحاً مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المستند الى الفاعل المبدوء بالتاء فحوا أنت تعلم زيداً العلم مضارع علم
العلم المضارع (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معايق على التعدي (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بقم وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلس في المسجد كيف والتعدي بحرف الجر مطردة (قوله وعاله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لان سلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني

الفعل اللازم للفعول في النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وقتحه) قال الدنوشري ينظر هل يفتح في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية أعل عينا لآخرجه نحو عور بخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعمل أي وقع عليه الاعلال بخلاف المعتل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالنون السليم (قوله أو اشمام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للذهبين الأخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبي وينظر هل يمكن إجماعه على المذهب الأول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة متردة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فلها الكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثاني التالي تالمطاوعة * كالاول أجمعه بلامنازعه

(و) يشر به (ثالث المبهمة بهمز الوصل) سواء كان متعديا أو لازما فالثاني (كانطق و) الاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجمعه كاستحلى

وفي جل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقم وجلس وعاله بانه لو بني للفعول لبقى الفعل خبرا غير خبر عنه وذلك محال (و يكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر كسرى في مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله ولو عصر بها البان والمسك انعصره واختاره قطرب قال الخضر اوى وهى لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الهمزة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول في رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيبي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وقتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منقح * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثى كقام) من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (اقعل وانفعل كاختار) من اليائى (وانقاد) من الواوى (فلك) فى العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قریش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركاتها من حركتى الضم والكسر وهذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرز الاشياء الضمة مقدما وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم بقوله

وأ كسر أو اشمم فالثلاثى أعل * عينا وضم جاكبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن اقعل وانفعل بقوله

ومالفا باع لما العين تلى * في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(قال) رؤية في الضم الخالص (ليست وهل ينفع شياليت * ليست شبابا بوع فاشتريت)

جزء الكسرة أكثر كما ياتي عن المرادي (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل في حالتها والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادي الخ) قال الدنوشري قول المرادي هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة الآن هذا زيادة تحرير كذا كروذ كراشمو في ان الحركة المنطوق بها حركة تامة متوجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي وحكى ما قال المرادي أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مافع من ذلك

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدوشري قديرة ال لا يتعين كونها ما توكيد الاولى بل يجوز ٢٥٩ كونها توكيد الثانية الا ان يقال ان مخالفتها لثانية في حركة

الا حركاته من كونها توكيد للموافقة نظير (قوله ونجته أيضا) قال الدوشري ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللجمة وينظر حينئذ ما معنى كون الجملة تحال على علمين أو مجتين (قوله ودبير) قال الدوشري ينظر ضمة طه اه وهو عجيب في القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدوشري يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع محال بالصاحبة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثير ما يقع له بل يقع لمن هو أخط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أي ايقاع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الاجال وبين اللبس والاجال يون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراجه) قال الدوشري ينظر ما

فيروع مبنى للفعول وهو خبر ليت الاولى وشبا باسمها وليت الاخيرة توكيد الاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشبا مفعول مطلق أي نفعا وفاقا للموضع لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معتزة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روى وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذ تحالك) * تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسخ مبنى للفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تشية نير يكسر النون وسكون الياء الممتدة تحت وفي آخره راء علم الثوب ونجته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفى ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيا وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتعزى لقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادى في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضع حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في الفعل) كاختار (وانفعل) كاتقاد عازا د على الثلاثة فلا يقال اختورو ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو اختاروا وانقادوا على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما اللبس من كسر كخفت وبعثت أوضم كخفت) مبنيات للفعول والى ذلك أشار النظم بقوله * وان بشكل خيف ليس يجنب * (واصل المسئلة) قبل بنائهن للفعول (خافي زيدو يا غني لعمر وعاقي عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتن للفعول) وأبدلت من ياء المتكلم ياء فوقاية لا شتر اكهما في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعثت بالكسر) في الخاء والياء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم آتتهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في) (خفت وبعث الاولين) (والكسري) عقت (الثالث) تعين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فربما بينهما وهو ظاهر (و) لهذا لم يثبت سيبويه في ذلك (للالباس) بل أجاز الواجهة الثلاثة مطاهاا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو لفعل حول ومع ذلك اعلمه بقلب البناء ألفاوا كتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للفعول ومع ذلك أدرغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف) وهو ما كان عينه ولا منه من جنس واحد (نحو شدومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراجه فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضارع الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردك فيقال قيل نقله الموضع عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادم بنى مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطايوسي ضمة بضاد المعجمة والنون لا بالياء وهو بطن من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأه لقمه) ويحيى بن وثاب (ردت اليها ولوردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء جلاله على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذي من أشم) من العسر (في قيل ويبيع) من المعتل (أشم هنا) يعنى في المضعف فتحصل في فاء

معنى الاطراد هنا هل هو معنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افاضة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

« (هذا باب الاشتغال) » (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بمحدد وقال اللغائي قوله اذا اشتغل الخ هذا اقصد به المصنف المحدد والضبط لاقسام الاشتغال ولذا اتراه يصرح بتأريته ضابطا وتأريته ضابطا كلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف من غير وجوبه من افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمل اه ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما يأتي في التتمات (قوله ناصب لضميره) مبني على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريبا عن النكت انه يكون في المرفوعات وتحقق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكي (قوله اسم متقدم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيد او عمر اضر بهما وينظر هل نحو قوله زيد الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدنوشري وفي نكت السيوطي نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مستندا الى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره (فائدة) *

نحو قوله تعالى واياي فارهبون واياي فاعبدون من باب الاشتغال وايايه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياي فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هي صالحة ولا يصح ان تكون مفعولا مقبلا لارهبون لانه نصب الضمير الذي يعملون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله يا معني البحائي في شرحه على الأجرومية في باب المفعول وهذه مسألة نفيسة قال الراوي في حاشيته على البحائي قوله هذا من باب الاشتغال قال السعدي حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام

المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشباع والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله وما الباع قد يرى لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وحواله ان أصله ان زيدا الماء في الحوض اذا صبه مخذف الفاعل وأتىب عنه المفعول وكسر الهمزة على حذف الينا بكسر الراء واستقدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مفعلة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين * (هذا باب الاشتغال) *

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبه ناصب لضميره أو ملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو محله) أي محل ذلك الاسم المتقدم (كذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كشرح الموضع وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجع لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فابعد) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للبند والرابطة بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجهة الكلام) من المبتدأ والخبر (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

النصب

ان قوله واياي فارهبون من باب الاضمار على

شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعاقبه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وهو هنا لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في اياي اذا القاعطة وسطه بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاعلين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال في اياي فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون كما في باب الاضمار لانه قد من ذلك الباب لان التقدير واياي ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخر او هو او كذا في الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل متفصلا وهو لا يجوز الاعتدال بالتعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار متعلق الزهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على تزايد اختصاص له به اه والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياي فارهبون من باب قولك زيد ارهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشري ينظر هل ذلك

مشكل على ما سياتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الآخرين وعلى مسائل وجوب النصب كما ياتي بمقتضى سلاطهم
 ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض
 لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشا ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لما أجاز الخ) قال الدنوشي اعلم ان هذا
 كلام اجمالي وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان باي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من
 الاعراب وكذلك اذا كان التفسير يعطف البيان وبالعطف التفسير بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر
 والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيد اضربه فاجازه
 بعضهم والصحيح منعه وبعد المسئلة محتاجة الى التحرير فله حرز (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا
 الجملة بدليل ظهور الحزم في الفعل في قوله فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن فالحكم بعدم ٢٩٧ محلية الجملة لكون الفعل مفسرا
 لا يخلو عن نظر (قوله

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له
 ولا يجمع بينهما أو ما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتو كيد
 خلافا لما أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فابعد) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل
 المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي
 تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما
 بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصدرها بالفعل
 المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفات فالنصب في نحو زيد اضربه أقوى من النصب في نحو
 زيد اضربت أخاه والنصب في زيد اضربت أخاه أحسن من النصب في زيد امرت به والنصب في زيد
 امرت به أحسن من النصب في زيد امرت بأخيه قاله المرادي في تلخيص شرح آفي حيان على التسهيل
 والى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق أنصبه بفعل أضمره * حتما موافق لما قد أظهره
 وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه القراء انهما
 منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لثنى واحد ويرد عليهما أزيد امرت به وأزيد اهدمت داره (ثم
 قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجح رفعه وما يسوي) فيه (بين الرفع والنصب ولم
 نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا
 كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معموله لا ما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو
 فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه انصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيشية (وسيتضح ذلك) في التنبيه
 الأول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعدهما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بجاء
 مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمه) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير المهمة
 نحو هل زيد امرت به) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان
 هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجوز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد امرت به رأيت الآفي الشعر هذا

أحسن من النصب الخ) قال الدنوشي ينظر هل
 تعبيرة هذا وفيما بعده
 باحسن وفيما قبله
 بأقوى سر غير التفتن أولا
 (فائدة) * كون النصب
 في زيدا ضربت أخاه
 أحسن من النصب في
 زيدا امرت به رده بعضهم
 بقوله وليس الامر كذلك
 غندي لان الحاجة فيهما
 للتقدير من غير اللفظ
 واحد ويريد السببي
 شجوز وهو ما يلزم النصب
 من وقوع فعل برئد ولم
 يقع في الحقيقة فعل الا
 بوجه التجوز بخلاف زيد
 في زيد امرت به ومن نص
 على ان النصب في الاول
 أرجح من الثاني ابن
 كيسان في الحقائق وهو
 ظاهر كلام سيبويه

(٣٨ تصريح ل)

لانه ذكره ثالثا وقد يحتمل أن لا يكون سيديويه قصد تفاضلا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول
 زيدا أكرمت أباه وزيدا نكحت له فتقدر في الآخر المضمرة من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشي ينظر هل معنى الغائه عدم
 عمل الفعل فيه ويكون زائدا لاعرابه والفرأه وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوفاً موافقة
 لغیرهما والمخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال الله في بل هو صادق عليه قطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد
 ما يختص بالاسم ثلاثم في قوله لا يصدق عليه فمجرد اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيد
 رأيت به) قال الدنوشي رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة
 على المبتدأ ويكون مرادهم يكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهر الامتداد وتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذاً بعجموم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقاني أي الفعل الصريح أي المصرح به لا المقدر فانه لا يليه ما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعموله ٢٩٨ كقولك ان زيد القيت فأكرمه مقدرا ان الاصل ان زيد القيت لقيته فأكرمه ولو لا هذا التعميم

لما صرح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما وإذا تقرر لك هذا نظر لك اشكاله لقوله تعالى وأما محمد فهديناهم بنصب محمد فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقاني لم يذكر النهي من أقسامه لان الطالع فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو مطلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقاني يتعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر فان قلت تتعلق بهما مشكل لان الامر والدعاء إعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل يصرح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلق بهما يفضي الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيرها والباء للابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة

مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فجاز أن يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النشر ولا يجب النصب بل يرجع وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها إذا لم تكن في خبرها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما إذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الاعليه ولم ترض باقتراح الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتي عمر القيت) فيجب النصب لما ذكر في هل وسياق الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيد القيت فأكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الآن هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) نشر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز في الكلام مستى عمر القيت وحيثما زيد القيت فأكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط إذا مطلقا) سواء كان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع الاشتغال بعدهما) في (نشر) (الكلام نحو إذا زيد القيت) فأكرمه (أو) إذا زيد (تلقاه فأكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا (و) تقول في ان والفعل ماض لفظا (ان زيد القيت فأكرمه) ومعنى فقط ان زيد الم تعلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (في) نشر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا ونحو (ان زيد اتلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جرمت الفعل قوى طلبها فلا يليها غير مختلف ما إذا لم تجزمه لفظا الماضيه واما الجزمة بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها بالفعل فيلزم غيره (ويجوز الاشتغال في الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيد اتلقه فأكرمه (وتسوية النظم) في النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال به حيثما لا يقع لافي الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ومعنى يقع الاشتغال بعدهما في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فلا اشتغال بعدهما يختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ويرجع النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل) المشتغل (طلبيا وهو الامر والدعاء) خبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيد أضربه) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيد اغفر الله له) فالنصب فيمن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا اغفر الله له وانما ترجع النصب فيمن على الرفع لان الطالب انما يكون بالفعل فكان جل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أستبعد جازة سيبويه الاخبار بحملها على الامر والنهي حتى مرقى قوله ان الذين قتلتم آمنس سيدهم * لا تحسبوا اليكم عن ايلهم ناما (وانما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على القاعلية عند سيبويه وزيد الباء لا صلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من جعله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه بما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) حذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف اليه

المذكورة فالامر والدعاء صلا بالصيغة مدلولان لما اذهما طليان والطلب مدلول عليه لادال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي ذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المفضل لما ذكره يقابل الانشاء أي

الكلام الخبري لا خبر المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال اللغوي إشارة إلى أن القاء استئنافية عاطفة لأن الزاجع امتناع عطوف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وساطع على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الآخرة (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدوشري في بعض النسخ أظلمني بلانون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما حل جملة أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف

إليه اذرب مضاف إلى موسى اه وهذا ما يتعجب منه لأن أظلمني لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أقال به بلا طائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف إليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمني أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمني منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أي أهلك أظلمني وأظلمني سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب فاصب عليه بالنصب معطوف على أظلمني ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الأول وبالضم في الثاني أي الرائدنا في الظلم قال في باب فعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت إضافته أي فعل التفضيل يتضمن معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لأن القاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فإنه يجمع زيادة القاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف وصلة آل غير ذلك (ولذا) أي ولا لجل منع سيبويه زيادة القاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو بظرف (قال في قوله وقائلة خولان فأنكح فقاتهم * وأكرمة الحيين خلوكا هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه بفعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فأنكح فقاتهم مستأنفة بامر من زيادة القاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن الأثير في نتيجة المطارحة أبيض عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والعلم وجماعة الجواز يكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرمة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تشبيهة والمراد حي أبيها وحي أمها يعني أن كرمها ثابت من جهة نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبراً كرامة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد القاء) في فاجلدوا (المعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل القاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنيانا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (الرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يلي عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل القاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطل موسى (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) باللام (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبه بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) باللام (كزيد أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين) نحو عمر يضربه بكر وخالد لا تهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافا لابن السراج ولا يكون حيث نداء البعض ما أضيف إليه وشذ أظلمني وأظلمه اه وقال ابن سيبويه في المصباح في شرح أبيات الأيضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصب عليه كقولهم أخرى الله الكاتب مني ومنه ثم قال فإن قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فأنكح فقاتهم قلت ذلك لا ينسب لانه للتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن يتزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن أضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا نعم كلهم فجلوه على

الغنية لما كان اللفظ له وان جعلته على هذا كما نلت قلت أظلمنا في علمك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري
عندي في لا الطليعية وقفة وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك * واليه اذا ما ثقتي لا تثبت * اهـ والوفقة في لام الامر اقوى فقد صرح
شرح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذب الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطليعية أي في المعنى وان كانت
في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطالب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذب الله) كانت
تكرار اعراب قوله ولو بصيغة الخبر ٣٠٠ فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يعذب ولا يعذب

الله زيد لا انه اذا أمكن
تقدير مثل المذكور فلا
ينبغي العدول عنه (قوله
لان الغالب في المزمرة الخ)
ان قلت هذا لا يقتضي
النصب لجواز تقديم فعل
مبنى للجهول أجيب بان
الاصل موافقة المفسر
للمفسر وذلك انما يكون
بالنصب (قوله كباقي
أخواتها) أي غير هل
لما تقدم من التفصيل
فيها (قوله فاختار الرفع)
قال اللقاني قد يقال
مقتضى ما سياتي من أن
الاسم بعد المزمرة فاعل
لفعل محذوف على المختار
في نحو أكرمتم خلقه
أرجحية النصب هنا
بالقل فتأمل (قوله لان
الفضل بالطرف كلا فصل)
قال الدنوشري هل يشمل
الطرف الجار والمجرور
نحو أفي الدار زيد اضربه
أولا والفصل له صورة
وله أحكام كثيرة منها
الفصل بين اثن والفعل
والفصل بين المتضامين
والفصل بالجملة المعترضة

الطليعتين لا يعمل ما بعدهما فيهما قياسا * قلت أجاب ابن عصفور بأنهم أجزوا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها وأجزوا النهي بالامحري النفي بها ويشمل الطالب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذب الله)
يرفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد لان عدم
التعذيب رحمة (ويجمع المستثنين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) واختير نصب قبل (فعل ذي طلب
فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء
(وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطليعتين المستثناء (الثالثة أن يكون الاسم)
المستعمل عنه واقعا (بعد شي الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله
* وبعد ما لاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها مزمرة الاستفهام نحو أشرأنا واحد انتبه) فيترجع
نصب بشر أن فعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في المزمرة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها
على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباء وهم يتوسعون في أمهات الابواب مالم يتوسعوا في غيرها (فان
فصلت المزمرة) من الاسم المستعمل عنه (فالمختار الرفع نحو أنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل
على الامر لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيديويه وأن جعلته فاعلا لم يعمل مقدر
وان فصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فاختار النصب لان المزمرة داخلة في التقدير على الفعل (الاي
نحو أكل يوم زيد اضربه) فيترجع النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم ينصب كل (كلا فصل)
وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو أزيدضربه أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه
(وحكم) ابن الطراوة (يشذوذ النصب في قوله) وهو جري يمدح ثعلبة قور ياحاويذم طهية والخشب
(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشبا)

ينصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضممار عدلت لتعدية بالباء قاله الموضح في
الحواشي وثعلبة ثمانية وثلاثون وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظر الى معنى أهل
القبيلة ورياح ثمانية من تحت وطعمهم مائة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الباء آخر
الحروف والخشب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل
الزجاجي قال المازني سال مرة ان الاخفش عن أزيد اضربه أم عمر فقال الاخفش المختار النصب لاجل
الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال
المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي
هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ دليل قول العرب أزيد اضربه أم عمر بالنصب
اهـ (وقال الاخفش أخوات المزمرة) في ترجيح النصب (كالمزمرة) في ذلك (نحو أيهم زيد اضربه) فأيهم

والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك ونضيفه مبتدأ
الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقتنع في ذلك وغيره وهي أحدمواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم النظير
اهـ وقوله كلا فصل يقع مثله كثير او توجيهه اما بان لامع ما بعدهما صارا كلمة والاعراب جار على الاتحوا اما ان الاسم بمعنى غير ظاهر اعرابها
في ما بعدهما ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر
اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام
ابن الطراوة له وجه في ان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالسكينة فليس الاستفهام طالما يجيش للفعل فلا يكون به

أولى فلا يرجع النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وعليها لأن الاستفهام عن الصفات غالباً عن الذات فحملت حينئذ على الأعم الأغلب والفعل حينئذ يراعى في الجملة (قوله أولاً زيداً أيتها) قال الدوشري أن قلت لا الدخالة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المعنى وغيره وهو لم يتكرر مع دخولها على الماضي والجواب أن ذلك مقتطع من كلامه والتقدير لا زيداً أيتها ولا أكرمه مثلاً (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدوشري بغير خطه أن قلت ما الفرق بين هذه الأحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهي أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالباً لا الفعل) أي ومن

غير الغالب إضافة إلى الجملة الاسمية فيليها الأعم وذكر الشارح في باب الأضافة أن حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية أن لا يكون عجزها فعلاً نقله عن سيبويه في كهل في أنها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه اللقائي بقوله أما الآن حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالأفعال فيجب النصب ولا يمنع شرطية ترفع تعلقها أذهى بدون ما غير جازمة مع أنها شرطية كفي إذا زيداً تعلقاً فأكرمه وأما أنها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمر أكنث له أخاً ولست

مبتدأ أو زيداً منصوب بفعل محذوف بغيره ضرب به والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم غير يزيد (ومن أمة الله ضربها) فن يفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بما أولاً أو أن نحو ما زيداً أيتها) أولاً زيداً أيتها أو أن زيداً أيتها فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) يباعه وحده فالف قدال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسم أو الأفعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما وإن فاتها مختصة بالأفعال فحكمها حكم الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيداً تعلقاً فأكرمه قاله الناطم) في شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تعلقاً فأكرمه لانهما تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب لا الفعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسبويه فإنه قال إذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله تاء فأكرمه وحيث زيداً تعلقاً فأكرمه ونوزع سيبويه في إذا لانهما تشبه مختصة بالأفعال ولم ينزع في حيث فظن الموضع أن المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناطم في المعنى فقال وإضافة حيث إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجع النصب في نحو جلست حيث زيداً أراه اه ولعل وجه النظر في قوله فأكرمه فإنه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بهما من الكوفيين أو وجب النصب بعدها فلا يكون راجحاً المسألة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مقصود) ذلك العاطف من الاسم (أما) المفتوحة المحذرة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولاً

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للفعل فالأول (كقوله زيداً وعمراً أكرمه) الثاني (نحو والانعام خائفها أكرمه) قوله (خلق الإنسان من نطفة) وإنما ترجع نصب المعطوف فيهما لأن المنكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافح عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشا كل الجملتين المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بما (نحو ضربت زيداً وأما عمر وفاهنته فالتحارار الرفع) لانه لا يحتاج إلى تقدير وحكم

بأخيك وبكر أعيذك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلاً (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدوشري قد يقال إن في الرفع تخصصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لأرجحية النصب ويحجب بيان رعاية التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم صمتكم فينبغي أن يختار النصب إذا أريد التجدد منها والرفع إذا أريد الاستمرار منها وكذا النصب يختار إذا أريد مجرد نسبة الخبر إلى الخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللغوية وهذا كله إذا لم يوجد ما يرجع الرفع

أو بوجه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا على الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المعنى لأن أمانيته عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل لئلا تسلم أنها ثابته عن شيء أصلا ولو سلم كما ذهب إليه بعضهم فإنها ثابته عن جملة الشرط بأسرها لا عن فعل فقط فلم يجاوز الفعل فعلا ولا تابعا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه إيحاء إلى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيد اضربه) ٣٠٢ قال اللغاني هذا الكلام صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدرا لا معطوف

على المنصوب قبله خلافا لما صرح به وانه في قوله وهو الزاد حتى تعمله ألقاها من أن نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لا مكان جعل ألقاها على التأكيد لقوله ألقى العصفة ولا كذلك هنا تأمل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان لا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل

الاسم الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أما تقع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرى وأما ثم ودفعه ديناهم بالنصب) لثمود ممنونا وغير ممنون قاله الدنوشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحكي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حذف زيدا ضربه) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل نحوود كما يقدر قبل زيد في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بحمله تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هدينا ثم ودفعه ديناهم وانما يقدر بعد الفاء من اغطاء المذكور والاصل وأما ثم ودفعه ديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصارت وأما ثم ودفعه ديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصل فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وشم واوله الشاطبي (وحتى وليكن ويل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اضربه) وما رأيته زيد الكن عمر رأيته أباه وما رأيته زيد ابل عمرا أكرمه وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) ما يرجع فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شيء خالقنا بقدر) لانه اذا رفع كل احتمال خلقنا أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خبرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقة المنسوبة له فالمخلوقة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فوهم ان ثم مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما لم يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثناة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء فعلاه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربه في الاول وترأفي الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبهه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كذا انما فجائية على الاصح) متعلق ببيخخص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أحدها هذا مطلقا

في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لا صحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلا وكل شيء هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والاية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضع ان كان الفعل صفة اشارة إلى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق ببيخخص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان

والثاني

الخلاف الذي ذكره مختص بها فإيتامل ونما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله يجوز يدما أحسنه) قال الدنوشي جعل المانع ما ذكر ولا يتناق ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجود فقيهه مانعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدنوشي صرح

به إشارة إلى أنه متى لا مجموع

فقد يندس لان النون

كثيرا ما تشبه بالتاء

(قوله يوههم ذلك) قال

الدنوشي قد يخالف

ما سبق من قوله ولم يذكر

من الاقسام ما يجب رفعه

كما ذكره الناظم فان سبق

صرح في ان الناظم ذكره

من الاشتغال وهذا ليس

بصرح حيث عبر فيه

بالإيهام هذا ولكن قال

بعضهم ان ذلك من باب

الاشتغال لان العامل في

حد ذاته بحيث لو فرغ

من الضمير لنصب الاسم

السابق وان عرض له ما يمنع

ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما

أو هل إلى غير ذلك الا ان

هذا الجواب غير متناهي في

يجوز يدما أحسنه لان

الفعل بحسب ذاته لا يعمل

فيما قبله ويشكل على

ذلك ما ذكر في الوصف

من انه اذا كان فيه مانع

لا يكون من الاشتغال

الهم الان يقول مرادهم انه

لا يجوز فيما قبله النصب

فانتفاء المانع شرط للنصب

لا مطلق الاشتغال فيقال

عليه الفعل كالوصف ولم

يصرح فيه بشئ ذلك

إيتامل انتهى وهو ما خوذ

والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقرن الفعل بقدر فيجوز دخولها عليه

وان لا يقرن فيمتنع حكاها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو)

ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قدوالية أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لمابعده) وإليه أشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لمابعده وجب

(نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيت فأكرمه أو) زيد (هل رأيت أو) زيد (هل رأيت به) أو ما زيد الا

يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهل

التحضيضية والالاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقتاس على ذلك سائر أدوات

الصدور (تنبيهان) اثنتان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة اذا

الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذکور ان يكون الفعل بحيث

لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) في

اليتين السابقتين وهما قوله وان تلا السابق إلى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب

لكن ضرورة تتميم الاقسام ألتأته إلى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره التنبيه

(الثاني لم يصر سيويه إيهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن

المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء

خلقناه بقدر ثم علمه باخصر مما قدمناه (بل جعل) سيويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحا (مثله

في زيد اضربه) فانه (قال) في أثناء كلامه فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فاما جاء على حد قوله

زيد اضربه (وهو عربي كثير) انتهى كلام سيويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن السجزي

أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون

النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة

(السادسة) مما يرجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل به (جوابا للاستفهام منصوبا) لفظا أو محلا

بما يليه (كزيد اضربه جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يرجح نصبه لكونه جوابا

الاستفهام منصوبا لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان

الاستفهام مرفوعا فنحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ارجحا

ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الانخفص مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته

كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا أكرمه أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز

سيويه في ذلك النصب على حده في زيد اضربه ويقال هل رأيت زيد اذ تقول لا ولكن عبد الله

لغيره تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا الوعظ فقات لا بل عمر القيت

أو وعمر القيت قاله الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في

مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بامام سبق بفعل (اذ انى الفعل)

السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة

على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

من حواشي الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدنوشي هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه

حالا أولا (قوله اذ انى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو بكر م

(قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانه تصير الجملة في معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدماميني في بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان القاء قد انحصرت بمعنى السببية وان خرجت عن العطف (قوله فحصول المشاكاة الخ) قال الدونشري
قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى او على الكبرى والاول اولى قال شيخنا بل الاولى الثانية لاستقلال الجملة وهذا لا ينافي
التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت او نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة
فعالية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح واما المعطوفة بالقاء ففي بحث الجملة السادسة مما له محل
من المعنى ان الخبر مجموعهما كما في ٣٠٤ جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

محله (قوله فلا أثر
للعطف) قال الدونشري
قل بعضهم لو قال فلا أثر
للمنى للنصب لكان
أحسن فلا ينظر ما وجهه
ثم ظهر ان قوله ولا أثر
للعطف أحسن من أن
يقال ولا أثر للنصب لأن
العطف على الجملة الصغرى
له أثر وهو النصب فإشار
هنا الى أنه لا أثر للعطف
عليها فلا يؤثر نصبها واما
قوله ولا أثر للنصب فلا
معنى له ولا يلتفت اليه
وأقول على تقدير النصب
يكون العطف على الجملة
الكبرى ولا يصح العطف
على الصغرى لأن ما
التعجيبة تمنع من ذلك إذ
لا يقع بعدها إلا فعل
اتمى وهو عجيب فان
البعض الذي نقل عنه
هو اللقائي وقد وجه كلامه
وعبارته يعني ان العطف
على فعل التعجب متعذر
اذ لا معنى له فتعين أن
العطف على الجملة كلها
يناعى على جواز عطف الانشاء
على الخبر وعكسه كاهو

(الحصول المشاكاة) متعلق يستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في
الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا
وذلك (نحو زيد قام وعمر أكرمته لاجله أو فعمر أكرمته) فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء
وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها
ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعالية العجز بالنظر الى خبرها فان
راعى صدرها رفعت عمر أو كنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب
وان راعى صدرها نصبت عمر أو كنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط
بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها الضمير من لاجله المأثد على صدر الجملة الاولى أو القاء فالمأثد
خاصة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى
قول ابن السجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض
معاصرينا لم يصح سببونه باتهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والظاهر ترجيح النصب لأن
الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جرح ضرب خرب وعورض بان الرفع
ترجح بعدم الاضمار فلعل من عارضهم رجح قساوبا (بخلاف) ما اذابني القعل على ما التعجيبة نحو
(ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفي هذا هو المختار
ذكر ذلك سيبويه لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء المحمودة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في) الجملة
(الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالقاء فلا خدش والسير في يمنعان النصب) بناء على العطف على
الصغرى (وهو المختار) لأن المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفعول الرفع عندهما واجب
وان وردا النصب فهو على حده في زيد اضربه ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وهو جائز لا خلاف قاله المرادى في التلخيص (والفارسي وجاعة) كثيرة من المتقدمين (يحيزونه)
أي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمر ولقيته وزيد
كلمته ان جلت الكلام على الاول وان جلت على الاخر قلت عمر ولقيته وزيدا كلمة انتهى يعني
بالنصب فصرح بانك ان جلت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون
ما بعد العطف خبرا وتقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا بذلك باجتماع
الفراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضمير من الكوفيين (الواو كالفاء)
في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمر و
ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويتعد وقال ابن خروف تبعها

رأي جماعة واذ كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أي لا ثمرة له اذا الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثرت لا ينحى لطائفة
انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة الخبرية بها عن المبتدأ فتكون هي أيضا مخبرا
بمعناه والرفع أثره انما ساعدت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسئلة ما التعجيبة فان الجملة
معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم أو نصبت (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفعول الرفع) لعلمهم بقولون التقدير خلاف الاصل والا
الضمير قد يقدر اذا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جائز لا خلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في المعنى ثلاثة أقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع

في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشي كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشي لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله يجوز ان اناضاربه) قال الدنوشي صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه لو فرغ عن الضمير لان المبتدأ فاصل بينهما وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومفعولها بالاجنبي كما صرحوا به في قوله تعالى اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به في قوله تعالى انما المذكور محذوف مع مبتدئه والتقدير اناضاربه زيد اناضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط لنصب الاسم السابق وهو خبر عن انا المذكور وحينئذ فصاربه المذكور ينظر ما الرفع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والقدر انت حذره) قال الدنوشي فيه نظر فانه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذره صفة مشبهة اللهم الا ان يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر في نظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٥ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه لا يتوهم ان قصد الشارح بحذرا التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبر ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليه لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبر اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده في محل رفع على انه سياتي في باب أسماء الأفعال ما يشعر بان أسماء الأفعال تقع معمولة لعامل لفظي لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك في باب المعرب والمبني ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببديت أنشده ثعلب

فذكر في أجول في البلاد لعلي * أسر صديقا أو يساء حسود

خرج على ان التقدير أو يساء في حسود (وهذه أمور متماثلة لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيه ماقبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسوفي ذا الباب وصفا ذاعل * بالفعل ان لم يلك ما نزع حصل

(وذلك) الاسم المستوفى للشرط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا اناضاربه) والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت متجارها والعبد انت ضروبه أو ضربه والقدر انت حذره (الان أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يقسمه الوصف المذكور والتقدير اناضاربه زيد اناضاربه وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت متجار النعم وأنت ضروب أو ضرب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليك وزيد ضربا اياه) بالياء المنة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانها) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما او ما لا يعمل لا يقسم عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبر ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى (كضرب بالنائب عن فعله الطائي) وهو المبرد والسيرافي (عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين) (بخلاف زيد اناضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لا بمعنى الماضي

(٣٩ تصریح ل)

يقتضي ان الأفعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الأفعال التي سدت المصادر مسددا وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الأفعال فلهذا وحظت في الكلام وقال الدنوشي قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي نابت عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقاني بهذا بين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما خبر صا محين للعمل فيهما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الجواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبني من فعل يجوز بداهة بالياء قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا المصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعووض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعووض ومقتضى كون المصدر نائباً عنه في اللفظ انه يجوز لانه يحذف البتة بغير شيء بل أقبح مقامه غيره فكانه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشعري أما المصدر

الذي ينحل الى الخرف المصدرى فلا يجوز ان نصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبس في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقاني لا يحسن عده شرط في الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشرطه والعلاقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فاعمالهم لان لهم لم يتعلق بتعاقب محذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال

نعم يجوز التصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيدنا الضارب ووجه الابدح بدحسنه) فزيد في المثال الاول ووجه الابدح في المثال الثاني رفعهما واجبا على الابتدائية قوما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومختلفا فزيد عمر وأكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علاقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلاقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلاقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيداء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلاقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيداء ضربت به) فالهاء المحرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيداء ضربت أخاه) فالهاء المحرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناطم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يحري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المعنى (نحو زيد ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعتا رجلا وهو أجنبي من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيهما من معنى الجمع فالأثنان معهما أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضع في الحواشي (نحو زيد ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطفا بيان) على الأجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا وأخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم

وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التمهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة تاتية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صرح الوجهان) التصب والرفع لوجود الرابطة فيهما فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في التصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل المبدل ليس كالمافوناه من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا للغير وانما هو تقدير مغنوى واللام يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

ابن هشام قال بعض العصرين يحتمل ان يقال اللام في سقيالك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدونشري قصد المصنف به استبقاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكامه وهذا يتبين ان الضمير الذي به العلاقة يكون مرفوعا أو منصوبا ومحرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلاقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكامه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هذا ضربت من تكامه (قوله بالواو) إشارة الى اختصاص

الواو بعطف الذي لا يغني متبوعه كما سيجيى قاله اللقاني وتعب بما نقل عن الرضى من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا لغيره ادعى الموضعين حيث قالوا كل ما صبح ان يكون بيانا صبح ان يكون بدلا الا في موضعين (قوله فتخلوا الجملة الخ) ان أراد لفظا فسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا محجور باعتبار العائد وجود كما قاله في ما قلنا لهم الاما مرتبتي به أن أعبدوا الله (قوله واللام يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودا للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقدير حقيقة وتظهير في

التوكيد اللفظي احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت قمت توكيد للضمير فقط لا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا اولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البديل بان لا ولنا وآخرنا بديل من الضمير المحرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البديل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدرا الخ) قال الدوشري ويقدر في نحو زيد اضربت أمي بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المخي اثلا يحكي الضمير أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واحدة لا أثر لها فيما يظهر ولوجعل النظر في ذلك من جهة ان نصحت زيدا لغة ونصحت زيدا أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الجباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أولا زمة) إشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته اشمل نحو زيد اضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاء زيدا مرتبه) قال اللقاني هكذا في الرضى وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المحرور نظر لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المخاضى انه ما يريد لا مجاوزة فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام عن

الشارح الكلام عن

ظاهره وجعل المثال لما

يقدر فيه المحذوف من لازم

المذكور وقال اللقاني في

كون الاهانة من معنى

الضرب نظر لا يخفى نعم

هي لازمة له فان أريد

بالمعنى ما دل عليه اللفظ

بالمطابقة أو بالالتزام أو

بهما كانت الاهانة من

معنى الضرب ولو قال

المصنف وفي بقية الصور

من معناه أو لازمه أو قال

من مناسبه كما قيل صح ثم

قوله من معناه فيه تفصيل

ان المحذوف منه بالظن الى

جنيح مفاهيمه ومتعلقاته

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيد اضربت عمر انفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدرا في نحو زيد اضربت من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أولا زمة (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امررت به (جاوزت زيدا مرتبه) ولا يقدر مرت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيد الست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانه لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخر اعنه الامر (الرابع) ما تقدم من الواجهة الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابس الضمير يجرى (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقدير نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المحرورة على في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملا بس الضمير نحو زيد قام أو) فذكر ذلك الاسم السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمر وقع اذا قدرت ما كائة) لايت عن العمل فعمر وميتا وقع خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا المحذوف لانه لم يسمع ليتما قدر عمرو وان قدرت ما زائدة غير كافية لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها اذا اتصل بهما الزائدة جازا عملها والتاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا الكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو)

قدر ذلك كزيد مرتبه فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف الفاعل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت أخاه أهنت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملاسة كما في زيد امررت به ولا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخل تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) المحصر نحو وانما زيد ضربته لانه لو قدر مقدم ما قيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضارية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير المحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معه ولا ما بعد الفاء نحو أو ما أو دفعه بناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء جملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمر المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقة والزيدان ظنهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائد على زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع لية) اقعد عمرو أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافية فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظرا لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان احده من المشر كين) قال الله اني هنا بحث وهو ان اداء الشرط انما يقتضي فعلا اعم من ان يكون ناصبا
 او واقعا وكون استجارته تفسير لا يتعين لجواز ان ينصب احد بوجده مثلا بقربه قال المقام فاستجارته نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتل
 الصدق الخ) فيه نظر كما اشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب لا خبرا لما قبله لانشاء لا خبرا للمبتدا (قوله والفاعلية سالمة من
 ذلك فترجعت) اعترض بانها وان ترجعت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابدائية فترجع الابدائية لعدم الاحتياج
 الى تقدير ثم ان في ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ابن مالك صرح في قوله تعالى
 اسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن
 لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال في الجمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يضح الاشتغال عن حال وتميزه صدر
 مؤكدا ومجروور ولا يجبر المضمرة حتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان احده من المشر كين استجارته وهلازيد قام) لان أدوات الشرط
 والتعريض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهم اقاله ابن عصفور في شرح الايضاح (وقديكون)
 الاسم السابق (راجع الابدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم اجازوا رفعه بفعل
 محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في استذكرة ونقوله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن
 عصفور فمما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجع الفاعلية
 على الابدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابدائيتها لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو
 استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابيه (وقديكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية
 على الابدائية نحو زيد ليقيم) لان الرفع على الابدائية يستلزم الاخبار بالجملة المطلوبة عن المبتدا وهو
 خلاف القياس لانها لا تحتل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجعت هـ هذا تقرير كلامه
 وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفسره وقد قال
 في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجعا مع كونه
 شاذ (ونحو قام زيد وعمر وقعد) فيترجح رفع عمر وعلى الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعدا لتناسب
 العطف على الجملة الفعلية (ونحو ابشريه وتناوأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشروأنتم على الفاعلية
 بفعل محذوف لان الغالب في الهزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما ينبغي عن اعادته هنا نعم
 الرفع على الفاعلية في ابشريه وتناوأنتم تخلقونه في الرفع على الفاعلية في أنتم تخلقونه وتقدیر الاسمية في أنتم
 تخلقونه أرجح منه في ابشريه وتناوأنتم تخلقونه الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المغني (و)
 الابدائية والفاعلية (قد يستويان في نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه
 عطف فعلية على فعلية وفي الابدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل
 على كلا التقديرين (هذا باب التعدي وال لزوم) في الافعال
 (الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يعف بتعدولا لزوم وهو كان وأخواتها) في حال نقصها فان منصوبا خبر
 لها على قول البصريين وحال أو شبهه على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثاني

والمفعول معه فيجوز
 الاشتغال عنها (قوله
 فالتناسب حاصل على كلا
 التقديرين) أي ويرجح
 الاول بالقرب والثاني
 بالسلامة من الحذف
 (باب التعدي وال لزوم)
 (قوله الفعل ثلاثة أنواع)
 قال الدنوشري دخل فيه
 شكرته وشكرته الاول في
 المتعدي والثاني في اللازم
 وقال السعد التقي ان
 الثاني من المتعدي أيضا
 واللام زائدة انتهى وكلام
 المصنف الاتي صريح في
 ان زعمته لازم والجار
 محذوف سماعا مع الجواز
 في الشرو قد اعترض
 اللقاني في حواشي التصريف
 ما قاله السعد فانظر حاشيتنا
 على الالفية واعلم ان دخول
 نحو شكرته وشكرته انه

ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف في هوامش ألفية ابن معلى ما نصه في هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدي
 وذلك لتساوي الاستعمال فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعدي بوجهين الثاني ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا
 ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغي ان يجعل الاصل فيه التعدي بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير
 بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ولا يحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الاصل
 التعدي بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدي بالجار
 الاصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائدة انتهى وهذا المبحر عن أحدوكا نه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأملوه فان قلت انه لما حكى
 عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه
 والجار زائدة لنحو مشحت برأسي ورأسي وحسنت بصدري وصدري لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصع وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها المحضة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع أنها غير متعدية كما صرح به أولاً ومنقوضة أيضاً بالأفعال القاصرة المحضة اتصال هاء الطرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار إلى النقض الأول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبراً وقال الشهاب القاسمي جواب الأول أن المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف ههنا لقيد العلم به من مقابلة المتعدي للأفعال الناقصة وكونه قسيماً للهامع ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كأنه زيد والحاصل أنه حذف هذا القيد لقرينة المحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بأن هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشي ربما يشك على ذلك الأفعال اللازمة بناؤها للمفعول فاتها الاتصال بها الهاء المذكورة لأن ذلك يخرجها عما الزمن وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بأنها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وإن عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح أن لم يقل أن المبنى للمفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخة بخطه

قوله أن يصح أن تتصل الخ

يقتضي أن نحو صام وجلس

متعدداً ولولم تتصل

به الهاء المذكورة لانه

يصح أن تتصل به نحو اليوم

صمته والمكان جلسته

ومحباب بأن المراد المحبة

في كل وقت وهذا من صحة

اتصال ضمير غير المصدر

بهما مقيدة بحال تزيلهما

منزلة المتعدي ونحو أفعال

الانشاء عدم صحة اتصال

الهاء المذكورة بها عارض

(قوله أن يبنى منه اسم

مفعول تام) قال اللقاني

ظاهر عبارته أنه يبنى

من فعل الفاعل المتعدي

والمعارف بناءً ومن

فعل المجهول والتحقيق

بناؤه من المصدر ابتداء

المتعدي وله علامتان أحدهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر (على وجه لا يكون خبراً وعلى هذه العلامة اقصر الناظم بقوله * علامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء غير مصدر به العلامة) الثانية أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بأن يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (الآثرى أنك تقول زيد ضرب به) أي يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) ويخرج بقولنا على وجه لا يكون خبراً نحو الصديق كنهه فانه يصدق على كان أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعدداً كما هو (و) الآثرى أنك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاماً) غير مقتدر إلى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمررون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار تمررون ولكنه ليس بمضروب فلا يكون مرتعدداً (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضربت زيداً وتدرت الكتب) أي تأملتها (الاناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيداً وتدرت الكتب) يرفعهما وبناء الفعلين للمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله أن لم ينب * عن فاعل وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلاف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال القراء كلاهما وقال خلف الأجر معنى المفعولية ولكل حجة فجة البصريين أن أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدمه والدوران يقيد العلية وحجة القراء أن الفعل والفاعل كاشي الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واستناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها وزد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه إلا المتعدي النوع (الثالث) اللازم واه اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (دهى) مطردة فالأولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الآثرى أنه لا يقال

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشي وينظر هل يجوز جره على الجوار أولاً (قوله الاناب) قال اللقاني معناه أن فعل المجهول متعدياً بالنسبة إلى مرفوعه وفيه نظر إذا تعدى إلى شيء هو نصبه أياه ومرفوعه ليس منصوباً بالفظا ولا محلاً قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى أنه مقتضى كلام المصنف ساقط لأن المتعدي المقابل لل لازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولاً كما صرح به تعبير المصنف في العلامة الأولى بالهجة نعم قد يطلق المتعدي على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والقراء أنهم ليسوا كاشي الواحد من كل الوجوه واللام يحز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيداً وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير متصرف ونحو وأطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيماً ان لا فاعل هنا ونحو ضربني زيداً والضمير لا يعمل ويرد على القراء ما رده على هشام وأنه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد وهو معنى المفعولية باقٍ بدليل مبرز يد وعمر بالنصب لبقائه في المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشي يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

فهو امثلا حينئذ لا زمان انتهى وقال اللقاني رحمه الله اعلم ان كلامه صريح في ان علامتي اتصال الهاء المذكورة ببناء اسم المفعول مطردتان أي متى وجدتا أو احدهما في فعل كان متعبدا منعكستان أي متى انتفتما من فعل لم يكن غير متعبد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل إما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الأول متعبدا والثاني لازما فإن الواسطة التي لا توصف بتعبد ولا لزوم وهي القسم الذي صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف ان يتصل بهاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو غير الخبر وحذقه للعلم به من جعل المتعدي مقابلا لأفعال الناقصة وقسيمها مع ما صرح به في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنهه أو كأنه زيد والحاصل أنه حذف هذا القيد لقريظة والمخدوف اقرينة بمنزلة المذكورة حينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالأفعال الناقصة قال تقدير أن لا يتصل بهاء الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به عما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خرج) قال اللقاني فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذي يتعدي الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذي يسمى منصوبا على اسقاط ٣١٠ الخافض كافي واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعي فقد لا يرد (قوله من

وصف ملازم للذات غير منقلبة عنها) قال الدنوشري مشكل بنحو حسن زيد اذا حسن من أفعال السجاياء كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويحجب بانه استر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبما به تعبیر الشارح المذکور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجاياء لان فعل السجاية يمتد فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على

زيد نخرجه عمرو) فيتصل بنخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبني منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج نخرجه عمرو) فيتصل بهاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجيية) بالسین المهملة أي الطبيعة والسليقة (وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منقلبة عنها (نحو حين وشجع) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله شارح القصارى واليهما الإشارة بقوله وحسن * لزوم أفعال السجاياء والعلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملة (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (بكسر و كسر ونهم اذا شبع) بكسر العين فهين بخلاف نهم اذا صار كولا فليس لازما واليهما الإشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نظافة كتنظف وطهر ووضو) بضم العين فهين ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسر اوضم ما فيها واليهما الإشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعبد لواحد نحو كسره فانكسر ومددته فامتد) واليهما الإشارة بقوله أو طاع المفعول الواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي (فلو طاع ما يتعدي فعله لاثنين تعدي) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

عرض) قال الدنوشري يقتضي ان سائر الأفعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويحجب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخلة في قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعبد اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلة من منزلة الثابت أو قول فيئتذ يشكك على تعريف أفعال السجاياء وشكك بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عدمه من أمثلة العرض تنكيب على الناظم حيث عدمه من أفعال السجاياء فاقضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عدم الناظم له في أفعال السجاياء وقول شارح القصارى المار في كلام الشارح الدال على ان أفعال السجاياء بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشري مردود بانه حينئذ من أفعال السجاياء وليس قاصرا ولو عبر بديل صاريه كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الامتعدا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسي ان اللازم قد يكون مطاوعا فنحو قول يزيد بن الحكم يا برأمة من قنة النيق منهو * وفي الشعر أيضا متغور وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لا هويته وأغويته كما تقول أدخلك فاندخل قال ابن هشام قال الجوهري وقد يقال اندخل في الشعر وليس يفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدنوشري المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السميكي وجدت بخط والدي أنه يقال كسره فانكسر ولا يقال

فإن انكسر ويقال علمته فتعلم يقال فمات علم وقرى بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسره أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فمات علم ولا يقال كسره فمات كسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينهما وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدوشري وكأنه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والافالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فمات كسر بخلاف ما نقله الناصر الاقاني عن البيضاوي في تفسيره وعلم آدم الاسماء كلها من أنه يقال كسره فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدوشري عرف بعضهم اللاحق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له ٣١١ في التفسير والتصغير وغير ذلك

(قوله كا كوهذا الفرخ)

مثل به للملحق رداعلى أى حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان واللاحق به نادر نحو ابيضض وأما ا كوهذا الفرخ وا كوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الردان الواو تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالحجار) قال الدوشري ان قيل لم اقتصر على الحجار ولم

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاشعر واشماز) معجزة من وهو بناء مقتضب وقيل ملحق بأمر فحجم وأصلهما اشعر واشماز بسكون العين والهمزة فمكة هو اجتماع مثلين متحررين فاسكنوا الاول وتقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لثلاث ثبوت الموازنة ولهذا وجب الفعل في اقنسس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بافعل (وهو أفعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كا كوهذا الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لأفعل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كأخر نجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بافعل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائدا بالتضعيف أو من حروف سالتهموتها فالاول نحو (أفعلل بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الاولى أو الثانية قولان (كأقنسس الجمل اذا أبى ينقادو) الثاني نحو (أفعللى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهي من حروف سالتهموتها (كأخر نبي الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة ان أفعللى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الرازي قد جعل النعاس يعرندني * أدقعه عنى ويسرندني قال أبو عبيدة المعرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعاوك قلت أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد اطلاق سبعويه بأنه غير متعد واقتصر الناظم على أفعال وأفعلل بقوله * كذا أفعلل والمضاهى اقنسساء (وحكم) (اللازم أن يتعدى بالحجار) وذلك مستقادم من قول الناظم وعدلا زما بحرف جرو يختلف

بذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للحجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدى بالحجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدى بالنسبة لما يتعدى اليه نحو ضربت زيد بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدى بالنسبة لما يتعدى اليه قاصر فعديدى دخوله فيه ومراعاة بالتعديته هنا اتصال الفعل بالدخول بحرف الجر وأما التعديته في قولهم الباء التعديته نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عددا لامثلة انتهى واعلم أن الأمور التى يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين الاقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعديته بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية نرى هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن التعديته بأسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشاق رسالة من وسائل الفرائد وأما الجرا غير المتعدى محرى المتعدى فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما فى اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعديته من غير أن يتقبل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدى وتغيير معناه وهذا مما قد ينظر العلامة الزمخشري حيث قال فى تفسير سورة الفرقان طهورا بياضا فى طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا فى نفسه مظهر الغيرة فان كان ما قاله شرجا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا وبعضه قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم فيه والافليس فعول من التفصيل فى شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرخا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لا شئ واحد يرجع المبالغة فيه الى انضمام

التطهير اليها لان اللازم صار متعديا ثم قال ومنها جل النضير كعدية تنوينهم على نبوتهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبوتهم من الجنة غرة وقرئ انشوتهم من الثواء وهو النزل واللاقامة يقال نوى في المنزل وأنوى غيره والوجه في تعديته أي لنشوتهم الى ضمير الخطابين والى الفرق أما جرواؤه مجرى لغيرهم ونبوتهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى وجل النضير على النضير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح واقتخار ايم واظبتا فان واظب نظير لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظروا بالصواب بالمواظبة عليهم اقية نظروا قال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما ياتي وقال في رساله التضمن ان منها جل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكره في الكشف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد

له أيضا ما ياتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * مجله على نقيضه وهو شخط وما ياتي في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله تعرض له فيما ياتي * (تبيينه) قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجاء لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متانيا هنا (قوله) وقد يحذف ويبقى الجار (شدوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بأنه قد يحذف ويبقى الجار وبمحاله من غير شدوذا فلا بد على كلامه ما ياتي في باب حروف الجر من ان الجار قد يحذف ويبقى عمله كثير اكر ب بعد

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومرتبه وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجار) بحاله (شدوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقواه) وهو الفرزدق (اذا قيل أي الناس شريبيلا * أشارت كليب بالا كف الاصابع) فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن ربوع بن خطقة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالا كف حال منها والياء بمعنى مع أي أشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للا كف فالإشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الا كف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جاتر في الكلام المنشور نحو نهجت وشكرته) وكلته ووزنته (والا كثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونعجت لكم ان اشكر لي) وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معني نصحت زيدا ونعجت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كلوهم أووزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعد بن جثوة

لأن بهز الكف يعمل مثله * فيه (كما غسل الطريق الثعلب) فلن يفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أي هو لن أي لين وبهز متعلق بيجعل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومثله فاعل يعمل والمثن الصدر وضمير فيه يعود الى المزوف في الصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهزم معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل غسل (وقوله) وهو المتكلم من جرير بن عبد المسبح (آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب ما كله في القرية السوس) آليت خلقت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هاجم ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيها قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمثلين قل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر الواو من بعد كما جرت بالبائ نحوكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله) في وبالا كف حال منها) قال الدوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدوشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة تقول نعجت لزيد وعمر ابان نصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو وأولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف تحذف الجار ونصب المجرور وشكرته ونصحه غلط فانها ما يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعي انه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير أي مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا واوجهة الخامسة والوجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياس على ما ذكر فيه قصور كإعلم من تصحح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وإن) قيل يشكل على قياسيته في ماسياتي في كلام الشارح من اختصاص ان الحقيقة اذا كانت مع صلاتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأجيب اليان تكون المقدمات ويجاب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والياء ٣١٣ الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

(قوله لطولن بالصلة)
ان قيل هذا يقتضي جواز
حذفه مع الموصولات
الاسمية وليس كذلك
أجيب بان الموصول المحرف في
عهد سده مسددة نحو
علمت ان زيداً قائم ولم
يعهد في الاسمي فعلم ان
للحرف في زيداً اعتبار في
الطول وقال السهيلي
حذف الجار مع المحرف في
دون الاسمي استقباحا
لدخول المحرف على المحرف
(قوله نحو رغبت في أن
تفعل الخ) قال الدنوشري
صرح كلام جمع هنا أنك
اذا قلت رغبت أن تفعل
ولم تصرح بنى ولا عين
يكون ليسا وهذا يخالف
ما صرحوا به في مواضع
من ان ذلك اجمال لا لبس
فليستظر هل اطلاق اللبس
عليه مجاز أو حقيقة عرفية
(قوله وقد أجاز المفسرون
التقدير بن) قال الدنوشري
قد يتوقف في تجويز
ذلك من جهة أن المقدّر
حرف واحد اعماني واما
عن ولا يجوز أن يقدر
رأساً قليتها - ل (قوله
لكن قولاً قوياً) استدلل

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف
مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه
بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المعنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أي على
حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للنجس (و) الثالث
(قياسي وذلك في أن وأن) بفتح التمهزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) لطولن
بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أو عجبتم ان جاءكم نحو كيلا يكون دولة) أي بانه لا اله الا هو
(ومن ان جاءكم كيلا ولا ذلك اذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقدير (وأهمل التحويون
هنا ذكر كي) مع تجويزه في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن
تكرمني قاله في المعنى (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس)
فقال في النظم وفي ان وان يطر مع أمن لبس فحذف المحذوف في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل
(لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما أو معناه ما يختلف
(ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن حذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود
بدليل أن (المفسرين اختلافوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب
اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المراد في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتماداً
على القرينة الراجعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الإيهام
ليرتدع بذلك من يرغب فيهن مجالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لعدم ما بهن وفقرهن وقد أجاز بعض
المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتسب في أن تنكحوهن مجالهن وعن أن تنكحوهن
لعدم ما بهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضع في المعنى وانما حذف الجار في أن
تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها
فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضع من ان محل ان وان نصب بعد الحذف
هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من المحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان
قولاً قوياً وله نظائر نحو قولهم لا أولئك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعاً
لابن العلي من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال يريث السكن القلم
والاصل بالسكن خلافاً للاخفش الأصغر على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تشابه
الاخفش الصغير أي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الأكبر غيرهما وهو أبو
الخطاب شيخ سيبويه والاختلاف احدى عشر نحو يا والسيديويهيون أربعة

(فصل ٤٠) لبعض المقاميل الاصل في التقديم على بعض) آخر واصله المفعول (اما يكونه مبتدأ في
الاصل) والاخر خبر كما في باب ظن (أو) يكونه (فاعلا في المعنى) والاخر مفعول معنى كما في باب أعطى
(أو) يكونه (مسرحة) أي مطلقاً لم يتعبد بحار (لفظاً أو تقديرًا) لاخر مقيد بحرف جر (لفظاً أو تقديرًا)
كما في باب اختار في تقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معني والمسرحة على غيره (وذلك كزيداني
ظنبت زيدا قائماً) فتقدم زيدا على قائماً لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائماً خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(٤٠ تصريح ل) له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمّة - كم أمّة واحدة وأنا
ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق
وخلت أن أستعمل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا التاثير تب على تقدير الجر أما لو قدر ان نصب وانه يكون
مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باستقاط المحرف فرع عن المنصوب بتعدي لا يقع الا حيث (قوله خلافاً للاخفش)

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو في هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سياتى أما الامتناع في الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشى مشكل في جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع في المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المتكلم قال في الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربني زيدا انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمال الثاني في الظاهر والاولى في ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه لا خذو القابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهما زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقدير او القوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علة تمامية تعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى لغرض من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل أيضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عمرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كأعطيت زيدا عمرا) وكأخترت الشجعان الجند و يأتى فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثاني محصورا) كما ظننت زيدا الاقائما و (كما أعطيت زيدا الادرها) وما اخترت زيدا الا القوم و يأتى فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل (أو) كان المفعول الثاني اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضمير انحو) العالم ظننته مجتهدا و (أنا أعطيتك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم يأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الناعل من ان الضمير يجب وصاه بالفعل وأنت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمت على الفعل والضمير وان شئت أخرته فلهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار النظم بقوله * وترك ذلك الاصل حتما قدرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثاني) كظننت زيدا غلامه و (كأعطيتك المال ماله) واخترت قومه عمرا (أو كان الاول محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيتهم الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرة (أو) كان الثاني (مضمرا او الاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيتهم زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع في الاولى فليس لا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما في الثانية فتفلان المحصور فيه واجب التأخير وأما في الثالثة فتفلا انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما القضى كمناسب القواصل) جمع فاصلة والمراد بهاروس الاى وذلك (في نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما أفلاك حذف المفعول ليناسب سجي والاولى (و) في نحو (الانذ كره لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (في نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه وان تفعلوه أى الا بيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره فحوى كتب الله لا غلبن أى الكافرين) حذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو وانما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضله أجزان لم يضرب * كحذف ما سبق جوابا أو حصرا

(فصل) وقد يحذف ناصبه أى ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها (ان علم كقولك ان سدد) بالهمزة (سهما القرمطاس وان تاهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرمطاس منصوب (بأضمار نصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب بأضمار (تريد) ودل

وبهذا يدفع ما يقال المحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربني زيدا وقد يعتد به من المصنف في اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب (فصل)

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الالسنه (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشي فيه نظرفان العامل محذوف وإذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشي يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

فلو كانت من ضربت
وأكرمتم فقال لك قائل
زيد أي ضربت وأكرمتم
زيدا كان من التنازع
ونقل شيخنا عن بعض
الفضلاء ان التنازع لا يتأني
بعد النطق وإنما يكون
قبله بحسب القصد لا غير
ولا بد ان يكون بين العاملين
ارتباط بوجهما العطف
أو الترتيب نحو آتوني
أفرغ عليه قطرا أو يكون
خبرا عن اسم نحو زيد
مكرم ضارب أخاه وتوقف
شيخنا في هاتين أقرؤا كتابيه
من حيث الارتباط فينبغي
بما نه قد كرت له ان طلب
أخذ الكتاب أعم من طلب
قراءته فينبغيما ارتباط
بالعموم والخصوص ولم
يزنضوه ينظر هل يجوز
في الآية ان تكون الجملة
الثانية بدلا من الأولى
أو موطوفة عطف بيان
كقوله تعالى فوسوس إليه
الشیطان وقال يا آدم وكون
العمل للأول أو الثاني ولا
تنازع أو لا يجوز على
التنازع في الآية ينظر
هل ذلك يشكل على اشتراط
التصرف في العاملين فان

عابه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك)
الحذف كما أشار إليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما بذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال
كزيد اضربه) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سياتي (كيا عبد الله) لان يا عوض
عن التائب ولا يجمع بين العوض والمعوذ (وفي الامثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه
مضرب به موده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز
ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها المشابهة مضرب بها بمورد هالزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم
الصيف ضيبت الابن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقرة في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما
جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسيب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى
حكمه في انه لا يغير (نحو انتهوا خير لكم) غير امفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز
ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خير اخبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو مخبر
على قوله لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا لا بعدان ولوا الشرطتين (وفي التحذير ياياك
وأخواتها) من ضماير الخطاب المنقولة نحو (ياياك والاسد) فإياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا
ويتم متأخرا (عن اياك أي اياك باعد) على أحد التقديرين الآتين في باب التحذير والاسد منصوب
بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير متغصّل فلو
قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشر طعطف
أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي
باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفي الاغراء) بشرط
(أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة) التكرار (نحو السلاح السلاح
بتقدير الزم) في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام
العامل فالتم حذفه لذلك * (هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) *

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلا) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهان هما)
في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول
غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما (وهو) أي المعمول المتأخر عن العاملين
(مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع
التخالف فيهما والعاملان اما فعلا أو اسمان أو مختلفان وأمثلة اثنا عشر مثلا امثال الفاعلين
في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب ضربت وأكرمتم زيد ومثاله ما في طلب
أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيد ومثاله ما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثاله
الاسمين في طلب المرفوع أقام وقاعد زيدان ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمر ومثاله
اختلافهما في صورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثاله الاسم والفعل في

قبل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاتين للتصرف قايين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول
الشارح الاتي واستفيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل ان الشرط كما في المعنى في الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو
أرجو وأخشي وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة أو جوابا لصناعيا نحو
آتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سقيهم أناهم ظنوا كما ظنتم قال في الحواشي وينظر هاتين أقرؤا كتابيه

وقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلول الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهان في العمل لاني التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فلا يحرر (قوله ٣١٦ اقام او تعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونه) قدره الزمخشري

آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضوع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو المحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في كلام الموضع في الحديث الا تى وقياس بجوارزه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنان في يقدر في المفعول له مقترنان باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيها اشارة الى انه لم يسمع في أكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اهـ ووجه في المرادى واعتراض بانه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي طلبت فلم أدرك ثوبجي وايتهى

وقد عرفت فلم أبلغ التمدى عند سائب وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فلم فقال ار جع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال

طلب المرفوع اقام او تعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب وبكرم عمر او مثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقام ويضرب عمر او عكسه ضربت و اقام زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيعسنان ويسى ابنا كا * وقد بيني واعتد يا عبدك والموضع اقتصر في انواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عايه قطرا) فآتوني بطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ بطلبه على انه مفعول واحد والثاني وهو أفرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضله والاصل آتونه ولو أعمل الاول لقل أفرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت مغنياء غنياء من أجرته) * فلم ألتخذ الاغناء مؤثلا فغنياء من الاغناء بالمثلثة ومغنياء من الاغناء ضد الاقارب تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلب من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغنياء وعهدت معني للمفعول مسند الى تاء الخطاب ومغنياء ومغنياء حالان منها والاقناء الجوار والقرب والموئل المماجا (ومثال المتناهين هاؤم اقرؤا كتابيه) فهما اسم فعل بمعنى خذوا الميم حرف يدل على الجمع اقرؤا فعمل أمر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم وه واصل هاؤم ها كم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحر من عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم نام اهرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحسب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمدان ومعنى هاؤم تعالوا اهـ قال الموضع في الحواشي فان صح انه يريد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصر بين هذا المعنى متعين وظاهر في الآية وليكن لا أستحضر الا ان أحدا قال بغير هذا الرجل في هذا الحديث اهـ قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضع ان التنازع يكون في جميع الممولات وفي النهاية لابن الجباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قت وموت وزيد ان اعلمت الثاني وقت وموت واياه وزيد ان اعلمت الاول اهـ وسياتي الكا م في الواقع بعد الاواسنة فاما من أمثلة الموضع انه لا يشترط في التنازع أن يكون أحدا العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجزمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون التنازع فيه متعدد او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحملون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحملون (في اثنين طرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابة عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضاءان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز افعال الاول والثاني والثالث حكمي بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت افعال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعتراض بانه سمع من كلامهم افعال الاول من الثلاثة كقول أبي الاسود كسال ولم تكسه فاشكرناه * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدوشري والصواب ولما عدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اهـ وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أي تطلب منه الكسوة وكذا رأيت بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالتون والذي رأيت بخط المصنف في الحواشي ناصر بالياء المتناهية تحت وفي الصحاح أصرها صر حيسه اهـ والمعنى أخ يوليك الجزيل ويجعلك صديقه

ولا يفارق وفيه مدحه بالهبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص
التنازع بالفعلين وما أشبههما بالدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلاف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على
الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا ناص وغيره عندهم يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قررنا في غير موضع
ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجاهل اذا كان جاهلا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا
العمل أو لا يهدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لماعل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو
عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك من متضاده أن لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا
وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان طائفة لم تفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان
العامل في تفعلوا لان كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنو شري مردود بان المصريح به ان
ذلك غير شرط (قوله ورد

بان منصوب عسى لا يحذف)
قال السباطي أي على
اعمال الاول لانه يضم
في عسى المرفوع ويترك
حذف المنصوب بقى انه
اذا عمل الثاني يلزم حذف
منصوب اعل ورفوعها
اذ هي حرف لا يضم فيها
وأياها ضم المرفوع
واسم لعل منصوب وحيد
ليس هذا تنازعا بالمعنى
المقدم (قوله لان التنازع
يقع فيه الفصل الخ) قال
السباطي أي اذا عمل
الاول واذا بطل اعمال
الاول بطل التنازع اذ من
شرط مجاوز افعال كل
منهما كما سيأتي في كلام
الشارح ولا ينافي هذا
قول ابن الجباز في سرني
اكرامك المثال وجب

قال المرادى قدل على ان استقراره غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم بما ذكرته) في
حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلاين أو اسمين أو مختلفين الاسم والقولانية (ان التنازع
لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعصولات وأجاز ابن العلي التنازع
بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مستدلا ولم
تطلب متقيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل السباطي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنازع في
قوله حتى تراها وكان وكان أعناقها مستندات بقرن
ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسأني الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف
وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن
بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على أعمال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج
على أعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (هـ) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع
التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلاين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل
ومعموله والجامد لا يفصل بينهما وبين معموله قال أحمد بن الجباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك
وزيارتك عمر ارجب نصب عمر الثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع
(بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن البرد) في كتابه المدخل (أجازته في فعل التعجب)
مع جوده ما سوا كانا بلقظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فتعمل الثاني في
الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فاعله (و) الثاني نحو (أحسن به وأجل بعمره) فتعمل
الثاني في الظاهر المحرور وتعمل الاول في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه فاعله والقاعل لا يحذف عنه لانه
بصري ويحذف على القول بان المحرور في محل نصب على المفعولية عند القراء والجمهور على المنع فرارا
عن الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح أعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز
أعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا) يقع التنازع (في) معمول مقدم نحو أيهم
ضربت وأكرممت أو شتمته لان الثاني لم يأت الا بعد ان أخذ الاول معمولا المتقدم عليه وقوله أو شتمته

نصب عمر الثاني لا بالاول لاحتمال جملة على حذف معمول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ)
عبارة اللقائي يعني لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مقصولا به فان تقدم فالاول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال
السباطي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامدا أو لمافان كان ثانيهما ماضيا لا تنافي بينهما السابق فليتامل
(قوله وعن المبرد أجازته في فعل التعجب الخ) قال اللقائي فان قلت فاحكم فعل التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع
وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجله وأحسن زيدا وأجل به وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف
المتعجب منه في الفعل الاول وهو جازم لقريته كما قال في الالفية وحذف مامنه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح
والقريته هذاه في الثاني وقوله وأحسن زيدا وأجل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا
به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقائي أشار به الى المنع سواء أعمل الثاني كافي أم لا

ضربت وأكرمت أم أعمل الأول كما في أيهم ضربت وشتمته على ما سيجي قال المشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف
تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والاخر أيهم ضربت وشتمته وانما أتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه
ليس كذلك فينبغي أن توجه بانه أشار الى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أو لا وعبرنا وإشارة الى أنه لا فرق
بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل يجوز في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان
الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليجرب الفرق وانظر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متأخر اثنين منها والظاهر انه يضم في
الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في الملقى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي
هو المحذور (قوله متى تصب الخ) ٣١٨ رواه في المغني بنص مهم ما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهم محرف

وبينه ثم قال انه مفعول
يتصب واقطافا ومن
بارق بنفسه لها أو
معلق بتصب فعناها
التبعض والمعنى أي
متى تصب في أفق من
البوارق تشم فليراجع
(قوله ولو كان من
التنازع لقال الخ) قد
يقال بل هو منه وعدم
قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه
بناء على مذهب الفراء
فينبغي أن توجه بان
الثاني لما لم يكن له فائدة
الا لتوكيد لموافقته
الأول لفظا ومعنى واتحاد
للمعول لفظا ومعنى لم
يكن مقتضيا للمعول فلم
يكن من التنازع
فليتامل (قوله في نحو
وعزة مطول الخ) قال ابن
عصفور في شرح الابيات
يجوز التنازع فيه ثم انه
قد رآه نائبا عن
الفاعل وفاعله مطول

عديلا مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا
بقوله تعالى بال مؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول وعمل الثاني
محدوف لدلالة معمول الأول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت وقتلت وقتلت وتعبه البدر الدماميني فقال يلزم
عليه عند افعال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور
قد ارتكبوه في نحو أفلم يسروا في الأرض ففعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت
عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتمعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع
التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الأول استقل به قبل مجيئ الثاني (خلافا
للفارسي) فانه أجاز في قوله * متى تصب أفق من بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع
نصب بنشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائذ على بارق وما المرادى في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تأخير المعول ليس بشرط في جواز
التنازع بل حيث تقدم المعول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون
المعول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير
(فهيات هيات العقيق ومن به) * وهيات خذ بالعقيق نواصله

(خلافا له) أي للفارسي (والجرجاني لان الطالب للمعول) وهو العقيق (انما هو) هيات (الأول وأما)
هيات (الثاني فلم يثبت به للاسناد) الى العقيق (بل لجر دالتقوية) والتوكيد هيات الأول (فلا فاعل له)
أصلا (ولهذا قال الشاعر) فابن الى أين النجاة يبعثني * (أناك أناك اللاحقون احبس احبس)
فاللاحقون فاعل أناك الأول وأناك الثاني لجر دالتقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان
من التنازع لقال أناك أتوك) على افعال الأول (أو أتوك أناك) على افعال الثاني وليس بمعتين لجواز
ان يضم مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع
في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال
أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضع (و) علم من تقييد المعول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في
نحو) قول كثير عزة قضي كل ذي دين فوقي غريمه * (وعزة مطول معني غريمها)

فمطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للجرم كما يقول الفراء في قام وقعد لانه
أخوال الثاني أن يكون الاصل معني هو محذوف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير استترا على قولهم ان الصقة اذا جرت
على غير من هي له وظاهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة
لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير مبتدأ كما أنه قال غريمها وجوزوه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير
مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطوه به فلذلك أجروا مجراها في الاستتار وان
قدرت عاملا معني فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوف أو هو اسم ظاهر أي
مطول غريمها معني فريها لا على انه ضمير لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استئثار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لموصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية القاموس (قوله لأن هذا يأتي الخ) دفع هذا الثاني بأن نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الأصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما دلالة الآخر عليه والمصنف إنما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ولا أشكال فيه فليتأمل اه قال الشهاب قوله والمصنف إنما قال ولا يمتنع الخ لكنه عليه بقوله لأن السببي منصوب فدل على أن المراد على نصيه مطلقا واللام يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرد فلاشكال بحاله فليتأمل اه واعلم

ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبدا موقعا لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرمت بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه عن ان يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وقوله في نحو زيد ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يعده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لأن الوصف الخ) أي فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز اطلاق الشارح بوجه عدم الفرق

لأنه لو قدر فيه التنازع لاسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما ليس بضميره قاله المرادى تبعه لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا يأتي في السببي منصوبا بنحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من أن غيرهما ان رفع بمعنى يكون مطلقا قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمعنى مطلق فهو خطأ لأنه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مرت يضارب طريقا زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا بنحو غلام زيد يضارب مهيأ أخاه اذا كان الضارب والمهيأ زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لأنه قد وصف بمهيأ والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فتقول عزة مبتدأ وليس مطلقا ومعنى خبرين لما (بل غير مهيأ مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (ومعطول ومعنى خبران) لغريهما خبر بعد خبر (أو معطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لأن الوصف يجوز وصفه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى غريهما وخبر مخر عزة والربط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لأن السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والربط موجودا بضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلمه بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لأنه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الاعلى الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وقيمته * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملقى من الإيجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا تأخذه ضمير غائب على حاضر قاله المرادى في شرح التسهيل ووجه في التسهيل على المحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحد وقعد الا أنا المحذف أحد لفظا واكتفى بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران أنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور * (فصل اذا تنازع العاملان جازا عمل أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لأن أعمال

بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق يوصف وفيه مذاهب ان (قوله أو حال من ضميره) أي لأنه مخفي الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس معطول خلافا لمن غلط لأن المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا أو معايدل على فسادهم جواز كونه خبرا أو خبرا لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه أنهم جازوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو والكريم وأيضا لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمته الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدونشري سبق ما فيه من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جازا عمل أيهما شئت) قال الدونشري فيه نظرا لأنه سيأتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواله ان أخواله

وللعمالين معافلي تأمل اه ولك ان تقول ما ياتي عن القراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما ياتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول والثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل واللاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين واشموله ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان يصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فافاد ان الثاني أولى بالأعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى عما

قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل عما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لا متنازع حذف العمد) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لا مكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جسدوا به ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى المحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شرح الكافية فراجع (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشيء مجازا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب

كل من - ما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه) (اختار (البصريون الاخير لقربه) (والى هذا أشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذاسره وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلي في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (فحوقام وقعدا) أخوالك (أو) قام (وضر بينهما) أخوالك (أو) قام (وررت بهما أخوالك وبعضهم) كالسيرافي (يحيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضله) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاط يعشي الناظر يسن اذا هم لحواشعاه) فاعلمت الاول وهو يعشي فرفعت شعاعه وأعملت لحواف ضميره وحذفته والتقدير لحوه وعكاط بضم العين المهملة وتحقير الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضومه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (وانا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهية العامل) وهو لحواف (للعمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان اعلمنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لا متنازع حذف العمد) عندهم (و) ان لم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرح به (في غير هذا الباب) نحو ربه رجلا ونم رجلا (فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور ورب والمرفوع على القاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة) (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع تراوشه (فخو) قول بعض العرب (ضربوني وضرب قومك) بالنصب (حكاه سيديويه) فقد أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير القاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبة

القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر نالان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التاخير ليس أمرا متناظرا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه مستعاضا لما جاز مطلقا فاضل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس مستعاضا في نفسه وحينئذ لا يمنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمد واستتباع التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمل (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اطراد الجواز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمي جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لو روي ذلك في كل محل بل الواجب جل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لا يمنع ذلك لانه يثبت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النشر والنظم

الضمير مخزن في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيل لأنه لا يقال أنه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيل وابن ٢٢١ مضاعف من المغاربة (قوله لأنه يجوز أن ينوي الخ) أولان في

تعقق ضمير يعود الى
الماثد وهو غير رجال (قوله
باعتبارنا ولبنا المذكور)
الاحسن أن يقال باعتبار
نا ولبنا بذلك أو بما ذكر
لان الاخر ادعى مقام الجمع
من خصائص الإشارة
والموصول كما بيناه في حاشية
القاضي (قوله والمحصل
الخ) قال السنياني هذا
الذي ذكره توطئة لكلام
القراء لا حاجة اليه بل
مغير بقصود المتن فليتامل
(قوله في لبس ظاهر) لعل
وجه قوله ظاهر ان خلافه
مطلعا لا يخلو عن لبس في
الجملة (قوله فلا يعلم هل
زيد مستعان به أو عليه)
قال الدنوشي صريح قوله
فلا يعلم الخ انه من باب
الاجمال لا من باب اللبس
وقوله قبله أو وقع في لبس
يخالفه وبعضهم قال لو
حذف به هنا لفهم انه
عليه في فهم خلاف المراد
وهو عين اللبس المحذوز
وهذا حسن بخلاف كلام
الشارح وقد صرحوا بان
خبر كان والمفعول الاول
والثاني من باب ظن يجوز
حذفه ليل فليحجبهم ذكره
واضماره مؤخرًا مشكل
على ما قالوه فليتامل اه
وبما نقله عن بعضهم قاله

التأخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء) اتى * لغير جيل من خليل مهمل

فاعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على القاعلية فقد عاد
الضمير على الاخلاء لتنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجيل الشيء الحسن ومهمل اسم
فاعل من الالهال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضرير (والسهيل) من الكوفيين (بوجوب
الحذف) للضمير المرفوع على القاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر (نفسا بظاهر قوله) وهو علقمة
ابن عبد قيس رح الحرث بن جبلة السنياني (تعقق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبنت بلبهم وكليب
(اذالم يقل تعقق قد) على تر أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بأنه
أعمل الثاني ولم يقل تعققوا على لفظ الجميع لأنه يجوز أن ينوي مقرر داعي مذهب البصريين باعتبار
نا ولبنا المذكور ولهذا قول الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعقق بفتح العين المهملة وتشديد القاء
وبالقاف أي استقر والارطى شجر وبنت بالياء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت وبلبهم
يسكون الموحدة سهاهم فاعل بنت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد
والمحصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم
اختلف (والقراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المغني (فالعامل
لهما) لانهما كانا مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (فحقوا وقعد أخواك) فأخواك مرفوع عنده
بقام وقد فيكون الاسم الواحد فاعلا لعلتين مختلفتين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون
العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم
قال وجاز عند القراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الاول ضمير امتفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل
بازوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب
المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضميرته مؤخرًا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت
مقالة القراء فهو فاعل ضربني وانما آخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من
حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول للمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعمالنا الثاني و(احتاج
الاول لتنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة
حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس ولكن (كان
العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضممار المعمول مؤخرًا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث
فالأولى (فحواستعنت واستعان على زيد) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالياء والثاني يطلبه فاعلا لانه
استوفى معموله المجرور بعلى فاعلنا الثاني وأضميرنا ضمير زيدا مجرورا بالياء مؤخرًا وقتلناه والذي
جعلنا على ذلك اننا لو اضميرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم
هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقاياه) فكنت وكان تنازعا صديقا
على الخبرية لهما فاعلنا الثاني فيه وأعمالنا الاول في ضميره مؤخرًا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا
قائماياه) فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلب جامعا مفعولين فاعلنا الثاني
ونصبتنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضميرنا
المفعول الثاني مؤخرًا وقتلنا ياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لأنه عمدة في الاصل لانه خبر

(٤١ تصريح ل)

الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتباعدات انتهت على زيد بقريته معمول الفعل الثاني يعني
مع ان المراد استعنت بزيد ما لو أريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذ المتباعد هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب
المقام فان المصنف صرح بحذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي في الجوز للحذف يرى انه صار فضيلة أو في

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تثيل الشارح لكان دليل على استقاطها من نسخة وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها لظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني باق فيها نعم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جواز بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاريه يخرج من التنارع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه دليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جار في الحذف من الاول ٣٢٢ فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهية عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه

عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرافقه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لقضاه من المعمول بالعامل الثاني وحيث لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهية بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري اذا علمنا فيه الثاني قد بين ان يقال علماني وعلمت الزيدان قائمين اياه فليتامل وقال السباطي هذا المثال من افراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح تقبل عن أي حيان فلا بد ان يقال اياه متقدما او متاخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتين في المسئلة المذكورة (قوله

يمتد (وقيل في باب ظن) وكان (يضم مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لا يبيح في شرح السكاكية ولا يجوز تقديمه عند الجميع بخلاف لظاهر التسهيل ولتصریح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضم ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنتني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضم ولا يظهر بل (يحذف) وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افراد أو تذكريا وفعولهما فان لم يكن مثله لم يحذفه نحو علمني وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول اياه متقدما أو متاخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلزم (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومررتني زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) * جهار افكن في الغيب أحفظ للود فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة هذا الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعا والستزم ما التزما
ولا تجئ مع أول قد أهـ ملا * بمضمير لغير رفع أو هـ لا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه وهو ضمير الضمير (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه (خبر عن اسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالف في الافراد والتذكير أو غيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا (نحو أظن ويظنني أخا الزيدان أخوين بوزن ذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدان أخوين) بالتثنية فيهما (فأظن يطلب الزيدان أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدان فاعلا وأخوين

اختلف الخبر عنه الخ) قال الدنوشري يغني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتامل (قوله خبر عن اسم الخ) مفعولا قال اللقاني تبس في النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخا لافسره لانه جعل بل المخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو يعلم يحصل (قوله المفسر له) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجي (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنارع في معان اسمين معا والجواب ان المحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضمير اقال ابن معطى في شرح الجزولية تقول ان تزني ألقك فان اعلمت الاول قلت ان تزني ألقك في هذه الحالة راكبا أي ان تزني راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمن ولا جودا مادة لفظ الحال كالأول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنارع في الحال لانه لا يكتفي منها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمفعول انما هو توجهه الى معنى المفعول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط الوطن وأعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجب منع أنه لزم التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمشي والمفرد لا يهاهم فيه بل هو أمر معلوم وايضا حان المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطالب كل منهما أن يعطاه مكتفي بالصيغة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) * أخرجه عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه نظر الان ذلك أحوج للاعراب لانه لولا لا تلبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضي لانه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولا جـ ل قيامه صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها لا أثر

الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما

سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته

في الحاصل بالمصدر بعد

أن نقل كلام الرضي وأنتا

خبير بانه لا يعقل في

مثل الحسن والموت اذ لا

يعقل تاخير واجبا منه

قال فان المراد بيان

حقيقة ما وجد منه بتأثير

من قام به لا بيان حقيقة

مطلقة اقلت مقام التعريف

بأنه عن التخصيص

على أنهم صرحوا بان

ما اشتمل عليه الفعل

مطلقا انما هو التأثير وانما

كون المفعول المطلق بعينه

مبنى على عدم الفرق بين

التأثير والاثر فلزم وجود

التأثير والاثر في كل مصدر

حاصل منه فعل فالوجه أن

يقال أريد بالتأثير ما يعم

الحقيقي وما نزل منزله

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو باء المتكلم المتصلة به (فاعلمنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيد بن أخون) على أنهم مفعولان لا ظن (وأضمر نا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيد بن أخون وهو الالف) في يظننا في فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظننا في (يحتاج الى ضمارة وهو خبر) في الاصل (عن باء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لأخون الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان الياء مفردوا لأخون ثنية فدار الامر بين ضمارة مفردا لليوافق الخبر عنه) وهو الياء (وبين ضمارة مثني ليوافق المفسر) وهو الأخوين (وفي كل منهما محذور) لا يحصى عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا فوافق الخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفة لأخوين لانه) أي أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين لان يظنني لا يطلب له كونه مثني والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثني قاله صاحب المتوسط بعينه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه وضمارة) مقدما (على وفق الخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظننا في الزيد بن أخون ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظننا في اياه الزيد بن أخون كذا مثله في شرح الكافية مقدمة لان العلة المقتضية لتأخيرها وهي تأخير المفسر مفعولة هنا وان أعلمنا الثاني فالجواب فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين الحكميين عن الكوفيين ولكن يصحرم مؤخر اقاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق (هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول) *

بغير صلة (صدقا) منصوب بصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالحار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية التفاصيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالحار كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكده عامله) فبقية ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو بين نوعه) أي نوع العامل في قيده زيادة على التوكيد

لمشاركتها اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لا يثقل المصدر بمفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذي فعل حقيقة ويرد عليه شحوق اجلالا لك وقطعت قيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا يحرف جـ لا لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكده عامله الخ) قال الدنوشري قال الدماميني تبعا للرضي المراد انه يؤكده مصدر عام له ولا يصح جعل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث فلم يتحدوا بالاتحاد شروطا في التأكيد اللفظي الذي هدامه فعني قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا وقال الابدعي ليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرفع للتجاوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو بين نوعه) قال الدنوشري يؤخذ من كون المصدر مبني للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق رد اعلى امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثي قولك أنت طائر ثلاثية مفعولا لا مطلقا لا مبين ولا يكون الا ميمز لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

فتبينه لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأوفى قوله بين نوعه مائة خلا فلا يضر أن المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكدا
أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر واعليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لئلا مصدر واحد مبين للنوع والعدد فهو
ضرب بـت ضربت بـي الأمير أو ضرب بـا شديدا (قوله أو عدده) أن قلت فظاهر كلامه المحصر في الأنواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فإنا
لا نجد ضربا بينه وبين ضرب زيدا وذلك لأننا كيد فيه قلت المصدر في الأصل مؤكداً فانه مجامع لعمامة في الأصل وبهذا يابن اسم الفاعل
وأيضا عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وإنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما
يغرض له من النيات عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خيرا) قيل لا حاجة إليه لأن المفعول المطلق من المنصوبات
والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضرب بـت ضربا شديدا يابا به مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول
المطلق في تعريقه ونعم ما فعل لأن النصب حكم من أحكامه فاخذ في التعريف دور (قوله أو ضربت بـت الأمير) قال السباطي سياقي
في كلام الموضح قرى بأن نحو هذا ما ناب فيه صفة المصدر عنه لأن تقديره ضربا مثل ضرب الأمير فكان الأولى التمثيل بـضربا شديدا
اتهمى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الحواشي قال ابن معطى النوعى أما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف
نحو ضربته ضربا زيدا وأجيب بأنه من باب ضربته سوطا إذ يستحيل أن يضرب الإنسان ضربا غيره فالأصل ضربا مثل ضرب ثم حذف
الموصوف ثم المضاف وأجيب بأن ٣٢٤ هذا موجود في ضربته الضرب المعهود إذ يستحيل إيقاع الضرب المعهود وأما وقع

مناله وأجاب الجويني بأن ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفاً لأن ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر إلا إذا وصف لفظاً كضربت الضرب الشديد أو تقديراً كضربت الضرب أي الكامل على جدقوله زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولية قال الدنوشري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر

واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الأول أو لافان كان عين الأول نصبهما الفعل على وخرج
أن يكون الثاني تأكيداً للأول وكذا الثالث فهو ضرب من ضرب باضر باو وضربت ضربا وضربا واو لم يكن عينه فوضربت بضربا وضربا
ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصب ما بل ينصب الاول فقط والمكرر ما يدل أو
منصوب باضرما فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلف أنواعها
ومذهب الجماعة أصح (قوله) وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الأثر
لالمصدر الذي هو التأثير قال وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضم من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر انتهى وقضيته
إن صنع المصادر بعينها موضوعاً للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعة لإيقاع ذلك الأثر والايكس التجوز في
كل مفعول مطلق ولا سبيل إليه لوجود مادة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة إلى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والأثر وإن
صرح به ابن سينانظر الإهمام من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد
الخارجي بين التأثير والأثر على ما هو رأي الأشاعر لا يتنافى الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فإن الضوء الحاصل من الشمس في البيت
أمر موجود لكن إذا نسب إلى الشمس يسمى إضاءة وإذا نسب إلى البيت يسمى استضاءة انتهى وكأنه أراد بالاتحاد الخارجي أنهم يتحقق
في الإضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء إلا يصح الحكم بأن النسبة التي هي من الأمور الاعتبارية هي عين الوجود
الخارجي وقوله لا يتنافى الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينان إن العلم والمعلوم واحداً بالذات وبالاختلاف اعتباراً ثانياً وفيه كلام

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انه ما يدل على شيء واحد
وانما امتازا بالجزءان على الفعل وعدمه الا ان يحمل قوله اسم الحدث على ما هو اعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم
المصدر لانه اسم المصدر الذي هو اسم الحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم
المصدر لانه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل
(قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللغاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظرا لقوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا
معناه الجزى به مجله جهنم فمعنى الآية ان جهنم هي الشيء الذي اتم مجزون به وفي الكشف ما نصبه من ان تصيب جزاء موفورا بما في فان
جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل التصيب معنى الفعل الذي تضمنه
الكلام لا بلفظ المصدر فتأمل متصفا (قوله سربال طباح) السربال التميمي ٣٢٥ (قوله أصلان) قال الدوشري ينظر على

مذهبه هل الوصف فرع
الفعل أو فرع المصدر
(قوله لان الفرع الخ) قال
الدوشري قد يمنع ذلك فان
قيل هذا خاص بالافعال
ولا فائدة له اذ لم يكن كذلك
قلنا بل فائدته اذ لم يكن
كذلك تعلق الغرض
بذكره اذا كان اتقن من
من الاصل وتوسيع
الطريق اذا كان مساويا
لاصله وما ذكره هنا من
ان الفرع لا بد فيه من
معنى الخ لا يخالف ما ذكره
في جمع المذكر السالم من
قوله لئلا يلزم فية الفرع
على الاصل المستلزم لجواز
ان يكون مساويا أو اتقن
ولا يجوز ان يكون أريد
من أصله لان الفرع هنا
معناه الاولى من غيره
مرتبة وهما ليس كذلك
(فصل)

وخرج بقولنا وليس علما فنحو ما دعاهما للمحمدة وبقولنا ليس مبدؤا بعم زائدة لغير المقابلة فنحو مقتل
معنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم
المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسعى
المصدر مصدر لان فعله مصدر عنه أي أخذ منه كمصدر الابل للكان الذي تروى ثم تصدر عنه (و) المصدر
المنصوب على المفعولية المطلقة (عام له امام صدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا)
فجزاء مفعول مطلق وعام له جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا فنحو أعجبتني ايمانك تصديق وقول
الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردودا بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا
ناقص ولا مافى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن
زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيدا قائما كونا والافعال المفعولة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
(أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل
(نحو والصفات صفا) واسم المفعول نحو الخبز ما كولا كلا وأمثلة المبالغة فنحو زيد ضرب ابضربا ولا يجوز
زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم مثلك قياها أو أم قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم * لثوما وأبيضهم سربال طباح
فلثوما منصوب بحذوف قاله صاحب البديع وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله
* بمثله أو فعل أو وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من
مذهب البصر بين ذالیه برشد قول النظم وكونه أصلا لهذين انتخاب * (وزعم بعض البصريين)
كالقارتي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون
ان الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طاحنة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما
مشتق من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث
والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لساعلى الزمان المعين
*(فصل) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة (له) كسرت
أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفة له إلى مثله عليه

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدوشري يشعر بان الاصل في المفعول المطلق ان يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على
المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرقية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على
معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا ان يقال المراد بدلالة عليه اشعاره به أو يقال
هو دال عليه القراما قاتل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم بكرة فقال التقدير سرت سيرا
أحسن السير وقال اللغاني يلزم على تقديره بكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقدير معرفتها بالوصف المعروف بالبالضاف وأجيب بأنه
لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم لم يوجب ان الموصوف أن يوصف أو مساويا يوصف ذو اللام الابعثه أو
بالضاف إلى مثله أي صورة اذ البواقى كلها أعلى من ذي اللام ولا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزوم وصف
المعرف الخ انظر ما يلزم على هذا اللزوم وقال الدوشري لا يشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللغاني انه يلزم وصف مافيه أل بالخالي

منها وهو محدود لان كلامه مردود ويجوز وصفه بما فيه ال أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل السماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا تطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطى السماء أن يتخلل بثبوت على جميع بلدته ويضم طرفيه (قوله وضربه ضرب الأمير الاص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن ينطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه منها وينبغي أن يزاد نحو ضرب الأمير على ما قاله لانه ليس واحدا مما ذكره عما ينوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رعدا) الرعد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلما منها رعدا أو ما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متامة لانها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب ٣٢٦ معمولة محذوف أو غير ذلك (قوله والابحازت اقامته الخ) قال الدنوشري

قد رد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جواز فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالس مفعول ثان والفاعل مستتر والوجه خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محدودا فيجب رفع جالس

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل السماء) والاصل الشمة السماء في حذف الموصوف ونابت صفة منابه (وضربت ضرب الأمير اللص اذا الاصل ضرب بامثل ضرب الأمير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للذكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكن يتكسب التعريف من المضاف اليه لتوغل في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضع من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبس فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفة محذوفة كذا منها رعدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل أكل رعدا وانه حذف الموصوف ونابت صفة منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكل حال كون الاكل رعدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويلا بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والابحازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لا ظن وجالسة مفعول الثاني والماء في أظنه ضمير المصدر ناقبه عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن طنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن طني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضع في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك من كل ما نال القتي قد نلته الا التحية

هذا سر افة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلحقها ذنب

ورفع عبد الله على الالغاء توسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه قبحه ان الغاء يقتضي عدم اعتباره وتا كيد يقتضي اعتباره فيثنا فيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الماء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الماء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتأمل اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضع في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملائكة هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في محسب بل لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة خبر أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل عما صرح حوايه في باب نواصب الفعل انما ترا دومة لوالذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضع الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو متعجب ومعنى البيت

كما قاله الشامي رداه على الدماميني هجو رجل من القراء سمي سرقة بانه راقى ويقتل الرشاو انما صيره ذميا لمحرصه على اخذها فاقضى
ان قوله ذنب بالذال المعجمة والمهزلة والباء و رشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سرقة بضم السين اظنه سرقة العمامي وقال ان
قواه عند الرشا متعلق بذنب لماتيه من معنى التاخر فاقضى ان ذنب بالذال المعجمة والذون ورشا بكسر الراء وهو الخبل وان الضمير
في بها عائد على الرشا وانته لان الرشا في معنى الاتة وان معنى البيت ان سرقة درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهتم
كمن امتن نفسه في السقي وارنى الاوشية في الا بار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدوشري يرد بذلك على
من يزعم ان الكلام في ضمير المصدر والضمير في الالة عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر تعذيب ووجه الرد ان الضمير عائد الى
التعذيب وهو معناه فان قيل يلزم على ذلك خلوا الصفة يعني لا أعذبه احدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني هذا باقالت قال شيخنا
الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتغال جملة الصفة على اسم معنى الموصوف
كافيافي الريطان الضمير معنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه و مراده
من زعم الاقاني (قوله

وذهب ابن مالك في شرح
التسهيل الخ) لذلكتخطي
من حل قول المتني
هذي برزت لنا فهجيت
رسدا
على انه اراد هذه البراة
لان مثل ذلك لا يستعمله
العرب (قوله شئ) قال
الدوشري بكسر الشين
له خمسة عشر مصدرا بينها
السفاسي في قوله تعالى
ولا يجرم منكم شئنا
وفي حفظي انه قال ليس
لنا فعل له خمسة عشر
مصدرا سواء فليراجع
وفي القاموس شئ كعلم
ومنع فاقصر الشارح
على الاول فتور منه اه

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولصرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو)
فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه احدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن لحظه نقلت وينبغي ان تكون ال في النيل
والدرس للجنس لا للعهد والالسان نوعيا أيضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم
الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في
المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر
تابع الاسم الاشارة المقصودة بالمصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنته
بغضا) فيغضام مفعول مطلق نائب عن شئنا فان الشئنا مصدر شئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحبته
مقة) مقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا)
جذلا مفعول مطلق نائب عن فرح فان الجذل بفتح الجيم (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر)
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضع تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب
المازني والمتنول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنته
وبغضته بغضا وأحبته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف
(في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوا
وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم عين ومصدر لفعل
آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الالة مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انبأ فاقاله

وقد أسلف كلام السفاسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمتنول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسئلة ثلاث مذهب
هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل
فيه الظاهر واستدل بمذهب سيبويه بقوله السالك النقرة اليقظان سالكها * مشي الملوكة عليها الخ جعل الفضل
فشي الملوكة منصوب بفعل مضمر أي عشي مشي الملوكة لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل
استيفاء عمله وهو غير جائز لان المفعول من تمام الصلاة واستدل المازني بانه لما كان في معناه تعدي اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه
واستدل لابن جني بان المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق
العددي به هذا خلاصة ما نقله الدوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا
وتوضأ وضوا وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل
آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فتقدم من الامثلة الاول
كذلك الجريان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطاء على عطاء أي أخذ الا ان يحاج بان مراده ما ليس جاريا على فعله مادخله نقص
لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدوشري يؤخذ من كلام الجاهلي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب فهو

أنشأ الله نبأنا حسنا وسبوا به بقدره علامان بابه أي تعدت وجلست جلوسا وأنشأ الله فنبئت اه وقال الشهاب القاسمي بعد ان نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيد ان نبأنا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناطم لم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسلا وكانه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر اعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبئتكم من الارض نبأنا أولا كما في وتبتل اليه تبتلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نبأنا من الملاقى في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة ٣٢٨ الملاحظة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نبأنا في الآية أن يكون مصدرا

الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم العين النائب وبهذا يمكن أن يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والقاء مقصورا وبضمها معدود اجلسة المحتجب يديه لا يثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شدت تمام غايديه تحت ركبته قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال القراء يقال تعد القرفصا اذا ضمت أولها مددت واذا كسرت أولها قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويسمى اليه بالارض اه وقال المهدي في زيادته على ابن ولاد حكى التجري في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم عدو يقصر اه ونحوه للدنو شري وقال كلام الشارح مبني على قول التجري وان بعضهم قال ان القرفصا ثلث في أوله وثالثه هذا وقال اللقاني

الساطي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتلا) فنبأنا نائب عن انبأنا وتبتلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انبأنا وتبتلا) لان قياس مصدر انبت الانبأ لا التبت لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نبأنا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتل لان التبتل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقري) بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقري نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقري فحذف المصدر وأنبت منه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقري مصدران فكيف يقال نبأنا عن المصدر قلت أجيب بانها نبأنا عن المصدر الاصل المهتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنبت عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنبت عنه ثمانين وجلدة تميز (أو) من لفظ دال (على آله) أي آله المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا يسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الالة مقامه وأعطيته ماله من اعراب واقراد وتثنية وجع تقول ضربته سوطين وأسواط والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آله معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يحز لانه لم يعد كون ذلك آله لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافا الى المصدر (فخوفلا عيلا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ففلا عيلا وما يلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشئيين بعدما * (ينظنان كل الظن ان لا تلاقيا) والاصل ينظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافا الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التثنية ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التثنية ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر يؤيد نائب عن مؤكد نائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المراد في المشاكلة له في المادة بقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل * (مسئلة المصدر المؤكد) اعامله (لا يشي ولا يجمع باتفاق

ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماوع والقرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو ان الصماوع جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد اعامله لا يشي الخ) قال الدنو شري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير موصوف وعليه بل هو اعم من ذلك نحو ضربتك حسن والخاص كل قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن يكون موصوفا أو مختصا فان كان موصوفا فلا يشي ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضم الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتصح

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وأما حاز ثنية المصدر المتهوم بالناء وكذلك جمعه لانه بدخول الناء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصير ضمة الى ما المرة الواحدة منه فيثني ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ٢٢٩ (فرع) ضربت ضربا ضربتين صحيح

بنا على ان الفعل ينصب

أكثر من مصدر على ما مر

ويكون ضربتين بدلا من

ضربا لأن ضربا يصح للمفرد

والثني والجمع قال ابدال

منه يعني ان المقصود

ضربتان والبدل بين ما

أراد المتكلم بقوله ضربا

فان قلت ضربت ضربتين

ضربا لم يصح ذلك وان

وصفت ضربا صغ سواه

قدمته فقلت ضربت ضربا

شديدا ضربتين أو آخره

فقلت ضربت ضربتين

ضربا شديدا (قوله كقوله

تعالى وتظنون بالله الظنونا)

قال الدنوشي انما جمع

الظن لاختلاف أنواعه

لان من خاص ايمانه ظن

ان ما وعدهم الله من النصر

حق ومن ضعف ايمانه

اضطرب ظنه ومن كان

مناقضاً لظن ان الذرة تكون

على المؤمنين فاضطرب

ظنهم وقال الآخر ثلاثة

أجناب فحب علاقة وحب

تمساق وحب هو القتل

(فصل) *

(قوله في شرح الكافية)

لهامعزاه لشرح الكافية

لنقل المصنف عنه الدليل

وفي الخلاصة لم يتعرض

له (قوله لتقويته وتقرير

معناه) قال المصنف

فلا يقال ضربت (ضربتين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضربا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كما وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلة (و) المصدر المبدئي وهو (المتهوم بناء الوحدة كضربة بعكسه) فيثني ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربا ثلاثه) فرد للجنس (كثيرة وكلمة واختلاف في) المصدر (التوحي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيقا وضربا رقيقا وضربت ضربا مختلفا (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشوا بين) واحتج الحيزي بحديثه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف فريدة تشبها للفواصل بالقوافي والى المنع في المأ كد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

ومالتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(فصل) * النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقال أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للتوحي أو المصدر والدليل المقالي ما يرجعه الى القول (كان يقال ما جلست فيقال بلي جالوسا طويلا أو بلا جلستين) فلو سام مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جواز الدليل مقال وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلي جالست جالوسا طويلا وجلستين مصدر عددي يحذف عامله لذلك والتقدير بلي جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما يرجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لسان قدم من سفر قدوم مبارك) ولان تكرره منه اصابته الغرض اصابته فقولنا ما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي يحذف عامله ما جواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوم مبارك وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤ كد فزع ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يجي به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافي لهما) فلم يجوز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا وعددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤ كد امتنع * وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بانه ان أراد أن المصدر المؤ كد يقصد به تقويته عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه منافي لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المصدر المؤ كد قد يقصد به التقويته وتقريره وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذ كور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى (وبانه قد حذف جوازا) اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سير او جوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سير اسيرا) وما أنت الاسيرا (وفي) غير ذلك (فحوسقيا ورعيا) وجدوا وشكرا لا كقرا فمع مثل هذا ما لا سهو عن وروده واما البناء على ان المسوغ حذف العامل فيه ثمة التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقضيها أقوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أراد تقرير معنى العامل فقد قصد الايمان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر يؤ كده فحذفه مع هذا القصد تنقض للغرض وأما ما استدلل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتاكيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوضت منها

(أما تضرع ل)

في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقدير رفع الحجاز (قوله فجاز حذف عامله) في اطلاعه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح في حق ضرب الرقاب وتحول بي بكلمات فضله وباني عن المصنف تحقيق المقام (قوله ثمة التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وتقدر

لما خفضنا حذوقاً أي سقياء عظيماً أو نافعاً وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي في تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكدة
(قوله من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهي بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم إن
إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإن منها ما هو من النوعي كما سيأتي في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش
ابن الناظم عند قوله والحذف ختم مانعه الحكم صحيح والمثل فاسد لأنه لا يمنع اندل ندلاً وإنما يجب الحذف في مواضع أحدها ما أهمل
فعله نحو ويجهو ويله ويله زيلور ويدعمرو وسبحان الله الثاني ما كان للعالم وتكرر كقوله * قضيراقى مجال الموت صبرا * بخلاف
ضرباً زيد نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلان نحو صنع الله أو مفعولاً نحو ضرب الرقاب الرابع ما كثر
استعمالهم إياه وبأن هذا السماع نحو سقى ورعى وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألثموا واعترايا والمصدر فيه مؤكدة
في الأصل وأما الآن فإنه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذلك لا يكون مؤكداً ولا مبيناً للنوع ولا عدد وفي النظم خمس مسائل فتلك
عشرة كاملة لاني أعد قوله مكرراً وخصوصاً واحدة وإنما اختلف الشرط وأعد كلاماً من المؤكدة لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية
المصدر فيه في الأصل مؤكداً إلا الأخيرة ففيه للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكدة امتنع * ومن مفهوم
قوله * وفي سواء له دليل متسع * ٣٣٠ لأن معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض

فقد ثبتهما النيبية عن افعالهما واعطاهما معانيهما الا كما كيدهما فلو كانت مؤكدة لما كانت مؤكدة لنفسها
والشي لا يؤكده نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سير التوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا
مكرر وتقول في المؤكد أنت تسير سير افيظهر أيضا يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم
بل أقره عليه لكن أقراره على نحو سقيا ورعياء مثلك بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس
بصحيح فان جميع ما أتى به من الامة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائية عن
افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله
* وحذف عامل المؤكد امتنع * قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد
(مقام فعلة) المستعمل أو الماهل (فيمنع ذكره معه) أي فيمنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه
(وهو نوعان ما لافعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد ويوحى له) بالاضافة الى المفعول
(فيقدر له عامل من معناه على خد قعدت جالوسا) بناء على قول المازني ان جالوسا منصوب بقعدت فيقدر
في نحو ويل زيد ويوحى له وأخرن الله زيد ويوحى له لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو
البقاء وقيل يقدر أهلها معنى الهلاك وقيل يقدر قيل ويوحى له لانها كلمة ترحم وقيل ويل عذب
لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويوحى له وويله منسوبة بافعال من لفظها وأنشد
فما وال ولا واج * ولا واس أبو هندي

قال المرادى في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في له الا كف اترك لان له الشئ بمعنى تركه
والا كف جمع كف (وماله فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع في الطلب وهو الوارد
دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا وزعيا) والثاني ككيا (وجدا) والاصل سقاك الله سقيا ورواك الله

الحزن كما ذكر اولاً وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدشيري وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله في الطلب) وعيا
قال الدشيري يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصل فيكون مجازاً أو حقيقة (قوله كسقا ورعيا) قال الدشيري ومن ذلك عقر أي
عقره عقر أي بعدد أو سحقاً بضم السين أي سحق سحقاً وفعلاً بضم الحاء يقال سحق الشيء فهو سحق إذا بعد وتساى أي تعس
تساى أي لا انتعش من عشرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه إما في لغة قليلة وإما اتباعاً لتعسا فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والتكس
عود المرض وبؤسا أي بئس بؤسا أي اشتدت حاجته وخيبة أي خاب خيبة وجوعاً وبوعاً أي جاع جوعاً وبوعاً أي تبعاً للجوع وأوقيل معناه
العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أي تبا أي خسروا علم أن هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع على
الابتداء سماعاً لا قياساً فإن كانت معارف فيها وإن كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم
يقولوا سقى له ورعى له والنصب في هذا أكثر فلو كان معروفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر
سماعياً لا قياسياً قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى للسقى لئلا يقال سيدي به لوقلت السقى للسقى لئلا يقال سيدي به لئلا يقال سيدي به
نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعني للسقيا لا تعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون إلى انه
كلام واحد انتهى وما ذكر من متعلق التبيين اختار المصنف خلافة في نظر المعنى في بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف في

نحو أنشي ألفية ابن معطى الجديع بالبدال المهمة قال أحذيت عمل في الأنف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا تعودا) قال الدنوشري
 جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد تعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو
 قال قائل أن مثل ذلك الأول مقول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير اعمل قياما لا تعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لا يلزم على
 الأول من حذف المحزوم وبقاء المجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف
 المحزوم الخ بناء على أن لانهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد تعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ أنها نافية للجنس وقعودا اسمها
 وقد يقال أنه ورد منونا

وعلى كلامه يكون خبرا
 يعني الانشاء (قوله وكذلك)
 النوعي (عطف على قوله)
 المؤ كد بعد قول المصنف
 وقد يقال المصدر (قوله)
 نحو فضرِب الرقاب (قال
 الدنوشري عرفوا الضرب
 بأنه أساس جسم يعنف
 والضرب هنا معناه قطع
 العنق فينظر هل هو حقيقة
 أو مجاز (قوله علم رجل)
 قال الدنوشري زعم الشيخ
 زكريا أنه علم قبيلة وقد ر
 العامل اندلى وينظر هل
 ندل الثعالب يدل من ندلا
 أو تو كيد أو هو مفعول
 محذوف آخر ثم ظهر أنه
 نعمته ولا يضر كونه
 معرفة وندلا نكرة على
 حذف مضاف والتقدير
 مثل ندل الثعالب ومثل
 لا تتعرف بالاضافة الى
 معرفة هذا وقال بعضهم
 ان المعارف بال الجنسية
 يقع صفة للنكرة وتوجع
 هذا منه (قوله واقع في
 الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر

رعياء كواء الله كيا وجده جدها والجديع قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) (الوارد
 (أمر أو نهيا نحو قياما لا تعودا) أي قم قياما لا تقعد تعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرِب الرقاب) أي
 فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) (نحو) (قوله)
 على حين ألهمي الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)
 أي اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كأنه طاف الثعالب وزريق بن زراي فراه مصغر
 علم رجل والمال مفعول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 والحذف حتم مع أت بدلا * من فعله كندلا لا كندلا
 (كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب به الحذف ولم يقيده بالتكرار
 (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاء الخارجي
 (فصبر في مجال الموت صبرا) * فانيل الخلود بمسطاع
 أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرر المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه
 يجري مجرى هذا في التزام اضممار المصادف في الامر المنة كقولهم الحذر الحذر والنجاة النجاة وضربا
 ضربا انتهى قال الموضع في حاشية التسهيل وأشار بقوله هذا الى التحذير بغير ايا وبعث قواه قال ابن
 عصفور وكلاهما مخالف لا مطلق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه
 الحذف انتهى كلام الموضع (أو) (الوارد) (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم
 لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغد كغدة البعير وموتاني بيت امرأته لوليت توبيخ مخاطب
 (نحو أتوانيا وقد جردناؤك) أي أتوانيا تواني (وقوله) وهو جرير بهج وخالد بن يزيد الكندي
 أعبد اخل في شعبي غريبا * (أثومالا بالث واغتريا)

أي أثوم أثوما وتغترب اغتريا وعبد امدادى باللهمزة وشعبي بضم السين المعجمة وفتح العين
 المهملة والباء الموحدة موضع توبيخ لغائب في حكم حاضر كقول الشيخ غائب وقد بلغك أنه
 يلعب ألعابا ولا المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل
 احداها مصادرمجموعة كتر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند
 تذكرة نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيدي به وقدره أجد الله حمدا وأشكره
 شكرا لا كفرا كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة بمجموعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا إلا مع
 حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا إلا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضممار إلا مع
 لا كفرا فهذه الامور تحت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى (وصبر الاجزاء)
 والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا ينبغي ماقى كلامه من اللف والفقر المرتب (و) كقولهم
 (عند ظهور أمر معجب عجبنا) أي أعجب عجبنا (وعند خطاب) شخص (مرضى عنه أو مغضوب

ماليس بطلب والافلاش ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبنا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان
 يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أي انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العامل
 فيقال على جهة الجواز بان يقال أجد حمدا وشكرا أو يبدل على هذا قوله ولا يلزم الاضممار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ
 ان حمدا ليس مما أضممر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله
 نحو عذبت حمدا وسقاه الله سقيا فاجواب ان يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو عذبت حمدا وشكرته أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا كذا ولا اهما هما) قال اللطفي شريهما بضم
 أولهما مبنيان للفعل (قوله أي الناقصة) قال اللطفي شري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوف أي ولا أكاد
 أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقع بعد أدائه لان التفصيل انما جاء من
 أدائه لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ماقبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ماقبله فرجع

لقول ابن الجاحظ ما وقع
 تفصيلا لا أثر مضمون جملة
 مقدمة وفسر الجاحظ
 المضمون بمصدر الجملة
 المضاف الى الفاعل أو
 المفعول ولا يخفى انه لا يظهر
 في الجملة الاسمية الا أن
 يريد الفاعل ما يشمل
 الفاعل في المعنى والمبتدا
 كذلك فمضمون زيد قائم
 قيام زيد ومنه الجملة
 المنسوخة فمضمون كان
 زيد قائما قيام زيد لماضي
 اذ كان قيد الخبر وانظر
 هلا قيل المضمون المصدر
 المضاف للفاعل مطلقا
 ومضمون شد الوثاق شد
 الوثاق وعبارة بعضهم
 المضمون هو الماخوذ من
 مادة الكلام وهي تميم
 حيث دلالتها على الاسناد
 فقط قيام زيد من زيد
 قائم واختصاص المحامد
 بالله من الحمد لله (قوله
 وانت قد دير الج) قال
 اللطفي شري قدز بعضهم
 فامتنوا بدون أن وحذف
 النون وهو لغة جاء عليها
 قول الشاعر

أبيت أسرى وتبني تدلي
 وجهك بالخير والمسل

عليه أفعله أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعله ما تريد وأكرمك كرامة وأمر لك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد
 كرامة أو كرامة مسمى مصدر كرم (ولا أفعله ولا كيدا ولاهما) أي لا أكاد كيدا ولا أهما هما هذا تقدير كلام
 سيبويه واختلاف في تقديره كاد فقال الأهم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة
 وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضع من ألف والنشر
 المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفى للغضب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة
 ماقبله) من طلب أو خبر فالأول (تخوف شد الوثاق فامتنابعدوا ما فداء) فناء وقد اذكر تفصيلا لعاقبة
 الأمر شد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تغادوا فداء والثاني كقوله

لا جهن فاما دره واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرمو بلوغ ذكر تفصيلا لعاقبة المجهدي أي اما أدر أو اما أبلغ وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومالتفصيل كامانا * عامله يحذف حيث عا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في
 الأنواع الثلاثة تقوشر وطها أربعة أمور أحدها التكرير أو المحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني
 كون المصدر مستمرا الحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر
 خبراً والرابع كون الخبر عنه اسم عين فالمكرر (فخو أنت سير اسيرا) والتقدير أنت تسير سير الحذف تسير
 وجوب القيام التكرير بمقامه (و) المحصور بالأو وانما نحو (ما أنت الاسير وانما أنت سير البريد) والتقدير
 ما أنت الاسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في المحصر من التأكيد القائم مقام التكرير
 والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تا كل أكلا وشربا بالان العطف كالتكرار
 نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتعذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
 هنا يجب أن يكون من معنى المفعول والمطابقان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل
 الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضع في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت
 سيرا) والتقدير أنت تسير سير انص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطالبة للاستفهام ومعنى
 الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير
 مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتام ولتقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال
 كذا مكرر ومحصور وود * يثبت فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير
 سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتاج الى اضمار فعل بل يتعين
 رفع المصدر على الخبرية نحو وانما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن
 معه اعتقاد الخبرية اذا المعنى لا يخبر به عن اسم العين لا يحازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي
 ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

الذكي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في) (لغيره
 قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد
 خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجا وصية أي يوصون
 وصية أو ما وصية بالرفع في تقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها بنفس الاقبال والادبار معا لانه كما حقه في المطول في بحث الهزاز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان ارادوا انها لا تحتل
غيره ممنوع وان ارادوا انها تحتل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيداني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد
الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه معقول به وعمله محذوف أي
أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقان حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التأكيد
انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعني يدفع التحوز عنها التأكيد بصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

فاذاله صوت) قال اللقاني
قالوا في تقديره وتقدير
ما شبهه فاذا هو بصوت
صوت جوار واذا هو يكي
بكاء ذات داهية صرح
بهذا التقدير في المتوسط
وفيه إيماء إلى ان الدال
على الفعل المقدر الناصب
انما هو الجملة قبله
لا المصدر كما هو ظاهر
ما هنا ويدل على ذلك أيضا
قول الموضع في التشبيه
في طي الحمل لان ما قبله
بمنزلة طي أي ما قبل
المصدر من الجملة السابقة
في تاويل جلة تدل على
الفعل المقدر اه واعلم
ان صوت مرتفع بالاستدعاء
لا الفاعلية لان الاصح
ان الرفع حينئذ فعل
الاستقرار واذا الفجائية
مختصة بالجل الاسمية
ولانا وان قلنا العمل
للظرف فانما هو بالنيابة
عن الفعل الذي كان وأيضا
فلعدم الاعتماد (قوله لانه
لا يعمل الخ) حاصله ان
ان والفعل لا يعمل محله

(الغيره فالاول) وهو المثل كد لنفسه هو (الواقع بعد جلة هي نص في معناه نحو له على ألف عر فأي اعترافا)
فعله له على ألف نص في الاعتراف لانه لا تحتل غيره وسمى مؤ كذا لنفسه لانه بمنزلة اعادتها قبله
فكان الذي قبله بنفسه (والثاني) وهو المثل كد لغيره هو (الواقع بعد جلة تحتل معناه وغيره) ويقع منكرا
وهو عرفا فالاول (نحو زيداني حقا) فله زيداني تحتل الحقيقة والمجاز ولكن ما صارت نصا بالمصدر لان
قولك حقار فع المجازو ثبت الحقيقة وسمى مؤ كذا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتلا فهو
مؤثر والمؤ كده متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجب فالاول
نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت
أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنت قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان الخطاب
بمقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطية على الحق (و) الثاني (لا أفعل
كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي
ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة
الذكر قاله الموضع في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله بته والبتة
أي بته بته والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة لا قطع المزمرة والقياس وصلها إلى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ومنه ما يدعيه مؤ كذا * لنفسه أو غيره فالبتة

نحو له على ألف عرفا * والثاني كما بي أن تحتل حقا صرنا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيها) واقبالا (بعد جلة مشتملة عليه) أي على اسم
معناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط لازمة لادى شرطها خامسا وهو أن يكون
ما شتمت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فاذا له صوت صوت جوار) اذاله (بكاء بكاء ذات داهية)
فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجى واقع بعد جلة وهى له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم معناه
وهو المصدر الاول ومشملة أيضا على صاحب المصدر وهو الملاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في
المصدر الثاني لانه لا يعمل محله فعل لامع حرف مصدرى ولا يدونه لان المعنى باني ذلك لان المراد انك كرت
به في حال تصويت وبكائه اذ حدث التصويت والبكاء عند رورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان
يكون منصوبا جعل محذوف وجوبا بالتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذاله صوت هو صوت فاقحه
انتصاب ما بعده به لجهة تقدير الفعل مـ كانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك كرت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بد لانه وانما انتصب لما قلت له صوت علم ان ثم مصوبا فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو صوت فعمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء
الشروط البدلية والصفة ان كان تكرر ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له بغيره لا باحة وليست المراد (قوله تعين
أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل محتمل أن يكون منصوبا محذوف ومحتمل الحالية وهو اختيار الشاويين
قال المصنف في الحواشي وتعين الحالية عندى ولا بد من دعائها لا ياتى تقدير مثل أو توو له عنكر ولا يتكبر صاحب الالاف ليرمز قول س أو
يقدر تنبيهه ونحوه على الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا وقوله الا في منزلة قولك فاذا هو بصوت يقتضى ان المصدر
محذوف الزوائد أي تصويت جوار الا ان يضبط بصوت بوزن بموت (قوله ولم ترد ان الخ) اذالم يكن هذا مردودا لم يحجز الوصفة ولا البدلية

بالعلاجى ما يقابل المعنوى بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبي معنى مجردا له مع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليعبر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجى ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البدلية أو الرصقية

(هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون

علا الخ) يرد عليه ان هذا

يقتضى عدم التعليل بها

مع الجر بحرف التعليل

فامل (قوله أى مهما

يذكر شخص الخ) أى ان

ماناسبة عن اسم الشرط

وفعله والمفعول له علة

لذلك الفعل لان العلة لا بد

لها من معلول وليس

في لفظ الكلام بحسب

الظاهر ما يصلح لان يعلى

(قوله اذا لم يرد عبيدا

بأعيانهم) ينظر ما وجهه

وكون غير المعينين في

معنى المصدر بسبب

الابهام بغير من المرام

لان علة اشتراط المصدر

عدم صلاحية الذوات

لتعليل الافعال ولا فرق

بين ابهام الذوات وتعيينها

(قوله وأوله الزاج على

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا الجواز وذهب ابن عصفور الى أنهم متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكام لانه) أى الذكاء فعل (معنوي لا علاجى) والمراد بالعلاجى ما يحتاج في احداثه الى علاج يتحرى كعضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانه اذا قلت له ذكاء قلت تريده فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة انه يدب اسد فكمالا لا يتنصب بدفكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهى (وفي نحو صوته صوت جار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت جار خبره (وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت جار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلان الضمير المجرور يعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للناتج فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبه مثل له صوت صوت جار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالبلاء الموحدة المكسورة واسمها من الخليلس المذلى يصف فرسا

(ما ان عيس الارض الامتكب * منه وحرف الساق طى الحمل) فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما ان عيس الارض الامتكب (بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بعينه ونصبه صار ما ان عيس الارض بمنزلة له طى انتهى ومانافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على متكب والمعنى ان هذا القرس مضمر قد باع في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما عيس الارض منه متكب وحرف الساق وأراد بطنى الحمل انه مدمج الخناق كطى الحمل وان له تحافيا كتجا فى الحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك فوال تشبيه بعد جملة * كلى بكى بكاء ذات عضله

*(هذا باب المفعول له * ويسمى المفعول لاجله) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو الجى وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالباً (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عن لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فدوعبيد) زاعم ان قوم من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمدكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا بأعيانهم وأوله الزاج على تقدير ما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فدوعبيد وهذا كانه مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أى من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هى الحمالة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة العلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا الكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الجوزي وغيره) كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

تقدير ما تملك الخ) أى فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٢٥ أنخص من العلية لانه عبارة عن

العلة المطلوبة للحصول
فيخرج منه تعللت عن
الحرب جنانا قيل اذا
ضربته تاديبا فالضرب
هو العلة المقتضية للحصول
التاديب فكيف يقال
ان التاديب علة للضرب
قلت معنى التاديب ارادته
فهو من باب اذا قسم الى
الصلاة وقد يؤول على
حذف المضاف ولا شك ان
ارادة حصول التاديب
هو العلة الباعثة على
الضرب اه وبه يعلم انه
يتعين ان يكون قوله هنا
غرضا كان كترغبة بالغين
المعجمة لا بالمهملة كما قال
الشارح واما قول المعترض
ان الغرض ما كان باعنا
على الفعل ووجوده متأخر
عنه فدفوع بما يؤخذ
مما قاله المصنف فتقدير
جئتكم رغبة اظهارة رغبة
فقال (قوله أو بالعكس)
قد يقال من العكس تاهبت
السفر فلم منع وقد يقال
تاهبت السفر فيه ما تعان
آخر ان كون السفر ليس
قليبا وعدم الاتحاد في
الزمان (قوله وأجاب
عنه ابن مالك الخ) فان
قلت ما تصنع بقوله تعالى
أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا يجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتكم ضرب زيد
أي لتضرب زيدا) ونؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل المحي غير فاعل
الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل
واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطها وجوابه بان هذه شروط
لنصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس بركبة جسم من وصف
غير ثابت كما تقدم في باب التعدي والازوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعنا على
الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح
الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جنانا) فان الجبلي
وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمثل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام
الاولى والمصدر المعلن بكسر هاء واحد وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتكم رغبة
وقعدت عن الحرب جنانا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ونحو جئتكم خوفا من فرارك أو
بالعكس نحو جئتكم اصلاحا لئلا تفان لم يتحد وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر)
عدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمرى (والتأخرون)
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضادواهمال العين لم يشترطه سيديويه ولا أحد من المتقدمين
فعلى هذا يجوز جئتكم أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان
يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت فان الحذر مصدر ذكره لعله لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان
اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتكم محبتك اياي) لان فاعل المحي المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون) أيضا وخالفهم ابن خروف (فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل
محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا فاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف
والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريك يجعلكم ترون ففاعل الرؤية
على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل
انز مخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكّل الباقي الى المثال فقال
ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجده شكر اودن

وهو مما يعمل فيه متحده وقتا وفاعلا وبق عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح
اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي جعلني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع
جعلني على زيارتي اياك الثالث أن يضح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز أن يجعل زيارته في قولك زرتك زيارته مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون علة
لوجود نفسه انتهى (ومتي فقد الممثل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجبت عند
من اعتبر ذلك الشرط أن يحذف بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرطه فقد جازمه باللام (فقاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (فخو والارض

فضلا قلت انما تنصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكن من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصارت الاعلان
كأهم مستند ان الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدبوشي فيه نظرا فان قوله أي الذي جعلني الخ ينافيه عند التأمل الصادق
وكذا يقال فيما بعده (قوله والشي لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه ياتي في اشتراط كونه علة لان الشي لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدر) قال الدنوشري فيه مسأحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث فحوضر بالانه ليس من هذا الباب وأحق انه لم يذكره لان امر اجبه بقوله ومتى فقد المعلن فخرج بالمغل ما ليس بعلة فلا يجوز جرحه بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي انضوه اذا خلعتهم ونضوت السيف انضوه اذا سلته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهزة فعلا قريبا (قوله فظاهرة التحالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التحالف

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدولك قريبا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدولك الميلى) قال الدنوشري وبما يخالف قول بعض الاغويين ودلكت الشمس تدلك دولك كغربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصغرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح فقييل (قوله ويجوز جرح المستوفى للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط الجحوظ والنصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجرح هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع بجواب السؤال بل والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان المحذوف واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خروفا وطمعا) التلاوة وادعوه خروفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني ان قلت

وضعها باللام) فالانام على اللوضع وليس مصدر اقل ذلك جبر باللام (و) فاذا الشرط (الثاني) وهو القلبية (فجوزوا لا تقتلوا اولادكم من اطلاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قريبا قل ذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا اولادكم (خشية اطلاق) فالحشية مصدر قل ذلك جاء منصوبا وافتقد الشرط الثالث وهو كونه علة فحوقبته صبرا فيمنع جرحه لان الجرح يحذف التعليل بفيد العلية والغرض عدمها قل ذلك أسعطه (و) فاذا الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (جئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى السترا لادسة المتفضل فالتنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت التنوم فلما اختلفا في الوقت سبى باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النصوة وهو الخلع وليس بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابي لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واضح واحد تنوشع به (و) فاذا الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي (واني لتعروني لذ كراك هزة) * كما انتفض العصفور بك القطر فالذ كرى علة عر وهزة وفاعلها مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذ كرى وهو المتكلم لان المعنى لذك كرى اياك فلذلك جبر باللام والهزة بالكسر التشاؤم والارتياح (وقد اتفق الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في اقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المحاطب وفاعل الدولك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدولك فلذلك جبر بلام التعليل وقال في المعنى اللام في الدولك بمعنى بعد ظاهره التحالف والميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جرح المستوفى للشروط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يمنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بالوبقة ان كان مجردا) منها والى ذلك اشار الناظم بقوله * وقل ان يحجبها الجرح دونه والعكس في محبوب آل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بالوالجرح دونهما (قوله لا أقعد الجحمن عن الهيجا) * ولوتوالت تزمز الاعداء فالجحمن مفعول له وهو مقرون بالوجاع منصوب باعلى قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناظر به ينتصر فترغبة مفعول له وهو مجرور من آل ووجاء مجرورا وفيه رد على الجرح في منعه الجرح والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جرحا لدقلا لا بخلاف المقرون بالانه أشبه الحال والتميز لما فيه من التباين وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خروفا وطمعا (و) النصب والجرح (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو) ينقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجرح (نحو) وان منها لما يهبط من خشية الله) أي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جرح المفعول له المضاف (لا يلاف قرينش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي معاملة

ان الضمير في منها الحجارة وخشيتهما غير قلبية فليس ذلك من المراد في الشروط قلت المراد العلي ماشانه ان يكون يعبدوا بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل انه أشار بقيل الى ان لا يلاف مصدر الرماح المتعدى الى اثنين أي ألفت زيد عمر أي ضميرته بالفه فهو مضاف في الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف أي لا يلاف الله تعالى قرينش ووجه الشبهة الضيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل الا يلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قرينش على ان الا يلاف حيث تدل على ان الا يلاف قائل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ما ذكره بعد قوله والجرح في هذه الآية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال اللغاني ان قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما قلت المقتضى للبناء تضمنه ايام وضعها وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم في مضي اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمنين بالفعل لان التضمنين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كالיום في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمنين نعم قد يقال لا يكتفي في التعريف بما يترجم كان فتأمل هذا لزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللغاني معناه حصول التضمنين مع كل فعل عمل فيه وقوع معناه في معناه انتهى قال الدوشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا فمعنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى في لان المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى في ليس بظرف فيها الوقت اخصبتنا أو اجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٢٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل

يبعدوا (أي فليبعدوا رب هذا البيت لا يلا ففهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء في الكلام من معنى الشرط اذا معني ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يبعدوه لساثر نعمه فليبعدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدعة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخافونهم من القطاع والمنتبين (والحرف) (التجاذر) في هذه الآية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعم والمناخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاختفش اللام في الايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فاعلمهم كعصف ما كول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجعه انهما في مصحف أي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلاف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم اكرمكم اما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قدمت جلوسا

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجرب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماهم الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحفة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالة على أحدهما أو من اسم جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كما مكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

أو الرأس والجسد لم يحجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متغنا عنها فافهم قولهم هو منى منزلة الشغاف وهو منى منزلة الولد ومقعد القابلة وجرجر السكب وهو منى مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قري يامني ولا تقول قعد فجر السكب كما تقول قعد بعيد امني ولا مكانك مدرج السيول مما الظرف فيه سماغي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

(٤٣ تصحيح ل)

وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كما مكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في موطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام موطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كما قيل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمرا لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذا عجبكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثير في جميعها فيبقى ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذا ضمرا اذ ذكر انتهى قال السقاقي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضممار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد اشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذييب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتبع في ذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعله معطوفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في فكأنه قال لقد

نصر كم الله في موطن -
 كثيرة في يوم حنين وهذا
 المعنى باطل لانه يعين
 مكان النصر وزمانها
 ولا شك انه ليس زمان
 النصر في المواطن
 الكثيرة يوم حنين سواء
 اجعلت اذا عجبتم بدلا
 أم لا وأما اذا عطفتم يوم
 حنين على محمل في
 موطن كما هو الظاهر
 فخر العطف قائم مقام
 نصر كم العامل في موطن
 فكأنه قال لقد نصر كم الله
 في موطن كثيرة ويوم
 حنين خصوصا وحينئذ
 خازان يكون اذا عجبتم
 بدلا من يوم وهذا كما
 تقول رأيت مرارا في مصر
 وليلة العبدمة اذا فاض
 الناس من عرفة هذا
 هو الضيق الحق الذي
 لا عطاء على وجه المنير
 فلا تخش من قعقة
 سلاح الزمخشري فاتها
 جعجة من غير طحن
 ولكل جواد كبوة (قوله
 والاصل مقدار حلب
 ناقة) لعل المقدار هنا
 عبارة عن الزمان حتى
 يكون بعد حذفه من باب
 المصدر في معنى الزمان
 فالمعنى زمان مقدار حلب
 ناقة ونحو جزو اي وقتا
 قدر حلب ناقة ونحو جزو

من أسماء الزمان (و) المهم (الذي عرفت دلالة على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها
 (أسماء العدد المميز لهما) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول
 فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرفت له اسمية الزمان
 وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرفت
 له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كناية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع
 اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان
 وظرف المكان لهما المأضيغا إلى الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على
 كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم
 نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما
 أضيغا إلى الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على جزئيتي الزمان والمكان
 لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة
 المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقي
 الدار) فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما
 الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
 صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمانا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة
 أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (و) أنيب عنه (المضاف اليه بعد) (حذفه) أي المضاف
 (والغالب في هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا) (الغالب في)
 المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زما نا ولا بد من كونه معين الوقت أو المقدار) فالمعين للوقت (نحو
 جئت صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما
 لما تابعا الزمان عرفت لهما اسمية الزمان فاتتصبا انتصايه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم
 الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين
 للمقدار (نحو) (انتظر تلك حلب ناقة أو نحر جزو) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة
 ومقدار نحر جزو ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل
 (لا كلمه القارظين) بالثنية (والاصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة
 وأنيب عنها القارظين وهو تشبيه قارظ بالقاف والطاء المشابهة وهو الذي يحني القرط بفتح القاف والراء
 وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا تيك أو ثوب القارظ العنزي وهما قارطان كلاهما من عنزة خرجا في
 طلب القرط فلم يرجعا ومالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أي مكان
 قرب) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وقد يشوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليل في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد
 ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر
 بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليهما التزام الخارجى إذ كل فعل لا بد
 له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبة فكانت إقامة المصدر مقام الزمان
 كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (الفاظ مسموعة توسعوا فيها
 فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم أحقا نك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستعقراء

(قوله كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة هؤلاء أهدي من الذين ٣٢٩ آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن

الشارح أراد به الأسراء

الآن الواو ليست بمن

التلاوة (قوله لانه ليس

فاعلا في المعنى) قال

الدنوشي قد يقال ان

التميز لا يجب أن يكون

فاعلا في المعنى بل قد يكون

كافي طاب زيد نفسا وقد

يكون مفعولا في المعنى كما

في وفجرتنا الأرض عيونا

وقد لا يكون فاعلا ولا

مفعولا كافي امتلا الاناء

ماء الآن يقال ان التميز

بعد اسم التفضيل لا يكون

الافعال معنى كذا قيل

وهو منقوض بمثل زيد

أكرم الناس رجلا (قوله

وسكنت) قال المصنف

في الحواشي الظاهر ان

سكن متعد مثل بني نعم

سكن ضد تقرب فاصر

وليس الكلام فيه ولهذا

جاء مصدره على السكون

ولم يحى مصدره هذا الاعلى

السكنى مثل الرجسى

والشرى (قوله انما هو

على التوسع) أي واجراء

اللازم بحري المتعدي

وحينئذ فلا حاجة الى قيد

الامر ادلان ما ذكر يخرج

بقوله ضمن معنى في لان

المنصوب على سعة الكلام

منصوب بوقوع الفعل

عليه لا بوقوعه فيه فليس

مضمنا معنى في و به يعلم

ما في كلام المصنف

على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر رفوع بالا ابتداء عند سيبويه والجمهور على حذف من

آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد عطفوا

بذلك) المحرف الجار في قوله * أفى حق مواساتي أخاكم * (قال) فائد الفاء ابن المنذر القشيري

(أفى الحق أفى مغرم بك هائم) * وانك لا خل هو لا ولا آخر

فصرح بنى وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بما العنب المتردد بين

الحلية والخربة فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمر افن كان حال

هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقولا كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما

شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان وهذا يقع

خبر عن المصادر) كما تقدم في أحدها انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقازيد ذاهب المبرد وتبعه ابن

مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليهما في تاويل مصدر رفوع على

الفاعلية على حد أولم يفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحقا انك ذاهب في الاتصاف على

الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أوجه در أي) انك قائم (أو ظنا مني انك قائم) فغير شك وجه

رأي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهدر أي

وفي ظن مني على وزان أحقا (ونخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا *

في باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تتكحوهن اذا قدر بنى) فانه يصدق عليه

انه اسم ضمن معنى في اذا التقدير وترغبون في تكاحهن وهو ليس بظرف (فان التكاح ليس بواحد مما

ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثاني فهو يخافون

يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيت وان كانا

من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فأتم ما ليسا على معنى في) اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك

اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة (فان تصابها على المفعول به) لان الفعل واقع عليها لا فيهما وانما نصب لفظ يوما

يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منترع من لفظ أعلم تقديره (يعلم) حال كونه (مخنوقا)

لدلالة العلم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجما)

هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من

قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس

تيميرا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس

* واضرب مناب السيوف القوانسا * انتهى وفي الارشاف لاني حيان وقال محمد بن مسعود الغزني

أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل

حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادى وشرحه المرادى

بقوله لم يحى حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل

الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ما بقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن

يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال

ولستم كذلك انتق (و) الامر (الثالث فهو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصبا) أي الدار والبيت

(انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف

الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار (الا) انتصبا

وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على اللفظة

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها أفعال السير والنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا بالكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا متى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والناتج الابد والدر والليل والنهار اذا كن بال فانه لا يعمل فيها الا ما يتناول لان العمل واقع في جميعه ما كصمت يومين أو تقسيطاً كاذنت يومين فان لم يكن مما يتناول لم يكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي اذا كان التعدى المنفي بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالآخر مسلم الا أن الكلام في ان ما هو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الآن يقال لا يشترط استعماله مع سائرهابا الفعل لكن

يكفي اذن الواضح في ذلك ولو بقاعد وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتأمل (فصل) (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر واظهار مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف المحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه امام مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم مقاصر على المصدر لانه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهي أن يقع صفة) قال

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما التحدث مادته ومادة عاملة كما سيجي (فصل) (الظرف الزماني والمكاني) (حكمه النصب ونصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا أو هذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كأمكث هنا أزمننا وهذا هو الاصل) لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالي (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) ينصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا جوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كرأيت عندك) فعندك خبر زيد والنصب في الجميع محذوف وجوبا بقدره استقرار أو مستقر الا في الصلة فيتعين استقرار وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا يقال كررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل للزمان مثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أو مستغلا عنه) العامل بنصبه محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا بغيره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بحسب خبره بنى كما مثل (أو مسموعا بالحدف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمر اقد تقدم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوبه لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى آل وآل الموجود فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم ونصبه فعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ) مع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أي كان ما تقول واقع حين اذ كان كذا واسمع

اللقائي فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مستغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهذا رد في الآن المعنى في الفصل الذي عقده للتدريب في ما تبعه الى حيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما قرطم في يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهي وصلاتها في موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدم ميني وهذا الاشكال مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحدا المذكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يجرب بالحرف أولا ويؤيده بمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد في إيار والطيب في قوز والحق في الجواب ان محل المنع اذ لم يكن المضاف اليه

معلوم الغد الفائدة وهو في الـ ٢٠ شيئ معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشئ عن رد أبي حيان على الزخشي وابن عطية وقال بغداد نقل عنه انه نقل عنهم اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهبل عن قاعدة عربية وحق لها ان يذهل عنها وهي ان هذه الظروف الخ مانصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهم من العلم معروف * (فصل) * ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن الناطم مانصه لا في بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تختل صورة مسماها أعني الصورة السكائية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان ارد به ذلك فلا يستعمل الاظرفا نحو هذا مكان هذا أي بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السباطي فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناطم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما ساء كما اشار الخ مخالف لصنيع الموضع اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به في اعراب

الآن ما اقول لك خيفة من قطع من جهة والآن مقطوع من جهة اخرى وكان ينبغي للوضع ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لا غير الخنا لما صرح به في المعنى وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوف كما المصدر واسم لفعل وما جرى مجراه او شمل مستثنى الحذف قول الناطم والافانوه مقدر ا فان ذلك يعجز الجائز والواجب * (فصل أسماء الزمان كلها صالحة للتصايب على الظرفية سواء في ذلك مبهما كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناطم بقوله وكل وقت قابل ذلك والمراد بالمتخص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين ويبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو وقعت مقعدز يد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله السباطي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فاتها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماها والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقة الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلقك قد ادم اعيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلقك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلقك اسم لما وراه ظهر لك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام وورا ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (وشبهها في الشياخ كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بقى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميل او فرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و (اتخذت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيدور ميت مرعى عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ومرعى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها أو مادة عاملهام متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرعى مرعى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنافا قم مقامك والمصدر نحو عجيت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناطم بقوله وما يقبله المكان الا بهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون دامقيا أن يقع * طرفا لما في أصله مع اجتماع

الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضع وهو ظاهر (قوله فساد نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فساد خبر عن قوله في فساد ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فساد بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

﴿فصل﴾ (قوله أو خبرا) ٣٤٢ فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر ولذا قال في التسهيل فان جازان يخبر عنه

أو يخبر غير من فتصرف
﴿هذا باب المفعول معه﴾
(قوله وهو اسم فضله الخ)
يرد عليه نحو
وزججن الحسوا جب
والعيونا

لان الواو بمعنى مع كما سيأتي
غايته انه لا فائدة في
الاخبار بالمعية فاحتج
للحذف أو التضمنين ولهذا
قال في الحواشي ان أولى
ما حذبه المفعول معه
الاسم الفضيلة الواقع
بعد واو الدالة على المصاحبة
المقصودة ليخرج بالقصودة
ما ذكر (قوله كسرت
والنيل) مثله فاجعوا
أم كم وشركاءكم اذا لم يقدر
عامل ثلاثي ولا مضاف
ان وهو الاسم قال
المصنف في الحواشي
وقول بعضهم ان جمع
يخص النوات مردود بل
يعمهما وأجمع يخص
المغاني وتغير قول بعضهم
فرق بين الاجساد وفرق
بالتحقيق بين المعاني
بدليل قولهم ما الفارق
ولا يقولون الفرق
والصواب ان الثلاثي
مشترك كما ان جمع مشترك
ودليله واذا فرقنا بين البحر
فأفرق بيننا وبين القوم
القاسمين انتهى وهذا
البعض هو المشبه
العرافي كما أسلفنا صدر

لخالفه مادته لمادة عاملة (اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي مخرج الكلب وفي مناط الثريا
(فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفته لمادة مقعد وخرج ومناطق
والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط ومخرج
الكلب من الزاجر في الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو عمل في المقعد قد عد في المخرج جرو في المناطق لم يكن شاذاً)
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجج مخرج الكلب ونطاق مناط الثريا وانما
استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته المبهمة منها وانما يخص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل
الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمناً وعلى المكان التزاماً
﴿فصل الظرف﴾ الزمان والمكان (نوعان متصرف وهو ما يقارن الظرفية الى حالة لا يشبهها كان
يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً) به (أو مضافاً اليه كالיום) فانه يستعمل مبتدأ أو خبراً (بقول
اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلاً لقول (أعجبتني اليوم) مفعولاً به تقول (أعجبتني اليوم قدومك
) مضافاً اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفاً وغير ظرف * فذاك فتصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يقارن الظرفية أصلاً كقط) في استغراق الماضي (وهو ض) في استغراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد تنقي (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي
ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أي قطعتة بمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيملا
انقطع من عمرى لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرق
ابتداء الغاية وانتهائها اذا لمعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيته على حركة قرار من اللقاء
الساكين وكانت ضمة في بعض لغاتها جلا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان
عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضاً منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن
مضافاً (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال
في درة الغواص واختصت من بذلك لام أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل
وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من
تدخل عليهن) نحو الله الامر من قبل ومن بعداً يتناهى رجسة من عندنا وامناء من لدنا علماً (اذ لم يخرج من
عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها) أي بالظرفية (لان الظرفية والجار والجرور أخوان) في التوسع فيهما
والتعلق بالاستقرار اذا وقع عاصفة أو صلة أو خبراً أو حالاً فان جرت من الظروف بغير من كان متصرفاً نحو
عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك
ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها ما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام

﴿هذا باب المفعول معه﴾

(وهو اسم فضله تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع ذات
الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو (اناساثر والنيل) فيصدق
على النيل في المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضله لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع
والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال
الثاني فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حرف هو السين والياء والراء وسمى النيل مفعولاً معه لانه

الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوباً يكون فضله وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولاً ظن فعل

(قوله بناء الخ) قال الدونشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا

لبعضهم وكنتم سالت
قد علمنا مشايخ العصر عن
وجه المنع فلم يبدو اجوابا
شافيا وظهر لي ان قصد
العطف على المصدر
المتصيد من الكلام السابق
منع من الحمل على المفعول
معه وهذا غير مطرد في
كل اسم مؤول فليتامل
ذلك (قوله ولو قال بدل
الخ) هذا اعتراض ضعيف
لان المراد ان عمر في المثال
يتمنع نصبه وان كان
حينئذ فضلا لما ذكر
(قوله قدروا الضمير الخ)
هذا التقدير على تسليم
ان النصب على المفعول
معه وقد منع ذلك ويقال
انه مفعول به بتقدير
وما يستلزيدا (قوله
ويتعين ذلك) أي كون
الضمير فاعلا في الثاني أي
كيف أنت وزيدا لانه
بتقدير كيف تصنع فضمير
تصنع فاعل لا غير دون
الاول لانه بتقدير ما تكون
فضمير تكون يحتمل
الفاعلية ان كانت تامة
والاسمية ان كانت ناقصة
هذا مراده فيما يظهر وهو
مبنى على ان الاصل في
كلام الموضع المذكور
متعين وفيه نظر لان
سبويه قد رده من مادة
الكون فيهما وقال بعض

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (تحو لانا كل السمك
وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضع بذلك في شرح الحجة (وتحوسرت والشمس طالعة) برفعهما
(فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لانها اخلة في) المثال (الاول) في اللفظ
(على فعل) وهو تشرب (و) داخله (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليسام مفعولا
معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة
ليست مفعولا معه خلافا لافضل قلبيذ الرخشي كما نفع له عنه في المعنى (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله قال
(الثاني) وهو قوله فضلة (تحو اشتريك زيد وعمر) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله قال
لواو (تحو جئت مع زيد) فانه قال لنفس مع لالواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله معنى
مع (تحو جاز زيد وعمر وقوله أو بعده) فان التقييد بالقبليّة أو البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاز رأيت
حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيد (و) خرج
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية جملة (تحو كل رجل وضعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه
النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمري) بفتح الميم وضمها فانه يحجر نصب المفعول
معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل
وحرفه (تحو هذا اللث وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سبويه وأما هذا اللث وأباك فقيبح لانك لم
تذكر فعلا ولا اسما في معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح المستمع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن
عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه
(خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله هذا ردا في مطوي أو سربالا * أعمال الإشارة وأجاز بعضهم
أعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال
فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى
الفعل وحرفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير)
وهو أنت (فاعلا محذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول
(والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية (فاما
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره واتفصل) لتعذر اتصاله وقد رده سبويه من لفظ
الكون في المثالين وقد رده بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت
وزيدا واختلف في تقدير ذلك هل هو مقصوده أو غير مقصوده فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس
لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز لاما قدره سبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانتكار وليست
سؤال عن مسألة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدر
فمنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون
حالا وزعم بعضهم انها مخبرية عن أصلها السؤال عن الحال والجميع ان كان ناقصة وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف وإلى هذه المسئلة
أشار التاطم بقوله وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمير بعض العرب
(والنائب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم
اختلفوا فقال سبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فغنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد دلالة يقتضي انه
مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا يكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بفي علية التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل قمت وزيد قمت مع زيد فحدثت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الجوزي وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتكم قدوم الحاج وعكسه لم تعتمد عينك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تقديره أما تلك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المتأدي لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الا ان الناطم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المقرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو جلت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ أيضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها

الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشاركة يدل على ذلك قول الموضع في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحة كالتفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا ضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجاري على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمر) مثال للنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي

الاخفش وجاعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروا بمسئلة النصب بالافان نصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلا للجر جاني) عبدا القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لا تصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناطم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق (ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضع في شرح الاحمة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمر وفلم مخالفة له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمر وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولا يست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملاسة لانها اعم الافعال اذا لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة كما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها واثنائية طرقها خلافا لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جعت وفخشا غيبة ونغمة * خصالا ثلاث لست عنها برعوى
وهذا مخرج على أن فخشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله
ألا يا فتنة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام
والاصل عليك السلام ورجة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضعه ونحو اشرك زيد وعمر ونحو جاء زيد وعمر وقوله أو بعد ما بينا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضاة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأني الابن اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمر) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

أمكن في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصح ان يجري على ما قبله في بعض الاحوال وجل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فليتامر وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه * (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال المحقيد اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لاسماعي أما من يقصره على السماع فلا يتأني على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمر) قال المحقيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جا آما وفي الرفع يحتمل أن يكونا جا آما ومنعدين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برفعان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المجعية

نصب لا غير وان لم يقصد المعية نصارفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجهان بزيادة على هذا انه ان قصد نسبة المعية بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد بخصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمور ثلاثة بل المحقق ان اذا لا حظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فان كان الاول نصب قطعاً أو لا رفع خ ما فإين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولاً من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاً وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون خصوصيتها وتارة يقصد الاعم من

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو ماله لثوزيد او مات زيد وطلوع الشمس لا متناع العطف في) المثال (الاول) وهو ماله لثوزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور وهو الكاف في لك الابدال الى اعادة الجار نحو وعلها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجرح قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمنع ما كان وزيداً كما امتنع هذا والكاف على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ماله لثوزيد على ما يستدطلبه للفعل وهو الاستهامة الانكارية قد زوا عاملاً بعد هذه الشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لثوزيداً وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لا متناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع الشمس (من جهة المعنى) لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يحجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال) والكليتان بضم الكاف تحتان جمران لازقان يعظم القلب عند الخاضعين عليهما المحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو وقت وزيداً لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالآخ وعظفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيدا مأموراً وأنت لا تريدان تأمره وانما تريدان تأمر مخاطبتك بان يكون معه كالآخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا بنى أبيكم فالحاطبون هم المأمورون بذلك واذا عظفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك بخلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بنى أبيهم وبذل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً مجازها اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو وقت وزيداً (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الابدال كيد به ضمير منفصل أو باي فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب يختار لذي ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعها) أي العطف والمفعول معه (كقوله

احتما لها ونصوصيتها في الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فإين جواز الوجهين وظاهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لا بد ان يرادوا بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصد من حيث عمومهما والاخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لمحصل المقصود بالذات الذي هو أمر مخاطبتين بمصاحبة الآخرين على

(٤٤ تصريح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين و يترجح النصب لمحصل المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير مخاطبتين بمصاحبة مخاطبتين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تشبيه كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالاول لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسر هاو الجمع كليات وكلى وسيأتي انه لا يجوز كليات بضم عينه لا لاتباع كما لا يتبع عين زيات (قوله يعظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فان القلب بعينه هما ولا يعظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي رد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى أبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر عترف بأنه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصله مع الرفع مع زيادة صرح الرفع ولم يجب المفعول معه على قوله مجازها انه لا شبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

المجواز الوقوع (قوله علقتهما الخ) قال الدنوشي هو من بحر الكامل (٢) ودخل الحرم في أوله ويجوز كونه رجزاً محبواً وروى غدت مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لأن الذي من المنصوبات التي الكلام فيها إنما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن المصنف أشار لذلك لكن قال السعدني حواشي العنود ينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا جاء في القوم الأزيد فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الأزيد وهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الأربعة والاستثناء استعمال من ثبت فهو في الأصل الاستثنائي

فجعل فيه ما فعل في رداء
ومعناه أنك ثبت الحكم
عن الوصول لما بعد أداة
الاستثناء أي رجعت به
من قولك ثبتت عزمي
عنه (قوله أو تقديرا)
ذكر في شرح التسهيل
أمثلة للمخرج تقديرا
منها جاء زيد الأعمى
قال وإذا قلت جاء زيد
عمر أفاك أنت عرفت علم
السامع بموافقته زيد
لعمرو وقد قدرت أنه توهم
أنك اقتصرت على زيد
أنك لا على غيره وافقهما
فأزلت توهمه بالاستثناء
ثم قال في الكلام على
المخرج قد بقاء المستثنى
مقام المستثنى منه إذا لم
يذكر وقرع العامل لما
بعد الأداة بالتفريق
من نحو ما قام الأزيد
عمرو وما قام زيد الأعمى
فإن الأصل فيهما ما قام
أحد الأزيد الأعمى وما
قام زيد ولا غيره الأعمى
(قوله بشرط الفائدة)
ظاهره أنه من جملة المحذوف

علقتهما تبنا وما باردا) * حتى شئت هما العيناها

(وقوله)

إذا ما الغائبات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلا تتفاء المشاركة) لأن الماء لا يشار كالتين في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيع لأن ترجيع الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجبا هادقين طويلين (وأما امتناع المفعول) فيهما (فلا تتفاء المعية في البيت الأول) لأن الماء لا يصاحب التين في العلف (واتقاء الفائدة في الأعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في البيت الثاني) إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الأعلام بذلك (ويجب في ذلك ضمائر فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الأول والعيون في البيت الثاني (على أنه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علقتهما تبنا (وسقيتهما ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون) هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما (والله أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد ضمائر عامل تصب * (وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النخوة وضياحه قاله ابن درسي (والمسازني) بكسر الزاي نسبة إلى بني مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك أن المسازني سأله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أي المحدث الحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فخلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعي) بفتح الهمزة نسبة إلى جند أصمعي (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (إلى أنه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بمعامل يصح انصبا به عليهما) معاً أنصبا به واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لأن التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يقول (علقتهما بانلتها) لأن الأداة يصح تسلطها على التين والماء فيقال أنلتها تبنا وما فهو من باب التضمن واحتج الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمن لجاز علقتهما ما عوتبتنا كما ساء علقتهما تبنا وما قالوا وهو غير سائغ وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سب ترعى به الماء والشجر * واختلف في التضمن أهو قياسي أم شعاعي والأكثرون على أنه قياسي وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

* (هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقاً أو تقدير من مذكور أو متروك بالأو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أهدق رقبة مؤمنة وبالشروط نحو أقتل الذمي إن حارب وبالقاية نحو أتموا الصيام إلى الليل وبالأستثناء نحو فشر بوا منته إلا

قليل

وقال الدماميني أنه حكم وليس من

المحقق أنه يقول بشرط حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا أن كان المراد أن أحد الأبيات كذا هو مراده بغير المقيد في باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالفائدة) هذا على أحد المذاهب الثلاثة أن (٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن الحرم إسقاط أول الوند المجموع ولا يدخل الانجسة أبجر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المحبوس كما هو ظاهر

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاءني ناس الازيدا) المراد بشعوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص
فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد الارجل أو الازيدا أو خصصته نحو قام رجال كانوا في دارك الارجل أو بنحو جاءني القوم
الارجل لما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص نحو قام القوم الارجل منهم جاز
وسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يتم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع
وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عده مقيدا (قوله ويرزول الاشكال) قال
الدنوشري أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه مناقضا ٣٤٧ من حيث ان في قولك لزيد

على عشرة الاثبات اثباتا
لثلاثة في ضمن العشرة
ونفيها نافيها وأجاب
بما حاصله يرجع الى
جواب الشاطبي المذكور
ويلاحظ عليه أن لا يكون
الاستثناء من النفي اثباتا
ولامن الاثبات نفيًا اه
ووجه اللزوم ان يبين
انه لم يرد دخول المستثنى
في المستثنى منه لا بعنوان
حكم المستثنى مغاير لحكم
المستثنى منه لمساو ان
يكون غير معلوم الحكم
(قوله للاستثناء أدوات)
أي من حيث هو ولا يلزم
استعمال الأدوات كلها
في كل استثناء متصلا
كان أو منقطعا وقال أبو
حيان ولا يستوي المتصل
والمنقطع في الأدوات فان
الافعال التي يستثنى بها
لا تقع في المنقطع لا تقول
ما في الدار أحد جلا جارا

قليل منهم وقوله تحقيقا أو تقدير الإشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو مسترور إشارة
الى قسمي التام والمفترغ وقوله بالامتداد بالخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى عما تقدم وقوله أو
ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الازيدا
وجاءني القوم الارجل فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخرجه أن ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله فيما
تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة
اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويرزول الاشكال (للاستثناء
أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه
وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاختفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو
الشيباري الى أنها تسعمل كثيرا جارا وقليلًا فعلا متعديا جامدا التضمنه معني الا وذهب جمهور
الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الأخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى
واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بأن حاشا الحرفية الاستثنائية
لا تصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا انصرفهم فيها بالحذف ولا دخل لهم اياها على الحرف وهذا ان الدليلان يتقيان الحرفية قاله في
المعنى (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها
مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض
بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويحجب بالهما المار كباغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل
فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين
(وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع
(اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم
السين والقصر (كهدي وسواء) بفتح السين والمد (كسما وسواء) بكسر السين والمد (كبنامو) هذه
الاخيرة (هي أغربها) وقد من ذكرها ومن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الجبار في النهاية
ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تدمع الفتح وتقص مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المعنى
(فاذا استثنى بالاول كان الكلام) قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لا لابل يكون
الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب رفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التزيهية وبذلك قولنا وانما ذلك انما هو قاسوا
الاستثنائية الحرفية عليها والقياس مخدوع فهو واضح وان كان سنده من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه
لهذا الاعتراض (قوله وهذا ان الدليلان الخ) وبما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا)
أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار به بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ
لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الازيدا ولا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال
الدنوشري فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الانبياء من قبله (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) ان الحكم عند
وجودها وجوب رفع رسول لا تنقاص النفي بالافعال بل لما عند فقدها انصب بها الحجازية على أنه خبر لها اه وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للنصوب لان الكلام في المنصوبات وتغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذا الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فاقبل الا وهو محذوف) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محذوف وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأني في النفي نحو مامات الا يزيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشي قال بعضهم ولا فرق أيضا في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يومئذ يذره الامتحرون فالتعادل في هذا شرط في معنى النفي أي لا تولوا الادبار الامتحرون (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشي انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الدار الا يزيد (قوله وجب نصف المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز

رفعه في لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعمله الحجة الا امرأه أو مسافر أو عبيد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الاسم وجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والاخر أن يجعله مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا يزيد بنصبه ورفعها عليه فيحمل قراءة من قرأ فشر بوا منه الا قليل بالرفع وفي صحيح

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا بالفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحلاجر بحار متعلق به نحو ما قام الازيد وما رأيت الازيد وما مررت الا يزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا نفع لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الازيد وما رأيت أحد الازيد وما مررت بأحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرج عن الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فاقبل الا وهو محذوف مبتدأ او المبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعده الا وهو رسول على الخبرية (والنفي نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فاقبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صر محذوف ما بعده الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فاقبل الا وهو تجادلوا يطلب محذورا بالياء فحذف ما بعده الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتي هي أحسن (والاستقهام) الانكارى لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مفعولا تابعا عن الفاعل فرفع ما بعده الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأني التفريع في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فجعل يابى) في افادة النفي (على لا يريد لانهما) أي لان يابى ولا يريد معناه النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسألة التفريع أشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الامسا * بعد يمكن كالأول اعدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه فقيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مفعولا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالأب معني لكن وأبو قتادة مبتدأ أول يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معاق الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالامام لا يعاقبون اه وجازل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المعنى ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور ربيعة اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشر بوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان جل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبانواس نحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين يا خير من كان ومن يكون * الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بان أبانواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذهبهم وقد قال من طال عاقب المهمل ذفين * عفا آية الاخوال الذجون فابتدأ بقوله خوال الذجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك التي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضل له * وحيث جعل مبتدا وخبرا فاجازة في محل نصب على الاستثناء كانه عليه في المعنى وقال انه فاتهم زيادة عد ذلك الجملة في الجملة التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتاويل) قال الزقاني فيهم مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المعنى عليه فالمتصور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا ٣٤٩ منهم وحيث نزل قطع النظر عن معنى النفي واذا روعي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المعنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الاقنية ان معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا لامع انه لم يقر أنه احد من السبعة انظر كلام المعنى في بحث لولا (قوله وليكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه فحوا ما قاله اللقاني من نقل اعراب الالموصولة الى ما بعدها ويحاجبها اجاب به فايراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانه يمكن ان يصدق عليه وان لا يصدق اذا لم يجمع لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عاينهم

* ما استثنى الامع تمام ينتصب * (فحذف بوا منه الا قليلا) فاقبل الا وهو شر بوا كلام قام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شر بوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيحكي عفا ما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لقد فسدنا بالرفع فالآية ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لا آلهة وليكن نقل الاعراب منها ما بعده الكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخل

وبالصريفة منهم منزل خاق * عاف (تغير الا التثوي والتود)

برفع التثوي والتود على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبه لان الكلام موجب (فحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لا محالة) أي لان تغير ولم يبق معناه النفي فهم (المعنى) واحد والصريفة بالصاد والراء المهملتين كل رملقة انصرفت من معظم الجمل وخلق يقتضين معنى بالوعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الرجح درسته يتعدى ولا يتعدى والتثوي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيضة حول الحياء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والتود بكسر التاء المخاروق يندق في الارض واختلاف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهمين والعشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى التقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيد لم يبق حكاية السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر كبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت في اللام حكاية السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا اله الا الله (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير مترشح المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للاشكاله (بديل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المعنى ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبديل لا بد أن يكون على وفق البديل منه في المعنى وأجاب الابدائي بان بديل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة فحوررت برحس

بسيط الامن تولى وكفر فليحذر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهم ما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهم ما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدائي تنافي البديل مع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتعطي العامل لها ومناها مراد كما في قولهم جئت بلا زادوان جهلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان المخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدهما قيل لو (١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتأمل

استبدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه أنه من تنه اعتراض ثعلب أن البديل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى في جواب ثعلب على قياس البديل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في الهندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل التعرض من غير وجوب على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن الاو ما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعمل انه بعضه فصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امر آتلك الاكثر فيلزم مجي قراءة على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهالك ليكون من تمام موجب والرفع على الاستثناء من أحدوا اعتراض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بابها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخرجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد زوى آنها تبعهم وانها لماسمعت ٣٥٠ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة

الثامنة من الباب الخامس من المعنى والظاهر أن الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفوية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك

لا كريم ولا شجاع جاز في البديل وقال في الرد على الكوفيين بان الاول كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل قال في المغني وقد يجب ان يثبت ما ليس قالها في التقدير اذا الاصل ما قام أحد الازيداه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله * وبعد نفي أو كني انتخب * اتباع ما اتصل بمثال النفي (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر قليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر آتلك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تغلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالباً ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رجوة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضاؤون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يثبت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم (و) في (امر آتلك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فجعله على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ويغير المردود نحو ما قام القوم الازيدا بالنصب وجوابا رداعلى من قال قام القوم الازيدا قصد التطابق بين الكلامين ولم يجوز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورد ابن عصفور وخرج بغير المترأخي ما جاء في أحد حديثين كنت جالسا هنا الازيدا فان البديل فيه غير مختار لان البديل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الازيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيحى (واذا تعدل البديل على اللفظ) لمائع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الازيدا برفعها

لانه قال فن شرب منه أي من النهر فليس مني فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله وليس قاله في المغني) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر مقاله الشارح وقيل الاو ما بعدهما صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لا زم لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من محبة مقدر الكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتفيد الشارح بقوله فيما رو كان غير مردود ولا جل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود والمذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوز ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المترأخي الخ) في التسهيل واختير فيه مترأخيا النصب قال الدماميني والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلي خلاها ولا يعصدها كما قال العباس يا رسول الله الا لا خير فقال عليه الصلاوة والسلام الا لا خير وعمن أن يكون من هذا ما العبدى المؤمن جزا اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع الزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى يعذفون

من كل جانب دحو راو لهم عذاب واصب الامن خطف الخطقة ان من في موضع رفع بدل من الواو لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين
 الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراح (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ)
 هذا لا يناسب قوله الا في وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا فاقه في المثال الاول بدل من اسم لانه في موضع رفع
 بالابتداء كقوله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه
 عليه تقدير دخول لا على الجملة) أي وحيد ينفوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجملة ان الجملة على هذا
 التقدير بدل من لامع اسمها الامن الاسم فقط فالدخول على الجملة انما هو الابداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على
 نية تمكيد العامل (قوله لا يسمعون جبان بدخول الاعلى ما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن
 قول المصنف كذلك تامل

واقول تاملناه فوجدناه
 لا يصح ان لا يحسن أن
 يقول الشارح مثل قول
 المصنف ومن الخ ولم يحجز
 خفضهما على اللفظ
 والشارح قصد أن يكون
 ما قاله قوطنة لكلام
 المصنف لبيان وجه
 التشبيه في قوله كذلك
 وليكون قوله ومن الخ
 مطلقا عليه لكن يرد عليه
 انه يلزم عطف الشيء على
 نفسه كما لا يخفى ولو أن
 الشارح فرج قوله لم يحجز
 خفضهما بعد الواو التي
 في قول المصنف ومن الخ
 لكان أحسن كما لا يخفى
 على العارف بأساليب
 الكلام هذا وكلام
 المصنف مشكل لان
 قوله كذلك بعد قوله ان
 لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب يقتضي أن

وليس زيد بشئ الاشياء لا يعاين بالنصب (قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل على الجملة من
 اسم لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنبه (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمزادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا
 على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضع في باب ان واعتبار محل لامع اسمها على
 انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجملة والمختار عند أبي حيان ان
 الجملة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية
 من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشي في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في
 موضع نصب على الخبر لانه ليس ولم يحجز خفضهما على اللفظ لانهما جبان بدخول الاعلى ما (و)
 لان (من والباء الزائدة) بعد نفي أو شبه لا يعملان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح
 الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخير ان فواضع ذلك فيهما ويجوز
 فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي ابني لعيني لست ما بيد * الابد است لها عضد
 بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما
 جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يحجز في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بدعية لم ينبه
 عليها من حذاق النحو بين الاقليل وهو أن النصب انما يحجب اذا دخل النفي على كلام تام
 بنفسه جازك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره غير ما عنه تعين
 اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا في اله واحد
 على البدل من المحل ولا يجوز النصب جلا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانه) موجبة
 لوقوعها بعد الاولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يرجع النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه
 على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالحا فالسارفي فانه قال اذا تأخر صفة المستثنى منه على
 المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالحا فرجل مبتدأ تقدم خبره في الجر وورقه له
 وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما
 فيها رجل صالح الا أخاك وتقل ابن الجباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب
 فتدافعوا الصواب ما نقله الموضع عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال

من والبناء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لا عمل في المعرفة نعم لا تعمل في موجب كما تقر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام
 على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء ههنا انه لا يشترط في زيادتها الامر ان فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا
 يجعل التشبيه ناصبا بالنسبة لا اشتراط كون مجرورا مبتدأ ويلزمه هدم استفادة اشتراط تنكير مجرور ومن والاظهر أن قول المصنف
 كذلك بالنسبة لمجموع من والباء فيه تغليب فليتأمل (قوله ابني لعيني الخ) ابني بصيغة المثني بدليل قوله لست ما وهو منادى خذف منه
 حرف النداء وليست في قوله الا بدو صف الشيء بنفسه لان المعتد بالصفة ليد الاولى صفة بد الثانية قويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز
 في نحو ما فعلوه الا قليل) أي لانه يوضح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يوضح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعوا
 تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الاتباع ان المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري يجوزهم هنا البديل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البديل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم النعت على البديل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبي بكر الشنواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم ليكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناطم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل يدل من محل لامع اسمها ومنعوا هنا الا ببدال كما ترى وقال ابن عمرو يحمّل عاصم على شيء وإطلاق البعض وإرادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بديلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال نضر المشايخ لا يمكن هنا البديل لانه لا يقال لا شيء اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز أيضا الا ببدال لانه لا يقال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله

فكأنه قيل الا الله فالاستثناء متصل ومثل الا يتعلل الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل الا من أقام في الجبل ولا يمكن في ذلك البديل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للفعول فقيل بانه منقطع وقيل بانه متصل على حذف مضاف أي الاجهر من ظلم وقول ابن عطية

ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكثر بالصفة بل يكون البديل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الأبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه واجبا وهذا الخيار المبرر وعندى أن النصب والبديل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجعا فكتكافا اه فلو وقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما حررت باخذ خير من زيد الا ابنك بربو الديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضع في الحواشي (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الاداء على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الاحرار ومنتجع قام القوم الانبياء في ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقا) من الحجاز بين والتجيمين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فام صدرية ونقص صحتها وموضعها انصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذلا يقال زاد النقص ومثله) في القياس (مانفع زيد الا ما ضرر اذلا يقال نفع الضر) وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم السيلوي ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا وورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن اطرأه ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقع عمرو (وان أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من في

موضع رفع على البديل من أحد المقدرين ودبانه لا يصح في هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزنجشري يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاء في زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البديل راجع في هذا الباب الى كونه بديل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيد او مجازا نحو ما قام القوم الاحرار وكلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي ان ما جاء في زيد الا عمرو ولغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتاني زيد الا عمرو وما قام أخواته الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص العام أي ما أتاني أحدوه هذا عكس مالي الأبوك تاصر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله مانفع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر ان وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله في القياس وعذر الدنوشري انه يماثل من نسخته وأظهر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال اللقاني فيما سياتي في غير ما نفع هذا المثال غير الضرر من ان الاستثناء

منقطع مقدرا اتصال فراجعه مثاملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالحذف الخ) فديقه ال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحجب به انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيدي به الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الجار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من اقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتشوييع وهو ادعاء بان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في ابواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شي بدل عنه منزلة بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسمية فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيئا بشي مما يجمع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداقلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غير ضميم هذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكره ٣٥٣ ما يحيل دخول الاداة كقوله

اسددم الاسد الهزبر خصابه

موت فريص الموت منه

برعد

فانه لا سبيل فيه الى

دخول اداة التشبيه لدلالة

التشبيه على انه دون

الاسد ودلالة الوصف

على انه فوقه ولهذا قال في

دلائل الاعجاز انه يقرب

من اطلاق اسم الاستعارة

زيادة قرب لانهم جعلوه

قسما للتشبيه لان

التشبيه يعكس المعنى

المراد وليس فيه ولا في

شي من اطرافه تجوز

ما قام القوم الاحمارا اذ يصح ان يقال قام حمار (فالجارزون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة بالمهم به من علم الاتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجمه وتغيير الاتباع) ويقرؤون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالحذف على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائد لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(كقوله) وهو جر ان العود عا من الحارث

(وبللة ليس بها أنيس * الا العيا فيروالا العيس)

فابدل العيا فيروالا العيس من أنيس والا الثانية تمؤ كدة للاولى والعيا فيرجع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابن البيض يخالط بياضها شي من الشقرة وذكر سيدي به في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد الجار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر أحد تو كيد اليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من أحدهما كان مقصوده من ذكر الجار الوجه الثاني انه جعل الجار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحية لهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥ تصریح ل)

ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلي اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعنا فعل الغرض المقدر كالظاهر وهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان تجوزيد اسد تشبيهه لاستعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنوب قناتم لكن لا يخفى في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهم كما تقول اسدناز يد في غير التهم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نم نظر اظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك منوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الاية من باب الاعجاز وان في الكلام تنويها مقدر او التقدير ان نعمتهم منهم وادعيت لهم العقوبة فعمو بتهم المثوبة وقد صرح به في صورة مريم وهذا ادأه ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصليم وقوله شعبا مبرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راجح المظلي غرانا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بني عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهم الذي هو أغبط للتهدد من ان يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويح قد يستعمل في التهم

وايس بلازم فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا اية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه الامام
 قرأه فقد جعله بعضهم من التنويح وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها في الفضليات والبيت
 تعضبت حنيقة ان تقتل عامر * يوم النصار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهي فيعمل من الصلح وهو القطع وقال البيضاوي في سورة
 البقرة في تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانداز
 والخبر المحزن للشار أو من باب التنويح الصنف فيكون حقيقة ووقع لا رباب حواشي خبط في المقام لا يخفى على من له بالتنويح مع المام
 واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض
 المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا
 بنون الا اية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبما انه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة
 قلبه تريد نفي المال والبنين عنه واثبت سلامة القلب له بدلا عن ذلك وثقان في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فعني ليس بها أنيس
 الا اليعاقر انه لا أنيس بها قطعاً لانه جعل أنيسها اليعاقر دون غيرها وهي ليست بأنيس قطعاً فدل على انها لا أنيس بها وهو قريب مما
 لو قلت ان كانت اليعاقر أنيساً فلها أنيس ووجه دلالة على بقاء النفي ان العرب استعملته مراداً به المحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو
 الجواز ذيل الكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويح لاحتمال ان ينبي
 على التعليق كما صرح به في الكشف أي انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيساً (قوله وجل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك محذور
 وهو جل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا

ليكون توطئة لقوله
 الآتي قال ابن مالك
 والمخلص من هذين
 المحذورين الخ كما لا يخفى على
 العارف بأساليب الكلام
 (قوله وجوز الصفاقي
 الخ) نقل هذا عن
 الصفاقي لا يناسب
 قوله بعد قال ابن مالك الخ

(وجل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
 الا الله) فن في محل رفع على الفاعلية يعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تعميم
 وهو استثناء منقطع لعدم اندراجهم في مدلول الغظم لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقي ان يكون
 متصلاً والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على
 البذل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم
 من يذكر في السموات والارض اه وفي الآية وجه آخر ذكره في المعنى وهو أن يقدر من مفعولاً به والغيب
 بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه
 * (فصل) * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه (عند البصر بين (مطلقاً))

لتأخر الصفاقي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض ليكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذوراً عند
 بعضهم ليكون أيضاً توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى
 ومازاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم
 من يذكر لكان خيراً له والمجوز لا اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فاتهم لا
 يشترطون في الجواز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن مالك باشافان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزّه ومتعال عن
 أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعني ان كان الله تعالى بمن
 في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال بالاستثناء
 متصل كما في قوله تعالى ولا تشكروا ما تكح آباءكم من النساء الا ما قد سلف فان شرح الكشف فاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل
 وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال
 الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وخرم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشف أيضاً القطع بالانقطاع حيث قال جاز
 رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا حمار كأن أحد الم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح
 رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضاً اه وحاصله ان الآية من نوع التنويح (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل اشتمال
 يحتاج الى ضمير يكون رابطاً ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تعني منه (فصل)
 (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقاً فانه لا يجوز تقديم أول الكلام لا يقال الا زيد اقام
 القوم لان الاشبهة بلا العاطفة وتذهب الكمائي الى جواز ذلك قياساً على كثير من الفضلات وبديل قوله خلا الله لا أرجو سواك ولما

«أعد عيالاً شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب ثلثها التفصيل بين كونه منصراً فأنحووا نحو تلك
الآزید أقاموا فيجوز أو غير منصرف نحو نحو تلك الآزید في الدار فيمتنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله
«ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (قوله سواء أكان متصلاً أو منقطعاً) أي فالأطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لأن
الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه نفي
أولاً كما يتوهم وأنه في مقابلة قوله الثاني وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضاً في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في
المسبق بالنفي وإنما ذكره تبعاً لقول الناظم في النفي وأعلمه ما قصد دفع توهم عموم إجازة غير النصب عند البعض المذكور بالفتلة عن
موضوع المسئلة والاشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الآزید أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عربون هذا
البيت مشكل لأن العامل في شعبة الابتداء هو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم
المستثنى ووجه كلامهم تكلفته لهم في هلية موحشاً طلل * إذا قالوا إن الحال من النكرة قال المصنف خبره بكون شعبة مبتدأ
مردود بل الأرجح أنه فاعل لا اعتماداً للظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه (قوله ٢٥٥ غير النصب) شمل الرفع كما مثل
والجرح نحو ما عرفت الآزید

بأحذفه على ظاهر كلامه
كالناظم يجوز (قوله في
المسبق بالنفي) مثله
ما في معناه وهو النهي
والاستفهام بدليل تعليله
الآ في بان ما بعد الأعم
بقوله لوقوعه في سياق
النفي فاقضى أن كل ما يفيد
العموم مثله (قوله وإن
المؤخر عام) قال اللغاني
كونه عام مبني على أنه
واقع في سياق النفي
وأوضح من هذا أن يقدر
أحد نكرة في سياق
الایجاب فلا تعين بل تكون
مطلقة مساوية في المدلول
لمسا قبلها وإنما يتخالفان

سواء أكان متصلاً أو منقطعاً وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع (قوله) وهو الكسبية
يخرج بني هاشم (ومالي الآل أحد شعبة * ومالي الأم شعب الحق شعب
والأصل ومالي شعبة الآل أحد ومالي شعب الأم شعب الحق فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه
وجب نصبه وأراد بآل بني هاشم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) في
المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الإتيان (في المسبق بالنفي) فيقول ما قام الآزید
أحد (قال سيبويه) (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي الأبوك ناصر) بالرفع (وقال)
حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة * (إذا لم يكن إلا النبيون شافع)
بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد الآ) وهو أبوك
في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق
النفي (أرينه خاص فصح إبداله من المستثنى منه ولكنه بدل كل) من كل لا يدل بعض (ونظيره في أن
المتبوع آخر) من تقديم (وصار تابعا) بعدما كان متبوعاً (ما عرفت مثلك أحد) بالجرح والأصل ما عرفت
بأحذف مثلك فذلك تابع لا حذف على أنه نعت له فلما تقدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل
وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قرآننا الجرح وإنما الجاهم إلى
دهوى أن المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومته لأن الأعم لا يبدل من الأخص وقال ابن الصائغ
الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع الإجموعين ويكون بدل شيء من شيء لعين واحدة وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اخترا ن ورد

بالإجمال والتفصيل اه وقال الشهاب أنظر هل يأتي ما قاله المصنف وإن كان المؤخر جماعاً أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد
كزید ظاهر كلامهم فليتامل (قوله منه) قال السنياطي الصواب إسقاطها اه أي لأن الضمير في قوله فصح إبداله عائده على
المؤخر وهو المستثنى منه فالبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا يدل بعض) أي من كل كالأول يحصل تقديم وتأخير
وقيل مالي ناصر الأبوك هذا مراده وإن كان المناسب لقوله وإن المؤخر عام الخ أن يقول لا يدل كل من بعض لأن ذلك هو اللازم لو لم يرد
بالمؤخر الخصوص والداعي لإرادته المحض دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وإنما الجاهم الخ) بقي في المقام إشكالان أحدهما عدم
الفائدة في البدل نحو ما جاء في الآزید أحد إذ قد علم أن زيداً من جنس الأحدثا بينهما يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدرفي
المثال الثاني لأنه وإن أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الأبوك ناصر بان يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الأول لوجود أحد فيه فلو
قدم لزوم التكرار الآن يمنع التكرار لأن أحد المقدرة عام ليصح الإخراج منه والمذكور خاص كما تقرره (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال
ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في الإيجاب يعني في نحو ما قام الآزید أحد لأن البدل
على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاء في الآزید ويوجب أن لزوم أحد تغير الإيجاب إذا كان عاماً إلا إذا أريد به الخاص (قوله بدل
من الاسم مع الإجموعين) قال لأن ما قام الآزید في معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعني لأنك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الابعثي غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى في مالى الا بول ناصر مالى غير أبيلك ناصر وغير أبيلك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبذل الاسم من الحرف والاسم وأي تظير لهذا (فصل) (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتى صريحا في قوله الاعمله الارسيمه والارمله فافهمه وقال أيضا وينبغي أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحذر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده ببعاللتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بدل الكل من الكل ولذا قال اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الأزيد الاثوبه وأعجبنى القوم الأزيد الاوجهه فلوقال اسم مماثل لما قبلها أو مة صود بحكم ما قبلها شمل البديل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا وجهه واثبات ذلك في غير بابي العطف والبديل فليتامل اه ٣٥٦ وسيأتى في كلام الشارح التمثيل لاقسام البديل التي أشار اليها وهذا مبنى على عدم

اختصاص البديل بكل من كل وفيه كلام للمصنف يبيناه في حواشي الالفية (قوله التبت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عند في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتى بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبديل على تقدير العامل فالاهى عامل البديل قدرت معه أو صرح بهامه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقوله ولتمرت بزيد ويعمر وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البديل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح

(فصل) * واذا تكررت الالفان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (الفتية) جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناطم * والخ الاذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاء في زيدوا لعمر وقابعدا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاء في الأزيد وعمرو (والثاني) وهو البديل باقسامه الاربعة قبيل المماثل وهو بدل الكل من الكل (قوله) أى الناطم (لا) تمر بهم الالفى الا العلاء فانفتى مستثنى من الضمير المحرور بالباء وهو العلاء والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويحوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بديل من الفتى بدل كل من كل لانهما المسمى واحد والاثنية) زائدة (مؤكدة) لا الا الاولى وبديل البعض من كل نحو ما أعجبنى أحد الأزيد الاوجهه فز يده مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويحوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الأزيد الا علمه فز يده مستثنى من شئ فقيه الوجهان وعلمه بديل من زيد بديل اشتمال وبديل الاضرب نحو ما أعجبنى أحد الأزيد الا عمرو فز يده مستثنى من أحد وعمرو بديل من زيد بديل اضرب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبديل فى قوله

مالثمن شيخك الاعمله * الارسيمه والارمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملين (بذل) من عمله بديل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بديل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسم والرمل ضربان من السير والرسم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك فى غير بابي

العطف

به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الأزيد الخ فهذا لا عمل فيه لالبتة

اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الاو بالبحث بالنظر لعموم المحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الا تية (قوله بديل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبديل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقاني جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا فى جره) قال اللقاني فيه حذف حرف الجر مع البديل وابقا بجره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بديل من الفتى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقتنا ان البديل على تية تكرر العامل فهل ينوى الالفى أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا موجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البديل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البديل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالثمن شيخك) المراد به الحمل كما فى شرح الشواهد فقوله بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة فاعترا بتفسير الشارح الرسم فلنأخذ المراد السعى فى الجمع ففعل (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

فرسيمه بدل والمعطوف على البديل له حكمه وحينه فلم يجتمع المعطف والبديل تكررا البديل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسميه معه طوفا على عمله وبديل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح في انه اذا عطف الرمل على الرسم لا يكون من اجتماع العطف والبديل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلهما مامهما المستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البديل بدل بعض ولا يتأتى هنا لانه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله فحوما قاموا الا يزيد الخ)

عدل عن تعديل الظالم بقوله

وان تذكر الالوة كيدفع * تفريغ التأثير بالعامل دعه

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بمائة قضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام زيدا الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريط مع التقدم * نصيب الجميع احكامه والتمزم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (فحوا)
قاموا الازيد الاعمر (الا بكر) لما مر من أن جواز الاتباع يختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير
ايجاب أعطى واحد منهما) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ما عداه)
وجوبا (فحوا) قاموا الازيد الاعمر (الا بكر) في واحد. منهما الرفع راجعا والنصب مرجوحا ويتعين في
الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يرجح) والى ذلك أشار الناظم
بقوله وانصب لتأخر وجئ بواحد * منها كمالو كان دون زائد

وأجاز الابدى رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمر وبيكر) فى الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ (وما يمكن) استثناء

مذكوراته - نى بالوتر الاول والثالث والخامس والسادس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا والشفع الثانى والرابع والسادس والثامن
والعاشر ونحوها وكل وتر من نى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاء له من المكيين غير قریش مع جميع نى هاشم الا
عقلا وتقول في غير الموجب ما جاء في المكيون الا قریش الهاشمي - مع الاعتقال بالقياس أن يجوز الشف في كل وتر النصب على الاستثناء
والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذکور ولا يجوز في الشفع الا التنبص على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذي في العدد نحو
له عشرة الاتسعة الى الواحد في الموجب فكل وتر من نى خارج وكل شفع موجب داخل كما في موجب غير العدد والاعراب في الشفع
والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الاتسعة الى الواحد بالقياس أن يكون كل وتر داخل

وكل شفع خارجا والاصر ابقي الشفع والوتر كافي غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جاز فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة اللقائي أي في مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابيا أو سلبيا (قوله في النوع الثاني الخ) قال اللقائي هذا النوع شامل لتحوط القوم الابن عيم الازيد منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا ان قوله من أصل العدد يخص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويقتضي نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيلا الحكم كذلك) اعلم انه ينفي هذا الموضع على قواعد أحدها لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وهذه القاعدة متحالفة لانواع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيًا ومن النفي اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد التثنية ومعناه انه أخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الاثبات لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاربعة لا تثبت شي بحسب دلالة اللفظ لغوًا بما ثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كافي كذا قال وحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفي الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العريية انه من الاثبات نفيًا به مجاز تعبيرًا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم بالعدم لكونه لازماله اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمي الاتصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح

المنار في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما في قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الازيد او هذا كما يصح أن يقال عندي عشرة الا واحد او لا يصح العشرة زوج الا واحد اذ ليس الحكم على الاحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الاو او العطف فان لا تقتضي الاخبار والمباينة والواو تقتضي الضم والمباينة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالأعداد (نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غير فبستثنى منه (في النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) في الحكم (وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فابعد) من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمر الا بكر افزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمر وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) نحو ما قام القوم الازيد الا عمر الا بكر افزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمر وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيلا الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فابعد داخل وان كان خارجا فابعد خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيرفي وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول الناظم * وحكمها في القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائي كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح) لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محتملان) اربعة او الا ثلاثة تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة الا اثنين لعطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثاني لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجع وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول ليتأتى الاخبار ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الحواشي ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا المنجوه هم أجمعين الامر انه فالمرأة مستثناة من الاول والا مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمنع عندي في مثل عشرة الا اربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لامتعي وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلاما من الفريقين يجرى أعمال كل من العاملين الا ما استثنى عارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا اربعة فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانها من الاصل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجها من المعدين فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في ان المنجوه هم وحينئذ تكون معذبة ويكون حلالا على اقرب عما ذكرت ويخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كغالب أقواله الا ان الآية لان ان المنجوه هم أجمعين انما ذكرت تو كيدا

لأناسيا لاستفادة منها من الاتراج من حكم المعذنين وعن الكسائي أنه سأل أبابوسف عن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خله نقلت وقوله ان الآل مستثنون من القوم المحرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيدين بمجرمين لكون مجرمين وصفاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثناء فهو منقطع لاختلاف الجنس وهذا ما قاله في الكشف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتعليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعاً عما عاين بالهلال قال لوط لم يرسل اليهم أصلاً وقوله ان المنجوههم متصل بالآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه التلازم بينهما وبما تقر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تهم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوماً الا زيدا ويحسن ما رأيت أحد الا زيدا لان ذلك في نكرة لم توصف كما في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوماً أساءوا لزيد وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض

الاصوليين من الحنفية وكلام النجاة في باب المبتدأ والخبر بخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشف أن يكون الآل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء محيى متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين والآل لوط وقوله ان المنجوههم استثناء والمعنى اننا أرسلنا الى قوم أكرم كلهم الآل لوط منهم لهلك المحرمين ونجى آل لوط واقتصر على أن الأمر أنه مستثنى

(محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالقرينة في المثال) المذكور وهو له عندى عشرة الأربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الأربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلام من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي الثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (والثاني في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان احدهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتخير الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيد عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تخبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الاخر) مما يليه ثم باقية مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فاستحصل فهو الباقي في المثال المذكور تحط واحداً من اثنين يبقى واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة يبقى طريق ثالث وهو أن تجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلاً وما اجتمع فهو المحاصل في المثال المتقدم آخر ج

من ضمير منجوههم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بارسالنا والا امر أنه متعلق بمنجوههم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الامر أنه مستثنى من ضمير منجوههم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعاً كون الامر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل لاختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل ان المنجوههم اعتراضاً وقد استشكل كون آل لوط متصلاً على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متحده مرجعه وقوم نكرة فكذلك ضميره فلا يكون متصلاً اذا لم يدخل المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاتراج وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعروف لان المراد قوم لوط بل دليل آية هو وقوله في المنكيات حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان ذين الوطاب بعد حكاية قول الملائكة اناهلكوا أهل هذه القرية وقواً أيضاً وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذلك لقوله ما سبقكم به من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتعيينه المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لا يستلزم في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على ان الجميع ان ضمير النكرة مطلقاً معرفة واعتراض على صاحب الكشف في تعليله عدم كون الامر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما اولاً فلانه انما يتم عنده على تقدير كون آل لوط متصلاً لا منقطعاً مع تجريره الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار الى اننا لو امكن ان ياقلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذا التقدير الالوط لم ينهيكهم فهو بمعنى منجوههم وأما الثالث فلا يمكن تجميع كونه استثناء من الالوط ويكون استثناء من استثناء بامر من الاول ما أشار إليه المصنف من ان المنجوههم انما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في المنجوههم عائدا على الالوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من الالوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التفسير بشرط الاستثناء من الاستثناء ان لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد يتخلل ان المنجوههم فلو قال الالوط الامر أنه يجوز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله ان المنجوههم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا بجملة منقطة عاقلها على تقدير سؤال سائل فينعدم البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بـ قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لا اختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتحلل الشيء بين العصا وحوائثها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والاتجاه فيجبر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من الالوط ولهذا يجوز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصريون لا زيد الكن لا يخفى أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقي هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الال ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناء من الالوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وانما أضلما الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الاعلام وسئل عنها المجال السيوطي في الفتاوى

أربعة وواحد وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا حه أن تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في التورية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشقعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتروا دخلنا عشرين لانها ثمانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتروا صار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل (فصل واحد) غير أن يوصف بها) * لما فيه من معنى الاسم القاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (مخصوصا بخا غير الذي كنا نعمل) فغير ووصف صالح ولا أثر لضافتها الى الموصول لانها لا تعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعياتهم) وذهب السيرافي الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين يدل لاصفة (وقد يخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والا فيستثنى بها اسم مجرور بـ باضافتها اليه) كما يخرج الاعن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جاع منكرا قبلها فحولوا كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله فلما جلت الاعلى غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى) بالاف في ذلك الكلام فيجب نصبها في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيدو) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

فما أتى بالمرام * (فصل) * (قوله وهم جنس الخ) قال اللغاني المعروف ان المعرفة الشبيهة المال بالنكرة هي المقرون بالالموضوع للجنس أي الحقيقة مراد به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته بالمعهود وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة فلانها تعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة الالموصول وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعوى نقل الأعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحتمال لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الاعمى غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جرح حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه بـ اعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها لاضافة والكلام في غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لافي التوجيه والتسوية بين مستثنى الاوكلمة غير المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما في حواشي الالفية فلا يراد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثن منصوصا بغير معربا * الخ شيء فراجع حواشينا ان أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقاني أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع أذهروا من غير جنس المال ولا يصح تسليط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا إذا بدل على قيمة تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالأوجب نصبه اتفاقا فغير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناول منفعيا عنه ما أثبت المستثنى منه كقاموا الأجار أو مثبته ما نفي عن المستثنى منه كقاموا الأجار فالضرر في المثال لا يصح استثناءه من المال متصلا ولا منقطعا فلا يمكن أن يثبت له النفع المنفي عن المال أذ ليس المعنى مانع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على أنه بدل منه لأنه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق أنه من باب تأكيد اللفظ بما يشبه المدح وهو أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة مذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسي ما لي من أحسن اليه والاستثناء في هذا منقطع مقدرا اتصاله أي لا خير فيه إلا الساعة أن كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشيء من الخير المنفي عنه فلا استثناء في مثال المصنف منقطع مقدرا الاتصال مفرغ في المفعول أي مانع هذا المال شيئا من أفراد النفع إلا الضرر أن كان فيها غير منصوبه على أنها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسليط نفع على الضرر لأنه بتقدير كونه من النفع فليتامل اقتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال بإشافي الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله يرجع إلى أن ذلك من التنوع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقاني لقائل أن ٣٦١ يمنع أن النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة

لأحد (قوله وعند الأكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقاني لقائل أن يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لا مكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر في الطرف ورفعها على أنه مبتدأ خبره الطرف واحد بدل من غير على حذف الضمير الغائب عن البدل على المبدل منه أي ما فيها غير زيد أحد منهم أي

المال غير الضرر عند الجميع) في المسئلتين (و) الثالثة إذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كافي (نحو ما فيها أحد غير جار عند الحجازيين) الرابعة إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد ويرجع) نصها في مسئلتين أحدهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند قديم في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير جار ويضعف) نصها (في) مسألة واحدة وهي ما إذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فخاصتها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيوريه واليه ذهب الفارسي في التذكرة (و) يمنع (نصبها) (في) مسألة واحدة وهي ما إذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال القراء بعض بني أسد وقضاة ينصبون غير إذا كانت في معنى الاتم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاني غيرك وما جاني أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان القراء نقل ذلك من العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضع في الحواشي وأقول لا شاهد في تخيله لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها إلى المبنى وإلى مسألة غير أشار الناظم بقوله

واستن مجرورا بغير معربا * بما المستثنى بالانسيا

وتفارق غير الافي خمس مسائل أحدها أن لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندي

(٤٦ تصريح ل) من غير زيد (قوله وعند قديم الخ) قال اللقاني قد يمنع أن النصب عندهم فيه راجع لأن الرفع على أن غيرا صفة كاشفة لأحد راجع على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الأصل أو مساو له وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الافي خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصر على الصحيح فلا ينافي أنها تفارقه في أكثر من ذلك كما ينافي حواشي اللفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية أن سبقت الاني لان ذلك إنما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل أمام ماضيا نحو ما زيد لا يفعل الخبر وأما ماض مسبوق بمثله أو مقرون بقدر وتفصيل المقام يطلب من حواشي اللفية فأننا قلنا ما مر إذا القوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة إلا إذا غني الآية وقال جاء بعد الأجلة ظاهرها الشرط وهو إذا غني ألقى وقال الحوفي ونص النجاة الخ ثم قال فإن صح ما نصوا عليه بثبوت على أن إذا جرت للظرفية ولا شرط فيها وفصلها بين الأوال الفعل الذي هو ألقى وهو فصل جائز فيكون الأندولها ماض في التقدير ووجه شرطه وهو تقدم فعل قبل الأوهو أرسلنا انتهى قال المصنف في الحواشي والذي يظهر أنما هو فيما إذا ولي اللفظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا إشكال ولا حاجة لتأويل إذا بانها خرجت عن الشرطية لأن ذلك في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الافي حال اللقاء الشيطان في أميته وموت تمنيه وأما على ما تقدرة فالشرطية كلها هي الحال أي الأحوال هذه الجملة الشرطية أنه إذا غني ألقى الشيطان في أميته (قوله دون غير) أي لا ما يختص بالاضافة إلى المفرد (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أي أن غير يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلافه إلا

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمينها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
 الاصفة ولا يتصور الاستثناء ويوجب بانه متصور صناعة والمانع في الآية شرعي (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان اذا كانت مع
 ما بعدها صفة لم يحذف الموصوف واقامتهما مقامه بخلاف غير لاصالته في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكك عليه قول
 التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى به ما أي بغير والاجاز لان ذلك كما في شرحه مذهب بعض والصحيح المنع في
 المعطوف على المستثنى بالاشتمال ظاهر كلام سيويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشاويين من انه من
 باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الاعلى ان يكون مفعولا له
 صرح نصبه بخلاف غير لا بد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا او غير ليس مصدرا * (فصل) * (قوله

وقال سيويه الخ) قال
 اللقاني قال الرضي وانما
 انتصب سوى لانه في
 الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكانا قال الله تعالى
 مكانا سوى أي مستويا
 ثم حذف الموصوف
 وأقيمت الصفة مقامه مع
 قطع النظر عن معنى
 الوصف أي وصف
 الاستواء الذي كان في
 سواء فصار سوى بمعنى
 مكانا فقط ثم استعمل
 سوى استعمال لفظ
 مكان لما قام مقامه في
 افادة معنى البديل تقول
 أنتلي مكان عمرواي
 بده لان البديل سادسد
 المبدل وكائن مكانه ثم
 استعمل بمعنى البديل في
 الاستثناء لانك اذا قلت
 حامق القوم بديل زيد
 أفاد ان زيدا لم ياتك بفرد

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا
 زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو وعمرو على لفظ زيد ورفع جلا على المعنى لان
 المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز لامرعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا ابتغاء
 معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك
 * (فصل والمستثنى بسوى) * بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيويه الاستثناء بها
 قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار في
 النظم بقوله
 واسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعل
 (وزيدهما حكاية القراء آتاني سواك) وقوله * فسوال بائعها وأنت المشتري (وقال سيويه والجمهور
 هي ظرف) للكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بهاء كجاء الذي سواك) فليست هنا
 بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير
 ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
 كقوله) وهو سهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدو * ن دناهم كما دانوا)
 فعمله افعال في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا
 حازوا ومنه كما تدن تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وطر فايجزون في السعة آتاني سواك
 قاله المطرزي (وقال الرماني) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا عابا وكغير قليلا) قال الموضع (والى
 هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص
 * (فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهم او في الحديث ما أتهر الدم وذكر اسم الله
 عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) ينصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أتهر
 المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون
 زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبر ان ليس ولا يكون (واسمها ضمير مستتر) فيهما
 (فائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيويه كما قاله الموضع في الحواشي (أو) عائد
 على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

تضمنا
 عن البدلية أيضا مطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم معنى
 بدل ثم معنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظرف اذا
 حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والافيس فيه الا ان معنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني
 هذا قول جمهور لا جيعهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعهم فتقول حامق
 سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول
 لي جل فوق السداسي ودون السباعي * (فصل) * (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضهم المستثنى
 منه وهو يدعي البطلان فان أحجب بانه ليس بعضهم المستثنى منه المتصرف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد
 الا في كلام الشارح كما لا يخفى

(قوله وردبانه غير مطرد لتخلفه الخ) احيث بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التفسير وبوقديكون مفهوم من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة في المثال المذكور فتدبر (قوله وردبانه الاول) بحاي بما أجبنا به عن الاول فالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله بحري في الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلي فيما كتبه على الشارح حور مثال ذلك في الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف في السابع من معنى اللبيب ومرانا في باب المبتدأ والخبر ما يتعلق ٣٦٣ بذلك (قوله في موضع نصب

على الحال) قال اللقاني يرد عليه ان الجملة الحالية بحب زبطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذا ضمير في ليس ويكون اما البعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر ياباه وكون المرجع أى بعضهم مشتق على الرابط لا يحصل به الرابط كما نصوا عليه في الذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما عمن توجيه البدل في التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بها اذا كان

تضمننا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيد ليس القائم) زيد على القول الاول وردبانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا (أوليس) هو أى ليس (بعضهم) زيد على القول الثاني وفيه بعد لا تطلقهم حيثما البعض على الجميع الا واحد اقاله الموضع في شرح المحقق على الكلام على عداو خلا وليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فذهب المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وردبانه الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يقطعه قط (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فان كن اسمها وهو عائدة على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فانه في قوة أولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفها بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فافائدة ذكر النساء قلت فافائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة بحري في الصفة والخبر والحال (وجلتا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماسخ لا يقع حالا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا (أو مستثنان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستثناء في محل المقصود * قلت لا يعنون بالاستثناء عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الزيد فكأن الزيد الا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعدلا

(فصل) وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجرح على أنهما حرفان واليهما الإشارة بقول الناظم واجر بساقي يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في عداو من شواهد قوله) تركنا في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النسر أجنحيهن قتلوا أسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوا في مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي أنثى الأشمط وهو الذي يحاط سواد شعره بياض وحيمم بالياء المثناة تحت مفعول أجنحيهن من الأباحة وقتلا تمييز محمول عن المفعول وقول الآخر خلا الله لأرجوس والوانما * أعدصا الى شعبة من عيالكا

بحر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (ف قيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرافع لابهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انتصبا عن تمامها حكاه المرادى في باب التمييز عن قوم (وقيل لا بهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان في موضع

المستثنى منه معرفة (فصل) * (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج يضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أجنحيهن) أى القوم المحدث عنهم (قوله والقوا في كلها مجرورة لذا أورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قواه فيكون الناصب) لموضعهما الجملة قال الدنوشري الغزفي ذلك صاحبنا العلامة على الايناري بقوله ابن لي جملة عملت * وللأسماء قد نصبت فاجبت ارجعها لا بقولي خلا وعدا اذ اجرا * يحوايلك في العلوم ثبت وليحرر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لا بهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشري ينظر في قولك القوم اخوتك خلا زيدا بحر هل يجوز على الاول ويمتنع على الثاني لانه

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعلاهما من وردا) قال الدوشري الأمران هما ما تضمنته قوله بعد قوله والصواب عندي الأول لانهما لا يعتد
 الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها ليزيل معناها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولاها بمنزلة الأوهى غير متعلقة
 اه قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أي الأول أن تعدية الحرف اتصال معنى الفعل إلى الحرف وور على الوجه الذي يقتضيه ذلك
 الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وعلق عدا هذه بما قبلها كتحاق حاشا بما قبلها عند من قال به لانهما أوصلت
 معناه إلى ما بعدهما على وجه الأضراب والخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق
 بالنسبة لموضع الجملة وهو النصيب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أورد عليه أنه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الآن
 يراد ما يمكن في البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب

المفعول به كررت بر بدا الآن تعديتهما على جهة الساب قاله الجرجاني قال الموضع في المغني والصواب
 عندي الأول وعلاهما بآخرين وردا (و) الوجه (الثاني النصيب على أنهما فعلا) ماضيان (جامدان
 لوقوعهما موقع ال) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف
 يصير مبنيا قال الموضع في شرح اللهجة هذا يعني النصيب ان صرح في عدالكونها كانت متعدية قبل
 الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه لم يصح في خلاف كونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت
 ضمنوها في الاستثناء معنى تجاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد تجاوزته انتهى (وفاعلهما
 ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون
 فيكون فاعلهما الماضرا اما عدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
 فالتقدير عدا هو أي القائم زيد أو ما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيد أو ما على البعض المدلول عليه
 بكاه السابق أي عدا هو أي بعضهم زيد أو فيه نظرا لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا
 لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزه بعضهم أياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
 بخلاف قولك قاموا ليس زيد أي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض
 من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال
 أو مستانفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم
 من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بمجاوزه
 دخول ما عليهما (في عين النصيب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الإشارة بقوله
 وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب وقان أخذ من قوله تعالى
 كل شيء هالك الا وجهه ووجهه ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف إليه وما
 زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

تمل التداي ما عداني) فإني * بكل الذي يهوى قديمي موالع
 فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلة (وموضع الموصول
 وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم

بعضهم عنه بان البعض
 الذي هو الفاعل بعض
 مبهم ومجاوزه البعض
 المبهم لزيد مثلا وخالو ذلك
 البعض عنه لا يتحقق الا
 بمجاوزه الكل وخالو عنه
 وقريبه من هذا قول
 الدوشري قد يقال جوابا
 عن هذا النظر ان هذا
 الضمير العائد إلى البعض
 المذكور عام لكونه في قوة
 المفرد المضاف والمفرد
 المضاف يقيد العموم فهذا
 يقيد العموم فاذا خلا كل
 بعض من القوم من زيد
 كان غير داخل في الحكم
 عليهم فإشتمل اه وقد
 يقال لا حاجة لهذا التكلف
 لأن المراد بالبعض كما مر
 من عدا زيد اقتدير (قوله
 وتدخل عليهما) ما
 المصدرية) قال أبو حيان
 في شرح التسهيل فان قلت
 هلا جعلت ما زائدة مع

النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعل
 لا تنقاس فكان جملا على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السباطي قد يجاب بان محل
 امتناع وصلهما بالجامد في الجملة وصاله وهذا ان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق ما مر من أن عدا
 بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله ألا كل شيء الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لمجاوزه
 ما زائدة وخلا حرف جر اه وهذا سهولانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعدهما منصوب كما هو الرواية (قوله أخذ من قوله تعالى) قد
 يقال لبيد متقدم على أنزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف إليه) أي صفة معني لا صناعة لا اختلاف اعراب المضاف
 والمضاف إليه ولا يصح ارادة أنه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع
 الحال حيث قالوا يجب كسرهما وانما يجوز الفتح ليكون يتأويل المصدر فان المصدر يقع حالا لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا

لا مؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أي القوم ولا ينافي أفراد الضمير في عدا جعه هنا لأنه ٣٦٥ بمعنى ما يذ كر ثم انه سبب المصدر من

معنى عدم سبكه من لفظها لانها جامدة

*(فصل) * (قوله فان

قلت الخ) قال الدنوشري

هذا لا ينافي الا في حاشا

التنزيهية لا الاستثنائية

التي الكلام فيها قاتما له اه

وفيه ان الذي يقتضيه

حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى

بها عما قبلها او عما دل عليه

الكلام لا تنزيه ما قبلها

عن المستثنى بها كما ذكر في

السؤال فتدبر (قوله رأيت

الناس الخ) قال الدنوشري

رأيت في هذا البيت من

الرأى فلذا اكتفى بمفعول

واحد وفعلا يفتح الفاء

تميز أي كرم ما ويرى فاما

الناس وهو الاصح والقاء

في فاعلا على توههم اما في

الكلام على رواية رأيت

*(هذا باب الحال) *

(قوله واشتقاقها من

التحول) سياتي انه يتقل

عن أي البقاء انها مأخوذة

مما ذكر وفيه ان هذا انما

يتأى في المشتقات وهذا

لفظ جامد فلا معنى لكونه

مشتقا وما خوذ انما ذكر

(قوله ويجوز فيه التذكير

والثاني) قال الدنوشري

قال الشارح في اعرابه

الحال بالتذكير ويجوز

في العائد عليها التذكير

والثاني وفي لفظها

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعي قاموا ما عدا زيد اقاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (او مجاوز زيدا) على الثاني وبه قال السيرافي وعلى الاستثناء كاتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في باب (وقد يجز ان على تقدير مازائدة) وبه قال الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني وأشار اليه الناطم بقوله وانجزا قد يرد قال في المعنى فان قالوا بالزيادة قياسا فاسد لان ما لا ترا قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سمعوا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

*(فصل) * والمستثنى بحاشا عند سيقويه مجرورا لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفي المعنى ان ذلك لمن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أي غير سيقويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسوع حاشا الشيطان وأبا الاصبع) بنصب الشيطان وأبا الاصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتره أحد منه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشدة حساسته وافرطه في قبح الحال وسوء الصنيع تتره المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الاصبع قرينا للشيطان تنبيه على التحاقه به في حساسته القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والاقفش والشيبياني وابن خروف وأجازوه الجرمي والمجازي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها جارة وناصبه وفي فاعلها كالكلام في أختها) عدا وخلاو تقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناطم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل به ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمرج وورده في المعنى بان نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيد ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الاخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانما نحن أفضلهم فعلا

فنادر قال الموضع في شرح اللعة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنائه واشتقاقه من الحاشية كل المراد أنك أخرجه منه وعزلته عنه اه (ولا يجوز دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائي) في اجازة ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحالوا ما ورد من ذلك عن الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالاكافويت لكن العاطفة بالاول لو وقعها غير عاطفة وكافويت هل بام في الاستفهام نحو أم هل

*(هذا باب الحال) *

والفهام متقلبة عن واول قولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والثاني لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينا وبين عاملها ثم تعددها ثم تو كيدها التفسيرها ثم انقسامها الى مفرد وطارف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهي التي يستفاد منها بدون ذكرها (وستأتي ومؤسنة) ويقال لها المينة (وهي) التي لا يستفاد منها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة

كذلك لكن اراجع في اللفظ التذكير وفي المعنى الثاني (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة ومؤسنة فقوله بعد ثم تو كيدها غيرها داخل في الصفات (قوله وهي وصف الخ) انما كان هذا تعريفا للمؤسنة فقط لان من جهة قصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشى مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيد اذا والحال وهو مفعول معه لانه فاعل
معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه
ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به كما دل
عليه ما ذكره في هذا على شيئا ومجيئها من المضاف اليه لا يثبت ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم اقرار الشارح له مشكل
لانه من أتباع المصنف وابن مالك وأما ما يأتى من مجيئها من المبتدأ على الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لامن المبتدأ
على الأصح) فيه تصريح بان المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيئ الحال من المبتدأ يأتى في فصل أصل صاحب الحال التعريف
وهل من الغير اسم كان فيرد على المحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في
دلائل على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية القاموس ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الزمخشري
في ان كانت الحكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعتراض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان

اسم كان لا يقع منه الحال
لان الافعال الناقصة لم
يؤت بها النسبة حدث
محقق الى فاعلها حتى
يقتضى متعلقات يعنى
فكان زيدا فاعلا لبراديه
ان زيدا ثبت بل ان القيام
المنسوب اليه ثبت لا غير
وذلك حاصل لزيد وان لم
تذكر كان ولهذا توهم
كثير أنها لا تبدل على الحدث
بل وضعها للدلالة على
عجز الزمان فلهذا لم تعمل
الافعال الاسماء والخبر وفي
المفتاح ما يشعر بهذا قال
الخبر نفس المسند لا تقييد
للسند انما تقييده كان
قبل ودليل ان اسم كان
فاعلا ان الزمخشري وابن
الحاجب لم يذكرا اسم كان

لبيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالاول (كجئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو
الثاني (و) الثاني نحو زيد (ضر بتهمكتوبا) فتهمكتوبا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد
(لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم وهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون
لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يقول بهما نحو زيد في الدار حالها سا حال من ضمير الظرف
المستتر فيه وهو فاعل معنى لامن المبتدأ على الأصح وهذا على شيخنا شيخنا حال من يعلى وهو مفعول
معنى تقديره أنبسه على يعلى أو أشير الى يعلى قاله في المتوسط) وخرج بذلك الوصف نحو القهقري
في رجعت القهقري) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر ولا وصف والمراد بالوصف
ما كان صريحا أو مؤولا به تدخل الجملة وشبهها من الظرف والجوار والمجرور اذا وقعت حالا فانها
في تاويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان
مبينا لهيئة فهو عمدة لافضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه
ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و)
خرج (بالباقى) وهو قوله مذ كودة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعث في نحو جاعنى
رجل راكب فان) فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسامذ كورين لذلك لان (ذكر
التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو القروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجس
بالنعت (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ودر بشيئ يقصد به معنى خاص وان لم يسم منه معنى آخر
(وقال الناظم) في نظمه (الحال بوصف فضلة منتصب) مفهم في حال كذا) بزيادة كذا البيان المراد
(فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج الخبر) في نحو زيد ضاحك فانه
عمدة (ومتصّب) فصل ثان (مخرج النعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب يوم رت برجل راكب)
فانهما وان قيد بالمنعوت فليسام منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج النعت المنصوب
كرأيت رجلا راكبا فانه) أى النعت (المتأنيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

في المرفوعات وذكر اخبارها في المنصوبات وقال ابن جني
في الدمشقيات يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا أتم وبنى أيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع اعلان كان في
الحال فغير ما خوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فاطنك بفعل متصرف برفع وينصب وليست أسوا حال من
حرف التثنية واسم الإشارة (قوله وخرج بذلك الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينه وبين فضله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى
وسياق في الكلام على تعريف المصنف انه جعله للدخال فيا وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادى ذكر في التسهيل والكافية ان
الحال قد تجر بياء زائدة أى في عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيًا للمفعول وفيه
كلام ذكرناه في حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج النعت المرفوع والمجرور الخ) بهذا يدفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع
لشموله النعت لان قولك مرت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ايراد
نعت المنصوب ويحاج عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا غير ان القصد وأجاب المرادى عما أورده ابن الناظم به خارج

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالباً فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجزى بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الانحراج بقيد اللزوم لو أوردت
نعت المنصوب ويكفي في الجواب عما أوردته قيد النسب وان حمل على الجواز قد تبرر (قوله فهو لا يفهم في حال كذا بطريق الوصف وانما
أفهمه بطريق اللزوم) أي قد لا تلتزم على ذلك بالالتزام فهي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما ادل بالعقل على شيء أنه
يفهمه وانما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لانه ليس في كلامه انه يفهم
كذا قصداً (قوله فناء الدور) قال الدنوشري اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة لتمييز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعمله النصب
لانه انما يعطيه النصب بعدمعرفة كونه حالاً فاذا جعل النصب في المحذور توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعمله حتى يكون منصوباً
ولا يعطيه النصب حتى يتعمله فاذن اذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتسكك به متسكك فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم الدور
على الوجه الاول نظر قال اللغاني قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور المحال كم وهو المحال مع الدور اذا التصور المتوقف عليه الحكم
التصور بوجه ما والتصور المتوقف على المحذور هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجزى عن الحكم وان أراد
فرع تصور الناظر في هذا المحذور الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم ٣٦٧ لان المراد التعريف به من حيث انه
متصور له لا من حيث انه

به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصود وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد
بالنعت وان لم منه بيان الهيئة بالعرض (وفي هذا المحذور) الذي ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من المحذور
تصور ماهية المحذور وهي لا تصور الا بجميع أجزاء المحذور قد جعل (النصب) جزأ من المحذور انه (حكم)
من أحكام المحذور (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره (والتصور) لمساهية المحذور
(موقوف على) جميع أجزاء (المحذور) ومن جعلها النصب وهو حكم (فناء الدور) وهو توقف الشيء على ما
يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (أ) أو بمراتب كتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ)
(ج) و (أ) على (ب) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفاً على التصور
بكنه الحقيقة المتوقعة على المحذور حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف
على المحذور بل يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من المحذور معرفة المحذور بكنه حقيقة ته ليحكم عليه
والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك

فصل ١٠ للحال من حيث هي (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها لانها
ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لأنه ثابتة) دائماً والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معانيها
ولزومها الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم) كغيرها (بما ضاحكاً) ألا ترى ان الضحك
يزيل زيداً ويقارقه وثابتة وذلك قليل فيها فلذلك قال (وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل أحدها ان
تكون مؤكدة) بالضمون جلة قبلها (فحوز زيداً بولاً عطوفاً) أو لعاملها فحوز (ويوم أبعث حياً) أو لصاحبها
فحوزاً من من في الارض كلهم جميعاً فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفي في المحذور تصور بوجه آخر غير المحذور فليتأمل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف
على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشري كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من المحذور
ما ذكره من اللغاني وهو مشهور انه يكفي في الحكم على الشيء تصور بوجه ما وان الاكتفاء في بعض أجزاء المحذور بتصوير المحذور بوجه ما
لا ينافي افادة المحذور بكنهه فتأمل تعرفه ١٠ (فصل ١١) (قوله من حيث هي) دفع بما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله
ويقع في ثلاث الخ بل في مستثنين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبي أي به لان المصنف كان
من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصل للحال الانتقال لا الثبوت
والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفي الغالب فان قيل الهوج لذلك قول المصنف
وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعاً لما يدكر قبله فلنا ذلك اشارة للبعد وأيضاً من العلوم بالبدية فان المشار اليه هو الحكم الثابت
بطريق الاضالة لا المتن والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوسطه لقوله وتقع وصفاً والعادة
انه لا يقصد بقوله والمراد ان التحقق في الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر في المقام قد تبرر (قوله ثابتاً) قال اللغاني أي لازماً لوجود علاقة
بينها وبين صاحبها أو عاملاً معاً أو عادة أو مطبوعاً وان لم تكن ملازمة أي دائمة (قوله فان الابوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من
مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فمعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

ادراكه منه لوقوع النسبة
أولاً ووقوعها فتأمل (قوله
وأجيب باختلاف الجهة)
أجاب الشهاب التماسي
في حواشي الاثموني باننا
لنعلم ان النصب الذي
هو الحكم فرع تصور
المحذور فيتوقف على المحذور
لان النصب لا ينحصر في
الحال فلا يتوقف فهمه
على تصور الحال ليكون
موقوفاً على المحذور
نصب الحال يتوقف
تصوره على تصور الحال
الأن الماخوذ في التعريف
ليس نصب الحال

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية من شقادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أفصح من ضمها) أي فالضم فصيح وليس من لحن العامة
ففيه إشارة لرد ما نقله المصنف عن الجواب في شرح الشذور من أن الضم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل عاملها على تجدد صفة
لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون ما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو
الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذ كر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليكم ذ كر ارسولا (قوله من ربهم محدث) أي
قالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أي قال ان من الثانية ما يدل عاملها على تجدد صاحبها أو على تجدد صفة
تدليل قوله ففعله عماله ضابط وسيأتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التي لا تقيدنا كيداولا يدل عاملها على تجدد
صاحبها الا ضبط لها وانه يقتصر فيها على ما سمع وحيث كان المناسب للشارح ان يبقى المتن على ظاهره ثم يذ كر كلامه في شرح اللمعة ثم
ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف في الحواشي التحقيق
في قائما بالقسط انه نصب على ٣٦٨ المدح كما قالوا في قوله اذا قلت ها في نولي نبي تمايلت على هضم الكشح ربا المخلخل ان هضم

بتقدير أمدح لا حال لانها
صفة لازمة ولعل الشارح
أشار بقوله اذا أعرب
قائما حالامن فاعل شهد
للاحتراز عن هذا (قوله
وان كان مثل جازيد
وعمرور اكبلا يجوز)
اعترضه أبو حيان بان ما
ذكره من عدم جواز ذلك
ليس كما ذ كر بل هو جائز
ويحمل على أقرب مذكور
فيكون راكبا حالما يليه
(قوله على علور تنهما)
أي الملائكة وأولى العلم
بحيث قرناه تعالى من غير
فاصل (قوله فان القرآن
قديم) أي الذي هو
صاحب الحال واذا كان
قدما فلا يمكن أن يكون
متجددا حادثا فتمثيل

من مقتضياته الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها) وحديثه أو تجدد صفة
له فالاول (فخو خالق الله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجلها فيديها) يدل من
الزرافة (يدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجلها متعاقبا أطول لانه اسم
تفضيل وعامل الحال خالق وهو يدل على تجدد الخلق قال أبو البقاء وبهضم يقول يداها أطول بالرفع
فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة خالية اه ولا تبين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال
الجمسية والثاني نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا قال الكتاب قديم والانزال حادث وهو أحد ما
فسر به المحدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمعة ففعله عماله
ضابط وسياتي له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله
تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو
الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جازيد وعمرور
راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني
كانها للدلالة على علور تنهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أي مبينا فيه الحق والباطل بحيث
ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووههم
ابن الناطم) في شرح النظم (فمثل بمفصلا في الآية) المذكورة (الحال التي تجدد صاحبها)
قال في المعنى وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والنسبو
انما هو منه أي من الموضع فان الانزال يقتضي الاتصال والقديم لا يقبله انتهى وقال
الشمني الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو
صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجدد مفعوله لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
صرف الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمنع تجدد مفعوله هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى

لا
ابن الناطم سهو بل الآية امامثال المرجع السماع أو ما دل عامل الحال
على تجدد صفة صاحبها لذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغي ان يشرح به كلامه فانه لم يذ كر في المعنى ما دل فيه العامل على تجدد
صفة صاحب الحال وعلى هذا تبين أن يكون مراد الدماميني منع قول المعنى أن القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية
والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبي ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح أن يكون عامل الحال على تجدد ذات
صاحبها لا يصح أن يكون عاملها على تجدد صفة انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب
المعنى على ابن الناطم فكل كلامه صحيح لكلام ابن الناطم لا لكلام المعنى كما هو عاقبه وحاصل جوابه يرجع لامر من الاول تسليم قول
المعنى فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناطم لان المراد بدلالة العامل على ما ذ كر الدلالة الوضعية وهي لا يتناقى التخلف لعارض
وهذا ما أشار اليه بقوله ان أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لان المراده هنا العبارة والعبارة متجددة بخلاف اللحنانية وقد يكون
المصنف تبعهم لانه صار في آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثاني اقتصر اللغافي فقال قديقال لا وهن في ذلك اذا المراد بالكتاب النظم المؤلف
بالاسان العربي ولا مانع من القول بتجدد مفعوله بدليل وصحة بالانزال على ما تقر في محله نعم ان أراد ابن الناطم ان الانزال يدل على

فنجدد المثل أي خذوه وقت الأثر فالوهم ثابت لا يخاف فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقة لصاحب الحال تذكري أو تانيثا وافرادا وتثنية وجمعاً ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفاً لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعونه إلا ما علم تخالفه وهو الأعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكري والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد فاعلة أمه وجاءت هند فاعلة أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لا بد أن يكون مطابقاً للعقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك حالة على النعت كما سكتوا عن أنقسام الحال إلى حقيقة وسببية لذلك وما جاء مخالفاً لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي العود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤون خالدين إن خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الاشكال أن الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الأنواع المستند بها التي يشاؤون وهي لا تعقل وهو ضمير مقرر فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافاً لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك أن نعم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع مراعاة للعظاها وجمع جمع العقلاء لأن من الأنواع الملتذ بها الولدان والمجور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه وأنه مجاز مرسى أعطى النعم فيه حكم المنعم عليهم فصارت حكم العقلاء وأنها حال سببية والأصل خالد أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع مذكور وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه إلى تغليب المجور على غيرهم لأن المستشكل نظر إلى أن الأنواع الملتذ بها من المأكولات والمشروبات لا تنصف بتذكري ولا غيره فلا فرية لأحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومرادهم هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه لفظهم وهو لا الضمير المستتر وبعضهم قال مرادهم الجار والمجرور وقوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حال من الضمير في لهم

أو من فاعل يشاؤون وسأع
تدعيه مع كونه في
خير الموصوف للتوسع فيه
والتقدير لهم ما يشاؤون
حال كونهم كائنين فيها
على سبيل الخلود انتهى
ويجوز من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن يكون مشتقة) من المصدر (لا حامدة وذلك أيضاً غلبت لا لازم) كجاء زيد ضاحكاً فان ضاحكاً مشتق من الضحك وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه مشتقاً * غلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل أحدها أن تبدل على تشبيه نحو كرز يد اسدا وبليت الجارية قد قرأت ثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقرأ حال من الجارية وغصنا حال من فاعل ثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقرأ مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعدلة (أي شجاعاً ومضيئة ومعدلة) والمعنى فيهن

(٤٧ تصرح ل) على المبتدأ إذا المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوع خبرهم منه ومتعلق الخبر لا قها فانه حال من أحد الآخرين إلا أن يتكلف وية اللفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمداً على المبتدأ بهذا الاعتبار في هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذكور كون خالدين حال من فاعل يشاؤون المشعر بتضعية فيه مخالفة للظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه ضعفه إفادة خلود النعم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهلهم مع كون خلودهم مذكوراً في مواضع متعددة وأجيب أيضاً بأن الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله أن تبدل على تشبيه) أي ضمناً بدليل قوله أي شجاعاً إلخ لأنه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول المحقدين قوله أي شجاعاً باطل لأنه منافي للتشبيه وسياق له وللقافي عند قول المصنف لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين ونداء جمع بينهما فالقريب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيهاً بليغاً استعارة وأنه لا جمع فيه بين الطرفين لأن أصل مثل زيد أسد زبد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف الآتي يقتضي أنه استعارة تصرح بحجة بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي أن قول المصنف أي شجاعاً انما يناسب التجوز لا التشبيه اذهله يكون الأسد مثلاً مستعملاً في حقيقته وقال الدنوشي قوله أن يدل مراده أن يدل دلالة الترابية لأن الدلالة المطابقة خاصة بإداة التشبيه وتفسيره أسداً شجاعاً وقرأ بمضيئة وغصنا بمعدلة يقتضي أن يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين فيسهل انتهى وفي قوله أن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولاً واحداً (قوله ومعدلة) تفسيراً لثنت

عُضْماً وفيه نظر لأن معنى شئت انعطفت بعضها على بعض اللين أعضائها (قوله في المثل) قال الدونشري يقتضي أنه إذا شئت غسل
 فيما شبه بمعناه الأصلي ولو وقع مصطرعان معاً لا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الأقرب أن عدلي
 مفعول مطلق وأصله وقوعاً مثل وقوع عدلي غير إذا النيابة إنما تكون بين متضادين أو موصوف وصفتهم (قوله أي مصطحبين
 اصطحاب الخ) هذا لا يتأني أن الأمثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسياق أن الشارح يقابل
 قول المصنف بقوله وقيل هذه الأمثلة لأن المراد أن الحال بنفسه ليس على حذف مضاف هذا كذلك لأن الحال مصطحبين وهو ليس
 على حذف مضاف وإنما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله وآليه يرشد قوله وكر زيد الخ) أي فكلام المصنف مخالف لما يرشد إليه
 كلام الناظم (قوله لا إذا أولت المشتق الخ) أي كما فعل المصنف وسياق أن اللقاني شبهه وجوابها (قوله فيداحال من أفاعل
 والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أي يدام معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لأن المتبادر

منه أن الحال مجموع
 اللفظين وأنه هو الدال
 على المفاعلة وهو الذي
 تشهد به البديهة ثم رأيت
 بخط المصنف في حواشي
 ابن الناظم ما نصه قوله
 في شعر هذا الموضع قصدوا
 إليه فلم ينفوا عليه
 وحقيقته أن يقال يكسر
 الجود حيث هو حال
 لفظية لا معنوية وذلك
 إذا كان بعده ما ينعقد
 معه مبتدأ وخبر وسواء
 في ذلك الشعر وغيره نحو
 كفته فاه إلى في وبعه يدايد
 ووجهه أن الأصل في
 ذلك إنما هو المبتدأ والخبر
 ثم لما ضعف الابتداء
 بالمسوغ في اللفظ أعطى
 جزء الكلام الحكم
 المستحق لمجمله قصد إلى
 إصلاح اللفظ ومبادرة
 لأعراب المقصود وإظهارا

على التشبيه (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدلي غير) فعدي بالثنية حال جامدة من المصطرعان
 وغير بفتح العين المهملة الجار وحشيا كان أو أهلياً مضافاً إليه وعدلي مفعول بمصطحبين على تقدير مضاف
 (أي مصطحبين اصطحاب عدلي جارحين سقوطهما) وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف
 والتقدير مثل أسد ومثل قروم مثل غصن ومثل عدلي غير وآليه يرشد قوله في النظم هو كزيد أسداً أي
 كاسداً مثل أسد وصرح بذلك في التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه
 لأنها إذا أولت المشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يعدل على مفاعلة)
 من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيداً (يدايد) فيداحال من الفاعل والمفعول وبيديان قال سيبويه كما
 كان لك في سقياك بياناً أيضاً فيمعلق بمحذوف استئناف التبيين قاله في المعنى وفيه معنى المفاعلة (أي
 متقابلين و) زيد (كفته فاه إلى في) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول وإلى في بيان وفيه معنى
 المفاعلة (أي متشابهين) وما ذهب إليه الموضع من أن فاه منصوب على الحال لكونه واقعاً وموقع مشافها
 ومؤدياً بمعناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي أن فاه حال نائية مناب جاعل ثم
 حذف وصار العامل كفته وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال
 والأصل كفته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافهة وذهب الأخفش إلى أن الأصل
 من فيه إلى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده إلى بربانته تقدير لا يعقل لأن الإنسان لا يتكلم من في
 غيره وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمته فكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون إلى أن
 أصله طاعلاً فاه إلى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كفته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني وهذا
 المثال لا يقاس عليه لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه
 قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (أن تبدل على ترتيب كاندخلوا رجلاً) ورجلين رجلين ورجلاً رجلاً
 وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع مجزأ به مكرراً قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف
 ذهب الزجاج إلى أنه توكيد وذهب ابن جني إلى أنه ضقة للأول وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول
 لأنه لما وقع في موقع الحال جاز أن يعمل قال المرادي واختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول لأن
 مجموعهما هو الحال ونظيره في الخ برهنا حلوا مض ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على

لما يخفون لورفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ في المعنى حال في
 اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيد بك وائقال والافيقال لهم أن كان الحال المنصوب والمجرور فم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين
 وإن كان الأول فقط فبأي شيء يتعلق الظرف وتظهير هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب إلى الرفع
 لغرض إفادة الثبوت انتهى وقوله فبأي شيء يتعلق الظرف جواب أنه يتعلق بمحذوف استئناف التبيين وقال أيضاً قد تبين أن
 السمع وما يدل على التفاعل إنما الحال فيه في الحقيقة الجملة والجملة لا أشكال في وقوعها حالاً وانها لا تقول أجزاؤها مشتق
 بل المفعول جملتها كلها إن كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاز زيد يضحك أو وهو ضاحك والأفلا تاويل نحو جاز زيد والشمس طالعة
 وجاه يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تاويل (قوله قاله في المعنى) قال في التفسير في سقياك أراقتي للتوبيخ أن
 يكون التقدير في سقياك في سقياك أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من أن الظاهر من كلام المصنف أن الحال مجموع فاه

تقدير

الى في (قوله غير مؤولة بالاشتق) قال اللغاني ينافي قوله في المحدوص وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرأنا عربيا) قال اللغاني مصدر بمعنى القراءة فهي مؤولة بمقر وأعر بيا فهو مصدر والمصدر والحال يؤول بمشتق كما سيحجى (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللغاني دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثيل ملك لا بشرا فالأقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها بشرا أى تشبه به وتصوره بصورة انتهى واعلم انه وقع هنا البيضاوى ما لا يليق حيث قال أنا هاجر بل عليه السلام بصورة شاب أمر دسوى الخلق لئلا تناس بكملاؤه واعلم انه لا يبيح شهورها فتنحدر نطقها الى رجها انتهى فقوله لا يبيح الخ عبارة غير لا ثقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى أنما أمرنا بشي إذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى في التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فننفخ فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لاحقية النفخ الذى هو اجراء

٣٧١

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ومن أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم فحومضوا ككبكة ثم كبكة (أى متربين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالاشتق في سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهة فالأول (نحو قرأنا عربيا) فقرأنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشر حال من فاعل تمثل وهو المالك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أفرج حكيم أمر من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانه إذا كرت توطئة للنعبة بالاشتق أو شبهة هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المعنى فقال وانما ذكر بشر أو توطئة لانه كرسويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا طائلا لانه لم ينع اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالاشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا فلا ما ذكر من الصفة انتهى فقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سحر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا يكذا) فدا حال من الماء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عند) فحوقم ميعات به أربعين ليلة) فاربعين حال من ميعات وليكة تميز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن التبرارى (واقع فيه تفضيل) بالاضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسر حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا ومسياتى بأوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبيا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعاه) أى لصاحبها

والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتماد عن القاضي بأنه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام للحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتانس به ولا تنفر منه وتصفى لسمع البشرى وكان بصورة أمر دال الف النساء الى الاطفال ومن قرب منهم وعدم الاحتشام منهم (قوله وهو المالك) أى

ضمير المالك (قوله لا يهاد كرت توطئة للنعبة بالاشتق) قال الصفاقسى في سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجري عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل الحال قرأنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لا يوصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الا فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كدليل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينطبق وجوده فتدبر (قوله فقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه أولا من كسر الطاء حار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) إشارة الى أن الضمير في بعته عائذ على البر المفهوم من المقام وايضا حار ما قاله اللغاني ونصه الضمير في بعته أى المنصوب عائذ على الشئ المبيع كالقمح مثلا وما منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصديه تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري يعنى بعته مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمل (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم معنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدوشى أعمن أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

باعتبار طو ومن أطواره أو يكون مفضلاً على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا سر أطيّب من هذا غيباً تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال إن من هي المفعول بناء على أنها كبعض معنى وأعراباً كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أي شي من الجبال فيبوتاً حال من من أو من المندرو هذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقاني طيناً حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلفت لا من من إذا الحال قيد في عاملها والطين ليس قيداً في أسجد لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارناً أيضاً خفت إذا الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل أنه منصوب مفعولاً به على إسقاط الخافض أي خلقت من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فإنه موقوف على السماع إن هذا مما سمع (قوله وأنها لا تؤول المشتق) قال اللقاني فيه نظر إذا المفهوم أنها تؤول بتكلف إذا القيد في قوله بـ لا تكلف هو محل التخلف بين المنظوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قائماً ولا محذور في ذلك (قوله لأن اللفظ فيها الخ) قال المحفّيد

(نحو هذا حديدك خاتماً) فقام حال من حديدك وهو فرغ له فإن الخاتم فرغ من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتاً) فيبوتاً حال من الجبال والبيوت فرغ الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتاً وهو سهو فإن بيوتاً على هذا مفعول به لا حال (أو أصالة) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديد) فحديد حال من خاتمك وهو أصل له فإن الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طيناً) فطيناً حال أمام من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المحرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للخلق وهذا أحسن من جعل طيناً منصوباً بترفع الخافض فإنه موقوف على السماع في غير أن وإن وكى وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ما خذت من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفرع أو تنويع أو طور وواقع فيه تفصيل (تنبيه: أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعاً مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الأولى) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم (ويكثر الجود في سعرو في * مبدى تاول بـ لا تكلف

قال أولاً أحداها ما دل على تشبيه ولا شك أن المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لأن كل واحد من زيد وأسدا استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسدا نعم إذا أريد من أسد شجاع يكون مجازاً إلا أنه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعاً إلا أنه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت الجارية قرأ وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضاً لأن معنى قولهم بعته يدا يدا زيد مبدى أي شيأ صاحب يد بشئ صاحب يد فكل من اليمين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازاً وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلاً رجلاً

ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلعة في مواضع أخرى وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولاً تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ويقولى ثانياً أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولى في التنبيه وإلى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأولى) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي) فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويافى صفة البشر والثانية على معنى مسعر أو الثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلاً أو معنوعاً الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لأن الغالب كونها

أو ثم رجلاً أو رجلاً فإن المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة مشتقة ولكن حذفت للاختصار انتهى ورمما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعاً وقال اللقاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لأنه في الأول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها أن لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه من التشبيه الحقيقي البليغ محذوف الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله * وكر زيد أسداً أي كاسد قاتل وشبهه المصنف إن الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل بصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها أن التأويل كاف في ذلك إذا الحال حينئذ هو مماثلاً أو كائناً مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر إذ ليس في كزيد أسداً رائحة التشبيه نعم لو قيل كزيد أسداً لكان فيه رائحة وقال الشهاب القاسمي لقائل إن يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بأن يقدر مضاف فاصل كزيد أسداً مثل أسداً فالاسم مستعمل في معناه وكذا قرأ أصله مثل قبر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لأن الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوخ أو غيره فقليل فلا يرد أن اللفظ بالنعيب ياق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المعنى إن

تقديم الحال في لينة وحشا طلل لدفع ايها انه نعمت لا التسويغ كما سياتي تقبله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يشوههم الخ)
عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان منصوب كضربت الاصل المكتوف والمقطوعة
ان كان مرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومرتبت زيد الراكب ولا نهاملا زمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما
يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فخملا على المقاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله
والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحال في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا ٣٧٣ جامع وحده) ان اراد ان الحال تلك

النكرة فممنوع اذا المعرفة
المؤولة منصوبة ولا وجه
لنصبها الاعلى الحال وان
اراد ان الحال هي المعرفة
فتاويلها بالنكرة لا يخرجها
عن كونها معرفة فقد
وقعت الحال معرفة فان
الزوم فكان الظاهر ان
يقول وتكون الحال نكرة
عالم ومعرفة مؤولة بنكرة
كما قالوا تكون مشتقة
وجامدة مؤولة ثم انه
يستغنى عما ذكره من
التاويل بان وحده وعوده
مما لا يعرف بالاضافة
كغير ومثل وبان العراك
مفعول لاجله وبان الباقي
ال فيه زائدة كما باقي عن
شرح الشذور فليست
الحال بافظ المعرفة وهذا
انسب بقوله وذلك لازم
(قوله أي متركة) اوله
ابن الجباز معاركة وهو
احسن (قوله وصف
ابلا) قال المصنف في
المستوفى قال ليديصف
غير او اتنا انتهى ومثله

مشتقة وصاحبها معرفة فالترم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا ووجه غير عليه
(فان وزدت بلفظ المعرفة اولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل
وقد يحى معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك
يشير قول النظم * والحال ان عرف افظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء
وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من
معناه (أي) متوحدا او (متفردا) (قالوا) (رجع عوده على بدته) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجح
المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه (أي عاقدا) او راجعا وعلى
بدته بيان والمعنى رجح آخره على اوله قاله الجرجاني وقال أبو البقاء معناه رجح عاقدا في الحال وقال الشاطبي
معناه راجعا على طريقه (و) (قالوا) (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول
الثاني معطوف بالقاء وهو ما بلفظ المعرفة بالفيؤولان بنكرة (أي مترتين) واحد افوا حدا (و) (قالوا
(جاءوا الجاء الغفير) فالجاء حال من الواو في جاءوا وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير
بفتح الغين المعجمة وكسر القاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجاء والجماء بالجم
والمد فأنث الجم وهو الكثير ومنه قواه تعالى يحبون المال حباجا وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو
الجم الغفيرة وليكنهم أثروا الموصوف على معنى الجماعة وذكر الوصف جلا للفعيل بمعنى الفاعل على
الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) (قالوا في الابل) أرسلها
العراك (قاله العراك) بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي
متركة) قال ليديف أرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال
والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر تغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر
الدال المهملة والحاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراك أي ازدحم وصف ابلا
أوردها الماسم ذمها وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة آل وما هنا أولى ليكون التاويل في
الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها
وصف له وخبر عنه ووصف نفس الموصوف والخبر نفس الخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء
زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضاحكا) لان الضحك مصدر
وزيد ذات والمصدر يماين الذات (وقد جاءت مصادر أحوال بقله في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها
العراك) وفيهم أشدو ذات المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيدي به ان
الذي جوز تعريفها اشبهت بالمصادر المنتسبة بأفعالها كالجملة والله العجب لزيد حيث كانت مصادر

في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حيار الوحش والآن يقول أرسل حمار الوحش الآن وكان المراد
بالرسل البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة مترجمة ولم يذدها ولم ينعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على
نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لبغضها لئلا يدخل الدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الخوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا من مداخله بعضه في بعض والمعنى أنغص مثل نغص
الداخل (قوله الرابع) أن تكون نفس صاحبها في المعنى (المراد بالمعنى المعنى الخارجى) يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج
واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتامل ٣٧٤ مامعنى ذلك (قوله بغتة وور كضا وصبرا) قال اللغاني التمثيل بها الحال لا يدل على تعين

ذلك فيها بل يجوز جعلها
مفاعيل مطلقة اذ هي نوع
من عامليها فهي كرجع
القهرى وكذلك شعرا
وعلماني الامثلة يصح
جعلها تميزا انتهى وقد
أشار الشارح لذلك بل أفاد
ونقل ما جوزه اللغاني عن
الائمة وقال المصنف في
الحواشي وعندى انه ينبغي
ان يجوز ما ورد من ذلك
على المبالغة كما جاز في باب
المبتدأ زيد صوم على ذلك
أو على حذف مضاف
فما زيد ركضا في معنى
دار ركض وكان ينبغي أن
يأتي هنا الخلاف الذي
في باب التعت فلا أدري
ما الفرق والبيان سماع
وساقي للشارح حكاية
القول بانه على حذف
مضاف (قوله لان السرعة
نوع الخ) فيه تجوزا
السرعة والبطء وصفان
للجى لا نوعان منه والا
كانا كمين من الجى ومن
شئ آخر هو فصل والتويع
انما هو الحركة السريعة
فالسريعة فصل لا نوع
(قوله والمبرد يرى انه مفعول
مطلق حذف عامله لدليل)
أى وهو العامل السابق
وفيه ان العام لا يدل على
الخاص وان جعل الدليل
المصدر وردان كل مصدر
يدل على فعله فيلزم ان
يقبسه المبرد مطلقا وهو انما يقبسه في نوع الفعل وقد رد المصنف كلام المبرد في غير هذا فانظر حاشية الائمة

مثالها وكانت غير الاول وغير ماهى له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراق ثم أقيم
المصدر مقام فعلة المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا احوال
انتهى وحكى الاصمعي وحيد كوعدي رفعلى هذا يقال وحدوحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد
كما يقال ووع. ووعدة مصدران لوعد وأجاز يوقس والبعث ادبون ان تانى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو
ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان في معنى الشرط نحو عبد الله
الحسن أفضل منه المسمى فالحسن والمسمى محالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد
الله المحسن اذا لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شبه مذود
واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يختصرون
بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلا ومثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة
بقول النظم * ومصدر منكر محال يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغته حال من فاعل طلع (وجاء
ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقبلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من
مفعول قبلته (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى
مفاجأة (أى مباغتة) وقدره ابن عقيل باغت امن بغت يقال بغتة أى فجاء واليغت المفاجأة قال الشاعر
ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت
(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه
اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول
من صبراى (مصبورا أى محبوسا) ووقع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه
(و) الجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع
الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز)
قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من الجى (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من الجى
قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ليقبسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التأويل ووضع
المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل
فهو عند مفسر كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه حال أو
مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه
الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعدأما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحوأما علما فاعالم)
والاصل في هذا ان رجلا ووصف عند شخص بعلم وغیره فقال للواصف أما علما فاعالم (أى مهما يذكر
شخص في حال علم فالمد كور عالم) كأنه منكر ما ووصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير
نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرران العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن
يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صاحب العمل فيما قبلها وصاحبها ما قبله من ضمير والحال على
هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمد كور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعدأما نحوأما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما
علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالى أما مغر فبال فهو عند سيبويه
مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كايهما بعدأما مفعول مطلق وذهب الكوفيون
الى أنه مام مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما اتد كرعلمه فالذى وصفت عالم قال ابن مالك في شرح

(قوله ويجوز أن يكون شعر التميز الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التميز وروا أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أسجد لمن خافت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتميز ولم يذكره المصنف فيما اتفق عليه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر أن المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده يزيل محمول عن الفاعل والاصل زيد بمائل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وآخر ونصب تميزا * (فصل) * (قوله فالمسوخ في المثل تقديم الخبر) هذا يخالف لما قدمه في باب المبتدأ والخبر نقلا عن المعنى من أن التقديم لا مدخل له في تسوية الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس ٣٧٥ بالصقة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذوا الحال نكرة مخصوصة لجواز الصقة بعد الصقة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا والآفا الفرق الآن يقال الالتباس فيما اذا كان ذوا الحال نكرة أشد لان الحال بين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات أخرج منها الى بيان الصقة فالجمل على الرصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالجمل على الحال جمع (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تأتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسبت للمصنف أن يمثل بتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبيلا لان الفجاج صفة للسبل بدليل قوله

التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) فاسأه أيضا (بعد خبر شبهه مبتدؤه كز يلهي شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو زيلو التقدير ز يلهي زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعر حال في تقدير الصقة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجاهل المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعر التميز المماثل في مثل المحذوفة وهي العامة فيه قاله الخصاص في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضع في المعنى (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلمنا حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما أو أدبا يمتثل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما أو أدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما أو أدبا انتهى قال في الارتشاف يمتثل عندى أن يكون تميزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تميز ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاختصاص انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاعل كذا جاعل كذا وكذا باقيا وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابته في ثلاث مسائل بعد ما وبعد خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

* (فصل) * وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معروفة لان الحكم على الجهول لا يقيدها لبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة مسوخ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسارجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشاطل) وتماهه عند الاعلم يلوح كانه حال وروى لمية موحشاطل قديم * عفا كل أسحجم مستديم بقا لبا في المثال حال من رجل وموحش في البيت حال من طلل وسوخ مجيء الى من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصقة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما وافقه وعلى هذا فالمسوخ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعمله ان الحال خبر فعلاها

تعالى لتسبلا ومنها سبلا فحافظ حقها ان تكون تابعة فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فن جواز جعل الحال من النكرة والناسب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوي لاها انما تكون قيدا لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يجعل منع مجيء الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدأ معرفة وانه لا يمتنع مجيء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس يلزم عند سيبويه وقد ذكر

المه نف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلقه واستشهد
 لسيدي به بما مور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعة انه يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جني الخ) ما قاله ابن جني
 أي اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى أن البيت من تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جني التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف على ضمير
 الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما بوصف) ان قلت فلم قال في الكشف ان جملة ليس له ولد ليست
 حالا من أمر ومع ان بعده هلك قلت لام مفسرة لاصفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل
 ان فرض الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شيء للاخت أو اختين فليس للاخت
 النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد وهم في ذلك الزمخشري والامام والآية أيضا
 مقيدة بان لا يكون للبيت أيضا ٣٧٦ وبيان تكون الاخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا جوز في الكشف ان يكون واحد

الامور وان يكون ضد
 انتهى (قوله مع قوله ما
 انه لا يأتي) أي فهذا وجه
 قول المصنف وليس منه زاد
 اللقائي ولان الحال وصف
 وأمر اجامدا قال الان هذا
 قد يمنع بان الاسم اذا وصف
 كان المشتق انتهى أي
 والاسم هنا وصف بقوله من
 عندنا (قوله وذلك مقتود
 هنا) ممنوع لانه كبعضه
 في صحة حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه
 اجهة يفرق أمر لان النكرة
 في الأبيات قد تم ولان كل
 معني الامر لا يتاحسب
 ما تصاف اليه (قوله فاعله
 من التخصيص بالاضافة)
 أي فهو حال من المضاف
 وهو كل لانه الذي يتخصص
 بالاضافة لا من أمر الذي

لاظهر الاسمين أولى من جعلها لا غرضها قلنا نعم لو تساوى ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن
 خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لضمير فيه عند سيدي به والفرء الا اذا كان ظرفا ولا ضمير فيه اذا تقدم
 ولهذا لا توكيد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في * عليك ورجة الله
 السلام * ان العطف على الضمير في الظرف والظلل بفتح الطاء المهمة واللام الاولى ما شخص من آثار
 الديار والموحش هو القفر الذي لا أيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة
 تغشي بها أحجار السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا ما بوصف كقراءة بعضهم)
 وهو ابراهيم بن أبي عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فصدقوا حال من كتاب لتخصيصه
 بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه مجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور
 الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدا (وقول الشاعر
 نجيت يا رب نوحا واستحيثله * في فلك ماخر في اليم مشحونا)
 فشحونا حال من فلك لوضعه بما خروجه من أن يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالحاء المعجمة
 الذي يشق الماشقا واليم بفتح الياء المنة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء
 المهمة المملوء (وليس منه أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمر اخلافا
 للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم فانهم ما أمر بأمر المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة
 لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض
 المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا في الحال وذلك مقتود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
 من التخصيص بالاضافة وفي نصب أمر أوجه أحدها انه على الاختصاص اثنائي على المفعول له الثالث
 على المصدر من معني يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الاعل في أنزلنا أي أمرين أو من ضمير
 المفعول وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) خصوصا

هو المضاف اليه وان أوهم صنيع الشارح خلافة لانه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة
 سيد كرم من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح فن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله
 تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا ه وهو ظاهر في جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعينه (قوله وفي نصب أمر
 أوجه) أي غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما
 باقي في باب به بل المراد انه منصوب باخص محذوف ونحوه قال في الكشف أي أعني بذلك أمر كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه ويقويه
 قراءة زيد بن علي أمراه ومر عن المصنف في الكلام على قائم بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على
 الحال من كل الخ) جعل الحالية وجهها واحد الغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون
 القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وأنخر قال انه من الفاعل وهكذا
 (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشري فيه وقفقة من جهة المعنى اه أي لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

(قوله غيره مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من اقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدأ فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصصا بعطف) أي مخصص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو عطفتها على المعروفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضدها ان لا يكتفى اليه والتوكيد فلا يضح ان يقال للعاطف مؤ كدوا أيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٢٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رآه

سيدنا سعيد فراه سيدنا
جدة نعت بها ولا يجوز
اقتراحها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف
ولها كتاب معلوم فانها
جدة تصلح في موضعها
الحال لانها بعد متني
والمتني صالح لان يجعل
صاحب حال بها هو
صالح لان يجعل مبتدا
قال فحجم الدين سعيد في
شرح الكافية أقول على
الوجه الاول ان جار الله
العلامة عرف باللغة مع
انه لا يلزم من عدم
العرفان بالمعول عليه
عدمه قلت قوله أعرف
باللغة مجرد دعوى مع انها
لوسلمت لم تصلح لردان

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام (أو) مخصصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجيبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لا اختصاصا به بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصصا بعطف نحو هو لاء أناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) بخمسة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقا بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتأنيده صاحب البديع وابن هشام الخضر أوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جمة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو واو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا (أو هي) نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبعي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن العجاجة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم (لا يرتكن أحد الى الاكجام * يوم الوغى متخوفا كالجرام)

فتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاكجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجمجمة النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والاكجام بكسر الهمزة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك (يا صاح هل حم عيش بأقيا فترى) * لنفسك العذر في ابعادها الاملا فبأقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام هل وصاح مخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قتلوا لبعاد بكسر الهمزة مصدر ابعدا لامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

(٤٨ تصريح ل) هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وإنما وجه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة عن ادعى عدم العرقان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشيشين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لهما التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها للجمع المناسب للتلاصق لانها لا تنافي بين عطفها على الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكيد الثاني وان اتقى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قامت سياقي قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذي يأتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة الا اذا لا يجوز التقرير في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليه وان جاز اعتبارها لانه لا يمنع ان يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يستغنون قال أبو البقاء جمة ينتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعى اذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمسوخ اما تقدم النهي واما التقييد بالمعمول ولا يمنع الوصف لان نعت قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فخائر لانه قد كمل وقد رآه أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو

تخص لأن الأجل لا يتعلق بالذات وقد رد المصنف على أي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه أن هناك مسوغا للحال وهو المسوغ للابتداء بالنسبة وذكر ذلك الأخبار عنها بطرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لأن التخصيص بالحكم إنما يكفي فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لأنه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكفي به الاعتدال الحاجة إليه على أنه لا مانع من تعدد المسوغ * (فصل) * (قوله أن يتأخر) هو الأرجح فالاصل في هذا الأصل هو التأخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخرها عن صاحبها عند المغاربة إذا كانت جملة مفعولة بالواو ورعاية لاصل الواو الذي هو العطف كذا نقله القنري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدمايني وإن ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر أنه تحريف وكلام ابن أصبغ إنما هو في تقديمها على عاملها ما على الصاحب فلم يذ كر في جوازه خلافا وأوجبوا في الخبر إذا تعدد نحو الرمان حلوحامض ٣٧٨ تأخيرها وقياسه أن الحال كذلك (قوله وما ترسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين الخ)

من قصر الموصوف على الصفة قصر الإضافي أي المقصودين على التبشير والانداز لا يتجاوزونه إلى ما اقترح الكفار عليه من الأمور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمقصود يجب تأخيرهم بين علة ذلك كانه أحالة على ما سبق في باب المبتدأ من أن تقديمه يؤدي إلى انعكاس المعنى المراد ولذا قال إنه يجب فيه خلاف الكسائي إذ المعنى المراد مع الظاهر وعمله بعضهم بأنه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلمه لا تظهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كررت بهند جالسة) إنما لم يثل بذي

ولم ينكر غالباً ذوالحال أن لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد في أو مضاهيه (وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بالفتح الجمع حال من مائة وليس تميزا خلافاً لابي العباس لأن تميز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً وهو من أمثلة سيبويه والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة وليست المائة بمهمة الموصوف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً (وصلى وزاها رجاء قياماً) رواه مالك في الموطأ فقيماً حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لأننا نقول لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً بالمعنى وإذا ثبت محيى الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أولاً ذهب سيبويه إلى الجواز والتحليل ويوتس إلى المنع * (فصل وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كمال الخبر من المبتدأ ثلاث حالات (أحدها) وهي أن الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وإن تقدم عليه (فاعلاً كان أو مفعولاً) كجاء زيد ضاحكاً وضربت اللص مكتوفاً قلت في ضاحكاً ومكتوفاً أن تقدمهما على المرفوع (في الأول وهو زيد) و (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكاً زيد وضربت مكتوفاً اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقاً وقيل إن تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً ثم قيل عنهم مطلقاً وقيل إن لم تكن فعلاً لحالة (الثانية) أن تتأخر عنه وجوباً وذلك كان تكون محصورة نحو وما ترسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين فبشرين ومنذرين حالاً من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيرها ويمكن أن يجي فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع (أو) يكون صاحبها مجروراً بالماجرى غير زائد كررت بهند جالسة) فجالسة حال من هذا ولا يجوز تقديمها على القول مرتب جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وروى علواً مع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه

بواسطة
الحال مذكر انحرورت راكباً يزيد لا احتمال أن يكون من الفاعل (قوله بأن تعلق العامل الخ) وبأن الحال لا يتقدم صاحبها ولا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عمل به الشارح لأن الزائد غير معدل كن قد يرد على تعليل الشارح أن تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالتبوع وقد تعدى إليها من غير الوساطة التي تعدى إليها المتبوع إذا كان المتبوع مجروراً كررت يزيد العاقل أو نفسه أو وعر ووهكذا ويجب بالترام أن حقه أن يتعدى إلى التوابع بتلك الوساطة وإن لزوم تأخيرها أيضاً عوضاً لأن التوابع لا تقدم على متبوعها وإذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الأشعر في أنظر مرتب يزيد الكريم فإن العامل في النعت العامل في المنعوت إلا أن يقال النعت والمنعوت كالشيء الواحد لأن القصيد بالنعت تتم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالوساطة انتهى وعمل بعضهم المنع بأن الباع من حروف الصفات تعلق بالحديث وكان الحديث مطلقاً فقيده فصار مخصوصاً بغيره لا مطلقاً وصاحبه من صلات هتد وقيد لها فقد اجتمع صفتان أحدهما الباء المقيدة للضرورة والآخرى الحال المقيدة لها في مثل ذلك

لا يجوز ان تلي صفة أحدهما غير موصوفها بل تلي كل صفة موصوفها كررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلي صفة الموصوف
 الثاني صاحبها وتلي صفة الأول صفة الثاني ولا يجوز ان تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول (قوله لا يتعدى
 بحرف واحد الخ) أي لانه يلزم تعلق حرف جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كررت بر يد بعمر وأما الاختلاف المعنى
 فيجوز تعدى الفعل بهما كررت بر يد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا لجواز
 مع كون المعنى واحدا لان الثاني انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول والأول يتعلق به في حال الإطلاق (قوله وخالف في هذه الأخيرة
 الفارسي الخ) ان قلت يؤثر المخالفان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك فحوروت اليوم هنيئاً فينبغي ان يجوز ذلك في
 الحال فالجواب ان الظرف مقدر في وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيرة والحال هي هندو الشبه الذي بينهما انما هو في المعنى لا في اللفظ
 والمثبه بالشي لا يكون كالمثبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان الجرور مفعول به في المعنى فلا
 يمنع تقديم حاله عليه كما لا يمنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى و جاؤا على قيصه بدم كذب فان قوله على
 قيصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قيصه كما افاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد اليه وأما قول الزمخشري
 كالحق في انه في محل نصب

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين
 فجاءوا عوضا عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم ويسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن مالك كون
 وبعض الكوفيين (فجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناطم) في النظم ولا آمنه فقد ورد وقال في
 شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصح (قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس
 فكافة حال من الجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه الجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر
 تسليت طرا عنكم بعد بينكم) * بذكر اكم حتى كأنكم عندي

على الظرف كأنه قيل
 و جاؤا فوق قيصه بدم
 كذب كما تقول جاء على
 جماله باجسا وانه ليس
 بحال لان حال الجرور ولا
 يتقدم ففيه ان المعنى لا
 يساعد على نصبه على
 الظرف بمعنى لان العامل
 فيه اذ ذاك جاؤا وليس
 القوي طرفا بل يستحيل
 أن يكون طرفا لهم (قوله
 وما أرسلناك الا كافة
 للناس) القصر اضافي لانه
 الرد على من زعم ان الرسالة
 للعرب خاصة فلا يلزم
 قصر الرسالة على الناس

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه الجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت)
 نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوف ممدولا عليها بعدكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال
 من الكاف) في أرسلناك (و) ان (التاء للبالغة لا للتانيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان المحاق التاء
 للبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا في أبنية المبالغة كعلامه وكافة بخلاف ذلك فان حال على
 رواه فهو جل على شاذة له الموضع عنه في الجواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رساله كافة مصادم
 لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها
 معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و)
 يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالي (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
 (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور
 بالاليس ممتنع عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

وعدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة
 فيمنها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما
 أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت البناء على تقديم الحال على صاحبها الجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه
 بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجعوا باوهدا من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من
 عنكم) قال الدوشري فيهم مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان المحاق الخ) رده
 بهذا فيه تسكاه المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه منقضاء (قوله ان كافة لا
 تستعمل الا حالا) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس
 بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للبالغة (قوله ويدفع
 الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بقدر أن ذكر هذا على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة
 وكل في محله ومنع اللغائي كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لمحصل

والكسائي والفرام وابن التباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتران بالابدال على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفضل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المحرور بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما محرور وبحرف نحو مرت مسرعين يزيد وعمر وأو كان الحال فعلا نحو مرت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحتز بقوله أو لا يحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المحرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاء في را كبا من أحد وما رأيت را كبا من أحد (واما) محرورا (بإضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لتلازم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لأن الاضافة فيه في نسبة الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يحز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضع ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (واتما عجبني الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه لهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الماعوا الميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فيتأهل من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة) ابراهيم خنيفا (خنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى انه لو قيل وترعنا ما فيهم من غل ويأكل أخا، واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كان يكون مصدرا أو وصفا فالاول (فحواليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه فجميع مرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقت منفردا) فنفر دا حال من الكاف المضاف اليها انطلاقت وانطلاقت مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا ملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على الخبر عنه والى ذلك الإشارة بقول الناطم

ولا تجز حالا من المضاف * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءا له أضيفا * أو مثل جزؤه فلا تحيفا

وانما اشتروا واحده هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفا فانه موقوف لان الحال وصاحبها معمولا لشيء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزؤه فلهذا اتصال الجزء بكاه أو بما نزل منزلته صار المضاف كاه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلاما هند جالسا أو نحو ذلك لم يحز قال ابن مالك بالاختلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره ان المحرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا أو كجزؤه أو لم يكن لما تقر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون الثاني يعرف بالتأمل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم الموصول فيه حصول الالتباس (قوله) وفصل الكوفيون فاجازوا (الخ) قال الدوشري ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله) كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول (أي غير المحرورين بحرف زائد فلا يراد ان ههنا تقديم على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لان ما ههنا في المحرورين بحرف زائد (قوله) وأما باضافة) كان وجه المنع ان الحال انما يتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله في البعض الحقيقي) أي الذي يصح مجيء الحال منه (قوله) لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم إنما ثبت الاتحاد كما (قوله كما إذا كان) قال اللغاني إشارة إلى نحو تقديم الحال في جاء
 واكبار جل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم المحصر فيها مثل به لأن مثله ما ذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير
 ما لا يسمها نحو جاء زائر اهتدأ نحوها * (فصل) * (قوله وهي الأصل) الحكم بالأصل على جواز التقديم والتأخير بالإضافة إلى
 وجوب أحدهما فلا ينافي أن الأصل التأخير بالإضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللغاني المحصر
 منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من اخترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدرى

ثم لا بد من تقييد الفعل
 المتصرف بما لم يتعرض له
 مانع أخذ ما سياتي اه
 مع أنه صار وهل يدخل
 فيه كان الناقصة فيه مانع
 فلا تغفل (قوله أو يكون
 ماضيا) أي بخلاف ما لم
 يسمع له ماض أو لم يحى له
 أمر فلا يتقدم الحال عليه
 وحينئذ كان من حقيق
 الشارح أن يقول بعدمثال
 المصنف ومجي زيدا كبا
 الآن ومجي را كبا يعلم
 تصرف جاء ثم يذكر محترزه
 من الجامد فيقول بخلاف
 دع زيدا كبا (قوله في
 تضمن معنى الفعل
 وحروفه الخ) من هنا صح
 دخول الصفة المشبهة
 ودخولها هو المناسب
 لما يأتي من تقديمها وهذا
 يحملين طليق ومن عدم

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم اخوانا فيحتمل أن يكون منصوبا
 على المدح وخفي فيحتمل أن يكون حالا من الملة وذ كر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه
 بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما إذا
 كان صاحبها محصورا) فيه (فخو ما جاء را كبا الازيد) وفيه البحث السابق
 * (فصل) * ولا حال مع عاملها ثلاث حالات أيضا أحدها وهي الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه (كجاء
 زيدا كبا) (وأن تتقدم عليه) كرا كبا جاء زيد (وأنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا)
 وتصرفه يكون بثقله في الأزمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضي (كجاء
 زيدا كبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا (أن) (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في
 تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته القرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وشو في ذلك
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه
 (فلان في را كبا) في جاء زيدا كبا في المثال الأول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني
 (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول را كبا جاء زيد مسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق
 هذا مذهب البصر بين الالجرمي فانه لا يجوز تقديم الحال على عاملها والالاخفش فانه لا يجوز تقديمها
 على الفعل في نحو را كبا زيدا جاء بعدهما عن العامل وردجه ورا البصريين على الجرمي والالاخفش بالسماع
 في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم
 على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم
 يدع الداعي إلى شيء نكروا خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من العربيين ويحاج بان الأصل
 عدم المحذف (وقالت العرب شئ ثوب الحبة) فشي جمع شتيت حال من الحبة وهو اسم ظاهر وتقدمت
 فيه على عاملها والحبة جمع حالب وثوب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع إلى البون) وفيه رد على
 الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن ثعلبا توار في هذه المسئلة وأنه انقطع
 بقولهم شئ ثوب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر)
 وهو يزيد بن مفرغ الجعري يخاطب بقلته

هدس ما ليعاد عليك اماره * (أمنت وهذا تحملين طليق

تحمليين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة
 مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الاستيلاء ونحوه فكيف جاز تقديمه
 وكونه غير سبي * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيمافيهامن
 معنى الفعل كما صرح به الموضع في بابها واستقدنا من مثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو را كبا زيدا جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بقا من قوله
 لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفصل فيجوز عنده زيدا كبا جاء على أن را كبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين أن
 يكون الفاصل أجنبيا أولا يصح الرده عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب
 الخ) هذا يراد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلا يذهب على مذهبهم أولا كما يذهب على مذهب الجرمي والالاخفش
 (قوله وحكي أن ثعلبا الخ) أي فثعلب كان يرى رأي الجرمي

(قوله كيف جاز يد) قال الدنوشي ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يردان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفقرا الخ) أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أن وم-تي وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقراء أنها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تفقروا لمخصوص الاستقراء فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال المحفد بقى عليه أن بعد الحال التي هي جملة مصدرية بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئت فانه لا يقال وإنما تتقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح

ومنع القراء بعض المغاربة بتقديم الجملة الحالية المصدرية بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاز يد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي السكوفيين لأنهم يقولون بأن هذا اسم موصول وتحملين صلتها وعائده محذوف والتقدير والذي تحمليه مطلق كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والحال أن ينصب بفعل صرفا * أوصفة أشبهت المصرفا

فإن تقديم الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما إذا كان لها مصدر الكلام نحو كيف جاز يد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف شبه باسم المكان كما كان سواك كذلك ويعزى إلى سبويه والثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى إلى الأخفش وعلى القولين يستقيم بهما عن الاحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاز يد وعلى الثاني على أي حال جاز يد وعلى القول بالظرفية لا تفقروا إلى الاستقراء بخلاف أن متى قاله أجد بن الجبار في النهاية الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا حامدا نحو ما أحسنه مقبلا) مقبلا حال من الماهو هي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا ينصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجني اعتكاف أخوك صائغا) فصائغا حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدريان والفعل وهو معمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو تزلزلا مسرعا) فسرعا حال من فاعل تزلزلا المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فإن قلت العامل في الحامل وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهذا قد اختلف فإن العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها المستداه قلت العامل في الحال حقيقة أتمها هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها خاوية والضمير المحرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد ونذهب التسهيل إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره انظر إليها خاوية (و) حرف التثنية نحو (قوله) وهو امرؤ القيس (كان قلوب الطير طبيا وباسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي)

بعد الكلام على وهذا تحمليين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال المحفد في الكلام على الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاستناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخر لأنه فعل منصرف لم يعرض له مانع اه وفيه ان المصنف قال انها واجبة التأخير وعاله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم إلى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشي فائدة قال بعضهم جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال الأعصى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدر) بالفعل وحرف مصدري قال الاشموني فإن كان

المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فإن تزلزلا كذلك وقد لا يكون كذلك فحوصه وموهو هذا يدخل فيما ذكر وقد أشار المحفد لذلك (قوله فإن قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشي السؤال وجوابه مردودان لأن اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التثنية) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في همة أشباه ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المعنى بأن حرف التثنية مع حذفه عمل في حالين في قوله

مذهبهم بغير النون ولها أسماء أخرى في ذلك ويقال في الواحدة بغيرها وكان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمرة بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اصمار كان قوله * ووذو الرمة ذال الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاصمار اذا كان أو اذا كان وقال الخضر اوى التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا كان (قوله المضمرة ان في كان) أي أولا وثانيا اذا التقدير هذا اذا كان بسرا أطيب منه اذا كان أو اذا كان رطبيا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناطم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعال في اذا واد افيكون ما وقع فيه يغني السير في شديدا بمسافر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ لاخبار عنه بالخبر والمختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي يتعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسر أو رطبيا خبر ان كان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما تعدد الحال الخ) قال في الارشاف ولا ينتصب الحال مع أفعال التفضيل المختلف في الذات مختلف في الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقي الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متعدي

الذات مختلف في الحال نحو زيد قائما أخطب منه فاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لا أحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسرا أطيب منه عنب فبسر خبرا مبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدأ وعنبت خبره وهو الاختيار فوقع المبتدأ في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدا وعنبت المبتدأ انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا بسرا أطيب منه عنبت لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدوشري ويصير ذلك جملتين احدهما هذا بسرا والثانية أطيب منه

من نفسه في حال كونه رطبيا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب عن ناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبيا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بحبان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوايه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والراجح وابن السراج والسيرافي والفارسي في حليباته ان الناصب كان محذوفة تامة فلهذا اذا وان قلت ذلك وهو يلج فاما قدر اذا أو هو مفعول المقدر اذا والصاحبان المضمرة ان في كان لا المضمرة في أطيب والخبر ورد عن وقدم الظرف على أطيب لا تساعدهم في الظروف ولهذا جازا كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجوز زيد جالس في الدار عند الجمهور وحكي أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسمى بمغا أمر فتين وانما تعدد الحال مع أفعال اذا كانتا فاضلتين فان كان القاضل واحدا رفعا نحو هذا بسرا أطيب منه عنبت قاله الموضع في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) ففردا حال من الضمير المستتر في أنفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه أو اسم الإشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين في المثالين على أفعال كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقابين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتمسان قيل اجعل احدهما تابليا لأفعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل أفعل من من ويجرورها وهما كالماضول والعلقان قيل قد فصل بين الطرفين وعدليه والتميز قلنا ذلك فصل جائز وهذا أفضل واجب في نوع خاص ان لم يجوز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناطم بقوله ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز ليهن (ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حرفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا وخبرا بهما) متأخرين عن الخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به كقوله

عنبت والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنبت ما فيه من معنى العموم مثل ثمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا يقال ان أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عملها في منه والخبر عنبت والجملة صفة لقوله بسرا انتهى كلام الدوشري ولو وقف على كلام الارشاف لم يحتج لهذا قول الارشاف ولو اشترك المختلفان أي اذا كانا كالا لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلتين منافي لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قامت هلا جعلا تميزا قامت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضي كما نقله اللغاني بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتعدت الإشارة بالبسرية فيوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البسرية انتهى وقوله لم يندت الإشارة أي ردها التنبية وسيأتي في الشارح ردها بالمثل الا في على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التنبية على ما مر عن المعنى في قوله ونحن ضعايلك أنتم ملوكا فلا تفعل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

تقدمها على عاملها ونحو ج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو فاقض في الدار ٣٨٥ أجاز الانخس في قولهم فداء لك أي

وأني أن يكون فداء محالا
والعامل فيه لك (قوله
لصاحبهما) قال اللغوي فيه
نظر إذا المعنى حينئذ وقالوا
الذي استقر في بطون
الانعام حال كونه خالصا هو
لذكورنا ومعلوم أنه لم
يستقر في البطون حالة
الخلاص أي لذكورهم
بل إنما خلاص لذكورهم
بزعهم هذا القول والجعل
منهم (قوله وان السموات
عطف) لا يتعين هذا بل
يجوز عطفها على الأرض
على أنها مؤخر من تقديم
والاصل والأرض جميعا
والسموات مقبوضة
* (فصل) * (قوله
ولشبهه الحال بالخبر)
لشبهه المذكور لا يقع
اسم الزمان حالا وصاحبه
اسم ذات كما لا يقع خبرا
قاله الدماميني في الكلام
على أقسام الحال
من الباب الرابع (قوله
جازان يتعدد) أراد
بالجواز عدم الامتناع
فيصدق بالواجب قال
الرضي تكرر الحال بعدما
واجب لو حوب تكرر ما
فحو اضرب زيدا اما قائما
واما قاعدا وكذلك بعد لا
لأنها تكرر في الأغلب
فحو جازيلا را كبا ولا
ماشيا (قوله ويحتمل

يتأخذ عوف وهو بادي ذلة * لديكم) فلم يعدم ولا ولا نصرا
فوسط الحال وهو بادي ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم
بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنقل إلى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والجور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدم ما عن الخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالساً زيد جاز
التوسط بلا خلاف لأن الحال تقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف
المتقدم جاز في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة
بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا)
ينصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما الموصولة والخبر به وهو لذكورنا والاصل والله
أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقع على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنقل إلى
الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه)
ينصب مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السموات والخبر به وهو بيمينه والاصل والله
أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنقل إلى الجار والمجرور وفي هذه الأدلة دلالة على
جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الانخس) وسبقه إلى ذلك القراء
(وتبعه الناطم) في التسهيل وشرحه وأشار إليه في النظم بقوله ونذر * نحو سعيد مستقر في هجر *
(والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الأولى
(ومطويات) في الثانية (معمولان لصاحبهما) وهي في بطون (ولقبضته) خالصة معمولة للجار والمجرور
قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على أنها حال من الضمير
المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه
للبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظراً لأن ماء البالغة في غير أبنية البالغة
والصدر لا تأتي على وزن فاعلة موقوفة على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف
على ضمير مستتر في قبضته) لتأويلها بالمشقة (لأنها بمعنى مقبوضته) والمصدر إذا كان بمعنى المشتق
يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ ويمنه) خبره كما قال الانخس بل بيمينه (معمول الحال)
لتعلقها بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبهه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقيد (جازان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر
والنعت وإلى ذلك أشار الناطم بقوله والحال قد يحى ذات تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد
(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا)
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيادة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا
أي ما شيا غير متعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة على ورجلان بسكون الجيم وفي
آخرة نون وقد صحفه بعض الأعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة إلى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا
حالا من ضمير المتكلم في رجلاي فبمعناه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد
المرجاني فإنه قال فيه وقد صحف جماعة رجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (فحو
ان الله يبشر بكلمة من الله وسيدا وحضورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح (والثاني) وهو ان يتعدد لمفرد وفيه تفصيل في نظر في الحال المتعدد (ان اتحاد لفظه ومعناه

(٤٩ نصريح ل) ان يكونا حالين) قال الدونوري هذا مردود عند التأمل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان
حافيا فيتعين التوجيه الاول تأمل انتهى وفيه نظر اذا ما منع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله ثنى أوجع) قال الدوشري ظاهرة ان ذلك واجب والذي في الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معافان كأنهما متفقين فلاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التقريبي نحو لقيت زيدا راكبا وكبارا وقال أيضا وان كانا مختلفين فان كان هتاك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيما كان نحو لقيت هندام صعدا منحدرة وان لم يكن فلاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا صعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا صعدا منحدرا والمصعد زيدا وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وتقدمت حال المفعول اذا قل من ان يكون أحدا للحالين بجانب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المعنى ويجب كون الاولى أى في المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقريبا للفصل كما زعمه البدر الدمايني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المعنى يفيد ان ترتيبهما هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثاني الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقريبا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفي شرح التسهيل للدمايني وههنا بحث وهو ان مسألة الجمع مثله أى والثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذا الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر في الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قال ابن الناطم في يدك يدخيرها البيت وأيضا الجمع والثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هتاك ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذي ادعاه انه ليس من التعدد

(ثنى أوجع) فالثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤنسة بمعنى دائبين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث وأصل الدوب مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بام مفسسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخر او مسخرة ومسخرة ومسخرة فلما اتفقت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقية مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (الثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحدا للحالين بصاحبه ولا يعدل عنه القرينة * فان قلت فبالعلماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور المرفوعة والثاني لثاني وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحدا للحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من الماء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى) فزدت وعادسلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من الماء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فعادسلوانا (وقد تاتي) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثاني لثاني (ان أمن اللبس كقوله) وهو امر والقيس

ان الله يشرك الخ لكن سياقي في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو وما يتخالفه وتحرير هذا المبحث في حاشية (خرجت) الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد ان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين من تخالف الا اصطلاحين ولعل في الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمايني في شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثاني لثاني قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وببحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الجملة من مرجع وهو ما ذكرناه فقديان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتأخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وببحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد باني الخ لانه صريح في ان الاول أعم من ان يكون ثم ليس أولا وبديل على هذا جعله عهدت سعاد شاهد المسئلة (قوله وعادسلوانا هواها) قال الدوشري عادم أخوات كان الناقصة والسوانا تسيان الشيء وتركه وفي القاموس سلاسلوانا وسلاوانا وفي الصحاح والسوانة بالضم خزة كانوا يقولون اذا صيب عليها ماء المطر فشر به العاشق سلا قال شربت على سلاوانة ماء قرينة * فلا وحيد العيش يامى ما أسلوا واسم ذلك الماء السوانا قال ذلك جميعا الدمايني (قوله والمعنى اني الخ)

فيه رد على المعنى حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أي أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لأن نسرا حال من الضمير في أطيب ورطبها حال من الضمير في منه فلم تعدد الحال لمفرد بل تعدد وان كان واحدا في المعنى فلم يسلموا الجواز الذي وقع التنازع فيه فتدبر * (فصل) * (قوله ردوه إلى المبيضة) قال الزرقاني أي ٣٨٧ فيؤول العامل بأوجدنا مثلاً قالوا لأنه لا بد من تحديد فائدة

عند ذكر الحال انتهى أي في وأرسلناك للناس رسولا عما كانت الحال قاكيسدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليجتاجوا إلى تأويلها وفي الارتشاف ما يقيدان تأويلهم أنهم يجعلون المنصوب قيسدا استغناء للمعنى عما قبله منصوبا على القطع (قوله لأن التيسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمي هذا بناء على أن التيسم والضحك بمعنى أما بناء على أن التيسم لاخذ في أوائل الضحك فهي مؤسسة انتهى وفي كون ما قاله الشارح بناء على أنهم بمعنى نظر لأن الشارح جعل التيسم نوعاً من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدكتورى ومثل فتيسم ضاحكاً لا تعشوا في الأرض مفسد ينال فساداً وفسوداً كما يقال في ضده صالح يصلح صلاحاً وصالحاً

(خرجت بها أمشي تجروراً) * على أثر بناذيل مرطاً مرحل في حاله أمشي حال من التاء في خرجت وجهه تجر حال من الماء المجرودة بالياء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً وحال كونها جارية على أثرى قدمي وقدمها ذيل مرطها التخفيف الأثر عن القافة قصد الاستمرار والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خراوصوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي وجاعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحداً فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة (فقدروا نحو قوله طائفاً في البيت) (صفة) لرحلان (أو حالاً من ضمير رحلان) فيكون حالاً متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتخذ صاحب الحال (فجوهذا بسر أطيب منه رطباً) وتقدم الكلام فيه

* (فصل) * الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا على شيخاً ومقدرة وهي المستقبلية نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً * (فصل) * الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبيضة أيضاً لأنها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكباً) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكباً (وقدمت) أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه إلى المبيضة والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها (أما) مؤكدة (لعاملها القضاومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا القضاومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله

أصغ مصيخاً لمن أبدى نصيحته) * والزم توقي خلطاً بالجدب اللعب فصيخاً حال من فاعل أصغ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها القضاومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكداً للحدث المستفاد من الفعل وأصغ بالصا والمهملة والحاء المعجمة من الأصغ وهو الأصغ والاستماع والمعنى أصغ حال كونك مصيخاً لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجدي بالزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتيسم ضاحكاً) فضا حكا حال من فاعل تيسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التيسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولي مدبراً) فان الأدبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بهاتدا كداه (وأما) مؤكدة (لصاحبها) فحولاً آمن من في الأرض كلهم جميعاً) فجميعاً حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لأن جميعاً بدل على الإحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضع قال في المعنى وغيره وأهمل التحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (وأما) مؤكدة (للمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها الما لبيان يقين كوزيد معلوماً ونفروكا نأفلان بطلاً أو تعظيم كوفلان جليلاً ماهاياً أو تحقير كوفلان مأخوذاً مقهوراً أو تصاغر كناعبدك فقير اليك أو وعيد كنافلان متعذراً مثلك أو معنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفاً)

وكان الأصل في مصدرهما الصلوح والفسود لأنه قياس فعل اللازم مثل قعد قعوداً مرزوقاً (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقاني إن قلت هل يتناول هذا الضابط نحو قولك يبيتونهم طاوية قلت لا لأن المبتدأ في معنى المشتق إذ تلك في معنى المشار إليه فعناء أشير إلى يبيتونهم في حالة كونها طاوية (قوله المضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه أن هذه هي الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول على ما مر في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفاً)

مضمونه ثبوت الابوة زيد و يلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لاها مؤكدة) ولاهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحذر (قوله المحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعووض (قوله تقديره أحق الحق) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والمحذوف يكون الاب عطوفا مستقادم من قولنا زيد أبوك فالمستقادم من عطوفا مستقادم فلهذا كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أي أثبتته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذا لا ثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وان كان انا قد رأى حق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بمسمى) هذا لا يظهر في كل مثال وانما يظهر اذا كان ٣٨٨ الخبر علما كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيدا معروفا وكذلك قول ابن

قوله ابن الناطم في شرح النظم زاد أبوه في التسهيل جودا محضا احتراز من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الابعث شق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضع في هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التاخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولة) عند سيبويه (محذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كما عرفه ان كان المبتدأ غير أنا فان كان أنا فالقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ التضمنه معنى أثبتته وكلا القولين ضعيف لا يستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا للترهل الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ والى ذلك أشار الناطم بقوله وان تؤكده جملة فمضمرة عاملها ولفظها يؤخر

(فصل في يقع الحال اسما مقردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت الاصل مكتوبا (و) يقع (ظرفا كرايت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا) ومجرورا نحو خرج على قدمه في زينتته (في زينتته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستقر فيه العائد على قارون) (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قد را في موضع المفرد (أو مستقر) ان قد را في موضع الجملة وعليه لا كثرون حال كون مستقرا أو مستقرا (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عندكم فحمل على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا مامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

خروف انما يظهر اذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرون بهاء التثنية (قوله لا يستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

(فصل في) (قوله عن الجملة وشبهها) أي وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالتصرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا في النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما بآياه قوله فانهما يتعلقان (قوله) وأما قوله تعالى فلما رآه (الح) أي وامام مستقرا في

قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بديل قوله فحمل الح فعناء عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكيونة الصادق بالترهل لان معني زيد كائن في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قلناه ان الجملة على ما ذكر لا يناق ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشياء والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر ان يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المتدورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صعبا يقع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الاول لخصوصية المثال لاني كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي قال الله على أن اعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال الله على أن اعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فالفارق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يثبت دليل على مطلوبيته ففي الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قرينة فوجب الوفا بهما وفي الثاني لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال الله على أن اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تابعو

الحالية في المسئلة الثانية وهذا ينحل اشكال الخفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالذندل على انه شرط فيه والام يجب بدليل الصلاة قلنا انما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) واما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول أي الا قائلين هاء وهاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجئت الناس أخبر بقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليب الامين المحلى اما لعدم اضمار القول أو لان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها مطلوبة قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للمراي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد لاكتشاف ما وافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانية انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قالوا وانما جاز لا ضرب منه ان ذهب وان مكث لان المغني على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتعقد حالا خلافا للطريزي اه والتحقق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء او الشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة

قول النظم * وموضع الحال تجي جملة * (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيديها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويرزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء مشروطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الامين المحلى في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين (اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا اما ترى الحبس ليشكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لا تاهية) ان (الواو للحال) قال في المغني وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول فتحة تضجرا عراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائني ولا أجقول بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفية فذفت للضرورة ولا نافية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجرا عراب مثلها في لا تاكل السمك

انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه فحجوا فزيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة وزيد اقضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينته وبين المنعوت من الاشياء والاتحاد المعنوي حتى كأنه ما شئ واحد بخلاف الحال فاتها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجيبة قلت ان كانت التعجيبة غير خبرية لم يمتنع ذلك وان كانت خبرية فعنها ثابت لا منتقل فانه هاذل وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجيبة كذا قال طالب فرده آخر ان الذي مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ورفي كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي ان في التعجيبة خلافا في انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هي مستثناة ثم منها وما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أي من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانباري والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقاني غير متعين مجواز كونها حالا ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفردا أيضا فقوله ولا انما يقع بعد نفي لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتي هنا لانها خاصة فيقال لا الترك لان النفي والواو للجمع ولا اجتراح بين منبته الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الرد أم من من الاول لانه يقال في رده

أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المبتدأ بالشرطية ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدير يعلم الاستقبال على ما سيأتي في كلام الشارح واما المصدر بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التدنيس المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا

فكيف قيل زيد لا شاعروا لا كاتب فادخلت لا على المقر فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستر قبل النسبة في تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيرهم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذي يتحرر لي ان لا انما تدخل على ذي نسبة مفردا كان أو جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات الجهي ونفي الزاد جعل النفي في آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أولا نفي الجهي بزاد لا اثبات الجهي وانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفي بل لم يحجزه ذلك بخلاف الاول وأما جاءني زيد لا عمرو فلا هنا نائية عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون في جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشي يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائده على أن يكون غدا معمول لصادا ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيرها بان البشاعة اذا قدم موجوده بخلافه حال تأخيرها فليست عامل ثم تأملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنع لان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائد صفة صرة ولو كان التركيب يجي زيدا مع صقر صائده غدا كان حسنا (قوله وذلك يناق الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضي كقولنا مع تحقق المناقاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا فالقدير في الآية مقدرا هداية اباي (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث اقتران الجملة

الحالية المقدرة بالماضي
يقدر وأن علة ذلك انها
تقرر به من الحال
واعترض بنظر
الاقتراض المذكور هنا
والذي في نسخة بالنظر الى
ذلك المقيد وأكثر نسخ
الشارح القيد وفيه تحريف
وبقية عبارته بعد قوله كما
في معانيها الحقيقية نصها
وليس ذلك مستبعد فقد
صرح النجاة في مباحث
حتى يكون الفعل مستقبلا
نظرا الى ما قبله وان كان
ماضيا نظرا الى زمان
التكلم وعلى هذا فاذا

وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون تو كيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدرية بدليل استقبال) لان العرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك يناق الاستقبال واعتراض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجماع كلام من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان المحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت في ودالماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليةا وحاليتها وماضيتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفي (سهيدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية لهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني وأما قولهم لا ضربته ان ذهب وان مكث فاما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرية بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لا ضربته على كل حال اذا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشي واحد قال في المعنى وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن يجعلها خبرا عن الحال له تقول في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى الجهي متقدما عليه فلا
تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قرنته من زمان الجهي وتفهيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على
الجهي ولكنه قارنه دوما واذا قلت جاءني زيد ركب دل على كون الركوب في حال الجهي وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي
وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وظهر أيضا صحة ما ذكره
السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال الجهي لا حال التكلم
ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقدمت منها جزء لانه متلبس بها يعني في حال الجهي وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه
وأنت اذا وجدت لكلام أخيك محملا فلا تقدم من على تخطئه فتخطي ابن أخك خالتك اه ورد عليه الحفيد في الحواشي (قوله فاما
جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم انها لا تقع حالا في غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حامل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية
في القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطي ما يخالفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخلية في الخبرية والافكان اللائق ان يورد
القول المذكور على اشتراط الخبرية يتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معني (قوله وقال المطرزي الخ) كلام
المطرزي عام في كل شرطية لاني الشرطية لفظا كما في القول المذكور وأيضا المطرزي لم يقل ما ذكر لتصدير الشرطية بدليل الاستقبال بل

لصدرها بالحرف المتعدي للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو والخ) قال الدوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث يجوز واو الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت بالخبر او الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بقوله حيث يجوز واو الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت بالخبر لا ينبغي منعه في المعنى ان الجملة الواقعة نعتا ليربطها الا الضمير مفعولا له او مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دون شرط القواعد بقى انه ذكر في الجملة السابعة عماله محل من المعنى ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بعينه فانه يجوز في قوله ذكر تلك والخطي يخطر ببالنا * وقد نهيت من المثلثة السمر أن يكون جملة وقد نهيت حالا وربطها ما ذكر فراجع (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدور للحال صاحبها وحواء آدم لا يقدران للمعادة واما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار ما هما من الذرية التي كالذر (قوله او بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدوشري واو الحال بمعنى اذا قال ابن معطي في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذا للحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف بين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في الشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أنفسهن قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الماع في لهن لا يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معالتقوية الربط (نحو) ألم ترالى الذين (خرجوا من ديارهم وهم آوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره وبعض متعلق بعرو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادي) يصل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لا دم وحواء دليل اهبطا منها جميعا وجمع ضمير هما لانهم أصلا البشر فكما هما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولا يفسد الحقيقة وصحح الزنجشري الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو) لئن أكله الذئب ونحن عصبة (جملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل لنحن في الربط لانهم لم يرجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لاهات بدل على الجمع والعرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخله على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذوني وقد تعلمون) أي رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذوني وهي حال مقررة لانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاهنا سناياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيامة حال معطوفة على بيانا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابا حال كونهم بائين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو هم قائلون كراهية اجتماع حرف عطف صورة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعه وده لا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه انه مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شي والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهن للأزواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقدر اذا قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مرت بالبرق فغير بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله نصف النهار الماعر * لحذف الواو والاصل والماعر وهي مقدرة وان أو هم كلام التسهيل خلافا (قوله قبل قد) لم يعلم السارج وجوبها هنا (قوله مثبت) تصرح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بال مثبت كما في المعنى فقوله قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذوني وقد تعلمون) جعل السعدي في شرحه على التلخيص هذه الآية محذوف فيسهل المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعدي الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم الآية انما لنجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيمار في مثله تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومرة التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرف عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الرغشري وثبت على أي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما إن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فأنها تقترب بالواو نحو قوله تعالى ثم توأمت الاقليل منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستقام منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مقردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال أن الحق هو الثابت في نفس الامر أعظم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا

فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله يجوز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الانحواؤها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناطم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا يتبعان بالتخفيف قال السعد فتسكون لا للنسفي دون النهي اثبوت النون التي هي علامة الرفع فتسكون الواو للحال اه وسياتي للشارح في باب نوني التوكيد نحو قوله لكن قال في التسهيل انها مخبرجة على حذف المبتدأ أي وأتعا لا يتبعان وتقل القنرى في حواشي المطول عن أنى البقاء احتمال ان لانهاية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها للنون الحقيقية على مذهب يونس أو ان لانهاية والواو للعطف وصح عطف

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جلت لاشك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جازيد نفسه لا تدخل هنالان المؤكدة نفس المؤكدة في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (انما الثالثة الماضي التالى الا) الايجابية (نحو) وما ياتيه من رسول (الا كانوا يستهزئون) فجملة كانوا يستهزئون حال من الما والميم في ياتيه ولا تقترب بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا لا كقوله

نعم امرأهم لم تعرفائبة * الاو كان لمرتاغ بها وزرا

الصورة (الرابعة الماخى المتأولوا ونحو لا ضرر بنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الما وهي متكوة باو فلا تقترب بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترب بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفى) بالانحوا وما لا تؤمن بالله) فجملة تؤمن بالله حال من الضمير المحرور باللام ولم تقترب بالواو لان المضارع المنفى بلا مبتدأ اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجرى مجرأه في الاستعناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لا يؤمن بالله لا يقال ما لا يؤمن بالله ولا تؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا أكثر ياؤ تشدد على مجيء الواو قول ما للشين رقية * وكنت ولا ينهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي أكتبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لآب

الصورة (السادسة المضارع المنفى بما كقوله

عهدتك ما تصبوا فيك سبيبة * فقال بعد الشيت صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبوا حال من الكاف في عهدتك ولم تقترب بالواو لما تقدم في لا وصباحا والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المحرر من قد (قوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترب بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناطم بقوله

وذا بد بمضارع ثبت * حوت ضمير او من الواو دخلت

(وأما نحو قوله) وهو عنزة العيسى

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعم العهر أريك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أكتبته الورق الخ) قال الدنو شري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزة الورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفى بما) مثله الاو اما المنفى بآن فلا يصح وقوعها حال الانهاد ليل الاستقبال والمنفى بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كفي التلخيص

(فصل) قوله وقد يحذف عامل الحال قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو مجروراً أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولاً للضعفه اه وأقول مر عن المعنى وابن مالك ما يقتضي أن حرف التشبيه يعمل محذوفاً فظن له ثم أنه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذكر (قوله أو جواب تنفي نحو

بلى قادرين) قال الدنوشري

قديقال بل هو جواب

للاستفهام في قوله

أحسب الإنسان أن لن

تجمع عظامه *(فائدة)

يجوز حذف الحال وهذا

هو الأصل وقد يعرض

لها ما يمنع منه ككونها

جواباً محملاً كالمثل قال

كيف جئت أو منياعنها

نحو ولا تمس في الأرض

مرحوا ولا تقربوا الصلاة

وأنتم سكارى أو مقصودا

المحصر فيها نحو ما جاء في

زيد الأركب اه وفي المعنى

نقلنا عن أبي الحسن أن

الحال لا تذكر (قوله

بتدريج) الباء بمعنى مع

متعلقها ازدياد أو نقص

(قوله قال أبو البقاء الخ)

في المحكم ويختص هذا

بمعنى صاعداً بالظاهر يجوز

ثم ينحط ولا يجوز الواقع

ابن جني هو منصوب على

الحال المؤكدة أي ولو

زاد من المعلوم أنه إذا

زاد لم يكن الأصاعداً

كذا قال بعضهم وفيه مالا

يخفى فليتأمل (قوله

لتوبيخ) أي تقرع ولوم

والحال يفيد الوصف

الموبخ به والمهزة تفيد

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) قومها واو الجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعلاها اقتصر في النظم فقال

وذا وأوبعدها أنومبتدا * له المضارع اجعلن مسنداً

وعلقتم أمبني للفعول وعرضاً بفتح العين المهملة والراء وزعماً بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر

العين يزعم بفتحها زعماً بفتح حتين أي طمع بطمع طمعاً كقرح يقرح قرحاً والمرعع المأمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) إذا كان فعلاً (جواز الدليل حالي كقولك لقاصد السقر راشداً أو

قولك (للقادم من حج ماجورا أو) لدليل (مقال) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبا لمن قال

لك كيف جئت أو جواب تنفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) فهذه

أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً راشداً منصوب (باضمار تساقرو) ماجورا منصوب بباضمار

(رجعتو) قادرين منصوب باضمار (تجمعهم أو) رجلاً لا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تساقرو راشداً

ورجعت ماجورا أو تجمعهم ما قادرين وصلوا رجلاً لا يجوز لأن القراءة متباعدة (ووجوباً قياساً في أربع

صور) أحدها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيداً قائماً) والأصل حاصل إذا كان قائماً أو ضربه قائماً على

الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكر ما فيه من الجمع بين العوض والمعووض (و) الثانية الحال المؤكدة

المضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفاً) والأصل أحقه ولا يجوز ذكره لتزل الجملة قبله منزلة البدل من

اللفظ (و) هاتان صورتان (قدمضتا) فالأولى في باب المبتدأ والثانية قريباها (و) الصورة الثالثة

هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالأول (كتصدق بدينار فصاعداً

و) الثانية (نحو) (اشترى بدينار فساقل فصاعداً) وساقلاً حالاً والفاء الداخلة عليها عاطف عاملاً قد حذف

وبقي معموله من عطف الأخبار على الانشاء الأصل تصديق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً واشترى

بدينار فانحط المشتري به ساقلاً قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء (و) الصورة الرابعة

(ما ذكر) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو قائماً وقد تعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أنيميا مرة

وقيسياً أخرى) فقائماً حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً (أي أتوجد) وقيسياً وقيسياً حالاً منصوباً بأن

يفعل محذوف وجوباً أي (أتحول) يحذف (بما عا في غير ذلك نحو هنياً لك) فهنياً حال محتملة

للتأسيس والتأكيده منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنياً) على التأسيس (أو هنياً) ذلك

(هنياً) على التأكيده وهذا التقدير ما خوف من قول سيبويه وإنما نصب هنياً لأنه ذكر أن خيراً أصابه

إنسان فقلت هنياً كأنك قلت ثبت لك هنياً أو هنياً ذلك هنياً اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه

قاله ابن الشجري وهنياً بتخفيف التون وبالمزور يقال هنئ هنئاً كعلم يعلم وهنئ يهنئ كظرف يظرف

والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * ويقض ما يحذف ذكره حظل

أي منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر ميران إذا خلص شي من شيء وفرق بين مثابيهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(٥٠ تصريح ل)

نفس التوبيخ (قوله أنيميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في

المحاشي وفيه نظر لأنه لم يرد أنه يتحول في حالة كونه تمييزاً بل أنه يتحول هذا التحويل المخصوص من التسمية إلى التسمية فهو

مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قول مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وإن كان هو حقيقة هرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الذنوشي لو قال بده بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد أنه كان حقه أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع والناجم اه ولا أدري ما المحوج إلى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فإن قوله كالطالع الخ أي في اسم مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لا بهام الخ) قال الذنوشي ضمن مبين معنى فربل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فإنه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعاً ومراعاة من البيان كما سيصرح به وهي التي يكون مجروراً بعين المبين بها وهذا لا يجوز مجزاً غير أنه قد صدق على الاحد عشر ولا جراً التمييز ونحو طالت زيد نفساً إذا النفس ليس زيداً وكذا علم أو دار أو أبو وقوله على هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقة عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع لأنه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفساً ومررت برجل حسن أو حسن وجهاً وأنت أعلى منزلاً اه وقوله ضمن مبين أي لأنه عدا باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبدئاً عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكد لأنه بمعنى من مبين على وجه التأكيد لكن قال المصنف أن قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكداً وهو قول سيديويه وقد بينا ذلك في الحواشي على أن المصنف كالناظم لم يتعرض في هذا الباب لكون التمييز مؤكداً فاعلموا تبعاً لسيديويه وقوله ومراعاة من إلى قوله وقال بعضهم كلام اللقائي وأتباعه في قوله فهذه التميزات الخ عجيب فسيأتي في كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم أن قول المصنف مبين بالرفع صفة لا سم بدليل أنه جعله فيما يأتي فصلاً ثالثاً ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البيانية تحصل الغرض

من إخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيد كلامه لكن قوله إلا في فاتها وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما البيان قد يوهم بظاهره أن قوله هتامين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في إعراب الآية أنه وقع في التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالجر وقد علمت أن جعله فصلاً ثالثاً بانه وأما قوله إلا في فالمراد منه أنه هو وان الاسم لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتي وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لرجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما البيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم كالحلة والظرف فان كلامهما لا يقع تمييزاً وذلك أحدهما اقترب فيه الحال والتمييز فانتظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لأن الاجتناس ليس من شأنها الإخراج نعم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينهما وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فتأمل (قوله فحول لرجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله أستغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل أن يقول قد عدوا السنين من المعدادات فالمانع هنا أن تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد أن ذكر أن ما يتعدى به القاصر الصوغ على استقل وقديتقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبت الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يحز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب إخراج دود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) أعترض بأن بناء اسم لا تأمها وتضمنه معنى من التي هي في الواقع لا تستغفر بالجنس فليس استغفر بالجنس هو المقضي للبناء إنما المقضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو قدير (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشي كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام أن الاستغفار مستدام من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

من إخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيد كلامه لكن قوله إلا في فاتها وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما البيان قد يوهم بظاهره أن قوله هتامين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في إعراب الآية أنه وقع في التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالجر وقد علمت أن جعله فصلاً ثالثاً بانه وأما قوله إلا في فالمراد منه أنه هو وان الاسم لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتي وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لرجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما البيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم كالحلة والظرف فان كلامهما لا يقع تمييزاً وذلك أحدهما اقترب فيه الحال والتمييز فانتظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لأن الاجتناس ليس من شأنها الإخراج نعم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينهما وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فتأمل (قوله فحول لرجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله أستغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل أن يقول قد عدوا السنين من المعدادات فالمانع هنا أن تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد أن ذكر أن ما يتعدى به القاصر الصوغ على استقل وقديتقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبت الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يحز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب إخراج دود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) أعترض بأن بناء اسم لا تأمها وتضمنه معنى من التي هي في الواقع لا تستغفر بالجنس فليس استغفر بالجنس هو المقضي للبناء إنما المقضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو قدير (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشي كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام أن الاستغفار مستدام من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

منه
فالمراد منه أنه هو وان الاسم لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتي وعبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لرجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما البيان شيء مبهم سبقهما انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم كالحلة والظرف فان كلامهما لا يقع تمييزاً وذلك أحدهما اقترب فيه الحال والتمييز فانتظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لأن الاجتناس ليس من شأنها الإخراج نعم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينهما وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فتأمل (قوله فحول لرجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله أستغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل أن يقول قد عدوا السنين من المعدادات فالمانع هنا أن تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد أن ذكر أن ما يتعدى به القاصر الصوغ على استقل وقديتقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبت الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يحز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب إخراج دود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) أعترض بأن بناء اسم لا تأمها وتضمنه معنى من التي هي في الواقع لا تستغفر بالجنس فليس استغفر بالجنس هو المقضي للبناء إنما المقضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو قدير (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشي كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام أن الاستغفار مستدام من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتأمل للشهاب فانه قال قوله لا ابتداء فالمعنى استغفر الله مبتدئا للمغفرة من ذنب وفيه صفة موصولة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب
 فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قررناه في باب البناء من الفرق بين
 التضمن للبناء والتضمن الذي لا يقتضيه بان الاول هو الذي يكون معه الاسم حاملا للمعنى المحرف وليس المحرف ملاحظا لخلاف الثاني
 فانه الذي يكون المحرف فيه ملاحظا ويقتضي ان المراد بقوله معنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبن الخ لانه حينئذ
 لا فائدة فيه لا غناء قوله معنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل لا ابتداء ولا استغراق حيث يكون شاملا لا محولا
 رجل واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى احوالهما بقوله مبن الخ نعم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف
 عن غيره ولا تاويل فلا يراد ان معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح اخراج الحال بقوله معنى من وقد أخرجوه به لان كون من بمعنى في غير
 مشهور ويصح شواهد مؤول لا يقال قوله مبن أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستغاد من قوله معنى من لاننا نقول هذا
 حكم من أحكام التمييز لا توقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخرج ٣٩٥ ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله

مبين الخ نظر الى عموم
 قوله بمعنى من وان أراد
 منها البيانية لان المراد
 لا يدفع الايراد لاننا نقول
 كان اللائق حينئذ وصفها
 بما وضع المراد وهو قولنا
 البيانية فانه الظاهر
 حينئذ مع اختصاره ثم كون
 من التي التمييز بمعناها
 بيانية هو ما ذهب اليه
 المصنف في معنى من
 الظاهر مع التمييز والمتبادر
 ان الظاهرة هي المقدرة
 وقيل ان الظاهرة للتبعيض
 وقيل زائدة وفي التسهيل
 ان التمييز على معنى من
 الجنسية قال الدماميني
 المراد بها البيانية أو
 الاستغرافية وأخرج في

منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود فكأنه قال
 استغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا يتناهي قال الموضع في الحواشي وليس المراد من قوله
 في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المفعول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتغيير
 العدد وانما المراد ان الاسم يحى به التبيين الجنس كما يجتمع المبينة للجنس لأن ثم من مقدرة اه (وحكم
 التمييز بالنصب) لانه من الفضلات (والناصب لمين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلاف في صحة اعماله
 مع انه جامد قليل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فانه شبهه بضارين زيدا
 ورطل زينا فانه شبهه بضارب عمر في الاسمية والطالب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
 وقيل شبهه بالفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل لا يعتمد او غير
 معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصيغة المشبهة لانه يعمل في السبي والاجني وهي
 لا تعمل الا في السبي دون الاجني وهي أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة
 واحدة وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصح هذا القول لان جل الشئ على ما هو
 به أشبه اولي (والناصب لمين النسبة) عند سيبويه والمأزني والمبرد وماتبعيهم (المستند من فعل أو شبهه)
 فالقول (كتاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بظاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فأبوة منصوب
 بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا لما
 قد فسر) فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسر سواء كان مفسر الابهام اسم أو نسبة وليس كذلك
 وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه
 فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسر وذهب قوم الى ان العامل في غير النسبة هو الجملة التي
 انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم
 صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصبه الفعل لمحت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال اللقاني أي حكمه الاصل بالنصب والافتقار الى ان الجرح حكمه (قوله
 واختلاف في صحة اعماله) أي في توجيه ذلك (قوله لانه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه ان هذا موجود في اسم المفعول المتعدي
 لمفعولين والصيغة المشبهة وأفعال التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب للعمول ولكن لا يحتاج اليه
 ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجود وأمثلة المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدي لاثنتين
 فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا وأما المر كب نحو وتسعون وتسعون تسعة فقال المصنف في الحواشي
 الناصب العقد والاصل تسع تسعات وتسعون تسعة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بابعد من جاء زيد وأتى عمر
 والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا فلا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمر كب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر
 لو كان المستند ما دام هذا أولك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصب بن بافعلا وقوله
 وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذوالتصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مختص لما هنا

﴿فصل﴾ (قوله رطل زينا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنعة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار المسوح به أو مكعبه أي ضرب المقدار المسوح به من الجهات والمكعب ما يسع به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يمتثلوا بأدخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد

انه يعرف به قدر الشيء وليس منه لأنه لم يوضح للتقدير به قال الرضي والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهباً وقولك عندي مثل زيد رجلاً (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجملة أولا اه وفي شرح الأشموني لنحو الرق واما كان السمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهراً أن نحو ان لنا غيرها أبلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لأجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال

﴿فصل﴾ والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكنية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكنية ككم الاستفهامية نحو كم عبد الله كت وقدم الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو واحد عشر رجلاً أو شبرا أو قفيرا ولا يعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفراد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقة بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زينا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضع في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (أما مساحة كغبار أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لا في البقاء ومن المسوح عندي قفيران شعيرا لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشرة قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) ونمرا (وهو ثمانية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في ثنيته منوان كما يقال في ثنيته عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وثنيته منان) بالتشديد كما يقال في ثنيته ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) بفتح الهمزة شبيه بما يوزن به وليس اسما للشيء يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحو سمتا) فالتحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئتكم به مديدا) فنل شبيهه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وحل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المماثلة (نحو ان لنا غيرها أبلا) ووجه حله عليه أنه غير وهم يحملون التعريف على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه للمماثلة بالمقدار إلا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديد) فإن الخاتم فرع الحديد) من جهة أنه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع به هذا الاعتبار ضابطه كل فرع حصل له بالتفرع مع اسم خاص بلبه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديد في ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خرا) فإن الجبة فرع الخبز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنسوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (أنه حال) وينبغي عليه الخلاف في الاتباع فنخرج النصب على التمييز قال ابن التبع عطف بيان ومن خرج على الحال قال أنه نعت والاول أولى لأنه جامد جودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤاله عنه (قوله فرع التمييز) قال الدنوشري صح هنا أن الأصل بعد الفرع تمييز (والنسبة خلاف ما صححه في باب الحال أنه حال فليتأمل اه) وأقول سياق حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه أنه حال والقول بأنه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج أنه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتم حديد أعني أنت الحلية ولم يرجع التمييز أدلة جوده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهوره من معولن يرجع الحلية أنه قد يقع نعتا بالاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا ليدل لأن المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقي أن يكون نعتا وكل شيء تبع النكرة نعتا ما أو تنصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديد) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكرنا والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الابعاد أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المهمة نوعان) قال اللغاني يرد عليه امتلا الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويحجب عما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملا الاناء الماء وأقول الذى يصح ان مفعول به لا يميزه الا في قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورد في الموضع في شرح الملح) قال الدوشري ٣٩٧ لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار ومقصود على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضع قال في شرح الملح والثاني المنقول عن المفعول نحو وفخرنا الارض عيوننا وغرسنا الارض شجرا وحفرت الدار بئر او هذا القسم اختلف فيه فائتبه الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وحجته ان سبويه لم يثبت الاية على انها حال مقدره لانها حال التعجب لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك ولهذا ان الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيوننا مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى يعيون ورد في الموضع في شرح الملح (ولكن في غير الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبيهه (كشرب أرض) من المسوحات (وقهيزير) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناطم بقوله ويعدى ونحوها جرره اذا أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لماسيا في بخلاف ثلاثة وعشرة وما يقرب ما ومائة وما فوقها فتميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاملا فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع حر لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيدا فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا ومل الارض ذهباً) فقد اختلفنا لثلاثي وذهباً تمييزاً لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناطم بقوله والنصب بعد ما أضيف وجهاً * ان كان مثل مل الارض ذهباً

(فصل من يميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعية له أو لا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبوا وما أشجع رجلا) الثاني نحو (لله دره فارسا) فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المهم في النسبة والدربفتح الدال المهمة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللين يدر ويدركم الدال موضعها در ودرورا كثر ويسمى اللين نفسه درأ وهو هنا كتابة عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من يميز النسبة انما

وأيضاً فليس الشجر مغروساً به ولا العيون مفجراً به بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اه يحرفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدوشري عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعال ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى تمييزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما ما جر بالاضافة واجب (فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللغاني هذه الكلية منقومة بقولك بالمقامة وقهرها بما يقع بعد التعجب عجز الضمير مهم فانه عن مفردة لانية (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدوشري يحتمل ان الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

وأيضا فليس الشجر مغروساً به ولا العيون مفجراً به بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اه يحرفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدوشري عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعال ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى تمييزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما ما جر بالاضافة واجب (فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللغاني هذه الكلية منقومة بقولك بالمقامة وقهرها بما يقع بعد التعجب عجز الضمير مهم فانه عن مفردة لانية (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدوشري يحتمل ان الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مستبأ عن اللين بل الأخر بالعكس وإنما عبر بما عبره للبالغة التي اقتضاهامقام التعجب قاله مولانا خسين الاولوى وعبد الهادي المالكي
(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللغاني ما يخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا في نصب وتارة لا فلا وان مال زيد
أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحده الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر
الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا يميز ورجلا في الثاني
تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم
والفاعل المعنى انصبين بافعلا مفعلا (قوله بخلاف مال زيد أكرم مال) قال اللغاني قضيت ان مال في أكرم مال تمييز مخفوض لا تنفاه
شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليه أنه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا يميز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

اليه أكثر ولا في اسناد
أكثر الى الضمير المذكور
فلا يصح كونه تمييزا بل هو
مفضل عليه أي هو أكثر
من كل مال سواه (قوله
وانما جاز الخ) قد يقال انه
واجب لما ذكره ويحجب
بان الجواز لا ينافي الوجوب
أو ان التركيب في حد ذاته
يجوز فيه ازالة المضاف اليه
والا يبان مكانه بالتمييز
(قوله لتعذر اضافة أفع
مرتين) قال الشهاب
القاسمي قد يقال التعذر
لا يستلزم النصب لان الجر
يمكن يعني الاضافة كن
مقدرة اهو يحجب بان عمل
حرف الجر مقدرا كن
لا يطردها في أماكن ليس
هذا منها قائل (فصل)
(قوله زائدة عند شيبويه
معنى التبعية) قال
الدونشري قد يقال كونها
زائدة ينافي كونها المعنى

يتمشي اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من غير الاسم لا من غير
النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله
هو بعد كل ما اقتضى تعجيبا يميز (و) من يميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان
تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببا وذلك
اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكرم مال) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه
ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
والفاعل المعنى انصبين بافعلا مفعلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل
بعضه فهو (مال زيد أكرم مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
ويضاف الى جمع قائم مقام المكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن
يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وانما واجب
نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما
جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا
يقال هو كرم رجل فتجبر عن هو يقول كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب
(لتعذر اضافة أفعل مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافة مرتين وذلك
ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره

(فصل ويحوز جر التمييز عن كرم طل من زيت) واختلاف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقول
للتبعية ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المهم الذي انطوت عليه الجملة وقال
الشلوبين زائدة عند شيبويه معنى التبعية قال في الارشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها
نصبا قال الخطيئة طافت أمانة بالركبان آونة با حسنة من قوام ما ومنه منتقيا
ويبحث الموضع في الحواشي انها البيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا
الأنفوس ان من لا تراد (الافى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز عن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد
كعشرين درهما) لاسيما في (الثانية التمييز المحول عن المفعول كعمرست الارض شجرة او منه) أي من
المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف
ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجلا زيد مع أن المراد

التبعية (قوله طافت أمانة الخ) أمانة تضم الممزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل
تمييز جر عن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقيا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان
المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدونشري هذا الدليل لا يثبت أنها البيان الجنس بل ينبغي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها
للتبعية (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللغاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط
التحويل أن يقدرا التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للتمييز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للنصب اذا لم يكن
رجلا يميز محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيهما النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكانه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه فقال قديقال انه محمول عن
المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقاني برده عليه نحو كفى يزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد
فرجل فاعل وزيد بيان له ثم آخر رجل ونصب تمييزا ويجوز من البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انتصب هو عنه ويجوز جزء
من (قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها انه قيد
الفاعل المعنوي بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيد بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا
سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الشارح
قيد الفاعل المعنوي بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لخراج الله دره
فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه
تمييز مفرد لا تمييز جملة)
ما قاله المرادى هو الذي
ذكره الرضى فانه قال ولا
رب في ان التمييز جملة
في نعم وما بعده عن المفرد
وهو الضمير ثم قال بعد
ذلك فلا تظن أن الناصب

بالرجل نفس زيدو (الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كتاب زيد نفسا)
اذا أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فلا
محول عن مبتدأ (اذا أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا)
يكسر التاء خطا بالتوثأخذ من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانها) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) الا أنهم ما غيروا
محولين عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جارا كقوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطا الاكاف رخب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذا المعنى نعم الرجل
زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخوله من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود
تخبره فلم تعدل سواء * (فنعلم المرء من رجل تهاوى)

بفتح التاء كيم ان واقتصر في النظم على استثناء مستثنين فقال * واجر بمن ان شئت غير ذى عدد *
والفاعل المعنى وانما امتنع دخوله من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها
ويصحبها اسم جنس سابق صالح لجل ما بعده اعلمه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم
صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد او التمييز مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفرد
للسبب لا لا لفظ المذكور وجاز دخوله في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا أمور
منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا لصناعة ولم أقف عليه لغيره ومنه انه تبع الشارح في جعل
لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم
على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه عما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن
فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه عما انتصب

ذلك فلا تظن أن الناصب
للتمييز في نعم رجلا
وبش رجلا وسامثلا
وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما في نعم
زيد رجلا اه وبما قاله
الرضي اعترض اللقاني
كلام المصنف وبين
الشهاب القاسمي صحة
الامر من فقال ما حاصله ان
كان الضمير مبهما لا يعرف
المقصود منه كان التمييز
عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير في نحو باله رجلا
يحتمل أن يكون المراد
منه رجلا أو امرأه أو ضبيا

وان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين نحو ما جاء في زيد فباله رجلا واقبت زيد الله دره فارسا أو كان كاف الخطاب
لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا والله دره زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة اه وهذا الذي قاله قد نقله
الشارح في تمارق قريبا عن الموضع في الحواشي فن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) فظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل
تفضيل ولا فعل متعد وفي الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال
الاعشى وأشد البيت وقال أى عجبت وبالعجب أبرحه أيضا معنى أكرمه وعظمه اه ومنها في القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل
تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل في التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل في المعنى بل
لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لا فعل اما مستعمل في التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحذر
وفي الإرتشاف واختلاف في اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت في براح لاشتقاق أمرك وقال السيرافي من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح الملحقة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد و قدّم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم خول الاسناد من الظاهر إلى المضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك المضمير اه ففعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس جوارك فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جارا

(فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) * جامدا (كرطل زينا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لأن الجامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معنونه بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيبي

(أنفسنا تطيب بنيل المتى) * وداعى المتنون يتنادى جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناطم في شرح العمدة ويقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قائما فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف ثر راسبقا ولم يحز شيمويه والجمهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد خول الاسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المعنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير تطيب نفسا تطيب وأما أن كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يميزه مع الوصف الأمع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت

لأن النعت لا يتقدم على
المنعوت قاله ابن
عقفور والله
أعلم

(ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا باب حروف الجر) *

المتعجب منها أي صرت
ذا برح أي جئت بمالم
يجي به غيرك وقيل معناه
تناهيت واشتهرت وقيل
عظمت وقيل دهوت
(قوله وكان حقه أن
يرفعهما ويقول إذا المعنى
عظمت فر وسيتك الخ)
كيف يصح أن يقول ذلك
وقد قال أن التمييز ليس
محولا عن الفاعل صناعة
ولو كان المعنى على ما قال
كانا محولين عنه فتدبر
(فصل)
(قوله نحو ما أحسنه)
ظاهرة أنه لا يتقدم على
ما أحسنه ولا على أحسنه
(قوله نحو طاب نفسا
الخ) قال الدفوشي في
كونه تمييزا مقدما على
المميز نظر ظاهر فليتأمل
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

(الجزء الثاني)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة المام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لاقية ابن مالك فى النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

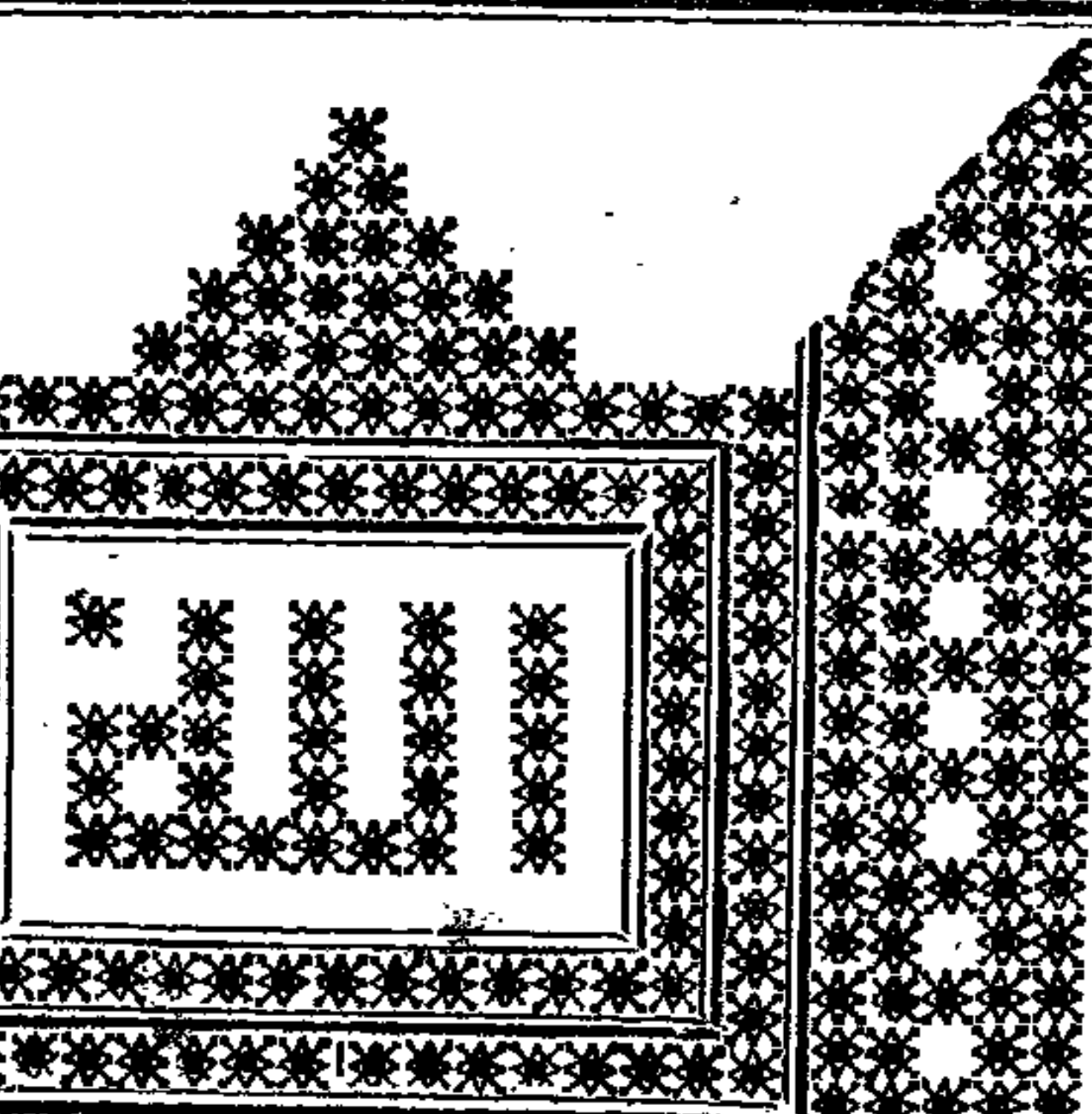
(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الاملى المتقن الشيخ يس بن زين)
(الدين العلمى المحصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاء)

(الطبعة الثانية)
(بالطبعة الاثنية المصرية)
(١٣١٠ هجرية)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين ﴿هذا باب حروف البحر﴾ قيل انما سميت بذلك لانها تخرج معاني الافعال الى الاسماء ٢ والظاهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب البحر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها

حروف الجزم وعملها البحر على الاصل من كون ما اختص بقيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الجمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فاضالة ولا نصب لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهي عشرون حرفا) بقي عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولا فانها جارة للضمير عند الجهور ولا تتعلق بشئ وموضع البحر ورفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الانحش انها غير جارة والضمير مبتدأ وانابوا الضمير المحفوض عن المرفوع لكن رده في المعنى بان الانابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشري قال الحفيد



(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا ﴿باب حروف البحر﴾

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب (الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل البحر (أحدها متى في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كه) أى من كه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب (شربن بماء البحر ثم ترفعت ﴿ متى لبحج خضر لمن تشيع ﴾ أى من لبحج واللبحج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنشيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد بها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجوف فياطفئ ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تطرح حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) ﴿ بشئ ان أمكم شريم

قال ابن ولادى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كه أى في وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لا حرف بحر فليتامل وينظر أهى معربة أو مبنية حيث نثناه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولادى لا يطرده عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متى لبحج فلعلمها مشتركة والظاهر حيث نثناه ان الاسمية مبنية لمسابتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التزييه بنيت لمسابتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها ذاتا بمعنى وسط فهي معربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترخي ولا تتعلق بشئ

بحر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأه المقضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كالم
(والحرف) كقوله * عل صروف الدهر اودولاتها * أنشده القراء بحروف (و) لهم (في) لامها
(الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكثني عليها * جهاراً من زهير أو أسيد
فهذه أربع لغات ولا يجوز الحرف في بقية لغات لعل (والمثلث كي) لا تجزعه عرب ولا اسماء صريحا (والمثلث
ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستقهامية يقولون إذا سالوا عن علة الشيء كيمه) والاصل كيماء فحذفت
ألف ما وجوباً وحى بماء السكت وبقا حفظ الفتح الدال على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان
يقولوا لله) باللام والمعنى لاى شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلاتها) فاتها في تاويل الاسم (كقوله)
وهو النابغة اذا أنت تنفع فضر فأنما * (يراد القى كيماء يضر وينفع)
فكي جارة مصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أى) انما يراد القى (للضر والنفع)
أى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى برجى القى وكون ما فيه مصدرية (قوله)
الانقش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لى عن عمل البحر مثلها في ربحا وقول قريب الموضع في
حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (المثلث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي
تكرمنى اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرمنى فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في
الضرورة كقوله) وهو جيل بن عبد الله
فقلت أكل الناس أصبحت منجاً * (لسانك كيماء ان تغرو وتخدعوا)
فتغر وتخدعاً منيار لافاعل والمنح الاعطاء متعللاً شين أولهما أكل الناس وثانيهما الساتك على حذف
مضاف والمعنى أصبحت منجاً كل الناس خلاوة لاء انك والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة
المكرهه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي لم يلا ولم يجعله ضرورة كما
فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للضارع بنفسها (فتقدر
اللام قبلها) استغناء عن ذكر ما بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو كليا لا سوا) فهذه ستة أحرف
(والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة بحرف الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي
والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام
وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى
وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجر قال صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك
ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقاً عن طبق رضى الله عنهم)
ومثال على (وعليها وعلى القلح تحملون) ومثال في (وفي الارض آيات وفيها ما تشتمى الانفس) ومثال
الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر)
وهي المشار اليها في التظيم بقوله بالظاهر اخصص متذمذوحتى * والكاف والواو ورب والتا
وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على
حرفين وهو من ذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو من ذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة
(وتنقسم) بالنسبة الى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضاً (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى
والكاف والواو) نحو حتى مطلع القجر ليس كمثل شئ والطور (وقد تدخل) حتى (والكاف في الضرورة
على الضمير) فالاول كقوله أنت حثالك تقصد كل فج * ترجى منك انما الانجيب
والكوفيون والقراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المعنى والثاني (كقول العجاج) يصف حماراً وحشياً
تخلي الذنابات شمالاً كتباً * (وأم أوعال كها أو أقربا)

ولكن الظاهر انها في هذا
البيت معناها الاشفاق
مثل لعلك يا خمر نفسك
(قوله بحر الجلالة) هي
مرقوعة محلا على المشهور
فيما جرح حرف زائد أو شبهة
وتقدير ا على ما يقتضيه
الفرق بين الاعراب المحلى
والتقديرى وما قر دوه في
معنى الاعراب المحلى
والتقديرى فانظر حاشيتنا
على الفا كهي وقوله
فضاكم خبر المبتدا (قوله)
ولا يجوز الجسراخ) قال
الزرقاني أى ان لعل فيها
لغات غير هذه الاربعة
والجراخا هو بهذه دون
تلك عندهم اه وما ذكره
الشارح مستفاد من قول
المصنف ولهم في لامها الخ
فانه ظاهر في ان هذه
اللغات خاصة بالعلم الجارة
فكان على الشارح ان
ينبه على ذلك (قوله ان
تقدر كي مصدرية) على
هذا ينبغي اذا ظهرت ان
بعدها ان تعرب بدلا من
كي (قوله وسبعة تختص
بالظاهر) قد بينا في
الحواشي وجه ذلك
وحكمة انقسام هذه
السبعة الى الاقسام
الاربعة فراجعها

﴿فصل﴾ (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صديقه ان التضمن ليس ثابلا لعطفه على التاويل بأو لا يخفى انه ثابيل فكان
 الاحسن ان يقول مؤول اما يحمله على الاستعارة واما يحمله على التضمن ثم هذا ظاهر ان كان التضمن قياسيا فان كان سماعيا كما هو
 المختار على ما في باب المفعول منه فلا فائدة على انا به حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص
 عليه في المعنى لا يقتضي ضرورة التضمن المطالبة هذه الانحراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المعنى

في تقريره التضمن في
 مواضع يقتضي ان أحد
 اللفظين مستعمل في معنى
 الآخر لانه قال في وما تفعلوا
 من خير فلن تكفروه أي
 فلن تحرموه وفي ولا تعزموا
 عقدة النكاح أي لا تقووا
 وحيتشذفني قوله انه
 اشرب لفظا معني آخر ان
 اللفظ مستعمل في معنى
 الآخر فقط فان هذا هو
 الموافق لذلك التقرير وان
 احتمل انه مستعمل في
 معناه ومعني الآخر وقول
 ابن جني في الخصائص ان
 العرب قد تتسع فتوقع
 أحد الحرفين موقع الآخر
 ايذا بان هذا الفعل في
 معنى ذلك الآخر فلذلك
 جي معه بالحرف المعتاد
 مع ما هو معناه صريح في
 انه مستعمل في معنى الآخر
 فقط وعلى هذا فالتضمن
 مجاز مرسل لانه استعمل
 اللفظ في غير معناه لعلاقة
 بينهما وقربة كما يستضع
 ذلك وهذا أحد أقوال
 فيه وقيل ان فيه جمعا
 بين الحقيقة والجاز لانه

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعدها الفاء
 موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه الخطاط يقع من أنوف الابل وهن اسم موضع يعينه وأم أوعال اسم
 عضه بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا طرف وكتب بفتح الكاف والهاء
 المثناة صفتة ومعناه قريبا وأوحرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله
 قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤية يصف حمارا وحشيا أو آتنا
 وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلاثلا * (كه ولا كهن الا حاطلا)
 فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج
 والحلاثل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والحاطل بالحاء المهملة والطاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل
 والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاثمن الوحشيات الامانة (وما يختص بالزمان
 وهو مذومند) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذومند وقتا * (فاما قولهم ما رأيته مذآن
 الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلت في قاييل مصدر مجرور بمد في الصورة الظاهرة
 (فتقديره مذمن أن الله خلقه) فذ في الحقيقة انما ساجرت زمانا محذوف فاما ضا فالى المصدر لا المصدر (أي مذ
 زمن خالق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة في ذفيه اسم لدخوله على
 الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) يضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم ورب منكر انحور رب رجل
 كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتميز
 بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله رب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب
 امرأتين ورب نساء كل ذلك باقراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر
 (ربه قتيه) دعوت الى ما * تورث الجدد انما قاجابوا
 فاقى بالضمير مقرر دام قسر ا بتميز مجموع مطابق للمعنى وهو قتيه هذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون
 جواز مطابقة لفظ انحور بها امرأة وربهم رجلا وربهم رجلا وربهم نساء واختلف في الضمير المحرور
 رب قليل معرفة واليه ذهب القارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد
 على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال
 ومارو وامن نحور ربه قتي * نركذا كهان ونحوم آتي
 (وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لآباء المتكلم وهو التاء) في القسم واليه
 أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحور والله لا كيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لا فعلان) حكاية
 الاخفش (وندرتالرجن وبحياتك) حكاية سيويه
 ﴿فصل﴾ في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن
 بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوههم ذلك فهو عندهم امام مؤول قاييل لا يقبله
 اللفظ وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وأما على شذوذ انا به كلمة عن أخرى وهذا

الذي كوز على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة
 وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والجاز وهو ظاهر قول المعنى ان فائدة ان تؤدي كلمة مؤدى كامتين فظاهر
 تعريقه مخالف لما ذكره من فائدة فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العزبن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن
 الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى اسم لا فائدة معني الاسمين فتعديبه تعديته في بعض المواضع كقوله

حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زيدا عني ضمن قتل معنى صرفه لا فائدة أنه صرفه حكما بالقتل دون ما عداه من الأسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اه المقصود منه وفيه تصريح بان التضمن يجري في الاسماء بل صدر به وقول المغني اشرب لقطايشماهما فافتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالة في الافعال مجردة عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقة لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشف وعجيب للصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمن بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشف وبيان انه لا يرى ان في التضمن مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف مانصه حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر بمغونة القرينة اللفظية نحو أجد اليك فلانا معناه أجد منه اليك حده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اه وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعل فان قامت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومعلقة المذكور لا بين الفعلين قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أي مني اليك ضرب به ولا تكفي القرينة واعتراض عليه بان في كلامه تناقضا لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب بان في كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أرابا بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله القرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمن الفعل لمثله فالملحظة في تضمن المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المغني الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المحذوف في تضمن المذكور وأيضا في تقديره تكثير الحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمن فيما قال وان منها العطف نحو والرفق الى نسائك كم أي الرفق والافضاء الى نسائك فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحدا يحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمغني الاخر مراد باللفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته

الاخير هو محل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيد اذ فيه على أنه حال كافي وقوله ولتكبروا الله على ما هداكم كما كانت قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف على ما هداكم كما كانت قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أجد اليك فلانا كما نك قلت انتهى اليك حده وحالا كما يدل عليه قوله يعني الكشف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أي يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمننا اه وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعد مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر والظاهر ان السيد يوافق على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جملته المذكور مفعولا للمحذوف نظر اظاهر الان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أجد حالا من فاعل انتهى والمعنى انتهى حده اليك حال كوني حامدا له ويرد عليه انه ان أراد أن جملة أجد حال في التركيب ففساد أوفي المغني فالذي وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور وعليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر ليفيد ان ذلك امر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كافي قولهم أجد اليك الله أي انتهى حده اليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبب بلا سبب كتاب التسوية وانت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبب هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان في أجد اليك زيدا تضمننا ووقع للولي أي السعد في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشترط توجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافا هما بالمفعول في كيفية التعلق في حده ومذخته فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال بمفعولاتها ولاول مبنى على معنى الانتهاء كما في قولك كلمته فانه عرب غماته لانه لا التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف للكلام المقوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول من العجائب نقل شيخنا الدنو شري له في رسالة التضمن وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الانتهاء من مفهوم الحمد فعلق الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمن فيه فليتامل ذلك اه فان أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه بيان المرام بقي هنا ان الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أنها ما وجهان متغايران عند من اه في

التحقيق يدان وإنما الكلام في أنهم ما هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم
 رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المأخوذة من المحذوف في ولتكبر والله
 على ما هذا كم وإن جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشف المعنى لتكبر والله حامدين ولم يقل اتعبدوا الله مكبرين قال
 بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء والمعنى أن تؤمن معترفاً بالقضاء لأن تعترفاً
 بالقضاء مؤمناً لأن ان والفعل يسبب بمصدر معرف وهو لا يقع حالاً كما قاله الرضي في الكلام على أن ان تكسر وجوباً إذا وقعت حالاً وان
 كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ولما يدان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح
 أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لا فعلن فالمعنى أقسم بالله عالم لا فعلن لا عكسه لأن أقسم جملة انشائية لا تقع
 حالاً إلا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالاً قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فامانة الله مائة عام لأن التقدير ألبسه الله مائة عام مما لا أمانته
 الله مائة عام ملبثاً لأنه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارئة بل مقدرة والأصل كونها مقارئة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل
 على أنه المقصود أصالة فرد وديانها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة إذ لا هالم يكن مراداً أصلاً بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما
 دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره إذا ثبتت من أهلها مكاناً نشر قيامه فسر ان ثبتت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى آتت ومكاناً ظرف
 أو مفعول ولا شك أن قوله من أهلها حينئذ متعلق بالثبوت الذي بمعنى اعتزلت لا باتت وما ينقطن له ان المراد بالصلة ماله دلالة على
 التضمن لا ارتباطاً بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدي فإن التعدي حينئذ قرينة التضمن لا ذكر
 الصلة أو ما إذا ضمن فعل متعدي واحد معنى متعدي اثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فإن القرينة إنما هو الجواب الثاني هل
 الخلاف في كون التضمن سماعياً أو قياسياً مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في الجاز
 مبني على كون الجاز سماعياً أو قياسياً والذي يخطر بالبال انه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين
 لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وأنه يلزم من كون مطلق الجاز قياسياً قياسية هذا الجاز الخاص بخلاف البعضهم قال في التلويح المعتبر في الجاز
 وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في أحاد الجاز أن تنقل

باعتبارها عن أهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع
 بأعينها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلولم يصح لها
 كان كذلك ولهذا لم يدونوا الجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بأنه لو جازاً له جوز بمجرد وجود

العلاقة مجازاً فخلطوا بين غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبالي بن السببية واللازم باطل اتفاقاً وأجيب بمنع الملازمة فإن
 العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لما منع مخصوص فان عدم المانع ليس جازاً من المقتضى وذهب
 المصنف رحمه الله إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لا تتقارن شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف أي في ماله فريد
 اختصاص بالمشابهة به كالشجاعة للأسد فان قيل الطول للنخلة كذلك فلنا العمل الجامع ليس بمجرد الطول بل مع قروح وأغصان في
 أعاليها وطرارة وتمايل فيهما اه ولا شك أنه على القول بان التضمن مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست
 مما نصوا عليه في العلامات أمر مشترك بين أفراد له لكن الذي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به مما هو من العلاقات المعبرة وبذلك
 يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الأفراد أن فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع
 إطلائه الكلام ولنا رسالة في التضمن فريدة حررها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على أفراد والتصنيف عن تبعتها وقصدنا ما حاررنا
 هنا تسميم الكلام عليه فإذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يعمل عند أبواب التحصيل وحيث كان الأمر كذلك
 فنتمم الكلام على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو
 المقصود أصالة أكن قصد بديعته معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة حينئذ يكون واضحاً لا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على
 بل من الحقيقة التي قصدتها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة حينئذ يكون واضحاً لا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على
 المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية والسيد جوزة ومثله بمنسبغات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس
 ذالاً عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك أذيتني فستعرف التهديد وان زيداً قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك
 كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بديعته التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند
 الكلام على قوله أسد على وفي المحروب نعامه لا ينافي تعالى الجارية إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجرامعة
 والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمن ان في التضمن لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً لمقصود في المقام أصالة وبه يفارق

عند الكوفيين وبعض

المتأخرين

التضمنين الكناية في هذا الوجه لا يكون المعنى الملاحظ ثبعا مقصودا في المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة وذلك يعني عن القصد الى وصف الجرعة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمنين ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصل في القصد والامر في التضمنين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصل في قوله لا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا تصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكني به قد لا يقصد في التضمنين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه انه ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المنطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان ارادته لا يقصد أصلا ممنوع لتصريحهم بخلافه وان ارادته غايل أو التكرير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصل ولو كان التضمنين منها لا يستعمل استعمالا في وقت ما ويجب كما قال العمام بانه قد يجب في بعض الكناية شي لا يجب في جنسها ولذا سمي باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط في التضمنين وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشرط فيهم اجواز ارادته أجيب بان المراد اجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا اخراج الجواز لا الجواز عن الامكان الخاص اظهر وان عدم ارادة الموضوع له لا يخل له في خروج الجواز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمنين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وادعى على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله في الايمان و بعد تضمنينه معنى التصديق لا يقصد منها الاصل وأرى انك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما انه مقوت لقاعدة التضمنين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل رأيتك بمعنى أخبرني من التضمنين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم الجواز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمنين قول آخر لوضح كان سابعاه وهو ان دلالة غير حقيقة ولا يجوز في اللفظ وانما التجوز في انضائه الى المعمول وفي ٧

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا
قاله في المعنى (من سبعة معان أخذها التبعيض) عند
الغاري والجمهور وروى عنه ابن عصفور وعلامته

على تقيضه فعده وبعينه على به كما عدوا أسرا بالباء جملا على جهر وفضل بعن جملا على نقص ولا يجوز فيه قطع بمجرد تغيير صانه وانما هو تصرف في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص واستدل به لما ذهب في التضمنين جعله مغاير لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمنين ولا قريب منه ليقر به ولذا قاله بعضهم بانه قال في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله اه اذا رضيت على بنو قشير ٥ يحتمل ان يكون رضى ضمن معني عطف وقال الكسائي حمل على نفسه وهو سقط نسال الله تعالى الرضا بغير سقط بفضله وكرمه وبقي قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالحجة لا بد في التضمنين من ارادة معنيين من القضا واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق في الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا أصلا وبما قررناه اندفع ما قيل بالفعل المذكر ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان في معناه الزوم الجمع بين الحقيقة والجواز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في ضرورة التغايب لان كلاما من المعنيين ههنا غير انحصاره اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والجواز في التضمنين لما اعترف به من أن كلاما من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال ان التضمنين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين الجواز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه غير متعذر نعم يلزم اندراج تحت مطلق الجواز وبين ان الحق انه ركن مستقبل من أركان البيان كالكناية والجواز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والجواز في قوله ان المعنى الحقيقي في التضمنين غير متعذر نظرا لانه متعذر في أسطة القرينة كما عرف بما مر ولا بد من المصير الى الجواز أو الجمع بين الحقيقة والجواز لان القرينة في الجواز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والجواز اللام على بعض الاقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفت تحقيقه مما رددت على ان شبهة الجمع في التضمنين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فن قال انه اعترض عليه بذلك فقد اقترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقاني لعسل الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله محمل الباب كماه قوله لان اللفظ الخ مكذا في النسخ التي بايد تناول فيه فيقطا والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وجل المانعون هذه الأدلة الخ) قال في الجني الداني فان قلت فما تصنع بنحو الله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوعه من هنا اهـ ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن ابي رزق في نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتهما ٨ الى الفعل بغير ساكن نحو من قبل أن تاتينا والاخبار بهما عن الجملة نحو الجبل بعد

الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كقفوق وتحت اهـ والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشي من اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعما للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصلي الموضع للزمان فلذلك لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهم احكم الضمات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال في المعنى ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اهـ بقي ان التأسيس مكانا فمعنى التاويل به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدوشري صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعد ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فن ذهب بيان لاساور أي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور رأوا زائدة على رأى الاخفش وبدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أسرى بعبده لعلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاق الكوفيين والافخش والمبرد وابن درستويه و (خلافه لاكثر البصريين) في منغهم ذلك (و) بدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيدر جال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فطرونا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد جكاه الاخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليلة) الى اليوم قد جربن كل التجارب

هن أزمان لا ابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختيرن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الامرج الغساني وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر وخة والتجارب جمع تجربة وجل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير في الآتية من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو تو كيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على فكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من محتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصافي نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على فكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان التكرار اللازمة للنفي تدل على العموم نصاف زيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحديان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فاصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها محلا بالمعنى المراد كما قالوا في لاهاز زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) بل أي أداة كانت (أونهي) بلا (أو استفهام

موقوف على ان معني الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر (بطل) ابتداء أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اهـ وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرايا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أو لا قلة المطر وثانيا كثرة أو شكى غيره الكثرة فراجع (قوله) فيكون من محذوخ يمكن ردها في مثل ذلك لا ابتداء في المكان كما بيناه في المحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

ذلك لانهم اقام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارشاف والمصنف في المعنى لكن لم يقيد ابن النظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاسي فانهما اتفقا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلا مع ابن عذبة ونظر افيهما بان كم ان كانت خبرية فلا تزد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا ان يقال يجوز ان لا نسحب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادته من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشي قد يتوقف فيه فان كون هل دائما للطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله اما فعلا) قال الدنوشي قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلّة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الأفعال الى الاسماء والتعدي انما هي للنصوب واذا زادت في المرفوع أو وقعت في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكأنت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أرمفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزد في ظرف أو مصدر اتسع فيه ما نحو ما مسيرى من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المعنى تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبقى ولا تجامعون من ولكن لا يظهر للنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتسكلم على ذلك فراجع ما قاله الدماميني وقد يشكك قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع بالخبر قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهب من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من مبي بكسر ميم من ويحجب بان مع المنخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شذ ان مع التي تجعل الواو معها في المفعول q مع لا يستعني عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضررونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فاعل المصنف أطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة وفي الحاق الله زنة بها نظر وفي الارشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل اطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورا بها نكرة) كما (و) الثالث (أن يكون) مجرورا بالمتكسر (اما فاعلا لا نحو ما ياتيهم من ذكر) فذكر فاعل ياتيهم (أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) في التو مبتدأ وغير الله نعمته على الخلق والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناطم في التسهيل وعلاء في

(٢ تصریح فی) قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا قاتما (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشي قال بعضهم تزد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلامت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم نسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى أي السعدو أي ماصح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتباع بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعمته على الخلق) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكلا كما بينا في حاشية الفا كهى (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشي هذا مع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث نخل عن قيل من في الموضوعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضوعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأنه قال لا هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيلا في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث ونحو ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر حذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من إقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان هذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من ربنا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المرووفة من ان ذلك محال لم يتم غير مقامه مردودا فليتأمل وقوله فهذا التخريج فاسد الى آخر ما عمل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مرادنا هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

موصوفها بتدخذه واعل هذا مراد قوله اه اقول كانه اراد به ص المشايخ الشهاب القاسمي فغيره قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن
الناظم في آخرباب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه ان اراد بما سد مسدده ما يصلح للفاعلية فالجواب والمجروور ليس كذلك وان اراد
ما يحل محله مطلقا شكل انهم في قوله تعالى ثم بدأ لهم الآية احتاجوا الى التاويل ما أمكن ولو صرح ما ادعاهما احتاجوا اليه وأجيب
باختيار الثاني ليكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة) قال الدوشري كونها في هذه الآية للظرفية بخالف اقول البيضاوي انها فيها البيان اذا فحينئذ تكون من لبيان
الجنس (قوله وزاد في المعنى الخ) ١٠ لم ير اد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظري كثير منه في كلام الشارح ايها ما لا ينبغي

(قوله وهو الفصل الخ)
قال في المعنى بعد ان نقله
عن ابن مالك وفيه نظر
لان الفصل مستقادم
العامل فان ما زوميز معني
فصل والعلم صفة توجب
التميز والظاهر ان من في
الآيتين للابتداء أو بمعنى
من (قوله نحو ينظرون
من طرف خفي الخ) قال
في المعنى والظاهر انها
للابتداء وقال الدماميني
ان أريد بكون الظرف
آلة للنظر فن معني الباء كما
قال يونس وليس الظاهر
حينئذ كونها للابتداء
كما قال المصنف وان أريد
ان الظرف وقع ابتداء النظر
منه فن لا ابتداء الغاية
لا معني الباء فهما معنيان
متعاربان موكولان الى
ارادة المستعمل فتامه
(قوله نحو لن تغني عنهم
أموالهم الخ) قال في المعنى
وقدم في القول بانها في
ذلك للبذل وقدم في بحث

شرحه بثبوت السماع بذلك نشر او نظما (الخامس معنى البذل نحو أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة) أي
بذل الآخرة وأنكر قوم مجي من للبذل وقالوا المقدر أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا ببدل من الآخرة قال المفيد
للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء نقله في المعنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند
الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ما ذاخله قوام من الارض) أي في الارض والظاهر انها البيان
الجنس مثلها في ما ندرج من آية قاله في المعنى (و) الثاني نحو (اذ نودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم
الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى ما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم
فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي
ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يغضي حياء ويغضي من مهابة) * فبايكم الا حين ينسجم
أي يغضي منه لاجل مهابته والاعضاء بالغين والضاء المعجمتين ارضاء المحفون واقتصر في النظم على
قوله بعض وبين وابتدى في الامكنه * بمن وقد تاتي لبده الا زمانه
وز يد في نبي وشبهه فجر * نكرت وزاد في المعنى تاه ما هو الجواز في خوف ويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
أي عن ذكر الله تأسا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مسا وقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا
وهو الاستعلاء عند الانحس والكو فيث نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على
التضمن أي منعتهم بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني
المتضادين ونحوه ما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا
من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصرين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من
طرف خفي أي بطرف نقله الانحس عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو ان تغني عنهم أموالهم
ولا أولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة ورابع عشر مراد فقر بما كقوله
* وانالما تضرب الكدش ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر
للاغاية قال سيبويه وتقول رأيت من ذلك الموضع فعلته غايته لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من
الرداء (واللام اثنا عشر معني أحدها الملك نحو الله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويغري عنه
بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السر ج الدابة) والثاني نحو العماراة للدار لان الدابة والدار
لا يتصور منهما الملك والعرف بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معني وذات والتي للاختصاص
بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما ضرب زيد العمرو) لان ضرب متعد
في الاصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصر أعدي بالهمزة
الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

ولم
البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء (قوله وانالما تضرب
الخ) تمامه * على رأسه تليق اللسان الفهم من * قال في المعنى والظاهر ان من فيهما ابتداءية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم
خلقوا من الضرب (قوله ففعلته غايته لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه التراجع وهو ان محل الابتداء هل هو
شيء آخر أو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاكاة كلام الناظم الاتراء
تبعته فيما ذكره مع انه مستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معني وذات) لا يردها عليه نحو النار لا كافرين مع كونها للاستحقاق
للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار بل دخول العصاة فيها وذلك لان الاصل هذاب النار والعذاب معني

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدنوشي قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخر او محاب بان الكوفيين قد لا يسمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل به نحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فلي تأمل (قوله ويشرب) قال الدنوشي اطلاق يشرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يشرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب والبؤس

الشدة مهموز ويخفف

بإبدال الواو (قوله وهو

مشكل لان من شأن الخ)

قال الزرقاني هذا الاشكال

منوع لانه لا يلزم من

الاضافة كون العامل

المضاف (قوله ورد بقوله

ولان الله يعطى الخ) قال

الزرقاني محاب بان هذا اذا

لقوة العامل وحيث كان

شاذ فكيف يتأتى الرتبة

أنظر المعنى يظهر للثان

ما هنا غير حسن والذي

أوقعه في ذلك ان المصنف

ذكر هذا بعد كلام ابن مالك

فاعتقد السارح انه مرتبط

به وليس كذلك بل هو مرتبط

بأول الكلام (قوله وهو

مشكل فان الزائدة المحضة

الخ) قال الزرقاني الجواب

عنه اننا لانسلم انها متعلقة

أو غير متعلقة في آن واحد

بل يجوز ان تتعلق نظر الى

كونها مقوية ويجوز ان

لا تتعلق نظر الى كونها

زائدة فلم يجتمع الامر ان في

وقت واحد وهذا محاب عن

قولهم معدية وغير معدية

أي يجوز أن تكون معدية

نظر الى كونها مقوية ويجوز

أن تكون غير معدية نظرا

الى كونها زائدة قاله بعض

شيوخنا اه وقوله فلم

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا

المخلاف مبني على ان التعجب اذا صبح من متعدل يبقى على تعديته أو لا ذهب الكوفيون الى الاول

والبصريون الى الثاني ومثل الناطم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وبعه

ابنه قال الموضع في المعنى والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما ضرب زيد العمره كما مثل هنا ووجه

الاولى أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التعليل في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان

مثال الموضع ليس متقاعا به فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى

اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي

(وانى لا تعرفنى لذكر الكهزة) * كما انتفض العصفور بآله القطر

أى لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهى الزائدة) وهى أنواع منها المعترضة بين الفعل

المتعدى ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مر وان

وملك ما بين العراق ويشرب * (ملكاً أجار لمسلم ومعاذ)

أى أجار لمسلم وهى بالجم وقال الدمامي لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الاجارة

واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أى ردف (ضمن معنى اقرب) فاللام صلة له زائدة و به

جزم في المعنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للبردون واقبل ضمن ردف معنى اقرب (فهو ومثل

اقرب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايقين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس

الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انفجر اربا بعد هاجها أو بالمضاف قولان قال في المعنى

أرجعهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يتعلق اه وهو مشكل لان من شأن المضاف أن يجز

المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانه زائدة عند البردوانه ابن خروف بدليل صحة

اسقاطها المعنى (السادس تقوية العامل الذى ضعف اما بكونه فرعاً في العمل) كالمصدر واسمى الفاعل

والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمر و (فكرو مصداقاً لهم) ونحو زيد معطى

للدراهم ونحو (فعال لما يزيد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله

* ولا الله يعطى للعصاة منها * (وأما بناخره عن المفعول) مع اصالتها في العمل (نحو ان كنتم للرؤيا

تعبرون) ولا صل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى

باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذى تزل منزلة اللام (ولا

معدية محضة) لا طراد صحة اسقاطها (بل هى بينهما) فله منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة

المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قوته عند الموضع فتكون متعلقة غير متعلقة في آن

واحد وهو ممنوع لاداءه الى الجمع بين متناقضين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل مجرى لاجل مسمى)

أى الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو الله لا يؤخر

الاجل) أى تأله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) أى ما أكثر درك بالبدال المهمله المعنى (العاشر

الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضاً لام العاقبة ولا م السال (نحو

يجتمع الامر ان في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان من جهة واحدة وعبارة الدنوشي برديان جهة الزيادة

من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصلة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشي أى من التعجب وهى حينئذ

مكسورة على أصلها لانهم قالوا لام البحر مكسورة الاعم الضمير ما عدا الياء والاعم المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب يتناقض ما صرح حوايه

في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجب بالترام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطالب للبين

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما لكل للجزء تامه (قوله عليه السلام) قال الزرقاني له لولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لأن الوقت إنما يدخل ونعاه بالدلوك فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيت وأطروا الرؤيت وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كائني وما لكاء لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتميلك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتنامل ثم ظهر أن الأول للملك وشبهه وهذا التميلك وشبهه وفرق بين الملك والتميلك اه والفرق أن الأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الأفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح أن العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما إلى تحصيل مجهول بعد اوم يسمى بالقياس إلى الذي يحصل فيه

لذو الموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير إلى الزهاب

فإن الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهم ما وما ٢ لهما إلى ذلك ومن منع الضرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة السبب مقامه المعنى (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعده (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول به لأم التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للاذقان) جمع ذقن (أي عليهما) ومجازا نحو وان أساتم فلها أي عليها قاله في المعنى وتأتي النسب نحو لز يدعم هو لعمرو وخال والتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا للثقاله سيبويه ولا ظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه ومعنى عند كقراء الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه أي أهم قاله أبو الفتح ومعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة ومعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتميلك وشبهه نحو وهبت لزيد نار أو نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضع في المعنى واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل في

وزيد

(وللباء الموحدة) اثناعشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو دسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأق على هذا الوجه إلا كمال الأ بها حكما في المعنى وهو أحد قول الزمخشري في البسمة والقول الثاني أنها للمصاحبة والظاهر عنده المعنى (الثاني التعدية) بالباء المثناة فوق وتسمى بآء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبهم) وقرئ أذهب الله نورهم وهذا الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعمان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المعنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى بآء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا (كبعثك هذا) الثوب (بهذا) العبد قد خول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات إحسانه بضعف قد خول الباء هو العوض قال في المعنى ومنه أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر بآء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في أن يدخل أحدكم الجنة بعماله لأن المعطى يعوض قد يعطى مجانا وأما السبب فلا يو جد بدون السبب وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لا خلافا في محلي الباءين

تعلما وبالقياس إلى الذي يحصل منه تعليلها وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا يقبل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل في الحاشية بأنه يلزم عليه إقامات الصفة الواحدة بالذات بالهولين وإما جل الشيء على شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لأن قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين أن يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وأنها ليست كذلك وأما إذا كانت واحدة بالنوع فيجوز أن يقوم بعض جزئياته بمحل والاخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لأن من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم

جعا

أن من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم كامل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشي

آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى أنه يقال الضوء مضي مع انتفاء مبدأ المحمول والالزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى بآء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الإعانة لا طلبها فالسبب للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الأوضاع العوضية وكأنه أراد بالمصدر المحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدهاميني قال والافلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل أن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تابا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأق على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشافعي وأقول المعتزلة إنما يقولون يجب على الله إثابة الطائع ومن مات تابا وأما إثابتها بدخول الجنة فيفضل الله روحه وأيضا فهم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم مخلوقها بخلاف الله

تعالى وإيجاده فيصنع في سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال وإثباتها الرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال
الدنو شري في رسالة التضمنين والظاهر أن الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من أن ١٣ الأصل دخول مع على المتبوع

نحو جاء زيد مع الأمير فإن قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الأصل كما في المطول في بحث الكناية فالأصل في الباء أن تدخل على التابع نحو بعت العبد بآثابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع أن مع لا تبدأ المصاحبة والباء للاستدانتها (قوله أي معه) وليست للتعدية أذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيراً) فاسأل تجاوز الله إلى الخبير حيث كان الخبير هو المسئول والضمير في به راجع للرجوع ويرى الكلام على الديباجة ما يتعلق بمعلق به فراجع (قوله وتناولوا ما ورد من ذلك) أي على أن الباء في الآية الأولى سببية كما في المعنى أو تجريد كما قاله الرضي والتقدير واسأل بسؤاله خبيراً وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الآية (قوله ما يسر في الخ) أي بل الذي

جاء بين الأدلة اه المعنى (الرابع الاصاق) وهو أصل معانيها قال سيديويه وانما هي للاصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المعنى ثم الاصاق حقيقة (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجسسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وإن تكون منعه من التصرف ويجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت بروري يمكن يقرب من زيد اه فيل الاصاق بما يقرب منه كالاصاق به ثم الحقيقي نوعان ما يصل الفعل الآخر كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن امساك بزيد كان مباشرة منك له بخلاف أمسكت بزيد فافتما فيد منه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعية) أثبتة الأصح في الفارسي والعربي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عبد الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مضمونها الحال (نحو وقد دخلوا بالانكسر أي معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قبل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيراً أي عنه) بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل يوم تشقق السماء بالغمام أي عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً وقالوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالكناية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أي فيه المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله تعالى عنه (ما يسر في أني شهدت بدرًا بالعقبه أي بدلًا) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من أن تامة بقنطار أي على قنطار) قاله الأخفش وبدل له هل أمكنكم عليه إلا كما أمكنكم على أخيه ونحو واذمروا بهم يتفخرون أي مروا عليهم بدليل وانكم تتمررون عليهم مصبحين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم) كان بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر فلا ين مالكتانه أدرج بقاء الاستعانة في بقاء السببية وعدم مفر داته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كني بالله شهيداً) مع المفعول (نحو ولا تأقوا بأيديكم إلى التهلكة) مع المبتدأ (نحو بحسبكم درهم) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد بحجة كدجمله نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد أحسن في أي إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف والتعديده نحو باني أنت وأمي أي فذاك أي وأمي واقتصر الناظم على قوله

والظرفية استثنى يسا * وفي وقد يبينان السببا

بالباء استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها نطق

(ولفي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) فالأولى (نحو في أدنى الأرض) والثانية (نحو في بضع سنين) فادنى وبضع. كثنى الظرفية من المضاف اليها فإن أدنى اسم تفضيل من الدنو ويضع اسم لما بين اثلاث إلى التسع (أو مجازية) أما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولسكم في

يسر في شهود العقبه (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزادها فيه قياساً وقد تزداد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنه كما يشي استطاع * وزاد في المعنى أنها تزداد في الحال المنفي عاملها كقوله فادرجت بخاتبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يترصن بانفسهن (قوله حقيقة أو مجازية) قد يجتمع أن نحو وان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف في حقيقة النسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعم ومن لا يرى ذلك قد روي في عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضا شبهها في كثيرها بالظرف المحيطة بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يحذف الجوز او التقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لافيه اذ لامس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبع المصنف في المعنى على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووجه صاحب التلخيص ففسره بالجرور والحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل

في المشبه في الموضوع للشبه به أعني الظرفية فحرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبشبعيتها في على وفي (قوله المقابلة) المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الآخرة أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله فامتاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هذا الظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أحازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة ان غنى أحازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تشق على حله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك وجه النظر ان القياس عليه وهو فانظر بمن تشق لا تتعين الباء مؤثرا فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تشق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخله على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لاموصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله عن تشق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقي وعدى اركبوا بفي لنضمه معنى صبروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعل اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل بهاء غير المضد نحو الجواد ركبته وبينى منه اسم مفعول تام نحو الجواد ركب جميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذار كبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسفن للتوكيد لا لطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك على خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلق العظيمة الشريفة والثبوت عليها من على دابة يصرفها كيف شاءوا كذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئا اعتلاه ٢ قوله نحو ان المتقين الخ هذا مالم ليس كله لفظ آية اه

القصص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية) نحو لمسكم فيهما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو لا صلبكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لم يكن من الجزع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقابلة) وهي الداخلة بين مفعول سابق ومفعول لاحق (نحو فامتاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليلا) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله) وتركب يوم الروع منافقوارس * (بصيرون في طعن الاباهر والكلاب) أي بصيرون بطعن وهو البناء الموحد وكسر الصاد المهملة جمع بصيرتعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلبي جمع كلوة وقا في معنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الخوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبته أصله ضربت من رغبته فيه أحازه ابن مالك وحده قال في المعنى وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة غير تعويض أحازه الفارسي في الضرورة وأحازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استينبها * وفي وقد بينان السببا (واعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعالها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كمن (كقوله) وهو تخيف العاصي (اذا رضيت على بنو قشير) * لعمر الله أعجبتني رضاها (أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها

وفي نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك وجه النظر ان القياس عليه وهو فانظر بمن تشق لا تتعين الباء مؤثرا فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تشق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخله على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لاموصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله عن تشق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقي وعدى اركبوا بفي لنضمه معنى صبروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها ففعل اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل بهاء غير المضد نحو الجواد ركبته وبينى منه اسم مفعول تام نحو الجواد ركب جميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذار كبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسفن للتوكيد لا لطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك على خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلق العظيمة الشريفة والثبوت عليها من على دابة يصرفها كيف شاءوا كذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئا اعتلاه ٢ قوله نحو ان المتقين الخ هذا مالم ليس كله لفظ آية اه

فاشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال السكاسي جل على تقيضه الخ) المحمل على التقيض كثير في كلامهم كالحمل على الظاهر كما مر في باب التعدي وال لزوم وباقى في باب علامة التانيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي قاله في المغنى غاية ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمن اشراب افظمه عنى آخر يشتمل ذلك فتدبر (قواد فحوو لتكبروا الله على ما هذا كم) قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري أى ولتكبروا الله حامدين على ما هذا كم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير بعبارة قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما ولا نافية في الحمد بعد تعدية التكبير على اه وايضا حه أنه لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك لو كان كذلك لعطف الجار والجور على مثله ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه أى في الاعتراض نظرا لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من

الثاني اه ولعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتجصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي أن يقول الحمدوا الله بالتكبير على ما هذا كم اه وهذا بناء على التضمن اشراب افظمه عنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أى من أخرى (قوله الجاوزة) قال الدنوشري فسرهما الرضى رضى الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في

مؤثرا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المغنى وقال السكاسي جل تقيضه أى في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة انه ساء هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كم عند الكوفيين (نحو وان ربك لذومغفرة للناس على ظلمهم أى مع ظلمهم) وبقى معنى اللام فحوو لتكبروا الله على ما هذا كم أى لهذا ما كم بمعنى عند نحو وولهم على ذنب أى عندي و مرادفة من نحو اذا اكلوا على الناس أى منهم وموافقة البناء نحو تحقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أى بان لا أقول وبذلك قرأ أبى وزائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجديوما على من يتكل
أى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول جدي بن ثور
أى الله الا أن سر حنة مالك * على كل أفنان العضاء تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقى حسن الحارية ونص يديو به على أن على لا تراد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق تشرق وللإستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يباس من رحمة الله أى لكنه وافقتصر الناظم على قوله * على للاستعلاء ومعنى في وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها الجاوزة) ولم يذكر البصريون سواء (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانه يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الغراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية فوجبكى أيضا رميت على القوس قاله في المغنى (الثاني البعدية) بالباء الموحدة (نحو) لتركبن (طبعان طبع أى حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدة في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أى عليها) ويحتمل التضمن والمعنى فانما يبخل عن الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحدنان بن الجرث ابن مجزب (لا اله الا أنت لا أفضلت في حسب * عنى) ولا أنت ديانى فتخزوني

(أى على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغنى ولاه أصله الله فحذف الا لمان الجارة والاخرى شذوذ او الحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مقار آياته والديان الملك وتخزوني تسوسنى والمغنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسنى (الرابع التعليل نحو

مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعانى على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصرة عن كامل ذكره بانصراف الجاوزة عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدة عن طبق) هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن الر كوب معنى التباعدا وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامران الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور والمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسنى) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه في كلام الشاعر يحتملها نحو ما قاتينا فتجد ثمار فعا ونصبا أى ولا أنت مالكي فكيف تسوسنى أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله فاسودتني عار عن وراثته * أى الله أن أسمويا ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي اه من الدماميني

(قوله أي ما تتر كها صدرين الخ) هذا والتضمن على طريق الحقيقة وهو الذي أراد الزمخشري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل أن من في الآية بمعنى عن دليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المعنى والظاهر أنها على حقيقة وان المعنى وما يصدرو قوله عن هوى (قوله ولا تل عن حل الخ) تجزيت صدره وآس سر ألقى حيث لقيتهم * والرباعية بكسر الراء قال في المعنى نحووم الجملة اهـ والجملة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا في ذكرى) قال في المعنى والظاهر أن معنى وفي عن كذا جاوز ولم يدخل فيه وفي فيه دخل فيه وقتر (قوله أن نفس أفاها الخ) نفس مرفوع بفعل قل عليه قوله أفاها أي أن هلك نفس لأن من أفاها جازمها هلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الورود يقال معنى وردة أي جمر في لون الفرس الورود الدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الأديم الإحمر اهـ ويشهد للأول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو دردي الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت

وما نحن بتاري ألتعن قولك أي لاجله) قال في المعنى ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاري أي ما تتر كها صدرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري اهـ وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منه مومرا دفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به والاستعانة بنحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي بدل نفس وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولا تل عن حل الرباعية وانها أي في حل بدليل ولا تنيا في ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أفجزع أن نفس أفاها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فها لا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله * عن تجاوزا عن من قد فطن * وقد تجي موضع بعده على (والكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه بنحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبتة قوم ونفاها لا كثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي هدايته إياكم) وأجاب لا كثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام اذ لا كروا الهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الأصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للأعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤية (كيف أصبحت قال خير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ وحذف خبره هذا أحد الأعراب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث أن ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن الجور والمعنى كن فيما يستقبل مما تلات لنفسك فيما مضى والرابع أن ما كافة وأنت مبتدأ وحذف خبره أي عليه أو كائن والخامس أن ما كافة أيضا وأنت فاعل والأصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس أن ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

بخط المصنف في التذكرة مانصه وقال الملاحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكسر بر فباي الأمر بكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وإنما حتى ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الأول أنه قيل معناه أن السماء تتلون من الفزع الأكبر كما تتلون الدهان المختلفة وأن الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الأحمر وأما الجواب عن الثاني فإن من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير إليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك

الارحمة للعالمين وقد علمنا أنه انما بعث بشير المن آمن ونذير المن كفر فجعل الانذار رجة كما جعل التبشير وكذا (التوكيد) كل من عليها فان فاذا انشئت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله ويحذر كما الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر أن الخاص هو الذي كروا العام الهداية والأصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذي كز (قوله) وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الأصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد الجور وبخبر لم يحجر مثله الموصول (قوله أي الذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله والسادس أن ما زائدة) لم يذكر هذا في المعنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغيرة لأن تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيد هو الزائدة نحو ليس كمثل شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثرون اذ لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائدة مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المعنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وانما ليس كذا شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال * فصيروا مثل كعصف ما كول * زاد في المعنى في معاني الكاف المبادر وذلك اذا اتصلت بمافي نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجوزي في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) ومثاله في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل) ومثاله حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) ومثاله في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جعلها الناظم بقوله * لئلا تنها حتى ولا موالى * (وانما يجزى حتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كأمثلهما) واذا ثبت انها لا تجزى الا آخر أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخر أو لا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المعنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة غارت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فازلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانها في حكم الملقوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي القراءة (ومعنى الواو والتاء) المتناهة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذومند ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذخجج ومذدهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسر هاء ايضا وهي السنة والذهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر عمود ومنار لهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو وخلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

فكانت من ذكرى جيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر الواحد بلفظ الاثنين على جد القيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الحقيقة آخر الموصول مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانما حيت وأثاره جمع أثر (و) معنى مذومند (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضر المحو) ما رأيته هذا (مذومنا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يجز في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استين

(و) يكونان (بمعنى من وإلى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم)

أي بناء على ان اسميتها

لا تختص بالشعر (قوله

اتهاء الغاية) اقتصر هنا

على معنى واحد لاني وقال

في المعنى انها الثمانية

معان وزاد في حرف الغاء

انها تأتي بمعنى الغاء كقوله

وأنت الذي حببت شغبا

الى بدا

الى وأوطاني بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما

موضعان قالوا يدل على

ارادة الترتيب قوله بعده

حلت بهذا حلة بعد حلة

* بهذا قطاب الواديان

كلاهما

وهذا معنى غريب لاني

لم أر من ذكره اه وبهذا

يندفع ما يقال لا يظهر

معنى الانتهاء في الاولى

وكيف تتعلق الى بالفعل

مرتين لكن أحسن من ذلك

ما قاله في الحواشي ان

المعنى شغبا مضافا الى بدا

وقد أوما اليه الدماميني

وجوز أن تكون الاولى

بمعنى مع (قوله واذا ثبت

انها لا تجزى الا آخر) فيه

ان المصنف ذكر ان جرهما

لذلك في الغالب وحينئذ

ففي قول المصنف فلا

يقال الخ نظر أيضا

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردون مخبول هي موضوعه الخ لان الكثرة والقلّة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور ورب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية او بدل على المحل وان توسط الخبر والمجرور على انه صفة او بدل على اللفظ بناء على غير الغالب او على انه مجرور ورب محذوف وان لم يتقدمها الواو والقاء وبل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور ربنا على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله ان يصومه ولن

يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن تنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنع من ذلك بعوت أو مرض فليتأمل (قوله وهو عما تمسك به الكسائي الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير ماض في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حيث ان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بان محكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحد منهما

فيه ابتداء الفعل وانتهائه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته هذا (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجاعة بل ترد (للتكثير كثيرا والتقليل قليلا) قاله في المعنى (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائه لن يقومه) باضافة صائمه وقائه الى ضمير رمضان وهو عما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرر بمعنى الماضي وقول الشاعر يارب يوم قد طوت و ليلة * يا نوسة كاتها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال منسوقات للتخويف والبيت مسوق للاقتحار ولا يناسب واحد منهما التقليل قاله في المعنى (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة (الارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان) وذى شامة سوداء في حروجه * بحالة لا تنجب لي زمان ويكمل في تسع ونجس شبابه * ويهرم في سبع معاومتان

وعن الفارسي ان عمر الجثنى سال امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (رب يبدل عيسى و آدم عاينهما الصلاة والسلام) والقمر ويبدل بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يبدل بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لابتداء كنف فالتقى ما كانا فخر كت الدال بالفتح ابتداء لفتح الياء أو بالضم ابتداء لضم الهمزة وال شامة الخال وهي النكة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة قرأه وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والمجر من الوجهه ما بدان الوجهة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجالة أي ذات عز وجلال وروى مجالة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا وفي الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها بخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحك من كالبرد المنهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف البحر مختصة بالاسماء ويض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال غير البقر من الوحش نعاج والجيم يضم الجيم جمع جئاء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضمكن خبر بيض والبرد يفتح تحتين مطرد منعقد والمنهم ضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب اذ الطاقة وقطافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

التقليل) قال الدماميني الاقتحار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا المثال لا يوصل اليه الا قطري يشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الاقتحار واحد منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى مولود ولم يلد له أبوان صفة لذى ولد وينظر ما النكة في الايمان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أجدوها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أنتهون ولا ينهي فوشطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

صابط لا سميتهما وقال في الحواشي ان قول الناطم * من أجل ذاعليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لاصطلاح فلا تتقيد اسميتها
بتدخل من وذكر ان على دخلت على عن في قوله * على عن عيني مرت الطير سنحاه * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا ليراء) أي لانه جامد
ليس بما يؤول بالمشق لكنه اسم جنس كادل عليه قول الجهل القفر وفي هذا رد على العيني حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمي
للبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا ماضيا) أي فتكمل لما حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشار كها
في ذلك من على ما بيناه في حواشي القاموس وحتى على ما قال بعضهم في تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما
لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبني قد جئت من وادي القرى واسما للموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن
دريد في شعره حيث قال خالك ان لم تخطوا ذماركم * شوام ولادار بجثى ودامت وفعل ذلك بان تخبر عن فعل اثنين من ألفت
انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكري والحازمي ١٩ لم يذكره وان لم يكن صحيحا فلا
يعدان يكون ذلك صحيحا

قطري الحجازي
فمن هنا اسم معنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء وردية بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح
الهمزة وهي الحلقمة التي يتعلم فيها الطعن والرمي مرة مصدر (و) الثاني (قوله) وهو مزاحم بن الحمرث
العقبلي يصف القطا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قبض بزيار مجهل
فعلى هنا اسم معنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند
والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا
وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من جوفها من شدة العطش قال
أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا لما ذهب الى الماء ليلاق قال لم يرد العدو وانما هذا مثل
للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشي ولا يكون هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أي كمل
وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل
ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما
والقيض بفتح القاف ومكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض
وقال العيني أراد به الفرخ ههنا وزيار براء من معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد
العليلة من الارض ويروي ببدء بالمد المهلكة والجهل القفر الذي ليس فيه أعلام يهدي بها وهو
يجزور باضافة زيار اليه ولا يجوز أن يكون نعتا ليراء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل
والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناطم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذاعليهما من دخلا
وقد تكون علا ماضيا تقول علا علوا وعلى على علا قاله ابن خالويه في الطارقية وقد تكون الى
اسما واحدا لا الله وهي نعمة تقول الى ولا قاله أبو اليعاقبة في شرح مع ابن جني (والاربعة والخامسة)
كما يستعمل اسما (مذوم منذ ذلك في موضعين) أشار اليهما الناطم بقوله
* ومذوم منذ اسمان حيث رفعاه أو أوليا الفعل * (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع) تكرة أو معرفة
معدود أو لا (نحو ما رأيت مذيوما) فيوما (منكر معدود) أي من ذيووم الجمعة (فيوم الجمعة معزف)

من حي بضم الحاء
وتشديد الباء الموحدة وقد
سموا انسانا حي وقالوا
في المثل المعروف أشقى
من حي وهي امرأة أو أما
في اسم الموضع فقد ذكر
البكري حياء بفتح الحاء
المهملة وتشديد الياء آخر
الحروف وفتحها وبالمد
في جوزان يكون الذي في
البيت هذا وقصره وذكر
الحازمي حياء بضم الحاء
المهملة وبعدها تاء مثناة
مفتوحة وقال من مدن
باب الابواب وجبا بضم
الجيم وبعدها ياء مفتوحة
مشددة وقال ناحية
بخوزستان في جوزان
يكون أحدهما (قوله في
الطارقية) هو كتاب
اعرب فيه سورة
القائمة ومن والسماء

والطارق الى آخر القرآن والذي رأيت فيه عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا ماضيا كقوله تعالى والله اعلم
على بعض تقول علاز يد على الجبل يعلو علوا وعليت في المكارم أعلى علا انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما
هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح في ان ماضي يعلو ويعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للاصحاح حيث قال وعلا في المكان يعلو علوا
وعلى في الشرف يعلو علوا وفهم الشارح ذلك لم يحتاج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيت مذيوما) قال الزرقاني قال الرضي
قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذيوما وقد رأيت أميس ويجوز ان ية الما رأيت مذيوما وقد رأيت أميس أما إذا كان وقت
التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانقضاء الزوية يومان وأما إذا كان التكلم في أوله أعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا
جعلت بعض اليوم أي يوم انقطاع الزوية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه فجعلت البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما
ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما جازا لان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلاما رأيت

متذ يومان وقد رأيت يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيت متذ يومان وانت لم تره منذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ماضى أقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض ان فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفي بصورة مسوغ كما في قوله تعالى أولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف أجع واخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما ياتي عن اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمه وجوب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني أظهر لان تقديم المبتدأ تاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوباً فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبراً عن منذ او منذ لانهم انكروا ان وكأنته على القول الاول لوحظ في مذوم منذ التعريف المعنوي اذ معنى ما رأيتهم مذوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشيء ظرفاً لنفسه لان بينى وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحارث ومعهما الامدان كان الزمان حاضر أو معدوم أو اول المدة ان كان ماضياً قاله في المعنى (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين متقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فعنى ما لقيته مذومان بينى وبين لقائه يومان قاله في المعنى ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ كبتة من من الجارة وذو الطائفة او منها ومن اذ و ذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو وما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فالبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك اليومان فنذم مبتدأ يومان خبره وقال ابن جني بينى وبين لقائه يومان فنذ خبر يومان مبتدأ والكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة محذوفة

جملتي وهو ان بينى وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فاكان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الجمع لانه تقدير مالم يصرحوا به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون

التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فاذا ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو مضاف هو ابتداء مع ان من لا ابتداء الغاية وبيان ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاداً التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وباخرهما فلا يقيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها ومن أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقررهذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب (تنبيه) قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعده مجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل آخر تقديره وما رأيت أي ما رأيت مذ قام زيد وما رأيت يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبنائه على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان ذو طائفة قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فر كباو ضم الدال للساكنين فالرفع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رأيت مذ يومان من اذ ابتداء يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مقادماً رأيت من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد فيها في جميعها فتعين تقدير ابتداء اذا تقررهذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنعولة عن النهاية لكون

الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من انتمضي يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى
(و) الموضع (الثاني أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن
المهلب (ما زال مدعقدت يداها زاره) * فسمافادرك نجسة الاشبار

فادخل مدع على الجملة الفعلية وهي عمدت وخبر زال يدي في البيت بعده وسمافادرك لمحذوف والمعاد
بجسمته الاشبار ارتفع قامتة أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو يومون الاعشى
(وما زلت أبغى المسألة ذأنا يافع) * وليداو كهلا حين شئت وأمر دا

فادخل مدع على الجملة الاسمية توالي يافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشر من سنة يقال يفع وأيفع
فهو يافع ولا يقال موقع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى
الخمسين أو الستين والامر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد النبات فإن جاوز ولم ينبت
فهو النط بالمثلثة والمهمة المشددة قاله الرزكشي (وهما حينئذ) أي حين ادخلا على الجملتين (ظرفان
باتفاق) مضافان فقبل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن
مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر قاله في المعنى وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق
السابقة عنه وأصل مذمذم فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاته الساكن نحو مذ
اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر واو لوقيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبها كما قالوا في ابنهم أهله ابن
فزيدت الميم وقال ابن مالك كونهما أصلا لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهة ويرده تحقيقهم أن وكان
قاله في المعنى وقال المسالقي إذا كانت مذكاة فاصلاهما منذ وإذا كانت حرفا فهي أصل نظر إلى أن الحرف
لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند كل وسكون ذال مذمذم متحرك أعرف من
ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرهما لأن القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور
وضم ذال مذمذم بني غني وبنو غني حتى من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة
لفظا لانية على حذف قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل) * تراد كلمة ما بعد من وعن والباء كثير أو بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل البحر) وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله

وبعد من وعن وباء زيدا * فلم تقع عن عمل قدها

فن (نحو) (خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المعنى
ومن نحو (عما قليل) والباء نحو (فما اتقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

إلى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قرارا

يريد فان لكل شيء وإذا دخل شيء من هذه الحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بانها
موصول حرفي والجملة صلتها (و) تراد ما (بعدد) والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله

وزيد بعدد والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعاء الغساني

(ربما ضربة سيف) صقيل * بين بصرى وطعنة فجلد

فجر ترب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجزور بالعطف على ضربة وفجلد بالجمع والمد الواسعة البيتة الاتساع
صفة طعنة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أي أما كن بصرى

وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

فهم الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجمع من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما القيتة مذ يومان في
الزمان الذي هو يومان
فلا يحسن قوله يومان
مبتدأ أو خبر وكان الظاهر
أن يقول ويومان خبر
لمبتدأ محذوف والتقدير
وهو يومان فتدبر (قوله
وضم ذال مذمذم) قال
الزرقاني أي سواء كان
بعده ساكن نحو مذ اليوم
أو لم يكن
* (فصل) *

(قوله قيل وهو على الحكاية بحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فكيف به الآن ماض وقال ايضا معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه

في المعنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حذف ونفخ في الصورة وورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول فظرفيه الشمني بأنه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسماء في ادخلت هنا على الفعل احتجيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظر الى أن رب لا تدخل الاعلى لفظ الماضي (قوله ورده في المعنى) قال في بحث رب ٣ وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال ايضا لم يتعرض المصنف لمعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشئ خلاف

فيما اذا زينت بعرب والكاف (أن تكفه ما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جيلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نزل بن جري يرتى أخاه أخ ما جلد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه) فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صنفين لما قتل أخوه مالك بهامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعمر وعرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف فكوشبر من طرفه ووجهه على حد شابت مقارقه وانما الانسان مغرق واحد والعرب يتدرون تسمية الجزع باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش * (ترفعن ثوبى شمالات) فكف رب عن الجرح وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حذوه والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه محذور بما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المعنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الأيادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف (ربما الجامل المؤبد فيهم) * وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبد نعت وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحده من لفظه والمؤبد بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعدلة للفتحة والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فخيرين بينهما مثناة فحسية جياذ الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانشى مهرة ودخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو على (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (محذور ارب رب بمعنى شئ و) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لها) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شئ هو الجامل المؤبد) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف * (فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي (فتلك حبل قد طرقت وطرقت) * فالتيتان ذي غمام محول فخر مثل رب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيته ليللا واليه تهاشختها والتمائم التعاويذ واحدها تميم وهي العود التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خص المحبلى والمرضع بذلك لانهما أزهدا للنساء في الرجال وأقلهن شغافهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لا شرا كهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كوج البحر أرخى سدوله) * على بانواع الميم وليتلى فخر ليل رب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره موج البحر واستعاره سدولا وهي السطور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارتقى والباء

ما قاله السعدانها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وثبت نقلا في مطوله في بحث الو * (فصل) * (قوله واستعاره سدولا) في قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بأيدينا وله لا في بحث رب

أي استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالستور فجامع عدم ظهور ما يستترانه وأطلق اسم ٢٣ المشبه وهو السدول على المشبه

وهو الظلام (قوله فليل
من أجله الخ) رأيت الخ
المصنف ما نصه في كتاب
افساد الاضداد للزجاج
قالوا ومن الاضداد جليل
وانه يقال أمر جليل للشديد
والهين وانما الجليل
ما عظم في النفس في باب
فقد عظم في الكبر وقد
يعظم في القلة وقالوا في
قوله رسم دار البنت من
عظمه وليس يريد هنا
عظم الرسم في نفسه كما
زعموا وانما العظم في
نفسه الوجدان للرسم وقالوا
فيه قول آخر ان معناه
من أجله وهذا هو
الصواب يقال فعلته من
أجلك وجلالك (قوله
لانها قائمة مقام عدد
مركب) قال العزبي
جماعة هذا الدليل
يحمل القلب بان
كم الاستفهامية مقام
عدد مركب والعدد
المركب لا يميز بين
فكذا ما قام مقامه (قوله
مختلفين) قال الزرقاني
ليس للاختراز بل لبيان
الواقع وذلك لان
العاطفين لو اتفقوا كان
الثاني مؤكدا للاول
فلم يكن الا عاملا واحدا
(قوله وتقديره ان لا أمر
الخ) قال اللغوي أي لان
ان الشرطية لا يقع كل
(هذا باب الاضافة)

في بانواع الصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الاخران
ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أخرج منها (وبعد قليل) لبعدها من الواو (كقوله) وهو ردوثة أو
العجاج (بل مهمه قطعت بعدمهمه) فمهمه رب المحذوفة بعدل والمهمه المغازاة البعيدا الاطراف
والى حذف ربوا بقاها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فخرت بعدل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقت في طلاله) * كدت أقضى الحياة من جلاله

فرسم مجرور رب محذوفة ورسم الدار ما كان لا صقما من آثارها بالارغى كالرمد وفحوه والطلال ما شخص
من آثار الدار وأقضى أموت وبروي بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن
جلاله بفتح الجيم فليل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجميل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر
(غير رب ويقي عمله) واليه الإشارة بقول الناظم * وقد يجزى سوى رب ليل * حذف (وهو ضربان
سماعي كقول ردوثة) بضم الراء وسكون الهزاة ابن العجاج بن ردوثة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن
قال له كيف أصبحت) والاصل بخير او على خير فحذف الجار وأبقى عمله وردوثة هذان فصحاء العرب قال
الزحشري وهو من أمضغ العرب الشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان
هذين النبتين لا يعضغهما الا دميون ومن قرأته ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة رفح
بعوضة (وقياسي) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك)
فدروهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره بالجر بالاضافة) واحتج
الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد
المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط
دخول حرف الجر على كم فاشترط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة لتكون حرف الجر الداخلة على كم
عوضا من اللغظين بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة
لا بمن مضمرة خلافا للفرأء (وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف
(أي وفي الحجرة عمرا) انزلوا عطف على المجرور في لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك بمنع
عن سدس ديوبه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للآخفش اذ قدر
العطف على معمولي عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفة على زيد والدار وزيد
معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيدان (وكقولهم مرت برجل
صالح الا صالح فطالح حكاية تونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أنا (بصالح فقد
مرت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقد رده سيديويه ان لا أمر مرت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيديويه هو
الصواب قال البطلاني وسي في شرح كتاب سيديويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مرت بصالح
ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المروور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا أمر فيما
يستقبل موصوفا بكوني مرت بصالح فانا قد مرت بطالح نقله المراد في شرح التسهيل عنه في باب كان
وأقره

(هذا باب الاضافة)

وهي لغة مطلق الاستناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا أهضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

يريدنا دخلنا هذا البيت استندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

من شرطها وجوابها الايجلة

(قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدوشري المضاف لا يكون الاسماء المعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الاسماء محكوم عليه ولا يحكم الاعلى الاسماء فان قلت وجدت في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينتفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعمل ذلك بان أسماء الزمان بينهما وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفاعل والافعال حركة الفاعلين فباسب اضافة الزمان الى الفعل لان الزمان خرم معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كافي نحو عدم ومات اذا لعدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بباء الخطاب لابيائه الغيبة وكان وجهه أنه المناسيب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثاني مجرد من أل وأما قوله

تولى الضجيع اذا تنبه موهنا
كالاقحوان من الرشاش
المستقي
وقولهم الثلاثة الابواب قال
زائدة فيها وتاء التانيث
جواز ان لم يقع حذفها في
ليس نحو واقام الصلاة
فخلاف ما اذا ألتبس نحو
شجرة زيد وبهذا يعلم ان
تقديم المفعول في قول
الناظم نونا الخ ليس
للاختصاص ولذا قدم
المصنف العامل فتدبر
وما ألفت قول بعضهم
أزال الله عنكم كل آفة
وسد له يكم سبل الخافه
ولازالتوا ثبكم جميعا
كنون الجمع في حال الاضافة
(قوله لان التنوين يدل
على الانفصال الخ) قال

اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد اضافة ما فيه من تنوين ظاهر) كتوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو وأحسن وجهها اذا لا ينصب فنحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين (كقوله في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الاعراب وهي) أربعة الاول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبي لهب) فيه تثنية يدا والاصل يدا ان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف (و) الثاني نحو (هذان اثنا زيد) فائتناسبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفرد هاتين والاصل اثنتان فحذفت النون للاضافة لاذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيم الصلاة) فالمقيم جمع مقيم مذكر سالم والاصل والمقيم فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشر وعمر) فعشر وشبهه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت بالتنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو سائتين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلي الاعراب أو تنوينا * مما تصيف احذف
(ويجوز المضاف اليه بالمضاف وفاقا للسيدي) وهو الاصح لا اتصال الضمير به والضمير لا يتصل بالاعلامه
المصنف في التذكرة ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف المعاني فهو كلمة (لا) كواو والعطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعل كالشيء الواحد وهذا لا يرده ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الجباز في شرح الملح ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه وورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي ما فهمه * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفيته تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندي هذا بن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلاتها كلمة برأسها وقد أجمعنا على ان التنوين لا يعدف النون كذلك لانها ثابتة وأما الثاني فلا نه نائب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبري في نوניתه
وقد ذكرنا وجهيهما في حاشية الفاكه في بحث الاعراب
والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنا

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجرح فليتامل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجراح المقدرا لكل حرف جرح غير زائد ولا شبهه لا بدله من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جرح مقدر فليتامل * (فصل) * (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجساعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم اصله دراهم وكذا قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثة لثام لان مائة بمعنى مئتين والثلاث من المئتين مئوتون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول) قال اللقائي هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياقي التمثيل بحصير المسجد لما اضافة فيه على معنى الاختصاص ويحجب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وادائه بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر

فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القون بانها مجاز عقلية فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافة والابقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ما را مجازا لوقوع المكرفيه (قوله باصاحبي السجن) قال اللقائي أي لان المراد وصفهما بهما بهما في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرهما ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهميلي وأبي حيان في النكت الحسن ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش * (فصل) وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية * لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقله) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا ومكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتر بص أر بعة أشهر (و) المكان (نحو) (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه) ان يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار به عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألتري ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة) في خبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان اتقي) شرطا القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب بزيد وعلامة) بما اضافة فيه تقييد الملك (وحصير المسجد وقنديله) بما اضافة فيه تقييد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (أو) اتقي الشرط (الاول) من شرطى القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يضح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) اتقي الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليه وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا اتقي ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب بزيد وعلامة (أو) لام (الاختصاص)

(٤ تصریح فی) قلت لاسلم ذلك بل الاختصاص اعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أي مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة معطاة بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الطرفين والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقائي وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعرب به بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الاتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال المحققين انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بالواو فتدبر ٢ قول المحقق لا يلزم كما قال المحققين انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

(قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فاعلم ان معنى اللام) في شرح الكافية للجامعي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقدير أمثله ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصرح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين بتقدير حرف الجر فيهما ما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أي ضارب زيد يدوي اضافة الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاعني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد ٢٦ الحسن الى زيد افعالها فانه لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث

الوجه فان قلت هذا في الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد التحقيق في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الى) قال الدوشري قال بعضهم هو الصحيح لان الجمل على الجازأولى من الاشتراك وايضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فعمله على المتفق عليه أولى

كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فاعلم ان معنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم والثاني أجروا نون من أوفى اذا لم يصلح الا ذلك واللام خذا اساسي ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقدير احيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدري ثوب خرو ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف عما ذكره ولا على نيته

*(فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يقيس تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان) المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة كتسبب التعريف منها (وتخصيصه) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخض من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به قاله في المعنى والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا وأعطه التعريف بالذي تلاه (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضامين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني البحر والثاني يؤثر في الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يقيس تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله أبا الموت الذي لا يداني * ملاق لأبال تخوفيني ونحور ب

رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها و جاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجوز ان المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أي شديد الدخول (في الابهام) يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (كخبر ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كالمما

أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يقيد ههما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلولا لخلو جائر كما في النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الا تبين (قوله أبا الموت الذي لا يداني الخ) خبره ان مالك على انه دعاء على مخاطب به لا ياباه الموت فعمله ما ضيأ والكاف مقول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقوله لا أباي ولو كان فعلا لاتي بنون الوقاية (قوله ونحور ب رجل الخ) جعل في الباب الثامن من المعنى هذه مما اعتقر في الثواني ما لا يعتقر في الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كالمما) قال اللغاني أي لان صفات المخاطب المشتمل هو علمها معلومة فاذا لم يدبوت كالمما الشخص أو ثبوت أضدادها كالمما الشخص فقد تبين اه

(قوله بفعل المقتضى الخ) فيه نظره فانه جعل المقتضى التعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثاله بالوقوع بين الضدين ولم يحضره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها صابطا فاشعر بقياسيته (قوله وشرعتك) بفتح الشين قال في الصحاح ويقال شرعتك هذا أي حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفظة شرطية من شرط في ولا معنى له كونها على معناها الا بتقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاضل كما في اللفظية وهو الموافق ٢٧ لماسياتي في توجيه كون اللفظية

تسمى غير محضة (قوله في كونها مرادها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه زد على أي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعت الخ) استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسموك من الموصول المحرف وصلته في مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعتك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة تغير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تعرف لان المغايرة بين الشين لا تخص وجهها بعينه اه ففعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السراي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاء الشاويين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد في كل شيء الا زيد غير زيد وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمائة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المائة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافة التثنية لهما لا تخفف من مشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومثلك واختاره أبو حيان في النكت المحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخذلتك وضربك وتربك ونحوك وذلك وحسبك وشرعتك وأمهاتك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المائة والمغايرة لا يعرفان بالاضافة (ولذلك صرح وصف النكرة بهما في) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا محضة أي خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك (ونوع لا يفيد شيئا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل ووصفاً من تنكيره لا يعزل

نخرج بالصفة المصدر الماقدريان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعت بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أرانى عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتكم اكرامك فان اضافته محضة خلافا لارياشي وخرج بمثله المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند اكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وأبو البقاء والكوفيون وجاعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الخالف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البديل المستق يقبل اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافا له وزعم ان

لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المفعول بعدهم فوعاومضوا نحو أعجبنى ضرب زيدون ضرب زيدون ورفع زيدون نصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكر او فاعل الفعل الذي كان مرفوعا بعد السبوك بالمصدر المسموك المنكر وتدعى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المسموك يكون نكرة وجوز بعضهم في أو برسل رسولا في قراءة النصيب أن يكون في تأويل ارساله في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس مسلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد للجنس ومضموها في حكم النكرة (قوله نحو جئتكم اكرامك) قال الدنوشري في كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله وموجب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعله ما واحد

(قوله هذيان بالغ الكعبة) قال الدوشري الهدي بفتح أوله وسكون ثانيه ومجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأهم جميعا القراء حتى يبلغ الهدي محله الواحد هدية بفتح الهمزة وتشديد الياء (قوله والماء) أي وضم الماء (قوله إنما تنقيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللغاني قد يقال ٢٨ هذامنة عوض بنحو قوله * الودأنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم

تقد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدوشري حصر التخفيف في هـ هذه الاشياء الثلاثة بشكل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا تون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا تون ولا ضمير واجيب بان هذه الاضافة محمولة على المحسن الوجه كما ان المحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه المحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محسنة بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف معمول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي واجيب بان التنوين في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الجميع خلافا للكتابي وخرج أيضا الصفة التي تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبهة للضارع في ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمرة فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كضارب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي أم لا فالاول (كضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (مروع القلب) بفتح الواو والمشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الأمل) الآن (وقليل الخيل) الآن والثاني كاستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واطراف هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يقيد بها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تقيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أي بالوصف المضاف (في نحو هذيان بالغ الكعبة) فهديان نكرة منصوبة على الحال وبالع الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تابط شر او كان زوج أمه (فانت به حوش القواد مبطننا) * شهد اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو والشين المعجمة صفة مشبهة حال من الماء المحرورة بالباء العائدة الى تابط شر او معناه حديد القواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور واسمه بضم السين المهملة والماء القليل النوم والهوجل الاحق (ودخول رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الاخطل (يارب غابطنا لو كان يطالبكم) * لاتي مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) أي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها (لا تقيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم يحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تقيد الا تخفيفا فقال بل تقيد أيضا بالتخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال في المعنى وهذا هو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب بافتقار التخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الصائغ في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تنقيد هذه الاضافة التخفيف) لان الأصل في الصفة أن تعمل بالنصب وليكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا تون قاله في المعنى (أو) تقيد (رفع القبح) أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر (من المضاف) كافي ضارب زيد وضاربات عمرو (ومضروب العبد) (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف (أو) بحذف التنوين (المقدر كافي ضارب زيد وحواج بيت الله) ففي ضارب وحواج تنوين مقدر حذف (للاضافة بدليل نصبهما المفعول

على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفعولها واجيب قاله بان الضاربك محمول كافي الاضافة على ضاربك اذا المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في هذيانك والمانع فيه شيء واحد هو اتصال الضمير في الاولى أن يغتفر في الضاربك لان المانع فيه شيان الالف واللام واتصال الضمير

(قوله كما في المعنى) أي في الترجمة التي نصها الامور التي تكتسب بالاسم ٢٩ بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله

لفظ لان الضمير مقدرا
ونابت ال عنه كفاي
الترجمة التي نصها الاشياء
التي تحتاج الى رابط من
ذلك الباب وانه قال فيها
واختلف في رجل حسن
الوجه بالرفع فقيس
التقدير منه وقيل ال
خالف عن الضمير (قوله
ومن ثم امتنع الحسن
وجهه) قال اللقاني ان
قلت هذه العلة تطرد في
حسن وجهه وقد تقدم
جوازها فاما جاز في
لا فانه الاضافة التخفيف
يحذف التنوين بخلاف
هذا

*(فصل) * (قوله
يجوز دخول ال الخ)
كان يحسن ان يوطئ لهذا
الفصل بان ال تحذف
من المضاف في غير هذه
الصورة وان لم ذلك في
كلامه ولم يقل اداة
التعريف ليسهل ال
الموصولة (قوله والضامير
في بها وهن للسيوف
الخ) رأيت بخط المصنف
ما نصه أي قتلنا بقتلنا
قتل منهم لكنهم ليسوا
اكتفاء عندنا فلا وفاء في
فما هم والناس
الاخذون بالشار
الجماعون حول الدماء
يستشفون اذا قتلوا
مثلهم ضمير وهن
الدماء لا بقيد الاضافة لان ذكر

قاله الموضع في الحواشي (أو) يحذف (نون التثنية كما في ضارب يداو) نون (الجمع) السالم (كما في ضاربو
زيد) ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح ففي نحو رتب بال رجل الحسن الوجه)
بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلوا الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا
كما قال في المعنى (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن
(مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح
(وفي الجمر تخالض منهما) مع الان الصفة لا تضاف لمفعولها حتى يقدر تحوّل اسنادها عنه الى ضمير
موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لا تتقاء قبح
الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو
الحسن وجهه) بالجر أيضا (لا تتقاء قبح النص لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسياقي
ان الصفة المفردة المعروفة بال لا تضاف الى الحالى منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا
النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها آفات أمر اللفظية) وهو حذف التنوين ونون التثنية
والجمع ورفع القبح ورجعنا الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقول * وذى الاضافة اسمها اللفظية *
(و) تسمى أيضا (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو
زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرها

*(فصل * تحتض الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (يجوز دخول ال على المضاف في خمس مسائل
احداها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) واليه أشار الناظم بقوله

ووصل ال بهذا المضاف معتقرا * ان وصلت بالثاني (كالجعد الشعر)
فالجعد صفة مشبهة من جعد شعر رجعه وعودة ضد سبط سبوطه والشعر يفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو
الفرزدق * أبانا بها قتلى ومافي دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحواشي)
بجر الحواشي باضافة الشافيات وأبانا بها يفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلتنا والضامير في بها
وهي للسيوف وفي دمائها القتلى والحواشي العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائكة بالماء الهمزة من الحوم
وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس
في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء عواء السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل
السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه ال) واليه أشار الناظم بقوله

أو بالذي له أضيف الثاني * (كالضارب برأس الجاني)
فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله
لقد ظفر الزوارق فية العدا) * بما جاوز ال مال ملاءم والقتل

فالزوارج زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أافية جمع تقاوأ فية مضافة الى العدا المقرونة بال والال مال
بالمجمع أمل وهو الرعاء ملاءم أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيدوني خشم من قبائل
اليمن المسئلة (الثالثة ان يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه ال) كقوله
الودانت المستحقة صفوه * منى وان لم أرج منكم نوالا
فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو
والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخير لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة ان يكون
الوصف المضاف مثني كقوله

ان يغنيا عنى المصنوعان عدن) * فانه في لست يوما عنهما يغنى

(قوله فاتها الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعاً للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني مائنه نزل هنا ضميره نزلته كتزليل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ من نزلته في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أي يتربصن أزواجهن فجوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبراً كالجمهور منع هنا اه فأنقله عن الجمهور

فالمستوطنات صفة مضافة الى عدن ولذلك حذف النون منها ويغنيها مضارع غشي بكسر النون في الماضي وقتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة كلوني البراغيث والمستوطنات فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فاني لست والمعنى ان يستغن عن المستوطنات عدن فاني لست غنيا عنهم ما من الأيام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعاً تبع سبيل المثني) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين وبسالم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثني كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصني مسامعهم) * الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم فالمصني صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذف النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو التمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مثلي المثني والجموع أشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثني او جمعاً سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان ال اهل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فاما أضيفت حذف الضمير الجهر وربا لا إضافة على الاول أو بالحرف على الثاني فصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوض عما فات من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولى المضاف ال كما يليه التنوين وحل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشايبته لسان حيث ان المضاف في الصورتين صفة مفعولة والمضاف اليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قرينة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذف من الصلة لغير اضافة كقوله المحافظ وعورة العشرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي بعينه وحكم جمع التكمير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز القراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعارف بال (بخلاف) المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لا تمتنع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمجازي والرامي في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرّد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وتحذف سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير ك) الاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال أو الى المضاف

نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيح المصنف في المعنى في مباحث روابط الجملة وما يؤيد اللقاني (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضي ان تحذف للطول دائماً لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم أنظر ما معني تعليل جواز الجمع بين ال والاضافة في المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شأن ان الاضافة موجودة والجمع بينهما وبين ال حاصل ولا دخل تحذف النون للاضافة أو لا طول في جواز ذلك (قوله المحافظوا الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الخطيم الانصاري وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتتمته لا ياتيه من ورائنا وكف والعورة ما لم يحم وقيل

عورة القوم تغرهم فاذا جوه فليس بعورة والوكف الائم وقيل العيب ويروي نطف وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحملونها فلا ياتيه عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدلال الاخفش بقوله تعالى انا منجول وأهلك الأتري ان الكاف لو لم تكن منصوبة لم يحز نصب أهلك وأجيب بانه منصوب بتقدير وتنجي أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقوله ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المعنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسائلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسألة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد ورد مثل ذلك في التذكير فلم يأت بقوله الا في الثانية وقد يقال استواءهما في القلة لا تنافي ان أحدهما أقل والمصنف أشار لا مروا بن مالك لا آخر فقلة المسئلة الاولى اقدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرهما في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في خواشي المعنى ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادته هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجاز وفيه إشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا ولا فلا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه التحقيق ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن

القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد ببعض أصابعه فكثر فتأنيثه أصلي اذا أصبح مؤنثة وان أريد بعض الأصابع فاكتمالي انتهى وبيان الثاني ان بعض الأصابع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعة بسيارة فتأنيثها ليس بكتسب (قوله لانه كتسب التأنيث من الليالي) الاظهر

لمساقيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الاقران الوصف بال وهو مجر دعنا (ويجوز في الضاربك والضاربك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتحفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها لا طول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائر الك والمكرم الك فخاثر فيه الوجهان باجتماع لهما جائر ان في الظاهر الواقع موقعه انتهى (مسئلة) قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث (تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر كورثته كبره (وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فن) النصور (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنت الفعل المستند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزم بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الأغلب العجلى وهو من المعمرين (طول الليالي أسرع في نقضي) * نقضن كلى ونقضن بعضي فانت أسرع مع انه خبر عن مذكرو وهو طول الالهة كتسب التأنيث من الليالي ونقضن في الموضوعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاء كوما وموما فيمكن ان المراد بطول الليالي طوله من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالى هل آتاك نبا الخضم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى ليلي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرب صدر القنطرة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغف قلبي * وجدعت أنف همدوني نحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضع لم يشعر كلامه بمحض بل هو صريح في عدمه حيث قال فن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصر ابدليل قوله وبقى الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الأصابع أصابعه ومؤنثه يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما قرع اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شرابه ما هو كالبعض بطول الليالي أسرع وتقولهم اجتعت أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضوع لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني انراج أعجبتني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما رفلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا أو كذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التأنيث قد بسط

الناس هذا فقالوا انه من حصر في أربعة أنواع قسم المضاف بغض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تريد تحرف طعت بعض أصابعه إذا بعض السنين تعرفتنا وتلقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريد الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرفت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريد الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولدت عليه كل مصفة * هيفاء ليس للبهازر فانت كلالا للمصفات في المعنى اهويه يظهر ما في عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضع وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يردان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان امثال الثاني كما شرفت صدر القناة واستفيد منه ان المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله فالي ابن أم أناس الخ) هو صديريت عجزه * عمر وقتيلح حاجتي أو ترحف * ويعدده ملكا اذ نزل الوفاء ديباه * ٣٢ عرفوا ما ورد في يد لا تترك أشده سيبويه شاهد على ابدال ملكا وهو نكرة من عمر والمعرفة

مؤنث والثاني ما كان به ضاوه هو مذكروا الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجبد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله * فالي ابن أم أناس أرحل ناقي * فتح صرف أناس لكونه مسمى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد جملة على الضرورة قاله في الحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر كقوله (قوله انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزاد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رجعت الله قريبا من الحسين) ويعدده لعل الساعة قريب فذكر قريبا حيث لا اضافة وذكر القراء أنهم التزموا تذكير قريبا اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق هذا نقله في المعنى ونقل عن القراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بخلاف نقول هذه قرية فلان ولا نقول هذه قرية فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك هوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والتحقيقي الظاهرين لا المضمرين قاله في المعنى رداعلي الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (اعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيدا اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أي العالية لا تنفع بنفسا يما بها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقليل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح آياته أم أناس بعض جندات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير أرحله وحلا اذا شدت على ظهره الرحيل فغني أرحل ناقي أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم أناس والضمير في قبيل راجع الى الناقة وكذا في ترحف قال في الصحاح الزحف الجيش يرحفون الى العدو والصبي يرحف على الارض قبل أن يمشي والبعير اذا أعيا فخر فرسه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد يقال لادليل

فيه لان المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير في الآية الخ) أي فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وانه وصف لشيء محذوف أي شيء قريب وأما قول الحفيدة انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان المصنف رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنية أقوال الأئمة أوصلها الى ستة عشر وهي مذكورة في الاشياء والنظائر للسيوطي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا جازيدين نفسه برفع احتمال ان الحائ غلامه أو كتابه مثلاه وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف في مسائل الجواز اذا سنادا البعض الاصابع من القطع مجملتها مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن منه الحقيقة باعتبار ان اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أي

بناء على أنه لا فرق في المضاف إليه المؤنث بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً خلافاً للقراء كما بيناه في الحواشي * (مسئلة) * قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ أي لأنه أراد بالإنشاء معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضعاً كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما في الموصوف والصفة (قوله لأن الغرض الخ) لأن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع أنه ليس غيره في المعنى وأيضاً فلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعمل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفة بان الصفة تابعة للموصوف في إعرابه فلو وقعت مضافاً إليه لكانت مجرورة دائماً ولم تتصور متابعته في الإعراب ومنع إضافة الصفة إلى الموصوف بان الصفة تجب أن تكون تابعة للموصوف ومؤخره عنه فلا يمكن أن تضاف إليه والالكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضاً ومنع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوهم شيئاً من ذلك الخ) قال اللغوي الوهم احتمال رجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه بذلك دلالة رجوحه وثبوت معناه يحمل على المعنى المرجوح فالوهم والمثول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب أن الوهم

هنا معناه الموقع في الوهم أي العقل وكثيراً ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لتتقضى إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى التي باباها النظر العقلي فإن قلت قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة وإنها منتفية فكيف قال الناظم تبعاً للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المقربين كما في أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت إنما أوجبوا إضافة الوهم هذه الإضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الإضافة لامتثالها نعم يتجه أن يقال لا يجب ما يوهم تمتعاً وهو الذي عني الموضع بقوله

ناب عن الإيمان في القاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز وواقصر الناظم على التصویر الأول فقال ورباً كسب ثان أولاً * ثاني ثان كان لمخذف موهلاً (مسئلة) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسدولاً) يضاف (موصوف إلى صفة كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم * ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهماً إذا ورد (فن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم جامع في سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما مسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاء في مسمى هذا الاسم) وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى مالا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو أسناد فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جامع في سعيد كرز قال جامع في مسمى كرز هذا إذا نسبت إلى الأول ما ينسب إلى الذوات أما إذا نسبت إليه ما ينسب إلى الالفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى والأول بالاسم كما إذا قلت كتبت سعيد كرز فإنه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضع (ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفة (قولهم حبة الحقاء بالمبدوءاتما وصفوها بالحق لأنها نسبت في مجازي السيول فيهر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الاقدام قاله الرضي (و) قولهم (صلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور فيقدر في الأول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم حبة قطيفة)

(هـ تصريح في) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالأول الخ) قال اللغوي هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وعساك تقول إذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفاً تقول هذه الأرادة ليست وضعية بل في الموضوع له اللفظ وهو معنى الأول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جاء في مسمى هذا الاسم) قال اللغوي ومثله جئت ذاصباح وذات يوم أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا إذا نسبت إلى الأول الخ) فيهر ذلك قول الرضي ولا يمنع التأويل لأن أسناد العوامل إلى لفظ الأسماء ممتنع وقد نقل اللغوي كلامه وأقره (قوله وإنما وصفوها بالحق الخ) حاصله أن قولهم الحقاء استعارة تبعية لأنهم شبهوا بفتحها في المجازي بالحق بجامع ترتب ما يضر عليهما واشتقاقاً من الحق الحقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الأولى) قال اللغوي الساعة الأولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللغوي في الرضي ومسجد الوقت الجامع يوم الجمعة اهـ وسياً أن الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضي (قوله لما ذكرنا) أي من أنه يقدر في كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم حبة قطيفة) منه قوله تعالى

خاتمة الاعين قال السقاقي الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصفها أي الاعين الخاتمة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خاتمة مصدرا كالعاقبة أي يعلم خيانه الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ فلا بد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كما فعلوا في ما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك قال تقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المسكان العربي (تنبيه) احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف فالتى قولها كذا وبميناء والحاصل انهم استدلوا بالسماح والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم (فصل) (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب برأيه تارة ما منع غيره من المغلوب عليه وتعدى على كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره وتعدى بقى كقولك الغالب في الناس الشح ومنها ما امتنع اضافته يعلم ان من مفهوم قول النظم وببعض الاسماء يضاف أبدا فإنه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحت قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انه ما شرح المفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وتشحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدر موصوف أيضا) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجزى جنسها بمن لان الاضافة فيهما معنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذا الموصوف محذوف (أي شيء جرد من جنس القطيعة وشيئ شح من جنس العمامة) فشيئ موصوف وجر د أو شح صفة والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب العربي وغير ذلك (فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها) كغلام من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وقارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما امتنع اضافته) للازمته التعريف (كالمضمرة) خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أي من الموصولات) النصبة والمشاركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضاف هذه المذكرات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

الغالب فله دره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمته تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله للازمته التعريف) أي وضعها فلا يراد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به في الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء

الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات الى دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدونشري يقدر فيه عائدا على المبتدأ تقديره فيه اه يعني ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديره (قوله وكغير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لان اسقاطها يؤهم عطفها على غيرهن والبحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أي ان كان تعرفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض ما ي فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ورفق باب النكرة والمعرفة ماله تعالى بهذا فراجع ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضاف هذه المذكرات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله للازمته التعريف فكيف يصح المحصر فكان ينبغي أن يقول لما لم ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما لم في بعضها ولشبهه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة جميع المبيّنات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أي الخ) ظاهرا ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه بالحرف لانهما معربة فلا تردوا الموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بل

بنائها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموصولة على التعليل
 الأول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة
 الكلام عليه بالنسبة للثاني ولأنه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا
 نوبت هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة فوجه يعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في المعنى وإن الفرق بينهما أن الملحوظ في
 اللفظية هو اللفظ تحقيقاً وتقديراً وفي المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظه وإن التنوين في هذا القسم تنوين التمكن لا التعويض
 عن المضاف إليه إذاً الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في
 هذا الكتاب وفي شرح الأزهري من أن تنوين كل وبعض للتمكن لا للتعويض وإنما لم يبين هذا النوع لماسياً في بحث قبل وبعد
 (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الإضافة إذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فإن كانت أحدهما أوجب الإضافة لفظاً ونحو جاء
 القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لأن الشارح قيد كلامه إذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي
 له الإقتصار على تمثيل ما قيده الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف إليه هنا جعلاً للخبر عن كل بالجمع في قوله
 يسبحون قال العز بن عبد السلام في الأمل في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع
 والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنتان والثالث أتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها إلا من يعقل ٣٥ والجواب عن الأول أنهما وإن كانا

في فلكين فالأفلاك كلها
 في المحيط فصار كمال في
 صندوق والصندوق في
 بيت فيصدق أن المال
 في البيت وعن الثاني أن
 الضمير عائدة عليهما مع
 الليل والنهار وذلك لأن
 الليل والنهار يسبحان
 أيضاً لأن الليل ظل
 الأرض وهو يدور على
 محيط كرة الأرض على
 حسب دوران الأرض
 وكذلك النهار يدور أيضاً
 لأنه مختلف الليل في المحيط

إلى المفرد (وهو نوعان) الأول (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فينون وهو المشار إليه في النظم بقوله
 * وبعض ذاقديت لفظاً مفرداً * (نحو كل) إذا لم يقع نعتاً ولا تأكيداً (وبعض وأى قال الله تعالى وكل
 في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما أو الحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور إلى
 أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مرت بكل فائداً وبعض جالساً وأصل
 صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً
 وسدساً وثلاثاً وربعاً ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجتماع وردبان العرب تحذف
 المضاف إليه وتريد وقد لا تريد ودل محي الحال بعد كل وبعض على إرادته (أي ما تدعوا) فأيا اسم شرط
 مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النظم
 * وبعض الأسماء يضاف أبداً * (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما يضاف للظاهر) مرة (والضمير)
 أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب
 ولديك (وقصاري) الأمر وقصاريه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص
 بالظاهر) دون المضمرة (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات)
 بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الأحمال) أي صاحبات الأحمال

وعن الثالث أنهم الموصوف هما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة إلا من يعقل جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري
 رجع مذهب الفارسي مجيئها طاحي الاختصاص فمرت بهم كلابغات حالاً (قوله وردبان العرب) أي رد الأزام وأجاب المصنف عن
 الأزام أيضاً بأن كلاماً من النصف والسادس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه أي أنها
 وضعت لتعميم شيء كان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل محي الحال الخ) فيه أن الحال قد تأتي من النكرة بلا
 مسوغ إلا أن يقال الأصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل وإتيان الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقاني منضوب على
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلطف والأصل ما يلزم التلطف بالإضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار
 إليه بقول النظم وبعض الأسماء الخ) فيه نظر وإنما الإشارة إلى هذا النوع بمفهوم قوله * وبعض ذاقديت لفظاً مفرداً * وأما قوله
 وبعض الأسماء الخ فأنما هو إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لأن المراد من قوله يضاف أبداً يضاف إلى مفرد
 بدليل قوله بعده والزمو الإضافة إلى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضي وأما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند
 أعم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزة وإن كان بعيداً بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد
 ثم قال بعده بقرين وأما الذي وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصاري الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا
 يتجاوز إلى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى وإذا النون هو يونس بن متي

أضاف ذا النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بهذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الأعلى وجهه ما وأما ذوقانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقبال حمير ذو جدين وذو برن وذو رعين وذو كراع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليمين وذلك كله تغميم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وإنما فيه تعريض لا يقترب به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور ونحوه والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعامة والحولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحده وحده ومعنى مرتبه وحده عند الخليل أفردته بالمرور وأفراد او عند المبرد مرتبه منه مفر داو هو أولى لا طراد في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرد به بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحده نائب مجازا ونائب مناب موحده موحدا حال فعني مرتبه وحده مرتبه ٣٦ في حال كوني موحدا له بروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو متني أو مجموعا
مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للأفراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة
(نحو واذا دعى الله وحده) من اضافته الى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى
القرشي (وكنيت اذ كنت الهى وخدكا) * لم يك شي يا الهى قبلها
فالهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لانه الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو
(قوله) وهو الزبيح بن ضبع القراري
أصبحت لأجل السلاح ولا * أم لك رأس البعير ان تغرا
(والذئب أخشاه ان مرتبه * وحدي) أخشى الرياح والمطرا
قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص
بضمير الخطاب وهو مصدر مثنى لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكرار جعلوا التثنية
عاما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة
على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادك بعد اسعادك ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان
لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سعادته بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

انفرد به والاصل جاء على
وحده ورد ابن عصفور
بان وحده ليس بظرف زمان
ولا مكان فلا يكون ظرفا
قال الاماميني في شرح
التسهيل والظاهر ان
يونس انما قصد تفسير
المعنى وانما المعنى جاءني
في وقت توحده على التي
قدوها بمعنى في مثلها في قوله
تعالى ودخل المدينة على
حين غفلة وانما لم يقدر في
لانها لا تدخل على وحده
بخلاف على وبذلك يندفع
أيضا ان تقديره يقتضي
أن النصب على المفعول
به لانك لو قلت جاء على
وحده كان حالا متعلقا

بمحدوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة
يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لقا بانه قول يونس انه ظرف كما ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للأفراد لانه قال في التسهيل وربما
بنى مضافا الى ضمير متني فراجع شراحه (قوله لم يك شي الخ) ذكر المصنف في بحث المسامحة المعنى ان ابن مالك مثل بهذا البيت للمنفق
المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهى معك *
وعنه أيضا وفيه نظر اذ يستعذر أن يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا تأخذ حذوت ذلك الشيء
مقيدا بالقبلية بل مطلعا أي لم يك شي يا الهى قبلك ثم كان وعن السراج الباقين أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه
تعالى فتعينت المعية فالعنى لم يك شي يا الهى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلة لها
بقوله وحده كافتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللغوي المطابق لما سيجي ان يقول التكرار وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين
(قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللغوي في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطبق
له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دوايك مفعول المصدر المضاف وفي دوايك تارة كذلك
كقولك لبيك وسعديك ودوايك أي تداوا لا منالطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد وجنانك بجنانا

منك بعد حنان ودو اليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اصناف المصدر لقاعله كان اليق بالمقام أو فسر حنانيك بجنةنا اليك بعد
تحنن كان أو فوق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دو اليك في البيت على تفسيره بتداول ولا حجة للاعلم على ان الكاف
حرف في هذا الخطاب اذ لم يكن كونه افعالا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابرا فتنفى اسميتها بانتهاء
لازمها وبما فسرناه من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذهي فاعل الادالة والتقدير قائمين يا الله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم
وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم كلامه الا على ذلك اكن الذي قاله غيره انما هو ألب
بالمهمزة وفي اطلاق قوله وما بعده مصدر من لفظه نظر لانهم يفسر هذا ذيل بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
أنسب من قول ابن الناطم الخ) فيه ان قول ابن الناطم لا يليق بالمقام كذا كره اللقاني وقد فضل رحمه الله الكلام وروى بالمرام وقول
الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعا اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيل الخ) ٣٧ قال الدوشري قال بعضهم
وأما هـ ذاذيك بذالين

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (معنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرف من العبد
حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أفندس سبويه (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (معنى تداول
بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناطم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان
وانصرف في عليه (وهذا ذيل بذالين معجمتين بمعنى اسراعك بعد اسراع قال) العجاج
(ضرب يا هذا ذيلك وطعنا وخضنا) والمضى ضرب يا هذا بعد ذال على التكرير واطعن طعنا
جائفا وهذا السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيلك (وعامل لبيك من معناه) على حد قعدت جلوسا
والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحن وأتداول
(وتجوز سبويه) مبتدأ ومضاف اليه (في هذا ذيلك في البيت) السابق للعجاج (وفي دو اليك من
قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق بردشق بالبردمثله * (دو اليك حتى كنا غير لابس

الحالية) مفعول تجوز (بتقدير نفعه مثداولين وهذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجوز (للتعريف)
بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جازيد وحده (ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لاحالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقرار تام وفيه
عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد
المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برصا حبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجوز الاعلم) وهو
يوسف الشنمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الثقة العليا (في هذا ذيلك في البيت) السابق للعجاج
(الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجوز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف عما تقدم
(وقوله) أي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيلك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك

أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من
معناه) قال اللقاني اذا عامل من لفظهما أو ما قولهم أي فانه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية أو ما لبيك فعامله لونه نطق به انما
هو لب ومصدره لب مقرر لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق به بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو ألب
بالمهمزة وكلام الموضوع يدل عليه ولا يناق كونه عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لان أخذ من هذه المادة باعتبار نوع
المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كما ينبغي أن يقول غالب اليلام قول المصنف ضيف ولم يقل غير صحيح فادق
من قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جازيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
إنه يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أي يتفردا بفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقرار تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني
يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

وأما هـ ذاذيك بذالين
معجمتين فالمراد به
الكف قال الأصمعي يقول
لناس اذا أرادوا أن يكفوا
هذا ذيلك انتهى وقيل المراد
به الاسراع قال الشاعر
ضرب يا هذا ذيلك وطعنا
وخضنا
والطعن الوخض الذي
لا يصل الى الجوف انتهى
كلامه وهو برود قول
الشارح الطعن الجائف
فليتأمل انتهى وهذا
عجيب اذ لا مدخل للتأمل
في هذا لانه أمر نقيض
لا مرجع لكلام هـ ذا
البعض على كلام الشارح
حتى يرد كلام الشارح
بكلامه وقد صرح
الجوهري بما قاله (قوله
وعامله أي هذا ذيلك) قد
يقال قسسية قول
الشارح يا هذا ذيلك

لجهد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكر فشاذلان الناصب له يكون تشبها كضرب ضرب بك فكون المعنى تداولنا مثل مداولت وأجبتك أجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومت طاعة غيرك وكذا البواقي (قوله لقولهم حنانيه ولي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقاني قد يقال ان الماء والظاهر

وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لجهد الخطاب مثلها) الكاف (في ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) بإضافته الى ضمير الغيبة (ولي زيد) بإضافته الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في لبك واخوانه اسما للقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله (ولم حذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك) وقانك في ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه (وبانها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبك واخوانه لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغار ايدهما وتقتضي التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولي زيد شان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلح ان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلا ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الأضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني عشر وانما لم يحذف في ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشدت اضافة لي الى ضمير الغائب في) نحو (قوله) انك لودعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبني من يدعوني) *

فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جلة حاليه من باء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفته او المترع من قولهم حوض ترع يفتح التاء المثناة فوق والراء أي عتلى وبيون يفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الغلظ وجرين بهم (و) شدت اضافة لي الى (الظاهر في قوله) وهو اعرا لي من بني أسد دعوت لثاني مسورا * فلي فلي يدي مسورا

واليه أشار الناطم بقوله * وشذا يلا يدي للي * وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومنصور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وثاني بمعنى أصابني صلة ما وجلة فلي معطوفة على جلة دعوت والاصل فلياني أي قال لي لبك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا اللام الذي ثابني من نوائب الدنيا فلياني وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسورا ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذ كر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبه وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا دعا أحدكم أخاه فقال لبك فلا يقولن أي يديك وليقل أجابتك الله بما تحب قاله الشاطبي (و) قال سيديويه هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه انه) أي لي (مفرد وأصله لي) بالفاء بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلت ألقه ياء لاجل الضمير كما) قلت (في) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألقه كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد بقاء الالف على طاهما وقول ابن الناطم في شرح النظم (ان خلاف يونس) جار (في لبك واخوانه وهم) يفتح الميم أي غلط وانما هو خاص بلبيك (ومنها هو واجب الأضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

مثلها في اياه واما الشواب فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى ان لبك واخوانه أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الى الكاف قال الكاف جرت لجهد الخطاب كما في رويدك زيد اسم فعل معناه أمهل (قوله وفي شرح المواقف ان يدي الخ) ينبغي أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتي وقيل كان عادة العرب الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا بوجه انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فان يدي مضافة الى مسورا وان كانت زائدة فلي دليل ظهور جر مسورا فلا سبب له في البيت الاضافة يدي اليه (قوله) لاهما اللتان أعطياه المعطى حقيقة انما هو

الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما قد بر (قوله كما في لدى) أشار (وحيث) الى انه كان التمثيل بلديك ولدي أعيد كما قاله اللقاني (قوله وهم) قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد اذ قوله كانت منازل الالف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى طرف لعهدهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدأ

حذف خبره أي اذ نحن مثاليون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك افنانا * والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغي (قوله) (وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة فقسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتي للزمان كما في قوله حيثما تستقيم يقدرك * الله نحاحا في غابر الزمان فانظر المغي (قوله اذ انتم قليل) سيأتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ تقدم الاسمية لشرفها وترجع الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله ان لا يكون خبرا مبتدأ فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السبوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لما في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو اذ يرفع الخ) بان يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظرات هو نظر قليل (قوله اذ هما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلا مضارعا مثلا يؤذي الى وقوع خبرا مبتدأ فعلا ماضيا وقد استبحوه ويحتمل أن يقال انما استبحوه مع التلطف بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال المحذف ولو على قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع المناقاة فان الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت لذل) يجوز فتحه للتخفيف كما يأتي (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التنوين

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وأزمو اضافة الى الجمل * حيث واذا (فاما اذ فحووا واذكروا اذ انتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلا) باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبرا مبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو اذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافة الاسمية والفعلية بقسميهما في قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسمها (العلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي من المضاف اليه (قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت لذل لا لتقاء الساكنين واخباقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افراد اذ (وأما حيث فبحر حيث حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد) كعند (قوله) ونطعنهم تحت الحجاب بعد ضربهم * بيض المواضي (حيث الى العمائم) فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للسائي) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نفسه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحجاب بضم الحاء المهمة وتخفيف الموحدة جمع جبوة بكسر الحاء والمراد أو ساطعهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي

للتمكن ووجهه على ذلك انه جعل بناء هاتين اضافة الى الجملة فلما زال التمن اللفظ صارت معربة ووردت لازمتها البناء وباتها كسرت حيث لاشئ يقتضي الجرح نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح وبأن العرب بنت الظرف المضاف لا ذولا لعله لا يكون مضافا للمبنى وبأنهم قالوا يومئذ بافتح اذال منونا وبأنه لو كان معربا لم يحذف منه لانه مضاف اليه فدل على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزمخشري قال الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد تغير به بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشدوا الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد أندرو ظرفيتها غالبية لازمة قال * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وكذا في قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي أحسن الناس حيث نظرناظر أي وجهها فهو تميز وقال الاخفش قد راد به الحين كما في قوله للقي عقل يعيش به * حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا جملة على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الالفية من المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجل الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها في قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافة الى الجملة

الفعالية بعدها وأي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في متى فاشي أكرمك على ما هو التحقيق عند فهم وكذا
تقول في إذا انما منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضي الحرفية) أي لان الأصل في الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل
عند الجمهور فخرج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا
العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابا مقيداً لما يمنع منه مانع كما هنا أخذنا الجواب به الدمامي
عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابا انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة
والمصنف فرض الكلام في لما في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابها مقرون في الآية بالمانع فعقول بان الناصب فيها هو
الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤ المصنف في الحواشي لما أورد على القول بان الناصب اذا في جوابها من فعل أو شبهه انه

قد جاء الجواب مقروفاً
بالفاء أو باذا العجائية
فقيل ان قائله أجاب بان
الظرف الجائر التأخير
يتسع فيه بالتقديم حيث
لا يتقدم غيره فساظنك
بالممتنع وبه يعلم انه يمكن
في مسألة لما أن العامل في
الآية يدل لكن قال في
المغني ان مثل هذا
التوسع باب الشرح نحو
ونحن عن فضلك ما استغنيانا
(قوله لا يقولون باضافتها
الى ما بعدها) هذا صادق
بقولهم باضافتها الى جوابها
وليس مراداً وانما المراد
مظلة دليل التنظير اذا
ولانه لا يفصل بين المضاف
والمضاف اليه بمثل جملة
الشرط (قوله لان اذا
عندها ولا غير مضافة)
ظاهره انهم مخرجون
بذلك وعبارته في

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذا واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي (فحوالما جاني أكرمه)
والجميع عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضع في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دهم وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفاً لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها الناصب وذلك
العامل اما قضينا أو دهم اذ ليس معناه سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون
انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دهم مردود بان ما النافية لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي
الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافاً اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون
باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان
اذا عندها ولا غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جرمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها
تختص بالجل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا مضافة الى * جل الافعال * ويقع
شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون
ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وسجدوا وأمرنا (نحو
اذا طلعت النساء فطلعنوهن وأما نحو واذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز
دخول اذا على الجملة الاسمية (فقل وان أحد من المشركين استجارك) في التأويل فالسما فاعل بفعل
محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره
استجارك والاصل وان استجارك أحد لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس
نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يحيزون ابتداءً
لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضع وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم
الاختصاص بالجل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلي تحت حنظلية) * له ولده بها قدك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمماركان) وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها
والتقدير اذا كان باهلي تحت حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف يفسره

العامل

الحواشي ولزوم هؤلاء أن يدعوا أن لا إضافة وان

يقرقوا بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما اذو حيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط النهي ومن خطه ثقلات والمتبادر من
قوله ولزم انهم لم يصحروا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذا فلا يحصل بها
ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين فقيها معنى الشرط ولهذا يسمى تأليها شرطاً وما
بعده جواباً او يقرن بالغاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا
لا تكون جالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فاصنع في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان
ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المغني أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجى الماضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

قلت لا أجدهما أحكام عاياه والحال وذلك بعد القسم نحو واليسل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعته (فضل) (قوله لما مضى) قال قال اللغاني نعت لاسم الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أحصر وأظهر (قوله فانه) أي ما كان بمنزلة اذا واذا فيما تقدم (قوله بمنزلة) أي اذا واذا قال اللغاني ثني ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فانه أولى بهما انتهى وحاصله ان أو ههنا للتشويح لا لاحد الثنتين وقوله ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه الابدي ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللغاني يضافان صلة جرت على غير ما هي له فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة

الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر (قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللغاني لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضي تأويله باضمار كان الثانية واسمها الامتناع وجوابه ان التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقته النظم) أي في غير النظم بدليل قوله محتججا الخ وأما في النظم فكلامه محتمل قال المصنف في الحواشي فان قلت فهلا قال وما كاذم معني كاذب قلت محتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وتورقه ذكرها كتفاء بماتبه عليه فيما كان معني اذا وهذا الذي رأه ابنه والثاني أن يكون الحكم عنده ثابتا في موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على من يقول يوم هم بارزون وقول الصالحين يوم لا ذو شفاع

الغامل في حنظلية وردبان فيه حذف المقسم ومقسم جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المقسم فكأنه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قبس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذي يكسى الدرع بالذال المهملة يعني أنه اذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للباس الدرع أشرف أبويه وقال الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما اضمرت هي وضمير الشأن في قوله) وهو قبس بن الملوخ او الصمة العشيري أو ابن الدمينه

ونبئت ليلي أرسلت بشفاعته * الى (فهلا نفس ليلي شفيها)

فنفس ليلي خبر مقدم وشفيها مبتدأ مؤخر على حذف ولكن مل وعين حبيها * والخبر هنا واجب التقديم لتلايعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلي لان الاضمار من جنس المذكور أقس وشفيها على هذا خبر لمبتدأ محذوف أي هي شفيها قلت ويرجع من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بأنه حذف تبعا للفعل فاغتر (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذا واذا في كونه اسم زمان منهم لما مضى) كما ان اذ كذلك (أو لما يأتي) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلة) فيما يضافان اليه (فكان بمنزلة اذا جاز أن يضاف للجملة الاسمية والفعلية واليه أشار النظم بقوله وما كاذم معني كاذم أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أوزمن كان الحجاج أمير الانه) أي لان زمن (بمنزلة اذ) في افادة معني الماضي والتأصيل جئت لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيتك زمن يقدم الحجاج) فمن مضاف الى الجملة الفعلية والتأصيل آتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الامستقبل (ويمتنع) آتيتك (زمن الحجاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أي لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تنضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) في مشابهه اذا (ووافقته النظم في شبهه اذ) واقتصر عليه في النظم (دون شبهه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو شبهه اذا في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تنضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لي شفيها (يوم لا ذو شفاعته * بمن) فتلا عن سواد بن قارب

(٦ تصريح في) بمن والدليل ان يمكن منازعة فيها لكن الذي يظهر لي ان غير اذا لا يلتحق بها الا اسم المخصص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا الامر يساويها فيه غيرهما من الظروف المستقبلية المهمة على أن الذي نصره النظم في اذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستبلا بقوله اذا هو لم يخفى في ابن عبي * وان لم ألفه الرجل الظلوما له وعلى الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال واقتصر عليه في النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الخ الظاهر في أن غيرهما من الظروف لا يشابهها الطرف الخ فانه صريح في أن الطرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللغاني مردا محتجا به بان ذلك ليس من محل النزاع وهو الميم اذا اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح في شرح السكاكية بان اليوم ميم وعاله بانه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللغاني يعني فهو من شبهه اذ لا شبهه اذا (قوله وكن لي شفيها الخ) قال اللغاني

ان قلت فيه جمع بين التقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول
(فصل) (قوله جملا عليهم) ٤٢ قال اللقاني يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب البناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور اول

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيه منزلة الاصل كان اضطراب انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة اول الكتاب انما هي للبناء الواجب لا الحائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله اوجه اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبني اذا الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجع معه البناء نظرا لاصاله كالاسم فلم ترجع الاعراب فلما نظرا لاعرابه وللاصل في اسم الزمان وهو الاعراب فتأمل (قوله واجاب جهور البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة سامية في أعمال القول مطاوعا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وانما مشي هذا على أنه لا يجب أن يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا العمر الله اسر ائتنا

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا اتضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سبويه (عما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضي) فيوم فيه شبهة اذا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضاف الى الحمل خلافا لبعض المغاربة
(فصل) ويجوز في الزمان المحمول على اذواذا (اذا اضيف الى جملة الاعراب على الاصل) في الاسماء (والبناء) على الفتح (جملا عليهم) أي على اذواذا لانها مبنيان لشبه الحرف في الافتكار المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على شبه اذ قال واين أو اعرب ما كاذ قد أجريا (فان كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله واختار بناء ما فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حيث نذكر حرف الشرط في جعل الجملة التي تليها مقترنة اليه والى غيره وذلك ان قلت من قولك حين قتقت كان كلاما ما قبل دخول حين عليه وبعد دخوله ما حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان البناء الاصل (قوله) وهو النابغة الذبياني (على حين ماتت المشيب على الصبا) * وقلت ألم أصع والشيب وازع

بروي على حين بالتحفص على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لا جند من من قلبى تحلما * (على حين يستصين كل حلیم) يزوي بخفض حين على الاعراب وفتح على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصين فانه مضارع مبني على السكون لا تصاله بنون الاناث وماضيه استصيت فلانا اذا أعددت صبيبا أي جعلته في عدد الصبيان (وان كان) ما وليه (فعلا) مضارعا (معربا) وجملة اسمية فلا عراب أرجح (من البناء) عند الكوفيين (والاخفش) (وواجب عند) جهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من سليمان * (على حين التوصل غير دان) يروي بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى منذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن يناقن يغندا أي ان يغلط

(فصل) مما يلزم الاضافة (لغظاومعني) (كلا وكلتا) فاتهم ايضا فان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا) ايضا فان الالما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) ايضا فان لذكره مطاوعا لا يجوز كلا رجلين ولا كلتا ان أتين (عند البصريين) (خلافا للكوفيين) فاتهم أجازوا واطافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكما ككناجاريين عندك

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للذكور قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والالزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع بخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها (فصل) * قوله أحدها التعريف قال اللقاني وجهه أنهما في المعنى تو كيدا اضيفا اليه وسيا في المنكور لا يؤكده عند البصريين وان أفاد تو كيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبه

(قوله الدلالة على اثنين) قال الله في وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للضاف اليه والتأكيد مطابق للؤكد وما الزيدان أنفسهما خارج لعل (قوله نحو كلاهما) قال الدوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشي من الضمائر الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والماء والميم والالف ولفظنا نحو كلا وكلاهما وكلانا (قوله مشترك بين الاثنين والجماعة) قال اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة كوضع انما تتكلم معه غيره الصادق على اثنين وعما زاد عليهما الا اشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكتر على حده انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعها جزئيات استعمالا واما على ما حقه العضد وتبعه الشيدان هما جزئيات وضعها واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان دامت ثبات استعمالا) قال اللقاني كونها

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المعنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاها (و) الثاني نحو كلا البستانين (و) كلتا الجنتين أو بالاشتراك (بين المثنى والجمع) (نحو قوله

كلا ناعني عن أخيه حياته) * ونحن اذا متنا اشد تغانيا
(فان كلمة نامشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح إضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجهه قبل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد لانها (مثناة في المعنى) لانها مشاربها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلا في قوله تعالى لا قارض ولا بكر عوان بين ذلك) أي بين القارض والبكر فالاشارة بذات الموضوعين تعود الى ما ذكر (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر (وبين ما ذكر) من القارض والبكر والبيعت قاله عبد الله بن الزبير يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالذال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبله بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث ان يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمر) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله

(فاما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا) * في الثابتات والمالمات

بإضافة كلا الى متفرق وهما أخى وخليلى (فن نوادر الضرورات) والتحليل من الخلقة وهى كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلقة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشدو الثابتات المصائب والالام والنزول والملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواحدى بكسر الدال مفعول مضاف الى مفعوله الاول وهو بقاء المتكلم خبر المبتدأ وعضد مفعوله الثاني وأجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت مورعاة معناه ما وهو قليل وقد اجتمع على قول الفرزدق

كلاهما حين جدا جرى بينهما * قد أقبلعا وكلا أنقيهما راني

اجراء الضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المهمات كالوصلات فتشبهها ووجهها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما وخواها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذاعلى غير الواحد كالمثنى في الآية والبيعت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف ليدي * وعلى كل شيء في باب جند بطرقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقاني أنفاقا قد برز لكن وقع في الكشف في سورة البقرة ما يقتضى احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للتعدد والتأويل بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك في حاشية القاموس في بحث تقسيم الفعل فراجعناه فانقيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمر ولا اشتراك زيد وعمر (قوله كلاهما حين جدا جرى بينهما)

المعنى) قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين مقدما لا يجدى نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما الست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ما ذكر) قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أى وكلا الخير والشر وبين القارض والعوان لان ما ذكر أوفق باقراد اسم الاشارة لكونه مجرد اللفظ انتهى ويؤخذ من قوله لان ما ذكر أوفق ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله يا أيكم به حيث قال أى يا أيكم بذلك

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجدها نعتاً يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاز
 أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) في مفردات الراغب ان لدن أخص من
 عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أفت عند من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع
 عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأساً شديداً من لدنه اه وسيناقى عن
 الحر الى ما يقتضى تباينهما قال اللقاني في الرضى ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتهما المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما
 ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند وأما لدن فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعنده أعم تصرفاً من لدن لان عند
 تستعمل في الحاضرة وفيما هو في حوزك وان كان بعيداً بخلاف لدن اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لا يلزمها ابتداء الغاية
 فتبنى لتضمنها معنى الحر ف الذى هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هى الوضع على حرفين في بعض لغاتها
 فقول الموضع بمعنى عند محل هذه النكته (قوله كما ان عند كذلك) أى لا نهائى للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان
 اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبداً (قوله ملازمة لبدء الغايات) ٤٥ قال اللقاني أى لا تطلق الاعلى أمكنة هى

مبدأ فعل مغيا أى هى
 ابتداء غاية وكذا الزمانية
 (قوله الزمانية أو
 المكانية) الاولى نحو ولدن
 صباح والثاني نحو من
 لدن حكيم وهذا حيث
 لم تضف الجملة والا
 تمحضت للزمان لان
 ظروف المكان لا يضاف
 الى الجملة منها الا حيث
 كما نقله اللقاني عن
 الرضى (قوله وفي التزيل
 آتيناها رجة من عندنا
 الخ) قال البقاعي في نظم
 الدرر في تناسبات الاى
 والسورى قال الأستاذ
 أبو الحسن الحرالى ان
 عند في لسان العرب لما

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كمال في القروسية واليهما أشار الناظم بقوله
 * واخصص بالمعرفة * موصولة أياً وبالعكس الصفة * (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية
 فيضافان اليهما) أى الى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن شرطاً أو استفهاماً * فطلقاً كمل بها الكلام
 لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى
 معرفة (نحو أياكم يا بني يعرفها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيا الاجلين قضيت) فلا عدوان
 على وهما مثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فياى حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قوله أى
 رجل جاك فأكرمه) والحاصل ان أقسام أى خمسة وهى ضربان مالا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ
 وهما اثنان المنعوت بها والواقعة حالاً وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو
 اضرب أيا أفضل واثنان نحو قلت ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهى (بمعنى عند) فتكون
 اسم المكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن خبر * (الا
 أنها) أى لدن (تختص) عن عند (بسته أمور أحدها انها ملازمة لبدء الغايات) الزمانية والمكانية جمع
 غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لبدء الغايات (فن ثم) أى من أجل ان لدن وعند يكونان لبدء الغايات
 وان اختلفا في الزموم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شئ واحد (في نحو جئت من عنده ومن
 لدنه) قد اجتماعاً (في التزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آتيناها رجة من عندنا وعلمناه من لدنا
 علماً) ولو جى بعنده فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفع التكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جالست عنده
 فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء هو من غير موجود هنا (و) الامر
 (الثاني ان الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها اقليل حتى انها لم تات في التزيل منصوبة

ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرجة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا بانها خاص بمخاضة اه وهذا يقتضى ان
 لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرجة النبوة وكان بعضهم يقول الرجة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما ياتي من
 قوله حتى اذا القيا غلاما فقتله وقتله للغلام يؤهم اتصافه بالعظمة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظرفان من اذالم
 تكن موجودة تكون مقدرة كما في الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل
 أو يقول لانه لا معنى لابتداء المجلس من مكانه اذا لم يبتدأ لبدء من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان في كلامه حذف
 مضاف أى لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تاتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان
 الغالب استعمالها الخ) يقيد ان استعمالها منصوبة غير غالبة فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكره من كون عند
 ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة تاتيهما انها تستعمل
 منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجرح صادق بغلبة النصب وعدم غلبة أحد الأمرين لا تحرف فان قيل اذا كانت لدن ملازمة
 لبدء الغايات في فائدة دخول من عليها فالجواب ان فائدتها ذلك لما لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أى من لتكون

كاله على ذلك ولذلك لم يمت في الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني أي مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفية كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمها المعنى ابتداء أي ابتداء الغاية ونحوه فالوجه في بناء لدن أن يقال أنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفية في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف في لدن ولذلك كان معربا كما صرح به في المعنى خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضي وأما لدن وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه اه وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لدن أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فعمل الباقي عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لاها مثل عند وهو مغرب بالاتفاق اه وتقدم أن الرضي أشار لذلك (قوله وفي أمالي ابن السجري الخ) قال الزرقاني أشار به إلى مخالفة ما عند الموضع ووجه كلام أي على أن لدن باس كان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كافي عضد فالتقى ما كان فحركات النون كسرا اه والجواب أن المصنف رأى أن أشمام الضم ليس من جملة اللغات وخيث كان مشما صار كأنه موجود ٤٦ فظهر أن الكسر حينئذ أعرب والذي رآه أبو علي أن الأشمام غير معول عليه

وجر عند بمن دون جولدن في الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبيهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الافى لغة قيس) فانها معربة عندهم تشبيها بعند (وباعتهم قرئ) ليندربا ساشديدا (من لدنه) باس كان الدال واشمامها الضم وكسر النون والماء ووصلها ياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن السجري قال أبو علي فاما ما روى عن عاصم من قرأته لدنه بكسر النون فإن ذلك لا تتقاء الساكنين حيث سكنت الدال أسكان الباء من سبع وليست كسرة أعرب اه فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي

صريع غوان راقهن ورقته * (لدن شب حتى شاب سودا الذوائب) فاضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة وغوان بغين معجمة مقتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقته أعجنهن وأعجنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهيمزة بعد الدال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثنوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يجهل أن يكون على أصمار أن يدل على أنها تظهر بعدها أخيانا قاله ابن السجري ويؤيده تقدير سيبويه في لدن لدشولا أن كانت شولا وورد بان فيه حذف الموصول المحرف في إبقاء صلتته (و) الامر (الخامس جواز افرادها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله وما زال مهري مزجر الكلب فيهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

الوقت (قوله حتى شاب) وتبعه الرضي حيث قال وأعرب لدن المشهورة لغة قيسية اه فعنده ان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال وأعربها بان يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقر فهو من جملة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها إلى الجمل) هي حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضي (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقته من ذلك الوقت (قوله حتى شاب)

قال الزرقاني غاية أي فانتفت الامور الثلاثة حينئذ وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شب ذوائبه فيعرضن عنهن قهرا اليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما في شرح الشواهد اللغوية وذلك لانهن اذا شاب ذوائبهن السود ينقلن إلى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سودا الذوائب) من اضافة الصفة إلى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز افرادها) قال الدوشري يشك ذلك على غدها في الملازم للاضافة اه ويحجب بان ذلك العدب باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر إلى مخاطب اندفع الاشكال الاتي من عطف قوله أو على أصمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما يأتي لدفع ذلك مع أن في ذلك تشبها للضمير وارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشبها في الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق أنه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا ليس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وان أقر كلامه المصنف في شرح بان انت سعاد عند قوله

* ولن يبلغها الأعذار * وقد حققنا ذلك في حاشية الفناهي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للندن لانها العامة وقوله ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه لانهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لا التمام انجر بالاضافة

(قوله اما على التمييز) قال اللغاني قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجه كثر استعماله لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اه وبه يظهر لك ان قول الموضع اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيت انه تمييز حقيقة وليس مبنيا لحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز والله اعلم (قوله لان لدن في آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما قال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة في اخواتها واما ما يقال لم يختص غدوة بالنصب بل لدن فلم يجز لدن سحرة فخوابه ان غدوة أكثر تصرفا من سحرة وفحده وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففهمه بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص (قوله في لغاتها العشر) لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن يفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن يفتح اللام وسكون الدال وفتح ٤٧ النون والسابعة والثامنة لدن يفتح اللام فيهما وضم الدال في

اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والتاسعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لتبديل الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الرزقاني أي في نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل (قوله فظاهره انها مفعولة بلدن) قال الرزقاني أي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجحر القياس) ولهذا الوعظف عليه المنصوب جازح المعطوف كما ذكره في الكافية والشافعية فانظر حاشيتنا على الالقية (قوله

بنصب غدوة) فنصبها لدن أما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كرا قد دخل فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا بر اقود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيد فان نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة تنقل ذلك عنه ابن السجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله وتنصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضماء ركان واسمها) وابقا خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت له من الاضافة ويؤيده من لدشولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو مكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكي الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن (على اضماء ركان تامة) أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره انها مفعولة بلدن (والجحر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أي لدن (لا تقع الاضافة) بخلاف عند فاتها قد تكون عمدة (يقول السجري من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف لتخصيصه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها لمحذوف الآن يقال لما سد مسد أعطى ماله من العمدية (ولا نقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يخرب جهات استقرارها من ملازمة الفضائية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهي) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا الخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

وان كانت معرفة) قال الرزقاني المراد بالتعريف التعيين أي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معنى فتمنع الصرف للتعريف وأعدل عن الغدوة أولا لتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بما مر من أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبنيا الذات ما يليه نون مثله فتنبوينة الجحر المشابهة الثانية انه لو لم ينون لالتبس بحالة النصب بحالة الجحر اذ حركاته فتحه نائية عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معر يا أو مجرورا فيكون مبنيا والواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحه الجحر ثقيلة لكونها نائية عن تهليل بخلاف فتحه النصب فانها حقيقة أنظر الرضي اه وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست بمعرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العامة بقوله لكونه مبنيا الذات يليه مخالف لما مر عن اللغاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبنيا لحقيقة لدن ولا نسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال نذل هذا أي في غالب استعمالها كان أولى لان كلام المصنف يقتضي انها مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها ماذ كرا باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة الى أن اقتصار المصنف على انها لمكان قصور وقد نقل اللغاني عن الرضي انها ظرف زمان أيضا

(قوله لانه ثلاثي) أي فهو نظير أب وأخ وأخواتهما ويؤيد دم وقال الحفيدة أنما أعربت مع انهما وضوءة وضع الحرف بحسب الأصل لانهما لازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضوءة ولا يرد عليه ان الشبه الصوري لا يعارض كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائهما مع الاضافة لان الشبه الصوري ضعيف يجوز البناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه في حواشي الالفية في بحث أسباب البناء ونقل اللقاني عن الرضي انه عدل اعرا بها بدخول التنوين في نحو كناعا وانجرارهم وان كان شاذا في نحو جئت من مع - قال ثم قال والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اقلالام له في الاصل وهي عند يونس والاختش ٤٨ وهو الحق مثل ألف قى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع

على حرفين فتح عندهما عكس أخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتبني على السكون) قال الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء في الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يثنى التفریق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقاني ان واصله بما قبلها وهي معطوفة على مقدر أي ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبني على ان مثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بن عامر حواشي المختصر (قوله فافاد الخ) قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الالف لغة ربيعة وذم فتبني على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفر داخ) قال اللقاني قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا يخفى انه يخالف ما عليه الموضع والذي يقوى في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا أي سواء أضيف أو أفرد وان كان منصوبا مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا امام الافراد فلا لتقاءها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال الافراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

جئت مع العصور وادفة عند فتجرب من كقرامة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من مع بالجر (وهي) اسم بدل لجرها بمن وتنوينها عند فتح ردها عن الاضافة فخرجوا آمعا (معرب) لانه ثلاثي الاصل (الالف لغة ربيعة) بن ثرار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حنيفة (فتبني على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أوجر بكما قال العيني (فرشي منكم وهو أي معكم * وان كانت زيارتكم لاما) الرواية بتسكين غين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أهلك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحو ولما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (وأذا لقي) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسر ها) على أصل التقاء الساكنين (وقتها) استعجم بالاصل أو اتباعا (فحوم القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حكة وكسر ها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضع وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتسكن قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولا يكن الموضع حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل (وقد تفر د) مع عن الاضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (فخرجوا آمعا) قال فلما تفرقنا كافي ومالك * لطول اشتياق لم نبت ليلة معا أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء وأقني رجالي فبادوا معا * فاصبح قلبي بهم مستقر يفتح الفاء ويأخر أي اسم مفعول من استقره الخوف اذا أزعجه والثاني كقول متمم بن نويرة * اذا حنت الاولى سبعن لها معا أي اذا صويت الجماعة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والساكنة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاختش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء قى لانها لما أفردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت ألفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت ألف قى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم عدي ولو كان

باقيا اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شيء فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفر داخ) قال اللقاني قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا يخفى انه يخالف ما عليه الموضع والذي يقوى في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا أي سواء أضيف أو أفرد وان كان منصوبا مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا امام الافراد فلا لتقاءها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال الافراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

عندهما موضوع على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معالج) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها لازمة للظرفية ويرى عليه اللغاني فاعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخطة كما تقر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللغاني بالحر كة غير السكون أو نحوه كالنسان غير القرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد منها وقوله والا لا تنقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نفاه ووورد هذا التركيب على المصنف

فالا حسن ما قاله اللغاني وعبارته حقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحر كة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك يزيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعتراض بان من شروط الحذف كافي معنى اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بقية أخواتها بل لست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال

بأقيا على النقص لقيد الزيدون مع كافي هم يبدو واحدة على من سواهم واعترض بان معان في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله بالحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لا تنقض بتحويز يد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ايس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير هام مقبوضا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد) والجزمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن الإضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهى اسم) ليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لاهذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غير هام مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غير هام محذوف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناطم بقوله واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للإضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده (لانها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الإضافة لفظا (لا طرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهى اسم) ليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هى اسم أو خبر وعلى الاعراب هى اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحر كة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غير يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الإضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحر كة اعراب باتفاق لان

(٧ تصريح في) على المحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان الصحيح انها تدل على المحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الاعلى القول الضعيف فلا ينهض عنه منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المعنى في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرح حواقي باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض أوجه ان خير الخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللغاني هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الإبهام) قال اللغاني أي الشيوخ لان غير اشائغ في كل غير قبل الاشائغ في كل قبل وان تخالف في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللغاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معرفة وقوله في محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللغاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا يرفع

لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مرأول حروف الجرح عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المسكان (قوله فاعطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى يدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ خلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أي حلواه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ يسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراره وسهولة سائغه (قوله أسد خفية) قال العيني يفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم الموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني

التنوين اما التمكن فهو خاص بالمعرب أول التعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف المضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لم ينوع في الانكار على مرتبة في شرح الشذور ورويانا أبا العباس كان يقول لا غير البناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزنجشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجول عتيد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويحب اعرابهما) نصب على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها قل هذا سهل دخول من عليهما عند البصر بين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادي كل مولى قرابة) * فاعطفت مولى عليه العواطف يخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) حذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعده) الخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده (وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة ان يحذف) المضاف اليه (ولا ينوي شيئا) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحال من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر (من قبل ومن بعده) الجرح والتنوين قوله (وهو عبد الله بن يعرب) (فساغ لي الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغص بالماء القرات ينصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء القرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله) ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فاشر بوا بعدا على لذة تجرا) ينصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نوت الغايات للاضطرار فاختار سيمويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله * فاشر بوا بعدا على لذة تجرا * واختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرًا ولذلك نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهما (معرفتان في الوجهين

على ضم مقدر المحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معربونون ضرورة اه وأقول اذا كانت المسئلة المشهورة مرفوعة فيما حذف منه المضاف اليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضى يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة في حال بنائها للضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبل كما قيل في المنادى المضموم يا مظر ويا مظرا اه فقول في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ووراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى اذ يعلم منه انه مبني على الضم الظاهر

لوجود مقتضى البناء ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرًا) قال اللغاني قد يعارض ذلك بجعلها معالما للزم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما وتذكيرهما بخلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعل في الحالة المذكورة مع عوض عنه التنوين والمضاف معرفة كمثل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما مبني قال الرضى وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال اللغاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونه مانكرا في الوجه الثالث مبني على ان المعنى تغير قال الرضى قال

يَعْضَمُهُمْ إِنَّمَا أَعْرَبْتُ لَعَدَمِ تَضَمُّنِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ مَعْنَى كُنْتُ قَبْلَ أَيْ قَدَّمَ وَأَوَّلَهُ أَوْ لَا أَيْ مَقْدَمًا وَمَعْنَى مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ أَيْ مَقْدَمًا وَمَتَأَخَّرًا لِأَنَّ مِنْ زَائِدَةٍ أَهْ يَعْزَى أَنْ الْقَائِلَ بِالتَّنْكِيرِ لَعَدَمِ تَضَمُّنِ الْإِضَافَةِ بِرَى أَنَّهُمَا غَيْرُ وَاقِعَيْنِ عَلَى الزَّمَانِ بَلْ مَعْنَاهُمَا اسْمٌ مُشْتَقٌّ نَسَكْرَةً وَاقِعٌ عَلَى ذَاتٍ أَوْ مَعْنَى غَيْرِ زَمَانٍ مُنْصَوْبٌ عَلَى الْحَالِ أَوْ غَيْرِهَا وَالَّذِي بَرَاهُ هُوَ أَيْ الرِّضَى أَنْ سَبَبَ أَعْرَابِهِمَا وَجُودَ التَّنْوِينِ عَوْضًا خِلَافَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَكِنْ رَجَعَ التَّنْوِينُ لَانْتِزَاعِهِ أَنَّهُ تَنْوِينٌ التَّمَكُّنِ فَتَأْمَلْهُ (قَوْلُهُ لَا فِتْقَارُهُمَا إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمَا) لَا يَقَالُ هَذَا لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ضَائِبُ الشَّبهِ الْإِفْتِقَارِيُّ الْمَتَقَدِّمُ فِي بَابِ الْمُعَرَّبِ وَالْمَبْنِيِّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ إِفْتِقَارًا مَتَّصِلًا إِلَى حِمْلَةٍ لَنَا نَقُولُ ذَلِكَ ضَائِبًا لِلْبَنَاءِ الْوَاجِبِ اللَّزْمِ لِلْكَلِمَةِ وَبِنَاءٌ قَبْلُ وَبَعْدُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَقَدْ عَلِلَ بِنَاؤُهُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَانْظُرْ حَوَاشِيَهُمَا عَلَى الْآلِفِيَّةِ (قَوْلُهُ فَرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَوَاشِيِ بِنَاءً أَوَّلًا عَلَى حَرَكَةٍ مُبْطَلٍ لِلتَّعْلِيلِ قَبْلُ وَبَعْدُ بِحِيْثُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ أَهْ وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرًا لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْحَرَكَةِ أَشْبَاهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعْلِيلِ قَبْلُ وَبَعْدُ مَا ذَكَرَ أَطْرَافِي كُلِّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ (قَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الْضَمِّ) قَالَ اللَّقَائِي قَالَ الرِّضَى إِنَّمَا بَنَيْتُ هَذِهِ الظُّرُوفَ عِنْدَ قَطْعِهَا عَنْ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْحَرْفِ بِأَحْتِيَاجِهَا إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ فَإِنْ قُلْتَ فَهَذَا الْإِحْتِيَاجُ حَاصِلٌ لِمَا مَعَ وَجُودِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهَلَا بَنَيْتُ مَعَهُ كَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ مَعَ وَجُودِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهَا قُلْتَ لِأَنَّ ظُهُورَ الْإِضَافَةِ فِيهِمَا يَرْجَحُ جَانِبَ اسْمِيَّتِهَا لِإِحْتِصَانِهَا بِالْأَسْمَاءِ أَمَا حَيْثُ وَادَا وَادَفَاتُهَا وَأَنْ كَانَتْ هِ مَضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ

إِضَافَتُهَا بِالنِّسْبِ بِظَاهِرَةِ
إِذَا الْإِضَافَةُ فِي الْحَقِيقَةِ
إِلَى مُضَادِّ ذَلِكَ الْجَمْلِ
فَكَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَحْذُوفًا
وَمَا أُبْدِلَ فِي بَعْضٍ وَكُلُّ
التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ يُمْنِي بِنَاءً إِذَا الْمُضَافُ
إِلَيْهِ كَانَتْ ثَابِتَةً بِثَبُوتِ
بَدَلِهِ أَهْ ثُمَّ قَالَ وَيُنَاءُ
الْعَايَاتِ عَلَى الْحَرَكَاتِ
لِيَعْلَمَ أَنَّهَا عَرَفَاتِي
الْأَعْرَابِ وَعَلَى الْضَمِّ جَبْرًا
بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ لِلْحَقِيقَةِ
مِنْ الْوَهْنِ بِحَذْفِ الْمَحْتَاجِ
إِلَيْهِ أَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَهْ
وَمَا عَلِلَ بِهِ بِنَاؤُهَا عَلَى
الْحَرَكَاتِ وَعَلَى الْضَمِّ غَيْرُ
مَا عَلِلَ بِهِ الشَّارِحُ وَمَعْنَى

قَبْلَهُ) بِالْإِضَافَةِ لِقَطْعِهَا فِي الْأَوَّلِ وَتَقْدِيرُ فِي الثَّانِي (فَإِنْ نَوَى مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ لِقَطْعِهَا بِنَاءً) لَا فِتْقَارُهُمَا إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمَا مَعْنَى كَانَتْ قَارَارَ الْحُرُوفِ لَغَيْرِهَا وَبِنَاءً عَلَى حَرَكَةٍ فَرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ (وَعَلَى الْضَمِّ) لِتَخَالُفِ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ (فَحَوَلَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ) السَّبْعَةُ بِالضَمِّ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ وَهَمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَعْرِفَتَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْوِيَّةٍ وَالْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ الْحَوْفِيُّ إِنَّمَا بَنَيْتُ عَلَى الْضَمِّ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً أَمَّا إِذَا كَانَ نَسَكْرَةً فَاتَّهَمَا بِعَرَبِيَّةٍ سَوَاءٌ نَوِيَتْ مَعْنَاهُ أَوْ لَا أَهْ وَإِذَا بَنَيْتَ الظُّرُوفَ عَلَى الْضَمِّ تَسْمَعُ غَايَاتٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَضَافَةً وَغَايَةً إِلَى كَلِمَةِ الْمَضَافَةِ وَنَهَايَتُهَا آخِرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ تَتِمُّهُ أَذِيهِ تَعْرِيفُهُ فَإِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَتَضَمَّنَتْهُ الْمُضَافُ صَارَ آخِرُ الْمُضَافِ غَايَةً قَالَهُ الدَّمَامِي (وَمِنْهَا أَوَّلُ) مُقَابِلُ آخِرِ (وَدُونَ وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ) السَّتْ كَيْمِينَ وَشَمَالٌ وَوَرَاءُ وَأَمَامٌ وَفَوْقُ وَتَحْتُ وَهِيَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي قَبْلِ وَبَعْدِ) مِنْ أَنَّهُمَا إِذَا أُضِيفَتْ لِقَطْعِهَا عَرَبِيَّةٌ تَنْصِبُ عَلَى الطَّرْفِيَّةِ أَوْ خَفِضَ بَيْنُهَا وَإِذَا لَمْ تَنْصَفْ لِقَطْعِهَا وَلَا تَقْدِيرًا أَعْرَبَتْ الْأَعْرَابُ الْمَذْكُورُونَ نَوِيَتْ وَإِذَا حُذِفَتْ الْمُضَافُ إِلَيْهَا فَانْزَوَى لِقَطْعِهَا عَرَبِيَّةٌ الْأَعْرَابُ الْمَذْكُورُونَ وَلَمْ تَنُوزْ وَإِنْ نَوَى مَعْنَاهُ بَنَيْتُ عَلَى الْضَمِّ (تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوهُ خَلْفَ أَوْ أَمَامَ) بِالضَمِّ فِيهِمَا (تَرِيدُ خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ) وَلَكِنْ كُنْتُ حَذَفْتُ الْمُضَافَ إِلَيْهِمَا وَنَوِيْتُ مَعْنَاهُ وَبَنَيْتُهَا عَلَى الْضَمِّ (قَالَ) رَجُلٌ مِنْ بَنِي عِمٍّ لَعَنَ إِلَهَ تَعَالَى بَنَ مَسَافِرٍ * لَعَنَّا (يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ)

بِالضَمِّ وَالْأَصْلُ مِنْ قَدَامِهِ فَحَذَفْتُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ وَنَوَى مَعْنَاهُ فَبَنَاءُ عَلَى الْضَمِّ وَتَعَالَى بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُنْتَهَا فَوْقَ وَكُسِرَ الْعَيْنُ الْمُهْمَلَةُ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ عِلْمٌ رَجُلٌ وَبُرُورِي ابْنُ فَرَاخٍ وَبُشْنُ بَضْمِ الْيَاءِ الْمُنْتَهَا فَتَحْتُ وَفَتْحُ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ يَنْصَبُ (وَقَالَ) مَعْنَى بَنَ أَوْسَ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَاقِفًا وَلَا وَجَلَ * (عَلَى أَيْنَاتِهِ دُونَ الْمُنِيَّةِ أَوَّلُ)

قَوْلُهُ عَرَفَاتِي أَصْلًا وَبَرْدُ عَلَيْهِ أَنْ كُلَّ اسْمٍ لَهُ أَصْلٌ فِي الْأَعْرَابِ (قَوْلُهُ وَمِنْهَا أَوَّلُ وَدُونَ الْحِ) قَالَ اللَّقَائِي قَالَ الرِّضَى أَعْلَمُ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ عَنْ الْإِضَافَةِ قَبْلُ وَبَعْدُ وَتَحْتُ وَفَوْقُ وَأَمَامَ وَوَرَاءُ وَخَلْفُ وَأَسْفَلُ وَدُونَ وَأَوَّلُ وَمِنْ عَلٍ وَمِنْ عَلُوٍّ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا هُوَ وَمَعْنَاهُمَا فَهَوِيٌّ وَشَمَالٌ وَآخِرٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ أَهْ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَيْمِينَ وَشَمَالٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ أَهْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنْ كَلَامُ الرِّضَى لَا يَقْضِي عَلَى الْمُصَنِّفِ وَلَيْسَ الْمُصَنِّفُ عَنِ بَرْدِ عَلَيْهِ بِكَلَامِ الرِّضَى فَإِنَّهُ كَانَ يَحْوِي عَصْرَهُ بِشَهَادَةِ ثَلَاثَةِ عَصْرِهِ كَالنَّجَاسَةِ السَّبِيكِ صَاحِبُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ثُمَّ قَالَ اللَّقَائِي أَعْلَمُ أَنَّ أَوَّلَ نَصْحٍ فِيهِ أَنْ يَتَبَرَّكَ عَلَى زَمَانٍ مَقْدَرٍ مَعْنَى فِي فَيَكُونُ مَعْنَى قَبْلُ فَيَنْصَبُ عَلَى الطَّرْفِيَّةِ مَعْرِفَةً أَوْ مَنَكْرًا مَنُونًا كَجِئْتُ أَوَّلَ النَّاسِ أَوْ أَوَّلًا أَيْ فِي أَوَّلِ أَزْمَنَةٍ مَحْجَى النَّاسِ أَوْ بَضْمٍ كَجِئْتُ أَوَّلًا وَأَنْ يَتَبَرَّكَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ بِهِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فَيَجْرِبُ بِالْفَتْحَةِ وَيَنْصَبُ عَلَى الْحَالِ أَوْ غَيْرِهِ وَمَعْنَاهُ مُتَقَدِّمٌ كَجِئْتُ أَوَّلَ النَّاسِ أَوْ أَوَّلًا أَيْ مُتَقَدِّمُهُمْ أَوْ مُتَقَدِّمًا وَرَأَيْتُ أَوَّلَ أَيْ شَخْصًا مَقْدَمًا قَوْلُهُ هَذَا الْمَعْنَى أَوَّلِيَّةً بِاعْتِبَارِ عَامِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَقَالَ أَيْضًا دُونَ ظَرْفِ مَكَانٍ اسْمٌ لَا دُونَ مَكَانٍ بِاعْتِبَارِ مَكَانِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ جَلَسْتُ دُونَ زَيْدٍ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الرَّتْبِ الْمُنْفَاوَةِ كَزَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو ثُمَّ فِي مَطْلُوقِ التَّجَاوُزِ عَنْ حُكْمِ إِلَى آخِرِ ثُمَّ قُلْتُ بِزَيْدٍ لَا كَرَامٍ دُونَ الْإِهَانَةِ أَوْ عَنْ مَحْكُومٍ إِلَى آخِرِ ثُمَّ كَرَامٌ زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو أَهْ فَعَلَى هَذَا الْأَسْمَاءِ الْعَمَالِ الْآخِرِ يَكُونُ فِيهِ

بجاء في المرتبتين كما لا يخفى (قوله وبالحذف على نية الخ) قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفعل من وول لا مما استعمل منه اسم كـ حنك خفي فيه معنى الوصفية اذهى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كـ علم أي ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تاويله وهو أسبق فصار مثل مرتب رجل أسد أي جرى فلا جرم لم يعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله فظاهر ان نحو ما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذهى دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كـ نكل فان خلاصتهما اول لم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لحذف الوصفية كما يقال ما تركت له أولاً ولا آخراً ويجوز حذف المضاف اليه من أول و بناؤه على الضم اذا كان مؤولاً بطرف زمان نحو قوله على أين اتعدو والمنية أول * أي أول أوقات عدوها ويقال ما لعتيه مذ عام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيديويه انهم جعلوه ظرفاً كما أنه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل أول يقبل اشكال لان أول الشيء أسبق أخرائه فمعنى أول عامك أسبق أخرائه من الليالي أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أخرائه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ - كان محذوف المضاف اليه فوجب بنؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيداً يوم ما قبل أمس

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتاً يعوت فيه يقدر أحدهما سابقاً ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (ب) ابدأ من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالحذف على نية لفظه وبالحذف على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستغنى عن حكاية أبي على ان أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسماً كقبول والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر
اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لتناول الأمن وراء وراء
بالضم وأنشد سيديويه لا يحمل الفارس الا المليون * المحض من أمامه ومن دون
بالسكون واللقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنياً على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جاست عين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل عينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفي (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشقة (فتكون نعتاً للمكرة) لانه لم تتعرف بالاضافة جلا على ماهي بمعناه (مكررت برجل حسبك من رجل أي كاف للثمن غير موحداً للمعرفة كذا عبد الله حسبك من رجل) ينصب حسبك على الحال من عبد الله أي كافياً للثمن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء) الجامة فترفع على الابتداء (فحسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب تكررة وتنصب اسمالان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاصرار بالاول ويجوز بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وهذا)

ما رأيت من أول من أمس
فان لم تره مذ يومين قبل
أمس قلت ما رأيت من مذ
أول من أمس ولا يتجاوز
ذلك اه وقضيت به انه
قد يعرب منصوباً وليس
يظرف (قوله على نية
تركهما) قال اللقاني اعلم
ان اعتبار الوزن والوصف
يوجب منع الصرف وان
توى لفظ المضاف اليه أو
صرح به كقولك زيد أول
الناس خروجا لاسياني
ن لا ينصرف اذا أضيف
باق على منعه اذا بقيت
فيه اللفظان وكلامه يوهم
اللتافي بين النية والمنع
(قوله ان أول استعمالان)

قال الذنوشي قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقرن بمن الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالف واللام ويشي ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاولى والاوليات والاولول وحكم يختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم جلا على قبل وبعد الثاني ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن مجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كافتك للربعة قال أبو حيان وفي محقرطى ان مؤنثه أوله (قوله لا يحمل الفارس الا المليون) الفارس مفعول مقدم والمليون أي الفرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقاني من اقترارها الى موصوف تجري عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم نحو أوردب من قح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللقاني من مباشرة العواهل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما في قول الذنوشي الظاهر ان هذا القسم ليس مغايراً للاول اه لان حاصل ما أشار اليه انها في القسم الاول تباشر العواهل ويرد بانها وان باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الذنوشي قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاصرار بدليل فان حنكك الله وفي كلام الشارح إشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة الخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أي كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظرا لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجزور مختص وهو هنا كذلك فتمام (قوله لا يدخل على اسماء الافعال) قال اللغاني لانها ثابتة عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخولها ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى ٥٣ رفعا ونصباً لا مطاقاً في قوله على ان

القياس وقول الشارح

ولا المعنوية على الاصح

تظروم في باب المغرب

والمبنى ما يتعلق بذلك

(قوله بمنزلة لا غير) قال

اللغاني هذا المعنى مراد منها

عم المعنى الاصل كناية فهم

من قوله اشرا بها (قوله

وينوى اعطاء المضاف الخ)

قال بعض الافاضل يتأمل

هذا مع قوله بعد ونوى معناه

وقال بعض آخر يعنى ان

هذا مخالف قوله بعد

وتأملناه فرائنا ما حاربا على

الصواب ولا مخالفة فان

ما هنا بحسب أصل وضعها

والمدكور بعد متجدد لها

كما قاله في المتن مستدركا

بقوله ولكنها عند قطعها

عن الاضافة تجددها الخ اه

وفيه نظر (قوله تجددها

اشرا بها الخ) قال اللغاني

فباعتبار المعنى المتجدد

لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى

الاصلى أى نيته لازمت البناء

فتمام ودعوى الاشراب

لا دليل عليها لعدم الاقتدار

اليه بل كلام الجوهري

دليل عدمها فتمامه

(قوله الدال على التني)

قال الدوشري فيه نظر

فان الدال على التني لفظها

الاستعمال الثاني (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) فحوان والباء في المثالين الآخرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال الثاني (من أصل التقسيم) (ان تكون) حسب (بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجددها اشرا بها هذا المعنى) الدال على التني (و) تجددها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية) (بعد ان كانت عربية بحسب العوامل) (تقول) في الوصفية (رأيت رجلا حسبا) في الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهري) كأنك قلت حسبي أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منها وأضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) في الابتدائية (قبضت عشرة حسب) فحسب مبتدأ وحذف خبره (أى حسبي ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاعل في الاخيرة تزينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط (وانتضى كلام ابن مالك) في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعلى وأعر بوا نصب اذا ما تكرا * قبل او ما من بعده قد ذكرنا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا تكررت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها الا غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان تقل عنهم نصبها حال اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) في كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضآن (كلهما ممنوع) أما الاول فلا انها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثاني فلا انها نكرة دائما فضيفت أم لم تصف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) في كلامهم (الا نكرة) كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة (وأضاف لا وجه لتوقفه) أى لتوقف أى حيان (في تجوز انصائها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى انه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصب على انها حال منها وهي في صورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأضاف لا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعر بوا نصب اذا ما تكرا * (التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

لامعناها (قوله أو الابتدائية) قال الدوشري هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله اذا تكررت) قال اللغاني أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بناؤها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللغاني قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتمام ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدي له الخ) جل اللغاني العبارة على غير هذا فقال يعنى انه

بلغ في الشهرة الى ان ذكره أئمة من اللغة الذين هم بصندديان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلام فضلا عن الاعراب (قوله وأما
 عل) قال اللغاني لم يقل ومنها عل كما قال في غيرها الماسيذ كره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في عداد الاسماء اللازمة
 للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله وفي بنائها على الضم) قال اللغاني قال الرضي اذا بنيت على عل الضم وجب
 حذف اللام أي الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما
 نحو يا قاضي فاطر اذ اضم في المنادى المعرفة المقردير شداليه اه وكان الدنو شري لم يره فقال فائدة على المذكورة محذوفة كيدودم
 ولا مهاو وحذفت اعتبارا وأجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللغاني لا وجه لاستثراطه
 اذا البناء يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمنع
 (قوله مكر مفر الخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكرم مجرور لانه صفة لا مجرد قيد الا وابد هيكل فيما قبله ومقر بالكر
 أيضا لا يسبق في الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مذبذبة أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدماميني مقبل
 اذا أريد منه اقباله ومذبر اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من
 التضاد وأطال الدنو شري هنا ع بالاطاثل تحته (قوله والثاني انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة

وتقدرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو خبوا لم يسمح ذلك لامطلاق التنكير كما
 توهمة أبو حيان وما ذكره الموضع من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالضواب أن يحمل عموم قوله
 وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فدر حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآية (وأما عل
 فانها توافق فوق في) افادة (معناها) وهو العلو (وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها
 علو معين كقولك أخذت الشي الفلاني من أسفل الدار والشي الفلاني من عل أي من فوق الدار
 و (كقوله) وهو القرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية (وأنت نحو بني كليب من عل
 أي من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (في اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد
 بها عل مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا
 مكر مفر مقبل مذبذبة (كجلمود صخر حطه السيل من عل)
 بكسر اللام (أي من شيء عال وتخالقها) أي وتخالق الف عل فوق (في أمرين) أحدهما (انها) أي على
 (لا تستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثاني (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال
 جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها
 وقد صرح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال) يقال أتيتهم من عل الدار بكسر اللام أي من عال وهو
 سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
 وأعر بوا نصبا اذا ما نكرا * قبل او ما من بعده قد ذكرا
 (انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) هذين (الامرين) وهما جواز

فكيف قالوا انها قطعت
 عن الاضافة وان حركتها
 حارصة ومنعوا الحاقها
 السكت بها وجعلوا قوله
 وأضحى من عاله ضرورة
 (قوله منهم ابن أبي الربيع)
 أي فانه كما قال المصنف في
 الحواشي قال في كتاب
 الاقصاد عن مسائل
 كتاب الايضاح على منزلة
 فوق ولا تستعمل مضافة
 ولا تكون المقطوعة عن
 الاضافة وبنيت على
 حركة تشبيهها بالانصرف
 في المعرفة وينصرف في
 النكرة لان عل اذا لم تكن
 معرفة فلا يلحقها تنوين

واذا انكرت محققا التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يال فيها ما قيل في قبل لان قبل لا يستعملت مقطوعة
 عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحز كعند اعرابها فكرها واذا بنوها أن
 تزول عن الحركه وعل لا تستعمل الامينية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي انه لو لم يكن
 هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف ألا ترى انها في حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون
 الامينيا وخضت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل ويعد وينبت لما بناه واستحققت الحركه لما استحقها له واذا كانوا بنوا حيث على
 الضم تشبيهها بقبل وبعد فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركه ضمة (قوله ومقتضى قوله
 الخ) قال اللغاني لقائل ان يقول كون ذلك مقتضا مبنى على ان نصبها مفعول مطلق لا عر بوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز
 كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والاصل وأعر بوا قبل حال كونه منصوبا بالفظا أو محلا اذا نكر فالقصور على النكرة هو
 الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد * قلت غير المقصود من الظروف
 لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللغاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن
 عل ومن علو ثم قال وتقول جئت من عل معربا أيضا كقوله ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

القائمة ثلث اللام واذا قصدت بناء كنه الغين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمهم وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر اللغات فشغل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعل هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبله أو مع الاضافة الى ياء الضمير أو ما البناء على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر اللغات اه فقولنا فعل هذا لا يكون الكسر الامع جار قبله قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغته في عل اه والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو

(فصل) * (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلمست زيد اتر يد جلموس زيد خلا لا لا الفتح لانه لا يمنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المعنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلى بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا بد انه قد يحذف مضافان فاكثروا ويقام الثالث فاقوله على انه لا حاجة لذلك لان الأرجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين ه ه ففهم من جعله مجازا في الاعراب

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة العربية قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاستناد اليها حقيق فلا يجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاستناد في الآيتين مجازا فلا يجوز اه وقوله فلا يجوز أي لا في الاعراب ولا في الكلمة العربية (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا

إضافته وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب نوع (لاني لم أر أحدا) من الشراح (وقافهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) * يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تلمني عتيق حسي الذي لي * ان لي باعتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو و جابر بك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو وتزل الملائكة تنزلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن المبتدأ نحو شر المنايا ميت بين أهله * أي منية قيمت أو مفعول به نحو وأشر نوافي قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون * ألم تعتمض عيناك ليله أرمده أي اغتمض ليله أرمدا ومفعول فيه نحو قولهم آتينا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو حيث زيد افضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الجوزي أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أي بادي سبا أي مثل أبادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدور ان عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم مارة يكون المحذوف مطرحا

على السماع قولهم في التوكيدان جافز يد يحتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة الجهيء الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزوع عن ذلك والامر من المعاني لا يتصف بالجهيء ومن هنا تعلم ان قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظر بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر نفي الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدنوشري وجهان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبقرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتحقيق لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر وثبوته قرأه قول لكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقيين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدّر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وان الكلم عليه السلام برد العجل وزمناه في المعنى كان منهم محبة من حيث برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

ورد بقوله سبحانه في علومهم (قوله ٥٦ ونارة يكون ملتقنا اليه) اجتمع الامران في قوله تعالى وكنم من قرية اهلكتناها فاجاءها باسنا يائسا

أو هم قائلون الاصل وكنم
من اهل قرية ولم يلتفت
الى المحذوف أو لا فقال
اهلكتناها ثم التفت اليه
ثانيا فاعاد الضمير عليه
وقال أو هم قائلون (قوله
وشرط ذلك في الغالب)
قال اللغاني قد يراد عليه ان
الشرط ما يلزم من عدمه
العدم فلا يجامع الغالب
لاقتضائه الثبوت بدونه
في الجملة ويجاب بان
المقصود ان ذلك شرطي
كونه غالبا وذلك على
حقيقة الشرط اه وهذا
فحوما أجيب به عن قول
النظم

وبعد لولا غالبا حذف
الخبر * حتم وقول
التلخيص والاختصاص
لازم للتقديم غالبا هذا
وشرطي التسهيل أن
يكون العطف بلا فصل
فحوما مثل أهلك وأهلك
يقولان ذلك أو مع الفصل
بلا فحوما كل سوداء حمراء
ولا بيضاء حمراء ومنه
مثال المصنف (قوله
يا التثنية) قال اللغاني
متعلق بقوله سم وفائدة
التثنية على انهم يقولون
أيضا في الجمع ما مثل
عبد الله ولا أخيه ولا أبيه
يقولون ذلك وانه دليل
أيضا (قوله ومن قدر
عرض الآخرة فقد

وهو الاكثر ونارة يكون ملتقنا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسال القرية) التي
كتافها (اي اهل القرية) فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا القيل الذي كنافه والثاني نحو أو كظلمات
في بحر محي يغشاها موج أي كذي ظلمات بالافراد حذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاها
ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم

وما يلي المضاف يأتي خلقا * عنه في الاعراب اذا ما حذف

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك
في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه
يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل
المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا الى المذكر كور والمحذوف ولو كان أخيه
معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالافراد لانه خبر
اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج

(أكل امرئ تحسب من امرأ * ونار توقد في الليل نارا)

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أي وكل نار) وانما قدرناه
بمجرور ا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لثلا يلزم العطف على
معمولي عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه
مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل
وعطفنا نار المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان تعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين
مختلفين وذلك ممنوع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب
مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والقراء
والزجاج الى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نار المحذوف المضاف وأبقى المضاف اليه على
جره واختير المحذوف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي
عاملين مختلفين فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار
الناظم بقوله وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما مقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مما تلاها عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جاز) بالجيم والراي تريدون عرض الدنيا (والله
يريد الآخرة) يجر الآخرة على حذف مضاف (أي عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس
معطوفا) على حديثه (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها
مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر
عرض الآخرة فقد تجاوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لانه
نارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحقه من اعراب وتنوين وينى على الضم نحو) قبضت
عشرة (ليس غير) مما هو شبه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كأمر) في الفصل قبله
(ونارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربا له الامثال) من ألفاظ الاحاطة ونحو
(أياما تدعوا) من أسماء الشرط (ونارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في
الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما
مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل
الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على

(قوله أي فلا خوف شيء عليهم) قال اللغوي غير متعين يجوز أن تكون لناقية الجنس وقتحة خوف بناء اه وفيه نظر لان الكلام في قراءة خوف مضموم لا مفتوحا (خاتمة) * قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف ٥٧ المبينة قولهم هي أبوك بفتح

اللام وسكون الهاء وفتح الياء أي لله أبوك لان أصله جار ومجرور وحذف حرف التعريف وغير المجرور فيسقى لاه أبوك وبني لتضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبي شيوي به في الله وهو انه من لاه يليه أي يستتر وفتحت الياء تحفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار (فصل) * (قوله انه لا يفصل بين المتضايقين) قال المصنف في الحواشي المتضايقان أشد امتزاجا من الموصوف وصيغته ومن ثم أجاز الجميع وأمين المؤمنين واختلقوا في وأزيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة في السعة) كلامهم استواءها في الجواز وقال في الحواشي

حاله فلم ينوز لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجرح بالاضافة اليه وما حصل المذ كور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه يباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضة وذهب شيوي به الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم انهم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء أصلا حال لفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند شيوي والجمهور ولا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليه أشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف واطافة الى * مثل الذي له أضفت الاول

(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (قوله)

عاقبت آما لي فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من ويل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذ كور والاصل بمثل ويل الديم أو أنفع من ويل الديم فحذف ويل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور وبالياء المتعلقة بعلقت والويل بسكون الياء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (ابدأ بذا من أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقرأه بعضهم) وهو ابن يحيى (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أي فلا خوف شيء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

(فصل) * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايقين الا في الشعر (خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جرحه لانه واقع موقع تنوينه فكلا لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين منزل منزلة الجرح منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهي التثنية وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما مضمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احدها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على التثنية عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب أولادهم وجرح شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلا فان ذلك مسوغ لعدم الاعتدال به وكونه غير أجني لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا لتأخير من أجل ان المضاف اليه مقدرا للتقديم يقتضي الفاعلية المبنوية تسقط بذلك قول الزنجشري في الكشف وأما قراءة ابن عامر فشي لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجاء دودا فكيف به في الكلام المشور فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظامه وبخالاته اه (وقول الشاعر)

عتوا إذا أجبناهم الى السلم رافة * (فسقناهم سوق البغاث الأجادل)

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(٨ تصريح في)

ان في قول النظم شبه فعل اجالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدوشري اقتصر عليه لانه أقصع ويجوز لكسر بقله وقالت في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصانعي وتفسير السعة بالشرب ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

أولا (قوله كقول بعضهم ترك يومنا نفسك الخ) ٥٨ وقوله لله در اليوم من لامها وفي مسائل أبي الفتح اختيار أبو بكر أن ينصب الطرف

بدر لما فيه من بقية المضدريه
وامتنع منه أبو علي فلم ينصبه
إلا بالله قال المصنف في
الحواشي ويلزمه الفصل
بالاجنبي (قوله والتقدير
ترك نفسك شأنها الخ)
هذا أولى من قول الحفيد
ترك نفسك إياك لأنه
أحوجه إلى أن قال فان
قلت لو كان المعنى كما
ذكرت لقال وهو لا
وهو ما قلت لما كان
إياك ونفسك عبارة عن
شيء واحد صرح أن يقال
وهو ما (قوله والمضاف
إليه أمام مفعوله الأول)
لم يأت المصنف لأم هذه
بمقابل والضرب
تأخير المسئلة الفاصل
وأن يقول والفاصل أما
مفعوله الثاني لأنه قد عادل
ذلك بقوله أو ظرفه وهذا
الذي أوقع الشارح في قوله
ثم عطف على مفعوله الأول
وصوابه الثاني وقوله بعد
مأم مفعوله الأول وصوابه
الثاني (قوله يشبه الفعل)
في التعميد بذلك نظر قال
في الحواشي قوله فصل
عني يعني مطلقا سواء كان
المضاف شبه الفعل أم لا
وهذا الذي يدل عليه كلام
الشارح السابق في ضابط
المسائل الثلاث ويدل
عليه مثال المصنف هنا
لأن غلام لا يشبه الفعل
وفي بعض النسخ لا يشبه
الفعل بزيادة لا وعلى ذلك
لا إشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنو شري هل إذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

المضاف والمضاف إليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثنية
الموحدة أولا وبثاء مثنية آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف
يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله أمام مفعوله أي والفاصل
أمام مفعول المضاف كما تقدم وأما ظرفه (كقول بعضهم ترك يومنا نفسك وهو ما) سعى لها في رداها
فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما
ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهو ما مفعول معه والتقدير
ترك نفسك شأنها يوما مع هو ما سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من
الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى
الحال والاستقبال (والمضاف إليه أمام مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسن
الله مخلف وعده رساله) ينصب وعده وجر رساله خلف اسم فاعل متعدلا ثنين وهو مضاف ورساله
مضاف اليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعد مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
إليه والاصل فلا تحسن الله مخلف رساله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني
وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله
الأول أي والفاصل أمام مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالمجرور والمجرور (كقوله صلى
الله عليه وسلم هل أنتم تاركوني صاحب) فثار كوجع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو
صاحب يدل على حذف النون ولي جار ومجرور وظرف تارك وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والاصل
هل أنتم تاركوه صاحب (وقول الشاعر) فرشني بخير لا أكون ومحدثي * (كناحت يومها صخرة بعسيلي)
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى
أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشني أمر من رشيت السهم إذا أذلت عليه الريش
والمعنى أضحى حال بخير ومحدثي مفعول مفعول بعسيلي متعلق بناحت وهو بمنع العين والسين
المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه عمالا فائدة فيه مع حصول
التمتع والكدر المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما
كقولهم هذا غلام والله زيد) بجزر يدا إضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكي
الأنباري هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجزر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء
الله وزاد ابن مالك الفصل بأمّا كقول تابط شرا هما خطتا ما اسارومنة * واسادم والقتل بالحجر أجدر
في رواية البحر والاسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص
بالشعر) لفقد الضابط المذكور (أحداها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وإن كان
عام لها واحدا (فاعلا كان) الاجنبي (كقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنع ما نجلاه

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذا
مضاف إليه والفاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره (أي
أنجب والداه أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلا بالنون والجيم نسلا (أو مفعولا)
معطوف على فاعلا أي فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جري
(تسقى امتيا حاندي المسواك ريقها) * كما تضمن ماء المزة الرصف

فتسقى

(قوله وندي مفعوله الاول الخ) قال الدنوشي الصواب أن يقال المسوال مفعوله الاول وندي رتبة مفعوله الثاني على غط أسقيت
عمراماء فمفعول الاول في باب أعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندي مفعوله الاول
ويقوله والمسوال مفعول الثاني مراده فيه الاول لفظا ويقوله الثاني لفظا (قوله فالحاء مجرورة الخ) قال الدنوشي ما قاله مردود بمنع ان
الحاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الحاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه
مقيسا نظرا انتهى وقوله يلزم عاياه الاستعارة أي استعارة غير ضمير الرفع لانه الحاء ليست من هـ ضمائر الرفع والاستعارة انما

وقعت في الضمير المنفصل

بشروط نحو ما أنا كانت لا

في المتصل كما هنا وعلى

ما قاله من ان الحاء ليست

مجرورة لا اشكال في خفض

مطر لانه الذي أضيف

اليه نكاح ولم يضاف الى

الحاء فتدبر (قوله بنعتا

المضاف) هو أضعفها

لان فيه فصلا وتقديما

للتابع على بعض المتبوع

(قوله كقوله من ابن أبي

الخ) لا يقال ان أبي

في البيت أضيف الى

شيخ الاباطح وأبدل منه

طالب لانه قول شيخ

الاباطح هو أبو طالب في

أضيف الاب الى شيخ

الاباطح اقتضى ان أبا

طالب له ابن هو شيخ

الاباطح وان ذلك الابن

غير على وليس كذلك ثم

ان أبدل طالب من شيخ

الاباطح اقتضى انه عينه

أو من الاب كان ذلك

مقتضى ان عليا رضي الله

عنه ابن لطالب ولان أبا

طالب صار لقباً (قوله

وانما هو نعت للمضاف

فتسقى مضارع سقى متعدلاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم هرو في البيت قبله وندي مفعوله الاول
وهو مضاف ويرتبط بمضاف اليه والمسوال مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أي
تسقى ندي يرتبط بالمسوال) والمسوال أجني من ندي لانه ليس مفعولا له وان كان عاه لهما واحد وهو
تسقى والامتياع فثبته فوقية فتحتانية فاعله الاستياع والمزنة السحاب والرفص بفتحين جمع
رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وما الرصف أرق وأصفى (وأظرفا كقوله) وهو أبو
حبة النمرى (كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل

فأضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالطرف وهو أجني من المضاف لانه ليس مفعولا له وخطمبني
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى * المسئلة (الثانية) من الاربعة (الفصل بفاعل
المضاف كقوله) مان وجدنا للهوى من طب * (ولا عدنا قهر وجد صب)

فأضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبيا
ولا عدنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أي من الفصل بالفاعل (أو من
الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شي * (فان نسكاها مطر حرام)

في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالحاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه
يروي بنصب مطر ورفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان
كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هي فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الحاء المتصلة بالنكاح
اما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون في تقدير (هي) فعلى الاول فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالحاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف
لا يضاف لشئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظارا أو كان تحته امرأة من
أجل النساء وكانت ترذفراته وهو يابى ذلك * المسئلة (الثالثة) الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو
معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن أبي طالب
وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية
نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبي شيخ الاباطح طالب)

فصل بين المتضايقين وهما أبي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أي من ابن أبي طالب شيخ
الاباطح) وتجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف اليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عرو الشهيدي بن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم
المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بهامكة لان أبا

والمضاف اليه معا) أي لانه كنية وهو قسم من العلم الذي معناه افرادى وكلا الجزأين فيه بقدره لا يدل على معنى وقد أشار الحميد الى
هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لجموعه لا لجزئه وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما
يشبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله نعت للمضاف اليه أي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا لجموع وانما
جعل نعتا للمضاف لانه يادع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل
انتهى وذكر نحو اللقاني باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بن من مذبح كما في الباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

يقول بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزي وقال وقول القاموس وملجم كسكر ليس بذالك البين في المراد لاحتمال
مكرم لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثيرا ما يكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلاً مما هنا نظرا الى الاكثر
فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقرئ في شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر في الذ كرفعل صاحب القاموس قصد
البيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برزون الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر
وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنو شري فيه نظرا فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو

عامل في المفعول الاول
وهو هم وفي المفعول
الثاني وهو حلا وانما
الامر ان متعلق الفعل
وهو باي تقدم عليه
وفصل بين أي وبين
الارضين بالفعل ومفعوله
تمامه

(فصل)

(قوله لانه اصل ما يبنى
وهو على حرف واحد)
فيه نظر لان اصل ما هو
على حرف واحد البناء
على الحركة المطلقة لا
المخصوصة بدليل
ما ذكره من أسباب البناء
على مطلق الحركة ومن
أسباب كل حركة مخصوصة
من فتح أو كسر أو ضم
(قوله بالذال المعجمة)
هو كما قال في الصحاح في
العين والشراب ما يسقط
فيه (قوله ونذر اسكانها
بعد الالف في قراءة نافع)
قال الدنو شري يلزم على
قراءة نافع التقاء
الساكنين على غير حده
فينظر فيه (قوله في لغة
بنو يربوع) قال شاعرهم
وهو الاغاب العجلي

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالتداء) بمعنى المنادى
(قوله) كأن برزون أباعصام * زيد حمارك بالاجام
فاضاف برزون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أي كأن برزون زيد) حمارا
(بأباعصام) وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله * باي تراهم الارضين حلو * أراد باي
الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جرة وقت الموادي * أراد
معاود وقت الموادي جرة الى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا آخر ولم يعب
فصل يمين واضطرار او جدا * باجنبي أو بنعت أو ندا

(فصل في أحكام المضاف الياء) * الدال على المتكلم (يجب كسر آخره) أي المضاف لمناسبة الياء سواء
كان صحيحا (كغلامي) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى ونظيري (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في
أيها أصل ف قيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الأصل الاول لانه أصل كل مبنى
والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر
(ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل)
لا ياتي فيها ذلك (وهي المقصور وكفى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه
(كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالثلاثة (وجع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين
(فهذه الأربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى
المهروروا المنصوب وجع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم
قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للتحفة والتحرر لا لتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء كسر اذا * لم يك متسللا كرام وقد
أو يك كابنين وزيد بن فدى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(ونذر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ونحياي وعماتي) في الوصل بسكون ياء محياي وليبان ان ذلك في
الوصل عطف عليه وعماتي والافلا حاجة لذكره (ونذر) كسرها بعدها (أي بعد الالف) في قراءة الأعشى
والحسن البصري قال (هي عصاي) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أي الكسر مطرد في
لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والأعشى ويحيى بن وثاب وما أنتم
(بمصر نحي أني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه باني وهذا، اللغة حكاهما الغراء وقطرب وأجازها أبو عمرو
ابن العلاء والشاطبي وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما
أنتم بمصر نحي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين
كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فأتى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر
في الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

قال لاهل الكتاب نافي * قالت له ما أنت بالمريض وقول الزمخشري هي ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول مردود بيان غيره قال (في
انه لا غلب قال أبو شامة قورأيه أنا في أول ديوانه فأول هذا الرجز أقبل في ثوبي مغافري * عندا خلاط الليل والعشى *
يجز ثوب ليس بالحق) (قوله قاله الشاطبي) قاله المرادى أيضا في شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة
يصير ولا التفت الى من طعن في قراءة حمزة هذه قال الكسائي كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحوي يحسبونه
من حمزة غلط انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعري لم ينفر دعيا قاله في رسالته فسا قاله المصنف

بحامل عليه وان كان ممن ربح بالاحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان ٦١ القراءة بالرأى والحق أنها ستة متبعة

وقد مر قريبا رد أبي حيان
على الزحشرى فراجع
(قوله أودى بنى الخ) قال
الدوشري بعده

فالعين بعد هم كأن
حداقها سملت بشولة
فهى غور تدمع

فاطلق الجمع فى قوله
حداقها وأراد الاثنين
وقوله عند الرقاد أى رقاد

الناس (قوله هوى) بفتح
الماء والواو (قوله ورويت

عن النبي صلى الله عليه
وسلم) حيث قرأها أبو
عاصم الجحدري ومن

ذكر يلزم أن تكون مروية
عن النبي صلى الله عليه
وسلم لأن القراءة ستة متبعة

كما علمت وانما تظهر
الحاجة الى قوله ورويت
الح على ما هو مخالف للحق

فقطن له (قوله فان بعض
العرب لا يقلب) ان كان
عدم القلب لازما عنده

فخالفته دعوى المصنف
الاتفاق ظاهرة وان كان
جائزا ويجوز القلب عنده

أيضا فلا مخالفة
(هذا باب اعمال المصدر) *
(قوله فدل المصداخ)

فى الاشياء والتأثير
للسميوطى قال الشيخ بهاء
الدين بن النحاس الفرق

بينهما ان المصدر فى الحقيقة
هو الفعل الصادر عن
الانسان وغيره كقولنا

ان ضرب بامه در فى قولنا
يجبني ضرب زيد عمر افيكون
مدلوله معنى وسيدوا ما يعبر
به عنه مصدر ايجاز انحو ضرب

فى قولنا ان ضرب بامه صدر
انضرب بامه صدر

(فى ياء الاضافة) اجتماع المثلين (كقاضى) رفعاً ونصباً وجرّاً (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدى)
بكسر الدال (ومررت بابني زيدى) وتقلبوا (الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لأن الواو والياء اذا اجتمعا
وسبقت احدهما بالساكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء
المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب بنى بنى النجسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد
(أودى بنى وأعقبوني حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تطلع

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان
كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كافى) أودى (بنى و) جاء (مسلمى) وعشرى وظاهر
سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب المذكور فى قول النظم
وتدغم الياء فيه والواو وان * ما قبل واوهم فاكسره بين

واختار ابن جنى ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما فى أجمع جرو وأصله أجمع وفاتهم قلبوا الضمة
كسرة أو لا لأنها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان
قدموا على الحرف الضعيف ولو عكسوا المكان أقاموا على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس

فى أجزائه يؤدى الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسامى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع
الواو والياء وسبق احدهما بالساكون وانما تقدم قلب الضمة فى أجمع والواو فى مسامى لأن قلب الواو ياء فى
أجمع ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسامى ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو

(فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين (كعطقي) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر
وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كسماه اى

اذلامو جب لقلبها ياء وأطلق الناطم فقالوا الفاسم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا
عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناطم بقوله وعن هذيل أن عملا ياء

حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي (سبى واهوى واعتقوا هواهم) * فتخروا واكمل جنب مصرع
فهوى أصله هو اى فقلب الالف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبى واهوى واهوى بنى النجسة فى قوله

أودى بنى واعتقوا تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخروا واكمل المعجمة والراعى للفعول أى خرمتم
المنية واحدا بعدوا وحذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من

الارض ويجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من
مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيم بن مدركة أمهم أهند بنت وبرة أخت كلب بن

وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور بـ ياء بلغة هذيل بل حكاه عيسى بن عمر عن قريش وحكاها
الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق

وعيسى بن عمر وهدى وهى عصى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (واتفق الجميع)
من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الطرفين كما قيسه المرادى

وهو ظاهر فان الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرف ياء لا تصاف وفى دعوى الاتفاق نظر فان
بعض العرب لا يقلب فى قول لداى وعسلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف
ياء (بـ ياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر
كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد

الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الا لا هو هى النعم
* هذا (باب اعمال المصدر) اعمال (اسمه) *

ومدلوله ما يختلف فدل المصداخ الحديث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث
فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى بواسطة دلالة المصدر وتحقيق ما هيتهما ان يقال (الاسم

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماء لفظا واسم المصدر اسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبعه ان المسمى به التسييح الذي هو صادر عن المسيح لا لفظت س بي ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزني انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالتعقير فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يؤولون مصدر واسم مصدر في الشئين المتغايرين لفظا أحدهما الفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور اسم ما يظهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اه وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعه غيره حرفي كلاهما في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٢ الحديث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعمه كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول

المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الا ان يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدونشري أي أوقات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط العمل في غير الطرف والجار والمجرور وأما ما جعل المصدر فيهما ما وان كان لا يحل ماذكر محله كما اذا كان بمعنى التيموت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف في شرح بابتبعاد زيد في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتبيين ما والقرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محسلة المصدر بل ما وليس

الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وجاد) علمين (الفجرة) بسكون الجيم (والجمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدؤا بيمين زائدة غير المفاعلة (كضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثتهما (أو) كان (متجاوزا فاعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوا (فأما) أي فان الغسل (بزنة القربو) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك (قرب قريبا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاعل وجعل ما بعده خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حذف قول النظم والامران لم يك النون محسلة فيسه هو اسم وما ذكره ههنا من ان المبدؤ بيمين زائدة غير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناطم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فصدره) يعمل المصدر عمل فعله في التعدى والازم (ان كان يحل محله فعل امامه ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثاني نحو (يعجبت من ضربك زيدا غدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أي ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أي أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبت من ضربك زيدا الآن أي ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لا تنفاه هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله فنحو ضربا زيدا فافيه خسلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز أعماله وصحح الموضح في شرح القطار المنع وعاله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فريدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى أعمال المصدر عمل فعله أشار الناطم بقوله

بقوله المصدر الحق في العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقي من شروط أعمال المصدر شروط العدمية وهي أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أن يعجبني ضربك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربني زيدا حسن وهو غير واقع بل خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أن يعجبني ضربك

التعرض ان لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر ان زيدا أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غير ما كانا وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمناقضتها بخلاف ما فاتها لا تنافية (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يحجز تعلقهما به وهما ما هما في التعلق بكل غادور اجماع الا ان هذا المصدر لم يذ كر ذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيدا لم يوثقه الاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجاجا بقوله وما الحرب الاما علمتم وذتم * وما هو عنها بالحديث المرجح فان ظاهرها ان منها متعلق به والذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذي لا يوثق على حقيقته واذا جعل متعلقا به ضرورة ويجوز أن يكون متعلقا محذوف دل عليه المرجم أي مرجعها أو على تقدير وما هو بالحديث عنها والحديث يدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يحاكي به الجدل الذي هو حازم * بضربة كفيه الما لنفس راكب

واعمل الضربة ونصب بها الملام أو ما نصبه راكب فنصبوب بينحاي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الضمراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الموضوع وتيمم وشق بذلك المسار كما معه كاد يموت فاحيا نفسه فشاذا ليقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء في صحة العمل كقوله فلولا جاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا الناكلا وورد فاعمل رهبة في عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبني على فعلة كرهبة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كما لو اردو طئناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا اعم من أن يثبع بالنعته أو غيره فلا يجوز عجيبت من قتالك نفسه زيدا ولا عجيبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجيبت من شريك وأكلت لابن فاما قول الخطيئة

أزمت يا سامينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحم كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعاقبا بالمصدر وهو بأس النعته بقواه مبيدنا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يثبت من نوالكم فان قلت قد جوز السيراق في قوله أرواح ٦٣ مودع أم بكور أنت فانتظر لاي ذاك تصير كون أنت فاعل المصدر قلت قدر دعاء الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على ان أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانتظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قسوه رواح امام بالنعته واما على معنى نوزواح (قوله ولا موصولا من معموله باجني) ولو كان المعمول ظرفا كما في الآية الشريفة والفاصل ظرفا أوجاروا بحرورا كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات ولهذا اعترض في المعنى

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبتني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان يا البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدأت خلافا لقوم ولا موصولا من معموله باجني فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يجوز أعجبتني زيدا ضربك قاله في شرح القطر أخذ من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقل (و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتركيب (نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يثيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويثيما مفعوله والتقدير أو أطعمه يثيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وجلا ما بعده من مفعول ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله معرفا (بال قليل) في السماع (ضعيف) في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه (قوله ضعيف البكائية أعداءه) * يخال القرار براخي الاجل فالنكائية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكائته أعداءه يظن أن القرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل ان الموت الذي تغفرون منه فانه ملائيم واختلف في المصدر المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمل والكوفي لا يعمل كما لا يعمل المنون وجوزة الفارسي على قبج وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجيبت من الضرب زيدا عمر او واقفه أبو حيان ويرد عليها ما قوله عجيبت من الرزق المسمى الله * ولترك بعض الصالحين فقيرا أي عجيبت من أن يرزق المسمى الله ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفي أعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا او مجردا أو مع ال * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالصدر) في العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

على الزمخشري انعلق أيا ما بالصيام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تنقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أي برجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جني أيضا في الخصائص عليها في الترجمة التي نصها باب في تجانب المعاني والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا جعلت على هذا الزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب عنه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر وعليه وانما انتهت على هذا ليقطن من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نهىنا على ذلك في حواشينا على الآية في أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو أطعام الخ) قال الدنوشري والاكثر في المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالأية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله في كالمصدر في العمل) الوارد في أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبي ولم يأت فيهما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

الناظم له في كتبه بمثل لأنه قال في التسهيل أن اسم المصدر يعمل على فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والأمر محتمل (قوله فصاحب مصدر ميمى) قال الدوشري ٦٤ مشكل فإن المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويحجب بيان الشارح راعى ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من أن المبدوء بيم زائدة لتغير المفاعلة مضدر وتسميته اسم مصدر مجاز وهذا قال آتفا بعد قول المصنف فكالمصدر لأنه مصدر حقيقة (قوله وتحيية مفعول مطلق) قال الدوشري مشكل الصواب أنه حال من السلام مؤكدا انتهى ولم يبين وجه الاشكال واحتمال الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالتعسل موضوع الخ) قال المصنف في الحواشي الأحسن أن يقال في مثل العطاء والكلام والعذاب أنها أسماء صادرة في نحو الغسل أنه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك في الأول لا بقائهم فيها زائدة وقال أيضا قال ابن السبكي في كتابه على موطأ الإمام مالك المسمى بالفتاوى المقتضية من المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذي يغسل به الدرن مسن صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسسل يعنون

كما تقدم عن شرح الشذور (قوله) وهو الحرف بن خالد الخزومي ونسبته الموضح في المغني للعرجي تبع الحريري (أظلم أن مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم) فصاحب مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجه أهدي السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حذف تعدت جلوسا وظلم خبران وظلم منادى بالجملة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصريين) لأن أصل وضعه لغیر المصدر فالتعسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) لأنه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي (أكثر أبعاد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرقاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الأول أي عطائك أي المائة على حد حتى تعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرابع بكسر الراء جمع راتعة وهي الأبل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لفرقة من الحرث الكلابي وكان من خبره أن القطامي أسر فخلصه فرور وعليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا يناقض قول النظم ولا اسم مصدر على التنكير لأن ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف إلى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض وتطاعت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا (قوله) وهو الأقيش الأسدي أقي تلابدى وما جعلت من تشب * (قرع القوافير أفواه الأباريق) فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية باقي وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القوافير بقافين وزاي معجمة أفداح يشربها الخروا حدها قافوزة وأما قافوزة براءين معجمتين فجمعها قوافير كقوافير بيمى ملتين جمع قافوزة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فهو أصله فهو فلذ الشد في الجمع والأباريق جمع أبريق وروى بنصب الأفواه فيكون من القسم الأول وتلابدى بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجعت بشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على المضايغ والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها (وقيل تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) فحج مصدر محل محله أن والفعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أي وأن يحج البيت المستطاع) ولما نعت أن يحجب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما إضافة الفاعل إلى المفعول في اللفظ) وبالعكس (وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذ كر الفاعل في اللفظ) فكثير (فيهما فالأول) (نحو ربنا وتقبل دعائى) (والثاني) (نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) فدعائى مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير فحذف من الأول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر لقبل دعائى أياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الأربع التي يطرد فيها حذف الفاعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعدوه الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله (وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحتمل على المحل فيرفع) إن كان المجرور

به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله) ولما نعت أن يحجب بأن الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على كلام أبي جيان ومرفى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانسب بقوله وعكسه أن لا يذ كر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة
 الليان ولو لم يقدّر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذا المراد انه دأب حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له
 من موافقته لعماله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي بروي بكسر اللام وهو اقيس كجرمان وعرفان
 وفتحها فاقيل مصدر كالشنان فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلويني عن حق قاله الفارسي ورأي ان
 ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلا في الصفات وتندوره في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور) منع الاتباع على المحل لان
 شرطه ان يكون مجوزا لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التنوين
 * (هذا باب اعمال اسم

فاعلا كقوله) وهو لبيد العامري يصف أمانا وجارا وحشين

حتى تهجر في الرواح وهاجها * (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم
 الطالب لانه يأتي عقب غيره وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أي كما يطلب
 المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (قوله) وهو زبادا لعنترى لارؤية
 قد كنت دأبت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتي الافلاس والليان بكسر
 اللام وفتحها وهو الاكثر المطلب بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وجر ما يتبع ما جرو من * راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيون وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء
 من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتويل خلاف الظاهر
 * (هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي وال لزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس
 يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل) الصفة المشبهة
 نحو (حسن قائما) لا يدلان على الحدث (انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو
 مضروب) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على
 الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالانتماء وفي غالب القسغ تقديم الحدث على الحدث
 والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل
 (صله لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا وغيره معتمدا تقول جاء الضارب بذا أمس
 أو الآن أو غدا وذلك لان هذه موصولة وضارب محل ضرب بان أو بذا المضي أو يضرب بان أو بذا
 غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذلك ما محل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وان يكن صلة آل في المضي * وغيره اعماله قد ارتضى

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدمين وشرطين وجوديين فالعدميان
 أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا لكسافي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(٩ تصرح في)

مطلقا وفي التخييل ان الكسافي يحجز اعمال الموصوف وحكي سور اقر سخا وأجاز ان زيدا ضارب أي
 ضارب دون أن يضارب أي ضارب زيدا أو مقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أن زيدا ضارب
 أي ضارب على ان أبا خبر ثان وليس بشئ لان أبا لا يحذف موصوفا الاشاد اسموعالا لانها لم تكن الصفت وصحح المصنف
 في المعنى جواز وصفه بعد العمل بفوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يتبعون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام
 يتبعون فضلا نعتا لا آمين ورد على أي البقاء منه ذلك وقوله ان يتبعون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من الذكر وهو تقدم
 النهي والتقيد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقد رأيت البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على
 ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال

القاضي لا يخفى صدقه على

أمثلة المسالفة وان اسم

الفاعل يقع (قوله

والفعل انما يدل على الخ)

علل القاضي خروج الفعل

بقوله لانه انما يدل على

نسبة الحدث الى فاعل ما

(قوله لان الفصل لا

يتقدم الخ) المحققون

نهم على جواز تقديمه وقد

قدمه السعدي تعريفا

الخاصة في التهذيب وبيننا

ذلك في حواشي شرحه

للخبيصي ولعل فكتة

التقديم هنالك لا يتوهم

رجوع ضمير فاعله للحدث

لأن آخر لقربه حينئذ (قوله

عمل مطلقا) ظاهره ولو

مضغرا أو موصوفا (قوله

أحدهما ان لا يوصف)

ظاهره ولو بعد العمل

وان الكسافي أجاز عمله

قدّم الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذا لم يكن ظرفا أو جار أو مجرورا أما اذا كان كذلك فيعمل فيه ماملة لا سيما
يتوسع فيها و به يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد له كسائي في ما احكامه من سور افر سخا و اما ما استدلل به من قوله
اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرته سليحي في الخطيب المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف في الحواشي وقالوا
لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل في التقدير بين
الحجة المفسرة والمفسرة بحملة اجنبية وأخف الامر من عندي ارتكاب الابتداء في فاقد اما اعماله فلا لانه ليس أهلاله لتجرده من علامة
التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء فلا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين
الابتداء والخبر مبنية للمفعول ما هو على طريق الاستثنا في انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا
ولا غير ذلك مما تقدم في شروط عمل ٦٦ المصدر كن سيا في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوف وانه يفصل بالظرف

والاستقبال) لانه انما يعمل جملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (لا الماضي) لانه لم يشبه
لفظ الفعل الذي هو بمعناه (خلاقا لكسائي) في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر
وجاعة واستدلوا به وله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل
في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (في باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال)
الماضية (والمعنى ييسر ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) ان الواو في وكلمهم واو الحال اذ
يحسن ان يقال حاز يدو أبوه بضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع
الدال على الحال (ولم يقل وقلبتناهم) بالماضي ونحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارق
الوصف الضمير المستتر فائتر اتفاقا (و) الشرط الثاني (اعتماده على استقهام أو نفى أو خبر عنه أو
موصوف) أو ذى حال فلا استقهام والنفي (نحو أضراب زيد عمر أو ما ضراب زيد عمر أو) الخبر عنه نحو
(زيد ضارب أبوه عمر أو) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمر أو) وذو الحال نحو جاء زيدا كبا أبوه
فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستقهام والنفي والخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالا اعتماد على
المفوض به) من ذلك (نحو مهيمن زيد عمر أم مكرمه) فمهيمن رفع زيد أو نصب عمر اعتمادا على الاستقهام
المقدر (أى أمهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أى صنف
مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوماليوهنا) فلم يضرها واو هي قرنه الوعل
كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أى كوعل كناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين
المهملة أو كسرهما كفس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدثل وهو نادر والمراد به هنا تيسر
الجبل مجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة
ويوهنها يزعرعها (ومنه) أى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالع اجبلا) فطالع العايب جبلا
اعتمادا على الموصوف المقدر (أى يا رجل طالع اجبلا وقول ابن مالك) في النظم أو حرف ندا تصرح منه
(انه اعتمادا على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي أدرج
الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالا فقل دانية صفة
لهذوف أى وجنة دانية وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع (قوله
ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبنى على ان الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتى عن المعنى خلاقه (قوله وقول ابن مالك
الخ) رأيت بخط الدوشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهى في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على
اللقية لان قول ابن مالك وولى استقهما ما الخ ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليهما بل انه يعمل اذا وليا فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف
النداء فاباله ذكره مع دخوله في قوله به مدوق قد يكون نعت الخ قلت صرح به لانه قد توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقريب من الاسم لكن يلزم
انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستقهام والنفي ويحاجبان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمده عليه ولا تغتر بحالة
المعترضين فان قلت أى نسكتة في حذف المضاف من الاستقهام والنفي والتصرح بحرف في قوله أو حرف ندا قلت منزهه قد شاع

وعديله ولم يذكر انه يجوز
فصله بالاجنبى فعليه من
شروط عمله ان لا يفصل
بالاجنبى فليحذر (قوله
على حكاية الحال) قال
اللقاني أى يقدر الهيئة
الواقعة في الزمن الماضي
واقعة في حال التكلم انتهى
وهذا أحد الطريقين في
معنى حكاية الحال (قوله
فائتر اتفاقا) قال الدوشري
هو ما احكامه ابن عصفور
وحكى غيره عن ابن طاهر
وابن خروف المتع وهو بعيد
قاله الاشمونى وهو يرد
ما قاله الشارح من دعوى
الاتفاق انتهى وما احكامه
عن ابن عصفور عن ذكر
نفسه المصنف عنهم في
الحواشي كما بيناه في حواشينا
وذ كرنا في المقام ما ينبغي
مراجعته (قوله أو ذى

قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد بالآيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله
 * بكيت أخالا * وأما محمد قومه * ألا ترى أنه يرثيه وأجيب بأنه على حكاية الحال (قوله في مائة ختنه) المريثة بتخفيف الياء مصدر
 كحمة وتشد يد الياء لمن محض وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال مريثة فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مريثة فلان
 المعروف وأما القصيدة فهي مري ٦٨ بها والدنو شري في ضبط مريثة بيت كتيه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمة فقال

وكالحمة من حيث الوزن
 مريثة وقد نظمت ذلك
 بقولي
 ومريثة بلا تشديد ياء
 كحمة ومن شدد فخطف
 انتهى ولو ذكره هنا كان
 أنسب وختن الرجل زوج
 بنته (قوله أو أنت ضروب)
 هذا متعين كقولك فانك
 عاقر (قوله فشيبة هلالا)
 الظاهر أنه على إسقاط
 الخافض أي بهلال لانك
 تقول ما زيد كعمرو ولا
 شبيهه قال الدنو شري
 ومن أعمال فاعيل أيضا
 قول الشاعر
 حتى شاتها كليل موهنا
 عمل

بانت طرايا وبات الليل لم ينم
 فاعل كايلا في موهن انتهى
 وهذا البيت استدل به
 سيويه على أعمال فاعيل
 ورد بان موهنا ظرف زمان
 والظرف يعمل فيه روائح
 الفعل بخلاف المفعول به
 قال في الباب الثالث من
 المغني ويوضح كون

بالقاف المضرومة وبالحاء المعجمة (أخا الحرب لباسا إليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا
 فنصب جلالها لباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما
 في البيت قبله وأراد بالجلال بالجم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والجم من
 الولوج وهو الدخول والخوالف بالحاء المعجمة جمع خالف فهو في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت
 نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطررت رجلاه من القزع
 ونعسه على الحال أو على الخير لئلا يس ان لم ينع تعدد خبرها والمراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه
 وبينها موأخاة وإذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي
 صلى الله عليه وسلم في مريثة ختنه أمية بن المغيرة المخزومي
 (ضروب بنصل السيف سوق سماتها) * إذا عدم وازاد افا نك عاقر
 فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل
 السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كلمة نصلا والمراد أنه كان يعرقب الأبل
 السمان للضيقة عند عدم الزاد (وحكي سيديويه) بمعناه (أنه لم يحاربوا ثكها) فنصب بواثكها جمع باثكة
 وهي السمينة المستعانة من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحرا لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان
 (وقال) غيد الله بن قيس الرقيات (فتانان أمامنا فشيبة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدر
 فنصب هلالا بشيبة مبالغة في مشبه لاعتماده على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشيبة هلالا
 (وقال) زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له نجسة أفراس مشهورة فاضيف إليها وسماه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زيدا الخبير بالراء (أنا في أنهم مرقون عرضي) * جحاش الكرملين لما قد يد
 فنصب عرضي مرقون جمع مرق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية
 لا قافي وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحمي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة
 وآخره شين معجمة تجمع جحش وهو الصغير من الخير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين
 بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طين والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم
 عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده وأعمال أمثلة المبالغة قول سيديويه وأصحابه
 ونجنتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يحز
 الكوفيون أعمال شئ منها الخالفتم الاوزان المضارع ولما عناه وجعلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل
 ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العمل فأنشأ ولم يحز بعض البصريين أعمال فاعيل
 وفعل وأجاز الجرمي أعمال فعل دون فاعيل لانه على وزن الفعل كعمل وفهم ووطن

الموهن مفعولا به ان كليا من كل فعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل
 كما يقال أتبعك يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فاعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل
 الكلام على الجازم امكان جله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أمليقوا على ان الجازم خير من الحقيقة
 (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه
 الموضوع لا فاعلة المبالغة والله كثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنو شري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العمل الخ
 أمارده عليهم في منع التقديم فظاهر وأمارده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التفسير هنا لان ايمالا يفصل بينها وبين الفعل بحملة

(فصل) (قوله كافر دهن في العمل) لا يخفى انه لا يلزم من علمها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتزليل الوصف من مثله اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراجون برحمتهم الرجن فحذف معمول الراجون اما قد لا العموم أى كل أحد والمراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما المحكمه في الاتيان بالراجين وهو جمع راحم دون ارحماء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة اسم عمل رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإنما أتى برحمتهم في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرحماء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرجن دال على العقور والاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام منسوقا للتعظيم فلما ذكرنا سبب ان يذكر معه من عظمت رحمتهم وما ذكرنا لفظ رجن الدال على المبالغة في العفو ذكر معه ما يدل على كل رحمة وإن قلت قال بعضهم وخو هذا ٢٩ الجواب ان يكتب جاء الذهب على صفحات القلوب

(فصل) تنبيه اسم الفاعل وجمعه (تصحيح جارة كسيرة تزيينها) وتنبيه أمثلة المبالغة وجمعها ككفر دهن في العمل والشروط) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط خيما

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكروا فاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقتراحه بال (وقال تعالى هل من كاشفات ضرة) فكاشفات جمع كاشفة فاعلهما مستتر فيهما ووضعه مفعولهما وهي معتمدة على الخبر عنه وهو من (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وجزء والكسائي وأبصارهم فاعل به لا عتماده على صاحب الحال (وقال) عنتره العبي

السامى عرضي ولم أشتمهما (والناظرين إذا لم ألقهما دمي) فدعى منصوب بالناظرين وهما تنبيه نادرا بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا ومروءا أراد بهما قتلي والمعنى انهما يندران على أنفسهما في الحلاء أنهما إذا القيما قتلاه فاذا القيما أمسكا عنه هيبة له وجبنامتهما (وقال) طرفه بن العبد (ثم زادوا أنهم في قومهم) غفر ذنبهم غير فخر

غفر) بضم الغين والقاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المنتوحة على تقدير الباء فخر بالحاء المعجمة جمع غفور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فخر بالجمع جمع غفور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فخر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل

(فصل) يجوز في الاسم الفصلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به (أي بالوصف) وان يخفض (بإضافته) إليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) في السبع (ان الله بالغ أمره) هل من كاشفات ضرة بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة قال آية الاولى قرأها خفض بالخفض والباقيون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض أبو عمرو ووحده بالنصب وإليه أشار الناظم بقوله (وانصب بذى الاعمال تلوا وانخفض) (وأما ما عدا التالي) (لوصف) (فيجب نصبه) (تعذرا لاضافة الفصل بالتالي وإليه يشير قول الناظم) وهو لنصب ما سواه مقتضى (نحو خلقته من قوله تعالى انى جاء عجل في الارض خليفة) وفي بعض النسخ وسكننا من وجاعل الليل

(فصل)

(قوله ويجوز في الاسم)

الفضلة) التقييد بالفضلة

يفهم من قول الناظم

وانصب لانه يفهم منه ان

لا يضاف للفاعل ولا يدمن

تخصيص الفضلة

بالمفعول به وما أشبهه

وهو المخبر في باب كان أما

الحال التمييز نحو وهما

فلا يضاف الوصف

المذكور إليها ولا يدمن

تقييد الاسم الفضلة

بكونه ظاهرا فان كان

ضميرا منفضلا تعين جره

خلاف الانش و هشام

أو منفصلا وجب نصبه

ولا يدمن تقييد الظاهر

بكونه معربا بالخرجات

وهو بال والمضاف إليه

محذوف منها أو الاليس الا

النصب فتأخر ان

التالي للوصف تارة يجب

بوجه تارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامر ان فاطمات المصنف تبعا للناظم جوازهما لا ينبغي وتفصيل المقال في جواشينا على اللفية

(قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكل لانه لا يضاف إليه إلا يضاف مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه

أهلية ذلك الأعلى رأى فالظاهر أنه يكون محذوف ولا يرد هذا ان زيدا مطلقا لكونه إذا لم يقدو المفعول الاول يلزم الحذف

اقتصارا وهو لا يجوز في باب ظن وان قد رانا به لا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان المذكورين ومن أمثلة

ذلك جاعل الليل سكننا فسكننا منصوب محذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلاف في أيهما أولى فقبل النصب وإليه ذهب شيه وويل

الجرو قبل ما سبان (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللغوي أنظر مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعول

الاول بمفعول الثاني اذ مقتضاه جواز خلقته في الآية الثانية بإضافة جاعل إليه مفعولا بينهما بنى الارض يمكن الجواب بان الجور

بالاضافة هو التالي حكما وغيره وان تقدم لفظا (قوله وفي بعض النسخ وسكننا) من هذا البيت نسج اللغوي قال سياتى ان جاعلا

في الآية غير عامل فقضية ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول بفاعل هذا عامل في سكننا الذي هو غير نال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حالته المحكية فالجزآن كلاهما معمولان والافالتي معمول مقدر كالتابع مطلقا قالوا لان شرط التبعية للمحل وجود محرز لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضع هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزحشرى نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آثان سكننا معمول محذوف عنده من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المحرور) خرج بالمحرور المنصوب فلا يجوز جرتا بعده لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصاله والوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لانه لا يحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك كما بقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج * ضعيف سواء أو قدر معجل محرز قدر عطف على محل ضعيف وأجيب بان الاصل أو طابع قد ير حذف المضاف وأبقى جرم المضاف اليه (قوله فالوجه جرتا) يتبع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقريته

سكننا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المحرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جرتا) على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمر (بالخفض عطف على لفظ زيد) ويجوز نصبه باضمار ووصف منون أو فعل (اتفقا) أي وضارب عمر أو وضارب عمر (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا للثبوتيه وجهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناطم واجزأ وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاموما لمن نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجعل الليل سكننا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فلا يسلك أن تجعلها منصوبة باضمار ووصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار ووصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاء على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة في اضافته اعتبارا من أحدهما أنها محضة باعتبار معنى الماضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة النكرة ويعمل فيما أضيف اليه قاله اليميني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه اصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه اصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزحشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) * اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السبى ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وبوجه بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كظاهر القلب والثاني ما يجتمع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما مر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقررون بآل الماهي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار ووصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المتدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للذكر ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناطم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والاليسه تابعا (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال

اللقاني أي الماضي لان الوصف بعينه الآن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولنا زيد ضارب عمر أمس ويكر ما غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابه المحرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للس والبصريين والفرق ان المصدر محرز محله ما بعده اذا بد من اضافته اذا خلا من آل والتسوين واصله معنى و اسم الفاعل فانه عند خلوه من ما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتام انتهى ولعل في العبارة تحريفها والذي في المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين شرط وطاظهر ذلك المحل في القصص وان يكون الموضع بحق الاصاله ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وان بني على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومسألة المصدر ثم قال لان الاسم المشبهة للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بآل أو منونا أو مضافا قدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوى بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الا على القول بان عمله لشبهه بالفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه دليل ما يأتي في باب ابنية أسماء القاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مفعوله يكون صفة مشبهة ويدل على انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخر جوابه الصفة المشبهة وعن صرح بأنه حيثئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لانه يكتفى
 بالزوم اما وضعاً أو كونه بالتحويل أو التزويل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال
 الدنو شري انما لم يقل ما دل على حدث وحدث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله
 غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة وتوابعه فلا بد

من ذكره في حده ليجتز
 منها ما انتهى وهو كلام
 الحفيد برمته (قوله
 كمتخرج) قال الدنو شري
 فيه نظر واصل الصلة
 محذوفة أي متخرج به
 (قوله وينفسر داسم
 المفعول بجواز الخ) قال
 اللقاني يعني من غير قبس
 لانه سيد كر جواز
 الاضافة في نحو كانت
 الاب واخرجه من حد
 الصفة المشبهة انتهى ولا
 يخفى ان صنيع المصنف
 كالنظم يقتضي ثبوت
 الانفراد بين اسم المفعول
 واسم الفاعل والشارح
 اخرج الكلام عن الظاهر
 وجعل الانفراد بين كل
 من قسمي اسم الفاعل
 واسم المفعول وأخوجه
 الى ذلك ما أسلفه من انه
 اذا قصد باسم الفاعل
 الثبوت أضيف الى مفعوله
 وانه باق على كونه اسم
 فاعل ومما فيه (قوله
 والاصح أن يجعل الخ)
 ظاهره ان اسم المفعول
 حيثئذ يصير صفة مشبهة

ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقاً وبعضهم بالمنع مطلقاً وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع
 ان حذف مفعوله اقتصاراً حازوا الامتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن
 مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيد ظالمون وذلك اذا قلته مثلاً بعد قول القائل
 ليس عبيد فلان ظالمين فيئتذبحوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في
 الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة
 تباركت اني من عذابتك خائف * واني اليك تائب النفس باخ
 وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما الراحم القاب ظلاماً وان ظلماً * ولا الكريم بمناع وان حرماً

* (هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر
 والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كضروب) من المزيدية نحو (مكرم)
 بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمتخرج ومن المزيدية كمتخرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي
 الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقروناً (بالعمل مطلقاً) لما تقدم من انه واقع
 موقع الفعل لكونه صلة آل والفعل يعمل مطلقاً (وان كان مجرداً) من آل (عمل بشرط الاعتماد) على
 الاستفهام أو التثني أو الخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه لا حال أو للاستقبال) لا
 للماضي كما في اسم الفاعل حرفاً بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من آل المعتمد على الخبر عنه (زيد يعطى أبوه
 درهم الآن أو غداً) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو
 مفعوله الاول ودرهم مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهم ما) بلا
 فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفاً فائتقى) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول
 الذي يعطى ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمتعطى مبتدأ) وهو متعد
 لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى آل) الموصولة به (وكفاً
 مفعول ثان به) جملة (يكتفى) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدي الى
 واحداً إذا رتبته معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت
 (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب
 الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل بماملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم
 مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
 مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلاً لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم
 المفعول اذا جرى مجرى الصفة مخالفاً ذلك فهو اخرج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر
 من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام يطلب من حواشينا على اللفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيته المنع في المتعدي الى أكثر من
 واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مرت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكوراً معه نحو زيد معطى الاب ودرهما
 ومعلم الاخ زيداً فائتقى (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفع على النيابة عن الفاعل وبما استشهد به جلاوة

وجناتها قال فرغ النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر ان يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذات الحال ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول اجري مجرى الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه ان يكون المرفوع بعده نائب عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرا عليه ان يكون فاعلا فاذا راعا الثاني مع انه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى انه ليس في شواهد الرفع ما يدل على انه فاعل او نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه انه اجري مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس

مرفوع به مع خالوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما تعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجسولة وجناتها) الشاهد فيه انه اجري المفعول وهو مجسولة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتهما والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخلد وفيها خمس لغات ثلاث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصور والصيانة المحفوظ كذا في بعض الشروح (قوله تمني لقائي الخ) الشاهد فيه انه اجري اسم المفعول وهو مرفوع مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى مع موله المضاف الى ضمير

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضع في الحواشي ومن خطبة امت وعقبه بقوله ويستل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذ اريد به معنى الحدث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجوز بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس

ومن شواهد النصب قوله لوصنت طرفك لم ترع بصفاتهما * لما بدت مجسولة وجناتها ومن شواهد الجر قوله تمني لقائي الجون مرفوع ونفسه * فلما رأني ارتاع تحت عردا فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه شبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة قرارا من قبس اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف الاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كحمود المقاصد الورع والاصل انك (تقول الورع محمود مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الماء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على رأى الكوفيين فتنبهوه (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد ان تنصب المقاصد يجرها و (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد بين ان هذه الوجه أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب بالجر * (هذا باب ابنية مصادر الفعل) (الثلاثي) * الجرد

(اعلم ان للفعل الثلاثي) الجرد (ثلاثة أوزان) (لارابع لها) (تعمل بالفتح) في عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الماء المتصلة به (وقامرا كتحذف فعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الماء ولوله ثل يفهمه لكان أولى لماسيأتي وقدم الغالب في المفتوح

الموصوف وهو وقعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمني وهو في اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فرغ (تمة) قد يعامل الاسم الجماد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا وادما عسلا ماؤه أو وردنا وادما عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عمل بمعنى حلوة وتقول مرت يقوم أسدا نصارهم وأسدا الانصار أو الانصار أو انصارا أو انصارا لتأويل أسد بمعنى شجاعان ومن ذلك قوله فلول الله والمهر المفدى * لا بت وأنت غراب الالهان فاجرى لتأويله بفتب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطالب نداه فكلب دونه كلب فاضاف كلاما من فراشة وفرعون الى مع موله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالاسم وأراد بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب برميته بالحجارة والتجير * (هذا باب ابنية مصادر الثلاثي) * (قوله ولوله ثل يفهمه كان أولى لماسيأتي) أي

من ان علما بكسر العين تخالف القياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الابد تضمنين أو تحويل) التضمنين تحویر حثكم الطاعة أي وسعتكم وان بشر اذ طلع اليمن أي بلغ والتحويل تحویر قسمة قصيدة (قوله والتم) قال الدوشري ينظر هل هو بالثاء المثناة أو بالثاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسر ها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان اتم بالثاء تحویر فيه كسر العين وفتحها وظهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد ثبتت فاهها بالكسر اذا ٧٣ قبلتها وورعما جاء بالفتح وفي

المصباح لثمت الغم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فثبتت فاهها أخذ بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح التاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح ان الهم بالثاء الطعن في النحر مثل التهم فكيف يسأل الدوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل للتأني ان الهم بالثاء الضرب في الية (قوله الا ان دل على لون) ينبغي ان يرادوا لان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليوسه (قوله وقال ابن الحاج الخ) ما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فكان ينبغي

والكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الابد تضمنين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقسمه على هذا لانك تقسم مع وجود الهمزة مع ذلك سيبويه والاختفاء والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كلاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدي كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (والثم) مصدر لثم (و) المهموز الفاء نحو (الامن) مصدر آمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطع ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى يقال في خبائه فينا لزمه وأطلق ذلك تبع السيبويه والاختفاء وقيدته ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالهم نحو شرب شرابا ولقم لقمها (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين والية أشار الناظم بقوله وفعل اللازم بانه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشم) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى) والمضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفه أو ولا يفتحه) بفتح الفاء (كولى عليهم ولاية) وعدها بعلى تصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يثبت للجرقة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتي وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحجرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علا حاو وصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشيء وعسل بالشئ أي لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالعود والجلوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد وقال ابن الحاج بقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يقرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والابواب والخيم وهو الجبن والخيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعول) بكسر الباء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجراح) مصدر جرح (والاباق) مصدر أبى واعترض الاباء به متعد تقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام في اللازم (أو) دل (على قلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالمجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعول) بضم الفاء (كشي بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعول) بفتح الفاء

(١٠ تصریح فی) ان يقول أو اللام انتهى أي ليخرج نحو دوا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله فيما سيأتي مات موتا ما بابه النقل اذ على كلام العمدة ذلك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدوشري قد يحاج بان أي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن جعل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) إشارة الى انه ليس المراد بالقلب مطلقا الحركة الشاملة لضرب ومشي بل حركة مخصوصة باشتغالها على اضطراب واهتزاز

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة إذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذملا قال الأصمعي ولا يذمل بغير يوم أو ليلة لامهري (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال ٧٤ صوت الفرس مثل النهيق والنهيق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(قوله وليس منه تجراح) فيه تنكير على المصنف في تثنياه بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكي فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الأمانة كأمرو الأمرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الأمر والأمر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا ولا تثبت همزته إلا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أمك بالصلاة ومثل مرخذو كل ولا رابع لها فليتامل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سببا بكسر العين مصدر سب سببا وسببا شتم وفسره الرافعي بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم أخى سبه قال الزركشي (قوله ورضي أخ) انظر عذر رضي وسخط اللازمين مع قولهم رضي وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري وعبارة شرح التسهيل الأول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشري والثاني ذوالالف بعدها نحو ذهاب وجماع وصراح الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصح وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وهلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجفة ونشدة ونندرة السادس ذوالالف المقصورة نحو دعوى وذكري ورجعي والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وجرمان انتهى

(قوله والذميل) (أو) (دل) (على صوت فقياسه الفعالي) بضم القاء (أو) (الفعيل) بفتح القاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) (الثاني نحو) (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزفير) بزي فهو مزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله بما لم يكن مستوجبا فعلا لا يبيات الثلاثة (أو) (دل) (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر القاء فالحرفة (كتهجر) في الماز (تجارة) بالثناة القوقانية أوله وليس منه تجر الخشب بالقدم فجارة بكسر النون (وخاط) انثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم اماره اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا اُصلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابله اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفوران فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطر في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع وانتقال القلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي القلب فعالان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو تعق نعاقا ونعيقا وقد ينفر دفعال نحو نغم نغما وقد ينفر دفعال نحو صهيل لا واطر اذا نقر اذ فعال في الرغامو فعيل في السير واطر في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) في عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم القاء (كالصعوبة) مصدر صعّب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعدوثة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر مالح (والفعالة) بفتح القاء (كالبلاغة) مصدر باخ (والقضاحة) مصدر قضع (والضراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم في فعولة فعالة لفعلاء (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (قبابه السماع) وهذا معنى قول الناظم وما أتى مخالفا لما مضى قبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقوله في فعل) المفتوح العين (المتعدى جحد جحدوا وشكره شكره وشكروا وشكرانا) والقياس جحدوا وشكروا (وقالوا جحداء على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم نعمة وذهب ذهبا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحهاو كقولهم (في فعل) المكسور العين (القاصر رغب رغبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبنا (ورضى رضا) بكسر الراء (ونحل بنحلا وسخط بسخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط فتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضمووم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاني وابن عصفوران الفعولة) بضم القاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المضمووم (وهو خلاف ما قاله سيديويه) فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضب وذكروا في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد عشر ون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركات القاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فليتنظر ثم (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه (لا بد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من

مصدر وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشري والثاني ذوالالف بعدها نحو ذهاب وجماع وصراح الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصح وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وهلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجفة ونشدة ونندرة السادس ذوالالف المقصورة نحو دعوى وذكري ورجعي والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وجرمان انتهى

(هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

مصدر مقدس فقياس) مصدر فعل (بالشديد) من مزيد الثلاثي (اذا كان صحيح اللام التفصيل كالقلم)
مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه
أشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقبس * مصدره كقدس التقديس

(ومعناها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي قياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف
باء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التانيث لكونها أقوى على قبول
الحركات من حرف العلة (فيضير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) الصاد المهملة
مصدروصي على أولاده (والنسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الإشارة بقول النظم
وزكه تزكية وقريف فعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وحرب تجربة وقد يستغنون غالبا
عن التفعيل بتفعلة فيمالامهمزة نحو خط الخطية وهناتهيته توجز أنجزته ووجهه مان مثل خطيا
يحوز فيه ابدال المهمزة بباء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطية فلم أطردها لبدال
المذكور صارت اللام كانهما وضعت بباء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتنبيا وتجزيا
حكاه غير سيبويه وحكي سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب
وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ماسم وبهذا أخذ السلاويين فيما حكى ابن عصفور (وقياس
أفعل اذا كان صحيح العين الأفعال) بكسر المهمزة (كالاكرام) مصدر أكرم (والاحسان) مصدر أحسن
والايعاد مصدر أودع والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجل اجمال (ومعناها)
أي ومعتل العين قياسه الأفعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين
(الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحر كها في الاصل وانه فتاح ما قبلها لان فيلتقى
ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والالف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الحليل وسيبويه
وذهب الاخفش والقرائ الى أن المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب
سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القواين (تعوض عنها التاء) كقام اقامة وأعان اعانة
وأصلهم أقواما وأعوانا فاعلا بالمثل والقلب والحذف والتعويض واليه الإشارة بقول النظم
* ثم أقم اقامة وغالب اذا التزم * (وقد تحذف التاء) للاضافة عن ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفي
الحديث كاستنار البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد
تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي
النجاسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثلاثة وترديد قبل آخره الفاء فيقلب مصدران نحو واقتدرا اقتدارا
واصطفى اصطفا) وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما شيجئ (وانطلق
انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخرجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك أشار
الناظم بقوله وما يلي الآخر موافقا * مع كسر تلو الثمان مما اقتتجا

بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله تفاعل كتطائر ولا تفاعل كتطير اذا
أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تراد ألف قبل آخره بل يضم
الحرف التاليه الاخير نظر الى الاصل نحو أطائر يطائر أو أطير يطير أو طير أو طير أو طير أو طير أو طير أو طير
التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الانجاسية أو سداسية فان كان
استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء
الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لا لتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها (فتقول استقام
استقامة واستعادا استعادة) والاصل استقام واستعوا اذا ففعل فيهما ما فررنا واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا
ثم تحذف الالف) قضية
كلامه ان قلبها ألفا قبل
حذف الالف التي بعدها
واستشكل بان شرط قلبها
ألفا ان لا يكون بعدها
ألف ويرد بان هذا الشرط
انما ذكره في معتل اللام
ليخرج به نحو غزا واورميا
اذا القلب فيه يستلزم
الحذف فيلتبس بنحو
غزا وورمي بخلافه في معتل
العين الذي الكلام فيه
(قوله لانها بمنزلة وقالا
الحمد لله) أي لان المحذوف
لا لتقاء الساكنين ألف
قالا وهي ضمير المثني ثم
بعد حذفها حذفت
ألف الحمد لانها همزة
وصل تثبت في الابتداء
وتسقط في الوصل والدرج

(قوله وسلي) يقال سلق الرجل ٧٦ إذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل إذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) في

المصباح سنبل الزرع أخرجه
سنبله (قوله وعذيط) أي
أحدث عند الجماع قال
في المصباح العذيط
فيقول بكسر الفاء وفتح
الياء هو الرجل يحدث
عند الجماع وعذيط عذيط
فعل ذلك (قوله وتابل)
في المصباح يقال تابل
القدر إذا أصلحها بالتابل
انتهى وفيه التابل يفتح
الياء وقد تكسر الانذار
(قوله وبذلك يقيّد قول
النظم فعلال الخ) قال
الدنوشري ينبغي تفهمه
(قوله اسم الفاعل) قال
الدنوشري أي معنى اسم
الفاعل (قوله والقياس
تنزية) قال الدنوشري
قال الجار بردي ثم اعلم ان
أكثر ما يجيء المصراع على
تفعلة في الناقص نحو
وصيته توصية ولا يحذف
منها التاء للضرورة الشعر
وإذا حذفت التاء للضرورة
الشعر عاد إلى تفعيل كقوله
وهي تنزي دلوها تنزيا
كما تنزي شهادة صديا
يريد تنزية يضيف ناقة
بأنها تحرك دلوها وامرأة
شهدة كانت نصفه عاقلة
وهو اسم لها خاصة
لا يوصف بها الرجل
انتهى وهو مخالف للكلام
الشارح فليتأمل والنصف

واستعد استعادة وجاء تنبيه على الأصل أغيمت السماء أغيا ما واستحوذ الشيطان استحوذا بالتحصيل
(وقياس تفعّل) مما أوله التاء (وما كان على وزنه) في الحركات والسكنات وعددا لا حرف وان لم يكن من
بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه أشار الناظم بقوله يضم ما يربع في مثال قد تامل ما ومجموع
ذلك عشرة أبنية تفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
(كندرج تدرج) تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج تدرج
وتجورب تجورب وتجورب وتجورب وتجورب وتجورب وتجورب وتجورب وتجورب وتجورب
اللام ياء نحو التواني والتوالي (والاصل التواني) والتوالي بضم ما قبل الياء فليبت الضمة كسرة إن كانت
من قلبها واو أفيدى إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم مغرب وذلك مرفوض في الاسماء لأن الاسماء
عرضة لأن تصانف إياها المتكلم وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم في آخره واو قبلها ضمة ويجب نيل الضمة
كسرة والواو ياء وانغامها في ياء المتكلم كسلمى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألتحق به فعلة) كدخرج
دحرجة وزلزلة (والمحقق بفعلل ستة أبنية (و) هي) يطرر بيطرة وحوقل حوقلة (وجلبب جلببة
وجهور جهور وسلي سلقية وقنس قلنسوة زاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل
ورنا لحيته خنبا باليرنا وهو الخناء (وفعلال بالكسر) للقاء (ان كان مضاعفا) وهو ما كان فاقه ولامه
الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين
ووشراش بسينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أي فعلال (في غير المضاعف سماعي
كسرف سرفا) يقال سرفعت الصبي إذا أحسنت غذاءه ولم يسمع في دخرج جرجا نص على ذلك
لصيمري وغيره ولا في المحقق بفعلل الأحياء مصدر حوقل وبذلك يقيّد قول النظم

فعلال أو فعلة لفعللا * وأجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(و يجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للنقل المحاصل بالتضعيف (والأكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم
الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أي الوسوس) ولهذا ووصف بالختاس وما بعده وهم من صفات
الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفاعل) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو
الضارب والمضاربة والخاصم والمخاصمة والقاتل والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للشاركة كما تقدم
أولا فنحو نادى ندا ومناداة وإلى ذلك الإشارة بقول النظم * لفاعل الفاعل والمفاعلة * واللازم عند
سيدي به المفاعلة لأنهم قد يتركون الفعل ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا وأصل
الفعل هنا الفاعل وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفاعل فيما فاقه ياء نحو
ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه ييمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم أنه لم يوجد
منه إلا اليسار لغة في اليسار والياء عارجع يعر وهو الجدى وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذا يوهو ما)
حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) عما ذكرناه (فشاذ) واليه الإشارة بقول النظم
* وغير ما مر السماع عادله * (كقولهم كذب كذاب) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهي تنزي دلوها تنزيا) * كما تنزي شهادة صديا

والقياس تنزية ولكنه جله على ما هو بمعناه أي تحرك دلوها تحريكها والشهدة بفتح المعجمة العجوز شبه
يديها إذا أخذت الدلو بهما انتخرج من البئر يدي امرأة ترقص هيا وخص الشهلة بالفتح لأنها أضعف من
الثابة (وقولهم تحمل تحملا) بكسر التاء والحاء الملهمة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا)
بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

هي التي تكون لأشبه ولا يجوز أن يكون لها في بعاث تدعى الكلمة والضمة أي لا يوصف بهذه الكلمة والقياس
أو الصفة الرجل وقال في الصحاح وامرأة شهلة إذا كانت نصفها غائبة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الرازي وهي تنزي الخ

﴿فصل﴾ * (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدونشري ظاهره شموله لكل ٧٧ فعل وليس كذلك فقد قال بعض

والقياس حوقلة وأشد منه حوقلا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم
القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا) في
مصدر معتلها (تتريقو) في مصدر تفعل نحو تحمّل (تحملوا) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراعى
(تراميا) في مصدر فاعل نحو حوقل (حوقلة) في مصدر فاعل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما في
كلامه من اللغو والنشر على الترتيب

﴿فصل﴾ * ويبدل على المرتبة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها
(كجلس جلسة وليس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة
على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كجلس ليسافان لم يكن زيادة فواضح انك تتصر على زيادة التاء
مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فقلت تطرحها فربا بين مصدر اثلاثي وغيره وشذ لقيته لقائه واحدة
وأتيته آتياته واحدة حكاهما سيديويه واذا طرحت الزيادة فقلت تبني فعله من الباقي وتختتمها بالتاء فرقا
بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحدة
أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها)
أي على فعلة بالتاء (فيبدل على المرتبة) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة
وشبهها (كرحم رجة واحدة) أو فردة (ويبدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل
(بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم
(الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيبدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها)
كفشد الضالة تشدة عظيمة) أو تشدة الماهوف (و) يبدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره
(بزيادة التاء على مصدره القياسي) كأنطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام (أي المطلق) على
التاء دل على المرة منه بالوصف (بالوحدة) كقائمة واحدة واستقامة واحدة (ودرجة واحدة ولا يقال
درجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر
ان قياسي وسماعي لمحت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لمحت
الاغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعل لا يتأني فيه اذ يلزم
من ذلك هدم بنية الكلمة محذوف ساقصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصل
(الاما شد من قولهم اختمرت) المرأة (خجرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالبخار (واقبعت نقبة) أي
غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطي رأسه بالعمامة (وتقص قصة) غطي جسده
بالقميص وكان القياس عدم المحذف الا انه مدموم بنية المصدر ونحو الفعل حرسا على البيان والى
ذلك أشار الناظم بقوله وفعله لمرة كجلسة * وفعله هيئة كجلسة

في غير ذي الثلاث بالثمرة * وشذ فيه هيئة كالخجرة

﴿هذا باب﴾ كيفية (أبنية أسماء الفاعلين) *

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها ما في وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي
المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
(بكسرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقته) فهو قاتل (أو
لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين) يعني ساء (فهو غاذي يقال غذا الماء
اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا بالين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا)
الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما يتصيف مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

شرح ألفية ابن معطي
مانصه وهما تنبيهه
عليه والشيخ أبو حيان
وهو ان هذا التاء الدالة
على المرة الواحدة لا تدخل
على كل مصدر بل على
المصادر الصادرة عن
الجوارح المدركة بالحس
نحو قومة وضربة وقعدة
وأكلة وأمام صادر الأفعال
الباطنة والخصال الجميلة
اثابته نحو الظرف
والحسن والحب والعلم
والجهل فلا يقال من ذلك
عائته علمه ولا فهمته فهمته
ولا صبرته صبرته وهذا
الذي نبه عليه الشيخ أبو
خيان قال انه أمر متقول
عنه يعني ان أكثر
التحويين لم ينهوا عليه
اذ لم يستنبطه هو من عند
نفسه لان الأحكام النحوية
اليوم قد تقررت فليس
لاحد ان يزيد فيها الكون
العرب المسموع منهم قد
انقرضوا وأما الاستقراء
فلم يترك المتقدم للتأخر
استقراءه كلامه وفي
آخر نوع تحامل على
أبي حيان وقوله وأما
الاستقراء الخ مردودوما
هي بأول مسئلة أفادها
أبو حيان
﴿هذا باب﴾ أبنية أسماء
الفاعلين والصفات
المشبهة بها *

اسم اللفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشيها على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعليه بطل يبطل كحسن بخسن
ومصدره بظولة وأما بطل الرجل ضد عمل قصده البطالة ويقال بطل العقيد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال
ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدري باللغة من ابن هشام واضرا به لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصخره
معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو علمنا تزداد في المستأثمة باله ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في
القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدري الخ ولادليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس

لا يقضى بها وقد أخذ
عليه في مواضع منه وابن
هشام قال القاضي تاج
الدين السبكي انه أعلم أهل
هذه الديار بالفنون الأدبية
(قوله وودع ووداع) بناء
على ما قاله بعضهم والحق
انهم استعملوا وودع ومنه
قول أبي الاسود

ليست شعري عن حبيبي
ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه
وقرى كما قاله ابن جني
وغيره ما وودعك ربك
بالتخفيف وحسن الموافقة
بين الكامتين كأنه قيل
ما تر كك وما قللك وقال
صلى الله عليه وسلم دعوا
الحبسة ما ودعوك واتركوا
الترك ما تركوك وحسنه
ما فيه من رد العجز على
الصدر والترصيع (قوله
الاذا قصد بها الحدوث)
قضيته ان تلك الصيغ
تستعمل للحدوث وان لم
يحول الى فاعل فقولهم
اذا قصدوا الحدوث

* كفاعل صخ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر)
على الفاعل (كلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق والى ذلك أشار الناظم
بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدي * (واعا قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم
فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح) أشر
بالتنوين فيهما والاشرا الذي لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والخلق) فاللون (كأخضر
وأسودوا كحل) أي أسود العينين من غيرا كتحال (والمى) أي أسود حجرة الشفتين (و) الخلة نحو
(أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على
الامتلاء حرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى
ذلك يشير قول الناظم * بل قياسه فعل * وافتل فعلا نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر
(وقياس الوصف من فعل بالضم فاعيل كظريف وشريف ودونه) أي دون فاعيل (فعل) بفتح الفاء
وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين
من ضخم الشيء اذا غلظ (ودونهما) أي دون فاعيل وفعل (أفعل كأخطل) بالحاء والطاء المعجمتين
يقال أخطل اللون (اذا كان أجهرا الى الكدرة وفعل) بفتح حين (كبطل وحسن وفعل بالفتح) في الفاء
(كجيان وفعل بالضم كشجاع وفعل) بضم حين (كجنب) بضم الجيم والتون (وفعل) بكسر الفاء
وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك
يشير قول الناظم وفعل اولي وفعل بفعل * كالضخم والجمل والفعل جمل * وأفعل فيه قليل وفعل
(وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون
غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائح وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك
وتارك عن وزر ووازر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغني فعل * ومحل
الاستغناء ما لم يستعمل له قياسا اما ما استعمل له قياسا وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال
يل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات
مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الافاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم)
من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذالك فيما دل
على الثبوت كظاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعيدها)
والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي
ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرى لا يكون صفة مشبهة

حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي
استدلالا لشي ذكره وهذا أطر دتحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى
مرفوعه) أي اضافة حسنة بدليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله
فصفة مشبهة) أي بناء على انها تكون مجاراة للضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف
لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثية صفة مشبهة ملقاة وليس كذلك بل
هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجاراة للضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
 * (فصل) * (قوله ويأتي وصف الخ) شذأ يفتح الغلام إذا شب فهو يافع وأورس التبت والشجر إذا اصنر لونه فهو وارس وأقرب
 القوم فهم قاربون إذا كانت أبلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عتوق إذا جلت وأحصرت التناقت فهي حضور إذا ضاق
 مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع وورس عما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما
 منه فلا وشذبه فهو محب ولم يقلوا أحب (قوله وشذ كسر هاء في معين الخ) قال الدنوشري يزاد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في
 منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أو لا فليتأمل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن
 بضم التاء وهو من جذر الجبل بضم الدال فاتباع الأول في الأول وللآخر في الثاني (قوله من الفج) بالقاء والجمع بمعنى أفلس وفي الحديث
 أرجوا ملفجكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال إن مقول

بفتح العين من هذه
 الثلاثة اسم مفعول من
 فعل لا ينطق به في غير
 محضن يقال أحصنت
 المرأة فرجها فهي محصن
 انتهى وزاد ابن خالويه
 في كتاب ليس رابعاً وهو
 أحراشت الأبل سميت
 فهي محراشة بفتح
 الهمزة

* (هذا باب أبنية أسماء
 المفعولين) *

(قوله ومن اللازم
 كدخول عليه وورور
 به) أشار إلى أن اسم
 المفعول من اللازم لا يتم
 إلا بالصلة كما تقدم في
 باب التعدي وال لزوم
 ومن هنا قال بعض الفضلاء
 إن النطق بلفظ محمول
 غير جائز لأنه لا يصح
 أخذه من حصل لأنه قاصر

وليس كذلك ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القمة
 * (فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) * الفعل (الثلاثي المجرد بالفظ) حروف (مضارعه بشرط
 الأتيان بيمين مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسر هاء في معين من أعان ومغير من أعار ومبين من
 أبان بكسر الميم فيهن اتباعاً لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيهاً باسم الفاعل من
 الثلاثي وشذبه من أسهب ومحضن من أحصن وملاءخ من ألقح بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقاً
 سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطابق ومستخرج) فكسر هاء حال كونه اسم فاعل غير كسر هاء حال كونه
 مضارعاً (أو مفتوحاً) في المضارع (كستعلم ومدحرج) وأمانحو مختار ومنقاد ومنجأ بالادغام فكسر
 ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله
 وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل

مع كسر متاؤ الأخير مطلقاً * وضم ميم زائد قدس بقا
 واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأن الواو لا تزداد ولا الياء والألف يوقعان في التباس
 اسم الفاعل بالمضارع ولو كان مخرج الميم قريماً من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم
 دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم
 والكسر يؤدي إلى التباس باسم الآ لانه

* (هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين) *
 تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف
 (على زنة مفعول) من المتعدي (كضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كدخول عليه
 و (عروبه) زينت الميم لما في اسم الفاعل فتحت الهمزة وضم ما قبل الآخر خوف أن المسكان ثم
 أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي
 الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرى) ومدعو (الأنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ
 فاصل مبيع مبيوع وتلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

ولأن حصل بالتشديد لأن اسم المفعول منه حصل لا محمول ولا من تحصل لانه قاصر أيضاً وقال الدنوشري في رسالته تتعلق بذلك
 هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولاً ومحمولاً بفعل محمولاً مصدراً كاليسور والمعسور
 فنقل من المصدر وجعل اسماً وفيه أيضاً وتحصل فجمع وتثبت والمحمول المحاصل انتهى فهو اسم فاعل آتي بصيغة اسم المفعول
 على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده إلى محموله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من شعيه
 على طائلي أي فائدة والذي حصل له محمول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف
 والإيصال واسع والدخول فيه شائع انتهى من خصائص خطه وفي الأخير نظر لأن الحذف والإيصال في هذا لا يطرده على ما حررناه في باب
 التعدي وال لزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف العزى لرفضهم مفعولاً في كلامهم إلا
 مكرماً ومعوناً انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك نجسة ألفاظ هذان ومالك يعني رسالته كقوله * أبلغ النعمان مني ماله كما
 وميسر يعني السعة والغنى كما قرئ فنظرة إلى ميسرة بإضافته إلى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

الالفاظ مفعلة باثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر في قراءة ميسرة قوله عين الفعل قال الدوشري مراده
 به عين الحكمة (قوله لا فيماله فعيل) فيه اصلاح للثني لان صديعه يقتضي ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتقطن له
 * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) * (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم
 تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسر ج خر صفتة حكاه الاخفش وان لم تشن ولم تجمع ولم تاذ كر ولم تؤنث فلا
 تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا عهد لي بالأم فقامنه ولا أوضعه بالفتح أي أوضع فقامنه فحذفت من لدلالة المقدمة ونصب بها
 المضمير لا سببية ولو كان مجرور والعطف بالخفض ٨٠ وقول بعضهم في أي شيء أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه

بالمفعول به خطأ لان
 أفعل من لا يشي ولا يجمع
 ولا يؤنث وكذا تشبيهه
 فلا يؤنث قليل كحائض
 الا ان جعلها في هذا الباب
 أقوى من جعل أفعل
 من في هذا الباب وليس
 شرط الجمع أن يكون جمع
 سلامة خلافا لى على
 لاجتماع على ان منه أجب
 الظاهر ليس له سنام
 (قوله وهي الصفة
 المصوغة الخ) هذا حد
 ابن الناطم وقال المصنف
 في الحواشي فيه نظر
 لاقتضائه ان نحو زيد
 حسن صفة مشبهة
 والنحو لا يسمونها صفة
 الا اذا حققت أو نصبت
 وهو وارد على حد النظم
 أيضا (قوله وخاصتها انها
 التي الخ) أخرج كلام
 المصنف عن ظاهره ولا
 يظهر له وجه فان أهل
 هذا الفن لا يفرقون بين

الاول والتقاء الساكنين ونخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مفعول مقول وبواوين
 نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين ونخصت بالحذف
 لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف
 منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لالتقاء الواو بالياء لئلا يلتبس بالواو وأصل مري
 مري موى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقلبت الواو ياء والضممة التي قبلها كسرة
 وأدغمت الياء في الياء وأصل مدعو مدعو وبواوين أدغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثنيين والى بناء
 اسم المفعول من الثلاثي أشار الناطم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي المرد في زنة مفعول كات من قصد
 (و) يأتي وصف المفعول من غيره (أي من غير) الثلاثي المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الا تيان بميم
 مضمومة مكان حرف المضارعة) لما ر في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم
 فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتي من المعتدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد
 منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح)
 بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار
 الناطم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل
 لا فيماله فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورقيم) بمعنى قادر
 وراحم وقدير ينوب فعيل عن مفعول نحو أعقدت العسل فهو عتيد واعله المرض فهو عليل أي مقعد
 ومعل * (هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) *

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتشى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسان وحسنات وحسنون وحسنات
 كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعملها
 اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات التعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها
 الفعل بدلالة التماهي الثبوت ولو كانتا أخوة من فعل قاصر ولو كانتا أشبهت اسم الفاعل المتعدى
 لواحد عملت عمل (وهي الصفة) المصوغة لغير تفضيل لا فائدة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة
 الحدث وخاصتها انها (التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (في المعنى) سواء كانت موصوفة لازما

التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي جعله الشارح خاصة سماه المصنف في الحواشي حدا كما علمت واعترضه بانه غير
 صادق على بعض الحدود لان منه يهراق الدماء وغربال الالهاب ونحو مجرود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف ولا في الثالث
 فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل بمفعول وان الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع
 بإسناد الوصف اليه ورسموا النائب عن الفاعل فاعلا بالهزار وهو مشهور في كلام الرخشي والمقدمين انتهى رسياني
 ما في كون نحو مجرود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناطم المشبهة اسم الفاعل محمل لان الاعتراض
 الاول انما اندفع به قد برلكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب
 فلا يتوهم انه من أفراد المجرود وقد وقع له في المعنى بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتصيب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

ان امرأة كانت تهرق الدماء فالدما تميز على زيادة آل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ ٨١ الاسلام السبكي وغاية ما أجاب

الشمسي ان ذكر ذلك

استطردوا وبتعداه كلامه

هنا ثم المراد من استحسان

اضافتها للفاعل استحسان

ذلك في نوع مادتها لا بها

نفسها ولا برده مسائل

امتناع الجرو مسائل

ضعفه كما فعلناه في حواشي

الافية (قوله وخرج اسم

الفاعل القاصر) أي

الذي لا يقع على الذوات

كما اشار اليه الشارح بعد

فلا مردان كتب متعدي نحو

كتب الكتاب (قوله

لعدم اللبس) قد يمنع لانه

يحتمل انه بمعنى مرتب

الكتابة لانيه كما يقال

كتب السلطان (قوله

حسن أن يسند الحسن

الى جلته مجازا) ظاهر في

ان التجوز في الاسناد فهو

مجاز عقلي وكذا قول

الشارح فهو من الاسناد

الان جعل العلاقة

الكلية والجزئية ينافية

فانها ليست من العلاقات

التي ذكرت للمجاز العقلي كما

صرح به العصام في

الاطول والسيد في حاشية

المطول في مباحث تأكيد

المسند اليه (قوله وقبح

أن يقال الخ) قال اللقاني

اعلم أن اخراج الموضع

لنحو كاتب الاب من

الصفة المشبهة مناف لما

قدمه من أن فاعلا اذا

لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى
التغرو طاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويقتد (مخرج) باستحسان الاضافة الى
الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي
في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لثلاثتهم) الاضافة فيه
(الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان
اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لاتمخ) على قوله (لعدم اللبس)
بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لان الصفة) الدالة على
الثبوت (لا تضاف لمفعولها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) أي عن مفعولها الى ضمير موصوفها
فتستوفي الصفة (بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر الامر) كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه (لان الصفة تنفس
مفعولها في المعنى واللازم باطل فاللزم مثله (و) الدليل (الثاني انهم يؤثرون الصفة) بالتاء (في نحو همد
حسنة الوجه) فلولا تمكن الصفة مسندة الى ضمير همد لكانت كذا مع المرفوع قوله ابن عصفور
(فهذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن
مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جلته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن
وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جلته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى
الكل واردة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبي الربيع اذا قلت
مرت رجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد
وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أضافوا التخفيف لم يمكنهم أن
يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستترف بها لان الصفة حينئذ كانت جارية على من
هي له حيث رفعت ضميرها فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان
من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سري من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى
المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه واردة المضاف وجهه قرب الاول وبعد هذا ان
الجزء بعض الكل فيصغ اطلاق كل منهما واردة الاخر بخلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحن أن
العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مفعولها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة المحدث الى
موصوفها على سبيل الثبوت فجاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفها فاضافة الى مفعولها حسنة
وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور (في قول

الناظم صفة استحسان ج فاعل * معنيها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتتميزها عما
عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه
وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرر الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها
صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضع بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على
استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس متوقفا على معرفة كونها صفة
مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره
لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على المحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

(١١) (تصريح في) أضيف الى مفعولها كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مفعولها على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعاً أو قصداً) عبارة غير أواد باللازم ما يشمل المتعدي الذي تزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يردان الرجن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد اتبعت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعى ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم الفاعل جار مجراها لانها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وان كان مانعاً فيه امر بقتضى أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال النهاب بعد ان قال ان قول التسهيل الذي نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفة أول الباب فإنه

اعتبر فيه ما تخرج ذلك والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها انها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل (المتعدي) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغ من اللازم وضعاً (كحسن وجيل) فانهما مصوغان من حسن وجيل وهما لازمان وضعاً والمصوغ من اللازم قصداً كضارب الأب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به المحذوث (بصاغ منهما) أي من اللازم والمتعدي فن اللازم (كقائم) من المتعدي نحو (ضارب) الامر (الثاني انها) تكون (الزمن) الماضي المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضي المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غداً (وهو) أي اسم الفاعل (يكون لاحدا لا زمنه الثلاثة) نحو طاسن أمس أو الآن أو غداً والحاصل من هذه المادة أن ثلثان أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغهما من لازم لحاضر الامر (الثالث انها تكون مجارية للضارع في تخر كه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحر كه وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها الا بشرط التوافق في أعيان الحركات ولهذا قال ابن الحشاش هو وزن عرضي لا نصري في سواء كانت مسوغة من ثلاثي أو غير الثلاثي (كظاهر القلب وضامر البطن) وغير الثلاثي نحو (مستقيم الرأي ومعتدل القامة) فانها مجارية لظاهره ويضمروا مستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أي للضارع (وهو الغالب في المبتدئة من الثلاثي كحسن وجيل وضخم وملا) فانها ليست مجارية ليعحسن ويجميل ويضخم ويملا وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلام وجاعة انها لا تكون الا غير مجارية قد روي اتفاقهم على ان منها قوله من صديق أو أخ ثقة * أو وعد وشاحظ دارا

بالشئ المعجمة والحامو الطاء المهماتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه يمكن ان اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لانه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل الا مجارياً له) أي للضارع كضارب ويضرب ومنه قائم وبقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمر اضارب (ومن ثم) بفتح المثناة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (في نحو زيد أنا ضارب) لان ما يعمل في المتقدم عليه يضح أن يفسر عاملاً فيه (وامتنع) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (في نحو زيد أبوه حسن

كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغهما من لازم ولو سلم فالكلام هنا في ما هو صفة مشبهة غالباً وحيثئذ يندفع تنظير الشاطبي أنهما منها حقيقة فتقواه وصوغهما من لازم يخالف ما رأه في التسهيل من صوغهما من المتعدي بشرط أن يقضيه الثبوت إلى آخر ما أطاله به أقول موافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التبيين السابق في باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لانها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلاً في الاصل فحذفت

عله مرتبة الاصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطرداً فيه أعني النقل (وجهه) من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو فجرنا الارض عيوناً انه محمول على واشتعل الرأس شيباً (قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال اللطفي الا في أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لان في زيد مانعاً آخر وهو كونه غير سبي وكلامه فيما يعمل فيه بحق المشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى أن محل التمثيل للذي الأب لا زيد وأشار إلى الرد على المكي حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لانه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سبي وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق المشبه لا يكون الاسيا فكان

الدنو شري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللغاني مثل كلام الشارح وثوخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عتدى ان ذكر هذا فيما نقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الامتناع لان الصفة المشبهة لا تحتمل له لغير عتيا والامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقضي الاضمير أو سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر حررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذ من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو

الهاء ان يكون في محل نصب أو جرا لا ولى ان يقال المراد بالسببي ما عدا الاجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا يشكل اشتراط السببية في عملها النصيب والجرس واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير متفصل لا تقول هو حشن أباه وبه صرخ المصنف في الحواشي وحينئذ في مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معارضة طرفه بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بسين عينيه وقوله بحس الندامي أي يلمسهم وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلد والمتجرد المعري عن الثياب

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتقة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجهه الاب زيد حسنه بنصب الوجه في الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف (ان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله رحيب قطاب الجيب من رقيقة * بحس الندامي بضعة المتجرد

(وقول ابن النظم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المفعول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني النظم (ان معمول للصفة) المشبهة (لا يكون الاسببيا) ولا يكون الا (مؤثرا مردود) خبر قول ابن النظم (لان المراد بالمعمول) في قول النظم وسبق ما تعمل فيه محتمل * وكونه ذا سببية وجب (ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول النظم

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا (وانما عملها في الطرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الطرف عما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التقطازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجهها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى معمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها أنها تؤثر ومنها أنها تخالف فعلها فت نصب مع قصوره ومنها لا تتأخر على الثبوت الاستمرارى من غير تحلل كحسن الوجه ومع التحلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واصنافها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو حررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصيب على طريق المفعول به فلا بد على اطلاقهم اشتراط كون معمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره نومت أو اعتمد على استقام نحو الحسن الزيدان وانه لا صاحب لها حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنو شري قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لاجل انتهى ويجاب بأن المثال يكفي في الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكر من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى معمولها محل) أي على الاصح وأجاز الفراء ان يثبع الجهر وبالرفع فهو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجهها ويد (قوله تؤث بالتألف) أي قد تؤث بالتألف نحو جراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ)

(قوله شثن أصابعه) بالشاء المثناة كما في الأساس وكذا ضبطه شرح الشبائيل قال امرؤ القيس وتطو برخص غير شثن كأنه *
 أسار يع ظبي أو مساويك أسجل وجاء في صدقة صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهم ما إلى التخلط والقصر
 أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر يدل ما روى أنه كان سائل الأطراف
 (قوله وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفرو دائها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداءها صفرا
 خال من شدة صفو وزبطها والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفرو بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لأنه يشبه إضافة الشيء
 إلى نفسه) أوردناهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبه إضافة
 الشيء إلى نفسه ويمكن

الجواب بأنه يمكن في
 صورتين المذكورتين
 في مسائل القبح العدول
 إلى الرفع ولا محذور فيه
 بخلافه في تلك الصور
 المعدودة في صور الحسن
 لكن برده يمكن في
 الصورة الأخيرة العدول
 إلى النصب على التمييز بل
 يمكن في الأوليين العدول
 إلى الرفع بناء على أن ال
 قاعة مقام الإضافة إلى
 الضمير فليحذر (قوله
 وحسن وجه الأب) قد
 تقدم أول الباب الحكم
 بقبح زيد كاتب الأب
 بالإضافة لكن من كتب
 أبوه لا يحسن أن يضاف
 الكتابة إليه إلا مجاز بعيد
 ويرد عليه نحو هذا الجريان
 هذا التوجيه فيه فإن
 حسن وجه الأب لا يقوم
 بزيد لا كلا ولا بعضا
 كالكتابة فكيف حكموا

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها وفي
 حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جواز ذلك فيه ضعف لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن
 فهو رفع الصفة المجردة من ال التعريف بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف
 إلى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما أو جر الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها والمجرد من ال والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما أو رفع الصفة مع ال التعريف
 بها والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى التعريف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة التعريف بال
 والمضاف إلى المجرد منهما أو جر الصفة التعريف بال والمضاف إلى المجرد منهما أو رفع الصفة مع ال التعريف
 وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجهها وحسن وجهه أب
 وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن الوجه وحسن وجهه الأب
 والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه
 والحسن وجهها والحسن وجهه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب وذلك كله مستفاد من قول النظم
 فرفع بها ونصب وجر مع ال * ودون ال محسوب ال وما اتصل
 بها مضافا أو مجسدا ولا * تجر بهامع ال سمان ال خلا
 ومن إضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما
 وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست
 وخمسين صورة وذلك أنه جعل الصفة إما بال أولافه فله حالتان ومعمولها إما بال أو مضاف أو مجرد
 والمقرون بالنوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو
 حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى التعريف بال
 نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجهه أب والخامس مضاف إلى ضمير مضاف
 إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مرتبة حسن وجهه جار يتأجبه أنفه
 والسادس مضاف إلى ضمير معمول لصفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مرتبة رجل حسن الوجهة
 جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التائب به الأزر من قوله
 فجع بها قبل الاختيار منزلة * والطبي كل ما التائب به الأزر

بحسن هذا نعم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لأنه لا يحتمل معنى أنه مرتبة الكتابة كما يقال كاتب كما
 أشيرنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السباطي المجرد ما مجرد من الإضافة دون ال وقد قدمه أو من ال دون
 الإضافة أو من ال والإضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد دوماً أضيف هو إليه من ال والإضافة أو من ال دون الإضافة أي إلى الضمير
 فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التائب به الأزر) فإن كلام معمول للصفة وهو الطيبي وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي
 كما قال العيني لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت المفسر زدق
 والضمير في عجزها الناقصة من عجزت البعير إذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعذب بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوماً وجدته على أن
 وجد فعل ماض والماء ضمير نصب مقوله وأما في نسخ الشارح من رسمه ففعل على أنه فعل آخر والماء ضمير مجزور بالياء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلا جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في
 وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الهمزة المثلثة أراد وطيأت الاردا
 والاعجاز وارتقاها على انه خبر بعد خبره أسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جاتوا أعهده) أي فان نوال مرفوع بجمع مع
 انه غير ماتبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جاتوا له عظيماء عطاؤه (قوله من قوله ترور ارجا
 الخ) جاحال من امر أوجه أعدده من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامر أو الضمير المنصوب

يرجع اليه وأمه بمعنى
 قصده ومستكفيا مفعول
 ثان لأعده واللام في لمن
 يتعلق به وأزمة الدهر
 منصوب بمستكفيا أي شدته

(هذا باب التعجب)
 (قوله وهو استعظام
 الخ) قال الله تشرى حد
 يغضبهم التعجب بانه
 انفعال يحدث في النفس
 عند الشعور بامر مخفي
 سببه ولهذا يقال اذا ظهر
 السبب بطل التعجب
 ولا يطابق على الله انه
 متعجب اذ لا يخفى عليه
 شيء وما وقع مما ظاهره
 ذلك في القرآن فصرف
 الى مخاطب نحو قوله
 تعالى فما أصبرهم
 على النار أي ان حالهم
 في ذلك اليوم يتبعني لك
 أيها المخاطب ان
 تعجب منها وعرف
 بعضهم التعجب بانه
 استعظام فعل فاعل
 ظاهر المزية فيه
 (فائدة) توقف
 بعضهم في صحة قولنا

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديثا رمع يطعن به والجهر من الاضافة وأل
 يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رفاق حضورها * وثيرات ما التفت عليه المازر

والموصوف نحو جاتوا أعهده من قوله

ترور ارجا جاتوا أعهده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو زرت برجل حسن وجهه هذه اثنا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعر يقها
 تصير أربعاً وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين
 وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضمير أو هي ثلاث الأولى أن يكون مجرورا
 وذلك اذا بشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك زرت برجل حسن الوجه جميلة الثانية أن تفصل الصفة
 من الضمير وهي مجردة من أل نحو قرئت نخباء الناس خرية وكراهموها الثالثة أن تتصل به ولكن
 تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب واللام اضافة
 الشيء الى نفسه فصارت خمسا وسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر أو لثلاث أو لجموعه جمع سلامة
 أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لثلاث أو لجموع جمع سلامة أو جمع تكثير هذه ثمان في خمس وسبعين
 تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة بتر في الستمائة تصير ألفا
 وثمانمائة واذا نوعت الصفة أيضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه وجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه
 وجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى
 من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صور مائة وأربع واربعون
 فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها حائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممنوع على
 ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن
 عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيد تعجبا من الضرب الواقع على زيد
 ويخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبطل
 النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات
 كثيرة) واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتا فاحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يهريرة رضى الله عنه (سبحان الله ان
 المؤمن لا ينحس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما لم يوجب لها في النحو لانها تدل على
 التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمجوب له) في النحو (صیغتان) (اثنتان) موضوعتان له (احدهما
 ما فعله نحو ما أحسن زيدا) واليها أشار الناظم بقوله * بافعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها في

شيتين

مثلا ما أعظم الله ما أجله لانه يقتضي بظاهرة ان المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله

عظيما وهذا ان لم يكن كقرا فهو قرىب منه وقد رعبهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه
 اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن التبراري بصحة ما أعظم الله وسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا
 ما يتعلق به في حاشية الالغية (قوله سبحانه الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية
 العجب من صنائه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمجوب له في النحو صیغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم وبأي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضمير كما يعلم من كلامهم الا في أحسن وهذا الضمير المستر لا يجوز العطف عليه ولومع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ و ينظر هل التأكيذ كالعطف أولا (قوله عجيبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في خواشي شرح القطار للمصنف عجب مبتدأ وتلك خبر وقضية محتمل انه مجرور ببدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالاً فيلحذر اهـ وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في تلك وقضية ثمير او حال وقيل التقدير أمرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الا علم أن عجب لتلك مرفوع على الاهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار الى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما يعني الذي أو بمعنى شيء وقد أفصح عن هذا

اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما يعني الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيداً شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفة كالحال الموطئة (قوله للزوم مع ما المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسن أي بدون نون فبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد بالزوم وهنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول اليه لا لزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك انه مرفوع عن ثبوت الفعلية فتأمل (قوله وما

شيتين في ما وافي عمل اقاما) التعجبية (فاجعوا على اسميتها لان في أحسن ضمير يعود عليها) اتفاقاً والضمير لا يعود الى الاسماء (وأجمعوا) أيضاً (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاستناد اليها) وأما ما روي عن الكسائي انها لاموضع لها من الاعراب فشاذا لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجهه والبرصين (هي نكرة قائمة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فوضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فعله رفع) تبعاً لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتذكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوباً أي) الذي أو شيء أحسن زيداً (شيء عظيم) وروايته يستلزم مخالفة الناظرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيهما تضمن من الكلام افهاماً وابهاماً تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسدود روي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب القراء ابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعال فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الالهام بان المتعجب منه ذو قوة اذراكها جلي وسبب الاختصاص بها حتى فاستجيت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوا بفهام ولا شأن ان الافهام حاصل بايقاع أفعال على المتعجب منه اذ لا يكون الاختصاص فاعتين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعال) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزوم مع ما المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقر في الى رحمة الله) وما أحسن ان اتقيت الله (فتفتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمر او ما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيداً مثل اعراب زيد ضرب عمر اعراب محرف (وقال

بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعال في التعجب للتعدية بدليل تعدى ما أحسن زيداً وما أصبره واختلاف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والالتعدي نحو ما أضرب زيداً لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمنه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكل ونقص ورد عليه وجهين أحدهما ان فعل وفعل اللزامين كجزع وصبر وتساويان فعل في عدم التعدى وقبول همزة التعدى فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والياء العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قد رتبنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمن المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما محذور فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امة موافق في ذلك يفعل لانه

أمر لفظي وهو النقل فلا يمنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شيء يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحه اعراب) قال اللقاني أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ أو أفعل خبر (قوله وأحسن انما هو في المعنى الخ) قال اللقاني مقتضاه جواز نصب عندهم في زيد أفعل أو أبو نحوه (قوله لفظ الامر) وحيد في فينبغي أن يكون مبتدأ على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتله وقيل مبنى على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشري فيه نظران معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرفع للظاهر مفرد لا يتصف بحقيقة خبر ولا انشاء لانها موصفان للكلام وان أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجمل انشاء فتدبر (قوله ذا يقل) قال الدنوشري صوابه ذات يقل اه أي لان الأرض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتانيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بدع وهو اسم محبوبة وغاديا من

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أميلاجه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (فتحته) التي في آخره (اعراب) لا بناء (كالفتحة في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للبتدأ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا أو مشبه به أو أزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتقاءه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفا في الاعراب والنصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعاقب به الخبر (وأحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لضمير ما) فلذلك نصب (وزيد اعندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصب وصف قاصر فاشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في أفعل شاذ وجه تصغيره أنه أشبه الاسماء عموما لوجوده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبهه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا بأكمل شروطا ياتي ذكرها ونذكر حذف همزة أفعل سمع ما خبره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشبهه وما حذفوا همزة أخير حر كوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول خبره وسمع الكسائي محبته (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بريد) والياء الاشارة بقول النظم * أوجئ بأفعل قبل مجرور ريبا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا لأفعل فاما أصبح فنبادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعلية اختلوا في حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلوه ومدلول أحسن في ما أحسن زيد من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) يفتح العين وهمزة للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن بريد أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأنه البعير أي صار ذا غدة) وأقبلت الأرض أي صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيدا رفع (ففتح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كأنه بريد وذلك) القبح (الترمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بمخالفتها) أي بخلاف زيادة الباء (في) فاعل الفعل الماضي نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو وسقيم بمهملتين مهملتين الحسحاس بمهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للرعناها) حذف الباء من فاعل كفى (وقال القراء والزجاج والنحوي وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مفعول على الفاعلية (والباء للتعدي) داخله على المفعول به لازادة (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بريد أي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفرد على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طاحنة (وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم القراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والنحوي من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للمخاطب) المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التانيث أحسن وفي التثنية أحسنوا في الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستثناه

العدو (قوله والباء للتعدي) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعوليه والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لکن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه (لانه)

أفعل وإن كان حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصل باق (قوله وهو مالم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يردان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهد عكسه) نحو مات فلان وجه الله (قوله باربعة أوجه) قال الدنوشري مما يرد على من زعم أنه أمر لا يجب بالفاع ولو كان أمر الإيجاب بما لا تقول أحسن من يذ في حسن بك اه (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بأنه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحتني (قوله لو كان أمر الوجوب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع أنه كان يجب اعلاله إذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكالم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمر أو هذا مشتركة

الالزم في ما أفعله اذهو عنده فعل ماضٍ والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يتمتع فيه ما أقومه وأبينه كما يتمتع في الماضي فأجواب عن هذا هو جوابنا والافلا يصح اعتراضه فلا يقتصر إلى جواب وإذا تقرر هذا كله سهل الأمر في فاعل أفعل وأنه مضمر وفي المجرور أنه في موضع نصب وإن الباع غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري أنها إذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه أن زيدا في قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيدا (قوله وهو على) في القاموس في

(لأنه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مالم يعهد والمعهد عكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمر لزم ابراز ضميره الثاني أنه لو كان أمر لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون إلا تر بالتحلف ونحوه حالفوا لا خلاف في كونه متعجبا الثالث أنه لو كان مسند إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمر الوجوب له من الاعلال ما وجب لأقم وابن ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله * واجب اليأس أن تكون المقدمة أي بان تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاث إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنت وما أكرمت وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه أن أفعل وما أفعله وأفعل به في معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا أتى الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لأنه لا ثقة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميرا كما (في مثل ما أحسنه أن دل عليه دليل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عندا حذف معناه يضح (قوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزء بفضله * زبيعة خيرا (مأعف وأكرما)

أي مأعفها وأكرمها (وقى) مثل (أفعل به أن كان أفعل) بكسر العين (معطوف على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله

أعزز بناوا كنف أن دعينا * يوما إلى نصره من يلينا

أي واكنف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استترى الفعل حين حذف الياء كما في قول الشاعر كفى به كاتبا

(١٢ تصريح في) مادة ودق قيل عن المازني وصوبه الزنخشري أنه لم يصح أنه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله تلم قرش غماني لتقتلني * فلا وربك لأبروا ولا تطفروا وإن هلكت فرهن ذمتي لهم * بذات ودقين لا يغنوا لها أثر (قوله معطوف على آخر) قال الدنوشري الظاهر أن ذلك من عطف الجمل في العبارة مساهمة لأنها تقتضي أنها من عطف المفردات (قوله واكنف أن دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه أن كان من إلا كفاء فلا شاهد فيه لأنه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم الكنف بفتح ثمانية بين الكاف والفاء وهذا لا يتموه أنهم أنه فعل تعجب لأنه ليس على وزن أفعل والذي رأيت في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير فاء وضبطه بفتح الهمة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لأن لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك سري جلي بقوله لأنه للضرورة الجبر لتكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فإز حذفها كفاء بما تقدم

(قوله زيد كفى كاتباً) قال الدوشري يتأمل ٩٠ في هذا التركيب (قوله فلعمرو) واذن ذلك عن القائمة) هذا يتخلف فيما اذا قيل

الكلام بغير المفعول بما
تحصل معه الفائدة من
طرف أو غير مع ان
مقتضى كلامهم - م انه لا
فرق (قوله صير الحسن)
قال الدوشري كان ينبغي
أن يقول أو الجبال اه
لان ذلك المناسب لقوله
أولاً (قوله وعلة جودها
تضمنها الخ) وشبههما اسم
التفضيل أصلاً ووزناً
ودلالة على زيادتها
ومن ثم أعطيا حكمه
أيضاً في جواز التصغير
وفي وجوب التصحيح
نحو ما أقوله وأقوم به هذا
وقال اللقاني فيما علل به
المصنف دلالة على ان
تضمن معنى الحرف كما
يقضى منع الاعراب
على ما تقدم يقتضى عدم
التصرف (قوله اعزز
على أبا اليقظان الخ) أبو
اليقظان كنية عمار بن
ياسر رضي الله عنه (قوله
وقوله وأخراً إذا حالت بان
أتحولا) هذا أظهر من
الاستشهاد بقوله
خليلى ما أحرى بذي
اللب أن يرى
صبوراً ولكن لا سبيل
الى الصبر
لانه يحتمل القلب
والمعنى ما أحرى ذا اللب
أى صاحب العقل بان
يرى صبوراً فالباقي غير
موضعها والتعجب منه ذو اللب لان يرى فلذلك جاز هذا

زيد كفى كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لوم ابرازة حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من
الضمائر ما لا يتقبل الاستتار كذا من أكرم بنافان لم يدل عليه دليل لم يحذفه أما في ما أفعله فلعمرو
اذن ذلك عن القائمة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاماً لان معناه ان شيئاً صير الحسن واقعاً
على مجهول وهذا لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به أو ما نحو افعلى به فلا يحذف منه المتعجب
منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروبة بن الورد

فلذلك ان يلقى المنية بقها * حميدا (وان يستغن يوماً فاجدر)
حذف المتعجب منه ولم يكن معاً فاعلى مثله (أى) فاجدر (به) حميدا (فشاذا) أو قليل (مسئلة وكل
من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعلى به (منوع التصرف) اتفاقاً قاله ابن مالك واليه أشار في النظم
بقوله وفي كلا الفعلين قدما الزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيداً وهو قيس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع
وليس أفعلى أمر من أفعلى لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجهور ولا نهى في التعجب للصير وروى في غيره
للتنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجود وفي ملازمة المضى (والثاني) وهو
أفعلى به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم معنى اعلم) في الجود وفي ملازمة صيغة الامر (وعلة جودهما تضمنها
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين)
الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما) (امتنع) أن يفصل بينهما وبين معمولهما
(بغير ظرف وبحرور لا تقول ما زيداً أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (زيداً أحسن)
بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان يزيد مفعول) به كما يقول به القراء أو صحابه لعدم التصرف
والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب ان يقدم معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله
زيداً) بالفصل بالنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار
الناظم بقوله ووصله به الزماني في الكلام القصيص ما يدل على جوازه كقول على رضي الله عنه لما رأى
عمار بن ياسر مقتولاً أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعاً مجذلاً أى رمياً على الجذالة بفتح الجيم وهى
الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالنادى (ولا) تقول (أحسن لولا محله زيداً) بالفصل بلولا
الامتناعية ومحمولها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حاجة له على ذلك وأجاز الجرمى وهشام
الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احساناً زيدا ومنعه الجمهور لضعفهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمى وهشام
الفصل بالحال نحو ما أحسن را كبا زيدا أو أحسن را كبا زيدا (واختلفوا في الفصل بظرف أو بحرور)
حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والاصح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم
بقوله وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف في ذلك استقرار

وذهب الاخفش والمبردوا كثر البصر بين الى المنع وذهب القراء والجرمى والمازنى والراجح والقارى
وابن خروف والشاويين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله)
وهو أوس بن حجر أقيم بدار الجرم مادام خرمها * (وأخراً إذا حالت بان أتحولا)
فصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلت وأليس لسيبويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف
والجرور بمعمول فعل التعجب لم يحذف الفصل به اتفاقاً) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (فجاء
ما أحسن معتكفاً في المسجد وأحسن بحالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفاً
وأحسن عندك بحالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

* (فصل) وانما ينبغي هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروطاً أن يكون فعلاً فلا يبيان من
الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى

(قوله لفات الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين لثا كيد مثلاً أو كان الفعل المزيد لاصل الفعل هل يجوز البناء من حيث عدم فوات الدلالة على معنى مقصودا ولا يجوز ذلك ٩١ لفوات التا كيد وحصول اللبس

تأمل وسيأتي ذلك في كلام الشارح تأمل (قوله ويكنى في رده مخالفته للأجاء) أي بناء على أن اجاع النجاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا ما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدماميني فإن الكلام في المسئلة قدس وقد أطل ابن جني في الخصائص الكلام فيه إنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والأقلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يحتمون على الخطا وقد خص الحلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق للأجاء) يتأمل ما معنى ذلك سواء في الكلام صفة لقول مقدر والاصل قول ملحق من قولين تأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لان هذه الأفعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أي لانه يجوز عندهم (قوله بدليل

وقد جاف كفر جافا وحلافة اه فثبت له فعلا فيمنى من فع - له (والجار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أجره) أي أبلاه (وشذما أذرع المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليد بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الشذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما ألقنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالأول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدر بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما ٥ الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يفتيان من) رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) (ودحرج) (وضارب) وانطلق (واستخرج) لان بناء ههما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أضوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في أخلاقه بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصودا لا ترى انك لو بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطوعة والطلب (الأفعال فصيل يجوز) بناء ههما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيديويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) الا ان شذمه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المسازني والاختفش والمبرد وابن السراج والقارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة تغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أظفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفتهم للأجاء بناء على ان احداث قول خرق للأجاء ثم أطل في الرد عليه (وشذ على هذين القوانين) وهما المنع مطلقا والمنع في أحدهما التفصيل (ما أعطاه الدرهم وما أولاه المعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى المتعدى لاثنتين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه الدرهم وما أولاه المعروف والثالث أن تزيد عليه المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا انفق الدرهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لیس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدرهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدرهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافترق واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لا فيهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وعنى وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من أجلها امتنع بناء ههما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجوده هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موحب مع وجود الغنى عن ذلك باشدواشد وتجوهم (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أنقاه) لله (وما أملاه القرية لانها من اتقى) بتشديد التاء (وامتلات) وما أفقرني الى عفو الله وما أغناني عن الناس ان قعت لانها من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وبملاو بمعنى امتلا وفقير بضم القاف وكسر هاء بمعنى افتقر وعنى بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو انه مبني للمفعول

قولهم في الوصف تقي الخ) أي ولولا الاجراء المذكور لقالوا متقى ومقتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بناء من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من أفعال لان هذا يخالف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خامس (قوله لندوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لندوره كان

نحسن اه يعني ان مرجع الضمير جمع سالا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع وتأويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكر ولو قال
 أي ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كأنه تصرفين كما يأتي
 قريباً (قوله أو تأصيلاً) قال ٩٢ الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا يأتي الاعلى مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

بالتأصيل عدم استعماله
 مبنياً للفاعل (قوله وجرى
 على ذلك ابن مالك) كقوله
 وغير سالك سبيل فعلا
 ولم يقل وغير فعل المفعول
 لان معنى السالك سبيل
 فعل انه لا يكون لازماً
 البناء للمفعول بل يكون
 جائزاً (قوله ولا تجره باللام
 لتغيره المعنى) أي لانه
 يخرج عن البعض (قوله
 وذهب الكوفيون الى
 جواز الخ) حاصله انهم
 أجازوا جر الخبر ان كان
 جامداً في المثال الاول
 بخلاف ما لو كان مشتقاً
 كالمثال الثاني هذا هو
 المطابق لما في الارشاد
 ويوجد في النسخ دون
 ما كون زيدا القائم على
 ان القائم معرف بال والمعنى
 انهم لم يجوزوا النصب
 وهذا بعيد من سياق
 الكلام كما يشعر به قوله
 دون لانه ظاهر في انه مما
 كان مجزوراً (قوله أله)
 قال الدنوشري ينظر
 ضبط أله اه وأقول في
 المصباح لانه الثاني يلزم
 باب تعب لاذاً ولذا
 بالفتح صار شهياً فهو لاذ
 ولذا يولد منه أله وجدته

* الشرط (الثالث ان يكون) الفاعل (متصرفاً) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم
 التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفاعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث
 والزمان كنعم وبئس وانثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقياً على أصله
 من الدلالة على الحدث والزمان كيدرويدع حيث استغنى عن ماضيه بما مضى يترك وكل القسمين مراد
 هنا (فلا يثنيان من نحو نعم وبئس) ويدرويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وبأس به وهما باقيان
 على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به الشرط (الرابع ان
 يكون معناه قابلاً للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف فيها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى
 شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله
 يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يثنيان من نحو
 فني ومات) لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط (الخامس أن لا يكون)
 الفعل (مبنياً للمفعول) نحو يلا أو تأصيلاً (فلا يثنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره
 فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لثلاثين لئلا يلتبس التعجب منه
 بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم
 يستثنى) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازماً للصيغة ففعل) بضم أوله وكسر ثانيه (فحوصيت
 بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجوز) التعجب منه لعدم الالتبس فتقول (ما أعزاء بحاجتك وما أزهاه
 علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان عمله المنع خوف الالتباس وأما من جعل عمله المنع
 التشبيه بأفعال الخلق بجامع ان كلامهم الا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيئاً ويؤول ما ورد من
 ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط (السادس أن يكون)
 الفعل (تاماً فلا يثنيان من نحو كان وظل ويات وصار وكاد) لانهم نواقص فلا يقال ما كون زيدا قائماً
 بنصب الخبر ولا تجر باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما كون
 زيدا أخيك دون ما كون زيدا قائماً وحكي ابن السراج والزجاج عنهم ما كون زيدا قائماً وهو مبني على
 أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع الشرط (السابع أن يكون)
 الفعل (مشتقاً فلا يثنيان من فعل) منفى (سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عالج بالدواء أي ما انتفع به)
 ومضارع يعييج ملازم للنفي أيضاً قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بأنه قد جاء في الاثبات قال أبو
 علي القالي في نوادره أنشدناه عليه عن ابن الاعرابي

ولم أر شيئاً بعد ليلى أله * ولا مشرباً أروى به فأعيج

أي انتفع به وما عالج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتاً ومنقياً (أم غير ملازم) للنفي (كما
 قام زيد) وما عالج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفى بال مثبت * الشرط (الثامن
 ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاء) بالمد (فلا يثنيان من نحو عرج) فهو أخرج من العيوب
 (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الألوان ولم ي
 فهو ألمى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقليل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض
 وأكثر أفعال الألوان والحق انما تجي على أفعل بشكين الفاعل وزيانة مثل اللام نحو أخضر

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بال مثبت) لان صيغة التعجب اثبات

اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث يجوز
 التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء له بعين ارادته فتأمل

(قوله وقيل لان اللون الخ) ردهذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر جمرته ٩٣ قال فان قيل انما تعجبتا من أشد قلنا القصد

في التعجب ليس الالسواد
وتعليك انما كان من جهة
المعنى لا من جهة اللفظ
(فصل)

(قوله ما أكثر ان لا يقوم)

قال الشهاب القاسمي

لا يخفى ان المقصود

التعجب من عدم قيامه

مثلا في الزمن الماضي

فكيف يقدر ذلك وان

للاستقبال وقد يحجب

بان الصيغة صارت

للانشاء وانما عنى

الزمان (قوله فليتمكن

فيه بحث اذا استعمال النفي

متصور مع المصدر

الصرح نحو ما أقرب عدم

قيام زيد فلم يجب كون

المصدر مؤولا ثم كان وجه

تعجبه مع النفي باكثر

دون أشدان النفي لا

تفاوت فيه بنحو الشدة

(قوله وان يعمل فيه الفعل

النفي الخ) قال الدنوشري

ينظر ما معناه وما دل عليه

منها (قوله نحو ما أسرع

نقاس هند) قال الشهاب

القاسمي قد يقال لم يؤمن

اللبس هنا لان النقاس

يطلق بمعنى الحيض

وقوله مبني للفاعل الآن

بصور هذا اذا دلت

قرينة على ارادة الولادة لا

الحيض بقي ان بعضهم

نقل البناء للفاعل في

نفسه بمعنى ولدت فلم

فلم يكن فعلا التعجب في الغالب ما كان منها ثلاثا لاجراء اللاقل مجرى الاكثر وقيل لان اللون والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب
منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يكن منه أفعل تفضيل لثلاثا ليلبس أحدهما
بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريا بينهم مجرى واحد في
أمر كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصنهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل ثم غيرى ذى اثنا

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذى ثلاث فانه نعت المحذوف تقديره من فعل ذى ثلاث وبقي

شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله

استغناء به قولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره

وأقعدوه وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور

قام وغضب ونام وفي هذا ما نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

(فصل) ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وثمنا وصفه على أفعل فعلا بعبارة أشد ونحوه

أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقروما أكبر وما أصغروما أحسن وما أقبح وما أشبه

ذلك (وينصب مصدرهما) أى مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلا (بعده) أى بعد أشد

ونحوه (وبأشدد ونحوه) كأضعف وأكثروا أقل وأعظم وأكبروا أصغروا أحسن وأقبح وما أشبه ذلك

(ويجر مصدرهما بعده) أى بعد أشد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد أو أعظم

درجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو جزته) أو عرجه ثمنا لوصف منه على أفعل فعلا (و) تقول

على الثانى (أشدد أو أعظم بها) أى بدرجة وانطلاقه وجزته وعرجه وذلك مستفادة من قول النظم

وأشدد أو أشد وشبههما * يخالف ما بعض الشروط عدم

ومصدر العادم بعدي تنصب * وبعد أفعل جره بالباب

(وكذا المنفى والمبنى للفعول) يتوصل الى التعجب منهما بأشدد ونحوه أو بأشدد ونحوه (الا ان مصدرهما)

أى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى للفعول

(لا صريح نحو ما أكثر ان لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للفعول (وأشدد بهما) أى بان لا يقوم وما

ضرب فتاى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما فى المنفى فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان

يعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه وأما المبنى للفعول فليتنق لفظ النفي ولفظ الفعل المبنى للفعول

لثلاثا ليلبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو آمن اللبس جازا بلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نقاس

هند وأسرع بنقاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فن النوع

الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فن النوع) الثانى (فيؤتى له بمصدر مؤول) (تقول)

على الاول (ما أشد كونه جيلا أو) تقول على الثانى (ما أكثر ما كان محسنا وأشددوا أكثر بذلك) أى

بكونه جيلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذى لا يتفاوت معناه) نحو

مات وفنى (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجامد فلانه لا مصدر له

فينصب أو يجر وأما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف

زائد عليه فيقال في نحو مات زيدا أجمع وموته أجمع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص

بالتوصل بأشدد فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لهجرو وما

يؤمن اللبس الآن بوجه جواز التعجب بان ما ل المبنى للفاعل والمبنى للفعول هذا واحد فليتم

(هذا باب نعم وبش) * (قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المستند من حديث سمرة وفي شرح الكترا الحنفى للأقصر اى هكذا في أكثر كتب الحديث فيها، ونعمت فالبهاء الحسن وأهل النحو يقولون فيها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فيها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعلى البهاء أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتأوه مبطوة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح في بقاء اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فبالرخصة أخذوه هو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لاسنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالحجاء فقول النجاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذوا ونعمت السنة التي تركها

ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثله في كلام الموضوع وحكم عليها بالاشدوخ وبه عليها في النظم بقوله

و بالتدوير احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

(هذا باب نعم وبش وهما) لا نشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقةهما طريقان احدهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال فاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة (فها ونعمت) ومن اغتسل فبالغسل أفضل وتقول بثست المرأة جمالة المحطوب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بينت والله ما هي (بنعم الولد) نصرها بكاء وبه هاسرقة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على جاربطي والسير نعم السير على بنس العير وأجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بنس العير فذوق الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في نصابه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبش فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بثس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابطشرا فنع الرجل عنده اسم للمدح وبش الرجل اسم للذم وم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبش الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بثس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبش وفاعلهما مقامه فحكم لما حكمه فنع الرجل وبش الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرا كما لو قلت مدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والقراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبش فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبش وانما لم يتصرفا لزمهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعته من الدلالة على الماضي وصارتا بالانشاء فنع منقولة من قولك نعم الرجل اذا صاب نعمة وبش منقولة من قولك بثس الرجل اذا صاب بؤسا ويحوز فيهما أربع لغات فتسح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مخ سكون الثاني

أى الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا وان قوى معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله) وبه هاسرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فاتبه والد هاسرقة من زوجها ويحتمل بالراء المعجمة أى سلاما والمعنى انها لا تقدر على الغنمة والجهد (قوله) وذهب القراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينهما وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاضالة وعند القراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله) ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم

دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضى فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكسرها كما لو لم يؤمن وردا أيضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بحجواز ذلك كما جازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكرنا فيما سياتى ان بعضهم جوز في حيداز يدعى القول بالتركيب كون حيداز خبرا مقدر وهذا الراد انما يظهر ان جعل كل من الجملةتين مبتدأ أو خبرا أما ان جعل مبتدأ وناثب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأه من فروع يغنى عن الخبر فليحذر (قوله) ويحوز فيهما أربع لغات) أى في نعم وبش المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التاكيد انهما يلزمان وجهها واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه (قوله) ولا يحيز الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعمالهما في التثنية الذي هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بالجنسية) بدليل أنهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتموهما إل فقال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة همدو لو كانت المرأة همدو في العهد لم يحز كما لا يجوز قام همدو قول بعضهم ان ذلك يجوز الفعلين من نقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله بالجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وفاضل الناس داخلين في بشس الرجل زيد (قوله وردبانه الى التكذيب) يمكن ان يجاب ٩٥ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذهمه

ببعض أنواع النقض ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها الجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو كما قيل نعم الجامع لمخصال المدح زيد وبشس الجامع لمخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعم ناشاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لمخصال الرجال المدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدونشري فيه ركاكة

وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضر اوى في أول شرح الايضاح (رافعان لقاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلي في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطفاً بيان ونعم امم يراد به المدح فكأنك قلت المدح المدح الرجل زيد (معرفة بالجنسية) على أحد القولين أو بالعهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها الجنس حقيقة فالجنس كله مدح أو مذموم والخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراد ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له واخبره ونسب الى شيبويه وردبانه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبشس الرجل عمرو والثاني انها الجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين ولا كذا جعلته جميع الجنس مبالغة واختلاف القائلون بالعهدية على قولين أيضاً أحدهما انها المعهود ذهني فهي مشاربها الى مافي الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص المدح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن مالك كون والجوا ليقى ومثالهما (نحو نعم العبد وبشس الشراب أو) معرفين (بالإضافة الى ما قارنها) أي آل (نحو وانعم دار المتقين وبشس مشوي المتكبرين أو) معرفين بالإضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب هم النبي صلى الله عليه وسلم (فنعلم ان أخت القوم غير مكذب) * زهير حسان مفرد من جائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف وخسام مفرد خبر ان مبتدأ محذوف أي هو خسام مفرد لا تعنان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني آل أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لقاعلين (مضمينين مستترين) وجوابي نعم وبشس (مفسرين بتميز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل آل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا أي مفعول غير (نحو وبشس للظالمين بدلا) ففي بشس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا لتمييز مفسر له والتقدير بشس هو أي البذل (وقوله) في مدح هرم بن سنان (نعم أم أهرم) لم تعرنا بنية * الا وكان لمرئاة بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وأمر أتميز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فيها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلت فحذف التمييز والخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذوا نعمت رخصة الضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حيث نزل ولاه كالعوض من الفاعل ثم قال الآن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من تولى ضايوم الجمعة فيها ونعمت ويندل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون بما قبل آل فلا يكون مثلاً وغيره أو فعل من ولا كلمة ما خلا فالفراد والنحشري ومن واقعهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز البردواين السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله نعم الفتاة فتاة هند) لو بدلت * رد التحية نطقاً أو بامحاء

ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعمار جان ونعموار جالا ومن الغالب نعم امرأين خاتم وكعب كلاهما غيث وسيف غضب وقد رفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا للنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه واه شروطا باعتبار محله تأخير عن الفعل وتقديمه على الخصوص ونعم زيد درجلا شاذ (قوله نطقاً أو بامحاء) قال العيني نطقاً بتمييز وبامحاء عطفاً عليه اه

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء اعطف عليه المحرور بها والاقرب ان نطقا نصب بترغ الخافض وان لم يكن قياسا دليل قوله
بإيماء والاصل بنطق وقوله بإيماء ٩٦ عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان
س والسير في احتجاج على
منع الجمع بان التمييز رفع
الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل وحاصل رد ابن
مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الرفع المذكور لانه
ما في مؤكدا في باب العدد
فيجوز ان يكون ما هنا
منه تمام (قوله المعروف
باب شعوب) قال العيني
هي أمه (قوله فنع المراء
الخ) قال الحقيدي لا يقال
التمييز رجل وهو
لا يفيد وحده فكيف
يمثل به لما أفاد فيه
التمييز معنى زائدا لانا
نقول التمييز باعتبار
يفيد معنى زائدا باعتبار
الصفة وهي تهامي ونسب
اليه الافادة باعتبار انه هو
المقصود (قوله وقيل هي
تمييز) أي بناء على جواز
وقسوع ما تميزا كما هو
مذهب الزنجشري ومن
تبعه كما قدمه الشارح قريبا
(قوله والى الخلاف في
المتلوة بحملة فعلية أشار
الناظم بقوله وما الخ) قصر
كلام الناظم على الإشارة
الى ذلك قصور منشؤه
الوقوف على ظاهر مثال
الناظم وقد يدعى ان
مراده بنحو نعم ما يقول كل
ما وقعت فيه مامتلة

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنع سيبويه والسيراق مطلقا) سواء أفاد
معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهم ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ووقعه ابن
مالك بامر من الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الانحطال

والتغليبيون يشن الفعل فلهم * فلا وأهمهم زلا منطيق
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان أفاد) التمييز (معنى زائدا) على
الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (قوله) وهو أبو بكر
ابن الاسود المعروف بابن شعوب فقبحه فلم يعدل سواء * (فنع المراء من رجل تهامي)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المراء والتمييز وهو رجل المحرور عن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على
الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي
النسبة اليها الغتان تهامي بكسر التاء وهي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشدها
والثاني كقوله نفي الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تميز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشهر
(واختلف في كلمة سابع ونم ويش) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قواين (ف قيل) هي
(فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفعل بعدها صلتها
والخصوص محذوف كما (في نحو نعم اعظمكم به أى نعم الذي يعظمكم به) وهو منقول عن القارسي (و) ان
وقع بعدها مفرد فهى (معرفة تامة كما في نحو نعم ما هى أى نعم الشئ هى) فكلمة هى المخصوص وهو
منقول عن سيبويه والاصل فنع الشئ ابدأوها لان الكلام في الابداء لا في الضدقات ثم حذف المضاف
وأنيب عنه المضاف اليه فانه فضل وارفع (وقيل) هى (تمييز) فيهما (فهى نكرة موصوفة) بالجملة
الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنع ما هى
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بحملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما تميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول القاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هـ ذه على ثلاثة أقسام مفردة أى غير متلوة بشئ ومتلوة
بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقانعا وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز
وعليها فالخصوص محذوف أى نعم الشئ الدق أو نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد فنحو نعم ما
هى ويشما تزويج ولا مهر وقيم ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل
قبلها تركيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول القراء وموافقيه والثالثة
المتلوة بحملة فعلية فنحو نعم ما يعظمكم به يشما شتر وابه وفيها عشر أقوال ورجعها الى أربعة
أحدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاج والقارسي في أحد قوليه والزنجشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة

بشئ غير مفرد فحود دققته دقانعا فيشمل المتلوة بشئ ولو مفرد فنحو نعم ما هى فتدبر (قوله مركبة مع الفعل)
هذا أراد الأقوال لان نحو تزويج وهى في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هى فاعلا لزم استناده ووجب تمييزه

(قوله الفعل صالحة الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا بناء على جوازها وتوهم ابن مالك وشروط في بعض كتبه أن يعطف عايم جواز حذف الموصول الاسمي وفي المعنى ذهب الكوفيون والاختصاص لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمها توسعا (فصل) * ٩٧ (قوله وقيل بدل) اعترض بأنه لا يزم والبديل لا يزم وبأنه لا

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تميز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صالحة الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادى ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها في موضع رفع على القاعلية فاختلاف على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلته والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلته ما كتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها للاشتغال على المسند والمسنود اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها مكررة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بأنها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وسأخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادى عن الفراء وأما القائل بأنها كافة فقال ان ما كتف نعم عن العمل كما كتف قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية (فصل * ويذ كر المخصوص) وهو المقصود (بالمذح أو الذم بعد فاعل نعم وبشس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبشس الرجل) أو رجلا (أبولهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبشس للمذح العام والذم العام الشاعرين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجال والتفصيل انصد فريدا لتقرر برقا وأبعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمذح أو الذم حتى يتوجه المذح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه به بذكر المخصوص حتى يتوجه المذح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومن زيد التقرير ما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلاف في رفع المخصوص فقل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبولهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذ كر المخصوص بعد مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا (و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبشس (فتعين كونه مبتدأ) على القولين فعملتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمر وبشس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص بالمذح أو الذم (فيحذف) المخصوص جواز العلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب حذف المخصوص بالمذح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذا كر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعره كفي * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتنى) والمقتنى (وإنما ذلك من التقديم) للمخصوص لامن حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبرا مبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا للفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لامن التقديم كما ذكر الناظم

بصلاح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بأنه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور وبأنه قد يجوز في الشيء تابعا لا يجوز فيه اذا ولى العوامل فاتهم أجمعوا على جل انك أنت قائم على البديل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص جدا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البديل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصاد على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذا كر عبدنا أيوب فالمدح كور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا

(١٣ تصريح في) (الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لادالة ما به عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب الالفة لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذا المشعر بالشيء خلافا وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حيزه مخصوصا فتدبر

﴿فصل﴾ (قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح به مع علمه من قول الموضع صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه
والظاهر أن الشارح إنما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعال التفضيل كما يأتي
فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدنوشري قديرة ال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركته غير حركته الاصلية
ويكون التعبير تقديره كما في ٩٨ فلك وفلك (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز لا تكون

الاقاصرة وكما صارت
قاصرة صارت جامدة بدليل
ما يأتي من ان ساءما
تضمن معنى بشس صار
جامدا وقول الشارح فيما
يأتي والمعنى نعم الفاهم
زيد فاشتق من فهم
الفاهم نظرا لاصاله قيل
لتضمن معنى بشس
فليحذر (قوله ولا يدغم)
قال الدنوشري أي بعد
القلب كما هو ظاهر (قوله
ومن أمثله) فصله عن
لحذف التحويل فيه كما
أشار اليه بقوله فانه في
الاصال الخ وهذا حكم افراد
الناظم له بالذ كر وقيل
في حكمته غير ذلك فانظر
حواشينا (قوله فانه في
الاصال سواء) تحركت
الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفا (قوله لا يد
وأن يكون) قال الدنوشري
ذ كر بعضهم ان الواو
زائدة وذ كر آخر غير
ذلك فلست راجع المسئلة
من حواشي المطول اه
أقول ذكر الشهاب القاسمي
في حواشي مختصر المعاني
أول التنبيه المتعلق

﴿فصل﴾ (وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على
أفعل فعلاء (صالح لا تعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف
أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقيل أو مكسورا كما علم (وفهم) بضم
العين فيهن وإنما حولت لتلحق لغزائز وتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب
ويجوز النبل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو
الثانية ياء نحو قوي أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم بفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز
فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يتقدر فيه الضم نحو طال وباع
والتاقص المضموم العين نحو سر ويجوز تسكينه والمفتوح المكسور فقل لا يغير وقيل بل يغير
وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم
العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثر (يجري حينئذ مجرى نعم وبشس في افادة المدح
والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا
تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خيث
الرجل عمرو) وخيث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبشس الخبيث عمرو والى ذلك أشار الناظم
بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا (ومن أمثله ساء) بالمدح وهو المنبه عليه في النظم
بقوله واجعل كبشس ساء (فانه في الاصل سواء بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا
أخره فهو متعدي متصرف (فحول الى فعل بالضم فصارة صرا ثم ضمن معنى بشس فصار جامدا قاضرا
محكما ولفاعله بما ذكرنا) في بشس (تقول) في الفاعل المقرون بال (ساء الرجل أبو جهل و) في
المضاف الى المقرون بال (ساء حطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتميز ساء رجلا و (في التبريل
وساعت مرتقا) في ساء ضمير مستتر رفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتقا يميز على حذف مضاف
أي نار مرتقا لان التميز لا بد وأن يكون عن المميز في المعنى والمرتقا المتسكا (و) مما حتمل الفاعلية
والتميز (ساء ما يحكمون) فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلنا ما فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء
الذي يحكمونه وان جعلنا ما تميزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيء يحكمونه وعليهما اقا المخصوص بالذم
محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب
فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لث في فاعل فعل المدح كوران تأتي به اسما
ظاهر المجرد من أل وان تجر به بالياء) الرائد تشبيه الفاعل أفعال في التعجب (وان تأتي به ضمير عطا بقا)
لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) جملا على ما أفهم زيد او المجرد بالياء وهو الاكثر نحو حسن
يزيد جملا على أحسن يزيد (وسمع) من العرب (مررت بابيات جاديهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاة
الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أو لا وتجرد منه ثانيا وأصل جاديهن أبياتا من جاد الشيء جوده اذا صار
جيذا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المباغة والتعجب وزيدت الباء في

بتعريف صدق الخبر وكذبها التام كيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز الفاعل
لث في فاعل فعل المدح كوران) منه ساء فقول الاشمو في عند قول الالفية واجعل كبشس ساء معني وحكما متكل لان حكم ساء مخالف
حكم بشس في ذلك ومن فعل المدح كوران بما اقتضاه كلام المصنف الا في وبهذا تخالف نعم وأحسن الاشمو في ذلك
فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم له كن بحيث الدما ميني انه يلتزم في فاعل ساءما لتزم في فاعل بشس وجزم الشاطبي
بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقة لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرماح حب الزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى أن حب إذا لم تقتن بزمان أفراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لخصوص
 وصرح المصنف في الحواشي بأنها تجددها حينئذ أمور منها ألاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكل سياق في التنبيه أنه يذكّر حيث
 قال إذا قيل حب الرجل زيد أو أنه لا يحب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنًا لالخ ووافقها أن
 بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٩٩ وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

(فصل) (قوله)

و يقال في المدح الخ (أي

في المدح والذم العامين

وأشعارها بأن الممدوح

محبوب والمذموم غير

محبوب لا يتناقض ذلك وإذا

لم تقتن بزمان كانت من

أفراد فعل المتقدم كما مر

وكانت المدح أو ذم خاصين

كما بينه المرادى وهو

ظاهر إذا كانت حينئذ

لا يذكّر لها مخصوص (قوله

وإلى ذلك أشار الناظم

بقوله ومثل نعم الخ) مراده

المماثلة في إفادة المدح

والذم وإن كان بين نعم

وحب مخالفة من وجوه

كما بيناه في الحواشي ولعله

لذلك قال الفاعل ذا وإن

كان فيه إشارة أيضا للرد

على مدعى التركيب كما قاله

الشارح (قوله والمخصوص

الخ) لما سكت المصنف

عن إعرابه على هذا

القول وتعرض له على

القولين بعدهم الشارح

الفائدة بيانه على هذا

القول أيضا (قوله وقيل

مبتدأ الخ) ظاهره أن قوله

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجحر فليلهن وإياها تميز وجدن إياها على الأصل من عدم زيادة
 الباء فلا لك ثبت ضمير الرفع وإياها تميز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتميز (وقال) الطرماح
 (حب الزور الذي لا يرى) * منه الأصححة أو لمسام

(أصله حب الزور) بفتح الزاى بمعنى الزائر (فإذا الباء) في الفاعل جلاء على احبب الزور (وضم الحاء
 لأن فعل المذكور مجوز فيه أن تسكن عينه وإن تنقل حر كته إلى فائه) ولو كانت الفاعل غير حلقية خذ لا فاء
 لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
 الراء وصفحة كل شيء جانبه والمسام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
 الأذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سوى ذالرفع بحب أو فجر * بالباء ومثال الضمير المطابق
 ما قبله الزيدان كرمارجلين والزيدون كرموارجلالاجلاء على ما كرمهمارجلين وما كرمهمرجالا

(فصل) (قوله) (أي

في المدح والذم لا حيداً قال الشاعر

ألا حيداً عاذرى في الهوى * ولا حيداً الجاهل العادل

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حيداً أهل الملاءمة * إذا ذكرت في فلاح حيداً هيا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حيداً * ثم قال * وإن تردنا فقل لا حيداً * ودخول لا في الذم

على حيداً لا يتخلو من أشكال لأن لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنساً ولا تكون

غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الأعلى قول أبي الحسن وأبي العباس وهو وضع عفيف

(وهذه سيبويه أن حب فعل) ماض (وذا فاعل) واليه أشار الناظم بقوله الفاعل ذا وإنهم باقيا

على أصلهما) من كونهم ما جلة فعلية ماضية لأن الأصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب إذا عطف

على حيداً كقوله * فحيدار يا وحب ديناً * أي وحيداً ديناً فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو

أدما وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف

وابن كيسان وابن مالك قيل لا يصح نسبة الظاهر كلام سيبويه والخليل لأن سيبويه قال حكاية عن

الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرغوع ألا ترى أنك لا تقول للثؤث حيداً أه

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابطة بينهما اسم الإشارة وقيل

مبتدأ محذوف الخبر وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركباً وغابت الفعلية لتقدم الفعل

فصار الجميع فعلاً) ماضياً (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركباً وغابت الاسم

لشرف الاسم فصار الجميع اسماً متداوماً بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية وأصل الخلاف

قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلى الجميع أو اسمية وكل دليل على مدعاه

فاستدل مدعى التركيب بأفراد الإشارة وبأزوم الأفراد والتذكير بامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة

مقرر والذي في المعنى ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا لأنه يرى أن حيداً اسم (قوله وقيل

عطف بيان) قال في المعنى ويرده قوله ونجدنا نفحات من عمانية * تأنيك من قبل الريان أحيانا ولا تبين المعرفة بالكرة (قوله

وقيل بدل) قال في المعنى ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه أه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في

المعنى وهذا صنف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله ألا حيداً لولا أحياء وربما * منحت الهوى بالسيس بالمقارب

والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المعنى وبالعكس عندهم من يحذف في قولنا زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والخبر عنه) أي افراد أو تركيبا (قوله ومن تميز ما ليس بيمين) أي لانه قد يذكّر بكثرة مع جذا تميزا ما قبل المخصوص
أو بعده كقوله ألا حبذا قوماسام فانهو * وقواذقوا صوابا لا عانة والصبر وقواه حبذا الصبر شيعة لا مري * رام مباراة مولع بالمعالي
والى ذلك أشار الناظم بقوا وأول الخ أي اجعل المخصوص والياء تابعا لذا (قواه فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت
بخط المصنف ما نصه عندي ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كما تهم قالوا حب شي فجعلا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث
هو شي ثم يتوهم بعد هذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلا وتل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهي المثلا

الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلاما مقدم عليها مما لم مدعى
الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز ما ليس بيمين وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه فجاؤا لها
بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضيه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح
الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال
له حبذا (و) اختلاف القائلون بعدم التركيب في عدة كونه (لا يتغير ذاعن الافراد والتذكير بل يقال حبذا
هندان و) حبذا (لزيدان) في ثنية المذكر والمهندان في ثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) في جمع
الذكور (أو المهندات) في جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل)
السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول (كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل واحد)
مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو جموعا (بكسر التاء واخرادها) لانه في الاصل خطاب لامرأة كانت
تحت رجل مؤسرف فكرهته لكبر سنه فطلقها فتر وجهار رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول
تسترفده فقال لها هذا الصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل يقتض المتانة قول مركب
مشهور شبه مضر به بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف)
أي حبذا حسن هند) وكذا الباقي ورده ابن العليج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات
لان ذاجنس شائع فالترزم فيه الافراد كفاعل نعم ويشس المضمر ولهذا يجمع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا
(ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من انه كلام جرى
مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذاهو يضاهي المثلا

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم ان في حب ضميرا) مرفوعا على
الفاعلية يعود على المخصوص (وان دامفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون
المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (نبيه) اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
فعل (المضموم العين) المتقدم ذكره في الفصل قبله (ويجوز في حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه
(والضم) بنقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان
لم تكن الفاء حلقية فبالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحما كثر *
(فان قلت حبذا فتفتح الحما راجب) للتركيب (ان جعلتم ما كال كلمة واحدة) والافجائر
* (هذا باب أفعال التفضيل) *

وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خبر وشرفي التفضيل فأصلهما

يعني انهم أرادوا أن يكون
كالصيغة الراجية للمدح
والذم لا يغيرونه كما انهم
يريدون في الأمثال الثبوت
وعدم التغير فهو يضاهيه
من هذه الارادة لانهم
يريدون استعماله كثيرا
فلم يعقبوا عليه التغير لان
استعمال شي أخف من
استعمال أشياء وهذه هي
العلة في الأمثال ثم ان
المثل فيه امر زائد وهو انك
اذا أتيت به كاتيل أولا
فكأنك قلت هذه الواقعة
تستحق ان يقال فيها اللفظ
الذي قيل قديما في الواقعة
المشهورة وليس ذلك في
صيغة حبذا انما عدم
التغير لمعنى آخر وهذا
معنى قوله فهو يضاهي
المثلا أي من حيث فيه
علة تقتضي ان لا يغير
لانه مثل من كل وجه
فهذان تاويلان حسنان
فالجملة التي هذا المثل
وأظن اني عشت على
تفسير كلام النحاة في
قولهم انه يضاهي المثل

اخبر

أحسن مما عثر واعليه انتهى وما ذكره أولا سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا

يتوهم) قال اللقاني انما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا لحكم الى غير المفرد
* (باب أفعال التفضيل) * حكمه ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم قارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم ويشس وحبذا
أبناؤا وفيما قارة يريد خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع
لذلك أفعال التفضيل (قوله المبني على أفعال) قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيبوم أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعول) هذا ما اشتهر وقيدته
الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في القرائن بينهم حيث قال شاع فيه أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعول لغيره حتى قال الفاضل
التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة أن ألد أفعول تفضيل بل من جهة أن اللد شدة
الخصومة فكان شديدا بالنسبة إلى مادونه أشد فعني الاضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجهها وذلك لأن اللد دما
ينى منه أفعول صفة بدليل لدق جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل إلى هناك لانه ١٠١ وليس الأمر كما شاع كما أفصح عنه

رضي الدين حيث قال في
شرح الكافية وينبغي أن
يقال في الألوان والعيوب
الظاهرة فإن الباطنة يبنى
منها أفعول التفضيل نحو
فلان أباه من فلان
وأحق من فلان وأدع
وأهوج وأخرق وألد
وأعجم وأنولك مع أنها
تجى منها أفعول لغير
التفضيل كالحق وحقها
وأهوج وهو جاد وأخرق
وخرقاء وأعجم وعجماء
وأنولك ونوكاء فلا يطرده
أيضا تعالى له بان منها
أفعول لغيره إلى هناك لانه
ومن هنا تبين أن الفاضل
التفتازاني كما أخطأ في
دعوى أن ألد ليس أفعول
تفضيل كذلك لم يصب
في الاستدلال عليه باللد
عما يبنى منه أفعول لغير
تفضيل (قوله خواتين
جبر) قال النووي رحمه
الله هو يفتح الحاء المعجمة
وتشديد الواو قال وهو
أحد قرسان رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصاحب

أخبر وأشرر فحذفت الله من دليل ثبوتها في قراءة أبي قلابه من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء
وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الأخير * واختلاف في سبب حذف الهمزة منها فاقيل أكثر
الاستعمال وقال الاخفش لانهم المالم يشتهر من فعل خولف لفظه ما فعل هذا فيهما شذوذان حذف
الهمزة وكونهم الأفعول لهما وأما قوله * وسب شئ إلى الإنسان سامنعا * فضرور (انما يصاغ) أفعول
التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى
للفاعل ليس الوصف منه على أفعول فعلا (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم
يعلم و (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضر به و) ما (أعلمه
و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

صغ من صوغ منه لا تعجب * أفعول للتفضيل واب الذي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحسنك البعير بنووه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأ كلهما أي
أشدهما كلا ومن (وصف لا فعل له كهو أقن به أي أحق) بنووه من قولهم هو قن أي حقيق (و) هو
(ألص من شظاظ) بنووه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين ووظا من معجمتين
اسم اص معروف من بني ضبة وقتل ابن القمامع له فعلا فقل يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا
لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد إلى ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنووه من اختصار فيه شذوذان
كونه مبنيا للفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي
على وزن (أفعول المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز
إن كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذ على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفضيل (هو
اعطاهم الدراهم) وأولاهم المعروف (و) سمع شذوذ على إثاني (هذا المكان أفقر من غيره و) سمع بناؤه
(من فعل المفعول كهو أنزهى من ديك) بنووه من زهى بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب إلا
مبنيا للفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكي ابن دريد زهايزه وأي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه
لأنه من المبنى للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنووه من شغل بالبناء للفعول والنحيين
تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة
كانت تبسج السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبر الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت فحيما منها
مما لو أقال لها أمسك به حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال أمسك به فلما شغل يديها حاورها حتى قضى
منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى يحتاجك) بنووه من عني بالبناء
للفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به إلى التعجب مما

ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تميم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت
امرأة تبسج سمن في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتمكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت
نعم فخلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكته وحملت آخر فذاقه فقال أمسك به فقد انفلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الأول
قال لا والآخر كته من يدي يهراق فأتى لأجد بعيري فأمسكته بيدها الأخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هنالك وفيها أنه قال
نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم عمر الظهران قال فخرجت من خباتي فإذا بنسوة يتحدثن فاعجبني فرجعت فاخذت حلتي فلبستها
وجعلت ألين وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأته هتته فقالت يا رسول الله جلي شر فإنا أبتغي له قيلا الحديث بطوله

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف في أو برسل رسولا في قراءة النصب أن يكون بتأويل ارسالا ١٠٢ * (فصل) * (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو الجرد غالبا من مشاركة

لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومابه الى تعجب وصل * لما منع به الى التفضيل صل

(ويجاء بعده مصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وجره) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاعل للثبات فان أشد يأتي هنا نحو لا يأتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضع ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما به عليه الموضع في الحواشي

* (فصل) * ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكاية

(أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى أو مجموع (نحو)

قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو

والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى

أبنائنا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم إلا آية الى قوله أحب اليكم فافروني الآية

الاولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعال التفضيل اذا تجردت من

أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل في آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنشأ آخر بالفتح (انه

معدول عن آخر) الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على

مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به

أنسب لانه أشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكون لا يدل على زيادة وعلى الاحتاق به فهو يخالف باب

أفعل في ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان نكرة الثاني انه لا يليه من اللفظ ولا تقدير الثالث انه

لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) أي نواس الحسن (بن هانئ) المحكمي يصف الحجرة

(كان صغيرا وكبرى من فقاقتها) * حصباء در على أرض من الذهب

(انه محن) حيث أنث صغيرا وكبرى وكان حقه أن يقول أصغروا كبريا بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم

يقصد حقيقة المقاضاة فهو كقول العروضيين فاصلة صغيرة وفاصلة كبيرة وقول الفرزدق

اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم

أي لثام والفقاع بفتح القاف والقاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخت التي تعلو

وجه الحجرة وسبب تلقيبه بالي نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة انه كان له ذؤابان تنوسان أي

تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للفضول) كما تقدم من

الامثلة وهي عند المبرد وسببها لا بداء الارتفاع في نحو أفضل منهوا ابتداء الانحطاط في نحو شر منه

واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للجائزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا

في الفضل واعترضه في المعنى بانها لو كانت للجائزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المراد في

موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب

من حروف الجر الامن خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها العلم بهما (نحو والآخر خير وأبقى) أي من

الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك) والى ذلك أشار الناظم

بقوله وأفعل التفضيل صله ابدا * تقدير اللفظ ان جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان أفعل خبرا) في الحال أو في الاصل فيشمل خبرا مبتدئا وخبر

المفضل عليه في المعنى

لفظا أو تقدير أو المراد

بقولنا أو تقدير أو مشاركة

بوجه ما كقولهم في

الغيصين هذا أحب الى

من هذا وفي الشرين هذا

خير من هذا وفي التبريل

قال رب السجن أحب الى

من هذا عوتني اليه وتاويل

ذلك هذا أقل بغضا وأقل

شرا ومن غير الغالب

قولهم العسل أحلى من

الحل والصيف أحر من

الشتاء فانظر حواشينا

(قوله فقاقتها) كذا في

فتح الشارح بالقاف بعد

القاف وهو المناسب لضبطه

الآتي والذي في خط

المصنف وهو المحفوظ

في رواية البيت فواقعها

بالواو وبعد الفاء (قوله

حيث أنث الخ) أي حيث

أنث ولم يات بال أو

بالاضافة وما ذكره الشارح

هو مقتضى سياق المصنف

وما فعلناه مقتضى قول

المعنى وانما الوجه

استعمال أفعل فعلى بأن

أو بالاضافة ولذلك محن

من قال الخ لكن لو أتى بال

أو بالاضافة كان يجب ان

لا يؤتى بـ من (قوله

وأجيب عنه الخ) لان

المجرد كما في التسهيل يقول

بمال لا تاويل فيه ويطابق

الاسد وهذا بناء على اجازة

المصنف في المعنى ان هذا

التخريج مردود لان الصحيح

ان من لا تقحم في الايجاب

ولا مع تعريف المجرور (قوله

أسود الليل) كذا في الشيخ

والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى أنهم لثام أبدالان الجبل لا يغيب (قوله أحجية بن الجلاح) هو صحيح
رضي الله عنه على ما حرمه ابن حجر في الإصابة رد على ابن عبد البر وقال أحجية بنهما تين ١٠٣ مصغروا الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام
وأخره من قوله وقال القنري

في حواشي المطبوع أنه
بتشديد اللام وهو عجيب
في الصحاح ما يوافق كلام
الحافظ ابن حجر والمتبادر
من كلام ابن حجر أن
أحجية بياء مخففة فهو
فعل في جامع الأصول
أنه بياء مشددة فهو فعيل
وبذلك صرح القنري
(قوله وقال العيني أن
الخطاب للفيل) أي يفتح
القاء كسر السين المهملة
(قوله وادعى أن السوابق
الخ) ادعى أيضا أن جماعة
من الشراح حتى الأفاضل
الذين قصدوا الشرح مثل
الكشاف وهم موافقه
وغرهم لفظ الروح وظنوا
أنه لا يستعمل إلا بمعنى
الروح وقت العشي
(قوله لأن ذلك انما يمنع
بالنسبة إلى العامل فيه
فقط) الحصر ممنوع لانه
يمنع أن يتقدم عليه أيضا
ما هو أحد أركان جلته كما
امتنع تقديم خبر ما
النافية عليها ولا يرد على
ما قاله تقديم العامل
في ماله الصدر في مسألة
الإضافة نحو غلام أي
يوم سفره لأن الصدارة
في صورة الإضافة صارت
للمضاف وأعلم أنه قد

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيد أفضل
وظننت زيدا أفضل وأما عمر زيد أفضل (ويقل) الخذف (إذا كان) أفعّل (حالا كقوله
ذنوب وقد خلناك كالبدرا جلا) * فظل فؤادي في هواله مضللا
فاجل حال من تاء المخاطبة في ذنوب وكاليد مفعول ثان لخلناك (أي ذنوب أجل من البدر) وقد خلناك
مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعّل (صفة كقوله) وهو أحجية بن الجلاح
(تروحي أجدر إن تقيلي) * غدا يجني بادر ظليل
فاجدر صفة لمخدوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي وائتي مكانا أجدر من غيره بان تقيلي
فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الروح
وقت العشي وأجدر بالجسم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني أن
الخطاب للفيل وهو صغار النخل من تروح الثبت إذا طاز وأنه كنى بالقيلولة عن غوها وزهوها وادعى
أن السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبي تشبيه جناب مضاف إلى بارد وظليل وهما وصفان
لوصوفين مخدوفين والأصل يجني ما بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من
ومجرورها عليه) أي على أفعّل (أن كان المجرور) بمن (استقها ما) لأن الاستقها ما صدر الكلام (نحو
أنت من أفضل) والأصل أنت أفضل ممن تقدم من على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وان تكن بتلوم من مستقهما * فلهما كن أبدا مقدما
وتشيل الموضع أحسن من تشيل الناظم بقوله تشيل من أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل وعمله
باجنبي لأن المبتدأ اجنبي من الخبر بمعنى أنه ليس معمولاً على الصحيح وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعّل
ومن المبتدأ لانها بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تشيل الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن
صدريته لأن ذلك انما يمنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى
الاستقها ما نحو أنت من غلام من أفضل) والأصل أنت أفضل من غلام من تقدمت من ومجرورها على
أفضل لأن ما أضيف إلى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الأمين الخلي في المفتاح
عليك بآداب الصدور فن غدا * مضافا لآداب الصدور تصدرا
(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعّل (في غير الاستقها ما) وهو الأخبار (كقوله) وهو مجرور
إذا سارت أسماء يوم الطعينة * (فاسماء من تلك الطعينة أملح)
والأصل فاسماء أملح من تلك الطعينة تقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر
عند الناظم حيث قال ولدي * أخبار التقديم ترزأوردا * وذلك لأن أفعّل عامل غير متصرف في نفسه
فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة أحواله الثانية أن يكون
أفعّل مقرونا (بال فيجب له حكاية أحدهما أن يكون معا بالموصوفه) في التذكير والتأنيث والأفراد
والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلوال طبق (نحو زيد الأفضل هندا الفضلي والزيدان
أفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل)
بضم القاء وفتح الصاد المحققة كالبحر في طابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهة بأفعّل المتعجب به لا قترانه بال
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى
في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشراف والأطرف لم يقل فيهما الأشراف والأطرف

تعارض في هذه المسألة أمر أن تأخير ماله الصدر أن آخر معمول أفعّل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعّل في ما قبله أن قدم وإن
مالك ترجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكاية) لا يخفى أن أحيد

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان اشرح لم ينبه على ذلك لعلم به من سبق (قوله واست بالاكثرة) التاء للخطاب
 زائدة (قوله محذوف فاميد لا الخ) فيه حذف البدل قال انداميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا
 ما قاله المصنف في المعنى في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين
 وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى
 جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى
 الكسب وهما متباينان والرحمة من الله أن جعلت على الإرادة صخ المعنى لأنه يصير أكثر ارادة من سائر المرادين وأن جعلته من مجاز
 التشبيه وهو أن معاملة تشبه معاملة الراحم صخ المعنى أيضا لأن ذلك مشترك بينهما وبين عباده وأن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان
 مشكلا إذ لا موجد إلا الله عز وجل وأجاب السيف الأمدى بأن معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العزيز بن عبد السلام وهذا
 مشكل لأنه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بآرائه وهذا يسأله الاعتدال وصرح على مذهبهم لأن القاعلين عندهم كثيرون وأقول
 الأقرب في الجواب أن أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه إذا أضيف الى تكرة أو معرفة وقصده حقيقة المفاضلة أما إذا قصد به الزيادة
 المطلقة أو أول بالافتصايل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة (تنبيه) رأيت بخط المصنف ما نصه مسألة
 قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضل فاما إذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف
 أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولأولى رجل ذكر اه ورماني كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لأولى

والنحوي كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأجود قيل فيهما إلا كرم والأماجد ولم يسمع
 فيهما الكرمي والمهدي اه (و) الحكم (الثاني أن لا يوثق معهما) لا من وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كال
 والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشي) ولست بالاكثرة منهم حصا) وانما العزة للكثير
 (نفرج) جمع بين أل ومن (على زيادة أل) في الاكثر (أو على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعروف
 بال وانما هي (متعلقة باكثر تكرة) حال كونه (محذوف فاميد لا من أكثر المذكر) بدل تكرة من معرفة
 والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على أن بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما
 فيه من رائحة قولك اتقي واعتقر الفصل بين أفعل وتيميزه للضرورة وحصى تميز أي عسدا والكثير
 بمعنى الكثير (الحالة لثلاثة أن يكون) أفعل (مضافان كانت اضافته الى تكرة لزمه أمران التذكير
 والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما في التنكير) ولكونهما على معنى من وإلى ذلك
 أشار الناظم بقوله وان لم تذكر يضاف أو جردا * ألزم تذكير أو ان يوحدا
 (ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان أفضل رجلين

رجل ذكر اعلم ان هذا
 الحديث الشريف فيه
 سؤالان الاول ما أشير اليه
 في كلام المصنف هنا وهو
 انه كيف أضيف أفعل
 الى ما ليس جزأ منه وجوابه
 ما عرفت انما في ان قوله
 رجل يقتضى أن لا يدخل
 الطقل الذي ليس برجل
 لأنه لا يقال له في عرف
 اللغة رجل وأجاب عن
 هذه الفقهاء في كتاب

القرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لأولى ذكر والزيدون
 والاطهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في
 توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أي
 أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد
 قوله أولى رجل في الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالحال ونحوه لان الحال أولى الميت يعني من ابن عم عم عم مثلا لان اولاد
 بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر في الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن آفات فذكر نعت لأولى ولهذا
 كانت محذوفات في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل
 من يعطى المال لقلت أولى رجل ذكر ابا نصب (قوله فان كانت اضافته الى تكرة) قال في الترشيع واذا عطف على التكرة المضاف
 اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقل نساء وأعقل رجاء وأعقل تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر
 والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثبتت وجعت وهو القياس وأجاز سيمويه الافراد على قوله
 ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قد لا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عود على غير
 مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التنكير) قال اللغاني يؤخذ
 منه ان اضافة المعرفة تفيد التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلا) هو وما بعده بالاضافة المعجمة كما هو المناسب للقام وفي بعض اللهوامش انه بالاضافة المعجمة ولا داعي له وانتشر فساد حتى الحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لاتعم) أي عموما شموليا وانما تعم عموما بدليا وقوله فن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلا ورجلا رجلا (قوله ان يؤول) لا تفضل فيه وقواه بعدوان كان على أصله من افادة المقاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ إلى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة للفضول لان اقل لابد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمجرور

من لابد أن يكون غيره وتفضيل المقال في حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقبل ان أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسرفي هذا ان اطلاق الكبير والعظيم الموجد ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم في دعائه أعز وأطول

والزبدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلا ورجلا رجلا وانما تعم عموما بدليا وقوله فن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلا ورجلا رجلا (قوله ان يؤول) لا تفضل فيه وقواه بعدوان كان على أصله من افادة المقاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ إلى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة للفضول لان اقل لابد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلاله والمجرور

(١٤ تصریح فی) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزه طويلا فان كان معتمدا هم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه يكون مثل والاخره خير لمن اتى فان الاول هنالك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهما ليس كذلك قلنا قد روه عامان قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لامن غيره مطلقا فان قيل لم يذكر القرز في هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها قلنا انما قلنا ان في تمام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزه طويلا وهذا أعز منها جبقارهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللغوي أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكبر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة في المجر من آل والاضافة وقت تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرميها مفعولا أول لانه معرفة وهو في الاصل مبتدأ وأكبر خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقر في موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للآل من زيد ومحمد أرق بكم اهـ واعترض عليه بان أجمع للآل ليس من هذا القبيح بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المنفوض كالأخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادي أفعال التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف ١٠٦ الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيه تمنع منه المفعول به)

ادعى المصنف في باب
المفعول فيه الإجماع على
ذلك وما يتعلق بذلك
في كلام الشارح (قوله
والماضي) فاما قوله أما
المولود فانت اليوم ألا مهم
لوما وأيضا هم سر بال طباح
فمنسوب بفعل محذوف
يدل عليه المذكور كما اذا
وقع بعده المفعول به نحو
فما ظفرت نفس امرئ
تنتهي الى
بأنزل من يحيي جزيل
المواهب
وحكمة كونه لا ينصب
المفعول المطلق أعطاه
حكم فعل التعجب لان
معناها المبالغة (قوله
الا ان كان مضافا الى
غيره) الاظهر ان يقول
أو كان مضافا الى غيره

في الاستعمال (وابن السراج بوجهه) ويجعل أفعال فيه كالمجر دوي ياتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكبر مجرميها (فان قدراً أكبر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجر) من آل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله
وما المعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة * هذا اذا نويت معنى من
وذكر صاحب الامثال السائرة ان أفعال يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في القرينين اهـ * (مسئلة) * يتعلق بأفعال التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعال التعجب وأما المنخفض به فيجوز ان كان المنفوض كالأخ واقفيل بعينه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلامه معنى الا ان كان أفعال مضافا الى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فانه (يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل) في أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المفضل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاه سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفع الظاهر نزل * (كررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل ورفع الاب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه وأنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على انه خبر مقدم وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورايتها الضمير المجرور بمن ويترد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل) أفعال التفضيل (محل الفعل) مع موافقته المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا كثيرا (وذلك اذا) كان أفعال صفة لاسم جنس و (سبقة نفي) وكان مرفوعه (أجنبي) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبي (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فاحسن أفعال تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبق بنفي ومرفوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في

ليوافق ما في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين
(قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز في تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي ان يزيد أو ضمير منفصلا أو قول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضمير مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) إشارة الى ان عمله في الظاهر في هذه الصورة حلولة محل الفعل اذا كان الموصوف لوصاف العامة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتي انه قيل في تعليقه غير ذلك (قوله اذا كان أفعال صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العامة لا يلد لها من الاعتماد واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بان أفعال لم يبق قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبي) كذا اشتراط ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج انما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببي الاحتراز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما الموصوف به تعلق ما

الزيادة فيها يصدق بالمساواة وينقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي الثانية ثبات الزيادة لثاني قضاء محق التشبيه (قوله من حسن الجميل يزيد) قال اللقي في اعلم ان المقاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل يزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المقاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه يزيد لا بين الجميل باحد وحسنه يزيد وكان الداعي الى تقدير حسن ليعتدق به الجورور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقدير مصدرا قوامه (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناطم والذي قاله المصنف قبحا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الأصوليين الواحد بالشخص يكون له جهة ان كالمصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال نهية بالقرآن التي قارنتها لقابلية الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعال التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعال التفضيل (بين ضميرين أولهما الموصوف) بأفعال التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما الظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالمقووظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (أما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد) الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعال التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما احدا أحسن به الجميل من زيد والاصل ما احدا أحسن به الجميل من حسن الجميل يزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم أضافوا الجميل الى زيد للاستعانة به في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(ان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق)

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا الفضل الى الصديق للاستعانة به في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجني مسبوق بنفي بيان مكتشف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو المتكلمين به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لثلاث بقضاياه بين أفعال التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعه على الفاعلية وشروط تقدم النفي عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضع في شرح القطر ولم يرد به سماع عليه فالأولى الإقتصار على ما قاله العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظا وتقديرأ ومجلا (خمس)

ذلك هنالك أو هنا (قوله في شرح التسهيل) هو في مثله أيضا (قوله فالأولى الإقتصار على ما قاله العرب) أجيب بأنه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النعت) * (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشي قال ابن ابي زبيد في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعمة لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعمته اه وأقول فيه وان أقره الدنوشي نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعمة والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعه الناظم من التواب مع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل وتبدل عند اجتماع التواب مع النعمة ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تبدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى ١٠٨ الامثلة وكذا في منه يتاويل ما ذكره هذا ويحجب عن الاشكال ان المراد يتبع في

النعمة والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا افانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل المحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالمشقة أو لا الاول النعمة والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت بيد أو بالنعمة ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعمة والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمساجرت عليه وهو قول الخليل والاختفاء وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوه المضمرة نحو زيد بن زيد وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليه اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل (فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعت تابع ممت ماسبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلاق (هو التابع الذي يكمل متبوعه بدله على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ويجوز البدل للابيضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانها لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسم من هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالكمال الموضع للعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمنحصر للنكرة كجاء في رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى مجرى بيان المحمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في التكررات على سبيل الوضع فهو مجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في التكررات (وهذا المحدث) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون للمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو للمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده العائنين والعائنين أو

في قولك جاء زيد مثاله مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاني منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في التكررات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقائه اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعريف بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب التكررات للمجرد التفتن لا لفرق معنوي كالتعريف في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا المحدث شامل الخ) قال اللقاني انما يشتمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو قدر ما ذكره من تمامه وتكميله التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمول ذلك اه وهذا

التفصيل

أحسن من جواب الشارح الثاني (قوله مجاز الخ) قال الدوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير
 الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب (فصل) * (قوله
 فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جرح ضرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقديره اعلى ما حوره الدماميني ولا
 يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتذكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة
 بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخيرة ما سياتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين (قوله لان
 التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك ان البديل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصر فيه ما الايضاح وأجبت بان النعت والمنعوت
 واحد بالذات داء بخلاف البديل والمبدل منه لغيرهما اذا تافعا عدل كل من كل رجل هو على أخواته وأيضا البديل على نية تكرار
 العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير

حقيقيا لان المراد بالحقيقي

ما قابل السببي سواء كان
 الاسناد فيه حقيقيا أو
 مجازيا كما بينه الشارح
 بعد (قوله باعتبار حاله
 في التذكير الخ) قال
 الدوشري كان ينبغي ان
 يقول والافراد أيضا
 (قوله ويستثنى من ذلك
 شيان) في المحصر نظر لان
 مفهوم العددية قيد في مقام
 البيان وبقي أشياء مستثناة
 كما بيناه في حواشي الالفية
 ومن ذلك صفة مذكر مالا
 يعقل قال ابن الحاجب في
 إمامي القرآن أنت فيها
 بالخيار ان شئت عاملتها
 معاملة الجمع المؤنث وان
 شئت عاملتها معاملة المفرد
 المؤنث فتقول هذه الكتب
 الافاضل والفضليات
 والفضل والفضلى فالافاضل

للتفصيل فحوررت برجلين عربي وعجمي أو لالهما ثم نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو لترحم نحو
 اللهم أنا عبدك المسكين أو لتو كيد نحو) فاذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت
 ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما ناهو بطريق مجاز عن استعمال الشيء في
 غير ما وضع له (فصل) * ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة
 الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتذكير قول) في التعريف (جاء في زيد الفاضل) برفعهما
 (ورأت زيد الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التذكير (جاء في رجل
 فاضل) ورأت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك
 يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتذكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه
 بحسب تعيينه والتذكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جرح بين
 التثنية والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعطى التعريف والتذكير ما
 لماتلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير
 الموصوف المستتر ووافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة
 كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على
 الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة
 الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
 الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان
 تذكيرا نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاء في رجلان كريمي الاب)
 بالاضافة (أو كريمي أبا) بالتمييز (وجاء في رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق
 النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقة له في أوجه الاعراب الثلاثة
 وفي التعريف والتذكير وتكمل الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير
 الموصوف المستتر) اصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيان أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراءه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراءه مجرى الجماعة وهذا جار في
 الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء آخره باللام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولو لا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال
 ورجال أخر لم يجز حتى يقول أو أخر أو أخرين لانه من يعقل اه ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى
 أموالكم التي جعل الله في قراءه الجهور وقراءه اللوائى شذوذان معاملة معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجهور وقول ابن
 الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الحكم التي ليست بأعراب وان دفع بما قاله استشكل الدماميني بعدم
 تطابق الموصوف والصفة لان الأحوال جمع حال واتى الواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجهور والاشهاد بها
 ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا
 عرفت حسن قولى وان كان فيه حشول كنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في * تعونه في اللسان الخالص العربي

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي انصف به أو وقع منه فالقياس ثارة يطاق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وثارة يطاق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على أن المراد يدفع الإيراد إذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذا لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان والالات وبهذا يدفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الإيراد الجواب ما نقل عن الناطم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمناً معنى فعل وخروجه وحيث أن المشتق له إطلاقان أحدهما ظاهره وإن الإطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر أنه مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحيث أن الفرق بينهما وبين مقالة المصنف (قوله الثاني المجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به أما مقردا وجملة والمقردا ما مشتق أو شبهه وشبهه المشتق أما مقردا جازي المشتق أبدا كذا يعني صاحب أو في حال دون حال كاسماء الإشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل وأما غير مطرد

(ما دل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان معناه ما هو معنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضارب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) وما هو معنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو (أحسن) من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق (زمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعته به فلا يرد نقضا) (الثاني) مما ينعته به (الجماد المشبهة للمشتق في المعنى) واليه أشار الناطم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم الإشارة) غير المكانية (وذى بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبذ عليها في النظم بقوله كذا وذى والمنسب فاسم الإشارة ينعته المعارف (تقول مررت بزيدا هذا) ذى بمعنى صاحب ينعته بها التكررات تقول مررت (بمرجل ذى مال و) أسماء النسب ينعته بها التكررات والمعارف تقول مررت (بمرجل دمشق) وبالمرجل دمشق بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشق معناها (منسوب الى دمشق) فاما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صرح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما أشبهها في قياس على اسم الإشارة جميع الموصولات الامن وما وعلى ذى الصاحبة ذوات الطائفة وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار ومار وتمر عما هو منسوب الى التمر فيهن وأما أسماء الإشارة المكانية نحو مررت بمرجل هنا وهناك أو ثم فتعلقة بمحذوف صفة لمرجل لانها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعته به (الجملة) واليه أشار الناطم بقوله * ونعتوا بحملته منكرا * (ولانعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا ربكم ترجعون فيه الى الله) فحمله ترجعون في موضع نصب نعت ليوم ما هو نكرة لفظا ومعنى والربط بينهما الضمير المحرور بفي (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعروف بالجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول

(ولقد أمر على اللثيم بسبني) * فاعف ثم أقول لا يعنيني

فعله يسبني في موضع جر نعت للثيم وهو الذي لا اصل للشحيح النفس وصرح نعت بالجملة نظر الى معناه فان المعروف بالجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعته بالجملة المعروف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اهـ ويجوز أن تكون الجملة حالا

بجاءة التسهيل وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل اهـ فخرج ما ليس بمبدوءة بهمزة كن أو مبدوءة بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوو وذوى بالياء وذوات وذا نوات (قوله وهو المعروف بالجنسية) في هامش نسخة الدقشيري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به الى فرد غير معين أخذ من قولهم ان معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فلي تأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لانه المناسب لكون المراد بالثيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك الا في ضمير الخطاب نحو لو ترى أذ وقفا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدى في ضمائر * من الصفاء ويخفيها مع الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير الخطاب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لان الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو ان هذا وصف دأبه ودينه مرأول يمر ويحتمل غيره وهو ان هذا

الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما المحالية فلا تحتمل بخلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السبب وهو يعرض عنه
تكرار ما فلا ينبغي العدول عنه لأنه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعتراض بان المحالية لا تفيد ان الوصف المذكور أنه يجعلها
وأجيب لاه وكدة لان كونه لثما يفيد دوام سببه لا تقيده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفي نسخة لا تشرى بخط
كاتب الأصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة لمخوف أي
رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرده المحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به
الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللغاني اختلف هل تغني ال عن الضمير وأجاز ذلك الناطم كما في قوله
كان حفيف النمل من نور عجمها ١١٢ * عواذب نحل أخطا الغار منطق أي غارها اه وقال المرادي افهم قوله ما أعطيته خبرا

انها لا تقترن بالواو بخلاف
المحالية فلماذا لم يقل ما
أعطيته حالا ولا يرد عليه
كما توهم بعضهم جواز
اقتراضها بواو اللصوق
لان تلك ليست رابطة
بل الرابط الضمير الذي
في الجملة فهو وما أهلكنا
قرية الا ولما كتابه معلوم
(قوله أو مقدر) قال
الدنوشري قال المرادي
ليس حذف العائد من
النعمية كحذفه من
الخبرية في القلة والكثرة
بل ذكر في التسهيل ان
المحذف من الخبرية قليل
ومن الصفة كثير ومن
الصلة أكثر اه وكتب
شيخنا الغنيمي بعده
قلت وينظر بقية الجمل
التي تحتاج الى رابط (قوله
اذا كان المنعوت بالجملة
اسم زمان) قال الزرقاني
خرج باسم الزمان فهو

تظن الى لفظه وبقى شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور
بمن أو في كاسيائي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ما فوط
به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما رفوع كقوله
ان يتأول فان قلت لم يكن * عار عليك تورب قتل عار

أي هو عارا ومنصوب كقوله * وما شئ جيت بمسئباح * أي حيتته أو مجرور في اذا كان المنعوت
بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه) وهل حذف
أخبار والمجرور معا أو حذف الخبر وحده فان نصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا بقولان الاول
عن سيويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا
أي منه والثاني نحو عندى بر كز بذرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة
للصدق والكذب) واليه أشار الناطم بقوله * فاعطيت ما أعطيته خيرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة
الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا مررت (بعيد بعتك فاصدا لانشاء البيع) لا الأخبار
بذلك لان الطلب والانشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناطم
بقوله * وامنع هنا اي قاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهر ذلك يؤول على اضمار
القول) والى ذلك أشار الناطم بقوله * وان أنت فالقول أضمر نصب * لان القول كثر اضماره في
الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
بأبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب

حتى اذا جن الظلام واختلف * (جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط)
فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمدق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف
وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بأبن مخلوط بالماء قول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط
وقال ابن عمرون الأصل بمدق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت
كذا وفي الحديث كلاب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها
مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا
الكلام) فقول هو الصفة وجملة الاستفهام معموله لهما اه والمدق بفتح الميم وسكون الذا المفعلة مصدر
قولك مدقت الأبن اذا خرجته بالماء والمراد به هنا المدقوق مبالغة والمعنى جاؤا بأبن سما رفيه لون الورقة

وأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف
بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما اذا ووصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوء فيه راحتك فان الظرف ووصف
بجملة تسوء المشتملة على الضمير المستر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حية (قوله أو مجرور) قال الزرقاني
يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف مر في شهر صمت منه محذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناطم بقوله
وامنع الخ) قال الدنوشري عبارة الناطم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضع أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناطم عبر بالطلب وهو
لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسمه من الانشاء وقد يقال استعمال الناطم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت
ان عبارة الموضع ليست أحسن (قوله جاؤا بمدق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النجاة على ان هذا ووصف يمكن ان

يكون مستأنفا وكان قائلاً قال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو شبه (قوله والسمار الذين الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشرط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أو روي على إطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كزار وميسر فانه لا ينعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفى منه الشرط غير مسموع فافادته هذه الشرط فالحجواب ان قائدها ضبط ما سمع (قوله ان لا يؤنث) يخرج فعله للرة وفعله للهية وقوله ولا يشي الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم أشار للشرط المذكور وليس كذلك كما لا يخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بقطر ومينيه عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدوشري مثل به إشارة الى أن المراد بالمصدر ما يشمله اما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدوشري قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد كضاق البصر بين صرحوا هناك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا به عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون

ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه إشارة الى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا به عليه المحقق (فصل)

(قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فالنعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعددت النعوت والنعت لانه اذا كان

التي هي لون الذئب والسمار الذين الرقيق والورقة بيضاء يضرب الى سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشرط أحدها ان لا يؤنث ولا يشي ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالترمو الافراد والتذكرا (قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وقطر) بكسر القاف والاثلاثة الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله أقطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومقطر) اسم فاعل أقطر وبدل لهم ما جاء من ذلك مضافا إضافة غير مغنوية نحو مرتب رجل هذاك وشرعت وحسبك فدل على تحط معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افرادهم وتذكيره كما يلزم ان لو صرح بذكور) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوا عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء انما التزم افرادهم وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث فأحروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجل أضيف وضيوف وضيغان وامرأة ضيفة فقليل (فصل) واذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا ومن غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتقريره ما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

(١٥٠ تصریح فی) المنعوت واحدا وجمعا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعددت النعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خطأ أحد الحكمين بالاخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعتيه وان لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه على مفهومه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعتيه او تنكير او اثنان نعتيه الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التثنية مانع وأما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرذلان صريح كلام الشارح الا في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذا مقتضى لذلك وان وجب القطع للانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي لا كلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد معلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الغاضل أو والفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا اذا في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والجمع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المظهر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفریق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفردا ليس مفهومه قوله الا في واذا تعددت النعوت مع تفریق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفریق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانه في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفردا جاز تفریق النعت المختلف نحو جازيد وعمر والكريم والبخيل وتعيين الاول الثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما يتأنيلاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأني بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفریق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والعقل عند الشمول وجوابا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول

مررت برجل وامرأة صالحين
وزيد وهند الصالحين
واشتريت عبدا وفرتا
مختارين وتغليبن معا عند
التفصيل مررت باثنين
صالح وصالح ويجوز صالح
وصالحين واثنين ذي عذار
وذي عذرة ويجوز ذي
عذار وذات عذرة وانتفعت
بعبيد وافر اس سابقين
وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات (قوله لان نعت
الخ) علامه عبد القاهر بان
اسم الاشارة شديدة
الاحتياج الى صفته فلم
يجز فيها التفریق (قوله
وان قدرته بدلا أو بيانا)
فيه نظر لان عطف
البيان شرطه الجود
والبدل لا يقع في المشتق

مقامهما واما تعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثني أو مجعوعا من غير تفریق و (اتحد بمعنى
النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفریق) بالعطف (نحو جازي رجلان فاضلان ورجال
فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالثاهب والمنطلق أو
معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها
(وجب التفریق فيها بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
أشار الناظم بقوله ونعت غيره احدا اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا اختلف
(كقوله) بكيت وبابكار رجل خرين * على ريعين مسلوب وبال
فسلوب وبال نعتان لريعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق
له عين ولا أثر والبالى هو الذي ذهب عينه وبقى شيء من آثاره وبكامة قصور (وكقولك مررت برجل شاعر
وكاتب وفتية) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو ونعوت لرجل والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما
والكاتب هو الذي يأتي به منشورا والفتية من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت
الاشارة فلا يتأتى فيه التفریق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيدو به والبرد
والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا مطبقة في اللفظ لا هم جعلوا
التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز
سيدو به هذان زيد وعمر وعلى البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضع في الحواشي (واذا تعددت
النعوت) مع تفریق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فلا اتباع نحو مررت بزید وعمر
العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت
نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمر الظرفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمر افا لقطع عند
البصريين واتباع الاخير عند القراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

الابضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان
هنا واذا تعددت النعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف
لكن قد علمت مما سبق ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفریق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم
أقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منظوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله في امر (قوله فان كان العامل فيها) أي النعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه
كذلك في النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره
بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير الجهره راجع الى المنعوتات فليتامل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشري
كان ينبغي ان يقول أو القطع في أما كنه كما قال المرادي اه وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جاز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا
كان العامل واحدا وكذا العمل فلا اتباع والقطع جائز ان نحو جازيد وعمر والعاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب
بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها وليكنه شي مراعاة للمثال فان فيه النعت مثني لسكون المنعوت مثني لكنه مفرق

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما جله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد ايضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قواه واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضع لاتحاد العامل ولا لتعدد وهو صريح بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جازا لاتباع شامل للعاملين كما ذكره للعامل الواحد كقيام زيد وعمر والعاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أوفى أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبتها اليهما كضرب زيد وعمر أو اتحدت كخاتم زيد وعمر أو كل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد في أحدهما شرط للاتحاد في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة ١١٥ له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأوفى قوله أو جنسه

كان العامل متعدد أو (اتحد لفظ التعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جازا لاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوقين مثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمر والعاقلان وهـ ذازيد وهـ ذاعمر والفاضلان ورأيت زيد ورأيت عمرا والظريقتين ومررت بزيد ومررت بعمر والمكرمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمر والظريقتان وهذا زيد وذلك عمر والعاقلان ورأيت زيدا) يعني (وأبصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا لقطع أو توكيدا لاول هو العامل جازا لاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمر والظريقتان (أو خبري مبتدئين) كهذا زيد وذلك عمر والعاقلان أخذ من كلام سيديويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمر والعاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمر العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمر والعاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا له وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استئنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمر الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمر العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمر والكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجب عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل، يمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعمل فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فتر لا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا لاول والحاصل ان صور العاملين أربع احدها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمر والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كررت بزيد ولقيت عمر او فيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما أو ابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي والقراء على منع الاتباع في الاولى وجواز في الثانية لكن الكسائي يثبته الثاني فيهما دون الاول والقراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الفاضلة أجاز قوم فيها

ما نفعه فخلوا عنى يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما اذا الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس أو اللفظ بخالفه اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل الآتي يقتضي ان الجمهور ولم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقبل هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى ان قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمر الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد ورجعت على عمر والمكرمين

مثل به ابن هقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضع وظاهر كلامه أن العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احتراز عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كإضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغيير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمر) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المروءات قد تحصل من غير وجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المروءة التي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

*** (فصل) ***

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر اما الاول فمشهور واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع اذا جعلت الخطاب كانه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اه واعلم انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت البكرة اذا لم يتكرر لم يجوز قطعه اختيارا كانه نعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لـجـ رداخ) بقي صورتان ذكرهما المنكث اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله مالم يكن لـجـ رد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما ذات التكرار النعوت فقط مع انه معتبروا اتحدت النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الا في هذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدنوشري لوقا على مشاربه لكان حسنا كما هي عبارة المرادى

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والمنعت واحد
الصورة الرابعة أن يتحد معنى وعملا وتحت صورته أن يتحد اللفظ أو لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو
العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيد ابن السراج بان يقدر الثاني تأكيد الثانية نحو جاء زيد وأقي عمرو
الظري فان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان
اختلف كهذا زيد وجاء عمرو والظري فان ومرت زيد وهذا عمرو والظري فان ولقيت زيد او ان عمر اقي الدار
القائم ان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاختفاء والجزم الى الجواز

* (فصل) * إذا لم تتذكر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جازا تباعه وقطعه
 ما لم يكن لجزء التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جأء الجاء الغنير أو جازيا على مشار إليه نحو
 بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (وإذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز
 اتباعها كلها (وقطعها كلها) والجمع بينهما) أي بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع)
 على النعت المقطوع (وذلك كقول خرق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هـ نا
 القيسية أخت طرفة بن العبد لأمه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن فرثدوم من قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومي الذين هم * ثم العداة وآفة الجزر

النارزون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر)

فقوى فاعل يبعث بفتح الياء والعين وهو دعاء يخرج مخرج النهى أى لا يهلكن وهو من بعد الرجل
يعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قلت كيف دعت لقومها بان
لا يهلكوا وهم قد هلكوا أجيب بان العرب قد جرت على عاداتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في
ذلك غرضان أحدهما أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته
والثاني أنهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعدا
جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدولان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور
وهى الناقة التى تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال وما قد جمع معقدوالا رجع ازارو المعنى لا يهلكن
قوى الذين هم سم على أعدائهم وآفة لا بلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضية افهم والتركول في الحرب على
ضربين أحدهما في أول الحرب وهو ان يتلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان يتلوا
عن خيلهم ويقا تلوا على أقدامهم اذا كان القتال في موضع وعرا لا بحال الخيل فيه والطييون معاقدة
الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون ما آزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا
الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يرتضى واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا
وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قابله لا ينطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه يجوز فيه
رفع النازلين والطييين على الاتباع لقوى أو على القطع باضمار) مبتدأ تقديره (هم) يجوز (نصبهما
على القطع أيضا) باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع
لقوى أو على القطع باضمارهم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطييون على القطع باضمار أمدح أو أذكر
(على ما ذكرنا) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني
لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بحمل
أجنبية أولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه أولما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع
أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لمخفاء اعرابه
فيثبعم ان اتبعتم الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعتم بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع

(قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب الناطم لان مفهوم تعين مسمى المنعوت وجودي مقدم على علمه لان

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشار به في اسمه ثلاثة الخ) قال اللغاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشار به في اسمه ووصفيه الا و ان أي التجارة والفقهاء هل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكلم فالتكلم به ان يأتي بالآخر أو لا لا توضيح ثم في الباقيين الوجه الثلاثة واما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع ١١٧ لان الموصوف وان تعين بالآخر فقط

لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الابجهموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتزيلها منه منزلة الشيء الواحد) واليه أشار الناظم بقوله وان نعوت كثر وقد نالت * مقترا الذكركرهن اتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشار به في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم * أو بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوت الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص (وجاز في الباقي) من نعوت (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بعبارة الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلي يصف صائدا (وياوي الى نسوة عطل * وشعثا مرضيع مثل السعالى)

فاتبعت النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفي آخره مثانة جمع شعناء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعنا وفحوره والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سغلاة وهي أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يحجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا للمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لجرح مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أو الذم أو ذم وفي الترحم أو ذم وعلى ذلك يحتمل قول النظم

وارفع أو انصب ان قطعت مصمرا * مبتدأ أو انصب بالن يظهر

(كقولهم) في المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدأ والحميد خبره (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته جمالة الخطيب بالنصب) الجمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوعة بالعطف على فاعل يصلح المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاعر لان الصفة مع المقدرة تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرفع والنصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لمخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (غير ذلك) أي لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أي ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة) فالجرح على الاتباع والرفع على الخبرية للمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك ان) تظهر كلاما من المبتدأ والفعل (وتقول هو التاجر وأعني التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعني

الا انه لا يجوز فيه ما تقدمه القطع لما تقدم من انه يتمتع بتقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعروف بالجنسية لانه تكرر في المعنى فيه نظر فليحذر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمدح لا شباع النكرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كصايح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحتمل الخ) قال الزرقاني عبر بقواه يحتمل لان ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذكركر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرئت بالواو أو لا قال الرضى والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبت أو رفعت اه وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد

النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعدى حواشى الكشف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان في الاقتتان لمخالفة الاعراب وغير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أو من هو) قال الزرقاني في بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الأولى * (فصل) * (قوله ويجوز بكثرة حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل راكب القرس ولا تقول جاء الرجل القارس وتقول جاء صاحب أي الرجل صاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب) قوله أما باختصاص الخ قال الدنوشي هذا بيان لما يحصل به العلم لا يكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد بالابهام نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا اهـ وحيث كان قوله أما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان لم يلائمهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشي هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالمتعين كون الفاعل ضمير ارجع الى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اهـ وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف

على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اهـ ولعله انما أحرى بالتأمل لان في كلام المعربين ما يشكك عليه فليراجع اهـ ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشي بعده ثم رأيت في بعض شروح ألقية ابن معطي مانعه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن

* (فصل) * ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألناه الحديد (ان اعمل سايفات أي) اعمل (دروعا سايفات) فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاء من نبأ المرسلين أي نبأ نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تزداد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال القارشي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض عن أوفي فالاول كقوله هم مناظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملة ان في موضع رفع نعتان لمنعوتين مخذوفين مرفوعين على الابتداء (أي مناقر يقظعن ومناقر يق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موهولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) نقولهم ما في الناس الاشكر أو كقراي الارجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم محرور بنى وهو الناس و(كقوله) وهو أبو الاسود الجعالي يصف امرأة (لوقلت ما في قومها لم يشم * يفضلها في حسب وميسم) فقيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لوقلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك (حذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم محرور بنى وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ما كنه بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم يشم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (المجرا والمحرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخر الان النكرة الخبر

من تراجم ملقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بطواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والاتصال عند أشبه شبهه فن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والمجار والمحرور في موضع الحال أي كائنا من نبأ المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسول قبلك فهذا النبأ الذي جاءك هو من نبأهم فن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي في بعض الافاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اهـ وقد قدم أيضا الكلام محل ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خالله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقترن في الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحة أو قد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره في جارايت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخر الخ) قال

الدنو شري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوخ لا يشاء بالنكرة موجود وهو
تقدم النفي وكذا الوصف وانما قد مر متأخر التلايلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجني وهي جملة الجواب اه ومذكره
من ان الشارح أشار للمسوخ لا ابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الجرائل لا يتيسر بالصفة ويؤيده ان التحقيق
ان التقديم لا دخل له في التسوية كما تقدم لكن برهان محل ذلك ما لم توصف النكرة والاجاز تاخير الخبر نحو وأجل مسمى عنه قد
وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف
ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعندئذ لا تعرض بين الصفة والموصوف وايضا ١١٩ فحوايل القسم لا محل له فان

قال الجواب مع القسم قلنا
الانشاء لا يكون صفة وان
كانت من أهل والتقدير
ما احدهم من أهل فلم يوجد
الشرط اذ لا شيء مقدم (قوله
لم يحذف الا في الضرورة)
قياس ما رفيه الم يصلح
لمباشرة العامل أن يقول
امتنع حذفه غايبا ويجعل
البيت من غير الغالب اذ
الاصل عدم الضرورة
(قوله أرمي البشر) قال
الزرقاني أفعل تفضيل
والجار والمجرور خبر (قوله
كان ويجوز حذف النعت)
بقي انه يجوز حذف
المنعوت والنعت معا
كقوله تعالى لا يموت فيها
ولا يحيى أى حياة نافعة
وقد يحذفان اذا قام مقام
النعت معموله كما قالوا في
ماهى بنم الولد وكانهم لم
يتعرضوا لهذا هنا لان
النعت كان لم يحذف لقيام
معموله مقامه وفي شرح
القطر ان المعمول قام
مقامهما وعليه فكانهما لم

عنها نظرف أوجار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والمحسب بفتح الحاء والسين المهماتين ما يغده
الانسان من مفاتر آياته والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو
بالوقوعها بعد كسر قومه مثال شبه الجملة ومنادون ذلك أى فريق دون ذلك وقوله ما في بني تميم الافوق
ما تريد أى الارجل فوق ما تريد وقولك ما مننا الا على أهبة أو ما فيها الا على أهبة أى الارجل على أهبة
فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أوفى لم يحذف الا في الضرورة كقوله
يرمى بكفى كان من أرمي البشر أى بكفى رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ
كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان
تعميمها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيث نثنا قوله في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن
مرداس وقد كنت في الحرب ذاتدرا * فلم أعط شيئا ولم امنع

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أى شيئا طائلا) والذي أحوج الى تقديره هذا النعت تحرى الصدق فان
الواقع انه أعطى شيئا بدليل قواه ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب بها الكلام
جانب الصدق ويتحلى بزنة الحق وهما في المعنى يدفع التناقض واعتراض بان عدم الاعطاء لا يناقض
عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل
حينئذ مائة مائة أعطاء ابا عر فسخطها وقال

أفجعل نهى ونهب العبيد ذبيبة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذاتدرا * فلم أعط شيئا ولم امنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في جمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضرع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا سانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى
عينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المشاكلة واسكان الدال المهملة وفتح الراء
سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الا كبر

ورب أسيلة الخدين بكر * (مفهومة لما قرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أى فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للدح وهو لا يحصل
بأبواب الفرع والجيد مطلقين بل بآبائهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالقاء والعين الشعر

يحذف اقلية تامل (قوله كقوله تعالى ياخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله الجاهدين يا موالهم
وانفسهم على القاعدین أى أولى الضرر درجة وكلا وعد الله المحسنين وفضل الله الجاهدين على القاعدین أى غير أولى الضرر راجع اعظيما
درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقليل ومصدر ابا ان المراد بالقاعدین فيهما هو المقيد بالصفة المتقدمة أى غير أولى الضرر
وجع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظر ما في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال
الشهاب القاسمي ومثل ذلك يزعم عليه فان عدم المنع لا يقتضى انه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيئا لا كما زعمه
ويجواب بان مراد صاحب المعنى بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا
فتأمل (قوله أفجعل الخ) هذه الايات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة ويظهر معنى قوله بين عينة والاقرع والذي تقتضيه

النقص ان يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يجوز ان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي
 المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة
 وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدى ما يدل على الوجوب في الجمل نحو موت برجل يحفظ القرآن ويعرف
 الفقه ويتق الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعتا غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر (هذا باب التوكيد)
 (قوله لرفع المجاز) قال اللغوي أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعدادت رفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاء في القوم ثلاثتهم لو
 جاء في ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضى ثم قال ولا يؤكد بثلاثتها وانها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية
 العدد قبل ذكر لفظ التأكيد واللام يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاء في رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التأكيد لرفع الاحتمال ولولم
 يعلم المخاطب العدد لكان التأكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول
 المصنف وله سبعة ألقاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع
 المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الألقاظ الآية انه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من
 حذف المضاف وأيضا اذا كان ١٢٠ ما هنا على حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير

مستعمل في معناه غاية
 الامر انه ليس هو المستند
 اليه بل المستند اليه
 مضاف حذف توسعا
 فالوجه ان التجوز في الذات
 استعمالها في غير معناه
 الموضوع له بان تريد
 بالخليفة مثلا نقله لكن
 يشكل على ذلك اذا كان
 المستند اليه عاما لقول
 الاصوليين ان الاعلام
 من الصرائع التي لا تحتل
 غير ما استعملت له
 والحاصل انه اذا قيل جاء
 الخليفة يحتمل انه من
 حذف المضاف والمستند

والفاحم بالقاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأنه قال لما شعر
 أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله
 وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل
 * (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف
 وصوبه الموضع في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صائحا بالمباشرة
 العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو والى صراط العزيز الحكيم الله في قراءة الجروان كانا نكرتين نصب
 النعت على الحال نحو * لمية موحش طال * واذا نعت بمفرد و ظرف و جملة قدم المقدر على الظرف
 والظرف على الجملة فالباقيين * (هذا باب التوكيد)
 والتأكيد أيضا لغة ولم ينقد أحدهما يتصرف فيجعل أصلا يقال وكدتوكيدا أو كدتا كيدا أو كدتا كيدا أو كدتا كيدا
 ولذا شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسياقي) آخر الباب
 (ومعنوي) وهو ألقاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألقاظ) محصورة وغيرها كالتابع
 لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار
 الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم كذا * (تقول جاء الخليفة في حتمل) انه على تقدير مضاف
 (ان الجائي خبره أو نقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحدا لا يقال ويقتضيهما متاع المسافر وخشمة
 (فاذا كدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

اليه مستعمل في حقيقة ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجازا الحذف ويحتمل
 انه من المجاز اللغوي بان استعمال المستند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان
 يكون التجوز في الاسناد والمستند اليه مستعمل في حقيقة ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف الثاني وقول
 ابن الحاجب التوكيد تابع بقرره المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل
 بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم بما كان المستند اليه من ألقاظ العموم
 ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الاعلى احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالالفاظ الالتمية
 ويجري فيه على وجه آخر اقتصر واعليه وهو ان القوم استعمال في البعض مجازا لغويا أو المستند اليه على حذف مضاف بتقديره بعض
 أو تجوز في اسناد البعض الكلي وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الالتمية فالتعميل في مثل هذا المقام بنحو جاء
 الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتقيد وحينئذ فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألقاظ التوكيد اذا اجتمعت
 قدمت نحو والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألقاظ العموم احتمال مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألقاظ العموم احتملا
 ولكل توجيهان وفي هذا اجتماع النفس والعين مع الالفاظ الالتمية (قوله أو بهما) قال السباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل أو

للإباحة لأن المعنى كد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله كد بصيغة الامر ان كان بصيغة الماضي المجهول فهو
 لاحد الشئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التأ كيد سائغ ولو عطف على المؤ كد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه وقال هشام اذا
 عطفت على شيء لم يحتاج الى تأ كيد ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تلفظ فيه هو الاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر
 لانك ربما تجاوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكره عطفت بناء على ان المذ كور بكر اه وظاهر
 قوله اذا عطفت على شيء ان الحكم المذ كور في التأ كيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقواه الاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك
 ولا ينافي ذلك قوله لم يحتاج لان ما لا يحتاج لا مستغنى عنه والاثبات بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفيد لان
 تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بمنع وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كانا
 مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه (تنبيه) * يتفرد النفس والعين بجواز جرهما بياغزائة كما في التسهيل
 قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال
 الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤ كد به لكن بياغزائة نحو جاء في القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقل جاء في
 القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤ كد بهامع الباء وبدونه فحور أيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على
 كلام الرضي ان التأ كيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تأ كيدا التزم فيه لدفع هذا

الاستبعاد كالتزامها في فعل
 التعجب في نحو أحسن بريد
 فانه لما كان شبه فعل
 الامر وهو لا يرفع الظاهر
 التزم فيه الباء لدفع هذا
 كذا قال بعض شيوخنا
 (قواه الى ذلك أشار الناظم
 بقوله مع ضمير) لا يخفى
 ان هذا انما هو إشارة الى
 اتصالهما بضمير مطابق
 للتوكيد لا لوجوب كون
 لفظهما مطبقة من الافراد
 والجمع وكان يجب تقديمه

أوعينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع
 الجواز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التأ كيد يضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال البتة
 (ويجب) في النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للتوكيد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب
 (ان يكون لفظهما مطبقة في الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير مطابق للمؤ كد اه تقول
 جاء في زيد نفسه عينه وهند نفسها هيا وزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز
 نفوسهم ولا أعينهم ولا أعينهم في التوكيد (وأما في التثنية فالأصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع
 قوله (على افعول) بضم العين فيقال جاء في زيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأصح نفسهما
 عينهما بالافراد ونفسهما أعينهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأحاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول
 تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقترع في النظم على الجمع فقال وأجمعهما بافعول ان تبعا ما ليس واحدا
 وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح
 افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمع
 التصحيح ويختار في المتضايقين لفظاً أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصرح في) على قوله ويجب ان يكون الخ (قواه جمعهما على افعول) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل
 جمع قلة لان عيناي جمع على أعيان أيضا ولا ينعى بها في المثنى ولا في الجمع كما لا ينعى فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه
 وظاهر ان قوله ولا ينعى وقوله كما لا ينعى سبق قلم والصواب ولا يؤ كد وكلا لا يؤ كد (قوله في المتضايقين) قال الزرقاني تثنية مضاف
 ومضاف اليه وهما حذف أي في مضاف المتضايقين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا
 كان معناه تعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظاً أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد او افعول على التثنية
 فقولك قطعت رؤس الكباشين ومن الكباشين الرؤس مختار على رأس في قولك قطعت رأس الكباشين والكباشان قطعت منهما
 الرأس مختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس متسلا معناه رؤسهما انظر شرح
 التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في النذرة من تحريره كل مثنى واحد لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعاً أو قصداً فانه اذا أضيف
 لفظاً أو تقدير الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظاً بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية
 ومثال ذلك فقد صنعت قلوبكما فهذا مثنى واحد قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد
 أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بآتيهما جزأه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الأنف واللسان وما
 أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك قلعيت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعيت عينا من كل منهما واجبت
 التثنية ولم يجوز الجمع للبس ولا بعد أن يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضرت ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعاً نحو قلوبكما أو قصداً

استظهارا على نحو أعينهم إذا أردت به النفس من قوله سبحانه عيني اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهم فإن اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لأنه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود إيمانهم ما وقولنا فإنه إذا أضيف لفظاً واضح أو تقدير استظهارا على نحو قول الشاعر
 رأيت ابني البكرين في حومة الرعي * لعافري الافواه عند عرين
 فان التقدير لعافري أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احتراماً من ان يضاقا لتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر رأى بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد لوجوه فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمنع وقولنا بالجزئية واضح وقدمت أمثله وهو متفق عليه وقولنا أو شيهما كقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيكر وعمر رضي الله عنهما أما أخرجهما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضي الله عنهما إذا أوتهما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن اتعاقهما على أزواجهما ألمهما فيه أحرو في حديث على وجزء قصر باه باسمافهما وهذا كاه شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلبس احتراماً من نحو قبضت برهمن كما فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت والا ألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت
 * ظهر اهما مثل ظهور الترسين : ولم يذكر في الايضاح الافراد رأسا وفي شرح الغاية التثنية فصيحة في نحو فتجالسا نفساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فإنه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلى هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاضواء ١٢٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليد والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل

الجمع حقيقة من حيث
 لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره بعكس ذلك) فيرجع التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا لثني) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامة له نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصاله بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا
 (فليس منه) أي من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافان وهم) وهو ابن عقيل فإنه قال جاءوا كيدا الموصولة الواقعة منعولا الخاق ولو كان كذلك لقل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التثنية بل قاله في المعنى (ولا قرأه بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلاف الفراء) خليلي لا تهلك نفوسكما أي

* فان لما فيه ما ذهبت أسا ومن الثاني قوله قلوبكما يغشاها الامن عادة * والزمحشري
 اذ انكم الابطال يغشاهم الذعر وجل عليه المبرد قوله أقامت على ربيعها جاريا صفا * كينا الاعلى على جوقنا امصطلاهما
 فاعاد الضمير المضاف اليه المصطل على الاعلى لانها مثناة من حيث المعنى وهو توحيه حسن اه ومن خطه نقات وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي فكل المذكور وكلتا للتوكيد قال اللقاني وقد رد كلا بمعنى كلتا كقوله * تمت بقربي الزينين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقربي الشخصين كليهما وقد يعني كليهما عن كليهما وكقولك جاء الزيدان أو الهندان كليهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصال لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنية خلافا لمن أجازوا الى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد بهما مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلاً نعت أي أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكد اذ أُل فيه للعهد المذكورى الراجع لقوله ضمير مطابق المؤكد اه وصرح في المعنى بان ألقاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملقوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الا في بدل أيضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقاني وخرج على ان كلاً نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورد في المعنى بان التي نعت به اداة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أدخل بافاده ذلك لانه لم يأت بالفسد (قوله انا كلا فيها) قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه يعني كاتوا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله خلافا من المستكن في الظرف فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشري والفراء قد يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المعنى وذلك عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والقراء والزحشرى لا يوافقون على اشتراطه ان يكون مفعول به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضاءها ان الخلق وقع على ما في الارض حال الاجتماع ويحجب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكل في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حنيفة ان بدل كل من كل لكونه مفيد للاحاطة ١٢٣ لم أتخيل صحة لاني لم أجد البديل الذي من هذا النوع

الامتصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدوقنا فاجعله تا كيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله تو كيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبديل وهو لا يوافق كلام المصنف في المعنى وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن بحجى كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز ان يكون الاصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان تا كيدا الزيد بن عما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور لان ما ل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكذا الزيد بن لكن هذا لا يؤكده لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيدي كلا (قوله واشترت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضى وقد كان يحتمل

والزحشرى في قولهما ان كلا تو كيدا لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) في الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الخاضع بديل كل جائز اذا كان مفيد للاحاطة نحو قتم ثلاثكم وبديل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيها بديل لا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المعنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الطرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل يقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقدم الحال على عامها الظرف في قوله في المعنى (و) كلا وكلا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن فن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاء) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين وبديل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والقراء وأبي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج الخيزران العرب قديما في بالتو كيدا حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشترت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة إذ يستحيل نسبة المحي الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فذلك حي خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان فجميعهم تو كيدا حي خولان وفذلك من التقديرة بالادال المهمة ويجوز في الغاء الكسرة فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الحاء المعجمة وسكون اراء وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال فييلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معدو وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد تو كيدا كقوله * فاني * نهيتك عن هذا وانت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والثناء فيها) لازمة (بمنزلة تها في) اللزوم في (النافلة فتصاح مع المؤنث والمذكر فتقول اشترت) الامة عامتها (العبد عامته) بالتامع المذكور (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتامع في ذلك تعرض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم

واسم عملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله

فجاءت العبدتين واشترت العبدتين افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشترت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بما كيدا لوقلت اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شبهة برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحتمل المقصود فاذا أردت دفع أول الاحتمالين قلت اشترت جميع أجزاء العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعرض الخ) قال السباطي للثان تقول لم يرد الموضع التعريض بذلك وانما أراد وجهها آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وانسب هو

وإن حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاهتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتعرض لمجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له * (فصل) *
 (قوله ويجوز إذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل باجمع إلا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن
 يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناك آياتنا كلها فإن الله تعالى لم يطلعهم على جميع آياته كذا قاله
 بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم أن التوكيد بكل للاحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الأصميين أن كلا
 تأتي للكل الجمعي وللأكل المجموعي فتدبر (قوله أن يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو
 كذلك وقدير إذا زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعهما يتبع أجمع وأخواته وأخواته يتبع أجمع وأخواته وأخواته
 يتبع أجمع وأخواته وترك ذلك هنا تبع للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت
 بأنها كلها تأكيدي الأول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء منها أو ألفاظ التوكيد كلها معارف أما بالاضافة إلى الضمير نحو كلهم وأما بالعامية

فكأنهم أجمعون ومن ثم امتنع
 نصب شيء منها على الحالية
 وامتنع عطف بعضها على
 بعض وزعم بعضهم أن
 أجمعين مفيد اتحاد الوقت
 والصحيح لا وانها تنفيد
 مطلق العموم بدليل
 لا غويزهم أجمعين فتأمل
 اهـ وقوله والحكم عليها
 أنها إذا اجتمعت الخ
 خالف فيه ابن برهان قال
 إذا قلت جاءني القوم كلهم
 أجمعون أكتعون أبصعون
 أبتعون فكلهم تأكيد
 للقوم وأجمعون تأكيد
 لكلهم وهكذا البوافي
 وقال بعضهم إنما يفيد
 أجمعين الاتحاد في الوقت
 إذا وقعت بعد كل فلا
 دليل على عدم الافادة
 في لا غويزهم أجمعين

وبعد كل أكدوا باجمعا * جمعا أجمعين ثم جمعا
 (وقد يؤكدهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) نولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعا
 والقوم أجمعون والنساء جمعا قال الله تعالى (لا غويزهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) واليه أشار
 الناظم بقوله ودون كل قد يحىء أجمع * جمعا أجمعون ثم جمعا
 (ولا يجوز تشبيه أجمع ولا جمعا) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تشبيه أجمع وجمعا والى
 ذلك أشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثني وكلا * عن وزن فعلا ووزن أفعلا
 (كما استغنوا) غالبا (بتثنية قسي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تشبيه سواء) بالمدفقا لواسيان ولم
 ية ولو اسوا أن الانادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) أي تشبيه أجمع وجمعا (فقول) على رأيهم
 (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعا وان) بتثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع تشبيههما
 فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار في ما وازنهما نحو أكتع وكتعا (واذا لم يفد توكيد
 النكرة لم يجز اتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس في شرح التسهيل لابن سالك أن بعض
 الكوفيين أجازوا توكيد النكرة مطلقا في دعوى الاتفة (وان أجاز عند الاخفش وعند الكوفيين
 وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه أشار الناظم بقوله
 وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نسخة البصرة المنع شمل

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للمبالغة يدخل
 القسم السابق فيكون فيه زرع تكرار ثانينها ان التغيير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفاء
 التقديم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجودها وكان المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل
 فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تشبيه أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما الكلا وكلتا ككل وقال إنما يصح الاستغناء بذلك إذا قصد
 شمول الأفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد كما في اشترى ثوبين أو الامتين فإن كلا وكلتا لا يفيد
 فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بمحالف على المثني كقولك زيد وعمر وسواء ولا كذلك أجمع وجمعا (قوله
 واذا لم يفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاك بنو خير وشركليهما * جمعا ومعر وف ألم ومنكر
 فحمل كليهما على البديل عند أهل المصريين أولى لان خير وشركليهما مثنى معطوف على خير أي هم متصفون
 بالأوصاف الأربعة وقوله أولى أي من جملة على الشذوذ (قوله فيمدح في دعوى الاتفاي) قال الدنوشي وقد يجاب بان دعوى المصنف

بعد فهم المخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التاكيد
 للبيكرة واختلافوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت البيكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير متحصرة في التأقيت بل انها غير
 وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة الغول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييد الزمان قال الزرقاني
 حصرة الحد وفيما ذكره وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم دينار وما كان موضوعا للمدة كورة ولذلك
 لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيه افسر به الشارح وعدل للحدود لشمواه كما قررنا قال الرضي وقد أجار الكوفيون توكيدا للبيكرة
 اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودية أو يوم واية وشهر بكل وأخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببغيد لاحتمال
 تعاقب الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيدين والمؤ كد تعريفا وتأكيدا عندهم خلافا للبربريين (قوله قد صرت
 البيكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والبيكرة بفتح الكاف واسكانها العتبان حكاه صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب
 الاسكان وهي التي يسقى به الماء اهـ من الاشارة قال العيني أراد صرت بكرة البئر يوم ما من أوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري
 هل رجب منصرف وكذا صفر أولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشف ان أريد به ما معين فهما مع غير منصرفين والافضل صرفان
 قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن رجب وعن الصفر كما قالوا في سحرانه معدول عن الشهر فيما أريد به
 سحر بعينه ففهم العلمية والعبدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره بعبارة الرادي وابن الناطم
 لكن مثل الرضي والشاطبي يدينارود درهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان

العامل نحو الشراء نحو
 اشتريت عبدا كلفانه
 يقيد دفع ثوبهم شراء البعض
 وقال المنبسطي قوله زمنا
 الظاهر جواز اشتريت
 كله في مكان ينبغي اسقاط
 لفظة زمنا لكون الشارح

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا للمدة ابتداء
 وانتهاء كيوم وأسابيع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألقاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد
 صرت البيكرة يوما أجمعا (كاعت كفت أسبوعا كله وقوله)
 لكنه شاقه أن قيل ذار رجب * (باليبت عدة حول كله رجب
 ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد عرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى بقصد
 عليه لان الشاعر عني أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجما لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح
 أن يشعني ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فاعلم (قوله وجب تو كيد الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح انداميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الأمرين أما التوكيد وأما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قتم يوم الجمعة أنفسكم ويأتي عن المرادى مثله (قوله كراهة انبها الفاعلية الخ) علة وجوب التوكيد أولاً وبالمفصل كما أفصح عنه الخنيد والحق انه تعليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التوكيد بالمفصل أولاً ان المرفوع المتصل بمنزلة منزلة الجزء فكم هو ان يؤكّدوا الجزء بها هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكّدوا أولاً بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يحروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه لفظاً وان كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة الاختصاص بالضمير وتخصيصه بالمفصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلة بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذ كر نحو خرج نفسه أو عينه لا تبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل التحفيد للبس بالمذ كر وجعل منشأ وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لتخوف اللبس في البعض وحل الباقي عليه في ذلك (قوله وماذا كراهة من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادى فرع اذا قلت لهم لكم أنفسكم جازدون ما كيداً لفصل الذي هو لكم وهذا لا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لا بد من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذا كراهة من

التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد سابق له وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاذ والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مرادهم بالفصل ضمير الفصل بين المؤكّد والمؤكّد

أو بالعين وجب تو كيداً أولاً بالضمير المتفصل (والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكّدوا الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المتفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكم وقاماهما نفسهما (قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقتن هن أنفسهن وقتن أنتن أنفسكن كراهة انبها الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذا كراهة من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (مخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المتفصل لان الضمير لا يؤكّد الظاهر ليكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو أضعف منه (ومخلاف ضربتهم أنفسهم ومرت بهم أنفسهم وقاموا كلهم) التوكيد (الضمير) المتفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكّد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والتقدير بلترما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في

التسهيل

وقد مثل في كتابة أخرى للفصل بالرفع الذي ذكره المرادى وقال لهم هنا فاصروا اللام زائدة

مقوية والمعنى أنتم أنتم أنفسكم (قوله ليكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما ساقى له في قوله لان الضمير لا يؤكّد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فن العجب ابراهه الجواب بما يوههم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضاً النعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله أما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفاً فلا تعقل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لوجعل علة اللبس في النفس والعين ايلاهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك فخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقة ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتاكيد مبني على ان المراد به المؤكّد كد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو تقويته بمرة اذ فهم معنى فبنى على ان المراد بظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرّر هذا ظهر لك ان في كلام الشارح نظراً من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما يقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما بين لك من ان تعريف المصنف للمؤكّد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما وما يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

العاطف بشم والحكم على الواو أنها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى أنه لا مجال هناك وهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل إعادة المقام به (قوله ثلاث مرات) قال الله نوحى ذكر ثلاث مرات اللهم إلا أن يقول وكذاية ما لم يبعده اه أى لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر راجعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشرى هو بكسر الكاف لماسياني (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر أنه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا كد مثله على ما حل عليه الشارح الكلام وانس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكدة قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فمفهوم كلامه هنا يشمل تا كيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك يجوز انه ذهب بالبصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتقاها واعلم أن المصنف لم يشرح مسألة الضمير شرحا جامعاً وقد أوضح معناها في حواشي الألفية وينتد على مذهب البصريين ١٢٨ حكمه وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه تو كيداه (قوله اياك اياك) حكموا

بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بدله من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز إشارة الى أن الأمر في قول الناظم أكد لا باحثة اذ يجوز أيضا أن يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضى وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك أو رأيتك اياه لكنهم لما أجازوا تو كيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تو كيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضى ان تا كيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البديل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما تو كيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشرى صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشرى الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد ولا لاصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لا متناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التا كيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او بعامله كالجزم منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا هيئتهما الفعل كان من تا كيد الجملة وقد تقلصت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

قرىشا والله لا غرمون قرىشا كررها (ثلاث مرات) (يجب الترك) للعاطف (هذه) اللبس و (ايهام التعدد) نحو ضربت زيدا ضربت زيدا (اذلوقيل ثم ضربت زيدا) التوهيم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الامرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) امره انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم ايماءة تكحت نفسها بغير ولى (فكنا حها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله) اياك اياك المراء) فانه الى الشر دعاء ولا شر جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضمير منفصل مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمير الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير متصل (نحو) أحسنت أنت وأكرمتك أنت وممرت بك أنت) فيقع ضمير الرفع تو كيد الجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما في اتصال به فاذا احتجنا الى تو كيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نأفخوقنا وأكرمتنا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيراني وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضمير متصل او صل بمنصوب به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل (نحو) جعلت جعلت وأكرمتك أكرمتك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجرد داعي وصل به تخرجه

من بالمر فوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البديل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما تو كيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت او ما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشرى صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشرى الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد ولا لاصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لا متناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التا كيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يتصل بعامله او بعامله كالجزم منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا هيئتهما الفعل كان من تا كيد الجملة وقد تقلصت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

كونه من الجملة لا يمنع لانه اجال لا ليس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عزم الشارح وكمل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يجز في الجوابي الامر ان مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شي فكذلك ما هنا (قوله لا لا ايوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابي ما وقع جوابا بالسؤال متقدما كالا او نعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذ هي رد الكلام سابق عليها كما نه قيل يجنبها او اتجنبها فقال لا لا ايوح الخ (قوله حذف ياؤه ضرورة) هذا نظر السكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه في معناه على موافق هو القياس كسجدوه ساجد والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موافق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله ابعدهم انكم اذا ممت الخ) قال الدونشري جوزا النحشري في كشافه في هذه الآية اعراب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية الظرف ومخرجون خبران الاولى واذا ممت الخ ظرف مقدم مخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي مترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدما والجملة خبران الاولى والثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبران ١٢٩ الاولى يكون الفصل محسنا للتاكيد

فيه نظر اذا اصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صح ان يشبه التأسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح يخالفه فانه جعل المؤكد بالحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدونشري فيه مسامحة وقواه وهو الكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافا له ووجه المسامحة في الاول ان المفعول انما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السباطي قدر ووجب

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتي به في جواب نفى او اثبات (فواضح) امرهما في كسر الفعل والحرف بغير شرط (كقولنا اقام زيد) وبلي بلي ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لا لا ايوح بحسب ثبوتها) أخذت على موافقائه ودا فكر رحر الجواب وهو لا مرتين وثبته بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة وفي آخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها ثبينة وبه اشهرت وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موافق كصايح حذف ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد خفا (غير جواب ووجب أمر ان ان يفضل بينهما) اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب (نحو) قوله تعالى (أبعدهم انكم اذا ممت وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى انوافة مفعولا ثانيا ليعدو فصل بينهما بالظرف وما بعدو أعيد مع ان الثانية ضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم (و) ووجب (ان يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التبريل قال الله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد في الاولى وأعيد مع في الثانية ضمير رجة ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكده الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون الجار والمجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

(١٧ تصریح فی) اشاره الى ان ان يعاد معطوف على أمر ان لعل ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وهذا يدفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهرا ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطر يقة الرضى خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجبت الاتصال جازت تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الافادة المتصلة دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفضل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى في رجة الله هم فيها خالدون لحصول القاص (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم يلتزم العرب اعادته ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيد المجموع بالحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكده الظاهر فليتام (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لا جل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا بما يؤهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكده الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اياه ليس بمسئوع ولو شمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضع خلافه) اي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف ان كان جوابيا أو مقصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط فنحو لا أوجح بجنة انما ونحوها ما من جسام أحدهما ونحو ليت وهل ينفع شيأ ليت ونحو ليت شعري هل ثم هل آتينهم (قوله والتوكيد الثاني) قال الزرقاني ظاهرا انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان التوكيد الثاني ليس فاعلا بالنسبة الى مؤكده فاعل الاصل عن التوكيد الثاني ١٣٠ (قوله لا تبايعناها) قال الدنوشري ومن مجيى الباء بمعنى عن قوله تعالى و يوم تشقق

السماء بالغمام اي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف التوكيد ويقام التوكيد مقامه على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسي وتعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيداي ضربته نفسه فان التوكيد ينافي الحذف أنظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثاني فقال وقد يحذف التوكيد وأكثر ذلك في الصلة كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الضمة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الضمة وخبر المبتدأ ومن الضمة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف التوكيد لان

مظهر لا يقولون قام زيد وهو انما يجوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لميلسين ولا يعاد الحرف التوكيد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضع خلافه (وشذ اتصال الحرفين) التوكيد والتوكيد من غير فصل (قوله) ان ان الكريم يحلم ما لم * برين * ان اجاره قد ضيما

فأكذب ان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازة الرخشي اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الرخشي مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطاب المشاجعي وقيل الاغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) * أعناقها شددات بقرن (لان التوكيد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظيته) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو والثانية مقصول للتوكيد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مقصول بالتوكيد الاول والتوكيد الثاني قاله الموضع في الحواشي وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحين جبل يقرن به البعير (وأشد منه) أي من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بني أسد

فلا والله لا يلقى لماني * (وللأسبابهم أبدأ حواء لكون الحرف التوكيد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظيته (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الاسودين جعفر (فأصبح لا يسأل عنه بمسألة) * أصعد في علوا هو أم تصوبا (لان التوكيد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والتوكيد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللقطين) وهما عن الباء وضع توكيد عن الباء لانهما فاهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما ان عن علي حرفين والثاني ان لفظ التوكيد مخالف للفظ التوكيد بخلاف للبابهم قاله في شرح الكافية * (هذا باب العطف) *

وهو في الاصل مصدر عطف الشيء اذا تلت به وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه (وهو) في الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتي) في باب يلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله العطف اما ذوبيان او نسق * والكلام الآن في عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بياناً لانه تكرر الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانت عطفته على

الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتناقيا اه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتوكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر التوكيد او حذف اه وأقول نقل في المغني في مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والتحليل جواز حذف التوكيد وقد حذرنا المسئلة في حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفته ومساو به في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الالمانية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان باى نحو عطف عسجد أى ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح اذ يأتي ان صديقه من قوله من ماء صديق عطف بيان وليس مرادف الماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندى لبيت أسد وقد قال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص

(قوله وخرج يذكر الايضاح الخ) قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان مراداً للعطوف غايته فتحوا أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في
هامش المختصر نافلاً عن شيخه العلامة الطبرسي ثم لا نسلم حصول الايضاح بما ذكره لأن سلماء فليس مقصوداً بخلاف عطف
البيان فتأمل منه صفاً (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرفة والتعريف (قوله مخالف لاجاعهم) قال الدنوشري
قد يقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع وقد بين البضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام
مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذان المراد بالآيات أثر القدم في
الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين وتخصيصها بهذه الآلة من دون الصغار ٢٣١ وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه

مع كثرة اعتدائه ألف
سنة ويؤيده انه قرئ
آية بيّنة على التوحيد
اه كلام البضاوي
ووجه حكاية عطف
البيان بقيل مع تعليله
بما ذكر كونه ليس
موافقاً للتبوع في التنكير
والظاهر ان قول المصنف
مخالف لاجاعهم ضعيف
وأشار إلى ضعفه المراد
حيث قال بعد نقل كلام
الزمخشري قيل وهذا
مخالف لاجماع الفريقين
ووجه ضعفه ما أشرنا إليه
في أول الحاشية وأنا
لا نسلم الاجماع المذكور
فتأمل ثم رأيت الشمني
في حاشية المغني قال
وفيما نقلناه عن الرضي
من تجويز المخالف في
عطف البيان بالتعريف
والتنكير جواب عنه
أيضاً أي عن الزمخشري

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى
قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة القصد منه كشفه

فخرج بالمشبه للصفة ألغى لان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر
الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعروفة (متفق عليه) عند
البصريين والكوفيين (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نصب ولا دبر
فعمد عطف بيان على أي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب اقتضائه وقصة
قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة بفأجها وهو البصريين
(أئمة الكوفيين وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة ممن المتأخرين منهم
الزمخشري وابن مسعود وابن مالك وولده وأشار إليه في النظم بقوله

وقد يكونان منكربين * كما يكونان معرفين

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة)
فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصد يد عطف بيان على ماء (والباقون)
من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويحسون عطف البيان بالعارف)
محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد
يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة
من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والأفراد والتذكير والتثنية وفروعهن)
ففرع الأفراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبوسهل
فأبوسهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردوا الأفراد واحد من ثلاثة أيضاً
وهي الأفراد التثنية والجمع مذكروا والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكروا والتنكير
واحد من اثنين أيضاً وهما التنكير والتعريف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فاولينه من وفاق الاول * مامن وفاق الاول النعت ولي

(وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات ينفات مخالف لاجاعهم) لان البصريين

فيكون مذهبه جواز المخالف في عطف البيان تعريفاً وتنكيراً وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البضاوي قوله مبتدأ محذوف
خبره أي أحدها قال الحلي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز
المخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي محتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به
البدل كاجماعه تسميها وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون خبر عن البدل بعطف البيان لتأخير ما يؤيده قوله في أسكنه وهن من
حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد لامه قال
وهذا امام البصرة سيويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني اجماع
على عدم جواز مخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند
المصنف وأي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لقل وإنما قالوا وفردوا بينهما يعني البدل وعطف البيان وعدم وجوب توافق

البديل والمبدل منه تعريفاً وتذكيراً بخلاف عطف البيان والجواب تجويزاً للتخالف في المسمى عطف البيان أيضاً اهـ نعم الاظهر ان
يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصيرين فاقاله في آيات بينات مقام ابراهيم
عاطوان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف
البيان فجاء لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في القنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري
بانه أراد بالبيان البديل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المعنى ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية
ما نعاخر من البيان والبديل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن
هذا المانع بتأويل احدهما بما يوافق الاخر ذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددة على انه لا يتعين ان يكون
بديل كل من كل بل يجوز ان يكون بديل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بديلاً قاتلاً
(قوله واخلص) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون
بديلاً لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعدداً وكان البديل غير واف بالعدة معين القطع وانما التقدير
منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ وخبر مبتدأ (وقوله) أي الزمخشري (وقوله الجرجاني
يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخلص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في هذا اذا الجملة ان
ذا الجملة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخلص (من المضاف الى ذى الاداة) لان تخصيص
الاشارة زائدة على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضاً لان عطف البيان في الجملة بمنزلة النعت في
المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو
قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي
(ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبديل (أن يعرب بديل كل) من كل لما فيه من البيان
(الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بديلاً (نحو هندا قام زيد أخوها) فاحوها يتعين كونه عطف
بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بديلاً لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة
الواقعة خبر الهند اذا الجملة الواقعة خبر الابدل من رابط ربطها بالخبر عنه والرباط هنا هو الضمير المضاف
اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بياناً لا بديلاً لان البديل
على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلوا الجملة الخبر بها عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل
الاول نحو يا زيد الحارث) فالجواب يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بديلاً لانه لا يمتنع
احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان ما أوّل لا يمتنع ان هنا (وقوله) وهو طالع بن أبي طالب
(أيا أخو ينادي شمس ونوفاً) * أعيد كما بالله أن تحدثا حرباً * فبعد شمس
ونوفاً يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية
يجعلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفاً بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

معنى أخصر أعرف كما يقال
في المعارف أخصها الضمير
ثم العلم الخ (قوله مخالف
لقول سيبويه الخ) قد تمتع
المخالفة لاحتمال ان
سبويه بني ذلك على ان
أل في الجملة لتعريف
الحضور فدخلوها فيفيد
الجنس بذاته والحضور
يدخلها والاشارة انما
تدل على الحضور كما حقق
ذلك ابن عصفور كما سيأتي
في باب توابع المنادى وان
كان مخالفاً لاطلاقهم ان
الاشارة أعرف من محبوب
أل (قوله نعم لو قيل يشترط
في عطف البيان أن يكون
أجلى الخ) قد يقال أي
فرق بين أوضح وأجلى

وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى عطف
ولاشك ان كون الشيء أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال اذا قصد به ذلك يتعين كونه
بديلاً وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه بديلاً ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فيقول الشارح اذا قصد به الخ
في محله بل متعين والله أعلم اهـ والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون
بديلاً مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بخبر ج الاخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد
بقولهم في قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البديل
وقد أجاب المصنف في المعنى والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بديلاً من الضمير في به لما اعترض به انه يلزم عاينه خلوا الصلة من العائد
بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البديل الخ اهـ أي لان المناسب لقوله لان
البديل الخ ترك كأن وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كما في
قوله * كأن الارض ليس بها شام * (قوله وهو مطالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان استخاره على المشهور وعبد

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقاني) قال الرضي عليه الطير ثاني معنوي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافه وحال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداه وحال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالاً من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدأ والخبر ترافعا في كل منهما عامل في الاخر وما على القول بان العامل ١٣٣ في المبتدأ لا يندفع الطير مبتدأ وجملة

ترقبه خبره وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله) قال الموضع في الحواشي (الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من أن البديل لا بد أن يكون صالحا لا حلال محل الاول وما وجهه به النظر لا يظهر في نحو هذا قام زيد أخوها وأما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبني المحموع ما ذكره الثاني انه قد يحجب عما وجهه النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انما نحجزه من غير دليل فلا كما رأيت بخط المصنف في التذكرة الثالث ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البديل في النداء كالمستقل فان ضمن الجواز بالمعطوف

عطف عليه اسم مجرد من أل واجب أن يعطى ما يستحقه لو كان نادى ونوفل لو كان نادى لقيس فيه يانوفل بالضم لا يانوفلا بالنصب (وقوله) وهو المراد الاسدي (أنا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر بتعيين كونه عطف ببيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البديل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الى ما فيه ال كالبكري (ويجوز البديلية في هذا) البيت (عند القراء لا جازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جمع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمضى) عند الجمع ورواى ذلك أشار الناظم بقوله وصالح البديلية يرى * في غير نحو ما غلام بعمره ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضى ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام وينبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الناس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرد ورأى بمفصل نحو يا أي الرجلين زيد وعمر ومرت لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو * أي وأنت فارس الأحزاب * ومنها أن يتبع مجرد وركلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمر وعندى لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر ومحل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثني غير مفرق وشذ كلا أخى وخيلي قال الموضع في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البديل لا بد أن يكون صالحا لا حلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في التواني مالا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت كون أنت تا كيدا وكونه دلامع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيدان زيد بدم من الرجل ولا يلزم أن يجوز زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان البديل منه في حكم الطرح والبديل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهذرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلونه هبت هدر الاول لم يصح كلامك اه وبفترق البيان من البديل بوجه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتوكيد

على البديل أشكال الفرق بين المبدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا أن يفرق بصفه استقلال المعطوف على البديل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جو زمان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الاقتراح ان بعض أقسام البديل وهو بدلي البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي اللفية في الدراجة وعطف البيان لا يتعدد وجودا زائرا بخشي في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى مالك الناس الا انه فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيئا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الاقتراح ان المبدل منه يحذف كافي المعنى في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسير بقوله ثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضميرا) قال في المعنى لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكأن الضمير لا ينعى لا يعطف

عليه عطف بيان وذکر ان الزخشرى ذهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبد الله بآيات الله في الامام تني به قال الدماميني
ولست هذه النكتة بالتى تصل في القوة الى حيث يوصف الزخشرى بالذهول عنها وانما آياتها غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشئ
لا يلزم أن يشهد جميع أحكامه له ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك تني والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور
ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى صندا للجمهور اهـ ولك أن تقول الاصل في منزل منزلة الشئ أن يشهد له جميع أحكامه وقول القوم
عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك اقصرهم المغارة بينهما على الجود والاشتهاق ولو
لم يكن الزخشرى ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك التحكم كالا يقتضي ولما ذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير
وانما يقول انه تني لوقوعه موقعا فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المعنى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة
التفسير مانصه ولم يشهد الجمهور ووقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها
محل وان ذلك يقع في النسق والبدل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثله لوه بنوسوس

اليه الشيطان قال
يا آدم فانظر شرح المعنى
(هذا باب عطف النسق)
قيل المناسب لقواه سابقا
بعد الترجمة بباب العطف
وهو ضربان الخ أن يقول
هنا والنسق تابع يتوسط
الخ (قوله بفتح السين الخ)
قال الدنوشري قال الشيخ
تاج الدين بن عمر اللخمي
السكندري في كتابه
تلخيص العبارة في شرح
الإشارة في مبحث عطف
النسق يقال نسق ونسق
يفتح السين واسكانها
على اختلاف المعنى قال
الجمهوري نقر نسق اذا
كانت الاسنان مستوية
ونقر نسق منتظم والنسق
خارجا من الكلام على

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابع الجملة ولا تابع الفعل ومنها انه ليس في ذية احلاله محل الاول وليس
من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع
(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعوا كثيرا ما يسميه سبويه
باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناطم
قال بحرف متبع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذكور ما عدا الحدود وبقيت الحرف الآتي
ذكر ما بعد أي التفسير يقيم من نحو قولك بررت بعرضنفر أي أسد فان أسدا تابع لعرضنفر بتوسط حرف
التفسير وهو أي وليس من الحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي
على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي
الحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوده الاعراب (و) في (المعنى اما
مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والغاء وشم وحتي) تقول جاء القوم زيداً وفز يد او شم زيداً وحتي
زيد فز يدشارك القوم في اللفظ بالضمه وفي المعنى وهو الخي والى ذلك أشار الناطم بقوله
فالعطف مطلقا او او شم فاحتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد
(وهو) اثنان (أو أو أم فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا ضربا) لان القائل أزيد
في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها
في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاءه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شر كتهما في
المعنى كما شر كتهما في اللفظ وكذلك أو مشر كتهما بعد هالما قبلها في المعنى بها لاجله من شك أو تخيير أو
غيرهما فان اقتضيا ضربا كانا مشر كين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التمهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان أو أو أم مشر كان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) التي في (ما يقتضي

نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفبت بعضها على بعض فعلى هذا ينبغي التشريك
أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذا التمداد أول بينهما انما هو النسق بالفتح اهـ وأقول في قوله
فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما
ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ)
فان قلت فإين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفرد فان قلت فاصنع بقولهم ما قام زيد ولو كن عمرو فاعطوف
هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح
بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالغاء وشم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتي كما في المعنى وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسألة في ما أتى وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في الغاء وشم براد بالقوم معه وليس فيهم زيد على أن المثال
يسامع فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد
واحد فان النحويين اعادوا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لا أحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وان مالك ثم حكم فيما يؤل إليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قدساوى فيه ما قبل أو و أم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً فلا ابن الحاجب وسياق تحقيق ذلك (قوله والاصل ليس به الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزياً ١٣٥ * (فصل) * (قوله لمطلق

الجمع) قال الدوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاب بينهما) هو المصنف في المعنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقييد اطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معينة أو غيرها قال التقييد بالطلاق اطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله هو) وتحقيق (الخ) تعريض بالحيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفر داخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخيرها للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل مزال بقي معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل

انشر يك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (واكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الرائدة قبلها الزوبا وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان ومذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (قوله) وهو وليد واذا قرضت قرضا فآخه * (انما مجزى القى ليس الجمل)

يرفع الجمل مطلقا على القى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبع لفظا فحسب بل ولا * لكن

* (فصل) * في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلامطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفرأ وهشام وتعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تقييد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاب بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أقردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخر في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وأبراهيم) فأبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) في الحكم على متأخر (نحو كذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيئناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الماء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول النظم

فأعطف بواو لاحقا وسابقا * في الحكم أو مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلّة فجميعها للمصاحبة أكثر والترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبية بارجحية والتأخر برجحان والتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بأنها) تختص باحد وعشرين حكما الاول أنها (تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به) أى بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواه زيد وعمرو (وجلس زيد وعمرو وعمرو) فالعطف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواه زيد وجلس زيد (اذا الاختصاص والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

واحد من تلك الامور لا بالجمع ومعنى ما حره الدماميني واستشكل عبارة المعنى لعدة مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشار لها في ذلك ولهذا لم يذكر المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشار لها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك معني أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بعزل عن المقام (قوله وجلس زيد وعمرو) قال الدوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية والثالثة كيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على من يرى ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن في الكلام مضافا محذوفاً وبه يزول الاشكال وأن يكون هذا تفسيراً معنوماً ولا مضاف محذوفاً في الكلام ولا يكتنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتقاً على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شيء آخر لأنه متعدد اهـ وهو شرح حسن لكلام المصنف لأنه نسبته للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله إذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشي صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من كل فريق خصماً لمن هو من فريقه فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيد بن بعضهم مع بعض (قوله قلت أجب عنه الخ) قال الدنوشي الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتبوا بالفاء كما كتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط في الجمل وهو ما بها تجعل الجملة من واحدة فتكون مشتقة على الربط فقد يقال إذا كتفوا بها في الجمل ففي الواحدة أولى لاختصاصها الترتيب بخلاف الواو فإنها لا تقتضيه كما لا ينافيها فإن قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الأول) قال الدنوشي الظاهر أنه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره فيكون مكرراً فليتأمل مع مشاركة حتى لما في ذلك فكيف يكون من خواص الواو اهـ وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام لأن في لانه يشمل مثل فاكهة ونخل

ورمان وأن الأول ليس عاملاً لأن التكرار في سياق الأبيات لا يتم عموماً مشمولاً ويقال أنه متضمن لصدقه به وغير بعضهم عن هذا بعطف الاختصاص على العام وهذا بناء على إرادة العام الأصولي لكن كان ينبغي للشارح أن يمثّل بنحو هذا لا بالآية الثمينة لأن المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بالوفي الإشارة الإلهية للطوفى في الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بأن يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض

النسبية التي لا تقوم إلا بثنين فصاعداً (والواو مطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * واختص بها عطف الذي لا يفتى * متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعي) يفتح الميم في قول امرئ القيس * يسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء في إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لأن البنية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تبدل على الترتيب (وجه الجماعة) السماع واختلافوا في التخرج فقال يعقوب بن السكيت أنه على حذف مضاف وإن التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى أنه على اعتبار التعدد حكماً لأن الدخول مكان يجوز أن يشمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأما كنهاو (أن التقدير بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصاص الزيدون فالعمرون) إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه قال وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذاً إذا ثبتت الرواية اهـ والدخول يفتح الدال وحومل يفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى فإن قلت قد قدمت أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجب عنه بأن هذا الكلام من منظور فيه إلى حالته الأصلية إذا أصل سواء عليهم إلا تنذار وعندهما العاطف بطريق الأصلية إنما هو الواو قاله الموضع في الحواشي الثاني مما انفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه فحوز يد اضربت عمر أو أخاه وزيد مرت يقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا رتبة نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومما جاز الخماس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوءوا الدار والأيمان السادس جواز فصلها من

الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاماً يتناول المعطوف بعمومه معطوفها ثم يعطف بعد ذلك نحوه يصله بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكتهم وليس هذا كذلك لأن فاكهة تكرة في سياق الأبيات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمون حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وإتمامه عليه الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على ذلك ثم المراد أنها انفردت بذلك إذا كان جمع العاملين معني واحد والأورد اشتريته بدرهم فصاعداً إذا التقدير فذهب الثمن صاعداً قاله في المعنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقاني قال الرضي وأما الفصل بالطرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والقراء أبو علي في السعة وذلك إذا لم يكن القاعل معطوفاً بل يكون معمولاً من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده فحوز يد اضربت عمر أو أخاه وزيد أو جاز في زيد واليوم عمر وقد فصل الشاعر بالطرف قال قطار وتارات حريقاً كأنها * مضلة برقي رعيلاً تعجلاً

أعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولاً

فإن كان الفاصل أيضاً معطوفاً على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع

والمنصوب وفي عدم جوازها في الجور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرو أو بكر خالد أو لا يجوز حررت اليوم بزيد وأمس عمرو ولا يجوز حررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي إنما يفتح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس به معطوف لأن العاطف كانه ثب عن العامل فلا يشع فيه بالفصل بينهما وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير الجور والقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وإذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قد عمر ولأنه تكون الجملة اذن جواباً للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضاً نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمتني عمرو بالظن فنخرج محمد والظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لأن أم العاطفة أي المتصلة بإيهام مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب كما سيحكي في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمور أن لا يكون العامل حرفاً وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقروناً بالواو وما بينهما من ضرورة وجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وشم واولاً في ضرورة الشعر على المعطوف عليه فنحو ضربت وعمروا وقعمر او ثم عمرو او عمروا ولا عمر ازيد بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مرت وزيد عمرو وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولا يستباح كون التابع مقبلاً على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتداً مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز أن وعمروا زيداً قائماً وعما وزيد عمرو وقائماً لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

بغير الظرف وكذا لا تقول
أما عمرو وزيد فمطلقان
والذي وأبو زيد ضاربان
أنا وهل وزيد عمرو قائمان
وكيف وعمرو زيد قائمان
لأنه يتقدم على العامل
أيضاً وهو ما لا ابتداء أو

معطوفها بظرف أو عديله فنحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقدم معطوفها في الضرورة فنحو
قوله جعت وفخشا غيبة ونجاسة * خذوا ثلاثاً لست عنهما عوى
وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وشم واولاً كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوارق
الجور خاصة فنحو أرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحزرة التاسع جواز حذفها أن أمن اللبس
كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر أياؤها إذا عطف مفرداً بعنق نحو ولا الهدي ولا
القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر أياؤها ما مسبوقة

(١٨ تصريح في) الخبر على المذهبين فإذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطراراً التاخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً أن لا يكون مقروناً بالواو أو معناه فلا تقول ما جاءني وزيد بالامر وواتما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد الألفي خبر غير ما قبلها التخالفة بينهما انقيا واثباتا كما في باب الفاعل فلا يقع قباهما المعطوف الذي هو في خبر ما بعدها وقواه كالألة إشارة إلى أنه ليس آلة حقيقة وهو كذلك لأن العامل ليس مؤثراً حقيقة وإنما المؤثر هو الفاعل فكذا آله ليست آلة حقيقة وقوله لأنه لا يكون اذن متقدماً الخ أي لأن العامل إما أن يقدر مؤثراً لا فائدة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدر مقدماً عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدماً على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لأنه يلزم تقديمه على العامل وذلك لأن الفرض أن المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيهه في الامتناع خاصة تعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استقدنا اشتراط أن لا يكون العامل حرفاً وقوله لتأخيره عن العامل على المذهبين فيه نظر لأنه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلاً عن المحققين (قوله عطف الجوارق) أي بناء على أنه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المعنى أنه لا يكون فيه عند المحققين وإنما يكون في الذمت قليلاً وفي التوكيد نادراً (قوله جواز حذفها) في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لأنه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي أبو الحسن أعظم درهما درهماين ثلاثاً فخرج على اضمار أو ويحتمل البديل المذكور يعني الأضراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف أو أي دون معطوفها كما تقول لمن قال أكل اللبن والسمن كل سمكاً لبناً أي أولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلاً عن بعض مشايخه والقرينة أنكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال البدوشي كان الأولى أن يقول ولا الشهور الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنع لاهامه أن ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فإن في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدأ والخبر

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من نافي ينفى إذا زاد هذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والافلامانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة عشرين أو ثمانين إذا قصد الترتيب بلامهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذا لم يذكر ههنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقتناها يوم ما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس * والحق أن مدة الإقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معهما) فيه نظر لأن الناظم أطلق ان اقتران العاطف عن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيدوا بالواو والغاء الصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل الحكاية التابع بها نحو من زيد او عمر افرا جع باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوى) حل الترتيب عليه لانه الاكثر كما يبنى عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

بمثلا غالبا اذا عطفت مقردا نحو واما العذاب واما الساعة الثانية عشر عطف العقد على النيف نحو وأخذ وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المقرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربيعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فنتسار كهافيه نحو مات الناس حتى الانبياء فاتها عاطفة خاصا على عام قاله في المغنى السادس عشر اقترانها بليكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو وناقة الله وسفياها ونحو المروعة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثله نحو * أى وأيك فارس الاخراب * (وأما انهاء الترتيب) المعنوى وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقت فسواك وقد تكون للترتيب الذى كرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذى ذكر لفظا لان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقسألواموسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بهامته متصلا بلامهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما الامانة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد إذا لم يقيم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (ايضا التسبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جمله) أو صفة فالاول (نحو فوكره موسى ففضى عليه) والثانى نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناه لظفائرها بأسنا) فان الهلاك متاخر عن مجي البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب الذى

الذى كرى والمتبادر انه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذى كرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغي ادخال الذى كرى في كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية ونحوه وتوضافه لالخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليجتاح الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذى كرى فيهما جوابا ثانيا وهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم

بالمراجعة ولوان الشارح اقتصر على تبديد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا في بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له ولان كرى وحمل ما في الآية والحديث على الذى كرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والمأصل ان الآية ونحوها إنما يعترض بهما إذا لم تكن الفاء للترتيب الذى كرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا في المغنى قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد في العادة مرتبان غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضى في مثله بانتفاء المهلة وقد تنصرف والعادة تقتضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستغرق بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقتضى العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في العرف أو لا وإنما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيق

فتمامه انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ياتي من اجل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يبادر منه بدليل اعتراضه الا في عليه وما ذكره من جوابه كما اشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصرا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أي بابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فحوى صفة لغثا وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما في مدهامتان وأحوى حاله من المرعى المتقدم وآخر لتناسيب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء كجعل فيما صفة لعوجا قاله في الباب الخامس ١٣٩ من المعنى (قوله فضبت ملة) قال

اللقاني هذا التقدير لا يدفع

الاعتراض لان مضي

المدة لا يعقب ما قبله

انتهى وفي الرضى اعلم ان

افادة الفاء للترتيب بلا

مهلة لا يناقيا كون الثاني

المرتب يحصل بتمامه

في زمن طويل اذا كان

أول أجزائه متعقب لما

تقدم كقوله تعالى ألم تر

أن الله أنزل من السماء

ماء فتصبح الارض مخضرة

فان اخضرار الارض

يبتدى بعد نزول المطر

لكن يتم في مدة ومهلة

في بالفاء ولو قيل ثم تصبح

نظر الى تمام الاخضرار

جاز انتهى وبه يندفع

ما قاله اللقاني وقد يستغنى

عن جواب المصنف بما

تعلق في كلام الشارح تبعا

لغيره من ان التعقيب في

كل شئ بحسبه ألا ترى

اهم جعلوا تزوج فلان

قوله له من التعقيب (قوله

لانها رفعت الظاهر الخ)

قال الدوشري فيه مسامحة

(قوله وانما أبرز الضمير

لان الفعل الخ) قال

الدوشري جعله ذلك من

في الفاء قاله القراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث)

فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك

(والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا أهلا كلها) ففاءها

بأسنا فجيء بالباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب

على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيه لا ترتب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون

بافادتها الترتيب مطلقا والقراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفسد الترتيب في البقاع ولا في الامطار

بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد

(و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى

فان اخرج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي بابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة

فجعله غثاء معطوفة على جملة محدوفة وان (التقدير فضت مدة فجعله غثاء) الثاني (بان الفاء ثابتة عن

ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نية ثم عن الفاء كقوله * جرى في الانابيب ثم اضطرب *

أي فاضطرب (وسياق) قريبا الى افادة الفاء للترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

* وافتاء للترتيب اتصال * (وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لمخلوه من

العائد) على الوصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بقاء عطف بالنس صله * على الذي استقر أنه الصلة

(فحواللان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلاته وجملة

يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لمخلوها عن ضمير

يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولو كانت الماسة عطف بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من

معنى السبب أغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدهما مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية

فكانت قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الفاء

تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (فحوالذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد)

فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لمخلوها عن ضمير عائد

على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو

الضمير المرفوع يغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب

ابرازه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه

خبر المخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض

مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبران وكان القياس ان لا يصح

العطف لمخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذا المعطوفة على الخبر خبر ولكنها المقترنة بالفاء ساغ ذلك (و)

الثاني نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلا (وانسان عيني يحسر الماء مارة * فيبدو) وتارات يحم فيغرق

ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما كذا بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول فحواللان

الخ) هذا بناء على ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المعنى وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعى ان

الفاء اخذت المعنى السببية وأخرجت عن العطف في هذه الآية ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الآية عطفة تجوز أو سهو وباني

نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح قدبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب ووقل

(قوله أي يتكشف) يؤخذ منه ان يحسر مبنى للفاعل وفي شرح الاشعري على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد به هذا البيت) قال الدنوشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليستأمل ووجهه ان الفاء في قوله فييد وبأي ذلك لانها لا تقترب بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشري ينافية قول بعضهم في قول الشاعر
 فعينك طوراً تغرقان من البكا * فاعثني وطوراً تحسران فابصر وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا غضب
 الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفاً انتهى فتراه قال اذا غضب الماء عن ساحله والشارح
 قال اذا غار فليستأمل انتهى ولا يخفى ١٤٠ مافيه لانه اذا غار غضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات الهل

فانسان عني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبر المخلو من عائذ يعود
 على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فييدوعاياه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه
 يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادى في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطف
 احدهما على الاخرى بالغاء التي للسببية تنزل منزلة الشرط والجزءا فاكفي بضمير واحد في احدهما كما
 يكفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزءا فاذا قلت زيد جاء عمر وفأكرمه فالارتباط وقع الضمير الذي في
 الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لانهم ما نزلت منزلة زيد لما جاء عمر وأكرمه فالأخبار ان انما هو
 بمجرع وعهما الرابطة انما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح في المعنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن
 يكون أصله يحسر الماء عنه أي يتكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز
 حذف ان الشرطية وانما اذا حذف ارتفع المضارع واستشهد به هذا البيت وانسان العين هو المثال الذي
 يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويحسر بالحيم من الهجوم وهو الكثرة
 ويغرق معطوف على يحسر والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على
 الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلو من عائذ يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو رت برجل يبكي
 فيضحك عمرو والثاني نحو رت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه خلا
 لخلو من عائذ يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو
 عهدت يطيير الذباب فيغضب هو وهذا وقد قال في المعنى ويجب أن يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اختلفت
 لمعنى السببية واخر جت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فالترتيب
 والترانخي) على الاصح فيهما والى ذلك أشار في التلخيص بقوله * وثم للترتيب بانفضال * (نحو فاقبره ثم
 اذا شاء أنشره) وزعم قوم انهم الا في هذا الترتيب تمسكاً بحقوقه تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
 زوجها في الرمز وأجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
 زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن الترانخي بدليل قولك
 أهجيني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا ترانخي بين
 الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المعنى والظاهر ان ثم فيه واقعة
 موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارثة بن الحجاج
 (كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب) اذا هز
 متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يترانخ عنه قاله في المعنى واعترضه قريبه فقال والظاهر
 انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في الحركات لطيفة

بأنها ملحقة بها التاء لتأنيث
 اللفظ وتختص بعطف
 الجمل (قوله وزعم قوم)
 الى قوله وزعم الاخفش
 كما أنه لم يقل واغترض
 على المعنى الاول بقوله
 تعالى ثم جعل منها زوجها
 وعلى الثاني بنحو أعجبتني
 ما صنعت اليوم ثم ما
 صنعت أمس أعجب لان
 مجرد الاعتراض لا يقتضي
 انكار الحكم أو تخلفه
 والذهاب الى خلافه كما مر
 في الفاء فانه لم يذهب أحد
 الى عدم اقامتها للترتيب
 وتختلف التعقيب عنها
 والمقصود بيان ان بعضهم
 ذهب الى ذلك هنا فلو جرى
 هنا في التعبير على نظير ما مر
 في الفاء بقدا انقصود (قوله
 وأجيب بان ثم الخ) أجاب
 في المعنى بخمسة أجوبة
 ولم يذكر هذا الجواب ومن
 جملة أجوبته ان الذرية
 أخر جت من ظهر آدم ثم
 خلقت حواء من قصيرا
 (قوله لترتيب الاخبار)

أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري وقد جعله من جملة الاجوبة والرديني
 عن آية الزمر في المعنى انها للترتيب الذكري (قوله ولا ترانخي بين الاخبارين) أي لا يتصور الترانخي بينهما فتختلف في هذه الحالة عن ثم
 (قوله قال في المعنى الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذا الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الرديني الخ انتهى وأقول كون
 ثم معني الفاء لا يدفع الاعتراض لان الغاء أيضا للترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن ان يجعل هذا الشارة الى الرد على
 الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبتني الخ وهذا يرد على الاخفش حيث زعم
 ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الخ) قال الدنوشري توقف

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسبات لم يفعل في أخواتها السابقة بيان ذلك وهو ترتيب أجزائها قبلها
فهذا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجع في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون
منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللغاة في هذا على أنه الحق خلاف المأهولة وتعبه بأن الكلام في الحلين مبنى على اعتبارين كما بيناه
في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المعنى اشتراط حصول الفائدة فلو قال آتيتك الأيام حتى يومالم
يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لأن معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقص
بأن يزيد ذكره تعجيبا

ومبالغة في المعنى بحيث
لولا يذكر لم يحصل الشعور به
(قوله أو أفرادا من جمع)
قال الدوشري فيه نظر إذ
الظاهر أن المشاء جزء من
كل فهو داخل في الأول
فليتأمل انتهى وكتب
شيخنا العلامة الغنيمي
رحمه الله بعدة تأملات ذلك
فوجدنا غير ناشئ عن
تحرير في المسئلة وهو أن
الحجاج أن أريد به
المجموع عاتجه كلامه
والشارح لم يرد ذلك بدليل
عطفه على ما قبله فلا
تطرق في كلامه أن يدخل
في الأول كما زعم ثم كتب
الدوشري بعد ثم رأيت
الشمي قال في حاشيته على
المعنى قوله الثاني أن يكون
بعضا من جمع قبلها كقدم
الحاج حتى المشاء أو جزأ
من كل نحو أكلت السمكة
حتى رأسها يعني بعضا من
جمع في المعنى سواء كان
جمعا للفظ أو لم يكن وفي
الشرح أراد ما يكون

والرديني صفة للرمع يقال رمع رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينية
كانت تقوم الغناء بخط هجر والعجاج يفتح العين الغبار والنايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصر بين (والكوفيون ينكرونه) بالكافية ويحملون
نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيلت على أن حتى فيها ابتدائية وإن
ما بعدها على ضمها عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور) أحدهما كون المعطوف اسما (لا فعلا
لأنها منقولة من حتى المجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر
عليه حتى أقت نفمي خادمه) وبخل على زيد بكل شيء حتى منعي دانقا وأحازه ابن السيد (والثاني كونه
ظاهرا) لا مضمر كما كان ذلك شرطا مجرورا (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى أباك
وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) قال في المعنى ولم أقف عليه غيره (والثالث كونه بعضا من
المعطوف عليه) ما بالتحقيق (بأن يكون جزأ من كل) (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع
نحو قدم الحجاج حتى المشاء أو نوعا من جنس نحو أعجبتني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل
كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الحقيقة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فإن ما قبلها) وهو ألقى الحقيقة والزاد (في تأويل ألقى ما يشقه) ونعله بعض ما يشقه
قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الحقيقة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها
فألقاها على الأول توكيده وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها
فعلى أن حتى جارة وألقاها توكيده وكان من قصة المتلمس أنه وطرقه هجيا عمرو بن هند ثم دحا به بذلك
فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالخيرة وأمره فيها بتلهاما وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة
فلما دخلا الخيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها في نهر الخيرة وفر إلى الشام وأما طرفه فإني أن
يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله (أو شديها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني المجارية حتى
كلامها ويمتنع) أن يقال أعجبتني المجارية (حتى ولدها) لأن ولد ما ليس جزأ منها ولا شديها به بخلاف
كلامها فإنه لشدة اتصالها صار كجزئها (وضابط ذلك أنه أن حسن الاستثناء المتصل) (حسن دخول
حتى) وإن لم يحسن امتنع ألا ترى أنه يحسن أن تقول أعجبتني المجارية الكلامها تنزيلا لكلامها منزلة
بعضها ويمتنع أن يقال أعجبتني المجارية الأولدها على إرادة الاتصال لأن مسمى المجارية لا يتناول ولدها
لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعده ناصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناءه
ولا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) رجعها إلى الحس والمشاهدة (نحو

جزأ من كلى بدليله قابله بالجزء من الكل والأفلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج
المجموع من حيث هو مجموع والألا كان المشاء حيث تنجز الأجزاء انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلية أن الجزء مقابل الكل
والجزئي مقابل الكلية والكل هو المجموع أو المر كسمن شيتين أو أكثر والكلية هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصويره وتوقع الشركة
فيه انتهى كلام الشمي وتبين به أن ما قلناه ولا نشأ عن تحرير فسطح قول المتعصب وهو أجزء الغنيمي انتهى وأقول الذي تبين أن
الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المعنى فما قاله الغنيمي وجهه نعم ما طوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك أنه الخ)
من هذا امتنع ضربت الرجلين الأفضلهما لأنه لا يجوز إلا أفضلهما بالذكر الشارح من أن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الخ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اللغاني أن قول القائل حتى الصبيان من النقص المحسوس كحتى مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية في المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى إنما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو إذا كانت للتخيير أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة إذا الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وإن كان لا يخلو عن شيء اهـ وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عيد الفطر والافقيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لأنه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) أي أولم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدري وما أبالي ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هي الداخلة على جملة في

محل المصدر ظاهره أن الذي في تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها همزة فقط مع أنها وهمزة جميعا في تأويل المصدر وأعلم أن المتبادر من صنيع المصنف أن هي الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهي الأولى ولا لم يحتاج إلى إعادة هي ولا العطف بل كان يكفي أن يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العطف قوله المسبوقه الخ لأن المسبوقه بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وإن كان صحيحا لأن كلاما من الجملتين في محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشي خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعدهمزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي

فلأن يهب الأعداد الكثيرة حتى (الوف) فإن الالف غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى (نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملوك (أو في نقص) حسي أو معنوي (كذلك) فالأول (نحو المؤمن يحزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (و) الثاني (نحو غلبت الناس حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثه والصبا والتحقيق كما قال في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزائها قبلها ذهنا من الاضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابس الفعل لما بعدها قبل ملابس الأجزاء الآخر نحو مات كل أبى حتى آدم وفي أثناءها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى زيدا إذا جازله معا وزيدا أضعفهم وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعده حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك لولم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحيث فلا يجوز قلت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافله ولا جاء القوم حتى زيدا إذ لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفة وإلى ذلك أشار الناطم بقوله بعضا حتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا

وبقي عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي (وأما أم فضر بان متقطعة وسياقي ومتصلة وهي المسبوقه أما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقه بهمزة التسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون همزة مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقه بهمزة التسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فاعليتين) نحو سواء عليهم أن نذرتهم الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهم الإنذار وعدمه (أو اسميتين كقوله) ولست أبالي بعد فقدي مالكا * (أموني ناء أم هو الآن واقع)

أي لست أبالي بعدموني أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها فاعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم ضامتون) أي سواء عليكم دعاؤكم أياهم أم صمتكم أو بالعكس نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بعوده أم قيامه (وأما) مسبوقه (بهمزة يطلب بها ويأم

وقد عادت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليكم النصر أم بت ليلة * (قوله أي لست أبالي الخ) (التعيين) قال الدنوشي كان الأولى الإتيان بمصدر ناء وهو النأي كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للغنى وأنه جائز أن تهى وأعلم أن الدماميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقت أم قعدت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل مععلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكرت به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلي لأن معنى لا أكرت به لا أفكر فيه ازدرائه فخاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعوده بعد بالباء حيث قال أي ما أبالي بعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لم يكن وأن الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا غلط فإنه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء وبسبب الكلام في ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشي فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصمتكم كما في قوله أي سواء عليكم الإنذار

وعنده فاعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقام زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك أن المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشيتين المحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت ١٤٣ (قوله او متاخر اعنيهما) قال اللقاني

وظاهر قول ابن الناطم في أقام زيد أم قاعد يجوز أن يدقأ أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدري أقرب) الآية يجوز أن يكون متوعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يثنى مع قريب ويعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع بعيد لانه قريب وعلى كل فام بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه في حواشي الالفية واما قل ان أدري أقرب متوعدون أم يجعل له رضى أمدا فالمسؤل عنه الثاني أم يجعل له رضى أمدا ليس فيها مفرد يصح السؤال عنه (قوله واهي بسكون الهاء) في التثنية هل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك مجيئ الالف الشعر (قوله ومختلفين نحو أنتم الخ) ذكر اللقاني ان ابن الناطم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثله بقوله تعالى وان أدري أقرب متوعدون أم يجعل له رضى أمدا بناه على ان متوعدون غير مسؤل

التعيين) لاحد الشيتين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أن زيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) ام المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يستل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء او متاخر اعنيهما) مالا يستل عنه (نحو وان أدري أقرب أم بعيد متوعدون) فالسؤال في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يستل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط مالا يستل عنه في الاولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية وهو متوعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يابها احد الامر بن المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أن زيد قائم أم عمرو وان شئت قلت أن زيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر وتوخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وان شئت قلت أقام أم قاعد از يد فتوسط المبتدأ وتوخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا في تأويل مفردين (كقوله) وهو زيد ابن جل بفتح المهملة والميم فقامت للطيف مرثعا فارقتي * (فقلت أهى سرت أم عادى حلم

لان الارجح كون هـ) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بعقل محذوف) يفسر سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أن زيد اضربه والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم والمرثع الخائف وأرقى اسهز في وأهى بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليل او عادى جاءنى بعد اعراضه عنى والحلم بضمين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد انى فقت من أجل الطيف منتهيا مذخور اللقاني فارقى لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتقت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعقرب التميمي

لعمرك ما أدري وان كنت داريا * (شعيت ابن سهم ام شعيب ابن منقر) فشعيت في الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخره ناعمة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بأدري وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيت) بالهمزة في اوله والتنوين في آخره (في) ذقت الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء على انه مصروف نظر الى الحى بدال الاخبار عنه بان ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظر الى القبيلة والاخبار بان لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبار ان قال السير في لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا أدري أى النسبين هو الصحيح نسب شعيت ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضع بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما حذف الهمزة ان * كان خفا المعنى فحذفها أمن

مختلفين نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المعنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان تقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها واما التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها او ما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تأني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا معني

عنه فاقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر النجوى على حدس او ذلك لان الفعلية مرجحها وهو كثرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم والاسمية مرجحها وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

ينبغي على رآيه أن تكون أم فيه متصلة ١٤٤ (قوله أنها لا بل أم شاء) قال الله في جري أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ

أضرب عنه معقبه بالشك
(قوله والشاء ليس جمع
شاة الخ) قال الدنوشري
ينظر ما المانع من جعل
شاة مفرد الشاء (قوله
خلافه لابن جني) قال
الدينوري قال الدماء يني
أن مذهب ابن جني
والمغاربة أن أم المنقطعة
غير عاطفة خلاف ما حكى
عنه الشارح (قوله
وادي ابن مالك الخ) قال
الدينوري وتكون أم
المنقطعة عاطفة عند ابن
مالك (قوله وحذفت
الهمزة) قال الدينوري
مرادها أنها محذوفة قبل أن
والتقدير أن هناك الخ
وينظر ما فائدة التوكيد
بان (قوله وانتصب شاء
الخ) قال الدينوري
ويفهم منه أن في محذوفة
قبل جهنم ولا يجوز أن
يعطف جنة لأن أم
المنقطعة ليست عاطفة
الأولى رأى تقدم وقوله
في جنة من جملة التمني
والتقدير بل ليتما
ضجيعتي في جنة وكذا
يقال فيه بعده والشاهد
في أم الأولى والثانية كما
يفهمه ظاهر كلام
الشارح (قوله كأنها
الخ) قال الدينوري هذا
قول أبي عبيدة فقط كافي
المعنى (قوله بعد الطلب)

ورجع هذا على الأول بان اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها إلى آخر خارج عنها بخلاف الأول فان
الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفها المتصلين بها
فتسميتها بذلك إنما هو لأم خارج عنها وعرض بان الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوق به همزة الاستفهام
لاهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه افتصر في المعنى وتسمى أيضا في النوعين معاداة
لمعاداة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويتركب النوعان من أربعة
أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام
وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وثالثها ورابعها أن الواقعة بعدهمزة التسوية
لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين كما هو وليست تلك كذلك والى نوعي
الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها عطف بعدهمزة التسوية * أو همزة عن لفظ أي مغنيه
(و) أم (المنقطعة هي الحالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب
بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلةتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند
الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع ومعنى بل وقت * أن تلك مما قيدت به خلت
(وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (أنها لا بل أم شاء)
بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء
خبر له تداء محذوف (أي بل أمي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وإنما قدرنا بعبءها مبتدأ لأنها لا تدخل
على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الأعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
الجمهور خلافا لابن جني وادي ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم أنها لا بل أم شاء على ظاهره
دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك ابلا أم شاء بالنصب وهذا لا يعرف إلا من جهة وان سلم
فالتأويل يمكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء محذوف أي أم أرى شاء (أو)
استفهاما (إنكاريا) كقوله تعالى أم له البنات) ولكم البنون (أي بل أله البنات) إذ لو قدرت للاضراب
المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك (وقد دلالة تنضيه) أي لا تقتضي أم
المنقطعة الاستفهام (البتة) لاحقيقيا ولا إنكاريا (نحو) هل يستوي الأعمى والبصير (أم هل تستوي
الظلمات والنور أي بل) هل (تستوي) ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول
الشاعر فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك (أم في جنة أم جهنم)

أي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم (إذ لا معنى للاستفهام هنا) لأنه التمني وتدل ابن الشجري عن جميع
البصريين أن أم ابتداء بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين جالفوهم في ذلك أنه وهذه الآية والبيت
يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل
كذبت عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الراب خيالا
قال أبو عبيدة أن المعنى هل رأيت (وأما أوفانها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو
أختها أو للإباحة كجالس العلماء والزهاد (والفرق بينهما) أي بين التخيير والإباحة (امتناع الجمع بين
المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزوج لا امتناع الجمع بين الأختين
(وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة) فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في الإباحة (وبعد
الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام المخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب
(للسك) من المتكلم (نحو) أيتها ما أو بعض يوم) فليتنا كلام خبري وأول الشك من القائلين ذلك

أي بعد صيغة الطلب لأنه لا طلب في التخيير والإباحة والظاهر أن المراد بالطلب الأمر إذا الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا إباحة (أو
وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل في الرضى من مخالفة في غير الاستفهام (قوله أو للإباحة) ليس مرادهم الإباحة الشرعية لأن الكلام في

معالي أو قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسن العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله أو الإيهام) المفهوم من كلام النحويين أن الإيهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره لأن فيه ما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه أو الإيهام ومثله الآية وقال الحفيد الفرق بينهما وبين التشكيك أن المقصود في الأول الإخفاء بحسب بادي الرأي اهـ وأما الفرق بين الشك والإيهام فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والإيهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فإنه عالم بحقيقة الأمر (قوله فحور أنا أو أيا كم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع أو بعده في الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما يأتي وفي كلام الشارح إشارة إلى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد في أو الثانية اهـ وأقول لا يخفى أن هذا النظر قليل لأن المصنف مثل الآية يقول يعين أن الشاهد في الأولى أو الثانية وجل كلامه على الثانية يمكن كما فعل الشارح وقواه وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذا وقع أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الآن يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشري أن يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي أشار إليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبري دون الأولى لعدم تقدمه لأن ان واسمه ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله تعالى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صالح لذلك لكونه جار ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثني وحينئذ فالشاهد في الأولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المغني بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرى دما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبّر بالتفصيل ١٤٥ ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

هودا أو نصارى اهـ وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناطم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شارح المغني كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الاوضح للمعنى ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام

(أو الإيهام) على المخاطب (فحور أنا أو أيا كم لعل هدى أو في ضلال مبين) فانا أو أيا كم لعل هدى كلام خبري وأو في ضلال مبين للإيهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الأولى وقال الدماميني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وان من عبد غيره من جمادات أو غيره فهو في ضلال مبين اهـ (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الأجل (فحور وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فحور أو كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى قد ذكر الفريقين على الأجل بالضمير العائد إليهما ثم فصل ما قاله كل فريق (أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فواو التفصيل الأجل في فاعل قالوا هو الواو (أو للتقسيم فحور الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه إلى التفريق المجرى (وللاضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبي علي) الفارسي وابن برهان فحور أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

(١٩ تصریح فی)

الاقسام كما قال الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبين للأمر المجمعة بلفظ واحد والتقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة في الآية جمعت اليهودي والنصاري في لفظ واحد وهو الضمير المسند إليه قال المتضمن لجمع مقولهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبري الخ) إشارة إلى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي في أو الأجل الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الآية بان ما عدا التخيير والإباحة والشك والإيهام من معاني أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر غامل لقوله وللتفصيل بعد المعاطف والتقدير يكون التفصيل ويدل له ما يأتي من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو في الآية بعد الخبر اذ لم نرم من مرجح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والإيهام والعطف في كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه في التسهيل الخ) قال في شرحه التعزيز به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود قال الدماميني لم يتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرى على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مداول التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الأتيان بما شئت من الواو واوولكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء أقساما يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كليا نحو اثنان صدور زجاج أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول فهو أعجم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبري يقع في كل

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله أذهب إلى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي بخلاف ذلك فإن قوله وللأضراب معطوف على قوله قيل للشك المشترك فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدّر له عامل يكون به منقطعاً عما قبله كان يقدّر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ أن الأضرابية ليست بعاطفة أه وهو بعدم معرفة ما نقلنا عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف والتفصيل لاهنا الموهوم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقديم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك هوهم أنهم ما فريقت ملجم وما فريقت سافع والغرض الحكم عليهم بأنهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لابقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغني عن ربه الله بعده أقول لانهفاة لان المقام يقتضي ١٤٦ الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل

أو يقال أنه لا مانع من كون القوم اما ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والحال المقدرة هي التي يكون حضور مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليس بمقارن لنصب الدليل (نكتة) * قال صاحب ابن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعل واحد هما للبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كمسيرة فكل شكر بازائها قليل وكل كفر

الخروج ثم أثبت الإقامة فكانت قلت لا بل أقيم (حكى القراء أذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لا والأضراب بشرطين تقدم في أو نهى وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمر أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (معنى الواو عند الكوفيين) والاختفاء والجزمي (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو جدي بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريح رأيتهم * (ما بين ملجم مهرة أو سافع) أي وسافع لان البيضة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لاحد الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العامة أو الزهاد والصريح صوت المستصرخ والملجم هو حامل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الأناصية فرسه ومنه لتسفع بالانصية وإلى معاني أو أشار الناظم بقوله خير ارجح قسم باووابهم * واشبكك واضراب بها يضامى وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منقذا (وزعم أكثر النحويين أن اما الثانية في الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هند أو اما اختها) الثاني نحو (جاء في اما زوا واما عمرو وعزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما ما شاكر أو اما كفورا وانتصبا معا على هذا على الحال المقدرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل أو في القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابننا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف وإنما ذكرها في باب العطف لصاحبها المحرفه قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم أنها مجامعة للواو) العاطفة (لزو ما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري باليتما أما شالت نعماتها * (أي إلى الجنة أي إلى نار فناد) حذف الواو (وكذلك فتح همزها وابدال ميمها الأولى بياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتتاح همزها لغة عيمية وقبسية وأسدية وشالت نعماتها كناية عن موتها فان النعمة باطن القوم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه وظهرت نعمة قدمه ولا خلاف في أن اما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا (وأما اكن فعاطفة خلافا لليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (أفراد معطوفها

فظم فجاءها كبر غير لفظ المبالغة وكفور بلفظها) (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال إن كلام الناظم وان صريح في أنها مثل أو في المعنى لا في العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الحقيقة وأما الحقيقة من الثبوت فهي حرف ابتداء صغير عامل خلافا للاختفاء ويونس فأنهم ما يربان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المعنى وانما لم يعمل لدخولها على الجملةين اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لانه نظري في الفرق بين الحقيقة والحقيقة حيث دخلت جملة فقال أنظر (قوله خلافا لليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فان قلت فالذي يقوله في ما قام زيد لكن عمرو وهل يمنع ذلك أو يجوز معناه فاجوب انه يجوز قال الرضي وذهب يونس إلى أن لكن في جميعها حقة من الثبوت وليست بحرف عطف وليها مفردا أو جملة وذلك نحو أو دخول الواو على ما في المفرد

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند بنس مخففة من الثقلية ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف او لو كان بالافعال الناقية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام في جميعها او خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا انتهت جلة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وان لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقدر ما سياتي وخصوصا الاقتران بالواو لم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقيل الجوز عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجملة ما ذكر مثالا للعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدرا أي وقيل الجوز بجار مقدرا كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جلة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا لافعاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه دعاء يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل

استقلالها (قوله وزعم ابن أبي الربيع) ينبغي على قوله ان تكون الواو قبلها زائدة (قوله افسراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفي الرضى واما بل فاما يلها مفردا أو جلة والتي تلها جلة فائدتها الاتصال الى جلة أخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله في الفصل والوصل وعلى محي بل عاطفة في الجمل جرى الامام النووي في المنهاج في مسئلة الاجتهاد حيث قال او ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان وتقبل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف

وان تسبق بنفي او نهي) عند البصريين واليه اشار الفاعلم بقوله * وأول لكن نفي او نهي * (وان لا تقترن بالواو) عند الفارسي والاكثرين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجورسما عطف على عطف على صالح وقيل بجار مقدرا أي لكن مررت بطالح وجازا بقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهي (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء) جى به لمراد فائدة الاستدراك وليست عاطفة (ان انتهت جلة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى يضم السين (ان ابن ورقاء لا تخشى بواو) * لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو المحرث الصيداوى وورقاء أبوه والباوادر جمع بادرة وهى الحدة (او تلت) لكن (واو) فهى حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمدا أبأ أحسن من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكن محذوف (اي ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبأ أحدكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما الايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جلة على جلة وانه ظاهر قول سيويه (أوسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لقوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك بمسحوق وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها (بعد الاولين) وهما الايجاب والأمر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ (وجعله

الجمل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا به فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن فانظر المعنى (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل في الايجاب (قوله وبعده بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها او جعله لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كانه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقيق ما ذكره هلا أسقط الكاف وقد يجعل كان للتحقيق (قوله حتى كانه مسكوت عنه الخ) قال البوشري ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح أراد ان يحمل كلام الموضع على ما قاله الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فيحتمل ان يلاسه الحكم وان لا يلاسه فنحنو جاعلى زيد بل عمرو ويحتمل محي زيد وعدم محيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المحي قطعاً اما اذا انضم اليه لا نحو جاء في زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم محي زيد قطعاً اه فكلام الموضع صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعدوان كانت عبارته في المعنى تفيد موافقته له اه وبغير خطه يحتاج به مانعه وقال السيد في حاشيته على هذا المثل قد وقع في كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غلطاً وأراد ان يقع النسبة عليه والاخبار عنه كان غلطاً كما يدل عليه كلامه صريحاً وصرح به أيضا شارحوا

كلامه وامانه يدل على انتقاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به ذواً وبمنحطه أيضاً نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله لانه معناه اه وأقول قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتاً عنه لانه دخل في تقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل في تقيض المحكوم به وهو القيام مثلاً في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالصنف تابع للجمهور ولا ابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابقاً للشرح خلاف ما قاله الدنوشي لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبت القيام في المثالين اعمر ولا زيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشي فيه نظر اذا ثبت له عمرو في الثاني الامر بالقيام فلا تأمل اه بقي ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أو لا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشي ظاهره انها تقييد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي أو نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وبعبارة المطول تقييد ١٤٨ ما قلناه وهي مذهب المبردين بعد النفي تقييد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه.

أو الحكم متحقق الثبوت له فغني ما جاء في زيد بل عمرو بل ما جاء في عمرو فعدم محبي وعمرو متحقق ومحبي مزيد وعدم محبيه على الاحتمال أو محبيه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تقييد ما قاله في بعض التراكيب مع افادتها في البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر وتقبل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تقييد ثبوت الحكم للتابع مع

لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالين ثابت لعمر ورومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله بل ولكن بعدم صحوبها * كلف أكن في مربع بل تها

فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت له الكون في ارض لا يهتدي بها (ولا يقيم زيد بل عمرو) فتقرر نفي زيد عن القيام وتامر عمر بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها تافهة معني النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائم بل قاعدة) بالنصب (على معني بل ما هو قاعدة) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا يعمل ما في قائم شيئاً لأن شرط علمها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تقييد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الإيجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانتقل بها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي

فحق قام زيد بل عمرو (واضرب زيد بل عمرا) قال المرادى تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو ودون زيد والمأمور بضربه عمرو ودون زيد وتزاد لقبل بل لتوكيد الاضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أقول

والثاني كقوله وما هجر تلك لا بل زادتني شغفا * هجر وبعده تراخ لا الى اجل

السكوت عن ثبوته وانتقاءه عن المتبوع فغني ما جاء في زيد بل عمرو وثبوت المحبي لعمر ومع احتمال محبي زيد (واما وعدم محبيه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرداه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والاعمال ومذهب المبرداه فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المغني قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمنت لا الى بل بعد الإيجاب فحق قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمرا فثبت بلا القيام عن زيد واثبت له عمرو ولولم يحيى بل لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه محتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لا بل عمرا أي لا تضرب زيد بل اضرب عمرا ولولا المذكرة لاحتمل ان يكون أمر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست برائدة بل انها التأسيس معني لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التعيير الى السواد والاقول والغيبوبة (قوله والثاني كقوله وما هجر تلك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد مغلوظها وزاد في جملة قوله أو لا وتزاد لقبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أو لا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المغني انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب ما مع الابطال أو الانتقال

(قوله وأما لا في عطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا تنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للتبوع ولا يجب إلا بعد خبره وجب أو أمر ولا يجب بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا يجب أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الألفيتشي بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لأن شرط ليس له جمع قلة وحينئذ قد ليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وتبقى عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المعنى فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاء زيد لا بل عمرو والعاطف بل ولا رد لها قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاء في زيد ولا عمرو والعاطف الواو ولا تو كيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمع أيضا في ولا الضالين وسيد كر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمع من أنما يفتقران في الغاية لا في المبتدأ وقوله أن شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جوع القلة لأن ذلك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط يسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله أفراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لاسهام موضوعه لأن ينسفي بها ما أوجبته للتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الأعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لأفعله قبيح ١٤٩ لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يورد صحته قياسا لانه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أي ما ثبت خبري لأن الأمر أيضا إيجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدماميني استظهر فيما إذا انتقض النسبي بالأ أن يكون مما تقدمه الإيجاب نحو ما قام القوم إلا زيد لا غيره قال إذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه أنهم ينعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لا في عطف بها بشرط (ثلاثة) أفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا فالأول (كهذا زيد لا عمرو) الثاني نحو (أضرب زيدا لا عمرا) زاد سيدويه (أوندا فخلا فلا بن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نحو ما ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحدهما عطفها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشروط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعده أو نص عليه أيضا الأبدى في شرح الجزولية وزاد فيكون الأول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاء في رجل لا زيد) لأن الرجل يصديق على زيد (ويجوز جاء في رجل لا امرأة) إذا لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبدى مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تارة كيدا فلا مانع منه إذا قصد الاطناب وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وإن كان معنيهما متغايرا كسين والبعث في ذلك بحال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول بفعل ماض فلا يجوز) عنده (جاء في زيد لا عمرو) قال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو والاعلى الدعاء (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المعنى وجوابه إن علة المنع عنده ترجع إلى اليأس من الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأق في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاء في رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاء في رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثل له لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بأن هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الأفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بن أبي الفوارس الدين بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي الفوارس السبكي وأجابه والده بما حاصله أن معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد ويزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللتكلم مقصود صحيح في إبهام الأول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة المحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لأن مبني كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما يعدل إلى الاطناب المقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصوده في ظاهر امتناعه ولا يعدل إلى الجملة ما قدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم أن مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيهقيين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عديم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بأن معنى هدم تنافي الوصفين إمكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتناقضين كالعالم والجاهل لأن الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناه متباينا والتباين أعم من التناقض في كل متناقضين متباينين ولا عكس والبيهقيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التناقض إلى آخر ما حرره في رسالة سماها تلي العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديرهما وفي الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم عمرو ورواهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيد الاعراقا ثمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون المحكم الاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لدليل فيه جواز كون التقدير ناقصا عندك او متعكفا عندك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدديان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون لا

عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخولها الا الاولى ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لا تتفاء لعاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) للثان تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لها قبلها صريح في أنها ليست برائدة لانها حينئذ مقيدة للنفي ولذا قال الدماميني ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تراد قبلها التوكيد الاضراب بعد الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بنقد النفي اه قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد و عمرو و رأيت ابني زيد وعمرو وان زيد الاعراقا ثمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جلدك لا كدك قيل في تفسيره نعتك جلدك و (قوله) هو امر والقيس الكندي

(كان دثارا خلقت بلبونه * عقاب تنوفا لعقاب القواعل)
فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو خلقت ودثار بالمثلثة اسم راع و خلقت ذهب ولبونه بالاضافة الابل ذات الالبين وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلا ولا مقصور للضرورة ثنية مشرقة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المعنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهب بابلها التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وانحصار الناطم على قوله * ولا هنداء أو امرأ أو اثباتا تالا فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم يتلوا وخبر لا والتقدير ولا تلائد أو امرأ أو اثباتا وأياك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المراد فيتم هذا اذا لم تقترب بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكرا أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لابل عمر وقال العاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو وانها بقر لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا با كيا قاله في المعنى

(فصل * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (اياك والاسد) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا لا بعد تو كيد) بثو كيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بثو كيد معنوي كقوله

دعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظاهر بنا
(أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها من صلح) فن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

فهو مقيد لما أفادته بل وحيث كانت مقيدة لذلك كانت مؤكدة * (فصل) * (قوله ولا النافية يحسن الخ) فيه إشارة الى أن الامر في قول الناطم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف الصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يردون بنبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناطم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول هالا الهاء كما لا يخفى وكان الاولى أيضا أن يضم اليها النون اللهم إلا أن يقال ان الفصل بها كالفصل لكونها علامة اعراب وليست تأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

الدنو شري هذا داخل في قولهما قبل أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول بأن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر في أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أولاً بين التابع وقواه ثانياً بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وأنه لا بد في الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكي حيث قال ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لالها انما دخلت بعد واو العطف والذي يفصل به انما يتأخر قبل واو العطف (قوله الاباءة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والخفوض لا على الخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن ١٥١ العطف على الخفوض لكن هل

العامل في الارض اللام الاولى والثانية كالعدم أو الثانية يحرى فيه ما يأتي عن الجاهلي في عود الاسم (قوله قال لها والارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائر كانه عليه الباء السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني في بحث من الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحجر ما أنزل الله على فيها شيئاً الا هذه الآية الجامعة الفارقة من يعمل مثقال ذرة خيراً يره كذا وبناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيت بخط النووي بغرقاء (قوله على الماء) قال الدنو شري كان

الثانية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباءنا) فآباءنا معطوف على ناولا فاصله بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباءنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والتبوع والفصل بين العاطف والمعطوف (في نحو ما لم تعلموا أنهم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد باتم والفصل بين الواو وآباؤكم معقول ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (وتضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينز من عامله منزلة الجزء (كررت برجل سواء والعدم) الرفع عطفاً على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستو هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (كقوله) وهو حر في هجو الاخطل ورجالا الاخطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينا لا)

فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيجوز أن يروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير الخفوض الاباءة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله وعود الخافض لى عطف على * ضمير خفوض لازماً قد جعل

(حرفاً كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولاً له أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها والارض) فالارض معطوفة على الماء الخفوض باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آباءك) فآباءك معطوف على الكاف الخفوض باضافة اله اليها وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآباءك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير الخفوض كالتنوين في شدة الزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة زومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا لبونس والاحفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندي لازماً اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كحمنة (تساؤلون) والارجام بالخفوض

الاولى أن يقول على ما الآن يقلل ان الضمير هو الماء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) حره حينئذ بالاول قاله الجاهلي قال والثاني كالعدم معني بدليل قولهم بني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل حره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنو شري واستدل به بما ذكره في القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعدان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذي قنيد به كلام السعديتين انه مراده وانما عبر بما قاله لان العالب قوة دليل الجمهور لكن ينبغي ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يخرج الاعلى وجهه جوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالادغام واستشكك الدماميني بكلام السعد والحق انه يكتفى في الفصاحة موافقتها وجهاً نحو بالم يشد ضعفة (قوله كحمنة) فيه تنكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعة

لكن جزء يقرأ آتسألون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزحشرى) قال التفتازانى كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصاته التي من جلتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والعاد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (قوله عليه) قال الدنوشرى نائب قاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه عائد الى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشرى ١٥٢ فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوف في غير المواضع المشهورة اللهم الا

عطف على الماء المحفوض بالياء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفروسه) بالخفض عطف على الماء المحفوض باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أى من العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الماء المحفوض بالياء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المحفوض بعن خلافا للزحشرى (لانه صلة المصدر) وهو صدقانه متعلق به (وقد عطف عليه) أى على المصدر (كفرو) القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الماء من به اذ ليس مغنا سواهما وقد اتفق أحدهما ليتعين الآخر لا يقال المحصر ممنوع لجواز أن يكون معمول المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانه قول المصدر لا يعمل محذوف فعند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجدين محذوف لانه لا لالة ما قبلها اطلاقا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في الماضي والمستقبل (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحى به بدمتمتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحى بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخوالك (أم اختلانما) نوعا في عطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي أن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماضى لاتحاد زمانيهما في المستقبل والى ذلك أشار الناظم بقوله (وعطف الفعل على الفعل يصح) (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغبرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الاولى أثرن وهو ماضى على المغبرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يقبضن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقايضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله) يارب بيضاء من العواهج * (أم صي قنجا أودارج)

أن يقال محصل المنع اذا حذف استقلالها بطريق التبعية فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشرى هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اه أى لان قول الصواب يقتضى لزوم ذلك ثم انظر هلا أوردانه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ومجانب ما تقدم ما رت بصالح لكن طالع من قوة الدلالة عليه بتقديم ذكره هذا وأورد بعضهم ان مقاله في المغني يؤدي الى تعطيل مسألة العطف على المجرور بدون إعادة الجار اذ تقدير الجار تكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة جزءه ويحجب بان الاصل عدم حذف الجار فلا ترتكب الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكمال (قوله في المضي والاستقبال) قال

الدنوشرى ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح فعطف شيخنا أبو بكر الشنوائى (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشرى قديقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العاديات ويحجب عن ذلك بان محصل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا متبعا كما نقلنا ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لاجاز ان يكون الجار لعدم دخول الافعال ولا جاز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ القرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجار لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

على سبيل التبع كما هنا فدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم يكن فائرن في محل جر ولا اشكال فالتفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليأتهم (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قديقال انظروا دارج معطوف على محل جملة حبة الكونها صفة للتكثير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صحت ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليجرب ثم كتب الدنوشري بعده ردنا النظر في ذلك والذي استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما رافليتها مل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان مشتاررد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لأم وهو من حيث كذلك ليس معمول لأم ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدنوشري لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل ان قوله دراج من

عطف الصفة على مثلها
اه أصل السؤال والجواب
ماخوذان من كلام
الشهاب القاسمي كما بيناه
في حواشينا على الالقية
(قوله سهو) قال الدنوشري
وانما الساهي هو الجواز
كون بيضا معقول لفعل
محذوف يفسره معدي
رب المحذوف على وزان
رب رجل صالح لقيته وان
كان المفسر فيما نحن فيه
محذوف فهو مشكل اذ
يلزم عليه حذف المفسر
والمفسر جميعا وكتب
شيخنا الغنيمي بعده
وقال العيني لم يسمه
وانما أم عطف ببيان
مقطوع فنصب اذ عطف

فعطف دارج على خباتها اول دارج بدرج أو حيا يحباب والعواد جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويحوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضا سهولان بيضا معجور ورب لا منصوبه وقتحها نائية عن الكسرة لانها غير منصرفه لالف التانيث الممودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فقد رخرج معطوفا على يخرج لا أول يخرج ييخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق) فيكون من عطف الاسم على الاسم وليكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامة من الفصل بين المتعاطفين بحمله وذكر الشئ ومقابله ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(فصل * تختص القاء والواو بحوز حذفهما مع معطوفهما الدليل) وتشار كهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في القاء ان اضرب بعصاك الحجر فانه تجرت) أي فضربت فانه تجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحى آمن قوله تعالى في سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذا سنسقاء قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانه تجست وان تجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانه تجست فانه تجرت (أي فضربت فانه تجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهولان انفجرت في البقرة وليس في آيتها ان ولا أوحينا وتلاوتها واذا سنسقى موسى لقومه فتلنا اضرب بعصاك الحجر فانه تجرت وتسمى القاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني

(فما كان بين الخير لوجاء سالما * أبو حجر الالبال قلائل)
حذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبينى) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية للنعمان بن الحرث

(٢٠ تصرح في) البيان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني (فصل) * (قوله وتشار كهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشئ ثم أتوا بأخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى القاء والواو اه وسببنا ان الشارح علل اقتضار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتضار المصنف والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هنالك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجملة لامن عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى القاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص ان المحذوف قد يكون جامة سبب المذكور نحو فانه تجرت ان قدر فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعدو ظاهر كلام صاحب الكشف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقريرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيحة وفيه أيضا على تقدير فضربه بها دلالة على ان المأمور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة

من الجواز العقلي (قوله معطوف ١٥٤ على اسكن) قال الدنوشري فيه نظر اذ ذلك من حذف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله

فهو من عطف الامر) أى
دال الامر اذ قوله ليسكن
ليس بامر بل الامر مستفاد
من اللام (قوله نحو
والذين تبوءوا الدار
والايمان) نقل السيد
السمهودى فى تاريخ
المدينة عن صاحب
القاموس وأقره ان من
أسماء المدينة الايمان
واستدل بالآية وحينئذ
فالعطف بلا تقدير مع
التبوي بمعنى التبيي
(قوله فهو من عطف جملة
على جملة) قال الدنوشري
فيه رد على قول المتن سابقا
يجوز عطفها عاملا لجملة
ظاهري ان المعطوف
العامل وحده لا الجملة
فليتأمل وقد يقال انما
قال ذلك على سبيل التجوز
أو تغليباً فإنه فى مسألة
المعمول المحرور والمعطوف
الجار وحده لا هو مع
المحرور (قوله وفى التسهيل
لا يشترط الخ) فيه بعد
ما نقله الشارح انه يشترط
صلاحية المعطوف إذا
هو بمعناه مباشرة العامل
وفى أقسام العطف من
الباب الرابع من المعنى
وشروطه أى العطف
امكان توجه العامل الى
المعطوف (قوله الانصار)
فيه إشارة الى ان ما
اقتضاه صنيع المصنف

الغنى (وقوله ركب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا محذوف وما عطف عليه فى التقدير (أى)
راكب الناقة (والناقة) طليحان محذوف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافرد ويحتمل ان
يكون الاصل أحد طليحين محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع فى شرح بانت سعاد
فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قوله هم طليح البعير اذا أعيا
ومثاله فى أم قول أبى ذؤيب وقال صحابى قد غبت وخلفتى * غبت فأدري أشكلكم شكلى
قال أبو الفتح أى فأدري أى طريقكم طريقى أم غيرهم محذوف واقتصر الموضع على ذكر القاء الواو تبعاً
لقول النظم والقاء قد تحذف مع ما عطفقت * والواو اذا ليس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد
حذف ويبقى معموله مرفوعاً كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف
معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوباً نحو والذين
تبوءوا الدار والايمان) فالايمن مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا (أى وألقوا الايمان) فهو
من عطف جملة على جملة (أو مجروراً نحو ما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة) فيبيضاء مجرور بمضاف
محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على
الموجود فى الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم فى المثال الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل
الامر) وهو اسكن (للأسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن
المستتر فيه لكان شريكاً فى عامه والامر بالصيغة لا يرفع ظاهره فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال
يغفر فى التواضع لا يغفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلح عنه
ركعتي الطواف ولو صلى أحده عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المفتى وفى التسهيل لا يشترط
فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اهـ ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف
الامر شاذ كما سياتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخرجه الترتيل عليه (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثانى)
وهو الذين تبوءوا الدار والايمان (كون الايمان متبوعاً) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفاً على
الدار لكان معمولاً بالتبوء والان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامه وهو فاسد من جهة المعنى لان
الايمان لا يتبوء (وانما يتبوء المنزل) اذا تبوءوا التبيؤ يقال تبوءت له منزلاً أى هيأته له وفى اعراب الخوفى
فى سورة آل عمران يقال تبوءوا فلان الدار اذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل
آخر (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى
عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وعمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو
شحمة على عمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند من يبيحونه والا كثر من وأجاز
الانخس العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا
كهذا المثال وقيل يجوز مطلقاً حكاه الفارسي وابن الحاجب عن القراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقاً
لان العاطف حرف ضعيف لا يوجب عن عاملين قال فى المعنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين
فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تأخر
المحرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدانى الدار وعمرا الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمحرور قال السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى) كون
الايمان مفعولاً معه لعدم الفائدة فى تقييد) لانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو
أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل مراد ببقى * معموله دفع الوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والقاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

(كقول

من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح) قوله بالواو والقاء) فى المعنى فى بحث ثم فى

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم خالق منها زوجها حينئذ قسم تشارك الواو والقاء في جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار (قوله وهو قول الزنجشري) حيث اختار المصنف قول الزنجشري فكان عليه أن لا يخص هذا الحكم بالقاء والواو لان ثم كذلك كما في المغني (هذا باب البذل) (قوله ولذلك يقولون البذل الخ) أشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال عامل البذل ليس كما المقفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا للغيره وانما هو تقدير معنوي واللام يمكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سياتي قوله تعالى تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا ما تدبر على ذلك (قوله اذ لم يعتد بزيدا الخ) قد يقال يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بابعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(كقول بعضهم: بئ وأهلا وسهلا جوا بئان قال له مرحبا) بئ الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المقررات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي (والتقدير ورحب بئ وأهلا) فبئ متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالقاء وهو خاص بالجملة (نحو أنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة تضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهم لم يسمو) بتقديم الها على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعرفوا فلم يروا) وظاهره ان القاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الميم وان الميم في محلها الاصل وهو قول الزنجشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الميم قدمت من تأخير تنبيهها على اصلها في التصدير ومحلها الاصل بعد القاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم ان الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدهنا استبح * (هذا باب البذل) *

هذه التسمية للبصرين واختلاف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد الشوطة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تو كيدا الحكم وتقريره ولذلك يقولون البذل في حكم تكرير العامل وقولهم البذل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غايبا دون اللفظ بدليل جواز ضرب بيت زيدا بده اذ لم يعتد بزيدا أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبذل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيًا أو اثباتًا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(نخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابح (التعنت والبيان والتوكيد فانها كلمات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما بالنسبة لثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الإيجاب ويبدل ولا يمكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وأولكن عمرو وأما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المجيء (زيد منى عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف بيل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول) دون الثاني (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيًا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به التعنت والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات فنحو جاء في زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر كذا كن بعد بل وهو انما يشتمل على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذكر البذل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بعزل وأقسام البذل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البذل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التبريل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فذكرته البيان في تقرير دخولهم واقامتهم فبكروا عداوتهم انهم من

موجود الرجن الذي لا يحذف وعده أو لتقرر برائها جنات كثيرة لاجنة واحدة كإرواء البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فإن يكن في الجنة صبرت وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة أنها جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) قال الدوشري هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وإنما يطلق كل على ذي أجزاء) قال الزرقاني أجيب عن ذلك بأن الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني أنه غلب اللفظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأولى فقيس في الجميع كل ثم سميت تلك اللفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني أنظر ما الذي يسمى به عندهما حيث تدول عليهما بسميانه بدل اضرب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدوشري وقال الناطم في شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضمير اعتد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة في المراتى مسبوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام ١٥٦ الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستثناء عن الضمير لفظاً وتقديرافانه قال في قوله تعالى

ولا يلتفت منكم أحداً
أمر أن لا يلتفت منكم أحداً
أحد بدل بعض من كل
ولم يصرح به ضمير لان
قوة تعلق المستثنى بالمستثنى
منه تغني عن الضمير غالباً
اه فان قوله لان قوة الخ
يشعر بعدم الاحتياج
إليه هنا وان كان قوله ولم
يصرح يشعر بتقديره
بقي ان ظاهر كلامهم ان
الربط في هذا الباب لا
يكون الا بالضمير وبذلك
صرح في المعنى (قوله
متصل بالبدل أو بغيره)
قال الدوشري يتناهي ظاهر
قول المتن ولا بد من اتصاله
بضمير يرجع الى المبدل
منه وقد يجب ان الاتصال
في كلام المتن ليس على
حقيقته والاتصال في

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلقي أو كعطفوف بيل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء عما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسموا الناطم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالتعبد من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وأنما) لم يقل ذلك لان كلاهما (يطلق) على ما يقبل التجزى فعند الاطلاق تبدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممنوع هنا) لان الله تعالى منزوع عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلاً لا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقي من المبدل منه (أو مساوياً له) (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكلمة (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالاول (كالامثلة المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وضموا والذى جعلنا على ذلك أنما وجعلناه بدلا من الواو من معالزم تواردها من على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممنوع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلوني البراغيث

والثاني

كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر ان ضمير الغيبة لا يرجع الى ضمير الغيبة

بل كلاهما يرجعان الى شيء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصيح ذلك في نحو أنت قت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لم يحضرم من هـ ما له ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المعنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدوشري كلام البيضاوي هذا يتناهي ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما أو أحاط بعض الافاضل بأنه انما ترك التضعيف في الثانية كقوله في الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لا لتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي قال ورد بان ذلك انما يمنع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال ايضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوي به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدوشري لم يظهر الوجه من وجهين الضعف فليأمل وتوارد عامليين على معمول واحد جائز في نحو جاء زيد وأني عمر

والنظر يقان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا الوجه جماعة رتبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الحج) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام بما آخره الحج (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فراحه انه لا ضمير لفظا أو يكون ما شيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير (قوله والحج اتهم الحج) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المعنى وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهم ما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الحج) قال الدنوشري كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله الله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

سقدم رتبة لان رتبته التقديم واذا قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسدأل ومضجوبها وهو علامة ال التي للعهد الذي كرى بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثير من بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المعنى

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير وجوب استئثار الضمير في فعل الخائمين من فرائض العربية كما قال في المعنى وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مصدر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضع في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بما آخره مقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحج اتهم محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج وردبانه لا حاجة الى المحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله وردبانه يقتضي انه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم بحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلاه الجزولي بان الثاني اما صفة الاول كما عجمتي الجارية حسنأ أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا وردبانه يلزم منه ان يحيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وردبسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره عما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لا كتمام المسند الى الاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضع وقال (وهو يدل شي من شي يشتمل عامه على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه الاجنبي وهو المبتدأ اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما رده على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون واجب على كل أحد بخصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظاهر ان اعراب الكسائي أرجح لان خاصه ان الله على الناس أن يكون محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب هكذا عليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظاهر ان الآية ليست من العام بخصوص ولا الذي أريد به الخصوص وقد سبقنا في حواشي الفاكه في باب اعمال المصدر كلاما برهنته (قوله وانما المشتمل المسند الحج) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامه على معناه الحج) قال الدنوشري قال المرادى لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبتني زيد أخوه بدل اضرب لابل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والا نخرج من الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرحت زيد افرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه افرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب التخييص المفتاح واعترضه الباء السبكي في العروس كما ينداء في حواشي التخييص وحاصله ان سلب يتعدى للمفعولين فعمل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك محل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزمكا في وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري

قلم يزل يبتزده دهره * سافيه من بطش وعود صليب (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدوشري فيه نظر ظاهر لان الجواز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقاني

هذا يدل على جواز جاء في زيد الاخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضى قال ابن الخشاب لا يجوز جاء في زيد الاخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى اذا لا الا في ذنب السرحان وأن انبلاج العجرو حان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حتى ذلك ابن خلد كان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وأنه رأى بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وتقدير ذنب بدلا أي حتى اذا لا لا الوجود الا في

في الحواشي هذا والذي يظهر به قال المبرد والسيدي وابن جني وابن الباذش وابن البرس وابن أبي العافية وابن ماكون وذلك (كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق الجواز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه افرسه) فان زيدا مسروق محازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فاصنع بقوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على الجواز والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والجواز كما بينا فلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فمقتضى ان يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالسكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمالا الظرف على الظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدلا بالمصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابطة له بالبدل منه (كما بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابطة بينهما الماء المحرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخذود النار) فالنار بدل من الاخذود ثم اختلف في الرابطة فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدر (والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخذود شق في الارض وأصحابه ثلاثة أنطيانوس الرومي بالشام ويختصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخذود وماؤه نار او قالوا من لم يكفر والأتى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مجموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبتني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبتني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما (والرابع البدل المبين) للبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في المحذوم الاول)

ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يردعه عدم الضمير وقد يقال ان آل خلف وهو عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخذود النار واسا ذنبهم ما فعل ان الفاعل ضمير اسسه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أي لا لا الله الا في ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذا لاقى لم ينور الذنب نعم ان كان تجويزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخذود شق الخ) قال الزرقاني والاخذود من الخد وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والاألى فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب السبرة والافق بازلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن أخذاي يدي والا ياخذ يدي وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترض به قال سمعت من يقول بين البيضة والمقام قوله والازائدة في الكلام اه وما المحوج لا تمكانه ذلك هنا وكان المناسب ان يقطعا ولعل الاثبات به اسبق في قلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقى فيه

ومن كفر ترك ومن ألقى فيه اه كذا رأيت فيه باسقاط الالاباثا كما هنا (قوله اي بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معي وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هي هذا على معنى اللام اي منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اعنافة المسبب للسبب قاله ملاحي قال الرضي ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر البديل منه لان يكون البديل هو الغلط (قوله وان كان قصدا الخ) قال اللقاني اي ولكنه اضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يدفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البديل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصد بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي ارادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذبنجم بدر (قوله في حكم ١٥٩ المتروك) قال الدنوشي قد ينافيه ظاهرا قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الجواشي وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

(فصل)

(قوله وقوفامع السماع) قال الدنوشي هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو رأيتك اياك والعرب لا يعرفون تسخية الشيء بدلا وفعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشي ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبي الخ) قال الدنوشي فيه نظر اذ لا نسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا

وهو البديل منه (ان لم يكن مقصودا البته وان سبب الى اللسان فهو بديل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان البديل نفسه هو الغلط كما في متوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصد بديل نسيان اي بدل شيء ذكره سابقا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم * وودون قصد غلط به سلب * (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بديل غلط) قال ابن عصفور وهذا النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبديل اضرب) واليه أشار الناظم بقوله * وهذا للاضرب اعزان قصد احجب * (ويسمى ايضا بديل بداء) بالدال المهملة والمدفوع ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقليل بديل بداء وقيل معطوف حذف عاطفة قال في الجواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذنيلا مدي يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء) وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدي) بالقصر (جمع مدي قوهي السكين فان كان المتكلم) بقوله خذنيلا مدي (اعلم ان اراد الامر بأخذ المدي فسبقة لسانه الى النبل فبديل غلط وان كان اراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدي فبديل نسيان وان كان اراد الاول) وهو الامر بأخذ النبل (ثم اضرب عنه الى الامر بأخذ المدي وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النبل (في حكم المتروك فبديل اضرب وبداء) لانه اضرب عن الامر الاول حين بداه الامر الثاني (والاحسن فيمن أن يقول ييل) لئلا يتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حار اتر يد جاهلا او بليدا

(فصل) بديل الظاهر من الظاهر كما تقدم (ذهب ابن مالك في التسهيل الى أنه لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفامع السماع (ونحو وقت أنت ورأيتك أنت) ومررت بك أنت تو كيندا اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) تو كيد (عند الكوفيين والناظم) لا بديل خـ لا فـ للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصبح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعات أنت والمرفوع تو كيد باجماع فليكن المنصوب تو كيد فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبتت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

تقل سيدي به الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا قبلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيدي به كلاما مبالغا في قبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن نحو مررت بك بك تأ كيد عند النحويين خلافا للزحشري فقط في قوله بالبديهة والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد به العامل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فإنه لما لم يعد به العامل جعل بدلا اه وأقول سيما أن الشاطبي جعل مررت به به بدلا وياقي الاستشهاديات بين أعيندهما العامل واعادته لا تنافي البديهة في المنهال الصافي وشرحه وقد يذكر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتزيله من معموله منزلة الجزاء نحو قال الذين استكبروا الذين استضعفوا المن آمن منهم ونحو ان هو الاذ كر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزحشري المجرور بديل للمنصوب لا توكيد

المسلم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله في تحذير لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في وقت أنت وهو كذلك وإن اقتصر المصنف على قوله توكيداً فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيداً) برده عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤيد الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمناقضاته لها هنا (قوله سواء كان كلا أو بعضاً الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض زيد ضرب بته رأسه والاشتمال زيد استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئه لقول المصنف نحو وأسروا الخ فيبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو أن في الآية أجد عشر وجوهاً وأنها بأبعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لمخرج بدل الغلط منه مع أنه حكمه حكم ما ذكر قال الرضوي اهلم أن يدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهراً يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضاً وكأن بدل الغلط اعتمد الاعتناء بشأنه لم يعتبر اه وكتب الدنو شري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الاضرب يفهم عدم جوازه كضربتك جارك ثم ذكر أن الحلبي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلي) ١٦٠ قال الزرقاني مروى بالقاء بالواو وعلى الأول فالقاء سببية وعلى الثاني فالواو لا حال

ورجلى ميتدا خبره شنته
ومعنى ذلك أن رجلى
لغظهما المشابه لحف
البعير لا تبالي بما ذكر
واستشككت البذلية هنا
بان الرجل لا توقع
بالسجن وأجيب بانها لما
كانت سببا للدخول
ناسب وعدها بذلك
اه وذكر الاشكال
المصنف في التذكرة ثم
قال فان قلب أجرو على
شرايت ألبان وسمن وأق
قلنا شرطه تأخر المتجوز
فيه ثم حقق ان البيت
من العطف على معهود
عالمين ويانه في حواشيد
على الالفية (قوله شنته
المناسم) قال الدوشري

أنت ومررت بك أنت وإذا أردت البذل وافقت بين التابع والمتبوع ففقلت جئت أنت ورأيتك أياك
ومررت به به فوجد لفظ التوكيد والبذل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب
وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما ينقلون لأنهم شافوه والعرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض
هذا بقياس بأن يقال فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا
في التسهيل إلى أنه (لا يبدل مضمير من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت
زيدا ياء من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا تشاء ولا شمر أو لوسمع كان توكيدا
(ويجوز عكسه) وهو أبدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البذل سواء كان كلام بعض أئمة
اشتمالا أم اضرايا (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين
ظلموا يبدل من الواو في أسروا يبدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر
وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم
في باب القاعل (وكذا) يجوز أبدال الظاهر من المضمير (ان كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم
أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

أوعدي بالجن والاداهم * رجلى فرجلى شتة المنام

فرجلى الاولى بدل من باء المتكلم بدل بعض من كل (كأعجيتنى وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من باء مخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فن الموصولة المنجزة وباللام بدل من ضمير المخاطبين المنجزة وباللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (أو) يكون (بدل اشتغال كأعجيتنى كلامك) فبكلامك بالرفع بدل اشتغال من باء مخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي

قال في القاموس شئت كفه كفر ج و كرم شئت أي خسنت و غلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) يدل (بلغنا)
الدنوشي هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان كان ير جو بدل كل ولا يجوز في ذلك ان يجعل بدل بعض والآخر
انقسام الصحابة الى من ير جو والله ومن لا ير جو ولا يجوز ذلك على الصحابة والحوار بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله
المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخطئون بالصحابة من المتناقضين اه من شرح لب اللباب
(قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشي الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل هي جائزة والتجريح باللام الاولى ولا باخرى مقدرة
هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة الاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كما رجح ابن مالك وان قلنا
ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حيا اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا
وجود العامل ملفوظا به والبديل على نية تقدير العامل خصوصاً مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البديل ليس كالمفوظ به من كونه
وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البديل على نية تقدير العامل
بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا وورد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البديل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والافعال لا يتوقف

عليه بديل ان هو الاذ كر العالمين لمن شاء منهم ان يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات لا رغب ولا قال المجعدي
 في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك
 (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان للتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد
 ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زريد كذا وقوله بنا تخميا يكشف الضباب بنصب تخميا على المدح والاختصاص ولو خفض تخميا على
 البذل لما فيه من البيان لمجاز عندى ولم أر هذا الاحاطة المصنف في التذكرة (قوله وذلك أعيدت اللام) أى لكونه بدلا من المحرور
 باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال
 الدنوشى فيه اقصد اصرار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهما مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء
 دون غيره فحوماضر بكم الاز بدها كذا نقله الاشعرون وغيره وفي المثال نظر اذ ليس بديل كل من ضمير المخاطبين فليأمل واعل
 الشارح أسقطه لعدم ظهوره وجه الامتناع ان لم يقدر الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا لا يخفى قال السيد في حواشى المطول
 في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعنى ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بديل كل من كل بان البديل يذبح
 أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز مرت بزيد رجل وبديل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل فيه الظاهر من
 ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البديل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة
 لان مدلولهما واحد وفي

الاول زيادة تعريف
 بخلاف البعض والاشتمال
 والغلط فان مدلول الثاني
 فيهما غير مدلول الاول
 وأجاب الاخفش عن
 ذلك بمنع اتحاد المدلولين
 في بديل الكل اذ لو اتحد
 مفهومهما مال كان الثاني
 توكيد الاول لا بدلا عنه
 واتحاد الذات لا ينافي
 كون البديل مفيدا فائدة
 زائدة كما في المثالين
 المذكورين يعنى بك
 المسكين مرت وعليك

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانما ترجو فوق ذلك مظهرا
 فمجدنا وسناؤنا بديل اشتمال من ضمير المتكلم وهونا (أو) يكون (بديل كل مفيد للاحاطة) والشمول
 كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيد الاولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بديل
 كل من الضمير المحرور وباللام ولذلك أعيدت اللام مع البديل والى ذلك أشار الناظم بقوله
 ومن ضمير المحاضر الظاهر لا * تبديله الا ما احاطة جلا
 أو اقضى بعضا أو اشتمالا (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بديل كل (ان لم يفدها) أى الاحاطة
 (خلافا لا يخفى فانه أجاز) تبعاً للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بديل من الكاف (ورأيتي
 عمرا) على ان عمرا بديل من الياء وسمع التكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر
 بكم قرش كفيينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا
 (فصل) * بديل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة (والفعل)
 كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان الاول فبديل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما
 يضاعف) فيضاعف بديل من يلقى بديل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثم وبديل البعض
 نحو ان تصل تسجد لله برحلك فتسجد بديل من تصل بديل بعض من كل وبديل الاشتمال كقوله
 ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تحبى وطائعا

(٢١ تصرح في) الكريم المعول فان الثاني فيهما بديل على صفة المسكنة والكريم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن
 تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مرت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيد ما لا تفيد المعرفة وان
 اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة (فصل) * (قوله بديل كل من الاسم الخ) ينبغى جواز ابدال الفعل
 من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيدا يمتق يخاف ربه أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان الاول) هذا واضح في بديل
 الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزقاني انه احتراز عما اذا كان مساوفا فانه توكيد لا بديل قال الرضي
 وقد نبذ الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول ولو كان الثاني يعنى الاول سواء كان تأكيذا لا بدلا نحو ان تنصر
 تغز انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية مجله من جملة لا فعل فقط من مثله
 قلت لما كان المقصود ببيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثم بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة
 (قوله بديل كل) قال الدنوشى يخالف مجعل المرادى ذلك من بديل الاشتمال وكلام الموضوع محتمل لكن الاول أخذه الشارح من
 كلام الخليل وينظر في ذلك والاثم جزء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أى جزء الاثم والذي يظهر انه بديل اشتمال كما
 قاله المرادى لا بديل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزقاني الله منصوب على نزع الخافض أى والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق
 الخبر والالف في تبايعا لاطلاق وهو من بايع أى عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف
 عليه بديل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البديل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون يضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات التي
 الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من
 الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويقعهم من صريح كلام المرادى ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل
 المرادى لبذل الكل بقوله متى تأتوا تلتموننا في ديارنا * تجد حطباً جزلاً وناراً قاججاً ونقل المرادى عن بعضهم ان بدل الغلط
 يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى به غير طريقه الشاطبي فليتأمل الطريقان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل
 البعض فقال لا بدل البعض بل خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه دلالة ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه
 فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد
 (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهم اقد يتعدان لفظاً كقوله تعالى بالناسية ناصية وقوله
 تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد باملاخصه ان
 التأكيد المعبر في الجمل لا بد ان يغار لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البديل عن التأكيد
 بقيد المغيرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضاً بهذا القيد

لان الاخذ كرها والحى طائعا من صفات المباينة وبذل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيداً تمكسه
 اكرمك اه كلام الشاطبي لم يخصص ذلك داخل تحت اطلاق قول النظم وبذل الفعل من الفعل
 (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو قوله حدثت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن
 التوكيد بمغيرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من
 الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبذل البعض (قوله تعالى أمدكم كما تعلمون أمدكم
 بانعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخفى من الاولى باعتبار ما تعلق بهما فتكون داخله
 في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبذل الاشتمال كقوله
 أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلماً
 فلا تقيم عندنا بدل اشتمال من ارحل لاسيما من المناسبة للزومية وليس تو كيداً له لاختلاف
 لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداده كما تقدم ولا غلط لوقوعه في
 الفصيح وبذل الغلط كقوله تعدوا الفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه
 لفظاً أو تقدير والجملة تتبع ما قبله محلاً ان كان له محل والافاطلاق التبعية عليها مجاز اذا تابع كل ثان
 أعرب باعراب سابقه المحاصل والمتجددوسكتوا عن اشتراط الضمة في بدل البعض والاشتمال في
 الافعال والجمل لتعذر عود الضمة عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (قوله) وهو الفرزدق
 (الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان
 أبذل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة أخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صرح بذلك لرجوع

والحاصل ان التمييز
 لا يحصل الا بمجموع
 الامر من الجمل التي لا محل
 لها تنفي عنها الامران
 والتي لها محل انتفى عنها
 أحدهما (قوله لاختلاف
 لفظيهما) قال الدنوشري
 قديقال انه لو كيد
 بالمرادى وقد يقال ان
 طلب الرحيل غير انتهى
 عن الإقامة فليس عنه
 فلا يكون توكيداً (قوله
 والفرق بين بدل الفعل
 وحده والجملة ان الفعل
 الخ) قضية هذا انه لا
 يتصور في الفعل المرفوع
 أن يكون بدلاً من فعل

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده
 لا لكونه تابعاً لغيره فكيف يكون بدلاً مع انتفاء التبعية لا انتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل
 المرفوع على مثله وما يشك في البذل قول البيضاوي وغيره ان يترك في سورة الليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتى ماله يتركى مرفوع
 لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البذل جملة من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي
 لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والترم الاستاذ الصنفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع
 وقد يقال لامانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه مقتضى آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد
 السبب في الجر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة
 أولاً واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحجروا ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من
 المذكورين وانما الظاهر انها بديل اشتمال منهما لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد
 يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجاً لاهياً في معنى المفرد أي جعله مستقيماً وقد
 ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الافية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناطم سكت عنه ثم أقول صرح في
 الجمع بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتمال في المعنى في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بديل من

الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثلها ألم تر الى ربك كيف هذا الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد
 (فصل) * (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احدا جاءك تريد أو عمرو وان
 تضرب احدا رجلا أو امرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل اذ التفصيل يقتضي ان كلاما من البدل والمبدل
 منه مقصود قصد ايقام مطابقة للاخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود قصد ايقام باقي التبيين فسادا
 وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقتين ونحو ما أكلت أثلاث ١٦٣ الرغيف أم نصغفه من بدل الكل لان

المراد بالمفهوم الشامل
 ثلاث الرغيف ونصغفه
 فهما مطابقتان والثاني
 تفصيل للاول وبما تقرر
 من ان بدل التفصيل بدل
 كل من كل علم انه لا يحتاج
 لضمير كما قد يتوهم ان كل
 واحد بعض (قوله عن
 معرفة الكميات) قال
 الدنوشري لو حذف لفظ
 معرفة لكان أحسن ولو قال
 المعرفة لكان جيدا وتكون
 اللام للغاية (قوله وعن
 بيان المعاني) قال الدنوشري
 حذف لفظ البيان أبين
 (قوله وللزمان والمكان)
 قال الدنوشري هو
 داخل في غير العاقل
 فيكون من عطف الخاص
 على العام (قوله وقد
 يتخلف الخ) قال الدنوشري
 قد يقال لا نسلم ان اذا
 شرطية هنا فلا تخلف
 (قوله على ان مسألة
 الشرط لا تخلف عن
 اشكال الخ) يجاب بان
 ان الشرطية انما يمتنع
 دخولها على المتدا اذا

الجملة الى التقدير بفساد (أى الى الله أشكوها تين الحاجة تين تعذر التقائهما) فتعذر مصدره مضاف الى
 فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف لمتقيان جملة مستأنفة تبه بها على
 سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين
 المعجمة السريانية أولان أرضها شاسات بيض وجر وسود وعلى هذا لا يهمل وقد يذكر كذا في القاموس
 (فصل) * واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام (وهو الهمة) (أو حرف شرط) وهو ان
 بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في قادية
 المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني
 فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و)
 الثاني كقولك (من رأيت أزيد أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث
 كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخير أو ما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع
 لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
 (نحو من يقوم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد و عمرو وبدل من من بدل تفصيل (و) الثاني (نحو) ما تصنع
 ان خير او ان شر انجز به (فخير او شر ابدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث (نحو) متى تسافر ان
 غدا وان بعد غد أسافر معك) فغد أو بعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع خيشما فجلس ان يجلس
 المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل
 من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض
 زلزالا وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال * وبدل المضمن الهمزة يلى * همزا
 وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسألة الشرط لا تخلف عن اشكال لانك اذا قلت من
 يقوم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا
 البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان
 جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان الايضمر الفعل بعدها الا
 اذا كان هناك ما يفسره فنحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جى بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
 المحذور

(باب النداء) *

بالمدو بكسر التون ويجوز ضمها وهو الداء بالحرف مخصوصة (وفي فصول) أربعة (الفصل الاول في)
 ذكر (الحرف التي ينبيه بها المادى) اذا دعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الحرف) وفاو خلافا (ثمانية
 الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وعمدودتين)

استعملت في معناها أما اذا لم تستعمل فيها وانما ذكرت علافة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا
 مقصوده من جوابه وان أوهم خلافة قوله لبيان المعنى لانه يؤهم انها مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما في
 الكشف اما يمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
 (باب النداء) * (قوله وهو الداء الخ) أى اصطلاحا واما في اللغة فهو الداء بى لفظ كان (قوله الحرف) قال الدنوشري عبر
 بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه ورعا يؤهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

نجمع القلة في المبدأ والتحقيق خلافاً كما مر (قوله وآي) قال الدنوشري بالهمزة المدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير تحته (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من ايا ذالاً ببدال تصريف والحرف برى منه لكنه قال في المعنى في بحث ايا وقد تبدل هـ من زهاها قال فاصح يرجو أن يكون حياً * ويقول من فرج هياريا (قوله الحقيقي) لعل هذا بالذخيرة لمجموع حروف النداء فان ياتكون للبعيد حقيقة أو حكماً في المعنى بالحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً وقد نادى بها القريب تو كيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشري ينظر ما حكم آي مدودتين ١٦٤ عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الآن يقال انهما

مدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان البعيد وهو تعالى أقرب إلى كل شخص من جبل الورد فاجواب ان ذلك لا يستقصا الداعي نفسه وابعاده من مرتبة المدعو وتعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان وايستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندية وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندية وان كان قايلاً (قوله وتتبع في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشري وتتبع يا أيضاً في ايهما وايتهما قال في المعنى (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذا المفرد في هذا الباب عا ليس مضافاً ولا شبهة وانما يظهر جعل هذا من الشبهة بالمضاف

فتقول أزيدوا أي زيدة صر الهمزة فيهما وأزيدوا أي زيدة الهمزة فيهما (ويا أيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة المدودة خلافاً للصاحب المقرب ولا أي خلافاً لجماعة من المتأخرين (الآن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالسا هي (فله بقية الاحرف كما انها) أي بقية الاحرف (البعيد) الحقيقي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولله نادى الناء أو كالتاء * وأي وأكذا أيا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد إلى ان ايا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويا وهيا ما وذهب ابن برهان إلى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي لا وسطاً ولا لجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تو كيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لانها أم الباب (فانها تدخل في كل نداء) خالص من الندية والاستغاثة أو معجوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تتعين أيضاً (في باب الاستغاثة) نحو يا الله (و) تتعين هي أو (دون غيرهما) (في باب الندية) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ووالمن ندي * أو يا * (ووا أكثر استعمالها في ذلك الباب) لانها الأصل فيه (وانما تدخل يا) في باب الندية (اذا آمن اللبس) بالنادي (كقوله) وهو جريح يندب عمر بن عبد العزيز (جئت أمة عظيمة فاصطبرته * وقت فيه بامر الله يا عمرا) فتبوت ألف الندية دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم * وغير الذي اللبس اجتنب * (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفرداً أو جارياً مجزاً أو مضافاً فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا إلى عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (الاف في ثمان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المنسوب نحو يا عمرا) (الثانية) (المستغاث نحو يا الله) ومنه المتعجب منه نحو يا الماء وللغضب اذا تعجبوا من كثرتهم (و) (الثالثة) (المنادى البعيد) نحو يا زيدا اذا كان بعيداً منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافي به) (الرابعة) اسم الجنس غير المعين كقول الاعشى يا رجلاً اخذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشئ لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلاً على المنادى ومتبياً لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة (و) (الخامسة) (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يقوت الدلالة على النداء (و) (المضمر) (نداءه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مظهر وقصره ابن عصفور على الشجر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فلا قول حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغة المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك) والثاني نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا أيحبرين أيحبر يا أنتا) * أنت الذي طلقت عام جمعنا * قد أحسن الله وقد أسأتا

لانها عوض عما تضاف اليه أي (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشري والوجه الثاني ان يكون عباد الله مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشري انما قال ظاهراً لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون نداءه مظهر (قوله ويأتي على صيغة الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل إلى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المنادى هو ايا على الصحيح واتصل به شئ من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص البريعي قال ذلك لما قدمه على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا ان يقال في يا زيدا ياء لا انه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله اذا لم يعرض الخ) سكت عن محترمه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

ان يكون حالا من فاعل
أدين (قوله اسم الإشارة)
قال الدنوشري يفهم منه
جواز نداء اسم الإشارة
ومحله اذا لم يتصل به كاف
الخطاب فان اتصلت به
ففي جواز نداءه خلاف
الصحيح المنع لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان
الغلام مخاطب من حيث
انه منادى وغير مخاطب
من حيث انه مضاف الى
المخاطب لوجوب تغايرهما
(قوله وهو ما اجتمع فيه
الخ) قال الدنوشري قال ابن
الانباري في باب الترخيم مع
يا بالحدة بالفتح واختلف
فيه فقيل مرخم والتقدير
يا طلع ثم أقحمت التاء غير
معتد بها وفتحت لوقوعها
موقع ما يستحق الفتح
وهو ما قبل هاء التأنيث
وهو ظاهر كلام سيدويه
فتكون على هذا معجمة
بين الحاء والتاء المحذوفة
المنوية وقيل ليس بمرخم
وعلى هذا قيل هو معرب
منصوب على أصل
المنادى ولم ينون لانه
لا ينصرف وقيل مبنى على
الفتح لان منهم من يبنى
المنادى المفرد على الفتح
لتساكلي حركة اعرابه لو
أعرب فهو نظير لارجل
في الدار وانشد هذا التثاقل

فاجبر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه
مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أولا به لما طرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز
مجيبه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن امثال البيت بان يافهم التثنية لانداء وياك في المثال من باب
الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدأ وانما في ذلك أو تو كيدا وبدا وفصل والموصول خبر وانفقوا
على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداءهما فلا يقال يا انا ولا يا انا ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة
(اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعرض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (وأجازه بعضهم
وعليه قول أمية بن أبي الصلت) الشقي (رضيت بك اللهم رباعن أرى) أدين الها غيرك الله راضيا
اي يا الله وأرى من الرأي في الامور وأدين مضارع دان بالشيء اذا اتخذ ديننا وديننا اي عادة والاصل ان
أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حذفهم تسمع بالمعدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب
برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حذفهم فمقتضى أي قياما وعلى الوجهين
فهو مؤكده وما بينهما اعتراض ووربما مفعول رضيت والمعنى رضيت رضي بك رب يا الله فان أرى أن اتخذ
الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس المعين) لان حرف النداء في اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف في حقها ان لا يحذف كما لا تحذف الاداء واسم الإشارة في معنى اسم الجنس
فجاء مجراه قاله الشارح (خلاف الكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي
يا هؤلاء (بقوله) وهو ذو الرمة اذا همت عني لما قال صاحبي * (بمثلك هذا لوعة وغرام)
يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره في المجرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * ان النعام في القرى
وهو مثل يضرب بان تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطأ يا كروان رأسك وانخفض عنك للصيد
فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى (واقعد مخنوق) وهو مثل
يضرب لسكل مضطر وقع في شدة وهو يسجل باقتدائه نفسه بحاله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب بان
يظهر الكراهة للشيء وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت
يا قتي فلم ياتمت اليها فخرجت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي سر صبحا بالليل كقوله
* ية ولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها أطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلت الواو
أثقاوا فتد يا مخنوق وأصبح باليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ)
في النثر قال المرادي في شرح النظم والاصناف القياس على اسم الجنس لكثرة نظامه ونثره وقصر اسم
الإشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدأ وهو لا مخبره او
بالعكس وجهه تقتلون حال واقصر في النظم على قوله

وغنير مندوب ومضمر وما * جامستغنا قد يعرى فاعلما

وذلك في اسم الجنس والمشاركة * قل ومن يمنعه فاذا صرعاذه

(الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه) المنادى على أربعة أقسام احدها
ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به (من حركة او حرف) (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع
فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو (زيد بن قيس) (يا زيد) فزيد
معرفة بالعلمية قبل النداء واستحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج ونبهه الناظم

* ياريج من نحو الشمال هي * بالفتح (قوله واستحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكرفا الفرق قلت
الفرق انه ليس المقصود في الاضافة التعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه
كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لاقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العذدي كخمس عشرة (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفاً على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله المركب المزجي وإفراد الضمير باعتبار المذكر فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمر (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسروية كما ذكره أسدي فاء للاقسام أي سواء كان مبتدئاً قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر فنحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على أن الضمير مجموع أنت إما على الأصح من أنه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة أذهوم بني على السكون والضممة مقدرة على النون (قوله اتفاقاً) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل أعرابهم مائة ذرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد أن ذكر أن بناءهما على الالف والراء يقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي أعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال

في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياء عند التحليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انتهى في ثبوت الياء وحذفها وجه الأول أنه لما بني حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقد رت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني أن النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقى الاسم على حاله وقد رت الضمة على الياء المحذوفة هذا إذا كان المنقوص معينا بالنداء وأما غيره فيقال فيه ياقاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا ه وقوله فهما متفقان على

وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد ببناء اسم الله تعالى واسم الإشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التذكير (أو) كان التعريف (عارضاً في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يارب جل تريد معينا) واليه ذهب ابن الناطم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت ياعنها (و) الامر (الثاني) الأفراد ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شذيهما به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذ كبر أو تأنيثاً للمزجي (نحو يامعديكرب) ومعناه فيما قال أجد بن يحيى عدا الكرب أي تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان) والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون) وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلاًن ويا مسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو (يا زبود) والجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو (يا هندود) وما كان مبتدئاً قبل النداء سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالأول (كسيمويه) في لغة من بناء (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيفاً وأنت فما كان معرباً صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى أو مجموعاً على حده فثبتت على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً وما كان معطلاً كفتى وقاض أو مبتدئاً قبل النداء (قد رت فيه الضمة) ففي نحو ياسيمويه وباهؤلاء وبأنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (و يظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول ياسيمويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحلّه فإن محله نصب على المنعولية (كما تفعل في تابع ما يجدد بناؤه نحو يارب القاضل) برفع القاضل مراعاة لضمة زيد لفظاً ونصبه مراعاة لمحلّه (و) العلم المركب الاسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالبنى) في تقدير الضم في آخره (تقول يا نابط شر المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحلّه ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبتدئاً والمنقول أنه مبني وهذه النعوت مقصودة فإن سيمويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتبدأ بشرأ يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت إبطه واحتراز بقوله المحكي من لغة من أعربه أعراب المتضايقين فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضى في باب العلم إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً الغير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء كم ومنذاعلاما كيف وباهؤلاء يا كم ويامندبضة ظاهرة فهي مجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناطم بقوله هو ابن المعرف المنادي المفرداء البيتين

ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنويناً فيقول ياقاض (و) لأنه لم يعد للام المنقوص ابتداء مع السكون بل للام التسهيل كما قال الرضى أن يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فإن كان المنقوص أصل واحد ثبتت الياء بإجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى إذا نوى فإنه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يارب ياء ساكنة إذا وقعت عليه (قوله نحو يارب القاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يارب القاضل فيعلم أن ساذ كرهنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمقول أنه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما إذا كان العلم مركباً من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الأول فقط أو كيف الحال وينظر أيضاً فيما إذا كان الجزء الأول غير قابل للاضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله إذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة

(قوله النكر غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والجمع كقولنا لا اعمى يارب جلين خذا بيدى ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذا بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشري هو شبيه بالماضف أيضا عمله النصب في الجملة بعدوه هي حال من ضمير غافلا المستقر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت واسما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقديتال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالغمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كيما ينبغي به الزمان أو عروض بسبب الاضافة فهو ما يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادي المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لعله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ١٦٧ اشتغال الاخر بحركة البناء قلت

لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور اعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته فحويهما من خط يكذا وقضية ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لاعامل فيهما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في اجواد لا يخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولة لا عطيما والموصوفة

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في ثمر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارب جلنا خذا بيدى وقول الشاعر) وهو عبيد يغوث بن وقاص الحارثي (في ارا كبا اما عرضت قبلن) * ندماي من فجر ان أن لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد رد الما نقل (عن المازني انه أحال وجود هذا القسم) مدعيان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ وضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما وفجران بلاد باليمن النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أي ياربنا (أو غير محضة) وهي اضافة الصفة لعمولها (نحو يا حسن الوجه) نقل (عن ثعلب) وهو أحد بن يحيى (أجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه أنخص من حسن النوع (الثالث) الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء أو العمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالعاجيلا) فجيلا منصوب على المفعولية بطالع (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعبادة على برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين) فمن سميت به بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما الاطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة وثلاثين فبالشبهة بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبهه ضار بازيدا أو ما نصب ثلاثين قبل العطف على ثلاثة) ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبهه شمس من عند شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في أجازة ذلك التعليل المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعاجيلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتمادوه شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويوجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أتت خبر بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعراب كل بالاعراب الذي استعجمه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الزمان حلوحا من (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة وثلاثين اذ لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبنية هذا العدد فلا يجوز ان نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكمهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما اهلي حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذا للتوبيخ ان يقصد ثلاثة مبنية فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بعده

وظاهره. وجوب نصب الاسمين ولو اريد به مامعين وهو محتمل وقفة ومعنى قوله حكمه بحكم المعطوف الخ أنهم من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أو ما قوله قيل وينبغي الخ فحل نظر إذ كونها كلمة عطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصد هما كما في غير نصبهما معا فيما إذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا إذا كان لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نرد في المسئلة عما أوتيه جددنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر المحميدان محل ضم الاول إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا يجوز في تابعه إذا كان مع آل الوجهان إلا إذا أريد معين أما إذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم أنه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وأن كان تعيينها حاصلًا لانه لا يلزم من حصول الشيء ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضية امتناع ان

يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظربل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر واعتد قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل المثني والجمع كيا زيدان صاحبي عمرو يا زيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله ليجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله قاما يختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظربلانه ان اعتبر ورود النداء على

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني الخ) وجوب بالانه اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعتة) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يا زيد والضحك قاله الفارسي (الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريد من أل) لان بالادخل على ما فيه أل وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخيره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينظم في سلك الشبهة بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء بار جلا كريما أقبل ووجهه انه محتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا بقي على ما كان عليه حين صارت الضمة له كالعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز ان نصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيد العاقل لاجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبهة بالمضاف كان النصب واجبا لارجحنا أجيب بان النداء قارة بردي على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة بردي على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المبادئ وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه نعت في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيم ما يرجي لكل عظيم وبالطريقا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو مخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في باطالعاجيل والوك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد ما تم كلهم أو كلكم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الى هذا القسم أشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المبادئ (ما يجوز ضمه وقتحه

وهو الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فإني يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجع ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال أن النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأنجز بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صرح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني إذ الاقسام لا بد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل فتحه فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

يصح جعله قسما برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن
لغيره لان المراد لفظه فيكونان بدلًا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا
وان اشترطه بعضهم وقال ابن فلان لا يجوز فيه الا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلى بعض اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة
استعمال المنادى حيث يجمع كونه في الاصل مفعولا ففتح الحقة الفتحة مع انها مناسبة لمحركة ١٦٩ صفة وهو واضح الا قوله في

الاصل فتأمل (قوله وفتح

اما على الاتباع) قال
الدنوشري وعلى كون
الفتحة الاتباع تقدر
الضمه فيه والمانع من
ظهورها حركة الاتباع
وعلى اقحام ابن فيكون
زيد مضافا الى سعيد كما قال
الشارح وينظر ما وجه
فتح ابن وقد يقال انه فتح
تحقيقا أو هو تأ كيدولا
ينافي التأكيد الاقحام كما
صرح بذلك المرادى نقل
عن بعضهم في يا سعد سعد
الاوس على قول سيدويه
من ان الاول مضاف
للاوس والثاني مقحم
عند الفتح (قوله أو منادى
سقط منه الخ) قال الدنوشري
قد يقال لا قرينة على
حذف حرف النداء
في كيد حار حذفه وقد
يحجب عنه بعدم تسليم ان
لا قرينة (قوله وأنشدوا
الخ) قال الدنوشري ورد
استدلال الكوفيون بان
عمر محذوف الالف بناء
على جواز الحاقها في غير
تعجب أو استعانة أو نية

وهو نوعان أحدهما ان يكون المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن
(الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحها اما على الاتباع لفتح ابن اذا الحاجر
بينهما اسما كن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما
شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقصر الفخر الرازي تبعًا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن
واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلاسه حكما في البسيط مع الوجهين
السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب
وفتحه ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والختار عند البصر بين غير
المبرد الفتح) لفتحته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابن وان كان على التركيب فهو نظير لارجل
ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد اليه عملات اذا فتحت الاول على قول
سيدويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو
روية عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سراق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة
بان كان بدلًا أو بيانًا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه
ويتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (في) نحو (يا رجل ابن عمرو) ويا
زيد بن أخينا لا تتفاء علمية المنادى (وهو رجل) (في) الصورة (الاولى) (انتفاء) علمية المضاف اليه (في)
الصورة (الثانية) (و) يتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في) نحو يا زيد الفاضل ابن عمر ولو جود
الفصل (بالفاضل) (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في) نحو يا زيد الفاضل لان الصفة (وهي
الفاضل) (غير ابن) (والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم واقفح * البيتين) (ولم يشترط ذلك
الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لاجل
ظريف بفتحهم ما يجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فا كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايدى الذي أثر رقيقه على
نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه
و يروي أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكي الاخفش ان بعض
العرب يضم ابن اتباعا الضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة باثقل منه الاتباع وفي
كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباعا معرب لبنى والحمد لله بالعكس
(والوصف ثابتة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بان) في ذلك لان ابنة هي ابن بن يادة التاء (نحو
يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجر غير حصين وتاء التانيث

(٢٢ تصرح في)

ذكره الانبساط في شرحه للالفية والمرادى كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف
التنوين لا لتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله رقيقه) هو القتي النمرى صاحبه الذي كان معه في السفر
(قوله وحكي الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا تقديره منع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله
في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره انها ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انها في ذلك لانه الذي قدمه
الموضع فلي تأمل (قوله اتباعا) مقتصر عليه فيه نظر اذا لا وجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التانيث)

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبني على حركة الاخر ونون ابنه التي اتبعت ليس آخر او انما لم يجعل الابعاع لئلا يبدى لان النون تكون حينئذ خارجا حصينا لا تحركه بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح في بنت كما يعلم مما قلناه عن أبي عمرو بن العلاء وهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وقاء التأنيت الخ ان الاتباع لمحركون ابنه دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لمحركون ابن لان الاسم من لما كثر استعماله ما صار كالاسم الواحد فلهذا فيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء في ابنه حيث اُلحقنا بها ابن في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الالها آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ووردان النون خارج حصين لمحرك اقتدير (قوله في النهاية الخ) قال الدنوشي فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه في الفتح ويغهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما يجوز يدين وزيد بن مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشارح ولا في المتن ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظر اما في المتن

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما خارجا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوز أبو عمرو بن العلاء سمعا ببناء على ان الفتح للتركيب ومثله يازيد بن عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا للمثنى والمجموع مسمى بهما في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيد بن وبزيد بن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويام مسلمات بن عمرو بالكسر ويازيد بن عمرو يازيد بن ابن عمرو وعلى من ضم تقول يام مسلمات بن عمرو ويازيد بن عمرو ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا اذا لاتباع في مسلمات اذا كسر التاء ولا في المثنى والمجموع على حده ولذا لم يقل في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرأو الرخشي واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطأ كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو يحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

والمجموع فاما ما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا اه وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث في النصب الكسرة وقوله وأما يجوز يدين الخ فان أراد انه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أراد انه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا في

جارية من قيس بن تلبية تزوجت شيخة اغليظ الرقبه

وان كان الابن خيرا انعكس الحكم فينون الخبر عنه وتثبت ألف ابن خطأ تقول زيد بن عمرو وتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد بن أخينا بتنوين زيدوا ثبتت ألف ابن خطأ فالحكم المذکور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله في زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يكرر المنادى حال

كونه

المثنى والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرده عليه الاعتراض واعلم ان كون

كلام النهاية مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشي ضمير اعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها) أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تتركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فنحو يا عيسى الخ) قال الدنوشي على في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتح في نحو يا عيسى بعدم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشي وحذف التنوين وما بعده واجب لاحاطة (قوله والالف الخ) قال الدنوشي قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل في ابن يأتي في ابنه نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشي يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي ذوان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح فقيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول والثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي للنظام ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها المسئلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

قابع المنادى مما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف
(قوله يا سعد الخ) قال الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد
ابن معاذ وسعد بن عباد وهما قولا
فان يسلم السعدان يصح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا * ويا سعد سعد الخزرجين العطارف
أجينا الى داعي الهدى وتمنيا *

على الله في الفردوس منية عارف
أورد ذلك السهلي في الروض الاتق (قوله واجب النصب) أي عالم يحجب نحو
يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشري الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المارقي بازيد بن سعيد انتهى
وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشري وشمل ١٧١ قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ

العلم واسم الجنس والصفة
نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون
في اسم الجنس فنعوا نصبه
وفي الوصف فذهبوا الى انه
لا ينصب الامنونا فتقول
يا صاحبنا صاحب زيد ولم
يختلفوا في جواز الضم في
جميع ذلك وينظر ما وجه
مخالفة الكوفيين وما وجه
مذهبهم (قوله يا صاماريا)
الفرق بين هذا الوجه
وما قبله ان هذا يجوز معه
ذكر حرف النداء ولا يجوز
على الاول وان قبل ان
البديل على نية تكرار
العامل اذ هو تقدير
معنوي (قوله واعترضه
أبو حيان الخ) اعترضه
واعترض المصنف انما
بردان سلم ابن مالك ذلك
والا فقد يستمسك بظاهر
تعريف التاكيد اللفظي
فانه صادق مع اختلاف
وجهي التعريف ومع

كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهو الضم
والفتح جاريان (في) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم واقترح اول نصب

(فان ضمته) وهو الاكثر لانه منادى مقدر (فالثاني بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان
(يا صاماريا أو) مفعول يا صامار (أعني) أو تو كيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد
لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضع في
الحواشي وشم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بمالم يتصل به الاول (وان فتحته) أي الاول (فقال)
سيجوبه مضاف لما بعد الثاني والثاني معجم) أي زائد (بينهما) وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء
وأشهرهم بأبواب على جواز فقيه فصل بين المتضايقين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني
لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمخوف مماثل لما أضيف اليه الثاني) والاصل يا سعد الاوس سعد
الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد رجل من قائلها وهو
قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حيث ثبتيان أو بدل أو تو كيد لان المضاف اليه الاول مراد
أو منادى ثان (وقال القراء الاسمان) الاول والثاني (مضافان للذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو
ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب
خمس عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمس عشرة زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو
سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثعم
ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز
ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة
فالعلم (كقوله) وهو الاحوص (سلام الله يا مظر عليها) * وليس عليك يا مظر السلام
بثنوين مظر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير
(أعبد احل في شعبي غريبا) * ألثوم لا بالك واقتربا

بثنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة بحري النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه
وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أي في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن
السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمجازي (الضم) مطلقا لانه لاكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

اتصال الثاني بمالم لا يتصل به الاول (قوله والثاني بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن ينون
الثاني) قال الدنوشري فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لما سلكه ما قبله المؤكده ومن ذكر انه تو كيد على رأي سيبويه
المرادى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري يجوز فيه كونه مفعولا محذوف على قياس ما سبق ويؤخذ بما ذكره ان البديل والبيان
يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جار ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد
بردان العاملين ههنا معني واحدا لفظهما امتحنا فكأنهما واحد فهو نظير قولك طاز يدواني عمرو والعاملان (قوله وهو أخو الخزرج)
الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائمين اذا أريد به معين بني على الواو والاضاع بالياء وهل يجوز في
المعين الا أن بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبد احل في شعبي الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما عرج به في التسهيل ان المقرر

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على أن هذا من الشدة بالمضاف فنصبه لذلك للضرورة وشي يضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كاسياني في أوزان الألف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشري ولا يجوز عكس الثالث فهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لأنه عمل

الثالث تاجزاء المنفصل من كلمتين مجبري المتصل من كلمة يعني حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والأصل عدم الإجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما إذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال في الجمع مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه برفع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاعله في قوله اللهم فاعله السموات والأرض صفة له قال أبو حيان والأصح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم أرجئنا والآية ونحوها محتملة للنداء

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو بن يونس والجرحى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم) كطريق البيت الأول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كعبد في البيت الثاني قال ابن مالك إن بقاء الضم راجع في العلم لشدة شبهه بالضمير فخرج في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقل تنوين تمكين لأن هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقواه أقول لأن الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم أو انصب ما اضطرارنا * * * عماله استحقاق ضم بينا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم ويجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضم

(مسألة) * ولا يجوز نداء عافيه أل لأن نداءه يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الافى أربع صور أحدها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله بآيات الالفين) ألف يا ألف الله (و يا الله بحذفهما) معا (و يا الله بحذف الثانية فقط) وابتداء الأولى وعمل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن أل لا تغار قها وهي عوض من همزة اله فصار بذلك كآها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي بقطع همزته تقول جاء في أنصر واضرب بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألف يا أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه إثباتها مع حذف الثانية إخراج المنفصل من كلمتين مجري المتصل في كلمة واحدة (والأكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تردهم كان المعوض منه لا يجمع زيادة الميم وأل في الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخر الأسماء زرقم قاله السيرافي وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير فيجوزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين يا والميم المشددة (في الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلي

أني إذا ما حدث ألما * (أقول يا اللهم يا ألما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض * وشد يا اللهم في قريض وقد فخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها المحبب تمكيننا للجواب في نفس السامع يقول لك أريد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم الآن تدعوني أي ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لأنه بمنزلة تابطشرا لأنه لا يتغير عن حاله أذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهمزة وإلى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحيى الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذي) قام

(قوله لتلايجمع الخ) وتبركنا بالبداء باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القاموس الزرقم يعني الزراي

والقاف الشديد الزرق للون وفيه الزرق والزرق لون (قوله وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير) أي أقصد ندائه فحذفت الهمزة وجعل شيئا واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بأن أصلها هلم أم (قوله ويبطل ذلك أنه الخ) يبطله أيضا أنه يخالف المعنى بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله أقصد اغفر (قوله وقد فخرج الخ) قال الدنوشري المراد منه أنها تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين تفيد مع غيره ودلائلها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى
ولا يخفى ما في دعوى دلالة على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالة على الغير بطريق التضمن لا أدري
ما معناها الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالهما فيما ذكر مجاز فربما والقريظة استعماله النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله) لانه قد
عمل بعضه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له قبل التسمية) هذا

لا مدخل له في الفرق
لوجوده في المنطلق زيد
وكان الاظهر أن يقول
الفرق ان الذي قام
المانع من بقائه قبل
التسمية وجود آل وهو
باق الخ وهو المناسب
لقوله ونحو المنطلق الخ
فتدبر (قوله) وأما الذي
الخ قال الدنوشري
فيه نظر اذ لا نسلم ان
نحو الذي فيه فيه حكاية
أصلا الا باعتبار ذكر
الجملة بعده وابقائها على
حالتها (قوله) والاعراب بقدر
في آخر الذي قال الدنوشري
ظاهر ان الحركات الثلاث
تقدر وهذا ظاهر في
الحكاية (قوله) حكيت
الاسم المفرد الخ قال
الدنوشري حكايته باعتبار
بقاء عمله فيما بعده وأما هو
نفسه فهو معرب بالحركات
الظاهرة فابن الحكاية
(قوله) وليس محل النزاع
قال الدنوشري ضمير ليس
يعود الى الموصول مجردا
عن الصلة أي فاذا سمى
به وحده امتنع نداؤه
قولا واحدا لقيام المانع

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناطم) في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثن في بقية كتبه * فان
قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كافي
الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود آل وذلك لما منع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود آل بل كونه
جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيئا من الجملة وأل فاذا زال احدهما باق الاخر
قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تعلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وآل
ليست داخله على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه بالوسميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته
فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجملة فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب بقدر في آخر
الذي ولهذا اذا سميت بآبهم ضربته وأي موصولة لم تحل اعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب
العوامل فتقول رأيت آبهم ضربته وخررت بآبهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده
حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضارباً زيداً ومرت بضارب زيداً ولما كانت الصلة
لا تدخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى
الفرق (و) الصورة (الثالثة) اسم الجنس المشبهه بقوله يا الخائفة هبة نص على ذلك ابن سعدان قال
الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخائفة فذلك حسن دخول ما عليه لانها في التقدير داخله على
غير آل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقديره مثل عزيل القبح الجمع بين يا وآل والجزاير القربة لانه
في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان
تقدير ابن مالك صحيح ونزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أنا حسن لها فان تقديره ولا مثل أي حسن فلو لا
ان تقديره مثل عزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة
والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف (و) الصورة (الرابعة) ضرورة الشعر واليه أشار الناظم بقوله
* وباضطرار خص جمع يا وآل * (قوله)

عباس يا الملك المتوج) والذي * عرفت له بيت العلاء

فجمع بين يا وآل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين في اجازتهم
ذلك محتجج بالقياس والسماع أما القياس فقد جازى الله بالاجاع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجمع
ان كلامهم مافيه آل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا

فيا العلامان اللذان فرا * ايا كما ان تكسبا نائرا

وهذا الا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا فلان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل
المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضع مثل به مجردا لينبذ على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله) بدليل قولهم الخ) هذا الدليل
انما يكون قاله لشبهة الشاطبي لو تعين تقديره مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أباحسن في
تأويل فيصل أي ولا فيصل لما نلعل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله) وهذا الا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير
الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف (الفصل الثالث) * (قوله) المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها
لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المسماة غث الذي في آخره زيادة الاستغناء فان توابعه لا ترفع نحو

بازيد او عمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المحرور باللام لا تكون الا بحرورة تقول بالزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لما فوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهوما وهو المنادى المحرور أن يوافق غير البدل والنسق فيجب نصبه او لم يصبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبنى كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكما مضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المقر وهو تابع فيغترف فيه ما لا يغترف في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المقر دجلا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت رابعة للعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بحجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لكن لما كانت

الضمة التي هي الحركة البناءية تحدث بحديث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لارجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلها وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا فيجب نصبه فكذا ما شبهه (قوله فان رفعه الخ) قضيه جواز قطع التوكيد ومخالفة ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان ألقاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من آل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان (نحو يا زيد أبا عبد الله) التوكيد (نحو يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوابا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير حي به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمع في قوله

فيا أيها المهدى الخنا من كلامه * كأنك يضغوق ازارك خرق
ويضغوق يضادون غين معجمتين بصوت وخرق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال واما قوهم يا تميم كلكم فان رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله * تابع ذي الضم المضاف دون آل * الزمه نصبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (اذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه) أي لا داعيته (نحو يا أيها الناس ويا أيها النفس) فاي وأية مبتدیان على الضم لكون كل منهما منادى مقرر داوها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجواب مراعاة للفظ أي وأية انما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشابه للعرب في حدوث ضمه بسبب لداخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله * واياها محبوب آل بعد ضمه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان المراد أولادها الرجل والمرأة وانما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتيهما مراعاة للضم المقدري اسم الإشارة وانما يلزم رفعه لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وذا إشارة كأي في الصفة * ان كان تركها يغيب المعرفة

وان (قوله فيفعل محذوف) قال الدنوشري بوجه انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبهه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وآخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا ان ضمة المضافات في ضمة التبعين وهذا عكس ما يتخيله الناس وان الشبه نزول مع أي مترلة الشيء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزم من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو هذا فلما جرى أولا مجرى الجزم جرى ذلك المجري آخر اختلفت ألقاه فان قيل فقد سكت اليا بالضممة قلنا اتباع كراه امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونه مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد مخالفة وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه عمل بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشبث الضموا بولوا قال وانما يلزم رفعه بإرجاع الضمير الى النعت

لقرنه في قوله فيجب رفع نعتهم ما سلم من ذلك هذا ومع الهم المقصود ان النداء ينبغي ان لا يكون محلها ما نصب الا لهما انما نصب الضميمة
 ليسامة عولين بل قاء (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المعنى في بحث آل وزاد في الجهة
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان اليه ان اعرف من المميز وهو
 حامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تاويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً وأجاب بأنه اذا قدر نعتاً
 فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بياناً فاللام لتعريف المحضور فساوي الاشارة ويزيد عليها بافادته الجنس
 المميز فكان أحص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيه ما قاله نظر لان الذي يؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة
 نفسه اذا وقع نعتاً كررت نريد هذا وأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيره انتهى
 ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولاً بذلك كان مساوياً
 لاسم الاشارة لكن قضية ما في بحث آل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتاً قدرت آل فيه للعهد الخ وانظر قوله
 في بحث آل لادالة فيه على المحضور مع قوله هذا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمحج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيدها ان مجرد
 جعله للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل آل للعهد ما في بحث آل ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

بني أنه مرفق عطف البيان
 ان قول الجرجاني
 والزنجشري ان البيان
 أعرف من المميز والنعت لا يكون أعرف من
 س في ما هذا اذا الجهة
 فلاشكال انما يتجه على
 قولهما وليتأمل ذلك مع
 قول ابن عصفور ان ما ذكره
 في الجواب معنى قول س
 وقد يؤخذ منه أن ما ذكره
 س لا يتنافى كلام الجرجاني
 والزنجشري بناء على
 هذا التفصيل فلا يتم
 لاعتناء الرد عليهما
 بكلام س كما تبين عليه
 هناك (قوله أو موصول)
 الموصول حينئذ في محل
 رفع وكذا اسم الاشارة

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهم اجاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الاشارة
 ابداً) في هذا الباب وغيره (الابغافيه آل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بياناً لاسم الاشارة
 واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المميز والنعت لا يكون أعرف من
 المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بياناً قدرت آل فيه لتعريف المحضور
 فهو يفيد الجنس بذاته والمحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على المحضور دون الجنس واذا قدر نعتاً
 قدرت آل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على المحضور والاشارة تدل
 عليه فكأن أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المعهود للنداء
 (الابغافيه آل) من معرفتها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر
 ويا أيها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هي فيه للحاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة)
 العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان وإلى
 ذلك أشار الناطم بقوله وأيهذا أي الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا ورد
 (و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعاً لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى
 بالمرفوع تنزيلاً لحرارة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول
 العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو
 العامل في المتبوع في غير البدل والافان الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخرج
 عليه والمخلص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى

في المسئلة بعده وجواباً كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم
 توالي خطابين اذا المنادى مبني من له (قوله تنزيلاً لحرارة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في
 شرحه على كافي ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرفع بالشبه بالرافع في كون أثر كل عارضه طرداً ولم يظهر أثر هذا الشبه في
 المنادى بل كان البناء وظاهر في التابع لا احتياجه الى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضه طرداً في البناء نظر لان الضمة متلافي المنادى
 ليست أثر البناء وانما هي أثر علة بناء المنادى التي قررناها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان ما على ما قررناه انما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها
 ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لما كان البناء معاً يظهر للشيخ على العصامي مع
 مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الخ من كون العامل في التابع لفظياً أو معنوياً
 وظاهره ان ليس معنوياً فبقي أن يكون لفظياً أو يتجه عليه ان العامل اللفظي انما هو مفعول به أو مقدر لا جائز أن يكون مفعولاً به وهو ظاهر
 ولا جائز أن يكون مقدر لان المقدر في النداء ادعوى ونحوه لا غير ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بان يقال نحية رانه لفظي ولا نسلم انحصار
 اللفظي في المفعول به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التماثل به ومن دون تقديره فيه ونظير العامل في عطف
 التوهم مثل قولنا ليس زيد قائماً ولا قائم يجز قائم فان العامل في المعطوف البناء المتوهم فهو ليس مفعولاً به في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا تباعن الفاعل كما ذكر فلم يعتبر كل مفعول به نائباً عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا الخروج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرا دها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لاحركة اعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكننا لم نطاع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدراً فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قامت لاصح الذهاب الى ما ذكر من الاتباع لعدم تايه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الا ان يقال بوجه تباع الحرف للحركة وبالعكس لمولانا على العصامي وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعوزيد) قال الدنوشري لو قال بنده نودي زيد مثلاً لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعوا لا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع المكتفي

والتقدير مدعوزيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو بازيدا تحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع الثاني ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيداً وكان معطوفاً مقروناً بال (فالنعت) (فحوا بازيدا تحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشراً) بالنصب (و) التوكيد فحوا (يا تميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك بازيد والخيال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سواه ارفع أو انصب * وكما (قال الله تعالى يا جبال أوتى معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفاً على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي وبنو نيس والجرمي (وقري) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمجازي (وقدروا النصب) في الطير (على العطف على فضله من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلاً) والتقدير وآتينا الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فاختار النصب) في المعطوف (أو غيره) وهي الزائدة (مثلها في السبع فاختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه لاكثر وجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما يليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل في نحو السبع لم تقدر تعريفاً كما هي ليست فيه فيازيد والسبع مثل يازيد ويسع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفاً وتركيماً ما شبه ما هي فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن محبوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع يتق

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعاً ما يستحقه اذا كان منادى مستقلاً وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كاستقلال نسقا وبدلاً (وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من أل (يا زيد بشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يا زيد يا عبد الله بالنصب) كما تقول يا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد يا عبد الله) بالنصب كما تقول يا عبد الله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجرد من أل (مع المنادى المنصوب) فيضم ان كان مفرداً وينصب ان كان مضافاً فيقول يا عبد الله بشر يا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما أو يا عبد الله أخازيد يا عبد الله وأخازيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافاً لما في

به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الآتين فيهما المحاقهما بما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلاً اضافة ولم يلقاه اذا نودي مستقلاً في محاقفة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحقاقه تابعين للشابهة له لعدم قوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقاه مستقلاً في محاقفة على الاعراب فروع الاعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلاً مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في

العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلة من كل وجه ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجاً ولا عمر وذاهما فاعاطف نائب عن ليس في العمل وليس بمنزلة التي ترى انه لا يجوز وليس لا عمر وذاهما (قوله وهو البدل) لم يقدره أيضاً بالخلاص من أل فاقضى جواز ابدال ذي أل فانه لا فرق في الحكم وفي الرفع ولا في وجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل البدل حالتين كما يأتي (قوله ان كان مضافاً) قال الدنوشري كان ينبغي أن يزيد ما به قوله أو شبهه بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم واجعلا * كاستقلال نسقا وبدلاً لانه يوجب اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقاً (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ لان لفظ المتبوع منصوب وأما

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا في غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعده هذا ما منه فهو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي أن يعبر في البديل حالان حال يجعل فيها مستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب شبه فيها بالنوكية والنعت والبيان والذوق في آل في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ما تم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على أن العامل في البديل منه عامل في البديل (الفصل الرابع في المادى المضاف للياء) (قوا بالالف) قال الدنوشري قد يقال إن المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلوو كان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشري مراده أنه إذا حذفت ياءه وقيل يافتى مثلا التيس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر أن اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو مصرح عبارة فلي تأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني أن أفراد اسم ١٧٧ الإشارة مع أن المشار اليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا أن

الشحقيق أن اسم الإشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل إذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالوصول ثم أنه على تسليم الاحتياج إلى التأويل كان المناسب أن يقول أي ما تقدم أذل في المتقدم يحتمل أن تكون معرفة لا موصولة لأن المراد به الثبوت (قوله نحو والليل إذا سر) مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وقي شرح عهود الجحان للجلال السيوطي أن بوج السدوسي سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بالي ليلة ففعل فقال ان عادة العرب أنهم إذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما

والسكوفين في تجويز يازيد وعمر او قال في شرح التسهيل اجزاء المنسوق العاري من آل مجرى المقرون به قال ومارواه غير بعيد من العلة اذ لم يشو إعادة يافان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتر كافي عامل واحد اه
 (الفصل الرابع في المادى المضاف للياء) هو الدال على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو الياء (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتى ويا قاضى) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها للتلايق ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لتقلها على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغة ثان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لا غير) فانه في حكم الانفصال فلم تجاز ما اتصلت به فليست كياء قاضى (وهى امامة متوحدة أو ساكنة نحو يامكرى ياضارى) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدم في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهى ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبوا ولا أما نحو يا غلامى فلا كثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل إذا سر) ثم نبوتها ساكنة على الأصل في البناء (نحو يا عبادى لا خوف عليكم أو) نبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحر كها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء (نحو يا حمرتا) والأصل يا حمرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حمرتي بفتحهم ثم قيل يا حمرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمازني (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول يا حمرته (كقوله) ولست براجع ما فات منى * (بلهف ولا يلبت ولا لوني) فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقرولى) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والأصل (يا لهف) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجع ما فات منى بقرولى يالهفى ولا بقرولى ياليتى فعلته لا بقرولى لو أنى فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء (يأتى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

(٢٣ - تصرح في) كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الأصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار إلى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فلي تأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هى مضاف اليه أو لا محل تأمل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر أن الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر وظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الأمر انه تغيرت صفتها فلي تأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أى فهى بديل عنها لا عوض فاندفع أن في حذفها جعابين حذف العوض والعوض ولا يجوز (قوله أصله بقرولى يالهفا) هذا لا يلقى كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله إلا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقرولى ياليتى) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير إلى ياء كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبني على الضم وهو اختيار المصنف والمماثل به تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أي مشابهة للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يأتي على الأثر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نضنه يظهر أن هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعادله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه قدرا وإنما قلنا أنه حذف الياء والكسرة لأن المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف الياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشري فيه ظرفان الظاهر أن هذه اللغة لا يفتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيهما على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو علي الشاويين وهذا إذا لم يلبس يعني ١٧٨ بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيهها بالنكرة) قال الدنوشري قد يقال وجه الشبه أنه ليس

علم وليس فيه أدولا
إضافة ظاهرة (قوله وظاهر
كلام الموضح الخ) الأقرب
عندي أن الخلاف بين
الموضح وصاحب النهاية
معنوي وأنه على كلام
الموضح نصبه مقدر كافي
سائر المضافات للياء منع
من ظهورها الاشتغال
بحركة مشابهة للنكرة
المقصودة وإن حكمه في
الاتباع حكم المضاف وعلى
كلام صاحب النهاية هو
في محل نصب وحكمه في
الاتباع حكم المبني على الضم
ودعوى أنه على طريقة
الموضح عموم لمعاملة
المفرد فاعطى حكمه
وإن لم يكن منه حقيقة
فيه خفاء وقول الشهاب
القاسمي أنه يجوز أن
يجري حكمه في الاتباع
على ما عوض له من الياء
على الضم تشبيهه وإن كان
من أقسام المضاف أي فلا
يلزم في تابعه على طريقة
الموضح النصب محل نظر
هذا ورجح المرادى القول

المضاف للياء (كما تضم المفردات) في غير الإضافة (وإنما يفعل ذلك) الضم (فما يكثر فيه أن لا ينادى
الامضافا) كلام والاب والرب جلالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعل) بضم الميم حكاه
يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الي) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهم ان لا يناديا الامضافين
الياء والاصل يا أمي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبذا على الضم تشبيهها بالنكرة المقصودة بخلاف
يا عدوى فلا يجوز يا عدو ويحذف الياء وضم الواو قاله شارح الباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر
كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في
النهاية بالتأني فقال جعلوه معرفة بالقصد فينوه على الضم وهذه الضمة كهى في يارجل إذا قصدت رجلا
بغيره اه وأعل هذا هو الذي جعل الناطم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله
وأجعل منادى صرح أن يضاف ليا * كعبد عبدى عبد عبد عبد
والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية لا أنهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن
لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع آخر
بأني ذكرها وأفصح الست حذف الياء وبقاء الكسرة نحو يا أبويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة
أو متحركة بالفتح نحو يا أمي ثم قلبها ألفا نحو يا أبويا أم ثم حذف الالف وبقاء الفتحة نحو يا أب
ويا أم بفتحهم أو أقلها الضم نحو يا أبويا أم بضمهم ما والأربعة الباقية (ان تعوض) أنت (باء التأنيت
من ياء المتكلم وتكسر ها وهو الأكثر) في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه
قبل بقاء المتكلم وزال حين جاءت التاء فلا يكون ما قبل التاء لامفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في التنية
رده الزحاجي بأنه لا يقال يا أمي (أو تفتحها وهو الأقيس) لان التاء بدل من ياء آخر كنها الفتح فتحريكها
بحركة أصلها هو الأصل في القياس وقيل لان الأصل يا أمي أو يرد ما رد قول الفراء (أو تضمها على
التشبيه بنحوثة وهبسة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أمي بالضم وأجاز الفراء
والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع إلا ابن عاروبا بالفتح قرأ ابن عاروبا بالضم
قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقليل يا أمي أو يا أمي) وعليه قوله * يا أمي أو عساكا *
(وهو) جمع بين العوض والمعووض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهم * وسبيل ذلك الشعر) وضم
ابن مالك أن الالف في يا أمي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستهتات وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقليل يا أمي وعليه قوله
يا أمي لا زلت فينا فأنما * لنا أمل في العيش ما دمت عايشا

وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا الذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما
قليل يا أمي وعليه قوله * كأنك فينا يا أمي غريب * فقليل أراد يا أمي ثم أشبع وقيل أراد يا أمي ثم قلب

الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها أنه لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لاى وأسماء الله لا يوصف وقيل
بها أي فتعين كون الأصل ياربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمل فانه غير
ظاهر (قوله ان تعوض تاء التأنيت الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التأنيت عن الياء إذا ضيف اليها الاب والام لانهما مظهرتا التخفيف
والتأني تدل عليه كافي علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على
ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الاعيان التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب
المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بان قدم

الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلا ليا (فصل) * (قوله فالاكثر) قال الدنوشري يعلم منه انه يأتي فيه الالف المارة مع الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولم يكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استثناء من قواد فانما ثابتة ١٧٩ لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره

المصنف فتركه اختصارا

ثم ان في كلام الشارح

والمصنف وضع الظاهر

موضع المضمحل لان الظاهر

ان يقول الشارح حذفها

أي الياء لتقدم ذكرها

وكان الظاهر ان يقول

المصنف عنها (قوله ثم

قال الزجاجي الخ) ظاهر

هذا ان الزجاجي وأصحاب

أبي حيان متفقون

على موضع المسئلة وهو

الكلام على المضاف الى

المضاف الى الياء وفيه

نظر اذ على التركيب ليس

هناك اضافتان فتدبر

(قوله وقال في الارتشاف

الخ) قال الدنوشري

وينظر على كلامه هل هما

خمس عشرة عشر في البناء أولا

* (هذا باب في ذكر أسماء

لازمت النداء) *

ولنا أسماء لازمت غير

النداء منها غلامك كما تقدم

في كلام الدنوشري وسياتي

في كلام الشارح أول

الندبة (قوله ولا مفعولة)

أي في غير النداء (قوله

كناية عن نكرة الخ)

قال الدنوشري هذا

غير واضح لانه من

المعلوم انه لا دلالة له

وقيل أراد يا أبا علي لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله

وفي النداء أبت أمت عرض * واكسر واقتصر ومن الياء التاء عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاع في أبت ولا رأيت

أبت) ولا مرتب بابت (والدليل على ان التاء في ياء تانيا أمت عوض من الياء انهما لا يكادان

يجمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) (الدليل على انهما لا تانيث انه يجوز ابدالهما في

في الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب القراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انهما شبه تاء

صياقته وحجة القراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين

ورسمت في المصنف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

* (فصل * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الياء) نحو يا غلام غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ولا

يجوز حذف البعد هاء المنادى وهي اما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) ويا بنت

أخي ويا بنت خالي (الا اذا كان المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم) (فالاكثر) حذف الياء

و (الاجتزاء بالكثرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركب بل

اضافتان وقال في الارتشاف نقل عن أصحابهم حكمه والاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء

حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الاضافة واحدة اهـ (أو أن يقتضا) ثم قيل (لتركيب

المرجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما و قيل الاصل عم او اما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف

وبقيت الفتحة ذابا عليها والاول قيل هو مذهب سيدي وبه البصريين والثاني قول الكسائي والقراء

وأبي عبيد بن جريح عن الاخفش (وتدقري) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما

أشار الناظم بقوله واقتصر واكسر وحذف الياء استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) (العرب) (لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الالف في الضرورة) كقوله (وهو أبو يزيد الطائي

واسمه حرملة بن المنذر في رثية أخيه (يا ابن أخي ويا شقيق نفسي) * أنت خلقتني لدهر شديد

(وقوله) (وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عم لا تلومي واهجعي) * وانمي كما ينمي خضاب الاشجع

ويروي * لا يخرق النوم حجاب مسمعي *

* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) *

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها قل) بضمين (وقلة) بضم

الناء وهما عند سيدي كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل (بمعنى رجل) وقلة بمعنى (امرأة

وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلي فقل وقلة كناية عن علم من يعقل فقل (بمعنى زيد) و

قلة بمعنى (هند وحمو هما) من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل

للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان قل وقلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى

فلان وفلانة وهما كنايةتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخير في بعض الافاضل ان الدماميتي صرح بانهما اذا ن على اللفظ فليتا مل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى

رجل وامرأة اهـ واعلم ان ظاهرا ما تقدم من ان قل كناية عن رجل وقلة كناية عن امرأة انهما يستعملان استعمال النكرة المقصودة

فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلان لانه المناسب لقصرهما

على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو تو كيد الابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو بقي المتن على حاله كان أولى اذ

هو في المتن راجع الى القول والشارح رجع الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التي لا اسلام بها ويطلق على الرجل الا هو ج كما في قوله شهدا اذا ما نام ليل الهوجل (قوله وقيل) قال الدونشري المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتي (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظرا لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وية ارفعه في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بخرج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ما سمع (هذا باب الاستغاثة) (قوله وغلبه) صرح بانه ليس في توابعه خيئت الا الجرو في النهاية لا يعد نصب الصفة جلا على الموضع

بفتح الهاء صدورهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لا قل وقلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل قل وقلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان أصلهم اقلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام قل ياء محذوفة كيد ومادته فلي وتصغيره فلي اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم رخم يحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلي ورد بانه لو كان أصله فلانا لقليل في ترخيمه فلا ولما قيل في التأنيت فله ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلي تفضل منه ابلي بالهوجل * (في لجة امسك فلان عن قل

فقال ابن مالك هو قل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك في النظم أيضا فقال * وجو في الشعر قل * وليس كذلك (والصواب ان اصل قل) (هذا) المجرور بعن (فلان) وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلان عن أي عن ذكره في لجة بفتح اللام أي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة) كقوله (وهو وليد (درس المنامات) فابان) * فتقدمت بالحس والسويان

(أي درس المنازل) فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومشتاع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالوحدة والحس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسويان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون أسماعه واضح (ومنها لؤمان بضم أوام وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبيث (ونومان بفتح أوام وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وفي بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالعين المعجمة (وفسق مبالا) (بمعنى) يا غادر يا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) في قياس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك) كونه سامعيا) واليه أشار في النظم بقوله * وشاع في سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخبيث سبب اللؤم) (بمعنى) يا فاسقة يا خبيثة (وقوله) وهو الخطيئة بجوارحه أطوف ما أطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيصة (ويقيس) فعال (هذا) الذي هو سبب اللؤم (وفعال بمعنى الامر كترال) بمعنى انزل وترك بمعنى ترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو خرج) لانه رباعى وشذراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبش) لانه تامان وخرج نحو يذرو يدع لانه ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين فقال لا يقال * هما الا ما سمع (ولا يقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

* وأطرذا * في سب الانثى وزن يا خبيث * والامر هكذا من الثلاثي (هذا باب الاستغاثة) *

وهي نداء من مخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيت اسم منادى وجب كون الحرف) الذي ينادى به المستغيت (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان العرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والمحذوف مناف لذلك (وغلب) في المنادى المستغاث (جوه بلام واجبة الفتح) لانه واقع

موقع المضمرة ولا مخرج تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيث اسم منادى خفضا *
باللام مقتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يا لله) للمسامين (وقول الشاعر

مالتقوى وبالا مثال قومى) : لا تناس عشوهم فى ازدياد

(الان كان) المستغاث يا المتكلم نحو يا لي أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد منه يا فتكسر) اللام نحو
يا زيد ولعمرو وللساميين فان أعيدت معه يافتحت اللام نحو يا زيدو يا عمرو وللسلمين وعليه البيت
السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر اثنا
(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضي الله عنه (يا الله للساميين) يكسر لام
للسلمين (وكقول الشاعر) يبكيت ناء بعيد الدار مغترب * (يا الكهول وللشبان للعجب)
بكسر لام العجب الآن يكون المستغاث له ضمير اغير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا زيد لك أوله ويجوز
أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز أن
لا يبتدأ المستغاث باللام فالأكثر حينئذ أن يفتح بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار
الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * (كقوله)

بَارِئِدًا لَا مَلْئِيلَ عَزْ * وَغْنِي) بِعِدْفَاقَةٍ وَهَوَانِ

فيزيد المستغاث والالف فيه عوض من اللام ولا تمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل
يفتح النون مصدر نال مفعول أمل والعزم مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل
(وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث
كقولك يا زيد لعمر ورو (كقوله أيا قوم للعجب العجيب) * والغفلات تعرض للاربيب
فالأحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف ليااء المتكلم مخدوفة اجترأ بالكسرة وللعجب مستغاث
له والغفلات عطف عليه والاربيب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه في عامل معاملة المستغاث) من
غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى
أمر عظيم فينادى جنسه (كقولهم يا لئيم يا لدواهي اذا تعجبوا من كثرتهم) والثاني ان يرى أمرا
يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكانة فيه نحو يا لعالماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله
يا عجباً لهذه الفليقة * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لا عراى أصابته قويا فقل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدا بذلك فاتهاست مذهب
 فتعجب من ذلك والفايقة الداهية وقد نخلوا المتعجب منه من اللام والالف نحويا عجب
 * (هذا باب النذبة) *

بضم التون (حكم المندوب وهو المتجمع عليه) حقيقة كقول جرير يئس عمر بن عبد العزيز
 * وقت فيه بامر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بحديث أصاب
 قوما من العرب واعمرهم واعمرهم (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العارمي
 فواكبدنا من حب من لا يحبني * ومن هـ - برات ما هن فناء

أولكونه سذب ألم كقول قيس الرقيات

بیکیم الدھامعولہ : و تقول سلامی وارزیشہ

و كقول القائل وامصيتاه لان الرزية والمصيبة سببا لام الذي حصل له وصورة المندوب صورة المندوب
المخاطب وليس منادى ألا ترى أنك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك
لان خطاب أحد المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التسمية وأغلامك

إذا لحقت المثني والجمع على

حاجہ صابر احمد بن علی

الياء (قوله العجيب) قال

الدُّشُرَى صَقَّةُ الْعَجَبِ

و يقال أيضا عجا رخم

آؤله كمال قال رحل طویل

وطوال وفعما وفعال

تعاقدان فی المعنی فتح کدی

وکیا یہاں قصد المبالغہ

شدند و بچه کمار قوی تر شد

آمال و امک. و امک. کناد

من ذوق (قولہ واعجب)

مرر وئی (قوله یا عجبا)
قال البیاضی عن یونس بن

قال ابو نوري يمشي من كل

هو من القسم الاول او
الثاني

التباني أوليس واحد
ن ا ف ه ك ل م ن و هـ

منها فبشدة الحال (قوله
التي آتت من الدنيا لا

القوياء) هي الداء الذي

یظہر بالجسد ویسمی

خزازهو جمعها قسوبات

ويقال قويا بسكون الواو

والصرف وجمعها قواب

(قوله وقد يخولوا العجب

(منه) قال الدنوشري ينافيه

ظاهر قول المرادی جاء

عن العرب في نحو

بالعجب ففتح اللام

باعتبار استغاثتہ و کثرت

باعتبار الاستعانة من

أجله وكون المستغاث
من ذنوبه

محدثو فاشی علم مذہب ان دلت

مسئلات اومسئلات به

لا متعجب منه فليقبل

(هذاب التديقه)

(قوله وهو المتفجع عليه

الخ) أي بيا والالذخـل

علي زيد قال الدنوشري والتفجيع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله في ضم) أي لفظاً أو تقدير أو ذلك إن كان مائلاً قبل الندبة كالموصول إذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتي تفصيل الكلام فيه قريباً (قوله أو مطولاً كما في نحو واضار باعمر) أي يؤخذ من قوله إلا في ذلك لا ينسب إلا المعرفة الخ جعل قوله أو مطولاً على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي (قوله واقعة عسا الخ) قال الدنوشري وبعده ألبى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على ألبى الناب اه والشاهد في قوله واقعة عسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لأنه الأصل في المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع الاء على الأصل وأما قوله وأين مني فمعس فلا شاهد فيه لأنه غير مندوب (قوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا إن شاع في المتفجع عليه أما التوجع منه فأنك تقول وامضيتاه وإن لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهاه) أي في ندبة أي وهما التنبية حي بهاء وضاع بمضاف إليه أي وحذفت ألفها الانتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذي اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والأصل بالذي اشتهر به لكن فيه حذف العائد المحرور بمثل ما حر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن الأول متعلق بـ يندب والثاني باشتهر وكان المصنف راعى هذا الأمر اللفظي لئلا يرد عليه أنه لا يلزم من اشتهار الصلة ١٨٢ اشتهار الموصول بهافي الذي اختاره تقويتاً للمعنى مراعاة الصناعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله واه من حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصل في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ومحاق الالف هنا لم يؤثر في الموصول شيئاً لعدم اتصال الالف به وهي انما تؤثر في الذي تلحقه كزعم ولهاذا فتح وان

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال النظم ما للنادي اجعل لمندوب (فيضم) ان كان مفرداً كما (في نحو وازيد وينصب) ان كان مضافاً كما (في نحو وأمر المؤمنين) أو مطولاً كما في نحو واضار باعمر او اذا اضطر شاعر الى تزويده جازمه ونصبه كقوله * واقعة عسا وأين مني فمعس * (الا أنه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجله خلافاً للرياشي مدعي انه جاء في الحديث واجبله فان صح فهو نادراً (ولا) معرفاً (مبهما كأي) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال وأيهاه ولا أنتاه ولا واهذه ولا واه من ذهباه لان القصص من الندبة الاعلام وعظمة المصاب فلذلك لا ينسب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار النظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما (الا ما كان) موضوعاً لا غير مبذوع بال (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافاً للبصريين (نحو واه من حفر بشر زمر ما فانه) في شهرته (بمثلة واعبد المطالباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبذوع بال وان اشتهرت صلاته فلا يقال والذي حفر بشر زمر ما أهذا لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم * ويندب الموصول بالذي اشتهر * وتقدم الخلاف في ندائه وأصل زمر زعم أبدلت الميم الثانية زايأقاله في الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقت فيه بامر الله يا عمارا) والى ذلك أشار النظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابناً بين عامين نحو وازيد بن عمر وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والتحليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البديل لأنه قائم مقام البديل منه فتقول وأغلامنا زيدا وتدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمر اه وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر وعمر اه وعمر اه (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

كان مصر وفا فهو معرب مقدر الجران كان منصرفاً أو الفتح نائبة ان كان غير منصرف نحو وكذا المطالب في عبد المطالباه مقدر الجرع على قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكاه كما يأتي (قوله اذا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجل المحكية واسم الجنس المشبهة كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجاهلي انه نظير المستعاث بالالف وقصيته أنه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتاج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكماً كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهم ما مندوباً الا أنها في حكمه قال الدنوشري وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب وشرط في التسهيل أن لا يكون في آخره ألف وهما فلا يقال في عبد الله واجهجاه واعبد اللاهاه ولا واجهاهاه وأجاز بعض المغاربة وابن معطي (قوله اذا كانت ابناً الخ) قال الدنوشري انما لم تحذف في ما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ثم رأيتهم منقولاً في المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف التحليل ويونس فيونس يجوز والتحليل يمنع (قوله فقياس فتقول س الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون عدم لحاقها بالمعاقية من قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البديل) ظاهره دون البديل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسقي

(قوله نحو و اموساه) ينبغي أن يكون نحو و اموساه مبني على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لعل على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب ١٨٣ المختوم بالالف مبني على الفتح

كما ثبت دم وعلى ما أحازه الكوفيون من قلب الالف ياء يكون مبني على الفتح الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أي فيحذف أما طرد اللباب وأما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تمام (قوله و اعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا أعني الملكاه معرب مقدر الجرح ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيد لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جرح الفتح لاجل الالف فيقدر الجرح اه يعنى المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلحق ان ألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح اذا لم تحت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعبد واعلم ان ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو و اغلام زيد و اعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما اذ ذلك ينبغي الجرح بان فتح ما قبل الالف بناء عند

نحو و اموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله مناولها من كان مثلاً حذف و أجاز الكوفيون قياساً قلب الالف ياء فقالوا و اموساه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (في) في آخر (صلة) نحو و امن حفر بشر زمره) يحذف التنوين من زمر فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البشر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضافة (او) تنوين (في مضاف اليه) نحو و اغلام زيد (او في) علم (محكي) نحو و اقام زيداء فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله كذا التنوين الذي به كل من صله او غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون و اغلام زيداء محافظة على ياء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون و اغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون و اغلام زيديه ولا يحيز البصريون الاحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ما قبلها (من ضمة) بناءً (نحو وازيداء) وواو من ذاء فيمن اسمه من ذاء (او كسرة) اعرابية (نحو و اعبد الملكاه) او بناءً (نحو وازيداء) لان ما قبل الالف لا يكون مضموماء ولا مكسوراً (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة في ليس ايقياً وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو و اغلام كي) اذ لو قيل و اغلام كي التيس بالمذكر (وواو بعد الضمة نحو و اغلام هو أو و اغلام كم) اذ لو قيل و اغلامها و اغلام كي التيس المذكور بالثبوت في الاولى والجمع بالثبوت في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتماً اوله مجانسا * ان يكن الفتح يوهم لابساً

(ولت في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلاً الى زيادة المد نحو وازيداء و اغلام كي و اغلام كم و الى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفازدها سكت ان ترد * فان وصلت حذفتم الالف الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي * واحرق قلباه من قلبه شميم * والتحذف ضمها تشبيهاً بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين * (فصل واذناب المضاف للياء) * المجاز في هذه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) او ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او ياعبد بالالف) المنقلبة عن الياء (او ياعبد بالاسكان) في الياء (يقال في هذه اللغات الخمس) واعبدا وعلى لغة من قال ياعبد بالفتح (في الياء) او ياعبد بالاسكان (في الياء) يقال واعبدا ببقاء الفتح على الاول) وهو ياعبد بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو ياعبد بالاسكان (وقد بين) من جواز واعبدا أو واعبدا أو واعبدا في ياعبد بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندبة و يقول واعبدا (او يفتحها) و يقول واعبدا والى ذلك أشار الناظم بقوله وقائل واعبدا واعبدا * من في الندى الياء اسكون أبداً

(والفتح رأى سينويه) وهو أقيس وأقل عملاً (والحذف رأى المبرد) والحاصل انه اذا نذب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحاً فرت الفتحة على حالها وأتى بالالف الندبة وان كان مكسوراً أو مضموماً جعل بدل الكسرة أو الضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفاً حذف الالف المبسلة وزيدت ألف الندبة كما فعل ذلك بالمقصود وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم يحتاج الى عمل ثان لان الياء مهيئة بالفتحة مباشرة الالف وعلى لغة من ثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامى لم يحذف الندبة حذف الياء لان المضاف

الرضى واتباعه فتدبر (قوله و اغلام كي) قياس ما ذكر و اعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوباً وان الضمائر المضاف اليها في محل جرح لا يتصور فيها الاعراب التقديرى * (فضل) * (قوله و اعبدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبداً هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة متع من ظهورها الفتح لاجل الالف لانهما لا يظهرون الف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء

فأيتأمل * (هذا باب الترخيم) * (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصريح أن الترخيم المنادى شروطاً عامة في المختوم بالتاء والمجرى منها
 وشروطاً خاصة بالمجرى منها وأفهم أن معنى قول النظم وجوزيه مطلقاً أنه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالحالي منها لأنه
 لا يشترط فيه أصلاً وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالتاء أيضاً فيقول ولا يرخم قول الأعمى يا إنساناًخذ
 بيدي يا امرأة خذي بيدي وقولك يا جعفر ويا عمر فإن المؤنث بالتاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتقطن كل أحد
 لتعميم المصنف أو لاثم تخصيصه بعد في قوله ثم إن كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) أي بالعلمية إن كان مجرداً من التاء أو بالقصد
 في ذي التام دليل قوله الثاني وفي جارية ١٨٤ معين يا جاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولاً ولا

يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذي إضافة) قال الدنوشري ومثله المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستغنياً المال ويشترط أيضاً أن لا يكون مخصوصاً بالتداء فلا يرخم نحو قوله ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافاً للبرداه وظاهره وإن لم تكن مؤنثة المضاف خلاف ما أسلفناه اتفاقاً (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشري فيه نظر (قوله وإنما علمت الخ) قال الدنوشري هذا مبني على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد في أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعام وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال الدنوشري الظاهر أن الضرورة من حيث

اليها) وهو غلام الثاني (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف النديبة * (هذا باب الترخيم) * وهو لغة التسهيل والتلين يقال صوت ترخم أي سهل لين وأصله طلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخم النداء وترخم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخم التصغير وسيأتي في بابيه (يجوز ترخم المنادى أي حذف آخره تخفيفاً وذلك بشرط كونه معرفة) لأن المعارف كثر ندائها فدخلها التخفيف بحذف آخرها ونحوه الآخر بذلك لانه محل التخيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الأعمى يا إنسان خذي بيدي) لانه نكرة (و) لا نحو (قولك يا جعفر) لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما علمت في موضعه فان لم يجز باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصغار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيًا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله * أعام لك ابن صغصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلاً نادى مناد منهم * يا ليم قلنا يا مال وهو ضرورة اتفاقاً (و) لا يرخم نحو (واجع نراه) لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لأن المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تاد طشرا) علماً لأن أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين إجازة ترخم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكاً بحقوقه) أباعز ولا تبعذ فكل ابن حرة * شيدعوه داعي ميتة فيجيب أراد يا أباعز فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بانه نادى وتبعذ بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو حدة وفتح العين من البعد بفتح تين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيثة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسمه كقوله * يا عبد هل تذكر في ساعة * أراد يا عبد عمر وعبد عمر وعلم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذوالاسناد وإن عرنا نقل ذلك) عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبطشرا يا تابط ورتب على ترخيمه النسب اليه اه ولاشتمار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذلكها وتبعه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

هدم بالامن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الآن يكون مرادس أن ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجه ما تقدم من أنه لا يعمل في النديبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا مال) هو موضع الاستشهاد اذا أصله يا مال لك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله المضاف اليه) قال الدنوشري أوضح عن قول المتوسل أن المضاف لورخم لورخم آخر المضاف اليه فلورخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المندى لأن المضاف اليه ليس من المنادى لفظاً كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العيني والشاهد في يا عبد وانه منادى مرخم اذا أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند النخعي (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اُضيفت الى الحكاية حذفت وتركت المصدر بمنزلة عبيد
القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك في تابط شرانا بطي قال ويدل على ذلك ان من العرب
من يقر في قول ياتابط اقبل فيجعل الاول مقروفاً كذلك يقرء في الاضافة يعني في النسب هذانه
في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان
ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو ياتابط شرانا بطي ولورجت هذا الرجت رجلاً يسمى
* يادار عجلة بالجواء تكلمى * اهـ واذا كان للجهت في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل
على المذكور في بابيه لانه يصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكروا في غير بابيه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول
لكونه ذكره استطراداً هذا اذا لم يثبت انه يرجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ في قول النظم وقل
* ترخم جله وذاعمر ونقل * يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمر وهذا) المذكور في النظم
(هو اسام النجوين رجسه الله وسيدويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطانيوسي في
شرح الفصح الاضافة في لغة العجم مقبولة والسبب التفاح ورويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل
كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم
التفاح وقيل لقب بذلك للطاقت لان التفاح من الطيف القوا كه وقيل لانه كان أبيض مشرباً بحمرة كان
خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غالب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان
لقب بسيدويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصغفاني وأبو
الحسن علي بن عبد الله الكرخي القري (ثم ان كان المنادى مختوماً بباء التانيث طر ترخمه مطلقاً)
سواء كان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار
النظام بقوله * وجوزنه مطلقاً في كل ما * أنت بالمها (تقول في هبة علم اياه) بحذف التاء (وفي
جارية عينة يا جاري) بحذف المهاء ومنع المبرد ترخم ما فيه التاء من النكرات المقصودة وبرء السماع
قالوا يا شادجني بالحجم المضمومة وبالنون أي باشاة أقيمي ولا تسرحي يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت
واستأنست قاله ابن السكيت (قال) العجاج

(جاري لا تستكري عذري) * سيري واشغافني على بعيري

أراد يا حارية خذف حرف النداء ورجحه بحذف المهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس
المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان
عما عذر عليه وسيري واشغافني يدل تفصيل من عذري (وان كان) المنادى (مجرداً من التاء) شرط
لجواز ترخمه كونه علماً زائداً على (أحرف ثلاثة) وإلى ذلك يشير قول النظم * واحظلا
* ترخم ما من هذه الماه قد خلا * الا الرابعي فافوق العلم (كجعم) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال
فيهما يا جعف وياسعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمعين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز
بعضهم ترخمه قياساً على قولهم أطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد)
من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا
زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في
محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حسن (دون ساكنه) كزيد وعمر وهذا التفصيل للفراء
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياساً على اجرائهم نحو سقر محركه ووسطه مجرى زينب في اجباب منع
الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض
الكوفيين أما المحرك الوسط فلما روي أن الساكن الوسط فقياساً على نحو زيد في غير الترخيم فان أصلها
يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوباً قد جواه جواز أولى

قال الدنوشري بين قوله
ورتب الخ وقوله ولا
خلاف نوع ووقفه (قوله
واذا كان للجهت الخ) ذكر
الداميني في المنهل الصافي
انه لا تعارض بين المحلين
اذما نقله في أبواب الترخيم
محول على المستعمل عند
أكثر العرب وما نقله في
بعض أبواب الاضافة الى
النسب محول على
المستعمل عند بعضهم
وقوله ويدل على ذلك ان
من العرب من يقرء
ويقول ياتابط اقبل
يشعر بما أشرفنا اليه اهـ
ونقل أولاً كلام المصنف
واعترض على تعبيره
بالزعم لان المسئلة مبسطة
في كلام من ثم قال ولعل
ابن هشام رأى كلامه في
باب الترخيم فاستعصب
نقل ابن مالك خلاقه
(قوله قياساً على اجرائهم
الخ) قال الدنوشري قد
يقال انما تزلنا الحركة
منزلة الحرف الرابع لان
في حذف الآخر اجحافاً
كما ذكره الشارح

*** (فصل) *** (قوله والذي حسن الترقيم الخ) قال الدنوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرجعوا الى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه يستغن عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترقيم لان فيه تحقيفا فلا يسوا في غنية عنه ونظر ما لمعلل بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لانا في اه وأيضا قال ابن جني والترقيم في هذا الموضع سر وذلك انهم اعظم ما هم علم به خفت قواهم وذات أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل أهل النار عن الترقيم فان ما لا تعجب وفيه معنى الصبر نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهتمه ما أشغلك عن هذا اما يصدر عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترقيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر

وضيق الحال اه وأقول هذا مذكور في شرح المصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشتم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والافلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد ايننا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكتا خبر كان وقد صرح الأعمى بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال القاضي غلام

*** (فصل) *** وهو المحذوف للترقيم اما حرف واحد (وهو الغالب نحو) يا جعفر و (يا سعا و قراءة بعضهم) وهو ابن مسعود وفادوا (يا مال) والذي حسن الترقيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترقيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء طال كون حرف اللين (ساكتا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء أ كانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لأصلها (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكتا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كصطفون ومصطفين علمين سواء أ كان الحرف الأخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدان (وأسماء) بالمدحاهما منقولان من جمع اسم فهمزته أصلية لانهما بدل من لام الكامة وأصلها السماء وأبدلت الواو همزة لتطرقها اثر الالف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني أصليا وان وما قبلهما زائد في حذف عند الترقيم من مروان الالف والنون وتقول يا مروان أسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الراء وتقول يا منصور والنون وتقول يا مسلك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطفى كما سياتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك (يا مروان مطيقي عبوسة) * ترجوا الحباء وربها لم يباس

أراد يا مروان فرجه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زيد الطائي على مازع الخمي أو لبيد على مازع النحاس في شرح الكتاب (يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقى ومننظر أراد يا أسماء فرجه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملقى وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمال) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شما بحذف الالف فعدون الهمزة (لان زائدا وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية وانه في نحو

زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف الثانية المدودة ذكر في شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري اشار به الى ان ملقى ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير من ملقى ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان تأخر هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لغته كلفه يذبح ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصله حذف الزائد والافعل الثاني قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفه الثاني

(قواه وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان الفراء يحذف الباء والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الباء فيهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد في وجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة ١٨٧ على لغة من لا ينتظر مع انها طرف

غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعاً لاييه نقلا عن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معاذلو بقيت الواو لزم منه عدم النظر ونقول بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعماد (قواه نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس القراءون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر وابنته فيما حكاه النقاش وقاج القراء في تفسيرهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرّد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتقرعن تخاف بخلاف القرائنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالغين كفرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على قرنيق الا الغين وانها مضمومة وكان لم يضبط غيرها الشهيرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

معدّل الزائد فيه الاول والثاني فن قال لزيد الاول حذف الآخر لظرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذا المسئلة ذكرها سيدي في حجر ومسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحانية المشددة وفي آخر خطه معجمة الغلام المملئي (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء معجمة الصعب اليوس من كل شيء كان كون هبيخ وقنور (عامين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنور يحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لحركه حرف اللين) فيهما هو اليا في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (نحو) (نحو) (عامين) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقنور يحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقاد بفتح الياء والواو أو كسرهما فاما تحركا وانفتح ما قبلهما قبل الالفين والمنقلب عن الأصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما ياهي وياقنور يحذف الالف من كل منهما مع الآخر نورا الى الحلة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وعود وعماد) فتقول في ترخيمهم ياهي وياعود وياعماد يحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلهما من الياء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا مختار قوله مكمل أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسماء برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياهي وياعمو وياثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز ياثم ويحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظر اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره ولا زمة قبلها ضمة وورد بابه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحذف كما يحذف الاخر بل يحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وقرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (عاما) فتقول في ترخيمهما ياهي وياقرعو وياقرني يحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم محانسة الحركة) لهما (والجرمي والقراء لا يشترطان المحانسة) فيجيز ان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان ياهي وياقرعو وياقرني لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله هو الخلف في واو وياهم ما فتح في (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين عامين) فتقول فيهما ياهي ويامصطفون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفون ومصطفين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لانتفاء الساكنين (والحركة المحانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المحانسة في التقدير كالجزة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حر كتمن جذسه لفظاً وتقديره وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة محانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم (أما كلمة برأسها ذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب (تقول في) ترخيم (معديكرب) ووجدك وسيدي وخمسة عشر علما (يا معدي) ويا علي ويا سيد ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما أجازوه النحويون قياسا (واما كلمة وسرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رجمته (يا ثن) يحذف

من بلغين مفتوحة وهو المشهور على الالف في مراد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب الباب للسيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخم المركب العددي بان في ترخيمه اجزاء اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم

اليه حذف آخره وينظر ما وجهه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال
يعني ابن عصفور اذا رخت مسمى باثنا عشر قلت يا ثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكن فحذف وحذف
ما قبله كما في مسكن قلت هذا مشكل في تعليقه في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثناعشر لا تضاف لانك ان أثنت عشر أثنت ما هو
بمنزلة النون وان حذفها التمس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا بالباس هذا بناء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت
يا خمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مر كب تر كيب فرج
أعيد ما حذف فكذا ما هنا قلت والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبلوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في
الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسي بعد ان قلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم اجبت بان لا يلزم من مراعاتهم في
الالباس مطلقة نافية في حالة دون حالة وحكي لي هذا السؤال عن تذكرة الفارسي انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة فتي
تدث ان غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوي ومما خطر لي أن يقال انا اذا قلنا يا خمسة فيذبغي أن
لا ينطق به الاعلى انما من ينوي المحذوف فتقول ١٨٨ يا خمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لا يلزم لهم فانهم

الالف وعشر كما تقول في ترخيمه ولو لم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فتزلت هي
والالف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه و آخر المضاف جميعا نحو
يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجاعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على
غير قياس (فصل في الاكثر) في لسان العرب (أن ينوي المحذوف فلا يغير ما بيني) عن حاله من حركة
أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول في جعفر يا جعفر بالفتح) على كسره ان كان
مكسورا تقول (في حارث يا حارث بالكسرة) على ضمّه ان كان مضموما تقول (في منصور يا منصور
بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرقل بالسكون
و) تقول (في ثمود و هلاوة و كروان) اعلما (يا ثمود و يا علاوة و يا كرو) ببقاء الواو على صورتها في المسائل
الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملقوظ به وتسمى
لغة من ينتظر واليه أشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقى اسم عمل بما فيه ألف
(ويجوز أن لا ينوي) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل
المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من
لا ينتظر واليه أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوف كما لو كان بالآخر وضعتما
(فتقول يا جعفر و يا حارث و يا هرقل بالضم فيهن وكذا تقول يا منصور بضمه حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي
كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول يا ثمي بادل الضمة كسرة
والواو ياء كما تقول في جمع جرم) بتثنية الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الاجري والادلي) والاصل
الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبو الضمة كسرة والواو ياء لتلا يلزم منه عدم التنظير (لانه ليس في العربية

نص و اعلى مسألة نحو
منسامة فقالوا لا تقل
يا مسلم لئلا يلتبس
بختلاف يا مسلم وسألت
الشيخ عن ذلك فقال اثنان
عشر لا يرخم الا اذا كان
علما واذا كان علما فلا
يلتبس باثنان الذي هو
عدد بخلاف الاضافة اه
بقائه برمته لما فيه من
القوائد التي منها وجه
تعيينه هنا بقوله علما ولم
يذكر الشارح فائدته ولا
من كتب عليه فله در
الموضع رحمه الله
(فصل)
(قوله فلا يغير ما بيني) قال
الدنوشري لا يرد عليه ان

ما حذف الواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل
عدم العود نعم برده عليه ما كان مدغم في المحذوف وهو بعد ألف نحو مضارب الكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول
وكذلك يحتاج بالضم علما لان أصله يحتاج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لذت حرك بالفتحة لانها اقرب
الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير يا اسح (قوله
و كروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة
من آل أبي موسى يرى القوم حوله كاسهم الكروان أصغر من بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة
لنحو ثمود وعلا واما كونه علة للكر و فلاو يعمل بقاء الواو في كروان شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون
بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها هو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسمى لغة من ينوي
المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوي المحذوف
والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري علة ما وصف محذوف تقديره في اللغة
العربية وسره والله أعلم فريد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز في الاول و جاز

في الثاني مع انه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجد بناؤه) جواب عما يقال ١٨٩ ان التعليل بقوله لانه ليس الخ

اسم معرب آخره واو لازمة مضمومة ما قبلها) وما تجد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفاعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالته (فحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو واليه وفي الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزم نحو هذأبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب ألقافي النصب ويا في البحر (وتقول يا علا بابدال الواو همزة لظرفها بعد ألف زائدة كافي كساء) فان أصله كسا ولا نه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بابدال الواو ألقا التجر كها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كافي العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقور والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الجباري

(فصل) يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كافر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ياب في جارية لمعينة يا جاري (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توغر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قد رجا * بحذفها وقره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقبة) بفتح العين المهملة والناف وسكون النون بعدهما موحدة فالفتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقبة أي ذو مخالب حداد (يا عقبة بالالف) ولا تحذف الميم (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالذكر (تقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وخارثة) بالحاء المهملة والتاء المثلثة (وحفصة) بضم الحاء ويا حارث ويا حفص بالضم فيمن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لثلاث ليس بندا مذكرا لترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والترم الاول في كسامة * (فان لم يخفى ليس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كافي نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المعتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وايسر التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رجمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما ان لا يس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كسامة * (و) منها (ان نداء مرجأ أكثر من ندائه تاما من غير ترخيم) (كقوله) وهو امر القيس الكندي

(أفاطم مهلا بعض هذا التذلل) * فان كنت قد أزمعت صرعى فاجلي أراد يا فاطمة وأزمعت برأى وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم القطع والاجال الاحسان (لكن يشار كه في هذا) الحكم الأخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا (فصل) ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة (الشرط الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أي لمباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله * ولا اضطرار رجا دون نداء * (لأنه فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج * أو الغمام كمن ورق الحبي * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلت الألف يا للقافية وقيل حذفت الألف وأبدلت الميم يا ويحتمل أن يكون حذف منه الألف

القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم (قوله وقلت الألف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلت القتيبة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

ظاهر في الاجرى والادلى لا في يائي لانه مبني والمبني يجوز ان يكون في آخر الواو المذكورة وحاصل الجواب ان المبني بناء متجدد غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو ألقافي هذه الحالة ان تقلب ألقافي لغة من ينتظر وياضاح الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقدير ا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

(فصل) (قوله علما) قال الدوشري فيه نظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدوشري منصوب بمحذوف أي امهلي مهلا ومعناه كفي عني اه و نصب بعضا لان مهلا ينوب مناب دع والتذلل أن يشق الانسان بحب غيره اياه فيؤثبه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أي أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقة وأزمعت الامر وأزمعت عليه ومنتت نفسي عليه (قوله والصرم

(فصل)

(قوله المهملين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالحاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعبد يجر للافراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) * ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

والميم للضرورة كقوله درس المتى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع
ورق وهو التي في لونها يياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (اماد اذاعلى
الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناطم نحو أجد ا (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو
امرؤ القيس الكندي (لنعم القتي يعيش الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر)

أراد ابن مالك فرجه في غير النداء ضرورة وتترك ما بقى كأنه امم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعيش
يسير في العشاء وهو الظلام والحصر يقتض الحاء والصاد المهملين شدة البرد وانه في كقول الاسود بن يعقوب
وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسليني حتى أمال بن حنظل

أراد ابن حنظله فرجه في غير النداء ضرورة (ولا يمنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف)
عند سيمويه وجهه والبصريين (خلاف البرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول
أوس التميمي ان ابن حارث ان أشق لرويته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

أراد ابن حارث فرجها بحذف التاء على لغة من ينتظرو (قوله) وهو جبر
الأضحت حبالكم رماما * (وأضحت منك شاسعة اماما)

أراد امامة بضم الهمزة علم ان فرجها بحذف التاء على لغة من ينتظرو رماما جمع رمة بضم الراء المهملة
وهي القطعة البالية من الجبل وأنشد المبرد * وما عهدى كهذه يا اماما * قال ابن مالك في شرح
الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالآخرى اه وفهم من عدم اشتراط
التعريف في ترخيم الضرورة انه يحكى في النكرات كقوله ليس حتى على المنون يخال أي بخالد

* (هذا باب المنصوب على الاختصاص) *

والاختصاص في الاصل مصدر اختصاصه بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم عاقل
بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباء ثمانية فقرأوا واضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها
الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني أيها العبد فقير الى عفو الله واشتات نحو نحن العرب أفري الناس
للضيف وهو خبر استعمال بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بريد والامر
والامر بصيغة الخبر نحو والوالدان يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة

ولامبهم (معمول لاختص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان)
المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير أفرادا وتثنية وجمعاً (أو أيها) في التانيث أفرادا وتثنية

و جمعاً (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتفضل
بهماهاء التثنية وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال) الجنسية

(نحو اننا فعل كذا أيها الرجل) فانا أفعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص
بفعل محذوف تقديره أخض والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيها العصابة)

بكسر العين فأيها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخض والعصابة
نعت أيها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى اننا أفعل كذا

مخصوصا من بين الرجاز واللهم اغفر لنا خصوصا من بين العصابات وما ذكره من ان أيها وأيها
مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاهو مذهب الجهور وذهب الاخفش
الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

تقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتامل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذا اظهر انها

للعهد المحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناطم وهو في
الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجو في

المذكور وليس كلمة

كذلك (قوله معمول
الاخص) فهو مفعول به

ولذا قال السيوطي كغيره
من المنصوب مفعولا به

يفعل واجب الاضمار
الاختصاص بقدرة س

بالغنى ولا ينافي كونه
منصوبا على المفعولية

قول ابن الناطم على
معنى اللهم اغفر لنا

مختصين من بين
العصائب الخ حيث دل

على النصب على الحال
وشرح به الشارح فيما

باتي لان المنصوب على
المفعولية هو اسم

الاختصاص والمنصوب
على الجملة الاختصاص

وهي الفعل المحذوف مع
اسم الاختصاص وكون

الجملة حالا ليس بلام
فقد تكون معترضة كما سنبه

عليه (قوله فيضمان) قال
الشهاب يخفى ان ابا واية

اذ لم يكن هناك تداء أصلا
لا لفظا ولا معنى وكذا

معمولين لاخص لم يكن
معهما ما يقتضى البناء

على الضم ورفع تابعهما
فلا يكون هذا الضم

وهذا الرفع الاحكامية
لحالهما في النداء بان

أيها القتي اذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله فحوثن العرب أسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الاعراب (قوله وانثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار به ذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا تورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انما معاشر الانبياء كما نص عليه الحفظ كما ذكره الشارح وان رواه البرزركاني بلفظ نحن وتتم الحديث ما تر كناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع الابتداء وتر كناه صلة والعائد محذوف أي تر كناه صدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود وافقه لرواية سائر كناه هو صدقة وأما النصيب فتقديره ١٩١ ما تر كناه بذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل

ونحن عصية ويجوز في ما أن تكون موصولة اسميا وان تكون شرطية وهي على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء فهو صدقة * (تنبيه) : الحكمة في ان الانبياء لا يرثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة موت مورثه لياخذ ماله فتره الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك وثلاثا يظن بهم مصل انهم يجمعون المال لو رثهم ولا يهتم كالأبلاء لامتهم فيكون ما لهم مجمع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوارثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل ان الله أخذ خبر عن

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أما في الاختصاص معرفة وزعم انها تحتل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أن أفعل كذا هو أي الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للصف وانثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم أنا (معاشر الانبياء لا تورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناطم بقوله الاختصاص كنداء البتة والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادي في ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادي يفيد الاختصاص بالخطاب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون الالل حاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا ما قلان (ويفارق المنادي في الاحكام) لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (أحدها انه ليس معترف نداء لالفاظ ولا تقدير) بخلاف المنادي فانه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبغداننا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد مقامه) أي الكلام (كالواقع بعد اننا ونافي المثالين قبله) وهما اننا أفعل كذا أيها الرجل والله اغفر لنا أيها العصابة والمخصوص وهو أيها في المثال الاول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد مقام الكلام لان كلام من قولك اننا أفعل كذا والله اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادي فانه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما معناه) في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أي كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) مخصصه أو يشارك فيه فالاول نحو اننا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بلك الله نرجو الفضل) فبلك متعلق بترجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذاً كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز فيهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كافي هذا المثال) وهو بلك الله نرجو الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادي يكسر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بالقياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف) والمنادي لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم اشار وقولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارشاف والمنادي يكون كذلك الحادي عشر ان اياها

بعضهم بقوله وانني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بانه خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولدان يا يقوم فيهم بتي هناشي لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لا هم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يرث وهم الانبياء وقال الرزكشي انه الاقرب لكن قال صاحب التسمية ان النبوة مانعة من الارث وذكر أبو الحسن البرزالي الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا تورث ولا تورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بك كعجسة أجمال وقطعة من قنم ومولا مشقران واسمه صالح وقد شهد بدار وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبغداننا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واثم بعد ثمن وهو خلاف ما ذكره الحفظ (قوله لا توصف باسم الإشارة) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالوصول وقال الدنوشي وانه لم توصف هنا باسم الإشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا * (هذا باب التحذير) * (قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشي ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب بنفسه وعبارة الملاحم وهو ان التحذير في اللغة تخويف شيء من شيء وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما في الباب المتقدم فكان على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لا حذر محذوف وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلام اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمنادى لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) تنبيهه لان التعريف للتحذير المقتبس وتحذير المتكلم والغائب ٩٢ : شاذ (قوله ياياك) أي بذكر المحذو وحيثما ان يعطف عليه المحذو ونحو ياياك والاسد أو يخفف عن هو ياياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذو ران وصلاهما كما يأتي (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذو ومعطوف وابعد المحذو وعلى المحل المخوف عليه نحو ما رأيت والسيف (قوله فان ذكر يلفظ يايا) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل يايا كما الخ (قوله والتره واعمه اضمار العامل) قال الدنوشي وعلى بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو ياياك الاسد) هذا بناء

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة أيا هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقها خلاف أحاز المازني ذهبها الثالث عشر ان أيا هنا تختلف في ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هالم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعني به الانفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فأمور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لقبح أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما * (هذا باب التحذير) *

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكرره ليحذره) ويكون بثلاثة أشياء ياياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذو منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذو (يلفظ يايا فالعامل) في محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير يلفظ يايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتموه اضمارا للعامل (سواء عطفت عليه) المحذو منه نحو ياياك والشر (أم كررته) نحو ياياك ياياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو ياياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله ياياك والشر ونحوه نصب * محذو بما استتاره وجب ودون عطف ذا اليا أنسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذو منه (ياياك والاسد) فياياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد ياياك والاصل ياياك احذر لانه لو قدر قبله لا تصل به فقلل احذر فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص افعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

يخفف عن هو ياياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذو ران وصلاهما كما يأتي (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذو ومعطوف وابعد المحذو وعلى المحل المخوف عليه نحو ما رأيت والسيف (قوله فان ذكر يلفظ يايا) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل يايا كما الخ (قوله والتره واعمه اضمار العامل) قال الدنوشي وعلى بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو ياياك الاسد) هذا بناء

على جواز هذا التركيب وياتي تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنج وبعده (قوله ثم قيل الخ) المستتر قال الدنوشي قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى الفصل بسبب الحذف فليستامل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المتصل وقد يجب عما أورده الدنوشي بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعي ان ذلك أمر تقديرى فلا يضر اللفظ به ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الثلاثة لانه انما يفادها في تقدير العامل مؤخر لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا ياياك احذر والاسد وهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والا فلا معنى له كما يعلم من الاقوال الثلاثة في الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وفقد (قوله والاصل احذر الخ) أي في تقديره مقيدا

(قوله ان تدن من الاسد الخ) قال الدنوشري فيه حذف البديل اذ قوله ان تدن من الاسد في الاول وان تدن من نفسك في الثاني من بديل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز من دون فان البديل يحذف كما في المعنى في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المعنى في هذا البحث ان البديل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف البديل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البديل يحذف وتوقع الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله واجيب الخ) قال الدنوشري توضيحه ان معنى الحرف هنا هو الواو اجمع في معنى العامل وكل مسلط على الخوف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقد يقال لا معنى للاول حيث تدنو هو واحذر نفسك اللهم الا ان يقدم معه ان تدن من الاسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله تحذف المضاف) قال الدنوشري ١٩٣ مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

وظاهر صنيع الموضع موافقة) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعة فائتأمل (قوله والتقدير احذر) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد يذكر الواو ولم يصح ان يؤكديا في قوله فاياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وانه لا نص على احدهما وقال المصنف في الحواشي انهم نصوا على المنع وانه اذا ذكر المحذور لا بد ان يعطف عليه المحذور او يخفص بمن ظاهره او محذوفه ان كان ان وصلتم كما أسلفناه وقي

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الثاني) وهو نفسك (وأنيب عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلاف في اعراب ما بعد الواو فقل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدن من الاسد والاسد ان تدن منك وهذا مذهب كثير من السيرافي واخ تارة ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذوم منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولنا ثالثا وهو ان يكون معطوفا على عطف مقرر دلا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد تحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تسكفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقة (وتقول) اذ لم تعطف ولم تذكر (اياك من الاسد) اختلاف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفسك فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوف فاعله من الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين (والتقدير احذر من الاسد) قاله ابن الناطم تبعه لابي البقاء حذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو اياك الاسد) يحذف من ونصب الاسد (بممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المحرور وهو غير مطرد الامع ان وان وكى كما تقدم في باب التعدي وال لزوم (وحائر على) التقدير (الثاني وهو رأى ابن الناطم) وأنى البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناطم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أى من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون أيا في هذا الباب المتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك) من التذكية (لكن الاسل) بفتح

(٢٥ تصريح في) الارشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك او المحذور منصوب باعتمادنا على ما عيب آخر او مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو الجدار وروى عن ابي اسحق أجاز في اشعر فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفي كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جوازه اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناطم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تحريكه على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذوم منه بعد من اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء وسهله انه معنى ان تمارى ويمتنع اياك الاسد (قوله بمتنع على التقدير الاول) قال الحفيدي أي اذا كان باقيا على معناه أيا اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا عمل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عاين به فيما ياتي نوع مصادره لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله حذف من جملة) أي ففيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاجة كلام الجهور وخفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجهور لا يدخله اذا ياي واما كم على كلام الزجاجة لا بد من عامل فيصح ان يقال على قول الجهور وحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزجاجة حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذور نعم الزجاجة جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجهور حيث قدر واعن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) أي بحرف الجر (قوله وماعطف الخ) هو غني (قوله شيان) هما الفعل والقاعل واما المفعول وهو الياع فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي (قوله فان فيه حذف اياكم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجهور وباعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة

والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاجة لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله لا اختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والظاهر ان يعال على قياس ما مر في كونه لا يكون للتسكلم بقوله لان الغائب لا يحذف نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ

المهمزة والسين المهملة في آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوه ما وفي الضياء الاصل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياي وان يحذف أحدكم الارنب) فقبل الكلام جملتان ثم قال الزجاجة أصله اياي وحذف الارنب واما كم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارنب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو وحذف الارنب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقليل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقبل حذف أربعة أشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب غني فحذف فعل وقاعل ومفعول مقيد وماعطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيان فقط وأصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاجة فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها المستقر لها في هذا الباب من أنها بديل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضيعة في اياك والاسد انهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدهم له عن حذف الارنب مباحة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولين الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غير ان (ولا يكون) اياي في هذا الباب (الغائب) لا اختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذ بلغ الرجل الستين فاياها وايا الشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سواة والمعنى اذ بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أولا يفعل سواة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وقاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبديل أنفس بابا لانها المعنى تلاقىها في (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المحذوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد فقد نفست كل نفس أي لتفقد فذفها مع محذومها أشذ (و) الشذوذ الثاني اقامة المضمرة وهو

اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجها للشذوذ قلت المدعى ان التحذير ايا لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم واياها أشذف كان ينبغي التنبيه على ذلك ولذا صار أشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار على أولهما لانه ير جمع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانه يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المحذوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المحذوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر بديل على هذا قول المصنف في الخواشي قولك ليقم زيد فيه على فعل والتقدير موزيد ايان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلفظه

أما الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) وضافتها الى الشواب (لان المستحق للاضائة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضائة اما التعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف احدهما الى الآخر الى الشذوذ أشار الناطم بقوله * وشذاياى وياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ اياه واقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ اياه مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ اياه مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوب لان العطف كالبديل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جري (خل الطريق لمن ينبي النار به) * وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر فاطهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والنار بفتح النون وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناطم بقوله وما * سواء ستر فعله ان يلزما * الامع العطف والتكرار * (هذا باب الاغراء) *

بالمند (وهو) في الاصل من خذوا غريبت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على امر محذوف ليعمله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه اياه لا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم (كقوله) في العطف (المرواة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدار غني في التكرار (أخاك أخاك) ان من لا أخاله * كساع الى الهيحان بغير سلاح بنصب أخاك بتقدير الزم وجوباً وأخاك الثاني تو كيداً وهيحاناً بقصر هنا والاكثر فيها المداخلة بولا يعطف في التحذير والاغراء بالاولا وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضر واوجامعة على الحال) من الصلاة وناسبها الحضر والمحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر به لابتداء محذوف والى حكم الاغراء أشار الناطم بقوله * وكحذر بلا اياه جعل * مغرى به في كل ما قد فصلا * (هذا باب أسماء الافعال) *

وهل هي أسماء لا لفاظ النائية عن الافعال والمعانيها من الاحداث والازمنة أو أسماء للمصادر النائية عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء لا لفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها أسماء لما في الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغني مفعولها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائية عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائية عنها وقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلامها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسي في تفسيره ان قواه تعالى ناقة الله وسقياها اغراء لا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال أسنأنا المذكور في كلام النسي على المساحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشيء أعم من ان يكون فعله او تركه * (هذا باب الاغراء) * (قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه نظر ما مر من ان الانسب ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوفاً (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لبتدا محذوف) تقديره هي * (هذا باب أسماء الافعال) * (قوله أو أسماء للمصادر) يحتاج على هذا الفرق بينها حيث بقيت وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادى تتم بهذا القول (قوله او هي أفعال) واذا كانت أفعالاً سبب تسميتها حينئذ باسماء الافعال (قوله وأغني مفعولها عن الخبر) صريحاً به انه أغني عنه وان لم يعتمد عليه فلا الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائية عنها) قال الدوشري قد يقال انها ليست نائية وانما هي نائية عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل نائب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ما شى على القول الثاني انها على الحدث والزمان اسكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثاني مبتدأ فلا ابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها على لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان ان تكون موضوعا لذلك الجواز ان تكون موضوعا للفظ الفعل بواسطة تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لا لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالا ابتداء والمبتدأ فلا يتنافى ما قدمه لكن مرفى باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذکور راجع للقول بانها أسماء للمعاني الافعال لا لمافرع

الاعراب و (اسم الفعل نائب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم نائب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم نائب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم نائب عن فعل مضارع وهو أوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضى الفاعلية او المفعولية (فخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نائب عن الفعل فى المعنى والاستعمال لكنها قد تحمل اذا اتصلت بهما ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائية عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن ضرب (وأقام الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بـ نائب عنه وهو اضرب وأقام مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصح (بمعنى اسكتو) بمعنى (انكف) لا بمعنى (انكف لان انكف يتعدى ومه لا يتعدى) قاله فى شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالأماله لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذرت من أدرك وبادر من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناء من أفعل قياسا على دراك وعلى بناءهم فعلى التعجب من أفعل وشذرت قار بمعنى قر قرأى صوت من قر قر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دسراج وقر طاس قياسا على قر قار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجمود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداء للميم مع من الاسماء ورد بانها باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبنائه على المحركة لا لتقاء الساكنين وكانت كسرة على الامل وبنو أسد تفتح تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوء بالهمزة (قایل كشتان وهيات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان القراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجهور ووقيد الزمخشري يكون الافتراق فى المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والحكمة والسقم قال ولا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افتراقه انتهى وهيات حكي الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيات وأيهات وهيان وأيهان وهيباء وأيهاء كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر مفتوحة ومكسورة وكل

عليه بدليل مقابلة لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) أى لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والافهى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمول لا اسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضى الخ اشارة لهذا الالما أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليست أميل (قوله فانها وان نائب عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة فى المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه

الفعل من الحدث والزمان ولا شتان ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تدب عنه فى المعنى وهو واضح ولا واحدة فى الاستعمال كما ذكر وفى كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نائب فى الاستعمال ثم نفاها اذا المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقام مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مساحقة ظاهرة للتأمل انتهى يعنى ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له فى اللزوم لعدم وجوده وموجد له فعل موافق له فامكن جعله من الغالب فلا داعى لخلافه (قوله وبادر من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بادر فيقال بادرته بكذا (قوله وعلى بناءهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناءهم مامنه اتفاقى وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذرت من أدرك وبنو أسد تفتح

ضمير غيبة تقديره هي قهيات في قوله بمعنى تهيات بسكون التاء يكون حكاية لسكلا مهاول شي خنا العلامة أجد الغنيمي رجه الله
كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم وشذ على معنى أولي اه فاعله بمعنى الامر وهو أنسب
لكنه قال بعدوا الى بمعنى أتحنى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب لأنني ان يؤتى بالامرفية قال فحنى

(قوله نصب على المفعولية)

فانه نقل عن موضوعه الاصل واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيذا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم
فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنتفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم) المنقول
من ظرف المكان (نحو دونك زيد) بمعنى خذوه ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى
تأخرو) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تمنع) وكان المناسب ان يذكره مع عليك والكنه ذكر
المتعدي من الظرف الجار والمجرور على حده والقاصر منه ما على حده وذكر أربعة ظروف واحد
متعدي وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه
ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعدي وهو عليك والثاني قاصر وهو
اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتي بمعنى أمسك فتعدي بنفسها قيل وقد يتعدي عليك بالباء
كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به **هـ** أحدا اذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لا حتم ان تكون الباء زائدة وشذ مجي على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل
للمزم والباب كله سماحي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ماسمح بشرط الخطاب
نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ في خطاب وقال الجمهور
ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال القراء
رفع على الفاعلية وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء
للأفعال وقيل الجرف بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضع في الحواشي فقال ان على
مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فلا كافي موضع خفض ورفع اه واستقيده من ان اسم
الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول
من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله) النوع (الاول) نحو رويدا زيد فقامهم قالوا
أروداه روادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا (الاروا) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخم) فحذفوا
الحزنة والالف الزائدة من وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخم لما فيه من
حذف الزوائد والترخم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوا تارة مضاقا الى مفعوله
فقالوا رويدا وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيه ما يعني أرود وفاعله
مستتر فيه وجوبا بالانه نائب عن فعل أرود زيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا
غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيلوقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند
تنبؤيه نحو ساروا رويدا أي مردودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدره كورادومقدرا فالاول
نحو ساروا سيرارويدا والثاني نحو ساروا رويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله
فقالوا رويدا زيدا) بفتح الدال من رويدا ونصبها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا)
المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بناءه
كونه غير ممنون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب
باء ثالثة والدليل على انه تصغير اراد تصغير ترخم كما قال البصريون بحجته متعديا ولو كان
تصغيرا رويدا بمعنى المهمل والرفق من قولهم عشي على رويدا على مهل كما قال القراء كان قاصرا (و) النوع

لغير الماضي يستتر فيه بالضمير وجوبا (قوله واستعملوا تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب (الثاني)
و ورود منونا ناصبا للمفعول مشكلا على اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا في عمله ولذا منع المبرد ان نصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك
الاشتراط (قوله والدليل على بناءه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغيرا رويدا) قال
الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغيرا رويدا في الرفق عني الرفق عني الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمينه الامهال وجعله معناه

(فصل) (قوله في التعدي وال لزوم) قصر العمل على ذلك مع انه اعم لشموله للجرب بالاضافة على القول بان مسماهما المصدر لکن مرآتهم اطلاقاً أنها لا تعمل الجرب بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الافعال حكمها في التعدي وال لزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزداد في مفعولها كثير نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادية ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيئات) قال الدنوشري هيئات بفتح التاء للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهي لغة أسد وجميع وقد تضمن عن أناس من العرب وقد قرئ بهن جميعاً وتنبون لارادة التذكير قال الشاعر

تذكرت أياماً مضين رواجها
فهيات هيئات الينا
رجوعها

فنون هيئات الثانية مع
الكسر ورجوعها فاعل
هيئات الاول ان جعل

هيئات الثاني تأ كيداً له
وفاعل الثاني على الاصح
ان لم يجعل تأ كيداً له

ويكون ذلك من باب
التنازع وعامل الثاني
لقربه واضمر الفاعل

في الاول والصواب ان
الثاني تأ كيد ورجوعها
فاعل الاول اه ولا يخفى

ما في هذه القوافي من عدم
وضعها في محلها انما هما
ان تذكر في الفصل

السابق ومن التكرار مع
كلام الشارح فانه أسلف
ما ذكره الدنوشري من

جملة لغاتها وما فيه من
عدم التحرير في اعراب
البيت فان تردد في اعرابه

مما لا ينبغي والصواب
الاقتصار على ما قاله انه
الصواب فاعتبروا يا اولي

الباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح ان يوثق له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو ويراد بها

ما كقولها شتان ما يوحى على كورها * ويوم حيان أخى جابر (قوله أى أسر عواذ كره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر

الصالحون فيهل بعمر يفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها بالانثون يجعاه

نكرة واما ما في الانثون فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد كره صاحباه في السفر كان أمره بالرحيل

يتماري في الذي قلبه * ولقد يسمع قول حي هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

(الثاني) الماهل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أى دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل الماهل (مراد فاعله) ودع لا مصدر له من لفظه وانما مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيدا بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيدا) بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد ان تقول ودعهم وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء به) على القمع وفاعله ضمير المستتر فيه وجوباً لانه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنياً والدليل على بناء كونه غير ممنون وسكت الموضع عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أى كيف زيد وبذلك يتم بله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذرا لجامهم ضاحياها ماتها * بله الا كف كأنها لم تخلق

وقد تأتى غير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليك * وهك ذا دونك مع اليكا

كذار ويبدله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

(فصل) يعمل اسم الفاعل عمل مسماه في التعدي وال لزوم غالباً فان كان مسماه لازماً كان اسم فعله

كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيئات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير

(فهيات هيئات العقيق ومن به) * وهيئات نخل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيئات الاول ونخل فاعل هيئات الثالث وهيئات الثاني لافاعل لانه لم يوثق به للاستناد بل

له رد التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتفى برفع وواحد كان اسم فعله كذلك (تقول

شتان زيد وعمر وكما تقول افترق زيد وعمر) لان الافتراق من المعاني الذميمة التي لا تقوم الا بالثنين

فصاعداً (و) ان كان مسماه متعدياً كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول

أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ ترارك زيدا بالياء والراء والكاف وهي أحسن لان درارك شاذ لانه

من أدرك وترارك مقبس لانه من ترك ومن غير الغالب أمين واية فانهم لم يحفظ لهم اسم مفعول ومسماهما

متعد نحو رب استجب دعائى وزدنى علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لمسا تنوب عنه من عمل * لها

(وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فجعل عملها فيصل

الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعدٍ بحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيل الشر يد

بالنصب) بمعنى اثت الشر يد) وهو خبر مغمور بمرق اللحم (و) قالوا (حيل على الخير) فعندوه وعلى (أى

اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فيهل لا بعمر) فعندوه بالياء وحذفوا المضاف

(أى أسر عواذ كره) والمراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو

أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخلف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله

المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعاً في العمل

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح ان يوثق له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو ويراد بها

ما كقولها شتان ما يوحى على كورها * ويوم حيان أخى جابر (قوله أى أسر عواذ كره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر

الصالحون فيهل بعمر يفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها بالانثون يجعاه

نكرة واما ما في الانثون فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد كره صاحباه في السفر كان أمره بالرحيل

يتماري في الذي قلبه * ولقد يسمع قول حي هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح ان يوثق له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو ويراد بها

ما كقولها شتان ما يوحى على كورها * ويوم حيان أخى جابر (قوله أى أسر عواذ كره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر

الصالحون فيهل بعمر يفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فيها بالانثون يجعاه

نكرة واما ما في الانثون فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد كره صاحباه في السفر كان أمره بالرحيل

يتماري في الذي قلبه * ولقد يسمع قول حي هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول طرفاً أو جاراً أو مجروراً (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الحمد والكلام على انه هل
 يحمد غير الله أو لا مانعه وقد يحمد من فعل خير كاثنا من كان كقول تلك المرأة في الحديبية بأبيها الماشح دلوى دونكا *
 اني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في
 أماليه لرؤية وانه في مال لافي ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديبية أنشدته من
 كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما رجع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشري
 لا يخلو الحال اما أن يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

بها الرقم في اللوح المحفوظ
 الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذي فيه العمل * خلافاً للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه
 المحال لفرع با صله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي حادية
 من بني مازن أي الماشح دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا
 (فؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل
 المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حذف صيغة الله
 ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضع
 في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
 حتى يخرج عن الدلو بكونه دونه وجوز ان مالك أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك
 المقبولة مستنداً لقول سيديويه في زيداً عليك كانت قلت عليك زيداً وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل
 محذوفاً كما صرح به الموضع في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيديويه فمحمول على تفسير المعنى
 لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول
 دلوى وسكت عن دونك والماض من ماض بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البشر فيملا الدلو اذا قل ماؤها
 * (فصل) وما نون من هذه الاسماء النائية عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك)
 التنكير (في واهاو ويهاكا) التزم تنكير نحو أحدوعرب (بفتح العين المهملة وكسر الراء) (وديار) بفتح
 الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لحد وأطلق أحدهما أولاً استعمالاً أحدهما مرادف الأول وهو
 المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد يعني المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف
 انسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسماً عامياً في جميع من يعقل نحو ما منكم
 من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالباً من تعريقه قوله

وليس يظلمني في حب غانية * الا كعمر ووما عرو من الاحد
 قاله الموضع في الحواشي (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والراي
 (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات
 والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف
 بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير
 الغائب أقوال ثالثة ان رجح الى واجب التنكير كربه رجلاً فنكرة وان رجح الى جائز التعريف كجاء

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه ان القائل بكونه فعولاً محذوف لم يتعرض
 لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمال الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن
 الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن
 (قوله فهو معرفة) أي من قبيل الماعرف بال العهدية ومرافيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل
 الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخوذ من فعل الخ على وزنها أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
 والاولى ارجاءه جميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة نحو وانكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها)
 الخ) قال الدنوشري ظاهرها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضي انها

رجل
 رجل
 رجل

نكرة اه وأقول هي باقية على ثمرتها نظر الوضعية وذلك لا ينافي استعمال استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدوشري قال بعضهم وامامه فاسم لا كلف الكف المعهود فان نكرونا وكسر لا تقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدوشري فيه نظر اذا ظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدوشري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لكان معربا لان ما منع من التنوين * (هذاباب أسماء الاصوات) * (قوله والدليل الخ) قال الدوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعتراض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تامل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت التنوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس لانه يصدق اثبات الاسمية هذا وقال الدوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالتنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو ولم يرد هذا في التعبير واذا ثبت الصنف ثبت التنوع اه وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بالضرورة (قوله وقد

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجح الى معرفة والصحيح انه معرفة مطلقة (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صومعه وأيه وألفاظ آخر) نحو أف فانون منها فهو نكرة ومال ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين
وذهب بعضهم الى أن أسماء الأفعال كلها معارف مأتون منها ومال ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال القارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فخر كته اعراية نقله الموضع في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقول به فيما كان مصدرا فحور ويدوبله اه * (هذاباب أسماء الاصوات) *

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان مخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة التعيين للجنس والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكره والتعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضع في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما مخاطب به لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد اذ لم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجوه فالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالأمر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهما أمر للابل بورد الماء اه يقال جأ جأت الابل اذا دعوتها لتشرب فجأت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم الجي على مثل البيع والاصل جابه مزتين سا كنه فمتحركة أبدلت الميمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهى قال أبو عمر والهى الطعام والجي الشرب قال

وما كان على الجي * ولا الهى امتداحيكا
(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاهو) في دعاء (المزعاعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاجيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بالان قولك حاجيت انما هو صوت بذيت منه فعلا يعنى على فعالت وليست فاعلت قال والذي

(٢٦ تصريح في) يستشكل الخ) كان ينبغي أن يعمد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدوشري فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مفعوله اليه (قوله مكررين) قال الدوشري فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطبق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدوشري ظاهره ان ذلك فعل أمر يردنه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهى) قال الدوشري أى بابدال الميمزة الاولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدوشري هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن ابيازي في شرح الفصول الاصل جميعيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والماسزني يقول الاصل حو حوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ما لم يردوها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء الياء من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

قال الدوشري فيه نظرا فلا تسلم ذلك بل هو فعل (قوله لا يكون غير مكتفي به) فيه نظر لانه مكتفي به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله أقوت) فيه ما يأتى (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمى فيه نظرا فان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه ٢٠٢ منادى والمنادى ليس مكتفي به فيلزم عليه ان قولنا يازيد ليس مكتفي به وهو

بدل الى انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحيعاء والعياء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيءا وحيعاء) بكسر أولهما وأصلهما حيءا وحيعاء أي بدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا (يا عنتر هذا شجر وماء * عانيت لو ينفعني العياء) (و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان (عدس ما لعباد عليك أمانة) * أمنت وهذا يحملين طليق فعديس صوت بزجره البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به ياء عدس فحذف حرف النداء وأمانة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني (يادارية بالعلياء فالسند) * أقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يادارية خطاب لما لا يعقل وليكن له شبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخطب الدار توجعاً منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يادارية اسم موصول وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعة حيث يستند فيه أي يصعد والغاء فيه يعني الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الذهر (وقوله) وهو أمر والقيس المكندى (ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى) * بصبح وما الاصبح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل وليكن له شبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثاني ما حكى به صوت) مسموع والمحكى صوتة تسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (الحكاية صوت الغراب) وشيب للحكاية صوت مشاقر الابل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريمة) وهي الدرة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لاعامة ولا معمولة) كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة (كليت) (في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذلك فليتعين جل قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب لما لا يعقل * من شبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذي أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أولتر كيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوته أو للصوت له به فيكون حينئذ مرادف الاسم متمكن فالاول كقواه * كما رعت بالحوب الظماء الصواديا * بروى الحوب بأوجهين على الحكاية وعدمها أي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوته وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر الابل وأما حوت بضم الحيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو ولد عاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * فهذا عنتره قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت في عدس كافي لم تزل * قال الموضح

منوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفي به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قول الشطال الليل على وزاد ألمى وهذا مكتفي به (قوله للحكى صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أول للصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوته به باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسرت به بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضى غاق بكسر القاف وقد ينون

وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لفته سوداء لا شتار جناح الغراب بالسواد واللثة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي جثة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح ومصححه بعض تلامذه ضبط لتي على صيغة الماضي من لم وضبط من لتي بالنون

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فايه جرد (قوله لا يجوز فيها الاعراب) لعل وجهه انه ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز ان يندى انراعاة لاصلاهما واما النوع الاول فوجه بناءه ان التركيب لا يقتضى الاعراب لان جميع المبتدات تركيب مع العوامل وينتشر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها مجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نونى التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذومة مذومة يحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة ابلغ واثم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن شرح نصريف العزى الاشارة لما قاله وقال الدوشرى ويؤخذ من كلام ابن ايازان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وبعبارة فان قيل فايها الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة ازيد لفظا وازيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم

يعال اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان فى أدوات النفي ما يخص الفعل للحال فينأى التوكيد بالنون الخاص الفعل للاستقبال وعم في الباقي طرد الباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينأى التاكيد فلا يجمع بينهما لتناقى ما يترقب عليهما (قوله لا بغض) قال الدوشرى بضم أو وه وكثر ثالثة من البغض ضد الحب قال فى الغاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بخاصة فهو بغض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بلك عينا وبغض بعدوك عينا

فى حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغى أن لا يجوز فيها الا اعراب اه

(هذا باب نونى التوكيد)

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليس جنى وليكونا) وهما أصلا عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لاتهن الفقير وكلاهما ممنوع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بالليس للأصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولما اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه ويدل اه ليس جنى وليكونا فان امرأه العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينوته صاعرا (ويؤكدهما الأمر مطا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الأمر بالصيغة نحو قوم والأمر باللام نحو ليقوم من زيد بكسر اللام والدعاء نحو فأتزلن سكينه علينا (ولا يؤكدهما الما غنى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانها ما يخلع ان مدخولهما للاستقبال وذلك ينأى المضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحدامنكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رجعت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) الجرد من لام الأمر (فله حالات احداها أن يكون توكيدهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جواب القسم غير مفصول من لامة) أى لام القسم (بفصل نحو وثان الله لا كيدن أصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو قاله وليس مفصولا من لام القسم بفصل (ولا يجوز توكيدهما اذا كان منقيا) لفظا أو تدبرا فالاول نحو وثان الله لا أقوم والثانى (نحو وثان الله تفتؤنذ كرىوسف) فتفتؤنقى بلا محذوفة (اذا التقدير لا تفتؤ) وحذف لاقى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لا أقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لا بغض كل امرئ * يرتف قولولا يفعل)

فأقسم فى الآية بقرينة فى البيت عناهم الحال له دخول اللام عليهما وانما يؤكدا بالنون لكونهما تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينأى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بعمود أو بحرف

وأبغضه وببغضنى بالضم لغزة ديشة وما أبغضه لى شاذ وأبغضوه مقتوه وببغض بن ريث بن عطفان أبو حى والتبغيض والتبغيض ضد التجبى والتجيب وببغض التميمى غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه بجيب اه فقواه وأبغضه وببغضنى لغزة ديشة فلا ينبغى خل كلام القصاص عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مدق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف فى موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الاشارات الخفية ان رجلا يسار المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فينماها مارا كيان اذ مر بينت مائة فة قال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عائكة الذى يقول فيه الشاعر حذر العدا وبه القوادمو كل فقال له هل أخذت مار سمن الله فقال لا فامر ان يعطاه فستل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر فى القصيدة وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

مصدق الحديث يقول ما لا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتتزييلهما منزله أحد أجزائه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلو لا ان سوف قد صار كاحرفوف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان

شرطا الخ) قال الدنوشري
ولكن ذهب المبرد
والزجاج الى لزوم نون
التوكيد بعد ما ويرى
ان حذفها ضرورة مرادى
(قوله نهى أو دعاء الخ) قال
الدينوشري كان ينبغي ان
يضم الى ما ذكره التحضيض
أيضا اللهم الا ان يكون
اكتفى عنه بالعرض أو
سماء عرضا تغليبا وينظر
هل وقوعه بعد أداة التبرجى
مسوغ لتوكيده بكثرة كما
شبهه قول المصنف بعد
أداة طلب أو لا كما قد يشعر
به عدم ذكر الشارح انه
وكذا يقال في التحضيض
(قوله يوم الماتى) قال
الدينوشري هو يوم الحرب
ومن عادتهم ان الواحد
منهم ينشطه نشاطا تاما
بذكر محبوبته (قوله وذلك
بعد لا الناقية) قال الزرقاني
في المعنى جعله شاذا وهو
خلاف ما هنا انظر في
مبحث لا (قوله فكيف
تكون) قال الزرقاني أى
الاصابة (قوله وأسند
المسبب الى فاعله) قال
الزرقاني المسبب هو الاصابة
فان قيل الاسناد الى الفتنة
كان حاصل قبل العدول
فالجواب ان المراد بقوله
أسند بى مسندا أو يقال
المراد أسند الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن النهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدينوشري الضمير

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أوقاتكم لالى الله تحشرون) فاللام فى لئن موطئة لقسم
محذوف واللام فى لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أوقاتكم لتتحشرون الى الله
(و) الثانى (نحو ولسوف يعطيك ربك) فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما وعدك
ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى تبعا للزعمشري واللام فى ولسوف يعطيك
للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لا نتسوف يعطيك لانه قسم فانه لا تدخل على
المضارع الا مع النون المؤكدة بخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لامع انقصاله
عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله
قورنى لسوف يحزى الذى أسد * لعله المرعى شأ أو جعلا
أشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيدهما (قريبا من الواجب وذلك
اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة) الزائدة (نحو واما تخافون) من الاجوف (فاما
تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله
يا صاح أما تجدى غير ذى جد) * فالتخلى عن الخللان من شى
أراد يا صاحبي حذف المضاف اليه وأخر المضاف معاقاله ابن خروف والمشهور انه ترخم صاحب فقط
وترك وتنوين تجدى فخفف النون (وهو قليل) فى النشر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن
يكون) توكيدهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو
استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثانى كقول خرق
لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
فا كدت يبعد بالنون الحقيقة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة
(هلا نحن بوعده غير مخافة) * كما عهدت لك فى أيام ذى سلم
فا كدت من بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذف نون الرفع مع الحقيقة جلا على
حذفها مع الثقيلة لتوالى النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخافة بقاء
التأنيث مضاف اليها وذى سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا
(فلايك يوم الملقى ترمينى) * لى تعامى انى امرؤ بك هاشم
فا كدت ترمينى بتشديد النون الاولى على حذف ما ترين بعد حرف التمنى (و) الخامس نحو (قوله
* أقبع كندة تمدحن قبلا) * فا كدت من بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون
اسم قبيلة فى كلان وقبيلة ترخم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيدهما (فليلا وذلك
بعد لا الناقية أو) بعد (ما الزائدة التى لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب
الذين ظلموا منكم خاصة) فا كدت تصيب بعد لا الناقية تشديها بالانهاية صورة وجه لا تصيبن خبرية فى
موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لاختصاصه بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب
الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لانهاية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا
تعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة
عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قايلا

المراد أسند الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن النهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدينوشري الضمير
فى قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذى هو الاصابة انما علمها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذى هو التعرض
وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن انى أردت لو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أى القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أى بل يكون كثيرا لا قترانه بخرف الطالب (قوله شخض والده) قال الدنوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشري فيه نظر اذ عبارة العيني ان الابن يشبه أبا، فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق وهو يخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشري أصل العضة عضه حذفت منه الهاء وهي واحدة العضاء وهي كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيراهاشو كها) قال الدنوشري الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٥ ان كبار الخ) قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه

عن العيني وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه - مه ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكره أنخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول (قوله قايلا به الخ) قال الدنوشري قبله أهـن الذى يهوى التلاذذ فانه اذا مت كان المال بهما مقسما

(قوله وما زائدة في الاماكن الخمسة) نازع الدماميني في دعوى الزيادة في الاخيرين وقال لا أدري الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ماسين ان تكون مصدرية والتقدير قايلا به جدا لوارث اياه وقال الشمني الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي وكونه معجزين

بل كثيرا ولكن وقوع الطالب صفة للنكرة تمتنع فوجب اضرار القول أى واتفقا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثاني (كقولهم) فى المثل نظاما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضه ما ينبتن شكيرها) فأ كديبتن بعدما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقتصر الموضع فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيراهاشو كها وقيل صغار ورقها يعنى ان كبار الورق انما تنبت من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تحت ذنبه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بدله منه وهو خطاب لمرأى فى الأصل والهاء لا سكت وقولهم لجهد ما تبلى عن يقال لمن جلت له فعلا أعياه أى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرى ينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصيره أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قايلا به ما يحمدنك واث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفي أى ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقهسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات (يحسبه الجاهل ما لم يعلم) * شيخا على كرسيه معه ما

أراد ما لم يعلم بنون التوكيد الحقيقية المبدلة فى الوقف ألقا (و) الثاني (كقوله من تثقن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بنى قتيبة شافى فا كد تثقن بنون التوكيد الحقيقية بعد من الشرطية وتثقن بمعنى تجدد وال آيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحلات الى خمسة واجب وأكثروا كثيرا وقيل وأفل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به ليس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو مشددا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به لتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطيا اما تأليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤ كدان افعل ويفعل آتيا * ذا ملاب فلان ما بعد اداة الطلب أشبه ما بعد اداة فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعدما ولو وعدلا * فلان لا النافية أشبهت لا النافية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغير اما من ملوالب الجزا * فلان لم للنفي والنفي أشبه النهى معنى وغير ان من

لا ينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا ترفع قليلا لو كانت النون داخلة على المضارع اهـ ملخصا (قوله على معنى النفي) قال الدنوشري غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشارح فيه ما يأتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الاشياء فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفي لم النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفي والنفي أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية (٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النسخ فحرر

تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت بالنافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فاشبهه بالنهي اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه أو معناه أن تمنعنا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أقعده مومه ٢٠٦ * (فصل) * (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه

سبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارعا أو أمر مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لا لتقاء الساكنين المبين في كلام السارح وقول السارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أتى كلام المصنف بلا تعييده كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد السارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا ما آخره واوا وباعفاه كالصحيح في حذف واو الضمير وبائه مومه

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم فلا يؤكدهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربحا أو قيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات والذي سهل ذلك أن ربما الالف والقلبة تناسب النفي والعدم والثني شديدا بالنهي كذا عليل التفتازاني وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأمنه فزارة تمنعا * أى تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سبويه وقال شبهه بالنهي بحيث كان مجزوما غير واجب * (فصل في حكم آخر) * الفعل (المؤكدة) بالنونين (اعلم ان هنا أصليين يستثنى من كل منهما مسئلة) واحدة (الأصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكدة يفتح) كما أشار الناظم بقوله وآخر المؤكدة كذا فتح (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اضربن) ياء زيدواختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء لا تر كيب وقال سبويه والسيرافي والزجاجي بآرضة لساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الأصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالنون (ذى لين) ألف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما شرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله وأشككه قبل مضمير لين بما * جانس من تحرك قد علمنا (والأصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واو أو) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والمضمر اخذفته الا لالف * (تقول اضربن يا قوم بضم الياء واضربن يا هند بكسر هاو الأصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقي ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذففت الواو) في الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حذف التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة قواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده وامامنا لم يشترط ذلك فلان الكلمة لم تقبلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذامع الثقيلة وأمامع الحقيقة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيشي فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي * واو وباشكل مجانس في (فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والأصل اخشون واخشين حذففت الضمة والكسرة لاستتقالهما على حرف العلة ثم حذففت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجوز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر فخصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

فتقول اغزن يا زيدواغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله أشار وقال سبويه) قال الدنوشري نسب القول الاول الى سبويه أيضا (قوله عارضة لساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأق في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيدان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فأي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانتقاض بهذا عما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد به كان حقه البناء على السكون ليكن عدل عنه فلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدوشري لو حذف لفظ الاولى كان أولى ليشمل النون الحقيقية قليلا * (فصل) * (قوله على غير حدهما) كذا في النسخ
 بالثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقلية وحاصل
 الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذي اتصاله فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أو طمأ حرف مدوثا فيهما
 مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيهما هو كلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيهما هو كاللغة الواحدة

وليس مدغما في غير الوقف
 فان قيل فليجزأ ضربان
 في غير الوقف قلت أجاب
 الامام الحديثي بان الوقف
 تابع لانه عارض فليل
 ان كانت اللام متحركة
 يلزم الخروج عن أصلها
 من السكون وان كان
 ساكنا يلزم التقاء الساكنين
 في غير الوقف والمدغم
 (قوله وحجتهم الخ) قال
 الدوشري كان ينبغي
 تأخير عن قوله ثم صرح
 الفارسي الخ (قوله والتقت
 حلقة البطيان) أي
 باثبات الالف في حلقة
 شدوذا والقياس حذفها
 كما تقول غلاما لا مبرأ ذلا
 بتلفظ الالف قال أوس
 وازدجت حلقة البطان
 بأقوام وكاشت نفوسهم
 جزعا والبطان الحزام
 الذي تحت بطن البعير
 وفيه حلقتان فاذا التقادلت
 على نهاية الهزال وهذا
 مثل يضرب لشدة الامر
 وتقادم الشر كانه
 لم يحذفوا فيه ألف التثنية
 تقطيعا للحادثة بتحقيق
 التثنية في اللفظ المذكور

أشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول)
 اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيدا) الى الضمير المستتر (لتخشين يازيدا) الى الالف (لتخشين
 يازيدان) والى النون (لتخشين ياهندان)

(فصل) تنفرد النون الحقيقية بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوموا واقعدا) فلا يقال
 قوموا واقعدان يسكون النون (ثلاثا يلقى ساكتان) على غيرهما (ه) نقل (عن يونس والكوفيين
 اجازته) وحجتهم كما قال الخضر اوى انه قد يلقى ساكتان في الوصل نحو محياي ومحياي ونحو أنذرهم
 ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقة البطان ونحو لام راو كاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسي في)
 كتابه (الحجة بان يونس يبقى النون ساكنا ونظر ذلك بقراءة نافع محياي) يسكون الياء وصلا (وذكر
 الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم قد مرناهم
 قديما) على انه أمر الاثنين والنون المكسورة تون تو كيد خفيفة (وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان
 ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا لانه في قال الشارح ويجوز ان
 تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (اتفاقا)
 من البصريين والكوفيين (ويجب كسرهما) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقلية بعدها
 أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(قراءة باقي السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هتاء زائدة بعد ألف
 زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن فتحت
 كما فتحت نون أين هذا لتعليل سيمويه الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤثر كد الفعل المسند
 الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يثبتي بعده بالالف فاصلة بين النونين) وهما نون
 الاناث ونون التوكيد (قصد التخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

الغازد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضرب بنان) يانوسة (وقدمضي) قريسا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل في التعليل عن
 تعليل تصرف العزى للفصل بين النونتين يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها ليرتب
 عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازة هنا بشرط كسر النون) فرارامن
 التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجهما عن وضعهما فالوجه
 منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقلية هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف
 مع الثقلية فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات ثلاثا يلزم للفرع فرية على الاصل واعترضه التفتازاني
 بان اصالة الالف فيهما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجري على الاصل في جميع الاحكام
 اهـ ولك أن تقول نصره لابن الحاجب المجير لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضرب الرجل ولا تحرك (قوله قال
 الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفي بلا تجرد من الواو
 ويلزمها الضمير قال المرادي فان وردت بالواو وقد ابتدأ على الاصح قراءة ابن ذكوان فاستقيم ما ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل
 وقول الشارح وقد يجي بالضمير والواو ظاهر معدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدوشري ظاهرة
 انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا تترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

في غير هذا المثل لانه قول هذه النون فاعل ولا تحذف فتامل (قوله أن تر كع) قال الدنوشري خبر لعل هل حذف مضاف اما قبل الاسم أو قبل أن تر كع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان في خبر لعل جلا على عسى (قوله تحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقاءهما في نحو محظور أنظر بل حرك اظهرا الشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنة قلت أشار السعد في شرح انصر يف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول فينبذ ما الفرق بينهما وبين غيرهما وضع ساكنة وعن فتامل (قوله من واو اوياء) قال الدنوشري اقتصاره عليها في فهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول في هل ٢٠٨ تضر بن هل تضر بنون باعادة نون الرفع مع الواو والذي في شرح المرادى انه اترد أيضا وعبارته

وتقول في هل تضر بن وهل تضر بن اذا وقفت هل تضر بن وهل تضر بن برب الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه في الوقف أه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الاكثر وان زالت العلة ولذا رد على قوله لان المحذوف هنا كلمة مؤنث مذكورة والاعتناء بالكلمة أتم منه بحزنها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشري صريحه عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجب عدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التي حذفت نون

القائلون باصالة الشديدة وقرعية الحقيقة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الحقيقة مخففة من الثقلية وقد أجمع الجميع على أن الحقيقة تدخل بعد الالف فكذلك الحقيقة اه فهذا فرع خارج على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الحقيقة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم * واحذف حقيقة لساكن ردف * (قوله) وهو الاضبط بن فريخ وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة (لا تهن الفقير عاك أن * تر كع يوما والدهر قد رفعه) فحذف نون التوكيد الحقيقة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا علىها (وأصله لا تهنين) من الإهانة وكى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الحقيقة (انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم * وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا (قوله تعالى لنسفعن ما وليكونا قول الشاعر) وهو الأعشى ميمون واماك والميتات لا تقر بنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الحقيقة فابدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيدا يحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على أضر بن أضر ببالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل) من واو اوياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول النظم * وبعد غير فتحة اذا تقف * واردا اذا حذفتها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عدما (تقول في الوصل أضر بن يا قوم وأضر بن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني (والاصل أضر بن وأضر بن) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) في الفصل قبله (فاذا وقفت حذفت النون شبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو جاز يدور مرت زيدا في اللغة الفصحى) ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين (بحذف النون) فتقول أضر بواو أضر بن وفي شرح الخضر اوى وذ كر سيبويه أن التحليل قال وقياس من قال جاز في زيدا ومرت زيدا بالاشباع على لغة أزد شنوأة أن يقول هنا هل تضر بواو هل تضر بن فتبدل من النون واو اوياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الاعراب وتقول في المعتل على هذا الحال أخشوا للراء أخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستقل واوان أو لا هما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة لساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجعل التوكيد اذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

الرفع لأجلها مع النون معقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما تخشين محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واوا الجمع ويا مخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهونون التوكيد الحقيقة ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبني للفعول (قوله وترد نون الاعراب) قال الدنوشري بوجه مما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشري أى قولنا غير مستقر لما ياتي بعده (قوله ويجعل التوكيد) قال الدنوشري معناه ان المخاطب لا يعرف حيث في الأمر هل هو مؤكدا ولا لعدم ما يدل على ذلك الواو والياء حيث تبدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محذور يجب ان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجعل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكدا لا يسل حذفت نون الرفع أى ولا عبرة باحتيال انها تحذف من غير علة ناصية

وجازم لقائهما * (هذا باب ما لا ينصرف) * قال الدونشري وجه ذكر ما لا ينصرف عقب مبحث نون التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ما قيل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الاخر كنون التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فخلصت المشابهة بين اليابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدونشري الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وايضاً عائد الى ما لا ينصرف كما هو واضح ايوافق قول المرادى وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهناطر يقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى فابن اياز تنبئه لهذا حذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدونشري قال المرادى وقال في شرح الكافية قسمي منصرف لا نقياده الى ما ينصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلاً على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدونشري أى صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذى يسمع لها قال النابتة

بسمع لها قال النابتة
لما صريف صريف
العقوب بالسد *

والعقوب البكرة (قوله أو
من الانصراف الى جهات
الحركات) قال الدونشري

ذكرنا فيما مر أنه لو حذف
لفظ الحركات كان أولى
لانه بصدد المأخذ اللغوى
قال ابن اياز والثانى انه
من صرفته اذا رددته
وقلبته في الجهات وقع
الصاحب ابن عبد البر لرجل
كان قد استخدمه الاختيار
صرفاً والاختيار صرفاً

تخسرين يا هند ثم أبدلت ثم حذف الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضع في حواشيه عن التحليل ويونس قال الخضر اوى واذا وقفت على ضربان واخر بيان صند من جوزه ما أبدلت النون ألفاً فليأتى ألفان فتبدل الثانية همزة كما في جراه فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيدي به عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربوا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفاً اذا اجتمعت ألفان مدا الحرف

* (هذا باب ما لا ينصرف) *

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرباً قبل على شبه الفعل فخرج مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) في الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كمار) في بحث المغرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه في باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المغرب ان أشبه الفعل) في فرعيتين من تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعيتان عن الاسم في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهى احتياجه الى الاسم في الاسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

(٢٧ تصرح في) وجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى القلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعيتين) قال الدونشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فخرج قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضاً الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة قلوراعينا الشبه الواحد جعلناه أثر اكان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضاً لا ينبغي ان يجنب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احدهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجيمال تصغير الجمال جمع جل فان فيه فرعيتان التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامت فان فيهما فرعيتان التأنيت عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعبره بالذات قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيت نهاه من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وأما تسمية تأنيت نحو زينب معنوا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيتة اللفظية من التسع كاذر بيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور ولا يخصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدونشري هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركباً والاسم مفرداً والمركب

فرع عن المقرر قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان اثر كيت جاء للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضبوح وغبوق وضاربوا كرام فليتامل قال الاشمو في بعد كلام نقله من ثم صرف ما جاء على الاصل كالمفرد والجماد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيمنه من جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجي مال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه أما درهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتها واحدة وهي التصغير وأما آجي مال ففرعية من جهة التصغير لانه فرع الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعية من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتها المعنى اه وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعبرة

وان التانيث راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتنبيه على ان الدنو شري اقرب مع اشكاله واما ان كتيبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احدهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه اسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع اتقاء مبدأ الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل و بناء من مكن مكانه اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قاده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أي مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار وأعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لم يقابل تنوين جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لا جمل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معز وزواضع كتاب اغلاط الرنخشي ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكيننا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعاله عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل الماسة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد بحمة فالوصف قد كمالا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعله واحدة وهو شيان أحدهما ألف التانيث مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الإشارة بقول النظم

قالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التانيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الرنخشي في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكرى (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبى (أم مفردا كما تقدم) بتشيله (أم جمعا كجرحي) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

المؤنث واقصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاختصاص وأما من قال ان المراد انه علامة لانه لا يوجب اطرافا فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الافية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنو شري هذا هو الاولى لان ما خذا الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضى تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم مسئلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وذكرى) قال الدنو شري ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة عما يجوز فيه الامر ان ياجوج وما جوج ان اخذ من أجب صرفا وان لم تشبهتهما لم تصرفهما ومن ذلك ذكرى

جمع

من اشتقه من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أولان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف إحدى الياءين فيصير مثل عموشج منقوصا مصروفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجودانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكريا في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من

تزكريا بن الصبي اذا اعتلا وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح ما جوج وما جوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الوجة وهي شدة الحرف بطل بذلك قول الاندلسي المبار فليتامل كلاهما (قوله وجرأ) قال الدنوشري تسمية ألف جرأ معدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المدود والافليس فيهما مد كما هو ظاهر اه وهذا مع قسوره لا قسارده على خصوص لفظ جرأ مستفاد من قول الشارح الثاني في فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التانيث المدودة مساححة فان المدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع عتين لا ما يقوم مقامهما ثم ان جعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيلة (أم صفة كجبل) بالقصر (وجراء) بالمد وأصلها عند سيبويه جري بالقصر بوزن سكري فلما قصصوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لاهم لو حذفوا الألف الأولى لغات المدود وحذفوا الثانية لغات الدلالة على التانيث وقلب الأولى أيضا نخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الألف الأولى للتانيث والثانية فريدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلا ن وضعف بأنه يقتضي الى وقوع علامة التانيث حشا وذهب بعضهم الى ان الألفين مع التانيث ورد بعدم النظر اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين (و) الشئ (الثاني الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملائوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدرهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرا اذ أصلهما دواب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أو سطرهما ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كصايب (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فريضة اللفظ فخر وجه عن صيغ الأحاد العربية والمعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الأحاد العربية انك لا تجد مفر دأ ثلثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الأو أوله مضموم كعذار بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الحجل الشديد أو الألف عوض من إحدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشام وأصلهما يمين وشامى أو تقديرا كتهام فان الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام يسكنون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلي الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقل ألقي عليه عبالة أي ثقله أو مفتوح كبرا كافتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كتساركة مصدر تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كوان وتدان وأصلهما توافى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة أو علا لعل قاض أو ثاني الثلاثي محرك كطواعية وكرامية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفارى ووبارى نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الألف كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحال بخلاف نحو قارى وكراى فان الياءين فيهما مود جودتان في المفرد وهو قارى وكراى فليست الياءان عارضتين في الجمع فقمادى ونحوه بمنزلة مصايب (الخ) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وكن جمع مشبه مفعلا * أو المفاعيل بمن كافلا
(واذا كان مفاعلا) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسره فتحة فتقلب ياء أو ألفا) لتحركه وانفتاح ما قبلها
ويجوز مجرى الصيغ (فلايتون) بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذرا بما لدوهى

فريضة المعنى الدالة على الجمعية لا توافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسبات لا قرر في ألف التانيث ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناطم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضى انه مفرد فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيهما مفردة ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالى بالفتح الا في فعلا اسماء محض لا مذكرة كصجرا ه فلا يجوز في سكرى لان له مذكرة قاله الشارح في مبعث البدل (قوله ويجوز مجرى الصيغ) قال الدنوشري المراد بالصيغ

نوعه كساجدة لا مطلق الصحيح والمراد انه جار مجزاه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذارى ونحوه
كجوارى اصله بياض شدة قال وأصله ٢١٢ أى صحارى بالفتح صحارى بالتشديد وقد جاء في الشعر لانتك اذا جعت صحرا جئت بالف

قبل الواو وكسرت الراء كما
تكسر ما بعد ألف كل جمع
كساجد فتقلب الالف
الاولى التي بعد الراء
لكسر ما قبلها وكذا الثانية
التي للتأنيث فتدغم ثم
حذفوا الياء الاولى
وأبدلوا الثانية ألفا قالوا
صحارى لتسلم الالف من
الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليغروا
بين الياء المنقلبة عن ألف
التأنيث والياء المنقلبة
عن ألف ليست للتأنيث
فجاءت ألف مرمى ومغزى اذا
قالوا مرمى ومغازى
وبعض العرب لا يحذف
الياء الاولى لكن يحذف
الثانية فيقول صحارى بكسر
الراء وهذه صحارى كما تقول
جواراه وكذا يقال
فيما فيه ألف التأنيث
المقصودة لكن لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه ألف
التأنيث كجوار لا يجوز
فيه هذا التخفيف (قوله
على حالها) قال الدنوشى
قد يشكل بان الياء تحذف
كما قال به سدور ادائها
لا تقلب ألفا كما قلبت
في الاستعمال الاول فلا
ينافي انها تحذف (قوله
وقيل انه منقول عن جمع
سروالة) أى وهو عربى
كما قال ابن الحناجب

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوك فتحلت بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال
غير غالب (والغالب أن تبقى كسرتة) ويأو على حاله (فاذا دخل من أل و) من (الاضافة أخرى في)
حالتى (الرفع والجرجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف ياءه وثبوت تنوينه
نحو) هؤلاء جوار ومرت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على
الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعوا جواجر كستارى

(و) أخرى (في) حالة (النصب مجرى ذراه في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) وأيت
جوارى قال الله تعالى (سيروا فيها إلى) وسبب ذلك ان فى آخر نحو جوارى يثقل لكونه ياء فى آخر
اسم لا ينصرف فاذا دخل ما هو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغير وأمكن فيه التخفيف
بالحذف مع التعويض فحذف الياء عوض عن التنوين لئلا يكون فى اللفظ اختلال بصيغة الجمع
وقد راعى ربه رفعاً وجراً استئثالا للضمه والفتحة الثابتة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها ولم تحذف
فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجمع الالف
واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذف تخفيفاً بقى الاسم فى اللفظ كسلامه كلام
وزالت صيغة منتهى الجموع قد دخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الوجود والكان آخر ما بقى
حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركه على
الياء وان الياء محذوفة لا لتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صرح التعويض عن حركة الياء لكان
التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فى الملزوم كذلك وذهب
المبرد الى ان فيه لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع اليه فى الشعر فحكموا له فى جوار ونحوه بحكم
الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجرجرى اتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر
وهو بعيد لان الحذف ملاقاته ساكن متوهم الوجود عملاً لا بوجدله نظيراً فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح
وقال المرادى المشهور عن المبرد ان تنوين عنده عوض عن الحركه كما نقل فى شرح الكافية (وسراويل
منوع الصرف مع انه مفرد) واختلف فى سبب منع صرفه (فقييل) انه (أعجمى) جعل على موازنه من
العربى (كدنانير) (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسى واختلف فى سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وأشد عليها عليه من اللوم سروالة * فليس يرق المستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من
العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سرواويل جمع سروال كشماليل جمع
شمال حكاية الحريرى فى المقامات (ونقل ابن الحناجب ان من العرب من يصرفهوا أنكر ابن مالك ذلك
عليه) وردبانه ناقلاً ومن نقل حجة على من لم ينقل وإلى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(وان سعى) شخص (بهذا الجمع) الذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بموازنه من لفظ أعجمى مثل
سراويل وشراحييل) معجمة ومهملتين (او) من (لفظ مجمل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين
المعجمة والجمع اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفى القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلايط
اسم اه ولا خلاف ان علايط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) وإلى ذلك أشار

وقال انه جمع سروالة تقديره وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محجولاً على موازنه من اللفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه وان
يجمعها لان العجمى غريب فى لغة العرب فلا يعذب على ما له اصابة فى لغة العرب والعربى لا يتبع ما هو مماثل له (قوله وردا الخ) قال

الدنوشري قدردالدويقال ان ما نقله ابن الحاجب انقردبه ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه ٢١٣ (قوله وهو ما وضع صفة) قال

الدنوشري قال الهندسي
المراد بالاصلي الاصلي
ولو حكما كمثلت أو
تقديرا كاجمع أو بناء
على قانون وضعي كادير
تصغير ادور (قوله وهو
وزن أفعل) أي ذو
وزن أفعل لا لم يصح
الحمل كما هو ظاهر (قوله
يقع القاء) قيد بذلك
لان الالف والنون
في الصفة لا تكون على
وزن فعلا ن بكسر القاء
ويضم القاء لا تكون
الامع فعلا نة كعربان
فان مؤنثه عريانة (قوله
ان لا يقبل التاء) لابد
أيضا ان تكون الوصفية
أصلية نظير ما يأتي مع
وزن الفعل ليخرج نحو
صفوان بمعنى قاس وهذا
مستقادم قوله السابق
وهو ما وضع صفة (قوله
فلاول الخ) قال الدنوشري
قد ينافيه ما سياتي عن
بنى أسد من أنهم
يصرفون باب سكران
ويحباب بان ذلك غير
معتد به لاسيما (قوله
وقال أبو حاتم الخ) وجه
كونها منكرا أنها مخالفة
للغات القصيدة وقد يقال
كيف ينكر عليهم ما هو
لغيرهم التي طبعهم الله

الناظم بقوله وان سمي او بما لحق به فالانصراف منه يحق
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأت تكبيره انصرف على مقتضى
التعليل الثاني لقوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول
لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لا لهم منعوا سراويل
من انصرف وهو نكرة وليس بجعا على الصحيح (النوع الثاني ما يتبع صرفه بعلمتين وهو نوعان احدهما
ما يتبع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو ما يزيد في آخره ألف ونون او موازن
للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر وأفعِل في المصغر (او معدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزيادة في فهو فلان)
يقع القاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (اما لان مؤنثه فعلى) بالالف التانيث المقصورة
(كسكران وعربان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبي وعطشي (اول كونه لا مؤنث له) أصلا
(كاحيان) للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلا ن والمؤنث منه على فعلى
وانما كان ذلك ما تعاقبه لتحقيق الفرعية بين بد فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه
الوصفية وهي فرع عن الجود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى
ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة من المضارعين لاني التانيث في نحو سكران في انهما في بناء يخص
المذكر كما ان التانيث في جرأ في بناء يخص المؤنث وفي انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا
يقال جرأ والمزبد فرع عن المجرذ فلما اجتمع في فعلا ن المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل
عن بني اسد انهم يقولون سكرانة يصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رديء
وقال أبو حاتم لبني اسد منا كبر لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كاحيان مختلف فيه والصحيح منه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجوده فله فعلى تقدير الانا لوفر ضناله مؤنثا لكان فعلى اولى به من
فعلا نة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود دليل الاجماع على منع صرف اكر
مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف محيان جملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان
بالتاء (بخلاف نحو مصان) بنشيد الصاد المهملة (للثيم) بهمزة بعد اللام (وسفيان) بسين مهملة فياء
مثناة تحتانية فقاء (الطويل) المشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء
المثناة تحت (الكبيرة الالية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكاملة (لا من الندم) على
ما فات (فان مؤنثاتها فعلا نة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو افعِل) غالبا (بشرط ان لا يقبل التاء) اما
لان مؤنثه فعلا نة كجرأ أو فعلى (بضم القاء) كفضل او لكونه لا مؤنث له (اصلا) كسكر (للعظيم الكمرة
وهي المشقة) (وآدر) بالاء للكبير الاثنين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي
ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا
في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من
الصفات كأرمل وهو الف فقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم
بقوله * ووصف أصلي ووزن أفعل ممنوع تانيث بتاء * (وانما صرف أربع في نحو مرت بنسوة أربع)
مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا
فانه قابل للتاء) في نحو مرت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله * والعين عارض الوصفية كاربعة *
(وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبسط من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق
وهو المكان الذي فيه لوان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التي فيها
نقط سود وبيض كالرقم (مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يثبتت الى ما طرأ لها من الاسمية)

عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت فان قلت ما معني
أربعة مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها اذالم تستعمل فيها بل في معنى المجرذ العبدى قلت معناه الاول ذوات وعدد أي ذوات لها

العدد أي الكمية
الخصوصية كضارب
معناه ذات وضرب في
الثاني مجرد العدد أي
الكمية المخصوصة
(قوله بعضهم) قال
الدنوشري ينظر ما مرجع
الضمير في قوله بعضهم
هل هو العرب أو النحاة
فإن كان العرب نافي
قوس من المتقدم (قوله
والإبذاء) قال الدنوشري
في القاموس ولا تغل
إبذاء بل تقول اذية
فالإبذاء غير مستعمل
لكن ذكر بعض العلماء
أن كلام القاموس
مردود وكان المرحوم أبو
السعود مفتي الديار
الرومية ابن الشيخ محمد
العمادي يقول قولوا
إبذاء إبذاء للإسترايادي
صاحب القاموس
مستشهد بما ذكره
العلامة حسين الزوزني
في كتابه المصادر من أنه
مسموع وذكر في
القاموس أيضا أن
التشويش والتشوش
والتشويش كلها محن
قال ووهب الجوهري
والصواب التشويش
والمهوش والتهوش اه
وهو مردود أيضا
ذكره الزوزني في مصادره
كذا قال بعضهم وفيه نظر

وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف شدة أدهم للقيد وأسود سالح وأرقم لنوعين من
الحيات وأجرع وأبطع وأبرق وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وعارض الاسمية أي الغيبة (وربما اعتد
بعضهم باسميتها) الطارئة (قصر فيها) وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تنصرف ويفرق باب أبطع
وباب أدهم من جهة كون باب أبطع صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم
صفات عامة ويفرق هذان البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه فابا أدهم وأبطع فاضلها الوصفية
ثم طرأت عليهم ما الاسمية فلهذا منعنا من الصرف (وأما أجدل للصقر وأخيل لطار ذي خيلان) بكسر
الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط الخسائية بقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسعى
أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف في اشتقاقها فقال أبو علي
مشتقة من يافع فاضلها يقع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاضلها أفوع ففعلت فأوه على الأول
وعينه على الثاني إلى موطن لأمه وقال غيرهما من مادة الأفعوان فلانقل لقولهم أرض مفعاء أي كثيرة
الأفعى (فانها أسماء في الأصل) وفي الحال فلما هذا صرفت في لغة الأكثر وبعضهم منع صرفها) وإلى
ذلك أشار الناطم بقوله وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد نيل المنع
(اللع معنى الصفة فيها وهي القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والإبذاء) في الأفعى لكن المنع في أفعى
أدهم منه في أخيل وأجدل لانهما من المخبول وهو الكثير الخيلان ومن أجدل وهو الشدة وأما أفعى فلا
مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصورا ليدانها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعاً للشارح (قال)
القطامي كان العقيلي يوم لقيتهم * (فراخ القطن لا قين أجدل بازيا)
فمنع صرف أجدل وهو مفعول لا قين وبازي يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون مفعولاً على
أجدل باسقاط العاطف وهو من يرى إذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه
ذريني وعلمي بالأمور وشيئتي * (فطارق يوم أعليك باخيلا)
فمنع صرف أخيل والعرب تتشابه باخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب
أفعل نحو أحيمر وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله
المرادي تبعاً للشارح (وأما) الوصف (فوالعدل فنوعان أحدهما وازن فعال) بضم الفاء (ومفعول) بفتح
الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد إلى الأربعة اتفاق وفي الباقي) من العشرة (على الأصح) وقيل
في العشرة والخمسة فدونها سماعاً وما بينهما قياساً عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه
أكثر والجميع كما قال في الموضع هنا وفي الحواشي أن البناء من مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه
السيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحبه أن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرهما
سمع ما لم يسمعاً ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً إلى فعال بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله طاروا
اليه زوجاً ووجدنا (وهي معدولة عن الفاظ العدد الأصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد
جاءوا واحداً واحداً) فعلى من واحد أو احداً إلى أحاد تخفيفاً للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه
الألفاظ إلا نعتاً نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع نعت لاجنحة (أو أحوالاً نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء (أو أخباراً نحو
صلاة الليل مثنى مثنى) فثنى الأول خبر صلاته مثنى مثنى الثاني تكرر به (وانما كرر لقصده التوكيد لا لإفادة
التكرير التأسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى مثنى لكان في المقصود وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف
أبذية الألف واللام فعلى هذا فهي في الأصل يتبين بدل كما قال الحوفي إذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يبيح
الحال معرفة الابتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات
في التبعية كقوله

(قوله بمعنى مغاير) قال الدثوشي مع قولنا من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجملي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغايرة وكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى الجملة الراجعة قال شيخنا العلامة شحادة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضع الصواب ان آخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتد كر ٢١٥ احدهما الاخرى) قال التفتازاني

في حواشي الكشاف عما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احدهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمرة إذ ليست المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احدهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتد كر الاخرى فلا بد للعدل من نيكتة اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو اعادة كون التذكير من احدهما للاخرى كيما قدر ولا يستقيم الا كذلك لا ترى أنه لو قيل ان تغفل احدهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيعين لها وذلك محصل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذكرة لها في زمان آخر فالذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتد كرها الاخرى لم يفد ذلك

وخيل كفاها ولم يكفها ثم ثناء الرجال ووجدانها النوع (الثاني آخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مرت بنسوة آخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظه مثنى وثلاث وآخر (لا تجمع لاخرى وأخرى أنشأ آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغايرة آخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله آخر بهزتين مفتوحة فسا كنة أبدلت السا كنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال مجردة من أل والأضافه مقدر دامت كرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو وثنية فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الى من عمرو (فكان القياس ان يقال مرتت بارأة آخر وبنساء آخر ورجال آخر ورجال آخر) بفتح الهمزة المدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا أخرى) في جمع المؤنث المكسر قالوا (آخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون) في المثنى قالوا (آخران) وذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتد كر احدهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فاآخران يقومان وانما خص النحويون آخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداها (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضع في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريقه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريقه مع التشكيك بل مع الالضافة لمعرفة فلما خولف به عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مرت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدول لا تقول من الاخر لانه نكرة مجر به على نكرة نعمت ولا عن آخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخره) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو قالت) آخر اهـ لا أولاهم وقالت (أولاهم لا آخراهم جمعت على آخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الاخرى) أي الاخره بدليل (ثم الله يثني النشأة الاخره) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخره (من باب اسم التفضيل) والفرق ان أنشأ المفتوح لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلا لك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنشأ المكسور يدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمى بشئ

لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتد كر احدهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احدهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحت وقوع قوله فتد كر احدهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتد كرها الى فتد كر احدهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المعنى المزج للدمايني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تفضل احدهما أي احدى الشهادات أي تضييع بالفسيان فتد كر احدى المرأتين الاخرى لثلاثي كسر لفظ احدهما بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ولا يجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا أي ضاعوا (قوله وإنما أرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن
 الفراء قال تنبيهه أجاز الفراء صرف هذه اللفاظ مذهب الأسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله
 تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الإضافي والاسنادي فالأول يكون أعرابه على آخر الجزء الأول والاسنادي يحكي على
 ما هو عليه وهل هو معرب أو مبنى فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين إضافة
 صدره إلى عجزه وسبأ في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه الأول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب أعراب ما لا ينصرف الثالث
 أن يضاف صدره إلى عجزه والمركب من الأحوال والظروف نحو شجر بغرو بيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى
 عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال ٢١٦ يجوز التر كيب والبناء (قوله وحضر موت) قال الدنوشري ونعنههم يقول

من هذه الأنواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادةتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي
 على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة
 والوزن والعدل على حاله وقال الأنخفش في المعاني وأبو العباس أنه لو سمي بشئ أو أحد أخواته انصرف
 لانه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة
 وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا تظهر له إذا لا يوجد بناء فيصرف
 في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه
 قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محقة فسدب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول
 ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين شئ وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي
 وإنما أرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا
 ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أجزاها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم
 بقوله * والعلم امتنع صرفه مركبا تركيب مزج (كعديك وحضر موت) علمين ابداين وسيبويه في لغة
 من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعيتين المعنى العلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد
 يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما) تشبيها بعبدة الله فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجز الثاني
 بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهر فر منصرف من الصرف والاصرف
 كحضر موت وان كان آخر الجزء الأول باء كعديك فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه
 الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليل
 وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاض القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب
 وجوب الكسرة وسمع جر بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبنى على
 الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يحكى فيه الصرف لانه محرك
 الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال
 الامرين (وقد بينا على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكا سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو
 معد يكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى
 اللغات الثلاث) وهي أعرابه اعراب ما لا ينصرف واطرافه إلى ثانيهما أو بناؤهما على الفتح
 (فان كان آخر) الجزء (الأول معطلا) بالياء (كعديكرب وقال في لا واجب سكونه مطلقا) في الرفع

حضر موت بضم الميم نقله
 ابن ابي عمير عن التبريزي
 (قوله فان هذا النوع)
 قال الدنوشري ليس
 مراده النوع الثاني
 لعدم صحة التعديل بما
 ذكره بل مراده النوع
 الاول من السبعة (قوله
 ثم ان كان الخ) قال
 الدنوشري قضيت ان
 هر فر منع صرفه العلمية
 والعجمة مع أنه لاعامية
 فيه وإنما المجموع هو
 العلم ويحبابان جزء
 العلم كالعلم (قوله ولا
 تظهر فيه الفتحة) قال
 الدنوشري ويلغز بذلك
 ويقال لنا اسم منقوص
 تقدر فيه الحركات الثلاث
 ولا تظهر الفتحة ونظمته
 في قولي
 أفدني أي منقوص
 وفيه النصب لم يظهر
 (قوله والاصرف
 كحضر موت) قال
 الدنوشري قال المرادي

وأما كرب من معد يكرب فصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال والنصب
 غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جر بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائم قوله بعد وقال قوم
 مبنى على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان
 شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكرة زيادة على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه
 فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه
 بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة
 والفتح على القولين فيه (قوله كعديكرب) قال الزمخشري معدي ما خوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو إثباته على مفعول بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعول بفتح العين كالرمي والمغزى وقال
الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف قليل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء
فبقي معدى بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا معني لانه محذوف اللام (قوله وغيره انحوظ غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم
على الاناسي أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها اتهام الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ
اقراد قصصه المغيرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس
(قوله زيد تامعا) قال الدنوشري أي فاشبهت ألفي حراء (قوله وفيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصنف لاصالته في الاسماء
أو منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قدينا في ذلك (قوله فن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه
نظر فان رمانا فعال لا فعال لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم
بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند شيبويه والتحليل ممنوع من الصرف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك
ومصرف عند الانحش

والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبذيا كما في غيرهما وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني
العلم ذو الزيادة من الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله * كذلك حاوي زائد فعلا ناه سواء كان أوله
مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كر وان وعمران وعثمان و) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم
وغيره انحوظ (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم
أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم
بلد سميت بذلك لان أول من تولى أصبهان بن فلوح بن لطي بن باقت فهذه الالفاظ ممنوعة
الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدا معا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت
النون فيه الاصاله والزياة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتهاوز يادته فان ذلك
رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيطن
لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنه صرفتها واذا تمحضت
لجهة الاصاله صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتيان من التبين أو بسمان من السمن
ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علمه فان صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون
أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعال وانه منقول من أبان الشيء يسير والجهور على المنع كما قال
ابن يعش واذأبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء البديل حكم البديل منه وذلك نحو
أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك
نحو حنان مسمى به أصله حناء أيدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان
كان بالياء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بها مطلقا سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة
وطلمحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم
تؤثر في الصفة نحو قاعة لاهيا في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تكثر بها (أوزائد اعلى) أحرف
(ثلاثة كزيب وسعاد) تنزلا للحرف الرابع منزلة ماء التأنيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

لأن فعال في النبات أكثر
ويؤيده قول بعضهم
أرض ممنة قال
الاشموني وعليه يشك
كلام الشارح (قوله فان
اعتقدت الخ) قال
الدنوشري الظاهر انه
عند الاعتقاد الذي ذكره
يجب العمل بمقتضاه
والاعتقاد ان معاجزا ان
لمكن ينظر ما الأرجح
منهما وقال ابن مالك في
حسان والجوهري في
جارقيان لدويسته انه لم
يسمع فيهما الامنع
الصرف لكن قال الشيخ
ذكر يا ولا يؤثر ذلك فيما
قاله ابن الحاجب من
جواز الوجهين لان

(٢٨. تصريح في) المثبت مقدم على الثاني وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرمان الخ) قال الدنوشري الرمان
الاصلاح والحس العقل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وشكون ثانيه
أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة النون وجعلها في تبيان متمحضة للاصاله يناقيه ما صرح به
ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه ما خوذ من التيب يعني الخسار ومنه تبت يدا
أي لم يبق قال بعض الافاضل وما الساتع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذ من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السمن
فيكون غير مصروف (قوله واختلف في رمان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزياة ألف قبل نون أصلية
تشبهها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد
النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان نزول الحرك في
نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أصل الاسماء وهو الثلاثي الساكن المحصور فصار كالرباعي في الثقل ولا يهافي

النسب كالحرف الخامس فلونسب الى جري اقلت جزئي بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط سا كالجاز فيه الامران (قوله بلذين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يتخير المتكلم في اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمع وافيها شيان من كلام العرب يجوز وافيها الوجهين وكذا أسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي أن يصرف لا غير لان الأصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمي بلدين قال الدنوشري اعلم ان ما وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهري (قوله وانما أثرت تحتهم) بقي انه لم يعتبر المانع من ما وجور والعجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات (قوله في نحو هند)

(كسقر ولظى) إقامة محركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن التباري في جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدارونار علمي امرأتين فيلاحق بياب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كما وجور) يضم الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هتالم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتهم وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ما خوذ من قول النظم * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر (ومجوز في نحو هند وعدد) وجل من الثلاثي الساكن الوسط اذ لم يكن أعجميا ولا مذكرا الاصل (الصرف وتركه) فن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكير اسبق * وعجمة كهند والمنع أحق (والزجاج يوجب) أي المنع وعلمه بان السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع علمين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفي (و) أبو عمرو (المجمرى) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو زيد اسم امرأة انه كهند) في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكر سيبويه واذا سمي مذكرا مؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزيد أو تقديرا كجبل مخفف جثيل الثاني أن لا يكون مسبوقا بتذكير انقربه تحقيقا كزياب علم امرأة فاتها من قوله من مذكر فلوسمى بها مذكرا صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكره مقدار الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدلي - ل ذراع رأيتها فاذا سمي به مذكرا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم أنت ذراعي وعضدي يعني أنت ناصري ومن جدي الشرط الرابع أن لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث المجموع كرجال فان تانيثها يتبدل على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكرا فاذا سمي به مذكرا انصرف (الرابع العلم الأعجمي) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الأعجمية فيمنع من الصرف (ان كانت علمية في اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن

قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذكر سمي به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما هو به كلام الموضع (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هاتئ يعني به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشبهل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير قياس كاسم في أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما يكتبوا هتلا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث

جدا فاحتاجوا الى تقوية معنى

التانيث بانوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع وما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقير بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبها يعلم الجواب عن عدم كثافتهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علمية في اللغة العجمية) قال الدنوشري فان قيل لو سمي رجلا لا جاز فيمن خفف الراعي تصرفه في الوجه في ذلك قيل هذه غالطة وذلك لان تصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذوا كل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا بد على قولهم ان العجمي اذ لم يكن عالما في لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشري انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس في كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه فيه في ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب بحسام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف

أو تكون العرب اختلفت في ذلك * (فائدة) * قال الاندلسي لوسميت بحائض وطائق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالثوثة لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلغة مذكور ووسميت نساء انصرف اذا سميت به مذكر لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اهـ و مراد في الاول انك لو سميت مذكر ابحاء عن ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادى فان كان في الرابعي السين فقد يكون عربيا ونحوه وسعدوه هو قليل (قوله ونحوه) قال الدنوشري فيه خناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا شكل مما تقدم في ما وجور علمين على يادين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضمنا الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب

الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التقرير مع قتامة اهـ وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلبت في هندود عدد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علم او انما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كإبراهيم واسماعيل) فلو كان ثلاثيا معنى فيه فرعية اللفظ لحيثه على أصل ما تبني عليه الاتحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قول واحد في لغة جميع العرب ولا التفت الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بآي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أركان الاسماء العربية كإبراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها ميم بنقل والراء اربع أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم والقاف بخير فاصل نحو قح وجق والصاد والجيم نحو الصوب الجان والكاف الجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والراء بعد الدال نحو مهندز والياء أشار الناطم بقوله

والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمى بنحو مجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه (وقرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف) محذوف علميته ونحوه (ولو ط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعماق أران بفتح الهزقة وتشديد الراء أفام باذريجان (مصرف) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كند (والهزقة) أي الوسط كشر (متحتم المنع) كزيتب اقامة الحركات الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزنخشي (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم أو أعجمي أو ندور فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما كان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكننا خضما * أي بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمي كبقم لضبع وبذر لما (و) النار دما كان على صيغة الماضي المبني للفعل نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناه ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذريجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهزقة وسكون الدال وفتح الراء مع قصر الهزقة هذا هو المشهور ومد الاصيل والمهاب الهزقة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحي في ابن مكي الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هندو يفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليماني في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منصرف فلينظر رأي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر لما) قال الدنوشري فيه نظرو في كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دثل لدو يته وينجلب لخرزة وتبشر الطائر وهو يدل على ان دثل مشترك بين القبيلة والدوية اهـ بقی ان
ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا يتنافى ذلك لما قررناه في حواشي
الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضي انه جعل الوزن الذي يخص الفعل
قسمين ما لا يوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله أو لا يوجد
في غيره أصلا ليكون توطئة لما فرجه هنا في كلام المصنف بعدوا والعطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف
مساو لما قبله في الحكم وانما أعاد الكاف لان العامة فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا المزدبل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل
لكن بقي هنا شيء وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين خضم وشمر فان كلا يوجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحذر
(قوله أو تاء المطاوعة) قال الدنوشري لو قال أو تاء لم يقد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشري لو
قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت ٢٢٠ بفعل أو اه همزة وصل قطعتم في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أو اه همزة وصل

فانك تبقى وصلها بعد
التسمية لان المنقول من
فعل قد بعد عن أصله
فيالحق بنظائره من الاسماء
ويحكم فيه بقطع الهمزة
كما هو القياس في الاسماء
والمنقول من اسم لم يعد
عن أصله فلم يستحق
الخروج عما هو له كان
أولى كما هو واضح (قوله
الثاني الوزن الذي الفعل
به أولى) قال الدنوشري
وفي شرح الفصول لابن
اباز لو سميت بضرب من
قولك ضرب بن الهندات
وجعلت النون حرفا دالا
على ان الفاعل مجموع
لم يصرف للتعريف ووزن
الفعل المختص اذ ليس من
الاسماء مثل جعفر بن جعفر

فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاجمى لاحكم لهما ولان العلم منقول
من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المستحق بهمزة
وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج) نحو (تقاتل) واتصال حال كونها (أعلاما) وحكم همزة
الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم
فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقترافان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من
اسم لم يعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه)
وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذاك نووزن يخص الفعل * أو طالب * فالغالب (كأنه)
بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال المهملة بحج الكحل وأما مضوم الهمزة والميم فاسم
موضع (وأصبع) بكسر الهمزة وفتح الواو وحسب واحدة الاصابع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب
ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الواو وحسب
بينهما سبع المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازن في الفعل أكثر) منه في الاسم (كلا من
ضرب) فانه موازن انشد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن أصبوع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه
موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدؤا بزيادة تذل) على معنى (في الفعل ولا تبدل)
على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ما وهي الرعدة يقال أخذه
الافكل اذا أصابه رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كاب (فان الهمزة
فيها لا تبدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع
كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لا بد من
كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حاله الاصلية (غير مخالف لطريقه الفعل فخرجنا) لقيدها (الاول)
وهو الزوم (نحو امرئ علمه فانه) في الرفع نظيرا كتب (في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير

اضرب

الجيم والعين وسكون الفاء ذكر البس في تعليقه انه سأل أبا علي عن قن في

مثل قولك ضرب بن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة فقل ودزج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير ولا يمكن
خلق الضمير عنه وذكر البس ايضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي
في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلامهم ما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان
المفتتح الخ) قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظير اكتب)
لله در الشارح ما أدق نظره وما أدرا بصناعة مخرج الكلام فانه تم كلام المصنف بذكر النظر في الرفع ووربط لاحق الكلام بما
قدرة بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما أو ما تقر به المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير
مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما
لو كانت قبل التسمية بهر على هذا فيستحق حينئذ الصرف لما يثبت للفعل في الوزن ويحجب صرفه في الجاهلين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له

وهو وزن لا ينصرف في النصب والمجرى ينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع ٢٢١ حركة لامه) قال في الحواشي

لا قسم أن يجوز في من
الاتباع ما كان يجوز قبل
التسمية لأن ذلك ثبت
على خلاف الأصل
والتسمية كوضع
مستأنف فينبغي أن
يجرى على القياس ألا
ترى أنهم لما سموا بابا ضرب
قطعوا همزة فقيد يقال
لوصح ذلك لازم قطع امرئ
ونحوه في العلمية فلا تترك
هنا ذكر النظم في حالة
الرفع وفات ذلك الشارح
(قوله إنما هو في المشترك)
قال الدنوشري مراده
الذي هو فيهما على السواء
والأغالب في الاسم
مشترك بينهما أيضا
فليتأمل (قوله ألا إذا
كان الخ) قال الدنوشري
رده شيخنا العلامة أبو
بكر بن الشرط المذکور
غيره معتبر كما نبه عليه
السعد التفتازاني اه
أي في بحث الإيجاز حيث
حكاه بقل وأقر أن في
البيت حذف الموصوف
وكذا أقر المصنف ذلك
في المعنى في مباحث
الحذف هذا وقد أسلف
الشارح في باب النعت
أن هذا الشرط خاص
بما إذا كان الموصوف
مرفوعا ولا يخفى في أنه في
البيت مجرور فتأمل

اضرب) لم يلزم وزنا واحدا في الأحوال الثلاثة (لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل يكون حركة
عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه (و) خرج (با) لقيدا (ثاني) وهو البقاء على حاله الأصلية
(نحو رد و قيل وبيع) مبنيان للفعل فإما لم يبق على حالها الأصلية (فإن أصلها فعل بضم الفاء وكسر
العين) ثم دخلها الإدغام والاعلال فلا إدغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل والنقل فقط في بيع
(و) صارت (و) يخرجه (منزلة) صيغة (فعل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة
(ديك) بكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب)
بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لأن
التخفيف سادق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الأصل
أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بنسكين ما قبل آخره فإذا
فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لأنه عنده كالسكون الأصلي واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد)
والمأزني ومن وافقهما أفتعوه من الصرف (لأنه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيدا (ثالث)
وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو الباب بالضم) في البناء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب)
بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على الباب دليل والاكثر أن يجمع على الباب
ويقال بنات الباب عروق في القلب تكون منها الرقة وألب حال كونه (علما) ينصرف (لأنه قد بين
الفعل بالفتحة قاله أبو الحسن) الأخفش (وخالف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة)
لكن كتب ولان الفتحة رجوع إلى الأصل متروك فهو كتحريك استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن
الفعل إجماعا ولان الفتحة قد دخل الفعل لزوما كما شددته في التعجب وجوازا كما رد دولم يردد وشذوذا
كضيب البلد وألك السقاء إذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علمافانه
وان وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو)
موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعل نحو شجر وضرب وجمع فروع (وقال
عيسى) بن عمر الشقي البصري شيخ الخليل وسيبويه (الآن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران
فالاول (كلام من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب وخرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعاً
للتسهيل أن خلاف عيسى إنما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك
المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف إلا إذا كان فارغاً من فاعله (واحتج) على
ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل البربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضح العمامة تعرفوني
وجه الحق منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه
(وأجيب) عنه (بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا) أي هو (ففيه ضمير) مستتر يعود
على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله) نبئت أخوالي بني يزيد (فزيد
مسمى به من قولك المسال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والاول كان مجردا
عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس
بعلم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة محذوف أي) أنا (ابن رجل جلا الامور) أي كشفها
وفي كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الأصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلأنه لا يحذف الموصوف
بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض عن أوفى كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه إن قول
عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعب وهو فعل من الكعبية وهو

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب
العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الأعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا إذا كان جلي الشرف واضح الأمر

(قوله كعاقب باتفاق) قال الدنوشري أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسي في شرح المفصل مسألة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للأنثى لم تصرفه ان لم تصبها اه فقيه كما ترى تجوز ان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجوز ذلك سياتى في المتن في باب ألف التأنيث ٢٢٢ فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال في دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للأنثى اذا العلمية وحدها لا تستقل بال منع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كجاميم اسم رجل) قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه أبو علي من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة بمعنى شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للأنثى العربية فلما أشبه الاعجمي عومل معاملة له قاله ابن المصنف (قوله كعلاء) قال الدنوشري العلاء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشري العدل في الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية وتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسال وثانيها الاتساق ويتعدى بغير يقال عدل في حكمه أى اتساق ولم يحرك وثالثها الميل ويتعدى بغير يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بألف الالحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانه ما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ماهى فيه فانه ما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثير اما يلحق به كجاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما ييل في الوزن والامتناع من الألف واللام فلما أشبه الاعجمي عومل معاملة له والى ذلك أشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان أرطى أفعل فأنعه من الصرف العلمية وزن الفعل ولذلك قالت على الاصح وانما لم يمنع الصرف من ألف الالحاق الممدودة كعلاء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا شبهة همزة التأنيث من جهة ان همزة منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضا حان الحرف اذ كان متقلبا عن مانع منع كالمهمزة في صحراء فانه ما يدل من ألف التأنيث واذا كان متقلبا عن غير نزع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجرو بى عليه ألف الكثير كقبيش وى ومن أدخلها في ألف الالحاق فقد سها ذليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهي خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (في التوكيد وهي جمع وكتع) من تكتع الجماد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وتع) بموحدة فتشاة فوقانية من البصع وهو طول المنق والمانع لهما من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فاتها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي أعلام على الاطاعة لما تبعته وأيده بعضهم بحمها باواء والنون مع انها ليست بصفات وردت في شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شئ يعنى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلمية باطل اه قلت علم الاطاعة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعترف في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجزه بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العـ دل فاتها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاً وبصعاً وتعاواً قاياس فعلاء اذا كان اسماً) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء و صحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا العليل فقال لان جمعاً مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاءوا به على فعل لم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاً ووات وقال الاخفش والقاسى وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفرداتها فعلاء أفعل كصحراء وأجر فاتها ما يحسن على حرر وقال آخرون معدولة عن فعلى من جهة ان مفرداتها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما لا يمتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد باتفاق واذا بطل الشرط بطل

الدنوشري عبارة الرضى في هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أى في أجمع وفي جمع فعن التحليل انه تعريف اضافى لان المشروط الاصل في جامي القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يحكى مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بفتح بظان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لأن فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لأن الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعاً من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤثلاً لأفعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال تشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسماً محضاً الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ريب بين مذكروه ومؤثته فانه لا يجمع مع بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد يكونه اسماً محضاً انه لا مذكروه فقول الشارح لا مذكروه تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكروه على أفعل وكان اسماً محضاً اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسم ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أجد بن قاسم ومن خاله نقلت تصریح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكفي في جمع فعلا على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقيق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا المنع من الصرف فلا يردانه لا اختصاص لسحر بالآخرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من آل والاضافة وتظير سحر أمس الا في هذا وقال

المشروط بضمه بالواو والنون شاذ عندهما كيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤثلاً لأفعل صفة كحمر اه ولا على فعالى الا اذا كان اسماً محضاً لا مذكروه كحمر اه وجمع واخواته ليس كذلك والى أشار الناظم بقوله وهو العلم بمنع صرفه ان عدلاً كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفاً مجرداً من آل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علماً لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضع ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفاً بال فعل عدل عن اللفظ بال وقضيه التعريف ففتح الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير مغرب مصروف واختلاف في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية آل (وقال صدر الافاضل) أبو القاسم ناصر بن أبي

الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغروا ان لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغني في بحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر

قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما باصداق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئت في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمل اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا الخ يفتضى ان سحر بمعنى أول الفجر ليس متبايناً ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الامر ان ما يصدق عليه سحر في المثال جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما يصدق عليه جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور في الجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بالامتنافاة بينهما في الوجود و مراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملازمة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزادته لفظ بغض فيه معنى بل كل فرد يصدق عليه سحر جزء مما يصدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له وغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئت يوم الجمعة جزءاً منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكره يبق اليوم على حاله ولم يتعرض لاعتراض سحر حينئذ والظاهر انه يدل بعض من كل لان الغرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرزيف ثلثه أو ربعه ولكن ينافية قول المغني

وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لاتباعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما نظرا لالتباسك مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفار الى آخر ما بينه في المعنى فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والجواز وبعضهم

المكارم المطرزي تلميذا الزنجشري هو (مبنى) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كما مس ورد بامور منها انه لو كان مبنى على غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنى على كان جائزا لاعتبار اعراب جواز حين في قوله * على حين عابت لتساويهما في ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها الاصل فزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور غير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير فريدا عليه معنى حرف التعريف (واحتراز بقيد الاول) وهو ان مراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (فخو نجيهاهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيدا (الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (فخطاب السحر سحر ليلتنا وبا) لقيدا (الثالث) وهو ان يجرد من ال أو الاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (فخو جئتكم يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر * اذ به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علامة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (فخو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجثم (وجج) وقزج وعصم وجطاولف وهذل وبلغ وتعل (فانهم قد ورد معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل عن الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام التقل فعمز مثلام معدول عن عامر فان عامر ثابت في الاتحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيق (كغدر وفسق) فانها معدولان عن غادر وفسق (واجمع وكتع) فانها معدولان عن جمعوات وكتعوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمدونة في العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية وتوقي الوصفية وبعضها منقول عن أفعال نحو تعل فان ورد فعل مصر وفا حكم بعدم عدوله كأد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاولانه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التانيث (فلا وجه لتكافئه) أي العدل (ويؤيد) أي اعتبار التانيث (انه) أي طوى (يصرفه باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيهما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحتراز بقوله علما عن فعل الورد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونعر أو صفة كحطم ولبداء مصدر كهدى وتقي فانها مصدر وقة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصر وفا كأد وعالم يسمع فيه صرف ولا عدله فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف جملا على الاصل في

بابه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الحلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الآن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح بنظر فيه فليتامل (قوله ومنها انه لو كان مبنى الخ) فيه كما قال المرادى في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله فخو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل بحا اسم رجل فانه معدول عن جاج وهو عندهم ماخوذ من حجابا المكان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم

فهو على هذا مقلوب ووزنه عقل وقيل هو ماخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بحجا ويجعل ذلك شرطا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قد وردوا الخ) قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصر وفي خاليهم من سائر المواضع العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع المواضع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزنا دة الالف والنون والعجبة ووزن الفعل والترتيب والتانيث وهذه النجمة متفقة

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول وورد الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسقار اسم بشر لبني مازن بن مالك والادهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والراي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجرت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك وأما المعوق فبفتح العين المهملة والواو الممددة اسم مفعول من قول الفرزدق عن الامر صرقته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شر به وأنشد الفرزدق متى تردن يوماسفار كذا في الصحاح اهـ كلام الدماميني وذكر السيوطي ان ادبهم في البيت رجل من ٢٢٥ أجبث الشعراء (قوله وقد

اجتمعت اللغتان الخ)

قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول اشكل الحال وعلى الاول من الثاني شكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه شكل بان القليل لا يبنون اهـ وكتب شيخنا العلامة الغنيهي بعده أقول على كل تقدير لا اشكال ان العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا به تسليم انه عربي وانه يحتاج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلان العربي

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه جلا على الغالب في فعل علم ما وليس بجيد قاله الخضر اوى وقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرايع) من المعدول (فعال) بفتح القاء (علماء المؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طاحه بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلف في علة ذلك (فتال سيبويه للعلمية العدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزئب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كناية (فان ختم) فعال علماء المؤنث (باراء كسقار اسماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لما وقال الجوهري اسم لبشر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء ذكر (وكبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الاقليل منهم) أي من تميم قال الفرزدق متى تردن يوماسفار تجد بها * ادبهم يرمي المستجير المعقورا وانما كان الكثير الكسر منهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسر واتوصلوا اليها ولو منعوه الصرف لا تمتعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون (ألم تروا ارماء عادا * أودى بها الليل والنهار) وردهر على وبار * فهلكت جهره قوربار) فبنى وبار الاولى على الكسر وأعر بوبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب بار وباروا والالف كما يكتب سار وادارم اسم قبيلة عاد وادى بها أهلها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهاه ينزال) في التمر يف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو تميم بن صعيب في امرأته (اذا قالت حذام فصددوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واداسمى بباب حذام مذكر زال وجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا وعدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرنا ينتمى على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر عرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مراد به اليوم الذي يليه يوم السبت ولم يقرن بالالف

(٢٩ تصريح في) لا يتشكل بغير لغته ولو قطع ارباريا كما في مسألة الكسائي وسيبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص اهـ والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسيبويه ظن ان ما قاله الكسائي في مسألة التبرور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسألة ومن جلته والذي يظهر ان العربي لا يلحق ولا يكتنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيعين تأويلها وذكرك مسألة ليس الالمب الا المسئلة وان الاجز واليزيدى لقنابعض الحجاز بين الرفع وجهاد فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهاد فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل افوق لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كروية

والاجاج وأنى بجيلة ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) ويظهر ما وجه اختلاف الغرب في أمس دون
 سحر بل وقع الحزم في سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبنى على الاختلاف السابق وقالوا هذا في أمس
 إذا كان ظرفا مراداه مغين بنى باجاءهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع أن كلا منهما ظرف يمكن أن
 يكون معدولا عما فيه الألف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله نجسا) قال الدنوشري قال العيني ونجسا صفة لعجائز أو بديل أو عطف
 بيان وينظر هل يصح كونه حالاً منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري اسم الممنوع الصرف نوع إلى ضمير الأعراب فيه تجوز والممنوع
 في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التمييزين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بدله من
 نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فإنه مهم (قوله والحجازيون يذنبونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت
 بأمس وجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً فالواجب فيه الأعراب
 مع الصرف كما يجب في باب الأعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال كلها لأنه لا بد من صرفه

في النصب والجرا لا مبنى
 واللام) ولم يصغره لم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعاً ونصباً وجراً (لأنه) علم
 على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعرف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين
 وشاهدت أمس وما رأيت زيدا أمس بالفتح فيه ما (كقوله
 لقد رأيت عجيباً مدامسى) * عجائزاً مثل السعالى نجسا
 فامسى مجروراً بالفتحة والألف فيه للإطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء مطلقاً فالزجاجي ووجهه
 الموضح في ذلك في شرحي القطر والشدور وزعم بعضهم أن أمسى هنا فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه
 عائداً على المصدر المفهوم منه أى مدامسى هو أى المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم
 (وجههم يخص ذلك) الأعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حاتى النصب والجرا
 فيدنيه على الكسر فيهما (كقوله اعتصم بالرجاء ان عن يأس * وتناس الذى تضمن أمس)
 فرفع أمس على القاهلية يتضمن ولم يذنبونه وعن بالنون من عن يعن إذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى
 غلب وتناس أخر من التناهى وهو ان يرى من نفسه أنه نسيه (والحجازيون يذنبونه على الكسر مطلقا)
 في الرفع والنصب والجرا (على تقدير متضمناً معنى اللام) المعرفة (قال) أسفة فنجران أو تبع بن
 الاقرن منع البقاء ثقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى
 وطلوعها جراء صافية * وغروبها صفراء كالورس
 اليوم اعلم مايجى به * (ومضى بفصل قضائه أمس)
 فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع
 أمس يتضمن في البيت السابق لان إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى (فان أردت بامس يوماً من الأيام
 الماضية مبهما) أى أمسا من الأموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته
 (بالأداة) نحو الأمس أو صغره نحو أميس أو كسره نحو أموس (فهو معرب اجاعاً) أعراب المنصرف
 (وإذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفاً فهو مبنى اجاعاً) لتضمنه معنى الحرف

على الكسر عندهم
 فيها وإذا صرفته في
 الجا لن وجب الصرف
 في الرفع أيضا إذا ليس في
 الكلام اسم منصرف
 في الجرا والنصب غير
 منصرف في الرفع (قوله
 أو صغره) قال الدنوشري
 يفهم منه جواز التصغير
 وهو مذهب ومنعه
 بعضهم فقالوا لا يصغر
 والاول ذهب اليه المبرد
 والفارسي وابن مالك
 والمحريري والثاني عن
 س وقوفاً منه مع السماع
 والاولون اعتمدوا على
 التكسير فان التكسير
 والتصغير أحوان قال في
 الصحاح ولا يصغر أمس
 انتهى وذكر نحوه

فصل

الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال
 ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وان تنى أو جمع فالأعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
 اشباهه فإذا تنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثني والمجموع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى
 وقوله فتظهر اللام أى إذا أردت بامس امسان معينان وبالجمع أموس معينة فإن اللام تظهر أيضاً على المعين بخلاف ما إذا أراد
 واحد معين لما ذكر من الاشتباه وأما إذا أراد بالثني امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر
 فيستعملان كما يستعملان انتهى ويستفاد منه ان من شروط بناءه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجاعاً) قال الزرقاني أى لزوال علة
 البناء أى تقدير اللام قال الرضي مانصه ورسماني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال
 الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضاً قال في القاموس أمس مثلية لا تحذف
 اليوم الذي قبل يومك بليسه تبنى معرفة فإذا دخلها أل فعرب به وسمع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع أمس وأموس وآماس

*(فصل) * قوله

وخالف الانخفش الخ

قال الدنوشري الذي

يقتضيه النظر صحة ما قاله

الانخفش وكونه هو

الصواب لانه عند قصد

التنكير لا يعود الوصف

ولا الدلالة عليه لان

معنى أجر خيئئئئئ

شخص ماسمى بهذا

الاسم ولا نسلم ان الرائل

عاد وقوله واذا زال المانع

الخ غير مسلم (قوله اذا

لم يكن معتادا) قال

الدنوشري الضمير

المستتر في يكن راجع

للمزول المفهوم من

قوله لا يزيل شيئا وايضاح

ذلك ان الهمزة في نحو

أجد اعتيد زوالها

لاجل التصغير بخلاف

العدل في نحو عرفة

لم يعتد زواله لاجله

فتأمل (قوله خدر

عنيرة) بدل من الخدر

والويلات مبتدأ ولك

مقدما خبره وهي معترضة

بين القول ومقوله قاله

العيني وأقول لانسلم ذلك

بل الكل مقول القول

وكان شبهته كسر ان بعد

القول ويرد بانها مكسورة

لكونها جلة استثنائية

قبل دخول القول

(قوله ينبغي ان يحمل

الخ) قال الدنوشري

أقول هذا الحمل لا حاجة

اليه بل هو تنوين صرف ويمكن ان تنقبت فائدة من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

*(فصل) * يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربع أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه (المأذنين له من الصرف) (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو ما التأنيت أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعد يكرب وارطى) لقيتهم بالجرو والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرنا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) (المصرف) (ما كان صفة قبل العلمية كأجر وسكران) (إذا نكرنا) (فسيبويه يبقيه غير منصرف) (للو وزن أو الزيادة وعود الوصف الاصل بناء على ان الرائل العائد كالذي لم يزل) (وخالف الانخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان مانعا وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الانخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقته في) كتابه (الاولى) وان أكثر المصنفين لم يذكروا الانخالفته وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوايا انتهى * السبب (الثاني) التصغير المزيل لأحد السببين (المأذنين من الصرف) (كحميد وعمر في) تصغيري (أجد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضع في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معلول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا عما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيق أما العدل التقديري فلا يلزم انما ارتكبه وخفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلى) بكسر التاء المثلثة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وباء المهملة آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا الاستكمال العليين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلى بضم أوامه وفتح ثانيه وسكون ثالثة وكسر رابعة فهو على زنة تدحرج وتبطر * السبب (الثالث) ارادة (التناسب) (للمصرف) (كقراءة نافع والكسائي سلا سلا) (بالصرف المناسبة اغلالا) (وقواريرا) (قواريرا) بصرفهما واصلان لناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبصي (و) (نحو قراءة الاعمش ولا يغوثا وبعوثا) بصرفهما لتناسب وداوسوا عاونسرا وأقاربها تين القراءتين انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين أن يكون بعدا واحدة أو بعليتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظيره في الاتحادا تيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة * السبب (الرابع) الضرورة (أما بالكسرة) كقوله

اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امر والقيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيرة) * فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيرة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير هاوا الخرب كسر الحاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر السرور ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصير في راجله أي ماشية لعقر ك ظاهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للضطر أن يحمل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمناقاته لوجود العليتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطرا ذلك في لغة) حكاهما

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فاجاز الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غ- ير العلمية من الاسباب مثلها الوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغني عن بعد ذلك أن تقول هذا لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان

التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على اننا لانسلم ان تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه منع فاذا وجدنا حازمه ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشى فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثل لازية العلمية على غيرها وبين وجه المنزلة (قوله وحكي الفخر

الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولان الأصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذب من الأصلي وشبهها براءة الذمة فانها لما كانت هي الأصل لم تصر مشغلة الابتهادة عدلين وذلك لان الأصول تراعى ويحافظ عليها والثاني ان لاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلوراعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرفة وحينئذ تشر بخالفه الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق في الاعراب فلا ينبغي أن يجنب الأصل الى حيز الفرع لا بسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ماله الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا (فصل) *

الاخفش وقال كاشها لغة الشعر اءلهم اضطروا اليه في الشعر فحرت السننهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) الأبا موسى الحامض من شب وخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضع في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفرع (وأبا سائر البصريين) أي باقيرهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل (طلب الازارقي بالكتائب اذهوت * بشييب غائلة النفوس غدور

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في آخره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارقي جمع الازرق برأى فرا منعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (تعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكي الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولا اضطرار أو تناسب صرف * فوالمنع والمصرف قد لا يتصرف (فصل * المنقوص) وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذف باؤه رفعا وجرا ونون يافق) سواء كان جمعا لا نظيره في الأحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة تنهى الجوع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبسط بناء على ان وزن أفعيل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه او كذا ان كان ملما كقاعن علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي (وكيرمي علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ورم ومرت بجوار وأعيم وقاض ورم بالتثنية وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجور واليه أشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا فني * اعرابه نهج جوار يقتضي

هذا قول سيبويه والتحليل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجهو بالبصريين (خلافا ليرنس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) رأى زيدو البغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فية ولون في الرفع جاءني جوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بانيات الياء ساكنة فية من مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مرت بجوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بفتح الياء فية (كما) تفتح (في النصب احتجا بقوله) وهو الفرزدق (قد عجت منى ومن يعيليا) * لما رأيتي خلقة قلوا ليا

(قوله ان الفرزدق أخطأ) نيل هذا قول الجرجاني ان قوله الفرزدق ما أنت بالحكم ٢١٩ النرضى حكومته خطبا جاع وفي ذلك

دليل على انه ليس بكل
عربي يحتاج بكلامه وقد
مر قريبا ما يتعلق بذلك
(هذا باب اعراب الفعل)
(قوله وسلم من نوني
التوكيد) هذا انما يحتاج
اليه اذا أراد ان يكون مرفوعا
لفظا أو تقديرافقط وهو
الذي يقتضون عليه في
تعريف الاعراب والمعرّب
فان أراد ما هو أعم من
ذلك ومن الرفع محلا فلا
وجه لهذا القيد لان
المضارع المؤكّد بنوني
التوكيد الذي اتصلت
به نون الاناث اذا تجرد من
الناصب والجزم مرفوع
محلا (قوله لزم التناقض
بذكر اليوم) قال الدوشري
قد يقال ان محل افادتها
التأيد انما هو عند
الاطلاق قاله الشمني
(قوله ولا تقمع الخ) قال
الدوشري ينظر عليه
هل ان دالة على النفي
تضمنا أو التراما والظاهر
الثاني حتى تكون دلالتها
على النفي كدلالة العمى
على البصر في الآية
المذكورة ان دالة على
طاب عدم الكون ظهيرا
للمجرمين فهي موضوعة
لطلب المضاف لاله مع عدم
الكون ظهيرا ومن ادعى
دلتها على النفي تضمينية
ولم يحز كونها الترامية
وادعى بدها ذلك فذلك

الاطلاق وخلقا بفتح الحاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد ههنا ان الميتة والمقلوب
بفتح الميم المتجاف المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرى النحوى ان الفرزدق أخطأ في فتح
الياء من يعيليا وردبانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو
الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجونه (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حذف الفجر ويا ل
(هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجزم وسلم من نوني التوكيد والاثان كان مرفوعا كيثوم
وانما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو على أقوال أصحابها قولهم (رفع المضارع تجرده من الناصب
والجزم وفاقا للقراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاعنفس واليه أشار الناظم بقوله
ارفع مضارعا اذا تجرد من ناصب وجازم كنسعد

(لا) رافعه (حلو) محل الاسم خلافا للبصريين (غير الاعنفس والزجاج) قالوا ولذا اذا دخل عليه ان ولم
امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حذو محلا محلل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا
للکسائي ولا مضارعة الاسم خلافا للعرب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول القراء
بان التجرد أمر عديم والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودى وهو كونه خاليا
من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجزم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لان تقاضيه بنحوه لا
تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس محلا محلل الاسم لان الاسم لا يقع بعده حرف
التحضيض ولا بعده حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقرار قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم
يغيرا اذا اثر العامل لا يغيره الاعمال آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول
عرب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل
يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالاجل على الاسم ومضارعة اياه
(وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها الن وهي لنفى سيفعل) أى لنفى الفعل
المستقبل اما الى غاية ينتهى اليها نحو لن يرجع اليها موسى فان نفي البراح مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خالق الذباب مستمر أبدا لان خالقهم الذباب
محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والالكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضى) لن (تأيد النفي) خلافا للزمخشري
في أنموذجه لانها لو كانت للتأيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم
التكرار بذكر ابد في قوله تعالى وان يمتنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لا انتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن
أبرح الارض حتى يأذن لي أبى وتأيد النفي في ان يخلقوا ذبابا بالامر خارجى لا من مقتضيات لن (ولا)
تقتضى (توكيده) أى النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل
لان ترننه انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم
افادة التأيد والتأيد (ولا تقم) لن (دعائية) بان يكون الفعل بدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن
عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان دعاءه فاجعلى لأكون
ولا حاجة لهم فيها الامكان جعلها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه الله تعالى أن لا يظهر مجرما جازا
لذلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضع في شرح القطر واختار في المعنى غيره فقال وتأتى ان الدعاء
كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والمحنة في قوله

تشبهه فليجذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل التشبه من هذين العائلين أيضا فان المرجح

في مدلولات اللفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفي على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب بعونه القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر في محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل دعاء او يقوله مدعين ان معناه الخ فليقهم (قوله لن ترالوا الخ) قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوا ثم لازلت الخ أي باقيا بقاء الجبال قال الدماميني البنية من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن ترالوا كذلك خبر لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بشم دعاء بناء على ٢٣٠ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما في ويلمه) قال الزرقاني أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله

خلافا للخليل والكسائي) قال

الدنوشري ردس مذهب الخليل والكسائي بجواز تقديم معمول معمولها غلبا نحو زيد لن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الانخسار الأصغر تقدم معمول معمولها عليها ونهيب القراء الى أن لن هي لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادي (قوله وتر كذا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والثاني ان التركيب فرع عن البساطة فلا بدعي الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت كسبة مما ذكر لم كانت لا داخل على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من

ان ترالوا كذلك ثم لازلت لكم خالد اخلاود الجبال

انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصل عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خلافا للقراء) وحجته انهم احرقوا نافية ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملًا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كسفة لا العكس (ولا) أصلها (لا ان) فتكون مركبة من لا النافية نظرا للمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما في ويلمه (والالف للسالكين خلافا للخليل والكسائي) والخازن رنجي وحجته من قرب لفظا منهم ما وان معناه من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصاري فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب

برجي المرء ما لا ان يلاقي * ويعرض دون أبعده الخطوب

أي لن يلاقي وزد عليهم باربعة أمور أفواها انه انما يوضح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشاويين وتر كذا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثاني في المصدرية) وهي الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقدير انحو جئتلك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية (فاما) المصدرية فتناصب بنفسها كما ان المصدرية كذلك وأسما (التعليلية فخارة والناصب بعدها ان مضمرة) (لزو ما في النثر) وقد تظهر في الشعر (كقوله * كيما ان تغر وتخلصا * وضيافي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجاردة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجته قولهم جئتلك لي أعلم وقولهم كيما وعن الانخسار ان كي جارة دائما وان الناصب بعدها ان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا قال زعم ان كي تا كيد اللام كقوله * ولا لا بهم أبادوا * رديان القصيص المقيس لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيما كما يقولون ما فان أجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف وانحراج ما الاستفهامية عن المصدر وحذف ألفها في غير البحر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبة قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يوه ثذناصرة كيما فيعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غير بلا يقاس عليه على ان المحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتبع المصدرية ان سبقتها اللام نحو

غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرنا هال الثلاث في النفس متشوقة لها (قوله وانحراج لكيلا ما الاستفهامية عن المصدر) قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذالا يلزم صدرتها فيعمل سا قبلها فيمارفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولا بن المرحل المغربي في ذلك رسالة (قوله وتتبع المصدرية الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل وتتبع أي في المصدرية بعد اللام على رأي وهو رأي س والجمهور ومعلقا على رأي أي وهو رأي الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام ولم تقدمها وتتبع الثانية أي وهي الجارة مطلقا أي على رأي أي وهو رأي قوم من النحويين يردها الجارة على كل حال تقدمت اللام ولم تقدم وتتبع مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدماميني كقولك جئتلك لي أن تكرمني فيترجح أن تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لما وانما يترجح الاول بوجوه

أما أول فلان إن أم الباب فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت في تعليلية لزم أن يكون في هي الناصبة ففقيه وفاعل استحققه من الاعتناء
بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا في باب لا يجعل تو كيدا للغيره وأما ثالثا فلان إن وليت الفعل فكانت لقربها
ومجاورتها أحق بالأعمال من البعيد انتهى فان قلت قواه وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقواه ومثله وتعين الثانية مطلقا
الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة في خالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك
سئل عن المعنى القارق واتجه حينئذ أن يقال ما غ ذلك في بعض المواضع فليست مطلقا اليقين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه
الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذي جرم بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جرم وهذا لا يناق انه يجوز تو كيدا لحرف الجر بحرف
جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعيين المصدرية بعد
اللام الذي هو مذهب من والجمع ولا يمكن حل في على انها حرف جرم مؤ كد للام والنصب ان مقدرة بعدهما كما فالوه في عكسه
فحوجت في لا قرأنا المحاصل انه ان أراد دخول حرف الجر الممتنع مطلقا اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه
وان أراد به ما اذا كان الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جرم مؤ كد للام قبلها كما في عكسه
فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشري ما خوذ من الاشي ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسي

عند الاثمة ان تنظر الى
أسي غيرك أي حزنه وأنه
مثل حزنك فتصبر والاسي
هو الحزن ولا يعجني
هذا وهو عندي ما خوذ
من قوله م أسي الجرح
والجرح أي داوي
والأسي هو الطبيب
الداوي فكان معنى
التاسي الطبيب والداوي
بالصبر ولو كان على ما ذهبوا
اليه لمكان معنى التاسي
التحزن تقول أسييت
أي حزنيت وتاسيت انتهى
من سلوان المطاع (قوله
لتقضي قال الدنوشري

لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالاول (نحو)
قوله (وهو عبد الله بن قيس الرقيات (كي لتقضي رقية ما * وعدتي غير مختاس)
فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضي عنها وتقتضي منصوب بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكي
ما أضربك بالرفع فخرجة على جعل ما موصولة وكى جارة مؤ كد للام كما كدت الكاف بمثل في ليس
كثلاث شي ومثل بالكاف في مثل كعصف ما كول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله ل احسان
خلاف الدنوشري فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا * لسانك (كيما ان تغر وتخدعا)
فكي هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لما نحا ولسانك مفعوله الثاني وتغريض الغين
المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتأخر ان أو وجدا
فالاول كما (في نحو كيلا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي
تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان
تكون مصدرية كما ذكره الموضع في باب حروف الجر (و) الثاني كما في (قوله
أردت لكيما ان تطير بقرتي) * فمتر كهاشنا ببيداء بلقع
فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤ كد للمعنى السبكي وان كانت تعليلية فاللام مؤ كد للمعنى التعليل وكونها تعليلية
أولى من كونها مصدرية لازما كيدا للجار بجار أسهل من تا كيدا لحرف مصدرية مصدرى قاله

هو يسكون الياء من تقضي لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام
مصدره يمي أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله) وأما حكاية الاخفش الخ (قال الدنوشري
مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم تاويلا بمجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول
المتن وتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما كدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف أصلية ومثله زائدة مؤ كد للمعنى
المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جار لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي المؤ كد وأذا قلنا لازمة فلا تا كيدا لاحدها
بالاخر فليتأمل (قوله) ويجوز الامران الخ (قال الدنوشري) قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي تنبيه تحصل ان كي اذا تجردت لفظا
عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جرم وان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها
ترجع كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تأخرت عنها اللام نحو جئت كي لا قرأوت تتعين حينئذ انها حرف جرم اللام تا كيدا لها وان مضمرة
بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون
كي زائدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا
على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالانافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من

الكوفيين في الاختصار وجوز الكسائي بمسح الفاعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وبعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معها فلا يجوز جئت النحوي أن علم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئت كي النحوي تعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلة من (قوله في الابتداء) قال النحوي لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا في ما يأتي * (فائدة) * أن المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليها حذف الحرف ولم يدل على معنى البتة ومن زعم أن لهما معنى فعلية بياته وقد يقال في أن أنه يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة التمهال على الاستقبال حين دخولها على المضارع فإن صدق الحذف على أفراد الحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع المحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حذف الحرف عليها دلالة التمهال على السبك

دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحملة لهما) أي موضع النصب والجرو وجه الاحتمال أن محمل أن وصلتها بعد حذف الحرف هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يملها) قال النحوي شري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج إلى تكتة وقد يقال في عبارته إشارة إلى قلة ذلك (قوله والقول بأن أصله يتمون الخ) قال النحوي شري جعل الهماء يني كون الأصل يتمون منصوبا بأن أولى من أهمل أن ووجهه بأن جعل أن الناصبة على أن المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي وانما وقع في شذوذ

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القرية الخ لفة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفر التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والباطع الأرض القفر التي لا شيء فيها الناصب (الثالث أن) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليتين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فارتدت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحملة لهما في نحو (والذي أطعمه أن يغفر لي) خطيبي أصله في أن يغفر لي فحذفت في نصب ما بعده أو أبقى على جوه وأكسر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يملها) جوازا (جلا على ما اختار أي المصدرية) بجامع أن كلا منها حرف مصدرى ثنائي واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن جلا على * ما اختار حيث استحققت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للسالكين لفظا واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله أن تقرأ على أسماء ويحكى * مني السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الأولى والثانية مصدرية ثان غير مخفقتين من الثقبلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية جلا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولي عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن هذه مصدرية مبهمة هو قول البصريين وزعم الكوفيين أنها مخفقة من الثقبلة شذذا تصالها بالاعمال المنصرف الخبري والقياس فصله منها بقدا واحدا أي أخواتها (وثاني أن مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخفقة من أن) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقسرن بحجار (نحو فوا وحينا إليه أن اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملا منهم أن امشوا) أي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل بالانطلاق السننهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرجوا وأخذوا هم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلبت له أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عمقور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة ومصدرية القول ولا يجوز ذكر عسجد أن ذهب لعدم فخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فاته كثير مقيس وقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب أن التخريج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولي عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في مجمع من حديث الحسن بن أبي بكر وفيها بعد ذلك أنه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولي عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان باللفظ كما تكونوا بلانون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد أنه منصوب أو رده شاهد على مذهبه أن ما تنصب الثالث أنه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال النحوي شري ينظر إذا لم تكن مفسرة

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليست أم لا (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم روجه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطاه بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لم يتعلق بكتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الامفعول لا مقدار اللفظ الا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقول يا ابراهيم تفسير للمفعول نادينا المقدر اى نادينا بلفظ هو وقولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ٢٣٣ تعالى اذ اوحينا الى املك ما يوحى

ان اذ فيه انتهى وقال الشمني واقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) اى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء الشكرى (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الا ترى (قوله حتى اذا ان كانه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية او هي ظرف مجرد عن الشرط او هي فجائية فان قلنا بالاول فابن شرطها وجوابها او بالثاني فابن الجملة الفعلية المترتبة بعدها او بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره

وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المعنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اى ذهب ولهذا الوجهت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية للمسا) التوقيفية (نحو فلما ان جاء البشير) القاء على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت الشكرى (كان ظبية تعطوا الى وارق السلم) فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطوا تتناول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اوراق والسلم يفتح تحتين شجر له شوك (او الواقعة بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم) * لكان لكم يوم من الشر مظلم

او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت سرا * وما بالحرا أنت ولا العتيق اى أقسم والله لو كنت سرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جى مبهلير بط الجواب بالقسم ويبيده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المعنى او الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد في لجة الماء غامر

فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد ما وقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تراد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدة ان الاسم جعل منه وما لان لا تتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لازائدة والاصل وما التاني ان لا تتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدة تين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والخففة من ان) المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا فالاول (نحو علم ان سيكون) والثاني (نحو افلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترام ازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج من خارج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب (او بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تاويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (اجمعوا عليه) اى على النصب (في) الم (احسب الناس ان يتركوا) يحذف التون (واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأه غير اى عمرو والاكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وجزءوا الكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأوا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ لا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للبرذفانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافة فتنبص ان الواقعة بعده الفعل

(٣٠ تصرح في) حتى اذا يقال فيه كانه الخ والمعاطاة المتأولة واللجة باللام المضمومة توبيا للجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غار خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطى ان صرح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغموور في اللجة يخرج بيده ليتناول لها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة الماء متعلق بغار وهو غير متعين (قوله فتنبص ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتنى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لوعبر بقوله والامر ان كان أولى (قوله به العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعرض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بان اعتماد الخ) ظاهره حصر وقوعها خشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها خشوا ونحوها يزدان أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافة لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن القراء واجازته عن الكسائي قال ولا تنص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصديق في عملها ان لا تعمل والحالة ٢٣٤ هذه لانها غير مصدرية ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تنص لفظا فهي مصدرية

في النية لان النية بالمفعول
التأخير اه فقوله لان
النية الخ يفيد عدم
التقدم قطعا عند
البصريين فيما تقدم فيه
النداء هذا وينبغي ان
يكون المقصود حصر
الحشوا الذي يهمل معه
وجوابا والافسياني فيما
اذا سبقها العاطف انها
تهمل في غير هذه المسائل
الثلاث (قوله أو مقدر
الخ) قال الدنوشري ينافيه
ما صرح به العيني في شرح
الشواهد ان ذلك جواب
للقسم المذكور في البيت قبله
خلفت برب الراقصات
الى منى

يقول القيا في نصها وذيملها
لكن العيني تناقض كلامه
فانه قال قبل ما ذكرناه
عنه ولا أقبلها في موضع
جزم على جواب الشرط قال
والراقصات ابل الجميع
التي يتخترن في مشين
كأنهن يرقصن ويغول

يقطع والنص السير الشديد والدميل يقتض الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمثلها
ولا أقبلها يرجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد اه
وأقول لا ينافي لجهة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائباً بمصر عن ابن أخيه سليمان
الخليفة ولم يل عبد العزيز بالخلافة وان وقع للدمامي في ذلك وكان مدحه فاعجب به فناء فطلب منه ان يكون كاتباً له فلاح منه القبول
وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله
ثم تدم على ذلك وقول الدمايني انه لم يجبه بعينه من الكلام وظاهر هذا معنى خطة الرشد ويروي خطة الحمد

ولا اجراء غيره مجراه فيرفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري
غيره مجراه والنوعان عند سيدويه جائزان والقراء وابن الاثير ينصبان بعد العلم الصريح والى
النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلن انضبه وكي كذا بان * لا بد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحيح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانها مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن
الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان أو اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها
الناسبة بنفسها لان مضمره بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وخاء) عند سيديويه وقال
الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تنمحض للجواب بدليل انه يقال أجبك
فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي
ولا يدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملحوظ به أو مقدر
سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي
فيه جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعلم ان ثلاثة
أمور أحدها ان تنصير) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشوا) في الكلام
بان اعتماد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو وان تأتي اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذا لا أقبلها)

برفع أقبلها لان اذن لم تنصير لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف
وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المعنى تبع الشارح
وضمير مثلها عائدا على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثير امتدح عبد العزيز
بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي أعطك فتعني أن يكون كاتباً له فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة
والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتمني عليه ان اكون كاتباً له كما فعلت
أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا)

ينصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و (الخبر) أي خبر ان

(محذوف)

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبولها
ثم تدم على ذلك وقول الدمايني انه لم يجبه بعينه من الكلام وظاهر هذا معنى خطة الرشد ويروي خطة الحمد

(قوله وجملة اني) قال الدنوشري اضافة الجملة الان لادنى ملايسة (قوله لاحال) قال الدنوشري اشارة الى رد ما قاله العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا أو فاء) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك لخاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت أنا أخرج الى البعثة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالقية يقتضي التسوية ٢٣٥ فانه قال * وانصب وارفعها *

إذا اذن من بعد عطف وقعا
(قوله أو يفصل) قال
الدنوشري ان عطف على
متصلا كان ركيكا وان
جعل منصوبا بعد أو بمعنى
الا كان حسنا قاله بعض
الافاضل انتهى ووجه
قوله كان ركيكا انه اذا
عطف على قوله ان يتصلا
اقتضى ان الشرط الثالث
أحد الامرين اما ان يتصلا
أو ان يفصل بينهما بالقسم
الشرط انما هو الاتصال
غاية الامر ان الفصل بالقسم
معتبر فحق الكلام ان
يقال ان يتصلا ولا يضر
الفصل القسم (قوله تشيب
الطفل) قال الدنوشري
جملة تشيب بالتاء أوله
صفة محراب عيني انتهى
ووجه كونه بالتاء يعني
المثناة من فوق لا بالمثناة
من تحت ان الحرب مؤنثة
بدليل عود ضمير المؤنث
اليها في قوله تعالى حتى
تضع الحرب أوزارها وهذا
بناء على ان فاعل تشيب
مضارع أشاب وهو الظاهر
لعدم احتياجه لحذف
الرابط من جملة الصفة
ويجوز أن يكون يشيب
بالياء المثناة تحت والطفل

(محذوف أي اني لا استطيع ذلك) أولا أقدر عليه ثم استأنف بان فنصب وجملة اني على هذا معتبره بين
اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركى اذن أهالك وذهب القراء الى عدم اشتراط التصدير والشطرين
معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركى لاحال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله
* ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أي على اذن (واو الوفا مجاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ذلك وبعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما
بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) في الشواهد (واذن لا
يلتصوا فاذن لا يؤثروا) بالنصب محذوف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي بن
كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وانصب وارفعها * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني أزرك
واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشا أو على الجملةتين
مغا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على
الاول أول انتهى * الامر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه
الاشارة بقول النظم * ونصبوا بذن المستقبلا * (فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب
زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع
متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا
* (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (كقوله
اذن والله نرهم ثم يخر ب) * تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مضاف كدفع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع
من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاء أبو عبيدة واشترىته والله ألف حكاء ابن
كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديلا فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن
معه على العمل فيما بعدها واعتبر في المعنى الفصل بلا التافيه وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ
الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائي وهشام الفصل بعمل الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع وحكي سبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وانما اعمالها الاكثرون جملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما جلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع
* (فصل) ينصب المضارع بان مضمره وجوب في جملة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض (لغظاومعنى أو معنى لا لفظا) (منفي) الاول بعا والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (فحور ما كان
الله ليغذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمره بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لازادة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم
الكوفيون فيمن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن أهلا لتسمو * ولكن المضييع قديصاب

فاعل ويشيب مضارع شاب فحرف المضارع مفعول والفاء محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال
الدنوشري أي والجار والمجرور اذا افتراقا اجتماعا واذا اجتماعا افتراقا (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخرجه عن قوله بان مضمره كان أولى لان
الوجوب قيدي الاضمار لاني النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي فاعل اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الاول لكونه جار مجرورا والبصريين أن يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وببحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لانه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني نقل عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازاظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبية عن ان اه وينظر ما معنى قوله جازاظهار ان هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رده قوله بما تقدم وتعليقه بقوله لان الكلام الخ تقدير دوما ٢٣٦ المانع من ان الخبر هنا محو حريدي وما كان القرآن محلا للاقتراء على

قياس ولم تكن أهلا
لسموالمار وأنا أقول
ماقاله هذا الزاعم غير
متعين ويكون ان وصلتها
خبر أعني كان على تأويل
المصدر المؤول باسم المفعول
أي وما كان هذا القرآن
اقتراء أي مقترى أو على
حذف مضاف انتهى وما
قاله ذكره المصنف في
المغني قال في القاعدة
السابعة من الباب الثامن
ان اللفظ قد يكون على
تقدير وذلك التقدير على
تقدير آخر ومثل بالآية
ثم قال فان يقترى مؤول
بالاقتراء والاقتراء مؤول
بمقترى (قوله تقدمه نفي)
قال الدنوشري ظاهره
عدم تقييده بما ويل بل كل
أدوات النفي كذلك ينظر
ما وجه هذه الأقول وما وجه
اختصاص هذا الحكم بـ

فهذا بمنزلة ما قدره من قولك ما كان زيد فزيد الفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله
لقد عدلتني أم عمره ولم أكن * مقالتهما كنت حيا لاسمها
اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك بمنع وعرض بمجي ذلك في
صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان
ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر
مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن
يفترى ورد بان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد
بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه يريد ان يحو وزعم
بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه
يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيد ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فجاز ذلك في كل فعل تقدمه
نفي نحو ما ظن زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة
عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* وبعد نفي كان حتما أضمر * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادفة
الى (نحو لا زمنك أو تقضيني حتى) أي حتى تقضيني (وقوله
لا تسهلهن الصعب أو أدرك المني) * فاقادرات الآمال الاصاب
أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لا قتلته) أي الكافر (أو سلم) أي الآن
سلم (وقوله) وهو زياد الاعجم وكنت اذا غزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)
أي الآن تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يصلح هنامعني الى لان الاستقامة لا تكون غاية لا كسر وغزت
بالعين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمع والكعوب النواشر في أطراف الانابيب
وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ
عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غزت قناة عوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا
يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

يمكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولا
(قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد يججد جحدا أو يقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخبر (قوله
اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبسع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبائي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو
والى لانه يوههم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعد جاز
اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان ليدش أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبسع فيه
ابن الناطم والصواب أن يقول المرادفة الى أو كي و يصلح للتقدير ان الثلاث قوله لا الزمنك أو تقضيني حتى فانه صلح
للتعليل بكي ولغاية بالي ولا استثناء من الا زمان بالاو يتعين الاول في لا طيعن الله أو يغفر لي والثاني في لا تنظره أو يحييها والثالث
في لا تقبل الكافر أو يسلم وما ذكر بردي على من زعم ان تقديرها بالامطر د وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكي أو بالي مغلوط

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها الما بعد في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها الما بعد في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوك فيه فإذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أقبل كذا أو أترك كذا ورفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا اليمين وأبين ما قبلها أو ما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لا جدر لك أو تلك منيتي بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب بـاء عند الكسائي وقال القراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بان مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بـاء ولا نها حرف عطف ولا عمل لها وإنما عطفت مصدر أمؤ ولا على مصدر متوهم فإذا قلت لا تنظره أو يجي مولانا الكافر أو يسلم فتقديره ليكون تنظر مني ٢٣٧ أو يجي منه وليكون قتل مني للكافر

أو أسلام منه (فائدة) * إذا كان ما قبل أو ينتضي شيئا فصاح في موضعها حتى يعني إلى والا فلا (قوله وحتى التي الخ) قال الدوشري اقتصر على مذكر ولم يبال بما قال في التسهيل أنها قد تكون أيضا بمعنى إلا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى مجود وما لا دليل قليل لما قيل أنه لا دليل في البيت لا مكان جل حتى فيه على أنها بمعنى إلى وذ كر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما الأصح (قوله وقارة) تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها (كذا في) الذخ وفيه قلب وصوابه إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكون لزوم مني أو قضاء منه حتى ويكون استسهال مني للصعب أو ادراك للثقل ويكون قتل مني للكافر أو أسلام منه وليكون كسر مني لكعبها أو استقامة تمناها وإليه أشار الناظم بقوله * كذلك بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو لا * الموضوع (الثالث بعد حتى) الجارة (أن كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفي) فتفي * مستقبل باعتبار زمن التكلم بالمرور باقتتال والقائه إلى المخاطب به (أو) مستقبل (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الأخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو وأسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو ولا سيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضوع عما يصلح للعنيين معافي احتمل أن يكون المعنى كي تفي أو إلى أن تفي والمثال الثاني حتى فيه معنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضوع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا ضميران * حتم * (ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا) أو مؤؤ ولا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضيلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرجي ومسببا عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضيلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع) لا مؤؤ ولا بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا * أنهم يقولون ذلك) حينئذ والحال المؤؤ وتفسير آخر وهو أن يقرض ما كان واقع في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة مؤؤ إليه بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورته في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجهة للاتصال المعنوي جبر المسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لتلايق المبتدأ بالخير وذلك انه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاث وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينامومني لا انتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

فالمثال الأول الخ) فيه نظر إذا ما ذكر شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي انه أي بجمع منها وهو انما أي باثنين ويجاب عن الأول بأنه لا مانع من كونه مثلا إذا المراد به الايضاح وإن كان يصح أن يراد بالاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو وأسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدوشري كان الأولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤؤ الخ) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فلما تأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدوشري وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا لا تنافي جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فلما تأمل (قوله لا انتفاء الحال) قال الدوشري ينظر ما المانع من الرفع فإن ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لأن الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

الا بالنصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى
 وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشي كون النصب باضممار
 ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالفاء فذهب بعضهم الى انه منصوب بالواو ونفسها كما في
 اوقاله ابن الاقباسي فساو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا اصل له فليحذر وان كثرة اقلوه وجل متلقوه (فائدة)
 قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفاء
 (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) ٢٣٨ اشار الى ان مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه محيى الحال من

(وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لا تنفاه السببية) فيهن أما الاول فلان طلوع
 الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير
 لم يتحقق وجوده فلورفع لزم أن يكون مستمرا فاعطوا عابرو قوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان
 ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع السبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى
 يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في) عين (الفاعل) في
 الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم
 أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على
 سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و)
 يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها عدم الفضلية) فيسري مبتدأ وحتى أدخلها
 خبر ولورفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى
 أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تعد الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته
 متعلقة بنفس السير فان قدرت كان تامه وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار
 محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعده حتى حال مسبب فضله وحتى فيه ابتداءية وعلامة كونه حالا
 أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه أشار الناطم بقوله

وتلوح حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبل

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب
 محضين) واليه أشار الناطم بقوله * وبعد فاجواب نفي أو طلب * محضين والواو كالفان تقدم مفهوم
 مع فالنفي يشمل ما كان محرف أو فعل أو اسم وما كان تقيلا مراد به النفي فالاول (نحو لا يقضي عليهم
 فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضر افيك كملت والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو فلما
 تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاؤوا آمنتموهم) لم الصابرين) وقس
 الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتعني والاستفهام فهذه سبعة
 مع النفي صارت ثمانية وزاد القراء الترجي مثال الفاء بعد التعني (يا ليتني كنت معهم فأفوز) ومثال
 الواو بعده (يا ليتنا تردوا لكان كذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء
 بعد النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضيبي) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي
 (لانه عن خاق وتاني مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

المضاف اليه ولعله لانه
 كجزء المضاف اليه لانه
 لو أسقط لفظ بعد استقام
 الكلام وفهم المعنى
 فتامل (قوله وما كان
 تقيلا الخ) قال الدنوشي
 هذا يشمل قوله أو فعل
 فليتامل وقوله كان
 محرف يتعين أن تكون
 فيه كان تامه اذ لو كانت
 ناقصة لوجب حذفها كما
 لا يخفى أي لانه اذا وقع
 الجار والمجرور صلة أو
 صفة وجب تعلقه
 بمحذوف وجوبا اذا ما يجوز
 أن تكون موصولة
 أو موصوفة ثم ظهران
 شرط الوصول بالجار
 والمجرور والظرف
 كونها تامين ومنها
 الجار والمجرور أعني قوله
 محرف ليسا من قبيل
 التام فلذا ذكر المتعلق
 (قوله ولما يعلم الله الذين
 جاؤوا الخ) نفي العلم
 في هذه الآية مستعمل

في نفي العلم كما قاله العزيز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشنور بما حاصله
 ان الخبر عنهم جاؤوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام المتعلق فانما يتعلق
 بالاشياء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله يا ليتني كنت معهم) قال الدنوشي يمكن التمني
 أيضا بالانحوا لارسول منافي خبرنا وبلو كقوله لونغان فتشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب عن انشائي تقديره ودنا لونغان الخ
 وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه
 وانما هو ارتقاب أم لا وثوق بحصوله انتهى واختلفا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ
 الاسلام أحمد بن حنبل في حاشية جمع الجوامع وشرحه للحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشي قد قرأ بالنصب

كانت لجرد العطف نحو ما تاتينا فجددنا معنى نفى الفعلين وعما اذا كان ما بعدهما متانفا وانما ينصب اذا قصدهما معنى الجزاء او السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى الخ) قال الدنوشرى وقع للزخشرى انه قال فى قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوءة أخى ان اتصاب ٢٤٠ أوارى بان فى جواب الاستفهام قال فى المغنى وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه

والموارد لا تسبب عن العجز قال الدمامنى أقول قال التفتازانى يحتمل ان يكون الاستفهام فيه لالتمسكار الا بطلان فيفيد النفي وهو سبب أى ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخى على الآخرين ويشعر به فى العصيان وتوقع العفو مرتكب بخلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة الموارد دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفى) قال الدنوشرى لو قال فلان زال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى برده قول الانبائى ان الفعل فى الاتية مبنى على اضممار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الردانه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا

مختصره معنى قولنا الممزة للتقرير انك ألجأت المخاطب الى الاقرار بما قد كان تقول أضريت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر الم تكن تعامه ولم يكن أردت أن تقرده أى تحمله على أن يقرب فعل قد فعله أه والمعنى أنت أتيتنى فاحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال فى التلخيص وهذا مراد من قال ان الممزة فيه للتقرير أى عا دخله النفي لا بالنفي أه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه من صوابا لمرعاة صورة النفي وان كان تقريراً أولاً لانه جواب الاستفهام (و) الثانى (نحو) ما تزال تاتينا فجددنا (و) الثالث (نحو) ما تاتينا الا وحدثنا (فان معناها ما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليه النفي ونفى النفي اثبات وأما الثانى فلا يتقاضى النفي بالاولك فى نحو ما تاتينى فأكرمك أربعة أوجه أحدها ان تقدر القاء لجرد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانت قلت ما تاتينى فأكرمك فهو شريكه فى النفي الداخلى عليه الثانى أن تقدر القاء لجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدهما متانفا ومعنى استئنافه أن تقدر خبر المبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضاً الخ لوالفعل من الناصب والمجازم والمعنى ما تاتينى فانا أكرمك لكونك لم تاتنى وذلك اذا كنت كارهاً لا تبيانه والفرق بين هذا الوجه الذى قبله فى النفي أن النفي فى الذى قبله يشمل ما قبل القاء وما بعده وفى هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل القاء خاصة الثالث ان تقدر القاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدهما على المصدر المؤول مما قبلها او يقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر القاء أيضاً لعطف مصدر الفعل الذى بعدهما على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام والمحصل فى الرفع وجهان وفى النصب وجهان (و) احتراز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسياق) الكلام عليهم ما بعد أسطر (و) احتراز (بتقييد القاء بالسببية و) بتقييد (الواو بالمعية من) القاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذا لم يشعر بالسببية ولا معية (ومن الاستئنافيين) القاء العاطفة على صريح الفعل (نحو) ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فخطت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه فى رفعه وفى النفي الداخلى عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمنع والمعنى لو أذن لهم لا يعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوتر الرفع لتناسب رؤس الاتى قاله الفراء وقرئ ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانقضاء الموت لازم من انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لما اتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) القاء الاستئنافى (قوله) وهو جميل صاحب بيئته (الم تسال الربع القواء فينطق) * وهل يخبرنك اليوم بيدها سملق فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدأ محذوف أى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالقاء (فانها) فيه (الاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذا لعطف بقرينة الجزم) لما بعدهما لكونه معطوفاً على مجزوم وهو

قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى

تسال

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليعينون) كذا في كثير من النسخ اثبات النون والضواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بار مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدوشري وعبارة العيني والسماق الارض لا تبت شيئا (تنبيهه) الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه بصير الممنوع عن الجمع بين البول والغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا اهـ من شرح ابن الانباسي وفيما رده على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهي عن البول وفي حفظي ان حكمة النهي منه انه ماوى للشياطين فقد يتأثرون فيؤذون من يبول فيحصل له الضرر فهو تنهي ارشاد اهـ وما اعترض به ابن الانباسي على ابن مالك مأخوذ من كلام النووي في شرح مسلم ٢٤١ وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية

في باب الجوازم (قوله واذا سقطت القاء) أي لم يثبت بها (قوله المحض) قال الدوشري التقييد به غير واضح لما سيحكي من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما اهـ ووجه كلام الشارح جل أله على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أي معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقة وهي على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول

تال (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقيق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر قال في المعنى والتحقيق ان القاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يتقدر النحويون كلمة هو ليعينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اهـ والرفع المنزل والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصره الخالي الذي لا ينسب به والبيداء الفقر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصقصف (ونقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذا تهيجته عن الاول فقط) وأجبت له الثاني وكانك قلت لا تأكل السمك ولتشرب اللبن (فان قدرت النهي عن الجمع) بينهما (فصحت) على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على حدثه (جزمت) على العطف وكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لثلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت القاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه القاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلاف في تحقيق جازمه فالجهم ويرجعونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (لا) جوابا (الطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيدويه والسيراقي والفارسي ثم اختلفوا في علمه فتال الخليل وسيدويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيراقي لنيايته من باب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب يضرب في قولك ضربا يزيد النياية عن اضرب لا تضمنه معناه (خلافا لراعي ذلك) ومذهب الجمهور راجع لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا يزيدا ان زيدا

(٣١ تصریح فی)

الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولواراد الثاني لتقدير لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف واعلاه غير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقا حرف الشرط فعل الشرط عقده السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقد حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور ارادته هنا قدبر (قوله ولان نائب الشيء الخ) قال الدوشري مردود بان اما نائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على مادلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على المحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قواه والطلب الخ اهـ ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشيء يؤدي معناه المقصود (قوله ولان الارجح في ضربا يزيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيايته من باب الجازم كما ان النصب يضرب بالخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف بمعنى على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا يزيدا أن تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

هنا انما محل الفعل وخدميدون ان وما قول اضرب زيد وانما زيد منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان او ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يحى بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معه ول عام له على الاصح البديل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاختفش اه قال ابن عقيل في شرحه هذا المحل هو ايضا قول الزجاج والقارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عام له ناصب المصدر المبدل من لفظه والاصح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرِب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابة عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا آتوا) قال الدنوشري قال في المعنى واما قول بعضهم في قل تعالوا آتوا ما حرم ريك ٢٤٢ عليكم ان لا تشركو به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغرام فحسن وبه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا آتوا) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاعل هو آتوا وقصده الجزم بحرف شرط مقدروا والتقدير تعالوا ان تأتوا في آتوا عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن محبتهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى اليك يجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) نخذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم رفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معني ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما آر بدخولهم صدقة مطهرة فتطهرهم صدقة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فذهب لي من ذلك ولبايرتني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صدقة لوليا لاجوابا لطلب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزم اعتمد * ان تسقط ألفا والجزء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحذونا نجزم تحذونا خلافا لاجبى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الا ببيان سبب التحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لهجة الجزم بعد النهي صحة وقوعه ان لافي موضعه) وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بالا نافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لادون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاه وشرحه على ذلك الشاطبي (فن ثم) بفتح الهمزة المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلما بالجزم) لهجة قولك ان لا تدن من الاسد تسلما لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد كك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد كك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمن تستكثر (واما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤثنا)

يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للتأويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشركو بديل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشارة لاعدمه فيجوز ذلك الى التأويل بادعاء ان لازائدة لانافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذاً ونظيره من أمر وكل من أكل وقد رت الهمزة التي هي الفاء في ر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهالك بالصلاة وهذه الافعال لاداء لها (قوله صفة

لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد يتخلف وذلك لانه بموته قبسه لم يرته ومعلوم ما يورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة أمور فاستجيب له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعاً وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله ذكر بالما كان مسناً غلب على ظنه انه متى وهب له ولد يرثه اه وذكرا لجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ان النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الغا كهي ما ينبغي الرجوع اليه (قوله وهو ان تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لانا فية والمناسب لكونها ناهية ان يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لانا فية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحدهما

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله ٢٤٣ وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة

الشواهد وجشأت بالجيم
والشين المعجمة يقال
جشأت نفسي جشوا إذا
نهضت اليك وهو مهموز
اللام وجشأت بالجيم
والشين المعجمة أيضا
من الجيش يقال جشأت
نفسى بمعنى غشت (قوله
ومذهب البصريين ان
الترجى الخ) قال الدنوشري
المفهم الى الآن وجه
منع البصريين النصب
بعد الترجى وما الفرق
بينه وبين التمنى ثم رأيت
الشيخ زكريا في حاشية
بدر الدين بن مالك قال
قوله أو لتقدم ترج يقتضى
ان الترجى ليس بطلب
وليس كذلك بل هو
كالتمنى نعم كل منهما طلب
باللزام لا بالوضع وعليه
يقال فلم ألحق بالطلب
الوضعي التمنى دون الترجى
وعلى مذهب الفراء
الأنقى وهو اختيار الناظم
لاشكال اه وهو
صريح في ما توقفت فيه
(قوله لكثرة استعمالها
الخ) علل الدماميني في
المهل الصافي ذلك بقوله
بعد الرجوع عن الحصول
وبهذا أشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها (قوله وفي
الارتشاف وسماع الجزم
الخ) فيه نظر لانه يلزم من

بريح التوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب)
للمنى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الابداء انما يتسبب عن القرب لا عن عذمه ولم يشترط الكسائي
قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيا كلك
بالنصب وفي التنزيل لا تقربوا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب وبقول أبي طاحه للنبي صلى الله عليه وسلم
لا تشرف بصيبك سهم ويروى لا تتناول بصيبك وبالحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض وأجاب البصريون بانه لو صرح القياس على النصب لصح الجزم بعد التنى في قياسه على النصب
و بصيبك بدل من تشرف أو تتناول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قالوا يجوز الجزم بعد
التنى كما تقدم (والحق الكسائي في جواز النصب بالامر) بالفعل (مادل على معناه) أى الامر (من اسم
فعل) مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) ووجهه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن
عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صومعه ونحوهما مما فيه
معنى الفعل دون حروفه (أو) مادل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس)
بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكف وهب
الموضع بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادى مبتدأ
وخبره محذوف أى حسبك النكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في
معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو
باضماران والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانهما غير مشتقة
(ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أى بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى
السبب والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير فعل فلا * تنصب جوابه وخزمه أقبلا
(قوله) وهو عمرو بن الاطناية الانصاري

وقولى كلما جشأت وجشأت * (مكانك تحمى أو تستريحى)

فجزم تحمى في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى ائتى وقولى مصدر مبتدأ خبره مكانك
تحمى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والمهزة ارتفعت وجشأت بالجيم والشين
المعجمة غشت من الغثيان (وقولهم) أى العرب (اتق الله امر وفعل خبرا يشب عليه) يجزم يشب لان اتق
وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرا هما الخبر الا أن المراد بينهما الطلب (أى ليتق الله وليفعل) فلذلك
جزم في جوابهما (والحق الفراء الترجى بالتمنى) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا
(بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطاع بالنصب) في جواب لعل أباع الاسباب والى ذلك أشار الناظم
بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجى ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل أشربت معنى
ليت لكثرة استعمالها في وقوع المرجو وتوقع المرجو لازم للتمنى وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى
يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جواز ابد) أحرف (خمس أيضا) مصدر آض اذا عاد (أحدها
اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض متنى ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم
* وان عدم * لافان اعمل مظهر أو مضمرا * (نحو وأمرنا لنسلم) (رب العالمين) وأمرت لان أكون أول
المسلمين) فاضمرت في انسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضع من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور
البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها تو كيدا وقال

سماع الجزم النصب بدليل ما من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

* (فصل) *

(قوله ثانياً بتها عن أن المحذوفة) قال الدوشري يؤخذ منه أن إذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدوشري منادى مخم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة أن المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو أسوءك ٢٤٤ (قوله حي من تميم) قال الدوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو أرسالا) فيه دليل على أن

المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المعنى أنهم حكموا المصدر لان وأر المقدرتين المصدر معرف بحكم الضمير في انه لا ينعى معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المتسام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حرمنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدوشري فائدة يقال قرئت عينه تقرر اذا كان معها باردا ولا يكون ذلك الا في القرح وهو مشتق من القرو يقال سخنت عينه اذا كان دمه حار ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت لانس بن مدرك بغيرهاء وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا اني وقتلي سليكا بعد مقتله كائنور يضرب لمعاقت البقر فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدوشري

تعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيا بتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ايه يكون لهم عدوا وخرنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضممار أن كافر) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بالنافية أو زائدة) مؤكدة وجب اظهارها (لثلاثي تنو إلى مثلان وهما اللام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك أشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن * نحو لثلاثي يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لثلاثي علم أهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لا بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضممار وذلك بعد لام الجحود وجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامر من وذلك بعد لام كي ولام المعاقبة ولام التوكيد (و) (الاحرف) (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضممر أن بعدها جوازا (أو الواو والقاف) (ثم اذا كان العطف بها) (على اسم) صريح (ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حزام المري ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي عن غير المصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) باضممار أن بعد أو والتقدير أو أن يرسل وأن يرسل في تاويل مصدر منصوب (عطف على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا وحياء مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنته يزيد

(وليس عباة وتقر عيني * أحب الى من ابس الشفوف) فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على ابس بالواو العاطفة على قولها قبله البيت تحق في الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف وفي بعض النسخ لبس باللام وهو تحريف فيه عليه الموضع في شرح بافت سعاد (قوله لولا توقع معترف فاضيه) * ما كنت أوثر أترابا على تربي

فاضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد القاء وان وأرضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معترف فاضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتبر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض المعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من تصرف عن فعل المعروف وارضاه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو انس بن مدركة الخثعمي

(اني وقتلي سليكاثم أعقله) * كائنور يضرب لمعاقت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان وأعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكاثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بانه صغير اسم رجل مفعول قتلي

من عقابت القليل أعطيت ديتة (قوله معطوف على قتلي) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو البناء من اني والبعض المقيده هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

وكائنور

صحة حلول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هنا لان قتلى عمل في سلبه كالا يقتضي تاويله بالفعل فان دفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أي لكدرته أو لقلته العطش والعرب ٢٤٥ تزعم ان الجحش هي التي تصد

الثيران حتى تمسك البقر
عن الشرب فتلك (قوله
ثور الطحلب) قال أبو
العلاء سماه بالثور
وذكره مع البقر ليغربه
على السامع وانما ذكر
هذا المثل على وجه الانكان
ووضع الشيء في غير
موضعه قاله ولا ذنب
له اذا عافت البقر وانما
فعل ذلك بعض الرعاة
فوصفوا ظلمه وضرروا
به المثل

(فصل) (قوله نهيا
الخ) قال الدنوشري ينبغي
ان يضم الى النهي
والدعاء الاتماس وكذا
يقال فيما ياتي في لام الامر
اه (قوله والاتماس
من المساوي) قال الزرقاني
قال في المغني ان لا يكون
الاتماس كقولك انظروا
غير مستعمل عليه لا تفعل
كذا قال الدماميني انما
احتاج الى تسوله غير
مستعمل مع انه قد فرض
ان مخاطب نظير المتكلم
لان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيجوز ان يتحقق
من النظر بل من الادنى
أيضا اه ومقتضى هذا
ان الطلب من المستعمل
نهي لا التماس فلا تكفي

وكالثور وخبران والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تلبه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فتد
معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيضرب البقر عنه فيضرب به صاحب
البقر ليقتحص عن الماء فيشرب به والمناسب للنسبية الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تحوير غيره
(و) احترز الموضع بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلا للاف واللام فانه في تاويل
الفعل (قوله الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) في يغضب (وجو بالان الاسم) وهو طائر (في تاويل
الفعل) وأل الداخلية عليه اسم مرصود مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة
الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلا آل واعطفها بالقاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدأ
وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلا الموصول (أي الذي يطير)
فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخر ان القاء والواو حالتين حالة يجب فيها ضمهما ان
بعدهن وحالة تجوز فيجب اذا كانت القاء السببية والواو للعية بعدن في أو طلب محضين أو معنى الى
أولا ويجوز اذا عطف على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركه في الجواز دون الوجوب
وأطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابا أو من حذف
(ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي الخمسة المذكورة في وجوب
اضمار ان والخمسة المذكورة في جوازها (الاشارة) وهي في ذلك على قسمين قارة يكون في الكلام مثلاً
فيحسن حذفها وقارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسامع بالمعدي خير من أن تراه) بنصب تسامع
باضمار ان والذي حسن حذفها من تسامع ذكرها في ان تراه قاله الموضع في شرح الشذور وقول طرفة
الأيهذا الزاجري أحضر الوغي * وان أشهد الذات هل أنت مخلد

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلي
* ونهيت نفسي بعدما كدت أقعده * بالنصب (قوله آخر خذ اللص قبل ياخذك) بالنصب (وقراءة
بعضهم بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب بدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب
فحذفت أن فيمن وليس معها ما يحسن حذفها والجحش شاذ واليسه أشار الناظم بقوله
وشد حذف أن ونصب في سوى * ما عرف قبل منه ما عدل روى
وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز
الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسامع بالمعدي في رواية الرفع
فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاما كن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت
(فصل) وجازم الفعل نوعان جازم بالفعل واحد وهو (أحرف) أربعة أحدها (لا الطلبيية نهيا كانت
نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى
والاتماس من المساوي (وجزمها على المتكلم) المبدوء بالمهزلة والمبدوء بالنون حال كونها (مبنيين
للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني

(لا أعرفن رب رباحور امدامعها * عرفت على أعقاب أكوار
فلاناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكدا بالنون الحقيقية مستند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه
المسبب مقام السبب أي لا يكن رب رب فاعرفه والرب رب ائمن مهملةين وباءين موحدين القطيع من
البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتح حين وهو شدة بياض العين في

المساواة في نفس الامر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها
مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخير اذهو في وصف بقر الوحش
وانما هي مسودة كل العين الآن يكون أراد الان بان ياتي في الاسيعة اه وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني ظاهره أن المراد الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان
الدمايني اعترض على المعنى بأنه لم يفسر في القاموس والحاج الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين امكن قال شيوخنا يمكن
أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الحبل بل المراد بالعظم المعنوي وهو الـ كون ا كولا وكان الشارح فهم
ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لافيمار والظاهر ان
القليل يقع في القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشري جعل هذا في المعنى ضعيفا واقتصر على قول

شدة سوادها ومدامعها فروع مجزوا وأراد بها العيون لانهما موضع الدمع من اطلاق الحال وإرادة المحل
مردفات حال من ربر بالوصف بما بعده والاعتقاد بجمع عقب وعقب كل شيء آخره والا كوار جمع كور
بضم الكاف وهو الرجل بادانه (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا القرزدق

(إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) * لسانا بدمادام فيها الجمر اضم
فلا نهاية أو دعائية كافي المعنى ونعد مجزوم بها وهو مستند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر
لان المتكلم لا ينهي نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الهمزة وقطع الميم
وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجمر اضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول
الواسع البطن وعنى به معاوية رضي الله عنه (ويكثر) جزمها فعل المتكلم مبني للفعول (نحو لا أخرج
ولا أخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرج جنى
أحد ولا يخرج جناً حذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى
المبدوء بالهمزة والنون لانه يمكن من الاستناد الى ضمير المتكلم على حذف الالتفات من الغيبة الى المتكلم
وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتجب فعل
المخاطب والغائب كثير وقد توجب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في
المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للفعول وهو موافق للظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية
لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها باللام الامر مضمرة
قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي (و) الثاني (اللام الطلبية) أمر كانت نحو لينفق ذو
سعة أو دعاء نحو ليقتض عليا ناربك) أو التماسا نحو ليقيم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس
من المساوى (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل
قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فاصلواكم) أى لاجلهم والياء
زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان باللام الامر فعلامته جزم الاول حذف
الياء وعلامته جزم الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (قبلك
فلتقرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبي وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم
(لتأخذوا مضافكم) وقول الشاعر

الشاعر راقم أنت الخ
ورأيت فيه فلتقضى
بالقاء لا بكي قبل اللام
قال الدنوشري اقتصر
على التمثيل بالبيت
لير وجه دعوى الضعف
ولا يستدرك وقد ذكره
في حرف اللام انه قرأ جماعة
فبذلك فلتقرحوا وفي
الحديث لتأخذوا مضافكم
(قوله فلتقضى حوائج
المسلمين) في هذا تصريح
بجميع حاجة على حوائج
قال المصنف في التذكرة
مسئلة في درة الغواص ان
لفظة الحوائج مما يغلط
الناس في استعمالها
ومما يحكى أن الحريري
لم يحفظ لتصحيح هذه
اللفظة شاهد ابل أنشد
لبديع الزمان
فسبيان بين العنكبوت
وجوسق

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضى حوائج المسلمين
وزعم الزجاني انها لغة جيدة والتجهور بجعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و)
قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقيموا أصل لام

وقبح اذا لم تقض فيه الحوائج
ولم يسمع قوله صلى الله عليه
وسلم استعينوا على قضاء
الحوائج بالكتمان وقوله

ان الله عباد اخلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الطلب
الالفاظ ان حاجة تجميع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كبحارى ثم قدمت
الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله من كان في نفسه حوجاء يطلبها * عندي فان له رهنا باصهار وغطا الاصمعي في
هذه اللفظة فاعلمها مولدة كحروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشي والمسجبي تالي حكيم عن
عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يعربه الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدمايني عن
قرا في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذا صحح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

فينظر لاي شيء اقتصر الشارح في هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لابي موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في الجني الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعدوا واقول الثاني لا نظيره (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضي وكان ذلك ٢٤٧ لكونها فاصلة قوية بين العامل

الحرف في أو شبهه ومعموله
اه وأراد بشبهه الحرف في
أسماء الشروط كمن
تقول من لم يكرمني أهله
ولا تقول من لم قال
الدماميني هذا تصرح من
الرضي بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في
المضارع المقترن بحرف
النفي وليس كذلك قال
السمين في اعراب فان لم
تفعلوا ان الشرطية داخله
على جله لم تفعلوا وتفعلوا
يجزوم بلم (قوله انما هو
باعتبار ما ذكر من ذلك
الحين) قال الزرقاني أي
ونفي كونه شيئا من كورا
مستمر في جميع ذلك الحين
ووجوده انما هو بعد ذلك
الحين وقوله لا مطلقا أي
ليس ذلك النفي باعتبار
ما ذكر من ذلك الحين وما
بعده حتى يأتي الانقطاع
والكون بعد ذلك كما فهمه
ابن مالك وهذا البحث
غير ظاهر وذلك لان
الاستمرار والانقطاع
بالنسبة الى زمن التكلم
كما قاله الدماميني ولا شك
ان هذا الانقطاع والكون

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن
معتذر فكسرت وقد تفتح عند سايه فاذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصل غالبا
(و) الثالث والرابع (لم ولما) اختها (ويشتركان في) أمور في (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي
والجزم والقلب للماضي) وجواز دخول همزة الاستفهام عليها فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزومه
وينفي معناه ويقرب زمانه الى الماضي وفاقا للبر لا أنه يقرب اللفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى
ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن (لما) (بمصاحبة) أدلة (الشرط) نحو وان لم تفعل فابليت رسالتك (ولا
يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما تقول ان قد قام زيد
فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريره من الحال
والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفي
منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا من كورا لان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا
مذ كورا قاله الموضح في شرح القطر تبعه الابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل أتى على
الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفي منفيها
مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أي ومن أجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن)
الانسان شيئا من كورا (ثم كان) شيئا من كورا (وامتنع في لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض
لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي
نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما)
عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أي ولما أدخلها) وذلك لانها نفي لقد
فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهري

احفظوا ويحك التي استودعنا * (يوم الاعاز بان وصلت وان لم)

أي وان لم تصل (فضرورة) والاعاز بروي بالعين المهملة والراء المهملة التبعاء
(و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أي بوثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أي الى الا أن ما ذاقوه
وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) أي الى الا أن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا
تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما النفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها النفي فعل ولا دلالة قيسه على
التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم
(ومن ثم) أي من أجل ان لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة
اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتعارض أن المصدر يقول فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم
جملا على لا النافية فيرفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدت الالف
ميمما كما قال في لن أصلها فابدت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة
(و) النوع الثاني (جازم لفعلين وهو) احدي عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه
(أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب (وحرف على الاصح وهو

بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله في الحال) لو قال بدل في الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدماميني أن لم لنفي
فعل وهو عما يجوز حذفه لا دليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يسمي (قوله في جزم
بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولد ان أهلنا * تعالوا الى أن ياتنا الصيد فنحطب وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما
يجعل المتعارض بين أن ولم لا بين لم وان لان قد يجزم كقوله لن يجيب الآن من رجائك من * حركة من دون بابك المحلقة

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعاً فاضياً (وهو قليل) حتى
 خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جواز في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من
 يقيم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلمت)
 أعناقهم لما خاضع من فظلمت ماض وهو معطوف على الجواب وهو نزل فيكون جواباً (لان تابع الجواب
 جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الأكثرين اذ خصوا
 هذا النوع بالضرورة) وقالوا لانا اذا علمنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل
 للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ولا أكثرين أن يجيئوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى فليس
 نصافي الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين
 أو مضارعين تلقيهما أو متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضى اللفظ أو
 مضارعاً عارياً من لم أو معجوباً بها أو الجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعاً منها ثمان فجوز
 في الاختيار اتفاقاً واحدة مختلفة فيها وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً عارياً من لم كافي
 الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منه في بلم قوي كقوله) وهو زهير يمدح
 هرم ابن سنان (وان أقام خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

(قوله فقلت تحمل)
 خطاب للسبختي وقوله
 انها أي القرية مطبوعة
 أي مملوأة بالطعام
 * (فصل)

يرفع بقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفعك الجزاء حسن * والذي حسن ذلك ان الاداة
 لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير
 المحتل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سألته سؤالاً ومسئلة ويروي مسغبة
 مكان مسئلة وعلى هذا أنشد الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر
 كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات
 (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب في غير ذلك
 ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفع بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي
 فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبوعة (من ياتها لا يضيرها)

يرفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أي نما تكونوا يندر ككم الموت) برفع يندر ككم
 ووجه ضعفه ان الاداة قد علمت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب ونحو ربحه عند سيده
 على ذلة التقديم والتأخير أو ضمارة الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع
 المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محله يمكن
 أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا ان التخيير يجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب
 ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب
 وضمارة الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلاً غير ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس
 فبت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلباً
 فلا يجوز ان قم ولان لا تقسم والثالث أن لا يكون جامداً فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن
 لا يكون مقروناً بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقيم والخامس أن لا يكون مقروناً بقدر فلا يجوز ان
 قد قام ولان قد يقيم والسادس أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقيم ولان لن يقوم
 اذا تم ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطاً بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجرداً من قد وغيرها
 أو مضارعاً مجرداً أو منقياً بلم أو لا فلاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويسبق الماضي على حاله ويرفع

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط ورجع ذلك ابن المهام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قراءته * بقاء إذا ما فعله طالبا أي كذا جامدا أو مقسما كان أو بقدر * ورب وحين أو يسوف أو باقي كذا اسمية أو كان منقيا ما وان من يحدهما عددنا فقد عتا قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الأول بقاء إذا ما كان ذا طلب أي كان أشمل إذا لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به ٢٥٠ الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزأ *

وفي سورة الانعام قد جاء مبتدأ وكالفاء اذا في اسمية وأداتهم يكون اذا أو ان تكن متبنا وبين اذا والفاء تجمع يأخى ومنع اجتماع قيل فاسمعه منصتا وقوله في سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى آخر الآية (قوله وقد اجتمعنا) قال الدنوشري قديقال عليه لانسلم ان جملة فن ذا الذي ينصر كم من بعده غير طلبية اذا الاستفهام فيها ليس حقيقة لان المعنى فلا أحد ينصر كم من بعده فهو بمعنى النفي وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله أو ان) قال الدنوشري قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن به فانه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين كفروا أن يتخذوك الاهزوا فليتامل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشري المضارع نحو ومن جاء بالسبئية فكبت وجوههم في النار ونحو فن يؤمن بر به فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لترابطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور ونخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السبئية ولما سدت للجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والمستنع جعله شرطا (الجملة الاسمية فنحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بتقدير فان قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قدمضي في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية فنحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتعني والترجي ولا تطيل بامثلةها فالذي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعنا في قوله) تعالى (وان يخذلكم فن ذا الذي ينصر كم من بعده) بجملة من ذا الذي ينصر كم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذاملغة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضى المعنى فنحو ان كان قيصة قدم من قبل فصلت قاله الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد فنحو ان ترفي أنا أقل منك ملا وولد افعسى ربي) أن يؤتيني خيرا من جنتك (أو مقرون بقدر فنحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس فنحو) وان تعاسرت فسترضع له أخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أولن فنحو وما تفعلون من خير قلن تكفروا أو ما ننحو فان توليتم فاسألتكم من أجمع) أو ان فنحو ان تقوم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لا متناع الجملة من أن تقع شرط اما لذاتها أو لما اقترن به من نفي أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما وان وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا تأتي بن كعب لمسا له عن اللقطة فان جاء صاحبها أو الاستمتمع بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

المضارع نحو ومن جاء بالسبئية فكبت وجوههم في النار ونحو فن يؤمن بر به فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لترابطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور ونخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السبئية ولما سدت للجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والمستنع جعله شرطا (الجملة الاسمية فنحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بتقدير فان قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قدمضي في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية فنحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتعني والترجي ولا تطيل بامثلةها فالذي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعنا في قوله) تعالى (وان يخذلكم فن ذا الذي ينصر كم من بعده) بجملة من ذا الذي ينصر كم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذاملغة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضى المعنى فنحو ان كان قيصة قدم من قبل فصلت قاله الموضع في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد فنحو ان ترفي أنا أقل منك ملا وولد افعسى ربي) أن يؤتيني خيرا من جنتك (أو مقرون بقدر فنحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس فنحو) وان تعاسرت فسترضع له أخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أولن فنحو وما تفعلون من خير قلن تكفروا أو ما ننحو فان توليتم فاسألتكم من أجمع) أو ان فنحو ان تقوم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لا متناع الجملة من أن تقع شرط اما لذاتها أو لما اقترن به من نفي أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما وان وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا تأتي بن كعب لمسا له عن اللقطة فان جاء صاحبها أو الاستمتمع بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلالن أراد الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحن بشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله) ومن لا يزال ينقاد للغي والصبا * سيلقى على طول السلامة نادما أراد فيسلقى بالفاء أي سيموجدم من ألفي بمعنى وجدوا الى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله واقرن بفاحتمل اجوابا لوجعل * شرطا لان أو غيرهما لم يجعل

عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانها ما يجتمعان في نحو (ويجوز قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفر الاسمية في نحو وان يمسك الخ وتنفر الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها ادوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف ظروف اثبات لا يكون

الفعل بعدها لامبثنا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها إذا الفجائية أن عضي زيد إذا ويل له وإنما يقال فويل له ولا يقال أيضا أن يقوم زيد إذا ما عمر وقائم وإنما يقال فسا عمر وقائم (قوله وقد يجمع بين الفاء وإذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسيره حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج الآية واقترن عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي وإذا الأولى في موضع نصب المعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعتين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتقدير إذا فتحت واقترن ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب إذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعطف على هذا فيكون يجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وإنما حقيقة انه دليل الجواب فهذا كما عدى جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لأجل ما ذكرنا وقرئ منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وإنما يصح أن يجعل شاخصة هي العامل لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أما وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا (فصل) * قوله وهو قليل في الشذوذه ضعیف والرفع جائز والجزم قوي وقد يمتثل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو

(و يجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة إذا الشرطية لانها تشبهان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان) نصبهم سبعة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والربط إذا الفجائية نحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فاتم تخرجون جواب إذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيذا داخلان منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا وقال الزمخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في الجازمة سادة مسددة الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اهـ والى خلف إذا الفجائية للقاء أشار الناظم بقوله * وتختلف الفاء إذا المفاجأة

* (فصل) * وإذا انقضت الجملتان (جملة الشرط وجملة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرر بالفاء أو بالواو فلنجزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا أو جملة (و رفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقهم بالجزم) عطف على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحزرة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزاء ان يقتزن * بالفا أو الواو بثلاث من

(وإذا توسط المضارع المنعرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (و يجوز بالنصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل أثر فا * أو واوان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع إذا لصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني أو وتحدثني أحد تلك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرح به (كقوله ومن يقترب منا ويخضع لله) * ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والمضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه إذا لم ينصفه ويوفه

عديله فعرض لغير القوى ما رجحه كارجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله و رفعه على الاستئناف) معني الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المعنى بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة مترضة وفي كلامهم إشارة الى ما فهم وإنما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اهـ أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال وبوافقه ما ر في باب الحال

من جواز وقوع المضارع المحدث حالامع الواو على اضماع المبتدأ (قوله والنصب في مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشي تعليقه بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يحى فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا الخ) قال الاشعري وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمي لم يذكروا زيادة أو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطي يقتضي عدم الفرق فليحذر رأى وذكروا في مسئلة ما بعد الجزاء انه يقتضي النصب والعمل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلة الواو والقاسميه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والقاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ في مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليه - مما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط

حقه وقابل الظلم بالمضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظاهرا ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرينان من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم أجزوا ثم مجرى القاء الواو في قولون أن تأتي ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزء قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لنسبها

*(فصل في يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص مخاطب مطرا وكان عمار ذميمة الخلقه وتحت امرأة جيلة فطافها فاستلمها بكف * (والاي عمل مفرقا للحسام)

حذف الشرط لدلالة قوله فطافها عليه وأبقى جوابه (أى والا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والا فتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن التبري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها فخذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تأخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينح الا في الصفا فادري

أى متى تشقوا تؤخذوا وخذف الشرط مع انتفاء الامر بين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفا بكسر المهملة ما وثقه الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه فباض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تدعى نطقا الآية) وعلمها في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فقطع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتزل منهم بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والاستمتاع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (وموجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى) ولا يصح جعله جوابا لصناعة امال كونه جملة اسمية مجردة من القاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أي فانت ظالم واما كونه جملة منفية

حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب لشمول نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام بل المصنف يوههم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) دفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يخص حذفهما بالضرورة وقال المصنف في الحواشي انه خاص بالضرورة الامع أن يقال لا آتى الامير لانه جائز فتقول انتبه وان الاداة في البيت الذي ذكره الشارح أنما وشكت عن حذف الاداة وحيدها لا يجرز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية

قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشي رعايا شكل على قول فيما مضى ان لا يصح الخ وان كان ذلك في الواو والقاء وهذا في ثم وقوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذي لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التي اقتصر الشارح عليها وهي قراءة واحدة لا قراءات ثم رأيت في نسخة عليها جعل المؤلف القراءة بالافراد *(فصل في) (قوله ان كانت الاداة الخ) قال المحقيد لا بد من العطف أيضا كما في البيت (قوله) والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها (فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد

(قوله ولا التزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أره ان ينجم منها (قوله فانه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويحاجب بان المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفناه (قوله اجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لاق أداة الشرط الخ ولا رد الثاني وهو قوله ولا التزام العرب الخ وثبوته من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ٢٥٣ ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان

يعمل مؤخر او قوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الرنخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قديم مع ما قاله اذ الكلام باخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لا مهادجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظريه لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الاصم في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أره ان ينجم منها واما الكونه مضارعا فوعا لزوما نحو أقوم ان قت والجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا التزام العرب حيث كونه الفعل التالي للأداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلم تقدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المحزوم فعلها لم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي لم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا يحذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما تدخل لانها لا تناسب الصدر ولا ما خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي لم أجاز الرنخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلوهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخر وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدله التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله والشرط يعني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (فكولتن اجتمعت الانس والجن الآية) وقامها على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو وان تقوم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أفهم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالتقدم والى ذلك الإشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليه ما ذو خبر (واذا تقدمه ما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجع مطلعا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقوم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم تقدمه نحو زيد والله ان يقوم لا قوم والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجع جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لجزء التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (ان لم يتقدمه ما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكامل سروهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولوعطف على المجزوم لما أفاد لانه لا ينصر الا زمن المقابلة ووقت التولية وذكر أن النجاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه نرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتأويل وأقول هذا عجيب فان كلاما من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلاً أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة البناء على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف

المقررات لاجل تلك التكلفة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه مؤكداً ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معاقبة على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالثقاف والطاء المعجمة جاز الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيث صميم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سهيل قلت حاصلهما أن القيث شد حر الصيف وبأدخال من فاعل أصم ثم قال وقال القراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسر ج قيل معرب من سوك بالفارسية والفروة ٢٥٤ ما لبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسوة والخاتام لغة في الخاتم اهـ

وينظر ما معنى قوله
واركب جارا الخ فان
ظاهره يقتضي انه بين
السر ج والفروة فامعنى
البيتية فليتامل (قوله
واذا دخل الاستفهام)
قال الدنوشري ينظر هل
مثل الاستفهام في ذلك
غيره من أنواع الطلب
(قوله فعن يونس الخ)
وده سيمويه رحمه الله
تعالى بقوله تعالى أفان
مت فهم الخالدون لان
دخول الفاء على الجواب
دليل على انه جواب
للشرط

أي لابن مالك في قول النظم وربما رجع بعد قسم * شرط بلاذى خبر مقدم
(و) خلافاً (للقراء) في إجازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً * أصم في نهار القيث للشمس بادياً)
واركب جارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شبه أليا
فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة
عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازاً أو وجوباً (استرط في غير الضرورة مضى الشرط) لفظاً أو معنى
كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم أن تفعل ولا والله أن تقوم لا قوم) لكون الشرط مضارعاً غير منفي بلم عند
البصريين والقراء وأجاز به بنية الكوفيين قياساً واحتراز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع
فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بلم وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة
يكون بغيره فان كان بعطف فاطلاق ابن مالك أن الجواب لا ولهما السبقه وفصل غيره فقال إن كان
العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع نحو أن تاتي وإن تحسن إلى أحسن اليك وأن كان العطف
بألف فالجواب لأحدهما لأن الواو لأحد الشيئين نحو أن جازيذا وأن جاءت هندفا كرمه أو فاكرمها وأن كان
العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول وإن كان بغير عطف فالجواب لا ولهما
والشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعة كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا * منامع اقد عززنا بها كرم
فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تدعروا وبالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى ان تستغيثوا بنا
مذعورين تجدوا وإذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط
قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط نحو أن قام زيد تقوم
(فصل في) أوجه (لو * للثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فتترادف
أن) المصدرية في المعنى والسبب أن لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو
ودوا لودهن) أي الإذهان (أو) بعد (يودنحو يود أحدهم لويهم) أي التعمير (ومن القليل قول
قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المشناة فوق بنت النضر بن الحرث الأسدية فتخاطب النبي صلى الله
عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبراً بالعفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر
(ما كان ضرك لو مننت وربما * من القى وهو المغيظ المحنق)
أي ما كان ضرك مننت وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهما أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب
ويقول محمد يا أيكم يا أخبار عادوثمود أنا آتيكم بخبر الأكاصرة والقيصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

عليه
أمثلة ما يفهم عنيا منتقداً لا ترادف بينهما وبين معنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب
الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أحمد ولا أنت فحل نجبية *
في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلت له ولعمرك أنه بعض
الاصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل
قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والماتعون من الوقوع يحجبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خبر فيهما
معاقبة له لك أن تار بقتله وأن لا تار ونحو ذلك ويجوز أن وحياتزل بأنه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجبية الكبرية الحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار هريرا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومنت لو
 أنعمت وأحسنتم ثم قال الدماميني لومنت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز
 تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضر كوالجمل خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني
 ان ما استقهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلت فاعل ضر
 والظاهر انها وصلت فاعل ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة خبر عن
 ما الاستقهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ماضرك في المن أو ما كان ضارالك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب
 كان حسنا (قوله فله اسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمهيد وعبارته فيقال
 والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمنذ عليه وكثيرا ما يستل عن وجهه انشاد أبي تمام
 الطائي بعد ذكر هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

ففي كانت أخلاقه غيرانه * جواد فأبني على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتنى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة
 ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فين أن الاساءة إلى العدو من مكارم الأخلاق ولا سيما ٢٥٥ العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه

لم يضر صديقه (قوله ولا
 خفاء بما في ذلك من
 التكلف) قال الزرقاني الباء
 مقوية والخبر محذوف
 أي وعدم خفاء بما في ذلك
 حاصل وعدم تنوين اسم
 لامع عمله قليل (قوله
 ويشهد الخ) قال الذنوشي
 في حفظي أن هذه القراءة
 يجوز تخريجها على أن
 يدهنوا منصوب بان
 مضمرة جواز وأن والفعل
 معطوف على لو وصلت
 على حذف لا توقع معتر الخ
 والتقدير ودوا ادهانك
 فادهانهم ثم رأيت
 الدماميني قال بعد قول

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته
 قبل قتله ما قتله ولعله ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيط بفتح الميم اسم مفعول من
 غاطه يغيطه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيط الغضب أو شدته أو سورة أوله والخنق بضم الميم
 وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا غاطه فهو توكيد للغيط ولوا المصدرية لا جواب لها
 وعن ذهب إلى مصدر يغلوا الغراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الآخرون
 إلى المنع ويدعون أن لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير
 يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسه ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد
 للثنتين قراءة بعضهم ودوا الوتد يدهنوا بخذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن ما كان
 معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو ما عملت من سوء تودلون بينها وبينه أمدا بعيدا
 وجوابه أن لو أنما دخلت على فعل محذوف مقدر به دلوت قدره تودلون بيتا اه (و) لو المصدرية
 (أذاولها) الفعل (الماضي بقى على مضيه أو) الفعل (المضارع تلخص للاستقبال كما أن المصدرية
 كذلك) الوجه (الثاني) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) أي لتعاقب الجواب على الشرط (في المستقبل
 فترادف ان) الشرطية لأنها لا تجزم على الألف (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
 (ولو تلتقي أضدا ونابعا مواتنا) * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
 لظل صدى صوتي وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب

المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جواز والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلت فاهو
 من باب عطف مصدر آخر هذا والذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ما ش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه أن تدهن)
 قال الزرقاني الذي عند الشمني أن عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوههم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ثوبان ع في ذلك بعض
 شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم فانه فراغ في توههم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
 (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على أنها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على أنها لا دالة لها على
 الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله أنها لا تجزم على الألف) قال الزرقاني فيه دلالة على أنها لا تجزم بها على غير الألف (قال الرضي
 وليكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبنى قال لو يشأ طار بها ذومبيعة *
 لاحق الا طال نهذ وخصل وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجع
 (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وإن كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب أن
 محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله
 أولا ولو تلتقي أضدا ونابعا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية وجواب

وفيه خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم لا تفتنه ما حينت الأبحر *
 ليكون الجليل رد اليك قدر رأينا الصدى وذلك جاد * كل شيء تقول رد عليك وأطلق الجاد على الصدى يجوز أو بناء على أن
 التقابل بينهما وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والملكية (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا
 والا فالطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور أو خزن والمراد هنا الأول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشف وذلك عند
 اختصارهم اهـ وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحاله المشارقة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من
 الخوف في غير هاتين لأنهم في ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للأوصياء) قال الزرقاني التاويل المذكور
 لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جارولوقلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ
 قد ذكر الأوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشف الى أنه لا بد من حمل

فلو تلتقي شرط وظل جوابه والاصدا بما المجمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال
 وغيرها والصدى أيضا ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح
 والسبب بمهملتين وموحدين المفاضة والرمية بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هشتت بكسر
 العين قال في الصحاح هشتت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اهـ والطرب خفة لسرور
 ولصوت بكسر اللام متعلق بهش ومتعلق بطرب محذوف مماثل متعلق بهش والتقدير بهش لصوت
 صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لولته تعليق في المستقبل (وليها) فعل (ماض) لفظا (أول) بالفعل
 (المستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلقهم ذرية ضعفا فاختاروا عليهم أي
 ان شارفوا ان يتركوا أو انما أول الترك بمشارقة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل
 الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناطم فحجى لو
 للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو ومنطلق كما تقول ذلك مع ان وقال
 ابن الناطم وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين
 لو تركوا الاحقة فيه لصحة جملة على الماضي اهـ ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فليظن
 منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلقك الراجوك الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما
 (كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في)
 الزمن (الماضي) وهذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله
 لو حرف شرط في ماضي ويقبل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل
 ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
 والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقته ان فان ان لعقد السببية
 والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على
 الزمن الماضي ألا ترى انك تقول ان جئتني غدا كرميتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني أمس

تركو على المشارقة لا لما
 ذكره المصنف بل ليصح
 وقوع خافوا خرا وذاك
 لكون الخوف متفيا بعد
 الموت فلا يتأتى خوف
 بعد الترك وأما المصنف
 فجعل الباعث على ذلك
 تصحيح الخطاب للأوصياء
 بعد الموت قال الدماميني
 والاول الظاهر فقام له اهـ
 وقوله لان الخطاب
 لا خطاب هنا فكيف
 عبر بالخطاب فالجواب
 ان المراد بالخطاب هنا
 الامرو أمر الغائب بمثابة
 الخطاب قال في الكشف
 * فان قلت ما معنى
 وقوع لو تركوا جوابه
 صلة للذين * قلت معناه
 وليخش الذين صفتهم
 وحالهم انهم لو شارفوا ان
 يتركوا خالفهم ذرية

وذلك عند اختصارهم خافوا عليهم
 الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسيهم اهـ قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما ذهب عنه ان الصلة يجب ان تكون قضية
 معلومة للخطاب ثابتة للوصول كالصفة للوصف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الأوصياء أو الجالسين أو
 الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الغاء في الجواب وقال
 الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاصيا بانتهاء كونها التعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه
 (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فخفا قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على
 فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حاربوا بشدوا ما زرعهم * دون النساء ولو بانيت باطهار (قوله لا يلقك الراجوك الخ) قال الزرقاني
 استقام الياء من يلقك يدل على انه ليس خبرا * فان قيل يحتمل ان يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

اكرمك

فهو نهي واستشكال كونه نهيان المنهي هو الفاعل والقاعل هو الراعي وهو ليس منهيًا والدعاء مثل النهي (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضي مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف بالماضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبمدانقضائه بالماضي قاله اللقاني في حواشي التصريف (قوله وكيفية افادتها) أي وعلى ٢٥٧ الافادة اختلفت في كيفية افادتها

(قوله من التلازم العقلي)

قال الزرقاني أي لا الشرعي لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) في جمع الجوامع ثم ينفى في التالي ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان خلفه كفولك لو كان انسانا لمكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كل ولم يخف لم يعص أو المساواة كل ولم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب شهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط قارة يكون بسبب اولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط اولى أشكل جعل ثبوت الجزاء في المثال بالاولى

أكرمته وفي السابق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضر فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيد بوجه وهو قول الشاويين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما في المعنى (و) الثالث انها (تقتضي امتناع شرطها دائما) مشددا كان أو منقيا (خلافًا للشاويين) و (لا) تقتضي امتناع (جوابها) خلافا للمعربين ثم ان لم يكن الجواب سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه (أيضا) لانه شرعا أو عقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى في يلعم بن باعورا (ولو شئنا لرفعناهم) فلو فناد الله على ان مشيئة الله تعالى (رفع هذا المنسوخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسوخ منفيًا) لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت السبب كذلك لا يبينهما من التلازم الشرعي (و) الثاني (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد اتفق بدخول لوعليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد اتفق فيكون منفيًا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء السبب المسبب من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحماكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المقادير نظر الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحدة وتفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لا انتفاء الفساد لباينهم من التلازم العادي (والا) بان كان الجواب سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى (ومنه) الاثر المروي عن عمر رضي الله تعالى عنه نعم العبد صهيبي (ولم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبي رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لوعلى انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة ان مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ومفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثنائا أو نفيًا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المذكور وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(٣٣ تصريح في) وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى وأشكل ما قرره الاثر لانه يخالف لغرض الكلام وأيضا هذا التقرير يخرج في ما ذكر انه يكون المساوي وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط اولى لتعدد جهة المنع من الحل وتقريره بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب في المثال الاخير ادون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقاني فيه نظر لان الكلام ههنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للوعلى امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفاءه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك لا على هذا القول اه وفي الجواب نقارن كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم في درة) قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودره دغم الدال المهملة (قوله بنت أم سامة) قال الزرقاني في المغني بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلي ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه دره وبين ما في مسلم عنها ان اسمى برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله في حجري) التقييده خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الرائب في حجور أو زواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه في ما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلي (قوله لما حلت) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا إشارة الى جواز الأمر من ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبي عبيدة وذلك ان عمر رضى الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وبها فاستشار في التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلعا عليه ثم أجمع رأييه على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرار من قدر الله تعالى ٢٥٨ فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم ففر من قدر الله الى قدره والقصة

مشهورة وجواب لو محذوف
أى لعذرنا ولا مجال
للمنى قاله الدماميني في
حاشيته اه وفي حاشية
الزركشي على البخاري
وجواب لو محذوف وفي
تقدم وجهان أحدهما
لوقالسا غيرك لادبته في
اعتراضه على مسئلة
اجتهادية وافقني عليها
الاكثر والثاني لوقالها
غيرك لم أعجب منه وانما
العجب من قولك مع
فضلك اه وهذا الثاني

الاثرب هذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عساه وتارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ام الابنة أخى من الرضاة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيته وكونها ابنة أخيه من الرضاة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها الواتفت اخوة الرضاة لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاة والنسب الا ان حرمة الرضاة أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لولا تعليق في الماضي (وليهما مضارع أول بالماضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضارع (فحولوا يطيعكم في كثير من الامراء) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسر ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر كان محذوف أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابن عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (كقوله) وهو الغطامش الطيبي

أشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين (اخلاى الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هنا في شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا متضيفا فان قلت أليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم القرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان القرار لا يغني شيئا * قلت لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم القرار في دفع الامر من المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حثف أنفه أو قتل في وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة لاهم التابع للعلوم وهو المقدور فلا يكون عليه بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان القرار لا يقيد شيئا حتى يشكل هذا بالنهي الوارد في الكتاب عن القاء النفس بالهلكة وبالامر الوارد في السنة بالقرار عن مظان المضار كيف هو قد دل قوله تعالى واذا لاتمتعون الا قليلا على ان القرار نفع في الجملة اذ المعنى لاتمتعون على تقدير القرار الامتناع قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم ان جواب عمر رضى الله عنه ما خوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحياض المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا

الى قضاء الله (قوله أخلاي) قال الدنوشري بياض مفتوحة قال التبريزي في شرح ديوان الحماسة والناس يذنبون أخلاي بياض مفتوحة
وكأنهم حملوه على قصر المدود وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلايهمزة مكسورة ويراد بها أخلاي في ذنبت بياض الاضافة
وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعيني عبرة * أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على
الدهر معتب) قال الدنوشري أعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبر أو لم يعرب به الشارح كذلك لعدم تعيينه لجواز كونه فاعلا بالجاء
والجور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أكل كل دم
الفصد في الخمسة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بر بقمع مثلاً إذا غص
يشرق فهو شريق والغصان يفتح العين المعجمة هو ذو الغصنة وهو ما يعترض في الحلقى من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاهتصاص
أزالة الغصنة بشرب الماء قليلاً يقول لو غصنت بغير الماء احتلت في إزالة الغصنة لكن شرقت بالماء الذي يرال به الشرق فكيف الحيلة
وقد صار الدواعين الداعوي شبه هذا قول بعضهم إذا نحاسني الالاقى أدل بها * كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذار اه وقبل هذا البيت
أبلغ النعمان غير ما السكا * انه قد طال حبسي وانتظاري وهما العدي بن زيد ٢٥٩ والعروضيون يذكرون البيت الثاني

شاهد على الضرب المقصود

وهو خطأ منهم فانه ضرب
تام بالياء بعد الراء وقصة
عدي مشهورة أطال بها
الدنوشري (قوله ويجوز
أن يلي لو) المتبادر أن
يقول أن يليه الاله اللفظ
المقدم في كلام المصنف
فهو بعينه المقدر بعد
الواو العاطفة هذا
استفيد أن ذلك لا يتقيد
بالشرطية بل يجري في
غيرها وهو المصدرية لانها
التي تعرض لها المصنف
غير الشرطية والتي لا تعني
بل قد يقال تلك شرطية
بدليل انها تجاب بجوابين
كافي قوله

(أخلاي لو غير الجاهل أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب
فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الجاهل وهو بكسر الجاء الموت وعتبت
جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثال (لذات سوار طممتي)
أخذ من قول طاتم الطائي حين لطمته حارية وهو مأثور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمه أن
صاحبة المنزل أمرته أن يفسد ناقة لها لتأكل كل دم فصدها فتحرقها فقبل اه في ذلك فقال له هذا فصدى
فلطمته الجارية ففسد لوز ذات سوار طممتي فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير
والتقدير لو اطممتي ذات سوار وذات السوار الحرة لان الماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لكان على ذلك والثاني لوز يدار أيته أكرمه الثالث نكو التمس ولو خاتم من جديد أي ولو كان
خاتمًا والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالساء اعتباري
فولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلاف البصريون في تخريج
فقال الفارسي حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق
محذوف الفعل أو لا ثم المبتدأ آخر أو خبره غير على اعتمار كان الشانية واسمها بجهة ما بعد لو اسمية خبر
كان (و) يجوز أن يلي لو (كثيراً أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو لو أنهم صبروا) وموضعها عند
الجميع رفع ثم اختلاف في رفعه (فقال سيمويه وجهه البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبرها) لاشتمال صلتها
على المسند والمُسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدم ما على المبتدأ أي ولو ثاب صبرهم على
حدو آية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخر ما على الأصل أي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون
والمبدؤ الزاج والرخشري فاعل بثبت مة - درا) أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فاتها تعطي معنى

ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذائب أي زبر * بيوم الشعثين لقرعينا وحينئذ صرح ما تبعه المصنف
من الاستشهاد في المغني على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو أنهم يادون في الأعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
الواقية لو أنهم يادون في الأعراب ولا تمنى ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره للو
المصدرية يقتضي ان أن في هذه الآية مصدرية وانه اذا ولي أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان المصدرية
انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الأغلب (قوله موضعها) أي مع اسمها وخبرها وقول رفع أي محل رفع (قوله
لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتملت على ذلك كفي عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر
(قوله على حدو آية لهم أنا حملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل
الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جهة المواضع التي أوجبه فيها تقديم الخبر
وانما وجب لئلا يلتبس ان هنا بان التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتي مؤخر بعدما كقوله
عندي اصطبار واما انني خرج * يوم النوى فلو جدد كاديريني لان لعل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتالي بمعنى لعل

فأولاً أن يقدر الخبر مؤخر على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بأن الموصول المحرف في أحوال الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع ٢٦٠ لا بمعنى باقى وذلك لأنها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر معنى جميع

المثبت (كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (في لا) كالمه ما أن في السماء نجما) أى ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بأن فيه إبقاء لوعلى اختصاصها بالفعل ويبيده أن الفعل لم يحذف بعد ولو غيرهما من أدوات الشرط المفسر بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضع في شرح بانث سعاد واليه أشار الناظم بقوله * لكن لو أن بها قد تقتزن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد ولو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (و جواب لو) اما ماضى معنى فحول لم يحذف الله لم يعصه أو (ماضى) وضعها (وهو) أى الماضى وضعها (اما مثبت فاقترانه باللام فحولون شاء جعلناه خطا ما أكثر من تركها فحولون شاء جعلناه أجابا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسوييف لأنها تبدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتأخيره عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أى ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لونها جعلناه خطا ما وحذفت في لونها جعلناه أجابا أى لوقته في المزن من غير تأخير والفائدة في تأخير جعله خطا ما وتقدم جعله أجابا تشديد العقوبة أى اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه خطا ما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منفي بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فلا كثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثاني نحو (قوله

ولو نعطي الخيار لما افرقنا) * ولكن لا خیار مع اليا الى فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافي غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لثوبه من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في اثموية جواب لو وان بين الماضى والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في اثموية لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أوجواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاء في المعنى فقال والاولى أن تكون لام اثموية لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لو وان الاسم استعبرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لو في) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمني فلا جواب لها) على الاصح الا في الوجه الرابع من أوجهه لو أن تكون للتمني فحولت لتأني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض فحولت تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل فحولت صدقوا ولو بظلف محرف ذكره ابن هشام اللخمي وغيره (فصل في أما) بفتح الهاء وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائم) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (محبي) الفاء بعدها (غالبا) نحو فاما الذين آمنوا فاعلموا أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فاعلموا أنهم كاذبون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولو لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

فان كثير من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقى والمزاد من بين باقى ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا يناق ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أى على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أولئك من الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور وعليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لونها جعلناه خطا ما الخ) في البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبغ * فان قيل لم أكد الفاعل باللام في الزرع ولم يؤكد في الماء * قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود خطا ما محتمل انه من فعل الزراع ولهذا

قال تعالى أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه من سقى الماء وجفافه من عدم السقى وحرارة الشمس أو حرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله خطا ما في حال غوم لو شاء وانزال الماء من السماء بما لا يتوهم أن لا حد قدرة عليه غير الله تعالى اه ما خصا وهو كلام حسن * (فصل)

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ)
جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسميه في المعنى الخ لا يخلو عن نظروا انما كان يظهر جعل الآية من الثاني لوقال المصنف قسميه
في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ وقد علم من قول

الشارح وقد ينزل الخ حكمه

قول المصنف ومنه لان
التفصيل في ذلك غير ظاهر
(قوله بالمهمل) المراد به
ما لا يفهم الخاطبة معناه
لا ما لا معنى له لعدم صحته
هنا كما يفهم من كلام
الشارح (قوله وأما المعنى
الثاني الخ) قال الدنوشري
آخره عن الاول والثالث
لانه ليس مشهور الا عن
الزنجشري فانه المستخرج
له (قوله وهي نائبة عن
أداة شرط وجائه) قال
الدنوشري ربما يخالف
بحسب الظاهر قوله أولا
فهو حرف شرط والمنقول
في كافية ابن الحاجب أنها
شرطية وأن شرطها فعل
محذوف وجوابها هو لا
يضر في ذلك كونها مقسمة
بمهما يكن من شيء قال
بعض المحققين واعلم أن
أما حرف مقرر على الاصح
وفيه معنى الشرط بدليل
لزوم الغاء لها ولذا قدرها
سبويه بمهما فانه قال
ان قلت أما زيد فطلق
فكانت قلت مهما يكن
من شيء فزيد فطلق فلو
لم يكن معناه الشرط لما

(استقرامواقعا) وعطف مثلها عليها (نحو فاما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فاما الذين
أسودت وجوههم) وأما الذين أبيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من تجمل واستغنى
(الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكّر بعدها
فلاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نوراً مبيناً فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسميه في المعنى وأما الذين كفروا فإلهم كذا أو كذا (و) الثاني (منه)
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فاما الذين في قلوبهم
زيغ الآية وقسميه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف
تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدىء بما يشاء (والمعنى وأما الراسخون) في
العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبني (على ان المراد بالمتشابهة) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه)
أي اختص به فلا يشار فيه غيره ولا طريق لخلق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التقدير الذي قدره الموضع في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون
قوله والراسخون كلاماً مستأنفاً لا يوقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم لم حتى يكون
عطفاً على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالاً وهو باطل
لانه لا يخلو اما أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم لم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم
قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالاً عن الراسخين في العلم فقط
وحينئذ يخص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضاً غير جائز لانه منافي للقاعدة المقررة
في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان
الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا ادس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخالف التفصيل
قولك أما زيد فطلق) هذا هو المنقول ويبحث فيه الموضع في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد
فطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسباً أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره
فهو ليس كذلك اهـ (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزنجشري فقال أما حرف يعطى
الكلام فضل) بالعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك و (أنه لا محالة
ذاهب) وأنه بضد الذاهب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اهـ (وزعم أن ذلك) التوكيد
(مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أمهما ما يمكن من شيء قال الزنجشري وهذا التفسير مدل
بغادرين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط اهـ وقال الطيبي ما معناه وتحرير مهمما قدوم الموانع
والحوادث فانه لا يمتنع زيد من الذاهب فانه بضد الذاهب لا محالة اهـ (وهي نائبة عن أداة شرط وجائه)
وموضعها صالح لها وهي قائمة مقامهما التضمنها معنى الشرط وليست أمهما معنى مهما وشرطها لانهما
حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيباة (تؤول بهما

صح تفسيرهما في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرهما بما أن تكون اسماً لا توجب بمنع لزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم
كون الحرف اسماً لا نقول معنى ان التوكيد وليت التمسني ولا يلزم أن يكونا اسمين اهـ وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي
معتقده وليست أمهما معنى مهما وشرطها الخ أما أولاً فلان سبويه كما قال هذا المحقق انما فسر أمهما فقط وقرض انه فسرهما بما يمكن
من شيء فهو لا حظية شرطها المحذوف بعدها وأما ثانياً فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيباة) انما

احتاج للتأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النياية ومما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري مخالف لقول غيره انه باق على عمومته ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلمها السامع شئ على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير ٢٦٢ مستتر راجع لاسم الشرط ومن ابيان الجندس واستشكك الدماميني بانه لم يجز على

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشي في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهمما هو جدشي من مواضع مصدر جوابها اثابت للسند اليه فاطمك اذا انتقت المواضع وانما عم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يقسمها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد هاتين الخصلتين انما تفيد ثلاثة أمور رآخذها التوكيد اذا معنى قولك اما زيد فنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذا المراد منه ما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهمما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مرة واحدة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا ابداء بل قولهم اما العسل فاننا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهو كون اما تغدر بهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت امامنا بذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة (ولا بد لها) (من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيد فنطلق والاصل ان يقال اما زيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير امان أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبعه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو واما السائل فلا تنهروا ما ينعمه ربك فحدث والخامس اسم منصوب بحذف يفهم ما بعد الفاء نحو اما زيد فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيد والي ذلك أشار الناظم بقوله أما كنهما يث من شئ وفا * لتلوتلوا وجوبا ألفا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عن ما بالما قول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم) بعد ايمانكم فا كفرتم مقول القول محذوف والقول ومعقوله جواب اما (أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القاتل لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والتاحية لاجمع عرصة بجملة من وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نكو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد يا بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فبال رجال وما استغفها مية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والي حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي القاتل في ثراذا * لم يك قول معها قد نبذا
 * (فصل في) * ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما أن يدل على امتناع جوابها لوجود تاليها فيختصان بالجل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله
 لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجودة عدا

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله يجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين اما والفاء ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب واما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لاما ما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو موضح بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد اما فافصل بواحد من ستة ولا تنه بزايد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر

كذلك معمول الفعل فسر * ما بعد فاء بعدهما مؤخره والظرف والمجرور ثالث است * قد قال ما كل امام ثبت (نحو وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفضل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يراد عليه قاله الشمني بعينه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسر جزءا من الجواب كان هو كجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب * (فصل)

(قوله وقيل مرفوع بلولا أصالة) قال الزرقاني هو قول القراء قال الدماميني وثقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما بعمل الجرف فقط كحروف الجروا اما بعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظيره (قوله وقيل مرفوع بها نياية) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجني الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيايتها ما ناب لولم يوجد حكاة الفراء عن بعضهم ورد ابن مالك بانك تقول لولا زيدا لا عمر ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لا تعاطي هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد التور الماساني

(نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين) وقوله

لوما الأصاحه لا وشاة لكان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء

وهذا رد على الماساني حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا أصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نياية وهو قول حكاة الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجوهري يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كاليام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صدمتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيء (و) الوجه (الثاني ان يبدل على التحضيض) بمهملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله وبهما التحضيض من (فيختصان به) الجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجمل الفعلية حادث متجدد فيتعلم الطالب به بخلاف الاسمية فانها الثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا ولا ولا) بفتح أولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا نزلت زيدا وألا أهنته وألا شتمته في تأديب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهلا ألا وأولينها فعلا * وأما قوله * فلان نفس ليلى شقيعتها * تقديره فهلا كان هو أي الشان (وقد يبدل حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لم يجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب (فهلا بكرا تلاحبها وتلاحبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا ان سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المعنى يجوز انها هلا لتوبيخ واذا متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتوه ومجرور باضافة اذاليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم بقوله

وقد يلبسها اسم بفعل مضمرة * علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) *

التي والذين واللاتين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لاعتقاف فعل وحرف وجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ عشرة لا يقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشي وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشان) قال في المعنى وقيل التقدير فهلا شفت ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشقيعتها على هذا خبر المحذوف أي هي شقيعتها * (هذا باب الاخبار بالذي وفروعه) * (قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظرا لانه اذا قصد شي من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يوثق بتركيب دال عليه كذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التعبير على هذا الوجه فالعرض منه ما للتدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيدا كرمك أصله لو انعدم زيدا كرمك حذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مكية من لولا متناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى المرصوعة له قيل التركيب هذا مع ان خبر المبتدأ الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما وما يدل على ان الاسم بعدها ليس بمبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في موضع المبتدأ الا ان المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن هشام هذه عشرة لا يقال اه وأستفيد منه ان هذا القول قول

الاخير ان نحو بيان والثلاثة
قبله بيانية والاول كقولك
الذي قام زيد رد على من
قال قام عمرو وخالد والثاني
ظاهر لان في هذا الاخبار
اسنادين فهو أقوى مما
فيه اسناد واحد والثالث
كقول أبي العلاء المعري
مشير للمعاد الجسماني
والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جاد
ويجمعها قول بعضهم
قصداختصاص أو تقوى
الحكم أو
تشويها أو سببا الباب
هنا
(قوله ثم نعوض من ذلك
الاسم ضمير مكانه) أي
غالب الماسيات من أنه قد
تقدم لقصد الاتصال
(قوله وان عن معنى الباء)
قال الزرقاني والباء بمعنى
عن أي لان تمام
التوجيه المذكور انما
يحصل بذلك ولذا ادعى
الشهاب القاسمي ان ذلك
ساقط من كلام الشارح
يسبق ان كلام الشارح
يقضي ان ذلك من تمام
وجه القلب وفي كلام ابن
جماعة ما يقتضي انه وجه
مستقل كما ينسأ في
حواشي اللفية

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه
بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيها النحويون
ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال
وغیر ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة تقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه
النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الانية وهي كيف
تبنى من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقة
وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقة) وهي ان تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر
عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم نعوض من ذلك الاسم ضمير مكانه على حسبه في الاعراب والافراد
والثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا
مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة
الموصول ويبدأ ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق
بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبدئه بموصول) يكون
في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراد هو تذكيره) ذلك الموصول المطابق لزيد
فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيد الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله
خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أي زيدا (على انه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في
مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضمير مطابقا في معناه) في (اعرابه فتقول الذي هو منطلق
زيدا) لموصول وهو (الذي مبتدأ) فن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه
مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة
للذي والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في اعرابه
(الذي هو الاثن) وهو زيد (كالمالك) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقرار

وماسواهما فوسطه صلة * عائدها خلف معطى التكملة

(وقد تبين بظاهر حناه ان زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس) أي مخبر عنه لانه
(وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا
السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها ان عصافهم
أرادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن
المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى) أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي
وثانيها ان الضائع بمجموعة فمهمة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه
في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه به لأنه مخبر عنه نظرنا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان
عن معنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان
المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا جى بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ والى ذلك
أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين والى * أخبر مراديا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن النساء) من بلغت
(بالذي الذي بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وأخبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

مستتر في بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت للذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخوالك) فالذان مبتدأ وأخوالك خبر وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المحرور عن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرين) فالذين مبتدأ والعمرين خبر وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المحرور راي (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغت من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع تأتي مبتدأ ورسالة خبر وما بينهما صلة وعائدها المسموع من بلغت وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله) بالفعل (لانه اذا أمكن الوصول لم يحجز العول) عنه (الى الفصل) الا في الضرورة (وحينئذ) أي حين اذ قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لانه عائده متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصل بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت يلزمه اجازة ذلك في التكلم نحو الذي قت أنا اذا لفرق وروايته يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العاج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فرعه) من التانيث والتثنية والجمع (اشتراط للخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخير (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانت تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدرية) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام (و) أسماء الشرط وكما يخبر به وما التعجيبة وضمير الشأن) على القول بان صدر الكلام (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من ازالة ماله صدر الكلام عن صدرية وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرم مني أكرمه الذي هو يكرم مني أكرمه أيهم وعن كذا الخبرية من قولنا كم عبد ملكك الذي اياه عبد ملكك كم وعن ما التعجيبة من قولنا ما أحسن زيد الذي هو أحسن زيدا وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو قتريل ماله صدر الكلام عن صدرية وثم مانع آخر وهو ان الضمير المحال محل الخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسألة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به وأما في مسألة الشرط فلان الضمير لا يخبر وما في مسألة كم فلان الضمير لا يضاف وأما في مسألة ما التعجيبة فلان الضمير لا يخبر عنه بافعال في التعجب وأما في مسألة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنهما مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا أو يصير المتكلم غائبا العوده على الذي فلذلك عزا للتسهيل الشرط (الثاني ان يكون) الخبر عنه (قابل للتعريف فلا يخبر عن المحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لانت لو قلت في جازر يد صاحكا) وفي ملكك تسعين نعجة (الذي جازر يد اياه صاحك) والتي ملكك تسعين اياهان نعجة (لكنك قد نصبت الضمير) في الاول (على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممسح لان الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا

(الفصل الثاني) *
(قوله من التانيث الخ)
قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أي من موصول التانيث الخ (قوله سبعة شروط) نبيه الشاطبي على انه لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بان له صدر الكلام) أي وهو خلاف الاصح بذليل اهتم قالوا في قوله اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير الشأن وفي قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشأن ولو كان له صدر الكلام لم تقدم العوامل عليه (قوله فلان ضمير الشأن الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ضمير الشأن الذي جعل مكان الخبر عنه جزءا صلة لانه تقدم عن الصلة

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) ٢٦٦ لا يخفى ان الموضع لا يرضى ما قاله الشراح فلا يترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل

منوباعنه بضمير مثل قوله في النظم أو بضمير أي أو الغنى عنه بضمير وسياق انه يجعل للاختراز عن المجرور بحيثى ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاختراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الالفية قبول التعريف فائدة وهذا مبنى على ان هذه الشرط هل يحتاج لجمعها أو بعضها من بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الالفية (قوله الذاهبة جارية صاحبا) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملائمة فلا تبدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية حاره فاضافها باعتبار الخوارثم قال صاحبها فأفادتها ملكه وقد قلنا فلا شق في باب ان وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحيثى أو بمذاومند) قال الزرقاني لو زادو فحسوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كوا والقسم ونائه والكاف ولا يخبر بالرفع بعدمذ ومند قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أي وإذا أخبر عنه ينتق ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله اياه زيد) قال الدوشري صوابه

القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

قبول تاخير وتعرف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) النظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غير فقال منوباعنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوباعنه بضمير أي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتخبر بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العامة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي) في صحة وقوعه موقعا قبل الاخبار كزيد من ضرب زيد اياه انه يصح وقوع عمرو ومثلا موقعا في تركيب آخر فتقول ضربت عمرو بخلاف الماء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعا للقوات العائدة الى المبتدا (فلا تخبر عن الماء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو ويكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المتصل (وهو هو المتأخر في آخر التركيب) هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الماء (خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل) بالفعل (فصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الماء من ضربته (ان قدرته رابطا بالخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقى الموصول) وهو الذي (بلا عائد وان قدرته عائدة على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدة عليهما اذ هو ضمير مفعول شديدين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال القارسي لفائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لازمة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمير فلا يخبر عن المجرور بحيثى أو بمذاومند لانهم لا يجرون الا الظاهر والخبر يستدعي اقامة مضمير مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذي أكلت السمكة حثاه رأسها ولا عن يومين من قولنا مارأيتهم مذأومند يومين فلا تقل اللذان مارأيتهم مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومذومند لا يجرون ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله * كذا الغنى عنه بالاجنبي أو بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (إذا قيل سرا باز يدقريب من عمرو والكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير) يخاف زيد أو (لا يخلفهن) تقول في الاخبار عن زيد الذي سرا باز يدقريب من عمرو والكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الابو وخد الذي سرا باز يدقريب من عمرو والكريم ابولا عن قرب الذي سرا باز يدقريب من عمرو والكريم قرب ولا عن عمرو والكريم اباز يدقريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سرا باز يدقريب من عمرو وهو الكريم (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلان الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جارو مجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محله عمرو (لا يوصف) الضمير الحال محله الكريم (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما اباز يد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو والكريم (فانكرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له في معناه وأمرابه (جاز) ذلك (فتقول في الاخبار عن المتضايقين) وهما اباز يد (الذي سره قرب من عمرو الكريم ابوزيد وكذا الباقي) فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سرا باز يدقريب من عمرو

بمزيد الخ لا يمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدوشري كان الانسب وصل هذا الضمير لافصله الكريم

يقوله في هذا الباب
لان المبتدأ والخبر
مطلقا لا بدان يتحدان
ما صدقا ويختلفا مفهومهما
فهو ممنوع هنا لان
مفهوم المبتدأ وهو
الموصول غير مفهوم
الخبر وهو الاسم الذي
يخبر عنه سواء كان
ظاهرا أو مضمرا
كما لا يخفى وقد مضى
اشكال اللقائي في باب
المبتدأ والخبر في قولهم ان
الجملة اذا كانت نفس
المبتدأ في المعنى لا تحتاج
لرابط ومرجوا به والظاهر
انه لا يأتي ذلك الجواب
هنا فتمامه (قوله وان
يكون فعلها متصرفا)
قال الزرقاني أي سواء
كان ماضيا أو مضارعا
(قوله ليصاغ منه) قال
الزرقاني أي من الفعل
وذلك لان الصوغ انما
هو منه اذا القاعل موجود
مع الوصف كما انه موجود
في الجملة وحينئذ في قول
الشارح كغيره لانه في جملة
اسمية لا يصاغ منها صلة
أل تجوز لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل
كما علمت (قوله وفي بعض
النسخ مثبوتا) ان كان
المراد زيادة على قوله
مقدما لزم أن يكون
الشرط أحد عشر وان

الكريم ففي ضمير مستمر رفوع على الفاعلية وهو خلاف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله
لكن ضرورة الاتصال ألجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستترفيه وتقول في الاخبار عن الموصوف
وصفته معا وهم عمر والكريم الذي سر أبازيد قرب منه عمر والكريم الشرط (الخامس جواز وروده
في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاء في أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في
الايجاب) فانه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد
على ان نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يغنه شأن طارق * فان قلت
الضمير في جاء في يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ
* الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب
زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما في بابه
* الشرط (السابع أن لا يكون) الخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في الأخرى منهما ضميره ولا
بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمر) فلا يقال الذي قام وقعد عمر
زيد لان جملة قعد عمر وليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصح أن تكون
معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان
قام زيد قعد عمر) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمر وزيد لان الشرط والجزاء كالجملة
الواحدة بخلاف ما اذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء
فانه يجوز الاخبار لموصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضرب بني
وضربت زيد ونحو أكرمني وأكرمه عمر وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب بني وضربت بني
عمر والذي أكرمني وأكرمه عمر والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد وتقول في
الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد
ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في القاعل من معنى السببية نزلها منزلة الشرط
والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالان واللام اشترط
عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخرى أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا)
ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبوتا (فلا
يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولامن قولك عسى زيد
أن يقوم) لان الفعل جامد (ولامن قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه
وأل لا يفصل بينهما وبين صلتها بنى ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا ههنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صح صوغ صلة منه لآل *

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل
والمفعول في نحو قولك توفي الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله) تقول اذا
أخبرت عن المفعول (الواقى الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز ذلك أن
تخذف الهاء) من الواقية خلافا للشارح (لان عائدا الى الف واللام لا يحدف الا في الضرورة كقوله

ما المستقر الهوى محجود عاقبة) * ولو أتبع بحاله صفو بلا كدر أي المستقره

* (فصل * اذا رفعت صلة أل) * اسمها ظاهر كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو
اما أن يكون (راجعاً الى نفس أل) واما أن يكون راجعاً الى غير هاتان كان راجعاً الى نفس أل (استتر)

كان يدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في انه اذا رفعت صله آل ضميرا راجعا الى نفس آل استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير آل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا أخبر بال غير المتنازع فيه (قوله على رأى الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا مذهب الاخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في تهديد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنقص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على باء المتكلم التحانية وتوابعه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانهما تكون له والمخاطب والمخاطبة والتحانية لا تكون الا للمتكلم

ذلك الضمير (في الصلة) جوابا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي اه (تقول في الاخبار عن التام من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا في المبلغ ضمير مستتر) رفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه في المعنى لآل لانه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر للمفعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى آل فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صله آل ضميرا) راجعا (لغير آل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر ان الصلة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضمير مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صله آل ضمير غيرها بين وانفصل

(كما اذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الأخوين المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة أخوالك) (وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة العمرين) (وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغ أنا من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فأنافيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه غير آل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي أخرته) وهو الأخوان في الاول والعمرين في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بان عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربني زيد وأنا امرؤ فاعل الاول لان آل الاولى كاللثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضارب الاول ليس زيد وتقول في الاخبار بان عن غير المتنازع فيه على رأى الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التام من ضربت في المثال المذكور الضارب زيد والضارب به هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازع فيه لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضمير اغائباء دعا على آل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجر يانه على من هو له لان آل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان آل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لآل وأتيت مكان باء المتكلم بباء الغيبة ليعود الى آل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان آل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا أنا هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى بما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلى بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب به أنا وهو والضارب به زيد أنا وجهه أنا خبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وآخرناه وأوقعنا آل الاولى على المضروب كما أوقعنا آل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلة بضمير المفعول العائد على آل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجر يان الصفة على غير من هي اه ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بباء الغائب مكان باء المتكلم لتعود على آل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذه من ثلاثة أوجه أحدها أنك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت الخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والقرض انها متأخرة واختار الموضع في الحواشي ان يقال الضارب به أنا والضارب به زيد أنا فتاتي للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الها وتفضل الفاعل وهو أنا وتجهله خبرا وتجعل مكان التاء

﴿هَذَا باب العدد﴾ قال ابن أبي الربيع العدد المعداد والعدا المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم أبشتم في الأرض عدد سنين انما نعدكم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا ما فوقه وسادون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثل حاشيتها السفلى تسعة والعليا احدى عشر ومجموع ذلك عشرون فقد تساوت العشرة ونصف مجموع الحاشيتين وهذا من مثاليان الحاشيتان بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد تساوت العشرة ونصف مجموع حاشيتها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة كما مثله ولا على طريق الوصفية مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود في ما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندى رجال ثلاثة وافراس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفراسان فعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنين * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل المعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي

التي فصلتها ضمير امثلةا في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان يا المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

﴿هَذَا باب العدد﴾

بفتحين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالأثنين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفاظ الدالة على المعدود كما يقال اجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يتخالقان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكرا مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وزن فاعلام مطلقا والعشرة اذار كبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالياء وثلاث امهاتر كما قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بانتهاء لتوافق نظائر هاءا تستحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبة وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبة اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حظا فليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فله ثلاثة أحوال الأول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكروا اثنان ان يقصد بها معدود ويذكر فاما العدد المطلق فاتها كلها بالياء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة فلا قابلية لهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكروا في اللفظ فالقصد ان تكون بالياء لئلا يذكروا ويحذفها للمؤنث كالوذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أيا ما وسهرت خمسائر يدليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بها معدود وذكروا (فلا تستفاد العدة والجنس الامن العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الا فادتين) وهما العدة والجنس (جعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امهاتر مع المذكر وبعد هاء المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالياء قبل للعشرة * في عدما أحاده مذكروه في الضمجرد

يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو الله واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الى الخ) قال الدنوشري قديقال انه يحتاج الى ذلك اذا لا يستفاد من واحد الا انه مذكروا ما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكروا ابن الحاجب وغيره انه لا يذكروا العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في خواشي الفاكهى (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيد كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد باعتبار المنطوق والمفهوم

﴿فصل﴾ قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً أي ما يكون التاء في المفرد نحو بنق ونبقة أو يكونها في اسم الجنس نحو كوكبة وكما ة ومن غير الغالب انه يفرق ٢٧٠ بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فان له

مفردا وليس له مفرد من لفظه غالباً من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدونشري تسمية ذلك جمعاً فيه نظر (قوله يميز اسمي الجنس والجمع) قال الدونشري اضافة يميز الى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال قتادة لوما قلناه أولى (قوله كان تخصيه الخ) قال التمشيل به لما نحن فيه نظر ظاهر اذ الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورايت في بعض كتب اللغة كأن خصيه من التبدل مكان التبدل ويروي سحق جواب وكان حقه ان يقول يحفظان وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في طرفها ما تزين به ولكنها تدخر الحفظ ونحوه من الادوية عيني (قوله خفض باضافة الخ) قال الدونشري ظاهره انه لا يجز بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير

﴿فصل﴾ ألقاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألقاظ واحد اثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضاً عشرة ألقاظ مائة ألف وثلاثة عشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألقاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو واحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمير العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرده منصوب ويميز المائة والالف مرة رد مجرور بالاضافة و(يميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً (كشجر وقرأ واسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالباً (كقوم ورهط خفف من قول ثلاثة) من الشجر غرسها وخمس (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعمل الانخفص امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذلك ما أشبهه قال الموضع في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطبق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظاً معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويقر بالخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفف) يميز اسمي الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس زود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود) * لقد حار الزمان على عيالي

والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذال الاول معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما أنت عدد هالان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصيه من التبدل * طرف عجوز فيه ثنتا حنظل

حنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضع واتفق الجميع على خفضه من واما بالاضافة ففيه مذهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضع تبعاً لابن عصفور واثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاة الفارسي عن أبي عثم ان المازني وعاله المبرديان العدد لا يضاف لواحد ولا ما يدل على الكثرة واما الثلاثة قروء فسموع اه (وان كان) يميزها (جمعاً خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اساء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيراً وتأنيثاً (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما ذكر أنت العدد وان كان مؤنثاً ذكر (فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر في كثير (وثلاث عن البقر بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرى تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

التذكير

بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح انه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام اطلاق أن الاصح في اسم الجنس التذكير كما بينهما عليه ههنا ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكري يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية الالفة

ويقال على ثابته ردالمقام في تصغيره كما في الحديث ورجل في شقة له في غنيمته الخ (قوله في حكمه حكم المذكور الخ) قال الدنوشي فيه نظر
 لأن نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتدكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفردة الخ)
 قال الدنوشي ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور
 وثلاث جامات ذكور رأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكور ومرت على
 ثلاث جامات فتؤنث والواحد جام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الابل فقول فتؤنث العدد اذا كان يليه

الابل والغنم لانهما القطان
 مؤنثان موضوعان للجمع
 ولا واحد لشيء منهما من
 من لفظه وهما يقعان
 على الذكور والاناث
 وعليهما جميعا وتقول له
 ثلاثة ذكور من الابل لما
 فرقت بين الثلاثة وبين
 الابل ذكرت وتقول سار
 فلان خمس عشرة من بين
 يوم وليلة العدد يقع على
 الليالي والعلم يحيط بان
 الايام قد دخلت معها اقال
 الجعدى يصف بقرة
 فطافت ثلاثا بين يوم وليلة
 يريد ثلاثة ايام وثلاث
 ليال ولا يغلب المؤنث
 على المذكور الا في الليالي
 خاصة تقول مر رناعشرا
 فيعلم ان مع كل ليلة يوما اه
 وهو اذا نام لته مع ما في
 الشرح والمثنى وجدت
 الخافقة ظاهرة فليحذر ذلك
 (قوله خلافا للبغداديين)
 قال الدنوشي الظاهر
 انهم لا يعينون مراعاة الجمع
 بل يجوزون مراعاة المفرد
 أيضا (قوله بل ينظر الى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البطل وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر
 ولم يمتثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل في حكمه حكم المذكور كالقوم والرهط
 والنقروان كان الا يعقل في حكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (والتذكير والتأنيث) يعتبران مع الجمع
 بحال مفردة فان كان مفردة مذكرا أنثى عدده وان كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات) جمع
 اصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة جامات) جمع جام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل
 والجام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتر كها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه
 والقراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانهما مؤنثتان
 (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظر
 الى تأنيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكير او تأنيثا (حتى يقال ثلاث اشخص
 بتركها أيضا) نظر الى تأنيث معنى واحد وهو شخص (يريد نسوة) لان الشخص يقع على المذكور
 والمؤنث (بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد كما تقول طلحة حضر
 وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما اقاما قوله) وهو عمر بن
 أبي ربيعة

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعصر
 ضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخص بالتاء ولو كنه كنى بالشخص على النساء (والذي سهل ذلك
 قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع
 ذلك فليس بقياس خلافا للتأنيث) بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجع جانب المعنى ترجع والكاعب الجارية
 حين يسد وثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدر كت سميت بذلك
 لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (واذا كان المعذود صفة) منوصوفا (فالمعتبر) في
 التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لاحالها) فان كان الموصوف مذكرا أنثى العدد وان كان
 مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لان الموصوف مؤنث (أي عشر
 حسنة أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقليلة عشرة) بالتاء (لان المثل) الذي هو واحد الامثال (مذكور)
 وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (ان قدرت) الموصوف
 (رجالا وبتر كها ان قدرت) الموصوف (تساء) لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة
 وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكور والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل
 ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا
 ذكورا لان الدابة) وهي لغة كل ما يلب على الارض (صفة في الاصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ انه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكر التأويله بالمؤنث فواجه به الكرماني ساق
 بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف نجسا وشربين ضعفا بترك التاء في خمس من انه
 لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكور كلفظ شخص اذا أريد به
 المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكور المؤنث بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقليلة عشرة) هذا اللزوم ممنوع
 فقد أجاب بعضهم بان الامثال حسنة وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه

﴿فصل﴾ (قوله ليتطابق العدد المحدود لفظاً) قال الدنوشري هذا غير ظاهر إذا العدد ليس بجمعاً مكسراً حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس بجمعاً بالواو والنون ٢٧٢ ولا بالالف والتاء فاقى بالعدد كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل

لتخلف الثلاثة معاً
ولتخلف اثنين منها
ولتخلف واحد منها كما هو
ظاهر وقول الشارح في
مسئلتين الأولى الخ هذا
معلوم سبق في قوله وقد
يخفف بإضافة العدد إليه
وقوله والثانية في لفظ واحد
لو حذف لفظة في صح
وهذا يستثنى من اسم
الجمع فإنه لا شك في أن مائة
اسم جمع ويضاف العدد
إليه كثيراً قليلاً فيفيد
مذلك قوله فيما مر أن
إضافة العدد إلى اسم الجمع
قليلة قليلاً (قوله فان
جمع قرء بالفتح على اقراء
شاذ) فيه ان قرأه بناءً على
ليس بشاذ وهو اقراء كما
سيأتي في باب جمع التكسير
أن أفعل يطر في فعل
يفتح الفاء إذا كان صحيح
العين (قوله كان قياساً)
لا يخفى الضمير المستتر في
كان على اسمها عائد على
اقراء لا على قرء أي كان
اقراء قياساً لا شاذاً ولم يقل
نعم ان جعل اقراء الخ لأنه
يصدد الكلام على
استعمال قرء في الآية
الذي هو بناء كثره لان
مقرده وان كان له بناء قل
الأنه شاذ فكأنه قال
انما يكون الآية من

قالوا ثلاثة أحجرة) جمع حجار (دواب وسم) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهما) اعتبروا
تأنيث اللفظ (أجر والدابة مجرى) الاسم (الحامد) نظر إلى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله
ابن مالك أخذ من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعمل الدابة اسماً
﴿فصل الأعداد التي تضاف للعدد عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما﴾ وذلك
ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً) ليتطابق العدد المحدود لفظاً (من أبنية القلة)
ليتطابقا معني والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز أجزر * جمعاً بلفظ قلة في الأكثر (فخو ثلاثة أفلس)
من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المساعات وثلاثة
أحال وتسعة صديعة وعشرة أرغفة) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير
والقلة (فيضاف للفرد) في مسألتين أحدهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل فخو تسعة رهط ونحو ذود
والثانية في لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثة مائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظاً فهي جمع معني
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضرورة قوله) وهو الفرزدق
(ثلاث مئين للولك وفيها) * ردائي وجلت عن وجوه الالهات

ووجه شذوه ان المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثة مائة وهو ما يفيد الكثرة فكان غير مناسب
(ويضاف لجمع الصحيح في مسألتين أحدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات) فان سماء وصلوة بقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً فضلاً عن أن يكون للقلة فلما يسمع
لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع صحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور
بالراء المهملة) ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (فخو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل
ولكنه (في التثنية مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن صحيحه وقد جاء في التثنية مكسراً
فخو سبع سنابل وبقي مسألتان أحدهما ان يكون تكسير الكلمة غير مثنى نحو ثلاث سعادات فان
جمع سعادات على سعاد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطر في المؤنث
بالهلامه نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة
قابل للاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرة آية على أي جائز لكنه ليس
بالقاسي وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسألتين
أحدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جارية ورجلا ودرهما
لم يستعمل لها جمع قلة وأما رجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء
قلة ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فيتل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه إلى جمع الكثرة (فالاول) وهو
الشاذ قياساً (فخو ثلاثة قرء) فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي في باب جمع التكسير
نعم ان جعل قرء جمعاً للقرء بالضم كان قياساً والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
(والثاني) وهو الشاذ سماعاً (فخو ثلاثة مسوع) بمعنى مفعول (فان اشباعاً) وان كان قياساً
لان مقرده شبع بكسر أوله وسكون ثانيه أحسن من النعل وفعال قياس فيه كحمل وأجال بالحاء
المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان
يضافا إلى مقردين نحو) فاجامدوا كل واحد منهما (مائة جادو) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والافراد لانها مشتملة
عليهما ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشر بن الافراد والالف موصوف من عشر مائة وهي

ذلك ان كان قرء في الآية مفتوحاً فان كان مضموماً قل لان بناء القلة حينئذ قياسي (قوله
فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولوعكس حصل الثقل بالجمع والتثنية

(قوله لأنه يقتضى الخ) قال الدوشري بيانه ان كل واحد منها ثلاثة فالمجموع تسعة مائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا
 لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاجرى الخ) قال الدوشري يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بثنوين
 أونون وجعل ابن كيسان تمامه بال كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدوشري أي بحذف يائه الاولى
 المزينة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وهو التسعة مائة
 دونها) قال الدوشري والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ٢٧٣ ويؤتى به مع العشرين وما بعدها

فتقول نيف وعشرون
 رجلا عندي (قوله الا
 أنك تأتي باحد واحد)
 لا تستعمل احدي
 الامر كبة أو معطوفا عليها
 أو مضافة نحو انت واحد
 الكبير (قوله من النيف
 والعقد) قال الدوشري
 كلام مردود وانما مراده
 بالجميع جميع ألفاظ
 النيف فقط وأما العقد
 فسيأتي في كلام المصنف
 انه يبنى على الفتح فلو جعل
 كلامه هذا شاملا له لكان
 فيه تكرير (قوله لتعادل
 خفته الخ) لا يخفى في ان
 البناء على الفتح يستلزم
 ان البناء على حر كنه هذا
 لتعادل كون الحركة
 فتحة وأما علة البناء على
 حركة مع ان أصل البناء
 السكون فهو ان لهذه
 الكلمة حالة أعراب
 كالنادي والاسم (قوله
 فلانها نزلت منزلة صدر
 الكلمة من عجزها)
 أي وصدر الكلمة ليس
 محلا للأعراب لان محله

تمييز مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوصت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين)
 حزة والسكسائي (ثلاثا تسنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ
 كانت عشير العشرات والعشرة عشير الالف واحد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقييل
 هو عطف بيان أو بدل من ثلث مائة وردان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى
 وليثواني كنههم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويحجب بان نية الطرح غالبية اللازمة ولا يكون
 سنين تميزا لانه يقتضى انهم أقل بالثبوتات تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك أشار
 الناظم بقوله ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نرا قدر دنف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيح الفزاري

(اذا عاش القى ما تين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء

فعاما تميز منصوب بعد ما تين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجاز ابن كيسان من نحو الالف درهم
 والمائة دينار بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه ونحن ما بين الستمائة الى السبع مائة بالنصب
 فاجرى ال في تصحيح نص التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة ال أو بتقدير
 مضاف بمائل المحبوب ال أو ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر
 والحق ان البيت ضرورة الرواية شاذة

* (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) * يفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد
 يخفف كهن وأصله الواو من ناف ينوف اذا قال أبو زيد (وهو التسعة مائة دونها) وقال أبو جعفر
 النحاس في شرح المعلقة النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفي الصحاح
 والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات
 أو المئات أو الالف (وحكمته لها) أي للكلمة الاولى وهي النيف (في التذكير والتانيث بمائتين لها
 قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما ما على خلاف القياس و) (أجريت) مادون
 ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا انك تأتي باحد واحد) (بابدال الواو همزة فيه) ما الآن
 الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشح وأكاف ولهذا نبه وأعلى الاصل في أحد فقالوا واحد
 ولم يذهبوا عليه في احدي وأتوا باحد واحد مع التركيب (مكان واحد واحد) (مع الافراد خوف
 الالتباس بالصفة) (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل
 التركيب أما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلانها
 حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الاثنين واثنين فتعربهما) بالالف رفعها بالياء جرا ونصبا
 (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون ولما مضى في العقد وقيل مضافان اليه وعليه ما فالعقد مثنى
 لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنين مبنيان مركبان مع

(٣٥ تصريح في)

الاخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ما جى به في الآخر
 لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفية والفا كهي (قوله
 وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفي قوله الا في اما بناؤها مع اثنين واثنين الخ نظرا لحقيقة ابن الناطم من ان
 التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادي في الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنين عشر من المركبات
 المزجية في الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظرا لان الاضافة تمنع من

ذلك اذ لا ية في غلام زيد أصله ٢٧٤ غلام وزيد تمام الكلام في حواشي المقدمة (قوله لثلاثا يجمع بين علامتي تانيث)

العقد كسائر أخواتهما ووربناهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الا يدين
لهالك (والاثنان في فلك فتح الياء) لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (اسكانها)
كافي معدي كرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها
فانتهت باعبادي فاتقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أي النون لانها لم تكن تضاف في الآخر اذا كان
الآخر النون كقوله لهاثنا بأربع حسان * وأربع فتغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من السكامتين (العشرة ويرجع بها الى القياس في
التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجرد هاء مع التاء مع المذكر وتوثق هاء مع المؤنث رجوعا الى
الاصل لثلاثا يجمع بين علامتي تانيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع
غيرهما اما بناؤهما مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبهه الاضافة والاسم اذا وقع
موقع الحرف بني واما بناؤهما مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون
وخالف في البناء حكم ما وقعت موقعه تبنيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت)
العشرة مختمومة (بالتاء سكنت) أنت (شبه في لغة الحجاز بين) فاتهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي
أربع متحركات في ما هو كالسكامة الواحدة (وكسر تها في لغة) أكثر بني (ميم) تشبها ببناء كلف
(وبعضهم) وهم الاقلون من بني تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن
القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احده عشر احترازا من
توالي المتحركات قاله في المفضل (وقد بين مما ذكرنا انك تقول) عندي (احده عشر عبدا واثنا عشر رجلا
بتدكيرهما) أي النيف والعقد من المثاليين (وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول) وهو ثلاثة (وتدكير
الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (احدى عشرة أمة واثنا عشرة جارية بتانيثهما) أي النيف والعقد
من المثاليين وانما جمعوا بين تانيث في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنا عشرة امالان
التاء بدل من الياء وليست للتأنيث اولانها زائدة للحاق باصبعها وانما لان اثنين واثنتان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما الاتهما متضايقان حقيقة
بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا في
اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشر في المؤنث فانثوا السكامتين جميعا وبنوهما على
الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة السكامتين قبل التركيب اه (و)
تقول عندي (ثلاث عشرة جارية بتدكير) الجزء (الاول) وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل أشار
الناظم بقوله * وأحدا ذكر وصلته بعشر * الايات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر في التدكير والتسع
عشرة في التانيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون
عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التدكير والتانيث على التمييز (وتعبر ذلك كله مفرد منصوب نحو اني
رأيت احده عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واولا عدنا موسي ثلاثين ليلة واتممنا بها عشر
فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكة ينادر عها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز
محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن
اثنتي عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولعل اثنى عشر بتدكيرهما وتجر يد هما من
علامة التانيث (لان السببط) واحدا لاسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم
الناظم) في شرح الكافية (انه) لا حذف وان اسباطا (تمييز وان ذ كر أعمار جمع حكم التانيث) في

جواب عما يقال لم لا جرى
الجزآن مع المذكر على
ما كانا عليه من لحاق
التاء لهما (قوله اما بناؤهما
مع اثنين الخ) قال
الدنوشري سبق منه انه
علاه بقوله وعليهما قال العقد
مبني لتضمنه معنى حرف
العطف فلو أخر ما قدمه
الى هنا وأضافه الى ما على
به كان حسنا وقوله وأما
بناؤهما مع غيرهما الخ
سبق منه أيضا تعديلا
ذلك بقوله وأما بناء
الثانية فلتضمنه حرف
العطف الخ ما قال فلو أخر
ما ذكره هناك الى هنا
كان حسنا أيضا فليتامل
كلامه فانه محتمل الوضع
وفيه تكرار لا حاجة
اليه والظاهر انه حال
تاليه لم يكن خالي البال
والله أعلم بحقيقة الحال
(قوله وبذلك قرأ يزيد
ابن القعقاع) هو أبو جعفر
ولم تنقل هذه القراءة
جنته في الكتب المشهورة
وانما نسبت هذه
القراءة في المحسب
للاعرش (قوله وبذلك
قرأ يزيد بن القعقاع)
توزع في ذلك فان يزيد
لم يقرأ (قوله وانما جمعوا
بين تانيث الخ) فضيته
ان ألف احدى التانيث
وهو كذلك فلا هذا منعت

الصرف فلم تنون وقيل للحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت أحد وعشرين نونت

(قوله وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لئلا يقال ان تقول خرج عليه ٢٧٥ قراءة الاخرين ثلاثمائة تسنين وما بالعهدة

من قدم قبين الموضعين
قرب لا يحتمل زلة القدم
(فصل) * (قوله الى
مستحق المعدود) قال
الدنوشري لو عبر بقوله
ما به تعلق بالمعدود كان
أحسن ليشمل نحو هذه
إشارة الى جماعة لهم يزيد
تعلق وليس بالكلهم ولا
مستحقا لهم ثلاثه عشر
زيد (قوله فيستغنى عن
التمييز) قد يقال ما معني
الاستغناء مع ان اضافته
الى مستحقة لا تفيد جنس
المعدود كما يفيد التمييز
(قوله فكما ان الخ) قال
الدنوشري ينظر ما اعراه
وهل قوله كذلك تو كيد أم
لا (قوله بقاء البناء) قال
الدنوشري قال شيخنا
ابن قاسم لم تؤثر الاضافة
الاعراب لقلتها والامر
للغالب (قوله ترد الاسماء
الى أصلها الخ) بدليل ما لا
ينصرف والاسماء الستة
(قوله نحوكم رجل
عندك) ونحوكم لدن
حكيم خبير (قوله وقد
يفرق الخ) يرد عليه ان أي
شرطية أو استفهامية
بناؤها أصلي وردت الى
الاعراب عند الاضافة
نعم قد يفرق بين كم والعد
أن بناء كم للشبه الموصري
وقد يقال أنه لا تعارض كما

إسباط الكونه وصفها بما جمع أمة (كارجحه) أي التأنيت في شـ خصوص (ذكر كاعبان ومعهصر في
قوله) فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخص كاعبان ومعهصر)

وكان القياس ثلاثة شخص لان الشخص مذكر ولكنه لما مره بكاعبان ومعهصر وهما مؤنثان
رجع تأنيده وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان أسباطا يدل لتمييز اه والقول
بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالباً ولو قيل وقطعناهم أسباطا
لفاتت فائدة كية العدد وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بأنه تمييز مشكل على
قولهم ان تمييز العدد المربك مفرد أسباطا جمع وقال المحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعت لفرقة ثم
حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأعماع لا أسباطا وأثبت العدد وهو واقع على الأسباط وهو
مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فارتكب الوصف بالجماد وال كثير خلاقه
وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضاً ما روى من قول ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخ طاعشرين بنت مخاض وعشرين بنتي مخاض وتخرج إلى حيان على ان
بني مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الأصل والى تمييز المربك أشار الناظم
بقوله وميزوا مربكاً بمثل ما * ميز عشرين فسويتهما

(فصل ويجوز في العدد المربك غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى
عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضاف اثنا
عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثني عشر واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك
تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حيثئذ (عند البصريين بقاء البناء في الجزأين) معاً كما
يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل وبقاء الجزء الاول
على بناء هـ في الفتح (كافي بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد رأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر
زيد بفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني ووجه في الثالث والفتحة في النصب على هذه
اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه في هذه اللغة (هي
الغردية) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد
الاسماء الى أصلها من الاعراب وردها ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك
اه وقد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بآدنى
ملازمة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء وعجز قد يعرب
(وحكى الكوفيون وجهها ثالثاً وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثاني) فيعرب الجزء الاول
بحسب العوامل ويجوز الجزء الثاني بالاضافة (كافي عبدالله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من
أبي فقعس الاسدي وابن الهيثم العنبري (ما فعلت خمسة عشر) برفع خمسة وجر عشر (وأجازوا أيضاً
هذا الوجه) وهو اعراب المتضايقين (دون اضافته) الى مستحق المعدود ونحو هذه خمسة عشر ورأيت
خمس عشر ومررت بخمس عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة وعراب خمسة بحسب العوامل (استدلوا
بقوله) وهو تقيع بن طارق على ما قيل

(كاف من عنائه وشقوته * بنت ثمان في عشرة من خجته)
فبنت مقول ثان بكاف ومفعولاه الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمان مضاف اليها وعشرة بالتثنية

صرح به الشهاب القاسمي في الكلام على قدالاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالفيه في باب المعرب
والمبني (قوله وهو تقيع) قال الدنوشري هذا حكى بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قبله بجر لم يدر اجزه

(قوله والمعناء الخ) قال الدنوشري ٢٧٦ قال العيني ومن للتعليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر ايضا ان ذلك على حذف مضاف

مجرورة بإضافة ثاني اليها ولم يضاف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهمة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا في الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضع فليس نقل الاجماع بصحيح * (فصل في ويجوز أن تصوغ) أى تشق (من) لفظ (اثني عشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصنع من اثنين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدي (ضارب) من اللازم (قاعدا) الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كقربت يدك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشر وهى مصادر ثلاث الاثنين الى عشرت التسعة اه وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشر اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (فاما مادون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فليل) في المذكر (واحد) وفي المؤنث (واحدة) وهما من واحد يحد (ولكى في اسم الفاعل المذكور) وهو ثاني وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد وصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

توهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع في وهمى أى ذهني علامات للرأفة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أتانيه سابع * الوجه (الثاني أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تصف اليه * (فتقول خامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة في خمسة) أى واحد من خمسة لازدعائها (ويجب حينئذ اضاافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا ثاني اثنين) فثاني حال من الهاء في أخرجه واثنين مضاف اليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر بران وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائي ونعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثاني) وهو الاصل (ونصبه اياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز في ضارب زيد) بجر زيد ونصبه (وزعم الناظم) في التسهيل (ان ذلك جائز في ثان فقط) دون غير مواعله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثبتت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعنى ولا تقل ثالث الرجل اذا كنت الثالث منهم ثم قال فن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عنذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثبت الاثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثبت الرجلين جاز ثبت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التعبير) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى في وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كلفه الله لاجل عنايته وشقوته بمشاق حب بنت ثمانى عشرة في حجته * (فصل في) قوله فاعل قال الدنوشري لو قال بدله مصير كان حسنا فليتم امل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا يعنى بعض أصله فانه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفي الصحاح الخ) قال الدنوشري الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين في الماضى وكسرها في المضارع وكذلك في الجميع الاربع القوم أربعهم وسبعهم أربعهم وتسعهم آتسعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لاجل حرف الحاق قاله السرزوقي في شرح فصيح نعلب (قوله) ويجب حينئذ اضاافته قال الدنوشري هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافى والغرض منع النصب فقط الا أنى عن الاخفش (قوله واثنين مضاف اليهما) قال الدنوشري لو قال اليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما ياتي

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فكم جاعل له احكاما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بثنوين رابع ونصب ثلاثة (أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) أى الا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أى حين اذا كان معنى مصير (اضافته) الى مادونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استقحام أو ذى خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحد) نص على ذلك سيبويه (وأجاز به بعضهم) وهو الكسائى (وحكاة عن العرب) فقال تقول ثانى واحد وحكى الجوهري ثان واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلاثة منهم أى فصيرتهم ثلاثين أثلاثهم فاناثلاثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أى فصيرتهم تسعين تسعتهم فاناثنا تسعة من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسور هاء فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأما يتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسع وتسعين فأتقنهم فانامى ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهو اذى كان القوم عشرة فخذعشتهم الى تسعشتهم وهم محدثون وأنا محدث عش وتسع عش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف مئى ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادى عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيتهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكير اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيتهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشر من فانك تلب فاهما) وهى الواو (الى موطن لامهما) وهى الدال وتقول حادى عشر (وتصيرها) أى الواو (ياء) لان الواو اذا طرقت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا أنك نعل حادى اعلال قاض فتحذف الياء لا لتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعلق حادية لتحرك الياء (فتقول حادى عشر) بتذكيرها (وتؤنثها كف وحادية) بإثبات الياء ووزنها كفة لانهم من الوحدة وحكى الكسائى عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كل العرب الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أى مع العشرة (ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار العدد فيما ذكره) ولت في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل ان تأتى بأربعة ألفاظ أو لها الوصف) وهو اسم الفاعل والثانى العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة) واللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة) وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثانى) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاث عشرة) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثانى مضاف اليها الوجه (الثانى) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب (الاول استغناءه في) التركيب (الثانى وتعرف) الجزء (الاول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثانى) فتقول هذا ثالث ثلاث عشرة برفع ثالث ثلاثين وثلاثة ثلاث عشرة قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعماله لاجتماعه اعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال فى ثنائى اثنين ان يميزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول) تحذف (النيف) وهو الالف في مثالنا (من) التركيب (الثانى) ولت

(قوله فتقول حادى عشر بتذكيرهما) أى يبناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتى فى الوجه الخامس

عشر الخ) يجب منع ان
معناه ذلك بل يجوز ان
معناه استغنى به في الدلالة
على المعنى من مجموع
التركيبين فليتامل (قوله
بفتحهما) أنت خير به
عند حذف العشرة والنيف
يكون كالوجه الثالث من
الوجه الخامس فيأتي فيه
الوجهان السابقان من
اعراب الجزأين واعراب
الاول وبناء الثاني وقياس
ما عن ابن السيد من
بنائهما بناء الجزأين هنا
قلم جل الشارح الكلام
هنا على ما قال ابن السيد
حتى احتساج الى اتباعه
بقوله ومقتضى الخ وكان
الظاهر أن يقرر فيه الوجه
الثلاثة ثم يقول ومقتضى
كلامه المنع للالباس وان
أعربا أو الاول وفيه نظر
لانه نزول الالباس الخ
لكن هذا انما وقع فيه
طلبه ان الالباس هنا
كالالباس المتقدم الذي
رد به كلام ابن السيد
وليس كذلك بل المراد
الباس الوصف المصير
بالوصف الدال على انه
بعض جماعة كما صرح به
الحفيد وهذا التباس
حصل من فهم الالباس
وكتب الشهاب السنياطي
هنا ما يوهم ان بيان
الالباس بما قلنا غير

في هذا الوجه) المشتمل على المحذوفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء)
وهو التركيب (فيهما فتجري الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر
(وتجرب الثاني) وهو العقد (بالإضافة) دائما فتقول جاء في ثالث عشر ورأيت ثالث عشر وررت بثالث عشر
بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل لزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي
ان لا يقدم على هذا الاستماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء
(الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاك الكسائي
(ويعقوب) ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و(قد رما حذف من
الثاني فبقى البناء بحاله) لنية المقدر وظاهره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة أخرى ثم
حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو
أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناؤهما المحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر
ورأيت ثالث عشر وررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا
دليل حينئذ) أي حين اذ بنينا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء
(الاول) فانه يدل عن ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في
شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني (بل ذكر
امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر) أي الناظم
وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتهجير وما
قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاك ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو
فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره
الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والافق قد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله
تركيبين وورده الموضح في الحواشي بان الذي أجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنع بشرط انه يقال حادى عشر
وليس في كلامه ما يقتضى انه منتزع من تركيبين اه وعبارة الناظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله
هو شاع الاستغناء حادى عشر معناه استغنى تحادى عشر عن بقية التركيب وتاخص من هذه المسئلة
خسة أو وجه الاول الا ببيان باربعة ألقاظ واليه يشير قول الناظم في تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى
ان بعضهم منعه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول الناظم
* أوقاعا لحالاته أضف * الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقى الرابع حذفهما
واعراب ما بقى الخامس اعراب الوصف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه
استعمال الفاعل (ان تستعمل معها) أي مع العشرة (لإفادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل
وليس بمسحوع (فتأتى أيضا باربعة ألقاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث) منها دون ما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلثة عشر أجاز ذلك سيديويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعهم
بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين ووقفا مع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون
التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) بإضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان
الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بالوهما متعينان مع التركيب
ومن ثم أجاز بعض النحويين هذانان أحد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول)
فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) المحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب
(الثاني) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

بأعراب الأول ناشئ من ظنه أن المراد باللباس الالباس بما ليس أصلا تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى نقص
أذ يحتمل أن رابع عشر ما خوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحيث لا يزول الالباس المذكور بالأعراب فليتأمل ثم إن
بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فله الحمد والمادة * (هذا باب كذايات العدد)
(قوله عن عدد) قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحيث أنه يصح تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ إلى التمييز بقوله لأن كلا منهما

عدد مجهول فاحتاج
إلى التمييز قال الرضى
الاستفهامية والخبرية
يدلان على معدود وعدد
فالأستفهامية لعدم
عند المتكلم معلوم في ظنه
عند المخاطب والخبرية
لعدم مبهم عند المخاطب
وربما يعرفه المتكلم وأما
المعدود فهو مجهول عند
المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج إلى
التمييز المبين للمعدود
(قوله والحقيقة) قال
الزرقاني تفسير الجنس
قال وقوله والكمية تفسير
للمقدار اه ومعنى جهل
الجنس أنه لا يدري أنه
من الآحاد أو غيرها
ومعنى جهل المقدار أنه
لا يدري هل هو خمسة مثلا
أو غيرها (قوله يستحق
الوضع) قال الدنوشري
ظاهره أن التكميل لموضع
له حرف وليس كذلك
أذرب موضوعه كما يأتي
في كلام الشارح في قوله
بجامع التكميل (قوله أوفى
الوضع على حرفين) أي
بناء على أنه لا يشترط كون

الحرفين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس بأعراب الأول كما ذكره في
الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع أن تستعمله مع العشرين وأخواتها) إلى التسعين
(فتقدمه) في اللفظ (وتعطف عليه العقد باوا) خاصة فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا
الباقى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد
وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل
سابق للأكثر طبعاً ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لأنه عدد واحد والواو
للجمع * (هذا باب كذايات العدد وهي ثلاثة كم وكأى وكذا)
ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتقسم إلى استفهامية بمعنى أى عدد)
قليل أو كثير أو يستعملها من يسأل عن كمية الشيء (و) إلى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من
يريد الاقتضار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونها كناية عن عدد مجهول الجنس)
والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونها مبينين) وسبب بنائها مشابة الحرف في المعنى
وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أوفى الوضع
على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الأصل في البناء (و) الرابع (لزم
التصدير) فكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج إلى التمييز) لأن كلا منهما عدد مجهول
(ويترقان في خمسة أمور أيضاً أحدها أن كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
يميز في الاستفهام كم يمثل ما ميزت عشرين (نحو كم عبد الملك) يفتح تاء الخطاب أما أفرادها فلازم
خلاف الكوفيين فإنهم يميزون جمعه نحو كم شعور ذلك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع
يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الأخفش إلى جواز جمعها إن كان السؤال عن الجماعات
نحو كم غلماناً إذا أردت أصنافاً من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا لازم ولا
يجوز جزمه مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس بلازم بل يجوز جزمه مطلقاً جلا على
الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي (و) الثالث أنه (يجوز جزمه عن مضمرة جوازاً إن جرت كم
بحرف) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزان تجزعه من مضمرا * إن وليت كم حرف جزمه ظهرا
(نحو كم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جزمه إلا إذا دخل على كم حرف جر ليكون
حرف الجر الداخلة على كم عوضاً من اللفظ من المضمرة وذهب الزجاج إلى أن جزم التمييز إنما هو بإضافة كم
اليهوديان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجزم فيه فكذلك ما كان بمنزلة قال ابن خروف
(وتميز الخبرية بمجرور) بإضافتها إليه جلا كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال القرأعي أضمار من
لأن من أكثر دخوله على تمييز كم الخبرية فجاء أضمارها دلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الجباز في

الثاني حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبي خلافة (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقاني قال الرضى وإذا كان الفصل بين كم والخبرية
وتميزها بفعل فتعدو بحسب الأتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكتنا من
قرية و حال كم الاستفهامية الجهرور ويميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازاً) مقتضى كونها كالعوض منه
أنهما لا يمتنعان فيكون الاضمار واجباً وبكونه واجباً صريح في المعنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيهه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ أن الكلام السابق دل على أن كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت

بدل على أنها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لا يمكن التأويل (قوله مخرج عمة وخالة) على هذا الفتحة في فداء فتحة خفض وعلى رواية نصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففداء بالرفع كما لا يخفى لأن فداء صفة تابعة لموصوفها غاية الأمر أنه إذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لأنها لا تنصرف (قوله فقل ان عيما الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب عيما كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا أن يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وأفراد الضمير الخ) أشار بهذا المخرج اللطيف إلى أن قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقدمه كيف يصح أن يكون قد حلت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حلت للوحدة وحاصل ما أشار إليه المصنف في الجواب

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفرد أو مجموع) لأن كم بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى عيما فارة إلى جمع كالعشرة فسادونها وتارة إلى مفرد كالمائة فافوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءك) كما تقول مائة امرأة جاءك (والأفراد أكثر) في الاستعمال (وأبأن) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وإلى ذلك أشار الناطم بقوله واستعملها مخبرا كعشرة أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب) بجماع التكمير فيها فلهذا لا يجوز كم غلمان ساملهم كما لا يجوز رب غلمان ساملهم لأن التكمير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبادا شترية) لأن الاستفهام لتعيين المجهول (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية (أن المتكلم لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه خبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر (و) الأمر (الرابع أنه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منتهى والانشاء لا يحتمل ذلك (و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يقترب همزة الاستفهام) لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرة ون ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا يقال كم مائة أعشرون أم ثلاثون) فتكم في موضع رفع بالابتداء وما لك خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون (تنبيهه يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير (كم عمة لك يا جرير وخالة) فداء قد حلت على عشاري

مجر عمة وخالة على أن كم خبرية ونصبها ما فقل ان عيما تميز خبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهنئي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن بخبر مني فقد نسيت (وعليهما) أي الجر والنصب (فهى) أي كم (مبتدأ أو جملة) قد حلت خبرية (أفراد الضمير جملا على لفظ كم أو التاء) في حلت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بالآ وبفداء محذوفة مدلول عليها بالمدح كورة أذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالفدح كما حذف لك مع حالة استدلالا عليها بالآ الأولى (و) قد حلت خبر للعمة أو الحالة وخبر الأخرى محذوف والاقيل قد حلتا) لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حلت) على هذا (للوحدتين لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو على) (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والفداء يكون الدال المهملة من الفدح بفتح الفاء والدال وهو أعوجاج الرغ من اليد والرجل حتى يتقلب الكف والقدم إلى أنسيها بكسر الهمزة والسنب المهملة والنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الحجاب اليسر على رأي أبي زيد واليمن على رأي الأصمعي والعشار بكسر العين جمع عشار وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها القحل عشرة أشهر ومعنى على كرمه على لأن

منع أن التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله تسليم أن التاء للوحدة والأفراد نظر إلى لفظ كم فتأمل (قوله والاقيل قد حلتا) قال الدنو شري فيه نظر إذ قد يقال ما المانع من كون قد حلت خبرا عنهما والأفراد على ما قبله بكل منهما كما قيل الأذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنو شري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

(قوله ويجوز حكايتهما على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير أعرابها الله
حكاية معنى لانه ظاهرا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال
الدنو شري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظروا الظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أسئلكه فكتبتهم ثم
رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون
غيشا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخ لاف في ذلك فعلى هذا
جملة الناس ينتجعون غيشا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده بيلال بن أبي بردة القاضي وصيغة غيشا محذوفة أي مريعا
فانما قلت لنا قى لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدي من الغيث والانتجاع طلب الغيث

ترتيب اللفظ (و يجوز حكايتهما على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب
(فان كانت الجملة ملحوظة بعين المعنى) في حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولثلاثتهم
ان اللحن نشأ من الحكاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجرو وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء
زيد بالرفع ولم تكنه خفض زيد التنبيه بالاستدراك على تحنه والالتوهم انه نطق به على الصواب وعلى
القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجرو مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول
بعضهم ليس بقر شياردا على من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة
سمعت الناس ينتجعون غيشا * فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيشا في ذلك كما سمع فرجع الناس وصيدح اسم ناقته قاله
الزجاجي في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا في خط الصحابة
رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كما نه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالتخار فيه عند المحققين
ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنديها
على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندي انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكي
وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانها غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون
وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في
الاستفهام فان كان المسؤل عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكى في لفظ أي وفي لفظ من
ما ثبت لك النكرة المسؤل عنها من دفع ونصب وجرو تذكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة
أوصالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول ان قال رأيت
رجلا وامرأة وعلاميين وجارين يتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة
(وأيتين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جارين يتين (وأيتين) بالجمع في حكاية
بنين (وايات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أوصالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت
شاعرا أو كاتباً فانك تقول في حكاية أي من مع انهما يستام ثنيين صناعه الا انهما بوصفان بالتثنية
فتقول الظرفين وقولنا في الجمع السالم أوصالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجلا أو نساء فانك تقول
في حكاية الأول أيتين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعى سلامة الا انهما بوصفان بجمع السلامة
فتقول رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

وقيل طلب السكلا وهو
قول أبي عبيد منوع
صيدح خينثذ للعلمية
والتأنيث (قوله ويمكن
ان يكون من هذا) أي
من حكاية المفرد في غير
الاستفهام (قوله فالتخار
الخ) قال الدنو شري هو
جواب شرط مقدر مقدمه
واذا عرفت ما ذكرنا فالتخار
الخ والاف كان المناسب
الواو لا الفاء قال شيخنا
العلامة شحاذة الخ لحي
وقول الشارح وعندي
الخ هو ويعينه صدر كلام
ابن مالك المقابل لختار
المحققين وتأنيده الأول
واضح والثاني فيه نظر
ظاهرا لانه يناق الغرض
المذكور فليتامر ل فان
قلت كيف يكون محكيا
وعساذا حكي قلت يعتبر
محكيا من مرفوع وقد يقال
فرق بين اعتبار الحكاية
والحكاية فكيف قالوا انه

محكي وقد يجاب بانه محكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنو شري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف
لا يعلم حتى يحكي ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال مخاطب ضربت فتقول تريد التحيين الحكاكي أيا فتجكي
ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتامر (قوله الظرفين) قال الدنو شري لو قال بداه ظرفين كان أولى اه أي لا يطابق
الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء
(قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المقرب ما نضه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي اذا استثبتت بهما
عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك
تقول منين بغير ادخال الجوار قال المصنف وينبغي لابن عصفور ان يميز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استنباطا لم

يكن له الصدز وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجرم متعين على القول بان الحركات اعراب والالزم اضمار الجار وابقاء عملة
 (قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال والحروف كان احسن ولم يصح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية
 لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامه فها قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السنباطي
 ويجوز اظهاره مقدما ايضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الا في الكوفيين يجيزونهم ما انه يجوز ان
 يصرح به او يقدر الفعل مقدما ومؤخر اعلی ان افعال به او مبتدا والفعل خبرها وقوله تو كيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح
 فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو للتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد
 البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان اياهم مبتدا والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن
 منصوب) قال السنباطي هذا قسم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع ٢٨٢ فهو على القول بان الحركات اعراب

فقول الشارح والحركة
 للحكاية بخلاف
 فرض المسئلة وان كان
 الكلام صحيحا في نفسه
 مع قطع النظر عن فرض
 المسئلة وعلى تقدير ان
 يكون الكلام مقطوعا
 عما قبله يكون تكرارا
 مع قوله بناء على انها
 للحكاية وأي في موضع
 رفع الخ لانه شامل للاحوال
 الثلاثة ولا خلاف فيه
 عندهم اه وأقول لم ينقل
 المصنف في الحواشي
 خلافا بين الفريقين فيما
 اذا سئل بها عن منصوب
 او مجرور وعبارته فان
 نصب أي بفعل مضمر
 يجوز اظهاره واذا ظهر
 لم يجب تأخيره مع أي
 ومن وما لانهم لما كن

واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقول حركات حكاية واي بنزلة من في موضع رفع بلا ابتداء والخبر
 محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أي فأى
 فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكانت أعدت ما قاله السائل
 وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخر تو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
 البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
 لا يتأخر والكوفيون يجيزونهم فان سالت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا
 والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معموله المحذوف متأخر ولك أن تصرح به تو كيدا مع التأخر فتقول
 أبارأيت وباي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للطابقة
 (وكذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبًا وجرًا وفراداة وتثنية وجمعًا على حدها تذكيرا
 وتأنشا كما تقدم من الاشارة (الا ان بينهما افرقاء أربعة أوجه أحدها ان ابا عامه في السؤال فيسئل بها
 عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت جارا أو جارين) أو
 أنا أو أثنين أو جارا أو أثنين (ومن خاصة بالاسئلة عن (العاقل) الفرق (الثاني ان الحكاية في أي عامة
 في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيان بالوقف) والاسكان (أو أيان يا هذا) بالوصل
 (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان
 وصلت قلت من يا هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومننا
 ومنى وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو
 تابط شرا (أتوانا ترى فقلت منون انتم) * فقالوا الخن قلت عموا ظلاما .

والقياس من انتم (فنادى في الشعر) وجهه سيديو به على لغته من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على
 هذا فهو عندهم عرب كأي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ر بما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية
 في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيديو به أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كأي وحكى الكوفيون

للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت مني لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت
 متغلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما في الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باي ومن كما أسلفنا (قوله المحذوف
 متأخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال باي لمن قال مررت برجل ولم يكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي انه لا يحكى بها ما في النكرة
 المرورة الا بدون الجار اذا ابتداء معهما مشكل فلي تأمل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطي اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية
 للمحذوف والتصریح به تاكيدا فشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في
 المرفوع وبدل لذلك ان شراح التسهيل ذكر واجبات النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال
 الدنوشري ضمير المتني في قوله منعهما عائد الى كونها مبتدا والى كونها معموله المحذوف متأخر (قوله أتوانا ترى الخ) وقبل هذا البيت
 ونار قد حضأت بعيدوهن * بدار لا أريد بها مقاما سوى تخليل راحتي وعيني * أكالها بخافة أن تناما وبعدهم
 فتات الى الطهام فقال منهم * زعيم تحسد الانس الطعاما .

ان منهم من يقول متوا أنت ومنا انتم ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا
ليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنون منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاية عنه
سيدويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدرية وهو أعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الأولين
وحكاية في الوصل في الباقيين واستبعد سيدويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما انه حكى
الضمير في أقوا وهو معرفة وليس وجهه شذوذ انه حكى مقدرا خلافا لشارح والثاني انه حرك النون
وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا
في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيد انه ينشد عموا صبا حوا وهو انشاد
صحيح وقع في قصيدة طائية منسوبه الى جندع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه
لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد أنهم هم في ظلام أو في صباح وإنما المراد انهم هم في ظلامهم
وصباحهم اه الفرق (الثالث ان اما حكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد
المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أي) في حكاية (من الاشباع) للحركات في
حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منور) لمن قال رأيت
رجلا (مناو) لمن قال مررت برجل (منى) ومن العرب من يحكى بمن اعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة
التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو امرأة أو امرأتان أو نساء منوفي
الجميع وفي النصب مناو في المجرى وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان
الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وأنهم اشبعوا ياءا لا حركات في الوقف
اذ لا يوقف على متحرك وروى بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحيل لا خاصة وبان
الموضع للوقف ولا حركات فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالجروف اجتلبت أولا
للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصور به ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن
التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضممة والواو بدل التنوين وكذا منا ومنى و رده أبو حيان بان ذلك
لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان
قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرهما الفرق (الرابع ان ما قبل تاء
التانيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول أية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من)
اذا اتصل بهاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومننت) بسكون النون وسلامة
التاء من القلب هاء وانما قبلت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان)
بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا
بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق
وظاهر كلامه ههنا انها التانيث والقول بانها في أية التانيث وفي منه للحكاية مجرد عن تاء وانما كان
الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان
ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات بسكان التاء للوقف هذا حكم غير
العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فقلت تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فقلت
تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبل لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال
جاءني رجال ونساء فقلت من ومنات فاذا قال مررت بسورة ورجل فقلت من ومنى واذا خلط ملا يعقل بمن
يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وجارا فقلت من وأيا واذا
قال مررت بحمار ورجل فقلت أي ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما فقلت أيا ومنا وكذلك ما أشبهه
ذكره الزجاني ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجهه له قسميما ا قوله أولا فان كان

(قوله خلافا لليونس) قال
الشهاب بن قاسم هو
منوع منعوا واضحا بل
هو سهو لان قوله أتوا
ناري بعد ذلك اخبار
بالحالة الواقعة له معهم
فيما مضى (قوله نشأت
من حركات الاشباع)
لو قال بدله نشأت من
اشباع حركات الحكاية

المسؤول عنه نكرة فقال (وان كان المسؤول عنه عالما لمن يعقل غير مقرر بتابع) من التوابع الخمسة
 (وأداة السؤال من غير مقرر وتبع عاطف بالحجاريون يحيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيد لمن قال
 رأيت زيدا ومن زيدا بالخفض لمن قال مرت زيدا) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعيهما مقدر
 لان الواقع بعدم مبتدأ خبره من عند الجمهور وأخبار مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا
 كقولك من زيد لمن قال جاني زيد فرفع ما بعده من على اللغتين. يختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون
 الاعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير
 فالمحكي ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيد لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل
 العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا لليونيس في اجازته حكاية جميع
 المعارف وفي نحو من شذقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت
 (واستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو أو عامامه لوفاء) بالواو خاصة
 (كرايت زيد وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو
 من زيد بن عمرو ومن قال مرت زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني
 وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ومن قال مرت زيدا وعمرا ومن زيدا وعمرا
 بخفضهما وذهب يونيس وجاعة الى ان عاطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وينوعم
 لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعده من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فجازوا
 فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي
 لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبتدأ لا يظهر معها قبح
 الحكاية لكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكي بها أي زيدا أو أي زيد برفع أي فيهما ما ونصب زيد
 في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الصائغ والاول أولى وعليه
 اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجهان ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلا يتم
 استغنوا بما تلتسه عن الحكاية واستثنى النعت بابتداء صار مع المنعوت كثنى واحدا واستثنى عاطف
 النسق لانه ليس فيه بيان للتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان
 الغرض بالحكاية بيان ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذ كر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام
 المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم يحتاج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله
 والعلم احكيه من بعدم * ان عريت من عاطف بها اقترن

* (هذا باب الثانيث) *

* (هذا باب الثانيث) *

اعلم ان من المعاني الملولة عليها بالالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجاد والحيوان
 ضريان ذكروا نثى و (لما كان الثانيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال
 سيبويه (احتاج) الماوث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص
 بالاسماء كقاعة) وهماوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال)
 الماضية (كقامت) ونعمت (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كجبل) وسكري (أو ألف قبلها ألف)
 زائدة (فتقلب هي) أي الألف الثانية (همزة كحجاء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب
 بعضهم الى ان الهمزة والألف قبلها هما علامة الثانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة الثانية
 وايسر مبدلة من ألف الثانيث (و) الالفان المقصورة والمدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى

(قوله وان جنحو السلم فاجنح لها) ذكر في الكشف في تفسير هذه الآية مقتضى ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنث
تقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضى به * والحرب يكتفى في أنفاسها جرع انتهى وعنده ابن كمال باشا في
رسالة المؤنث عماد كرو يؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفارسي والسلم تذكر وتؤنث فقول التأنث لغة وقيل على
معنى المسألة وقيل جملا على التقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء
مزدوجا فالغالب عليه التأنث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانهما ذكر والمرجع السماع وعدم المنخرين من المزدوج لا ينافي
عدم الأنف من غيره لان الأنف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخران أو أنفا وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعر اوى يهيم
التناقى ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأنشد ولو كفى اليمين تقيت خوفا لا فردت اليمين عن الشمال
ولم يزل اليمين وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمين وقال ابن يسعون ذكر جملا على العضو ثم رجع الى التأنث فقال تقيت
وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكر ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو
في وهي الحال يقال قوس فرع اذا عمت ٢٨٦ من رأس القضيبي وليست بعلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه

أشار بذلك الى كمال القوس

كما يقال الثوب سبع
أذرع وزائد تر يدانها
مؤنثة هذا العدد عيني
* (فصل) * (قوله وفي
الصفات الخ) قال
الدنوشري ينظر كيف
ارتباطه من حيث
العطف ولا يصح الابان
يكون كاف كحائض
أسما فليتامل انتهى
وأقول تأملنا فوجدنا
قوله وفي الصفات عطفا
على قوله في الاسماء وكلا
الطرفين متعلق بمحذوف
دل عليه كلام المصنف
والتقدير ومن غير
الغالب أن تكون في
الاسماء الخ وفي الصفات
هذا وقال في المفصل

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التأنث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما فلا يقال حيلة
واما علاقة الف بالالف مع وجود التاء لا لحاق بحذف و مع عدمها التأنث (و) العرب قد أنشوا أسماء كثيرة
بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى
تضع الحرب أوزارها وان جنحو السلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير
المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصاحبة من الطباق
(وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فهن مؤنثة بدليل الاشارة اليها بالاشارة المؤنث وهي هذه (وبشبهتها)
أي التاء (في تصغيره نحو عينه وأذنيه) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزوجة فانه التصغير يرد
الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) نبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير)
فالعير مؤنثة بدليل تأنث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو جيد الارقط يصنف قوسا عريضة
أرعى عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبع)
فأذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وفي أسام قدر والتا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالد في التصغير

* (فصل) * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير
الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وعلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين
وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحديث في أحد الأمرين لحقتها التاء فقول
حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلاحظها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث
(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أو زان أحدها فعول) بفتح الفاء

للبريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلاهما وانما كان ذات حيض وذات طمث (بمعنى)
وعند سيبويه أنه مؤنث بانسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربيعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة
فلا بد لها من علامة التأنث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة
في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة
الارضاع ملقمة ثديها للصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تقطيع شأن الزالة وهي أدخل فيها وقال في
المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وماشق
وأهم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض بآيات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكلبة بحرية على
ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكره مجوز لا موجب لانهم يقولون الاثبات بالتاء في صورة الاستغناء على الاصل كحائض في
المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحامله اذا كانت حبلى فن قال حامل قال هذه انت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناء على
جاءت فهي حاملة وأنشد امرؤ بن حسان
تخصت المنون له بيوم * أقي ولكل حاملة تمام

فإذا جئت شياعا على ظهرها أو على رأسها فهي حامله لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة للرد على الإمام ابن جني حيث قال أنه فعل ولو كان فعولا لقليل بنحو كما قيل فهو ورديان فهو أشافو قال الدنوشي قال البيضاوي وهو فعول من البغي فلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للبالغه أو للنسب كطابق اه وتوقف بعضهم في قوله لانه للبالغه فان قضيته ان فعلا اذا كان للبالغه محولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمارو امرأة تمارو ينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدى جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي السكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقليل بنحو كما قيل فلان فهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ واذا غامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه

التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقوله لانه للبالغه ويجوز ان يكون تشبيها بفعول كقافي ملحقة بجدي قد ورد القطب كونه للبالغه بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيدته انتهى كلام سعدى جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي وإنما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الارديلي ما وافقه انتهى وير عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محي السنة كل ما كان

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والاولو كان فعلا بمعنى فاعل لحقه التاء وسأل المازني جماعة من نخبة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضع (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى ماله وقد لحقه التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هي (للبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة) وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواو ين ثم ادغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كقافي عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله لم أنجس وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقه التاء) الفاصلة جوازا (نحو رجل ركوب وناقرة كوبة) وانما لحقه وان لم يجز على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى بجروحته والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحقة جديدة) بالتاء فاتها بمعنى مجدودة ولحقته التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقه التاء الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما لحقت فعلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطراد اذ صار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بفتية بنى فلان ألحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعول) بكسر الميم (كسندار) يقال رجل سندار وامرأة سندار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ مفعلة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميثقان لا يسمع شيئا الا يقنه وامرأة ميثقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة ههنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصدر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كعظير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيديويه (و) الوزن (الخامس مفعول) بكسر الميم وفتح العين (كغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريد ويهواه من شجاعته

معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغيته وقول صاحب الكشف لم يقل بغية رهاية للقواصل وذلك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او برزته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجبا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والاولو الخ) قال الدنوشي كان الصواب قرن لوباء لانه ان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو كان فعلا بمعنى فاعل لحقه التاء وما جاب به البيضاوي وما فيه وما جاب غيره وكان على الشارح ان يتم بنقل ما استدلل به ابن جني ورد قد بر (قوله على عدوة) كان الا صواب ان يقول على عدو فليتا مل (قوله جوازا) قال السنباطي يعيد بظاهرها ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه حقوق التاء وعلمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شارح التسهيل وغيرهم ان حقوق التاء انما هو على وجه التدوير في اسما مخصوصة انتهى وقال الدنوشي يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بانزومها كما لا يخفى

(قوله والرتديق هو الذي لا ينتحل الخ) في لغة المناجح لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الزايفي اختلف في حقيقة ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المذهب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المناق في الاقرب انه من لا ينتحل ديناً انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الرنديق عن ٢٨٨ العلامة في شرح المناجح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان

العرب يطلق على من يتنق البسائر وعلى من يثبت الشريك ادعى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالشاني كما هو الظاهر من كلام الجوهرى ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان اظهر الايمان خص باسم المناق وان قال يقدم الدهسر واستاد الحوادث اليه خص باسم الدهسرى وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المناق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الرنديق الاسلامي والافنديكون من المشركين وقد يكون من اهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبراً فيه وبقيد اعترافه بوجود الضائع المختار فيارق المحدثاته من مال عن المنهج المستقيم الى اى جهة من جهات الكفر قال في الكشف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال آخذوا المحافروكم اذا مال

(ومدعى) بالدال والعين والسين المهملات من الدعى وهو الطعن يقال رمح يدعى به وعلة عدم اتق التام في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولاً * الآيات الثلاثة (وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجماد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتفتح المنة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أى لفصل الجنس من واحد (في جياة) بفتح الجيم وسكون الواو بعده هـ مزه سرب من الكفاة أحر (وكفاة) بفتح الكاف وسكون الميم بفتح الميم وهى التى تميل الى العبارة والسواذ وقول الموضع (خامسة) مخرج لسيارة ومارة فانهم ما جعلوا سيار وميار لامن أسماء الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وحاجت سيارة وعلى تقدير كونهم من أسماء الاجناس فالقيد مضر وف الى الجماد وهذا مشتقان وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق قليلا لا كثيرا ولينة وقوت كون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا يطويل ولا بالقصير (و) تاتى التاء (عوضاً من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكر هو ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدر او تاتى عوضاً من عين كقائمة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنة دليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكبر هو انة عاقب حركات الاعراب على الواو لا اعتلاها وعلى الهاء فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضاً (من) حرف (زائد معنى) وهو ما النسب (كاشعنى وأشاعنة) وأزرقى وأزرق ومهلبى ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعنة وكذا الباقى (أو) عوضاً (من) حرف (زائد غير معنى) وهو ياء مقاعيل (كرنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جىء بالياء لم يحذف التاء بل يقال زناديق قالوا والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والرتديق هو الذى لا ينتحل ديناً وقيل هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تاتى التاء (للتعريب) بالعين المهمة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كوازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان أصله أعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العسراب اذا استعملت الاعجمية فان خالفت بين الفاظه فقد عربته والا فلا (و) تاتى التاء (للبالغة) فى الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أتت والمذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتا كيدها) أى المبالغة المحاصلة بتفسير التاء (كنسابة) وذلك لان فعلا لا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت كيداً المبالغة لان التاء للبالغة (و) تاتى التاء (لتاكيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واثان فكان يكفى أن يقال تعج لانها يفيد التانيث بنفسه فدخل التاء فيه لتاكيد التانيث (فصل * لكل واحد من ألفى التانيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) فى الاستعمال وتقدم فى باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فشهوراً وزان المقصورة اثنا عشر) وزناً (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثانى كاربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسماً (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواء

عن الاستقامة فحرق في شوق فاستعير للاختراف في تاويل آيات القرآن عن جهة العجمة والاستقامة انتهى ولم ينصب في تقييد المستعار له بقوله في آيات القرآن فانها في الآية الكريمة مستعاره للاختراف عن جهة العجمة والاستقامة مطلقاً للاختراف عنها في آيات الله والامسا احتيج الى قوله في آياتنا وهذا بيان الفرق بين الملاحد والرتديق والدهرى والمناق وان الرنديق ليس الملاحد والدهرى كما ظن صاحب العرب (فصل * وأعظمها

(قوله أعبد الخ) بعده قوله فغض الطرف أنك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم أن شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمع الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لأنه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختر كسره وفعلي في الاسم موجود فنحو دغلي وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق يفتح الكاف وأن فعلي أكثر في الكلام من فعلي بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس بما يغيره النسب وجعله

أ كاسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصر بين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمع الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أقبل من وجهه وفعلي من وجهه لا هم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت به يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح أن قولهم ماروط يدل على أن الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على أن أ رطى أقبل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كرمي من رميت وتبين أن كلام الصحاح لفظ ونشر غير مرتب لأن الدليل ليس على ترتيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما في الجوع) في القاموس انهما اسماء جمع قال الدنوشري وما لنا جمع بوزن فعلي بكسر فاء غير طر في جلي

وأعظمها الموت (وأدى وشعبي) بمعجمة فهملة فوحدة اسمين (لموضعين قال) جرير (أعبد أحل في شعبي غريبا) * ألو مالا بالث وأغترابا (وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أرفى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجين به اللبن وجنى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجنى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (اعظام النمل) جمع عظيم لأعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعرضن ولهن أقواه واسعة قاله القالي ورجي بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحكي بالحاء المهملة لدوينة قال أبو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القدر (وقد تبين) من عدم اشتها ما ذكر (أن عدم النماظم لفعلي في الاوزان المشهورة شكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطيب المرادي انها شاذة الوزن (الثاني فعلي بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كهمي) بالموحدة اسما لثبت قاله الجوهري يقال أبهت الأرض كثر بهماها (أوصفة) لا مذكر لها (كجلى) أ (و) مالهامذ كرتحو (طولى) أشى الاطول (أومصدرا كرجي) مصدر جمع الوزن (الثالث فعلي يفتح حين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر يد مشق أومصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والادال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن طاه اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلي يفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اما جمع كقتلى) جمع قتل (وجرجي) جمع جرج (أومصدرا كدعوى) مصدر دعا (أوصفة كسرى وسيفي مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلي اسما كارتى وعلق في ألفه و جهان) مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم ماروط أى مدبوغ وقد يكون أ رطى أقبل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلق نبت الوزن (الخامس فعلى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كجباري) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسماني) بالسين المهملة والنون (لطاثرين) ذكر بن أواتشين (وفي الصحاح أن ألف جباري ليست للتأنيث وهو وهم) يفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل أن ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمي) بالهملة (للباطل) وللغيب واللاهوا بين السماء والأرض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بهملا توموحدة (ودقى) بالادال والفاء والقاف (لضر بين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه) امام مصدر كذكرى) مصدر ذكر ذكرى مما توافق فيه كلمتان فيماعد ألف التأنيث (أوجعا وذاك) شيان (جلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع الحجل بفتح حين اسما لطائر وطر في الظاء المسالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجوع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيد الوزن (التاسع فعلى بكسر أوله وثانيه مشددا ونحو حيشى) بحاء مهملة وثانيه مثلثين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا خض عليه (ونخلى) بالحاء

(٣٧ تصريح في) * (وقال في القاموس) * هذان اسماء جمع * وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على التعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بأنه جمع بمجرد وجود اللفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل ثمر وثمره وبالجملة لا ثمره لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لان اسم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المراد ولم يجزئ الامصدر او ذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والقاء الخ لاقه وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخ لاني لا ذنت (وحكي الكسائي هو من خصيه ما يقوم به المدو هو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفري) بالقاء والراء في القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفري والكافور (لواء الطلع) أي طالع النخل سمي بذلك لانه يكفره أي يستره ويغويه والشيباني يجعله للامح نفسه والفاء يجعله للطلع حين يثدق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذري وبذري) بذالين معجمتين ورايين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالحاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خايطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للتلطيف) الوزن (الثاني عشر فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالسين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالحاء المعجمة والباء الموحدة والزاي اسمين (لنبتين وخضارى) بالحاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (اطائر * تنبيه * نحو جنقى) مما كان على وزن فعلى بضم القاء وفتح العين (ونحو خليقى) مما كان على وزن فعلى بكسر القاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعلى بضم القاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها في أوزان المسدودة فالاول كافى (مروء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحى ومساهة في أول رعدتها كافي القاموس زيادة على الصحاح (و) الثاني كافى (خفراء) بكسر القاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخراء الرجل الفخر (و) الثالث كافى (دخلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمفسر به يقال هو عالم بدخلاء أمورك أي يباطنها (ومشهور اوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلا بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كعقراء أو مصدر اكر فباء) مصدر رغب بالراء المهملة الغين المعجمة (أو صفة كعقراء ودعية هطلاه) والدعية بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والمطل تتابع المطر (أو جمع فى المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالقاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاء وطرفاء في الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع) أفعلا بفتح العين وأفعلا بكسر هاو أفعلا بضمها كقولهم يوم الاربعاء بفتح الباء وكسر هاو وضما (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسر هاو بفتح الهمزة وضم الباء عمودا تحشية وضمها موضع (و) الوزن (الخامس فعلا) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقراء) اسما (لما كان و) الوزن (السادس فعلا بكسر القاء كقصاصاء) بقاء وصادين مهملتين اسما (للقصاص) الوزن (السابع فعلا بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاء فراء فصا مهملة أنواع من العقود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الأرض اليه الوزن (الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر الحرم وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن (التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جرة البر بوع) وهو حيوان فوق القارة يده أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا غائباء وناقفاء * الوزن (العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادي عشر مفعولا كشيونخاء) بالسين والحاء المعجمتين للشيونخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر * الوزن (الثاني عشر فعلا بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أى البراساء هو)

ليس مضافا المصدر بل مصدر (قوله والكافور لواء الخ) لا ينافى ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غيره وعاء الطلع فليتامل (قوله أو مصدر الخ) قال الدوشى لو أدخله فى قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل فى قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع فى المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله غائباء) ذكر مثله فى باب جوع التكسير وهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجره السير بوع و بينهما فراجعه

(قوله فعلا بفتحين كخفاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلي في شرح المفصل ومن ذلك أي ما اجتمع فيه زبائن في محل واحد فعلا بضم الفاء والهمزة قالوا جنفوا وقرموا ولم يأت صفة فاجنفاه اسم ماء ماوية بن عامر قال الشاعر رحلت إليك من جنفاه حتى * انخت فناء ببتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره ٢٩١ بالقاف وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة انما هو

وقد قالوا في الصفة انما هو
بمعنى الامة يقال ناداه
أودأنا مقلوب منه قال
ابن السكيت ليس في
الكلام فعلا بالتحريك
الاحرف واحد وهو الداء
يعني في الصفات اه وهو
مخالف لكلام المصنف
من وجوه كما ترى فتأمل
وأضف عبد الله ويفهم
من كلام ابن يعيش كما
يعلم من تصحيح كلامه ان
فعلا هنا بضم أوله وضم
ثانيه تأمل وقال في
الصحاح وجنفي على فعل
بضم الفاء وفتح العين اسم
موضع عن ابن السكيت
انتهى وقال في القاموس
في مادة جنف وكجزي
واري ويمدان وكجزي
ماء لفزارة لا موضع ووهم
الجوهري انتهى وقال
الجوهري في مادة دأث
والدأث الامة وقد يحرك
الحرف الحلق وهو نادر
لان فعلا بفتح العين لم يبيح
في الصفات وانما جاء
حرفان في الاسماء فقط
وهو قرماء وجنفاه وهما
موضعان انتهى وهذا
البحث يحتاج الى مزيد
فكر بقلية تأمل

أي الناس هو (وبراء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البراء) وهو أن يبركوا بالله ويترلوا عن خيلهم ويقا تلوار جاله وبراء كل شيء معظمه وشدة يقال وقع في براءك الامر وفي براءك القتال أي في معظمه وشدة قال بشر بن أبي حازم ولا ينبغي من العمرات الا * براءك القتال أو القرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعلا بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قرموا وكريشاه) بمثلين ورايين مهملتين فيهما والقاف في الاول والياء في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قرموا وهو أطيب التمير بسرا وقال أبو الجراح تمر قرموا غير مدود الوزن (الرابع عشر فعلا بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقة) بادل المهملة والياء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذا المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلا بفتحين كخفاء) بالحاء المعجمة والقاف والقاف اسما (لوضع قاله ابن الناطم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والقاف) كما هو الغالب في نسخ ابن الناطم ونصه وفعلا مخفقا اسم مكان (ولا نظيره الاداء) بفتح الال المهملة والمهمزة والياء المشددة اسما (للأمة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لوضع) ذكره في الصحاح في مادة القاف ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل القاف و قول الجوهري فرمى موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجزي ويموضع بالياء مائة ابني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعلا الناطم لذلك في المشهور) من أوزان المدد (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي الحكم) لابن سيده (ان جنفا بالجيم والنون والقاف والقصر موضع) بانه بالمد أيضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلا بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيرا) بالسين المهملة والياء المشددة تحت ثوب مخلوط بحريز وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفراء أيضا تحت وأيضاً الذهب الوزن (السابع عشر فعلا بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالحاء المعجمة والياء المشددة التحتمية الكبرى والعجب

(هذا باب المقصور والمدود) *
المقصود هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالقوى والعصا بخلاف اذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والمدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاه وشاه فلا يسمى مدودا (قصر الاسماء ومدوها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتباً وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعتل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر (وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوي جوي) بالجيم (وهو هو) وعي عمي فان نظيرهما من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشرا أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

(هذا باب المقصور والمدود) * (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج يذكرا الاسم نحو ويخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف المدود الا في كان حقه أن يقول بخلاف ما الخ (قوله وبطر بطرا) تم به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الأمثلة وكونها ثلاثة

مطر دلان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتح تين (قال ابن عصفور وغيره) تبع السيمويه والقراء (وشذ الغراء) الغين المعجمة المفتوحة (المدم مصدر غري) بكسر الراء (فهو غري) وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشئ بالكسر أى أولوج به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأشدوا) لكثير (إذا قلت مهلا غارت العين باليك) غراء ومدهام دمع نهل

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيه ما قالوه نظرا لأبواب عبدة حكى) عن خالد بن مكرم (غازيت بين الشيشين غراء أى واليت) بينهما (ثم أنشده) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبدة (هـ) هذا المد قياسى كإسقاطى لأن غاريت غراء) بالكسرة نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقالت قتالا) ثم قال أبو عبدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغري (به وأنشد) أبو عبدة والجوهري (أسلوب بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفيل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى متتلة ولا يبعد عندى أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالسلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه أبو عبدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت وانه تلفوا في الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد أبو عبدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتوارد على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جعل الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه فحوفرية وفري) بالقاء والراء الكذب (ومرقة ومري) بالراء الجسدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جعل الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه فحودمية ودمي) بالذال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالذال المهملة السكين (وزبية وزبي) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحقة حيرة تحقر للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كعمل وفعل في جمع ما * كفعلة وفعلة * (ومنها اسم مفعول مازاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعى ومقتضى من الخجاسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومكرم (ومستخرج) بفتح ما قبل الاخر فين * القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع معدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لفعل) بسكون القاء وفتح العين (أو لفعل) بكسر القاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاء) الثانى نحو (ارتأى ارتأى) قال الجوهري ارتأى اقتعل من الرأى والتدبير اه والاصل ارتأى ارتأى ما قبلت الياء فى الفعل القالتحركها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قبلت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذى قد بدت * بهمز وصل كارعوى وكارتأى (فان نظير ذلك) أى نظير ما كان مصدرا لفعل من الصحيح (أكرم اكراما) نظير ما كان مصدرا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من اقتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استعمل (ومنها ان يكون مفردا لفعل) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول (نحو كساء وكسوة) الثانى نحو (رداء وردية) والاصل كسا ووردى (فان نظيره) من الصحيح (جارو أجرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أى من أجل ان أفعاله حقها ان تكون جمعا للمدود ولا تكون جمعا للمقصود (قال الاندلس أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العينى وغارت من غار الغيث الارض تغيرها أى سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت فى الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغاربة اه ولو قال بمعنى غرية كان أولى لان الوصف غرو ينظر معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبى عبدة الحامى له عن تقدم غاريت بين الشيشين الخ فان الاول يقتضى انه بمعنى الموالاة والتساقى يقتضى انه من غرى بالشئ أى أولوج به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظيره وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظرا لان الجوهري مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غري كما حكاه الشارح عنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب ما رواه ينظر هل العبارة بحسب ما رواه

جمع رحي من اليسائي (وأفقية) جمع قسفي من الواوي (من كلام المولدين لأن رحي وقسفي مقصوران) والرحي الطاحونة مؤنثة والقمام مؤنث العنق يذكرون وثوث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمي (في ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يصير الكلب من ظلماتها الطنبا

(والمقردندي بالقصر ضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء القعول (ندي) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجمع (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأنديته على هذا جمع الجح (و) هذا القول (يبيده أنه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالحال لازم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والغناء) بضم المهملة والمثلثة أو لهما وفتح ثانيهما وانحماهما والرغاء صوت ذوات الخف والغناء صوت الشاة من الضأن المعسر (فان نظيره) من الصبيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصبيح (الدوار) بضم الدال وفي آخره راء مهملة زائدة في القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران يأخذ في الراس (والزكام) بضم الزاي والقسم (الثالث ان يكون لا نظيره) من الصبيح (فهذا التامير كقصره ومده بالسماع فن المقصور سماعا الفتي واحد الفتيان والسنة الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الغناء كدائنة السن والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (لنعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذات قصرونا * مدينته كالبحجى وكالحذا

* (مسئلة) * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المدا اضطرارا جمع * عليه * (كقوله

لا بد من صنعنا وان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

يقصر صنعنا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احسب ودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الواو حدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبور اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو محدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا في كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهد ومن حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فقياسه يوجب مده نحو فعله لان فعلا تانث أفعل لا يكون الامدود اقلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقشر

فقاتلوا بكرت مشمولة * صغرا كاون الفرس الاشقر

فقصر صغرا للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعه الناظم (واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

شيخني الذي أغناك عنى * (فلا قصر يدوم ولا غناء)

فدغنى للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طاحنة بن مصرف يكاد سناء برفقه بالمد وفاقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقصر والغناء في) هذا البيت مصدر الغانث لانه يقال غانث غناء كقاتلت قتالا (لامصدر الغنيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف) والى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلاف يقع *

(هذاباب كيفية التثنية) * (قوله والقاضية) صدق حذف المنقوص عليه نظرا لان تاء التانيث طارئة عليه ينوي بها الانفصال فلا يتأني كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها الاجاهلا يتأني كون التاء ساكنة اصاله (قوله متى ما تلقى الخ) الخطاب في تلقى لغماره بن زياد وفرد بن حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجى جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطير الشيء اذا طير وفيه جوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها تثنية في المعنى لان كل الياء طارئة من قبيل فقد صنعت قلوبا كالأوليتين أو عاود على الخطاب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطاران أو عاودا الى الروانف بمعنى تستطاران هي أو النصب بانضمام في تاويل المصدر أي يكن منك ترجف الروانف والاستطارة (قوله كدهطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظروا قديقال انه بالعين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من العطاء (قوله كفتى) قال الدوشري مصدر الفتى الفتاة يقال فتى بين الفتاة

وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تبدل على ان أصل ألف الفتى واوا * قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فاضوا الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصاله الواو وتظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه والجهولة الأصل

* (هذاباب كيفية التثنية) *

وهي جعل الاسم القابل له دليل اثنين بزيادة في آخره (الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ساكن آخره حرف علة (كرجل وامرأة والثاني المتزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكن (كظي ودلو وانثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب (كالقاضي) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) (وشذفتي) تثنية (ألية) بفتح المهملة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنزة متى ما تلقى فردين ترجف * رواذف اليثيث وتستطارا

والروانف بالراء والنون والقاء أطراف الالية (وقيل) أليان وخصيان ليستا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصي) المذكورين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من العرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) في التثنية (وذلك في ثلاث مسائل احداها ان تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحيلي وحيليان وملهي وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهي به أو خامسة كعطى ومعطيان أو سادسة كستدعي ومستدعيان (وشذفوله) في تثنية قهقري) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها ثاقل وقيل مشية بفتح (قهران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذفتي) تثنية (حى) بكسر الخاء المهملة (حوان بالواو) حكاء القراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول حيت المكان حمانه والقياس حيان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء وهي الجهولة الأصل (وقد أميلت كتي لوسميت بها قلت في تثنية هاتين) اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لا لتباس المثني بالمردد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وأنت لو ثبتت فعلا زاد على الثلاثة اقبلت الالف الى

وهي التي في اسم لا يعلم أصله نحو نوالهوا ولا يمكن ان تكون الالف في الاسماء أصلية بل هي اما منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عن المنقلب عنه وتارة لا يعلم عن المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهي الجهولة الأصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الاسيما وليس في أمثلة الموضع ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الأصلية ثم رأيت ما له هو الحامل للشارح وجه الله على الاقتصار على الجهولة الأصل فانه اعترض على قول الناظم والجماد الخ بما حاصله ان اطلاق الجماد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذا التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجماد عليه باجماع النحاة ما عداه لا طباقهم على ان الجماد اذا سمي به صار متصرفا فان كان على حرفين نحو وقذصار بعد التسمية بمنزلة يدوم ثلاثي الأصل محذوف الآخر ولذلك يرد في التصريف والتكسير ونحوه ما وان كان في آخره ألف كتي صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسب ما يعطيه الدليل فالأصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معها فاجاب الياء على اللامات أعقاب من الواو كما صرح به س وغيره فكثيرها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو امع عدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياء أعقاب على

اللامات لانه ليس شيء من بنات الياء تلزم ألغى عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر للشماذ كرتخصيص كلام س بما عدا ما لزمه وافيه عدم الامالة (قوله وحيا) قال الدونشري هو بالمدتغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بأنه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حي الرجل نقصت حياته كني اذا اعتل نساء وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزنجشري وعكس الواحد في ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اه من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني وحقيقته أي الحياء منقلى يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة اثنتية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت الياء في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

آخر مقصور يشي اجعلها * ان كان عين ثلاثة مرتقيا

كذا الذي الياء أصله نحو القتي * والجماد الذي أميل كتي

(و) النوع (الثاني) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واو او ذلك في مسئلتين احدهما ان تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر

وقد أعددت للعذل عندي * عصا في رأسها من واحد

وشذ قولهم في (تثنية) وضار ضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء (ولم تقل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم تثنيتهما الدوان واذا وان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واو لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

في غير ذات قلب واو الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهما (قرا آن ووضا آن) بتحقيق الهمزة وسلامتهما من القلب واو والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيره مذكر صحيح (واقراء الناسك والوضاء الوضي الوجه) مأخوذان من قرأ ووضو وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثاني) ما يجب تغيير همزته بقلبها واو وهو ما همزته بذل من ألف التانيث كحمرأ) عند الجمهور (وجراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتموالى ثلاث ألفات واختير قلبها واو البعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما التانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطابا والاجود أن يقال انما قلبت واو اجلا على النسب لان التثنية وجعي التحجيج والنسب بجري مجرى واحد اقاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله وما كحمرأ بواو ثانيا * (وزعم السيرا في انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تحجيج الهمزة لتلاي جمع واوان ليس بينهما الا ألف فتقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر الا وتبصر نهارا (عشوا آن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التحجيج والقلب واو (وشد) عند القرينيين (جرايان بقلب الهمزة ياء و) شد (قر فسان) في تثنية قر فضاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القساموس جوازها وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله في القاموس (يحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شد على نقل قصر * النوع (الثالث) ما يترجع فيه التحجيج وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واو (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساو وحيا) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياي) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة وانما يرجع التحجيج لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعرفة الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بأنه فرد من أفراد مطلق الحياء الذي صرفه بمسابق فان الرؤية ليست من الانعلاق

فليشامل ذلك (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) * (قوله مما ياءؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغني عن ربه الله أنظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا حرره (قوله والأصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجراصل القاضيين الأولى ياء المنقوص والثانية ياء الاعراب فاقبل ياء المنقوص مكسور والمناسبة الياء فلا ضم هنالك فتقول فيه حذف كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لا لتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الأعجمي غير مشتق وتقول ٢٩٦ مكي أنه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف

الاعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بإبدال الواو ياء النوع (الرابع ما يترجح فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزة بدل من حرف الالتحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالياء الموحدة عصبة صغراء في العنق قال أبو النجم يمر في الخلق على علمائه (وقوبا) بضم القاف وسكون الواو وبالياء الموحدة داء معروفي يثشر ويثسج يعالج بالريق (أصلهما علباي وقوبا) بيا زائدة فيهما التلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعده هانوتن فسين مهملة شبيهة بالانف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرقها أثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما ترجع الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهما بقرطاس من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي أن الراجع في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سبيويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال النظم * ونحو علباء كساء وحيا * بواو وهمزة ترجيح * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين) * وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجر (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حدائثن) أي على طريقة المثني (لأنه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثني أعرب بحرفين ألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي مما ياءؤه أصلية والداعي مما ياءؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والأصل فيهما القاضيون واداعيون حذف ضمة الياء للاسنتقال ثم حذف الياء لتقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استتقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حرف ما قبلها ثم حذف الياء لتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والأصل الموساون حذف ألف لتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة واليه أشار الناظم بقوله

واحذف من المقصور في جمع على * حدائثن ما به تكملا

* والفتح أبقى مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فاجازوا في

ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الخوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سبيويه وزنه مفعول وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سبيويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخر وأورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جاوز فعل في الابنية كما صار إليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للالتحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين يفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما الموسى التي يخلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشيء أصله والاصل مؤسى بالهمزة فابدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت خلقت وهذا أشهر ولا أصل لراو على هذا في الهمزة والمشهور تانيها وقيل هو مذكرو وزنها على الباعث فعلى فيمتنع الضرف سواء سميت بها أو لم تسم الا اذا ثبت فعلا فيصرف في النكرة والله أعلم فليشامل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم صبراني أو صبراني ووجهه عيسون يفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

فتم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يحزها البصر بوزن قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان يبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غير ها والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف واوا وان شئت حذفها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارة لا توفي بالمقصود والاعتناء وحق العبارة ان يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الالحاق) الموافق لما سبق ٢٩٧ في عبارة المصنف وللواقع ان

يقول من حرف الالحاق لان الهمزة في علياء بدل من ياء والاصل علياى لامن الالف

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

(قوله الاما ختم يتاء التانيث) أى أو ما أشبهها

كتاء بنت وأخت فانها ليست للتانيث فكان

القياس اثباتها في الجمع وأن يقال بنتان وأختان

لان التاء فيه ما كتاء ملاكوت من جهة سكن

ما قبلها في ابن جنى في سر الصناعة وليست التاء

فيها بعلامة تانيث لسكون ما قبلها كما نص

عليه سيبويه في باب ما لا ينصرف وان وقع له في

موضع آخر تجوز في اللفظ فقال انه للتانيث ووجه

تجوزه انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما

الامع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تانيث وعلامة

التانيث في بنت وأخت الصيغة أى بناؤهما على

فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

جمع موسى وموسون وفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعول وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتح فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التنزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الاعليون والمصطفين تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الاصل لانهم من العلوا والصغوة وانفتح ما قبلهما فقلبوا ألفين ثم حذفوا الالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما مادليا عليهما (ويعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف الالحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقرأه وصفين لمذكر (وضاؤون) وقرأون (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (جرعاء) لمذكر (عاقل) (جرعاءون بالواو) لان همزته بدل من ألف التانيث واحترز بقوله علما لان جرعاء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علياء وكساء عامين لمذكرين) عاقلين فتقول علياؤون وكساؤون بالتصحيح وعليباؤون وكساوون بابدال الهمزة واو لانها في علياء لالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقيد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول في جمع هند) عامه المؤنث (هندات) بزيادة ألف وقاء (كما تقول في تنزيها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (الاما ختم يتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع) بالالف والتاء لثلاثي الجمع بين علامتي تانيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع سلامة مسلمات) ولا تقول مسلمات للمر (و) تقول (في تنزيها مسلماتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بالالف التانيث المقصورة (حبيبات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تنزيها حبيلمان) بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجتمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألغات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قرينة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألغات (واذا كان ما قبل التاء) الدالة على التانيث في المفرد (حرف علة أبريت عليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخر اى أصل الرضع) قبل مجئ تاء التانيث (فتقول في) جمع (نحو ظبية وغزوة وخبليات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو مصطفاة وفتاة) بالقاء

(٣٨ تصریح فی) لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبهه التاء فيهما ابتداء التانيث حذف في الجمع لكن ردت اللام في

أخوات كذوات دون بنات لتسكتة تظهر بالتأمل وسياتي في باب الذسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والسطر (قوله لثلاثي جمع بين علامتي تانيث) هذا يدل على ان التاء في الجمع للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كجماعات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مساهمة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لكان حسبا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف باء) فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولز يادتها على
الثلاث في مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم) على البقاء (و) تقول (في)
جمع (نحو فتاة) بالقاف والنون وهى الرمح والحفيرة (فتوات بالواو) ردا الى أصلها لانها ثالثة (و) تقول
(في) جمع (نحو نبات) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري
النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة
بعدها همزة فتاء ثالثة الصوت الخفي اه وفيه نظر (نبات) باقرار الهمزة (ونبات) بقلبها واو الماسر
من ان ما همزة بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو نبات بفتح الموحدة وتشديد
النون مؤنث بناء بنا آت ونباتات لان الهمزة فيه بدل من باء لانه من بنى بنى (و) تقول (في) جمع (نحو)
قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قرأت بالهمزة لا غير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب
سلامتها الى ذلك أشار الناظم بقوله * وان جعلته بتاء وألف *

شبه اجتماع ثلاث ألفات
لكان أولى (قوله وفيه
نظم) وجهه ان ذلك على
ضبط الشيخ عبد القادر
لا يناسب قول المتن بعد
ذلك نباتات ونبوات
وكان يقال عليه نبات لا غير

• (فصل) •

(قوله كان المجموع)
مراده بالمجموع الذى يراد
جمعه كما هو ظاهر فليتام
(قوله الفتح ولا سكان)
ينظر هل الاكثر الاسكان
أو الفتح مختص بالعتلاء
قد يقال ان جمع السلامة
يكون مؤنث نحو فارات
وهو غير مختص بالعتلاء
فكلامه مشكل الا ان
يكون مراده المذكور (قوله
على احدى اللغات
الثلاث) عبارة الصحاح
البحر وبكر الجيم وضمة
ولد الكلب والسباع
والجمع أجرجاء وجمع
الجرأ أجريه والجرأ والجر
والصغير من القماء وفي
الحديث أتى النبي صلى
الله عليه وسلم بأجر زعباه

فالألف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذى التا الزمن تنحيه
• (فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسماء ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاقوه
مفتوحة لزم فتح عينه) * اتباعا لفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما
مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول) في جمعها بالالف والتاء (سجدات
ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع
حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو والعرجى

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) * ليلى منكن أم ليلى من البشر
بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلى بالاضافة الى باء المتكلم
مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الاضمار الى التصريح
باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعراى من بنى عذرة

(وجلت زفرات الضحى فاطقتها) * ومالى بزفرات العشى يدان
بشكن الفاء من زفرات في الموضعين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد
والنذكر كقوله * يا عمر ويا ابن لا ترمين نسبا) بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففى الجمع
أولى والزفرات من زفر بزفر اذا خرج نفث بانين وانما أضاف الزفرات الى وقى الضحى والعشى لان
من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة
(مضموم الفاء نحو خطوة وجل) بالجمع علم امرأة (أو مكسور هاء نحو كسرة وهند جازلك في عينه الفتح
والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) محررة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام باء
كدمية) بالذال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبيبة) بالراء والياء الموحدة
والياء المثناة تحت وهى حفرة الاسد فيقال في جمعها دمييات وزبيبات بفتح عينهما واسكانها واذا
فتح لم تقام الياء الفاعلة لايلاقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما الثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة
واللام واو كذرورة) بكسر الذا المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر
الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال في جمعها ذرووات ورشوات
بكسر عينهما اتباعا لفتحهما الثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شجرووات بالكسر)
في الراء اتباعا للجمع جمع جر وة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الاثنى من
ولد الكلب والسبع والصغيرة من القماء الى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الايبات الاربعة
(ويمنع التغيير) في العين (في خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

زنيات وسعدات لانهم اربعان لاثلاثيان) * النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والحاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعجلات) بفتح العين المهملة وسكون الواو جمع عبلة وهي النامية الخلق (لانهم اوصفوا لاناسمان وشذ كهلات بالفتح) في المساجع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلاف القطرب) * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (وغرات) بكسر الميم (لانهم محركات الوسط) ومقر دهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أثنى النمر (نعم يجوز الاسكان) تحقيقا (في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (وغرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تحقيقا (في المفرد) نحو سمرة باسكان الميم فاستحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجسده) (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواو (وبيضات) من الياء مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلي في مدح جلوه (أخو بيضات راتح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جلي في سرعة سيره كالظلم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم يتحرى كهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة ودومة فهذا يبق على حاله وهذيل تفتح في جميع الباب قاله في المصباح (واتقى جميع العرب على الفتح في غيرات جمع غير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهي الابل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ في القياس لانه) مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلاف الناس في غيرات اختلافا كثيرا وحامله هل هي بكسرة فتحة أو بفتحتين على قولين الأول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير أي تذهب ونجى وقيل غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير اعير بالفتح وهو الحمار كسقف وشقف ثم فعل به ساقط بديض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلاف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه أي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف أو القديم ف قيل له أذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيتين منقصين في الانسان يؤثنان كاليدن والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الانغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيشة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلوحرك انقل ادغامه فكان يثقل) فتقوت (فائدة الانغام) * (هذا باب جمع التكسير)

ويفارق جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة تختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد ما بزيادة) ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)
(قوله ان جمع السلامة تختص بالعقلاء) قديقال
ان جمع السلامة يكون مؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر اه وأقول كون مراده المذكر متعين لاشبهه فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعسف ما في كلام الدوشري الا في (قوله ولا يسلم في التكسير) قال الدوشري قديقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرف بالحروف) قال الدوشري هذا اذا كان جمع مذكر أما اذا كان جمع السلامة مؤنث فانه يعرف بالحركات لا بالحروف هل ان جمع المسدكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدوشري قديقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويحوز ضمها وهو ما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يحوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا ٣٠٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنتان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الحاء المعجمة للمفرد (وتخيم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجل) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسول) ورسول (أو بن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلاما نازيدا في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسرها واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخيم من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادى ويحجب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الأتي والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين لغظي وتقديرى فاللغظي ما تقدم له والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوته جوع تكسير فيقدر في فلكا والضممة الواحد وتبديلها بضممة مشعرة بالجمع ففلكا اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبذن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تشبيهه فلكا فلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترط فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذا ان جنب وهو لا يوجب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التشبيه وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (والتغيير اللغظي) له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعات للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغييا ولوقال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ما كان أولى (وهي أفعال) بضم العين (كأكل) جمع كلب (وأفعال كأجل) بالجمع جمع جل (وأفعلة) بكسر العين (كأجرة) جمع حمار (وأفعلة) بكسر القاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي ونخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو أكلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجوع فانها ترد إلى واحد في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليه أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعال ثم فعله * تحت أفعال جوع قله

وليس من جوع القلة فعل بضم القاء وفتح العين كعرف ولا فعل بكسر القاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر القاء وفتح العين كقردة خلافا للقراء (وثلاثة وعشرون) موضوعات للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسباني) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعها أو استعملها لا تكلا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اه فالأول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفسدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفسدتهم هو أفسدتهم في بناء القلة عن بناء الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مباغته وتكثير قطعها وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه مع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

ونجة والوخامة الثقل ويقال كلا وخيم وفي كلامهم البغي مرتعة وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الأرضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا متاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تربيده (قوله كرجل ورجل) في نسخة كرجل ورجل (قوله لان صنوان) كان الأولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعات للعدد القليل) قد يقال انها موضوعات للعدد لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا وجوع القلة كما ذكر أربعة هي جوع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جوع السلامة قال ابن جوشى وقد جمعها بعضهم في قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله يعرف الأدنى من العدد

وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزداه أقول ذكر العلامة

العلائي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من فحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان جوع القلة للعشرة فسادونها لا ينافي تصريح أمثلة الاصول بانها من صبيح العموم لان كلام النحاة كما قال أمام الحرميين محمول على حالة التخيير عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مباحة ظاهرة فليتامل

(قوله كراجال) في ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجالة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فاعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه الاسماء واحد وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس يجمع تكسيره وذكر ابن معطى ان من جوع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمع واعليه فعلا بفتح فسكون نحو فعل بفتح بعولة وفعل وفخولة وخا وخوالة وخيط وخيوطه وجمعوا على الثاني فعلا بفتحتين نحو رجل وجمال وجرو وجارة قال بعض شارحي كلامه وهذا ان اعني فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما ثانياً لتأكيد الجمع (قواه أو اعتلت بالياء) أي سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذف كافي يدلان

بدا فعل والاصل بدل
والمنقوص الذي لم يكمل
بالهاء ترد اليه محذوفه ثم
يجمع على قياس نظيره
(قواه ولا لامه مماثلة
لعينه) هذا الشرط نقله
المصنف في الحواشي عن
المغرب قال لكنه بعد ذلك
قال ان فعلا الماضون

بعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعاً واستعمالاً كالاعلى القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل
بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم الطائر تقول
خسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس
منه) أي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناطم وابنه من قولهم في جمع صفات
وهي الصخرة المساء صفي) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) في جمع قلتها (أصفاً حكاة
الجوهري وغيره) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة
عنه كقوله تعالى يتر بصن بانفسهن ثلاثة قروء وفسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة أيام اقرائل وعلى ذلك يحمل قول الناطم

وبعض ذي بكثرة وضعائني * كارجل والعكس جاء كالصفي

البناء (الاول من أبنية القلة أفعال بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل)
بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسماً) لصفة (صحيح العين) لامعتلها (سواء صحت لاه أم اعتلت
بالياء أم بالوار) وليست فاء وواو كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرف وذلك (نحو كلب) وأظبي
وأظب (وجرو) وأجر وأصلها ما ظبي وأجر بضم الياء والراء فقلت ضمتهما كسرة والواو في أجروياء
وحذفت الياء الأصلية في اظبي والمنقلة في أجرو على حذف في قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا
يجمع على أفعال (فابيه صفة وإنما قالوا العبد) جمع عديم مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف
نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعال (لاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (وشذ قياساً)
لاسماعاً (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ قياساً وسماعاً (ثوب) جمع
ثوب (وأسياف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أوجيد بن ثور على خلاف
(لكل دهر قد لبست أثوباً) * حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً
والقياس أثوباً أو ثياباً (وقال) آخر

(كانهم أسياف بيض يمانية) * غضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الهمزة جمع أبيض ومانية نسبة الى يمان وعضب مضارب قاطع
والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والآخر بضم الهمزة والتاء المثلثة أثر الجرح
يبقى بعد البرقالة العين وشذا وجه جمع وجه لان فاءه واو وشذا كف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه يحفظ
في أفعال ثمانية أوزان فعل كذئب أسماً وجمع صفة وفعلة بكسر الفاء اسماً كنعمه وصفة كشدة
وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمين كعنق وفعل
بفتحين كجبل وفعلة بفتحين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة

الشدوذقوس وأقوس و ينظر هل هو من الشاذ قياساً فقط أو لا وشذا أيضاً أي بجمع ناب (قوله وشذ قياساً وسماعاً أثوب) فان قلت
كيف يكون أثوب وأسياف شاذ اسماعاً مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلاً لا ينافي شذوذ سماعاً وأما المناق
فوجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فاقبل (قواه
والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن
وحكي أيضاً غصن وأعصن ومثل جبل زمن قال * هل الأزم من اللاتي مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

(قوله ألف أو ياء) قال السباطي لا ينبغي أن الواو كذلك كعمود إذا سمي به أنشأ والتقيد بهذين أخذته الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه للتقيد ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضدوا أعضاء عجزوا أعجازا ورجل جمع على رجا وسبع على سباع

في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الاقلا بكسر أوله وشكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرابع) المؤنث (بلا علامة) الذي قبل آخره مدة (ألف أو ياء) سواء فتح أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنشأ الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (عين) فتقول في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأمين (وشذ) أفعل (في نحو) مكان (وشهاب غراب) وجنين (من المذكر) فخرج بالرابعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطر عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو جاور وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة ومدة قبل الآخر نحو زينب وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

افعل اسما صرح عينا أفعل * وللرابعي اسما ايضا يجعل

ان كان كالعناق والذراع في * مدوتانيث وعدا الحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (انفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق افعل) السابق (امالانه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (فحوسيف) وأسيف (وثوب) وأنواب (أولانه على غير فعل) بفتح القاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح القاء (فحوض) وثلث مع كسر هاء نحو (جل وعنب وابل و) اثنان مع ضم القاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها اجمال وانمار واضادوا اجمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بإبدال الهمزة الثانية ألفا واقفال واعناق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما افعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملةين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرد) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونقر) بالنون والعين المعجمة والراء المهملة جمع نقرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير جرم المسافر (وخرز) بحاء معجمة وزا من معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونقران وخزان واليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أعناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح القاء الصحيح العين الساكنة نحو اجمال) جمع جل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والحاء المعجمة وأخبار جمع خبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وازداد) جمع زنديا زاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والترندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الاجمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بانفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالجوهرين يحمل النخل قاله القراء وقال تعالى اتخذوا أخبارهم (وقال الخطيب) بضم الحاء وفتح الطاء المهملةين وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطاة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعه بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرم في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيشة وقيل لانه كان محطوه الرجل والرجل المحطوة هي التي لا أنخص لها واسم جرجول بن أوس ويكنى أبامليكة قاله ابن السيد (ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ) * زعب الحواصل لاماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه ياءه وأراد بالافراخ بالحاء المعجمة

ولم يجمع على افعال ومثل عنب وأعناب ضلع واضلاع ومعي وامعاء ومثل غرو وأغار كبد وأكباد ونفس وأنفاد ووعل وأوعال (قوله نحو جل) مثل جمل واجمال جبل واجبال وأسود وآساد وباع وأبواع وناب وآنياب ورجاء وأرجاء والرجاء الناحية (قوله وجل) بالحاء المهملة مثل جل واجمال وبشرو وآبار وريح وأرياح وجيسد وأجساد (قائده) قال الاخفش من جموع التكسير فعيل

جمعا القعل كعبد وعبيد والفعيل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر ومشي ابن معطى على انه جمع تكسير فقال ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس (قوله وابل) ومثل ابل وآبال أطل وأطال والأطل الخاصة (قوله وتقل) مثل تقل واقفال جند واجناد وخفوا وخفاف وعمودوا وعمول وأنموال ومدى لمكيال وامعاء ومثل عنق وأعناق أذن وأذان وطنب وأطناب وسمع طنبه وينظر مامعنى

طنب (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أربع جمع ربيع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطور وأسطار (قوله الاولاد لهجوه ياءه) فيه نظير قال الصقلي في كتابه مختصر تنقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي يريد أن يكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لا شغلنك
عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعد * ألقيت كاسهم في قعر مظلمة فافغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له
عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حرو وقوله لا ماء ولا شجر مع ان ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به انه كره
في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين
الزغب أول ما ينبت من

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أفرخ أو فراخ و مرخ بفتح الميم والراء وبالهاء المعجمة
واد كثير الشجر قريب من فذك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات
الاصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير أراد ما قولك في أولاد صغار جدا الاماء عندهم
ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى
وجدت اذا أصلحو اخيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على ازناد وقاسه ازندوس مع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ولفظ ومحظ ومحل ورأى
ورأى وهو أصل اللعين وسطل وجفن ولحن ونجد وفردو جلد وألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من
قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس
كصل وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذ كرباعي
بمدة) ألف أو ياء أو واو (فيل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوحا أو مضموما أو مكسورا أم مضموما
فالالف مع فتح القاء (فحوظعامو) مع كسر هاء نحو (جارو) مع ضمها نحو (غرابو) الياء نحو
(رغيفو) الواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأفعلة وجار واحة وغراب وأغربة
و رغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقلوه قاله المهلبان في وقوع في
الصالح انك اذا جمعت النار قلت في كثير من روفي فليسه أنهر والصواب أنهر كما في المحكم لان النهار
مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي عمد * ثالث أفعلة عنهم اطررد
(والترم) بناء أفعلة (في فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفي اللام أو معتليا فالاول) وهو
مضاعف اللام وأراد بضعفها عما ثلثها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد
(كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مشتاتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد معاذ
البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزيام) بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد
في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزيام النعل ما يشد فيه الشسع
والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صقر فتقول في جمع بتات
أبتة وفي جمع زمام أزمة والأصل ابتة وأزمة فالتقي مثلان فنتقلت حركة أولهما الى السا كن قبلهما ثم
أدغم أحد المثلين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامه واو أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء
الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على أفعلة أقبية وآنية بالف بعد الهمزة والأصل
آنية بهمزتين مفتوحة فسأ كنة أبدلت السا كنة ألقام من جنس ح كة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله
وأزومه في فعال أو فعال * مصاحبي تضعيف أو اعلال

ويحفظ أفعلة في شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهو مصدروعي السقاء اذا انخرق
وسدوسد بالسين المهملة فتجا وضما كل بناء سديه موضع وقدح وقن وخال وبابوققا وجائر بالجيم
والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت ووادوناحية وخطين بالطاء المشالة بمعنى متهم ونضيضة بنون
وصتادين معجمتين المطر القليل وعي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية واحة بكسر

الريش وليست الشعرات
الاصفر على ريش الفرخ
كما هو ظاهره فلي تأمل
وان قلنا بحسب الظاهر
لان الشعرات الصفرة هي
أول ما ينبت من الريش
الآن قوله على ريش
الفرخ غير واضح وقال
بعضهم الزغب الريش
الاصفر (قوله فحوظعام)
مثل طعام وأفعلة قذال
وأفعلة وهو مؤخر الرأس
وجواب وأجوبة وقدان
وأفدنة وزمان وأزمنة
وندر غزال وأغزلة (قوله
نحو جارا الخ) مثل جارا
وأجرة لسان والسنة في
لغة من ذكره ومن آتته
قال لسان وألسن واحترز
عنه الموضع بقوله مذكر
(قوله نحو غراب الخ)
مثل غراب وأغربة
حوار واحة وسبع
نجد وأنجسة ورحي
وأرجية وجاء فعال على
فعله قليلا كغلام وغلامه
(قوله والترم بناء أفعلة
الخ) وانما الترم أفعلة
في فعال وفعال المذكورين
لثلاثي حرفان من جنس

واحد من غير ادغام لو قيل اثبت فجمع على افعل وهو مستنقل وأما المعتل اللام فلثلاثي لا يؤدي الى ما ليس بوجود في اللغة وهو أن يكون
في آخر الاسم واو قبلها ضمة فتحوأ كسوان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا لقيه بعدها سا كن
كالتمون فلا يجمع على فعل يضم متين لما ذكرناه (قوله وزيام) مثل زيام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل في عروني الجوالق
وعنان وأمنة ونبات وأنية (قوله كقباء) ومثل قباء أو أقبية كقباء أو كسية وسقاء أو أيبعية ورشاه أو أرشية قال الشاعر

فأضطراب القوم اضطراب الارشيه (قوله مع انه زائدة) قال الدوشري مرقد في خوان فانه رباعي فهو كحمارة وأجره وهو ما يجد عليه الطاعم ومثله صوان واصونة ٣٠٤ هـ وفيه تظرف في شروح التسهيل ان حوانا بتشديد الواو واسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة

(تنبيه) سمع جاروجيرة
وقاع وقبعة وفي التزويل
كسر اب بقية (قوله ولده)
قال بعضهم مسئلة ولده
القول فيه انه جمع ولد
لان الولد وان كان قد
يستعمل للكثرة فلا
ينكر ان يقع على الواحد
فجمع على فعلة كما جمع
أخ على أخوة في العدد
القليل وفي الكثير على
فعل ان قال تعالى يوما
يجعل الولدان شيبا كاخوان
في قوله تعالى اخوانا على
سرر واما المقصود في
الاصل ثم جعل دالا على
الشخص وقالوا لدون
بالواو والتيون اه (قوله
تخوصي) يدخل فيه
على وصفه فاجمع على
علة بكسر أوله وسكون
ثانيه يقولون فلان من
عامة الناس أي من
رؤسائهم وكبرائهم والعامة
تقول من عليتهم تشديد
الياء وكسر اللام قبلها
وزعم بعضهم ان ذلك
لانه والصواب الاول (قوله
فعل بضم أوله الخ) ساكن
منه صحيح العين أو
معتلها بالواو ساءت ضمته
وما عينه واوقبلت ضمته
كسرة تخويض وعيس
وعين وسبأ في كلام

الحج وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع
الاول فاسما شحيح ونحي وطنين وعي نقارافيا أشعة وأنحية وأظنة وعية مع انها صفات واما عقاب فقالوا
فيه أعقية مع انه مؤنث واما نجدوهي وسدوقدح ووقن وخال وقفاو باب وجرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية
وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأوبة وأفعية وأجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا
فيها أرة حنة واخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فقالوا فيه أعولة مع خلوه من مدة
قبل آخره واما جائر وناحية فقالوا فيها ما جوزة وأنحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع)
من أبذية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه) لم يطر في شيء من الأبذية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان
فعل بفتح ثين (نحو ولد وفتي) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح
ثانيه (نحو ثني) بكسر التاء المثناة وفتح النون والقصر كعدى حكاء القارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين
وفي الحديث لا ثني في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثني أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم
المثناة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم
أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (تخوصي وخصي) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولده
وقية وشيخة وثيرة وثنية رغلة وغامة وصدية وخصية وجلة والي ذلك أشار الناظم بقوله
وفعله جمعاً ينقل يدرى (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول
من أبذية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثياً مجرداً ساكن
الوسط (وهو جمع لشئين أحدهما قبل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلة لها) أي
لفعلاء (لما نعت خلقاً نحو أكر) لعظيم الكثرة بفتح الكاف وهي حشقة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة
المدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصة المنسفة (بخلاف نحو آلى)
عد الهمزة (لكبر الالية) والاصل آلى بهمزتين مفتوحة فسبأ كنه قلبت الياء كنه ألفا كدم (فان
المانع من ألياء) بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوبة بياء مثناة تحتانية
(تخاف الاستعمال) فانه م قالوا في المذكر آلى على وزن افعال ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء
(والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة لافعل كحمراء) وبيضاء
(أو ممتنعة مقابلة لها) أي لا فعل (لما نعت خلقاً كرقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرق
وهو انسداد الفرج باللحم (وعلاء بالعين) المهملة والفاء من العقل بفتح العين والفاء وهو شيء يجمع في
قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالحج والزاي (لكبيرة العجز) فان المانع من أعجز
تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاً ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال آلى ولانساء
عجزاً الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى
وابن عقيل في شرحه ما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلاً يطر في هذا النوع
كاطراده في أحر وجراموا ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز وهو على أشهر اللغات
وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى ورجل أعجز ونساء أعجز وتقول في
جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تجميعاً للعين ثلاثية لجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل
بالكسر والي فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحر وجرأ * البناء (الثاني) من أبذية
الكثرة (فعل بضم ثين) وهو تدرج حسن لانه لما قرع من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لانهما
المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لقرس وغير ذلك مما ينال في حواشي الالفية (قوله بضم ثين) أي في الاصل أو في
الحال فالاول يكتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استلها الضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الألف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التثنية والتثنية مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديد تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لثلاثه قلب الياء واو (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متحبة الى زوجها وعرب بضم أو وه ثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صنع ٣٠٥ وصنع وكنازو كثر من الوصف المؤنث وبعضهم جعله مقياسا في

الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صنعا وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للمؤنث من الحير) قال في الصحاح الاثنان الحجارة ولا تقل اثنان وفي القاموس الاثنان الحجارة والاثنان قليله اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكره أربعة جوع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال أثنى الحير سميت أثنان بغير تاء أو بتا أثنان والاكثر التجميع ترك التاء وجمعه آتن بلامراء وآتن وآتن والرابع بوزن مفعول أو وزن شائع تصغيرها آتن بغير تاء وان تشاء آتينة كذا في (قوله وكثير للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثير مؤنثا هل صحيح أولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولاه في

لانها وزان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كضبور) وصبر (وغثور) وغثر بخلاف حلوب وركوب فاهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بعدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير ومادته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للذكر وهو جاع مؤخر الرأس ومعتد العذار من الفرس خلاف الناصية (وأثنان) بالثناة الفوقانية للمؤنث من الحسير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) مامدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب) للمؤنث (و) مامدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) مامدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجتمعان على فعل (لأجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعاهما على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتقلب واو كساء ياء وتسليم ياء قباء فيضيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لزم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لثلاثه قلب الياء واو اكلما فعلوا ذلك في أجروا دل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجتمعان على فعل (لأجل تضعيفها) أي اللام (مع الألف) فلا يقال في جمعها هلال ولا سنان لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وفتحها لاطر وفيه تناسب الاعلى للأعلى والاسفل للأسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو وبهمزة متين الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضم متين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو غمر) صفة نحو (خشن) في فعل صفة نحو (نديرو) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيحة) وصفة نحو تحيية وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتح متين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حانق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتح متين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والي فعل بضم متين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعتلالا فقد

بما لم يضاعف في الاعم ذو الألف البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضم متين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ونستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها الصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبينة وزبي (و) المضاعف اللام نحو (هجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

(٣٩ تصريح في) اسم رباعي الخ (قوله وفتحها لاطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليته امل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقه ونوق فان أصلها نوق فأنقبت واوها ألغى التحركة وانفتح ما قبلها وقلوا في ناقسة أيضا نياق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هر بامن ثقل الضمة عليها فصاروا وتناهم قلبت الواو ياء اتعاما للتغيير فوزنه أعقل (قوله وزبينة وزبي) الزبي بالعصر جمع زبينة وهي الحفيرة تحفر للأسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها الأسيل عظيم يقال بلغ السيل الزبي بضرب مثالا للامر بالتطهير الجليل وكذلك جاور الحزام الطيبين اه قاله في مئة الاريسو الطيبان تشية طي على زنة فقل وجذع وهو لذوات الجوارح

والسباع كالضرع وغيرها وتكون أيضا الذوات الخف والجمع أطباء اهـ . لمخضمان كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدره كان حسنا ٣٠٦ وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

ماتوا في الغمام يوم ربيع
كنوا في الأمير يوم سناء
فكنوا في الأمير بدره عين
ونوا في الغمام قطرة ماء
(قوله وفعلة بضم أوله
وفتح ثانيه نحو تخمة
وتخم) مثله تهمة وتهتم
وأما قولهم رطب في رطبة
فهو اسم جنس وليس
يجمع بدليل تذكيره
وتانيته (قوله فاتهم ناقصا
اللام) صوابه الفاء
(قوله نحو حاجة وحوج)
قد ذكرنا في باب الجواز
أن حاجة فيجمع على
حوائج فانظره (قوله
وقامة) مثل قامة وقيم تارة
وتيرة (قوله وهو شائع في
وصف الخ) لم يذكر أنه
يحفظ في شيء (قوله وفي
التسهيل بررة جمع بر على
غير القياس) في مفردات
الراغب يقال براباه فهو بار
وبروجع البر أبرار وبررة
قال تعالى إن الأبرار لفي
نعيم وقال في صفة الملائكة
كرام بررة خص بها الملائكة
في القرآن من حيث أنه
أبلغ من أبرار فانه جمع بر
وأبرار جمع بارو بر أبلغ
من بار كما أن عدلا أبلغ

(في الفعل) بضم الفاء (أنشأ أفعل) صفة (كالكبرى) أنشأ الاكبر والوسطى أنشأ الاوسط (والصغرى) أنشأ الاصغر (بخلق جلي) فاتهم اليست أنشأ أفعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على جلي (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليها الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدره) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور ويدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلان نحو (نجية) ولى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالياء المثناة فوق والحاء المعجمة والى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمع الفعل عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (الاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وقرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانه ناقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله والفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدره وسدرولا يقال في تينة واحدة التين تين جلا على سدر وفي المعوض من لاه تاء التانث كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفتن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذرية) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والضياع وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها مذرب وصمم والذرية المرأة الجديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعهم على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كضرورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف العاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغار) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغز وقلبت الياء أو الواو ألفين لتحررهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حركات فحة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذوا اضطراد فعلة * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد صارو بوزن فاعل نحو طريف وبالمعتل اللام نحو صارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كى وكما وفي فاعل اسمان نحو بازو براة وواو وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدره بالذال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحيتين وهو شائع في وصف المذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكلمة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيديهم سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

من عاجل اهـ ويمكن أن يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبراه خوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام بقوله وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتعطف له

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للحققين من البصريين
والثاني للبعد اذ بين وبين وجهه وضعت فليراجع ولينظروا وجه الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كيس وكيسى) لا يقال كيس

على وزن فيعل كيت فهلا
كان بما جل على فيعل
لانا را لانا نقول شرط
المحول ان يدل على آفة
وكيس ليس كذلك (قوله
نحو قرط) مثل قرط جب
تقول في جمعه - مجيبة
والجب البشر العميقة
(قوله وديبة) قال
الدنوشري ينظر هل هو
بقت الانعام أولا وعلى
الاول ينظر ما المانع من
الانعام اه وأقول
سيأتي في شروط الانعام
انه يتمتع فيما وازن فعل
ككامل وذ كر الشارح ان

مثلها ما وازنها ص - دره
لا يجملته نحو جنية جمع
جب فانه موازن بصدده
لفعل بكسر أوله وفتح
ثانيه فليراجع (قوله نحو
غرد) ومثل غرد نور
تقول فيه ثير بقلب واو
يا لاجل الكسرة وقالوا
ثورة في القطعة من الاقط
فرقا بينه وبين الثور من
الحيو ان ومثل قرد حبل
وهو ولد الضب تقول في
جمعه حسله كقردة وقال
بعضهم وقد جمع على
فعلة فعل بضم أوله وثانيه
نحو طنب وطنبه قال وهو
نادر (قوله وقل في نحو
ذكر الخ) انظر هلا عطفها

بقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو وازن وبالتذكير نحو طاق وحائض
وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصفة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة
بفتحين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة
وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بظرد لانه لا يلزم من الشياخ الاطراد البناء
(السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (المبادل على آفة) من هالك او تو جع أو نقص ما (من
فعيل) حال كونه (وصفا للفعول) فالتو جمع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (والمالك نحو
قتيل) وقتلى وصر يع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مبادل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصدما
للفاعل) لا للفعول (كريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمني وهذان
الوصفان مما يدل على التو جمع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهالكى (و) الرابع (فعيل) بفتح أوله
وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كمت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
فقامت الواو يا وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت
الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كالحق) وحقي
(و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما ونادر كيس وكيسى
ودر بودر بنى وجلدو جلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين
ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وفرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعاق في شحمة الاذن (ودرج)
بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعفان نحو (دب) وديبة (وقليل في اسم على)
زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالعين المعجمة والراء نوع من الكفاة وهو عند الفراء
بفتح الفاء وعند غيره بكسر ها وظاهر الصحاح ان غردة جمع المكسور الفاء (أو بكسر ها نحو قرد) وقردة
بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعاج ووقفه وخطوة واليه
أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صحيح لا مافعله * والوضع في فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظي ونحي ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم أوله
وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيح اللام) سواء صحت
عنيهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤثيها) ضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو
حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه
أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (ونذر نحو غار) وغزى (وعاف) بالعين المهملة
والفاء أى سائل وعفى لاعتلال لامهما (كناذر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الحاء المعجمة وكسر
الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف المحيية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل
الغذراء وجمعها نذر دوقا لآخر ائد على القياس (ونفس) (ورجل اعزل) ورجل اعزل اذا لم يكن
معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله

وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيح اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف
التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالذال المهملة مكمل كما يأتي في كلام الشارح (قوله ونذر نحو غار)
المناسب ان يقول ونذر في نحو غار لان المحكوم بنذوره هو الجمع ولذا قال كما نذر في نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ما نذر بنذره

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله ونذر فهل لذلك حكمة غير التقين (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال
 بحضره الرشيد ان صداد جمع صادة فخطأه ابن الاعراب ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر)
 قد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها ٣٠٨ فصيح لا ضعف فيه حيث لا الياس وانه وقع في القرآن المجيد فنبدله بعد ما سمعناه فاعلم انه

على الذين بدلوه فاعدا
 الضمير الثالث راجع الى
 الايضاء وهو الى التبديل
 أو الى الايضاء المبذل
 (قوله نحو كعب) ومثل
 كعب وكعب كلب وكراب
 وكيش وكباش وفحل
 وفحال وذلودلاء (قوله
 وقصعة) مثل قصعة
 وقصاع جفنة وجفان
 (قوله يائي العين) احتز
 بقوله يائي العين من نحو
 حوض وثوب فانه يقال
 حياض وثياب وتقلب
 الواو ياء في الجمع لاجل
 الكسرة (قوله نحو ضيف
 الخ) سيأتي انه يجمع على
 ضيفان أيضا والضيف
 مصدر في الاصل يقال ضاف
 ضيفا وضيافة ويستعمل
 المذكر والمؤنث والمفرد
 والجمع بلفظ واحد وفي
 التنزيل هؤلاء ضيفي فلا
 تفضحون وانما ترك على
 لفظه في جميع الاحوال لكونه
 مصدرا في الاصل وهو
 أفصح من تانيته وتثنيته
 وجمعه على أي صيغة
 كانت (قوله رقية) مثل
 رقية ورقاب رقية ورقاب
 (قوله ونمرة ونمار)
 فيه ثلاث فتحات احتراز
 من نحو نمرة بفتح فضعف
 لغة في نمرة بالفتحات فلا

وفارق باب آخر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيقا أو رمحا زالت عنه الصفة * البناء
 (العاشر فقال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء
 كانت لامة همزة أم لا (كصائم) وصدوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (فيل ونذر) ففعال (في)
 جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشبان مائة * (وقد أراهن غني غير صداد)

قال الموضع في الحواشي لأعلم أحدا ذكر بحيث في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين
 الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للإبصار للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال
 بصر حاد (فهو جمع صادلا) جمع (صادة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لفاعلة انتهى ولا يخفى
 ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) نذر فعال (في) فاعل (المعتل)
 بالواو والياء (كغراء) جمع غار (وسراء) جمع سار والاصل غراو وسراى قلبت الواو والياء همزة انطرفها
 أثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (اثلاث عشرة وزنا الاول والثاني فعل
 وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العين فالاسم
 منهما (نحو كعب) وكعب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما (نحو) صعب (بهمليتين وصعاب
 وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة تمة ثلثة الساقين والذراعين (ونذر) فعال (في) جمع فعل
 (يائي الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهمليتين الجدي بر بط في الز بية للاسد ليقع فيها
 وفي المثل أنزل من يعر (أو) يائي (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع والياء
 أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه الياء لهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وتانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلى اللام ولا
 مضعفهما كجمل) وجمال (وجبل) وجمال بالجم فيهما (ورقية) ورقاب (وثرية) وثار فخرج نحو قتي
 وعصى لا اعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذوذ طلال وحسان والى ذلك أشار
 الناظم بقوله وفعل أيضا لفعال * ما لم يكن في لامة اعتلال

* أو بك مضعفا ومثل فعل في ذوالنا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبشر) وبثار (وفعل)
 يضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمع) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين
 احترازاً من نحو جلف ولبو بشرط تانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كدبى قاله
 المرادى أخذاً من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع
 والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيح اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف)
 وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثهما
 لا اعتلال اللام وبخلاف نحو جرح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي بفعلهم جذاذا بكسر الجيم قال
 القزاعي والزجاج هو جمع جذية مثل قميل وثقال والجذية بمعنى الجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدى
 في البسيط فاقضى هذا ان فعلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع في

تكسر وانما يجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأماسر الحواشي
 في شجرة الأعضاء فاسم جنس كالتمر وليس يجمع ويجمع بالالف والتاء (قواء ورمع) مثل رمع ورماح قرط قرط (قوله كدى)
 أي بضم الميم وسكون الهمزة سيأتي قريباً في كلام الشارح معناه يربو في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

الحواشي
 في شجرة الأعضاء فاسم جنس كالتمر وليس يجمع ويجمع بالالف والتاء (قواء ورمع) مثل رمع ورماح قرط قرط (قوله كدى)
 أي بضم الميم وسكون الهمزة سيأتي قريباً في كلام الشارح معناه يربو في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

يكرر مع ظي والغرض التمثيل لفعل مثلث الغاء (قوله وعويض) قال في المصباح عوض الشيء عوضا من باب تعب واعتناص صعبا فهو عويض وكلام عويض يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذا هم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوأ قال بعضهم والضمه فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحه في سكرى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع إلا بجمع جمع ربي على وزن جبلي وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فريروهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتوأم جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ عنه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا في القاموس وورخال جمع رخل كنمر وهو الانثى من أولاد الضأن وظوار جمع ظئروهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلي مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثنى وهو المحترق ٣٠٩ من الناس والنزال جمع نذل وهو الخسيس المحتقر

الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي فاعيل وصف فاعل ورد * كذا في أنشاه أيضا طرد

(والخمس الباقية) من الثلاثة عشر بناء على فعال (فعلان) بفتح الغاء (صفة مؤنثاه فعلى) بالالف (وفعلانة) بالياء (وفعلان) بضم الغاء (صفة مؤنثاه فعلانة) بالياء لا غير ففتح الغاء (كغضبان) وغضاب (وغضبي) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضمووم الغاء نحو (نحصان) ونحاص (ونحصانة) ونحاص وفي الحديث تغض ونحاصوا الى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في وصف على فعلانا * أو أنثيه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (الترمو في فاعيل وأنشاه اذا كانوا في العينين جميعا اللامين كطويل وطويله أن لا يجمعوا الا على فعال) بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماه وكرام وطريرف وطريرفاء وطريراف وشريرف وشريرفاء وشريراف وانما يشار كها نحو وطويل في ذلك لقوله قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فاعيل صفة عينة هو وفاقوه ولا منه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة الا أنه صار اسما انتهى واليه أشار الناظم بقوله * وأزمه في * نحو طويل وطويله تني * (ويحفظ فعال في) وصف على فاعل (نحو راع) وراع في التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وهم مشددة من أم بمعنى قصدوا أصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماتل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه وجعلنا للفقين اماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاهن) كراعية وراعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ في وصف على فاعل (نحو) أعجف (أي هزيل وعجاف ومؤنثه أعجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفردة بقرة عجفاء وحكي الفارسي وأبو حاتم أجرب وجواب زاد أبو حاتم أبطح ويطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال يتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد فابت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال * وحتى الجياد ما يقدر بارسان * (و) في وصف على فاعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المشناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلا نحو (بطحاء) ويطاح (و) في وصف على فعلى بضم الغاء نحو أشى وأناث وفي اسم على فعول بفتح الغاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل بفتح

والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والرقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولاه طمع في حصرها وقد نظم جار الله الزنجشري الجوع التي آتت على فعال بالضم بقوله ما سمعنا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعال فرباب وفرار وتوأم وعراق وعوام وورخال وظوار جمع ظئرو بساط جمع بسط هكذا فيها يقال ولله كاتبه عيسى الله الدنوشري زيادة عليه وثناء ونزال ورذال ورجال بانضمام الراء قالوا انتهى وله رسالة لطيفة

تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزنجشري انه ذيلها بابيات وهي

وجفال وكتاب وأناس * وقرادوكذا قيل ذبال وقاع في أي حقير * وسحاح ورعاء وجمال

وقال والبراء جمع برى وقرأ السبعة أنابرا منكم والجمال الكثير ومثله الكتاب بالثناء وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفرد وهو القراد جمع قرادة والذبال جمع ذبال السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والراء جمع راء والجمال جمع جمال ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهري على أبيات الزنجشري فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورذال وجمال وكشام في كتابي ليس مع * كتب القالي فيها يا رجال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

(قوله الاتنى من ولد الضأن) والذ كرى قال رجل (قوله كسبح) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبدش الجبلى (قوله على غير القياس) فيه تامل ٣١٠ وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناطم وغير ما أفعلى فيه مطرد *

من الثلاثى اسما يافعال

برد

(قوله وضرس) مثل

ضرس وضرس عرق

وعروق وجذع وجذوع

واص واصوص وديك

وديك وفيل وفيل ونحى

ونحى (قوله جندو جندو)

ويجمع أيضا عليه فعل

بكسر أوله وفتح ثانيه

نحو ضلم وضلوع ويجمع

عليه أيضا فعل نحو بعل

وبعل وبطن وبطن

ونسر ونسور ودلو ودلى

وندى وندى ويجمع عليه

دواء أيضا وما أيضا دواء

ودوى كنواة ونوى الظاهر

انه ليس يجمع (قوله وبرد

وبرود) مثله بروج وبروج

(قوله اذا ما الماء اطها

سخينا) قال فى الصحاح

فى مادة سخا سخا يسخو

وسخى يسخى قال عمرو

ابن كلثوم اذا ما الماء

خالطها سخينا أى جلدنا

باموالنا وقول من قال

سخينا من السخونة

نصب على الحال فليس

بشيء وقال فى مادة سخن

سخن وسخن قال ابن

الاعرابى مثل مبرم

وبريم وأنشد

مشعشة كأن الحصى فيها

اذا ما الماء خالطها سخينا

قال وأما قول من قال جلدنا باموالنا فليس بشيء

وسوق وعصا وعصى وتفاوتنى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها كقافية تقدم له عند الكلام على أفعال

فانه ذكر هناك انها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود عودان وغول وغولان وينظر هل مثل ذلك كوزو كيزان أولا

أواه وكسر ثانيه نحو زخل وزحال وهو بالزاي والخاء المعجمة الاتنى من ولد الضأن وفى فعله بفتح أوله وكسر ثانيه نحو غرة وغار وفى فعله كشوع وعياء وفى فعله بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطقة ونطاف وفى فعل بضم أوله وفتح ثانيه كرسع ورباع وفى فعل بضمين نحو جدو جاد وفى فعل نحو فصيل وفصال وفى فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفى فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبان وضباع البناء (الثانى عشر) من أبدية الكثرة (فعل بضمين ويتردق) ألقاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول (فيه) أى فى فعل (كاللزم) واليه يشير قول النظم * ويقول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير الغالب نحو غر ونار (وجاء فى نحو غر غر على القياس وخر) بضمين على غير القياس (قال) حكيم ابن معية الرعى (فيها عيايل أسود وخر) أنشد سيبويه فقال ابن الضائع أراد غر يسكون الميم ثم نقل أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من غور) فخذفت الواو (للضرورة) وقالوا أيضا (فى جهة) (انمار) على غير القياس فتحصل فى جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو غور وثلاثة على غير القياس وهى غار وانمار وخر والعيايل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة الباقية) من الاربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وقلس) وفلوس ونوح عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذفى فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسور هاء نحو جل) بالمهملة وجول (وضرس) وضروس (ومضمومة هاء نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناطم بقوله كذا يطرد فى فعل اسما مطلق ألقا (الافى ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه حيتان (والثانى معتل اللام كدى) فان جمعه أعداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابى هو مكاييل ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أعداء وقال الجوهري هو الققيز الشامي وهو غير المذ (وشذفى) جمع (نوى) بنون مضمومة بعد هاء همزة ساكنة (نوى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأياصر أو ثويا) * محافرها كأشربة الاضين

فلا حرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ابصر جبل قصير يشدق أسفل الجباء الى وندوا ونوى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نوى وهى حفيرة تجعل حول الجباء لئلا يدخلها ماء المطر وأصل الجمع نوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى اليامين فى الأخرى لتماثلها فصار نوى ياء يقال فيه أيضا نوى بكسر تين اتباعا لكسرة الهمزة وأنا * ويقدمون الهمزة ثم يقولون أنا على القلب مثل أبأر وأبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاعة وهى الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كبد) بضم الميم المكاييل فانه يجمع على امداد (وشذفى) جمع (حصى بالحاء المعجمة) المضمة ومرة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشة كأن الحصى فيها اذا ما الماء خالطها سخينا (حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (فى فعل) بفتح تين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجمع الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (ونذب) بفتح النون

والدال

(قوله كأسد وأسود) مثله ساق

وسوق وعصا وعصى وتفاوتنى (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها كقافية تقدم له عند الكلام على أفعال فانه ذكر هناك انها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود عودان وغول وغولان وينظر هل مثل ذلك كوزو كيزان أولا

(قوله أو على فعل بفتحين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغيره وعبارة ابن الناطم ويطرد فعلا ان أيضا في جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذ كر فيما يأتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلا ن فعل كعبد وعبدان وثور

والدال المهملة وباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحين مقابل أنثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء (الثالث عشر فعلا ن بكسر أوله وسكون ثانيه) هو يطرر أيضا في (الفاظ) أربعة اسم على فعال بضم الفاء (كغلام) وغلامان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لظاهر وصردان (وجرد) بالجيم والراء والذال نوع من القثران والجمع جردان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيثان (وكوز) وكيزان بالزاي (أو على فعل) بفتحين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخا) وخيلان وهي النقاط الخالقة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في الجميع منقلبة عن واو والاف في حال فاعوا الحال أخوالا أم ألقه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلا ن (في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرسان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورثد ورثدان وشقد وشقدان وشيخ وشيخان (صنو) وصنوان وقنو وقنوان وهذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التكسير فعلا ن * وهكذا قل خشقان وخيطان

ورثد وشقد وشيخ هكذا جعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطع النعام والرتد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ملان من أغصانها والشقد ولد الحر باء والشيخ نبت والصنو والقنو مثلان (و) في فعل بفتحين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الجباري سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الضياء (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من يقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو باء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وخيطان (و) في فعيل نحو (ظالم) بفتح الظاء المشددة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) وخرفان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلا ن بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشددة وظه-ران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحين حال كونه (صحيح العين كذا كر) وذ كر ان (وجذع) للثني من المعزو جسدان قال الموضح في الحواشي هذا مثال أفي حيان وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسم (أو) على (فعيل كقضيبي) وقضبان (ورقيق) ورقيقان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلا ن بضم الفاء (في) فاعل (نحو راكب) وركبان وراكبل وركبلان ويجمع راجبل على رجل كعقب ورجالة ورجال (و) في أفعل نحو

كعبد وعبدان وثور
وثيران وفعل بضم ففتح
كنغرو وهو العصف فود
وتغران وفي الاثر بأبا غير
ما فعل النغير (قوله ظليم)
الظلم أيضا اللبن قبل
ان يروب يقال ظلمت
الرجل اذا سقيته الظلم
وظاهر كلام الشارح انه
بهذا المعنى لا يجمع على
ظلمان فليتأمل وذكر
بعضهم ان القاموس
ليس فيه الظلم بمعنى اللبن
قبل ان يروب فليحذر ذلك
(قوله على فعل بفتح
أوله الخ) هو شامل لمعتل
العين أو الفاء أو اللام
نحو بيت ويعروجدى
وظاهره ان الجميع يجمع
على فعلا ن فليتأمل
وقوله أو فعل بفتحين
لم يشترط فيه أن لا يكون
معتل اللام ولا أن لا يكون
معتل القاء وكذلك لم
يشترط في فعيل صحة
العين ولا صحة اللام ولا
صحة الفاء فليتأمل وليراجع
الاسموني وغيره (قوله

وذ كر وذ كر ان) مثل ذكر وذ كر ان جل وجلان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلا ن بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء أو أمار جلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كافي الشافية لان فعلا ليس من أبنية الجوع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجال وهم بخلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الرجل خلاف الفارس

(قوله نحو أسود و سودان) يجمع أيضا على إعلان يكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالذئبان والزقان ودخل في قوله أو على فاعيل ظلم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يقلم (قوله ويستثنى من ذلك ضمير) كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلا ولا على أفعلا وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنها كتفى بتقلبه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قديم على ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم ونحوه دائق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت ألفه في الجمع واو الاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف او جملا على التخييل

(أسود) وسودان وأجر وجران وزعم الفراء ان سودان وجران جمع سود وجر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ودربان فعلا صفة لا يجمع على فعلا لان (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحواران والكثير حيران و (زقاق) برأى وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلا بضم أوله وفتح ثانيه ويطر دق في فعل) وصف المذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعول أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء الى ذلك أشار الناظم بقوله ولا كريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاها ما قد جعل

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيديويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمنا والثنائي كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهما اسمعاه وألما قاله ابن مالك وشوح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى يجالس ويخاطفانه يقال في جمعهما جالساء وخلطاء وشذ أسير واسرا ووقيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلا (في فاعل دالا على معنى) غير مكسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاي وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصالحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلا في نحو جبان) وجبناء (وخليقة) وخلقاء قال سيديويه وقولهم خلقاء محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الاعلى مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم أموالهم جمع كريمة (وسمع) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمعاء لا بالحاء المعجمة خلافا لابي حيان (وودود) وودداه ورسول ورسلا لانها ليست على فاعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلا بكسر تائه وهو نائب عن فعلا في المضعف) من فاعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فاعيل بمعنى فاعل (كولى) وأولياء (وغنى) وأغنياء ونائب أفعلا عن فعلا في المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا فى غنى غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينبغي قلب ألفا قبلته في ألفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا شدداء اتقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا بوزن خاص بالاسم فلا يلحقه وشذ تقي وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلا (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوان وأما طنين وأظننا فشاؤان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو وصفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لصفة والى ذلك أشار الناظم بقوله ونائب عنه أفعلا في المعتل * لا ما ومضعف وغير ذلك قل البناء (السابع عشر فواعل ويطر دق) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو غير ماحقة بخماسى وذلك (في فاعلة اسميا) كانت (أو صفة كناية كاذبة خاطئة) فناسية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفي اسم على فواعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بفتح الزاي والباء الموحدة المفتوحة تين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاغصان زوبعة وهى ربيع تشير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذا لوطوا ببع (أو) اسم على

(قوله وراهطاء) قدّم في باب المقصور والممدود تسمية الثلاثة بغائبا فعلم له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهله خالدوخواله وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسماعلى فعلا ن نحو حائط وحيطان والياء ٣١٣ فيه منقلبة عن واولانه من حاط

(فاعلا بالكسر) في عينه وبالمسد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط وناقعاء ونواقي والثلثة أسماء الحجر اليربوع قال راهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعها والقاصعاء بالثاقف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسده به فم الحجر لثلا يدخل عليه والناقعاء بالنون والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يروحه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائر) وجوائر وهو بالحجم والراي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الساحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهله (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (لثوث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحواض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهله (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لئلا كره عاقل فن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزبد رأيهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لئلا كره (سوابق) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك نائر * غداة اذا هوالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وان جمعا لفاعله وكأنه قيل طائفة هالك وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضع في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتقاء الشرة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فباء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثير اما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وتخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أو آدم بزنة أفاعل لا فواعل ويقولنا أو وواو غير ملحقة بخماسي نحو فود وكس فانه ملحق بسفر جل فيقال في جمعه فدا كس بزنة فعاقل لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لقول ففاعل * وفاعلا مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ما مثله

البناء (الثامن عشر) فعائل ويظرد في كل رباعي مؤنث نالته مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واو أو سواء كان اسما أو صفة (سواء كان تانيته بالياء كسجاية) وسجائب (وصحيقة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذؤائب وظريفة وظرائف (أو) كان تانيته (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبقتحهار يمين من ناحية القطب وجعلها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكي الأحيائي في جمع أسماء الرياح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائر (وسعيدة) امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تانيته بالالف المقصورة كجباري وجبائر أو بالمدودة كجاولا وجلائل بالحجم قرية بناحية فارس وشذ ضرورة وضرائر وكنته وكنائن وظنة وظنائن وحره وحرائر ثلاث واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل أجعن فعاله * وشبه ذاتاء أو غزاله

البناء (التاسع عشر) فعالي بفتح أوله وكسر رابعه ويظرد في (الفاظ) (سبعة) أحدها (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (كومات) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاء) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاء) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعالى قال * عجائر مثل السعالى حسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

(٤٠ تصحيح في)

وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة

المصححة بخط الشارح بضم الهززة وبعد الحاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد اخواتها الغيلان في كونها نوعين من الجن كما

يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وعاذلا وغيطان وجان وجنان وحاجر وجزان وهو ما يسلك الماء من شقة الوادي وقد يجمع على فعلا بضم الفاء نحو فائق وفلقان الطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فود وكس) فيه نظر لانه أسلف ان الواو تانيته والواو في فود وكس تالته فكان الصواب التمثيل بنحور ذئ وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام الأحيائي واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة لفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتقيا ظلاله وجمع تانيته مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة الصحيحة بخطه (قوله وصحار) أصله صحاري بالتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد يدوقد جاء ذلك في الشعر لأنك إذا جمعت صحراء

أدخلت بين الحاء والراء
ألفا وكسرت الراء كما يكسر
ما بعد ألف الجمع في كل
موضع نحو مساجد وجمع عافر
فتقلب الألف الأولى
التي بعد الراء ماء للكسرة
التي قبلها وتمقلب
الألف الثانية التي للتانيث
أيضا فندغم ثم حذفوا
الياء الأولى وأبدلوا من
الثانية ألفا فقالوا صحاري
بفتح الراء لتسلم الألف
من الحذف عند التنوين
وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين
الياء المنقلبة من الألف
للتانيث وبين الياء المنقلبة
من الألف التي ليست
للتانيث فهو ألف مرعى
أفقالوا رمى ومغاري
وبعض العرب لا يحذف
الياء الأولى ولكن يحذف
الثانية فيقول الصحاري
بكسر الراء وهذه صحار كما
تقول جوارا انتهى كلام
الصحاح (قوله وهجرع)
قال في الصحاح الهجرع
مثال الدرهم الطويل (قوله
الأوصاف على إعلان) أي
فاطلاق المصنف مفيد
بغير ذلك (قوله وحبط) أي
بكسر الباء يقال حبطت
الشاة فهي حبط إذا كثرت
من الأكل حتى انتفخ
بطنها وفي الحديث إن
مأينيت الزبيع ما يقتل

(كبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعاقب باصول الشعر مثل نخالة
الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم
ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملة والقف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو
وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبط) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفر رجل فإذا
حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقادسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم
السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمح دوة فإذا حذف أول
زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاص واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيه ما فانه يقال في
جمعهما حبات وقلانس على زينة فعال (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت
(كصحراء) وصحار (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذوالألف المقصور
لتانيث كحبل) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الهمزة والالف المعجمة وسكون القاف وفتح الراء المهملة وهو
الموضع الذي يفرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلاق (تمام العشرين)
من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالي بالكسر) في رابعه (في صحراء
وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبل وذفرى فتقول في جمعهما صحاري وصحار وعذاري وعذار وحبال
وحبال وذفاري وذفار وعلاق وعلاق بالفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
و بالفعالي والفعالي جمعا صحراء والعذراء والعنيس اتبعوا

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالي) بالفتح (ما ينفرديه عن
الفعالي) بالكسر (الأوصاف) على إعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو شكران وسكري وغضبان وغضبي
فتقول في جمعهما سكارى وغضبان بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجع في هذين الوصفين فعالي
بضم القاف وفتح اللام نحو كسافي على فعالي بفتحهما ويحفظ فعالي بفتح القاف واللام في نحو حبط
وحباطي ويتم ويأى وأيم وأيامي ومطاهر نبات بني عون ومطاهري ومهري ومهاري وشاة رئيس إذا
أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعالي بالضم في نحو قديم وقدامي وأسير وأسارى والمحصل أن هذه الأوزان
بالنسبة إلى فعالي بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالي بالضم أوجع فيه من فعالي بالفتح وهو شيان فعلى
وفعلى وصفين والثاني ما فعالي بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالي فيه ممتنع وهو يتم وحبط
وأيم ومطاهر ومهري ورئيس معنى مؤنس (الحادى والعشرون فعالي) بالفتح في القاف (والتشديد) في
الياء (ويطرد) فعالي (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة
للتسبب كبحتي) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبخاقي (وكراسي) (وقري) بضم القاف
وقاري (بخلاف نحو) عربي وعجمي لانهما محزكا العين ونحو (مصري وبصري) لان ياءهما متجددة
للتسبب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذبطى وقباطى نسبة إلى
قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رفاق من كتان والجمع قباطى وفي
الصحاح أيضا البخت من الأبل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابي قيس الرقيات
يهب الخيل والألف ويسقى ابن البخت في قصاع الخلتج

الواحد بختى والاثني بختية والجمع بخاقي غير منصرف لانه بترتبه جمع الجمع ولذا تخفيف الياء فتقول

حبطا أو لم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر البختى
القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رفاق من كتان تتخذ من صبر وقد يضم لانهم يغيرون في النسبة

البخاني قال الموضع فالياء في البخاني متجددة للنسب وليس بخاني كقمرى وقارى ألا ترى ان
الياء في قمرى ليست للنسب الي قمرى ولكنها في بخاني للنسب الي بخت وبختى وبخت كترى تركى فكم
لا يقال في تركى ترى كان القياس ان لا يقال في بخاني بخاني انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب
الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسباً منسياً أو كالمسمى فيعامل الاسم معاملة ما
ليس منسوباً كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري بغير منسوب الي مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسماً للنسب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضع ويحفظ فعلى في
انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما أناسى وظرابى ولما كان أناسى يبادر الى الفهم انه جمع أنسى حتى
قال به بعضهم أشار الى جوابه بقواه (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (أنسى) لان أنسياً آخره ياء النسب
وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعلى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وأدغموا الياء
المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابى) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب
نطقوا بذلك على الاصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيها ليس بلازم كما
توهم ابن عصفور ولو كان أناسى جمع أنسى لقل في جمع خنى جنانى وفي جمع تركى تراكى قاله ابن مالك
في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة
وبالياء الموحدة قال الجوهري دويبة كالمرة منثنة الريح تزعم العرب انها تنفس في ثوب أحدهم اذا
صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصل الاذنين
طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير القسواته بـ البناء (الثاني والعشرون
فعال ويطر في) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخامس مجردين وفردا فيهما فالاول) الرباعى المجرد
ويكون مفتوح القاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما مفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير
وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والياء الموحدة والراء الواجيم وهو من اسماء الذهب
والسحاب الرقيق الذى فيه حمره وجمعه زبارج والمضموم نحو برتن بالياء الموحدة والراء المهملة والياء
المثناة فوق وهو بخاليب الضبع كالأصابع للانسان وجمعه براتن (والثاني) الخماسى المجرد
(كسفرجل وجمهرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين معجمة
العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفاً لان الثقل به
حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جمهرش (جحام) بحذف
الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبهاً
للحروف) العشرة (التي تزداد) في الكلام وهى حروف سألتمونيها وشبهها (أما يكونه بلفظ أحدها
كخدرتق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت
قال المثنى قواض مواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرتق

ورابعة النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الابدن وطأى ولكنها من لفظ الحروف
التي تزداد (أو يكونه من مخرجه) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من
العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاهر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من
حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة القوقائية وهى طرف اللسان وأصول الثنيتين العلويتين
والحاصل أنك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعة شبيهها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعة
شبهها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس
فيقول خدارق وفرازق وأن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المثناة) صوابه
المثناة كما يقتضيه صنيع
الصحاح والقاموس
وكذا رأيت بخط المصنف
(قوله والثاني الخماسى)
قال بعضهم وأما الخماسى
فلا يكسر الا على استكراه
لانه مسـ ثقل لكثرة
حروفه فلو جمع بجملتها
لازداد ثقلاً قال سيبويه
لا يزال الاسم في سهولة
حتى يبلغ الخمسة فيزدع
قال السيبورى في معناه
لا يكسر الا اذا شئت عن
تكسيرة فاذا كسر حذف
منه حرف ليصير رباعياً

للشارح الاقتضار على أنه لا يجمع على شبه فعال لأنه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يقيد حصر أفلا يناق في أن الشارح ذكر سببا غير هاو هو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع الندد ويلتد على الأدويلا وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله) وأن لا يؤدي حذفه الخ الضواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفها لأنه لا ينفذ يكون الباقي مالا يعني وهو الفاضل فالذي من أسباب القضايل أن يؤدي حذف الحرف إلى حذف آخر فأمل (قوله) سواء كان معها الخ هذا التفسير وان مطابق المقام لا يطابق السياق لأن المصنف جعل الإطلاق في مقابلة قوله وكلمة والياء الخ وهو يقتضي أن معنى الإطلاق سواء صدر أولا (قوله) واختصاصها بالاسم هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله) كتناطب كذا في النسخة المصححة بخطه بالطاء

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف إلا الخامس ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قد عمل فتقول في جمعه قد أعم (الثالث) الرابعي المزيد (فخرج من مخرج ومتخرج والرابع) الخامسي المزيد (فخرج من مخرج) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسر ها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين وهما الرابعي المزيد والخامس المزيد في مزيد الرابعي بفتح صر على حذف زائد فتقول في جمع مخرج ومتخرج مخرج بحذف الميم والياء فقط وفي مزيد الخامسي بحذف زائد، وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قرطب بحذف الواو والسين وخندار بحذف الياء والسين (الا إذا كان) زائد الرابعي (أينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم إن كان) الزائد (ياء صحيح نحو قنديل) وقنديل (أو) كان (واو أو ألقا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسراج) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعهم رادج الياء (الثالث والعشرون شبه فعال) وهو مائله عدد وهيئة وأن خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أخرج وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكري فانه لا تقدم لها جموع تكسر فلا يجمع على فعال (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخر الخاق أو غيره وسواء كانت حرفا أولا (كافضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيف) وصياف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الأولين لغير الخاق وفي الباقي للخاق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق) (زيادتان) اثنتان من نحو مستخرج وهو مذكر (بتشديد الكاف) (ويتعين إبقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه للخاق والخروج عن حروف سالتهمونها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالزمية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للأصل أم لا وسواء كان ثاني الزائد من ملحقات أم لا ولا فرق في ذلك بين الخامس والسادسي (فتقول في) جمع (منطلق مطلق) بحذف النون وإبقاء الميم (لانطالق) بحذف الميم وإبقاء النون لأن الميم تفضل النون بدلائلها على الفاعل وتصديرها وجوب بحركتها واختصاصها بالاسم (وتقول في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معالان بقاءهما يتخل بينية الجمع وإبقاء الميم لأن لها غرية عليهما بما تقدم (لاسداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء وجودا كتناطب لكن حذف الميم بقوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنس) مما آخر زائديه للخاق (فانه يقول) في جمعه (قعانس) ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيح المائيل الأصل) لأن السين زيدت للخاق لجر مجرى بقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكلمة والياء) تحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كالتدو يلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشد بالخضومة نص عليه الجوهري وصاحب البصائر ومنه خصم ألد وفي التزليل الدال الخصام (تقول) في جمعهما (الأدو يلا) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء تصدرا وهما وتحريرهما ولكنهما في موضع يقعان فيه دليل على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلا والأصل الأدو يلا فدغم أحد المثلين في الآخر

المثالث ولم أقف على هذه المسألة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى والمزية

(قوله على مقال) فيه تامل اذ ليس في خراب من يقابل بلغتها في الميزان ويحاب ٣١٧ بان الوزن عملا ينصرف عروضي (قوله

سرندي) ويقال ناقة سرنده أي جربة يقال الشاعر كل سرنده تعوب التعب * سرنده كالتجمل الاقرب قال بعضهم عقب هذا البيت السرنده البحرية والنهر التي تزرر أسها في سبرها والاقرب الضامر * (باب التصغير) * (قوله اما فواثده فست) لا يخفى انها ترجع للتصغير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتامل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فعيل لان مبيطرا على ذلك في هذا الباب وان كان على وزن مقعيل في التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجهه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديصطي ان كلاتدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغير المفيد للتقليل وأما المحكي فلان تصغيره مناف لحكاية المقتضية انه لا يغير وأما أسماء الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهي بحسب

والمرية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظير او هو تائيل ولا تقل سخار يج بحذف التاء وابقاء السين لان مقاعيل معلوم والمرية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه من حذف غيره هي ما ذكره بقوله (واذا كان حذف احدي الزادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المعنى حذفها كياء حيزون) يفتح الحاء المهملة وسكون الياء المنة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في جمعه (خرابن بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما أو ثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها اربعة قبل الاخر فيفعل بهما مقعل بواو وعصفور من قامها ياءو (لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو (محوج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول خرابن) لصيرورته على مقال (اذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كصابيع وقناديل (فان تكافات الزادتان) في الترجيح (فالحذف مخير) اذ لا فريه لاحداهما على الاخرى (فمحووني سرندي) يفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو البحرى على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوي (وعلندي) يفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهرى (والفيمما) المقتضونتين فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة للاحاقها بسفر جل فلما تـ كافات الزادتان تخير الحذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندي (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراند) بحذف النون وابقاء الالف (و) تقول في جمع علندي (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاند) بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف تبقى سرندي وعلندي ينقل الى سرندي وعلندي كجعفرية ال في جمعهما سراند وعلاند كجعافروان حذفت النون يبقى سرندي وعلندي ينقل الى سرندي وعلندي كاردطى فيقال في جمعهما سراند وعلاند بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رقا وجر او يعوض منها التنوين كجوار والى التخيير أشار الناطم بقوله وخيروا في زائدي سرندي * وكل ما ضاهاه كالعلندي * (هذا باب التصغير) *

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص باني بيانه وله فواثد وعلامات وشروط وأبذية أسافواثده فست تقلل ذات الشيء نحو كليب وتغيير شأنه نحو رجل وتقليل كميته نحو دريهمات وتغيير زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتغيير مسافته نحو فوق المرحلة وتغيير البريد وتغيير منزله نحو صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويبية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا ظمت نلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التجبب نحو بذية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة احداها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذما أحسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صبح التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغت التصغير ولا يبطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير سوى والبارحة والعدو والاسماء العامة وأما أبنيته الموضوعية (له) فهي (ثلاثة أبذية) لازائدها (فعل وفعل وفعل) فالاول لتصغير الثلاثي (كفليس) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم) الثالث لتصغير الخماسي نحو (دنينير) وهذه

ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العامة فلان تصغيرها يبعد ما عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكل على ذلك رويدها فانهم صرحوا بانه اسم عام لانه مع انه غير فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العامة عمل الفعل لا تصغر

الأوزان الثلاثة من وضع التحليل فقبل له لم ينبت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنيير ليست في مكبره قلت أصل دينار
دناير شديد النون أبدلت النون الاولى باء فاذا صغر رجع الى أصله لأن التصغير يرد الاشياء الى أصولها
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا وليس بجار على
مصطلح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمد ومكبرم وسفير ج في التصغير فعيعل ووزنها التصريف في افعيل
ومفعيل وفعيعل وأصل هذه الابنية الثلاثة فعيعل (وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم)
الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب باساكنة
ثالثة) وتسمى باء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية
فعيل كفليس) تصغير فليس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني
كصر دقيقدان في مصغره كصر بدف الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا
جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك
وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلاحق باء التصغير فيبقى
اللفظ محال ومختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالاً وأجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا لا يعقل
مصغر على لفظ مكبر والافا الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر
على مباطر محذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه الامبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف باؤه لانه خماسي
ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا
أو تقدير اوزان بقاء ثلثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل)
بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت (ولغريزي) بضم اللام وتشديد الغين
المعجمة المفتوحة وسكون الياء المشناة تحت وفتح الزاي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منهما وهو
الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة
لان المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف والغريزي من الغز في كلامه اذا غي
مراده والاسم الغز (وان كان) المصغر (متجاوزا لثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد باء التصغير
ثم) ينظر (ان لم يكن بعده هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى
بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفروان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل
الآخر) في المكبر (فهى بنية فعيعل لان) ذلك الحرف (السين الموجد قبل آخر المكبر ان كان ياء
سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنديل وان كان) حرف اللين (واو او ألفا قلبا
بما من لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومضيبيح) بقلب
آلاف ما عا الى ذلك أشار الناظم بقوله ففعيلا جعل الثلاثي البيتين (ويتوصل) في التصغير
(في هذا الباب) المقصود له (الى مثالي فعيعل وفعيعل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به)
في التفسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالي فعال وفعاليل) وللحذف
هنا من وجوب وتخيير ماله في التفسير (فتقول في تصغير سفير جل) مما يجب فيه حذف
خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف
منه زياتان وهما السين والتاء وتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (والسددو ياندد)
بما يحذف منه زيادة فقط وهي النون وتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزون) مما
يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفرزد) يحذف خامسه وهو القاف (أوفريرق)

(قوله لان المدغم الخ)
فيه نظار ولو قال لان المشدد
حرفان أدغم أحدهما
الخ فكان أحسن (قوله
وهو كسر ما بعد ياء
التصغير) هذا واضح اذا
كان غير مكسور نحو
مصباح وعصفور واما
اذا كان مكسورا فقد
يقال انه محتلب كسرة
غير الكسرة التي كانت
في المكبر على وزن ما تقدم
من ان الاول اذا كان
مضموما فانه يقدر في
المصغر زوال الضمة التي
كانت في المكبر وكذا اذا
كان الثاني مفتوحا كما
قلنا مل

يحذف رابعه وهو الدال (ومخرج) يحذف السين والتاء وبقاء الميم لغضلهما عليهما (واليدوي يلد)
يحذف النون وبقاء الهمزة والياء لتصديرهما (وخريين) يحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في)
تصغير (سرندي وعندي) مما تكافأت فيه الزيادة وتخير الحذف في أحدهما (سريندو وعليند)
يحذف الالف وبقاء النون (أوسر يدو عليلد) يحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة
ولم تصح ويقتض ما قبلها الالف المحاق بسفير جل كما هو ألف الحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعلنت
كيا قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لنتهي الجمع وصل * به إلى أمثلة التصغير صل

(ويجوز ذلك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض عما حذفته بآسائه كقوله قبل الآخر أن لم تكن موجودة)
لأن ذلك لا يخل ببناءهما بخلاف بقاء الزائدة فإنه يخل به (فتقول) في تصغير سفير جل وتكسيه
(سفير يج وسفير يج بالتعويض) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وجاءت تعويض يا قبل الطرف * أن كان بعض الاسم فيهما المحذوف

(وتقول في تكسير أحر نجام) مصدر أحر نجام (وتصغيره خراجيم وخريجين ولا يمكن التعويض) عن المحذوف
(لاشغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير
(مخالفا لما شرحناه فيهما من خارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب
(مكنا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما أنه مذكر وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني أنه شبه
فيه الأصل بالزائدة فحذف الزائدة بالأصل فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعال أن يقال
أكون يحذف الميم الزائدة وبقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم
(رهطوا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كارع وأكرعة ورهوط وأرهط
(و) جمعهم (باطلا وحديثا على أبا طيل وأحاديث) والقياس فيهما باطل وأحادثة وحدث وما ذكره من
أن هذه جموع للنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه أنها جموع
لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى ثم جمع فكان
أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أبا طيل جمع أباطيل أو أبطول وكان أحاديث
جمع أحادثة وقال ابن خروف أن أحادثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لافي معنى الحديث الذي
يتحدث به واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد كنساء جمع امرأة (ومثال في التصغير
تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مغربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغرب وعشي
باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما
انيسان ولييلة باسقاط الياء عنهما ومذهب معظم الكوفيين إلى أن انسانا أصله انيسان من النسيان فلا
يكون تصغير على أنيسيان شاذ (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل
(وصدية وغلام) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام (وبنون) جمع ابن (على أصيبية
وأغيامة وأبينون) بزيادة الهمزة في أولهما وقياسها صبية وغليمة وبنون (و) تصغيرهم (عشية على
عشيتة) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه اللفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل فغير بان وعشيان كأنهما تصغير مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغير انيسان
ولييلة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغليمة كأنهما تصغير أصيبية وأغليمة وأبينون كأنه تصغير
ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما
(فصل) واعلم أنه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل أحداها

(قوله مكنا على أمكن)
المراد بكان المجموع على
ما ذكر الموضع وأما إذا كان
بمعنى التمكن كالكتابة من
مكن فإليه أصلية لازمة
(قوله والقياس فيهما
كراع الخ) فيه فسر غير مرتب
وفي قوله والقياس رهوط
وأرهط نظر لأن أفعلا
غير مقيس في فعل صحيح
العين مفتوح القاع عند
الناظم وغيره (قوله فكان
أمكن الخ) لوقال أمكن
ورسم الالف كان أحسن
وكانه حاول حكايته وكذا
يقال فيهما بعده (قوله
أنيسان) قد يقال بل
قياس تصغير انيسان
أنيسين بكسر ما بعده ياء
التصغير وقلب الالف ياء
(فصل) *

(قوله ما قبل علامة التانيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كذا خرجت وحيرة
وزاد أو اسم منزل منزلها وهو عجز المركب ٢٢٠ المزجي (قوله ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد ان

ذكر ان مثل ما فيه تاء
التانيث ما نزل منزلها كما
ذكرنا ان الواجب في الصور
المستثناة بقاؤها على
ما كانت عليه من فتح أو
سكون ولا يجب خصوص
الفتح ونقله الشهاب
القاسمي في الحواشي
وأقره ثم ذكر انه يفيد انك
تقول معدي كرب بسكون
الياء اي ياء التصغير
وقيه أن ياء التصغير ساكنة
دائما والكلام فيما بعدها
وهو لا يكون ساكنا بحال
لثلاثي الى ساكنان بل
اما بكسور أو مفتوح
وفي معدي كرب مكسور
والظاهر ان عبارة النكت
محرفة وصوابه من كسر
أو فتح فتدبر (قوله أي
باقيا على ما كان عليه)
لم يفد هذا التفسير زيادة
على المفسر لان قوله فيه
ان يبقى مفيد لذلك (قوله
فليقائهما على حالهما)
اذلو كسر ما قبلهما لم يلزم
إتلافهما ياء فتذهب
صورة العلامة وفي قوله
ألفي التانيث يجوز لانه
سمي المدة التي قبل ألف
التانيث الممدودة باسمها
للجائز والمصنف راعي
الحقيقة فعملها مسئلة

ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كجبل (المسئلة) الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل
ألف التانيث كخمر (المسئلة) الثالثة ما قبل ألف أفعال كجمال وأفراس (المسئلة) الرابعة ما قبل
ألف قعلان الذي يجمع على فعالين (صفة كان أو اسم مفتوح القاء أو مكسور هاء أو مضومها) كمران
وعمران (وعثمان فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ما كان
عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ما قبل تاء التانيث فليخففه وأما فتح ما قبل ألفي التانيث
فليقائهما على حالهما وأما فتح ما قبل ألف أفعال فليحفظه على الجمع وأما فتح ما قبل الألف والنون
فلم يشابهتهما بألفي التانيث (تقول شجرة وجبل وحيوان وجمادى وأفراس وسكيران) وعمران
(وعثمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب
(وسلطان) هاء على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سرحان
وسلطين) بقلب الألف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سرحان وسلاطين) والتكسير
والتصغير اخوان وانما لم يبقوا ساكنين وعما من لان الألف والنون فيها شابهتا ألفي التانيث
بدليل منع الصرف فكالم يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما او لم تكن الألف والنون في سرحان
وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الألف بالتانيث انها لو كانت للأحقا كارطى وعلباء انه
لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما أربط وعلبت فرقا بين الأحقا والتانيث والدليل على ان
ألفيهما للأحقا لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقراطس والى ذلك أشار
الناظم بقوله لتلوا بالتصغير البيتين

*(فصل في ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيمل وفعيعل بما يتوصل به من الحذف به الى
مثالي مفاعل ومفاعيل ثانياً مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قد رانفعه
عن البنية وقد رالتصغير وادع على ما قبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود في المكبر (وذلك)
المقدرا نفعه (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولاً أم لا (من ألف تانيث) بيان لما
(ممدودة) نعت ألف (كفر فضاء) لنوع من القعود وسياق حكم المقصورة (أوتائه) أي التانيث
(كحظلة) واحدة الخنظل (أو علامة نسب كعقري) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اعظم بلد الجن
فيذهبون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) يجمين (أو علامة
ثنائية) وهي الألف والنون أو الياء والنون (كسليمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للذكر)
وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهي
الألف والتاء (كسلمات) كذلك عجز المضاف كأمري القيس وعجز المركب (المزجي) كعلبك فهذه
المدكورات (كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة) عاقلها (وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها)
فتقول قر يفضاء وحنيطلة وعبيقري وزعفران وجلجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وأميري القيس وعلبك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة
أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها (وأما في) جمع (التكسير
فانك تحذف) كل واحد منها فيهما أمكن تكسيروهما اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيروهما كتصغيره
كما سيأتي (فتقول قرافس) يحذف الألف (وحناطل) يحذف التاء (وعباقر) يحذف ياء
النسب (وزعفران وجلجلان) يحذف الألف والنون منهما (ولوساخ تكسير البواقي) وهي الثنية

مستقلة فتقطن له (قوله فليحفظه على الجمع) لم يقل فليقائهما على حالهما كما قال فيما قبله لان خصوص الألف في الجمع
أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها لتحصيل بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التانيث *(فصل في)
(قوله وجلجلان) هو السهم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أي لان الذهن لا يبادر الى انه تصغير المجرى ولا يستوي عنده الامران

(قوله وما أبدل لعله الخ)

٣٢٢

يرد عليه متعذران أصله موثقا وأبدلت الواو ياء وأدغمت في التاء وقد اعتمد فيهما

سابق قول سيبويه أنه
يقال في تصغيره متبع
لامو يعذف لم يرد إلى
أصله مع أن العلة زالت
بالتصغير فالضابط إنما
يستقيم على مذهب
الزجاج والفارسي (قوله
فرقا بينه وبين جمع
عود) قال الدنوشري
«(فائدة)» قال بعضهم
عود الغناء يجمع على
أعواد وعود الخشب
يجمع على عيدان والعيد
يجمع على أعياد اه
أقول في المصباح وعود
الله وعود الخشب
جمعه أعواد وعيدان
والأصل عودان لكن
قلبت الواو ياء لجانسة
الكسرة قبلها وعود
الطيب معروف والعيد
الموسم جمعه أعياد على
لفظ الواحد فرقا بينه
وبين أعواد الخشب اه
والفائدة التي قلها
بعضهم تحتاج لنقل عن
أئمة اللغة (قوله وشه)
مأخوذ من الوشي (قوله
وحجته الخ) قال
الدنوشري هذا بحسب
الظاهر لا يدل للاول
ويمكن أن يقال إن معنى
كلامه أن الياء إذا كانت
لما فلاكثر اثباتها
ويقل حذفها فالحقاقه
بالأكثر أولى من الحقاقه

بالصا والمهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أو يدم وضو يرب وضو يرب والى ذلك أشار
الناظم بقوله والالف الثاني المز يد يجعل * واوا كذا ما الأصل فيه مجهل
وان كان ثاني المصغر ليناء بدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فانه يرد أيضا إلى أصله فيرد
ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دينير وقر يربط كما تقول في تكسيرهما دنانير
وقرار يرب وأصلهما دنار وقرط والتاء فيهما تبدل من أول المثليين فلما صغرت هما زال سبب الإبدال ويرد
ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرت نلت ذؤيب
بالمهمزة رجوعا إلى الأصل لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لا تكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط أن
ما أبدل لعله لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعله تزول بالتصغير يرد إلى أصله (و) هلم جرا فان
قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من
عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو * قلت إنما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لا لئلا يسه بتصغير عود)
كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واحد (وهذا الحكم) الذي
ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كوازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف)
ملا يتغير فيه الأول من (نحو قيم وديم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذام التصغير علم

«(فصل)» وإذا صغرت ما حذف أحد أصوله (فاء أو عين أو لام أو اثنين منها) (وجب رد محذوفه إن كان قد
بقى بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل ونخذ) وعداء علاما (و) المحذوف العين نحو (مذ)
وقل وبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وح) بكسر الحاء المهملة وهو
الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قوله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو قوله علاما (نقول) في
تصغيرها (أكيل وأخيد) ووعيد (بردا الفاء ومنيد) وقويل وبيسع (وستيهة برد العين ويديه) ودمي
(وجر برد اللام) ووقى وولى وشي برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام والى ذلك أشار الناظم بقوله
وكل المنقوص الخ وإنما وجب رد المحذوف في الجميع لئلا يمكن من بناء فعل ولا نه لولم ترد لوقعت ياء
التصغير طرفا فـ كان يلزم تحريكها بحركات الأعراب وهي لا تكون إلا ساكنة (وإذا سمي بما وضع
ثانيا) على حرفين (فإن كان ثانيه صحيحا فنحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد
عليه ياء) وهو الأولى (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أوهلى) بزيادة ياء وقيل إن شئت
الحققة باللامه ما فقلت في هل هلى أو باللامه ما فقلت هلى وشم أعالته أعلال سيد وفيه زيادة عمل
فينبغي تعيين الأول وقد جزم به الأبدى واقتضاء كلام التسهيل وحجته أن ما حذف لامه واو أكثر مما
حذف لامه ياء قاله الموضع في الحواشي (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا
يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخر حرف لين متحرك وهذا لا نظيره بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحا فان
نظيره من الأسماء المعربة يدودم (فيقال في لوى كى وما) الحرفية (أعلاما لوى كى بالتشديد) فيهما وذلك
لأنك زدت على واو لوى واو على ياء كى ياء ثم أدغمت أحدا المثليين في الآخر (وما بالمد وذلك لأنك زدت على
الألف ألفا فالتقى القان فأبدلت الثانية همزة) لأجل اجتماعهما مع الألف الأولى والتقاءهما ساكنين
على حد الإبدال في جرائع وقيل زيدت الهمزة من أول الآخر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم
دووحى) بفتح أو لهما وتشديد ثانيهما والواو البادية والحقى القبية (وما) بالمد وهو الذى يشرب
(فتقول) في تصغير لوى بالتشديد (لوى كما تقول) في تصغير دوى (دوى وأصلهما) قبل الانضمام (لوى ودوى)
اجتمع فيهما الواو والياء السابق منهما ما كان قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير

كي بالتشديد (كبي بثلاث يات) أولها أصليه وثانيتها يا، التصغير وثالثتها المزيدة للضعف
(كما تقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث يات أولها وآخرها اصليتان ووسطاها يا، التصغير
(وتقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير
وانغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وقلب الالف الاولى واو الكون بعد الضعف صارت
مجهولة الاصل (كما تقول في تصغير الماء المنسوب مويه) بقلب الالف واو ايرادها الى أصلها (الا ان هذا)
الماء المنسوب (لامه هاء فر داليها) وأصله موه بدليل جمع على امواه فقلبت الواو الفاعلي القياس
وأبدلت الهاء همزة على غير القياس

*(فصل * وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعل ان كان
ثلاثي الاصول أو فاعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال
صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير
غير الترخيم لعدم اخلاص الازنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أي من أجل انه مختص
بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الاصول (وسفر جل) من الخماسي
الاصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (في نحو متدرج ومحر نجم لا متناع بقاء الزيادة
فيهما) في تصغير غير الترخيم (لا خلاصا بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا ان حذف
زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص بتصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرع
وعلب فانها لا تصغر فاطمة ومالك وأسودا على فاعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا
صيغتان) فقط (وهما فاعيل كحميد في) تصغير (أجدو خامدو محودو جودون ووجدان) ووجدو لم يلتفت
للا لباس ثمة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاءه في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمدو حوعد
وحيميدو جيدون وجيدان وحيميدو (وفاعيل كقرطاس) تصغير قرطاس وأما قرطاس فليست تصغير
قرطاس فهو ما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فاعيل لانه ذو زيادة) وهي الياء
وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بر به وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام
يلفظ الزائد وان كانا أصليين لا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها
ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصلهما وبان همزتهما كهمزة اصطلح وانبنى على الخلاف في الهمزة
اختلاف في كيفية تصغيرهما الغير ترخيم فيقول سيبويه بر بهيم وسميعيل ويقول المبرد أبو بهر وأسيم
وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بر بهيم وسيبويه يقول
يحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخير الخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ومن يترخيم نصغرا كتي * بالاصل *

*(فصل * ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارضا) لفظا (ثلاثي في الاصل وفي الحال)
الراثة ثلاثي يجمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) معاينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)
معاينه ياء (وأذن) معافاة همزة فيقال في تصغيرها دور وسنة وعينه وأذينة وهذا الحكم مستمر
بعد التسمية فن ذلك عمرو بن أذينة وعينه بن حصن (أو) ثلاثي في (الاصل دون الحال نحو يد) وبذينة
(وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسما) بالمد (مطلقا) سواء صغرت تصغير الترخيم أم لا
فتقول في تصغيره سمية والاصل سمي بثلاث يات أولها يا، التصغير وثانيتها بدل المنة وثالثتها بدل لام
الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فيبقى الاسم ثلاثيا فلم تعرضت ثلاثيته
بسبب التصغير لحقيقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرى ولو سمي تاء سما مذكر القلت في تصغيره سمي

*(فصل *)

(قوله فلا يكون الخ) مرادة
انه لا تحذف زوائدهما
لأجل تصغير الترخيم وان
كانت تحذف لأحالة
(قوله فقط تأكيد) لانه
يعلم من الاستثناء قبله
(قوله ولم يلتفت للا لباس
الخ) فيه نظر لان هذا
اجال لا لباس كما مر (قوله
وقرطاس) هي الداهية
(قوله وانما حذف الخ)
هذاعلى قول المبرد فان
الظاهر انه يقول باصالة
الميم واللام وانما حذف
نسيبها بالخامس وان لم
يكونا خامسين كما هو ظاهر

*(فصل *)

(قوله لثلاثي لا يجمع
فرعيتان) قال الدنوشري
قد يقال عليه الفرعيتان
يجمعان فيما لا ينصرف
وفي نحو ضوب رب مضغر
ضارب فتأمل (قوله
حذفت احدى الياءين)
وفي نسخة من نسخ
المرادى احدى الياءات
بالجمع وكل صحيح كما
هو ظاهر والاول اولي

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدم على قول المصنف نحو ز ينسب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا) اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها وقال جمعت في بيت ذودوقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اه وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما لان العرس في الاصل مصدر مسمى به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان

تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذما ذكر من انه يذكر ويؤنث وقال المصنف في حواشي ألفية ابن معطى في الصحاح ان في القوس التذ كبر والتانيث وانه جاء عاينها قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدونشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ليس اه واقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشارح ذلك ترجعة الى ما ليس معه ولا داعي لذلك بل هناك داعي لخلقه وانما الاشارة للتانيث الذي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الحاقا لميلسا أولا فامل فعلم الحاقا ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين

بغير تاء التذ كبر مسما (وجراء وحيلي) حال كونهما (مصغرين تصغير الترقيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الترقيم جيرة وحيلة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترقيم جيرة وحيلي ولا تأتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث ثلثي * (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما) فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبس بالمفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خمسة وسبعة (لئلا يلتبس بالعدد المذكور) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعد) فلا يقال في تصغيرهما زينة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستئثار والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتاري ذا لس * (وشذ ترك التاء في تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملة (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذودوقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كهمه اقم العدد كخمس وناب للثلاثة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذودوقوس وطست وطس وسور وقدر ونصف بفتحين وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أي التاء (في تصغير وراو وأسام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا ورية بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة وهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأمية بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فيم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقد يلية بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهر والتاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاجبار عنها لانها لازمة للظرفية ولا يوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فلهذا والى ذلك أشار الناظم بقوله * ونذر * لحاق قافهما ثلاثيا كثر * (فصل) * التصغير من جملة التصارييف في الاسم فيصغر المتمكن كما ر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب) الثاني (المركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم

وعرس بضمها) قد عرفت معناها وقوله وذودالذوالابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحذر وقوله وطست هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست الطس بلغة طيئ وقوله وسور هو بقية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال في الصحاح النصف بالتعريف المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هي الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العمل الايض وقوله ونعل هي معروفة (قوله وسمع في بعضها التانيث) من ذلك قدير وقيرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدونشري ظاهرا ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذوا أحيسنة لغة دال بصير بين (قوله أو عددا) على حذف

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدوشري هذا تعليل لتصغير أفول في الحقيقة التصغير للفعول لئلا يلفظ وان كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لوقال بده الملاحه لكان أحسن اللهم ٣٢٥ الا ان يكون مصدرا سماويا وقوله

ملح بضم أوله على التصغير
اه وضبط لفظ ملح في
نسخة مصححة بخط
الشارح بكسر الميم وفتح
اللام وهو على هذا جمع
لام صدر وقد ذكر في
القاموس انه يجمع عليه
وعلى ملحة وغير ذلك
فانه لم يذكر ما يحاسب
الميم وسكون اللام في
مصادر ملح قال أول المادة
الملح بالكسر المعروف
وقد يذكر والرضاع الى
آخره ما قال وهو اسم جذس
للملاحه ويمكن ان يكون
هو الواقع في كلام الخليل
(قوله منه) حال من خمس
مقدمة لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها أعربت
حالا وكذا يقال فيما بعده
(قوله وذان وتان) فيه
نظر اذ هما معربان
والكلام في المني غير
المتكسر وقد يجب ان
ذلك غير مذهب من زعم
بناءهما وكذا يقال فيما
بعد (قوله في جمعهما) في
قوله جمعهما مسبوحة
ظاهرة (قوله وجمع الذي
الخ) فيه مسبوحة اذ الذين
ومابعد اسم جمع لاجمع
(قوله زيادة ألف في
الاخر عوضا من ضم
الاول) فيه نظر لان

(كعبك وسعيويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعبك وعلى الكسر في سعيويه (وأما من
أعربهما) أعرب ما لا ينصرف (فلاشكال) في تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتكسر (و) العدد
خمس عشرة فافعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتكسر) في ضم أولهما وفتح
ثانيهما واجتلاباء التصغير ثلثة (نحو ما أحسنه ويعلبك وسعيويه) وخمسة عشر اما أفعل في
التعجب فقال الخليل في قولهم ساعيا زيد التمايعتون الشيء الذي يتصرف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح
وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني غير تام التأنث والتثنية من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمه نزولهما باق التثنية فلذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الإشارة) وسمع ذلك منه في خمس
كلمات وهي (ذا) في التذكير (وتا) في التأنث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء)
في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول) وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي (الذي) للفرد المذكر
(والتي) للفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذي) الذين والاولى (و) هذه الكلمات
العشر من غير المتكسر (بوافقن تصغير المتكسر في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الباء الساكنة) في
الثاني (الترام كون ما قبلها) أي الباء (مفتوحا) الثالث (لزم تكميل ما نقص منها عن) الحرف
(الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتكسر (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته
الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيه على الفرق بين تصغير المتكسر وغيره (و)
الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك في غير المختوم بزيادة
تثنية أو زيادة) (جمع و) الثالث (ان الباء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذواتا تقول) في
تصغيرهما (ذبا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأني بقاء التصغير ساكنة مدغمة في الباء المتقلبة
عن ألف ذواتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذبا وتيا) بثلاث باآت
أولاهن الكلمتين وثانيهما التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثناه لئلا يزداد ألف آخر (فحذفت
الباء الاولى) لان بقاء التصغير في المعنى فلا تحذف ولا تحذف الالف لان ذلك يقتضي وقوع بقاء
التصغير آخر اذا كانت الالف في زنة كته هي الضمة ووقوع بقاء الالف غير طرفة متع لانه ان بقيت
ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تلاب باء في ذلك وقوع فيما قرئ منه وازالة الالف المحمولة عوضا
ووقوع بقاء التصغير طرفا وان حركت فبقاء التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعزيت الاولى للحذف
وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذان ثلاثي الوضع وان الفع عن بقاء وعينه بقاء محذوفة وأما على قول
الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان
وتيان) ببقاء أولهما على فتحه وادغام بقاء التصغير فيما بعده ولم يثبت بالف بعد التثنية للطلول بزيادة
علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) ببقاء أوله على ضمّه في حال التكبير و(ما قصر في
لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أساعلى لغة القصر فلاشكال
وأما على لغة المد فقال الفارسي الحقة بقاء التصغير ثالثا وقبلنا الالف بعدها بزيادة الالف قبل
الاخر ولم يزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير نحاسي الا قبل آخره لمة وقال المبرد لو الحقنا ألف التصغير
في آخر أولاء على الناحية في الممدودات التست لغة المد لغة القصر ويانه من وجهين أحدهما ان
باء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتقلب الالف بعدها بقاء التصغير وفيها بقاء التصغير وكسر كما في غزيل
فتقلب الهمزة بقاء كما في عطاء فيجتمع ثلاث باآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

الالف في الباء بالمد قبل الآخر ولا تراد في جميع ما ذكر كما يأتي كون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله
مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة
الاصلية (قوله فيما قرئ منه) هو الثقل (قوله وقبلنا الالف الخ) لوقال بعدها وأدغمت بقاء التصغير فيها لكان أحسن (قوله لاء) أي

بهمزة بعد الياء المشددة
فلا يلتبس بتصغيره على
لغة النقص اذا همز
فليتامل وقد يقال اللبس
حاصل خطأ الاسيما اذا
لم يشك بالهمزة (قوله
وقال الزجاج الخ) قال ابن
اباز وكلا القولين أي
قول سيبويه وقول
الزجاج مخالف للقياس
أما الاول فلما فيه من
زيادة الالف حشوا واما
الثاني فلما فيه من دعوى
انقلاب الهمزة عن الالف
وكثرة التغير وفي كلام
بعضهم التصريح بان
الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضا عن ضم
الاول لوجود ضمها وانما
خالف القياس لان
اخوانه أعني ذواتا زيدت
الالف في آخرهما لا قبله
(قوله لئلا يلتبس الخ)
فيه نظر لان النون مفتوحة
في الجمع ومكسورة في
التثنية اللهم الا أن يقال
قد يغفل عن حركة النون
(قوله ثم جمعت الخ)
وحذفت الالف التي في
المفرد لا لتقاء الساكنين
(قوله كما في دراهم الخ)
دراهم بالالف بعد الراء
جمعا أي فلا توقع التصغير
على لفظه كما لا توقعه على

لفظ اللائي واللاقي بل اذا اردنا تصغيره صغرنامفرده الذي هو درهم وجمعه بالالف والتاء كما اذا اردنا تصغير اللاتي ابن
واللائي فاننا صغرنمفردهما الذي هو التي وجمعه بالالف والتاء وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهرا في التنظير فليتامل
(قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذي اظاهر في انه تصغير ذال ادي فلا لبس

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسر هاء بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يسمون المضاف اليه انثى اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قاعة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدها فائدة الصفة) أي فيما يأتي من رفعه المضمر والظاهر وفي أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو وفيقال زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي أنه يخص ٣٢٧ ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا

التعليل لا يثبت المدعي الاعلى بعد فليتأمل وعمل ابن اياز تشديدها بقوله اتجسري بوجوه الاعراب كقوالك مصري وبصريا وبصري ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال في الصحاح الواحد بختي الخ) قال في الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربي وينشد لبن البخت في قصاع الخننج الواحد بختي والانشى بختية وجمعه بختاني غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البختاني والاثاني والمهاري فاسما ساجدي ومداني فصر وفان لان الياء فيهما غير ثابتة في الواحد كما تصرف المهالبة والمساءة اذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تأمل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشري فيه

ابن البادش وحكي ابن العاج تصغير أوه على أو به وبقى المنادى المبني فحويار زيد فانه يصغر فيقال ياز زيد (هذا باب النسب)*

وسماه سميويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدها فائدة الصفة وانما اقتضت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حرف اللين لحقتها والكثرة زيادتها وانما ألحققت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق بالالف لثلاثي الاعراب تقديرها ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى الجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما للمال يمكن له وثالثها حكمي وهو معاملة الصفة المشددة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شيء) من بلدة أو قرية أو غيرها (فلا بد لك من علمين في آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتدأولها حركات الاعراب رفعاً ونصباً وجر الصيرورته بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر لمناسبة الياء كما في ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشق) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كياء الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب
(ويحذف لهذه الياء) الزيادة للنسب (أمور في الآخر وأمر متصل بالآخر أما) الامور (التي في الآخر) ستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت أحدهما زائدة والآخرى أصلية فالاول وهو ما آخره يا أن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (فحور كرسى) مما آخره يا أن ليست للنسب (وشافعي) مما آخره يا أن للنسب (فتقول في النسب اليهما كرسى وشافعي) فتحذف الياء المشددة منهما وتعمل مكانها ياء النسب (فيحذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهم مع الياء المحذرة للنسب غير هابدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر في الصناعة وذلك انه اذا (كان بختاني) جمع بختى بياهم وحذفوا عجمة فتاء مشاة فوقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحب المالك كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختى والجمع بختاني غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلقتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تن الكسرة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيد بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفردة ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازاً عما اذا كان لامرأة فان ما ذكره من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع (والثاني) وهو ما احدى ياءيه زائدة والآخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمي (أصله مرمى) كضروب

تظرو وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بختى فالياء فاء والحاء عيين والتاء لام فاذن وزنه جمعا وعلما منه ولا منه فعلى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعلى أيضا هذا هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما يفتنى فراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لا أنهم اعتبروا هنالك الوزن العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التأمل هذا والحق أن كلام

الشارح منظوره فيه (قوله كما في غير) ٣٢٨ أي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال

الدنوشري وينبغي أن يكون قوله مخلصا في المنسوب الى الخلوة محمدا أيضا وقد قلت في ذلك وادخال تاء الخلوة من الخطا قياسا على البصري قالتا تحذف (قوله يحذف التاء منهما) أي وحذف التاء من خليفة أيضا لما نياتي (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا ينبغي دفع ما أجاب الفناري في شرح ايساغوجي من أنه لا يلزم انساب الشيء الى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لأن الذات اطلاقا أحدهما حقيقة الشيء والثاني ما صدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى المصادق كما يمكن نسبة جزأى الحقيقة الى ما صدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وموضوعة (قوله تشبها بالف ملهي) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهي فكيف يأتي التشبيه (قوله لان تشبها بالف التانيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بقاء التانيث (قوله خبر الأرجح) فيه نظر وانما هو معطوف على المحذف كما

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة) لتسلم الياء من قابها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو لزائدة (في الياء) الأصباية لاجتماع المثلين (فإذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب (قلت مرمي) هذا هو الاصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم يقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياء آت (فتقول مرموي) وأطلق في النظم قوله ومثله عما حواه احذف وهو مقيّد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) قرار من الاجحاف وتعيّنت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم قلبت) الالف واوا (كراهة اجتماع الياء آت (تقول في أمية أموي) وجاء أميبي باربع ياء آت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما في غير (وتردها الى الواو ان كان أصلها الواو) والابقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياء آت (تقول في طي وحى طووي وحوي) لانهما من طويت وحييت الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التانيث تقول في مكة مكى) يحذف التاء لان بقاءها يقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكئية وإيقاع تاء التانيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة الى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة الى (الحقيقة خليفتي) باثبات تاء التانيث فيهما (لحن) أي خطأ الخروج عن القاعدة يقال للخطي لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصواب ما ذووي وخلفي) يحذف التاء منهما وهما مبنيان على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والالزم انساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مراد بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذ ردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوم ثقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركة كاثاني كأمتهما الاول يقع) في ثلاثة (في ألف التانيث كجباري) بالحاء المهملة والياء الموحدة والراء الطائر (و) في (ألف الالحاق كجبري) بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري القراء وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفر جل و) في (الالف المنقلبة عن أصل كصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول جباري وجبري ومصطفى يحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثاني) وهو ما ألفه رابعة وثاني كأمتهما متحركة (لا يقع الا في ألف التانيث كجهرزي) بفتح الجيم والميم والراء صفة يقال جمار جمر أي سريع من الجمر وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمرزي يحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كأمتهما فيجوز فيها القلب) واوا تشبها بالالف ملهي (والحذف) تشبها بتاء التانيث لزيادتها (والأرجح في التانيث كجبري الحذف) لان تشبها بالالف التانيث أقوى من تشبها بالمنقلبة عن أصل (و) الأرجح (في التانيث كجبري) فانه ملحق بجهر (و) في (المنقلبة عن أصل كلهي) من اللهو فالله منقلبة عن واو (القلب) خبر الأرجح وانما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الأصل في الثاني (والقلب في نحو ملهي) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو غلطي) مما ألفه زائدة للالحاق

إن قوله في التانيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعذر اهـ (والحذف

أن المعاقف على الخبر خبر

وقال بعضهم إذا قلنا
الالف واوا في نحو ملهى
وحبلى وعلقى جازا لا تيان
بالف قبلها فتقول
حبلى لاوى وعلقوى
وملهى لاوى (قوله اسم
الموضع حانية) هو
بتخفيف الياء قال
السيرافي ذكر أصحابنا أن
الموضع الذي يباع فيه الخمر
يقال له حانية كحانية
والمعروف حانة ولعل
الذي قال الحانوى جعل
البقعة حانية لأنها تعطف
على الشراب بالالطف
واللذة وفي شرح الشواهد
قال سيمويه الوجه الحانوى
لأنه منسوب إلى الحانة
وهو بيت الخمار وإنما جاز
أن يقال حانوى لأنه بنى
واحدة على فاعلة من حنا
يحنوا إذا عطف بريدانه
نسبة إلى مقدر كما أشار
إليه السيرافي والذي
في الصحاح والقاموس أن
الحانية أى بالتشديد الخمر
منسوب إلى الحانة وهو
موضع بيعها (قوله فإن
قلت الخ) قديقال أن
الفتح لغسة لا توجد
في الصحيح فلا حاجة إلى
قوله فالجواب الخ وكثيرا
ما يخالف المعتل الصحيح
فليتأمل (قوله بكسرتين)
بل بثلاث كسرات كما هو
ظاهر (قوله أمل عليها)
في شرح الشواهد وأمل
من أملا الكتاب

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لأن حذف الزائد خير من حذف
الأصل الأمر (الرابع) مما يحذف الياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كعمد
ومستعمل) تقول في النسب اليهما معتنى ومستعمل يحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء
(الرابعة) تقاض فسكاف المقصور والرابعة من نحو موسى وملهى) مما تاني ما هي فيه ساكن وألفه
منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم أن
القلب عند سيمويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله

فكيف لنا بالشرب أن لم يكن لنا درهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وايس في الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى
وعصى) من (ياء المنقوص) الثلاثة (كم) بفتح العين المهملة من عى عليه الأمر إذا التبس ورجل
عى القلب أى جاهل (وشج) بالثين المعجمة والجيم من شجى أى خزن (الالقلب واوا) فتقول فتوى
وعصى وعوى وشجوى فأما قلبها في فتى واوا وان كان أصلها الياء فلثلاثا لاجتماع الكسرة والياءات وأما
في عصى فرجوع إلى أصلها وأما في عم وشج فلأننا أردنا النسب اليهما ففتحنا عينا كما في غرقات الياء
ألفا لجر كها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليل لا (وحيث قلنا الياء
واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرران بقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا فان قلت فسارجه
فتح العين في نحو قاض عنده من قال قاضى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب أنه
نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة في)
كل ثلاثى مكسورة العين سواء كان مفتوحا أو مضموها أم مكسورا أو مفتوحا القامخو (فعل
كنمر) بالنون (و) المضموم القامخو (فعل كدؤل و) المكسور القامخو (فعل كابل) فتقول في النسب
اليها عرى ودؤل وابل بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعض إلى بقاء كسر
العين فيما فاءه مكسورة كابل بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة
فلا تنقل الأمر (الخامس السادس) مما يحذف الياء النسب (علامة التنذية وعلامة جمع تصحيح المذكر
فتقول في) النسب إلى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) يحذف علامة
التنذية وعلامة الجمع لثلاثا لاجتماع على الاسم الواحد اعرابا بعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء
النسب وحذفت النون تبعاً لما قبلها لانها ما ز ياد فان زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما
(فانما ينسب إلى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما بجرى سلمان) في لزوم الالف والاعراب
على النون اعرابا لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الأجر خلافا
للموضع (ألا يادى بالحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوأ

(قال) في النسب (زيدانى) بآثبات الالف والنون كما تقول سامانى والسبعان تنذية تسبع اسم موضع
والملوأ الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما بجرى غسانين) في لزوم الياء والاعراب على النون منونة
(قال) في النسب (زيدينى) بآثبات الياء والنون كما تقول غسانين (ومن أجراه) أى زيدون (بجرى
هرون) في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (بجرى
عربون) في لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو أزمه الواو وفتح النون) كالساطرون (قال) في
النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) بآثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأعاجع
تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنهجوات) بالثناة كما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع (ان كان
باقيا على جمعته) ولم ينقل إلى العلمية (فالنسب إلى مفردة) لثلاثا لاجتماع تانيشان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يدفوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرا دق مشرك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نجوم هيم الخ) قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل فقيه نظرا لان ابن الحاجب صرح في شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواو ين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم

حيان (فيقال تجري بالاسكان) في الميم لان مقدره سا كن العين قبل الجمع (وان كان علما فن حكي اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا (نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) التانيث والعلمية (نزل تاءه نزلة تاء مكية و) نزل (ألفه نزلة ألف جزى) لكون تاني ما هي فيه متحركا (حذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جزى (وقال تجري بالفتح) في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حالة بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعوا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو ضخمت) مما هو جمع صفة فقال الموضع بحثا (ففي ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبيلى) بجامع ان كلا منهما صفة سا كن تاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخمتى وضخمتى كما تقول حبلى وحبلتى (وليس في ألف نحو مسلمت) من الجمع وع القياسية (و) نحو (سرا دقات) من الجمع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرا دقى بحذف الالف والتاء والسرا دق قال في القاموس الذي يدفوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشئ (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه يائى العين كطيب أم واو يها كهين (فيقال في) النسب الى (طيب وهين طيبى وهينى) بحذف الياء الثانية المدغمة فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لثلاث يرجع الى تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم انثقل لولم تقلب ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلب (بخلاف نحو هيمى) بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالحاء المعجمة لعلام الممتلى وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيمى بابتات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغمة فيها (وبخلاف نحو هيمى) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما فتقول في النسب الى ذلك كله هيمى بابتات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة) التى هى عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتامس هذه الشهاب الحلى السمين (وكان القياس أن يقال في) النسب الى (طيبى) بتشديد الياء وبالهززة (طيبى) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهى الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فعالوا طائى) ولو قيل حذف الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس * الامر (الثانى) مما يحذف الياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كخليفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم قلب الكسرة فتحة) كما في غمر (فتقول حنى وصحنى وشذقولهم في) النسب الى (السليقة) وهى الطيبة

قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيمام مثل اسم الفاعل مكبر من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر هيمى بثلاث ياءات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمى بحذف الياء الثانية كطيبي في طيب فليتامل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زبت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتندغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه وأقول الذى قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف

منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقل مهيم كلفظ اسم الفاعل من (سليقى) هيم وانه اذا نسب الى المصغر ز يديه ياء لثلاث ياءات بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لاقبله ومثله كما قال الغزى مصغره مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الاخر اذا حذف شئ من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على ان التعويض يحصل في التصغير وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

(قوله واجتلاب فتحة الخ)

هذا أحسن من قول المتن
ثم تقلب الضمة فتحة وقد
يقال أن الضمة تقلب
فتحة كقلب الواو والياء
ألفا في نحو وقال وباع
فليتامل (قوله في مثل
اللفظية) مراده باللفظ
اللفظية أي فيثقل
اللفظية خال الفلك
فليتامل (فصل) *
(قوله لان الالف) قال
الدنوشي ينظر ماوجه
اتيانه بالالف ههنا
الهمزة انما قبلت نونا فيما
نحن فيه فكان الاولى ان
يقتصر على ان نظرت في
ذلك فظهر لي ان معنى
كلامه ما ضر حوايه في باب
منع الصرف من ان الالف
والنون في نحو سكران
يشبهان ألفي التانيث
ووجه الشبه مذكور هناك
فاما حجت المشابهة جاز
ابدال الهمزة نونا فليتامل
أه وهو كلام غير واف
بالمراد اشكالها وحواليها
والحاصل ان القاعدة هنا
قلب همزة التانيث واوا
وقد قبلت فيما ذكر نونا
ووجه الشرح ذلك بالمشابهة
المذكورة مع انها بحسب
الظاهر غسيروا ضجة
والجواب ان الهمزة لما
كانت منقلبة عن الالف
والالف مشابهة للنون في
الجملة كانت الهمزة أيضا
مشابهة للنون فتدبر

(سابق وفي) النسب الى (عميرة كاب) والى سليمة الازد (عميري) وسليمة والقياس فيهن سلق
وعمرى وسليمة يحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كاب وسليمة غير ازد ولاكنهم فرقوا
بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال
ولست بنحوي بلوك لسانه * ولاكن سليقي أقول فاعرب
(ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحرك ما بعدها
وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولولم يقلبوا الزم الاستثقال قاله الجار بردي (ولا يجوز الحذف
في نحو جلية لان العين مضعفة فيلحق بها الحذف مثلان فيثقل) لو ادغموا الزم زيادة التغيير مع
اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف الياء النسب (باعتدلية) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون
العين مضعفة (كجهينة وقرية) بالمثالة (تحذف تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) لاسر (فتقول
جهني وقرطى وشذوقهم في) النسب الى (ردينة) رمح (رديني) يثبت الياء وتقول في النسب الى
عمينة وقوية عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم
الحذف والسابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء
يؤدي الى الثقل لولم يدغم أحد المثلين في الآخر خروج زيادة التغيير مع اللبس لو ادغم * الامر (الرابع) مما
يحذف الياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشعولة) حتى من اليمن
(تحذف تاء التانيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثاني الاخير لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال
على معنى استبحروا أن يبقوا بذلك حرفا معلازا غير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شئني)
وأما قولهم شئني فعلى لغة من قال از دشنة بشد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من
وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا يعلم فيه خلافا وأما فعولة فذهب سيبويه
والجمهور الى وجوب حذف الواو والضممة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي
والمراد الى وجوب بقاءهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا
يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (قولة) بفتح القاف (لا هتلال العين) لاسر في طويلة (ولا) يجوز ذلك
(في نحو مولدة لاجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل
بفتح حتن واجب الفلك كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف الياء النسب (باء فعيل)
بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) يا كانت أو واوا (نحو غني وعلي) تحذف الياء الاولى ثم تقلب
الكسرة فتحة (كما تقدم) (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا)
كراهية اجتماع الياء مع الكسرتين (فتقول غنوي وعلوي) * الامر (السادس) مما يحذف الياء
النسب (باء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام) نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لاسر (فتقول قصوي وهذا النوعان) وهما
فعيل وفعيل المعتل اللام (مفهومان مما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولاكنهما انما ذكر اهناك استطرادا
وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحیحی اللام لم يحذف منهما
شي) وذلك نحو قولهم في عتميل وعقيل وعتميلي (وشذوقهم في ثقيف وقر يش) وهذيل (ثقي
وقرشي) وهذلي

(فصل) * حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي اما التانيث أو أصاية أو منقلبة عن
حرف أصلي أو عن حرف الالحاق (فان كانت التانيث قبلت واوا كصراوي) لكون الهمزة أثقل من
الواو ولم تقلب ياءا لئلا يجتمع ثلاث ياء مع الكسرة وشذصنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في
النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفي التانيث

(قوله وانماخير الخ) قال
الدنوشري كان صواب
العبارة ان يقال بين
حذفها وقبلها واوا وقال
ايضا قوله جاز فيه التصحيح
والقلب كان الصواب ان
يقال بدل التصحيح الحذف
لما في المتن اهو يمكن ان
يقال مراد الشارح من
بقائها على حالها عدم
قلبها واوا معلوم انها
تتحذف مما في الكلام
على ياء المنقوص وكذا
المراد بتصحيحهما فقد بر
(قوله واستثنى الخ) ينظر
هل هو صحيح أولا وهل
قوله بعد ذلك والمحموظ

الخ يفهم عدم جواز النسبة
الى المضاف فيما ذكره
هناك أولا (قوله لانه
المقصود بدلوله) قال
الدنوشري ينظر ما معناه
اهو وجه التنظير واضح
لان المدلول مدلول لكل
من المضاف والمضاف اليه
اصيرورة الجميع علما
بالوضع أو الغلبة لاخرية
لاحد الجزأين على الآخر
فكل منهما كحرف من
حروف المباني (قوله من
جزأى المضاف) تبع فيه
غيره ولو قال من المضاف
والمضاف اليه كان أولى

وينظر هل يجوز فيما ذكره
النسب الى الصدر أولا

(فصل)

ومن العرب من يقول صناعوى وبهرأوى على القياس (أو) كانت (أصل سلمت) من القلب غالبا
لقوتها باصالتها (نحو قرأى) في قراءه وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود
التصحيح قاله في النسب هيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (اللاحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من
أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرقا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة
والقلب واوا فيهما (فتقول كسائي) بالتصحيح (وكساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الأصل (وعلباوى)
بالقلب واوا تشديدا بالف التانيث (وعلبائي) بالتصحيح تشديدا بالأصلية والعلباء عصب العنق
والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت لللاحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الأمثلة من النشعر على الترتيب
(فصل) ينسب الى مصدر العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا حذفوا
الثانية كما حذفوا تاء التانيث (ان كان التركيب اسنادا ككتابى وبرقى في) النسبة الى (تأبط شرا
وبرق نحره أو فرجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معطلا (كعبلى ومعدى أو معدوى في) النسب الى
(بعلبك ومعدى كرب) وانما خير في الياء بين ابقائها على حالها وقبلها واوا الا انك اذا حذف الجزء الثاني
صار الجزء الاول منقوصا واوا المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى
وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم في النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا
لتنظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى
واختاره الجرمى الثالث أن ينسب اليهما معا فلا تر كيهما فتقول بكى وكربى واختاره أبو
حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرغرية * بقضلة ما أعطى الامير من الرزق

فنسبها الى رام هرغرية بلادة من نواحى خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكى
ومعدى كربى الخامس ان يبنى من جزأى المركب اسماعلى فعلى ينسب اليه قالوا في النسب الى
حضر موت حضرمى (أو اضافيا كمرقى) بكسر الراء تبعال كسرة الهمزة (ومرقى) بحذف الهمزة الاولى
وفتح الميم والراء (فى) النسب الى (امرى القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيبويه والمطر دعه عند مرثى يحذف
الهمزة وفتح الميم والراء كذا تمكمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس
اذا المرثى شبهه بنات * عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقى (الا ان كان) المركب الاضافى
(كنية كائى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره
(وتنسب الى عجزه) لانه المقصود بدلوله (فتقول بكربى وكلاوى وعمرى) ووزيرى (ووبما الحق بهما
ما خيف فيه اللبس كقولهم فى) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى و) فى النسب الى (عبد مناف منافى)
فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى
لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صدقة لرجل ومناف اسم اصنم والحاصل ان المركب
الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثانية ما تعرف صدره بعجزه الثالث
ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعمل من
جزأى المضاف منسوب الى المحفوظ من ذلك تيملى وعبد رى وورقى وعبد قصى وعبد شمسى فى النسب
الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) اذا نسبت الى ما حذف عينه وصححت لامه ردتها وجوبا فى مسألة واحدة نحو رب يتخفف
الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى بر العين ساكنة
ولا تحرك لثقل الفل اجاعا (واذا نسبت الى ما حذف لامه ردتها وجوبا فى مسألتين احدهما ان

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيه في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني فاما شاة فوزنه فعليه ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من اصحابنا مدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعى انها متحركة فساله عن الدلالة على ذلك فقال انقلبها ألفا لانه لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركه زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلبها ألفا غير دليل على ان اصلها الحركه لان الحركه دخلتها لمجاورتها التاء الثانية التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقه هناك فاصل شاة شوهة فلم احذف الهاء بقيت شوة ففتحو الواو التاء الثانية فانقلبت ألفا فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت التاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند س بدليل انه لم يخرج على محرك عين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٣٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يديان يضاوان عند محكم
قد يعانك أن تضام
وتصيرا

اه ملخصا ولم يبين وجه
حذف الهاء لعله اعتبارا
لجحد التخفيف وبه
يعرف ما في كلام الشارح
وانه مشكل من وجهين
الاول ان مجاورة الهاء
ليس من أسباب تحريك
الواو الثاني ان التاء موجودة
في شوهة باعتبارها فكيف
يقول انها عوض عن
الهاء المتقضى لعدم وجودها
مع الهاء الا ان يقال ان
معناها ان قصد بها العوض
ولله در اللغافي حيث قال
عند قول المصنف
أصلها شوهة بهاء أي
حذفت الهاء للتخفيف
وفتحت الواو لاجل تاء
الثاني بعد ما فقلت ألفا
(قوله وعلى القولين قلبت
الح) فيه تأمل وعبرة
بعضهم واعمالها يعني

تكون العين معتلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كحقيقة ثم لما اتيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) في تكسيرها (شياء) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة ردت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتسمر ألفا وترد الى سكونها الاصل في تسليم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهي) على مذهب سيبويه لانه لا رد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل بل يبقى العين مفتوحة في قلبها ألفا التحركه ا وانفتاح ما قبلها (وأبو الحسن يقول شوهي) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصل) فيمنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع في النسخ الى غندوي وحكي عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه في المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامة (ان تكون اللام قدردت في ثنية) كأبو أيوب ان أد في جمع تصحيح مؤنث (كسنة وستوات) في لغة غير أهل الحجاز (أوسنها) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في النسب الى أبوسنة (أبوي وسنوي أوسهي) يرد اللام كاردت في الثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أجل للتغير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمرتبته في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو وذات ذووي) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولا مهايأ لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظر الى أن الاصل السكون والى أن لا مهايأ وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلب الالف واو في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي (لأمرين اهتلال العين ورد اللام في ثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء الثانية ثبت كما في مسامتان وانما صححت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعسالا لان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوي (اذا ردت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات) محذوف التاء والرد الى صيغة المذكر (الاصلية) وتقدم ان ساوجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة أخت وبنات

ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستقلة لا اجتماعها مع الواو من فتح حذف ثم الواو التي هي اللام لا لتقاء الساكنين ثم تضم الدال المناسبة الواو على مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتوون التمكن لا بدخلة فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال المناسبة (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشي فيه نظر ظاهر وقوله وانما صححت يحتاج الى تأمل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التخفيف لان الذي في الذخ الصيغة عين منقلبة عن واو يعني أن الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله تانيا وانما صححت أي لم تقلب ألفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ماوجب الح) قال الدنوشي فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامة في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنات أعيدت في بنات

إلا أنها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وإن كان فيها طول إن قيل بنات وأخوات فيهما بناء الواحد لهما بنت يكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع فخواه أن هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع إلى الأصل وكان الأصل أن يقولوا بنات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو انتفع ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوا لالتقاء الساكنين

ولم يفعلوا ذلك في أخوات لأن بنات أكثر استعمالا تحذفوا لذلك أه وأقول قديين اللقاني أن الموضع أشار إلى رد الواو في بنات لأنهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة وتونه ساكنة دل على أنهم ردوها في الجمع إلى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقد ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء إنما أعيدت اللام في أخوات لأنها واو ومفرد أخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فبأسبب رجوع الهمزة إلى جمع ما أوله مفتوح بالفتحة ولا يخفى أن نكتة النحاة من زهر الأدب الذي لا يحتمل الفرق (قوله يحذف التاء الخ) معناه أنا نحذف في النسب تاء أخت وبنات ونردهما إلى صيغة المذكر كما فعل ذلك إذا أردنا جمعهما فإنا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما إلى صيغة المذكر (قوله فعل الصحيح عند سيبويه) لأن قولهم في جمع دماء يبدل على أنه فعل بسكون العين لأنه كدلو ودلا وعوطي وخطباء وأما قوله يقطر الدماء وقولهم الدميان فشاذا لا يعتد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحريك العين من دم لأنه مصدر دميت دماء مثل هويت هو ي قال ابن السراج وأيسر شيء لأن دما جوهر والمصدر حديث فهذا غير ذلك فقوله دم دمي دماء هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فإما قوله فاذا هي بعظام ودماء

(كلها للتانيث) وإن التاء وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للتانيث بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنات (إلى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب إلى مكة وبصرة فحوا (مكي وبصري) في الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لثلاث نساء التانيث حشا وهذا قول سيبويه والتحليل أجروا الياء وإن كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالماثوث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجربها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجربها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته (يقول فيهما أختي وينتج محتجا بأن التاء غير التانيث لأن ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التانيث إذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضبعة ولا يسكن إلا إذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولأنها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رجمة ونعمة (وذلك) المذكر من كونها ليست للتانيث (مسلم والكثير عاملوا صيغتهما) مع تاء اللحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوها بالالف وتاء زيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوها على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنات وألزمه التحليل أن ينسب إلى هنت ومنتهى بنات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك يحذف التاء ويحجب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لأن الجمع لا يس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى الماوث بالنسب إلى المذكر وعن مسئلة هنت ومنتهى بنات التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنات لأن التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منتهى في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنات فانهما يشبان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وإبقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة أختا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وترها فيهما عند ذلك) وهو ما صححت عينه ولم ترد لاه في تشية ولا جمع (نحو يدودم) مما لاه معسلة محذوفة ولم يعرض منها شيء (وشقة) مما لاه صحبة محذوفة وعوض عنها تاء التانيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياء (أويدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أودمي) بغير رد (وشقي) بغير رد (أوشقي) يحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شقي وشقي بالرد وعدمه (قوله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز أنه لم يسمع الاشقي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الأمرين (أن سلمنا فإن المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتر كـ (قياسية لاسماعيلية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شقة (أن لاهها وأوفانه يقول إذا رد) اللام (شقي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شقي بالهاء لأن لاهها (بدليل) رجوعها في قولك (شافيت والشفاء) بالهاء لأن استناد الفعل إلى التاء والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وأصل يدودم وشقة فعل بسكون العين أما بد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاختفاء وذهب

المبرد
سبويه) لأن قولهم في جمع دماء يبدل على أنه فعل بسكون العين لأنه كدلو ودلا وعوطي وخطباء وأما قوله يقطر الدماء وقولهم الدميان فشاذا لا يعتد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحريك العين من دم لأنه مصدر دميت دماء مثل هويت هو ي قال ابن السراج وأيسر شيء لأن دما جوهر والمصدر حديث فهذا غير ذلك فقوله دم دمي دماء هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فإما قوله فاذا هي بعظام ودماء

فعل حذف مضاف أي ذى دماؤه كذا قوله ينقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لانه لما جرى عليها الاعراب في قولهم دم ودماء ثم رددت اللام في التنية بقيت الحركة في العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان

وأجمعوا على سكون العين من يداها مخلصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه) يتأمل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال بقي الحركة العارضة بخلاف شاذ (قوله أي الفاء والعين) قال الدونشري هما تقسير ان للضمير المنصوب في قوله رددتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد أي عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أي عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانافهوبدل ثم ان هنا اشكالا أقوى مما قاله وهو ان الضواب في الضمير الراجع للعطوف بأوالتنوينية وجوب لمطابقة واوهنا تنوينية فكان الواجب ان يقول رددتها وعلى تسليم انه بغير بعدها كاتى الابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأو اتحسرة أولهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما في الآية وأجيب بان

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردي وأما شقة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاختف من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابن واسم) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفتم همزة (قلت بنوي وسموي باسقاط همزة) ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة وورد اللام (لشلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضماها وفتح الميم والاختف يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنمى ولا تقول ابنموى لما ذكره على الاول فاننون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب (واذا نسبت الى ما حذف فاءه أو عينه رددتها) أي الفاء والعين (وجواب في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كبرى علما) وأصل يرى يرى أي تقامت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وهي عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذف الواو وهي فاءها وعوض منها تاء التانيث (فتقول في) النسب الى (برى) علما (برئى بفتحين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء وورد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد) المحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها رابعة متحركة ثاني كتابها (وقياس قول أنى الحسن برئى) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو برأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) في النسب الى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى) بقلبها واوالا انه اذا ردد المحذوف برسا كن الى أصله فاذا ردد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الأصلي فيصير برأى بوزن جرحى والمقصود اذا كانت ألفه رابعة ثاني ما هي فيه سا كن كجلى يجوز في ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب الى (شقة على قول سيبويه) في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة وقلبها (فقلت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياء من (كما تفعل في ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (وتقول) على قول أنى الحسن وشى) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه رد العين الى سكونها الأصلي وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفا لانه مقتضى له (ويمتنع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدير مما حذف عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعدها حذف فاءه (وأصلها ما سته ووعده) بكسر الواو وحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني فاءه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث (بدليل) رجوعه الى الأصل في (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير فاء (سهى) بلا رد (لاستهى) براد العين (وعدى) بلا رد (لا وعدى) براد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم ير المحذوف منهما فارقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد ووجه عدوى في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة والواجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بشئ في الوضع) حال كونه (محتمل الثاني ضعفته) أي الثاني (قبل النسب) فردت عليه من جذسه مثله (فتقول في لووى علمين لووىكى بالتشديد فيهما) وذلك انك رددت على الواو واو وعلى

الضمير في الياء عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا المسطرة على الامر كما بيناه في حواشي القامى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بلاتاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

* (فصل)

(قوله كأبايلى) قال

الدنوشرى صرخ البيضاوى

بما يدل على ان له واحدا

من لفظه فانه قال عقب

أبايلى أى جماعات أبالة

وهى الهمزة الكبيرة

شبهت بها الجماعة من

الطير فى تضامها وقيل لا

واحدا لها كعباديد

وشمايطها وأقول ما

صرح به البيضاوى سبقه

اليه الرنخشى فقال

أبايلى خرائق الواحدة

أبالة وفى أمثالهم ضغث

على أبالة وهى الهمزة

الكبيرة شبهت الهمزة

من الطير فى تضامها بأبالة

وقيل أبايلى مثل عباديد

وشمايط لا واحدا لها

أه هذا وقد سقط من

خط الدنوشرى بين جماعات

وأبالة لفظ جمع وعبرة

البيضاوى جماعات جمع

أبالة (قوله كالعلم) فيه

نظرفان الاصول علم على

العلم المخصوص وقوله

قبلة لاختصاصه بطائفة

بأعيانهم يقتضى ان

الانصار علم فيكون

ككلاب وانمار فليتأمل

(قوله المذكور من اسم

الجمع الخ) أشار الى توجيه

اسم الإشارة مع تعدد

المشار اليه وانه لا يحتاج

الى تاويل وان ما أول

فيه غير واضح فى باب الاضافة

الياء ياء ثم أدغمت احداهما فى الاخرى (وتقول فى لاعلماء بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى
فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة هربا من تجاوز ساكنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا
نسبت اليهن قلت أوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقر دان حرف العلة المشددا اذا كان بعد الحرف
الأول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما فى عمرو وتقلب الثانية قوا والتلا تجتمع الياءات وان
كان واو أبقيت اذ ليس اجتماع الواو بين الياءين فى الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع (ولأى أو
لاوى) لما تقر دان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التحريك والقلب واو هذا اذا قلنا زدنا على
الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لأى لا غير ولا يجوز لاوى الا
على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول فى النسب الى الدق) بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى)
بتشديد الواو (وحوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتحريك (أو كساوى) بقلب الهمزة واو ولا يخفى ما فى
كلامه من التنظير بالالف والذشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله
ثلاثة أنواع محذوف القاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأولان نوعان ما يجب فيه الرد ومما يمنع
فالأول مالا منه معتلة نحو شية ويرى علما والثانى مالا منه صحيحة نحو عدة وسه واثالث نوعان واجب الرد
وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه فى التثنية كأب وأخ وما ترجع فى الجمع بالالف والتاء كأخت
وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثانى ما عد ذلك نحو يدودم وشقة والنسبة الى ثنائى الوضع
خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكامة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من
لفظه أولا فالأول كصبي وركب والثانى (كقوى ورهطى) ولا يرد الى مفردة فى اللفظ فلا يقال صاحبي
وراكبي ولا الى مفردة فى المعنى فلا يقال رحلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس
كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوب الى مفردة وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا تقول ليس
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى بأبواب الياء بعد العين
ولو كان منسوب الى الشعيرة لقيل شعيرى بحذف الياء المشناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فى فعيلة فعلى
كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماوردى فى الترشيع (أو) بكونها (جمع تكسير) ط كونه (لا واحدا) من
لفظه (كأبايلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ
كما سنى جمع حسن حكاه أبو زيد بن نزلة الشاذ منزلة المعلوم (أو) ط كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه
بطائفة بأعيانهم (كأنه أرى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالاعلام
والاصول نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين)
لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافرا علما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا ترد فى كلابى وانمارى وضبابى ومدائى
ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان آمن اللبس قاله فى التسهيل ومثله بالفراهمى بالفاء
والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا
الفراهيدى على لفظ الجمع والفراهودى نسبة الى واحد لا من اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفراهود
وفيه نظر قال فى الصحاح الفراهيدى الضم الغليظ والفراهودى من نجد وهو بطن من الازد اهـ فاللسبب حاصل
اذا قيل فراهودى فانه يوهى انه منسوب الى الفراهود اذا قيل انه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذى لا واحدا له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا
تعليل سيبويه وعلمه غير بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينهما وبين ذلك الجنس ملازمة
وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول في النسب الى
فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وجر) بالسكون جمع أجر أو جراء (فرضي وقبلي بفتح أولهما
وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فذقت الياء المثناة تحت وتاء التانيث
وقبيلت الكسرة فتحة كما في تمر (وأجرى وجرأوى) وذلك لان جر الما جمع أجر أو جمع جراء فان كان
جمع أجر رددته اليه وقلت أجرى وان كان جمع جراء رددته اليها وقلت جراءوى لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث يجب قلبها واواقي النسب وانما قال بردا المكسر الى مفردة ولم يقل بردا لانه الى مفردة لان
جمع التجميع لا يرد الى مفردة وانما تحذف منه علامة التجمع ويظهر أثر ذلك في نحو تمرات وتمران فان نسبت
الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمرات قلت تمرى بالسكون

*(فصل) وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وذلك
غالب في الحرف) جمع حرفة (كبراز) بزايز معجمتين لبيع البر (ونجار) بالنون والتخمين لمن حرفته
النجارة (وهو واج) لبيع العاج (وعطار) لبيع العطور ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)
وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذى رمع فيتعنى به * (وليس بذى سيف وليس بنبال
أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وجل عليه قوم) من
المحققين كما قال ابن مالك (ومار بك بظلام العبيد) أى بذى ظلم والذي نجلهم على ذلك ان النفي منصب
على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى مترفع عن ذلك وأصله فعال كشيعة ومع كثرة ما يقال سيبويه
غير مقسمة فلا يال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار
ولا لصاحب الشعر شعاراه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح
أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتمر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى ابن (وطاعم) أى ذى طعام
(وكاس) أى ذى كساء (والثاني كطعم) أى ذى طعام (وابن) أى ذى لـ بن (ونهر) أى ذى نهار (قال)
الراجز
(لست بلبلى ولكنى نهر) * لأدج الليل ولكن ابتكر

أنشد سيبويه في كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

*(فصل) وما خرج في النسب (عما قرنا في هذا الباب فشاذا) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف
فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الهمزة نسبة الى أمية يضم الهمزة (وبصرى بالكسر) في الياء نسبة الى
البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثاني بالزيادة
فقط كقولهم (مروزي بزيادة الزاء) نسبة الى مرو ورو باني وفوقاني وسقلاني ونحتاني نسبة الى الرب وفوق
وسقل ونحت قاله طاهر بن أحمد القزويني (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بلوى بحذف الالف) نسبة
الى البادية ونحاسى بحذف الالف والنون نسبة الى نحاسان (وجلولي) بحذف الالف والهمزة نسبة الى
جلول بالميم والمدقرية بناحية فارس (وحروزي بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حرو وراهمهمات والمد
قرية بنماهر الكوفة ينسب اليها الخوارج المحروية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالصة وعلاوى
وشتاوشوى ونحريف ونحرف بفتح فسكون ونحرف بفتحيتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف
وأناقى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طاقى وصنعاقى
وبهرانى وروحاقى نسبة الى طى وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى
نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فيرى والتاسع بتوقير ما يستحق التعيير نحو أميتى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه
نظر فقتل ذكر بعض
الافاضل ان الفرائض
من قبيل العلم فهو مثل
أثمار وكلاب السابطين
فليتأمل (قوله في نحو
تمرات وتمران) كل من
تمرات وتمران جمع تمر
بالتاء المشبهة فوق والميم
الساكنة ولكنها تفتح في
الاول فعند النسب
تحذف علامة الجمع فقط
وتبقى الميم مفتوحة

*(فصل)

(قوله في طعنى به) قال
العيني بالنصب لانه
جواب النفي (قوله ان
النفي منصب على
المبالغة) أى كما هو
الغالب والافقدينسب
الى أصل الفعل كقوله
على لاجب لايته لى
لمناره

• (باب الوقف) •

ألا ما اسجدوا بالتخفيف
وقف مبتلى الأوليا واسجدوا
ومعناه أنه إذا قيل للوقف
على كل كلمة من كلمات
هذه القراءة فقف على ألا
لأنها كلمة استفتاح ثم على
بالاتحريف نداء ثم على
أسجدوا لأنه فعل أمر
وفاعل ونحو ذلك
بالاختيار لأنها كلمات
لا يوقف عليها في الاختيار
لا يقال كان ينبغي أن يقول
ولا الاضطراب لا يأتى قول
هذا خاص بالقراء لأن
الكلام إما أن يتم أولا فإن
تم كان اختياريا وإلا كان
اضطرابيا لأنه لعدم تمامه
لا يوقف عليه الاضطرورة
انقطاع النفس وقوله
ولا الإنكارى هو الوقف
بزيادة مدة الإنكار تابعة
لحركة ما قبلها إن لم يكن
منونا فنحو أعمرو وأعمراه
واحد أميه لمن قال جاءني
عمرو رأيت عمرو مرت
بجدام وأن كان منونا
كسر التنوين وتعينت الياء
فحوز يذنيه بضم الدال
وكسر النون المبدلة من
التنوين وقوله ولا
التذكيرى هو عبارة عن
الوقف بمدة تلحق آخر
الكلمة مجانسة لحركة
الحرف الأخير من الكلمة
فحوقلا ولا يقولوا ومن العامى
وقوله ولا الترغى هو

(قوله لا الاختبارى ٣٣٨ بالوحدة) هو ما أشار إليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام على قراءة الكسائي

أمية قوبح راني نسبة إلى البحر بن اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضع منها على أربعة أحدها
الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثلين أموى وبصرى فالأول كأنه منسوب إلى المكبر وهو أمية والثاني
كأنه منسوب إلى البصر وهي هجاء بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد
قصدا إلى إزالة اللبس ومثل له بمثلين دهرى وروزى فالأول للفرق بينهما وبين الدهرى بفتح الدال وهو
القاتل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينهما وبين المذوب إلى المروقة وثالثها لعدول عن التثنية إلى
الحقة ومثله بمثل واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثله بمثلين جاولى وحروى فحذفوا
الهمزة تشبيها للمدود بالمقصود

• (هذا باب الوقف) •

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالوحدة ولا
الإنكارى ولا التذكيرى ولا الترغى ويقابلها الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك
العمل ويتفرع عن قصدا لاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون تمام الغرض من الكلام وتتمام
النظم في الشعر وتتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الأول الأسكان المجرد الثاني الروم الثالث
الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء
السكرت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادى عشر نقل
الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويضعها له • تضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكرت فليمان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما
(إذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فالعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون
مطلقا وهو لغة ربيعة وأبدال التنوين مطلقا بعد الفتح وواو بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهي لغة
الأزد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة
والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (كذا زيد ومرت بزيد) يسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا
بعد الفتح عرابية كانت) الفتح (كرأيت زيدا أو بنائية كأيها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية
بمعنى انكف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

تنويننا اثر فتح اجعل ألفا • وقفا ولو غير فتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتح ألفا لأن التنوين شبه الالف من حيث أن اللين في الالف تقاربه الغنة
في التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة وواو وبعد الكسرة ياء لما كان ثقل الواو
والياء في أنفسهما وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتح مع الالف
ثقل فتركوا على حالها وأما مؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الفتح كما يحذف مع غيرهما وتبدل التاء
هاء ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتح ويقول قانتان على إحدى اللغتين وإذا وقف
على المقصور والمنون وجب اثبات الالف في الأحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتبارها بالجميع
فالالف في النصب يبدل من التنوين وفي الرفع والجرح يبدل من لام الكلمة فإذا قلت هذا فنى ومررت بقى
ووقفت عليه فالالف هي الأصلية نظير الدال من زيد وإذا قلت رأيت فنى فالالف هي المبدلة من التنوين
نظير الالف في رأيت زيد أو حذف الالف الأصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني أن الالف يبدل من التنوين في الأحوال الثلاثة
واستحب حذف الالف المنقلبة وصلوا وقفها هذا مذهب أبي الحسن والقراء والمأزني والقول الثالث
أنها الالف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلم يحذف عادت الالف وهو مروي عن أبي

الوقف بالتنوين نحو والعنابن كما في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا) لو حذف عمرو

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والتحليل وفي الالف الموقوف
عليها لغات أشهرها أن تفر على صورتها اثنتان قلبها بالان الياء أبين من الالف وهي لغة فزاردة وبعض
قيس والثالثة قلبها بالواو والان الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة
أخت الالف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل
القلب فيهن أن يكون من الالف الأصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق
(وشبهوا اذن بالتنوين المنصوب فايدوا ونونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله
وأشبهت اذن منون نصب * فألفا في الوقف نونها قلب
(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبني على ذلك أنها تكتب
بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو
وإن تغلجوا إذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يعقون على اذن بالالف
والمأزني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة الن وهي بلن أشبهه من باب الاسماء قال وهذا قول حنين وهو قول
المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن إذا لما يستقبل
ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (وإذا وقف
على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها
وهي الالف) لحقتها (كرأيتهم أو مرتبها) بإثبات الالف بعدها (وإن كانت) الهاء (مضمومة أو
مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة
(كرأيتهم) بحذف الواو بدل الهاء (ومرتبه) بحذف الياء بدل الهاء لاستئصال الواو والياء وهل هما من
نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الصائغ الأول والزجاج الثاني واختلف النقل
عن سيبويه فالزجاج نسب إليه الأول والمأزني نسب إليه الثاني فإن قلنا بالاول فلا بد من إخراج هو
وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل
يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى
ذلك واحترازنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو
للووقف فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه وهو وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم
ولم يرهم ولم يرهمي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير
إذا كانت واو أو ياء (إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو روبة
(ومهمه مغبرة أراجؤه * كأن لون أرضه سماؤه)
بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والمجروح لا صورتهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في
الحواشي والمهمه المغارة والأرجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سماؤه لغبرتها لون
أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله)
تجاوزت هندار غبة عن قتاله * إلى ملك أعشوا إلى ضوماره
بإثبات الياء فيهما لفظا لخطا كما تقدم والضمير لهندوهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناطم بقوله
واحذف لووقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتحة في الاضمار
وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله اختيارا كقوله
* لست في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف
واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (وإذا وقف على المنقوص وجب

مطابقا من الاول كان
أخضروا أظهر لان اثباتها
أولا يوهم أن كلا لغة
وإن اندفع الوهم بقوله
بعدهما وهو لغة ربيعة
(قوله فلا يحتاج إلى ذلك)
ينظر ما معني ذلك وما
المشار إليه (قوله فتقول
منه ومنه) انظر رسم
الصلة في هذه المواضع
مع ما يأتي قريبا من صلة
الضمير المرفوع والمجروح
لا ضرورة لهم في الخط (قوله
وإذا وقف على المنقوص)
لم يذكر حكم الوقف على
ما آخره ياء المتكلم فإثباتها
أكثر من حذفها سواء
حركت وصلا أو سكتا
فيقال جاء غلامي ورأيت
غلامي وضميرني ويجوز
جاء غلام ورأيت غلام
وضمير وفي المفصل
والفتح ما يدل على أن
من يحرك ياء المتكلم
وصلا لا يحذفها وقلان
المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل
وذلك حاصل بتحريكها
فلا حاجة إلى حذفها
والحق جواز حذفها فقد
جاء في التبريل فما آتاني
الله مفتوحا وصلا محذوفا
وقفا في قراءة أبي عمرو
وقالون وحقق

وأشبهت اذن منون نصب * فألفا في الوقف نونها قلب
(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبني على ذلك أنها تكتب
بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو
وإن تغلجوا إذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يعقون على اذن بالالف
والمأزني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة الن وهي بلن أشبهه من باب الاسماء قال وهذا قول حنين وهو قول
المبرد في الكافية وهذه حجة وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن إذا لما يستقبل
ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (وإذا وقف
على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها
وهي الالف) لحقتها (كرأيتهم أو مرتبها) بإثبات الالف بعدها (وإن كانت) الهاء (مضمومة أو
مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة
(كرأيتهم) بحذف الواو بدل الهاء (ومرتبه) بحذف الياء بدل الهاء لاستئصال الواو والياء وهل هما من
نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الصائغ الأول والزجاج الثاني واختلف النقل
عن سيبويه فالزجاج نسب إليه الأول والمأزني نسب إليه الثاني فإن قلنا بالاول فلا بد من إخراج هو
وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل
يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى
ذلك واحترازنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو
للووقف فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه وهو وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم
ولم يرهم ولم يرهمي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير
إذا كانت واو أو ياء (إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو روبة
(ومهمه مغبرة أراجؤه * كأن لون أرضه سماؤه)
بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والمجروح لا صورتهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في
الحواشي والمهمه المغارة والأرجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سماؤه لغبرتها لون
أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله)
تجاوزت هندار غبة عن قتاله * إلى ملك أعشوا إلى ضوماره
بإثبات الياء فيهما لفظا لخطا كما تقدم والضمير لهندوهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناطم بقوله
واحذف لووقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتحة في الاضمار
وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله اختيارا كقوله
* لست في لحم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف
واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (وإذا وقف على المنقوص وجب

مطابقا من الاول كان
أخضروا أظهر لان اثباتها
أولا يوهم أن كلا لغة
وإن اندفع الوهم بقوله
بعدهما وهو لغة ربيعة
(قوله فلا يحتاج إلى ذلك)
ينظر ما معني ذلك وما
المشار إليه (قوله فتقول
منه ومنه) انظر رسم
الصلة في هذه المواضع
مع ما يأتي قريبا من صلة
الضمير المرفوع والمجروح
لا ضرورة لهم في الخط (قوله
وإذا وقف على المنقوص)
لم يذكر حكم الوقف على
ما آخره ياء المتكلم فإثباتها
أكثر من حذفها سواء
حركت وصلا أو سكتا
فيقال جاء غلامي ورأيت
غلامي وضميرني ويجوز
جاء غلام ورأيت غلام
وضمير وفي المفصل
والفتح ما يدل على أن
من يحرك ياء المتكلم
وصلا لا يحذفها وقلان
المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل
وذلك حاصل بتحريكها
فلا حاجة إلى حذفها
والحق جواز حذفها فقد
جاء في التبريل فما آتاني
الله مفتوحا وصلا محذوفا
وقفا في قراءة أبي عمرو
وقالون وحقق

اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفي)
بالفاء أو القاف (أو بمضارع) (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذا يني وهذا يني) وفي الجر
مرت يني ويبي (بالاثبات) للياء في ما رفعها وجرها (لان اصلها ما يوفي ويوعي فحذفت فاءهما) لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة (فلوحذفت لامهما) في الوقف (لسكان اجحافا) بما اذ لم يبق من اصولهما غير
حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم
فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهي
(حركة عينه) عينه (هي الهمزة الى الراء) قبلها وهي ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم
اعل اعلال قاض (ولم يحجز حذف الياء) وهي لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه
ولامه وابقيته على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفي * نحو مر لزم رد الياء لئلا يفتق
المسئلة (الثالثة ان يكون المنقوص (منصوبا بمنونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو
كلا اذا بلغت التراقي) فيجب اثبات الياء في ما وقع لانها تحذف في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال
(فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا) جاز اثبات يائه (في الوقف لانها كانت ثابتة في الواصل ولم
يحدث ما يوجب حذفها) (و) (جاز) حذفها (فرقا بين الواصل والوقف) (ولكن ارجح) من الوجهين
مختلف فالارجح (في المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير) ولم يزل قوم هادى (وما عند الله
(بقي وما لهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات)
الياء (كهذا القاضي ومررت بالقاضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعله

وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليه ما بال الحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
الجمهور على المتعال والتلاق من قواه تعالى وهو الكبر المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء
على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا
تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قد روي الوقف على المنكر
محذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وخجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص
غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو
يا قاضي فالحليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثروا ويونس يختار الحذف لان النداء محصل
حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما
تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في
المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببه وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في
المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف بالمنقوص ذي التنوين * البيت

(فصل) في الوقف على الحرك الذي ليس هاء التانيث نجسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون (الجرى
عن الروم والاشهاد سواه في ذلك المنون وغيره والمغرب والمبني هذا هو الاكثر والاعقاب (وهو الاصل)
لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاف فوق الحرف هكذا
جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما
مختصر من أجزم انتهى والظاهر انه رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة
وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة مقروء وهو الذي لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالوكا ثم

(قوله فيجب اثبات الياء
فيهما) خالف في المنصوب
في الفصل

* (فصل) *

(قوله الذي ليس هاء
التانيث) تبع في هذا
التعبير الناظم ولو عبر بقوله
الذي ليس تاء التانيث
كان أجود لان الهاء انما
تشبه تاءا ولو كان النظر
الى الوقف لقلب ألف
الصرف الى التنوين
لانقلاب التنوين فيه وقد
تفطن لذلك بعد فقال
ويتعين ذلك في الوقف
على تاء التانيث

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطا لان الروم أكثر من الاشمام ٣٤١ والخط أكثر من النقط وكان بين يدي

لما رأوها غير تهر يفظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على تاء التأنيت) اذ لا يتأتى فيها
الوجه الباقية (و) الوجه (الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يحتلسها
اختلاسا تنبيه اعلى حركة الاصل قاله الجار بردي (و) لا يختص بحركة معينة بل يجوز في الحركات
كلها) ويحتاج في الفتحة الى رياضة تحفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للقراء في منعه اياه)
أي الروم (في الفتحة وأكثرا القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه
الثوباء فيفضي الى تشويه صورة الفهم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته - الوجه
(الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى
الفتحة والكسرة تشويه لهيئة الفهم وروى الاشمام عن بعض القراء في الجرح وحمل ذلك على الروم على
اصطلاح بعض الكوفيين الا ترى (و) الاشمام (حقيقته الاشارة بالفتحة الى الحركات بعيدا الاسكان من
غير تصويت) يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما من فض الانفراج لتخرج منه
النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركات فوهشي يختص بادراك العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك لعضو وبه عن الكوفيين يسمى الروم اشماما
والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعي
والبصير بخلاف الاشمام (فانما يدركه البصير دون الاعي) وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه
صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها
والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و)
الوجه (الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل
بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامة رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل
لحي والتضعيف في محل التضعيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم في منة تطرق في سورة
القمر (وهو لغة سعيدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا
لان التضعيف كالعوض من الحركة قوله الجار بردي (و) (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة
كخطا ورثا) لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالفاضي ولا واو كيدعو ولا ألعا
كبخشي) لاستعمال حرف العلة (ولا تاليا لسكون كز يدوعمر) لئلا يجتمع ثلاثة ساكنين الذي قبل
الآخر والمدغم والموقوف عليه قليل وأن لا يكون منصوبا وشذ * لقد خشيت ان أرى جدبا * بالجيم
والموحدة وورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان محركا وصلا * الوجه (الخامس ان تقف
بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الباء
(وقوله أنا ابن مارية اذا جد النقر) وجاءت الخيل أنا في زمر

ينقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر يسكون القاف صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من
الحركات الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلاف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله
قد كنى بن عبد الله المنقري وقال ابن السكيت أنه لعبد الله بن مارية الطائي وحزم بذلك الجوهري وقال
سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضع انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اذ وجد النقر بالغاء المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل في انما في ابن مارية من معنى شجاع
أو بطل أو مقدم أو شهيد انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهي) ان يكون
ما قبل الاخر ساكنا) ليقبل الحركات المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وان يكون ذلك الساكن

الحرف لا يلتبس
بالفتحة (قوله في اسم أو
فعل) ينظر هل التقييد
بهما لاخراج الحرف نحو
نعم فلا يوقف عليه بما ذكر
أولا في تأمل الظاهر والله
أعلم ان التقييد لاخراج
وذلك لان الحروف
لا تصرف فيها وفي هذه
الأمور نوع تصرف وربما
يفهم خروجها من قول
الناظم حرف وشبهه من
الصرف يرى تأمل (قوله
وهي ان يكون الحرف
الموقوف عليه متحركا)
هذا هو الشرط الذي زاده
على المصنف حيث قال
بل ستة (لمن قد يقال
كون الموقوف عليه
متحركا وموضوع المسئلة
كما هو ظاهر قول المصنف
فصل في الوقف على
المتحرك فلا يصح جعله
شرطا للمسئلة (قوله لقد
خشيت ان أرى جدبا
مثل الحريق وفاق القصب
قال العيني والشاهد في
جدبا حيث شدد الباء
والقياس جدبا وهو تيقن
الخصب أو ما قوله القصب
فالقياس فيه القصب
لكنه اضطرب فحرك
في الوصل ما كان ساكنا
وترك التضعيف على
حاله في الوقف تشبيها

للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتأمل قوله ما كان ساكنا ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف
يمد بها وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الاخر ساكنا) أي حال النقل اليه والافتقار يكون متحركا ثم تسلب حركته

لا يتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لا يستقل) تحريكه فان المستقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال (وان لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون قاله المرادي (وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له) لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هـ ذا جعفر لتحرل ما قبله) لان المتحرل لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احتراز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا (ولا في نحو انسان ويشد) لان ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احتراز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الآخر مستقل تحريكه وعنه احتراز بقوله ولا يستقل (لان الالف) في انسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ما قبلها) في يقول (والياء المدكس وما قبلها) في يبيع (تستقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلا في أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا يجوز النقل) في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة (لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتها فكريها وحذفهما والفتحة خفيفة فاعتفروا وحذفها قاله الجار بردي وعنه واحتراز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاعنانيون) طرد الباب (ولا يجوز النقل) في نحو هـ ذا علم (بكسر العلم) لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له (لانه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احتراز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو ووطي لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو والله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هـ ذا ردة) فتقول ردة بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كقولهمزة واداسكن ما قبل همزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمه) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم ان الدال منقول عن الفعل لم يحز في نحو بقل) من قولك مرت بقل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقل بضم القاف وكسر القاء (ويحيزه في نحو بيطه) من قولك مرت بيطه (لانه مهموز) وعدم النظر في النقل من همزة معتقلة نقل همزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة القاء اتباعا فيقولون هـ ذا ردة بكسر تين ومرت بيطه بضم تين واذا نقلت حركة همزة فالحجازيون يحذفون همزة ويقتفون على حامل حركاتها كما وقف عليه مسند ابيها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف همزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحصر على الاء من الزوال ثم منهم من يثبت همزة فيقول هذا البطء ورأيت البطا ومرت بالبطء بسكون همزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يحاكي الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومرت بالبطي والخب بالحاء المعجمة والباء الموحدة ما خفي في غيره والرداء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرل فتلغى لحم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

ما زال شيبان سديدا رهصه * حتى أتانا قرنه فوقه

قال أراد فوقه فلما وقف على الماء نقل ضمته الى الصاد قبلها فخر كهاف في النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النشر والى ذلك أشار الناطم بقوله وغيرها التانيث الايات الخمسة

(قوله وأن لا يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذي زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا ولما أخر ما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه

﴿فصل﴾ ﴿قوله لا اله الا الله﴾ يؤخذ منه انه قبل التحقير ٣٤٣ يؤقف عليه بالهاء لاجل النقل الى

الاسمية وظاهر كلامه انه لاوقف عليه ما ينظر ما الحكم اذا سمي بسمت وربت واعلت ولات فليتم امل وقد يقال انه قبل التحقير على ضريبة لا يؤقف عليه بالهاء لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوى فتبقى على سكون التاء وقفا فليتم امل (قوله كانتا الخ) مع قوله لا الحاق كالتناقيبين فان الاول دال على انها للتأنيث والثاني على انها الغيرة (قوله وقيل هيئات الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يردها القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغي ان تكتب هاءا لانها فليتم امل (قوله وقوله هم دفن البناء الخ) يوهم انه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الابهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال الحمد لله وذ كرمه وهو غريب الآن يقال راعي المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

﴿فصل﴾ واذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف) كسمت وربت واعلت وأمالات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وعت واعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والقول على خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخطأ بيات لابن جني قال سبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انشغل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة باسم وقبلها سا كن صحيح كاشت وبنيت لان التاء فيهما الساكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وانما هي بها لتلاحق بنات الاثنين بنات الثلاثة فهي لللاحاق بقول وجذع (وجاز أبقاؤها) على صورتها (وابداها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الافتحة (نحو غرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (سا كن معتل) ولا يكون الا ألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالمحرك تقديره انه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلحق معها الساكنان نحو ذواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله

في الوقف تاء تأنيث الاسم هاجعل * ان لم يكن ساكن صرح وصل

(لكن الاربع في جمع التصحيح كسلمات) وهنديات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقديرافا الاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحد له من لفظه وانما واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات واذرعات) فانهما جمع عرفة وأذرعتهما حقيقة وعرفه موقف الحاج وأذرعته قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيات فانها في التقدير جمع هيبية) وأصلها هيبات حذف لامها وهي الياء ووزنها فعللات والأصل فعللات (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيبات مفرد وأصلها هيبية على وزن فعلة من المضاعف كالة لانه (الوقف) خبر الاربع (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الاربع الوقف بالتاء لانهم لم يأتوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوها لانتقلت همة قرادوا التاء معها لاتها تصير بدلا من الواو كما في نخمة فصارت علامة التانيث وأغنت عن أن يقال في مسامة مسلمات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التانيث الملقحة بالواحد أثبت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملة له لانهم لما أجروه مجرا في الاعراب أجروه مجرا في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قوله كيف الاخوة والاخوان وقوله دفن البنات من المكرمات) حكاية قطرب عن طيبى بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبرزى هيباء) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجار بردي ان من قدر هيبات جمعها وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيبات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد او جمع وانما ذلك لشبهها ببناء التانيث لفظا دون افراد وجمع (والارجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تامل سيدويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث للاحققة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربته في ضربت التمس بالضمير المفعول قاله الجار بردي مقتصر اعليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحركة ان شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر

والله أنجباك بكفى مسامت * من بعد ما وبعد ما وبعد ما
كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت
فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق
بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي وذكر ابن جني في الخطايريات أنه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشديها لها
بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحقوم
وهو الموضع النائي في الحقوم واختلف في ذات من نحو علم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن
كيسان يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبدأ وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء
لأنها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الخوفي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذاتي جمع تصحيح وما * ضاهي وغير ذين بالعكس انتهى

(فصل)

(قوله المسنون) المراد
بالمسنون المصوب (قوله
وهي لغة الخ) قال
الدنوشي الظاهر ركا
يؤخذ مما ياتي أن آخر الفعل
حينئذ ساكن فلا يوقف
على متحرك اه وانظر ما
المانع من الوقف بالروم
(قوله لئلا يلزم الابتداء
بالساكن الخ) ينظر ما
معنى قوله لأنه يلزم
الابتداء بالساكن لو لم يرد
السكت فليتام على قد
يقال معنى كلامه أنه
يلزم الابتداء بالساكن
لو سكن الحرف والوقف
على متحرك أن لم يسكن

(فصل) ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت (للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت
همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر
الكلمة) ولها ثلاثة مواضع أحدها الفعل المعلن بحذف آخره سواء كان المحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه
ولم يرمه) بالحقاق هاء السكت فيهن جواز (ومنه) أي من المحذف للجزم (لم يسنه) أي على القول بأنه من
السنة واحدة السنين وإن لامها واو محذوفة والاصل يثنو فقلت الواو ألقا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذف الالف للجزم ثم لحقت هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا إن لام سنة هاء على
رأى المجازين فالهاء في يثنه أصلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من
الحال المسنون فاصله لم يثن ثلث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في
مثله تظني والاصل تظن وفي نظيره تضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل
في الجميع ضميره مفعول مستتر عائد على الطعام والشراب لأنهما كالجنس الواحد ومعنى لم يثنه لم يتغير
بمرور الزمان قبل كان طعامه تينا أو عنباً وشرابه عصيراً أولينا وكان الكل على حاله (أو) كان المحذف
(لأجل البناء) كما في فعل الأمر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من المحذف
للبناء (فبهذا هم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسر هاء فهي ضمير
المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير أشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في
ذلك كله حائز لا واجبة) تقول في الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت
وهي لغوية في العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس والواجب والوقف بالهاء لأن هذه
الأفعال حذفت لامتها وبقيت حركات قبلها لا تعينها فلم تلحق الهاء لذهبت الحركات
بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تحب الهاء (الافى مسئلة واحدة وهي أن يكون
الفعل قد دخله المحذف) (بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعي فانك تقول)
فيه (ع) بحذف فائه ولامه كضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن
أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعاً لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل
(إذا بقي) بعد المحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يبعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم
(مردود) بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا أن يقولوا (على نحو ولم ألثوم من تق بترك الهاء)
خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضع وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار
مشتركاً للالزام في كل جوابه وهو فهو جواب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني بالاسم هامة المحرورة) بالحرف أو بالماضي (وذلك أنه
يجب حذف ألفها إذا جرت) ولم تتركب مع ذاها المحرورة بالحرف (نحو عم وفيم) المحرورة بالماضي نحو

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة يجرى فيها بني عاذ بن عبد الله
ابن عمر بن مخزوم وأولها ان تصالح فانك عاذي * وصالح العاذي الى فساد ٣٤٥ والذي رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال

الدنو شري كسبون ما
استفهاميه في قول حسان
على ما قام الخ محصل نظر
فليتأمل اه هذا وانما
لم يصرح الشارح ههنا بان
حسان هو الصحابي لان
حسان حيث أطلق
انصرف اليه اذ لا يعرف
شاعر عر في غيره يسمى
حسانا ولا نهسا كان في
مقام المجو كان من الادب
عدم التصريح بكونه
صحابيا وانما احتج
الشارح فيما باقى لقوله
الصحابي لقول المصنف
الشاعر فانف الشارح
من الاختصار على وصفه
بالشعر الذي يستوى فيه
الفاضل والمفضول وتروى
الوصف بالعبارة التي بها
يلوغ المامول (قوله كياه
المتكلم) قال اللقاني ان
قلت في التمثيل بها انظر اذ
كثيرا ما تكون ساكنة
قلت هي مبنية على
الحركة دائما باعتبار
الاصل والسكون لها
عارض لقصد التخفيف
أوبق البناء لها دائما ثم
قارة تبنى على السكون
وتارة على الفتحة (قوله
وقال حسان الشاعر) قال
بعضهم زعم حسان بن

(مجي مجي) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجي م وهو سؤال عن صفة المجي أي على أي صفة
جئت ثم آخر الفعل لان الاستفهام اه صدر الكلام ولم يكن تأخير المضاف وانما حذف ألفها اذا جرت
بحرف أو بمضاف (فرقا بينا وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه)
أو عن مثل ما سألت عنه فافهم أم موصولة ونحو ما تفرح أفرح وكلما جئتني أكرمك فافهم ما شرطية
ولم يعكسوا في حذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرطية لم يرد ان حذف ألف
الموصولة مع شئت لغة فحوسل عم شئت (فاذا) حذف ألف الاستفهامية المتطرفة (وقفت عليها
الحقها الماء حفظ الفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجببت) الماء (ان كان الخافض) لما
الاستفهامية (اسما كقولك في مجي عم جئت واقتضاهم اقتضى مجي عمه واقتضاهم وتر جئت) الماء
(ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يشاء لون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البري) بخلف عنه والفرق
ان الجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بعنائه فكانه معه كالحزب فلذلك جازت الهاء وأما
المضاف فستقل بقاؤه في مدلوله الا فرادى فالاسم معه كالمنفعل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت
معه الهاء وما ذكره الموضع من وجوب حذف ألف الاستفهامية اذا جرت فسلم في الجرورة بالحرف وأما
قول حسان على ما قام يشتمني لثيم * كخزير تمر غ في رماد

قصوره وحكامه الاخفش لغة وأما الجرورة وبالاسم فقال الشاطبي انيس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز
ان تقول مجي عما جئت نص على ذلك سيدي به الا ان الاجود المحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبهه المعرب) فهذه ثلاثة
قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا
استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياه المتكلم وكى وهو فيمن فتجهن)
في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهو بالحق هاء السكت محاذية على الفتحة
(وفي التنزيل ماهيه وماليه وساطاقيه) والاصل مالى وساطانى (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي
الله تعالى عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فان يقال له من هو)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدها قال الجار بردي وضر بنى مثل غلامى في
جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمك بالاسكان وأكرمك من ألقى الهاء اثران لا يحذف
بالكامة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن
فلا متراجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جازي لانه معرب)
بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذأ عطى ايضه حكاه
سيديويه وقال أراد أبيض فضعف وألقى الهاء وتلحق المثني والمجموع على حده فحوم سلامته ومسلمونه
لان اعرابهم بالحر وفولست حركات النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا
تدخل هاء السكت) (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في
نحو لا رجل) بالفتح (ويأيدون قبل ومن بعد) بالضم فيمن (لان بناءه من عارض) غير دائم فالحركة
فيمن شبهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شئ يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(٤٤ تصرح في) ثابت ان الغول لقيته في بعض السكاك فالتقه على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا
على قافية واحدة لا قتلنك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام * فسان يقال له من هو فقالت ثن فقال
اذ لم يشد قبل شد الازار * فذلك فينا الذي لا هو فقالت ثا فقال ولي صاحب من بنى الشيبان * فطورا أقول وطورا هو

(قوله لا أظلاله) أصل أظلاله ٣٤٦ أظلال فيه حذف في ووصل الفعل اليه بنقسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله

وهو أبو مروان يارب يوم لي لا أظلاله * (أرخص من تحت وأضحى من عل) فلحقت ما بنى بناء عارضاً فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب (الاضافة) فليراجع و أرمض وأضحى مبنية للجهول وقيل الهاء في عل بدل من الواو والأصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدي (وقعد) وقام من اللازم لانه بنى على حركة (لمشايمته للضارع) المعرب (في وقوعه صفة) في نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذي ضرب (وخبراً) نحو زيد ضرب (وطلا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطاً) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في أربعة أنواع في اسم لا والمنادي المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً وهو مذهب سيديويه والجواز مطلقاً لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعدته وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ووصلها بغير تحريك بناء البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنشور بالنسبة الى عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فن الاول) وهو النشر (قراءة) بعضهم وجعلت من تنبأ بنياً باسكان همزة سبباً في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم ينسئنه وانظر فيهم ادهم اقتده قل باثبات هاء السكت في الدرج) فيهما واثنى بالنظر في الاول وقل في الثاني لبيان كيفية الوصل وحكاية سيديويه ثلاثة أربعة بقاء ثاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قواه) وهو رؤيه كما في الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن ينعون

لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق وابق القصباً) جدبا بالجمع وتشديد الموحدة تجذب تقيض الخصب والقصب (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدروا الوقف عليها فتشدها على حد قولهم في الوقف هذا خالداً بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقى تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشديهاً بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله وربما اعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثراو فشا منتظما * (هذا باب الامالة) *

(وهي) مصدر أملت الشيء أمالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء ميل اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيئا من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينهما وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينهما وبين الياء (كالفتي) بالامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالجمال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل ثاء التانيث أم لا (كنعمة وبسحر ولامالة) فائدة وحكم ومحل وأصحاب (أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع هذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من غلط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عائد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدوا واستعلافاذا عدت الى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من غلط واحد وقد تراد الامالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتي وأما حكمها فانه وجه جائز فلذا يجوز تقخير كل مال لانه الاصل اذا الالف اذا لم عمل كانت حقيقية فاذا أمملت تردت بين الالف والياء والاصل في الحرف أن لا يميز صوتاً صوت غيره قاله الجار بردي وأما محلها فالاسماء المتمكنة

أرخص مجهول من رمضت قدمه اذا حترقت من شدة الرضا وأصل من تحت من تحتى بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر الشمس ضحى اذا برزت قال الفارسي الهاء فيه مشكاة لانها لو كانت ضميراً لوجب الجر لان الظرف لا يبنى في الاضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل علو فانهم (قوله المنشور) قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل الشعر لانه كلام (قوله) ببقاء ثاء ثلاثة الاظهر بابل ثاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة اليها لان في كلامه تسماً في موضعين الاول قوله ببقاء ثاء ثلاثة ولم يبق على حالها بل قلبت هاء الثاني قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها (قوله القصب) الثابت في أكثر النسخ بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى * (باب الامالة) *

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شاذان الحلي ٣٤٧ أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى

ان هذا الجواب لا يدفع
الاشكال الخ ممنوع لان
محط الاشكال ان جعل
التناسب سببا لامالة
فيما ذكر من تلا ونحوه
غير محتاج اليه لوجود
سبب غيره فيه وهو هذا
مدفوع بان ابن مالك لم يذكر
التناسب فيما ذكر لكونه
محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب
متفق عليه بين القراء
والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يكون
غير التناسب سببا آخر
وفي جواب المرادى
ما يشير الى ذلك وقوله فلم
يتلأ على اصطلاح
واحد ممنوع لان كلامه
الفرق بين قائل بالتناسب
كما تقدم اه بحرفه
ويمكن ان يوجه اقتصار
ابن مالك على ما ذكر
لكونه تمسكا باقوى
السببين لكونه متفقاه به
وان كان غير باعتبار امر
في ذات الكامة وهو كون
الالف تنقلب يا في بعض
التركيب فليتامر لثم
رأيت في المرادى ان
التناسب أضعف الاسباب
اه ولا يخفى ما في قول
الحلي وليس في كلامه
ما ينفي ان يكون في غير
التناسب الخ لان قسولة
بلاد اعسوا صريح في

والافعال غالباً وباقى التنبيه على غير الغالب وأما اصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل
الحجازيون الامواضع قليلة (أما الاسباب) التي قال لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من
يا متطرفة) في الاسماء أو الافعال (مثاله في الاسماء الهدي والقي) و (مثاله في الافعال هدى
واشترى) فالالف فيهن مبدلة من يا بدليل الهديان والقيان وهديت واشترى. أخذ من قول
الشاطبي المقرئ وتثنية الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منها
(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألقه) مبدلة (عن يا بدليل قولهم) في تكسيره (انياب لعدم
التطرف) الا ان يكون بحرف وراقن من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وانما لم يمل نحو فتاة) مؤنث فتي (ونواة) وان لم
تكن الالف طرفا في اللفظ (لان تاء التانيث في تقدير الانفصال) فالالف فيهن مبدلة من يا فهي وان
لم تطرف لفظا فهي متطرفة حكما (و) السبب (الثاني كون الياء تخلفها) أي الالف (في بعض
التصارييف كالف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف
(جلى) مما كان زائدا للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو في الافعال (فهذه الامثلة) وشبهها
تمال) لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصارييف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في
الافعال (كقولهم في التثنية ملهين وارطيان وجلبان وفي الجمع) ملهيات وارطيات و (جلبات وفي
البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (قيس كل قول الناطم) في النظم وغيره (ان امالة ألف تلافى
والقمر اذا تلاها) المناسبة امالة ألف جلاها وقوا) في شرح السكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (ان
امالة الف سجي لمناسبة امالة ألف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيت للمفعول (قلى وسجى) بضم أوهما
وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب
المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى الامالة نحو دعاء ألفه عن واو لم يعتبره
القراء يعني باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه ما طوزا لمال فلما امالوا تلاها
ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز
الامالة في نحو دعاء وغزا لانه يؤل الى الياء اذ انبنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يلاقيا على اصطلاح واحد
(ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصارييف (مارجوعه الى الياء
مختص بلفظة شاذ أو) رجوعه الى الياء (بسبب مما زجته الالف لحرف زائد) فلا يمال شيء من ذلك
(فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلفظة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو
(الى الياء في قول هذيل اذا أضافوهما الى يا المتكلم) حيث يقولون (عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن قلبت الواو يا أو أدغمت
الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب مما زجته الالف لحرف زائد (كرجوعهما)
أي ألفى عصا وقفا (الياء) أي الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما
والاصل عصيوة وقفيوة فعمل بهما تقدم وقلب يا لما زجتها الياء التصغير وهي حرف زائد والممازجة
المخالطة والمجاورة (أو جمعاً) أي عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصى وقفى) بتشديد الياء
فيهما والاصل عصو وقفو وقلب الواو والاخرة يا كراهية اجتماع واو ين فصار عصوى وقفوى
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن قلبت الواو يا أو أدغمت الياء في الياء وقلب الضمة
الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واو اثم كسرت فآووهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا حباهم
وعصيه بضم العين حيث وقع ردا الى أصله فالياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا وقفا وقلب يا

انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفرقين قائلين بالتناسب لا يصح ملاقة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد قد

قوله لما زجتها الياء الخ حق ٣٤٨ العبارة لما زجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لا انقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء

لما زجتها الياء الخ (قوله
فبالتحويل) ينظر هل
يقال نظير ما تقدم ان
لا تحويل ولكن لما حذف
العين ضمت القاء (قوله
حادث ياء) قال اللقاني
لقائل ان يقول ألف ياء
تخلفها الياء في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد
تخلف الياء الهاء في
بعض التصاريح أي
الكلمات المبينة لهذه
الكلمة وهذه الكلمة
ليست كذلك اذ الكلمة
متحدة (قوله وهو الثاني)
فيه نظر اذ لو كانت الهاء
أولى بنحسوهايات كان
الحكم كذلك وان كانت
الكسرة من كلمة أخرى
وهي الياء فايتمل (قوله
وأولهما غير مضموم)
ينظر ما وجه منع الامة
اذا كان الاول مضموما
ويمكن ان يقال انما تمتعت
الامالة حينئذ لان فيها
الرجوع الى الشيء بعد
الاعراض عنه وتصير
الاصوات غير متناسبة
لما فيها من الثقل بعد
التصعد فليتامل (قوله
الساكن فالتحرك) ينظر
ما حكمه لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا
وبعد الهاء هل يمال أولا
ومماثلة (قوله أو وقعت
في كلمة) أشار الى ان
قوله في كلمة معطوف

لما زجتها الياء الخ (قوله
فبالتحويل) ينظر هل
يقال نظير ما تقدم ان
لا تحويل ولكن لما حذف
العين ضمت القاء (قوله
حادث ياء) قال اللقاني
لقائل ان يقول ألف ياء
تخلفها الياء في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد
تخلف الياء الهاء في
بعض التصاريح أي
الكلمات المبينة لهذه
الكلمة وهذه الكلمة
ليست كذلك اذ الكلمة
متحدة (قوله وهو الثاني)
فيه نظر اذ لو كانت الهاء
أولى بنحسوهايات كان
الحكم كذلك وان كانت
الكسرة من كلمة أخرى
وهي الياء فايتمل (قوله
وأولهما غير مضموم)
ينظر ما وجه منع الامة
اذا كان الاول مضموما
ويمكن ان يقال انما تمتعت
الامالة حينئذ لان فيها
الرجوع الى الشيء بعد
الاعراض عنه وتصير
الاصوات غير متناسبة
لما فيها من الثقل بعد
التصعد فليتامل (قوله
الساكن فالتحرك) ينظر
ما حكمه لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا
وبعد الهاء هل يمال أولا
ومماثلة (قوله أو وقعت
في كلمة) أشار الى ان
قوله في كلمة معطوف

علي بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعين من كون الالف الميمالة للناسب بعد الكلمة التي في الالف فصل

علي بعد لا على في كلمتها وحيد فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعين من كون الالف الميمالة للناسب بعد الكلمة التي في الالف فصل

المالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللغاني فقال أو في كلمة معطوف على ما في كمالها أي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها أي قارنت الكلمة التي فيها الالف المالة للتناسب وحيث فتكون الالف المالة للتناسب مسبوبة بالالف المالة لسبب كاتدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أو في كلمة معطوفة على بعدو الضمير في قارنتها عائد على الالف ذات السبب أي وقعت الالف المالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اهـ وكان وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التي عا عليها الضمير هي المالة للتناسب لذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام

(قوله أو المقدتين) أمر رد عليه ان شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها مقداراً من كسرة أو ياء وسببها ان ذلك في السبب الموجود في نفس الالف لا في الوجود بعدها كما يأتي في كلام الشارح في جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعدها بلفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعاً أولاً (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضاً كما وتاخرت مفصولة أو يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدماً

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتعال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبي عمرو والآخرين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجي وقل وما بعدهما) فان رعاية التناسب في القواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف المالة لسبب ما أن تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عماد فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك المالة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك في القواصل أو لا فان وقع في القواصل فتمال لتناسب القواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في القواصل فلاتمال ولذلك اذا أمالوا فاجتهد ذال بمحاذرة لكسرة راء لا يحجزون امالة ألفهم مع انه ما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (ثمانية أيضاً) كعدد الاسباب (وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والعين المجرمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلباً لتجانس الصوت كما أميل فيه ما تقدم طلباً له لان هذه الاحرف تستعمل الى الحنك فلو أميلت الالف في صاعد لا تحذرت بعدا صاعداً ولو أمالها في هابط لصعدت بعدا لا تحذروا كلاهما شاق لكن الثاني أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعاً كما سيجي وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبّهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو أشد مانعاً (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها غير مكسورة) الثاني (اتصالها بالالف اسبق لها) ولا تكون الامفتوحة (نحو فراس ورأسه) فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني (أو بعدها) وتكون مضمة ومفتوحة (نحو هذا جارور رأيت حماراً) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمفتوحة) في منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدمة على الالف ان يتصل بها) أي بالالف (نحو صالح وضامن وطالب ووظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان حرف الاستعلاء (مكسوراً نحو طاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحاً فان الفتح يقوى المستعمل من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن) بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقاتل) بالقاف والتاء الغوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضاً لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

مفصولة بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضم الفصل بالحرف الواحد في كون المانع مانعاً سواء كان راء أو غيرهما فليتامل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع لامالة مطلقاً بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء المتصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لان كلام الاء مثله منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسوراً فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتأمل اهـ وأقول قد أشار اللغاني الى ذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسوراً استثناء من الاستعلاء المتصل بحرف دون المتصل اذا لم يكسور

هذا الساكن (منزلة المكسور) ويجعله باطمان الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي
 عن الالف (كونه امام متصلا) بالالف (كسائر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاطل) بالخاء المهملة فيهما
 (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق وناقض وناقق وبالغ أو) منفصلا من الالف
 (بحرفين كواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لترانخي الاستعلاء) والمتأخر أقوى
 من المنع بالتقدم ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسورا ولا مفصولا بحرفين
 وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن
 التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة
 مقدرة) كخاف فان ألقه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فان ألقه منقلبة عن ياء فسدب
 امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة
 ألفا فسدب خاف وياء طاب مقدرة في ألقيهما (فان السبب المقدر هنا) وهي الكسرة أو الياء (لكنه
 موجودا في نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في
 اللفظ وهو الكسرة والياء الملقوظ بهما (لانه) أي السبب الظاهر (امام تقدم عليها) أي على الالف نحو
 كتابي بيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها
 (فن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدرة في
 نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة
 وأصلهما جاد وجواد فدغم لاجتماع المثنيين فلا تكون كالكسرة الملقوظة فلا تجوز الامالة على
 الاصح وبعضهم أجار امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان
 السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئلة * يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) في كلمة أخرى مستقلة
 بنفسها كالوكان في كلمة واحدة وهذا المنفصل قارة يكون متصلا بالالف من غير خارج نحو مناسا قاسم فلا
 يمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا درجت فهذا مثل قولك مرت بقاضل وتارة يفصل بينهما بحرف
 واحد نحو منافضل وبما قاسم فهذا مثل قولك بناحق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا
 مثل قولك مناشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الامتصلا) في كلمة واحدة والفرق ان
 المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أقي قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف
 في كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيدي مال لانفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى
 (وهذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين
 أحدهما) في التمثيل وثانيهما في التحريك وذلك (انهما مثالا بقاسم مع اعترافهما بأن الياء المقدرة) في
 أن المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون
 سببها ياء مقدرة (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فبالا لسمع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من
 الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض
 (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكره من الحكمين) المذكورين وهما
 يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الامتصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر أسباب
 الامالة مانصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيدي مال الآن امالة المتصلة كائنتها كانت
 أقوى وقال أيضا اذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل للكسرة عارضة
 نحو يمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعني
 لا يمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص يحرفونه في الحكمين

قبل المتصل معتذران
 متساو الالف لا يكون الا
 مفتوحا (قوله أو منفصلا
 الخ) ينظر ما للفرق بينها
 وبين الراء في ذلك حيث
 اختلفا حكما وقد يقال
 ان في كلام الشارح إشارة
 الى الفرق

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه تصرف في شرح الكافية - بانه يقال اني قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر انه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه ومن نحن فيه كذلك تقريبا للخطا ما لم يكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتناه على أن المشاحة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال ان تصار الابن مالك ان اتي قاسم انما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة ممدودة وقام مفتوحة والفاء بعدها ٢٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

قال الشهاب القاسمي معترضاً على المصنف في اعتراضه انه في بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ لان ما في شرح الكافية لا يجمع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر مجواز أن تكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية اه وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفري ولكن ذلك لا يقتضي أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفري) بسكون الفاء وزاى نسبة الى نفرة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط في النسخة الصحيحة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جرح تعريفه بالاضافة لفايه ال فلا يكون نعنا للكرة

وقع في شرح الجزولية لاني عبد الله محمد النفري بالنون والقاه والراي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا يقال اتي أحمد بالامالة واتي قاسم بترك الامالة (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجب ما ينفضل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفري وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر (لا شعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجب ما ينفضل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الامتصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا لسبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فاتها منع) الحرف (المستعلي) وتمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاة (واذهما في الغار مع وجود الصاد) في الاول (والعين) في الثاني (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كلمة متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالتصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيمويه الامالة في قوله) وهو سماعنا للنعماني بهجور جلا من بني غنم بن قادر (هسي الله يعني عن بلاد بن قادر) * بمنهم رجون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالبدال

* (فصل) في عمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها أن لا تكون (الفتحة) في حرف ولا في اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من أسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى اجتماع الامرين) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو الياء والياء وانما امتنع الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقضي لها لكونها آخر وفاقا لوسميت بشئ منها فان كانت الالف رابعة كالأملتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلي والي لم تجز اما التمهالان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهم ما علوان والوان قاله الجار بردي (ولستني من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للعائبة (ونا) للتكلم المعظم نفسه أو وجهه غيره (خاصة فاتهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا امر بنا وبها ونظر اليها واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقه بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما ما التهم في

وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجز مجواز كونه بدلا لثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهم فليجرح * (فصل) * (قوله فلوسميت الخ) قد يقال ان اذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والي اذا سمى به فيه سبب للامالة وقدر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هنالك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرهات نحو سر داح وشمالال فتم امالة الى بعد التسمية فيه نظروا ويحجب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادى بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو تامل

(قوله والذي يدل أمثالها الخ) ظاهره أن ذلك جار في الجميع والذي في المراد في غير ما ن ذلك أمثالها وفي لا وفي بالها التي نابت
عن الجمل دون أن في متى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنع الالة فلا تمال فتحة الميم
من رهم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف
الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدما عليها وقديقال وجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخرا أشد في المنع لما
في الالة حينئذ من التصعب بعد ٣٥٢ الانحدار وهو أشد من عكسه كما في كلام الشارح فليتأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود

بان المصنف أعني ابن
مالك نص على الالة الفتحة
قبل الراء المكسورة
المتطرفة وسكت عن غير
ذلك ولا يلزم من السكوت
عن الشيء نفيه وأيضا
هو لم ياتزم في ألقية أن
ينص على جميع مسائل
النحو وقول الشارح ولعله
الخ يوهم أنه من عنده مع
أنه مسطور في شرح
المرادى والعجب منه
حيث نسب للمرادى قبله
ما نسب ولم ينسب إليه
هذا ولكن هذا أدبه رجه
الله

ومتي من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (في قولهم أفعـل هذا اما لا فساد من
وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للالة لان الالف في غير التمكن أصل
غير منقابلة عن شيء فضلا عن أن تكون منقابلة عن شيء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل
امالتهان يا ابتها عن الجمل فصارت لها بذلك قرينة على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي
تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء) مثناة تحتانية (وكونها) أي
الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف
مستعمل نحو من المطرا وفي راء نحو بشر أو في غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة
تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو عكسور نحو أشمر (بخلاف نحو عاود بن الله من العبر ومن فتح السير)
لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيديويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة
التحتانية الساكنة ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الالة
نص على ذلك سيديويه أيضا ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تتلب
المستعمل إذا وقع قبلها فتمال نحو من الضر وقال المرادى والتجريح ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل
راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسورة أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (وأشترط
الناظم) في النظم (تطرف الراء مردود بنص سيديويه على ما اتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح)
بكسر الراء وذكر غيره أنه يجوز الالة فتحة العين في نحو العرض والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله إنما
خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (هاء)
التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو الالة الفتحة قبل الهاء (في الوقف خاصة كرجة ونعمة) وانما أميلت
الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الالة (لا هم شبه واهاء التانيث بالقه) أي بالالف
التانيث المقصورة (لا تفاقهما في المخرج) وهو أقصى الحلق (و) في (المعنى) وهو الدلالة على التانيث
(والزيادة) على أصول الكامة (والتطرف) في آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجامدة والمشتقة
ولافوق في ذلك بين هاء التانيث واهاء المبالغة (وعن الكسائي الالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا)
لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافاً لمعلب وابن النباري) فانهما
صحاحوا الالة في ما قبلها وبه قرأ أبو زحيم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لمعلب
وابن النباري وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)
(وهو) في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة (تغيير) خاص (في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي)
فالتغيير جنس وبإضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحوفانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريف التصريف العملي والعلمي (قوله خرج النحو) اللاحقة
فانه لا يتعلق الخ قال الدوشري المفهوم من سياق الكلام وسبقا فان النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو
متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصرفا لعدم تعلقه بالبنية وانما تغيير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة
أو لأدراكها أو للالة المخصوصة وليس واحدا منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو
ومتعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ يعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أو في أو من و وقوع الخبر مفرد أو جملة إلى غير ذلك فليتنامل اه ويرد على قوله وأنت خير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فالأظهر الاعتراض بأن المعروف الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو وانما هو التغيير لا التغيير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعاق بالمر كبات) ينظر ما معنى تعاق ما ذكر بالمر كبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير فخور حال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتنامل (قوله ولهذا من التغييرين أحكام) قال اللغاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثاني لاحكامه وللأول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر حينئذ فلا يكون حكمه والاعلال ما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما ان يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التباين بين

التصريف وبين علمه

حيث فسر التصريف

بالتغيير وعلم التصريف

بأحكامه وفيه نظر ويمكن

الجواب عن الاول بان

المسراد من الصحة

والاعلال اللذين هما

حكم التصريف حكمهما

من الوجوب أو المنع أو

الجواز يعني ان التصريف

نفس التغييرين ثم ان

وجود التغيير في محل

وامتناعه في محل آخر

وجوازه في محل ثالث

هو علم التصريف فدل

التصريف هو التغيير في

بنية الكلمة الواقع فيها

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا) لتغيير (الاول) المعنوي (كـ تغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للبالغة في الفعل واضطررب لوجود الحركه مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضرب ومضرب وضروب وضرب وضرب للبالغة في الوصف (و) التغيير (الثاني) اللفظي (كـ تغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اقتت والحذف في قل والادغام في ردول وشبهه التصغير والتكبير والسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث يتعلق بالمر كبات ذكرت معـه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الاول (ولهذين التغييرين) الغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصل كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصل كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله الى آخر كما ينق جمع ناقة وحادي (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من القلب يقال صرفت الرجل في أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والياب وصرف الدهر تقابله وتحوّلته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفه في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

(٤٥ تصريف في) بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وهذا يتضح ما ذكره من الحدود والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا للحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف وجوب الصحة في لو اذ الحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لا وهو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا وإيجابا اه باختصار قليل مختل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدبوشي صريحه ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتنامل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمي على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو اخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أقرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

(قوله كبراهيم واسماعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يشيران ويجمعان وتقدم ان تغيير المقر دالي الثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله ٣٥٤ موضوعات) ينظر ما معنى قوله موضوعات وضع الاصوات وينظر هل قوله

لعدم معرفة الخ ينافي به
قوله مجهولة الاصل
لاقتضاء البعد انه يمكن
معرفة أصله (قوله ينقسم
الاسم) أي المتصرف فلا
يرد أن المبني قد يكون
على حرف أو حرفين وقول
الشارح لانه يحتاج الخ
باعتبار الوضع الاصل
وما حق الكلمة أن تكون
عليه (قوله وذكرها)
المتبادر انه مصدر مبتدا
وقول المصنف لا يليق
خبره وفيه تغيير لكلام
المصنف لان يليق في
كلامه خبر عن قوله
وأمثله فهو مبتدأ وبالبناء
المثناة فوق ويلزم على
كلام الشارح ان يقرأ بالياء
المثناة تحت ويحتمل
ان يقرأ قوله وذكرها
بصيغة الفعل الماضي
المسند الى ضمير الزيدى
(قوله قصيرى) في الصحاح
القصيرى الضلع التي تلى
الشاة وهي الواهية في
أسفل الاضلاع
والقصيرى أيضا أفعى
اه واقتصر في الصحاح
٢ على الثاني فقال
القصيرى مصغرا
مقصورا ضرب من
الافاعي (قوله خيرلى) في

كبراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا
يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعات وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين
واللام لعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل
التصريف (فيما أشبهها) أي أشبه الحروف (وهي الاسماء المتوعدة في البناء) كالضماير وأسماء
الاستفهام والشرط وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهي التي لم
تختلف أبنيته باختلاف الأزمنة نحو نعم وبش وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الجود وما دخله
التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عنده ما سمع منه فن ذلك محيى الحذف في سوف
والابدال في حاصتى عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفر وعههما
والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عندنا اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أي لاجل ان التصريف
لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على
حرف) واحد (أو) على (حرفين اذ لا يكون كذلك) في الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كياء الجر
ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقدويل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف
كتاءقت) فانهما موضوعا على حرف واحد (ونامن قنا) فانهما موضوعا على حرفين وهذا الحكم معلوم مما
تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتهديد القول (وأما ما وضع) في الاصل (على
أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظر الى أصل وضعه (نحو يدوم) بحذف
لامهما (في الاسماء ونحو زيد) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك
(فصل) ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف ابتدأ به وحرف
يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا
والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا ما رتبتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من
أن يكون متحركا أو ساكنا أو ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب بانه لما جازا الحركه والسكون على
المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي (وغايته الخجاسى كسفر رجل وسابنهما) أي بين الثلاثي
والخجاسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لثلاثيته وهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة
كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذوا الخمسة ككرايم وذوا الستة كإطلاق (وأمثله كثيرة)
بلغت (في قول سيديويه) ثمانية مثال وشانية أمثلة وزاد الزيدى عليه نيفا وخمسين مثالا وذكرها
(لا تليق بهذا المختصر) فلان شغلها رومالا اختصار بل نذكر أما كن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا
للاشغال فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا وأربعاً وما وضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء
والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل
الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علق
والزيادة ثان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى
وبينهما الفاء والعين نحو عاصرو وبينهما العين واللام نحو خيرلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى
والجتماع قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراحوبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام
نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو عمائل والمجموعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو
سلايم وبعد اللام نحو عنقوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفحوان والاربعة نحو اشهباب

في النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة خزال مصدر
(قوله أجفلى) في القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أي الجساعتهم وعامتهم والاجفلى الجساعة من كل شئ (قوله عنقوان) في
القاموس عنقوان الشئ وعنقوه مشددا أوله وبهجة ٢ قوله واقتصر في الصحاح الخ في هذا النقل شئ مقرر اه

(قوله طمع) من طمع نطمع طمعاً فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري * (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ما روى أي كثير وقوم عدو دين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دئل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة رثم وضرب عليه بالقلم

ولا أدري وجهه والمناسب

لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولا حقه وكونه منقولاً لا يقتضي اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل في رثم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم (قوله ووجه الجار بردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجار بردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رده ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجار بردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجار بردي اعتبر عمله الأماري بعد تناظره بالحاء المكسورة وابن جني اعتبر ميله إلى التمرأة المشهورة وأما ما رده ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عريت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورواية التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لا مكان

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) القليلة (تقتضي) أن تكون (اثني عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبدأ به والابتداء بالساكن متعذراً فاحواله ثلاثة (والحركات) الخاصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضممة (و) الحرف (الثاني يكون محرراً وساكناً) فاحواله أربعة (فإذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأما ثلثها) في الاسم والصفة (فلس) سهل يفتح أو اه وسكون ثانيه (فرس) يدل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضممة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) يلز بكسرتين (فغل) حلو وضممة فسكون (صرد) حطم بضممة ففتحة (دئل) بضممة فكسرة (عنق) جنب بضممتين فيبدأ بفتوح القامع الأربع في العين ثم بالمكسور ومع الثلاثة ثم بالمضموم مع الأربع والمهملة منها فاعمل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضممة أثقل منها (وأما قراءة أبي السمال) يفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماعات الحبيكة بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جني في المحاسب لابي مالك النفازي (ف قيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل أتبع الحاء) من الحبيكة (لتأمن ذات) في الكسر (والاصل حبيكة بضمتين) فكسر الحاء اتباعاً لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير خارج حصين كما أتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعاً لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة) اذ يقال حبيكة بضمتين وحبيكة بكسرتين) فرب هذا القاري منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضممتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه الجار بردي بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة وورده ابن مالك في شرح الكافية والحبيكة تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم القاء وكسر العين (أيضاً) لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورثم) بضم الراء وكسر الهززة اسم جنس للاستب (بأنهما) ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للفعل واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرثم لانه اسم جنس والنقل لا يكون إلا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السيرافي ذهب إلى ان النقل قد يجي في أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعلى) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) يفتح الواو وحكاة الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهملاً ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) داغاً على الاول وغالباً على الثاني (والرابعي المجرد) نجسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحد وكسر الراء وبالجميم للذهب وصفة كحزمل للراءة الحقاء (ومضمومهما) اسما (كدمالج) بالجميم

عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بآب عرس فيما حكاها الاخفش وعن الايث ان الوعل لغة في الوعل وتقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه تسمية تنوين فعل (قوله والرابعي) بالجار عطف على الثلاثي وأي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جوال رابعي اللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي المجرد أربع

قوله كقطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جندب فيمبويه لم يشتهر ورواه بالضم وروى القراء برفع وطحلب فالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرتن وأما جود فانه أعجمي وأما جندب فالرواية

الحيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففاً من جنداب كما قالوا ان عليطاً مخفف من علاطوا الاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان القراء ثقة في روايته فلا وجه لدهاوي يقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعند دلارادة الاحاق بجندب ولو لم يكونا له لقليل سودد وعند فلو كان هذا البناء معدوماً لمتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضاً بن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعمل الماء) أي الشيء الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعمل الماء اه ووصفها بانها تعلقو يقتضى انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لو كان قائماً بالماء لا يقال انه يعمل وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بماء القاموس وان الذي ينبت في جوانب محمل الماء يسمى خرباً بالخاء والزاى ولم يذكر ذلك في القاموس واتفاقه حزر كسر ذكر الارب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جوع التكبير وتقدم أنا قلنا ان الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشمر دل) بالهال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الذي التافه الحقيق) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقذف لا يستعمل الا بعد النفي اما

وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطحل) بالقاف والطاء والحاء المهملة من زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معدرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولان الثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والخضار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (انه فرع من مضمومها) استثقالا لضمين في رباي ليس بينهما ما جاز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباي (الا وسمع فيه الضم) من غير عكس (كجندب وطحلب) للاخضر الذي يعمل الماء و برفع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براتن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وبالطاء المهملة لشجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (والخماسي الجرد أربعة) من الابنية (أمثاتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمر دل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس تحشفة الذكر وصفة نحو (ججرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الاقعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الاصفه وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما ك(قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة شيء انتافه الحقيق يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قعر عشر للاسد وصفة (قد عمل) بضم القاف وفتح الدال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (بجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزناً أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم القاف مكسور العين متفعا عليه اما الضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصابة جميع حروف الرباعي والنجاسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كججرش ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب القراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادة فان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها ما بزيادة) في اوله (كنطاق) أو في وسطه كطريف (و) فيهما نحو (محر نجم) أو في آخره كجبل (أو بنقص أصل كيدودم) وأصلها يدي ودي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علاط بدليل أنهم نقلوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن تعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الحاء

واتفاقه حزر كسر ذكر الارب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جوع التكبير وتقدم أنا قلنا ان الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشمر دل) بالهال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الذي التافه الحقيق) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقذف لا يستعمل الا بعد النفي اما

بها أو غيرها في نظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء على ما هو عليه من لدلح لبقلة والظاهر أنه رباعي النون زائدة (فصل ٣٥٧) قوله (أفعل) أي بتخفيف اللام الأولى وتشكيل الثانية ومن أمثله مكفهر الرجل فجهم وفي الحديث إذا

٣٥٧

لقيت الكافر فآلقه بوجه مكفهر أي غير منبسط (قوله وهو أفعل) أي بتخفيف اللام الأولى وتخفيف الثانية (قوله نحو جرح) يقال جرح الرجل انقبض من الشيء وضم حراميه أي ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون الأمفتوحا) من لازم ذلك أنه لا يكون إلا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالسكون علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لأن الماضي بني على حركة لمشايعته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للفتحة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله أن الفتحة لا تكون الأمفتوحة مع أنها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي أن يقول والاصل فيهما فتح القاء وكسر العين (قوله ونقست المرأة) في الصحاح وقد نقست المرأة بالكسر ويقال أيضا نقست المرأة غلاما على ما لم يسم

المعجمة وسكون الراء وضم القاء بالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغير مكسورهما) أي الأولى والثالث (بضم ثالثة في نحو زئير) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (وأما سخر خس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسین المهملة ليلدة (وبلخس) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسین المعجمة لتنوع من الجواهر (فأعجميان) لأعربيان أذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأولى والثاني (فصل ٣٥٨ وينقسم الفعل إلى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربج أي ذل (والى مزيديه) وأقله أربعة كأكرم (وغاية ستة كاستخرج) وبينهما الخاسي كأنطاف وزيد الرباعي أقله خمسة كدحرج وغاية ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) مشهورها خمسة وعشرون وزنا: زيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعل كدحرج وافعلل كاحرنجم وافعل كانشعر واختلاف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ما حقه باحرنجم وزاد بضمهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو وافعلل نحو جرح (وأوزان الثلاثي) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورهما ومضمومهما (كضرب وعلم وظرف) لأن الفتحة لا تكون الأمفتوحا لرفضهم الابتداء بالسكون وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للفتحة والعين لا تكون الأمفتوحة لثلاثي لازم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح القاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الفتحة والأصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهم أنه أصل برأسه وإلى ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمأزني والثاني أنه فرع من فعل القاءل وإلى ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فن قال أنه وزن أصلي مستدلان بنحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واولع بكذا وعنى حاجتي بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحـم زيد وز كم ووعك فاع وسقط في يده ورهصت الدابة ونقست المرأة ونتاجت الناقة وغم الملأل وأغنى على زيدواخواتها (لم تستعمل إلا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فاللزوم مثله بيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو أن لنا جوعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبائيل والجمع فرع الاقرا إذا تقا فلو كان مذكرا تم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فإما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال أنه فرع عن فعل الفاعل مستلزا لترك الانغام في نحو سوري) وترك الابدال في نحو ووري (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت أحدهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتندغم الياء في الياء وان الواو ينمى اجتماعا في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لازما فلما لم يحصل ادغام ولا بدال دل ذلك على أنهما غيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تندغم الألف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما ما أوأجاب الأولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أماترك الادغام فله لا يلتبس بجهول فعل لانه اذا قيل ساير بالادغام لم يعلم أنه مجهول ساير أو ساير وأماترك الابدال فلان الواو والثانية في ووري ليست متأصلة في الواوية لأنها منقولة عن ألف وادى (والرباعي وزن واحد كدحرج) وزلز (ويأتي في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول)

فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرمي يقال في فعله نقست المرأة بضم النون وفتحها وكسر القاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لثلاثي ليس الخ) هذا الجال لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخ لا في السابق)

(فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اما ثلثة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف
وهي آتتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلام في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد
والقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالقاع فالعين فاللام) على
الترتيب المستفاد من القاع حال كون حروف الميزان (معطاة مالموزونها من تحرك وسكون) أصليين
(فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل)
بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما
(لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحر كها وانفتاح
ما قبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل)
بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين
فيهما لان أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (في)
وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وجب) فعل بضم العين فيهما لان
أصلهما طول وجب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من أصول الكلمة شيء زدت) في الميزان (لاما ثانيا في) وزن
(الرابعي فقلت في) وزن (جعفر فعل) (زدت لاما) (ثاني وثالث في) وزن (الجناسي فقلت في) وزن
(جحمرش فعلى) وما ذكره الموضع في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه
على مذهبين أحدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثاني ان
ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا وزن لانه لا يدري كيفية وزنه والثاني انه وزن ويقابل آخره بلفظه
والثالث انه وزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الاخر أو ما قبله
فالقرء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعل كما يقول البصريون أو فعل بزيادة الراء أو
فعل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) لتمييز عن الاصل
الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (ويبطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو
(أفعل وفعل وفعل) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة
الهمزة والثاء (اقتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاءه صاد وقلبت ثاء الافتعال فيه فطاء
(وادكر) مما فاءه ذال معجمة وقلبت ثاء الافتعال فيه ذال مهملة افتعل (لان الاصل) فيها (اصبر
واذكر) قلبت ثاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دال الماسيحي (و) يقال (في) وزن (استخرج)
مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للحاق
أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قبله ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد
اللفظي في علم النحوف كما ان ذلك يعطى حكم الاول في تبعه في اعرابه فهذا يؤزن بما يؤزن به الاصل اعلاما
بان هذا تكرار الماسيحي (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح
الهمزة وضم الجيم واعجام الدال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سجنون) بضم السين المهملة
وسكون الحاء المهملة وينونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغردون) بالعين المعجمة وبالدال
المهملة ويقال اغردون الشعر اذا طال واغردون النبت اذا خضر (فعلى وفعل وفعل) (لما
ونشرا مرتبا فالثاء في حلتيت للحاق بقنديل والنون في سجنون للحاق بغضروق والدال في اغردون
لغير الحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت
فعليت وفي وزن سجنون فعلمون وفي وزن اغردون افعدول (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أى لان الدليل دل على
أن المبني للفعول من
حيث هو أصل فلا يقال
من قال باصالة المبني
للفعل هناك استدلال
بافعال ثلاثية لازمة للبناء
للفعل فقد يقال لا يأتي
ما قاله هنا

(فصل)

في كيفية الوزن قدمه على
ما بعده عكس النظم لان
من فوائد الوزن معرفة
الرائد من الاصل ووجهه
ما في النظم ان بالفرق
بين الرائد والاصل
يتوصل الى طريق وزن
الكلمة (قوله على
الترتيب المستفاد من
القاع) أى العاطفة في
قوله فالعين فاللام (قوله
وهو مبني) الاظهر وهما
مبنيان لان البناء لهما هو
على المذهبين الاخيرين
كما لا يخفى وقوله فهل
جعفر الخ عائد لكل
بدليل قوله أو لا يدري

الى مكان ويسمى القلب المكاني (أو حذف) لبعض الاصول (أثبت) أنت (بمثله في الميزان فتقول في) وزن (ناء) بالماضي ينأى (فاع لانه من نأى) والاصل نأى فقول اللام وهي الياء الى موضع العين وهي الهمزة فصار نيا فقلت الياء ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (في) وزن (الحادي) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الموحدة) والاصل الواحد فقول القاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحاد فقلت الواو ياء لوقوعها بمطرفة أثر كسرة قصار الحادي (وتقول في) وزن (يهب) مما حذف فتاؤه (يعل) والاصل يوهب حذف فتاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل ففتح حرف الحاق فيكون الحذف من يفعل بالكسرة قاله التفتازاني في يطاواخواته (و) تقول (في) وزن (بع) آخر من باع (فل) والاصل يسع حذف عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (في) وزن (قاص) مما حذف لانه (فاع) والاصل قاضي حذف لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كسطاع واهراق وذلك لاننا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والقاء في ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال في وزنها أفعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

*** فصل * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم**

(والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل ما احتذى)

فعرف الحرف الاصل بان الذي يلزم في جميع التصاريح وعرف الزائد بان الذي لا يلزم في جميع التصاريح ومثله بقاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريح تقول حذف حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وقى) كلا (التعريفين نظرا) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنقل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) في جميع التصاريح (وأما) التعريف (الثاني) وهو تعريف الزائد (فلان القاء من وعدوا العين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن في بعدو قل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادي بان الاصل اذا سقط له لغة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزايد اذا لم يقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الموضوع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف السكامة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بالحرف بعينها) بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتهمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام تجلب) بزيادة الياء الثانية للالحاق بدخرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملاحقة (أو) يماثل (العين امام اتصال كقتل) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في انها الاولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل القاء والعين كرميس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مشناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرر يث للتفرولا ثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصمجمع) بهملات الشديدة وقال الجرجي الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمجمع أي أصل غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكروا في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلين والثالث في خصوص جمع يعني الحاء الاولى والميم الثانية بزيادة ثالثة ورابعها في نحو مرريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستعمل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمجمع والميم الثانية في

(قوله قاله التفتازاني في يطاواخواته) أي قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الاصل والمراد بانخوات يطايدع ويذر

*** (فصل) ***

(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف

الاصل غير مانع لانه يدخله فيه ما ليس منه وتعريف

الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند

التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر

بالأمل لان ما ورد على طرد أحد هما ورد على

عكس الآخر وبالعكس (قوله ومرر يث للتفر)

في النسخة المصححة ضبط

مرر يث بالتاء المشناة وضبط

التفر بالتاء المشناة وقضية

صنيع القاموس ان

مرر يث بالتاء المشناة وفسره

بالداهية فهو مرادف

لمرريس ولم يذكر تفر بالتاء

المشناة وانما ذكر تفر بالتاء المشناة وقال انه السعير في مؤخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن

ممن يس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمع ومرييس وتقل عن الكوفيين في صميمع ان وزنه
 فعلل وأصله صميمع أبدلوا الوسطى ميم (وأما الذي يماثل القاء وخذها كقرقف) بقافين مفتوحين
 بين- مارا ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديساج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل
 كحدرد) بمهمات اسم الرجل ولم يحج على فعلع بتكرير العين غيره (فاصل) جواب وأما (واذا بني الرباعي
 من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهماتين وزنه فعلل لان اصالته
 الاثنتين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر في كم باصا التهما
 وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعلل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه
 يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (له) وهو أمر من الملتب معني لامت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح
 السقوط (زائد مبدل من حرف يماثل للثاني) فاصل لم على قولهم لم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فابدلوا من
 أحدها حرفا يماثل القاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل (وقال
 الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء) وقال بقية البصريين أصل
 واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف
 كما يقول البصريون في أمثاله كفضفضت وكفكفت وكبكبكت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزائد
 وهو ما زيد غير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استتم
 اسلمني وتاه هويت السمان أهوت سليمان سالتهمونيها (وجعلها الناطم في بيت واحد أربع مرات فقال
 هتاء وتسليم ثلاثون أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل)

و ينبغي ان يعدوا الشين المعجمة في نحو كرم تكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا
 وهاء السكت كذلك وخصت هذه بالأحرف بالزيادة دون غيرها لان أولى ما زيد حروف المد واللين لهما
 أخف الحروف وغيرهما من الأحرف العشرة يرجع إليها فالهمزة مجاورة للألف في المخرج وتنقلب إلى حرف
 اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للألف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون
 فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق والياء حرف مهموس أبدلت من الواو في قباه والسين
 حرف مهموس فيه غير وية قرب مخرجهم من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهمجورا لكنها تشبه النون
 وقرية من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الأحاق نحو كور والدلالة على معني كحرف المضارعة
 وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في فهو بيان الحركة كسلطانية والمد ككتاب والعوض
 كزنادقة والتكثير كقبعة شري قاله ابن عصفور ولها شروط (فتراد الألف بشرط ان تحجب أكثر من أصلين)
 ولا تكون في الأول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب) ثالثه نحو (عمادو) رابعة نحو
 (غضي) خامسة نحو (سلاي) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين وسادسة
 نحو قبعة شري وسابعة نحو بردايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي نحو
 ضوضي قائم فيه بدل من أصل لأزائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الألف فيهما ليست زائدة لكونها لم
 تحجب أكثر من أصلين (وتراد الواو والياء) أخيرا (بثلاثة شروط) أحدها ما ذكر في الألف (وهي ان
 تحجب أكثر من أصلين) والثاني لا تكون الكلمة التي هما فيها (من باب سمسم) من الرباعي المضاعف
 (والثالث أن لا تصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدر (الياء قبل أربعة
 أصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) في زيادتهما ثابتيين (وقضيب وعجوز) في زيادتهما
 ثالثتين (وحذرية وعرقوة) في زيادتهما رابعيتين (والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة
 وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضمة القاف الخشبية)

(قوله حيث قالوا صميمع)
 أي ياء التصغير بسين
 الميمين ثم جاء بعد الميم
 الثانية وفي بعض النسخ
 صميمع بجاءين بعداء
 التصغير وهو تحريف
 ناسي عن الغفلة عن
 موضوع الكلام (قوله
 قلنا وهاء السكت كذلك)
 انما قيد بالسكت مع انها
 تراد فيه وفي غيره لانه
 أظهر في غرضه من
 ان تقاها زيادة السين التي
 لا تراد الا فيه لظهور الجمع
 بين الشين والهاء معين
 وانظر هلا قال أنه ينبغي
 ان يعدوا الشين فيمن
 قال منذ كرم وماذا كرفي
 الشافية ما تراد فيه السين
 قال وعد سين الكسكة
 غلط لاستلزامه شين
 الكسكة (قوله قائمها
 بدل من أصل) هو الواو
 لان الأصل لوضو
 والوضو صا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين
 (و) بخلاف نحو (يؤيؤو وعوة) فانهم ما من باب سميم واليؤيؤو يضم الياء من التحتانيتين بعدهما
 واو مهموزة اسم طائر ذي مخالب يشبه الباشق والوعوة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا
 صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورنتل يفتح
 الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق النون وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف
 اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهري واختلاف في لاهة فقل زائدة واليه ذهب
 الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين هزته فعنل الان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى
 الثاني أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه
 فعنلول كعضر فوط هـ هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يبدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو
 يدرج وهو شجر يسولك بعيدا قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء
 يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في يستعوراي في الباطل قاله الجار بردي
 (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي ان تصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق
 وذلك نحو مسجد) لما كان السجود (ومبج) يفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والجيم قال
 الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول
 والضرغام الاسد والمهد هذا الصبي (ومر زجوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك
 وهو يفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والذال
 المهملة والقف وفي آخره شين معجمة بقلبة طيبة الرائحة (ومر عز) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره
 زاي وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب مر عز فابتوها) أي الميم لزوما (في الاشتقاق) وبهذا رد ابن
 مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كاهية موحدة
 من حرفين كمر ومهمه (وتزاد الهزمة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تصدر وان يتأخر عنها
 ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفي لانه فرض الكلام في الهزمة المصدرة فشرط تصدر
 المصدر لغو (نحو أكل) يفتح الهزمة والكاف وسكون القاف بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الأكل اذا
 أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كئيب) بكاف مضمومة ونون مفتوحة
 فهزمة ساكنة فباء موحدة فباء مثناة تحت كئير عيبيل اسم موضع باليمن لا تنفاه التصدير (وأكل) لان
 المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهزمة المكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان
 اصطبل نجاسي كجر دخل (وتزاد) الهزمة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك
 الألف بأكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالاول (نحو جراء) الثاني نحو (علياء
 و) الثالث نحو (قر فضاء) فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول
 (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد (وبناء أو بناء) فان الألف
 مسبوقة بأصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نيا وهو الحبر فان الهزمة لم تسبق بألف (وتزاد النون متأخرة
 بالشرطين) المسد كورين في الهزمة المتطرفة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الألف بأكثر من
 أصلين سواء في ذلك الاسم والصيغة (نحو عثمان وفضبان) وتزاد آخره أيضا في المثنى والمجموع على
 حده وما قبل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما
 (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة
 وأن تكون غير مدغمة وذلك كضمير) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كتيب الرمل
 العظيم (وقرنقل) وهو نوع من العطر (وحينطى) وهو القصير (وورنتل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعضر فوط) هو
 ذكر العضاء وهو دويبة
 أكبر من الوزغة (قوله
 كجر دخل) فسر الشارح
 في قول الموضح
 والخماسي المجر داربعة
 أبنية بعد قواه قرطعب
 بسطر واحد فقال
 وصيغة نحو جرد حل
 للجمل الضخم وفي
 القاموس المجر دخل
 بكسر الجيم البعير الضخم
 وفي شرح الجمل لابن جني
 انه الجمل الغليظ (قوله
 فالهمزة في الاول) الاظهر
 ان يقول فالألف

(قوله كعديس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة الصحيحة بالتاء المتخانة والصواب انه بالثلاثه (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجان كعنفوان وزعفران وريحان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعلا لأن وهو معرب وقيل عري وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة

فحينئذ تكون تاء زائدة ويكون وزنه تفعلا ن وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المسمى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزاء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في إيجاز التعريف أنه لم ترد السين وحدها يعني مجردة عن التاء لا في استطاع ويسطيع قال المصنف ولمدع ان يدعي زيادتها في ضغوس وهو الأصغر من القتا ويسدل يقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ)

نون (عبر) فان قبلها حرف وبعدا حرفان (و) نون (غريق) بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور المساطويل العنق فاتها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجيس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فاتها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلا كعديس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعلا (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو ضرب وتانية نحو حنظل وثالثة نحو غصنفر ورابعة نحو عشن وخامسة نحو سرطان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عيتران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كقوم) وفي الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتخرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكرس (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (و) في (فروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو التريدي والترداد دون فروعهن لان فروعهن لا تاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهمله الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء للام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كاهات واهراق) وزيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالثلاثه (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرحت الظلام باماتكا * وقد غلب الاماءات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهه قال * امهتي خندف والياس أي * فالهائزائدة في المفرد والجمع ووزن أمهه فعله والهاء الكثير أو لا لحاق عندهم أثبت فعلا ووجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهه فعلة كأمهه وهي العظمه ويقونه حكاية التحليل في كتاب العين تامة ما أي اتخذت أمائم حذف الهاء بقي اما ووزنه فعلا كنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع أمهه أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الادعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمم أو هو خلق كثير المنسل كالذباب والنمل والموام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لم يرهو) تمثيلهم (اللام بذلك وتلك) من أسماء الإشارة في البعد تذكيرا وتانيثا (فردود) جواب اما (لان كلام من هاء السكت) في له (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزاء مما قبلها الا يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالتها الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فان ذلك حكيم بزيادة همز في شمال) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بين ما وهو ريج الشمال (واجنطا) بسكون الحاء المهملة وفتح النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولده الناظم سبق قلم لان كلامه في موضعين آخره كالصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا لامهات قبجن الوجوه * وأمها تكم من قوله تعالى والله أخرجهن من بطون أمهاتكم قد قرأ جزء بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الميم) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين
ترادف الاستعمال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستعمال وفروعه ما كان السين فيه ٣٦٣ للطالب كالا استخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه ووجه
السؤال ان الكلام
مفروض فيما خلا من
القيود المتقدمة
والاستعمال لم يخل منها
فتامه (قوله هذا مذهب
سيديويه وجهه
البصريين) اعترضه
المبرد بان العوض من
الشيء انما هو اذا كان
معدوما والفتحة ههنا
موجودة نقلت من العين
الى القاء فلا معنى للتعويض
بل فيه جمع بين العوض
والمعوض وأجيب بانه
انما وقع التعويض من
ذهاب الحركة من العين
لامن ذهاب الحركة
بالكسبة وذلك انهما
نقلوا الحركة من العين
الى الطاء الساكنة وتلقبوا
العين ألقا الحق الكسبة
وهن وتغير وصار عرضا
للحذف اذا سكن ما بعده
نحو أطمع في الامر فعوض
السين من هذا القدر من
الوهن وهو جواز لا وجوب
ولهذا لم يعوضوا فيما كان
مثله نحو اقام (قوله اتباع
لضم النون صوابه لضم
الضاد (قوله قيل الخ)
لعل وجهه تضعيفه كما
يشعر به الاتيان بقيل أنه
لا يلزم من كونه منقولاً
من الفعل ان لا يستل

آخره لا لحاق باخر فجمعوا الحينطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالضاد
المهملة ملحق بعلايط (وابنم) هو ابن وايم للبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة
وبينهم انون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الواو (وتامى ملكوت) بفتح
الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون القاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس
(وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح شمل شعولا اذ تحولات
شمالا قاله في الصحاح (و) في (الحبط) بفتح الحاء راجع الى احبطا وهو مبنى على انها خلقت همزة فوزنه
افعللا وقيل هذا الوزن مفعود وانما هو فعلى كآخر نبي الديك اذا انتفخ للقتال ثم انقلب الالف همزة
(و) في (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشيء البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودلمص
ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان برمان اصاله ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست
لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و)
في (الملك) راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهوت من الرهبة (و) في (العفريت) بفتح
أوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى
قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد
المتقدم قومه ووجهه قد اميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) في (الطاعة)
راجع الى أسطاع وأصله أطوع كرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكسبة وهي الطاء فانقلبت
ألقا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيديويه وجهه البصريين
وبدل على ان أصله أطاع قو لهم بسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قولهم حظلت الابل اذا ذاهأ كل
الحنظل) راجع الى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظير بتقد الاصاله في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نونى ترجس)
بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتم بالزيادة قلنا
تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا
على الجاهل بان ألفه زائدة وكذا واو نودوز وياء ابراهيم كقولهم لجم وتوارزو وأبارهة (وهندلع) بضم الهاء
وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتامى) بالمشناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المشناة
فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الجرباء ويروى بضم أوله وفتح
ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى في سفر السعادة (وتخييب) بضم
التاء المشناة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المشناة تحت مع التشديد وفي آخره ياء موحدة وهو الباطل
يقال وقعوا في وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لا تنفاه فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع
لترجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع
لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخييب قيل وفي ذكر هذا نظرا لانه
منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغيره في نظير كسقوط ياء أطل من اطل والايطل
الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع قلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو
عقنفس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

على زيادته دليل آخر وان كان كونه مفقولا من الفعل كافي في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زائدة (قوله عقنفس) لم
يذكر في الصحاح وانما فيه في مادة عقنفس بالفاء ثم القاف والعقنفس العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما يأتي

﴿فصل﴾ (قوله والعاشر الاثنتان) ٣٦٤ لا يخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاختصار على العاشر ويمثل له بالاحرف فجام

ثم يقول افعنس ملحق
بالحرفين أو الحرف به
الاقتضاس لاجتماعهما
في الوزن ولذلك لم يدغم
فيه المثلان (قوله والواو في
عشرة اسماء) انما شبه
اليهم توطئة لما يذكره من
قوله وينبغي الخ (قوله
وأصله عند البصريين
سمو) أي خفف بحذف
عجزه وتسكين أوله ولما
سكن أوله اجتمعت همزة
الوصل وزايدتها لاتنا في
التخفيف بحذف اللام
لسقوط همزة في الدرج
وذلك كاف في التخفيف
(قوله واست) الهمزة في
استبدل من لام الكلمة
وهي الهاء والدليل على
ان اصلهاسته تصغيرها
على سنية وجعلها على
استاهن حذف الهاء منها
سكن أولها كما في اسم ثم
أتى بالالف ليوصل بها الى
النطق بالسا كن وحذف
الهاء ليس باصل لانه حرف
صحيح لكنه شبه بحروف
المد واللين ومن حذف
التاء وهي العين لم يجلب
ألف الوصل ولم يسكن
السين وقد جعل على الهاء
في الحذف لتقاربهما في
الخروج في قولهم حرألا
تري انهم يقولون اخراج
(قوله الا انه لما كان الخ)
معناه كما قال بعض الافاضل

تكون فيه مع الاشتقاق الازائدة نحو جحنفل من الجحنفلة وهي لدى الحافر كالشفقة للانسان
والجحنفل العظيم الشقة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع
الاشتقاق كالمهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف
اشتقاقه نحو أحر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف
الزيادة كالنون في كتأ وللعظيم الحية وتأؤه ثمانية ومثالثة وفي حنطا وللعظيم البطن وطاق مهملة
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصاله تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف
منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والتاء وهو ولد الثعلب فان تاء زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالها
عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلا لا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها
أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادة التاء في لغة الضم أيضا اذا اصل الاتحاد للمادة
والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾ سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالسا كن كما قاله الشلوبين
وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادني
ملاسة (وهي همزة سابقة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في
مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لان المضارع مبذوب بحرف المضارعة وهي
متحركة كما بدأ فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير أل) عند سيمويه (ولا في) فعل (ماض
ثلاثي) مجرد (كأمرؤ أخذوا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل)
تكون (في) الفعل (الخماسي) وهو ما فيه زيادتان (كأطلق) واقتدر (والسداسي) وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعي الذي فيه زيادتان كالحرف نجم (وفي أمرهما) أي الخماسي
والسداسي كأنطلق واستخرج واحرف نجم (و) في (أمر الثلاثي) السا كن ثاني مضارعه لفظا (كضرب)
بمخلاف نحو هب وعدو قل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم)
متحرك أوله (الاف في مصادر) الفعل (الخماسي والسداسي) تبعا لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد ألف
فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثاني
الافتعال كالاكتساب والثالث الافعال كالاخراج والرابع الافعال كالايجار (و) الخامس
الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعال كالاغتيال والسابع الافعال كالاغتيال
والثامن الافعال كالاقتضاس والتاسع الافعال كالاقتضاء والعاشر الافعال كالاقتضام
والحادي عشر الافعال كالاقتضار (قالوا في عشرة اسماء محفوظة وهي اسم) وأصله عند البصريين
سمو وعند الكوفيين وسم حذف لانه على الاول وقؤه على الثاني وعوض منها الهمزة (واست) وهو
الديرو وأصلهسته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وسيت (وابن) بحذف اللام ثم قيل
هي ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع
الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استقام كان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال
بالبنوة فردود بقولهم الفتوة ولا مقي ياء وزن ابن فعل بفتحتين (وابن) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد
والمبالغة كما في زرقة بمعنى الأزرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والالكنت اللام في حكم الثابتة فلا
يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب (وابنة) هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة
(وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى السا كن قبلها مع
الالف واللام نحو المرؤ وأعلوه لذلك وكثرة الاستعمال (وامرأة) هي امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنان)
من مشايخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وهو الرء فيقال المرؤ والمرأ والمرى

أصلهما

أصلهما اثنيان وثنيان كجمال وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحين فحذفت اللام
وأسكن الثاء وحي بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو
البركة وهمزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزة قطع والحاصل
أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وانهم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في
اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ
وامرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في أيمن (وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب
والمضروب (وأيم لغة في أيمن فان قالوا) في أيم (هي أيمن فحذفت اللام قلنا وإينم هو ابن فزبدت الميم) فكان
جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حرركاتها
بحسب العوامل فصار الكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة
في أيمن فانه لم يصير بهذه المثابة ثم لا خصوصية للعارض بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها
بزيادة التاء وحيث نظر إلى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وأم لغة في أل عند طيبي فانهم يبدلون لام
التعريف ميماء فيقولون في الرجل أم رجل وانما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة ثبتت في التصغير
فهي همزة قطع والافهي همزة وصل وانما تركوا أل الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بأل المعرفة
صورة (مسئلة) اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسي
واختاره الشاويين والثاني مذهب سيديويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام
الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرة كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية
للخروج من كسر إلى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج
وامتنع أن تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل
(الهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح في
المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو انا في واستخرج) حال
كونهم ما (وبنيين للأفعول وفي امر التثاني المضمر في العين في الاصل نحو اقبل اكتب) كراهية للخروج
من الكسر إلى الضم لان الحجاز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في
المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
مرجعهما الاعتداد بالسكون وعدم الاعتداده (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان
عينهما في اصل مكسورة وانما ضمت المناسبة الواو والاصل امشوا واقضوا أسكنت الياء للاستئصال
ثم حذفت لا لتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استئصلت
الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لتقاء الساكنين فالضمة على
الاعلال الاول مجتلية وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عارض جعل ضمة
عينه كسرة من نحو أغزى) يضم الهمزة راجحاً ويكسر هاء راجحاً قاله ابن الناطم في الشرح تبعاً لآبيه
في السكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو أغزى جاز
في الهمزة وجهان اجود هما الضم لان الاصل أغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم
حذفت الواو لتقاء الساكنين فالضم نظر إلى ان الضمة الأصلية مقدرة لان المقدركا للموجود والكسر
نظرا إلى الحالة لراهنه ورجح الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا
لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لعارض أصلي ولا كذلك أغزى لان
هذا العارض داع لاصل هو الكسر بخلاف الاعتداده دون الضم في امشوا (وفي تكمله أبي على) الفارسي

بإبدال الهمزة الساكنة
من جنس ما قبلها فحاز
اعلال لفظ امرئ بالسكان
ميمه واجتلاب همزة
الوصل توصلا إلى النطق
بالساكن لان الاعلال
يأتس بالاعلال والضمير
المنصوب في اعلاؤه عائد
إلى امرئ والإشارة في قوله
لذلك إلى تخفيف همزته
الح وقسواه وليكثره
الاستعمال على ثانية
لأعلال لفظ امرئ ومعنى
ذلك أنه لما كثرت صيغته
على اللسان كثرت صيغته
فيصير المتكلم في فسحة
أن شاء نطق بالراء وإن
شاء نطق بالراء وإن شاء
نطق بخففات المسرة
فليتأمل

(انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيه على الضم الاصلى (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعنى في اختيار وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعنى اذا اشملت الثالث اشملت الهمزة والافلا فيه مخالفة لكلام أى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم) ثقل الخـ روج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للفعول) فالضم في اختار وانقاد والكسرة والاشمام في اختيار وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الاسماء العشرة والسادس (و) الكسر (هو الاصل) مسألة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة (في آل وأيمن وأيم) اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذف (همزة الوصل) (المكسورة في نحو اتخذناهم سخرى) في قراءة أى عمرو والآخرين (و) في نحو (استغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل اتخذناهم استغفرت لهم همزة مفتوحة للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها همزة الاستفهام وكما حذف المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يتحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة) كقوله

ألا أرى اثنين أحسن شبيمة * على حدان الدهر منى ومن جبل

فانبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضر اوى لم يذكر أبوعلى وجماعة غير البديل ولم يقر بخلافه ولا جاء في كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبديل ونقل الشاويين عن أى عمرو ان هذه ألف اجتمعت للفرق كما ألف اضربتان وأنه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشاويين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلو لا الالتفات الى حركاتها الأصلية لم يجوز بخلاف ألف اضربتان ولا فرق في ذلك بين همزة آل وهمزة أيمن (تقول الحسن عندك وأيمن الله يمينك بالمدة على الابدال راجعا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أى من التسهيل (قوله

أالحق ان دار الرباب تباعدت * او أنبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أى بالمد والتسهيل (في نحو ألد كرين الآن) في السبع (هذا باب الابدال) *

بكسر الهمزة صدر أبدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان المعوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الأحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالاً شاعرا لا ادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالاً نادرا وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والصاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطا في الجبل وقنة وفي أغن أخن وفي ربـع ربـح وفي خطر عطر وفي جلد جصد وفي تلعم تلعم وما يبدل (ابدالاً شاعرا غير ادغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن أى عمرو (هذا باب الابدال) * (قوله فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالاً نادرا) أى لغير ادغام لكن ما عدا هذه الستة والثسعة لـ تبدل من مبدل من غير شياع ونادر

والجيم من الجذ و بناء
 صرف للجهد ولشكس
 بقع الشين وسكون
 الكاف وطى بالنصب
 وثوب بالجر وكذا عزته
 وحيد في اللام في الجذ
 جارة والجار والمجرور
 متعلق بصرف والشكس
 الخاف وآمن اسم فاعل
 آمن وطى مفعوله وهو
 مضاف وثوب مضاف
 اليه وعزته مضاف اليه
 والمعنى صرف شكس
 موصوف أنه آمن طى
 ثوب عزته وهو كناية عن
 تغير حاله لاجل الجداى
 الاجتهاد لان مقتضى
 الاجتهاد عدم أمن ما ذكر
 وضبط هذا الترتيب في
 النسخة المصححة بتصحیح
 الشارح على وجه يؤدى
 الى اهمال معناه (قوله
 تسعة يجمعها الخ) لا يتحقق
 ان هذه الحروف التسعة
 بعض الاثنين وعشرين
 المتقدمة فيلزم ان يكون
 ابدالها ضروريا وغير
 ضرورى ذلك تناقض
 فالحسن قول التسهيل
 يجمع حروف البذل الشائع
 الجذ الخ والضرودى
 في التصريف هجاء
 طويت دائما (قوله كانه
 تصغير أصلان) أى بضم
 الهمزة وسكون الصاد
 جمع أصيل كبعير
 وبغران كاسياتى من الصراح ويدل على أنه جمع قواه وهو عكس قياس الخ

غير ضرورى في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك الجذ صرف شكس آمن طى
 ثوب عزته وما هو ضرورى في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهى الهاء
 والذال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف
 (وخرج بقوله اناشا) ما أبدل نادرا (نحو قوله في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح
 الهادى وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر
 لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جامعا صغرا على لفظ جمعه وفى الصراح الاصيل
 الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وأصل وأصل ويجمع أيضا على أصلان مثل غير ويعران
 ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اه فهذان النونان مخالفان
 لصنيع الموضح وصنيعه أولى من وجهه لان الجمل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الجمل على تصغير الجمع
 شذوذاً لكثرة كغيره بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهم أولى من وجه
 آخر لسلامته من دعوى الزيادة التى الاصل عدمها (وقى اضطلع) اذا نام على جنبه (وفى نحو على)
 بتشديد الياء علما (فى الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان
 القراء يقولون أصيلال تصغير أصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لاهم لوجاؤه على الاصل
 لقولوا أو يصل وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهار بوزعم أنهم أرادوا داهير (والطبع) بابدال اللام من
 الضاد (وعلى) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما فى المخرج لكونهما من وسط اللسان
 واشتراكهما فى الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد اخفاء (قال) النابغة

(وقفت فيها أصيلا لأسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسالتها عن الحبيبة فجزت عن الجواب وما بها من أحد لا يجيبنى
 (وقال) منظور بن مية الاسدى فى ذئب

لما رأى ان لادعه ولا شيع * (مال الى أرطاة حقف فالتجج)

والدعة سعة العيش والهاء عرض من اناو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل
 والجمع حقف واحقف فالتجج قال المازنى بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان
 الضاد أقرب الحروف اليها وهى اللام (وقال) أعراى من البادية

(خالى عوفى وأبوعلى) * المظمان اللحم بالعشج

يريد أبوعلى والعشى قابيل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد فى شرح
 الشافية (وتسمى هذه اللغة لغة قضاة) قال الجوهري وعجعة فى قضاة يحولون الياء جيماء مع
 العين يقولون هذا راعى جمع أى هذا راعى خرج معى اه وقد يحولون الياء جيماء وان لم تجتمع مع
 العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيم فقلت من أيهم فقال من خرج يريد
 فقيمى ومرى وقد تبدل من الياء الخفيفة جالا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حنيج * فلا يزال شاجج يأتيك حج * أقرنهات ينزى وفرج

يريد اللهم ان كنت قبلت حنيجى فلا يزال شاجج يأتى شاجج هذه صفة والشاجج معجمة فعمله تخميم من شحج
 البغل أى صوت والاقرا لا يفيض والنهات النهاق وينزى يحركه ووفر تج أى وفرنى وهى الشعر الى شحمة
 الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضدا لحر كة قال يعقوب أه دأت الصبي اذا جعلت تضرب
 عليه ويبدأ لينام (وموطيا) حال من التاء فى هدأت وهو اسم فاعل (من أوطانه جعلته موطيا) الا انك
 خففت همزة بابدالها ياء لا فتحتها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه تبدل من الهمزة وذ كره الهاء) فى النظم

(قوله كقولهم في اياك هياك) وقالوا ايضا من فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الماء من الواو كما في قول امرئ القيس
وقدراني قولها يا هناه * ويحك ألحقبت شر ابشر ٣٦٨ فهناه نعال من هتو وأصلها هناه وفايدلت الماء من الواو

وهذا هو الصحيح فيها
(فصل) * (قوله في ابدال
الهمزة) أي من غيرها
وليس المراد انها هي
المبدلة بغيرها (قوله ونحو
بناء الخ) قياس ما قبله أن
يكون بناء بكسر الباء
وظباء بضم الطاء بمعنى
السيوف وقتاء بفتح القاء
بمعنى الموت لكن ضبط في
النسخة المصححة بخطه
الاخير ان بكسر أولهما
فالظباء جمع ظبي وهو
الغزال وقتاء المذكان
رحبته ولا يظهر وجه هذا
الضبط (قوله هـ) هذا قول
الاكثرين (ينظر هل قال
الاكثرين بذلك في مسألة
كساء وسمااء الخ) (قوله
وقال المبرد الخ) قال
المرادى نقلا عن المبرد
أدخلت ألف فاعل قبل
الألف المنقلبة في قال
وباع وأشياهما الخ وهو
أحسن من نقل الشارح
فليتأمل (قوله ولا تنقط
الخ) الظاهر أنها لا تنقط
في المسائل الآتية أيضا
فليتأمل ثم رأيت في كلام
المرادى ما يدل على أنها
لا تنقط الا اذا كان ابدال
الهمزة اليها قياسا نحو
يز فليتأمل (قوله عين)
بكسر الياء قال في الصحاح

وعنت الرجل أصبته بعيني فانا عاين وهو معين على التقص ومعينون على التمام قال الشاعر في التمام
قد كان قومك يحسبونك سيدا * وأحال أنك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال في الصحاح وورما قالوا عان عاينا فلان تعين عيانه أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قواه أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل الالهه الآن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقواه وجائزة مؤنثة فيه نظير بل هي مؤنثة لا مؤنثة فتأمل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدت تابة في جائز * أينما الريح تميلها تمل ٢٦٩ وقولهم جائزة وهي خشبة

تجعل في وسط السقف

اه فان قلت لا معنى لم

يقول في افراد المسئلة

الثالثة من نحو عجز

وصحيفة ان الواو والياء

قلبتا الفاعل قلبتا همزة

كما قيل بذلك في نحو كساء

تأمل عقلت لانهما لا حظا

لهما في الحركة فلم يوجد

شرط قلبي ما ألفا كما يعلم من

قول الشارح وقال الخليل

الخ (قواه فرغ عن المصدر)

هذا استنباه اذ فرغته

عنه انما هي بحسب

الاشتقاق وأما بحسب

الاعلال فالمراد بالعكس

كما صرح به علماء الصرف

وأشار اليه الشارح سابقا

جلا على الفعل (قوله بعد

ألف مفاعل) المراد ان

تقع احدهما في موضع

العين من مفاعل (قوله

وكحل العينين الخ) قال

الامام العيني في شرح

الشواهد وصدده

نرى ان تقاربت أباعري

والشارح أنشد صدره حني

عظامي الخ فينظر أي

الروايتين أصبح وقول

الشارح وهو الرمد الشديد

أراد عليه العيني قوله وقيل

الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عيني

وقد يتعينه قديا اذا صار فيها القذى

في شرح الالفية تقول جندل بن المثنى

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياض ثمانية تحتانية قبل الرء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو

(وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعل كطواويس لا مفاعل) كساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من

الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبع الغير من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد بدله الاعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والراي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلتا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احدهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احدهما (مدق رائدة في الواحد نحو) عجزو (عجائز و) صحيفة (صحائف) وسيأتي توجيهه (بمخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدية (ومعيشة ومعاش) لان الهمزة في الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة كما يكون عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاضت عن الابدال (وشذم صبية ومصابب ومنازة ومناثر) بالابدال مع ان المدية في الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة شبه الأصلية بالزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) تبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسائل) وذلك لانك لما جعلت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدي الالفين أو تحريكهما فلو حذفوا الالف الاولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد ألف مفاعل مفسور بينهما وبين حرف الاعراب لتكون كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون عين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجزو وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جذعها وهما ساكنان فخر يا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لأصلهن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احدهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من نافي نيف وقول الشاطبي وأصله نيف كهي من بني على انه من نافي نيف وتقدم في العدد يمانية (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احدهما ياء والاخرى واوا (كسيائد جمع سيد اذا صله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائد فابدل ما بعد ألف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثناء لا اتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوي

حني عظامي وأراه نائري * (وكحل العينين بالعواوير)

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياض ثمانية تحتانية قبل الرء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعل كطواويس لا مفاعل) كساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في

(٤٧ تصریح فی) هو كالقذى والياء في قوله بالعواوير ينظر هل هي بمعنى في أو لا فليتامل والظاهر أنها ياء الالف بمعنى ان الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عيني وصار كالقذى كحل به عيني بالياء وهو ما يسقط في العين مما تنادي به يقال قلت وقد يتعينه قديا اذا صار فيها القذى وقد يتعينا أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الالفية تقول جندل بن المثنى بصف الدهر حني عظامي وأراه نائري وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى نائري قاتلي وما في

نسخ الشرح من ابداله بشاعري ٣٧٠ تحريف (قوله عياثل) عبارة العتي والشاهد في عياثل حيث أبدلت الهمزة من الياء

حكم الوجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابدات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربيعي (فيها عياثل أسود وغمر) فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عياثل جمع عيل بكسر الياء (المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله غيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عياثل (للاشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنفي يدها الحصى في كل هاجرة * نفي الدراهم (تنقاد الصياريف) بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وقاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والأصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والتحليل ومن وافقه ما ذهب اليه الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياء دو صوايد على الأصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولا لذلك نظير او هو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالحل على كسائر داء الشبه به من جهة قرب به من الطرف وفي كسائر داء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع ففي أبو زيد في سبعة سياقي بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكي الجوهرى في تاج اللغة جيد وجياذ بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض اقلت قوائيل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبوا الى منع الابدال في المفرد تحفته بخلاف الجمع (وهنا مسألة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية امام متحركة) مطلقا (أوسا كنة متأصلة الواو ية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوب الامر من أحدهما ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كدندن فلما قل التضعيف بالحرuf الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يميزون البديل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضم كالواوين كانوا اخلاء ما يلتزموا الابدال اذا وجدوا وان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذا التعليان لسبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواو ية (و) الصورة (الاولى) نحو واصله وواقية تقول أو أصل وأواق) كضاربة وضارب (وأصلها ما واصل وواق) بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واصل وأواق اعلال قاص فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عبد القدوس تلك الاواقى

(و) الصورة (الثانية) نحو الواو الاولى انشئ الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها واو ولي بواوين أو هما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواو ية قلبت الواو الاولى همزة لما روجعها أول وأصله وول ففعل به ما تقدم (بخلاف نحو ووقى وورى) مبنيين للفعل (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية) ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) يفتح العين وهو وواقى ووارى فليست متأصلة الواو ية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الواو بواوين مخففة من الواو بواو مضمومة فهمزة وهي انشئ الأول افعل) تفضيل (من وأل اذا جأ) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة قلبت متأصلة الواو ية ويفهم من نفي الوجوب الجواز (وخرج باسقاط التصدير نحو هو وى ونو وى في

وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عياثل مثل جيد وجياذ وقاد جاء عياثل ثم أشد البيت وعياثل هو مضاف الى أسود إضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعراب ان الواو بواوين عياثل بالعين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجرة (قوله وغمر) بضمين جمع غمر (قوله) ولان لذلك نظيرا الخ) الإشارة في كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبذلة في مسئلتنا التثنية وفيما ذكره المبذلة الاولى نحو وأصل كاسياتي فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياءان الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله في سبعة) السبعة هو ما استأخره العدو من الدواب (قوله) متأصلة الواو ية) قال اللقياني نعت لساكنة فقط اذا لم تجز كة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع وأصله وواقية اذا الواو الثانية بدل عن ألف فاعله اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما ياتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ

حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواو ية فتأمل

(فصل) (قوله لان المرأة مفعلة) أصلها مرة فقلت الياء ألف التحرك كما وانفتاح ٣٧١ ما قبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ)

مراده انها أصلية في الجمع
لاصالتها في المفرد وقوله
وسبب الابدال عروضا
فيه أي وهو مفقود في
الجمع لاصالتها في الجمع
للاصالة (قوله مثل المريا
ولعاب الخ) قال الدنوشري
ينظر ما معنى هذا الشرط
(قوله وخرج باشرط
اعتلال اللام) فيه نظر
بالنسبة الى الهمزة فاتها
ليست حرف علة اللهم الا
أن يكون في عبارة
تغليب أو على مذهب
من يقول انها حرف علة
وهو ما أفهمه قول
المصنف اللاتي فيما
لامه صحيحة نحو مداري
وقول الشارح فيما لامه
غير صحيحة (قوله وكون
لام الجمع الخ) فيه نظر
لان الهمزة ليست حرف
علة (قوله فيما لامه
صحيحة) يفهم من ظاهره
ومن صريح قول الشارح
فيما لامه غير صحيحة ان
الهمزة حرف علة وهو
مذهب والصحيح انها
حرف صحيح (قوله
مستشزرات) معناه
مرتفعات وروى بكسر
الزاي وفتحها قاله العيني
(قوله المفتوحة) قال
الدنوشري لو حذفه لكان
صوابا كما يعلم بالتأمل اه

المنسوب الى هوئي ونوي) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها
(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) * الابدال (في باين أحدهما باب
الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع
وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو آخر ج باشرط العروض) في الهمزة (فخو المرأة والمرأى فان الهمزة
موجودة في المفرد لان المرأة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة
أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضا فيه على انه قد سمع المريا بالابدال شذوذا كقوله
* مثل المريا ولعاب الاقطار * (وخرج باشرط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع
صحيحة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لفقدها الابدال
الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع
وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل
وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واو ومنقلة عن ياء) قلب الهمزة (واو في مسألة واحدة
وهي أن تكون لام الواحد واو ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة
أمثلة (مثال مالا همزة خطايا) جمع خايمة فعيالة من الخ (أصلها خايث) على زنة مفاعل (بياء
مكسورة هي يا خطيئة وهمزة بعد هاء هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حدة الابدال)
المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطا في همزتين) الاولى ابدا من الياء والثانية لام الكلمة
(ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء أساسية أي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فصار خطا بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى
فتحة للتخفيف اذا كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيها لامه صحيحة نحو مداري) جمع مداري بكسر الميم
وسكون الدال المهملة وفتح الراء آله تشبها سلة تكون مع الماسة تصليحها قرون النساء (وعذاري)
جمع عذراء وهي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) ابرو القيس الكندي
(ويوم عثرت للعذاري مطيتي) * فيما عجبنا من رحلها المتحمل
(وقال) أيضا

غداثره مستشزرات الى العلا * (تضل المداري في ثني ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيه لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير
صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالاضاد المعجمة أي تعيب والمثنى الشعر المقتول والمرسل بخلافه
والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألف التحرك كما وانفتاح ما قبلها) فصار خطا
بالعين بين ما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه
ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واو الا لان الياء أخف منها (فصار خطا ياء بعد
خمسة أعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيدي ووجهه
البصريين ومذهب الخليل الى ان ندو الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاثين اجتمع همزتين بل تغاب
بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطا في ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء القائم قلب
الالف ياء واعترض بأنهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائتي بهمزتين
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال مالا ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) اوضح اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان
بمعناها (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قواه فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجعلها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدة ومما جاء على الازدواج قواد في الحديث غير خزايا ولا ندماي فان القياس ولا نادى من جمع نادى من الندم فان ندماي جمع ندمان من المندمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٢٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليست أم (قوله أصلها هراو) قال الدنوشري

مراده الاصل الثاني إذ أصلها الاول هراو وهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكي بان أصل هراو هراو بالعين قبل الواو الاولى ألف الجمع المشاكل معاقل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زائدة في المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لأصل هراو بل قال وذلك اننا قلنا فعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان به ان في هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده الاصل الثاني لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قد يقال انه مكرره قوله أو لا واء تعرض بانهم الخ ويجب ان يذكر هنا

قضايا بياءين الاولى ياء فيملة والثانية ياء في لام قضية ثم أبدلت الياء (الاولى همزة كما في صحائف) فصار قضائي (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضائي (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاء فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (قصار قضاء بعد أربعة أعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لاه واول قلبت في المفرد ياء مطية) وهي الراحلة (فان أصلها مطية فعليه من المطا وهو الظاهر) أو من المطو وهو المديقال مطوت بهم في السراى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم أغمت الياء فيها) أى في الياء (وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء (وجعلها مطايا وأصلها مطايو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطايي بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (في الغازي والداعي) وأصلها الغازو والداع وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف) فصار مطايي (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطايي (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء ولا لها ما أعلت في المفرد أعلت في الجمع (ومثال ما لاه واول) ظاهرة (سلمت في الواحد هراوة) وهي العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراو وبواوين (وذلك اننا قلنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هراو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هراوى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراوى (فأبدلت الياء ألفا) لتجر كما وانفتح ما قبلها فصار هراوى همزة بين الفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحدة (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المنثيا * بالهمزة والقياس المنيا ولكنه أتى به على الاصل والثاني تصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا أشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يفتضيه القياس نحو هدية وهذا والقياس هدايا (الباب الثاني) * من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين المتفتحتين في كلمة) واحدة (والذي يبذل منهما أبدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثعل بالثانية حصل) إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه لا يتخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس (بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة) أو يكونا متحركتين (بمعنى أن يكونا ساكنتين معا) فان كانت الاولى متحركة (بفتحة أو كسرة أو ضمة) والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة (ألفا أو ياء أو واوا) (من جنس حركة الاولى) كراهية اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمننت) والاصل آمننت بهمزة

انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة لينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أو لا فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما مازيادته على الباب تكميلا للفتحة وإشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمننت) يكتب بهمزة في أوله عند ضرورة ولا يكتب الالف بعده هراوى ياتي

مفتوحة

ان اتزر مكتوب بهمزة وألف بعده فان كان ذلك صحيحا فطلب الفرق بينهما وبين نحو آمنتم فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ)
قال الدنوشري بما يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان الحقوظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم التشديد فليتامل ذلك اهـ وأقول تاملناه فربما ينه عن مخالفة القول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث
جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فترزبه وضبط قواه فترزب ادغام الهمزة المغلوقة فاء في تاء الافتعال وتخرج ذلك على طريق البغداديين
أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فان تخالفة الصرفين ٢٧٢ من أ كبر الخطا وبه تقدير عدم

تموت كلام البغداديين
يكون ما في الحديث
شاذ وكمن موضع شاذ
وقع في الكلام الضيغ
بالاجماع ومن العجب
أيضا ان العيني نقل كلام
الكرماني ثم أشار إلى
الجواب عنه بان مثل
ذلك يجوز فيه قلب الهمزة
ياء تحتانية وتاء فوقانية
وهو مخالف لقولهم انه
يجب قلب الثانية في مثل
هذان من جنس حركة
ما قبله فاستدبر (قوله
كأنك كل) أي من الأكل كما
يأتي فتامل (قوله واذا جاز
في الماضي جاز في المضارع)
قد يقال ان مجيئه في
الماضي المقصود على
السمع لا يقتضي جوازه
في المضارع فليتامل
(قوله ان يبدأ) احترز
به عن الدرج فانه تذهب
فيه همزة الوصل فتعود
الهمزة الثانية إلى حالها
لزوال موجب قلبها
واوا (قوله لافي اتهم)
هذا رد على المصنف
حيث ذكر ان ابن

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن ابدال الهمزة الثانية
ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) نعي النبي صلى الله عليه وسلم (يامرني) اذا حضرت (ان اتزر
وهو همزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء
مشددة ولا وجه له) في العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار فقاؤه
همزة ساكنة بعدهمزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز
البغداديون اتزروا وتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحي
الزحشري اتزربا لا ادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كانكلا واذا جاز في الماضي جاز في
المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليترزبه رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته
وسياق (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وشئت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوى أبي بكر
صاحب عاصم (ائلا فهم بالتحقيق) وأجاز الكسائي ان يبدأ أثبت بهمزتين نقلة عنه ابن الأنباري في
كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اهـ (و) تبدل
الهمزة الثانية (واو بعد الضمة نحو او تمن) بالبناء للفعول أصله أو تمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية واوا لسكونها وادغام ما قبلها (وأجاز الكسائي ان يبدأ أو تمن بهمزتين) مضمومة فساكنة
(نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما
ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبدأ أثبت بقرآن بهمزتين لافي اتهم (وان كانت)
الهمزة (الاولى ساكنة) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الغاء لتعذر
الابتداء بالساكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في
الثانية) لاجتماع المثليين وصححت (نحو سأل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للبالغة في كثرة
السؤال (ولال ورأس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لباذع اللواؤ وأو الرأس (وان كانتا
في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر)
بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأ) بكسر التاف وفتح الراء وسكون الهمزة
والاصل قرأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقي في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت
أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشي الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر
فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال - قرجل منه) أي من قرأ (قرأ يا
بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء
لانها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

الانباري رد اجازة الكسائي ان يبدأ اثمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الأنباري في اثنت لافي اتهم (قوله لان الطرف محل التغيير الخ)
هذا عكس قول أبي الحسن لما سأل أبو عثمان في الفرق بينهما ان العيينيين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم
وقردوان الحشو ويجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواوين وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا
لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلام من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي إلى توالي
همزتين من غير ابدال وهما إما الأولى والثانية ان أبدلت الثانية أو الثالثة والثالثة ان أبدلت الأولى (قوله وصححت) لو قال يده وصححتا

(فان كانت في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في صورتين (يا مطلقاً) سواء انفتح ما قبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واو الان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة اقلبت باء ثالثة فصاعداً كذلك قلب رابعة فصاعداً بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واو اقيما نحن بصدده لا بدلت وبذلك باء فتحة الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفاً) وكانت مضمومة أبدلت واو مطلقاً) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة) فان انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واو (ففيهما) (وان انكسر) ما قبلها (أبدلت باء) والحاصل ان الهمزتين المنحركتين لا يخلو اما أن يكونا في الطرف أو لا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى امام مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثاني تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمطرفة تبدل باء في جميع أنواعها وغير المطرفة منها أربعة تبدل فيها باء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واو وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من قرأ مثلاً جعفر أو زبرج أو برتن) فتقول قرأ أو قرئ قرؤ و همزتين ثم تبدل الهمزة الثانية باء لان الواو لا تقع طرفاً فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئ بكسرهما وقرؤى بضمهما ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء قلبت الفالتهجر كما وانفتح ما قبلها وبصر مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستئصال وتعلل اعلال قاص وبصر منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة قلبت كسرة لتسلم الياء من القلب واو او يعلل اعلال قاص وبصر منقوصا أيضاً (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم يعني قصداً (مثل أصبح بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيها مكسورة فتقول في الاول) وعو فتح الهمزة (أمهم همزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبح بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى) وهي الكسرة (الى الهمزة) الساكنة قبلها يتمكن من ادغامها في الميم الثانية (لا اجتماع المثليين) ثم تبدل الهمزة الثانية (المنقول اليها كسرة الميم) (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة قلبت باء (وكذا تفعل في الباقي أيضاً) فتقول في بناء مثل أصبح بكسر الهمزة والباء من أم أنهم همزتين مكسورة فساكنة فتنتقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتصل الى ادغام المثليين اذا اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبح بضم الهمزة وكسر الباء من أم أو هم همزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحجرة والكسائي وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ائمة بقلب الهمزة ياء فان كانت كان القياس قلب الثانية الفالسكونها وانفتح ما قبلها كانت نية جمع انا قلت لسا وقع بعدها مثلاً وان أرادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصارت ائمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (وهو المرعى وان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبح بكسر الهمزة وضم الباء أو) ان يبنى من أم (مثل أيلم) بضم الهمزة واللام وبينهما ياء ساكنة موحدة هو سجع المقل (فتقول أو هم همزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الاقسام الثلاثة وصار ذكر أوب زائداً في الصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الاول) وهو أوب (أأب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث ائمة وأمهم) بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني

لكن أولى فلي تأمل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا في ابدال المطرفة وأما المكسورة فابدلت باء من جنس حركتها (قوله وان لم تكن طرفاً) ان لم تكن الثانية طرفاً بالطر يقى الاولى وبذلك يندفع ما قيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا في الطرف

(قوله أو ادم جمع آدم) * (واحدة) * الكتاب يكتبون مثل آية و آدم وآمن بالالف واحدة وهو مذهب التخفيف والذين يكتبون ذلك بالالفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كازر فقلب الفه واوا كما تقلب ألف ضاربة في ضواري فلم يجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افع (قوله جاز في الهزمة الخ) أي وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * في ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للحققة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في ٣٧٥ قوى ياء وفي يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى في الثانية فيهما كما أدغموا في قوة ومقتضى الادغام فيهما مائة حتى كان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فوجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد ويمكن أن يحجب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلقظ بالحرف المقلوب أسهل من التلقظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله والغازي) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله في ما يأتي الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجب كما يعلم مما هنالك ان بعض

(فتة الواو فيهن) حركة اول المثبتين الى الساكن قبلها وهو الهزمة الثانية (ثم ابدلوا الهزمة واوا) لانها تحاكي حركاتها (وأدغموا أحد المثبتين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعدمفتوحة أو ادم جمع آدم) أصله آدم بهزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهزمة الثانية واوا الماسية الي (ومثال المفتوحة بعدمضمومة أو ادم تصغير آدم) أصله أو ادم بهزتين مضمومتين مفتوحة قلبت الثانية ههما واوا لان الهزمة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم أو ضمومها كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عري واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشف الى انه أعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل الى انه عري على وزن افع (ومثال المفتوحة بعدمكسورة ان ينفي من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهزمة وفتح الباء) فتقول اسم هزمة مكسورة ياء مفتوحة والاصل أم بهزتين مكسورتين ساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثبتين ثم أبدلت الهزمة الثانية ياء (واذا كانت الهزمة الاولى من) الهزتين (المتحركتين هزمة مضارعة) للتسكيم متعديا كان المضارع أولاهم (نحو أوم) القوم (وأثن) من كذا (مضارعى أمت) القوم (وأنت) من كذا (جازي) الهزمة (الثانية التحقيق تشبها بهزمة المتكلم لئلا تلها على معنى) زائد في كلمتها (بهزمة الاستغناء نحو أأندرتهم) وذلك مطرد في خمسة أفعال رواه أبو زيد في كتاب الهزتين

* (فصل في ابدال الياء من اختيها ألفا واوا) أما ابدالها من ألف في مسئلتين احدهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع (مصباح مصابيح وفي) جمع (مفتاح مفتاح وفي) وكذلك تصغيرهما (كقولك في تصغير مصباح مصابيح وفي تصغير مفتاح مفتاح وفي) في التفسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في) تصغير (غلام غليم) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركات وما قبل الف لا يكون الا متحركا ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الف حرفا متحركا بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلب الف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في تبدل (وأما ابدالها) أي الياء (من الواو في عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف) سواء كانت في فعل مبنى للقاعدة أو للفعل أو في اسم (كرضى وقوى) مبنى للقاعدة (وعني) مبنى للفعل (والغازي والداعي) في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضولاه من الرضوان وقولاه من القوة وعقولاه من العقول والغازي والداعي لانهم من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التانيث كشجية) اسم فاعلة

صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالجل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبته لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احتراز بقوله بعد كسرة من نحو دولو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عبي دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيه ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشيء كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لاشذوذ في قولك قنية لانه يقال قنية وقنوته ويقال هو ابن عبي دنيا وبالف الحاق أو التانيث (قوله أو تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبله عطوف على طرف الذي هو خبره واحترز بقوله بعد كسرة وهي اما طرف أو قبل تاء التانيث من نحو فلاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علة بقلب الواو ياء كما شذ في شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واو في شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واويا لان أكثر المصادر الانية على فعالة من الفعل ثابته نحو الولاية والرعاية

والجناية فخما الشكاية عليه لقله ذلك في الواو والعلاوة ما يغني عن البعير بعد جله فخو السقا والسقرة والسود وهي الحذينة التي يشوي عليها اللحم والمرارة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والماء (قوله إلا أنه زيد فيه الخ) ظاهره أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مراده بالأصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بياء لوجود المقتضى ولم يقولوا في مقاتلة أنه جاء على الأصل في الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله وقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء وما معنى سواسية فإن لكل كلمة معنى وقد ذكرناهما كما تان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديصطي وقد يقال أن كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري أنهما كلمتان في الأصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم كبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستويين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من من سواسية أنه أبدا من مدسواء السين والواو الثانية لام سواء وزيدتا الثانية ووزنه فعاسلة قول الزائد بلقطه لأنه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فتعويلت بالهزة وهاه سواسية في أن أبدا

من مدسواء سينا مماثلة للفاء في عشية تصغير عشية حيث أبدا من مدة عشية شينا مماثلة للعين ووزنه عشية فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرا في فيه مشبوه ما بعده فهو من اصافة المشبه به الى المشبه على حد الجين الماء وفي القاموس والظربان دوية كالهرة منثنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظرابي وظرابي وظرابي يكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لانها اذا فست

من الشجوب بالسين المعجمة والجيم وهو الخزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وتر يقية (في تصغير عريقة) وتر قوة فقلت ازاو في الجميع بياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الالفصال ولم يفرقوا بين كون التانيثيت السكامة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لا تلب الواو بياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم مغرب آخر هو او قبلها ضمة فدل على ان عريقة بمنزلة عنقوان (وشذ سواسية) بالتصحيح (في جمع سواء) يفتح السين المهملة والمدب معني مستوي يقال الناس سواسية في هذا الامر اي مستويون فيه فكأنه جمع مستوي بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الأصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كاهنهما بوزن يخصها والتجرب ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرا في غريبان بمجرودة النخل

وزنها فعاقلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرريس واذ تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعالة كشوشاة لافعاله لندور باب سلس ولا فوعاله لندور باب كوكب ولا فعالة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعله وفعاله وتعين فعالة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي (و) شذ (مقاتلة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلت الواو الثانية بياء لتطرفها

في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يفسو

في حجر الضب فيسدر من خبث رائحته فتاكله اه وقد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعاقلة) أي سواء قلنا سواسية وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مقتوى يفتح الميم وتشديد الباء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتلة جمع هذا الاجمع مقتو اسم فاعل لانه من اقوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح ايضا وقد تخفف باء النسب وأنشد البيت وهو مقتى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفردا لمقاتلة غير ما ذكر وعبارته القتو والقنامثلة بحسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التسمية والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحدة مقتوى ومقتى أومة تون وتفتح الواو غير مصر وفيه وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان اغتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بيم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث ان قوله والمقتوون وجد مر سومابواوين وفيه نظره لانه لا جائز ان يكون مفرد مقتوى بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء بالواو والياء المشددة آخره والاقبل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

مفرد مقتوي محققا والاقيل مقتون كالأعلن ولا جائز ان يكون مفرد مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتوي
ومقتوين وتعين ان يكون مفرد مقتوي واسم فاعل وأصله مقتو واعل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصر وفين زاجع لقوله مقتوين
بكسر الواو وفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بأنه ليس فيهما الالة واحدة وهي الوصفية
اللهم الآن يقال هو مقتي على مذهب أبي على الفارسي القائل ان مطلق الزيادة في آخر الاسم اذا انضمت الى الالة أخرى منعنا الصرف
قال الجعفي في شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعنا الصرف هنا على رأي أبي على الفارسي في اعتبار
مطلق الزائد وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذ بالذهبي اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بأنه ما غير مصر وفين
الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما بصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو يناق في قوله بعد ذلك وهي الواحد الخ فانه صريح في اشتراكه بين
ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختيار واختير واصطفي وان أراد به ان افتعل من
هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قديا في ذلك (قوله متى كئالا هلك مقتوينا) في الصحاح بدل أهالك أمك وصل
البيت * تدنا فادنا ويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو واسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء
النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كئالا هلك مقتوينا * فانه صريح في انه جمع مقتوي بم ٣٧٧ مفتوحة ففاف ساكنة فتاء مفتوحة

قوا وفيه مشددة للنسب
وهو منسوب الى مقتي
كغزي كما في الصحاح
لكنه لما جمع خفف
بحذف ياء النسب ويجوز
ان يكون ايضا مقتوينا
في قول الشاعر ليس جماله
مفرد وانما هو مقتوين
الذي يشترك فيه الواحد
والثنى والجمع والمذكر
والمؤنث والحاصل ان
الشارح لم يحرك هذا الهم
حق التحرير وقال ابن
فلاح في مبحث جمع المذكر
السالم ومقتوين اسم فاعل
من القتل وهو الخدمة

بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض قال * متى كئالا هلك مقتوينا * أي خداما وقال
اني امرؤ من بني جذيمة لا * أحسن قتوا الملوكة والحقد

أي خدمة الملوكة وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال أبو على أخـ برني أبو بكر عن أبي
العباس انه لم يسمع مثل مقاتية الا حرفا واحدا أخبرني به أبو عبيدة وهو سواسية ومعناه سواه اه أو تقع
الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل هندا فتقول غزوا أو الممدودة كان تبنى من
الغزو مثل أرباء فتقول أغزياه (أو قبل الالف والنون الزائدة تين) المضارع تين لافي التانيث (كقولك
مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لان ألفي
التانيث وما صارعهما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عيننا
لمصدر فعل أعلت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلها ما كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام
وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد واعتقاد) من مصادر الثلاثي المزيد والاصل فيهن صوام وقوام
وانتقاد واعتقاد فقامت الواو فيهن ياء لانها المألوفة في أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاءها في المصدر
صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المداعلة في المصدر بقلبها ياءا جعل المصدر على فعله في الاعلال
ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا تلبس
الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية) بخلاف (نحو لاوذوا وذوا وجوارا) بالجيم فان لواذوا وجوارا

(٤٨ تصریح فی) وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقوى يقتوي ووزن اقوى افعلى وأصله اقوتو وليس
هو افعلى من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال اني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة
فزاره ومكان الحقد الخبيث والخدمه فخرت الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشبه الاعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال
بعضهم وعبارة الصحاح القتل والخدمة وقد قوتت اقوتو ومقتي أي خدمت مثال غزوت أغزو وغزوا ومغزى قال الشاعر
اني امرؤ من بني فزاره لا * أحسن قتوا الملوكة والخبيثا وية الال للخدام مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتي وهو مصدر
كما قالوا ضيعة عذرية لا تفي غلظ انحرابها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كئالا هلك مقتوينا * قال أبو عبيدة
قال رجل من بني الحزما هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين وكله سواهم وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس
بمعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعريين اه كلام الصحاح وقول الخليل
هو بمنزلة الأشعري واضح في مقتوي لافي مقتوين فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لا اعتلال عين الفعلين المذكورين
وكأنه أراد بوضحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا خبر زيه عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا)
قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذي هو لواذوا ونحوه لثلاثي والى اعلالان وذلك انها لو قلبت في المصدر لالتصاق ألفان وقلبت

الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجزاء بالكتابة (قوله وبخلاف نحو راج راج راجا بالجمع وكل صحيح) (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيدا وديننا قيميا لا لعل أفعالها بقلب الواو فيها ألغا وحال حول أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيا وعيدا اهـ وخرج بقوله لا لعل أفعالها نحو لو اذ لان فعله لا ووذو هو لم يعمل فتأمل ٢٧٨ (قوله تعالى قيميا) مصدر جنى به بالمبالغة كما يعلم من مراجعة التفسير (قوله ويخاطن) هكذا

وان كانا مصدرين لا تغلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما هو لا ووذو جاور وبخلاف راج راجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد تغلب عينهما ألقا لا تغلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الالال فيه) أي فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وازرقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيما للناس في قراءة قاف وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المسألة) وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذالته صحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتحريك قال العجاج وأنشده ابن جني

ويخاطن بالتانس النوارا * قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسألة (المثالثان تقع) الواو (عينا الجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد ماعلة) أي منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بجاء مهملة وياء مشتاهة تحتانية (وحيل وديعة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد ماعلة بقلبها ألقا في الاول والاخير وياء فيهما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدتا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو ماعلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلا فالمرادى وسيأتي ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد (وأما شبهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع ألف كسوط وسياء وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صححت الواو ونحو كوز وكوزة وعود وبقع أوله) وهو العين المهملة (للسن من الابل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبال هو الذي له سبع سنين (وعودة) لانه لمساعدت الالف قل عمل اللسان تخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يحزاعلا لانه انضم الى عدم الالال تحصيل الواو بعدها من الطرف بسبب هاء التانيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) ببدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتح الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيرة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها جعلوا ثيرة في جمعها عليه وليس اثورة من الاقط ما يحمل جمعها في القلب عليه قاله الجار بردي (وتصحح الواو وان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

وجسد بالواو في أوله فان ثبت فتكون زيادتها زما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار ونياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صححت هذه واعلت تلك قلت الالف أشد مبالغة للواو من الفتحة فتوى جانب الالال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديعة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح انها يائية والمصنف ما ش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة وقامة الانسان أو بكثرة البثر ياداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدتا الخ) قد يقال انما استفدتا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لان تكثير الامثلة

ويجيب بان استفادة ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي في استفادة تاليها من الضم (قوله وأما شبهة بالمعلة) ووجه تبين شبهة حرف العلة الساكن بحرف العلة المعمل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغني عنه بضم زاده تا كيد الرفع توهم ان ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بشير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويحوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه تنابر لان هذا الشاهر استعماله ويجيب بان هذا نادرا والافال كثير بخلافه

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كان جمع طائل الخ لا يجدي لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لان الابدال ٣٧٩ يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب في الشافية وشرحه ذكر وان الشرط اعلالها في المفرد ومثلا لذلك يجيىء جواد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الانغام (قوله ومنه الصافات) أى من ابدال الواو ياء مع تحريكها في المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أى من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو في جيد بقلبها ياء وجود مقتضيه (قوله أو اعلمت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خبير بان اللام اعلمت في الجمع وأما المفرد فهي معلة فيه لا معلة ولو قال أو اعلمت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أى الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله أنما يناسب لوجه المصنف بقوله أو اعلمت لامه وهو لم يعبر به فتأمل

تبين لي ان القماء ذلة * (وان اعزات الرجال طيلاها) بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاته في الطول اه والقماء بالمدا القصر (قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودية في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخالص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصغون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقعها واذا جرت كانت سرعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الالة ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو اعلمت لامه) أى الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) تقيض عطشان فعلا من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جود) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليهامة (فيقال) في جمعها (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والاصل روى وجوا وأبدلت الياء الواو همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء لا كسرة قبلها و اعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغير (وكذلك ما أشبههما) مما اعلمت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عيننا الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في غيرهما من كتب النظم فتأمل (بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا قلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقضى ان فعلة قلب واوهي في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعمه ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والتأدير هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمعا فاقضى بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا أرا تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور ان يكون في غير فعال نحو انقادا نقيادا والاصل انقوادا و أطلق فعلا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواه وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (مطوت) بمعنى أخذت (وز كوت) بمعنى نمت باقرار الواو على صورتها الالهائية (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وز كيت) بابدال الواو ياء لانها صادرة رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومذعوفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذا الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماضى أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه الواو المسئلة الثامنة داخلة في المسئلة

الزائدة فتأمله (قوله اجلواذا) الاجلواذا خاص بسير الابل (قوله واجلواذاذا) ينظر هل شذوذ من جهة قلب واو ياء فيكون نحو دوان ليس شاذالا لانه ليس فيه ٢٨٠ الا قلب واو واحدة ياء فان أصله دوان لكن قول المصنف واو مقدره يلباه ويقضى بشذوذ

ذلك قال الامام المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه أي دوان والياء والواو اذا اجتمع عاقلهما سبق الاخر بالسكون تغلب الواو ياء وتندغم الاو في الثانية فالجواب ان الحكامة أصلها دوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الى أن أبدلوا من الواو الاو ياء فلو تركوا ما سمعته من قلب الواو ياء وادغام الاو فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف بحصول ياء من الاو ترى ان الكلمة بعد الادغام تصير على ديان وهو من دونت الكلمة وغيرها اذا ضبطتها وقيدتها وانما احتمل الواو ان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويون لدخول الياء بينهما ومثله الديساج أصله الديساج فابدلت من احدى الياءين ياء ومثله دنار بدلالة قولهم دنائير وديابيج اه ملخصا (قوله الدنيا) هي بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخرى فاخوذ

أعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تشنية (معطيان وخر كيان) بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم (جلوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطى يزكي (و) جلوا (اسم المفعول) وهو معطيان وخر كيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان وخر كيان بكسر الطاء والهمزة كاف (فان كلا منهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتغازينا) والاصل تغازونا وتغازونا فابدلت الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تغازي وتنداعي (لا كسر قبل آخره) حتى يحتمل الماضي عليه (فاجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازي وتنداعي (فيل مجيء التاء في أراد وهو) توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا (غازينا وداعينا) جلا على تغازي وتنداعي (بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيء الياء) ثم استصحب (الاعلال معها) أي مع الياء كما استصحبها مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة (الخامسة ان تلي) الواو (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (فحوميران) أصله موازن لانه من الوزن (وميقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها واتسكسار ما قبلها (بمخلاف نحو ضوان) وهو وعاء الشيء (وسوار) لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذا) بالجمع والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملة تن وهو التعلق بالعين يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلال لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذا لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة (السادسة ان تكون) الواو (لا ما لعل بالضم) حال كونها (صفة نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للفقير الدرجة العليا) والاصل الدنوي والعلوي لانهم من الدنيا والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضممة وعلامة التانيث في الصفة فحقت لامها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعملهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملته (واعاقول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشا ذقيا سا فصبح استعمالا نبه به على الاصل) هو الواو (كما) تبين على الاصل (في) الفعل نحو (استخوذو) في الاسم نحو (التود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحدوا فاقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيهه على الاصل وينبغي بقولون القياس بالاعلال على القياس (فان كانت فعلى) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقرر الواو على أصلها فراقبين الاسم والصفة ولم يعسكوا لان الاسم اخذ من الصفة (كقوله) وهو

ذوالرمة (أدارا بحزوي هجت للعين عبرة) * فاء الهوى يرفض أو يترقرق

باقرار الواو على حالها في خروى بحاجته مضمومة وزاى ساكنة اسم موضع ودارى منادى بالهزة وحقه الضم لانه نكرة متصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بدله منوع نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث ياء ليما يرجي لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وهاه الهوى دمعه ولا يكونه يبعث عليه أضيف اليه ويرفض يسيل بضمه في أثر بعض وترقرق يبق في العين متحيرا يحى وينذهب وما ذكره الموضع من أن لا مفعلى اذا كانت واو تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادى انه مخالف لقول أهل التصريف فانهم يعكسون فيه ولونها في الاسم دون الصفة ويجعلون خروى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيدا للدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الأزهري عن القراء وعن ابن السكيت أنهم قالوا ما كان من الثعوت مثل الدنيا والعلو فانه بالياء فانه

عن الدنيا وجعلها دنى نحو كبرى وكبرى يقال في النسب اليها دنوي ودنى ودنياوي واللفظان متصووران للتأنيث غير يستثقلون
هضرة وحكي ابن جني تنوينها وصرفها في لغة تنادرة وأورد ابن مالك أنها في الاصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل

اذا نكر لزم الافراد والتذكير وامتنع تانيه في استعمالهم دنيا موشاع كونه منكر اشكال واجاب بانهم اخلعت عنها الوضعية غالباً
 واجريت بحري عالم يكن قط وصفاً كرجعي ونظيره وان دعوت الى جلي ومكرمة * يوم اسراة كرام الناس فادعينا فان جلي
 وان كان تانيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسماً للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوى والزر كشي على البخارى بالمعنى
 (قوله ويجب حيد ذالج) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما ان كان مضموم لان ما قبلهما اقدم على ضمهما كما سيأتي في قول
 الشارح فصايرهم فان الظاهر ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن الحاجب وجاء لي في جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع
 أفعل غير اسم تفضيل فعل كجهر جمع أجهر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) ٣٨١ هـ واوضح فيه تقدمت فيه الواو دون
 ما تقدمت فيه الياء

ما تقدمت فيه الياء
 فالوجه ترك هذا القيد
 وان المدغم هو الأول
 الساكن مطلقاً (قوله ولو
 كان الخ) فيه نظر لان
 البغداديين يقولون انه
 نقل من فيعل يفتح الى
 فيعل بالكسر فهم
 لا يقولون ذلك الا بالكسر
 فبطل ما قاله الشارح
 (قوله جوازاً) فيه نظر
 بالنسبة لسو برفان قلب
 الالف وواو واجب لا جائز
 وأما ببيع فكذلك الا انه
 ربما ليس بالمبنى للفعول
 من بايع فانه يقال فيه
 أيضاً ببيع وقد يقال ان
 مراده بالجواز عدم الازوم
 اذ يجوز بناؤه للقاء حل
 فيع ودما كان لما كان
 فليأمل وبعدهم قال
 وليس أى السابق منهما
 بدلامن ألف كسور أو
 من واو كسور ان فان
 أصله وان وهو أحسن
 من صنيح الشارح (قوله

يستنقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهر واو الوافى التصوى وينو
 تم قالوا القصيا اهـ المسئلة (السادة أن تلتقى هي) أى الواو (والياء) ويجتمعان (في كلمة) واحدة
 (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب
 قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما لم يكن (ويجب حينئذ)
 أى حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن واو (في الياء) السالبة لاجتماع المثلين (مثال ذلك
 فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيدوميت أصلهما سيدوميت) لانهما من ساديسودا اتفاقاً
 ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعمل بكسر العين وذهب
 البغداديون الى انه فيعمل بفتح العين كضيم يصيرف نقل الى فيعمل بكسر العين قالوا لانهم نرى الصحيح
 ما هو على فيعمل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراد
 فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاء ورماة وواو كان سيد
 فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طى ولى) بالتشديد (مصدرا
 طويت ولو بت وأصلهما طوى ولوى) بفتح أو هما وسكون تانيهما قلبت الواو ياء وأدغمت في
 الياء (ويجب التصحيح) في الواو (وان كانا) أى الياء والواو (من كلمتين نحو يدعوا ياء) بتقديم
 الواو على الياء (ويرمى واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أى من الواو والياء (متحركاً
 نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات)
 جوازاً وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سوسو والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن ييظر
 قلت بيع ثم بنيت له سلم يسم فاعله فقلت ببيع والمبدل عن همزة (نحوروية) بضم الراء وفتح الياء
 المشاة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة فجميع ذلك لا يبدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف
 اويم مخفف أيم وهو مثال ايلم من الائمة بدأت الهمزة الثانية واول الانضمام التي قبلها فصار اويم هذا
 الابدال واجب فقلبت أو او ياء وأدغمت في الياء فصايرهم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو
 عارضة الذات وجوباً لأصلها الهمزة فان العروض الذي يحكى عن الابدال انما هو العروض الجائز
 لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر)
 لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم في
 بالادغام بعد القلب (وشذ عن ذلك ثلاثة أنواع نوع أعلى ولم يستوفى الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم
 للربا تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمح الكسائي هذه

فجميع ذلك لا يبدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين
 أو كان السابق منهما متحركاً لان التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على المسئلة الاخيرة باقسامها (قوله للربا) وضم بعضهم الى الربا
 في شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح فحصرهم وقيم جمعاً صائماً وقائم لقبهم الواو فيهما ياء لامة قس وأصلهما صوم
 وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقاً فانه مقيس بالنظر الى قاعدة ان
 الواو اذا كانت عين الفعل جمعاً صحيح اللام تغلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكر يافى شرح الشافعية وأشد من
 هذا قول الشاعر
 ألا طرقة تامة ابنة منذر * فسأرق النيام الاكلامها
 والغياس النوام ووجه شذوذ ما مر فيما قبله
 ووجه كونه أشد بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقه للقاعدة اهـ منه أيضاً

(قوله فحوضيون) و ينظر هل واو مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيوت زائدة والواو أصاية لوجود فعل كصيتل وعدم فعل فتأمل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كإن الأولى وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيدوهيت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الأصلية قاله الشيخ زكريا في شرح

الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واو اوظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتأمل (قوله بضم النون) فيه نظر لما تقدم لقول الشافية وبعض شروحه وانما عن المنكر مبالغة فانه ظاهر في انه يفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتأمل (قوله بكسر العين) قال اللطفي انما قد يقول بكسر العين حتى يأتي جمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ما خوذ من كلام اللطفي فانه قال قال انما قد يكون ساضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيسه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لا ياء جلا للاسم على الفعل (قوله) فانه اذا ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام و ينظر هل يجوز عوده على الفعل

النراءة وحكي ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطراذه على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (فحوضيون) بفتح الصاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأبوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنه أفعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أبوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوى) بفتح (ورجاء) بالهمزة والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع أبذل فيه الياء واو) أدغمت الواو فيها (على عكس القاعدة) نحو (عوى الكلب) (عوة) والقياس عية (ونزه) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (واطر في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) (وجداول) (واسود) اسما (للحية) وأسود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطر دفتقول في تصغير جدول وأسود جدول وأسود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأسود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جى به معنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أسود وقاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجز وعمود فاهما وان كسر على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرها تقول عجز وعمود ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لغير وضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ساضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (بحور ضيه فهو مرضى) الثاني نحو (قوى على زيد فهو قوى) والاصل فيه ما مرضى ومقوى بواو بين بعد العين أو لمما واو مفعول وثانيهما لانه قلبت لامهما ياء جلا للاسم على الفعل فانه اذا ذاك واجب الاعلال اذا الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار امر ضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءه بعضهم) راضية (مضوءة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومذعو) والاصل مغزو ومذعو وبواو بين واو مفعول ولام الكامة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثليين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسى مليكة اتنى * (أنا الليث معديا على وعاديا) فاعل معديا وأصله معدو وهو رس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معذوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحرر الاجسودا فالتصحيح جلا على فعل الفاعل والاعلال جلا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الجمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام مفعول) بضم الفاء (جمع نحو عصا وعصى وقفاو قنى

أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللطفي ان قلت فهل قل على الشئ على انما كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلا وكغزو ومقلى كرمى قلت في الصحاح انك تقول قلبت اللحم والسويق فهو مقلى وقاونه فهو مقول لغة (قوله وقفاو قنى) فيه احدى الجوع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع القفاو قنى اقفاء واقفية * مع القنى قنين واختمن بقنى و ينظر ضبط كل جمع منها والقفاو راو القنى كالقافية ويذكر وقد عود

(قوله لأن حيفض) كان صوابه لأن حيفض بالالف (قوله وشجتم على عيط وعوط) مشكل على قوله ويحجب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما في الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف ٣٨٤ أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء في غزيان كظربان لوقوعها

بعد كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرمومة بقلب الياء واوا أيضا فان الالف والنون حرفان موجودان حسا فبعد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها في الحس ولو لا في الطرف وقد يقال أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف كما قال المرادي وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وما عطاء ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع آخر انحضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وامارمو كعضوفهي آخر حقيقي فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى يقوى من ابقىت عليه أي رحته وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا في المفتوح وانما لم يراع الضم في تقوى لغته فيه وكثرته في طعيا وقال الدوشري تقوى أصله وبقيا قلبت واؤه تاء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتثنية يجعل الالف للالحاق بجمع كسترى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء اوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين في السكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (فحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء في مثلها (كحيفض) جمع حافض فلا تبدل الياء فيه واو الان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالتحريك واذا كان كذلك لم تسيطر الحركة على قايها واوا وهذا المثال خارج أيضا بوجه في غير جمع لان حيفض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حاض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لتقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهم) جمع أهيم وهيماء (وييض) جمع أبيض وبيضاء (في جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط غممة من الناقة التي لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهي) اسلام فعل كنو والرجل وقضو) بفتح أولهما وضم نانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاء أي ما أعقله) والنية العقل (وما أقضاه) أي أحكمه والقضاء الحكم الاصل فهي وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أولام اسم مختوم تاء) للتانيث (بنيت السكامة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمي) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرمومة) بالواو والاصل حرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء السكامة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (فحوتوا في توائية فان أصله قبل دخول التاء توائية بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان توائية توتيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أي ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لاقادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقي الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها (أولام اسم مختوم بالالف والنون) الرائدتين (كأن يبنى من الرمي) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الياء الموحدة (اسم الموضع الذي يقول فيه) بخلاف (ابن أجر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يادار الحى بالسبعان) * أمل عليه بالبلال الملوآن

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزوة مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى الالف والنون حكم ما وقع آخر انحضا كرضي ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن تقول في مثال عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضع في الحواشي المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لما الفعل بفتح القاء اسما لاصفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

المثل لم يراع الضم في تقوى لغته فيه وكثرته في طعيا وقال الدوشري تقوى أصله وبقيا قلبت واؤه تاء كما في تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتثنية يجعل الالف للالحاق بجمع كسترى واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء اوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين في السكامة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

(قوله حكاه ابن جني الخ) أي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فهو رمد كور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشرويه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لاشدو في ريان قلب يائه أو أو يستلزم قلبه ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت أحدهما بالساكن كون قلبت الواو ياء الخ فقلبها أو أو يؤدي إلى قلب الواو ياء عملا بقاعدة كرفع قلب الياء والواو المانع وهو ما ذكر فلا يرد ريان نقضاً على ٣٨٥ هذا وهذا كله في رياء اسم الراءثة وأما

المثل يقال لك شرواه وشرويه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف البازلي (و فتوى) بالفاء والمنشاء القوقانية. والاصل تقياً وشروياً وفتياً لانها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واو افرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أجل الثقل (قال الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشدسعي) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للراءثة (وطغيا) اسما (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعيان السعي (فيحتمل أنه منقول من صفة كغزياً وصدياً مؤنثي خزيان وصدبان) واستحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسي (وأما الثاني) وهو ريان من الري (فقال النخونون) سيبويه وغيره ريان (صفة غابت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والاصل راءثة ريان أي مملوءة طيباً وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فلاكثر فيه ضم الطاء فلهذا استوجبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضع ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخطه في حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما للعلل لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعي يروي بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى يفتح الطاء على مثال سكري وقال أبو عبيدة يفتح الطاء والتنوين قائد ابن السيد المسئلة (الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا للعلل بالضم) في الفاء (اسما كطوي) بمعنى طيباً (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوي (أو صفة جارية تجري الاسماء) في عدم جريانها على موصوف وإيلائها العوامل (وهي فعلی أفعال كالطوي والكوسي والنخوري) بالحاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية تجري الاسماء الجامدة (والذي يدل على أنها جارية تجري الاسماء) الجامدة (ان أفعال التفضيل يجمع على أفعال فيقال) في جمع الافضل والا كبر (الافضل والا كبر كما يقال في جمع أفكل) وهو اسم جامد للعدة (أفكل) والاصل الطيبي والكيسي والنخيري بضم أولهما أبدلت الياء واو الساكنة وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واو افرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والراء المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازر حقه يضيزه إذا نجسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في مشيه إذا حرك منكبيه وأصلها ضيزى وحيكى بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النخوين وقال الناظم) في النظم

وان يكن عينا للعلل وصفا * فذلك بالوجهين عنهم يلقي

(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واو وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوي والطبي والكوسي والكيسي والضوقي والضيق) ترديدا

(٤٩ تصریح فی)

وأما الثاني الخ قال الناصر اللقاني لقائل ان يقول أصلها ريان فاعارض قلب اللام واو اما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما وتاصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واو عملا بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجمع حينئذ ايضا الياء والواو مع سبق والتاصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما أول فلان سعيان وريا وطغيا كذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقررة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لانتفاء السبب منوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتامس (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

ريان الري ضد صديا
فقدم القلب فيها واضح
لكونها صفة وسعيان
باعجام أوله وإهماله اسم
لني وقيل باعجام أوله اسم
لموضع وقال الدنوشري
ينظر هل ريان وطغيا كتب
ياء في آخره كما هو القاعدة
في الالف المحاورة للثلاثة
أو يكتب بالالف لاجل الياء
التي قبلها فاذا كتبت ياء
يجتمع يا آن فإيه جر ذلك
والظاهر الثاني كالديا
والعيا وتظهر ذلك ما قال
بعضهم أيضا ان الحيا
بالقصر وهو المطر والنخيب
يكتب بالالف وان كان
أصلها ياء كراهة اجتماع
ياءين ولولا ذلك لكتب
بالياء وتشدته حيان وجمعه
أحياء والحاصل كما قال
ابن الحاجب في شافيته
وغيره ان الالف المتجاوزة
ثلاثة أحرف تكتب ياء
الا إذا كان ما قبلها ياء فأنها
تكتب ألفا كالديا والافي
نحو يحيى وربي علمين
فانه يكتب بالياء ولو كان
ما قبلها ياء فتامل (قوله

والذي أح (قوله كطوي وكوسي) فيه نظر لان كوسى صفة لكها كالاسم وطوي قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق
 * (فصل) * (قوله مخفي جبال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعمل في نحو جبال الان ابن جني قال في المحجب سألت أبا علي
 فقلت له من أخرى غير لازم بحري اللزوم فقال في الآخر لم أجوز له ان يقول في جبال جيل وجبال فقال لا وأما الى أن التلب أقوى
 من حكم الاعتداد بالحركة في نحو فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه در لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما
 توأمان ولكن هاتوأم وقد اعترض الزركشي على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نقاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل
 بكلام الخليل ورد الجلال السيوطي في التاج والدرة بانه خلاف قول أبي حاتم والفرعاء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم
 أحدهما ولا يقال هما توأم وقال في تشييف اللسان ويقولون للولد من في بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اهـ وحينئذ
 فقول الزركشي ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توأمان
 ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرد وهما مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص الاثنين كما اتى عن القاموس
 فاذا اريد التنصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع في شرح المنهاج لابن جرير عتده في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانی
 توأمين كلام غير محرر لا بأس بذكره ٣٨٦ وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضي ان التوأم اسم لكل من المجتمعين

وظاهر القاموس بل
 صريحه انه اسم لمجموعهما
 وان التثنية انما هي لتوأم
 وتوامة وعبارته التوأم
 من جميع الحيوان المولود
 مع غيره في بطن من الاثنين
 فصاعدا ذكرا أو أنثى أو
 ذكرا أو أنثى وجمعه توأم
 وتوأم كخال اهـ واعلم
 ان التوأم بلا همزة اسم
 لمجموع الولدين فاكثر في
 بطن واحد من جميع
 الحيوان ويهمل كرجل
 توأم وامرأة توامة
 مفردة وتثنيته توأمان
 فاعتراضه بأنه لا تثنية

بين جملة على مذكرة تارة وبين رعاية الرتبة أخرى اهـ ففيه مخالفة لكلام النحويين سيديو به واتباعه من
 وجهين أحدهما ان الناظم وابنه أجازا في فعل وصفوا وجهين والنحويون جزموا بأحدهما فقالوا اتقلب
 يا فعلى اسما ووا كطوي وكوسي ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة
 ضري وهشبة حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا أنثى الافعل في باب الاسماء فيكم والهاجك الاسماء في
 اقرار الضمة وقلب الياء واذا كرها الناظم في باب الصفات وأجاز فيهما الوجهين ونص على ان الوجهين
 مسموعان من العرب وقال الشاوي لم يبح من هذا مقابلا لافعل أفعل
 * (فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء) في الاسماء والافعال (وذلك) (الابدال) (مشروط بعشرة
 شروط) (مذكرة في النظم) (الاول ان يتحرك) (أي الواو والياء والياء والياء بالاشارة بقوله يتحرك بك) (فلذلك)
 الشرط وهو التحريك (بكتفي القول والبيع) (مصدرى قال وباع) (لسكونهما) (الشرط) (الثاني ان
 تكون حركتهما أصلية) (وهو المشار اليه بقوله أصل) (فلذلك) (الشرط) (وهو اصاله الحركه) (بكتفي في جبل
 وتوم) (بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما) (مخفي جبال) (بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التمهنية وفتح
 الهمزة بعدها لام اسما للضبع) (وتوأم) (بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد بولد معه
 آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم ينعلا عروض الحركه) (و) (الشرط) (الثالث ان يفتح ما قبلهما)
 وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك) (بكتفي العوض والخيول والسور) (لان الكسرة في الاولين والضمة
 في الثالث لا يجانسان الالف) (و) (الشرط) (الرابع ان تكون الفتحة متصلة) (وهو المشار اليه بقوله متصل
 (أي في كليهما) (ولذلك) (بكتفي ضرب واحد وضرب ياسر) (لان الفتحة في كلمة الواو والياء في كلمة أخرى

لدهم علمت من الفرق بين التوأم بلا همزة والتوأم بالهمزة وان تثنية المتن انسا
 هي للمهموز لا غير اهـ وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
 وانه اسم لكل واحد بغيره الثاني قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوامة عجيب فان القاموس
 لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنية فهي أعظم من ان تكون لتوأم وتوامة أو لتوأم وتوامة وليت
 شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوامة دون توأم وتوامة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره
 مما ترده القواعد النحوية في باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله في تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز
 وليس كذلك كما بين في باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز يسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو
 لان المهموز خلف بنقل حركه الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارته
 القاموس بعد ما نقله ويقال توأم لذكروا وتوامة للأنثى واذا جمعا فهما توأمان وتوأم اهـ وقوله واذا جمعا أي اجتماعا وليس المراد اذا
 جمعا اصطلاحا لان توأمين مشني لاجمع وقوله وتوأم ان كان على وزن رخال فشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان
 على وزن شندقم فهو مبني على انه يطلق على الاثنين بخلاف ما مر عن أبي حاتم والفرعاء ومن تبعهما (قوله متصلة أي في كليهما)
 لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك) (بكتفي ضرب واحد وضرب ياسر) (لوهل بغير هذين المثالين لكان أحسن

لأن الظاهر أن وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضاً فليست بمنع من جهة المنع المذكور (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا
فعين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتيامن فلا تقلب أيضاً وما قلناه يكاد ينطبق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير
اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدها ما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف)
لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلى وقتوى) اقتصر عليه ما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو ولا الياء
(قوله وبكى) هو ياء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من الياءى (قوله اذا وليت غير الالف
والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليها غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء
والواو العين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما أسند الفعل الى واو الجماعة حذف ألفه لا لتغاهاها ساكنة مع الواو
(قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاه محذوه محو او محيا اذا ذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعور فهو

(و) الشرط (الخامس) ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا هينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا
لامين وهو المشار اليه بقوله .

ان حركه التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف

اعلاها دسا كن غير ألف * أو باء التثنية في هاء ألف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورتق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعده هو والالف في بيان والياء في طويل والراء في خورتق (و) صحت (اللام في رميا وغزا) في الافعال (وكتيان وعصوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلوى وقتوى) لسكون أول ياءى النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالفرد وأما نحو قتيان وعصوان فحمول عليه وأما نحو علوى وقتوى فلا تبدل واوه ألقالانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها واجب قلبها ألفا لكانا لا تزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدهما) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من الياءى (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا ولت غير الالف والياء المشددة من السوا كن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيمون ويمحون فقلبتا) أى الياء فى يخشيون والواو فى يمحون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفنا) أى الالفان (للساكنين) وهما الالف وواو الجماعة ومما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية قوله ثبت لغة الا أن يقرأ بأبناء للفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احداهما) أى الواو والياء (عين الفعل) بكسر العين (الذى الوصف منه على افعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحتز بقوله الذى الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسورا العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عين المصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على افعل (كالهيف) بفتح حين وهو ضمور الباء و رقة النحر

لان ذکر احدهما کذا فی الاخری ابد لا لهما علیہما قال الفرزدق فلورضیت (۲) بدایہا * لکان علی القدر الخیار

فهذا كس قوله ما قيمها وقال وكان في العينين حسب قمر نقل * أو سنبيل كخلت به فانهات واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين أما اذا عمت الاقفة العينين فذلك عي وأجاب بما يكون على خدمة ملة سيقا وربحا وقوله هم القهران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وأمي الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالهوية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذي يحدث في العينين فقوله عارت على حد خانت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفي انه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على انه ليس على خدمه وانه بناء آخر وحكي سيمويه اعور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو وخاف) قال الدنوشري ربما يشكل بنحو (٢) قوله فلور ضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم اوزن ولعل صوابه فلور ضيت يداى بها رطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثني اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اه

لحي ياءين أو لهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألقا وجود علة القلب قال ابن قاسم أحد العبادي فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حي وعي ألقا لتحر كها وانفتاح ما قبلها فلم تر كوا ذلك قلت تر كوه جلا على المفتوح نحو هوى المتنوع فيه القلب لتلاي جمع اعلان لان لامه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالأصل في عدم الأعلال ٣٨٨ هـ وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا)

ليس هذا الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق أولا حق (قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غشاء احوى وأما اللعس واللى فهو سواد الشفتين فايتمام (قوله لان محل التغيير الطرف) لو قال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثمل آية غاية وأصلها غيبة فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثانية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يشوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القدر أن وتطلق الآية أيضا على الشخص بقول رأيت آية فلان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدوشري مراده ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر

(والعور) بفتحين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناطم بقوله وصح عين فعل وفعلًا * ذا افعل كاتعبدوا حولًا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور جلا على افعل باو افتقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالحق والاولان نحو أعور وأحول وجل المصدر على فعله (و) الشرط (انثامن أن لا تكون الواو عيننا لاقتل الدال على معنى التفاعل أى التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجمع من المجاورة (واشتوروا) بالثمن المعجمة من المشاورة لان حركة التاء في حكم السكون (فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقر بها من الالف) في المخرج (ولهذا أعلت في استافوا مع ان معناه تسابقوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالأعلال منها والى هذا الشرط أشار الناطم بقوله وان بين تفاعل من افععل * والعين واوسلمت ولم تعل (و) الشرط (التاسع أن لا تكون احدهما) أى الواو والياء (متلوقة بحرف يستحق هذا الأعلال) وهو القلب ألقا (فان كانت) احدهما (كذلك) أى متلوقة بحرف يستحق هذا الأعلال (صحت) لاولى (وأعلت) الثانية نحو الحياء والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والأصل فيهن الحى والهوى والحوى ولا نه من الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألقا لتحر كها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألقا لعله المذكور لتوالي اعلان العين واغلل اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى للاقاة التثنية عند التنكير فيصير الاسم المذكر على حرف واحد وهو مختص فاقصرنا على اعلان اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا الى ذلك أشار الناطم بقوله * وان لم تحرفين ذا الأعلال استحق * صح أول * (وربما عكسوا فاعلوا الاولى) وصحوا الثانية) والى ذلك أشار الناطم بقوله * وعكس قد يحق * (نحو آية في اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها آية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها انة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذ فاعلوا الياء الاولى لتحر كها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان أصلها آية بسكون العين كحية فاعلت بفتح الياء الاولى ألقا ا كتحاء بشرط العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله القراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اجترأ بشرط العلة واذا كانوا قد دعوا لواعليه فيما لم يجتمع فيه يا ن نحو طائى وسمع اللهم تغسل قاتى وصامتى فقيم الاجتماع فيه يا ن أولى لانه أثقل الثالث ان أصلها آية كضاربة حذفت العين استئقالاتا الى ياءين أولهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالة الأصل بالة قاله الكسائى وردبانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم أى الرابع ان أصلها آية بضم الياء الاولى كمسرة فقلبت العين أنفا وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها آية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا وردبانه ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحي جى السادس ان أصلها آية كقصبة كالاول الا انه أعلمت الثانية على القياس فصار أبة

ويخالف القواعد الا الاجترأ المذكور بخلاف غيره من الواجهة المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا كحياة الأمر واحد يخالف للقواعد مساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلاه بما ذكره وكون غيره مخالفا للقواعد فمن وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله وردبانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكره با تى مع ثانيه في آية كضاربة لانه قبل بقاعدة أخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله وردبانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب

الضمّة كسرة (قوله لغیر موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذف العين استثناء لا التواء إلى ياءين أو لهما م كسور فلا يتأمل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة لثلاثة بعدد والافليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أراه ما) فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الانغام وهو بعيد فليتأمل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي أصلها كما مر أعقبهم حركة متحركة فداوا الأرمين ابدال الساكنة ألقا من جنس حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين انغام الميم الاولى في الثانية بعد تنقل كسرتها إلى همزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فتقدم الانغام

المؤدى إلى ما ذكر على الاعلال فإن قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب ألقا الانغام فيقال آمة قلت المراد الانغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تفسير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والانغام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الانغام وفي قول اللقاني الرائد على كلام الشارح يتأتى الاعلال بالقلب ألقا محل نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسرة والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما يجب اعلال آمة أعروض الحركة لان الأصل آمة أفعلة كاجرة فنقلب حركة الميم الاولى

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فاعلة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال (لنا سهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنية فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألقا وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية تمنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما اذا قيل ان أصلها آية بفتح الياء الاولى أو آية بكونها أو آية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بان أصلها آية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) المحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان أصلها آية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال) المحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألقا والقاعدة ان علة القلب مكية من شيئين تحركا وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان أصلها آية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (لغير موجب) لم حذفها والقول الاول وهو ان أصلها آية كنية سالم من ذلك (قلت ويلزم على) هذا القول (الاول) شي آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألقا (على الانغام) وهو انغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحريك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الانغام وهو اجتماع المثليين الساكن أو لهما وقدم فيه الاعلال على الانغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الانغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة آمة ياء لا ألقا فاعلة) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الانغام لانهما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية فليبت ياء مراعاة تخفيف ظرحة المحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لا بدلت الهمزة الثانية ألقا لجود شرطه فلما ابدلوا ياء بعد النقل ولم يبدلوا ألقا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الانغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الانغام على الاعلال فلا ينقدمو الانغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يبيح الانغام في باب قوى مع ان أصله قو ولان الاعلال مقدم على الانغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الانغام مجوز للانغام ويبدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الغل في حى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والانغام فلا يخلو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الانغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغير فلم يغتفر فيه ذلك كما اعتقر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى الواو والياء (عين لما آخرة زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون والفاء التانيث والياء اشار الناطم بقوله وعين ما آخرة قدزيلما يخص الاسم واجبان يسلم (فلذلك صحنا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشئ اذا طاف به (والهيمنان) مصدر

للهمزة الثانية لقصد الانغام ولم يتبدو جود الياء متحركة مفتوحة ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعمل ذلك لانهم لو اعلوه فقلوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في آمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله (قوله العاشر ان لا يكون عيننا الخ) ظاهره انه اذا كان لا ما لما آخرة زيادة الخ تقلب ألقا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحه وقد اختلفت أي الواو والياء في ان تراو قدمت عيننا على الياء لا ما نحو طوط يت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عيننا على الواو

لأما فانه غير واقع ولهذا قالوا وحيوان منقلبة عن ياء لعدم النظر وأصله حيوان وقياسه حيوان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن
أبقوه متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموتان جلوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولا هم لو أدغموا
فيه لالتبس بثنية حتى لا يمكن لما كرهوا ٣٩٠ اجتماع المثنيين قبلوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من

شرح الشيخ ذكر ياء مع المتن
وفيه مخالفة لما مضى
من جهة ان كلام الموضع
مبنى على مذهب سيبويه
والمأزني وكلام شرح
الشافية مبنى على مذهب
المبرد كما يعلم من كلام
الشارح الآتي وبعد
فالمسئلة محتاجة الى
كشف القناع عن وجهها
وان شاء الله يتيسر لنا ذلك
وفيه نظر أيضا من حيث
انه لا يقتضى ان قلب
لام حيوان ياء قياس
وكلام الموضع يخالفه
(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة)
ينظر ذلك ثم نظرنا في
ان صفة الواو والياء الجهر
والاستفال وصفة التاء
الهمس والرخاوة (قوله)
بانه يجوز ههنا للفرق الخ
فيه نظر ظاهر فانه واجب
على هذا أيضا فليتأمل
(قول الشاعر تضايق عنها
ان توبجها الابري) فديقال
ان فيه قلبا بان يحمل ان
توبجها الابري فاعل تضايق
وضمير عنها راجع للمواجز
وبيانه ان المواجز هي التي
تضايق عن ان تدخلها
الابري تضايق عن

هام على وجهه يميم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة
اسم وادقاه الصغاني وقال المرادى اسم ماء وخاله الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة
والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المسائل وجار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة
الالف والنون والالف التانيث يعدشبه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل (وشد الاعلال في ما هان
وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمأزني وزعم المبرد ان القياس في ما كان محتوما
بالف ونون الاعلال وان ما هان وداران لاشدو فذهب ماوان تصحيح الجولان والهيمنان شاذلان الالف
والنون لا يخرج ان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانقصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في
زعفران زعفران فبقيا في التصغير ولم يحذفوا قيل لما صحح انزوان والغليان وحرف الهمزة للام واللام
محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
الى ان تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عاياه لان هذه الالف في آخر الاسم
لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم يخرج هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب
سيبويه وآتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في
الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البع اسماعلى وزن جزمى فعلى قول الاخفش
تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صوري عنده قياس

*(فصل في ابدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال)
غير مبديلين من همزة (أي بدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقا تية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء
المقلبة (في تاء الافتعال) في (ما تصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالقفل الماضى والمضارع والامر
واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لا يبينهما من قرب المخرج ومنافاة
الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد فقاؤه ماوا ولاهما (من الوصل والوعد) واصلهما
أو وصل واو تعد قابيت الواو تاء مثناة فوقا تية وأدغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب
الواو ياء مثناة تحتا تية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لم قلبت تاء في هذه اللغة
فالاولى الاكتفاء بـعـلـل واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التقطازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء
تحتا تية لا يجوز قلب الياء تحتا تية فوقا تية لغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز
ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو
(واتسر) أصله ايتسر فقاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياءه تاء وأدغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير المحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدنى أتعدك بمثلها) * وسوف ازيد الباقيات القوارضا
اصل تتعدنى وأتعدك تو تعدنى وأتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع
قارضة وهي الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد
(فان القوافى يتلجن موجا) * تضايق عنها ان توبجها الابري
اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع

دخولها القوافى وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائذ الى
المواجز وان توبجها الابري سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلها منها متعلقات تضايق أو لا يجوز ذلك والابري بكسر الهمزة كقرينة
وقرب وهل يجوز ان توبجها الابري بدلها من ضمير عنها وأنه وان كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالجملة أو لا يجوز

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على تعليظ الجوهري ليس بالهين ٣٩١ فيجوز ان يكون ذلك مذهبا له كما ذهب

البغداديون الى ذلك في
اتزروا تم واتهل واتكل
كما حكاه الشارح عنهم
ولا يقال الجوهري ليس
من ارباب المذاهب لانا
لا نسلم ذلك مع ان الظاهر
يساعده فاقاله الجوهري
وجهه والوجه الثاني ما قاله
الموضح وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه
بعضهم وهو قريب مما
ذهب اليه الموضح
* (فصل) *

(قوله لا تطباق اللسان
الخ) قال الدوشري هو
مشكل بالنسبة للضاد
والصاد فان الضاد المعجمة
مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والصاد
المهملة مما يلي الاضراس
من الجانب الايسر فلا
ينحصر الصوت فيهما
بين اللسان وما حاذاه من
التحريك الاعلى فليتامل
ثم راجعت بعض الفضلاء
فذكر لي ان الضاد من
حافة اللسان الايمن او
الايسر واسا للصاد المهملة
فهى من الثنايا وطرف
اللسان (قوله لا يدغم الا
في صغيرى مثله) ربما
اشكل بما قاله المرادى
من قوله والادغام الخ فانه
أدغم في غير مثله اللهم
الا أن يقال ان صغيره
باق مع قلب الثاني (قوله

موجع موضع اللوح وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك أشار الناظم بقوله
* ذواللبن فأتاني إفتعال ابدا * وقد ناهذه اللغة بولنا الفصحى احترازاً من لغة بعض الحجازيين
فانهم يبدلون بها من جنس حركاتها فيقولون ياتعد ياتسرم وتعد وتسر ابتعاداً يسار وقيدنا الواو
والياء بقولنا غير مبتدئين من همزة كما في التسهيل احترازاً من نحو اثمن اثمانا واتزرو وهو المراد بقوله
(وتقول في إفتعال من الأزارا يترز) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية
(تاء) فوقانية (وانغمها في التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول
من قال اتزرو من ايتزرو خطأ قاله التفتازانى (وشذو لهم في إفتعال من الاكل اكل) بتشديد التاء فوقانية
واليه أشار الناظم بقوله * وشذ في ذى الهمزة نحو واتكلا * وجعله في التسهيل قليلا لفتال وقد تبدل وهى
بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم
اتزرو اه (وقول الجوهري في اتخذه إفتعال من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب أن يقال اتخذ
بغير ادغام قاله التفتازانى (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي
ونذهب بعضهم الى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهى وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال
اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم أجازوا ابدال ذى الهمزة وحكوا من ذلك ألفاظا وهى اتزرو
واتمن واتهل واتكل من الأزار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليترز به كذا في
جميع روايات الموطأ وقد تقدم

* (فصل في ابدال الطاء) تبدل وجوباً من تاء الإفتعال الذى فاؤه صاد أو ضاد أو طاء وتسمى هذه
الحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لا تطباق اللسان معها عن التحريك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين
اللسان وما حاذاه من التحريك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما
هو اللسان والتحريك وأما الحرف فهو مطبق عند ادغامه وانما ابدلت تاء الإفتعال أثر المطبق طاء لاستئصال
اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها
من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله * طاقا إفتعال رداً ثم مطبق (تقول في إفتعال من صبر اصطر)
وأصله اصبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصغيرى) وهو الصاد (لا يدغم الا في)
صغيرى (مثله) لا لا يدغم صغيره قال المرادى واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال
اصطر والادغام بقلب التاء فى الاول فيقال اصبر بصاده شدة قال سيبويه جد تناهروا ان بعضهم
قرأ ان يصلح امرئ ان يضطرب اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضطرب ابدلت التاء طاء (ولا
تدغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء
قليلا اصباح واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى وهذا عكس الادغام فعل رعاية
اصغير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اضطر) والاصل اضطهر ابدلت التاء طاء
(ثم يجب الادغام لاجتماع المثليين) وهما الطاءان (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من
الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظلم ابدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه
الظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على
القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الظاء المهملة طاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس
القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى بهن قوله) وهو زهير بن أبى سلمى يدح هريم بن سنان المزنى
(هو الجواد الذى يعطيك نائله * صفواو يظلم احيانا فيظلم)

على الاصل) مراده به انه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والافه ورفوع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العيني يجوز فيه الرفع لعل على اللفظ والنصب لعل على المحل اهـ وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظروا الا فلان رفع في هال لفظا فيكون نعتا تابعا له على لفظه (قوله وكفك المنضب) قال الدونشري ينظر ما عراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لانه تمناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف ٣٩٢ كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اهـ وأقول ضبط في

النسخة المصححة كفك

روى في ظلم بتشديد المهملة و يظلم بتشديد المعجمة و يظلم بالاظهار روى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلى والمعنى ان هو ما هو الجواد الذي يعطيك عطلة عفوا أى يسهوا ولا يمن به ولا يظلم سائله و يظلم احيا نابا البناء للجهول أى يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك من سأل ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجار بردى

(فصل في ابدال الدال) المهملة (من تاء الاقترال الذي فاقه دال أو ذال أو زاي) لاستثقال مجيء التاء بعدها (فنقول في افتعال من دان) يدين ديننا (ادان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اظهر) من ان اجتماع مثلين في كلمة أو أولهما ساكن بوجوب الادغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والاصل ازججر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطر) من أن حرف الصغير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زاي نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتلدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بلذال المعجمة وقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

(فصل في ابدال الميم) أبدلت وجوبا من الواو في قم) أصله قومه (بدليل) تكسيرة على (أفواء) والتكسير برد الاشياء الى أصولها (فحذفوا الهاء) تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو (لكونها من مخرجها) (فان أضيف) الى ظاهر او مضمرة (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقل) فوزيدو (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما يبقى الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخافو قم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

يصبح ظهرا ن وفي البحر فقه * وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانت في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثاني (نحو) (من بعثنا) من عرفنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقبل يا قلب ميم النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النون بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وفتحتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميم لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا في نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمام * (وكفك المنضب البينام) أراد يا هالة فرفع بحذف التاء لانه علم امرأة وانطق المنطق والتتمام من التهمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تقدمها بباء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وتبدل من ثلاثة أحرف

بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا تيم كلامكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لانفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتضاه على قوله حيث لم يتقدم بها باء موحدة وكان ينبغي أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك في قوله تثايت باء أصبح مع شكل همزته بغير قيد مع الاصابع جمع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بعضها وهي الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان

الذي يجعل في الاذن هو رؤسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي قرار من شدة الصوت والمراد أنامل السبابت لانها المتعارفة في ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السبب فكان اجتماعها في التعبير أولى كذا في الكشف وعند صاحب الانصاف انها لا تعين لانهم في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير مرجح على ترتيب معانور بما قصد سد الاذن حيث ثبنا لانملة الوسطى لانها أملا للاذن وأوجب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

﴿هَذَا باب نقل حركة المشرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله﴾ ٣٩٣

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ) قال اللقاني سيحى ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لثلاث تلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة يجانس الحركه وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحر كهما) واقتراح ما قبلهما قد يقال تحركهما عارض لا يعمل لاجله كما قالوا في لتباون (قوله لانهم جملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما فعل واما افعلى به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويحجب بان افعلى به جعل على ما فعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغي للوضع ان يستثنى اسم التفضيل ايضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احببا وهو يا بخلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم

وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والتاء تبدل من التاء والالف تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

﴿هَذَا باب نقل حركة المشرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله﴾

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل احدها أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركه المنقولة) منه بان كان واوا والحركه المنقولة ضمة أو ياء والحركه المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف في الاول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما اجمعتان الحركه المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقابه) أى الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركه ان لم يجانسها) أى الحركه المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيزه) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركه الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول ألقا التحرك كما في الاصل وانفتح ما قبلها الا أن وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها الا أن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

لسا كن صبح انقل التجريد من ذى لين أت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء ما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركه وما نحو عوق وبين فلان نقل حركه الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحر كهما وانفتح ما قبلهما فيلحق ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم

لسا كن صبح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) في الياء (وما أقومه وأقوم به) في الواو لانهم جملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضجعاً نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والالف فلا يعمل لثلاث يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركه عينه الى الياء قبلها لانتقلت الياء فيصير أبيض ثم تحذف الهمزة لتكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها التحرك ما بعدها فيصير أبيض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساكن من السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعمل لثلاث يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض او أهوى بلام علالا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فله مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فتقلوا) حركه الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألقا التحرك كما في الاصل وانفتح ما قبلها الا أن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تجلج بكسر التاء (القوة تانية) وسكون الخاء المهملة وكسر اللام

(. . . تصريح في)

النقل في ذلك بطريق الجمل على احيا وأهوى

(قوله فالاول الخ) قال
الدنوشري الظاهر ان
فحوجدول مشابه للمضارع
في وزنه دون زيادته
فهو كقام فينظر ماوجه
اعلاله (قوله فانهما أشباه
أكرم) صوابه اعلم لان
أكرم اذا قرئ بصيغة
المضارع كما هو فرض
المسئلة كانت همزته
مضمومة فلا يكون
موازنا لايض وأسود
(قوله وأما شبهه به معنى
الخ) قال الدنوشري فيه
نظر ظاهر وكان ينبغي له
ان يقول فلان كلاهما
آلة للفعل وهو الخياطة
اه وهو نظر كليلا وما
قاله الشارح موافق لما
بأق من سيبويه والتحليل
(قوله مرادهما انه مقصور)
خبر ان على حذف العائد
بجروا بالياء والتقدير
مرادهما به (قوله وحصول
الاستئصال الخ) فيه نظر
لانه لا يمكن الجمع بين
الفين حتى يحصل
الاستئصال بالثانية وانما
يحصل ذلك بها الواجتماع
وكان ذلك وجه اسقاط
الموضع لذلك فليأمل

(وبهمزة بعد اللام) القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع
بكسر تين) متوالياتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أواد وسكون ثانية وكسر ثالثه
نقلت كسرة الياء تحتانية الى الياء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسر تين متوالياتين بعدهما ياء تحتانية
ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أواد وسكون ثانية وكسر ثالثه
فنقلت كسرة أواد الى القاف فقلت الواو ياء (اسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال
تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقييل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في أولهما الياء ولان
فعل لا يكسر الاول والثالث من الابذية المختصة بالاسماء (فان أشبهه في الوزن والزيادة معاً) وبأينه فيهما
معاً واجب التصحيح (ليمتاز عن الفعل) (فالاول) وهو المشبه فيهما معاً (نحو ابيض وأسود) وصفين
فانهما أشبهتا أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقل فيهما باض واساد فيلما سان بالفعل ولما كان
هنا مظهنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً مع ذلك دخله
الاعلال كيزيد علماً فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علماً فنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد
ان أعل اذ كان فعلاً) صار عالاً انه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعلاً أعل
في حال الفعلية ثم سجي به وأما من صرفه فهو وعنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المبين في
الوزن والزيادة معاً (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مبين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو
الظاهر) ولا التفتان بكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) في شرح السكاكية (وابنه) في شرح
الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعمل لان زيادته) وهي الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه
لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه جعل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى اه) أما شبهه به
لفظاً فواضح وأما شبهه به معنى فلان كلاهما يكون آلة وصيغة مقصودا بها المبالغة كعطر الكثير
العطر فسوف بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صرح ما قال) أي الناظم وابنه
(لزم ان لا يعمل مثال تحلى لانه يكون مشبهاً بحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
(و) في (زيادته) وهي التاء واللازم باطل فاللزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التمثيل وادخاء العنان (لو سلم
ان الاعلال كان لازماً لما ذكرنا) أي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر
حرف المضارعة (لم يلزم) (العرب) (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب
ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنع
اليه التحليل قال سيبويه سأنته يعني التحليل عن مفعول لا شيء أتم ولم يجز مجرى الفعل فقال لان مفعلاً
انما هو مفعول لانها في الصيغة سواء قد يعثوران شيء واحد نحو مفتوح ومفتاح ومنسج ومنساج
ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما أنت لما زعم التحليل من انها مقصورة من مفعول أبدا اه وهذه
العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنقبض بمثال تحلى لانه ليس مبني على فعل كما قال المبرذيل ذهب الى
تحيجه فجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعاً وفيه وسم

ومفعول صحيح كالمفعول (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام
واستقوام) فانه يحمل على فعله في الاعلال فتقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألقا التجانس الفتح
فيلقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدي الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون في
المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقرها من الطرف) وحصول الاستئصال بها واليه ذهب التحليل
وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل
والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيت (عوضاً) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

الساكنة وألف ليننة
وهمزة في آخره بدل من
لام الكلمة التي هي الواو
لوقوعها أثر ألف زائدة
فنهلت فتحة الهمزة
الاولى الى الراء فالتفتت
ساكنة مع الالف اللينة
فحذفت الهمزة التي
سكنت وبقيت الالف
الزائدة والهمزة التي هي
بدل من الياء التي هي
لام الكلمة فعين الكلمة
همزة لا حرف معتل
الهم الآن يكون مبنيا
على ان الهمزة حرف
معتل ويعلم بذلك ان
قول الموضع في صدر
المسألة ان يكون الحرف
المعتل عين الفاعل مراده
بالفعل ليس خصوص
الفعل الاصطلاحي
فيشمل الاسم اما
بالغليب واما بتفسيره
فليتأمل (قوله لان العين
كثيرا ما يعرض لها
الحذف الخ) قال
الدونشري ينتظر ما أمثلة
هذا الكثير اه وقد
استحضرت منه نحو
استحي أصله استحيما
حذفت عينه أولاه
فليتظر ونحو ادى محذوف
العين (قوله ولان قلب
الضمة الى الكسرة) لو قال
كسرة لكان أحسن وأما
قلب الكسرة فتحة في
نحو يا حسر تافيه من أنه ليس بخلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاول

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء وأجابه اجابا بحكامم الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء بسد الاضافة مسدها ونشاكلتها وايتاء الزكاة الى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الافعال واستفعال

أزل اذا الاعلال والتاء الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعمل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو وحذف احدي الواوين) لالتقاء الساكنين (والحجيج) عند سيبويه (انها الثانية لساكننا) من اتم ازايدة وقرينة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا للموضع فحذفها اولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لثلاث تنقلب الياء واو فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مفعول ومصوغ) والاصل مقوول ومعوو غبواو من الاول عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتفت ساكنان وهما الواو وان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعول وعلى الثاني مقول (و) مثال (الباقى) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتفت ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لثلاث لا تنقلب واو خيا ليس بالواو وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لثلاث لا يلتبس بالواو ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لان سلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكر ماو مونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم بدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيدي فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصل في الفتح ذوق هو الاصل كالياء من غاردون التوين واذا التفتي ساكنان والاول حرف فيحذف الاول كما في قل وبع وحذف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنوعهم تصحح الياء) دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (فية ولون مبيع وع ونحو) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخجرة * وكانها تقا حقه طيوبة * وكان القياس أن يقول مطيوبة كبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معينون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنيت الرجل بعيني أصدته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعينون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو أسد فتفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبالول (وفرس مقوود) من قادي مقوود وقول مقوول من قال يقول وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لافعال من الحذف ومن * نقل ففعول به أيضا من

نحو مبيع ومصوون ونذر * تصحيح ذي الواو في ذي الياء اشهر

* (هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

نحو يا حسر تافيه من أنه ليس بخلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاول

تُحذف في أمثلة مضارعه ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعل والمفعول) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم وتكرم ويكرم ويكرم بكسر الراء) ومكرم) بفتحها وأصلها أكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف همز أفعال استمر في * مضارع وبنيتي متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقهسي (* فانه أهل لأن يؤكروا *) فأنبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بقاء الفعل) وهي المشار إليها بقوله

فأمر أو مضارع من كوعد * أحذف وفي كعدة ذلك الطرد

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا أو اوى الفاعل مفتوح العين) في الماضي مكسور رها في المضارع (فان فاءه تحذف في أمثلة المضارع) الأربعة (وفي الأمر وفي المصدر الماضي على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب في المصدر تعويض الفاء من المحذوف تقول) في المضارع للغائب (بعد) والأصل يوعده حذفت فاءه وهي الواو استتة الوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وجعل على ذى الياء أخواته (و) هي (نعدو تعدو أعدو) أمره ومصدره الساكن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زيد عدة) وأصل عدة وعده بكسر الواو وسكون العين كما صرح حوايه فحذفت فاءه وحكت عينه بحرف كة فاءه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان والمحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من بوعده مضارع أو عد ثانيا أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو بولد ويؤؤل ثم تحذف وشذيجد بضم الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذيع من وجهين كون ماضيه مكسورا العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لانها في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعدو وحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذبحورقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني أن لا يكون لبيان الهيثة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيثة فلا تحذف واوها واللاتباس (وأما الوجهة فاسم) للكان المتوجه إليه فهي (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم إلى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيديويه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذو المسوخ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ألا يحفظ وجهه بجهفلم أفقد مضارعه لم يحذف منه إذا لموجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ولا مضارعه له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائد وقيل وجهه ور جمع الشاوبين القول بأنه مصدر فقال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال في جهة انها اسم لمكان إذا لم يبق للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف عافاؤه واو أن ما فاءه بالاحاطة في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعض العرب يشس مضارع يشس أصله يشس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله يسر (وقد تترك تاء المصدر) إذا أضيف (شذوذ) كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب

أن الخليل أجندوا البين فأنجروا * (وأخلفوك عدا الذي وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الأمر فحذفت تاء التأنيث عند الإضافة شذوذ آخر جه خالدين كلثوم على أن عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظرفان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسور رها فليتامل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسورا العين) فيه نظرفان نحو يرث يرث أعل بما ذكر (قوله أنه مصدر) يناق ما قاله أنه اسم مصدر (قوله والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوائد فيه نظرفان المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدونشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا هو المتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم يضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدونشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان ٣٩٧ الوجهين كسر عينهما كما مر حبه الشارح

حيث قال المكسور العين

اذ ليس الكلام في الشاذ

كحسب يحسب وانما

امتنع الوجه الثالث أعني

الحذف بدون نقل لما

يلزم عليه من التقاء

الساكنين على غير حده

فاما ان يتخلص منه

بالحذف وفيه اجحاف

واما بالكسر الذي هو

الاصل في التخلص من

الساكنين وهذا مستغنى

عنه بالنقل الذي هو أقل

مؤنة وقول الشارح بفتح

اللام وكسرها متعلق

بالكامة من حيث ذاتها

وأما صحة التمثيل بها

فوقوفة على الفتح ويقاس

عليه يظن وما قاله ابن

مالك في المضارع

المضموم جار في الماضي

المضموم وينظر ما مثاله

(قوله جاز الوجهان

الاولان) قال اللقاني

أي وامتنع الثالث منهما

وهو حذف العينين

وحركتها انقضاء كل من

الامر والمضارع ولاهما

ساكنان لزوما فيؤدي

الحذف المذكور الى

التقاء الساكنين على غير

حده (قوله ولان المشهور)

قال اللقاني حلة ثانية يعنى

ان كونه بكسر الماضي

اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكثة لا اجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافعية وينظر هل هو واوى أو ياءى والوقار هو الثبات

ذكره المذكور والحذف في ظلمات فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

جمع عدوة وعدوة للاحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها بقول النظم ظلت وظلت في ظلمات استعملا * وقرن في اقررن وقرن تقلا

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسورا العين وعينه ولا منه من جذس واحد فانه يستعمل في حال اسناده

الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحدوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء (ومع ترك النقل

وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظالت) بالادغام وفك الادغام لا لتقاء الساكنين

(وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثليين

لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل

المحدوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها ما فتح الفاء فلانه لما حذف اللام مع حركتها بقيت الفاء

مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركه اللام الى الفاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة

(وكذلك) تقول (في) ظلمات وظلت وظلتا وظلتما وظلتما (ظلمان) بلفظ وظلتا ففعل بكسر الظاء

ظلموا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة

ميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلمتم تفكهنون)

وظاهر اطلاق الموضع ان هذا الحذف مظرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين

ومصرح سيبويه بشذوذه وان لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهم اظلت ومست في ظلمات ومست وفي

لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال

في التسهيل انه لغة سليم وحكي ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو هيت في همت واطلاق

التسهيل شامل للمفتوح والمكسور الثلاثي وزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين

(مضارعا أو امر او اتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بدون نقل حركتها الى

الفاء (نحو يقررن) بالانتماء والفتك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء (و) (نحو) (اقررن)

بالانتماء والفتك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت)

بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظلمان رواكده) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل

ويظل مثل صل يصل ويصل قاله في الارشاف (الا لانتماء لان العين مفتوحة وقرأنا فوعاصم وقرن

بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقرب به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان

أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت

في المكان بالفتح أقرب بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقرب بالفتح (في قررت عينا) بالكسر (أقر)

بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقارو الى ان قرن على قراءة الكسر أمر من

الوقار يقال وقر يقريكون قرن بمحدوف الفاء مثل عدن وأجاز الناطم في الكافية وشرحها الخاق

المضموم العينين بالمكسور فجاز في اغضض أن يقال غضض واحتج بان فك المضموم أثقل من فك

المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق

بالجواز قال ولم أره منقولا

اللائق بالنصر يف وهو ادغام اثنتين ويقال فيه الادغام بشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضى الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع الثقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه

اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكثة لا اجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافعية وينظر هل هو واوى أو ياءى والوقار هو الثبات

ذكره المذكور والحذف في ظلمات فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

(هذا باب الادغام) * * *

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهرة اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو منتقض بادغام حرفين ليس فيهما الارتفاع فقط أو الوضع فقط الآن يقال الواو في كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الادغام في ريبا لأنه لا مدخل للسان في النطق بالياء قال الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما في الآخر لا يظهر أنه فائدة على أنه مضر وذلك أن بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد مدو المعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالادخال مجاز إذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفي الساكن عند المتحرك خفاء الداخل في المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال فالترسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة لأنه لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسموه أد باب الاصطلاح بقولهم أن تأتي بحرفين ساكنين متحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار إلى ارتكابهم المجازة نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتت بها الوقف وعلى فرض وصلها بما

بعدها الوقف عليها تنوى
الثبوت وهو فاصل فلا
يتأني الادغام كما قال
(قوله فلو كانت الهمزة
الخ) قال الدشرى ينظر
ما وجبه منع الادغام
وردائه في نحو لم يقرأ
أحد وما وجبه وجوبه وعدم
ردائه في نحو سأل
(قوله لئلا يذهب المد
بالادغام) يفهم منه أن
حرف العلة الساكن ليس
فيه مد وفيه نظر الآن
براد المد اللغوي وهو
يذهب بالادغام بلا شك
(قوله واعتقر زوال المدة
في هذه لقوة الادغام) قد
يقال فيه نظرا لأنه لا يظهر

والأولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة
بعد ادخال أحدهما في الآخر فيجب ادغام أول المثليين الساكن أو لهما المتحرك ثانيهما بشا لثة شروط
أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكنت فان كان هاء سكنت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء تنوى
الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما ليه هالك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا تكون همزة
منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بفاء وجب الادغام
نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان مدة في الآخر لم يدغم
نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في آخر وجب الادغام نحو مغز وأصله
مغز ووعلى وزن مفعول واعتقر زوال المدة في هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غير هادون
لزوم لم يجب الادغام بل يجوز أن لم يلبس نحو أنا ثاور يافى وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قول بالبناء
للمفعول لأنه لو ادغم لا تيسر بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا لا لزوم وجب الادغام نحو أوب
أصله أوب بهمزتين مضمومة فسأكنه أبدلت الثانية واو أو أدغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا
تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظالم ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و(يجب
ادغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً أحدها أن يكونا في كلمة) واحدة أسما كانت أو فعلا فالاول
كضبط وطب وحب والثاني (كشدومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحب بالضم) فسكن
أول المثليين وادغم في الثاني (فان كانا) أي المثليان المتحركان (في كلمتين) بان كان أولهما في آخر كلمة
وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا) بشرطين أحدهما أن لا يكونا
همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في الهمزتين رديء والثاني أن لا يلي أولهما ساكن غير لين نحو شهر رمضان

كون قوة الادغام علة لا اعتقار زوال المدة في هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والاقى نحو فهذا
قالوا وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثليين فيه مدود وفي آخره كلمة فانه يمتنع فيه الادغام
محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى اليه بخلاف آو او ونصر والانتقاء مد الاول فوجب الادغام
وبخلاف نحو مغز وعرى ونحو مرق ووبرى وأصلهما مغز وورموى ومقر ووبرى لان الاول ليس في آخر كلمة وانما وجب الادغام
فيهما أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لم ينقض الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة
على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واعتقر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر
(قوله ور يا) الرئي براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة إلى ان حمزة قرأ بالادغام وبقا في قوله تعالى
هم أحسن أنا ثاور بالاعتداد بالعارض أولانه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبلم من
الاول أصله أوب فقلبت الثانية الهمزتين واو لسكونها بعد ضمة ثم ادغم وجوب الزوم الابدال (قوله فان الادغام في الهمزتين رديء)
مقتضى اذا كانتا في كلمتين فلا يشمل سأل (قوله غير لين) احتراز به عن اللين نحو شهر رمضان فانه يدغم حينئذ

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن أبي عمرو الادغام في ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة
وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كما في ددن) بدلين
مهمتين مفتوحتين وهو اللهم واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون أول
المثلين والابتداء بالساكن معذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بدغم كجسس) بضم الجيم وفتح
السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لان قبلهما مثلاً آخر
مدغم في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقي ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا
يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) عام
لأمرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيال) اذا قال لا إله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو
اقعسس) أي تأخروا جمع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو
الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كلاهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به
بالالف اما على لغة كناية لانهم يعرفون كلا بالالف مطلقاً أو على أن أحد المثلين اسم كان مؤخر أو الملحق
خبرها مقدماً (فانها) أي قردد ومهدد وهيل واقعسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر
دالهما غزيلة للالحاق (بمعفرو) أما هيل فان الياء زيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد
المثلين (و) أما اقعسس فان أحد السينين والهمزة والنون زيدة فيه للالحاق بنحو (احرجم) ولا يجوز
ادغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس
والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم ملي فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص
من آثار الديار (ومهدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل) بضمهتين (كذل) بالذال
المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كهمم)
جمع لمه بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد
اللام وهي السرة الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على
(فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدر) جمع درة وهي اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد
الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الأربعة
المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الأولى فلما تقدم من أن الادغام يفوت
المقابلة في الالحاق وأما النوع الأول من الأربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيهاً على فرعية الادغام في
الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للأفعال في الوزن والادغام فرغ الاظهار فخص بالفعل
لقرعته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة بصدده لا
بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدده لفعل بضم أوله وفتح ثانيه
نحو صنف قاله المرادى وفي الاصحاح يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلا فادغم ونحو ددان
من الرذفانه موازن بصدده لفعل بضمهتين نحو ذلل ونحو حبة جمع حب فانه موازن بصدده لفعل بكسر
أوله وفتح ثانيه نحو كل ونحو اندجج ان بفتحتين مصدر درج بمعنى دب فانه موازن بصدده لفعل
بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة
نحو اخصص أي وا كفف الشرا أصلهما اخصص وا كفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من
أي وهي الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركة الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين)
فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيين (لازما تحريك ثانيهما نحو حي
وعى ولا تاءين) فوقانيين (في الفعل كاستروا قبيل) من استروا القتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفتك قال الله تعالى ويحيي من حي عن بينة) بالفتك (ويقرأ ايضاً من حي) بالادغام فن ادغم

(قوله ان لا يتصدر أولهما)
قال ابن مالك الا ان يكون
أولهما فاء المضارعة فقد
يدغم بعد مددة أو حركة
نحو لا تيمموا وتكاد تميز
وقال المرادى ويجوز
الادغام ايضاً في الفعل
الماضي اذا اجتمع فيه تاءان
والثانية أصلية نحو تتابع
ويؤتى بهمزة الوصل
فيقال اتابع وقد ذكر
هذا الشرط في الكافية
(قوله والابتداء بالساكن
الح) قد يقال كان يمكن
الادغام ويحلب همزة
الوصل كما في اضرب (قوله
وفي هذه الأنواع السبعة
الح) قال اللقاني سيأتي
ان أولي التاء من الرائدتين
في أول المضارع يجوز فيها
الفتك والادغام فينبغي
استثناؤها من قوله هذا
وفي هذه الأنواع السبعة
(قوله ددان) ينظر ما
(قوله حبيبة) بالحاء
للكسورة والياء الموحدة
جمع حب وهو الاناء الذي
يوضع فيه الماء وفي بعض
النسخ بالجيم وفي بعضها
بالحاء المعجمة فليُنظر

(قوله في ثلاث مسائل آخر) قال اللغوي أحداها على ما سيجيء الأترو وهو أخذ الثلاثة المذكورة قبل نحو أخصص أبي واكفف الشرفاء ذكر هناك لبيان أن الحركة العارضة لا توجب ادغاماً وهما البيان جواز الوجهين باختلاف باعتبار الحركة وعدمها الآن الحق أن الحركة لم توجب حتماً لأنها أو جبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن حالي وأبوه من أجل علماء الإسلام وقد ذكر أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجنب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكون ولا يخلو حالهما من أمرين إما أن يكون استناداً فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك من عدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهم ما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق همزة ووصل في أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والرد عليهم ماناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما أنهم أقدم على ما ذهب إليه مجرد الشهى من غير استناد إلى شيء يعتد به ويستند إلى الله لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك ٤٠٠ قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك

نظر إلى أنه مما مشلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فلت نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب حي كالعارض الكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالباً وكلاهما قصيصح والفك أكثر في كلاهما فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة فنحولن يحسي ورأيت محيياً يجوز الادغام خلافاً للقراء (وتقول استروا قتل) بالفك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الأولى إلى القاء) وهي السين أو القاف (وأسقطت همزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستروا قتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستروا قتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستاروا قتل بالكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عارض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما إلا بالمضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لأن ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستر على وزن تفعيل وفي مضارع الذي أصله استتر يستر بفتح أوله لأن ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستر فنقل وأدغم وفي مصدره ستاروا أصله استتاراً فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرحنا همزة (ويجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضاً في ثلاث مسائل آخر) أحداها أولى التاءين (الفوقانيهين) (الرائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (انك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظرقانه (لم يخلق الله) أحداً من القهواء فيما نعلم أدخل (همزة ووصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحوفي فإن وقف ابتدئ بالاظهارة ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعدم أو حر كتحو ولا يميمه أو تكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ

صريحاً وان ذكره تلويحاً قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أو اه ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لانهما ثقتان مؤنثتان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها امام العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فإنه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الإسلام قال ومن خطه نقلت ولة ائله ان يقول ان أردت لم يخلق الله في أول المضارع أصالة فسلم ولا يردلان الكلام فيهما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقاً فمنوع اه

ولقائل ان يقول التردد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بأن المراد ان الله لم يخلقهما مطلقاً لان الفرض البري انها عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالسكون بل الكلام ليس الا في ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا ان لا يحكم بسهولة أحد من العلماء ولا خطئه ولا انسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحداً من القهواء) قال الدنوشري قصديه تبين مراد الموضع ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة كان صحيحاً لان الله لم يخلق الاجسام بخلاف الاعراض التي من جلتها همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله همزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلاصاً بذلك كما لا يخفى على العارف بالاسباب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري بمظهر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التاءين فالدال قلبت تاءً وهو باقياً الدال مضمومة وينطق بعدها بتاء مسكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بضملة أو حر كتحو كما رأيت بعد القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحد ابن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

(قوله وكنتم تنون) تقرأهم مضمومة بعدها ناء ساكنة مدحقة في مثلها (قوله وحجتهم ٤٠١ الخ) فيه نظرا لما تعارض بالمثل

فيقال التاء الاولى لها
معنى كما ذكر الشارح بقوله
لدلائلها على المضارع
ويرجع مذهب سيويوه
والصريين بان الثانية
بها حصل الثقل وبانها
قريبة من الطرف وقد
تكون الثانية لامعنى
لها أصلا كما في مضارع
ترمس بمعنى رمس
فليتأمل (قوله ويحجب
عن أولها الخ) فيه نظر
لانه لا يخرج القرآت
عن اللغات الشاذة فان
الظاهر ان تسكين ياء
الماضي لغة شاذة
لا سيما مع تيسر غيرها
فلا يشك كل ذلك بقراءة
الاعمش والحسن وقوله
قبل ذلك مع انه مفهوم
من الفعل فيه نظر فقد
يدعى ان المراد نوع
خاص منه وهو غير
مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم (قوله فاناب غير
المفعول به مع وجوده)
فيه نظر كما يعلم من مراجعة
كلامهم في الكلام على
هذه الآية (قوله واذا
اتصل بالمدغم فيه واو
ج مع الخ) ينبغي الحاق
الالف بما ذكر لو حذو
العله فيها وقوله كذا
قالوا فيه اشارة الى التبري
من التعليل بما ذكر

البري في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تنون) والاصل تيمموا وتبرجن وتكنون بناءين
أدغمت أولاهما في آخرهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت التاء من التاءين وهي الثانية)
وفاق السبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلائلها على المضارعة (خلافا للمشام)
الضرب وأصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعلا معنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يحل بهذا
المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نار اتلظى) الاصل تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو
كان ما ضيا لقل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضمير متصلا (ولقد كنتم تنون)
الاصل تنون (وقد يحكى هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول
(الظاهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون
الياء (أصله تنجى بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية
ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل تنجى بسكونها) أى
النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها
قال صاحب الفصيح قصيرة يغسل ويعجن فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما
أنكرها الا كثرون قال ابن السكيت (واذ غام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من تجاينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول
(وأستند الضمير المصدر) والتقدير نجى هو اى النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا
لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبنى للجهول نحو قضى الامر والثانية اناية ضمير المصدر مع انه مفهوم من
الفعل والثالثة اناية غير المفعول به مع وجوده قاله في المعنى ويحجب عن أولها بان تسكين الياء المفتوحة
للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فحسب ولم يجدوا قرأ الحسن ما بقى من الرباسكون الياء فيهما او صلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر لي جزى قومها
كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز
فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبتدأ على السكون
فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقر بألفاظه فهو كذاب) أهل الحجاز
والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريرك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم وارد القوم
وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال جرير (الشاعر
فغض الطرف انك من نيم) فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه
سمع من عبد القيس اردوا غرض وافتر همزة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصريين واذا اتصل
بالمدغم فيه واوجع نحو ردى أو نون تو كيد نحو ردى ادغم الحجازيون وغيرهم من
العرب كذا قالوه وهالوه بان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل
بالمدغم هاء فائى وجب ضم المدغم فيه نحو ردى ولم يردوه ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائية نحو ردها
ولم يردوها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قبلها يفتى بالالف نحو ردا وحكى الكوفيون
ردها بانضم والكسر وردها بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

(١٥ تصريح في) اعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلاشك ويمكن توجيه التعليل بان كلامنا
ردوا ووردى ووردن وورد اصيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا تعرض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتزام الخ) قال الدنوشري هو كما ينبغي من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكأنه لم يقف على كلام اللغائي فانه قال ان قلت
 لم فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والثنية والجمع فالترام الادغام فيها على اصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل
 يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالترام الادغام فيها عند الحجازيين ناقص الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر
 وليست لهم منهما فن أي شيء استثبت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتزام اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو عنده من أفعال الامر

الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده
 وغضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لا سحر كة التقاء الساكنين
 في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعلاء قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل
 ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد فتح اه وحكي ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل
 هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطاوعة نحو ودوغض وفرو وهو لبني أسد
 وناس غيرهم والكسر مطاوعة نحو ودوغض وفرو هي لغة كعب وغيره والاتباع لمحركه الفاء نحو ودوغض
 وفرو وهذا كثير في كلامهم (والتزام الادغام في هلم لتقلها بالتر كيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال
 جمهور البصريين مركبة من هاء التنيث ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكأنه قيل
 أجمع نفسك إلى ما خذف ألفها تخفيفا ونظرا إلى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ر كيا قبل الادغام
 فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم
 الأولى إلى اللام وأدغمت وقال القراء مركبة من هل التي للزجر وأم معنى اقصد فحذفت الهمزة بالتقاء
 حركاتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسبب حكاية ابن العليج
 في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الإجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل تقاها
 بالتركيب (الترمو في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يحجزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخره) فحذف
 وشد من الضم للاتباع (من) (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكي الحزمي في
 هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائبة نحو هلم لم يضم بل يفتح واختلاف فيها
 العرب على لغتين أحدهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول
 هلم يازيدوهلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهندوهلم ياهندان وهلم ياهندات وهي لغة أهل الحجاز وبها
 جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم البناوهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي ومعنى
 آئت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمة مائة البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم
 وهلموا وهلمى وهلمن بالفتح وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين إلى أن
 هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لم تحرك بحري رد
 في جواز الضم والكسر والاطهار وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد
 الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفتح في أفعل) بكسر العين (في التعجب) بإجماع العرب
 محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشدد بياض وجهه المتعجب) الثاني نحو
 (أحبب إلى الله بالمحسنين) بالفصل بالجاء والمجرور والأصل أحبب بالمحسنين إلى الله (واذا سكن
 الحرف المدغم فيه لا اتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فتح الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل
 الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنا (فحذف حلت وقل ان ضللت وشدنا أمرهم) والفرق بينه وبين
 نحو ردولم يرد حيث جاز فيه الفتح والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض بزول بزوال الجازم
 والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

في الادغام والتزام حركة
 الفتح فتأمل (قوله واذا
 اتصل بالمدغم هاء غائبة)
 مثله اذا اتصل به ساكن
 نحو هلم الرجل فانه يجب
 الفتح أيضا قال المرادي
 واذا اتصل به نون الاناث
 فالقياس هلمن وزعم
 القراء أن الصواب هلمن
 يفتح الميم وزيادته نون ساكنة
 بعدها وواو فية لفتح الميم
 ثم تلغم النون الساكنة
 في نون أيضا وحكي عن أبي
 عمر وانه سمع من العرب
 هلمن يانسوة بكسر الميم
 مشدودة وباء ساكنة
 بعدها قبل نون الاناث
 وحكي عن بعضهم
 هلمن بضم الميم قال
 المرادي الخامس التزم
 المدغمون فتح المدغم
 في هلم هاء غائبة نحو
 ردوا ولم يردوا والتزموا
 ضمه قبل هاء غائبة نحو
 لم يردوا لان الهاء
 خفية فلم يعتدوا بوجودها
 فكان الدال قدولى
 الألف والواو نحو ردوا
 وردوا اه وأشار بقوله قالوا
 إلى التبري عن التعليل
 بما ذكر لعدم اتضاحه

كليا في نحو لم يرد لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن جملة على المشيع وكان الشارح لم يظن ذلك فقصر العلة وائل
 على هاء الغائبة والألف في قوله فقد وليت الألف رفوعة فاعلام حذف المفعول والألف والواو في قول المرادي قدولى الألف والواو
 رفوعة ان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يافزع عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمة البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ)
 فيه نظر لا مكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا بزول بزوال الضمير المذكور

(قوله نحو لمحت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم الجمع في العين سلاق يضمنها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمض وقد لمحت عينه تلحج محابا نظهار التضعيف وهو أحد الاخرف التي خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وأللت اسنانه وصدكت الدابة والادغام لغة في لمحت عينه ولمحت دموعها وغلظت اجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعبدا أولا يجوز وهل يجوز الادغام في ألل السقاء ولمحت عينه وما معها أولا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق به والتسقى به والتسقى به وألصقه به غيره ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بده وهو وسخ الخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو غصص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمض بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غصص وان جد فهو رمض وقد رمحت عينه بالكسر والرجل ارمض (قوله أوفى ضرورة) معطوف على قوله شذوذاته على نية نزع الخافض والتقدير في شذوذاته ضرورة فان قلت قوله شذوذاته صفة لمصدر محذوف أحوال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أوفى بذلك في ضرورة ويؤيده ان التصب على نزع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان

واثل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانتهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ما (وقد يفتك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لمحت عينه) بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمض يفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غصص وان جد فهو رمض قاله في الصحاح (وألل السقاء) أي تغيرت رائحته وضرب البلاد أي كثر ضربه وديب الانسان أي نبت شعره في جبينه وضكت الفرس أي اصطكت عرقها وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف ابيان الاصل كالقود بالتحكيص (أوفى ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلى (الحمد لله العلي الاجل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهر ربيع الثاني وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التحكيص الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد المحنقي)

الحمد لله مفيض الانعامات الذي جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مضاف الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة اولاد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (وبعد) فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغني عن الثناء والمدح محلي الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفي الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الاقيق الباهر بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب المجمع العلية

أكبر العائلة المهدية (وشركاء) في أوائل شهر ربيع

الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

التحية

تم

المصنفون لا يحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذاته على تقدير الحالية ايضا والتقدير ضرورة ذلك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا في ضرورة وقال الدنو شري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذاته وينظر هل هذا العطف صحيح أولا اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذاته في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جال الدين بن هشام والله درهما أدراه باساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله وجميع المسامحة وأسأل الله حسن الخاتمة تلي وجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

* (فهرست الجزء الثاني من التصريح) *

صحيفة	صحيفة
باب حروف الجر	٢
فصل في ذكر معاني الحروف الجارة	٤
فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية	١٨
فصل تزايد كلمة ما بعد من وعن والباء	٢١
فصل تحذف رب ويقي عملها الخ	٢٢
باب الاضافة	٢٣
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام	٢٥
باب كثرة الخ	٢٦
فصل والاضافة على ثلاثة أنواع الخ	٢٦
فصل تختص الاضافة اللفظية بحوز دخول	٢٩
أل على المضاف في خمس مسائل الخ	٣٤
فصل الغالب على الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد الخ	٤١
فصل وما كان من أسماء الزمان بمنزلة اذا واذا	٤٢
فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذا واذا	٤٢
الاعراب على الاصل والبناء الخ	٤٧
فصل مما يلزم الاضافة كلا وكلتا الخ	٥٥
فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه الخ	٥٧
فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين الا في الشعر الخ	٦٠
فصل في احكام المضاف للياء	٦١
باب اعمال المصدر واسمه	٦٥
باب اعمال اسم الفاعل	٦٧
فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير	٦٩
فصل تشية اسم الفاعل وجعه وتشية أمثلة المبالغة وجعها كقرد هن في العمل والشروط	٧١
فصل يجوز في الاسم الفعولة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به وان يخفض باضافته	٧٢
باب اعمال اسم المفعول	٧٤
باب ابنية مصادر الثلاثي	٧٧
باب مصادر غير الثلاثي	٧٧
فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل	٧٧
الثلاثي بفعلة بالفتح الخ	٧٧
باب ابنية أسماء الفاعلين	٧٧
فصل وبأني وصف الفاعل من غير الثلاثي المحرر بلفظه ضارعه الخ	٧٩
باب ابنية أسماء المفعولين	٨٠
باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد	٨١
فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث الخ	٨٤
فصل لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الخ	٨٤
باب التعجب	٧٦
فصل وانما يبني هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط الخ	٩٠
فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة الخ	٩٣
باب نعم وبش	٩٤
فصل ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبش الخ	٩٧
فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل الخ	٩٨
فصل ويقال في المدح جذا وفي الذم لا جذا	٩٩
باب افعال التفضيل	١٠٠
فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ	١٠٢
باب النعت	١٠٧
فصل ويجب موافقة النعت لما قبله الخ	١٠٩
فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة الخ	١١٠
فصل واذا تعددت النعوت الخ	١١٣
فصل واذا تكررت النعوت لواحد الخ	١١٦
فصل ويجوز بكثرة حذف النعوت ان علم	١١٨
باب التوكيد	١٢٠
فصل ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد ان	١٢٤
يجمع كالمبا جمع الخ	١٣٠
باب العطف	١٣٠
باب عطف النسق	١٣٤

صحيحة	صحيحة
١٩٩ فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماء الخ	١٣٢ فصل في كيفية استعمال حروف العطف
٢٠٠ فصل وما تون من هذه الاسماء فهو نكرة الخ	وبيان معانيها
٢٠١ باب اسماء الاصوات	١٥٠ فصل يعطف على الظاهر والضمير
٢٠٣ باب نوني التوكيد	المنفصل والضمير المتصل الخ
٢٠٦ فصل في حكم آخر الفعل المؤكد	١٥٣ فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما
٢٠٧ فصل تنفرد النون الحقيقية باربع احكام	مع معطوفهما للدليل الخ
٢٠٩ باب ما لا ينصرف	١٥٥ باب البدل
٢٢٧ فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاخذ	١٥٩ فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما يقدم ولا
اربعة اسباب الخ	يبدل المضمرة من المضمرة الخ
٢٢٨ فصل المتغوص المستحق لمنع الصرف ان	١٦١ فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة
كان غير علم حذف ياؤه الخ	من مثله
٢٢٩ باب اعراب الفعل	١٦٣ فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى
٢٣٥ فصل وينصب المضارع بان مضمرة وجوبا	حرف استقام الخ ١٦٣ باب النداء
٢٤٣ فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا	١٦٣ الفصل الاول في الاحرف التي يذهبها
٢٤٥ فصل وجازم الفعل نوعان الخ	المنادى واحكامها
٢٤٩ فصل يشترط في الشرط ستة امور	١٦٥ الفصل الثاني في اقسام المنادى واحكامه
٢٥١ فصل واذا انقضت الجملة ان شئت	١٧٣ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى
بمضارع مقرون بالفاء او بالواو الخ	المبنى واحكامه
٢٥٢ فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت	١٧٧ الفصل الرابع في المنادى المضاف الياء
الاداة ان الخ	١٧٩ فصل واذا كان المنادى مضاف الى مضاف
٢٥٤ فصل في لو ٢٦٠ فصل في اما	الى الياء الخ
٢٦٢ فصل ق لولا ولوما	١٧٩ باب في ذكر اسماء لازمت النداء
٢٦٣ باب الاخبار بالذي وفروء	١٨٠ باب الاستغاثة
٢٦٤ الفصل الاول في بيان حقيقة	١٨١ باب التندبة
٢٦٥ الفصل الثاني في شروط ما يخبر به	١٨٣ فصل واذا نيب المضاف الياء الخ
٢٦٧ فصل اذا رفعت صلة آل ضمير الخ	١٨٤ باب الترخيم
٢٦٩ باب العدد	١٨٦ فصل والمحذوف للتخيم اسما حرف الخ
٢٧٠ فصل بميز الثلاثة والعشرة وما بينهما الخ	١٨٨ فصل الاكثر ان ينوي المحذوف الخ
٢٧٢ فصل الاعداد التي تضاف للعدد عشرة الخ	١٨٩ فصل يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام الخ
٢٧٣ فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكاهن	١٨٩ فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة
٢٧٥ فصل ويجوز في العدد المربك غير اثني عشر	شروط الخ
واثنى عشر الخ	١٩٠ باب المنصوب على الاختصاص
٢٧٦ فصل ويجوز ان تصوغ من اثنين وعشرة	١٩٢ باب التحذير ١٥٩ باب الاغراء
وما بينهما اسم فاعل الخ	١٩٥ باب اسماء الافعال
	١٩٧ فصل اسم لفعل ضمير ان الخ

صحيفة	صحيفة
٢٨٩ باب كتابات العدد	٢٨٩ فصل و ينسب الى الكلمة الدالة على
٢٨١ باب الحكاية	جماعة على لفظها الخ
٢٨٥ باب التانيث	٢٣٧ فصل وقد يستغنى عن يامى النسب
٢٨٦ فصل الغالب في التاء ان تكون لفصل	بصوغ المنسوب اليه على فعال
صفة المؤنث الخ	٢٣٧ فصل وما خرج عما قررناه في هذا الباب
٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان	٢٣٨ باب الوقف
نادرة وأوزان مشهورة الخ	٢٤٠ فصل ولث في الوقف على المجرى الذي ليس
٢٩١ باب المقصور والممدود	هاء التانيث الخ
٢٩٤ باب كيفية التثنية	٢٤٣ فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت
٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	٢٤٤ فصل وعن خصائص الوقف اجتناب هاء
٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم	السكت ٣٤٦ باب الامالة
٢٩٨ فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما	٢٥١ فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة الخ
ثلاثيا الخ	٢٥٢ باب التصريف
٢٩٩ باب جمع التكسير ٣١٧ باب التصغير	٢٥٤ فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد الخ
٣١٩ فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد	٢٥٧ فصل وينقسم الفعل الى مجرد الخ
ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل	٢٥٨ فصل في كيفية الوزن
٣٢٠ فصل ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى	٢٥٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد
مثل فعيعل وفعيعيل الخ	٢٦٤ فصل في زيادة همزة الوصل
٣٢١ فصل وتثبت ألف التانيث المقصورة ان	٢٦٦ باب الابدال
كانت رابعة الخ	٢٦٨ فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء
٣٢١ فصل وان كان ثانيا في المصغر لينا من قلبا عن	في أربع مسائل الخ
لين رددته الى أصله الخ	٢٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء
٣٢٢ فصل واذا صغر ما حذف أحد أصوله الخ	من الهمزة ويقع ذلك في بابين الخ
٣٢٣ فصل وتصغير الترخيم الخ	٢٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مفاعل الخ
٣٢٣ فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس	٢٧٢ الباب الثاني باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
من مؤنث عارضا الخ	٣٧٥ فصل في ابدال الياء من أختيها الالف والواو
٣٢٤ فصل التثنية غير من جملة التصارييف في الاسم	٣٨٣ فصل في ابدال الواو من أختيها الالف والياء
الخ	٣٨٦ فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء
٣٢٧ باب النسب	٣٩٠ فصل في ابدال التاء من الواو والياء
٣٣١ فصل حكم همزة الممدود في النسب كحكمها	٣٩١ فصل في ابدال الطاء
في التثنية الخ	٣٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الافتعال
٣٣٢ فصل ينسب الى صدر المركب ان كان	٣٩٢ فصل في ابدال الميم
التركيب اسنادا ما الخ	٣٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى
٣٣٢ فصل اذا نسبت الى ما حذف عينه وصحيت	الساكن الصحيح قبله
لامه رددتها الخ	٣٩٥ باب الحذف ٣٩٧ باب الانضمام

* فهرست الجزء الاول من التصريح *

صحيحة	صحيحة
١٣٠ باب الموصول	١٧ الكلام وما يتألف منه
١٤٠ فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلة	٢٩ فصل يميز الاسم عن الفعل بخمس علامات
١٤٢ فصل ويجوز حذف العائد المرفوع الخ	٣٩ فصل ينبغي للفعل بأربع علامات
١٤٧ باب المعرفة بالاداة	٤٤ فصل والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع
١٥٠ فصل وقد ترد ال زائدة	٤٦ باب شرح المعرب والمبني
١٥٣ فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة	٥٤ فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
ما غلب الخ	٥٨ فصل وأنواع البناء أربعة
١٥٤ باب المبتدأ والخبر	٥٩ فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ
١٥٩ فصل والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة	٦١ الباب الاول باب الاسماء الستة
١٦٦ فصل ويقع الخبر طرفا	٦٤ فصل والافصح في المن النقص
١٦٨ فصل ولا يبتدأ بنكرة	٦٦ الباب الثاني المثني
١٧٠ فصل ولا خبر ثلاث حالات	٦٩ الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
١٧٦ فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه	٧٢ فصل وجملاوا على هذا الجمع أربعة أنواع
١٨٢ فصل والاصح جواز تعدد الخبر	٧٧ فصل نون المثني وما حمل عليه مكسورة الخ
١٨٣ باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٩ الباب الرابع الجمع بالفوتاء يزيدتين
١٨٦ فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة	٨٣ الباب الخامس ما لا ينصرف
أقسام الخ	٨٥ الباب السادس الامثلة الخمسة
١٨٧ فصل وتوسط أخبارهن جائز الخ	٨٧ الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
١٨٨ فصل وتقديم أخبارهن جائز الخ	٨٩ فصل وتقدر الحركات الثلاث الخ
١٨٩ فصل ويجوز باتفاق ان يلب هذه الافعال	٩١ باب النكرة والمعرفة
معمول الخ	٩٥ فصل في المضمرة
١٩٠ فصل قد تستعمل هذه الافعال تامه الخ	١٠٤ فصل القاعدة انه متى تاتي اتصال الضمير
١٩١ فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها	لم يعدل الى انفصاله
١٩٦ فصل في ما اولاء ولات وان المعملات عمل	١٠٩ فصل قد مضى ان ياء المتكلم من الضمائر
ليس تشبيها بها	المشتركة
٢٠١ فصل وتراد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	باب العلم ١١٢
٢٠٣ باب أفعال المقاربة	١١٤ فصل ومسماه نوعان
٢٠٧ فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول
الماضي الخ	١١٦ فصل وينقسم ايضا الى مفرد
٢٠٨ فصل وتختص عسى واخلاق وأوشل الخ	١١٩ فصل وينقسم ايضا الى اسم وكنية ولقب
٢١٠ باب الاحرف الثمانية	١٢٥ فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
٢١٤ فصل تبين ان المكسورة الخ	باب أسماء الاشارة
٢٢١ فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة	١٢٨ فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ
٢٢٥ فصل وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ	١٢٩ فصل ويشار الى المكان القريب بهذا

صحيحة	صحيحة
حالي الخ	٢٢٦ فصل يعطف على أسماء هذه الحروف الخ
٣٣٤ باب المفعول له	٢٣٠ فصل تخفف ان المكسورة لتقلها
٣٣٧ باب المفعول فيه	٢٣٢ فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
٣٤٠ فصل وحكمه النصب ونصبه الخ	٢٣٤ فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا أعمالها
٣٤١ فصل أسماء الزمان كلاها صالحة للاقتصار	٢٣٥ باب لا العامة عمل ان المشددة
٣٤٢ فصل الطرف نوعان متصرف الخ	٢٣٨ فصل واذا كان اسمها مفردا الخ
٣٤٣ باب المفعول معه	٢٤٠ فصل والشيء في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
٣٤٤ فصل للاسم بعد الوارد خمس حالات	نخبة أوجه
٣٤٦ باب المستثنى	٢٤٣ فصل واذا وصفت التكررة البدنية بمفرد الخ
٣٥٤ فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه	٢٤٤ فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
وجب نصبه	٢٤٦ باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فعلها
٣٥٦ فصل واذا تكررت لا فان كان التكرار الخ	على المبتدأ والخبر الخ
٣٦٠ فصل وأصل غير أن يوصف بها ما تكررة الخ	٢٥٢ فصل لهذه الافعال ثلاثة أحكام
٣٦٢ فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير الخ	٢٥٨ فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين
٣٦٢ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب	اختصارا
النصب الخ	٢٦١ فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ
٣٦٣ فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان	٢٦٤ باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
٣٦٥ فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور	باب الفاعل
لا غير	٢٨٦ باب النائب عن الفاعل
باب المحال	٢٩١ فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
٣٦٥ فصل للمحال أربعة أوصاف	٢٩٣ فصل يضم أول فعل المفعول مطلقا الخ
٣٦٧ فصل وأصل صاحب المحال التعريف	٢٩٦ باب الاشتغال
٣٧٥ فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات	٣٠٨ باب التعدى والازوم
٣٧٨ فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا	٣١٣ فصل لبعض المفاعيل الاصاله في التقديم
٣٨١ فصل ولشبه المحال بالخبر والنعت الخ	على بعض الخ
٣٨٥ فصل للمحال ضربان مؤسسة الخ	٣١٤ فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٣٨٧ فصل يقع المحال اسما مفردا الخ	٣١٤ فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٣٨٨ فصل وقد يحذف عامل المحال جوازا الخ	٣١٥ باب التنازع في العمل
باب التمييز	٣١٩ فصل اذا تنازع العاملان جازا أعمال أيهما
٣٩٦ فصل والاسم المهم أربعة أنواع	شئت باتفاق
٣٩٧ فصل من يميز النسبة الواقع بعدم ما يقيده	٣٢٣ باب المفعول المطلق
التعجب	٣٢٥ فصل ينوب عن المصدر في الانتصاب على
٣٩٨ فصل ويجوز جواز التمييز بين الخ	المفعول المطلق الخ
٤٠٠ فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما	٣٢٩ فصل انه قوا على انه يجوز لدليل مقالى أو